



قسم العلوم السياسية

تطور السياسة الدولية

في القرنين التاسع عشر والعشرين

تأليف

الدكتور / محمد السيد سليم

أستاذ

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

جامعة القاهرة

الطبعة الأولى

١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م



قسم العلوم السياسية

تطور السياسة الدولية

في القرنين التاسع عشر والعشرين

تأليف

الدكتور / محمد السيد سليم

أستاذ

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

جامعة القاهرة

الطبعة الأولى

١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م

تطور السياسة الدولية فى القرنين التاسع عشر والعشرين

توزيع : دار الفجر للنشر والتوزيع

٤ شارع الأشقر - النزهة الجديدة - القاهرة

ف : ٢٩٤٤٠٩٤

رقم الإيداع بدار الكتب : ٨٠٣٧ / ٢٠٠٢

رقم الترقيم الدولى : I.S.B.N. 977-279-357-1

حقوق التأليف والنشر محفوظة للمؤلف ، ٢٠٠٢

يطلب الكتاب من الموزع أو المؤلف

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

الجيزة - جمهورية مصر العربية

ف : ٥٧١١٠٢٠

mohammedselim@hotmail.com

حقوق التأليف والنشر وكافة الحقوق الأخرى محفوظة للمؤلف . لا يسمح بنسخ أو طبع أو نقل أى جزء من الكتاب بأى وسيلة بدون الحصول على تصريح رسمى مكتوب من المؤلف ، ماعدا حالات الاقتباس المختصر .

مطبوع فى جمهورية مصر العربية .

تنفيذ طباعى : دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع

١٣ شارع البركة للناصرية - شارع نوبار - لاطوغلى - القاهرة

ت / ف : ٧٩٥٤٣٧٦

بسم الله الرحمن الرحيم

"يَتَأْتِيهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا
وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقَىٰكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ

صدق الله العظيم

سورة الحجرات الآية (١٣)

إهداء

إلى زوجتي وأبنائي

وحفيدتي نادين

المحتويات

الصفحة

الموضوع

مقدمة الكتاب

س

الفصل الأول: الإطار التحليلي لدراسة تطور السياسة الدولية

١

مقدمة

٣

المبحث الأول : تعريف السياسة الدولية ومناهج دراسة تطورها

٤

المبحث الثاني : منهج النسق الدولي لدراسة تطور السياسة الدولية

١١

المبحث الثالث : خطة دراسة تطور السياسة الدولية

٢٤

خلاصة

٢٦

هوامش الفصل الأول

٢٧

الفصل الثاني : السياسة الدولية من مؤتمر وستفاليا وحتى مؤتمر فيينا ١٦٤٨ - ١٨١٥

٣١

مقدمة

٣٣

المبحث الأول : للقوى المؤثرة على تطور السياسة الدولية

٣٤

المبحث الثاني : تفاعل الوحدات الدولية منذ صلح وستفاليا

٣٩

المبحث الثالث : النتائج الدولية للثورة الفرنسية

٥٤

المبحث الرابع : مؤتمر فيينا سنة ١٨١٥

٦٠

خلاصة

٦٥

هوامش للفصل الثاني

٦٦

الفصل الثالث : السياسة الدولية من مؤتمر فيينا وحتى حرب القرم ١٨١٥ - ١٨٥٦

٦٩

مقدمة

٧١

المبحث الأول : الدول الجديدة في السياسة الدولية

٧٢

المبحث الثاني : البنيان الدولي التعددي

٧٩

المطلب الأول : عودة الدور الفرنسي في السياسة الدولية

٧٩

المطلب الثاني : الانقسام بين الدول للمتحالفة

٨٠

٨٢	المبحث الثالث : الإرهاصات الأولى للمؤسسات الدولية
٨٤	المبحث الرابع : الحركات القومية والتحريرية في أوروبا
٩٠	المبحث الخامس : أزمات الدولة العثمانية
٩٠	المطلب الأول : نشأة وانحيار الدولة المصرية الحديثة
٩٤	المطلب الثاني : الأزمات العثمانية والفارسية
٩٦	المبحث السادس : بدايات التوسع الاستعماري المعاصر
١٠٣	خلاصة
١٠٥	هوامش الفصل الثالث
١٠٩	الفصل الرابع : السياسة الدولية من حرب القرم وحتى الوحدة الألمانية ١٨٥٦-١٨٧١
١١١	مقدمة
١١٢	المبحث الأول : حرب القرم
١١٧	المبحث الثاني : الوحدة الإيطالية
١٢٢	المبحث الثالث : الوحدة الألمانية
١٢٣	المطلب الأول : الحرب البروسية النمساوية
١٢٦	المطلب الثاني : الحرب البروسية الفرنسية
١٣١	المبحث الرابع : استقلال كندا
١٣٣	المبحث الخامس : تطور المؤسسات الدولية
١٣٤	المبحث السادس : القضايا الإستعمارية
١٣٤	المطلب الأول : التوسع الاستعماري في الشرق الأقصى وضم الهند
١٣٨	المطلب الثاني : التوسع الاستعماري الفرنسي
١٤٢	خلاصة
١٤٤	هوامش الفصل الرابع
١٤٧	الفصل الخامس : المرحلة البسماركية في السياسة الدولية ١٨٧١-١٨٩٠
١٤٩	مقدمة
١٥٣	المبحث الأول : نظام الأحلاف للبسماركى

١٥٩	المبحث الثاني : الأزمة البلقانية وظهور الدول الجديدة
١٧١	المبحث الثالث : الدول الجديدة
١٧٣	المبحث الرابع : للتوسع المؤسسى للسياسة الدولية
١٧٤	المبحث الخامس : التكتالِب الإستعمارى الأوروبى على أفريقيا وآسيا
١٧٤	المطلب الأول : دوافع للتوسع الإستعمارى الأوروبى
١٧٨	المطلب الثانى : مجالات التوسع الإستعمارى الأوروبى
١٧٨	الفرع الأول : للتوسع الإستعمارى فى أفريقيا
١٨٢	الفرع الثانى : للتوسع الإستعمارى فى آسيا
١٨٤	خلاصة
١٨٦	هوامش الفصل الخامس
	الفصل السادس : السياسة الدولية من سقوط بسمارك وحتى نشوب الحرب العالمية الأولى
١٨٩	١٨٩٠-١٩١٤
١٩١	مقدمة
١٩٤	المبحث الأول : الدول الجديدة فى السياسة الدولية
١٩٦	المبحث الثانى : الإستقطاب الثانى لدولى
٢٠٨	للمبحث الثالث : للمؤسسات الدولية
٢١٠	للمبحث الرابع : إستكمال التوسع الإستعمارى
٢١٠	للمطلب الأول : للقضايا الإستعمارية فى أفريقيا
٢١٤	للمطلب الثانى : للتوسع الإستعمارى فى الوطن العربى
٢١٨	للمطلب الثالث : للقضايا العثمانية
٢٢٢	للمطلب الرابع : للقضايا الإستعمارية فى شرقى آسيا
٢٢٩	للمطلب الخامس : للتوسع الإستعمارى الأمريكى
٢٣٦	للمبحث الخامس : للقضايا البلقانية
٢٤٢	خلاصة
٢٤٥	هوامش الفصل السادس

٢٤٩	الفصل السابع : الحرب العالمية الأولى وتسوياتها ١٩١٤ - ١٩١٩
٢٥١	مقدمة
٢٥٣	المبحث الأول : تفسيرُ نشوب الحرب العالمية الأولى
٢٦٥	المبحث الثاني : دخول الدول المتحايدة الحرب العالمية الأولى
٢٦٥	المطلب الأول : الدول التي انضمت إلى الحلف الثلاثي
٢٦٧	المطلب الثاني : الدول التي انضمت إلى الوفاق الثلاثي
٢٧٤	المبحث الثالث : خروج روسيا من الحرب العالمية الأولى
٢٧٨	المبحث الرابع : مسارات الحرب العالمية الأولى
٢٨١	المبحث الخامس : نتائج الحرب العالمية الأولى
٢٨١	المطلب الأول : معاهدات الصلح ونشأة الدول الجديدة
٢٩٣	المطلب الثاني : عيوب تسويات الحرب العالمية الأولى
٢٩٤	المطلب الثالث : الدول الجديدة
٢٩٨	المبحث السادس : التحول نحو المؤسسة العالمية : إنشاء عصبة الأمم
٣٠١	خلاصة
٣٠٢	هوامش الفصل السابع
٣٠٧	الفصل الثامن : الخصائص العامة للسياسة الدولية في فترة ما بين الحربين العالميتين
٣٠٩	مقدمة
٣٢١	خلاصة
٣٢٣	هوامش الفصل الثامن
	الفصل التاسع : السياسة الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى وحتى الأزمة
٣٢٥	الإقتصادية العالمية الكبرى ١٩١٩ - ١٩٢٩
٣٢٧	مقدمة
٣٢٨	المبحث الأول : الدول الجديدة والعامل الأفريقي-الآسيوي في السياسة الدولية
٣٢٨	المطلب الأول : الدول الجديدة
٣٣٧	المطلب الثاني : الحركات القومية
٣٣٨	الفرع الأول : الحركات القومية في العالم العربي

٣٤١	الفرع الثاني : الحركات القومية الهندية
٣٤٢	الفرع الثالث : الحركات القومية فى أفريقيا
٣٤٥	المطلب الثالث : قضية الخلافة الإسلامية
٣٤٩	المبحث الثاني : الاستقطاب الدولى الأوروبى
٣٥٢	المبحث الثالث : المؤسسات الدولية والأمن الجماعى العالمى
٣٥٧	المبحث الرابع : القضية الألمانية
٣٦٤	المبحث الخامس : دخول الاتحاد السوفيتى حلبة السياسة الدولية
٣٦٩	المبحث السادس : الدور الأمريكى فى السياسة الدولية
٣٧٢	المبحث السابع : تقليص الدور اليابانى فى الشرق الأقصى
٣٧٦	المبحث الثامن : تخلص الصين من القيود الخارجية
٣٧٧	خلاصة
٣٧٩	هوامش الفصل التاسع
٣٨٣	الفصل العاشر : الأزمة الإقتصادية العالمية الكبرى ١٩٢٩-١٩٣٣
٣٨٥	مقدمة
٣٨٦	المبحث الأول : نشأة وخصائص الأزمة الإقتصادية العالمية الكبرى
٣٩٠	المبحث الثانى : نتائج الأزمة الإقتصادية العالمية الكبرى
٣٩٠	المطلب الأول : مشروع الاتحاد للجمركى بين ألمانيا والنمسا
٣٩١	المطلب الثانى : نهاية للتعويضات الألمانية
٣٩١	المطلب الثالث : تغير الفكر للرأسمالى
٣٩٢	المطلب الرابع : البرنامج الجديد فى الولايات المتحدة
٣٩٤	المطلب الخامس : انتصار الجبهة الشعبية فى فرنسا
٣٩٥	المطلب السادس : وصول النازية إلى الحكم فى ألمانيا
٣٩٩	المطلب السابع : إنشاء الكومنولث البريطانى
٤٠٠	خلاصة
٤٠١	هوامش الفصل العاشر

الفصل الحادى عشر : الطريق إلى الحرب العالمية الثانية السياسة الدولية من عام

- ٤٠٣ ١٩٢٢ حتى عام ١٩٢٩
- ٤٠٥ مقدمة
- ٤٠٦ المبحث الأول : الاستقطاب العالمى الثانى
- ٤١٥ المبحث الثانى : سباق التسلح الأوروبى
- ٤١٧ المبحث الثالث : السياسات التوسعية لدول المحور
- ٤١٧ المطلب الأول : قضية الحبشة
- ٤١٩ المطلب الثانى : قضية منشوريا والحرب اليابانية الصينية
- ٤٢٢ المطلب الثالث : التوسع الألمانى
- ٤٢٣ الفرع الأول : قضية المستعمرات الألمانية السابقة فى أفريقيا
- ٤٢٦ الفرع الثانى : الأتشلوس
- ٤٢٧ الفرع الثالث : قضية تشيكوسلوفاكيا
- ٤٣٢ الفرع الرابع : القضية البولندية
- ٤٣٣ خلاصة
- ٤٣٥ هوامش الفصل الحادى عشر
- ٤٣٧ الفصل الثانى عشر: الحرب العالمية الثانية ومحاولة إعادة تشكيل النظام العالمى ١٩٢٩ - ١٩٤٥
- ٤٣٩ مقدمة
- ٤٤٠ المبحث الأول : تفسير نشوب الحرب العالمية الثانية
- ٤٤٥ المبحث الثانى : نكريس للقضية الثانية للعالمية
- ٤٤٧ المبحث الثالث : تطورات الحرب العالمية الثانية
- ٤٤٧ المطلب الأول : مرحلة تفوق دول المحور
- ٤٥٠ المطلب الثانى : دخول الدول المحايدة والحليفة الحرب العالمية الثانية
- ٤٥٢ الفرع الأول : دخول إيطاليا الحرب العالمية الثانية
- ٤٥٣ الفرع الثانى : دخول الاتحاد السوفيتى للحرب العالمية الثانية
- ٤٥٦ الفرع الثالث : دخول اليابان والولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية
- ٤٦٠ الفرع الرابع : المفاجأة الاستراتيجية فى الحرب العالمية الثانية

٤٦٢	المطلب الثالث : هزيمة دول المحور
٤٦٦	المبحث الرابع : الحلفاء ومحاولة إعادة تشكيل النظام العالمى
٤٧٣	المبحث الخامس : نتائج الحرب العالمية الثانية.
٤٧٣	المطلب الأول : تدمير أوروبا وانتهيار دورها فى السياسة الدولية
٤٧٤	المطلب الثانى : تسوية قضايا الحرب العالمية الثانية
٤٧٥	الفرع الأول : التسويات المفروضة على ألمانيا واليابان
٤٧٦	الفرع الثانى : معاهدات الصلح مع بعض الدول الأوروبية المهزومة
٤٧٧	الفرع الثالث : تسوية قضايا الدول الحليفة
٤٧٨	المطلب الثالث : أوروبا بين السلامين السوفييتى والأمريكى
٤٨٠	المبحث السادس : التحول من عصبة الأمم إلى الأمم المتحدة وبداية المؤسسة الإقليمية
٤٨٠	المطلب الأول : التحول من عصبة الأمم إلى الأمم المتحدة
٤٨٦	المطلب لثانى : انطلاق للمؤسسة الإقتصادية العالمية
٤٨٧	المطلب لثالث : انطلاق للمؤسسة الإقليمية
٤٨٩	خلاصة
	هوامش الفصل الثانى عشر
	الفصل الثالث عشر : الخصائص العامة للسياسة الدولية من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى نهاية الاتحاد السوفييتى
٤٩٣	مقدمة
٤٩٥	خلاصة
٥١٤	هوامش الفصل الثالث عشر
٥١٥	الفصل الرابع عشر : السياسة الدولية من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى نهاية الاتحاد السوفييتى ١٩٩١ - ١٩٤٥
٥١٧	مقدمة
٥١٩	المبحث الأول : إعادة تأهيل وإمماج الدول المهزومة فى السياسة الدولية
٥٢٠	المبحث الثانى : الوحدات الدولية الجديدة
٥٢٨	

٥٢٨	المطلب الأول : الدول الجديدة
٥٤٩	المطلب الثاني : اللادول فى السياسة الدولية
٥٥٢	المبحث الثالث : القطبية الثنائية العالمية
٥٥٢	المطلب الأول : القطبية للثنائية الجامدة
٥٦٠	المطلب الثاني : القطبية للثنائية المرنة
٥٦٢	المبحث الرابع : عملية توازن الرعب
٥٦٦	المطلب الأول : للحرب الباردة
٥٦٩	المطلب الثاني : التعايش السلمى والرد للمرن
٥٧٢	المطلب الثالث : الانفراج الدولى
٥٧٥	المطلب الرابع : الحرب الباردة الجديدة
٥٧٨	المبحث الخامس : سباق وضبط التسليح
٥٨٤	المبحث السادس : للقضية الألمانية
٥٩٤	المبحث السابع : للصراعات الدولية
٥٩٥	المطلب الأول : الصراع الهندى- الباكستانى
٥٩٩	المطلب الثاني : الصراع للكورى
٦٠١	المطلب الثالث : الصراع للفيتنامى
٦٠٤	المطلب الرابع : الصراع العربى- الإسرائيلى
٦٠٧	المطلب الخامس : الصراع الأفغانى
٦٠٩	المطلب السادس : للصراع بين الشمال والجنوب
٦١١	المبحث الثامن : عمليات التكامل الإقليمى الدولى
٦١٢	المطلب الأول : التكامل الأوروبى
٦١٥	المطلب الثاني : التكامل فى أمريكا اللاتينية
٦١٧	المطلب الثالث : التكامل الآسيوى
٦١٩	المطلب الرابع : التكامل الأفريقى
٦٢١	المبحث التاسع : صعود المؤسسات الدولية
٦٢١	المطلب الأول : أداء الأمم المتحدة

٦٢٣	المطلب الثاني : توسع المؤسسة الاقتصادية العالمية
٦٢٤	المطلب الثالث : إنتشار التنظيمات الإقليمية
	المطلب الرابع : المنظمات الدولية غير الحكومية والاتفاقيات الدولية متعددة
٦٢٦	الأطراف
٦٢٧	خلاصة
٦٢٩	هوامش الفصل الرابع عشر
٦٣٧	الفصل الخامس عشر : السياسة الدولية فى عصر القطبية الأحادية والعولمة
٦٣٩	مقدمة
٦٤٠	المبحث الأول : نهاية الحرب الباردة، والكتلة الشرقية، والاتحاد السوفييتى
٦٤٦	المبحث الثانى : الصعود الأوروبى والآسيوى
٦٤٨	المبحث الثالث : بنية النسق العالمى : القطبية الأحادية
٦٥٠	المبحث الرابع : عملية العولمة
٦٥٥	خلاصة
٦٥٦	هوامش الفصل الخامس عشر
٦٥٩	خاتمة : تطور السياسة الدولية : الاتجاهات العامة، والدلالات النظرية
٦٦٥	الملاحق
٧٤٧	المؤلفات العلمية

فهرس الأشكال والخرائط

ص

- الشكل رقم ١/٥ : نظام الأحلاف البسماركى ١٥٤
- الشكل رقم ١/١١ : نظام الأحلاف العالمى الثنائى (١٩٣٣-١٩٣٩) ٤١٤
- خريطة رقم ١/٢ : توسع الإمبراطورية العثمانية حتى سنة ١٦٤٨ ٤٨
- خريطة رقم ٢/٢ : ضعف الدولة العثمانية ٥١
- خريطة رقم ٣/٢ : أوروبا طبقاً لإتفاقية فيينا سنة ١٨١٥ ٦١
- خريطة رقم ١/٧ : أوروبا قبل الحرب العالمية الأولى ٢٩١
- خريطة رقم ٢/٧ : أوروبا بعد الحرب العالمية الأولى ٢٩٢

فهرس الملاحق

- ٦٦٧ الملحق رقم ١ : إتفاقية باريس سنة ١٨٥٦
- ٦٧٣ الملحق رقم ٢ : معاهدة الضمان المجدد الموقعة فى ١٨ يونيو سنة ١٨٨٧
- الملحق رقم ٣ : معاهدة المحالفة الإيطالية الألمانية النمساوية الموقعة فى ٢٠ مايو سنة ١٨٨٢
- ٦٧٧ الملحق رقم ٤ : إتفاقية برلين سنة ١٨٧٨
- ٦٩٣ الملحق رقم ٥ : وثائق الحلف الفرنسى - الروسى (١٨٩١-١٨٩٤)
- الملحق رقم ٦ : إتفاقية الحلف البريطانى اليابانى الموقعة فى لندن فى ٣٠ يناير سنة ١٩٠٢
- ٦٩٩ الملحق رقم ٧ : بعض وثائق الوفاق الودى البريطانى الفرنسى الموقع فى ٨ أبريل سنة ١٩٠٤
- ٧٠١ الملحق رقم ٨ : مشروع معاهدة بجورك المؤرخ فى ٢٤ يوليو سنة ١٩٠٥ بين روسيا وألمانيا
- ٧٠٥ الملحق رقم ٩ : بعض نصوص إتفاقية الوفاق الروسى البريطانى المؤرخة فى ٣١ أغسطس سنة ١٩٠٧
- ٧٠٧ الملحق رقم ١٠ : المعاهدة الألمانية الروسية فى ١٩ أغسطس سنة ١٩١١
- ٧١١ الملحق رقم ١١ : إتفاقية مايكس- بيكو الموقعة فى مايو سنة ١٩١٦
- ٧١٣ الملحق رقم ١٢ : إتفاقات لوكارنو الموقعة فى ١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٥
- ٧١٧ الملحق رقم ١٣ : الميثاق الثلاثى الموقع بين ألمانيا، وإيطاليا، واليابان فى ٢١ سبتمبر سنة ١٩٤٠
- ٧٣٣ الملحق رقم ١٤ : ميثاق الأطلنطى الصادر فى ١٢ أغسطس ١٩٤١
- ٧٣٥ الملحق رقم ١٥ : إعلان يالتا: بيان حول مؤتمر القرم لرؤساء حكومات الاتحاد السوفيتى، والولايات المتحدة، وبريطانيا العظمى الصادر فى ١١ فبراير سنة ١٩٤٥
- ٧٣٧

مقدمة الكتاب

موضوع هذا الكتاب هو تطور السياسة الدولية فى القرنين التاسع عشر والعشرين وبالتحديد خلال الفترة الممتدة من انعقاد مؤتمر فيينا سنة ١٨١٥، وحتى انهيار الاتحاد السوفييتى سنة ١٩٩١. والهدف الذى نسعى إلى تحقيقه هو توصيف المعالم الكبرى للسياسة الدولية خلال تلك الفترة التاريخية، وتحديد التحولات الكبرى فى تلك السياسة وتفسيرها، وذلك انطلاقاً من اطار منهجى محدد يتعامل مع السياسة الدولية فى إطارها الجغرافى الأشمل .

ولعل نقطة البداية فى تحقيق هذا الهدف هى تحديد "التحولات" المفصلية فى السياسة الدولية، وتقسيم تطورها على أساس تلك التحولات. وبشأن ذلك قضية الإستمرار والتغير فى السياسة الدولية. بعبارة أخرى ما هى النقطة التى يمكن القول عندها أن هناك تحولاً جوهرياً فى السياسة الدولية. إذا استعرضنا أدبيات العلاقات الدولية لوجدنا أن دراسى تلك للعلاقات قد حددوا عدداً من المؤشرات التى تشير إلى أن هناك تحولاً قد حدث فى السياسة الدولية. ومن أهم تلك المؤشرات هو عدد ونوعية الوحدات الدولية، ونمط توزيع القوة العالمى، ونوع العمليات السياسية والقواعد التى تحكم العلاقات بين الوحدات الدولية^(١). إن هذه المؤشرات مستمدة من العناصر التركيبية للنسق العالمى ذاته. ويصبح السؤال أى من تلك المؤشرات أكثر أهمية؟ ونحن نميل إلى اعتبار أن المؤشر الرئيس للتحول فى النسق الدولى هو التغير فى هيكل توزيع القوة. أى ما إذا كان النسق العالمى نمقاً أحادى لم ثنائى لم متعدد القطبية، ذلك أن هذا المؤشر بذاته يتضمن بدخله المؤشرات الأخرى. فالتحول من بنية دولى إلى آخر إنما يعنى بالضرورة تحولاً فى عدد وطبيعة الدول الكائنة فى النسق الدولى، كما أنه يعنى تحولاً فى طبيعة العمليات السياسية، والترتيبات المؤسسية الكائنة فى النسق الدولى. أى أن تغير هيكل توزيع القوة هو مؤشر حاكم يجر خلفه باقى المؤشرات. إلا أن التغير فى هيكل توزيع القوة فى النسق الدولى يحدث عبر فترات طويلة نسبياً، مما يجعل من الصعوبة بمكان تقسيم تطور السياسة الدولية إلى فترات تاريخية يسهل التعمق فى فهم خصائصها. ومن ثم، فإننا نعتبر أن

التغير الجوهري في الخصائص الأساسية للنسق الدولي ، وهي وحدات النسق ، وبنائانه ، ومؤسساته ، وعملياته السياسية هو مؤشر لحدوث تغير في مسار تطور السياسة الدولية .

أما العنصر الثاني في تحقيق الهدف من هذا الكتاب فهو "توصيف" خصائص كل مرحلة تاريخية. ويعنى ذلك أننا نحاول ان نحدد تلك الخصائص انطلاقاً من مفاهيم ومتغيرات محددة سلفاً. بهذا المعنى فإننا لا نقوم "بوصف" تطور السياسة الدولية، أى رصد تسلسل الوقائع التاريخية. فهذه مهمة المؤرخين. ولكننا نحدد إطاراً منهجياً معيناً نتصور أنه يتضمن المتغيرات الأساسية التى إذا تم تحديد خصائصها فى حقبة تاريخية معينة، فإننا نكون قد استوعبنا للخصائص الحاكمة لتلك الحقبة^(٢). ومن ثم، فإن فهمنا لتطور السياسة الدولية إنما يتم فى إطار مفهومي محدد سنوضحه فى الفصل الأول من هذا الكتاب مقارنة بالمناهج الأخرى المطروحة.

وفى الوقت ذاته، فإننا لا نقتصر على التوصيف، وإنما نحاول أن نفسر التحولات المفصلية، والمعالم الكبرى للسياسة الدولية بالعودة إلى نظريات العلاقات الدولية. وتقيد تلك العملية ليس فقط فى فهم الوقائع التاريخية، ولكن أيضاً فى اختبار مدى صحة النظريات السياسية الدولية. وبهذا المعنى، تصح مقولة أن التاريخ هو ميدان للتجريب السياسى، ويقصد بذلك أن التاريخ مجال لاستخلاص النظريات واختبار صحتها. ولهذا، فقد حرصنا طوال صفحات الكتاب ليس فقط على استعمال مفاهيم ومتغيرات النظريات السياسية الدولية، ولكن أيضاً الرجوع إلى تلك النظريات لتفسير الوقائع التاريخية.

أما العنصر الثالث فى إنجاز الهدف من هذا الكتاب فإنه يتعلق بتحديد النطاق الجغرافى - البشرى للسياسة الدولية . فقد جرى عرف معظم دراسات تطور السياسة الدولية على اعتبار أن تلك السياسة هى ما يصدر عن الفاعلين الأوروبيين ، وأن ماعدا هؤلاء هم مفعول بهم فى السياسة الدولية أى لا يرقون إلى مستوى الفاعلين المستقلين^(٣). ومن ثم، فإن معظم دراسات السياسة الدولية تركز على أوروبا ، ولا تعتبر أن الواقعة التاريخية مهمة إلا إذا ارتبطت بأوروبا بشكل من الأشكال. كذلك ، فإن تلك الدراسات تتجاهل التفاعلات السياسية الدولية التى دارت خارج أوروبا ، وأثرت فى السياسة الدولية

فى أقاليم معينة على الأقل. وقد حاولنا تقادى هذا التحديد للتعسفى لنطاق السياسة الدولية، وفهم هذا النطاق على أنه يشمل كل الأقاليم الجغرافية - البشرية التى أنتجت آثاراً مهمة على السياسة الدولية، حتى ولو لم تكن أوروبا طرفاً فيها . ولا يعنى ذلك محاولة رفع شأن فاعلين محدودي الأهمية إلى مستوى القوى الأوروبية الكبرى بطريقة تعسفية ، ولكن يعنى تحديد الحجم الحقيقى لكل فاعل دولى بصرف للنظر عن مدى ارتباطه بالظاهرة الأوروبية .

وأخيراً ، فقد حرصنا على أن نضمن هذا الكتاب مجموعة من الوثائق التى تصورنا أنها بالغة الأهمية لباحثى العلوم السياسية . فقراءة نصوص الوثائق ينقل للباحث زمانياً إلى الحقبة التاريخية محل البحث مما يحقق التواصل الفكرى بين الباحث ، وبين المرحلة التاريخية محل الدراسة . ذلك أن معاشة أسلوب كتابة المعاهدات والمراسلات ومسا تتضمنه من مفاهيم ومصطلحات ينعكس بالضرورة على مدى فهم خصائص تلك المرحلة التاريخية محل البحث . وقد قمنا بتجميع تلك الوثائق من مصادر مختلفة ثم إثباتها مع كل وثيقة. وفى بعض الحالات قمنا بترجمة الوثائق إلى اللغة العربية.

وينقسم الكتاب إلى خمسة عشر فصلاً. خصصنا الفصل الأول لتحديد الإطار المنهجى الذى سنتبعه لدراسة تطور السياسة الدولية مقارنة بالأطر الأخرى للمطروحة، كما خصصنا للفصل الثانى منها لدراسة المعالم الأساسية لتطور السياسة الدولية منذ صلح وستفاليا عام ١٦٤٨ وحتى انعقاد مؤتمر فيينا عام ١٨١٥ بشكل إجمالى بما فى ذلك تحديد القوى الأساسية التى أثرت فى تطور السياسة الدولية خلال تلك المرحلة، حتى يمكن تبين طبيعة المشهد السياسى العالمى مع مطلع القرن التاسع عشر. أما باقى الفصول فقد خصصت لتطبيق الإطار المنهجى المقترح على فهم معالم السياسة الدولية حتى نهاية نظام القطبية العالمية الثنائية عام ١٩٩١، وقد قسمنا تطور تلك السياسة إلى عدة مراحل تاريخية طبقاً لمعايير محددة. وقد حرصنا على أن ينتهى كل فصل بخاتمة تستخلص العناصر الجوهرية للسياسة الدولية فى الحقبة التاريخية محل التحليل. ورغم أن هذا الكتاب يتوقف عند سنة ١٩٩١، وهى السنة التى انتهى فيها الاتحاد السوفيتى إلا أننا سنحاول أن نقدم رصداً عاماً للمسمات العامة لتطور السياسة الدولية خلال العقد التالى أى حتى سنة ٢٠٠١،

وهى السنة التى شهدت بدايات تحول جديد فى السياسة الدولية مع الهجوم على أراضى الولايات المتحدة الأمريكية. وسيكون ذلك فى الفصل الخامس عشر من الكتاب .

وأخيرا، فإننا سنختتم الكتاب بخلاصة كلية توضح الدلالات المتبادلة بين تطور السياسة الدولية ونظرية للعلاقات الدولية .

ولا يسعنى إلا أن أشكر السيد / السيد صدقى عابدين على معاونته فى المراجعة النهائية للكتاب والسيدة / منى فاروق ، والسيد / محمد فايز فرحات على قيامهما بالمعاونة الصائقة فى عملية التحرير الفنى .

محمد السيد سليم

الجيزة ، مارس سنة ٢٠٠٢

هوامش المقدمة

(١) Dina Zinnes, "Prerequisites for the study of system transformation" in Ole Holsti, P. Siverson, and A. George, eds, **Change in the International System**, (Boulder: Westview Press, 1980), pp. 3-22.

(٢) في تعريف التوصيف والفارق بينه وبين الوصف راجع: محمد السيد سليم، تصميم البحوث غير التجريبية بين النظرية والتطبيق، فى ودودة بدران (محرر)، تصميم البحوث فى العلوم الاجتماعية، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٢)، ص ١٢٣.

(٣) Nisho Kanji, "Rewriting Japanese and world History", **Japan Echo**, (Tokyo) 24 (3) August 1992, pp. 39-44.

كذلك أكدت باحثة ان دراسات التطور التاريخى للنظم الدولية اقتضت على الخبرة الأوروبية.

نادية محمود مصطفى ، العلاقات الدولية فى الإسلام ، المقدمة العامة للمشروع (الجزء الأول، القاهرة : المعهد العالمى للفكر الإسلامى، ١٩٩٦) ، ص ٥٥ .

الفصل الأول

الإطار التحليلي

لدراسة تطور السياسة الدولية



مقدمة

قدمنا أن دراسة التاريخ بالنسبة لدارسى علم السياسة تختلف عنها بالنسبة للمتخصصين فى التاريخ. ولعل أحد أوجه الاختلاف الجوهرية هى أن الدراسة التاريخية لدارس علم السياسة تتم تأسيسا على أطر نظرية وتحليلية تمكن الدارس ليس فقط من فهم ترتيب الأحداث وتبويبها بشكل منهجى، وإنما أيضا من اختبار بعض الفرضيات والنظريات المطروحة فى علم السياسة وفى علم العلاقات الدولية بالتحديد. ولهذا يصبح من المنطقى أن يتناول هذا الفصل تعريف موضوع الظاهرة محل البحث وهى تطور السياسة الدولية، وتحديد المناهج التى اتبعت لدراستها والانتقادات الموجهة إلى تلك المناهج، وأخيرا تحديد المنهج الذى سنطبقه فى هذا الكتاب، والإطار الزمنى الذى سيغطيه، وهو ما سنتناوله فى المباحث التالية .

المبحث الأول

تعريف السياسة الدولية ومناهج دراسة تطورها

يمكن القول انه لا يكاد يوجد اتفاق بين الدارسين حول تعريف السياسة الدولية. فالأستاذ هولستي يرى أن السياسة الدولية هي عمليات التفاعل بين دولتين أو أكثر مؤكداً على الصفة الحكومية لهذا التفاعل^(١). هذا بينما يشير بتشالا إلى أن السياسة الدولية هي "سلوك ساع إلى تحقيق الأهداف تقوم به الوحدات السياسية (كالدول) التي تتفاعل مع بعضها بشكل تنافسي وتعاوني في نسق سياسي يتميز بغلبة الضوابط المركزية"^(٢). ومن الواضح أن بتشالا يركز على ارتباط السياسة الدولية بعملية تحقيق الأهداف من ناحية وعلى أن السياسة الدولية لا تتم بين الدول وحدها. ويذهب هوبكنز ومانسباك إلى الاتجاه ذاته حين يركزا في تعريفهما للسياسة الدولية على عنصر تحقيق الأهداف، وعلى الطبيعة المزدوجة للسياسة الدولية (الصراع والتعاون)^(٣). أما ما يكل هاس بغاينه يعرف السياسة الدولية بأنها "ذلك الحيز من العلاقات الدولية التي توظف فيه القوة، والإجبار والمساومة لتحديد كيفية تخصيص الموارد العالمية بين مختلف الدول والتنظيمات الدولية"^(٤). ومن ثم يمكن القول أن السياسة الدولية هي مجموعة البرامج التي تسعى من خلالها الوحدات الدولية إلى التأثير في بعضها البعض الآخر، وفي النسق الدولي عموماً، بشكل يؤدي إلى خلق مناخ موات لتحقيق أهدافها.

والسياسة الدولية ذات طبيعة تفاعلية. وهي بذلك تختلف عن السياسة الخارجية التي تتميز بأنها أنشطة وحدة دولية واحدة في النسق الدولي تجاه الوحدات الأخرى. والسياسة الدولية تحدث "بين" الوحدات الدولية، وليس داخلها، وإن كانت تتأثر بما يحدث داخل تلك الوحدات. كذلك، فالسياسة الدولية ترتبط بسعي الوحدات الدولية لتحقيق أهدافها. وبذلك فهي عملية هدفية واعية تتميز عن العلاقات الدولية التي تنصرف إلى التفاعلات الدولية عموماً. كذلك، فالسياسة الدولية لا تدور بين الدول وحدها وإنما تلعب "الدول" دوراً مؤثراً كما أنها تظهر كوحدات مستقلة في السياسة الدولية. ومن ذلك الشركات متعددة الجنسيات، وحركات التحرر الوطني والتنظيمات الدولية الحكومية وغير الحكومية.

ويدور موضوع هذا الكتاب حول دراسة تطور السياسة الدولية عبر فترة تاريخية تبدأ من مؤتمر فيينا سنة ١٨١٥ وتنتهى بنهاية نظام القطبية الثنائية العالمية سنة ١٩٩١. ويختلف الباحثون فى كيفية دراسة تطور السياسة الدولية عبر تلك الفترة الزمنية. وفى هذا الصدد يمكن رصد عدة مناهج أساسية لهذه الدراسة أهمها.

١. منهج التاريخ الدبلوماسى :

ويركز هذا المنهج على رصد تعاقب أحداث تطور السياسة الدولية واحدا تلو الآخر مع التركيز على الأحداث السياسية. ولا يهتم أنصار هذا المنهج بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية حيث أن كل اهتمامهم هو رصد وليس تفسير تطور السياسة الدولية. ومن ثم يأتى عرض تطور السياسة الدولية باعتباره سلسلة متصلة الحلقات من الأحداث السياسية ولكنها منعزلة عن إطارها الأوسع.

ولعل من أهم تطبيقات هذا المنهج هو كتاب فيشر تاريخ أوروبا فى العصر الحديث الذى ترجمه أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع إلى اللغة العربية.^(٥)

هذا المنهج لا يفيد دارس العلوم السياسية إلا من حيث رصده للوقائع التاريخية. ولكن يعيبه، أنه لا يمكن هذا الدارس من تفسير تلك الوقائع ووضعها فى إطار نظرى يثبت أو ينحصر بعض نظريات العلاقات الدولية، خاصة أن دارس العلوم السياسية يدرس التاريخ ليس لذاته ولكن باعتباره ميدانا لتجريب واختبار النظريات السياسية.

٢. المنهج الأيديولوجي :

يذهب أنصار هذا المنهج إلى اتجاه معاكس لمنهج التاريخ الدبلوماسى، إذ يركزون على تفسير تطور السياسة الدولية من منظور أيديولوجي معين. فالوقائع التاريخية بالنسبة لأنصار هذا المنهج ليست ذات قيمة فى حد ذاتها، وإنما باعتبارها ميدانا لإثبات صحة أيديولوجية معينة. وهكذا، فإن نقطة البدء هى التسليم بأيديولوجية معينة تتضمن رؤية لطبيعة التطور التاريخي، ويتم رصد تطور السياسة الدولية من منظور الرؤى التى تقدمها تلك الأيديولوجية. ولعل المثال الأكثر وضوحا على ذلك هو عرض تطور السياسة الدولية من منظور الأيديولوجية الماركسية اللينينية. فهذه النظرية ترى أن تطور التاريخ هو عملية جدلية ناشئة عن الصراع الطبقي، وعملية مادية تاريخية مرتبطة بأسلوب الإنتاج (للتطور التكنولوجي والعلاقات الإنتاجية). ومن ثم فإن عرض الأحداث التاريخية يركز

على الانتقال من مرحلة الشيوعية البدائية، إلى المرحلة الإقطاعية، ثم المرحلة الرأسمالية، التي تؤدي إلى المرحلة الاشتراكية والتي تنتهي بالتحول إلى المجتمع الشيوعي، وذلك من خلال عملية صراع طبقي ليس فقط داخل الدول وإنما أيضاً بين الدول. ولذلك، فإن لينين في مؤلفه الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية ركز على تطور الصراع الطبقي الدولي حول الموارد وعلى التطور التاريخي للرأسمالية نحو تركيز الملكية والتحول إلى الرأسمالية المالية. ورأى أن التطورات السياسية في القرن التاسع عشر هي بمثابة عملية اقتصادية انتهت بظهور الاحتكارية الرأسمالية، والصراع حول تقسيم المستعمرات ثم الحرب العالمية الأولى.^(١) ولعل من أهم التطبيقات المعاصرة لهذا المنهج كتاب أفاناس سيف، وماكاروفا، ومينايف، وهم مجموعة من المنظرين السوفييت بعنوان أسس الاشتراكية العلمية الصادر سنة ١٩٦٩. والكتاب يعرض لتطور السياسة الدولية طبقاً للتحليل الماركسي - اللينيني. فيشير المؤلفون إلى أن الرأسمالية العالمية قد مرت بثلاث أزمنة عامة وأن حقبة النصف الثاني من القرن العشرين تشهد أفول الرأسمالية، وتعاضم الاشتراكية.^(٢) ومن أمثلة تطبيقات هذا المنهج أيضاً المجلدات الأربعة التي ألفها عبد العزيز محمد الشناوي بعنوان، الدولة العثمانية، دولة إسلامية مفترى عليها، حيث يعرض تطور السياسة الدولية من منظور المؤامرة الدولية على الدولة العثمانية وعلى الإسلام ذاته.^(٣)

ولعل المعضلة الكبرى التي تواجه هذا المنهج هي رؤيته لتطور السياسة الدولية من منظور أيديولوجي. ومن ثم يميل هذا المنهج إلى تفسير الظواهر من زاوية إثبات حجة مقولات الأيديولوجية، مع تجاهل الوقائع التاريخية التي ترفض تلك المقولات أو إعادة بنائها بما يثبت حجيتها. ومن ثم فإن هذا المنهج لا يرصد تطور السياسة الدولية ويفسرها وإنما ينظر إلى هذا التطور من زاوية الأيديولوجية. وبذلك فإنه ينتهي إلى تشويه الرصد والتفسير .

٣ - منهج القوى الكبرى :

يتأسس منطق هذا المنهج على أنه في كل حقبة تاريخية معينة تسيطر قوة كبرى، أو ائتلاف من مجموعة من القوى الكبرى، وأن فهم تطور السياسة الدولية يكمن في فهم طبيعة القوى الكبرى المسيطرة على النظام الدولي في حقبة معينة، من حيث مكونات تلك القوة وكيفية توظيفها لتحقيق أهداف معينة. وأخيراً فإن تطور السياسة الدولية ليس

إلا عملية تعاقب صعود أو سقوط القوى الكبرى، وأن الدراسة العملية لهذا التطور تتطلب فهم أسباب ومحددات هذا الصعود أو السقوط. فالثورة الصناعية مثلاً أدت إلى صعود القوة الأوروبية وفي مقدمتها بريطانيا، كما أن نهاية القرن التاسع عشر شهدت تراجع القوة الأوروبية وصعود القوة الأمريكية التي هيمنت طوال القرن العشرين بسبب الحريين العالميين الأولى والثانية إذ أضعفتا أوروبا بالمقارنة بالولايات المتحدة. وبعد كتاب صعود وسقوط القوى الكبرى الذي وضعه بول كيندي سنة ١٩٨٧ خير تعبير عن هذا المنهج في فهم تطور السياسة الدولية^(٩). يتميز هذا المنهج بأنه يقدم رؤية فكرية واضحة لتطور السياسة الدولية، ولكن يعيبه أن تلك الرؤية تميل إلى التركيز على القوى المسيطرة على النظام الدولي في حقبة معينة، وبذلك فهو يتجاهل دور القوى الوسيطة والصغيرة، والتي ربما تضطلع بدور مهم ولكنه غير مباشر في السياسة الدولية. كما يميل إلى تصوير السياسة الدولية على أنها صراع بين القوى الكبرى.

٤- منهج الدورات التاريخية الكبرى :

هذا المنهج هو استطراد لمنهج القوى الكبرى مع إضافة جوهرية أساسها هو النظر إلى العملية التاريخية باعتبارها عملية تتم عبر دورات كبرى. ينطلق هذا المنهج من أن تطور السياسة الدولية يسير وفقاً لمنطق تاريخي معين قوامه أن هناك دورات كبرى Long cycles للتطور السياسي الدولي، هذه الدورات تتميز بأنها تتم عبر فترة تاريخية زمنية طويلة. وفي كل فترة تاريخية تسيطر قوة كبرى. ومن ثم فإن هذا المنهج هو امتداد لمنهج القوى الكبرى ولكن مع إضافة أساسية وهي تصور أن صعود وسقوط القوى الكبرى يسير طبقاً لدورات تاريخية متكررة يمكن توقعها. وعلى سبيل المثال، فإن مونسكي، أحد أبرز ممثلي هذا المنهج، يرى أنه يمكن التمييز بين خمس دورات كبرى في تطور السياسة الدولية، تتميز كل منها بهيمنة قوة كبرى ووجود متحدى رئيس لهذه القوة. هذه الدورات هي: الدورة البرتغالية (١٤٩٤-١٥٦٠)، وكانت أسبانيا هي المتحدى الرئيسي، والدورة الهولندية (١٥٨٠-١٦٦٠) وكانت فرنسا هي المتحدى، والدورة البريطانية الأولى (١٦٨٨-١٧٦٣) وتحديتها فرنسا أيضاً، والدورة البريطانية الثانية (١٧٩٢-١٨٧٣) وتحديتها ألمانيا، ثم الدورة الأمريكية منذ سنة ١٩١٤، وكان الاتحاد السوفيتي هو الدولة المتحدية^(١٠).

يتميز هذا المنهج بأنه لا يدرس التاريخ كوقائع وإنما كأنماط متكررة كما أنه يحاول أن يقدم تفسيرات لهذه الأنماط نابعة من حركات الدورات التاريخية. ولكن هذا المنهج، كسابقه، يفترض أن دراسة تطور السياسة الدولية إنما سيتم عبر دراسة فترات تاريخية طويلة (خمس قرون على الأقل). ولما كانت الفترة التاريخية التي سنركز عليها تقل عن قرنين من الزمان (١٨١٥-١٩٩١)، فإن هذا المنهج لا يلائم تلك الفترة.

٥- منهج "التاريخ العالمي للأنساق الدولية":

يفترض هذا المنهج أن النسق الدولي هو الظاهرة المحورية في السياسة الدولية، وأنه في خلال القرون الخمسين الأخيرة شهدت البشرية العديد من الأنساق الدولية. ومن ثم، فإن الهدف الذي يسعى إليه هذا المنهج هو بلورة نظرية شاملة للعلاقات الدولية تستند إلى رصد وفهم الأنساق الدولية التي نشأت وتطورت خلال الخمسة آلاف سنة الأخيرة. ومن ثم، فإن هذا المنهج يسعى فهم إلى كيف تطورت الأنساق الدولية عبر عملية التطور التاريخي الشامل، أي في أماكن جغرافية متباينة، وعبر مسافات زمنية أبعد من التركيز على مؤتمر وستفاليا سنة ١٦٤٨ باعتباره نقطة التحول نحو النسق الدولي الراهن. ومن ثم، يقدم بيوزان وليتل، اللذان طرحا هذا المنهج في كتابهما الأنساق الدولية في التاريخ العالمي، رؤية للنسق الدولي باعتباره متضمنا عدة عناصر هي الوحدات، والقدرة التفاعلية، والعمليات البنية^(١).

يشكل منهج التاريخ العالمي للأنساق الدولية تقدما جوهريا في نظرية العلاقات الدولية. ذلك أنه أدخل البعد التاريخي في بناء تلك النظرية، كما أنه قدم منهجا لبناء تلك النظرية قوامه التركيز على تطوير النسق الدولي. كذلك، قدم هذا المنهج مفهوما محددا لعناصر النسق الدولي التي يتم دراستها عبر المراحل المختلفة للتطور التاريخي. بيد أن هذا المنهج أميل إلى التركيز على دراسة الأنساق الدولية منه إلى تحليل تطور السياسة الدولية. ولذلك، فهو يركز على دراسة تلك الأنساق حتى في المراحل التي لم تكن السياسة الدولية فيها قد تبلورت.

٦- منهج الواقعية السياسية:

يركز هذا المنهج على دراسة تطور السياسة الدولية من منظور مدرسة الواقعية السياسية في تحليل العلاقات الدولية. وتتطلق هذه المدرسة من عدة مقولات أساسية أهمها

أن السياسة الدولية هي عملية صراعية أساسها الصراع بين القوى الكبرى من أجل الحصول على مصادر القوة، وأن النظام الدولي هو نظام فوضوى يفكر إلى نقطة توازن نتيجة عدم وجود سلطة عليا تنظم حركته، كما أن الدول هي القوى الوحيدة فى هذا النظام. إذ لا يعتد بأى وحدات دولية لا تأخذ شكل الدولة لأنها لا تمتلك مصادر القوة. ومن ثم فإن الموضوعات الكبرى فى السياسة الدولية طبقا لهذا المنهج هي تلك المتعلقة بالحروب والأحلاف الدولية، وسعى القوى الكبرى نحو الهيمنة بكل الطرق. ومن ثم فإنه يميل إلى تغليب الجانب الصراعى فى السياسة الدولية، إذ تبدو تلك السياسة كما لو أنها عملية مستمرة من الصراع بين القوى الكبرى بيد أن الميزة الأساسية لهذا المنهج هي ميل أنصاره إلى عدم إعمال تفسير الظواهر السياسية الدولية، أى الاهتمام بمحددات تلك الظواهر. بيد أن تلك التفسيرات ذاتها غالبا ما ترتبط بفكر المدرسة الواقعية السياسية. ولعل من أهم الأمثلة على تطبيقات هذا المنهج المؤلف المشهور لبيير رونوفان تاريخ العلاقات الدولية، (١٨١٥-١٩٤٥) والذي ترجمه إلى العربية د. جلال يحيى ونشونه دار المعارف على جزئين، وكذلك كتاب د. سمعان بطرس فرج الله، العلاقات السياسية الدولية فى القرن العشرين والذي غطى الفترة من سنة ١٨٩٠ وحتى سنة ١٩١٨^(١٢).

٢- منهج التحليل الكمي للسياسة الدولية :

تتفق المناهج الخمس السابقة فى أنها تلجأ إلى الأسلوب الوصفى التقليدى فى رصد تطور السياسة الدولية. ويقصد بذلك أن الباحث يقوم برصد الوقائع وإعادة ترتيبها بشكل سردي وربما تفسيرها. أما منهج التحليل الكمي للسياسة الدولية Quantitative International Politics فإنه يتخذ مسلكا مغايرا تماما. فهذا المنهج لا يهدف إلى رصد تطور السياسة الدولية وإنما إلى التوصل إلى النتائج العامة الممكنة استخلاصها من تطور السياسة الدولية باستعمال أدوات التحليل الكمي، كما يهدف إلى بناء نظريات للعلاقات الدولية أو اختبار مدى صحة تلك للنظريات. ومن ثم، يبدأ هذا المنهج فى بعض الحالات بفرضية نظرية معينة، ثم تجميع الوقائع التاريخية من ميدان السياسة الدولية عبر فترة تاريخية طويلة نسبيا، وتحويل تلك الوقائع إلى أرقام إحصائية تجميعية، ثم إجراء الاختبارات الكمية على تلك الأرقام. وفى بعض الحالات، يبدأ الباحث برصد وتحليل البيانات التاريخية الإحصائية ثم استخلاص النتائج من تلك البيانات^(١٣).

ويعتبر ديفيد سينجر، أستاذ العلاقات الدولية، وميلفن سمول أستاذ التاريخ أشهر من طبقا هذا المنهج بالتعاون بينهما. ولعل من أهم تطبيقات هذا المنهج هو الدراسة التى نشرها سنة ١٩٦٨ عن اختبار العلاقة بين الأحلاف الدولية، ونشوب الحروب، بمعنى هل يؤثر تغير عدد الأحلاف الدولية فى النسق العالمى على احتمال نشوب الحروب بين الدول الداخلة فى الأحلاف. قام سينجر وسمول باختيار الفترة من سنة ١٨١٥ حتى سنة ١٩٤٥، وجمعا عدد الأحلاف الدولية التى نشأت فى النسق العالمى فى كل سنة من سنوات هذه الفترة، والحروب الدولية التى نشأت فى فترة زمنية تالية، وأجريا اختبارات إحصائية حول الارتباط بين الأحلاف الدولية، والحروب الدولية. وقد وجد الباحثان أن زيادة عدد الأحلاف الدولية فى القرن التاسع عشر كان مرتبطا بتناقص عدد الحروب الدولية، بينما أدت زيادة تلك الأحلاف فى القرن العشرين إلى زيادة عدد الحروب^(١٤).

كذلك درس ولاس العلاقة بين سباقات التسلح، واحتمال نشوب الحروب بين الدول الداخلة فى السباق خلال الفترة الممتدة من سنة ١٨٢٠ حتى سنة ١٩٦٤. وقام بإجراء الاختبارات الإحصائية بين متغيرى سباق التسلح والحروب الدولية. وقد وجد ولاس أن ٨٥% من الصراعات الدولية المسبوقة بسباق للتسلح انتهت بنشوب الحرب، بينما انتهت ٤% من الصراعات الدولية غير المسبوقة بسباق للتسلح بتلك الحروب، مما يعنى وجود علاقة ارتباطية بين المتغيرين^(١٥).

وقد أسهم هذا المنهج فى تفسير الفجوة بين التاريخ السياسى من ناحية، ونظرية العلاقات الدولية من ناحية أخرى، كما أنه انتهى إلى نتائج أثرت تلك النظرية، والأهم من ذلك أنها نتائج يمكن مراجعة صحتها والتحقق من صدقها. كما أنه قدم للباحثين مجموعة ضخمة من البيانات الإحصائية التاريخية التى تعد أساسا اليوم لدراسة الفترات التاريخية محل التحليل. ولكن هذا المنهج بالغ فى الاعتماد على المعالجة الكمية للوقائع التاريخية على حساب تفسير النتائج التى تم التوصل إليها. وعلى سبيل المثال، فإن سينجر وسمول لم يوضحا لماذا اختلفت علاقة الأحلاف بالحروب فى القرن التاسع عشر عن تلك العلاقة فى القرن العشرين. وفى بعض الحالات كان الاعتماد على "استقرار" البيانات التاريخية بعد معالجتها إحصائيا دون وجود إطار نظرى للدراسة. هذا بالإضافة إلى التكلفة الباهظة لتطبيق هذا المنهج والمتمثلة فى تحويل البيانات التاريخية إلى أرقام يمكن معالجتها إحصائيا.

المبحث الثاني

منهج النسق الدولى لدراسة تطور السياسة الدولية

يتضح من استعراض مناهج تطور السياسة الدولية أنها قد تفاوتت فى الاقتراب من ظاهرة السياسة الدولية، استنادا إلى الخلفية الفكرية لمن صاغوا تلك المناهج، أو الهدف المراد تحقيقه من دراسة تطور السياسة الدولية. وقد أسهمت تلك المناهج فى إثراء أدبيات تطور السياسة الدولية، وتعميق فهمها حتى أصبح من الممكن فهم الظاهرة السياسية الدولية من مداخل مختلفة.

بيد أن تلك المناهج تشوبها بعض المثالب التى ربما تجعلها غير صالحة لدراسة تطور السياسة الدولية من زاوية نظرية العلاقات الدولية. فنحن فى حاجة إلى منهج غير أيديولوجى يمكننا من "تبويب" وتنظيم أحداث السياسة الدولية عبر حوالى قرنين، فى إطار منهجى يمكن من خلاله أيضا "تفسير" تلك الأحداث فى ضوء نظريات العلاقات الدولية من ناحية، واستخلاص دلالاتها بالنسبة لتلك النظريات.

ولهذا فإننا سنتبع فى هذا الكتاب منهجا نسقيا أساسه أن السياسة الدولية تنشأ وتتطور فى إطار نسق دولى معين International system كما أنها تتطوّر من عناصره الرئيسية. ومن ثم فإن السياسة الدولية فى مرحلة تاريخية معينة يتطلب التعرف على ماهية تلك العناصر وكيفية تفاعلها.

ويمكن القول أن النسق الدولى ينطوى على أربعة عناصر رئيسة يكمن فى رصدها تبويب وفهم واقع السياسة الدولية فى مرحلة معينة وتفسيره. وهذه العناصر هى^(١٦):

١ - الوحدات : ويقصد بها الفاعلين الذين يقومون بأدوار معينة داخل النسق. فبحكم التعريف ينطوى النسق على فاعلين أو أكثر فى حالة من التفاعل. كما أنه عادة ما ينطوى على أنساق فرعية متفاعلة مع بعضها البعض ومع النسق الكلى.

٢ - البنية : ويقصد به كيفية توزيع المقدرات، وبالتالي ترتيب الوحدات المكونة للنسق بالنسبة لبعضها البعض أى أنه ينصرف إلى "مبدأ الترتيب" فى النسق. والواقع أن البنيان هو الذى يجعل من الممكن النظر إلى النسق باعتباره وحدة مترابطة. إذ أنه يحدد طبيعة العلاقات للتفاعلية للمنطوية بين وحدات النسق. ومن المهم أن نلاحظ أن

البنیان والوحدات فى حالة من التفاعل الدائم، بما يسمح لنا بدراسة أثر البنیان على سلوك اللوحدات.

٣ - المؤسسات : ويقصد بها مجموعة القواعد والإجراءات الرسمية والعرفية التى تنظم سلوك الفاعلين الدوليين. ويشمل ذلك التنظيمات الدولية، والقواعد القانونية المستقرة فى النسق الدولى.

٤ - العمليات : وتنصرف إلى الأنشطة السياسية المستمرة التى تتم فى النسق الدولى فى إطار الهيكل والمؤسسات، كعمليات الحرب الباردة والانفراج الدولى، وتوازن القوى وغيرها.

وتنشأ تلك الأبعاد من إطار أنماط معينة للإنتاج ومستوى معين للتطور التكنولوجى، وفى إطار حضارى وثقافى معين. فامتلاك بعض الدول النامية التقدم التكنولوجى فى حقبة معينة يعطيهاميزة نسبية على القوى الأخرى كما حدث بالنسبة لبريطانيا فى عصر الثورة الصناعية. كذلك، فإن التفاعل الدولى يتأثر بأنماط العلاقات الحضارية والثقافية. فالعداء الروسى التقليدى للدولة العثمانية، كان نابعاً من الصراع الدينى الثقافى بين الدولتين، والصراع العثمانى - الفارسى كان متأثراً إلى حد بعيد بالخلاف المذهبى السنى - الشيعى. ولهذا فإننا عند تناولنا لتطور السياسة الدولية فى حقبة معينة سنحاول أن نبين مدى تأثير هذا التطور بمستوى التطور التكنولوجى، والخصائص الحضارية والثقافية للشعوب.

ويقودنا ذلك إلى التعرف على العناصر الرئيسة للنسق الدولى وعلاقتها بالسياسة الدولية .

أولاً : الوحدات الدولية

أن نقطة البدء فى فهم السياسة الدولية هى معرفة الوحدات السياسية الفاعلة فى النسق الدولى فى المرحلة التاريخية. ما هى القوى الجديدة التى ظهرت على المسرح الدولى ؟ وما هى القوى التى اختفت من هذا المسرح ؟ فالملاحظ أن كل مرحلة تاريخية معينة تشهد ظهور واختفاء مجموعات معينة من الوحدات السياسية، بل وظهور أنماط جديدة من تلك الوحدات. فقد اشتهت السياسة الدولية فى القرن التاسع عشر بظاهرتين رئيسيتين، الأولى هى أن الدولة كانت هى الفاعل الوحيد فى النسق الدولى، والثانية هى سيطرة عدد محدود من الدول الأوروبية الكبرى على النسق الدولى (بريطانيا، وفرنسا، وروسيا، وألمانيا، والنمسا) مما أعطى للسياسة الدولية طابعاً "أوروبياً".

بيد أن النسق الدولي بدأ يشهد ظهور وحدات جديدة فاعلة في النسق الدولي لا تتخذ شكل الدولة كالمنظمات الدولية، وحركات التحرر الوطني، والشركات الدولية وغيرها من الوحدات التي بدأت تؤثر في النسق الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الأولى. من ناحية ثانية ظهرت مجموعة جديدة من الدول غير الأوروبية في أواخر القرن التاسع عشر، كاليابان، والولايات المتحدة، ثم مجموعة الدول الأفريقية والآسيوية بعد الحرب العالمية الأولى.

ما أهمية فهم واقع الوحدات الدولية بالنسبة لفهم واقع السياسة الدولية في مرحلة معينة؟ يؤثر عدد الفاعلين الدوليين الكائنين في النسق الدولي على السياسة الدولية على مستويين: مستوى غير مباشر وذلك من خلال تأثيره على استقرار النسق الدولي، ومستوى مباشر من خلال تأثيره على السياسات الخارجية للفاعلين. ويؤثر عدد الفاعلين المشاركين في النسق الدولي على درجة استقرار النسق، وعلى احتمالات الحرب والسلام، ويختلف دارسو العلاقات الدولية في تحديد أثر تعدد وحدات النسق الدولي على استقراره. فسهناك اتجاه يتبناه والتز مؤداه أنه كلما قل عدد الفاعلين الرئيسيين في النسق الدولي، كلما قل احتمال الحرب، وكلما زادت درجة استقرار النسق. تنطلق تلك النظرة من افتراض أن وجود عدد محدود من الفاعلين الدوليين يجعل من الميسور تحديد نقاط الخلاف والاتفاق بينهم، وبالعكس كلما زاد عدد الفاعلين الدوليين كلما زادت حدة التفاعلات وتعددت المشكلات وأصبح من العسير التوصل إلى اتفاق^(١٧).

أما الاتجاه الثاني، وهو الذي يتبناه دويتش وسينجر، فيؤكد أن ازدياد عدد الفاعلين الدوليين يزيد من استقرار النسق الدولي. فمع وجود عدد كبير من الفاعلين الدوليين يزداد حجم التفاعل العام الذي يدخل فيه الفاعل الدولي الواحد، وبذلك تشتت حجم الانتباه الذي يوجهه كل فاعل دولي إلى أي فاعل آخر. ويفترض هذا الاتجاه أن تصاعد الصراع بين أي وحدتين دوليتين يتطلب أن توجه كل منهما ما بين ١٠ %، ١٥ % من انتباه صناعي السياسة الخارجية كل من الدولتين للدولة الأخرى، كما أن تركيز الانتباه نحو دولة معينة يزيد من حساسية تلك الدولة لأي تصرف يصدر من الدولة الأخرى. فإذا تشتت الانتباه، قلت الحساسية. ومن البديهي أنه كلما زاد عدد الفاعلين الدوليين كلما قلت نسبة الانتباه الموجه إلى فاعل دولي واحد^(١٨).

والواقع أن أثر عدد الفاعلين الدوليين على استقرار النسق الدولي يختلف باختلاف الأبعاد المكونة لمفهوم الاستقرار أو عدم الاستقرار. وفي هذا الصدد يميز الدارسون بين

أثر عدد الفاعلين على احتمال حدوث حرب عالمية وبين أثر العدد على احتمال حدوث صراعات محلية محدودة. فإذا قل عدد الفاعلين الدوليين المؤثرين، أو تمحورت الدول الكائنة في النسق الدولي في كتل دولية محدودة، فإن احتمال الصدام العالمي الشامل يصبح وارداً إلى حد كبير، كما تقل أهمية الصراعات المحلية إذ ينظر إليها كمقدمة للمواجهة الشاملة. وبالعكس، إذا ازداد عدد الفاعلين الدوليين وتعددت الكتل الدولية، فإن احتمالات الصراعات المحدودة تزداد، ولكن احتمالات الحروب الشاملة تصل إلى حد كبير، ما لم يمتلك هؤلاء الفاعلون أسلحة نووية. ففي تلك الحالة تتعزم احتمالات الحروب الشاملة. ورغم ازدياد احتمالات الصراعات المحدودة، فإن الاستقرار العام للنسق الدولي لا يتأثر بدرجة كبيرة^(١٩).

ولذلك فإنه من المهم يمكن التعرف على الوحدات الكائنة والمؤثرة في النسق الدولي في مرحلة تاريخية معينة كمقدمة لفهم طبيعة السياسة الدولية في تلك المرحلة .

ثانياً : البنيان الدولي

البنيان هو مفهوم تنظيمي ينصرف إلى ترتيب وحدات النسق الدولي في علاقاتها ببعضها البعض^(٢٠). ويتحدد البنيان الدولي على أساس كيفية توزيع المقدرات بين الوحدات الدولية، وعلى درجة الترابط بين تلك الوحدات. ويقصد بتوزيع المقدرات في هذا الصدد نمط توزيع الموارد الاقتصادية ونمط توزيع الاتجاهات والقيم السياسية بين مختلف وحدات النسق الدولي. ذلك أن نمط توزيع الموارد الاقتصادية - بالمفهوم الشامل - يحدد كثيراً قدرة الوحدة الدولية على التصرف إزاء الوحدات الأخرى، وعلى تنفيذ أهداف سياستها الخارجية. ومن ثم، فإنه يحدد ترتيباً معيناً للوحدات داخل النسق الدولي إزاء بعضها البعض. بيد أن هذا الترتيب يتأثر كذلك بنمط توزيع القيم والاتجاهات السياسية بين وحدات النسق لأن هذا النمط يحدد طبيعة التحالفات والائتلافات الممكنة والقائمة في النسق الدولي، وطبيعة أدراك كل وحدة للوحدات القائمة الأخرى. فتشابه القيم والاتجاهات السياسية بين الصين الشعبية، وأوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي من ناحية، وبين الولايات المتحدة وأوروبا الغربية من ناحية أخرى خلال الخمسينات أدى إلى اعتبار كل مجموعة بمثابة كتلة دولية واحدة، ومن ثم إلى وصف البنيان الدولي بأنه ثنائي القطبية. وبالتالي فإن طبيعة البنيان الدولي لا تتحدد فقط بناء على نمط توزيع الموارد، وإنما أيضاً بناء على تشابه أو تفاوت قيمها السياسية. ولذلك، فإن تفاعل هذين العنصرين، توزيع الموارد الاقتصادية، وتوزيع القيم والاتجاهات السياسية، يحدد نمط توزيع المقدرات،

وبالتالى ترتيب الوحدات إزاء بعضها البعض. كذلك يتميز البنيان الدولى بصفة الترابط بين مختلف الوحدات الدولية. فلا يمكن تصور وجود البنيان بدون وجود درجة معينة من الترابط بين وحداته الرئيسة على الأقل.

وانطلاقاً من هذا المفهوم للبنيان الدولى، يميز دارسو العلاقات الدولية بين ثلاثة أشكال رئيسة من الأبنية الدولية.

أولاً : القطبية الأحادية Unipolarity

يتميز البنيان الأحادى القطبية بقدر كبير من تركيز الموارد فى دولة واحدة أو مجموعة متجانسة من الدول تسود البنيان الدولى بأسره. ومن أمثلة هذا البنيان النسق الأوروبى البسماركى بين عامى ١٨٧٢ - ١٨٩٠، الذى سادته ألمانيا، أو البنيان الدولى بين عامى ١٩١٩ - ١٩٣٢، والذى سادته الدول المنتصرة فى الحرب العالمية الأولى، أو البنيان الدولى بعد نهاية الحرب الباردة عام ١٩٩١. ويتسم هذا البنيان بالاستقرار النسبى؛ وانخفاض حدة الصراع الدولى، لأن الدولة العظمى على قمة البنيان الدولى تستطيع فرض مفهومها للسلام على الآخرين.

ثانياً : القطبية الثنائية Bipolarity

يتميز بنيان القطبية الثنائية بتركز النفوذ الدولى فى قطبين رئيسين، وذلك بسبب تركيز توزيع المقدرات بين دولتين أو كتلتين رئيسيتين. ويتميز هذا البنيان بوجود صراع رئيس يتمركز حول القطبين الدوليين. والبنيان الثنائى قد يكون بنياناً جامداً Tight Structure. وينشأ هذا البنيان حينما تتركز القدرات لدى القطبين الرئيسين وتتضمن كل للوحدات الدولية القائمة أو معظمها إلى أى منهما، ومن ذلك البنيان الذى وجد عقب الحرب العالمية الثانية مباشرة، وبالأذات فى الفترة من سنة ١٩٤٦ حتى سنة ١٩٥٦، حيث وجد قطبان رئيسان هما الكتلة الغربية، والكتلة الشرقية، ولم تكن فكرة الحيادة أو عدم الانحياز لأى من الكتلتين مقبولة فى هذا البنيان الدولى. وفى هذه الفترة انقسمت معظم دول العالم ما بين للكتلتين كما سيطرت الحرب الباردة على العلاقات الدولية. أما الشكل الآخر للقطبية الثنائية فهو شكل القطبية الثنائية المرنة Loose Bipolarity. ويتميز هذا للشكل بتركز المقدرات بين للقطبين الرئيسين، وبوجود مجموعة من الدول غير المنضمة لأى من القطبين. بدأ هذا البنيان يتبلور منذ سنة ١٩٥٦، بخروج الصين من الكتلة

الشيوعية وتمرد فرنسا على حلف الأطلنطي وظل مسيطراً حتى منتصف الستينات. كما أنه من الناحية التاريخية كان قائماً خلال الفترة من عام ١٧٨٩ حتى عام ١٨١٤، والفترة من عام ١٨٩١ حتى عام ١٩١٤، ومن عام ١٩٣٣ حتى عام ١٩٣٩.

ترتبط القطبية الثنائية بالصراع والتوتر. فكل قطب دولي يحاول دائماً أن يتغلب على القطب الوحيد الآخر من خلال زيادة إمكاناته أو تدعيم نظام محالفاته، أو ترغيب الدول غير المنضمة للانضمام إلى قطبه.

ثالثاً : تعدد الأقطاب Multi-polarity

الخصيصة الأساسية لبنيان تعدد الأقطاب هي وجود مجموعة من الدول أو الأقطاب التي تمتلك موارد وإمكانات إقتصادية متكافئة تقريباً، كما هو الحال في توازن القوى التقليدي. كما أنه يتميز بوجود أكثر من صراع دولي رئيس. ومن أمثلته البنيان الدولي الذي قام بين عامي ١٦٤٨ - ١٧٨٩، والبنيان الدولي بين عامي ١٨١٥ - ١٨٧١.

يشكل البنيان الدولي أحد المؤثرات الضاغطة على السياسات الخارجية للوحدات الدولية الكائنة فيه. فقد رأينا أن تفاوت الأبنية الدولية يؤثر في احتمالات الحرب والسلام داخل النسق الدولي. كذلك فالبنيان الدولي قد يدفع بعض الوحدات الدولية التي تبني نمط معين من السياسات الخارجية. فاتجاه أوروبا نحو الوحدة بعد الحرب العالمية الثانية كان في أحد جوانبه انعكاساً لطبيعة البنيان الدولي القائم على الاستقطاب الثنائي الجامد، وما صاحب ذلك من خروج أوروبا من دائرة القوة العسكرية الدولية. كذلك، فإن تحول بعض دول العالم الثالث نحو تبني فكرة الحياد الإيجابي وعدم الانحياز في منتصف الخمسينات كان متأثراً بحالة التوتر الدولي الشديد التي خلقها الاستقطاب الثنائي الجامد، وما صاحب ذلك من خروج أوروبا من دائرة القوة العسكرية الدولية.

وبصفة عامة، فإن السياسة الخارجية للوحدات الصغيرة والمتوسطة أكثر قابلية للتأثر بالبنيان الدولي من السياسات الخارجية للوحدات الكبرى أو العظمى. ذلك أن نقص أو محدودية الموارد بالنسبة للوحدة الصغيرة والمتوسطة يحد من قدرتها على مقاومة الضغوط الآتية إليها من الوحدات الكبرى والعظمى، بينما تمتلك تلك الأخيرة من الموارد ما يمكنها من التأثير الإيجابي في النسق الدولي ككل.

بيد أن قابلية الوحدات الدولية للتأثر بالبنيان الدولي تتفاوت بتفاوت طبيعة هذا البنيان. وفي هذا الصدد، يكاد يتفق دارسو السياسة الخارجية على أن قدرة الوحدات الصغيرة والمتوسطة على التحرك السياسى المستقل فى النسق الدولى تزداد كلما ازداد الطابع التعددى للبنيان الدولى، وكلما ازدادت درجة الصراع بين الوحدات الكبرى المكونة لهذا البنيان. فبنيان تعدد الأقطاب وبنيان القطبية الثنائية المرنة يؤديان إلى زيادة قدرة الوحدات الصغيرة أو المتوسطة على الحركة المستقلة. وعلى العكس، فإن تحول البنيان الدولى نحو القطبية الواحدة من شأنه أن يقلل من قدرة الوحدات الصغيرة والمتوسطة على تلك الحركة. فصراع الأقطاب فى ظل بنيان تعدد الأقطاب يؤدى إلى منع كل منهم للأخو من السيطرة على الوحدات الصغيرة والمتوسطة، كما يزيد من مساحة منطقة المناورة التى تستطيع أن تتحرك فيها تلك الأخيرة. ومن أهم الأمثلة على ذلك، أن مملكة بيد مونت استطاعت أن تستفيد من التناقضات بين الدول الأوروبية، وسعى كل منهما إلى منع الأخرى من توسيع نطاق نفوذها فى إطار بنيان تعدد الأقطاب فى الفترة من سنة ١٨٦٠ حتى سنة ١٨٧٠، حيث انتهزت هذه المملكة الفرصة وقامت بتحقيق الوحدة الإيطالية. فقد استفادت من التناقض بين بريطانيا وفرنسا عام ١٨٦٠ ومن التناقض بين النمسا وبروسيا وفرنسا عام ١٨٧٠، لى تحقق خطوات متتالية نحو هدفها النهائى. كذلك، فقد استفادت الدولة العثمانية من الصراع بين الدول الأوروبية الكبرى من عام ١٧٧٤ حتى عام ١٩١٤ لى تحتفظ باستقلالها. وفى ذلك يقول هيلموت شيل، "لقد استطاعت الدولة العثمانية، رغم ضعفها العسكرى، والاقتصادى، وظروفها الداخلية المضطربة بشكل متزايد، أن تستغل التنافس بين القوى الكبرى، لتحقيق مصالحها. وبفضل هذه السياسة، التى اتبعت بمهارة وإصرار استطاعت أن تحقق نوعاً من التوازن الذى استطاع - برغم العديد من النكسات والخسائر الإقليمية أن يحافظ على الإمبراطورية لفترة طويلة". وأخيراً، فإن تتبع نشأة الدول الآسيوية الجديدة بعد الحرب العالمية الأولى (تركيا، وفارس، وأفغانستان) توضح أن تلك الدول استطاعت أن تحصل على استقلالها وتحافظ عليه بفضل التنافس بين القوى الكبرى، فى تلك الفترة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن تنافس القوى الكبرى فى الحصول على تأييد الوحدات الأقل قوة يزيد من القدرة التساومية لتلك الأخيرة، ويوسع من هامش الحركة لديها. بيد أن ذلك لا يعنى أن الوحدات الصغرى والمتوسطة تعيش بأمان فى ظل بنيان تعدد الأقطاب. فمن الممكن أن تتفق القوى الكبرى على تقسيم القوى الصغرى، كما حدث بالنسبة للوفاق

البريطاني الفرنسي في عام ١٩٠٤، والوفاق البريطاني الروسي عام ١٩٠٧. ولهذا فإن بنين تعدد الأقطاب ليس دائماً صمام أمن لحماية الدول الصغرى والمتوسطة، إذ أنه حينما تتفق مصالح الدول الكبرى، فإن تلك المصالح تكون لها الأولوية على مصالح الدول الصغرى والمتوسطة. ومن ثم فإن بنين تعدد الأقطاب وبنين القطبية الثنائية المرنة لا يزيدان من حرية الحركة للقوى الصغرى والمتوسطة إلا إذا اتسم البنين بدرجة كبيرة من التنافس بين القوى الكبرى المسيطرة. ولعل من أهم ما تمثل به في هذا الشأن، هو تنافس القوى الأوروبية قبل الحرب العالمية الأولى على اكتساب ولاء دول البلقان الصغيرة.

من ناحية أخرى، نجد أن بنين القطبية الثنائية الجامدة يؤدي إلى ممارسة القوتين العظميين لضغوط شديدة على الدول المتحالفة معها أو المنضوية تحت لواء كتلتها، لضمان اتباع تلك الدول لسياسات تؤدي إلى حماية تماسك الكتلة، كما أنه يمكن أن يؤدي إلى زيادة حرية الحركة لدى الدول غير الأعضاء في الكتلتين إذا تنافس القطبان على استقطاب تلك الأخيرة أو على الأقل منعها من الانضمام تحت لواء الكتلة المضادة. وفي هذه الظروف قد تحصل الدول غير الأعضاء في الكتلتين على المساعدات الاقتصادية من كلا الكتلتين في آن واحد، كما حدث لبعض من الدول غير المنحازة في الخمسينات. ومن ثم، فإن الصراع بين القطبين الرئيسيين من شأنه أن يفيد الدول غير الأعضاء في الكتلتين، أما الاتفاق بين هذين القطبين فإنه يقلل حرية تلك الدول.

يرتبط بالبنين الدولي ظاهرة الأحلاف الدولية. والأحلاف هي إحدى الأدوات التي تلجأ إليها الدول كإطار لتنسيق أنشطتها من أجل تحقيق أهداف مشتركة لا تستطيع أى منها تحقيقها منفردة. فتكوين حلف دولي قد يتيح للدولة أن تزيد من قدرتها العسكرية بتدخل الحلفاء إلى جانبها في حالة وقوع عدوان خارجي، كما أنه قد يؤدي إلى ردع المعتدى المحتمل بدفعة إلى الاعتقاد أن الدولة لن تكون وحدها في حالة نشوب حرب. إلا أن تكوين الحلف قد تكون له تكاليفه بالنسبة للدول الأعضاء، لأن الحلف يتضمن تنازلاً من الدولة عن جزء من قدرتها المنفردة المستقلة على اتخاذ القرارات. فقد يعنى دخول الدولة في حلف التزامها بتأييد الحلفاء في قضية معينة قد تغدو بتقادم الزمن غير ذات أهمية لتلك الدولة، أو قد يحدو مثل هذا التأييد التعاقدى ضاراً بأهداف الدولة في مرحلة لاحقة، كأن تضطر الدولة إلى دخول حرب لنصرة حليف رغم علمها بعدم جدوى تلك الحرب.

ولكن الملاحظ أن الأحلاف الدولية قد تعاضمت وأصبحت إحدى الظواهر الرئيسية للعلاقات الدولية التي تزيد أهميتها عاما بعد عام. ففي الفترة من سنة ١٨١٥ (مؤتمر فيينا) حتى سنة ١٩٣٩ (نشوب الحرب العالمية الثانية) أنشأ ١٣٠ حلفا دوليا. بينما في الفترة من سنة ١٩٢٠ حتى سنة ١٩٥٧ تكون ١٣٧ حلفا دوليا، أى بمعدل ثلاثة أحلاف تقريبا لكل سنة. وفي الفترة من سنة ١٩٥٨ حتى ١٩٦٨ تبلور ٤٠ حلفا دوليا، أى بمعدل أربعة أحلاف لكل سنة.

يقصد بالحلف الدولي علاقة اتفاقية رسمية بين دولتين أو أكثر تحدد واجبات وحقوق الطرفين (أو الأطراف) المتعاقدين إزاء بعضهما، فيما يتعلق بالأمن القومي للأطراف المتعاقدة، بموجبها تتعهد تلك الأطراف بمساعدة بعضها في حالة نشوء موقف معين في المستقبل، ومن ثم فالحلف هو أساسا علاقة بين دول، كما أنه يتعلق بقضية الأمن، كما أنه ينشئ تعهدات محددة متبادلة بين الدول الأطراف للتعامل مع قضايا قد تنشأ في المستقبل^(١).

الفارق الأساسي الذي يميز الحلف عن ائتلاف Coalition مجموعة من الدول لتحقيق أهداف معينة، هو أن الحلف يبنى على وثيقة رسمية هي معاهدة تأسيس الحلف. أما الائتلاف فهو علاقة غير رسمية، كما هو الحال في ائتلاف مجموعة الدول الأفريقية للتصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة بشكل معين إزاء قضايا معينة .

ويتخذ الحلف أحد الأشكال التالية، والتي ننتزج من المحدودية إلى الشمول :

(أ) معاهدة عدم اعتداء

وفي هذه الحالة تتعهد الدول الأعضاء بعدم الاعتداء على بعضها. ومن أمثلة ذلك معاهدة عدم الاعتداء بين ألمانيا وبولندا سنة ١٩٣٤. وتعتبر معاهدة عدم الاعتداء حلفا لأنها تتضمن تعهدات أمنية محددة بين الدولتين.

(ب) معاهدة دفاعية

بمعنى أن تتعهد الدول الأعضاء بالمشاركة الجماعية في الدفاع عن بعضها في حال حدوث اعتداء دولة غير عضو على أي من الدول الأعضاء. ويسمى هذا الشكل حلف الأمن الجماعي. ومن أشكاله، معاهدة سنة ١٩٣٦، بين مصر وبريطانيا، وحلف الأطلسي عام ١٩٤٩، وميثاق الدفاع المشترك بين الدول العربية الموقع سنة ١٩٥٠.

(ج) حلف الوفاق

وهو أكثر الأشكال قوة وشمولا. فهو يرتب التزامات دفاعية وتعاونية شاملة فى المجالات العسكرية والسياسية، ومن أمثلة ذلك الوفاق الودى بين بريطانيا وفرنسا سنة ١٩٠٤، الذى أنهى الصراع الاستعمارى بين الدولتين حول كثير من مناطق النفوذ فى العالم ومهد لدخولهما معاً الحرب العالمية الأولى ضد ألمانيا.

يؤثر الحلف الدولى كذلك على سياسات الدول الأعضاء من زاويتين هما أثر الحلف على استقرار النسق الدولى، وأثر الحلف على سياسات الدول الأعضاء. وقد اختلف دارسو العلاقات الدولية فى تحديد أثر الأحلاف الدولية على استقرار النسق الدولى. فأنصار مدرسة توازن القوى يرون أن الأحلاف هى عنصر من عناصر الاستقرار الدولى، لأن الأحلاف تزيد من التوازن بين الكتل الدولية بتحديدتها الرسمى للالتزامات أعضاء الحلف. ويضرب ذلك الاتجاه مثلا بنظام الأحلاف الذى نظمته المستشار الألمانى بسمارك فى سلسلة من المعاهدات الثنائية مع روسيا، والنمسا، والمجر، وإيطاليا، والذى نجح فى خلق جو من الاستقرار السياسى فى أوروبا خلال الفترة ما بين عامى ١٨٧٣، ١٨٩٠. فبمجرد خروج بسمارك من السلطة وانهيار نظام الأحلاف البسماركى، إنهار الاستقرار الأوروبى وحدث نوع من الاستقطاب الثنائى الذى سرعان ما أدى إلى نشوب الحرب العالمية الأولى^(٢٢). غير أن هناك اتجاها تمثله مدرسة الأمن الجماعى، يرى إن الأحلاف تزيد من عدم الاستقرار الدولى. فالاستقرار الدولى يتطلب إقامة نظام من الأمن الجماعى العالمى الذى بمقتضاه تتعهد كل دولة من دول العالم بمقاومة المعتدى على أى دولة. وبما أن الأحلاف تقسم الدول إلى مجموعات متعارضة، بل وتلزم الدول أحيانا بمساعدة المعتدى (إذا كان عضواً فى الحلف ذاته) فإنها تشجع المعتدى وتزيد من احتمال الحروب. كذلك يرى أنصار هذا الاتجاه أن الاستقرار الدولى يتحقق من خلال التفاعلات الدولية الحرة، أى حين لا تكون هناك قوى تعرقل من حرية الدول فى التعامل مع أى دولة أخرى. بيد أن الأحلاف تؤدى إلى التحديد الرسمى للالتزامات للدول وتحدد مسبقا أنماط التفاعلات مع أعضاء الحلف وغير أعضاء الحلف. وبذلك فهى تعرقل التفاعل الدولى الحر وبالتالي تزيد من عدم الاستقرار^(٢٣).

ثالثاً : المستوى المؤسسى للنسق الدولى

يقصد بالمؤسسية بناء أنماط مستقرة يمكن الاعتماد عليها لممارسة الأنشطة المختلفة، أى إقرار مجموعة من القواعد والأعراف والإجراءات التى يقبلها الناعلون كإطار شرعى لممارسة النشاط عبر فترة زمنية. بهذا المعنى فإن المستوى المؤسسى للنسق الدولى ينصرف إلى مدى وجود قواعد وأطر وأعراف دولية مقبولة لممارسة مختلف الأنشطة الدولية. ويشمل ذلك المستوى مدى توافر التنظيمات الدولية الفعالة، أى المؤسسية التنظيمية، والأطر القانونية الدولية لممارسة للعلاقات الدولية أى المؤسسية القانونية.

١ - المؤسسية التنظيمية

رغم أن الوظيفة الأساسية للتنظيمات الدولية هى إقرار السلام الدولى وتمكين الدول من ممارسة وظائفها فى إطار دولى تعاونى، إلا أنه ثبت أن وجود تلك التنظيمات ليس ضماناً ضد احتمال نشوب الحروب. فليس ثمة علاقة هامة بين وجود تلك التنظيمات وبين احتمال نشوب الحروب فى الفترات التالية لنشأة تلك التنظيمات^(٢٤). ففى دراسة عن أثر للتنظيمات الدولية على إمكانية التسوية السلمية للصراعات الدولية بين عامى ١٩٤٦، ١٩٧٧ وجد أحد الدارسين أن الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الأفريقية، وجامعة الدول العربية ومنظمة الدول الأمريكية قد نجحت فى تسوية ٩%، ١٩%، ١٢%، ٣٧% من الصراعات الدولية التى عرضت عليها على التوالى^(٢٥). ولسنا هنا فى مجال تفسير تواضع سجل هذه التنظيمات الدولية فى التأثير على السلوك الصراعى للدول، ولكن يمكن الإشارة إلى محدودية سلطة وموارد التنظيمات الدولية مقارنة بالدول، وعدم وجود اتفاق عام بين الدول الأعضاء حول ما هو متوقع من تلك التنظيمات.

إذا كانت التنظيمات الدولية لا تؤثر بشكل كبير على احتمالات الحرب والسلام فى النسق الدولى، أو على قدرة الدول على اللجوء إلى الحرب كأداة للسياسة الخارجية، فإنها، من ناحية أخرى، قد أثرت على جوانب أخرى من السياسات الخارجية. فالتنظيمات الدولية أوجدت منابر عالمية للحوار السياسى بين دول تعرض فيه كل دولة وجهات نظرها حول القضايا الدولية، وتحاول من خلالها للدول أن تتوصل إلى اتفاق عام حول تلك القضايا. وفى بعض الحالات استطاعت التنظيمات الدولية أن توجد بؤراً محدودة للاتفاق بين الدول

الأعضاء حول القضايا المطروحة. أضف إلى ذلك أن التنظيمات تعد أحد الأدوات التى تلجأ إليها الدول لتنفيذ سياساتها الخارجية. فالدول تلجأ إلى التنظيمات الدولية لإضفاء المشروعية على مطالبها، أو لتكتيل الدول الأعضاء إلى جانبها، أو لإحراج العدو والضغط عليه للاستجابة إلى مطالب الدولة.

٢ - المؤسسة القانونية :

تؤثر القواعد القانونية الدولية على السلوك الخارجى للدول من عدة نواحي. فهذه القواعد تحدد الإطار العام للسلوك الدولى "المقبول" فى المجتمع الدولى، كما أنها تخلق قيوداً معينة على التصرفات الخارجية للدول من خلال الالتزامات التى تنشئها، وأخيراً فهي تقدم للمجتمع الدولى معايير محددة يمكن من خلالها تقييم السلوك الدولى. ومن المسلم به أن على الدول احترام القواعد القانونية الدولية، طالما أن تلك القواعد لا تلحق أضراراً بما تراه تلك الدول "مصالحها القومية". كما أن المعاهدات الدولية تكون فى معظم الأحيان ترجمة للتوازنات الدولية القائمة، فإذا تغيرت تلك التوازنات تأثرت تلك المعاهدات بشدة.

رابعاً : العمليات السياسية الدولية

تتصرف العمليات السياسية الدولية إلى حركة الوحدات الدولية لتحقيق أهدافها الخارجية. وهى بهذا المعنى تمثل الجانب الحركى من النسق الدولى. ويمكن تعريف العمليات السياسية الدولية بأنها مجموعة من الأنشطة المتعاقبة المترابطة التى تقوم بها الوحدات الدولية لتحقيق أهدافها فى إطار قواعد معينة. ومن ثم، فالعمليات السياسية الدولية تشمل أربعة عناصر محددة. فهي تنطوى أولاً على مجموعة من الأنشطة المستمرة، بمعنى أنها تتغير من لحظة لأخرى، ولا تتوقف عند نقطة زمنية معينة ولا تنتهى بتحديد شكل نهائى. كذلك، فالأنشطة التى تنطوى عليها العمليات السياسية الدولية تتسم بالترابط، بحيث أن وجود نشاط معين يؤدي إلى وجود أنشطة أخرى تعتمد عليه، كما أن تغير نشاط معين يؤثر على الأنشطة الأخرى. والعمليات السياسية الدولية من ناحية ثالثة، تنم فى إطار مجموعة من القواعد الوضعية، ومن خلال مجموعة من الأدوات الفنية التى تحدد طبيعة الأنشطة التى يمكن أن تنشأ فى إطار تلك العمليات. وأخيراً، فإن الأنشطة تسعى إلى تحقيق أهداف معينة يمكن من خلالها فهم حركات تلك الأنشطة^(٢١).

ويتضمن النسق الدولي مجموعة ضخمة من العمليات السياسية ، تختلف من حيث ماهيتها ، ومركزيتها. وتتراوح ماهية العمليات السياسية بين أقصى أشكال التعاون كعمليات التكامل الدولي ، إلى أقصى أشكال الصراع كعمليات الحرب الدولية، مروراً بالعديد من الأشكال كالوفاق الدولي ، وسباق التسلح ، والحرب الباردة . كذلك، يمكن التمييز بين عمليات سياسية دولية مركزية وأخرى فرعية. ويقصد بالعمليات المركزية تلك العمليات التي تدور بين القوى الرئيسية المسيطرة على النسق، وتؤثر في استقرار النسق الدولي وفي السياسات الخارجية لمعظم وحداته بشكل أو بآخر. ومن ذلك عملية التوازن الدولي التي أرسى أسسها مؤتمر فيينا عام ١٨١٥، أو عملية الانفراج الدولي التي تم إقرارها في اتفاقيات موسكو عام ١٩٧٢. أما العمليات الفرعية فهي تدور بين مجموعة من الدول المتوسطة أو الصغرى في النسق، ولا تؤثر بالتالي تأثيراً أساسياً على استقرار النسق الدولي أو على المعالم الأساسية للسياسات الخارجية للدول الكبرى. ومن ذلك عمليات التضامن السياسي بين دول العالم الثالث ، كحركة عدم الانحياز ، أو الصراع بين القوى الإقليمية في جنوب شرق آسيا . ومن أهم أشكال العمليات السياسية الدولية الحروب الدولية ، وعمليات توازن القوى أو توازن الرعب ، وعمليات التكامل والتعاون الدوليين .

المبحث الثالث

خطة دراسة تطور السياسة الدولية

سنركز دراستنا لتطور السياسة الدولية في كل مرحلة تاريخية على تحليل واقع الوحدات الكائنة في النسق الدولي في تلك المرحلة، وخصائص البنيان الدولي، وطبيعة المستوى المؤسسى للنسق الدولي، وأخيرا العمليات الدولية السياسية الرئيسة، وذلك مع التركيز على الحروب الدولية، والأحلاف الدولية باعتبار أن الحروب تمثل أقصى أشكال الصراع الدولي، كما أن الأحلاف تمثل أحد أهم أشكال التعاون والتكتل الدولي.

ولما كانت الفترة التاريخية التى يغطيها الكتاب طويلة نسبياً، إذ أنها تمتد عبر القرنين التاسع عشر والعشرين منذ انعقاد مؤتمر فيينا سنة ١٨١٥ حتى نهاية الحرب الباردة سنة ١٩٩١، فإننا سنقسم هذه الفترة إلى مجموعة من المراحل التاريخية الفرعية وذلك لتيسير التحليل، وإمكانية إجراء المقارنات بين خصائص السياسة الدولية فى مختلف المراحل التاريخية من ناحية أخرى. وفى هذا الصدد، فإننا سنحاول تحديد منعطفات تاريخية فى تطور السياسة الدولية كمعايير للتقسيم. ونقصد بذلك الوقائع التاريخية التى أثرت بشكل ملموس على تغيير مضمون الخصائص الأساسية الأربعة للنسق الدولي وتحولها من حالة معينة إلى حالة أخرى. ومن ثم، فإن تلك الوقائع قد تتعلق بتغيير ملموس فى ماهية الوحدات الدولية كظهور أو اختفاء فاعل دولى رئيس، كظهور الإمبراطورية الألمانية سنة ١٨٧١، أو قد يرتبط بتغيير فى بنية النسق الدولي، كما حدث فى تغيير النسق الدولي منذ سنة ١٨٩٠ من حالة القطبية الأحادية إلى حالة القطبية الثنائية وربما يتعلق هذا التغيير بأحد عناصر بنية النسق الدولي كحدوث تغيير ملموس فى مقدرات الدول مما يؤدى إلى آثار سياسية دولية كبيرة مع استمرار البنيان على ما هو عليه، ومن ذلك حدوث الكساد الإقتصادى العالمى الكبير سنة ١٩٢٩ وربما تشير تلك الوقائع إلى حدوث تحول جذرى فى المستوى المؤسسى للنسق الدولي، كظهور عصبة الأمم سنة ١٩١٩، أو إلى تغيير العمليات السياسية الدولية الرئيسة كنشوب أو نهاية الحروب الدولية أو التحول من حالة ميزان القوى إلى حالة ميزان الرعب.

ومن المهم أن نوضح أن تلك الوقائع للتاريخية الحاسمة قد تظهر فى البداية على شكل تغيير محدود، كتغيير شخص صانع السياسة الخارجية فى دولة رئيسة معينة، ولكن

هذا التغير ما يلبث أن يؤدي إلى تغير واسع في شكل السياسة الدولية. ولعل من أهم الأمثلة على ذلك خروج المستشار الألماني بسمارك من السلطة سنة ١٨٩٠ أو وصول المستشار الألماني أدولف هتلر إلى السلطة سنة ١٩٣٣ وما أدى إليه ذلك من تغير جذري في تطور السياسة الدولية متمثلاً في التحول نحو بنیان القطبية الثنائية.

ومن هنا فإننا سنقسم تطور السياسة الدولية منذ مؤتمر فيينا سنة ١٨١٥ حتى نهاية الحرب الباردة إلى مجموعة من الفترات التاريخية الفرعية هي:

أولاً : الفترة من مؤتمر فيينا سنة ١٨١٥ وحتى نشوب حرب القرم سنة ١٨٥٣.

ثانياً : الفترة من نشوب حرب القرم سنة ١٨٥٣ حتى ظهور الإمبراطورية الألمانية سنة ١٨٧١.

ثالثاً : الفترة من ظهور الإمبراطورية الألمانية سنة ١٨٧١ وحتى إقالة المستشار الألماني بسمارك سنة ١٨٩٠.

رابعاً : الفترة من إقالة المستشار الألماني بسمارك سنة ١٨٩٠ وحتى نشوب للحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤.

خامساً : فترة الحرب العالمية الأولى وتسوياتها من سنة ١٩١٤ حتى ١٩١٩.

سادساً : الفترة من تسويات الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٩ وحتى بداية الكساد الإقتصادي العالمي الكبير سنة ١٩٢٩.

سابعاً : فترة الكساد الإقتصادي العالمي الكبير وتمتد من سنة ١٩٢٩ حتى وصول هتلر إلى السلطة في ألمانيا سنة ١٩٣٣.

ثامناً : الفترة من وصول هتلر إلى السلطة في ألمانيا سنة ١٩٣٣ حتى نشوب الحرب العالمية للثانية سنة ١٩٣٩.

تاسعاً : فترة الحرب العالمية الثانية وتمتد من نشوب الحرب سنة ١٩٣٩ حتى نهايتها سنة ١٩٤٥.

عاشراً : فترة النصف الثاني من القرن العشرين، أي نظام القطبية الثنائية وتمتد منذ سنة ١٩٤٥ حتى سنة ١٩٩١.

ولفهم واقع السياسة الدولية سنة ١٨١٥، فإننا سنحاول أن نعرض بإيجاز للخصائص الرئيسية العامة للسياسة الدولية في الفترة الممتدة من مؤتمر وستفاليا سنة ١٦٤٨ حتى

مؤتمر فيينا سنة ١٨١٥ وذلك بهدف توضيح المتغيرات الرئيسة التى أثرت على تطور السياسة الدولية وأسفرت عن انعقاد مؤتمر فيينا سنة ١٨١٥. وقد اخترنا مؤتمر وستفاليا كنقطة بداية لفهم تطور السياسة الدولية منذ سنة ١٨١٥. لأنه من الثابت أن مؤتمر وستفاليا مثل نقطة تحول جوهريّة فى تطور السياسة الدولية فادى إلى اكتساب تلك السياسة مجموعة من الخصائص استمرت تميزها حتى منتصف القرن العشرين تقريبا .

خلاصة :

السياسة الدولية هى مجموعة البرامج التى تسعى من خلالها الوحدات الدولية إلى التأثير فى بعضها، وفى النسق الدولى بشكل يؤدى إلى خلق مناخ موات لتحقيق أهدافها. وهى بذلك تتسم بطبيعتها التفاعلية وبمشاركة وحدات دولية متنوعة فى تفاعلاتها.

ويمكن دراسة تطور السياسة الدولية من خلال عدة مناهج أهمها منهج التاريخ الدبلوماسى، والمنهج الأيثنولوجى، ومنهج القوى الكبرى، ومنهج الدراسات التاريخية الكبرى، ومنهج التاريخ العالمى للأنساق الدولية، ومنهج الواقعية السياسية. ومنهج التحليل الكمى لتطور السياسة الدولية. ولكن هذه المناهج تتسم إما بطابعها الرصدى، أو بتحيزها الأيثنولوجى المسبق، أو بتركيزها على القوى المسيطرة على القوى الكبرى فقط. أو ميلها إلى دراسة تطور السياسة الدولية عبر فترات تاريخية طويلة، أو النظر إلى السياسة الدولية كعملية صراعية بالأساس. أو بالإفراط فى استعمال الأدوات الإحصائية على حساب فهم وتحليل الوقائع التاريخية. كما يتضح من استعراض المناهج الست السالفة على التوالى.

ولذلك فقد قدمنا إطاراً منهجياً محايداً يركز على فهم السياسة الدولية من خلال التعرف على العناصر الأساسية للنسق الدولى فى مرحلة تاريخية، بمعنى مضمون تلك العناصر، وكيفية تفاعلها. وهذه العناصر هى الوحدات الدولية، والبنیان الدولى، والمؤسسات الدولية، والعمليات السياسية الدولية. وقد عرضنا للجوانب النظرية لتلك العناصر، أى المقولات النظرية المطروحة حول تأثيرها على السياسة الدولية، وهى المقولات التى سنحاول اختبار بعضها فى دراسة تطور السياسة الدولية منذ مؤتمر فيينا سنة ١٨١٥ وحتى نهاية نظام القطبية الثنائية سنة ١٩٩١. وقد تم تقسيم هذه الفترة إلى عشر فترات تاريخية طبقاً لمعيار محورى هو وجود نقطة تحول جذرية فى أحد عناصر النسق الدولى المشار إليها.

هوامش الفصل الأول

- (١) K.J. Holsti, **International Politics: A Framework for Analysis**, (Englewood Cliffs, N.J., Prentice-Hall, 1967), pp. 20-22.
- (٢) Donald Puchala, **International Politics Today**, (New York: Dodd Meed, 1971), p. 21.
- (٣) Raymond Hopkins and Richard Mansbach, **Structure and Process in International Politics**, (New York: Harper and Row, 1973), pp. 3 - 9.
- (٤) Michael Haas, "The scope and method of International Relations", in M .Haas, ed., **International Systems: A Behavioral Approach**, (New York: Chandler, 1974), p. 7.
- (٥) هـ. فيشر، ترجمة أحمد نجيب هاشم، ووديع الضبع، **تاريخ أوروبا في العصر الحديث**، (١٧٨٩-١٩٥٠)، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٢).
- (٦) V. Lenin, "Imperialism, the highest stage of capitalism: "in V. Lenin, **Selected Works**, Vol.1., (Moscow: Foreign Languages Publishing House, 1960). pp. 701- 815.
- (٧) V. Afanasyev, M. Makarova, and L. Minayev, **Fundamentals of Scientific Socialism**, (Moscow, Progress Publishers, 1969).
- (٨) عبد العزيز محمد الشناوى، **الدولة العثمانية، دولة إسلامية مفترى عليها**، (القاهرة: الانجلو المصرية، ١٩٨٦).
- (٩) Paul Kennedy, **The Rise and Fall of the Great Empires**, (New York: Vantage Books, 1987),.
- (١٠) George Modelski, **Long Cycles in World Politics**, (London, Macmillan Press, 1981), p. 40.
- (١١) Barry Buzan and Richard Little, **International Systems in World History, Remaking the Study of International Relations**, (Oxford: Oxford University Press, 2000).

سبق أن قدم روزكرينز هذا المنهج سنة ١٩٦٣ حين درس تطور الأنساق الدولية خلال الفترة من ١٧٤٠ حتى ١٩٦٠ مركزاً على آليات الاستقرار في كل نسق دولي.

Richard Rosecrance, **Action and Reaction in World Politics**, (Boston: Little Brown, 1963)

(١٢) بيير رنوفان، ترجمة جلال يحيى، تاريخ العلاقات الدولية، الجزء الأول (١٨١٥-١٩١٤)، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٩)، والجزء الثاني (١٩١٤-١٩٤٥)، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٠)

سمعان بطرس فرج الله، العلاقات السياسية الدولية في القرن العشرين، (القاهرة: الانجلو المصرية، ١٩٧٤)

(١٣) راجع في شرح هذا المنهج:

Melvin Small, "The applicability of quantitative international politics to diplomatic history", **Historian**, 38 (2), 1976, pp. 281-304.

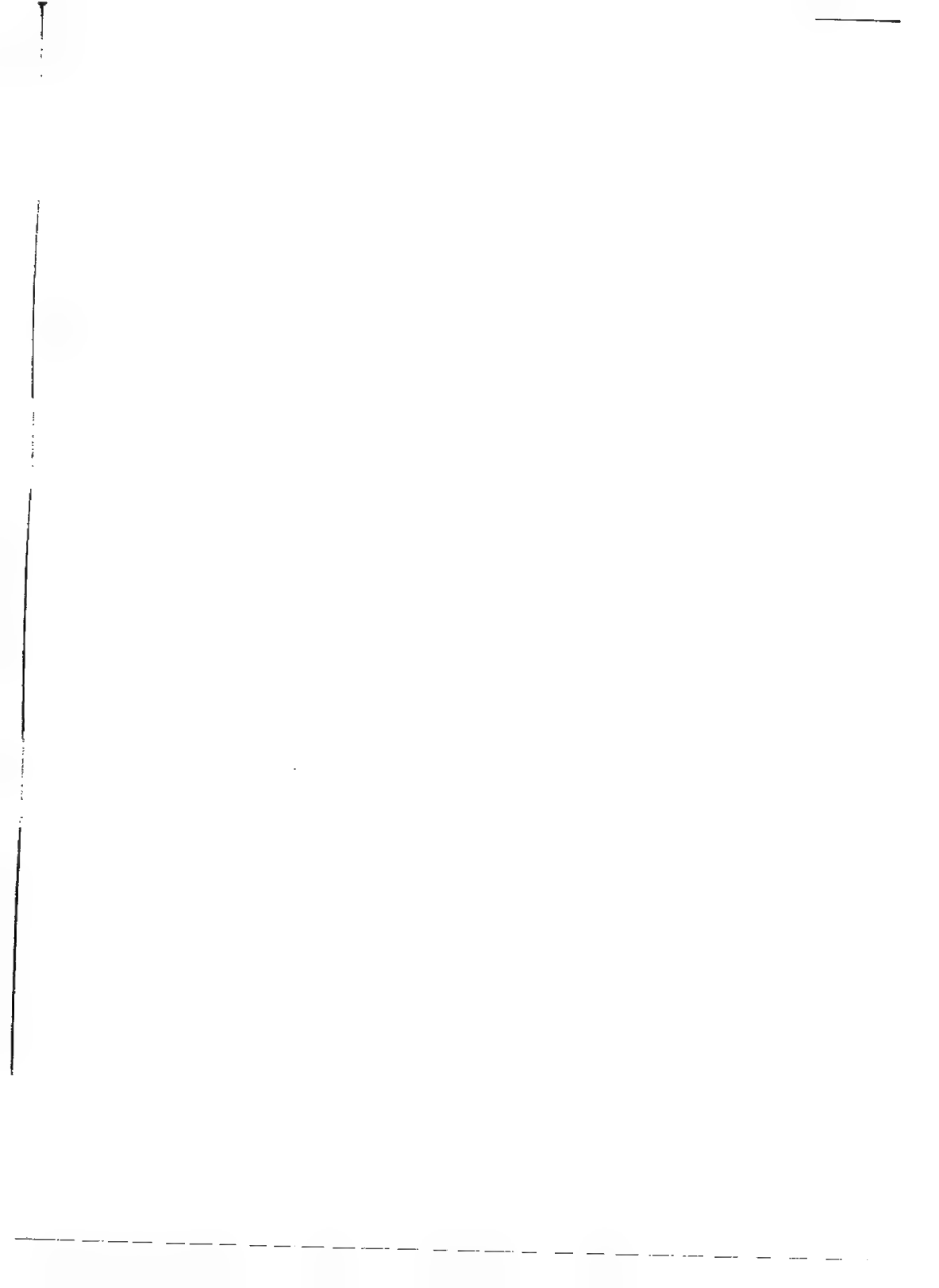
(١٤) J. David Singer and Melvin Small, "Alliance aggregation and the onset of war" in J. David Singer ed., **Quantitative International Politics**, (New York: Free Press, 1968), pp. 274-268.

(١٥) Michael Wallace, "Status, formal organization and arms levels as factors leading to the onset of war, 1820- 1964," in Bruce Russett, ed., **Peace, War, and Numbers**, (Sage: Beverly Hills, 1972), pp. 49- 70.

(١٦) التحليلات الواردة في هذا القسم مشتقة من مؤلفنا : محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، (القاهرة: دار النهضة المصرية، الطبعة الثانية، ١٩٩٨)، ونود أن نشير إلى أن عناصر النسق الدولي التي أشرنا إليها قد سبق أن حددناها في الطبعة الأولى من هذا المؤلف الصادرة سنة ١٩٨٩ (ص ٢٦٣-٣٢٠)، وفي الطبعة الثانية الصادرة سنة ١٩٩٨ (ص ٢٥٥-٣٠٠). وذلك قبل صدور كتاب بيبوزان وليتل، والذي أشار إلى عناصر مشابهة للنسق الدولي. وقد صدر هذا الأخير سنة ٢٠٠٠.

(١٧) Kenneth Waltz, "The stability of a bipolar world". **Daedalus**, 93 (Summer 1964), pp. 881 - 909.

- Karl Deutsch and J. David Singer, "Multi-Polar power systems and international stability", In James Rosenau, ed, **International Politics and Foreign Policy**, (New York: Free Press, 1969), pp. 315 - 324. (١٨)
- Hopkins and Mansbach, Op .Cit, p .120. (١٩)
- Kenneth Waltz, **Theory of International Politics**, (Reading: Addison Wesley, 1979), pp .79 - 101. (٢٠)
- Stefan, Bergsmann, "The Concept of Alliance," paper presented at the Third Pan- European International Relations Conference and Joint Meeting with the International Studies Association, Vienna, September 16-19, 1998. (٢١)
- Glenn Snyder, "Alliance theory: A First Cut" **Journal of International Affairs**, 44(1), Spring 1990, pp.103- 123.
- R. Friedman, Balden, and Rosen, eds. **Alliances in International Politics**, (Boston: Allyn and Bacon, 1970), p . 20. (٢٢)
- Francis Beer, **Peace against War**, (San Francisco. H. Freeman, 1981), p .269. (٢٣)
- J .David Singer and M .Wallace, "Intergovernmental Organization and the preservation of peace, 1816 - 1964," **International Organization**, 24, (Summer 1970), pp .520 - 547 (٢٤)
- Mark Zacher, **International Conflicts and Collective Security**, 1946 - 1977, (New York: Praeger, 1977), p .214. (٢٥)
- F .A .Northedge, **The International Political System**, (London: Faber and Faber, 1976), pp .110 - 116. (٢٦)



الفصل الثانى

السياسة الدولية

من مؤتمر وستفاليا حتى مؤتمر فيينا

(١٦٤٨ - ١٨١٥)



مقدمة

شهدت الفترة الممتدة من مؤتمر وستفاليا سنة ١٦٤٨ حتى مؤتمر فيينا سنة ١٨١٥ مجموعة من الظواهر التي أثرت على تطور للسياسة الدولية طوال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين ، كما شهدت مجموعة من التفاعلات الدولية الهامة التي أسفرت عن عقد مؤتمر فيينا ، واستمرت تداعياتها طوال الفترة المذكورة .

ومنعرض في هذا الفصل للقوى الأساسية التي أثرت في حركة السياسة الدولية منذ منتصف القرن السابع عشر، ولحركة الدول القائمة في السياسة الدولية بهدف التعرف على ماهية تلك الدول، وشكل تفاعلاتها، ثم لاندلاع الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩، وما ترتب عليها من نتائج دولية أسفرت عن انعقاد مؤتمر فيينا سنة ١٨١٥، وهو المؤتمر الذي أرسى أسس توازن القوى الأوروبي حتى لاندلاع حرب القرم سنة ١٨٥٣.

المبحث الأول

القوى المؤثرة على تطور السياسة الدولية

اتسمت السياسة الدولية منذ منتصف القرن السابع عشر بتبلور مجموعة من القوى الرئيسية التي أثرت على تطور السياسة الدولية. ويمكن إجمال تلك القوى فيما يلي:

١- الثورة العلمية

ابتداء من القرن السابع عشر شهدت أوروبا تطوراً جذرياً في طرق البحث بحيث أصبحت تلك الطرق تعتمد على الأسلوب العلمي القائم على الملاحظة، والتفسير، والتنبؤ. فقد ظهرت مجموعة من النظريات العلمية حول تفسير الظواهر الكونية، كنظريات جاليليو وبويل. ومن ثم أصبح في مقدور البشر أن يفهموا الطبيعة المحيطة بهم وأن يتنبؤوا بوقوع الظواهر الطبيعية. كذلك ظهر العديد من الاختراعات. فتم اختراع الآلة البخارية، والكهرباء، وتطورت أساليب التصنيع، مما أدى إلى تزايد قوة الدول الأوروبية وتمكينها من توسيع دائرة نفوذها في العالم. في الوقت ذاته نلاحظ أن الدول غير الأوروبية التي كانت قائمة في ذلك الوقت وبالذات الدولة العثمانية وفارس وأقاليم آسيا وأفريقيا لم تلحق بهذا التطور العلمي، مما مكن الدول الأوروبية من تحقيق توسعات استعمارية هائلة.

٢- الثورات الفكرية

- اتسمت الحياة الفكرية منذ القرن الثامن عشر بعدة تغيرات فكرية جذرية أهمها:
- (أ) **رسوخ فكرة التقدم كأساس للحياة البشرية** : فقد تأكدت فكرة التجديد الدائم والاختراع كأساس للحياة البشرية. ويقصد بذلك أن على الإنسان أن يبتكر أساليب جديدة للتعامل مع الطبيعة والمجتمع. فليست هناك أساليب ثابتة صالحة. ومن هنا جاءت أفكار التجديد المستمر، والاعتقاد أنه من الضروري أن يكون الغد أفضل من اليوم.
 - (ب) **رسوخ مفهوم الفصل بين الكنيسة والدولة وتأكيد كيان الدولة القومية**: فلم تعد الأمور السياسية والاقتصادية مرتبطة بتعاليم الكنيسة وأهدافها، كما كان الحال عليه

فى العصور الوسطى، وأصبحت الكنيسة مجرد مؤسسة من مؤسسات المجتمع ليس لها سلطة فرض آراء معينة على الحكام المدنيين، كما تأكدت ظاهرة الدولة القومية التى لها حدود معينة وسيادة على أراضيها وحكام مدنيين يمارسون تلك السيادة.

(جـ) ظهور مفهوم الحرية الاقتصادية والسياسية : يقصد بالحرية الاقتصادية ان النشاط الفردي هو محور الحياة الاقتصادية ولا يتعدى الدور الإقتصادي للدولة دور الحارس الذى يقتصر عمله على الأمن والدفاع. وقد كرس ذلك العديد من المفكرين من أمثال آدم سميث، وريكاردو. كذلك فإنه نتيجة لظهور كتابات المفكرين التحرريين، من أمثال مونتسكيو، وفولتير، وروسو، وجون لوك، ظهرت أفكار الحرية السياسية والحقوق الأساسية للمواطن. وقد تأكدت تلك الأفكار فى إعلان استقلال الولايات المتحدة سنة ١٧٧٦ وفى إعلان حقوق الإنسان والمواطن فى فرنسا عام ١٧٨٩. إلا أنه من الملاحظ أنه بينما استقرت فكرة الحرية الاقتصادية فى أوروبا، فإن فكرة الحرية السياسية لم تتأكد إلا منذ منتصف القرن التاسع عشر. فقد لقيت مفاهيم الحرية السياسية نكسة شديدة بعد هزيمة نابليون وفى أعقاب انعقاد مؤتمر فيينا سنة ١٨١٥. ذلك أن هذا المؤتمر كرس العودة إلى الأوضاع القديمة فى أوروبا، وبالذات العودة إلى الحكم المطلق مما أدى إلى العديد من الانتفاضات فى مختلف دول أوروبا القارية احتجاجا على تلك الأوضاع.

٢- الثورة الصناعية

تعتبر الثورة الصناعية هى العامل الرئيس الذى أثر على السياسة الدولية فى القرن التاسع عشر. ويمكن تعريف الثورة الصناعية بأنها تغير أساسى فى طرق الإنتاج تضمن اختراع الآلات الميكانيكية واستخدامها فى الزراعة والصناعة ونمو الطاقة المحركة وازدياد إنتاج الفحم والحديد والصلب والتحول نحو الإنتاج الكبير فى المصانع وذلك بدلا من الإنتاج المنزلى الصغير. وقد أخذت الثورة للصناعة دفعها الرئيسة بإدخال الآلة البخارية سنة ١٧٧٦ ثم الآلة الكهربائية سنة ١٨٣١. ومن هاتين الآلتين انبثق نظام المصنع الكبير.

وقد بدأت الثورة الصناعية منذ أوائل القرن الثامن عشر ونمت بشكل واضح فى منتصف القرن. وقد نشأت تلك الثورة فى بريطانيا نتيجة لعدة عوامل أهمها توفر الثروة منذ القرن السادس عشر وذلك بفضل مستعمراتها الشاسعة، وبسبب التطورات السياسية فى

بريطانيا التي دفعت الأرستقراطية الإنجليزية إلى استثمار أموالها فى الصناعة. وطوال الفترة من سنة ١٧٧٠ حتى سنة ١٨٣٠، كانت بريطانيا تحتكر التطور الصناعى فى العالم. ولكن بعد عودة السلام إلى أوروبا فى أعقاب مؤتمر فيينا انتشرت تلك الثورة فى باقى دول أوروبا. ذلك أن تزايد الإنتاج الإنجليزي دفع بريطانيا إلى البحث عن أسواق فى أوروبا وإلى تصدير رأس المال الفائض إليها. وهكذا انتشرت الثورة الصناعية فى فرنسا وبلجيكا وألمانيا ثم فى باقى دول أوروبا فى مرحلة لاحقة، كما ساعد رأس المال الإنجليزي منذ عام ١٨٣٠ على انتشار الثورة الصناعية فى الولايات المتحدة. وقد أدت الثورة للصناعية إلى إحداث تحولات جذرية فى النظام الرأسمالى فى أوروبا، والذي كان قد بدأ فى النمو منذ القرن السادس عشر^(١). فقبل الثورة الصناعية كانت الرأسمالية الأوروبية، رأسمالية تجارية تدور حول التعامل للتجاري الدولى ويديرها النبلاء وأبناء الطبقة المتوسطة. أما بعد الثورة الصناعية فقد تحولت الرأسمالية التجارية إلى رأسمالية صناعية، بمعنى أنها أصبحت تقوم على تحويل المواد الخام إلى مواد مصنعة فى مصانع كبيرة. وبذلك أدت الثورة الصناعية إلى إنشاء المصنع الكبيرة التى يمتلكها أصحاب رؤوس الأموال ويوظفون فيها أعداد ضخمة من العمال. وبمرور الزمن واتساع نظام المصانع وتعمقه أخذ دور الرأسمالية الفردية فى التضائل وأزداد دور الشركات الكبرى مما أدى إلى انقطاع العلاقة المباشرة بين الرأسمالى والمنظم وتحولت الرأسمالية فى مرحلة لاحقة إلى كونها رأسمالية مالية أى تقوم على تصدير رؤوس الأموال^(٢). يمكن القول أن الثورة الصناعية كانت المحور الرئيس الذى دارت حوله الأحداث الدولية فى القرن التاسع عشر. فقد كانت المحرك الرئيس للمد الاستعماري ولتغير ميزان القوى الدولى وأحد العوامل المهمة فى ظهور التيارات الاشتراكية.

أ - الثورة الصناعية وظاهرة الاستعمار

أدى تضخم الإنتاج الصناعى فى بريطانيا وباقى دول أوروبا التى امتدت إليها الثورة للصناعية إلى التوسع الخارجى بحثاً عن أسواق جديدة لتصريف فائض الإنتاج، وبحثاً عن المواد الأولية اللازمة للصناعة وعن مجالات أوسع لاستثمار فائض رأس المال. ومن الثابت أن الثورة الصناعية كانت هى المحرك الرئيس للتوسع الاستعماري فى القرن التاسع عشر. وقد أكد ذلك هوبسون فى كتابه بعنوان الاستعمار الصادر عام ١٩٠٢، ولينين فى كتابه الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية الصادر سنة ١٩١٧. وقد أدى ذلك إلى

تغير طبيعة الظاهرة الاستعمارية من كونها ظاهرة تجارية تقوم على أساس استغلال المعادن النفيسة والرقيق والتوابل، ومقصورة على المناطق الساحلية فى أفريقيا وآسيا إلى أن أصبحت ظاهرة صناعية تقوم على تصدير السلع المصنعة إلى المستعمرات واستيراد المواد الخام منها فى شكل تبادل غير متكافئ، كما امتد الاستعمار إلى داخل القارات.

ب - الثورة الصناعية وميزان القوى العالمى

ظهرت الثورة الصناعية فى بريطانيا، واكتملت بها بيسن عامى ١٧٧٦، ١٨٣٠، ولحققتها فرنسا، وبلجيكا وألمانيا ثم باقى دول أوروبا بين عامى ١٨٣٠، ١٨٦٠ ثم اليابان والولايات المتحدة. ونتيجة لريادتها عصر الثورة الصناعية فقد أصبحت بريطانيا أقوى دولة فى العالم، وسبقت دول أوروبا فى التوسع الاستعماري بحكم اختلال توازن القوى العالمى لصالحها. بيد أن امتداد الثورة الصناعية إلى باقى دول أوروبا وإلى الولايات المتحدة ثم اليابان أدى إلى تغير ميزان القوى العالمى فى غير صالح بريطانيا ومزاحمة باقى الدول لبريطانيا فى الميدان الاستعماري. كما أدى ازدهار الثورة الصناعية فى تلك الدول إلى إغلاق أسواقها أمام المنتجات البريطانية مما أدى ببريطانيا إلى تكثيف سياساتها الاستعمارية فى أفريقيا وآسيا. والأهم من ذلك أن ظهور الثورة الصناعية فى أوروبا اقتصادها على تلك القارة لفترة من الزمن جعل السياسة الدولية طوال القرن التاسع عشر تقريبا بمثابة "سياسة أوروبية"، واختل التوازن العالمى ضد الدول غير الأوروبية، مثل الدولة العثمانية وفارس، لأنها لم تلحق بركب تلك الثورة وأصبحت بالتالى هدفا للتوسع الاستعماري. كذلك، فإن امتداد الثورة الصناعية إلى دول غير أوروبية أدى إلى اكتساب السياسة الدولية بالتركيز طابعاً عالمياً.

ج - الثورة للصناعية ونشأة التيارات الاشتراكية

فى مراحلها الأولى أدت الثورة الصناعية إلى إلحاق أضرار بالغة بالعمال. فقد شهدت بدايات الثورة للصناعية تكديس العمال فى مصانع ضيقة تحت أسوأ الظروف المعيشية حيث يعملون ساعات طويلة بأدنى الأجور، وتشغيل الأطفال والنساء تحت أسوأ الظروف. وتمثل تلك الظاهرة الجذر التاريخى لنشوء التيارات الاحتجاجية التى انعكست فى شكل نشأة المذاهب الاشتراكية والتيارات السياسية التى تجسد تلك المذاهب ومن ذلك أفكار روبرت أوبن فى إنجلترا، وسان سيمون فى فرنسا، والأفكار الماركسية.

٤- الثورة الفرنسية

تعتبر الثورة الفرنسية هي الجذر التاريخي الثاني، الذي أثر في تطور السياسة الدولية في القرن التاسع عشر. فقد أدت تلك الثورة إلى تأكيد مفاهيم الحرية السياسية، كما أدت إلى ائتلاف دول أوروبا لوقف السياسة التوسعية الفرنسية بزعامة نابليون بونابرت في أوروبا، ومقاومة الأفكار التي جاءت بها الثورة الفرنسية والتي مثلت تهديداً لنظم الحكم الأوروبية في ذلك الوقت. وانتهى الأمر بهزيمة نابليون والعودة إلى نظام الحكم القديم في فرنسا. ودل الصراع في أوروبا منذ مؤتمر فيينا بين الأفكار والتيارات التي مثلتها الثورة الفرنسية ونظم الحكم التقليدية التي كانت تعمل على إبقاء الوضع كما كان عليه.

المبحث الثاني

تفاعل الوحدات الدولية منذ صلح وستفاليا

كان صلح وستفاليا عام ١٦٤٨ ختاماً لسلسلة من الحروب امتدت ٣٠ عاماً بسبب مشكلة الصراع بين الكاثوليكية والبروتستانتية في الولايات الألمانية بالتحديد وأوروبا بصفة عامة. فقد نشأت تلك الحروب باعتبارها حروباً دينية بين "الاتحاد البروتستانتي" المكون من بعض الإمارات الألمانية وبين "الحلف الكاثوليكي" المكون من بعض الإمارات الألمانية الأخرى. وسرعان ما انتشرت تلك الحرب وأصبحت حرباً سياسية دولية، فدخلتها الدانمارك، والسويد، وفرنسا لمناهضة الإمبراطورية الرومانية المقدسة التي يحكمها آل هابسبورج، ولحفظ التوازن في أوروبا. ونتيجة للتحالف الفرنسي السويدي، اضطر الإمبراطور إلى الدخول في مفاوضات انتهت بصلح وستفاليا. وقد أدى هذا الصلح إلى انسلاخ كثير من الولايات الألمانية عن الإمبراطورية. فقد انقسمت الأراضي الألمانية إلى حوالي ٣٠٠ ولاية لكل منها استقلاله الكامل. كذلك استقلت هولندا وسويسرا عن الإمبراطورية. كما ضمت فرنسا منطقة الألزاس، وبعض أجزاء اللورين، التي لم تكن قد حصلت عليها حين استولت على اللورين سنة ١٧٦٦، أي في عهد الملك لويس الخامس عشر^(٣). كذلك ظهرت براندنبرج كنوقية كبرى تنزع الحركة البروتستانتية^(٤). كذلك أدى صلح وستفاليا إلى إقرار مبدأ التعايش الديني بين الكاثوليكية والبروتستانتية. إذ بدا واضحاً أن كل منهما لن يستطيع القضاء على الآخر، كما أكد التفوق السياسي لفرنسا في أوروبا واعتراف الإمبراطور بضمها لبعض الولايات. والأهم من ذلك أن صلح وستفاليا قد أدى إلى إقرار وتقنين الأسس الجديدة للسياسة الدولية وأهمها احترام سيادة الدولة. فللدول ذات السيادة هي وحدها صاحبة الحق في عقد المعاهدات، كما أن الإمبراطورية الرومانية المقدسة ليس لها أن تطلب الولاء من الدول القومية. هذا بالإضافة إلى مبدأ المساواة بين الدول، بصرف النظر عن مذهبها الديني أو نظامها السياسي. كذلك، فقد دشن صلح وستفاليا عهداً جديداً في السياسة الدولية قوامه مفهوم توازن القوى بين مجموعة الدول الأوروبية الرئيسية وهي بريطانيا، وفرنسا، والنمسا، وروسيا، وبروسيا. ويقصد بذلك إقرار نوع من التكافؤ النسبي بين تلك الدول بحيث لا تسيطر دولة واحدة أو ائتلاف لمجموعة من الدول على السياسة الأوروبية، وأن تعمل الدول الأخرى على منع تلك

السيطرة بالوقوف ضد الدولة التوسعية. ولذلك، فإنه حينما حاول لويس الرابع عشر ملسك فرنسا أن يخرق توازن القوى عن طريق توسيع ممتلكاته، تحالفت ضده الدول الأوروبية وأجبرته على التراجع فى معاهدة أوترخت سنة ١٧١٣. وسنرى أن هذا التوازن كان بالأساس توازنا مرنا يختلف من مرحلة إلى أخرى طبقا لعلاقات القوى وأن بريطانيا قد لعبت الدور الرئيس فى المحافظة على هذا التوازن.

كان النسق الدولى فى الفترة التالية لصلح وستفاليا يتضمن مجموعة محدودة من الدول المستقلة يمكن تقسيمها إلى أربعة أقسام من الدول:

- (أ) الدول الكبرى: وهى بريطانيا، وفرنسا، وبروسيا، وروسيا، والإمبراطورية الرومانية المقدسة (النمسا).
- (ب) الدول المتوسطة: وهى أسبانيا، والبرتغال، والسويد، وهولندا، والدولة العثمانية، والولايات المتحدة الأمريكية.
- (ج) الدول الصغيرة: وهى فارس، والدانمارك، وبلجيكا، وسردينيا (بيد مونت)، وسويسرا.
- (د) الدول القزمية: وهى حوالى ٣٠ دولة ألمانية مثل دويلات بريمن، وبادن، وبافاريا، وسكسونيا، ومجموعة من الدويلات الإيطالية مثل مودينا، وبارما، وتوسكانيا، والصقليتين.

ويلاحظ أن هذه الدول، ماعدا الدولة العثمانية وفارس والولايات المتحدة، دولا أوروبية ومن ثم فإن النسق الدولى كان نسقا أوروبيا بصفة أساسية وقد شهد نصف القرن التالى لعقد صلح وستفاليا ترسيخ للزعامة الأوروبية للعالم، حتى يمكن القول أن السياسة الدولية منذ صلح وستفاليا وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى كانت سياسة أوروبية. كانت تلك الدول بمثابة امتداد للتطور الذى شهدته أوروبا منذ القرن السادس عشر بتطور الفكرة القومية ونشأة دول مستقلة ذات سيادة. كما كان النظام السياسى فى تلك الدول هو النظام الملكى حيث تنتمى المجموعة الحاكمة إلى أسر معينة. فروسيا تحكمها أسرة رومانوف، وبروسيا تحكمها أسرة هوهنزلرن، والنمسا تحكمها أسرة هابسبورج، وبريطانيا تحكمها أسرة ستيوارت حتى سنة ١٧١٤ وبعدها أسرة هانوفر حتى سنة ١٨٣٠، وفرنسا تحكمها أسرة بوربون حتى سنة ١٧٩٢ ثم من سنة ١٨١٥ حتى سنة ١٨٢٤^(٥).

١- بريطانيا

تميز الوضع السياسى فى إنجلترا فى أوائل القرن السابع عشر بالصراع بين الملك والبرلمان وقد انتهى الصراع بين الملك شارل الأول، الذى تولى العرش فى الفترة من

سنة ١٦٢٥ حتى سنة ١٦٤٩، والبرلمان بمواجهة مسلحة تطورت إلى حرب أهلية استمرت سنوات عديدة. وانتهت تلك الحرب بهزيمة قوات الملك شارل الأول على يد قوات كرومويل المتحالفة مع البرلمان وإعدام الملك، وإعلان الجمهورية في إنجلترا بزعامة كرومويل سنة ١٦٤٨. بيد أن النظام الجمهوري الذي أسسه كرومويل ما لبث أن ضعف بعد وفاته عام ١٦٥٨، وانتهى الأمر بالطلب من شارل الثاني العودة إلى حكم إنجلترا. وبذلك عادت الملكية وعادت أسرة ستيوارت. بعد وفاة شارل الثاني تولى أخيه جيمس الثاني الحكم سنة ١٦٨٥، وقد حاول جيمس الثاني إعادة الكاثوليكية إلى إنجلترا مما دعى البرلمان إلى خلعهم وطلب من ويليم لورنج أن يتولى العرش عام ١٦٨٨ باسم ويليام الثالث، فيما عرف باسم ثورة سنة ١٦٨٨ أو "الثورة المجيدة". وقد أكد ذلك مبدأ إعلاء كلمة للبرلمان. وأصدر البرلمان "إعلان الحقوق" الذي أكد السلطة الكاملة للبرلمان في النظام السياسي الإنجليزي وأصبحت الملكية الإنجليزية ملكية مقيدة. وبذلك أصبحت إنجلترا للدولة الوحيدة في أوروبا التي يوجد فيها نظام ملكي مقيد، بينما استمرت باقي الدول الأوروبية في إطار الحكم الملكي غير المقيد. وفي عام ١٧٠٧ توحدت إنجلترا واسكتلندا في إطار المملكة المتحدة (بريطانيا العظمى) وسرعان ما تحولت المملكة إلى أقوى دولة أوروبية بعد نشوء الثورة الصناعية بها.

٢- فرنسا

أدى صلح وستفاليا عام ١٦٤٨ إلى تحقيق التفوق السياسي لفرنسا في أوروبا لمدة نصف قرن تقريباً. وبمعكس الحال في إنجلترا فقد تأكدت سلطة الملك في فرنسا، فقد تولى لويس الرابع عشر مقاليد الأمور في فرنسا تحت شعار "الدولة أنا"، بمعنى انفراذه الكامل بالسلطة. وقد دخل لويس الرابع عشر في سلسلة من الحروب الأوروبية للهدف منها السيطرة على القارة الأوروبية. لعل أهم تلك الحروب هي حرب الوراثة الأسبانية (١٧٠٢-١٧١٣). فقد حاول لويس الرابع عشر الاستيلاء على عرش أسبانيا بعد وفاة ملكها شارل الثاني. ولكن إنجلترا نجحت في إقامة اتحاد سمي "بالتحالف الأعظم" سنة ١٧٠١ شمل إنجلترا، وهولندا، والإمبراطورية الرومانية المقدسة، ودوقية براندنبرج الألمانية، والبرتغال، ودوقية ساغوى الإيطالية. واندلعت حرب طويلة بين فرنسا وأسبانيا من ناحية والتحالف الأعظم من ناحية أخرى، انتهت بهزيمة القوات الفرنسية والأسبانية وتوقيع معاهدة اوترخت Utrecht في أبريل سنة ١٧١٣، وقد نص هذا الصلح على

استيلاء الإمبراطورية الرومانية المقدسة على نابولي، وسردينيا، وميلان، والأراضي المنخفضة الأسبانية (بلجيكا). وتستولي بريطانيا وأسبانيا على جبل طارق وجزيرة منورقه، ومن فرنسا على نيوفونلاند ونوفاسكوشيا، وخليج هدسن. ومن ثم، فقد أدى صلح أوترخت إلى إنهاء محاولات أسرة بوربون الفرنسية للسيطرة على أوروبا، وخرجت بريطانيا من الحرب كأقوى دولة أوروبية. وقد فرضت فرنسا حرب الوراثة النمساوية سنة ١٧٤٠ لكي تضمن استمرار تقسيم الإمبراطورية الرومانية طبقاً لصلح وستفاليا، كما فرضتها بريطانيا لموازنة التدخل الفرنسي. وانتهت الحرب بصلح بين فرنسا وبريطانيا سمي صلح أكس لاشابل Aix-la-chapelle سنة ١٧٤٨ وهو الصلح الذي أعاد الأوضاع إلى ما كانت عليه تقريباً قبل الحرب. وجاء صلح باريس بين بريطانيا وفرنسا سنة ١٧٦٣، والذي أنهى حرب السنوات السبع، لكي يدعم من هذا الاتجاه. بموجب هذا الصلح فقدت فرنسا معظم مستعمراتها في أمريكا الشمالية وغرب البحر المتوسط لصالح بريطانيا. وفي سنة ١٧٧٤ تولى لويس السادس عشر الحكم في فرنسا، وفي عهده اندلعت الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩، وهي الثورة التي قدر لها أن تغير من وجه السياسة الدولية تغييراً جذرياً.

٢- الإمبراطورية النمساوية

كانت الإمبراطورية الرومانية قد انقسمت سنة ٣٩٥ إلى إمبراطورية شرقية أرثوذكسية يونانية الطابع ومقرها القسطنطينية وتمتد في الأناضول والبلقان وأخرى غربية في بقية أوروبا. وسرعان ما سقطت الإمبراطورية الغربية في أيدي القبائل الجرمانية سنة ٤٤٦ وانقسمت إلى دويلات ومقاطعات. وفي سنة ٨٠٠ قام شارلمان بتأسيس إمبراطورية موحدة هي الإمبراطورية الرومانية المقدسة وقد شملت الإمبراطورية الرومانية الغربية القديمة، عدا إنجلترا وأسبانيا وجنوب إيطاليا. وبذلك كانت تعتبر أكبر الدول الأوروبية مساحة وأعظمها مركزاً، فضلاً عن أنها كانت تمثل المركز السياسي للكاتوليكية في أوروبا في مواجهة الإمبراطورية البيزنطية الشرقية. وكانت عاصمتها مدينة أكس لاشابل أو مدينة آشن Aachen وتحكمها أسرة هابسبورج Habsburg. إلا أن مركز الإمبراطورية بدأ يضعف ابتداء من عام ١٥٠٠ بانقسامها إلى عدة أجزاء تبلورت في شكل دول قومية أهمها فرنسا وأسبانيا.

كانت الإمبراطورية الرومانية (النمساوية) تعاني من ثلاث مشكلات رئيسة. الأولى هي تكوينها القومي المتعدد فكانت تضم العديد من القوميات الألمانية، والمجرية، والتشيكية، والكرواتية، وغيرها. وكانت تلك القوميات تشعر أنه لا يربطها رابط سياسي، كما أن أي إصلاح تقوم به الإمبراطورية كان يرضى قومية، ويفضض أخرى. ولهذا كان من المتعذر على الإمبراطورية لم شتات تلك القوميات في إطار تنظيم موحد. والثانية، هي نتائج ممتلكات الإمبراطورية. فقد كانت الإمبراطورية الرومانية تضم ثلاثة أقسام إقليمية أساسية هي النمسا، والدوقيات المجاورة: (مثل التيرول وكارنثيا وغيرها)، ومملكة بوهيميا (وتضم أقاليم بوهيميا وسيليزيا ومورافيا) وقد انضمت إلى الإمبراطورية سنة ١٥٢٦، وأخيراً مملكة المجر (وتضم للمجر وترانسلفانيا وكرواتيا). ومن ثم، فقد كانت الإمبراطورية تضم قوميات متعددة: مثل ألمان سيليزيا، والنمساويين، والتشيك، والسلاف في بوهيميا ومورافيا، والعناصر المجرية في المجر، والكرواتية في كرواتيا. ولم يكن يجمع هذه القوميات سوى السلطة السياسية التي مارستها أسرة الهابسبورج النمساوية، واستطاعت من خلالها نقل عاصمة الإمبراطورية إلى فيينا. كذلك كان للإمبراطورية ممتلكات في غرب أوروبا حتى حدود فرنسا وفي الولايات الألمانية، والمجر والولايات الإيطالية. أما المشكلة الثالثة، فكانت موقعها الجغرافي في وسط القارة الأوروبية محاطة بدول معادية أهمها روسيا على جانبها الشرقي، وبروسيا على جانبها الشمالي الغربي، وفرنسا على جانبها الغربي. وكانت هناك نوع من عدم الثقة المتبادلة بين الدول الأربع. ومن ثم كانت الإمبراطورية معرضة لأن تحارب على عدة جبهات.

في أواخر القرن الثامن عشر حاول الإمبراطور جوزيف الثاني (١٧٦٥ - ١٧٩٠) إقامة حكومة مركزية قوية وتنظيم الإمبراطورية على أساس أن تصبح للغة الألمانية هي اللغة الرسمية للإمبراطورية. ولكن محاولاته باءت بالفشل. وهكذا دخلت الإمبراطورية عصر الثورة الفرنسية وهي مفككة الأوصال تقريباً حتى اضطر الإمبراطور فرانسوا الثاني سنة ١٨٠٦ إلى التنازل عن لقبه كإمبراطور للإمبراطورية الرومانية المقدسة وأصبح يسمى إمبراطور النمسا، وذلك تحت ضغط الحملات الفرنسية.

وقد رأينا أن الإمبراطورية الرومانية أصيبت بنكسة في معاهدة وستفاليا سنة ١٦٤٨، ولكنها استطاعت، أن تنهض مرة أخرى. فتمت المجر سنة ١٦٩٩ من الدولة العثمانية، ولكنها فقدت سيليزيا سنة ١٧٤٠ لصالح بروسيا، كما ضمت جاليسيا من بولندا في إطار التقسيم الأول لبولندا سنة ١٧٧٢.

٤- بروسيا

كانت بروسيا فى القرن الخامس عشر مجرد إمارة صغيرة على الساحل الجنوبى لبحر البلطيق تحت سيطرة الفرسان النيوتون . ولكنها انتقلت إلى حكم أسرة هوهنزولرن Hohenzllern التى كانت تحكم مقاطعة براندنبيرج منذ ١٤١٥. وسرعان ما انضمت بروسيا الشرقية إلى مقاطعة براندنبيرج عام ١٦٨٨، (وعاصمتها برلين) وذلك بعد أن توفى حاكم بروسيا الشرقية، دون أن يكون له وريث. وقد استطاع فرديريك الأول حاكم مقاطعة براندنبيرج أن يحصل من حاكم الإمبراطورية الرومانية المقدسة (والنمسا كائنات ممتلكات أسرة الهوهنزولرن تقع فى إطارها) على لقب ملك بروسيا، وذلك عام ١٧٠١، مقابل مساعدة الإمبراطور فى حرب الوراثة الأسبانية. وهكذا ظهرت فى أوائل القرن الثامن عشر دولة جديدة فى وسط أوروبا على جانب من القوة، وبالأذات بعد أن جمع فرديريك الأول كل ممتلكاته تحت تاج واحد.

وقد استطاع ملوك بروسيا أن ينشئوا جيشاً حديثاً صار من أكفأ جيوش أوروبا وأن يوطدوا أسس الاقتصاد البروسى وأن يوسعوا من نطاق بروسيا. وقد تجلّى ذلك فى الحروب التى تمت فى القرن الثامن عشر كحرب الوراثة النمساوية عام ١٧٤٠، وهى الحرب التى استطاعت فيها بروسيا فى عهد فريديريك الثانى أن تتحدى الإمبراطورية الرومانية المقدسة، فضمت سيليزيا، وأصبحت إحدى الدول المهمة فى أوروبا.

٥- روسيا

لم تظهر روسيا كدولة مؤثرة فى السياسة الدولية إلا منذ منتصف القرن السابع عشر. فقد استقلت "دوقية موسكو" الأرثوذكسية فى عهد إيفان الرهيب (١٤٦٢ - ١٥٠٥) عن الإمبراطورية المغولية ثم توسعت شرقاً عبر جبال الأورال وتوغلت فى سيبيريا. وكان هذا التوسع نتيجة وجود دول قومية معادية فى الغرب (السويد وبولندا) وفى الجنوب (الدولة العثمانية)، ولاهتبار الإمبراطورية المغولية ذاتها. وعقب وفاة إيفان الرهيب عام ١٥٠٥، أصبحت روسيا مطمع جيرانها من كل الجوانب ما أدى إلى قيام جمعية وطنية مكونة من نبلاء روسيا عام ١٦١٣، واختيار أحد النبلاء وهو ميشيل روما نوف قيصرًا لروسيا، فكان هو مؤسس أسرة روما نوف التى ظلت تحكم روسيا حتى الثورة للبلاشفة سنة ١٩١٧. إلا أن بطرس الأكبر حفيد ميشيل روما نوف يعتبر هو المؤسس الحقيقى للدولة الروسية الحديثة، فقد تولى بطرس الأكبر الحكم من عام ١٦٨٢ وحتى عام ١٧٢٥،

وقام بتوطيد سلطته فى الداخل كما بدأ فى إدخال روسيا فى الحضارة الأوروبية سواء على مستوى الصناعة أو التعليم أو الجيش كما نجح فى التوسع غرباً على حساب السويد والتوسع جنوباً فى فارس مستغلاً اغتصاب مير محمود (الأفغانى) لعرش الشاه حسين الصفوى سنة ١٧٢٢، ولكن الدولة العثمانية أنذرت بطرس الأكبر بالحرب ما لم تتوقف القوات الروسية عن الزحف على فارس، ووقعت معه معاهدة سنة ١٧٢٤ قسمت الطرفان بموجبها فارس، فاستولت روسيا على سواحل بحر قزوين وبعض الولايات الفارسية الشمالية. ولكنها أعادت تلك الأراضي لفارس بعد تولى نادر شاه الحكم فى فارس^(٦).

تعتبر الإمبراطورة كاترين الثانية Catherine the Second (١٧٦٢ - ١٧٩٦) أهم إمبراطورة حكمت روسيا بعد بطرس الأكبر. فقد استمرت كاترين الثانية فى سياسة الإصلاح الدخلى والتوسع الخارجى، كما أعلنت الحرب على الدولة العثمانية وأرغمت السلطان العثماني على عقد معاهدة كوجك قينارجى سنة ١٧٧٤. كذلك قامت روسيا بالاشتراك مع النمسا وبروسيا بتقسيم بولندا ثلاث مرات فى أعوام ١٧٧٢، ١٧٩٣، ١٧٩٥. وقد أدى ذلك إلى إزالة بولندا من الخريطة السياسية. كما أسفر عن نتيجة هامة وهى أن الحدود الروسية أصبحت متاخمة لحدود النمسا وبروسيا مما كان له أثره فى مستقبل السياسة الأوروبية. أضف إلى ذلك تأمين موانئ روسيا على البحر الأسود على حساب الدولة العثمانية وامتدادها غرباً فى أواسط أوروبا. وبذلك أصبحت روسيا إحدى القوى الرئيسية فى أوائل القرن التاسع عشر.

٦ - الدولة العثمانية^(٧)

كانت الدولة العثمانية هى الدولة الإسلامية الوحيدة المؤثرة فى السياسة الدولية فى أوائل القرن الخامس عشر. وقد عاشت تلك الدولة حوالى ستة قرون منذ تأسيسها فى الأناضول فى أواخر القرن الثالث عشر حتى سقوطها بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، ثلاث منها فى أواخر العصور الوسطى وبداية العصور الحديثة وكانت فيها تمثل قوة رئيسية فى السياسة الدولية، وثلاث منها فى العصور الحديثة ولكنها عاشت بمفاهيم العصور الوسطى، مما أدى إلى عدم قدرتها على مجاراة الدول الأوروبية. فقد استطاعت الدولة العثمانية أن تتوسع فى البلقان وتستولي على بلاد البلقان واليونان والبلقان الشمالية عام ١٣٩٦، واستطاعت أن توجه ضربة قاصمة للدول الأوروبية بالاستيلاء على القسطنطينية (عاصمة الإمبراطورية البيزنطية) عام ١٤٥٣، وجعلتها عاصمة للدولة

العثمانية. وقد أدى ذلك إلى تزايد نفوذ الدولة العثمانية فى جنوب ووسط أوروبا إذ أعلنت إمارات ولاشيا ومولدا فيا (الأفلاق والبغدان فيما بعد أو رومانيا حالياً) قبول السيادة العثمانية. كذلك تمت السيطرة على صربيا والبوسنة وألبانيا. وخلال النصف الأول من القرن السادس عشر تحولت الدولة العثمانية نحو العالم الإسلامى. فاستطاعت أن تسيطر على معظم البلاد العربية (الشام، ومصر، وشبه الجزيرة العربية، والعراق، وشمال أفريقيا بأسره ماعدا مراکش)، كما توسعت فى وسط أوروبا واستولت على المجر وحاربت الإمبراطورية الرومانية المقدسة وحاصرت عاصمتها فينيا عام ١٥٢٩، ولكنها لم تنجح فى الاستيلاء عليها. كذلك استطاعت أن تحمى العالم الإسلامى من العدوان البرتغالى فى المحيط الهندي والعنوان الأسبانى فى شمال أفريقيا وأن تظهر كقوة دولية مرهوبة الجانب فى السياسة الدولية (راجع الخريطة رقم ١/٢).

لبتداء من منتصف القرن السابع عشر بدأت الدولة العثمانية فى التدهور وذلك نتيجة الصراعات بين السلاطين وفساد نظم حكم وإدارة الولايات التابعة لها وعدم مواكبة الدولة للتطور العلمى الذى كانت أوروبا قد بدأت تشهده فى ذلك الوقت. خلال تلك الفترة كانت الدولة العثمانية تواجه ثلاثة أعداء رئيسيين هم الإمبراطورية الرومانية المقدسة، وروسيا، وفارس. فى منتصف القرن السابع عشر تجدد الصراع بين الدولة العثمانية والإمبراطورية. وقد أدى الصراع إلى خروج المجر من دائرة السلطة العثمانية، وأعترف العثمانيون بذلك فى معاهدة كارلوفيتز عام ١٦٩٩، والتي وضعت المجر وكرواتيا وترانسلفانيا تحت حكم الهابسبرج. وتلتها حرب أخرى بين الدولة العثمانية والإمبراطورية انتهت بتوقيع معاهدة باساروفيتز سنة ١٧١٨ وبموجبها أصبحت بلغراد تابعة للإمبراطورية. وتوالى الحروب بينهما طوال القرن الثامن عشر دون أن يحصل أى طرف على مكاسب جوهرية. أما على الجبهة الروسية فإن الإمبراطورة كاترين الثانية كانت تتطلع إلى تنويض الدولة العثمانية لسببين الأول هو أن روسيا كانت تعتبر نفسها وريثة الإمبراطورية البيزنطية التى فوضتها الدولة العثمانية وحلت محلها، وحامية الشعوب السلافية الخاضعة للدولة العثمانية، وذلك بحكم رابطة الدين والسلالة. والثاني هو أن الدولة العثمانية كانت تسيطر على البحر الأسود وعلى مضيقى البسفور والدردنيل اللذان يتحكمان فى طريق المرور البحرى لروسيا إلى البحر الأبيض المتوسط. ومن ثم قامت روسيا بمساعدة القوى النائرة على الدولة العثمانية فى الشام وفى البلقان وبمهاجمة الدولة العثمانية فى أكثر من جبهة. ونتيجة لذلك تم توقيع معاهدة بين روسيا والدولة

العثمانية تعرف باسم معاهدة كوجك كينارجى Kutchuk-Kainardji (وهى مدينة بلغارية) فى ٢١ يوليو عام ١٧٧٤. بمقتضى تلك المعاهدة حصلت روسيا على امتيازات هائلة أهمها أنها استولت على السواحل الشمالية للبحر الأسود وسيطرت على منطقة القرم، وحصلت على حق الملاحة للتجارة فى البحر الأسود على سفنها بدون الإلتزام السابق بتصدير بضائعها على سفن عثمانية، وعلى حق الملاحة للسفن الروسية فى البحر المتوسط. هذا بالإضافة إلى حق فتح سفارة دائمة فى القسطنطينية وتفاصيل فى مختلف أجزاء الدولة العثمانية، مع حق للتعامل التجارى مع تلك الدولة على أساس شرط الدولة الأولى بالرعاية. كذلك وافقت الدولة العثمانية على حق روسيا فى حماية الأرثوذكس من رعايا للدولة العثمانية، وإن يستمع السلطان بعناية لمطالب روسيا فيما يتعلق بالكنيسة الأرثوذكسية فى القسطنطينية^(٨).

كانت معاهدة كوجك فينارجي بداية عصر التدخل الأوربي الصريح فى شئون الدولة العثمانية تحت ستار حماية الرعايا المسيحيين. كما تحالفت روسيا والإمبراطورية الرومانية المقدسة ضد الدولة العثمانية وشنتا الحرب عليها سنة ١٧٨٩. وفى تلك الحرب استولت روسيا على الأقالق والبغدان وبسارابيا، واحتلت الإمبراطورية صربيا. بيد أن وفاه الإمبراطور جوزيف الثانى سنة ١٧٩٠ وانشغال خليفته بالثورة الفرنسية أدى إلى توقيع اتفاقية عثمانية رومانية سميت باتفاقية زشتوى سنة ١٧٩١ أعادت بموجبها الإمبراطورية إلى للدولة العثمانية صربيا^(٩). كذلك فقد ثارت الشعوب البلقانية التابعة للدولة العثمانية على حكم تلك الدولة بمساعدة الدول الأوروبية عموما وروسيا بالأخص. فقد ساعدت روسيا إمارة صربيا على أن تحصل على الحكم الذاتى فى إطار الدولة العثمانية بموجب معاهدة، بوخارست سنة ١٨١٢ ولم تنس روسيا أن تحصل فى تلك المعاهدة لذاتها على إقليم بسارابيا حتى نهري بروث والدانوب الأعلى.

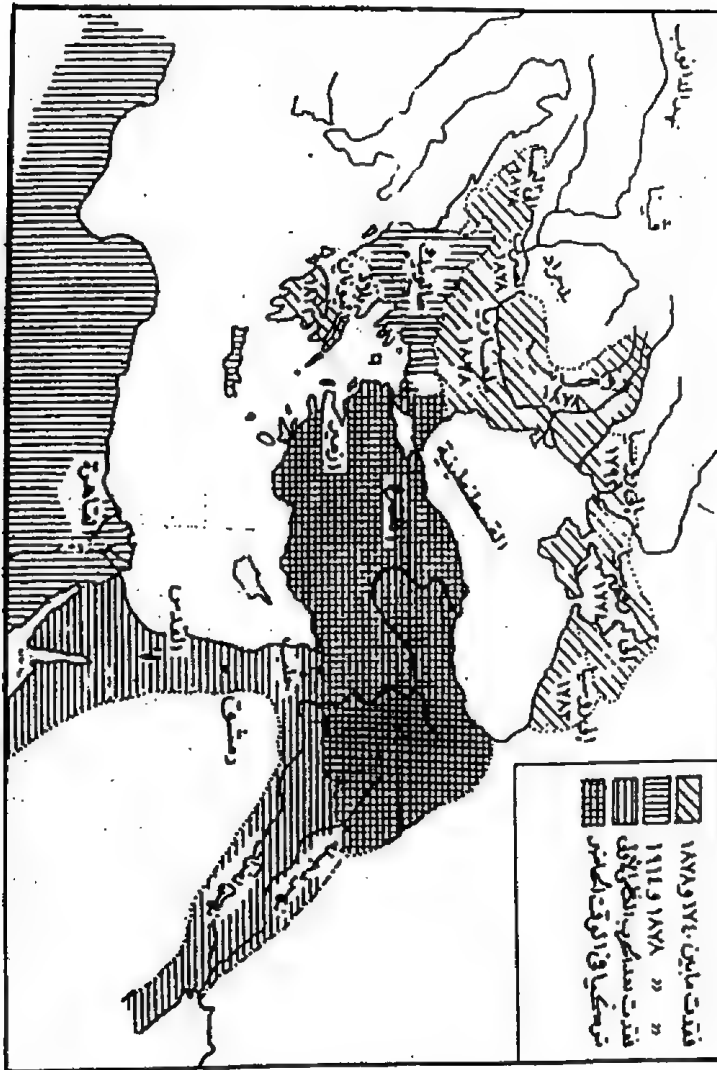
بالنسبة لفارس، فقد نشأت كدولة مستقلة سنة ١٥٠٠ حينما أسس الشاه إسماعيل الصفوى الدولة للصفوية الشيعية فى بلاد فارس. وقد دخلت فارس فى صراعات مع الدولة العثمانية بسبب سعى فارس للهيمنة على الأماكن الشيعية المقدمة فى العراق (والتي دخلت تحت الحكم العثماني سنة ١٥٣٤)، وسعيها لنشر المذهب الشيعي فى داخل الدولة العثمانية ذاتها. ويمكن القول إن تاريخ العلاقات الفارسية العثمانية منذ سنة ١٥٠٠ وحتى سقوط الدولة العثمانية لم يكن إلا تاريخ للحروب والصراعات ومحاولات الصلح وفشل تلك المحاولات حتى إن الدولة العثمانية اتفقت مع روسيا سنة ١٧٢٤ على تقسيم فارس بينهما^(١٠).

ابتداء من منتصف القرن الثامن عشر شهدت الدولة العثمانية مجموعة من الحركات الانفصالية كحركة ضاهر العمر فى فلسطين، وحركة على بك الكبير فى مصر، ثم حركة محمد بن عبد الوهاب فى شبه الجزيرة العربية^(١١). وقد حاولت الدولة العثمانية أن تتغلب على مشكلاتها بالجوء إلى التحديث على الطراز الأوروبي، منذ عهد السلطان سليم الثالث الذى تولى السلطنة سنة ١٧٨٩. فحاولت إدخال النظم العسكرية والحكومية الغربية. بيد أن هذه المحاولات كانت محاولات جزئية قاومتها الفئات العسكرية والبيروقراطية القديمة. ولذلك فقد ألغيت إصلاحات سليم الثالث بعد عزله سنة ١٨٠٧، كما أنها أدت إلى انفتاح الدولة العثمانية على الحضارة الغربية فى ظروف ضعف تلك الدولة مما أدى إلى مزيد

من التكاليف الأوروبي على الدولة. فقد استغلت الدول الأوروبية ضعف الدولة العثمانية للسيطرة على أسواقها وأقاليمها البعيدة نسبيا. ولم ينقذ الدولة العثمانية من السقوط والتقسيم إلا للتوازن الأوروبي. فكانت بريطانيا تسعى إلى إبقاء كيان الدولة العثمانية على ما هو عليه لكي تمنع روسيا من الوصول إلى المضائق وتسيطر على الأسواق العثمانية، وحتى تحين الفرصة المناسبة لتقسيم أملاكها وفقا للشروط البريطانية . (راجع الخريطة رقم (٢-٢))

الخريطة رقم (٢ - ٢)

ضعف الإمبراطورية العثمانية.



المصدر: أحمد عبد الرحيم مصطفى، أصول التاريخ العثماني (القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٦)

٧- الولايات المتحدة الأمريكية

نتيجة للسياسة الاستبدادية التي اتبعها ملوك إنجلترا فى المستعمرات الإنجليزية الواقعة على السواحل الجنوبية الشرقية لأمريكا الشمالية ثارت تلك المستعمرات على التاج البريطانى عام ١٧٧٥ بقيادة جورج واشنطن . وفى ٤ يوليو سنة ١٧٧٦ أعلنت المستعمرات استقلالها . وبفضل مساعدة فرنسا، وأسبانيا ، وهولندا ، هزمت القوات البريطانية وتم توقيع معاهدة بين الطرفين عام ١٧٨٣ اعترفت بريطانيا بموجبها باستقلال المستعمرات الأمريكية الشمالية وفى مؤتمر فيلادلفيا الدستورى المنعقد سنة ١٧٨٩ ثم اصدار الدستور كما انتخب جورج واشنطن كأول رئيس للولايات المتحدة .

بيد أن الولايات المتحدة لم تدخل حلبة السياسة الدولية وفضلت التركيز على بناء النظامين السياسى والإقتصادى للدولة وعلى التوسع الإقليمى غربا وجنوبا . ومن ثم لم تظهر الولايات المتحدة كفاعل رئيس فى السياسة الدولية طوال القرن الثامن عشر . وقد وقعت الولايات المتحدة موقف الحياد فى الحرب البريطانية الفرنسية سنة ١٧٩٣ ، وكان هذا الحياد مشوبا بالميل نحو بريطانيا نتيجة تزايد العلاقات الإقتصادية البريطانية - الأمريكية ولحصول فرنسا على لوزيانا (الأسبانية) ، ولكن الولايات المتحدة حصلت على لوزيانا بالشراء من فرنسا النابوليونية . وفى مرحلة لاحقة نشبت الحرب بين بريطانيا والولايات المتحدة سنة ١٨١٢ نتيجة إصرار بريطانيا على تفتيش السفن التجارية الأمريكية المتجهة نحو أوروبا نتيجة للحصار القارى الذى فرضه نابليون على بريطانيا سنة ١٨٠٦ . وفى سنة ١٨٢٤ وقعت اتفاقية جينت Ghent بين بريطانيا، والولايات المتحدة وكانت تلك المعاهدة هى مقدمة للتحالف الأمريكى البريطانى.

٨ - البرتغال ، وأسبانيا ، وهولندا

شهدت نهاية القرن الثامن عشر تدهور الدور الأسباني والبرتغالي بعد أن تحدثتـهما بريطانيا وفرنسا وهولندا. فمن المعروف أن البرتغال كانت قد نجحت، بفضل الكشف الجغرافى، فى السيطرة على طرق الملاحة فى المحيط الهندي والوصول إلى الهند منذ أوائل القرن السادس عشر وتوسعت فى أمريكا اللاتينية. كما أن أسبانيا كانت قد توسعت فى الأمريكتين، وفى شمال أفريقيا. إلا أن البرتغال ما لبثت أن فقدت مركزها المتفوق منذ أوائل القرن السابع عشر. فقد استولت أسبانيا على البرتغال ومعظم مستعمراتها فى أفريقيا وأمريكا اللاتينية. وجزر الهند الشرقية فى الفترة من سنة ١٥٨٠ حتى سنة ١٦٤٠. ولم يبق للبرتغال إلا مراكز محدودة فى أفريقيا وفى أمريكا اللاتينية.

كذلك، فقد أسست أسبانيا منذ أواخر القرن الخامس عشر إمبراطورية كبرى فى العالم الجديد (الأمريكتان)، كما أنتشر النفوذ الأسباني فى الساحل الشمالى الأفريقى. لكن النفوذ الأسباني ما لبث أن تدهور فى الأمريكتين نتيجة لتحدى بريطانيا وفرنسا لوجود أسبانيا الاستعماري هناك، وتحدى الدولة العثمانية للدور الأسباني فى شمال أفريقيا. ومنذ أن امتد حكم أسرة بوربون الحاكمة فى فرنسا إلى أسبانيا صارت الأخيرة تابعة لفرنسا أو زميلة لها فى التنافس الاستعماري الذى نشب بين فرنسا وإنجلترا. وخرجت أسبانيا من حروب الثورة الفرنسية وقد أنهكت قواها وفقدت مستعمراتها فى أمريكا اللاتينية.

أما هولندا فإنها كانت قد استقلت نسبياً عن أسبانيا بزعامة وليم أورنج منذ سنة ١٥٧٩، واعترفت أسبانيا سنة ١٦٠٩ بجمهورية هولندا حتى استقلت تماماً عن أسبانيا والإمبراطورية بموجب صلح وستفاليا سنة ١٦٤٨. كذلك فقد ازدهرت التجارة الهولندية وأسست هولندا شركة الهند الشرقية المتحدة سنة ١٦٠٢ بقصد احتكار التجارة بين الشرق الأقصى وهولندا، وأسست إمبراطورية استعمارية فى أرخبيل الملايو، وإندونيسيا. بيد أن هولندا فقدت مستعمرة الكاب لصالح بريطانيا. وكانت شركة الهند الشرقية الهولندية قد أقامت أول مستعمرة أوروبية فى منطقة الكاب سنة ١٦٥٠، مكونة من المستعمرين الهولنديين. وقد أطلق على هؤلاء اسم "البوير" (الفلاحون). وفى سنة ١٧٩٥ استولت بريطانيا على مستعمرة الكاب، ولم تجد هولندا بدا من الاعتراف بذلك سنة ١٨٠٦.

كانت التفاعلات السياسية بين هذه الدول، وبالذات بين الدول الأوروبية، تتم انطلاقاً من مبدأ توازن القوى، ويقصد بذلك ألا تسمح تلك الدول بسيطرة دولة واحدة أو مجموعة من الدول على السياسة الدولية، وإذا ما حدثت محاولة فى هذا الاتجاه، فإن بقية الدول تتدخل لإعادة التوازن، فعندما حاول لويس الرابع عشر ملك فرنسا أن يتوسع فى أسبانيا تدخلت بريطانيا وكونت "التحالف الأعظم". وانتهى بعقد صلح أوترخت سنة ١٧١٣ الذى لوقف الأطماع الفرنسية. وعندما تهدد الوجود السياسى للإمبراطورية الرومانية، فى عهد ماريا تريزا سنة ١٧٤١، تدخلت بريطانيا عسكرياً وأوقفت التوسع الفرنسى - الروسى، وتم عقد صلح اكس لاشابل سنة ١٧٤٨ الذى أعاد التوازن الأوروبى. وقد أصبح توازن القوى أحد التقاليد الرئيسة فى السياسة الأوروبية.

المبحث الثالث

النتائج الدولية لثورة الفرنسية

أدت الحروب التي دخلتها فرنسا إلى أزمات اقتصادية. وقد حاول لويس السادس عشر (الذي تولى الحكم سنة ١٧٧٤ وحتى ١٧٩٢) حل تلك الأزمات على حساب الطبقة الثالثة، التي تمثل غالبية الشعب وكانت تعاني من تحكم واستبداد الأرستقراطية الإقطاعية التي تمثل الطبقة الثانية، في حين كانت الطبقة الأولى تتكون من رجال الدين. وحينما انعقد مجلس طبقات الأمة في مايو سنة ١٧٨٩ لمناقشة الأزمة الاقتصادية حدث استقطاب سياسي في المجلس بين ممثلي الأرستقراطية والطبقة الثالثة. وفي إطار هذا الاستقطاب تحول مجلس طبقات الأمة إلى "الجمعية الوطنية". وقد تطور الأمر إلى ثورة شاملة في ١٤ يوليو ١٧٨٩ (يوم سقوط سجن الباستيل) أصبحت خلالها "الجمعية الوطنية" هي الهيئة المسؤولة عن حكم البلاد.

تعتبر الثورة الفرنسية الحدث الرئيس الذي أثر في السياسة الأوروبية في أوائل القرن التاسع عشر وذلك لعدة اعتبارات :

(أ) أنها أدت إلى نشر الفكر القومي في القارة الأوروبية، وذلك بمطالبتها بحق تقرير المصير لمختلف الشعوب والأقليات الأوروبية. وقد أعطى ذلك دفعة قوية لحركتي القومية الإيطالية والقومية الألمانية فيما بعد .

(ب) أنها أدت إلى نشر الفكر الديمقراطي في أوروبا. بإعلان حقوق الإنسان والمواطن الذي أصدرته الثورة كان يمثل تغيراً رئيساً في الفكر السياسي السائد في ذلك الوقت مما أدى إلى دفعة قوية للفكر التحرري وأنتج أثراً هاماً على الدول الأوروبية فيما بعد .

(جـ) أثرت الثورة الفرنسية في التوازن الأوروبي، لأنها أثارت مخاوف الدول الأوروبية، وبالذات الإمبراطورية الرومانية، نتيجة مناداتها بحق الشعوب في تقرير المصير (وهو مبدأ يهدد الإمبراطورية الرومانية المقدسة باعتبارها تتكون من شعوب مختلفة في قومياتها ولغاتها). أضف إلى ذلك أن ما نادى به الثورة من أفكار تحررية كان من شأنه للتأثير في نظم الحكم الأوروبية .

أخذت الإمبراطورية الرومانية المقدسة زمام المبادرة. فقد أُنذر الإمبراطور فرانسوا الثاني فرنسا فى عام ١٧٩٢ مطالبا إياها باحترام معاهدة وستفاليا وإعادة مقاطعة "افينيون" Avignon إلى البابا وكانت تلك المقاطعة قد أعلنت انضمامها إلى فرنسا بعد الثورة، وإعادة النظام إلى فرنسا باعتبار أن ذلك من المسائل التى تهم أوروبا كلها ، كما عقد تحالفا مع بروسيا فى فبراير من السنة ذاتها. وقد ردت فرنسا على ذلك بإعلان الحرب على الإمبراطورية، وبروسيا فى أبريل سنة ١٧٩٢، واستطاعت أن تهزم الجيش البروسى فى فالمى فى ٢٠ سبتمبر من العام ذاته، وفى اليوم التالى أعلنت الجمعية الوطنية الجمهورية فى فرنسا، كما أكدت استعداد فرنسا لتأييد كل أمة تطالب بحريتها. وفى ٦ نوفمبر هزم الجيش الفرنسى الجيش الإمبراطورى فى جيماب، كما احتل سافوى ونيس وبلجيكا، وبعض ولايات نهر الراين.

أثارت تلك التطورات مخاوف الدول الأوروبية وبالذات بريطانيا. فقد أثار احتلال فرنسا لبلجيكا قلق بريطانيا التى كان أحد المبادئ الأساسية فى سياستها الخارجية هو عدم السماح لقوة معادية بالاستيلاء على بلجيكا لأن من يسيطر على بلجيكا يهدد أمن الجزر البريطانية، كما أن تحريض فرنسا للشعوب الأوروبية كان يتضمن تحريضا للايرلنديين بالثورة على بريطانيا. كذلك فقد هددت الانتصارات الفرنسية المصالح التجارية البريطانية فى أوروبا. وأخيرا، جاء إعدام الملك لويس السادس عشر فى ٢١ يناير سنة ١٧٩٣ كعمل استفزازي أثار حقن الدول الأوروبية على الثورة الفرنسية. ومنذ ذلك الحين، وحتى سنة ١٨١٥ دارت السياسة الأوروبية حول نشأة وسقوط التحالفات الأوروبية ضد فرنسا. وفى هذا الصدد تكونت سنة تحالفات^(١٢).

فى إطار هذه التحالفات والحروب التى اندلعت نتيجة لها، ظهر اسم نابليون بونابرت كقائد عسكري نجح فى هزيمة القوات الإمبراطورية وتهديد عاصمتها ما أضطرها إلى عقد صلح كامبو فورميو فى أكتوبر سنة ١٧٩٧ الذى اعترفت بموجبه الإمبراطورية بانضمام بلجيكا ولايات الراين إلى فرنسا. كذلك شنت فرنسا حملة على مصر بقيادة نابليون بونابرت سنة ١٧٩٨ كجزء من محاولتها للاستيلاء على خطوط المواصلات الدولية لبريطانيا. وقد استولى نابليون بونابرت على السلطة فى فرنسا فى إطار ما عرف باسم انقلاب برومير فى نوفمبر سنة ١٧٩٩، بعد فشله فى تحقيق أهدافه فى مصر وعونه إلى فرنسا لمواجهة التحالف الدولى الثانى الذى ألحق هزائم عسكرية كبرى بفرنسا.

واستطاعت القوات الفرنسية بزعماء نابليون أن تلحق هزائم ساحقة بالتحالف الدولي الثاني. فقد هزمت الإمبراطورية التي اضطرت إلى توقيع صلح لوفيل سنة ١٨٠١ الذي اعترفت فيه بوصول حدود فرنسا إلى نهر الراين واطلاق يد فرنسا في شئون الولايات الإيطالية. وبالتالي اضطرت بريطانيا إلى توقيع صلح أميان مع فرنسا سنة ١٨٠٢ وبموجبه اعترفت بريطانيا بنفوذ فرنسا في الولايات الإيطالية التي انتزعتها فرنسا من الإمبراطورية، وبضم بلجيكا وقسم من هولندا وغرب الراين إلى فرنسا، واعترفت بالجمهورية الفرنسية. وبعد أن تكون تحالف دولي ثالث ألحقت فرنسا هزيمة أخرى بالإمبراطورية في موقعة "أوسترلitz" تم خلالها احتلال فيينا وتم توقيع "صلح بريسبورج" في ديسمبر سنة ١٨٠٥، وبموجبه فقدت الإمبراطورية أراضي جديدة وتقرر أن يتخلى الإمبراطور فرانسو الثاني عن لقب إمبراطور الدولة الرومانية المقدسة، ويعرف باسم مبراطور النمسا. وهو ما تم في أغسطس عام ١٨٠٦، كذلك أنشأ نابليون "اتحاد الراين" من بعض الولايات الألمانية تحت النفوذ المباشر لفرنسا .

ولما تكون تحالف دولي جديد (التحالف الرابع) ألحقت فرنسا به هزيمة أخرى وتم تحطيم الجيوش البروسية واحتلال برلين ، ثم احتلال بولندا الروسية وهزيمة الجيوش الروسية . واضطرت بروسيا وروسيا إلى توقيع اتفاقيتي صلح مع فرنسا عرفت باسم صلح تلمت سنة ١٨٠٧. بموجب الصلح الموقع مع بروسيا تنازلت الأخيرة عن بعض أراضيها لفرنسا وتعهدت بالانضمام لسياسة "الحصار القاري" التي كان نابليون قد بدأ في فرضها على بريطانيا . واعترفت روسيا بموجب الصلح للموقع معها بالتنازلات التي قنمتها بروسيا وبالانتصارات للفرنسية في أوروبا وبالانضمام إلى سياسة "الحصار القاري" أيضا إذا فشلت محاولات الوساطة بين فرنسا وبريطانيا .

يعتبر صلح تلمت هو قمة الانتصار الفرنسي إذ امتدت الجمهورية الفرنسية لتشمل الولايات الألمانية والإيطالية التي تحيط بها سلسلة الدول التابعة التي عين عليها نابليون بونابرت عدداً من أقاربه. فعين شقيقه لويس بونابرت ملكاً على هولندا، وشقيقه جوزيف بونابرت ملكاً على نابولي ، وشقيقه جيروم بونابرت ملكاً على وستفاليا . وهكذا اختل التوازن الأوروبي لمصلحة فرنسا . وبعد صلح تلمت لم تعد أمام فرنسا سوى قوة واحدة هي بريطانيا لكي تصبح القوة الوحيدة في السياسة الدولية ، ولكي يحقق نابليون ذلك (ونظراً لعدم إمكانية غزو بريطانيا نظراً لقوة الأسطول البحري الإنجليزي ولوجود

الفاصل المائي بينهما) أعلن نابليون سياسة "الحصار القاري" . بموجب تلك السياسة حرم نابليون على دول أوروبا أن تتعامل تجارياً مع بريطانيا ومنع السفن الإنجليزية من الرسو في الموانئ الفرنسية أو في مواني أي دولة تابعة أو حليفة لفرنسا. وقد أعلنت هذه السياسة فيما سمي "بمراسيم برلين"، والتي صدرت في برلين سنة ١٨٠٦ عقب هزيمة بروسيا، وأكملت "بمراسيم ميلانو". بطبيعة الحال فإنه نظراً للهيمنة الفرنسية على أوروبا فقد التزمت دول أوروبا بتلك السياسة . إلا أن بعضها كان يتعامل سراً مع بريطانيا نظراً لأنها كانت قد نظمت اقتصادها على أساس التعامل الاقتصادي مع بريطانيا . وقد ردت بريطانيا على إجراءات نابليون بفرض حصار على السواحل الأوروبية ومنعت الدول الأوروبية من المتاجرة فيما وراء البحار وحاصر الأسطول الإنجليزي الموانئ الفرنسية .

كانت البرتغال هي الدولة الأوروبية الوحيدة التي لم تلتزم علناً بسياسة الحصار القاري، فغزاها نابليون واستولى عليها عام ١٨٠٧، ثم تقدمت قواته لاحتلال أسبانيا وذلك لطرده آل بوربون من هناك. وفي أسبانيا لقيت القوات الفرنسية مقاومة هائلة، وأنزلت بها قوات المقاومة الأسبانية هزائم متعددة. فكانت تلك هي المرة الأولى التي تلقى فيها القوات الفرنسية الهزيمة. وقد شجع النصر الذي حققته قوات المقاومة الأسبانية بالإضافة إلى ما أقدم عليه نابليون من نفى البابا عام ١٨٠٩، وضم أملاكه إلى فرنسا، وما أدى إليه الاحتلال الفرنسي للولايات الألمانية من تنمر قومي، كل ذلك شجع النمسا على معاودة الكرة من جديد. وقد مهد ذلك الطريق لتحالف دولي جديد ضد فرنسا.

تكون هذا التحالف (الخامس) من النمسا وبريطانيا. ولكن نابليون نجح مرة أخرى في ضرب القوات النمساوية واحتلال فيينا. ومرة أخرى طلبت النمسا الصلح ووقعت معاهدة فيينا عام ١٨٠٩. وقد فرضت تلك المعاهدة على النمسا شروطاً مهينة تنازلت بمقتضاها عن أجزاء من أراضيها ومنها شواطئها على البحر الأدرياتي مما أفقدها صفتها كدولة بحرية وعزلها عن بريطانيا، كما التزمت ألا يزيد جيشها عن ١٥٠ ألف جندي. وهكذا تمت سيطرة فرنسا على معظم أرجاء أوروبا تقريباً، كما تزوج نابليون من ماري لويـز ابنة الإمبراطور النمساوي^(١٣).

على الرغم من أن فرنسا كانت تبدو في ذلك الوقت (١٨٠٧ - ١٨١١) وكأنها قد سيطرت على أوروبا إلا أن هذه السيطرة كانت وهمية في الواقع ، وذلك لعدة أسباب :

- ١ - تعاطف المقاومة الأسبانية ضد الاحتلال الفرنسي .
 - ٢ - تنمر أوروبا من سياسة "الحصار القاري" لأن تلك السياسة ألحقت بالاقتصاد الأوروبي خسائر فادحة ، حتى أن روسيا أعلنت التخلي عنها .
 - ٣ - تنمر الشعوب الأوروبية ، وبالذات الألمانية من السيطرة الفرنسية ، إذ أن الاحتلال الفرنسي قد أثار مشاعر القومية الألمانية وبدأ المثقفون والعلماء الألمان في استئثاره الروح القومية الألمانية ضد فرنسا .
 - ٤ - نشوب الخلاف بين فرنسا وروسيا، بسبب انسحاب الأخيرة من الحصار القاري . وعلى أثر ذلك قام نابليون عام ١٨١٢ بغزو روسيا . وقد احتلت قواته موسكو ولكنه فشل في إجبار قيصر روسيا على طلب الصلح، وتراجعت جيوشه عن موسكو حيث لحقت بقواته هزيمة ساحقة نتيجة لقسوة الشتاء الروسي ولهجمات القبائل الروسية، وقد شجع ذلك الشعوب الألمانية على الثورة ضد نابليون ، فكان ذلك بداية النهاية للسيطرة الفرنسية .
- لإزاء الهزيمة الفرنسية أمام روسيا عقدت روسيا في فبراير عام ١٨١٣ تحالفاً مع روسيا، وأعلنتا الحرب على فرنسا. وسرعان ما انضمت بريطانيا وفرنسا في مارس سنة ١٨١٤ بموجب اتفاقية "شومون" إلى هذا التحالف (التحالف السادس). واستطاعت القوات المتحالفة لأول مرة أن تهزم للجيش للفرنسية بل وتحتل باريس في مارس عام ١٨١٤. وقد كان هذا التحالف هو نواة "التحالف الرباعي" الذي تأكد في نوفمبر سنة ١٨١٥.
- قامت القوات المتحالفة بنفي نابليون إلى جزيرة ألبا وإعادة أسرة بوربون إلى الحكم في فرنسا بزعامة لويس الثامن عشر. ولم تجاوب الدول المتحالفة أن تفرض شروطاً مهينة على فرنسا وذلك حتى لا تستفز الفرنسيين، فاكتمت بإعادة الملكية إلى فرنسا ووقعت معاهدة باريس الأولى في ٣٠ مايو سنة ١٨١٤ بين الدول المتحالفة وفرنسا. بمقتضى تلك المعاهدة عادت فرنسا إلى حدودها السابقة للثورة وسمح لها بالاحتفاظ ببعض الأقاليم خارج حدودها وببعض مستعمراتها فيما وراء البحار. فقد تنازلت فرنسا عن أية مطالب في هولندا، وبلجيكا، والولايات الألمانية، والإيطالية، وسويسرا، وتراجعت حدود فرنسا إلى حدودها في يناير سنة ١٧٩٢ مع إضافة حوالي ١٥٠ ميل مربع من الأراضي إليها في الفينيون ومونت بليارد. ونصت للمعاهدة أيضاً على نصين سريين هما، استقلال واتحاد

الولايات الألمانية في إطار اتحادي وإقامة نظام لتوازن القوى الدائم في أوروبا في المستقبل .

ولذلك دعت الدول المنتصرة إلى عقد مؤتمر في مدينة فيينا لترتيب للتوازن السياسي في أوروبا في الفترة اللاحقة، وأثناء انعقاد المؤتمر نجح نابليون في العودة إلى فرنسا والاستيلاء على الحكم مرة أخرى فسارعت الدول المتحالفة إلى محاربته، وألحقت به هزيمة ساحقة في معركة واترلو في يونيو عام ١٨١٥. وللمرة الثانية دخل الحلفاء باريس وأعادوا لويس الثامن عشر مرة أخرى وتم نفي نابليون إلى جزيرة سانت هيلانة، حيث توفي بها عام ١٨٢١. ووصلت الدول الأوروبية اجتماعاتها في فيينا لوضع أسس للتوازن الأوروبي .

المبحث الرابع

مؤتمر فيينا سنة ١٨١٥

بعد الهزيمة الثانية لنابليون اجتمعت الدول المتحالفة مرة أخرى في فيينا لوضع أسس التسوية السياسية في أوروبا . وقد سيطرت الدول المتحالفة الأربعة بريطانيا ، وروسيا ، والنمسا ، وبروسيا على مناقشات المؤتمر ، بالرغم من حضور بعض الدول الأوروبية الصغرى . وقد سيطرت على مناقشات المؤتمر ثلاث مبادئ رئيسة اتفقت عليها الدول المتحالفة وهي :

١ - إعادة الحقوق الإقليمية والسياسية لملوك وأمراء الدول المتحالفة بصرف النظر عن التطلعات القومية .

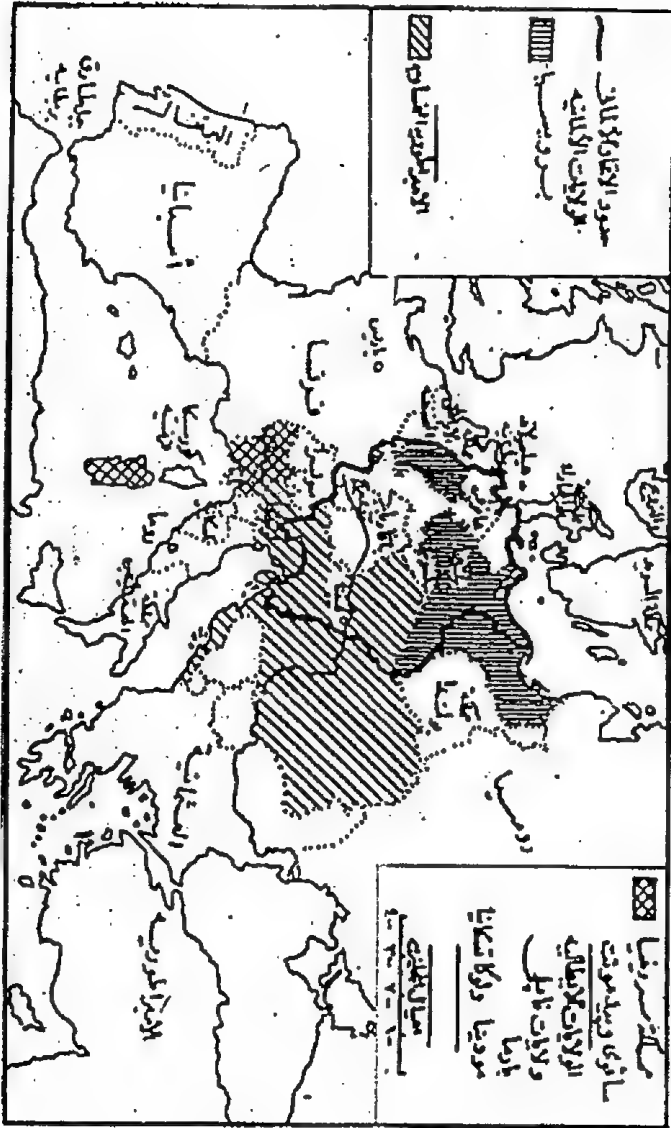
٢ - تعويض الدول المنتصرة بأقاليم جديدة .

٣ - إضعاف فرنسا حتى لا تعود إلى سياسة التوسع الإقليمي.

بيد أن هذا الاتفاق كان يتضمن خلافاً بين الدول المتحالفة حول أسس التسوية. فقد حرص مترنيخ، مستشار الإمبراطورية النمساوية، على إعادة الأوضاع إلى ما كانت إليه قبل الثورة الفرنسية، وضرب الحركات القومية في أوروبا، وشاركه في ذلك القيصر الروسي الكسندر الأول الذي حرص أيضاً على تأكيد سلطة روسيا على بولندا، وكذلك ملك بروسيا فردريك وليام الثالث الذي سعى إلى تأكيد زعامة بروسيا على الولايات الألمانية. هذا بينما سعى كاسلريه Castlereagh، رئيس وزراء بريطانيا، إلى إقامة توازن أوروبي يمنع هيمنة أي دولة أو تحالف من مجموعة من الدول على القارة الأوروبية، مع تأكيد هيمنة بريطانيا على أعالي البحار. وفي الوقت ذاته حضرت فرنسا المؤتمر، ومثلها وزير خارجيتها تاليران. وقد حرص تاليران على الخروج بأقل قدر ممكن من الخسائر مستغلاً حرص الدول المنتصرة على تثبيت أركان الحكم الملكي في فرنسا. وقد أسفرت مناقشات مؤتمر فيينا عن مجموعة من النتائج الرئيسة التي نص عليها في "الإعلان النهائي" للمؤتمر الصادر في ٩ يونيو سنة ١٨١٥، ومجموعة للمعاهدات والبروتوكولات التي أصدرها المؤتمر والتي تشكل في مجملها تسوية فيينا^(١). (راجع الخريطة رقم ٢-٣)

الخريطة رقم (٢-٣)

أوروبا طبقا لاتفاقية فيينا سنة ١٨١٥



المصدر: عبد الحميد البطريق، د. عبد العزيز نوار، التاريخ الأوربي الحديث من عصر النهضة إلى مؤتمر فيينا، (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٧٥).

١ - أعيدت فرنسا إلى حدودها قبل الثورة وسمح لها بالاحتفاظ بمدينة أفينيون، وبالأكراس واللورين .

٢ - أحيطت فرنسا بدولتين مستقلتين لتكونا عازلا بينها وبين الدول الأوروبية. فضممت بلجيكا إلى هولندا في دولة واحدة، كما ضمنت الدول استقلال وحياد سويسرا.

٣ - حصلت بريطانيا على بعض المكاسب الإقليمية وأهمها مقاطعة هانوفر الألمانية، وجزيرة هلجولاند الألمانية، وعلى بعض الجزر مثل مالطة، وترينداد، وموريشيوس، وتوباجو، وسانتا لوتشيا في البحر الكاريبي، وعلى سيلان، وأكدت حقها الشرعي في مستعمرة الكاب في جنوب أفريقيا.

٤ - استولت الإمبراطورية النمساوية على شرق جاليسيا، والتيرول، وسالزبورج، وبعض الولايات الإيطالية الشمالية مثل البندقية ولبارديا .

٥ - حصلت روسيا على معظم بولندا بما في ذلك الأراضي التي كانت تسيطر عليها بروسيا والنمسا (عدا ثورن ودانزج اللتان تربطان بروسيا للشرقية بسليزيا)، وسمح لبروسيا بالاحتفاظ بهما، ما عدا شرق جاليسيا، والذي سمح للنمسا بالاحتفاظ به. كذلك احتفظت روسيا بفنلندا وبسارابيا.

٦ - حصلت بروسيا على شمال سكسونيا وعلى المقاطعات الواقعة على ضفتي الراين مثل وستفاليا ، وبون ، وذلك مقابل تنازلها عن أجزاء كبرى في بولندا. وقد أدى ذلك إلى متاخمة بروسيا لفرنسا . كذلك أضيف إليها بعض المناطق الصناعية مثل دسلدورف . وبذلك توسعت بروسيا إقليميا ولكن كان يفصل بين أقاليم بروسيا ولايات ألمانية أخرى (هيس ، وهانوفر) .

٧ - بالنسبة للولايات الإيطالية ، أعطيت مملكة سردينيا (بيدمونت) نيس ، وسافوى ، وجنوا كما أعيد الملك فرديناند (ألبريكون) إلى حكم مملكة نابولي (الصقلية) ، وأعيد بابا روما إلى رئاسة الولايات البابوية ، وعينت الإمبراطورة السابقة ماري لويز على ولايات بارما ، ومودينا وتوسكانيا في الوسط ، وحصلت النمسا ، كما ذكرنا ، على لومبارديا والبندقية .

٨ - تم ضم النرويج للسويد تعويضا للأخيرة عن ضم فنلندا لروسيا .

٩ - أصدر مؤتمر فيينا "القانون الاتحادي"، الذي بموجبه تكون "الاتحاد الجرمانى". وقد حدد القانون أن الهدف من الاتحاد هو "المحافظة على الأمن الداخلى والخارجى لألمانيا وعلى استقلال وحرمة أراضي كل من الولايات الألمانية، وتعهدت الدول المعنية بالدفاع عن تلك الولايات ضد أى هجوم كما تعهدت الولايات الألمانية بألا تعلن الحرب على بعضها البعض وأن تعرض مطالبها المتبادلة على مجلس الاتحاد الجرمانى . وقد تألف الاتحاد الجرمانى من الولايات الألمانية، بما فى ذلك الولايات الخاضعة لحكومات غير ألمانية مثل هانوفر الخاضعة لبريطانيا، وهولشتين الخاضعة للدانمارك ، وليبزيغ الخاضعة لهولندا. وقد مثلت تلك الدول الولايات الألمانية فى مجلس الاتحاد . وقد بلغ مجموع الولايات الألمانية التى تكونت بموجب تسوية فيينا ٣٩ ولاية أصبحت الإمبراطورية النمساوية هى الرئيس الدائم لمجلس الاتحاد، ومقره مدينة فرانكفورت . وقد نص القانون الجرمانى على أن تتخذ القرارات فى مجلس الاتحاد بالإجماع ، كما أن المجلس ليس له سلطة تنفيذ قراراته. وبذلك كان الاتحاد الجرمانى اتحاداً ضعيفاً وخاضعاً للهيمنة النمساوية، ولكنه مثل خطوة هامة على طريق الوحدة الألمانية .

١٠ - أقر المؤتمر مجموعة من القواعد الدولية كتحريم تجارة الرقيق، وحرية الملاحة فى الأنهار التى تمر فى أراضي أكثر من دولة واحدة. ولتحقيق القاعدة الأخيرة فقد تم إنشاء لجان خاصة تتولى الإشراف على الملاحة فى الأنهار الدولية كلجنة الراين ولجنة الدانوب. وكانت قرارات هذه اللجان تصدر بالإجماع وتتولى كل دولة تنفيذها بواسطة تشريعاتها الوطنية.

وفى ٢٦ سبتمبر سنة ١٨١٥ وقعت روسيا، والنمسا، وبروسيا اتفاقاً ينص على أن الدول الموقعة تعلن أمام العالم كله تصميمها الراسخ على أن يكون مرشدها الوحيد سواء فى إدارة دولها المعنية أوفى علاقاتها السياسية مع كل حكومة أخرى مبادئ العدالة، والسماحة المسيحية، والسلام وعلى أن الأطراف السامية قد وافقت على أن تتصرف دائماً طبقاً لمبادئ الديانة المسيحية، وعلى أن تساعد بعضها البعض". وقد سمي هذا الاتفاق باسم التحالف المقدس The Holy Alliance. بالرغم من أن اتفاقية التحالف المقدس لم تتضمن ما هو أكثر من التحالف بين روسيا وبروسيا والنمسا على أساس التعاليم المسيحية إلا أن هذا التحالف كان فى حقيقته اتفاقاً بين الدول الثلاث لضرب أى نيار أوروبى يهدد تسوية فيينا. وقد رأى كاسلرية أن هذا التحالف غير واقعى لأنه يخلط بين المبادئ الدينية والعلاقات السياسية، كما أنه سيؤدى إلى سيطرة الإمبراطوريات الكبرى الثلاث على

السياسة الأوروبية ، وربما إلى تكتيلها لخدمة السياسة الروسية ضد الدولة العثمانية . كما أنه سيكون أداة في يد الملكيات الأوروبية المطلقة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأوروبية الأخرى . ولذلك رفضت بريطانيا الانضمام إلى هذا التحالف .

ولكن بريطانيا كانت تحالفاً جديداً وقعت معاهدته في ٢٠ نوفمبر سنة ١٨١٥ ، أي في نفس يوم توقيع معاهدة باريس الثانية . تكون التحالف الجديد من بريطانيا ، وروسيا ، والنمسا ، وبروسيا ولمدة عشرين عاماً . وعرف باسم "التحالف الرباعي" The Quadruple Alliance . وقد نصت اتفاقية التحالف على عقد اجتماعات دورية في أوقات ثابتة لمناقشة التدابير الواجب اتخاذها لضمان رخاء الأمم والمحافظة على السلام في أوروبا . وقد كان هذا النص هو نواة ما عرف باسم "نظام المؤتمرات" The Conference System .

وهكذا ، فبينما كان الهدف الأساسي من التحالف المقدس هو تأكيد حق الدول الداخلة في التحالف في التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى لقمع أي حركات معادية ، فإن فلسفة التحالف الرباعي كانت تقوم على ردع أي توسع فرنسي في أي من ممتلكات الدول الداخلة في التحالف .

وفي ٢٠ نوفمبر سنة ١٨١٥ وقعت الدول المتحالفة مع فرنسا معاهدة باريس الثانية . وقد نصت تلك المعاهدة على تنازل فرنسا عن معظم سافوى ، وأجبرت على دفع غرامة مقدارها ٧٠٠ مليون فرنك ، وعلى أن تسمح للحلفاء بالمراقبة في المناطق الحدودية الشمالية والشرقية لمدة خمس سنوات ضماناً لالتزامها بالمعاهدة . وفي النهاية ألحقت معاهدة باريس الثانية بقرارات مؤتمر فيينا .

وهكذا نشأ نظام جديد في أوروبا الذي عرف باسم "الاتفاق الأوروبي" Concert of Europe . أسس هذا النظام الجديد هو التوازن بين القوى الكبرى في أوروبا بحيث لا تطغى قوة على أخرى . فقد أعطى لكل دولة مناطق نفوذ معينة ، ونظمت العلاقات بين تلك الدول بحيث لا تتجاوز أي منها الحدود التي قد تخل بذلك التوازن . كذلك ، فقد نهض النظام الجديد على أساس ضمان سيطرة الملكيات الأوروبية المنتصرة على السياسة الأوروبية ، وقمع الاتجاهات الجديدة التي جاءت بها الثورة الفرنسية .

ولكن هذا التوازن الجديد أهتم أساساً بالتوازنات الأوروبية وبإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل الثورة الفرنسية ، ولم يأخذ في اعتباره التطورات القومية للشعوب الأوروبية ، وتأثر تلك الشعوب بأهداف الثورة الفرنسية ومبادئها . فنجده قد وضع بلجيكا

تحت حكم هولندا، ووضع شمال إيطاليا تحت حكم النمسا كما تجاهل تطلعات البولنديين وأمنيتهم القومية، وبذلك فإن النظام الجديد حمل في طياته أيضا بذور انهياره.

خلاصة

تأثرت السياسة الدولية منذ منتصف القرن السابع عشر بعدد من الثورات العلمية والفكرية هي الثورة المتمثلة في المنهج العلمي ، وما صاحبها من تغييرات فكرية جذرية ، ثم الثورة الصناعية ، ولما كانت هذه الثورات قد تركزت في أوروبا ، فإن تلك القارة أصبحت هي فاطرة السياسة الدولية . كما أدت هذه الثورات إلى نشوء الظاهرة الاستعمارية واختلال التوازن الأوربي لصالح الدول القائدة للثورة الصناعية ، ونشوء الفكر الاشتراكي ، وقد تم ذلك كله في أوروبا .

خلال تلك الفترة ، وحتى نشوب الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩ كانت الدول الأوروبية تمثل قيادة النسق الدولي في إطار من نظام توازن القوى الذى كسنت بريطانيا تمسك بناصره. وكانت هذه الدول هي بريطانيا، وفرنسا، والنمسا، وبروسيا. إذ كان نجم الإمبراطوريات الأسبانية، والبرتغالية، والهولندية قد بدأ فى الأفول، كما أن الدولة العثمانية قد بدأت دخول عصر التدهور منذ اتفاقية كوتشوك فينارجى مع روسيا سنة ١٧٧٤.

وقد مثلت الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩ نقطة تحول فى مسار السياسة الدولية نظراً للأثار الفكرية والسياسية التى طرحتها فى القارة الأوروبية. فقد مثلت الثورة الفرنسية تحدياً للنظم السلطوية الأوروبية ولنظام توازن القوى الأوربي. وهكذا خاضت فرنسا حروباً مع القوى الأوروبية بين عامي ١٧٩٢، ١٨١٥ انتهت بهزيمة فرنسا النابوليونية، وعقد مؤتمر فيينا سنة ١٨١٥، وفى فيينا تقاهمت دول التحالف المقدس لإقرار مبدأ إعطاء الملكيات الأوروبية الحق المطلق فى التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى لإقرار الأوضاع الراهنة، كذلك تكون فى مؤتمر فينا التحالف الرباعى، مكونا من دول التحالف المقدس بالإضافة إلى بريطانيا. وكان هذا التحالف يسعى إلى إرساء نظم توازن القوى فى أوربل. وبذلك نشأ نظام "الاتفاق الأوربي" وهو فى جوهره إعادة بناء لنظام توازن القوى التقليدى، ولكن من خلال عقد مؤتمرات دولية لمراجعة الأوضاع فى أوروبا. وقد تجاهل هذا النظام تطلعات الشعوب الأوروبية نحو الاستقلال والوحدة، وبالتالي حمل فى طياته بذور فناءه.

هوامش الفصل الثاني

- (١) راجع : حسين كامل سليم، تاريخ أوروبا الاقتصادية في القرن التاسع عشر، (القاهرة : الناشر غير موضح، ١٩٣٦)، ص ١٨٢ - ١٩٤.
- (٢) محمد لبيب شقير، تاريخ الفكر الاقتصادي، (القاهرة: دار النهضة المصرية، ١٩٧٧) ص ١٤٥ - ١٥٢.
- (٣) في مراجعة الآثار الدولية للثورة الصناعية:
Paul Kennedy, The Rise and Fall of the Great Empires, (New York: Vintage Books, 1987), pp. 143-157.
- (٤) في تفاصيل صلح وستفاليا راجع، عبد الحميد البطريق وعبد العزيز نوار، التاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة إلى مؤتمر فيينا، (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٧١)، ص ١٧٨ - ١٨٠.
- (٥) لعل من أفضل العروض المركزة لتطور وضع هذه الدول من سنة ١٦٤٨ وحتى سنة ١٨١٥ هو المرجع السابق
- P.R.Palen, A History of the Modern World, (New York: Alfred Knopf, 1961), pp. 132 - 223.
المرجع السابق، ص ٢١٨ - ٢١٩.
- (٦) John Lawrence, A History of Russia, (New York: A Memter Book, 1969), pp. 138 - 165.
- (٧) أحمد عبد الرحيم مصطفى، أصول التاريخ العثماني، (القاهرة: دار الشرق، ١٩٨٦).
- M. I. Marcinkowski, "Notes on the Ottoman Habsburg antagonism in South East Europe and its climax during the 17th Century," Al-Shajarah, Journal of the International Institute of Islamic Thought and Civilization, (Malaysia), 2(1), 1997, pp. 103-138.

- (٨) فى تفاصيل اتفاقية كوتشوك كينارجى ونتائجها
M.S. Anderson, **The Eastern Question, 1774-1923** (London: Macmillan press. 1966), pp xi-xxi.
- (٩) محمد فريد، تاريخ للدولة العلية العثمانية، (القاهرة: مطبعة محمد أفندى مصطفى
بحوض قدم بمصر المحمية، ربيع الثانى سنة ١٣١٤ هـ، سبتمبر ١٩٨٦ م)، ص
١٧٥ - ١٧٩.
- (١٠) عبد العزيز نوار، الشعوب الإسلامية، الأتراك العثمانيون، الفرس، ومسلمو الهند،
(بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ١٩٧٣)، ص ١٦٠ - ١٦٦.
- (١١) فى استعراض شامل وموجز لأزمات الدولة العثمانية:
Helmut Scheel, "The Ottoman Empire from 1774 to 1912," in H.
Scheel, et al., **The Muslim World: A Historical Survey**,
Part IV, (Leiden: E. J. Brill, 1981), pp 1 - 24.
- (١٢) فى عرض التحالفات الدولية المت ضد نابوليون، عبد العزيز سليمان نوار وعبد
المجيد نعمى، التاريخ المعاصر، أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية
الثانية، (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٧٣) ص ٦٠ - ١٢٨.
- (١٣) أحمد الخنساء، تاريخ العلاقات الدولية منذ الثورة الفرنسية سنة ١٧٩٩ حتى
الحرب العالمية الأولى، (بيروت: د. ن، ١٩٨٦)، ص ٨٤ - ٨٥.
- (١٤) فى عرض وتحليل قرارات مؤتمر فيينا
J. A. R. Marriott, **A History of Europe from 1815 to 1939**
(London: Methuen, 1963), pp 30 - 39.
- Harold Nicolson, **The Congress of Vienna: A Study in Allied
Unity, 1812 - 1822**, (London: Methuen, 1961), pp 118 -
241.
- Edward Gulick, **Europe's Classical Balance of Power**, (New
York: The Norton Library, 1955), pp 244 - 296.
- Douglas Dakin, "The Congress of Vienna, 1814 - 15, and its
antecedents," in Alan Sked, ed., **Europe's Balance of
Power, 1815 - 1848**, (London: Mc Millan, 1979) pp 14 -
33.

(١٥) في نص اتفاقية التحالف المتقدم:

Pitman Polter, **An Introduction to the Study of International Organization** (New York: D. Application- Century, 1935) pp. 575-577.

(١٦) في تفاصيل هذا التوازن، وهو ما سنشير إليه في الفصل التالي:

Edward Vase Gulick, **Europa's Classical Balance of Power , A Case History of the Theory and Practice of One of the Greatest Concepts of European Statecraft** (New York: W.W. Nations, 1967).

الفصل الثالث

السياسة الدولية

من مؤتمر فيينا وحتى حرب القرم

(١٨١٥ - ١٨٥٦)



مقدمة

بمجرد إنتهاء مؤتمر فيينا سنة ١٨١٥ تطورت السياسة الدولية طبقاً لقرارات فيينا ، وذلك بفضل قوة التحالف المقدس ، وبالتحديد نتيجة التفاهم الوثيق بين المستشار النمساوى مترنيخ ، والقيصر الروسى الكسندر الأول . فقد كان مترنيخ سياسياً أرسنقراطياً يؤمن بالسلطة المطلقة المستمدة من الإرادة الالهية ، ويعدم المساس بالشريعة السياسية للنظم القائمة . وقد استمر يسيطر على السياسة النمساوية حتى عام ١٨٤٨ وبذل قصارى جهده لمنع أى تغيير فى السياسة الأوروبية يخالف نظام فيينا . هذا فى الوقت الذى سعى فيه بالمرستون ، وزير خارجية بريطانيا ، إلى موازنة هذا التحالف من خلال التقارب مع فرنسا . ولذلك فإن أوروبا لم تشهد تغيرات جوهرية فى السمات الرئيسية للتفاعلات السياسية داخل القارة . وقد استمرت هذه الظاهرة حتى منتصف القرن التاسع عشر تقريباً .

وقد بدأت ارمصاصات التحول منذ ثورات سنة ١٨٤٨ ولكنها اكتملت مع نشوب حروب القرن سنة ١٨٥٣ . فقد أذنت تلك الحرب بنهاية التحالف المقدس ، وبالتحديد بنهاية التفاهم النمساوى - الروسى . وبذلك انفتح المجال أمام إنتقال التغيرات الأساسية فى السياسة الدولية إلى القارة الأوروبية ذاتها . ولذلك ، يمكن القول إن الفترة من سنة ١٨١٥ حتى سنة ١٨٥٣ تمثل مرحلة متميزة فى تطور السياسة الدولية تتسم باستمرار الخطوط الأساسية لتسوية فيينا داخل القارة الأوروبية ، ومع حدوث تغيرات جوهرية فى السياسة الدولية خارج القارة الأوروبية أهمها سقوط الأمبراطوريتين الأسبانية والبرتغالية فى أمريكا اللاتينية ، وعودة توازن القوى الأوروبى وظهور البدايات الأولى للمؤسسة الدولية المعاصرة ، هذا بالإضافة إلى عدد من العمليات السياسية الدولية ، كتفاهم أزمت الدولة العثمانية ، وبدايات التوسع الإستعمارى الحديث .

من ناحية أخرى فقد تعاظم تأثير الحركات والأفكار القومية والتحررية فى أوروبا ، وإن كانت قد فشلت فى أحداث تأثير ملموس على التوازن الأوروبى . كذلك ، فمع عام ١٨٣٠ بدأت الثورة الصناعية تمتد إلى باقى الدول الأوروبية ، مما دفع بريطانيا وغيرها من الدول الأوروبية إلى تكثيف البحث عن أسواق خارجية . وكرد فعل لظهور الآثار الاجتماعية السلبية للثورة الصناعية ، بدأت تظهر الأفكار الاشتراكية فى أوروبا وكان من أبرز علامات هذا التطور ظهور "البين الشيوعى" الذى أصدره كارل ماركس سنة ١٨٤٧ ، كما أثر الاشتراكيون الفرنسيون على إنديلاع الثورة الفرنسية سنة ١٨٤٨ .

المبحث الأول

الدول الجديدة فى السياسة الدولية

شهدت الفترة التالية لمؤتمر فيينا ظهور مجموعة من الدول الجديدة فى السياسة الدولية نتيجة للتفاعلات السياسية الناشئة عن الحروب النابوليونية والتي أدت إلى إضعاف الملكية الأسبانية والبرتغالية، ولتعاظم التيارات القومية التى حاولت تسوية فيينا أن تقومها، ولتزايد ضعف الدولة العثمانية.

١- استقلال المستعمرات الأسبانية فى أمريكا اللاتينية

تمسكت المستعمرات الأسبانية فى أمريكا اللاتينية بالولاء لفرديناند السابع، للملك الشرعى لإسبانيا، ورفضت أن تخضع للحكومة الأسبانية التابعة لفرنسا أثناء فترة الاحتلال الفرنسى لأمبانيا. كذلك أقامت تلك المستعمرات حكومات مستقلة عن الحكومة الأسبانية الخاضعة لفرنسا، مما أدى إلى بلورة حكومات وطنية مستقلة فى فنزويلا وكولومبيا وبيرو التى قاد حركة الاستقلال فيها سيمون بوليفار ، وفى شيلي والأرجنتين التى قاد حركة الاستقلال بهما سان مارتان .

ولكن الملكية عادت إلى أسبانيا بعد هزيمة نابليون . ورغم ذلك رفض قادة الحكومات الوطنية العودة إلى وضع التبعية السابق متأثرين بحركة استقلال الولايات المتحدة الأمريكية. وقد دعمت بريطانيا من هذا الإتجاه لرغبتها فى إزاحة أسبانيا عن أمريكا اللاتينية لى تنفرد بتلك القارة كسوق لمنتجاتها خاصة أن بريطانيا كانت قد حصلت بين عامى ١٨٠٨ ، ١٨١٤ على تصريح من الحكومة الملكية الأسبانية بالتجارة مع المستعمرات الأسبانية فى القارة طوال فترة الحرب نظير حماية تلك الحكومة من الأطماع الفرنسية . ولذلك أعلنت بريطانيا سنة ١٨١٧ مساندتها للحكومات الوطنية الأسبانية . كما ساندتها الحكومة الأمريكية التى كانت تريد أن تمد سيطرتها إلى الممتلكات الأسبانية على ساحل خليج المكسيك (فلوريدا) وهو ما تم بالفعل سنة ١٨١٩. وقد عرضت بعض الحكومات الوطنية على الملك فرديناند السابع بعد عودته إلى الحكم سنة ١٨١٤ حلولاً وسطاً تقضى باستقلال المستعمرات تحت حكم أمراء من الأسرة الأسبانية. ولكن الملك رفض تلك الحلول مما أدى إلى تفاقم حركة الاستقلال .

أستعانت أسبانيا بدول التحالف المقدس لمساندتها لإستعادة هيمنتها على المستعمرات، وقررت تكليف فرنسا بذلك بعد نجاحها فى إعادة الملكية الأسبانية سنة ١٨٢٣ . ولكن بريطانيا والولايات المتحدة عارضتا التدخل الفرنسى ، ما أدى إلى فشل محاولات إعادة المستعمرات إلى وضعها السابق . وفى سنة ١٨٢٤ تمت هزيمة القوات الملكية الأسبانية فى بيرو العليا مما أدى إلى نهاية الحكم الأسبانى وظهور عشرين جمهورية جديدة فى أمريكا اللاتينية اعترفت بها بريطانيا والولايات المتحدة على الفور .

٢ - استقلال البرازيل

كانت البرازيل هى المستعمرة الوحيدة للبرتغال فى أمريكا اللاتينية. وكانت الأسرة المالكة البرتغالية قد لجأت إلى البرازيل عام ١٨٠٨ إبان الاحتلال الفرنسى للبرتغال وأقامت هناك. وبعد عودة الأسرة المالكة إلى البرتغال سنة ١٨٢٠ تركت الأمير دوم بيدرو Dom Pedro فى البرازيل لإدارتها. ولكن سار المستوطنون البرتغاليون فى الطريق، ذاته الذى سلكه للمستوطنون الأسبان. ولم يجد الأمير دوم بيدرو حلا سوى أن يترجم حركة الاستقلال، وأعلن نفسه إمبراطورا على البرازيل عام ١٨٢٢، وإعترفت الحكومة البرتغالية بهذا الإستقلال بعد ذلك بثلاث سنوات تحت ضغط بريطانيا وبذلك استقلت البرازيل سلميا وذلك خلافا لأسلوب الثورة المسلحة الذى تم به إستقلال المستعمرات الأسبانية.

إزاء ذلك أعلنت دول التحالف المقدس عزمها على مساعدة أسبانيا على إستعادة مستعمراتها فى أمريكا اللاتينية. وذلك اقترحت بريطانيا على الولايات المتحدة أن تصدر إعلانا مشتركا يؤكد الإعتراف باستقلال المستعمرات السابقة فى أمريكا اللاتينية. ولكن الولايات المتحدة لم تجند الاقتراح البريطانى لأنها كانت تخطط للانفراد بالهيمنة على أمريكا اللاتينية. ومن ثم أصدر الرئيس الأمريكى جيمس مونرو تصريحاً عرف باسم مبدأ مونرو فى ٢ ديسمبر سنة ١٨٢٣، نص على أن قارتى أمريكا أصبحتا غير خاضعتين لإستعمار أى دولة أوروبية، وأن أى محاولة من جانب الدول الأوروبية لفرض نظامها على أى جزء من نصف الكرة الغربى تشكل خطراً يهدد أمن وسلامة الولايات المتحدة. معنى ذلك أن الولايات المتحدة تعارض أى نفوذ أوروبى فى أمريكا اللاتينية، كما أنها تعتبر نفسها مسئولة عن حماية دول تلك القارة من محاولات للتدخل الأوروبى فى شئونها.

وقد أصبح هذا المبدأ جوهرياً من أركان السياسة الأمريكية، كما أنه تطور من كونه مبدأً دفاعياً لكى يصبح مبدأ إستعمارياً بحثاً فيما بعد.

وبالرغم من إصدار تصريح مونرو إلا أن الولايات المتحدة لم تكن بقيادة على فرض احترام الدول الأوروبية له، على الأقل فى الميدان الإقتصادى. ولذلك لم تستطع الحكومة الأمريكية منع التدخل البريطانى فى أمريكا الوسطى، وهو التدخل الذى عطلها عن السير قدماً فى مشروع حفر قناة بنما. كذلك، ازداد النفوذ الإقتصادى البريطانى فى أمريكا اللاتينية بفضل قوة الأسطول التجارى البريطانى، وفشل دول أمريكا اللاتينية فى إقامة اتحاد يربط بينها^(١).

٢ - استقلال بلجيكا

بموجب صلح أوترخت سنة ١٧١٤ كانت بلجيكا تابعة للإمبراطورية الرومانية. وقد رأينا أن مؤتمر فيينا قد ضمها إلى هولندا لخلق دولة عازلة بين فرنسا والنمسا، وذلك رغم الاختلافات القومية للجزيرة بين الشعبين البلجيكى والهولندى. وقد عامل الهولنديون البلجيك معاملة مهينة، ففرضوا عليهم اللغة الهولندية، وميزوا ضدهم فى النواحي الإقتصادية. وفى عام ١٨٣٠ اندلعت أعمال العنف فى بلجيكا متأثرة بارتفاع الأسعار من ناحية، وبالثورة التى نشبت فى فرنسا فى السنة ذاتها من ناحية أخرى. وتم طرد الحكومة الهولندية وتشكيل حكومة بلجيكية أعلنت إستقلال بلجيكا فى أكتوبر سنة ١٨٣٠.

كيف أمكن أن يعلن البلجيك استقلال بلادهم بالرغم من أن ذلك كان يشكل خرقاً لقرارات فيينا؟ الواقع أن فرنسا وبريطانيا لعبتا دوراً رئيساً فى مساندة حركة الاستقلال البلجيكية ومنع تدخل دول التحالف المقمّص. فقد رأت فرنسا أن إستقلال بلجيكا يعتبر بمثابة رد اعتبار لها، وضرب لتسوية فيينا. ولذلك فقد هددت بالتدخل فى بلجيكا إذا حاولت دول التحالف المقمّص للتدخل هناك. وقد أثار ذلك نزاعاً بريطانيا لأنها كانت ترى أن أمن بلجيكا يؤثر إلى حد كبير على أمن الجزر البريطانية. وكانت ترفض وقوع بلجيكا فى قبضة قوة معادية.

وقد تمت الدعوة إلى مؤتمر دولى فى لندن سنة ١٨٣٠. وقد اعترف المؤتمر باستقلال بلجيكا مع ضمان حيادها، وذلك فى يناير ١٨٣١. ولكن هولندا رفضت ذلك الإعلان وأرسلت جيشاً لقمع الحركة الإستقلالية البلجيكية، فبادرت فرنسا بالتدخل فى بلجيكا. ورفضت فرنسا لجلاء ما لم تقدم هولندا تعهداً باحترام إستقلال بلجيكا. وقدمت

هولندا ذلك التبعيد سنة ١٨٣٣. وفي سنة ١٨٣٩ انعقد مؤتمر دولي في لندن أسفر عن عقد معاهدة دولية تضمن إستقلال وحياد بلجيكا بإعتراف هولندا.

٤ - إستقلال اليونان

كانت اليونان تخضع لحكم الدولة العثمانية منذ القرن الرابع عشر. وكان اليونانيون يعانون من سوء الإدارة العثمانية، وتركز ملكية الأراضي في أيدي الأتراك، كما كانوا يشعرون بهويتهم المستقلة لاختلاف ديانتهم وثقافتهم عن الأتراك. وقد تأثر اليونانيون بالثورة الفرنسية، وبالإستقلال الذاتي الذي حصلت عليه صربيا سنة ١٨١٢، وبدأوا في تكوين جمعيات للمطالبة بالإستقلال عن الدولة العثمانية، خاصة بعد أن تحولت الأخيرة إلى "الرجل المريض" في أوروبا. وسرعان ما اندلعت حركة إستقلالية يونانية في فبراير سنة ١٨٢١ بقيادة الكسندر هيبسلانتي ضد الحكم العثماني.

ماذا كان موقف الدول الأوروبية من حركة إستقلال اليونان؟ بالنسبة للنمسا، فقد عارضت الحركة انطلاقا من حرص مترنيخ على إقرار مبدأ عدم الخروج على الحكومات الشرعية. ولذلك فإنه عندما فر هيبسلانتي إلى المجر عقب فشل حركته ألقى مترنيخ القبض عليه ولودعه السجن. أما باقي الدول الأوروبية فقد أيدت حركة إستقلال اليونان بدرجات متفاوتة. فقد أيدتها روسيا كجزء من عداتها للتاريخي للدولة العثمانية ولتأكيد زعامتها لشعوب البلقان. أما بريطانيا فقد ترددت بين اعتبارين متناقضين الأول يقضي بالتعاطف مع مطالب اليونانيين، والثاني أن إستقلال اليونان سيكون بمثابة انتصار لروسيا على الدولة العثمانية وهو أمر تعارضه بريطانيا حرصا منها على إبقاء الوضع الراهمن للدولة العثمانية.

استمرت حركة التمرد اليونانية بعد فشل حركة هيبسلانتي وتحولت إلى معارك وحشية في شبه جزيرة الموره، مما أدى إلى خروج العثمانيون من شبه الجزيرة وإعمالهم القتل في اليونانيين المقيمين في أجزاء أخرى من الدولة، مما أدى إلى إثارة الرأي العام الأوروبي ضدهم، وتدفق المتطوعين الأوروبيين لمساعدة ثوار اليونان. ولوقف تدهور الأمور وإستعادة السيطرة على اليونان استدعى السلطان العثماني محمود الثاني، بناء على نصيحة مترنيخ، والي مصر محمد علي لمساعدته في قمع الثورة اليونانية. واستطاعت قوات إبراهيم باشا، ابن محمد علي أن، تنزل إلى شبه جزيرة الموره وتعيدوها إلى الحكم العثماني، خاصة أن الكسندر الأول تردد في مساعدة الثوار بعد معارضة النمسا وبريطانيا

للتدخل الروسى وبعد رفض بريطانيا العرض الذى قدمه ثوار اليونان بوضع بلادهم تحت حمايتها.

ولكن القيصر الروسى الجديد نيقولا الأول الذى تولى السلطة فى ديسمبر سنة ١٨٢٥ بعد وفاة الكسندر الأول أعاد فتح ملف القضية اليونانية^(٢). فأذن السلطان العثمانى فى مارس سنة ١٨٢٦ بضرورة احترام معاهدة بوخارست سنة ١٨١٢، والتى سبق أن أشرنا إليها، وبذلك لم يشر القيصر إلى المسألة اليونانية تقادياً لاعتراض بريطانيا. ولكنه صاغ لذاره بلهجة قاسية لكى يدفع السلطان إلى رفضه مما يعطيه مبرراً للحرب. إزاء ذلك اضطرت بريطانيا إلى التدخل الدبلوماسى. ف وقعت مع روسيا بروتوكول سان بطرسبرج فى ٥ أبريل سنة ١٨٢٦. وبموجب البروتوكول تعهدت روسيا بقبول وساطة بريطانيا بين الدولة العثمانية والثوار اليونانيين على أساس حصول اليونان على حكم ذاتى تحت السيادة العثمانية، كما تترك بريطانيا لروسيا حرية تسوية قضية الأفلاق والبلغدان مع الدولة العثمانية. حقق هذا البروتوكول هدف بريطانيا فى إبعاد روسيا عن القضية اليونانية، كما حقق هدف روسيا فى الهيمنة على إمارات الدانوب. بناء على هذا البروتوكول اضطر السلطان محمود الثانى إلى أن يقدم تنازلات لروسيا فى قضية الأفلاق والبلغدان فى إطار ميثاق أكرمان فى أكتوبر سنة ١٨٢٦، والذي نص على إعراف الدولة العثمانية بالامتيازات الممنوحة للأفلاق والبلغدان بموجب إتفاق بوخارست مع تعهدا بعدم تغيير الحكام هناك إلا بعد موافقة روسيا والسماح للسفن التجارية الروسية بحرية الملاحة فى البحر الأسود والمضائق.

بيد أن المعارك تصاعدت بين القوات العثمانية - المصرية والثوار اليونانيين بشكل خطير، وحاولت بريطانيا توسط فرنسا لإقناع محمد على بالانسحاب من القضية اليونانية، ولكنه رفض. إزاء ذلك وقعت بريطانيا وروسيا وفرنسا معاهدة لندن فى يوليو سنة ١٨٢٧. وقد نصت المعاهدة على وساطة الدول الثلاثة لحل القضية اليونانية على أساس إستقلال اليونان تحت السيادة العثمانية، كما نصت على بند سرى فحواه فرض حصار بحرى على الدولة العثمانية إذا رفض السلطان تلك الوساطة.

وقد رفض السلطان الوساطة الثلاثية مما دعى الدول الوسيطة إلى تنفيذ البند السرى والذي تطور إلى قيام الأسطولين البريطانى والفرنسى بمفاجأة الأسطولين العثمانى والمصرى فى نافارين فى ٢٠ أكتوبر سنة ١٨٢٧ وتدميرهما فى معركة بحرية مفاجئة مما أدى إلى انسحاب القوات المصرية من شبة جزيرة المورة فى يوليو سنة ١٨٢٨.

زد على ذلك أن روسيا استغلت قيام السلطان بقطع علاقاته مع الدول الثلاث (بريطانيا، وفرنسا، وروسيا) وإعلانه الجهاد (احتجاجا على معركة نافارين) بإعلان الحرب على الدولة العثمانية في أبريل سنة ١٨٢٨ فاجتازت قواتها نهر بروث الذى يفصل روسيا عن الدولة العثمانية واحتلت الأفلاق والبغدان، كما احتلت قلاع قارص فى آسيا. ولكى تمنع بريطانيا السيطرة الروسية على القضية اليونانية، دعت إلى عقد إجتماع فى لندن فى مارس سنة ١٨٢٩ حضرته فرنسا وبريطانيا وأسفر عن توقيع معاهدة لندن الثانية، والتى نصت على أن تصبح اليونان دولة تتمتع بالحكم الذاتى تحت السيادة العثمانية. ولما رفض السلطان هذه المعاهدة تقدمت القوات الروسية إلى أدرنه العثمانية ووقفت على أبواب القسطنطينية.

ولهذا وافق السلطان العثمانى على الدخول فى مفاوضات مع روسيا أسفرت عن توقيع إتفاقية أدرنه Adrianople فى ١٤ سبتمبر سنة ١٨٢٩. وقد نصت إتفاقية أدرنه على ما يلى :

١- تمنح اليونان الإستقلال بموجب إتفاقية لندن (الأولى) سنة ١٨٢٧، وتحدد حدود الدولة الجديدة بموجب إتفاق لاحق مع الدول الثلاث الموافقة على الإتفاقية، كما تعترف الدولة العثمانية بإتفاقية لندن (الثانية) للموقعة فى ٢٢ مارس سنة ١٨٢٩.

٢- يصبح لروسيا والدول التى لا تكون الدولة العثمانية فى حالة حرب معن معها حق الملاحة فى البحر الأسود وحتى البحر المتوسط عبر البسفور والدرنديل دون تفتيش الدولة العثمانية للسفن.

٣- تصبح إمارتا الأفلاق والبغدان تحت السيادة العثمانية ويعين أمرائها مدى الحياة ولا يعزلون إلا بموافقة روسيا، والدولة العثمانية كما تتمتعان بالحكم الذاتى.

٤- تمنح صربيا الإستقلال الذاتى المنصوص عليه فى ميثاق أكرمان.

٥- تدفع الدولة العثمانية تعويضات لروسيا، وتتسحب القوات الروسية من الأفلاق والبغدان تدريجيا بالتوازي مع دفع التعويض .

٦- يتمتع رعايا روسيا بحق للتجارة فى سائر أنحاء الدولة العثمانية دون قيد أو شرط. ويخضع التجار الروس لسلطة قناصل دولتهم فقط .

وفى ٣ فبراير سنة ١٨٣٠ تم توقيع إتفاق ثلاثى جديد فى لندن نص على إستقلال اليونان عن الدولة العثمانية إستقلا تاما مع تخطيط حدود الدولة اليونانية. وإعترف السلطان

العثماني بهذا الإستقلال فى ٣٠ مايو سنة ١٨٣٠، وتم إعلان اليونان كدولة ملكية مستقلة
بزعامه الأمير أوتو ملك بافاريا^(٣).

٥- نشأة ليبيريا

تعتبر ليبيريا أولى الدول الأفريقية المستقلة . ذلك أن بعض الأمريكيين المناهضين
لتجارة الرقيق حاولوا القضاء على تلك التجارة عن طريق توطين الرقيق فى أفريقيا.
ولذلك حصلوا على مرسوم حكومى سنة ١٨١٩ بإنشاء مستعمرة أفريقية يرسل إليها
الزنج المحررين للإستيطان بها. ولتحقيق هذا الهدف أستأجروا مساحة من الأرض فى
غرب أفريقيا أرسلوا إليها أول مجموعة من الزنج سنة ١٨٢٢. وفى ٢٦ يوليو سنة
١٨٤٧ أعلن إستقلال دولة ليبيريا التى أطلق على عاصمتها اسم فريتاون، أى "المدينة
الحرّة". وفى أعقاب الحرب الأهلية الأمريكية زاد نفوذ الزنج المحررين إلى ليبيريا^(٤).

المبحث الثانى

البيان الدولى التعددى

أدت هزيمة فرنسا فى الحروب النابوليونية، وانتصار التحالف الرباعى، إلى تحول النسق الدولى مؤقتاً إلى حالة من القطبية الأحادية التى تمثلت فى هيمنة دول التحالف الرباعى على السياسة الدولية. ولكن النسق الدولى ما لبث أن عاد إلى حالة القطبية المتعددة، أى إلى حالة توازن القوى التى كانت قائمة منذ صلح وستفاليا. وقد تجسد ذلك فى عودة الدور الفرنسى النشط فى السياسة الدولية، وفى الإنقسام بين دول التحالف الرباعى، وبالتحديد بين بريطانيا من ناحية ودول التحالف المقدس من ناحية أخرى. كذلك، بدأت بريطانيا تلعب من جديد دور الممسك بناصية التوازن الأوروبى من خلال سعيها إلى تقوية الدور الفرنسى، والحد من هيمنة التحالف المقدس. ومما ساعد بريطانيا على ذلك هو أنها استمرت خلال هذه الفترة تتمتع بالتفوق فى الميدان الصناعى، وبخلت فى مرحلة تصدير الآلات إلى باقى الدول الأوروبية، وبالأذات فرنسا، وبلجيكا، والولايات الألمانية التى بدأت تظهر فيها آثار الثورة الصناعية منذ سنة ١٨٣٠.

المطلب الأول

عودة الدور الفرنسى فى السياسة الدولية^(١)

بعد أن تمت تسوية فيينا واستتب الأمر للنظام الملكى فى فرنسا بزعامة لويس الثامن عشر بدأ الدوق دى ريشيليه رئيس وزراء فرنسا فى إقناع الدول المتحالفة فى الجلاء عن فرنسا لأن إطالة أمد الاحتلال من شأنه أن يقوى من القوى المعارضة للملكية الفرنسية. وإزاء ذلك عقدت الدول المتحالفة أول مؤتمر جماعى لها فى لكس لاشابل فى سبتمبر سنة ١٨١٨ فى إطار نظام المؤتمرات الذى نصت عليه إتفاقية التحالف الرباعى. وفى هذا المؤتمر قررت الدول الأربع الجلاء عن فرنسا مقابل تعهد الأخيرة بدفع كل ما تبقى عليها من غرامات دفعة واحدة. كما تقرر قبول فرنسا كدولة مشاركة على قدم المساواة مع الدول الكبرى فى المؤتمرات الدولية المقبلة. وفى الوقت ذاته وقعت الدول المتحالفة إتفاقاً سرياً تضمن مجموعة من الترتيبات التى تضمن عدم عودة الحركة الثورية إلى فرنسا.

وقد تأكد دور فرنسا فى السياسة الدولية حينما نجحت فى انتزاع موافقة الدول المتحالفة (عدا بريطانيا) على التدخل العسكرى فى أسبانيا لدعم أسرة بوربون الحاكمة هناك والتي كانت تواجه حركة دستورية قوية. وكان ذلك فى مؤتمر عقدته الدول المتحالفة فى مدينة فيرونا عام ١٨٢٢. وبالفعل تدخلت فرنسا عسكريا فى أسبانيا وأعلنت الملك فرديناند السابع إلى عرشه وظلت قواتها فى أسبانيا حتى سنة ١٨٢٧. فكان ذلك أيدانا بإستئناف فرنسا دورها العسكرى فى أوروبا. وقد تعاضم دور فرنسا حين نجحت فى منع دول التحالف المقدس من التدخل لقمع حركة الإستقلال البلجيكية. وبعد إعلان إستقلال بلجيكا طردت الجيش الذى أرسلته هولندا لإعادة احتلال بلجيكا وثبتت من دعائم العرش البلجيكي.

المطلب الثانى

الإنتقسام بين الدول المتحالفة

رأينا أن بريطانيا عارضت للتحالف المقدس وأحلت محله التحالف الرباعى. وسرعان ما نشب الصراع بين بريطانيا من ناحية ودول التحالف المقدس من ناحية أخرى. كان محور الصراع هو معارضة بريطانيا لمبدأ التدخل فى شئون الدول الأخرى، إذ كانت ترغب فى إقرار الأوضاع الراهنة وعدم السماح لأى دولة أوروبية بالتوسع حتى لا يختل التوازن الأوروبى. أما روسيا والنمسا فطالبتا فى مؤتمر اكس لاشابل بالموافقة على مبدأ التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى، كلما كان ذلك ضروريا لفرض تسوية فيينا. ولكن بريطانيا عارضت هذا الاقتراح حتى لا يتخذ كستار للهيمنة النمساوية على الولايات الإيطالية أو الألمانية أو السيطرة الروسية على ولايات البلقان. كانت بريطانيا ترى أن الخطر الرئيس الذى يهدد للتوازن الأوروبى هو التدخل المسلح للدول الكبرى الأوروبية فى شئون الدول الصغرى، وللتوفيق بين هذه الاعتبارات المتناقضة أتخذ مؤتمر اكس لاشابل قرار بتحديد الحالات التى يجوز فيها للدول للمشاركة فيه التدخل فى شئون الدول الأخرى. فاشتراط لاجتماع للدول المشاركة ليبحث التدخل فى شئون دولة أخرى أن تطلب الأخيرة رسميا عقد هذا الإجتماع وأن تشارك فيه.

وفى سنة ١٨٢٠ نشبت حركة دستورية فى مملكة نابولى أدت إلى إقامة نظام دستورى على غرار النظام البريطانى. ولكن النمسا هددت بالتدخل بسحق الحركة

الدستورية في نابولي، رغم أن ملك نابولي لم يطلب منها التدخل. ولتغطية تدخلها دعت التحالف الرباعي إلى عقد مؤتمر في تروبو سنة ١٨٢٠ لمناقشة قضية التدخل في مملكة نابولي. وقد أصدر المؤتمر "بروكوتول تروبو" الذي أكد حق الدول المشاركة فيه في التدخل في شئون الدول الأخرى. ورغم معارضة بريطانيا لهذا البروتوكول، فقد أسست النمسا هذا البروتوكول كغطاء لسحق الحركة للدستورية في مملكة نابولي بعد عقد مؤتمر لياخ سنة ١٨٢١ الذي حضره ملك نابولي وقرر إرسال حملة نمساوية إلى نابولي لضبط النظام فيها. وقد تعاضم الإنقسام بين بريطانيا وحلفائها حيثما ثارت قضية إستقلال المستعمرات الأسبانية في أمريكا اللاتينية. إذ بينما كانت دول التحالف المقدس ترغب في إعادة ملك أسبانيا إلى مستعمراته، فإن بريطانيا عارضت أي تدخل في شئون أمريكا اللاتينية. ولذلك يقول رنوفان أنه في سنة ١٨٢٣ كان التضامن الذي أعلن منذ ثمانية أعوام بين الدول العظمى قد تفكك بشكل واضح^(١).

أكثر من ذلك فقد بدأت بريطانيا وفرنسا في العمل المشترك في السياسة الدولية، ومن أمثلة ذلك اشتراكهما في العمل في قضية إستقلال اليونان، وقبول بريطانيا للتوسع الفرنسي في الجزائر عام ١٨٣٠. وإزاء التقارب البريطاني الفرنسي، والتباين بين سياسات بريطانيا وبقية دول التحالف الرباعي دعت الأخيرة إلى عقد مؤتمر دولي لبحث الأوضاع الدولية ورفضت بريطانيا المشاركة في المؤتمر. ولكن للدول الثلاث التقت في مؤتمر "مونشنجراتز" في سبتمبر سنة ١٨٣٣، وأصدرت بيانا أعلنت فيه أن كل ملك أوروبي يهدد بخطر خارجي أو دخل في يمكن أن يستجد بأحد الملوك الثلاثة وكل دولة تعارض مثل هذا التدخل تعتبر عدوة للدول الموقعة على البيان. وبطبيعة الحال فقد عارضت فرنسا، وبريطانيا هذا البيان ورفضتا الإعتراف به. وبدا واضحا أن أوروبا بدأت تنقسم إلى معسكرين جديدين هما معسكر روسيا والنمسا وبروسيا من ناحية، ومعسكر بريطانيا وفرنسا من ناحية أخرى.

بيد أن التقارب البريطاني-الفرنسي كانت تنويه بعض المشكلات التي حدثت من قوته. فقد اصطدمت فرنسا مع السياسة البريطانية المعارضة للتوسع المصري في أملاك الدولة العثمانية، كما أن بريطانيا عارضت أي توسع فرنسي في غرب البحر المتوسط بعد احتلال فرنسا للجزائر. كما اشتركت بريطانيا مع النمسا وبروسيا سنة ١٨٤٣ في منع إقامة اتحاد جمركي فرنسي بلجيكي لتناقضه مع المبادئ الثابتة للسياسة البريطانية.

المبحث الثالث

الإرهاصات الأولى للمؤسسات الدولية^(٧)

وضع مؤتمر فيينا الأسس الأولى للمؤسسية الدولية حينما وضع مجموعة من القواعد القانونية والدبلوماسية الدولية، وأنشأ اللجان الخاصة بالإشراف على بعض الأنهار الدولية كما أن التحالف الرباعي وضع "نظام المؤتمرات" كلقاءات دورية بين الدول المتحالفة للنظر في الشؤون الأوروبية.

وقد شهدت الفترة التالية لمؤتمر فيينا تطوراً محدوداً في الإتجاه ذاته، وذلك على عدة مستويات، أولها هو مجموعة المؤتمرات الدولية التي عقدت في إطار التحالف الرباعي، والتي أشرنا إليها في المبحث السابق، وثانيها مجموعة الإتفاقات الدولية الثنائية والجماعية التي عقدت خلال الفترة محل البحث، ومن أهم تلك الإتفاقيات إتفاقية أدرنه سنة ١٨٢٩، ومعاهدة لندن سنة ١٨٤٠، وإتفاقات نانكين سنة ١٨٤٢، وهى الإتفاقيات التى سنأتى على ذكرها فى المباحث التالية. والواقع أن هذه الإتفاقيات كانت فى جوهرها تقنيناً لهيمنة الدول الأوروبية الكبرى على السياسة الدولية، ولكنها فى الوقت ذاته وضعت مجموعة من الأسس الأولية للتعامل الدولى ما لبثت أن تطورت فى إتفاقية باريس سنة ١٨٥٦ فيما بعد. من ناحية ثالثة، فقد شهدت هذه الفترة نشأة مجموعة من المؤسسات الدولية الفنية. إنشاء "اللجنة الدولية للأكلب" سنة ١٨٢١. وأخيراً، وفى خلال هذه الفترة ظهرت مجموعة من المؤسسات الشعبية ذات الطابع الفنى ولعل أهم تلك المؤسسات هو مجموعة "الميثاق الدولى المناهض للرق" سنة ١٨٤٠.

ويمكن القول أن الصراع بين بريطانيا، وفرنسا من ناحية ودول التحالف المقدس من ناحية أخرى، يعد مستولاً عن محدودية مستوى المؤسسية الدولية فى تلك الفترة. فقد أدى هذا الصراع، إلى إنهاء نظام المؤتمرات من الناحية العملية مع عام ١٨٢٢. وبذلك إنتهى الإطار المؤسسى الذى كان يمكن أن يطور مجموعة من القواعد القانونية الدولية الجديدة. ضف إلى ذلك أن تعاضم التيارات القومية والحركات التحررية داخل الدول الأوروبية أدى إلى تقوية الإتجاه الداعى إلى تأكيد كيان الدولة القومية وإنشاء دول جديدة، وبالتالي إضعاف الإتجاه المطالب بإقامة مؤسسات دولية. كما أنه أدى إلى إنشغال دول القارة

الأوروبية بمشكلات مواجهة الحركات التحررية على حساب اهتمامها بقواعد التعامل الدولي .

وفى هذا الصدد يمكن القول إن هذه الفترة قد شهدت صراعاً بين اتجاهين فكريين متناقضين بخصوص المؤسسة التنظيمية الدولية. الاتجاه الأول ، هو الاتجاه السهيجلى . وقد انطلق أنصار هذا الاتجاه من مقولة للدولة، كمحور للحياة البشرية والسياسية . فالدولة تتمتع بسلطات مطلقة، كما أن الوظيفة الرئيسة للفرد هى خدمة الدولة التى هى بمثابة "الحقيقة التاريخية" الوحيدة . ومن ثم ، فقد عارض أنصار هذا الاتجاه أى نزعة نحو مؤسسة العلاقات الدولية بإقامة سلطة عليا فوق سلطة الدول أو فرض أى قيود على السلطات المطلقة للدول . أما الاتجاه الثانى، فهو الاتجاه الذى عبر عنه أنصار سان سيمونية فى فرنسا (كونسيديران)، وأنصار ماتزىنى فى إيطاليا. حاول أنصار هذا الاتجاه إحياء أفكار كانت وسان بيير حول ضرورة إقامة سلطة عليا فوق سلطات الدول التى يجب أن تتنازل عن جزء من سيادتها لصالح تلك السلطة العليا. فقد طالب سان سيمون إنشاء منظمة سياسية تربط الشعوب الأوروبية يكون هدفها الحد من استعمال القوة فى علاقات الشعوب، وإقامة حكومة اتحادية أوروبية تتولى تسوية المنازعات بين الحكومات الأوروبية . وتتألف تلك الحكومة ، فى نظر سان سيمون ، من "برلمان أوروبى" ينتخب انتخاباً مباشراً من بين كبار المثقفين الأوروبيين . كذلك، فقد طالب ماتزىنى بتحويل أوروبا إلى "اتحاد جمهوريات" يعهد فيه إلى مؤتمر أوروبى تمثل فيه الشعوب، بإدارة المصالح العامة^(٨).

المبحث الرابع

الحركات القومية والتحريرية فى أوروبا^(١)

تميزت الفترة التالية لمؤتمر فيينا بتعاظم الفكرة القومية الرامية إلى بناء دول قومية مستقلة، وبالذات لدى الشعوب الألمانية والإيطالية. وساعد على ذلك نمو وسائل الإتصال، وبالذات فى ميدان السكك الحديدية، وتكوين طبقة برجوازية فى مختلف البلاد الأوروبية كنتيجة لامتداد الثورة الصناعية إلى تلك البلاد، وما تلى ذلك من رغبة تلك الطبقة فى توسيع نطاق السوق التجارية. كذلك، فقد نمت الإتجاهات الرامية إلى التحرر من القيود السياسية التى فرضتها تسوية فيينا على الشعوب الأوروبية. وبذلك شهدت أوروبا عمليتين سياسيتين متوازيتين ومتكاملتين هما العملية القومية، والعملية التحررية.

وفى الوقت ذاته بذلت دول التحالف المقدس جهوداً من أجل استمرار تسوية فيينا. وقد لعب مترنيخ الدور الرئيس فى تحقيق هذا الهدف بالتعاون مع قيصر روسيا. فتدخل مترنيخ فى الاتحاد الجرمانى عام ١٨١٩ لفرض الرقابة على الصحف والمطبوعات والجامعات لأنها كانت تنشر الأفكار القومية، كما أرسل حملة عسكرية نمساوية عام ١٨٢١ إلى مملكة نابولى قامت بقمع الثورة التى نشبت هناك مطالبة بإقامة نظام حكم دستورى متسلحاً بالغطاء السياسى الذى منحه آياه مؤتمر تروبو سنة ١٨٢٠. كما سحق ثورة معاملة فى مملكة بيمونت.

إلا أن ذلك لم يفلح فى قمع الحركات القومية والإتجاهات الدستورية فى أوروبا. فابتداء من عام ١٨٣٠ إلى عام ١٨٣٢ شهدت أوروبا موجة من الثورات على نظام فيينا :

أ - فى فرنسا حدثت ثورة على حكم أسرة بوربون فى يوليو سنة ١٨٣٠ نتيجة للمعارسات الإستبدادية للملك شارل العاشر (الذى خلف الملك لويس الثامن عشر سنة ١٨٢٤ وأعاد سيطرة الملكيين المتطرفين على الدولة). ونظراً لأن نظام فيينا كان قويا فى تلك الفترة، فقد اكتفى الثوار الفرنسيون بإقامة ملكية دستورية بزعامة لويس فيليب. وكان الأخير من أنصار الثورة الفرنسية. وقد أدى وصوله إلى الحكم إلى إشتداد عود الحركات التحررية فى باقى أنحاء أوروبا^(٢).

ب - فى بلجيكا اندلعت حركة وطنية سنة ١٨٣٠ متأثرة بثورة فرنسا، وانتهت كما قمنيا باستقلال بلجيكا.

ج - فى أعقاب وصول أنباء ثورة فرنسا سنة ١٨٣٠، طرد البولنديون نائب القيصر الروسى، وأقاموا حكومة وطنية فى بولندا. ولكن روسيا، مدعومة من النمسا وبروسيا، سحقت الحركة الوطنية البولندية فى سبتمبر سنة ١٨٣١.

د - تصاعدت حركات التحرر ضد الوجود النمساوى فى الولايات الليابوية الإيطالية، وضد الحكم المطلق فى الدوقيات الإيطالية الأخرى، وبالذات فى مودينا وبارما. ولكن النمسا تدخلت لقمع هذه الحركات بالقوة المسلحة. ولم تستطع فرنسا مد يد العون لتلك الحركات لإنشغالها بعملية احتلال الجزائر. ويتضح من المثالين البولندى والإيطالى أن حركات التمرد كانت تنجح فقط حيث لا يوجد لدول التحالف المقدس نفوذاً مباشراً.

إذا كانت للنمسا وروسيا قد نجحتا فى أحتواء الحركات القومية والتحررية فى أوروبا فى أوائل الثلاثينات، فإن ذلك النجاح كان مؤقتاً. فمع أواخر الأربعينات، وبالذات عام ١٨٤٨، تجددت تلك الحركات بشكل يفوق ما كانت عليه عام ١٨٣٠. فقد شهد هذا العام سلسلة من الحركات الثورية المطالبة بتغيير نظم الحكم السائدة فى معظم الدول الأوروبية. وكما حدث فى عام ١٨٣٠ فإن تلك الحركات بدأت فى فرنسا. بدأت الحركة الثورية فى فرنسا ضد لويس فيليب وذلك نتيجة لعدة عوامل أهمها الانتهاكات المستمرة للدستور، ونمو التيارين البونابرتى والإشتراكى فى فرنسا. فالتيار البونابرتى كان يمجّد سياسة نابليون بونابرت، ويقارنها بالتخايل الفرنسى أمام بريطانيا إبان الأزمة المصرية عام ١٨٤٠. وساهم الكاتب الفرنسى فيكتور هوجو فى إحياء أسطورة نابليون. أما التيار الإشتراكى، والذى نما فى فرنسا نتيجة للفولق الإجتماعية الناشئة عن الثورة الصناعية، فكانت إرهاباته تعود إلى أفكار سان سيمون وفورية الإشتراكية وكان يتزعمه لويس بلان. وكان هذا التيار يطالب بامتلاك الدولة للمصانع وتقسيم أرباحها بين العمال. وجاءت الأزمة المالية عام ١٨٤٨ وما نتج عنها من انتشار البطالة لتكون بمثابة الشرارة لثورة فبراير عام ١٨٤٨. واضطر لويس فيليب إلى التنازل عن العرش ومغادرة فرنسا. وتم إعلان الجمهورية الثانية فى ٢٥ فبراير سنة ١٨٤٨، وتولت حكومة مؤقتة إدارة شئون البلاد. إلا أن الحكومة الجديدة فشلت فى إدارة إقتصاد البلاد مما أدى إلى تحول

ميزان القوى السياسى لصالح القوى المعتدلة. وفى انتخابات جرت فى ديسمبر عام ١٨٤٨ تم انتخاب لويس نابليون (ابن شقيق بوناپرت) كأول رئيس للجمهورية الثانية^(١١).

لماذا لم تتدخل دول التحالف المقدس لمنع هذا التطور الذى يهدد فى الصميم نظام فيينا؟ الواقع أن فرنسا كانت قد بادرت بعد تنازل لويس فيليب إلى إعلان عزمها على احترام إتفاقيات فيينا. كذلك فقد بادرت بريطانيا بالإعتراف بالجمهورية الثانية مؤكدة بذلك إعتراضها على تدخل من دول التحالف المقدس. وأهم من ذلك إن دول التحالف المقدس ذاتها كانت مشغولة بالحركات الإجتماعية التى نشبت فى داخلها.

وفى عام ١٨٥٢ وافق الشعب الفرنسى على تعيين لويس نابليون إمبراطوراً على فرنسا باسم نابوليون الثالث (على اعتبار أن ابن نسابليون بوناپرت الذى مات كان المفروض أن يكون نابليون الثانى). وبذلك تم إلغاء الجمهورية الثانية.

أما فى الإمبراطورية النمساوية فإنه نتيجة للممارسات القمعية التى استخدمها مترنيخ للحفاظ على النظام السياسى النمساوى، فقد تصاعدت موجات المعارضة ضده بما فى ذلك المعارضة من بعض أوساط البلاط النمساوى. وعلى أثر الثورة الفرنسية عام ١٨٤٨ اندلعت الاضطرابات السياسية فى فيينا مطالبة بإقامة نظام دستورى. وأدى ذلك إلى إستقالة مترنيخ وفراره وحل محله المستشار شفارزنبرج. وبذلك انتهت حقبة تاريخية تصل إلى حوالى نصف قرن سيطر فيها مترنيخ على مصير النمسا. وقد أمتدت الحركة الثورية إلى الشعوب غير النمساوية. وفى المجر تمت إقامة حكومة مجرية دستورية مستقلة عن النمسا بزعماء كوشوط. وفى براج (عاصمة جمهورية التشيك حالياً) إجتمعت الشعوب السلافية لإقامة اتحاد سلافى، بيد أن الحكومة النمساوية الجديدة بادرت بساحتلال براج وتشنيت شمل المؤتمرين، والقضاء على الحركة الدستورية فى فيينا. كما نجحت بالتعاون مع روسيا فى القضاء على الدولة المجرية الجديدة فى أغسطس سنة ١٨٤٩، وتمت إقامة نظام حكم جديد فى النمسا. وفى ديسمبر سنة ١٨٤٨ تم تنصيب الإمبراطور "فرانسوا جوزيف" الذى حكم الإمبراطورية حتى سنة ١٩١٧ وخلفه الإمبراطور شارل الذى إنتهت الإمبراطورية فى عهده سنة ١٩١٩.

أما فى الولايات البريطانية والألمانية، فقد اختلطت القضية القومية بالقضية التحررية. فإذا كان المطلب الرئيس للحركات الثورية فى فرنسا، والنمسا هو إقامة حكم دستورى، فإن مطلب هذه الحركات فى الولايات الإيطالية والألمانية كان هو الوحدة

القومية وتحقيق الحكم الدستوري في الوقت ذاته. ففي الإيطالية كانت الإمارات والممالك الإيطالية (عدا مملكة بيد مونت، أو سردينيا) خاضعة للنموذج النمساوي. وقد أدى ذلك إلى ظهور حركة قومية هدفها التخلص من النموذج النمساوي، وتحقيق الوحدة بين الإمارات والممالك الإيطالية. ونشأت عدة جمعيات تسعى لتحقيق هذا الهدف أهمها جمعية الكاربوناري وجمعية إيطاليا الفتاة وكان من زعمائهما ماتزيني وغاريبالدي. وقد تلقت حركة الوحدة الإيطالية والتحرر من النموذج النمساوي دفعة قوية حين غزا نابليون إيطاليا وحقق نوعاً من الوحدة بين الولايات الإيطالية، وحين ارتقى البابا بيوس التاسع كرسي البابوية عام ١٨٤٦، وكان يتعاطف مع حركة الوحدة الإيطالية. كذلك فقد تعاطف شسارل البرت، ملك بيدمونت مع فكرة الوحدة الإيطالية ابتداء من عام ١٨٤٧ على أساس أن تلعب بيد مونت دور الموحد للإمارات الإيطالية تحت زعامتها.

ويوضح رنوفان أن أحد المصادر الرئيسية لتيار الوحدة الإيطالية كان نشاط التجار ورجال الصناعة (البرجوازيين)، فكان هؤلاء يرغبون في توسيع نطاق السوق التجارية، وفي تعميق الحرية الاقتصادية، ويرون في إنقسام الولايات الإيطالية عائقاً أمام تنمية تبادل السلع وانتقال رؤوس الأموال، وكانوا يرغبون كذلك في تحطيم الحواجز الجمركية بين الولايات الإيطالية والتعامل مع سوق قومي "إيطالي" وهذا يتطلب بدوره تحقيق الوحدة السياسية^(١٢). ومن ثم فإن تيار الوحدة الإيطالية لم يكن مرتبطاً فقط بوحدة اللغة والمشاعر ولكنه كان مرتبطاً أيضاً بمصالح القوى الاقتصادية الجديدة. وحينما اندلعت الحركة التحررية في النمسا عام ١٨٤٨، وهي الحركة التي أدت إلى سقوط مترنيخ، ثارت الولايات الإيطالية على الحكم النمساوي بمساعدة بيدمونت. غير أن الجيوش النمساوية ما لبثت أن نجحت في إخماد هذه الثورات فسحقت قوات البندقية، ولمبارديا، وهزمت جيش بيدمونت، وأجبرت ملكها على التنازل عن العرش لابنه فيكتور عمانويل الثاني. كذلك قامت القوات الفرنسية بسحق جمهورية روما برئاسة ماتزيني، وهي الجمهورية التي سحبت سلطة البابا الزمنية من روما. وكانت فرنسا تفرض حمايتها على بابا روما.

وفي الولايات الألمانية، كانت الفكرة القومية تكتسب قوة دفع مستمرة. فتم إنشاء اتحاد جمركي (الزولفارين) سنة ١٨٣٤ ضم تلك الولايات. وقد نجح الزولفارين في خلال عقدين من الزمان في خلق وحدة اقتصادية بين مختلف الولايات الألمانية. كذلك تم إنشاء شبكة للسكك الحديدية تربط بين تلك الولايات. وقد أدى ذلك إلى تنشيط التبادل الاقتصادي بين الولايات وتعاضم فكرة القومية الألمانية. ويؤكد رنوفان أن البرجوازية الألمانية كانت

المحرك الرئيس لهذا التقارب الإقتصادي بين الولايات الألمانية، كما أن المثقفين الألمان لعبوا دوراً كبيراً في بعث فكرة القومية الألمانية^(١٣). وفي هذا الإطار كانت بروسيا بزعامة الملك فريدريك ويليام الرابع تنتطلع إلى أن تلعب دور الموحد للولايات الألمانية تحت زعامتها. وقد اقترحت بروسيا على النمسا في سنة ١٨٤٥ تقوية "الاتحاد الجرمنلي" بإعطائه اختصاصات عسكرية، ولكن النمسا رفضت.

مع قيام ثورة فبراير سنة ١٨٤٨ في فرنسا ووصول أخبارها إلى الولايات الألمانية اندلعت أعمال العنف في تلك الولايات، وبالأذات في بروسيا مطالبة بالحكم الدستوري والوحدة الألمانية. وكون المثقفون الألمان مؤتمراً تحضيرياً في فرانكفورت لوضع أسس الوحدة الألمانية. بيد أن ملك بروسيا فريدريك ويليام الثاني استطاع أن يسحق هذه الحركة في مهدها نظراً لإتجاهاتها الديمقراطية ولأن نجاحها ربما يؤدي إلى الصدام مع النمسا. وبدلاً من ذلك قدمت بروسيا مشروعاً يقضى بإقامة دولة اتحادية ألمانية تحت إدارة بروسيا، بينما اقترحت النمسا إقامة دولة ثنائية ألمانية - نمساوية تضم أجزاء من النمسا وتدير الشؤون المشتركة منها حكومة نمساوية بروسية. وقد اضطرت بروسيا إلى سحب مشروعها فيما عرف "بنقاط أولمتر" في ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٥٠ حيث تخلت عن مشروع الدولة الاتحادية الألمانية.

وهكذا فإن الفشل كان مصير الحركات التحررية والقومية التي اجتاحت معظم أنحاء أوروبا سنة ١٨٤٨، وذلك على غرار ما حدث سنة ١٨٣٠. والواقع أنه يمكن حصر ثلاث أسباب رئيسة تفسر هذا الفشل :

أولاً : العمل المشترك بين دول التحالف المقدس

تعاونت دول التحالف المقدس للإبقاء على التوازن الأوروبي الذي أقره مؤتمر فيينا. وقد رأينا أن روسيا ساعدت النمسا في القضاء على الثورة المجرية، كما أن بروسيا قد تدخلت لضرب حركة برلمان فرانكفورت.

ثانياً : عدم تأييد فرنسا وبريطانيا للحركات الثورية والقومية

لم يؤيد الثوار الفرنسيون سنة ١٨٤٨ الحركات الثورية الأوروبية لتخوفهم من احتمال أن يؤدي ذلك إلى المواجهة مع التحالف المقدس في وقت كان الجيش الفرنسي فيه قد خرج لتوه منهكا من الحرب الجزائرية، بل أن لويس نابليون سرعان ماتحول إلى لعب دور رئيس في إقرار التوازن الأوروبي عندما تدخل لقمع جمهورية روما. كذلك فإن

فرنسا وبريطانيا لم تؤيدا الحركات الثورية والقومية الأوروبية انطلاقاً من اعتبارات مصلحية. ففرنسا لم تكن ترغب فى إقامة دولة إيطالية موحدة أو دولة ألمانية موحدة على حدودها. كما أن بريطانيا كانت ترى أن نجاح هذه الحركات من شأنه تهديد الكيان السياسى للإمبراطورية النمساوية، مما قد يفتح المجال أمام التوسع الروسى فى أوروبا. كذلك فإنها لم تؤيد الثورة المجرية، وحينما وجدت أن المشروع البروسى للوحدة الألمانية من شأنه تهديد التوازن الأوروبى سحبت مساندتها لبروسيا، رغم أن الأخيرة عرضت عليها تعديل التعريف الجمركية للزولفرين لصالح التجارة البريطانية. وأخيراً فإن بريطانيا كانت ترى أن تحقيق الوحدتين الإيطالية والألمانية من شأنه تهديد مصالحها التجارية فى الولايات الإيطالية والألمانية.

ثالثاً : الإنقسام بين القوى الثورية والقومية الأوروبية

ففى فرنسا كان هناك انقسام بين الأجنحة السياسية للثورة الفرنسية سنة ١٨٤٨، كما إن العلاقات بين القوميات الخاضعة للحكم النمساوى اتسمت بعدم الثقة المتبادلة مما مكن النمسا من القضاء على الحركات القومية داخلها، ولم تنجح تلك الحركات فى إقامة جبهة موحدة.

ورغم هذا الفشل فإن الجذور البنيوية للحركات الثورية والقومية فى أوروبا ظلت قائمة، وما لبثت هذه الجذور أن أثمرت مرة أخرى حركات جديدة خلال حوالى عقد واحد من الزمان.

المبحث الخامس

أزمات الدولة العثمانية

قدما أن الدولة العثمانية قد بدأت في التدهور منذ القرن السابع عشر حينما سلمت باستقلال المجر سنة ١٦٩٩، وأن هذا التدهور قد تبلور منذ منتصف القرن الثامن عشر ممثلاً في معاهدة كوتشوك كينارجي سنة ١٧٧٤. ومع مطلع القرن التاسع عشر نشأ اصطلاح جديد في السياسة الدولية يعرف "بالمسألة الشرقية" The Oriental Question. وينصرف الإصطلاح إلى تحديد وضع الدولة العثمانية وكيفية تعامل الدول الأوروبية معها. فبينما كانت روسيا ترى ضرورة تقسيم أملاك الدولة العثمانية بين الدول الأوروبية، فإن بريطانيا كانت ترى ضرورة حماية كيان الدولة العثمانية حتى لا يفتح المجال أمام التوسع الروسي في تلك الدولة، وحتى تجئ تلك اللحظة المناسبة لتحقيق التقسيم الموافى للمصالح البريطانية.

شهد النصف الأول من القرن التاسع عشر ظاهرتين متلازمتين، أولاهما، تفاقم الأزمات الداخلية والخارجية للدولة العثمانية متمثلة في الثورة اليونانية ونشأة الدولة المصرية الحديثة، وأزمتها مع الدولة الفارسية. وثانيهما، محاولة الدولة العثمانية التغلب على مشكلاتها الداخلية عن طريق تحديث كيان الدولة على النمط الأوروبي. وقد اتسمت الظاهرتان بالتلازم لأن الهدف من التحديث كان هو التغلب على مشكلات الدولة، كما أن التحديث أدى إلى مضاعفة أزمات الدولة. ودخلت الدولة العثمانية في حلقة مفرغة من الأزمات والإجراءات التحديثية حتى سقوطها مع نهاية الحرب العالمية الأولى^(١٤). وقد سبق أن أشرنا إلى الأزمة الأولى التي واجهتها الدولة العثمانية في هذه الفترة وهي الأزمة اليونانية التي أنهت باستقلال اليونان، ولذلك فإننا سنكتفي في هذا المبحث بالحديث عن أزمتها مع الدولة المصرية التي أنشأها محمد علي وأزمتها مع الدولة الفارسية.

المطلب الأول

نشأة وانهيار الدولة المصرية الحديثة

تولى محمد علي ولاية مصر عام ١٨٠٥. وقد عمل محمد علي بطريقة منظمة لبناء دولة عصرية في مصر. فقام بتحديث نظام الزراعة، وإنشاء صناعات جديدة، وبناء جيش

حديث قوامه ٢٠٠,٠٠٠ جندي ، وبناء صناعة حربية حديثة ونظاما إقتصاديا تحتكر فيه الدولة النشاط الإقتصادي. وباختصار نشأ قوة عسكرية حديثة تستند إلى قاعدة إقتصادية متطورة بالمعايير الأوروبية. خلال العشرين سنة الأولى من حكمه عمل محمد على فى إطار تعليمات السلطان العثمانى، فساعد فى حملته فى شبه الجزيرة العربية للقضاء على الدولة السعودية الأولى المتحالفة مع الشيخ محمد بن عبد الوهاب وأستولى على الدرعية عاصمتها سنة ١٨١٨، وبسط نفوذه فى شبه الجزيرة العربية من اليمن وحتى الخليج العربى، وقام السلطان العثمانى بإعطائه حكم شبه الجزيرة العربية علاوة على مصر، كما فتح معظم أجزاء السودان وبنى مدينة الخرطوم، وضم السودان إلى حكمه سنة ١٨٢٤. وأخيراً، فقد ساعد السلطان العثمانى، كما رأينا، فى حملته على اليونان سنة ١٨٢٥. ولكنه عقب الحملة اليونانية طلب من السلطان أن يكافأه بإعطائه حكم الشام. ولما رفض السلطان تحول محمد على إلى التوسع الإقليمى على حساب الدولة العثمانية ابتداءً من سنة ١٨٣٢. وهكذا توسع محمد على فى الشام وإستطاع أن يهزم الجيش العثمانى فى معركة قونية عام ١٨٣٢، واستعد للزحف على القسطنطينية ذاتها، مما اضطر السلطان العثمانى محمود الثانى إلى أن يعقد صلح كوتاهية مع محمد على فى ٨ أبريل سنة ١٨٣٣. بموجب هذا الصلح وافق السلطان على منح محمد على حكم الشام وأطنه (فى الاتاضول) وشبه الجزيرة العربية والسودان .

واجه المشروع الإقليمى لمحمد على ردود فعل عنيفة من الدول الأوروبية. وكانت بريطانيا ترغب فى الإحتفاظ بطريق مواصلاتها للهند مفتوحا، وكانت تخشى أن يكون بناء دولة عصرية قوية فى مصر والشام أمراً يهدد تلك المواصلات. والأهم من ذلك أن بريطانيا كانت تخشى أن يؤدى إمتداد دولة محمد على، بما هو معروف عنها من نظام إحتكار التجارة للخارجية للدولة، إلى تهديد للتجارة البريطانية مع ولايات الدولة العثمانية، كما كانت تخشى من إظهار الدولة العثمانية التى كانت تراها حاجزا ضد التوسع الروسى فى البحر المتوسط، كما أنها لم تكن تتظر بعين الإرتياح إلى التعاون الوثيق بين محمد على وفرنسا. وكانت روسيا بزعامة للقيصر نيقولا الأول أيضا تخشى أن تحل دولة محمد على القوية محل الدولة العثمانية على أبواب روسيا. فكانت تفضل وجود دولة عثمانية ضعيفة إلى جوارها على وجود دولة عربية قوية بقيادة محمد على. أما فرنسا فكانت الدولة الوحيدة للمتعاطفة مع مشروع محمد على، لأن محمد على قد إستعان بها فى تنفيذ مشروعه التحديثى. فكانت فرنسا ترى أن نجاح محمد على يعنى تزايد النفوذ الفرنسى

خاصة بعد فشلها في مصر عام ١٨٠١، ولكنها وقفت على الحياد المشوب بالتعاطف مع محمد على لعلمها أن بريطانيا تعارض مشروعها، وخوفاً من إسهيار الدولة العثمانية. وأخيراً، فقد عارض مترنيخ، المشروع الإقليمي لمحمد على، على أساس أنه خروج على الشرعية، من ناحية، كما أنه كان يعتقد أن فرنسا تساند هذا المشروع. ولذلك فقد أيد السياسة الروسية تجاه القضية المصرية، وتم الاتفاق في مؤتمر مؤشنجراتز في يوليو عام ١٨٢٣ على إعطاء روسيا حرية تسوية المسألة الشرقية، مع تعهد النمسا بحاربة محمد على إذا حاول الاستيلاء على أى مقاطعة أوروبية في الدولة العثمانية^(١٥).

نتيجة لتفاعل هذه السياسات الأوروبية، قامت روسيا بعد هزيمة الجيش العثماني في قونية سنة ١٨٢٢ بإرسال حملة عسكرية نزلت على البسفور وأوقفت زحف قوات محمد على على القسطنطينية. واستغلت روسيا هذا النجاح لإغراء الدولة العثمانية بعقد معاهدة انكيار سكلسي Hunkiar Esklessi سنة ١٨٢٣. بمقتضى هذه المعاهدة تم إنشاء تحالف دفاعي بين روسيا والدولة العثمانية لمدة ثمانية اعوام تعهدت بمقضاه روسيا بمساعدة الدولة العثمانية عسكرياً مقابل تعهد الأخيرة بإقفال المضائق في وجه أى دولة تحارب روسيا.

كان توقيع معاهدة انكيارسكلسي بمثابة إنذار نبه بريطانيا إلى ضرورة التحرك لضرب النفوذ الروسي في الدولة العثمانية. فقامت بمساعدة الأخيرة لتنظيم بناء أسطولها الحربي كما حصلت على إمتيازات تجارية في الدولة في إطار معاهدة "بلطة ليمان" التي بموجبها أطلقت التجارة البريطانية مع الدولة العثمانية، كما شرعت في إثارة الفتن والاضطرابات أمام الحكم المصري في الشام لإجبار محمد على على الخروج منه. ومنذ هذه اللحظة صمم بالمرستون، وزير خارجية بريطانيا، على تحجيم نفوذ محمد على.

حاول محمد على أن يعلن إستقلال مصر، على أن تعترف به بريطانيا وفرنسا مقابل أن يمنحهما إمتيازات في مصر. ولكن بريطانيا، والنمسا، وروسيا، عارضت إستقلال مصر واضطرت فرنسا بدورها إلى معارضته. ومن ثم، فإن الدول الأوروبية التي أيدت إستقلال اليونان وبلجيكا، عارضت إستقلال مصر.

وفي أبريل عام ١٨٣٩ باشرت الدولة العثمانية بمهاجمة جيش محمد على. ولكن القوات العثمانية هزمت في معركة "تريب"، ولجأ الأسطول العثماني إلى الإسكندرية. وإزاء ذلك، تدخل بالمرستون، لإنقاذ الدولة العثمانية من خلال تكوين إئتلاف دولي فوض

تسوية سياسية على محمد علي. ولما كانت فرنسا تعارض مثل هذه التسوية، فقد تكون الائتلاف من بريطانيا وروسيا والنمسا وبروسيا. وهكذا وقعت الدول الأربع معاهدة تعرف باسم "معاهدة لندن" في ١٥ يوليو عام ١٨٤٠. وقد نصت المعاهدة على أن الدول الموقعة تتعهد بإقناع محمد علي بشروط الصلح الموضحة بالمعاهدة. فإذا لم يقبل تلك الشروط فإنها ستقوم بقطع المواصلات بين مصر والشام، وحماية القسطنطينية إذا ما حاول محمد علي إحتلالها. وقد نصت شروط الصلح الملحق بالمعاهدة على أن تصبح مصر باشاوية وراثية لمحمد علي، وأن يحكم جنوب الشام وعكا طوال حياته على أن يقبل هذا العرض خلال عشرة أيام من إعلانه بهذا العرض، فإذا لم يقبل تلك الشروط فيلغى العرض الخاص بحكم جنوب الشام وعكا على أن يبقى العرض الخاص بحكم مصر. فإذا لم يقبل هذا العرض في خلال خمسة عشر يوماً فإن السلطان يكون حراً في إتباع الخطة التي تناسب مصالحه طبقاً لنصائح حلفائه. ولما تلكأ محمد علي في قبول معاهدة لندن أجبر الأسطولان البريطاني والنمساوي قوات محمد علي على الخروج من سوريا، كما حاصر الأسطول للبريطاني ميناء الإسكندرية، وأجبره على قبول شروط معاهدة لندن بعد سحب العرض الخاص بجنوب الشام وعكا. وفي ١٣ فبراير عام ١٨٤١ صدر فرمان عثماني يقضى بتولي محمد علي حكم مصر بشكل وراثي. وفي أول يونيو سنة ١٨٤١ صدر فرمان آخر أكد الفرمان السابق مع إعطاء محمد علي حكم السودان بشكل وراثي.

وقد أدى رضوخ محمد علي لشروط معاهدة لندن إلى إتهام تدريجي للدولة الحديثة التي بدأ في إنشائها عام ١٨٠٥. ذلك أن فرمان يونيو سنة ١٨٤١ تطلب تقليص حجم الجيش المصري إلى ١٨ ألف جندي، ما أدى إلى تضائل الطلب على المنتجات الصناعية، فأهملت للصناعة وانخفضت الحركة التجارية. وأغلقت المدارس.

لماذا قبلت روسيا العمل مع بريطانيا لحماية الدولة العثمانية ؟ ولماذا لم تساعد فرنسا حليفها محمد علي ؟ كانت روسيا تمر بظروف إقتصادية سيئة لا تسمح لها بتحدى بريطانيا، كما أنها كانت تحاول من خلال التعاون مع بريطانيا أن تحطم التقارب الفرنسي البريطاني في أوروبا في هذه الفترة. كذلك فإن فرنسا كانت تخشى أن يؤدي دعمها لمحمد علي إلى إحياء التحالف الرباعي المضاد لفرنسا الذي أقامه مؤتمر فيينا.

بذلك نجحت بريطانيا في تحقيق أهدافها الرئيسية. فقد نجحت في الحد من نفوذ محمد علي وإجباره على التخلي عن مشروعيه الإقليمي والتحديثي. ومنذ ذلك الوقت بدأت دولة محمد علي في الإتهيار، وازدادت التكاليف الأوروبية على مصر، وانتهى ذلك بإحتلال

بريطانيا لمصر عام ١٨٨٢. كذلك نجحت بريطانيا في منع إمداد النفوذ الفرنسي إلى شرقي البحر المتوسط وحصرته في الجزائر، كما نجحت في منع إنبهار الدولة العثمانية. وعلى ذلك خرجت بريطانيا من معاهدة لندن بإعتبارها القوة الرئيسة في شرقي البحر المتوسط . وأخيرا، فقد نجحت في إنهاء مشروع الهيمنة الروسية على الدولة العثمانية والذي كان قد أتضح في معاهدة انكيارسكلى . فقد أوضحت لروسيا بجلاء أنها لا تستطيع أن تتصرف بمفردها في "المسألة الشرقية".

ولتحديد وضعية المضائق العثمانية (البسفور والدردنيل) وقعت الدول الكبرى معاهدة لندن الثانية في ١٣ يوليو سنة ١٨٤١. وقد نصت على عدم إغلاق المضائق أمام السفن الحربية الأجنبية طالما إن الدولة العثمانية ليست داخله فى حرب. ولا شك إن هذه المعاهدة قد شكلت قيّداً جديداً على سيادة الدولة العثمانية على المضائق. فبعد أن كان من حق هذه الدولة فتح وإغلاق المضائق طبقا لمصالحها أصبحت الدولة مجرد حارس على المضائق فى زمن السلم.

المطلب الثانى

الآزمات العثمانية - الفارسية

استمر الصراع بين الدولة العثمانية وفارس طوال القرن التاسع عشر. وكان هذا الصراع من العوامل التى أضعفت الدولتين. كان العراق هو محور الصراع بسبب وجود مزارات الشيعة المقدسة فيه ورغبة الفرس فى السيطرة على تلك المزارات. بالإضافة إلى تعقيدات المشكلة الكردية حيث كان حكام فارس يحرضون الأكراد على التمرد على ولاية العراق. ومن ثم إندلعت الحرب بين الدولة العثمانية وفارس عام ١٨٢١. بيد أنه بالنظر إلى إنتشار وباء الكوليرا فى الجيش الفارسى اضطر الفرس إلى عقد معاهدة أرضروم الأولى Arzum مع الدولة العثمانية عام ١٨٢٣. وقد نصت هذه المعاهدة على أحكام عامة تتعلق بالعشائر التى تعبر حدود الدولتين وأوضاع التجار والحجاج، ولكنها لم تتعرض للفضية الجوهرية وهى تخطيط الحدود العراقية - الفارسية.

وفى هذه الأثناء فشلت الدولة العثمانية أن تتحالف مع فارس للوقوف فى وجه التكتل الأوروبى، والذي ظهر واضحا فى دعم دول أوروبا للثورة اليونانية. ويرجع ذلك إلى

عدم الثقة المذهبية المتبادلة، ولأن الحكم فى الدولتين كان موزعا بين حكام محليين لهم سياساتهم شبه المستقلة عن سياسة الحكومة المركزية . وهكذا لم تساند الدولة العثمانية فارس فى حريها ضد روسيا (١٨٢٦ / ١٨٢٨) ، ولم تشترك فارس فى حرب الدولة العثمانية ضد روسيا سنة ١٨٢٨ ، وإنتهت الحربان بانتصار روسيا على الدولتين الإسلاميتين ، وبمعاهدة تركمان جاى سنة ١٨٢٨ التى فرضتها روسيا على فارس ، وبمعاهدة أدرنه التى فرضتها روسيا على الدولة العثمانية سنة ١٨٢٩ .

وفى عام ١٨٤٢ تجدد الصراع العثمانى - الفارسى . وتركز هذا الصراع حول منطقة عربستان والمحمرة . وكانت للدولة العثمانية قد استولت على المحمرة سنة ١٨٣٧ منتهزة تشغال فارس بحريها ضد أفغانستان . وقد احتجت فارس على ذلك وقامت بالاستيلاء على عربستان والمحمرة . مما أدى إلى ظهور بوادر الحرب بين الدولتين . وقد تدخلت بريطانيا وروسيا للضغط عليها وأرغمتهما على قبول وسياطتهما . وقد أدى التدخل البريطانى - الروسى إلى التوصل إلى إتفاقية ارضروم الثانية سنة ١٨٤٧ : وبموجب هذه الإتفاقية تنازلت فارس عن السليمانية وتنزل السلطان عن المحمرة ومينائها وجزيرة الخضر (عبادان) . (١٦)

المبحث السادس

بدايات التوسع الإستعماري المعاصر

ترجع الظاهرة الإستعمارية إلى نهاية القرن الخامس عشر حين توسعت البرتغال، وأسبانيا في أفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية. ومع منتصف القرن السادس عشر سيطرت البرتغال على معظم جزر الهند الشرقية (أندونيسيا)، والسواحل الغربية للهند، وأنجولا وموزمبيق وعلى البرازيل، كذلك سيطرت أسبانيا على أمريكا الجنوبية (عدا البرازيل)، ومعظم جزر المحيط الهادى وأمريكا الشمالية. ومنذ أواخر القرن السادس عشر دخلت هولندا ميدان التوسع الإستعماري على حساب البرتغال، فاستولت على جزر الهند الشرقية. وفي أوائل القرن السابع عشر دخلت بريطانيا، وفرنسا ميدان التوسع الإستعماري. ولكنهما حتى منتصف ذلك القرن لم تكن لهما مستعمرات اللهم إلا في أمريكا الشمالية حيث استعمر الفرنسيون شرقي كندا واستعمر الإنجليز الساحل الجنوبي الشرقي لأمريكا الشمالية.

كان التوسع الإستعماري في تلك الفترة يتسم بطبيعة تجارية تقوم على التبادل التجاري لسلع غير متكافئة القيمة. ولهذا لم يتعد الإستعمار المناطق الساحلية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وأقتصر على إستغلال الرقيق ونهب الذهب من أفريقيا، والحصول على التوابل من آسيا، والإستيطان في الأمريكتين وأستراليا. ولعل ذلك يفسر ظاهرة تفويض مسؤولية الإشراف على التوسع الإستعماري إلى الشركات التجارية. فظهرت شركة الهند الشرقية البريطانية عام ١٦٠١، وشركة الهند الشرقية المتحدة (الهولندية) عام ١٦٠٢، وشركة الهند الشرقية الفرنسية سنة ١٦٦٤ وقد تولت هذه الشركات عملية بناء الإمبراطوريات الاستعمارية معتمدة على الجيوش والأساطيل نيابة عن الحكومات. وقد أقامت هذه الشركات نمطا من العلاقات التجارية مع المستعمرات تحنكر بموجب الشركات التجارية الخارجية للمستعمرات مع تركيز التبادل التجاري معها في إطار مفاهيم الرأسمالية التجارية.

ابتداء من منتصف القرن الثامن عشر بدأت بريطانيا تظهر بإعتبارها أكبر قوة إستعمارية. فقد نجحت في السيطرة على معظم المستعمرات الهولندية والفرنسية خاصة

بعد أن وظفت الثورة الصناعية لصالحها . وتأكد ذلك التفوق بعد صلح لوترخت سنة ١٧١٣ و صلح باريس سنة ١٧٦٣ كما رأينا .

تباطأت عملية التوسع الإستعماري مع منتصف القرن الثامن عشر وحتى عام ١٨٧٠. فقد ركزت الدول الأوروبية على تعميق عملية للسيطرة على المستعمرات. وكان ذلك نتيجة إما لتأثيرات الحروب النابوليونية التي أضعفت الدول الأوروبية، أو لإتشغال بعض الدول الأوروبية بحماية التوازنات داخل أوروبا ، وبدايات عصر الثورة الصناعية. بيد أن الثورة الصناعية في بريطانيا وامتدادها إلى باقي الدول الأوروبية ، وبالذات فرنسا، منذ عام ١٨٣٠ خلق الحاجة لدى تلك الدول، لفتح أسواق لتصريف المنتجات للصناعية. وقد كتب بالمرستون، وزير خارجية بريطانيا، عام ١٨٤١ موضحاً أن هدف السياسة الخارجية البريطانية هو أن تفتح وتضمن طرق للتجارة^(١٧). وكذلك فقد اتخذ التوسع الإستعماري في معظمه شكل التوسع الاقتصادي (فتح الأسواق) خلال هذه الفترة. وأعتباراً من سنة ١٨٧٠، بدأت أوروبا تتطلق نحو التوسع الإستعماري الأفقى للشامل مرة أخرى.

في الفترة التالية لمؤتمر فيينا اتخذ للتوسع الإستعماري شكلين محددين هما التوسع الإقليمي، والتوسع الإقتصادى. وقد تجسد الشكل الأول في التوسع الفرنسى فى الجزائر، والتوسع البريطانى فى الخليج العربى وبعض المناطق الأخرى، والتوسع الأمريكى فى أمريكا الشمالية، أما الشكل الثانى فقد تمثل فى التوسع الإقتصادى فى الإمبراطورية الصينية وفى الدولة العثمانية.

١- التوسع الإقليمي المباشر

اتخذ التوسع الإقليمي الإستعماري فى هذه الفترة ثلاثة أشكال هى التوسع للفرنسى فى الجزائر ، والتوسع الأمريكى فى أمريكا الشمالية ، والتوسع البريطانى فى الخليج العربى ومناطق أخرى .

أ - التوسع الفرنسى فى الجزائر

كانت للجزائر منذ عام ١٥١٨ ولاية عثمانية، ولكن فرنسا جردت عليها علم ١٨٣٠ حملة عسكرية بهدف الاستيلاء عليها. وللواقع أن تحرك فرنسا للاستيلاء على الجزائر كان محصلة لتفاعل مجموعة من العوامل أهمها رغبة فرنسا فى إعادة بناء إمبراطوريتها

الإقليمية التي فقدتها في الحروب النابوليونية وذلك على حساب الدولة العثمانية التي كانت قد خرجت لتوها مرهقة من الحرب اليونانية. صنف إلى نلك أن فرنسا كانت مدينة للجزائر برصيد مزاكم من الديون منذ عهد الحروب النابوليونية، وكانت تامل في دفع هذه الديون ، ورأت في إحتلال الجزائر بمثابة إنهاء حاسم لقضية مطالبة الجزائر لفرنسا بدفع الديون ، ولذلك فإنه حينما تذرعت فرنسا لتجريد حملتها على الجزائر بمحاولة ضرب الداي حسين ، وإلى الجزائر، قنصل فرنسا بالمروحة، فإنها لم تكتف بمطالبة وإلى الجزائر بالإعتذار ، ولكن أيضا بإسقاط الديون المتركمة عليها. هذا بالإضافة إلى عوامل أخرى تتعلق بالأوضاع الداخلية في فرنسا أهمها رغبة الملك شارل العاشر في تأكيد استقرار نظامه السياسي أمام المشكلات الداخلية التي كان يواجهها بالذات فيما يتعلق بالإجراءات التي أصدرها قبل عام ١٨٣٠، والتعصب الديني للملك شارل العاشر ورغبته في نشر للمسيحية في شمال أفريقيا كجزء من الدور الفرنسي التقليدي الذي يدور حول حمل لواء التبشير المسيحي الكاثوليكي في العالم.

وقد افتعلت فرنسا مشكلتين مع الجزائر لتنفيذ مخططها الإستعماري على نحو ما جاء بالمذكورة التي أرسلتها للحكومة الفرنسية إلى الدول الأوروبية. المشكلة الأولى تتعلق بما أسمته القرصنة الجزائرية في البحر المتوسط، والتي تهدد خطوط مواصلاتها، والثانية، هي قيام الداي حسين بلطم قنصل فرنسا بمروحته أثناء مقابلة بينهما. وتحت ستار هذه الذريعة جردت فرنسا علىالجزائر حملة عام ١٨٢٧ لحصار الشواطئ الجزائرية وأحتلال قسنطينة، سرعان ما تحولت إلى غزو شامل للجزائر عام ١٨٣٠. وبمجرد نزول الحملة إلى الأراضي الجزائرية أصبح من الصعب على الملك لويس فيليب الذي خلف شارل العاشر التراجع عن مخطط إحتلال الجزائر إذ أن نلك سيشكل ضربة لشرعية نظامه^(١٨).

وقد واجهت الحملة الفرنسية مقاومة هائلة في غربى الجزائر تحت قيادة الأمير عبد القادر، وفي شرقى الجزائر تحت قيادة أحمد باى، آخر الحكام العثمانيين فى الجزائر. وقد أستطاعت فرنسا القضاء على المقاومة الجزائرية نظرا لعدم التنسيق بين الأمير عبد القادر وأحمد باى، وانفراد فرنسا بكل منهما على حدة، والصدام بين الأمير عبد القادر وسultan المغرب. وفى عام ١٨٤٧ إنتهت مقاومة الأمير عبد القادر وفى العام التالى استسلم أحمد باى. وإنتهت المقاومة الجزائرية فى واحات الجنوب وبلاد الجزائر عام ١٨٥٧^(١٩).

ومما ساعد فرنسا على استكمال احتلالها تخاذل الدولة العثمانية أمام فرنسا. فقد اكتفت بالاحتجاج على الاحتلال الفرنسي للجزائر. كذلك وافقت بريطانيا على التوسع الفرنسي في الجزائر مقابل احتفاظها بالاشرف على مضيق جبل طارق. كما أن بريطانيا لم رأت هذا التوسع تعويضاً لفرنسا عما ألحقه بها نظام فيينا من خسائر. ولكن بريطانيا لم تسمح بأى توسع إستعماري فرنسي جديد في البحر المتوسط، فقاومت محاولة احتلال فرنسا السواحل المغربية وككت إن ذلك سيكون للحرب بينهما^(٢٠).

ب - التوسع الأمريكى فى أمريكا الشمالية

حققت الولايات المتحدة خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر توسعات إقليمية هائلة. فكانت ثورة المستعمرات الأسبانية قد سمحت لها بضم فلوريدا عام ١٨١٩. ولبتداء من عام ١٨٢٨، استأنفت الولايات المتحدة توسعها الإقليمي فى الغرب. وقد كان التوسع الإقليمي الأمريكى راجعا إلى عوامل تختلف إلى حد كبير عن تلك للعوامل التى حركت التوسع الإستعماري الأوروبي. فقد كان هذا التوسع متأثرا بموجات الهجرة الأوروبية إلى الولايات المتحدة، والضغط الذى خلقته تلك الهجرة لإيجاد أراضي جديدة. فيقدر أنه فى خلال فترة الأربعينات من القرن التاسع عشر دخل الولايات المتحدة حوالى مليون ونصف مليون أوروبى من الألمان الذين هربوا بعد فشل الحركات الثورية، ومن الأيرلنديين الذين هربوا من المجاعات. أضف إلى ذلك إتصاف الأمريكى بروح المغامرة والإستكشاف. فكان للتوسع فى الغرب يرضى تلك النزعات لدى الأمريكيين.

كان الأمريكيون قد زحفوا على مقاطعة تكساس التابعة للمكسيك وشكلوا أغلبية سكانها منذ بداية القرن التاسع عشر، ونجحوا فى فصل المقاطعة عن المكسيك عام ١٨٣٦. وطلبت تكساس الانضمام إلى الولايات المتحدة. وقد وافقت الولايات المتحدة على الطلب بعد تردد نظرا لحدوث إنقسام بين الولايات الأمريكية حول ضم تكساس التى كان إقتصادها يعتمد على الرق. وقد حاولت بريطانيا منع هذا الانضمام. ولكن الحكومة الأمريكية سارعت بعقد غشقاق مع حكومة مقاطعة تكساس فى ١٢ أبريل عام ١٨٤٤ تقضى بانضمام المقاطعة إليها. وبهذه المناسبة طور الرئيس الأمريكى جيمس بولك James Polk مبدأ مونرو فى رسالة إلى الكونجرس فى ٢ ديسمبر عام ١٨٤٥ ولتلى أكد فيها أنه إذا ما اقترح جزء من شعوب هذه القارة الذى يكون دولة مستقلة أن يتحد معنا، فإن تلك المسألة تسوى بينه وبيننا دون تدخل أجنبى. وأضاف أننا نرفض تدخل الدول

الأوروبية لكي تمنع مثل هذا الاتجاه بدعوى تعارضه مع التوازن الذى ترغب فى المحافظة عليه فى هذه القارة^(٢١).

وفى الوقت ذاته توسعت الولايات المتحدة غربا فى اتجاه ساحل كاليفورنيا، مما أدى إلى اصطدامها بالمكسيك، والتي كانت تسيطر على منطقة كاليفورنيا. حاولت الولايات المتحدة أن تحمل المكسيك على التنازل عن كاليفورنيا نظير تعويض مالى قد يصل إلى ٣٠ مليون دولار، وعندما رفضت المكسيك هذا العرض الأمريكى إنتهزت الولايات المتحدة فرصة وقوع حادث على الحدود بين الدولتين فى أبريل سنة ١٨٤٦ واحتلت كاليفورنيا بل وهاجمت مدينة المكسيك ذاتها مما اضطر الحكومة للمكسيكية إلى طلب الصلح. وانتهى الأمر بتوقيع معاهدة "جوادالوب - هيدالجو Guadalupe- Hidalgo" بين الدولتين فى ٢ فبراير عام ١٨٤٨، وقد حصلت الولايات المتحدة بموجبها على كاليفورنيا ونيومكسيكو (وكانت الأخيرة تضم ولايتى يوتا ونيفادا الحاليتين)، وذلك مقابل ١٥ مليون دولار. وبموجب معاهدة أخرى موقعة فى عام ١٨٥٣ تنازلت المكسيك عن جنوب أريزونا مما أدى إلى توسع الولايات المتحدة حتى شواطئ المحيط الهادى.

أدى وصول الولايات المتحدة إلى سواحل المحيط الهادى إلى إعادة التفكير فى شق قناة تربط بين المحيط الأطلنطى والمحيط الهادى فى أمريكا الوسطى لتسهيل الاتصال بين السواحل للشرقية والسواحل الغربية للولايات المتحدة. وقد وقعت الولايات المتحدة سنة ١٨٤٨ على إتفاقية مع حكومة كولومبيا لحفر قناة لو بناء خط سكك حديدية عبر برزخ بنما، كما حصلت من نيكاراغوا على حق إنشاء طريق مرور عبر أراضيها بموجب إتفاقية وقعت بينهما سنة ١٨٤٩. ولكن بريطانيا سارعت بإحتلال عدة مناطق استراتيجية فى أمريكا الوسطى تتيج لها عرقلة تنفيذ المشروع الأمريكى. ولذلك اضطرت الولايات المتحدة إلى الإتفاق مع بريطانيا بموجب معاهدة كلايتون بولوار فى أبريل سنة ١٨٥٠ بخصوص التعاون بين الدولتين لشق القناة المقترحة. ولكن للولايات المتحدة ترجعت عن تنفيذ الإتفاقية لأنها كانت تطمح فى شق القناة بمفردها. ولذلك، أجلت المشروع حتى تحين اللحظة المناسبة للإنفراد بالمشروع برمته، وهو ما حدث فيما بعد.

ج- التوسع الإقليمى البريطانى

ركزت بريطانيا فى هذه الفترة على إحتلال بعض المواقع الاستراتيجية المؤثرة فى خطوط ملاحتها الدولية، وعلى بناء بعض المستعمرات الاستيطانية. فقد احتلت عدن سنة

١٨٣٩. وفى سنة ١٨١٩ جردت حملة بحرية على الخليج العربى، واضطر رؤساء القبائل الساحلية فى المنطقة الواقعة بين قطر، وسلطنة عمان إلى توقيع إتفاقيات مع بريطانيا سنة ١٨٢٠ اعترفوا بموجبها بالنفوذ البريطانى فى هذه المنطقة، والتي أصبحت تعرف "بالساحل المهادن" The Trucial Coast. وفى سنة ١٨٤٣ استبدلت بريطانيا بهذه الإتفاقيات اتفاقا عاما لمدة عشر سنوات قابلة للتجديد. وفى سنة ١٨٥٣ أبرمت إتفاقا عاما آخر مع مشايخ القبائل تعهدت فيه الأخيرة بإحترام إتفاقية سنة ١٨٤٣، وأن تكون المحافظة على السلام تحت إشراف بريطانيا.

وفى جنوب أفريقيا واصلت بريطانيا إتباع نموذج الإستعمار الإستيطانى الذى كانت قد بدأت سنة ١٧٩٥ بالاستيلاء على مستعمرة الكاب التى أسسها الهولنديون المسمون الأفريكانرز (البوير أى الفلاحين) Afrikaners. فى سنة ١٨٤٣ استولت بريطانيا على الشريط الساحلى لمنطقة ناتال واعتبرتها مستعمرة تابعة للتاج Crown Colony، وضممتها إلى مستعمرة الكاب سنة ١٨٤٥. وقد أدى ذلك إلى نزوح الأفريكانرز غربا وشمالا واستقروا فى إقليم الترنسفال.

كذلك شجع فتح السوق الصينية أمام للتجارة البريطانية بالقوة العسكرية، بريطانيا على إقامة نقاط ارتكاز إقليمية فى المحيط الهادى فسارعت بالاستيلاء على جزر نيوزيلندا سنة ١٨٤٢ وحولتها إلى مستعمرة إستيطانية.

٢- التوسع الإقتصادى

أدى نمو الثورة للصناعية إلى بحث الدول الأوروبية والولايات المتحدة عن أسواق لإستيعاب منتجاتها. واتخذت بريطانيا زمام المبادرة فى هذا الميدان، نظرا لسبق الثورة للصناعية بها، وإغلاق أسواق الدول الأوروبية تدريجيا أمام منتجاتها. وقد وجد التوسع الإقتصادى الغربى مجالا فسيحا فى الإمبراطورية الصينية وفى الدولة العثمانية.

كانت الإمبراطورية الصينية فى ذلك الوقت تخضع لحكم أسرة المانشو منذ سنة ١٦٤٤. وكانت سكانها الذين يناهز عددهم ٣٠٠ مليون نسمة تمثل سوقا واسعة بكل المقاييس. بيد أن الحكومة الصينية كانت تقصر للتعامل للتجارى الدولى على ميناء واحد هو ميناء كانتون وتفرض ألا يتعامل التجار الأجانب مع المواطنين إلا عن طريق رابطة للتجارة الصينية (الكوهونج)، كما كانت تفرض ضريبة مرتفعة على السواردت، وتمنع للتجار الأجانب من الخروج من نطاق المنشآت التجارية فى كانتون. وكانت هذه

الإجراءات تعرقل التجارة الغربية عموماً، والبريطانية تحديداً مع الصين. ولهذا سعت بريطانيا إلى فتح السوق الصينية، حتى ولو تطلب الأمر إستعمال القوة العسكرية. وقد وجدت بريطانيا نزيعتها المنشودة لإجبار الصين على فتح أسواقها، في محاولة الصين منع التجار البريطانيين من تصدير الأفيون إليها. وكانت شركة الهند الشرقية البريطانية تزرع الأفيون في الهند وترسله إلى ميناء كانتون معتمدة على رشوة الموظفين الصينيين. ولما كانت تجارة الأفيون قد أحدثت أثراً مدمراً على الشعب الصيني، فقد حاولت حكومة المانشو وقف هذه التجارة في عام ١٨٣٩. وقد اعتبر بالمرستون، وزير خارجية بريطانيا، أن مصادرة الحكومة الصينية للأفيون المهرب إلى أراضيها عملاً عدائياً يستوجب الرد العسكري. وشنت بريطانيا هجوماً بحرياً على السواحل الصينية سنة ١٨٤٠ فيما عرف باسم "حرب الأفيون الأولى" Opium war.

كانت بريطانيا تهدف من التدخل العسكري إلى إجبار الصين على التخلي عن قرارها بمنع إستيراد الأفيون ثم للدخول في إتفاقيات لتوسيع حجم التجارة الإنجليزية مع الصين. وقد أسفر نشوب الحرب عن هزيمة للصين واضطر إمبراطور للصين إلى توقيع معاهدة "نانكين Nanking" عام ١٨٤٢، وكانت هذه المعاهدة تشكل استسلاماً صينياً كاملاً لمطالب بريطانيا. فبمقتضى تلك المعاهدة تم فتح خمسة موانئ صينية للتجارة البريطانية بما فيها ميناء شنغهاي بعد أن كانت التجارة تتم عن طريق ميناء واحد هو ميناء كانتون. كما تم إعطاء التجار الإنجليز حق الإقامة في تلك الموانئ والخضوع في كل مشكلاتهم القانونية لمحاكمهم القنصلية، وحق للدخول في علاقات وإتفاقيات مباشرة مع العملاء الصينيين، كما خفضت الضريبة الجمركية إلى ٥% من قيمة السلع المستوردة كما اعهدت الصين بدفع تعويضات لبريطانيا عن مصادرة الأفيون وعن خسائر الحرب. كما تنازلت عن جزيرة هونج كونج والتي أصبحت مستعمرة بريطانية^(٢٢). وفي العام التالي حصلت بريطانيا من الصين على شرط الدولة الأولى بالرعاية بموجب معاهدة "هومن".

سارعت الولايات المتحدة إلى عقد معاهدة مماثلة مع الحكومة للصينية وذلك تحت تهديد البحرية الأمريكية بموجب "معاهدة وانجيا" سنة ١٨٤٤، وكانت شروطها متماثلة مع شروط معاهدة نانكين، بالإضافة إلى إعطاء الأمريكيين حق الإقامة في الموانئ وتعلم اللغة الصينية. وفي السنة ذاتها حصلت فرنسا على معاهدة "هوتجيو"، والتي أضافت مبدأً خاصاً يعطى للبعثات الكاثوليكية حق العمل في الموانئ الصينية. كما حصلت بلجيكا والسويد والنرويج على امتيازات تجارية في الصين خلال السنوات الثلاث التالية.

بذلك أجبرت الدول الغربية الصين على التعامل التجارى معها بالشروط التى تحددها تلك الدول مما أدى إلى وتزايد صادرات الأفيون إليها ونفمة الشعب الصينى على هذا النفوذ مما أدى بدوره إلى موجة التدخل الغربى الثانية فى الصين سنة ١٨٥٦.

من ناحية ثانية، فقد فتحت المعاهدة التجارية المبرمة بين بريطانيا والدولة العثمانية المسماة بمعاهدة "بلطة-ليمان" سنة ١٨٣٨ المجال أمام التوسع الإقتصادى الإستعمارى فى تلك الدولة. فقد أقرت المعاهدة مبدأ حرية دخول السلع البريطانية إلى الأسواق العثمانية. كما وقعت فرنسا وبلجيكا وهولندا معاهدات مماثلة مع الدولة العثمانية. وقد أدى ذلك إلى تدفق السلع للصناعة الأوروبية إلى البلاد العربية، وبالتالي إلى تدهور الصناعات القائمة بها، وسيطرة الرأسماليين الأوروبيين على الزراعة العربية التى ارتبطت بأحتياجات السوق للرأسمالية الأوروبية، وبالذات فيما يتعلق بزراعة الحرير للخاص والتبغ للسورى أو القطن للمصرى. وفى سنة ١٨٥٦ أباح السلطان العثمانى للأوروبيين حرق تملك العقارات، وأضاف إليه حق تملك الأراضى مما أدى إلى نشوء أحتكارات أوروبية هائلة فى الدولة العثمانية تمتلك مساحات واسعة من الأراضى وتحتكر المرافق العامة.

خلاصة

استمر السلام الأوروبى الذى لقاه مؤتمر فيينا طوال الفترة التاريخية، محل البحث فلم تحدث حروب بين الدول الأوروبية تؤثر فى مسار السياسة الدولية ولم تحدث تغييرات إقليمية ذات شأن فى أوروبا، وذلك باستثناء إستقلال بلجيكا واليونان. كما استمرت النظم السياسية الحاكمة فى الدول الأوروبية وفشلت محاولات تحقيق الوحدة بين الولايات الإيطالية والولايات الألمانية. وفى أمريكا اللاتينية تسهات الإمبراطوريتان الأسبانية والبرتغالية، وظهرت دول جديدة. وحاولت الولايات المتحدة أن تمنع التدخل الأوروبى فى شؤون الدول الجديدة من خلال مبدأ مونرو ولكن محدودية قدرتها الإقتصادية لم تمكنها من تطبيق هذا المبدأ. فظلت أمريكا اللاتينية منطقة نفوذ إقتصادى بريطانية. كذلك شهدت تلك الفترة بداية التوسع الإستعمارى متمثلاً فى أشكاله المباشرة (فرنسا فى الجزائر، والولايات المتحدة فى المكسيك، وبريطانيا فى الخليج العربى وعدن وأفريقيا)، وغير المباشرة (الدول الأوروبية فى الصين والدولة العثمانية). وفى هذا الإطار كانت السياسة الدولية تستند إلى ركيزتين رئيسيتين هما التكافؤ النسبى بين القوى الأوروبية الرئيسية، ودور بريطانيا كعامل توازن. فقد كانت بريطانيا هى الدولة الرئيسية التى حركت التوازن

الدولى . فقد أعادت إدخال فرنسا فى حلبة السياسة الدولية ومنعت حدوث أى تغيير إقليمى فى أوروبا ، وحمت الدولة العثمانية من توسع محمد على ، وحصرت النفوذ الروسى ، ومنعت روسيا من الاستيلاء على المضائق وتوسعت إقتصاديا فى أمريكا اللاتينية ، والصين ، والدولة العثمانية ، كما بقيت ميطرة على طرق التجارة الرئيسة فى العالم .

أن الأسس التى كان السلام الأوروبى يستند إليها ما لبثت أن بدأت فى التآكل . ذلك أنه كانت هناك قوى رئيسة فى القارة الأوروبية تعمل على تغيير هذا السلام ، وهى القوى الراغبة فى تحقيق الوحدة القومية فى الولايات الإيطالية والألمانية ، أو الراغبة فى تغيير النظم السياسية الأوروبية . وقد رأينا أن تلك القوى قد عبرت عن نفسها خلال للفترة من سنة ١٨٣٠ حتى سنة ١٨٤٨ ، ولكنها فشلت فى تحقيق أهدافها نظراً لأن التوازن الأوروبى كان فى أوج قوته . كذلك فإن الوفاق بين دول التحالف الرباعى ما لبث أن تحول إلى تقارب فرنسى بريطانى مقابل تحالف روسى نمساوى وجاءت حرب القرم علم ١٨٥٣ لتؤكد النهاية الكاملة لنمط السياسة الدولية الذى فرضه مؤتمر فيينا .

كانت التفاعلات الدولية الرئيسة تدور بين مجموعة محدودة من الدول الكبرى وهى بريطانيا ، وفرنسا ، والنمسا ، وروسيا ، وبروسيا . وتميزت تلك الفترة بظهور دول جديدة كبلجيكا ، واليونان ، والبرازيل ، وبقية دول أمريكا اللاتينية ، وليبريا . بيد أن تأثير تلك الوحدات فى السياسة الدولية ، كان ضئيلاً . من ناحية ثانية اتسم البنيان الدولى للسلام فى تلك الفترة بتعدد الأقطاب ، فلم تكن القوة النسبية لأى من الأقطاب للخمسة تسمح له بالهيمنة الكاملة على السياسة الدولية . فمقابل الهيمنة البريطانية على المسائل الإستعمارية ، كان نفوذ بريطانيا فى أوروبا محدوداً ومقصوراً على المحافظة على توازن القوى .

اقتصرت المؤسسة الدولية على مجموعة الإتفاقات الجماعية والثنائية بين الدول الكبرى وبين تلك الدول والدول الصغرى ، وعلى بعض المؤتمرات الدولية واللجان النهرية الدولية . ومن أمثلة ذلك إتفاقية أدنه سنة ١٨٢٩ ، وإتفاقية فنكيار سكلسى سنة ١٨٣٣ ، ومعاهدة لندن سنة ١٨٤٠ ، وإتفاقات نانكين سنة ١٨٤٢ وغيرها . وبلا حظ أن هذه الإتفاقات كانت فى معظمها بمثابة تقنين لهيمنة الدول الخمس الكبرى على السياسة الدولية . كذلك لم تكن هناك منظمات دولية بالمعنى الفنى للكلمة . ولكن هذه الفترة شهدت بداية بلورة مفهوم التنظيم الدولى . فقد قرر مؤتمر فيينا قواعد محددة للسلوك الدولى ووضع أسس نظام المؤتمرات الدولية الدورية التى تتعقد للتشاور حول المشكلات الدولية .

هوامش الفصل الثالث

- (١) رافت الشيخ، أمريكا والعلاقات الدولية، (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٧٩)، ص ١٠٢ - ١٠٥.
- (٢) Matthew Anderson, "Russia and the Eastern Question, 1821 - 1841," in Alan Shed, ed., **Europe's Balance of Power 1815 - 1840**, (London: Macmillan, 1979), pp. 79 - 97.
- (٣) أحمد الخنساء، تاريخ العلاقات الدولية منذ الثورة الفرنسية حتى الحرب العالمية الأولى، (بيروت: د. ن، ١٩٨٦)، ص ١١٩ - ١٣٠.
- (٤) محمود متولى ورافت الشيخ، أفريقيا في العلاقات الدولية، (القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٧٥)، ص ١٦٢ - ١٦٣.
- (٥) Roger Bullen, "France and Europe, 1815 - 1848: The problem of defeat and recovery" in Alan Shed., Op. cit., pp. 122 - 144.
- (٦) بيير رنوفان، تعريب جلال يحيى، تاريخ العلاقات الدولية (القرن التاسع عشر) ١٨١٥ - ١٩١٤، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٠)، ص ٦٣.
- (٧) راجع في تحليل الأسباب التي أدت إلى ظهور الحاجة إلى المؤسسات الدولية Clive Archer, **International Organizations**, (London: Geze Allen and University, 1983) pp. 8 - 9
- وفى عرض لشكل المؤسسة الدولية فى تلك المرحلة لينيس كلود، ترجمة د. عبد الله العريان، النظام الدولى والسلام العالمى، (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٤)، ص ٤٧-٥١.
- (٨) بيير رنوفان، المرجع السابق، ص ٣٢ - ٣٤، ص ١٦٩ - ١٧٠.
- (٩) عبد العزيز سليمان وعبد المجيد نعنقى، التاريخ المعاصر، أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية، (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٧٣)، ص ١٧٥ - ٢٢٨.
- وأحمد الخنساء، المرجع السابق، ص ١٣١ - ١٤٢.

(١٠) هـ. فيشر، ترجمة أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع، تاريخ أوروبا فى العصر الحديث، (١٧٨٩ - ١٩٥٠)، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٢)، ص ١٤١ - ١٤٢.

(١١) المرجع السابق، ص ١٦٢ - ١٧٣.

(١٢) المرجع السابق، ص ١٢٢ - ١٢٥.

(١٣) المرجع السابق، ص ١٨٠ - ١٨٣.

(١٤) راجع عرضاً شاملاً لأزمات الدولة العثمانية فى

L. Carl Brown, **International Politics and the Middle East**,
(Princeton: Princeton University Press, 1984), pp. 21-86.

ومن أهم الإجراءات التحديثية تلك الإجراءات التى اتخذها السلطان محمود الثانى (١٨٠٨ - ١٨٣٩) فى القضاء على الانكشارية سنة ١٨٢٦ وإقامة جيش حديث واصدار السلطان عبد المجيد سنة ١٨٣٩ "خط شريف كلخانة" الذى قرر المساواة بين المسلمين وغير المسلمين فى الضرائب والتجنيد وألغى نظام الاقطاعات العسكرية، وأنشأ ما يسمى "بالتنظيمات الخيرية" كما أصدر السلطان ذاته "الخط الهمايounى" سنة ١٨٥٦.

راجع أحمد عبد الرحيم مصطفى، أصول التاريخ العثمانى، (بيروت: دار الشروق، ١٩٨٦)، ص ١٧٣ - ٢٠٨.

(١٥) عبد العزيز سليمان نوار، الشعوب الاسلامية، الامراك العثمانيون، الفرس، ومسلمو الهند، (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٧٣)، ص ٣٩٤.

(١٦) عبد العزيز سليمان نوار، العلاقات العراقية الإيرانية: دراسة فى دبلوماسية المؤتمرات، مؤتمر لرضوم ١٨٤٣ - ١٨٤٤، (القاهرة: دار الفكر العربى، ١٩٧٤)، ص ١١٥ - ١٤٧.

(١٧) رونفان، المرجع السابق، ص ١٦٥.

(١٨) صلاح العقاد، المغرب العربى، الجزائر، تونس، المغرب الأقصى، (القاهرة: الانجلو المصرية، ١٩٦٦)، ص ٨٥ - ٨٦، ص ٨٩ - ٩٠.

(١٩) عبد العظيم رمضان، الغزوة الإستعمارية للعالم العربى وحركات المقاومة، (القاهرة: دار للمعارف، ١٩٨٥)، ص ٩٧ - ١٣٥.

(٢٠) المرجع السابق، ص ١٩ - ٢٣.

(٢١) رنوفان، المرجع السابق، ص ١٢٥ - ١٢٦.

(٢٢) سيد سيد محمد، الحركات الوطنية في الصين ضد النفوذ الأجنبي من حرب الأفيون

إلى ثورة مايو، (١٨٣٩-١٩١١)، (رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب

جامعة عين شمس، ٢٠٠١)، ص ٨٤-١٤٠.

Henry McAleavey, *The Modern History of China*, (New York, Praeger, 1967), pp. 36 - 59.

الفصل الرابع

السياسة الدولية

من نهاية حرب القرم حتى الوحدة الألمانية

(١٨٥٦ - ١٨٧١)



مقدمة

انتمت الفترة من سنة ١٨٥٦ وحتى سنة ١٨٧١ بانتشار الثورة الصناعية فى أوروبا ، وبتقدم وسائل النقل ، وزيادة التبادل التجارى الدولى . وفى هذا الإطار احتفظت بريطانيا بمركزها المتفوق يليها فى ذلك فرنسا . ويقول رنوفان " إن هذه التطورات قد أدت إلى نظر الدول الأوروبية إلى ما وراء حدودها لكى تحصل على المواد الأولية ولتجد الأسواق كما أصبحت مؤسسات الائتمان تبحث عن فرص لتنمية رؤوس أموالها فى الخارج^(١) . كذلك فقد ازداد نفوذ كبار رجال الأعمال فى الحياة العامة وكانوا يركزون على ثلاث قضايا رئيسة هى بناء السكك الحديدية ، والسياسات الجمركية للدول غير الأوروبية ، واستثمار رؤوس الأموال فى الخارج . وكانت السياسات الخارجية للدول الأوروبية تعمل لخدمة تلك القضايا . وعلى صعيد قضية استثمار رؤوس الأموال اتجهت رؤوس الأموال البريطانية إلى آسيا ، وأمريكا اللاتينية ، والولايات المتحدة وتركت مجال الاستثمار فى أوروبا لرؤوس الأموال الفرنسية . ومن ثم لم يحدث اصطدام بين رؤوس الأموال الإنجليزية والفرنسية ، وكان ذلك عاملا من عوامل التقارب بين بريطانيا وفرنسا فى تلك الفترة . من ناحية أخرى فقد تميزت هذه المرحلة بتعاظم تأثير الفكرة القومية فى تطور السياسة الدولية . وفى هذه المرحلة نشطت الحركة القومية الإيطالية ، والحركة القومية الألمانية ونجحتا فى بناء إيطاليا وألمانيا ، كما شرعت اليابان فى بناء الدولة اليابانية الحديثة .

وقد مثلت حرب القرم The Crimean War نهاية فترة السلام الأوروبى الذى أرساه مؤتمر فيينا لأن هذه الحرب أدت إلى سقوط لتحالف المقدس . ومن ثم انفتح الباب على مصراعيه أمام حدوث تغيرات جذرية فى السياسة الدولية . ولذلك فإننا سنبدأ هذا الفصل باستعراض حرب القرم وأثارها على سير السياسة الدولية . ومن ثم نناقش نشوء الدول الجديدة ، والقضايا الاستعمارية الرئيسية .

المبحث الأول

حرب القرم

رأينا أن روسيا قد عقدت معاهدة دفاعية مع الدولة العثمانية عام ١٨٢٣، وأنها قد قبلت معاهدة لندن عام ١٨٤٠. ولكن التقارب الروسي العثماني لم يكن بالنسبة لروسيا سوى هدنة مؤقتة. فروسيا لم تتخل أبداً عن هدفها الدائم، وهو تقسيم الدولة العثمانية. وفي عام ١٨٥٣ عرضت روسيا على بريطانيا رسمياً مشروعاً لتقسيم الدولة العثمانية تأخذ روسيا بمقتضاه البسفور وبحل الأستانة مؤقتاً، بينما تأخذ بريطانيا مصر، وجزيرتي قبرص وكريت، أما صربيا، وبلغاريا، والأفلاق والبيغان فتتحد في دولة مستقلة تحت النفوذ الروسي^(٢).

كان من الطبيعي أن ترفض بريطانيا هذا العرض لعدة أسباب. فهو لا يتفق مع سياستها التقليدية التي تقضي بالمحافظة على الدولة العثمانية والحيلولة دون استيلاء الروس على البسفور والمضائق. أضف إلى ذلك أن الدولة العثمانية كانت قد طورت تجارتها مع بريطانيا، فأصبحت من كبار المشترين للمنتجات الإنجليزية المصنعة، ومن كبار الموردين للمواد الغذائية. ويقرر أن الصادرات الإنجليزية إلى الدولة العثمانية زادت من ١,٤ مليون جنيه استرليني عام ١٨٢٩ إلى ١١,٨ مليون جنيه استرليني عام ١٨٤٨، أي أنها بلغت عشر أمثالها خلال عشرين سنة^(٣). إزاء رفض بريطانيا للمشروع الروسي طلب القيصر نقولا الأول من السلطان العثماني عبد المجيد عقد معاهدة بين الدولتين تعترف بمقتضاها للدولة العثمانية لروسيا بحق حماية الرعايا الأرثوذكس في الدولة، وهو ما يعنى إعطاء روسيا مديراً قانونياً للتدخل في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية خاصة أن عدد الأرثوذكس في الدولة العثمانية كان حوالي ١٤ مليون نسمة. كذلك طلب القيصر سحب الإمتيازات المعطاه للربان الكاثوليك في بيت لحم في فلسطين. وكانت الدولة العثمانية قد أكدت الإمتيازات الممنوحة للربان الكاثوليك في الأماكن المقدسة في فلسطين بناء على طلب نابوليون الثالث فطلبت روسيا إعطاء تلك الإمتيازات للربان الأرثوذكس. وأخيراً طلبت روسيا عقد تحالف دفاعي بين الدولتين. بناء على نصيحة بريطانيا، وافق السلطان العثماني على منح للربان الأرثوذكس إمتيازات معينة في الأماكن المقدسة،

ولكنه رفض الإعتراف بحق روسيا فى حماية الرعايا الأرثوذكس فى الدولة العثمانية أو عقد تحالف دفاعى معها. وعلى الفور قامت القوات الروسية بعبور نهر بروث واحتلال الأقالق والبغدان (رومانيا حاليا)، وكاننا تتبعان السلطان العثمانى اسمايا وإن كانتا تحت النفوذ الروسى فعليا. وقد رد السلطان على ذلك بإنذار القيصر بضرورة الجلاء عن الأقالق والبغدان. ولما رفض القيصر الإنذار العثمانى بأمر السلطان بإعلان الحرب على روسيا فى أكتوبر عام ١٨٥٣^(٤)، وفى مارس عام ١٨٥٤ أعلنت فرنسا وبريطانيا الحرب على روسيا بعد أن دمرت الأخيرة أسطولا عثمانيا فى البحر الأسود ورفضت الإنذار الفرنسى البريطانى بضرورة الجلاء عن الأقالق والبغدان مما اعتبرته الدولتان إشارة إلى احتمال السيطرة الروسية على البحر الأسود.

إذا كان من المفهوم سبب تدخل بريطانيا فى الحرب الروسية العثمانية، فما الذى دفع فرنسا إلى التدخل فى تلك القضية؟ كان نابليون الثالث يشعر بأنه طرف رئيس فى الصراع الروسى العثمانى، لأن روسيا كانت تريد إنهاء إمتيازات الرهبان الكاثوليك فى فلسطين وهم يتبعون فرنسا. أضف إلى ذلك أنه كان يرغب فى إخراج فرنسا من القيود التى فرضها عليها مؤتمر فيينا، وكان يرى فى هذا التدخل فرصة للإنتقام من روسيا واستعادة نفوذ فرنسا الدولى. أما بالنسبة لبروسيا، والنمسا فقد التزمتا موقف الحىاد من تلك الحرب. فبروسيا لم يكن لها مصالح مباشرة فى البلقان أو الدولة العثمانية. ولكن موقف النمسا الحىادى يبدو غريبا، لأن روسيا كانت ساعدت النمسا عام ١٨٤٩ على إخماد الحركة الإستقلالية المجرية. كيف نفسر إذن الموقف النمساوى؟ الواقع أن النمسا لم تكن راضية على احتلال روسيا للأقالق والبغدان الملاصقتين لحدودها خاصة أنها كانت تحرص على حرية الملاحة فى نهر الدانوب، وهو يمر فى هاتين الولايتين. وكانت حرية الملاحة فى ذلك النهر مهمة للتجارة الخارجية النمساوية. كذلك كانت النمسا تخشى من انهيار الدولة العثمانية لأن فى ذلك انتصارا لمبدأ القوميات، وهو ما كانت تخشاه النمسا. ولذلك فقد اتخذت النمسا موقف الحىاد مؤقتا ريثما يتضح الموقف، وطلبت من روسيا إخلاء الأقالق والبغدان، وقامت باحتلالهما مؤقتا ريثما يتقرر أمرهما فى مؤتمر الصلح. كذلك، اتفقت مع بريطانيا وفرنسا فى أغسطس سنة ١٨٥٤ على مشروع للتسوية مع روسيا يتكون من أربعة نقاط هى تنازل روسيا عن نفوذها فى الأقالق والبغدان، وتخليها عن مطالبها فى حماية الرعايا الأرثوذكس فى الإمبراطورية العثمانية، على أن يكون هناك ضمان جماعى تمنحه الإمبراطورية للدول الكبرى، وضمن حرية الملاحة فى

مصاب نهر الدانوب وإعادة النظر في إتفاق سنة ١٨٤١ الخاص بالمضائق العثمانية. بيد أن النمسا رفضت دخول الحرب ضد روسيا فى مراحلها الأولى، رغم تهديدات ومحاولات بريطانيا وفرنسا.

دارت العمليات الحربية بين الدولة العثمانية (مستعينة بالجيش المصرى)، وبريطانيا، وفرنسا من ناحية وروسيا من ناحية أخرى. وقد دارت الحرب سجالا لفترة طويلة فى شبه جزيرة القرم وفى البحر الأسود دون حسم نهائى لأى من الطرفين لأن بريطانيا أو فرنسا لم تضعا كامل ثقلهما فى تلك الحرب. وفى تلك الأثناء طلب الكونت كافور الذى تولى رئاسة وزارة مملكة سردينيا (بيدمونت) منذ سنة ١٨٥٢ دخول الحرب بجانب بريطانيا وفرنسا أملا فى نيل دعمهما لقضية الوحدة الإيطالية. وقد رفضت بريطانيا وفرنسا هذا الطلب حتى لا تغضبا النمسا ولكنهما وافقتا فى النهاية أمام إصرار النمسا على عدم دخول الحرب إلى جوارهما. وبالفعل تدخلت قوات سردينيا وأبليت بلاء حسنا فى تلك الحرب. وفى مارس سنة ١٨٥٥ توفى القيصر الروسى نيقولا الأول، وخلفه القيصر اسكندر الثانى وأخذ يجنح نحو السلام نظرا لشعوره بصعوبة الانتصار فى تلك الحرب، هذا بالإضافة إلى سقوط ميناء سيماستبول، ميناء روسيا الوحيد على البحر الأسود، فى سبتمبر سنة ١٨٥٥ فى يد قوات الحلفاء مما أضعف من شوكة روسيا. وأمام شعور النمسا بأن نهاية الحرب باتت وشيكة، وخوفا من ميل الفرنسيين والإنجليز نحو مساعدة سردينيا فى قضية الوحدة الإيطالية، هددت للنمسا بدخول الحرب، فأرسلت إلى روسيا إنذارا بقبول مشروع التسوية المتفق عليه فى أغسطس سنة ١٨٥٤ وإلا أعلنت للحرب عليها. وفى يناير سنة ١٨٥٦ قبلت روسيا مشروع التسوية. فتم عقد مؤتمر سلام فى باريس إنتهى بمعاهدة للصلح المعروفة بمعاهدة باريس فى ٣٠ مارس سنة ١٨٥٦، وقد أوردنا نصها فى الملحق الأول من هذا الكتاب . وتتص أهم شروط المعاهدة على ما يلى :

١ - تتعهد الدول الأوروبية باحترام إستقلال الدولة العثمانية مع مشاركتها فى "الإتفاق الأوروبى".

٢- تتعهد روسيا بإعادة جميع الأقاليم العثمانية التى استولت عليها إلى الدولة العثمانية، كما تتعهد الدولة العثمانية وحلفائها بإعادة ميناء سيماستبول والمدن الأخرى التى تم الاستيلاء عليها إلى روسيا.

٣- ضم بيسارابيا إلى الأفلاق والبغدان .

٤- يتعهد سلطان الدولة العثمانية بتحسين أحوال رعاياه بصرف النظر عن اختلافهم في الدين والجنس ، إلا أن هذا التعهد "لا يوجب حقا لهذه الدول في أى حال كان على أن تتعرض كلا أو بعضا لما يتعلق بالسلطان أو رعاياه" كما تعترف الدول الأوروبية بالخط الهمايوني الصادر عن السلطان في ١٨ فبراير سنة ١٨٥٦، والذي ضمن المساواة التامة بين الرعايا العثمانيين . وقد أدمج الخط الهمايوني في صلح باريس .

٥- حياد البحر الأسود وفتحته أمام التجارة الدولية لكل الدول دون استثناء ودون قيود وبالتالي تزال الترسنات البحرية الروسية والعثمانية فيه .

٦- تتمتع الأفلاق والبغدان بالإستقلال الذاتي في إطار السيادة العثمانية ولا يحق للسلطان العثماني التدخل عسكريا فيهما دون موافقة الدول الكبرى .

٧- تظل صربيا تحت سيادة الدولة العثمانية مع تمتعها بالإستقلال الذاتي في إطار حكومة وطنية ، وعدم تدخل الدولة العثمانية في شئونها عسكريا من غير موافقة الدول الكبرى .

٨- تضمنت الإتفاقية مجموعة من القواعد للقانونية الدولية المهمة . فقد أنت على مبدأ أولوية اللجوء إلى تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية على اللجوء إلى القوة العسكرية ، وذلك في المادة الثامنة حين نصت على أنه إذا حدث بين الدولة العثمانية وإحدى الدول الموقعة على الإتفاقية نزاع فإن على الدولتين المتنازعتين اللجوء إلى وساطة الدول الأخرى الأعضاء في الإتفاقية قبل اللجوء إلى أعمال القوة والحرب . كذلك فقد أكدت ما جاء في إتفاقية فيينا عن حرية الملاحة في الأنهار الدولية ، وسريان تلك القاعدة على نهر الدانوب (الطونة) ومصابه دون تمييز . ولضمان حرية الملاحة تم الإتفاق على تكوين لجنة من الدول الموقعة لإزالة الموانع والعوائق من مصاب النهر لجعلها صالحة للملاحة ، وهي اللجنة الدولية للدانوب .

لعل أهم نتائج حرب القرم أنها حطمت التحالف المقدس الذي كان بمثابة أحد الضمانات الرئيسية لاستمرار توازن فيينا . ولذلك انفتح المجال أمام حدوث تغييرات جذرية في السياسة الدولية أهمها أن الشعوب الإيطالية والألمانية انفتحت أمامها أفاق جديدة للتححر والوحدة . من ناحية ثانية، فقد زادت حرب القرم من ضعف الدولة العثمانية . ذلك

أن حرب القرم أدت إلى مزيد من التدخل الأوروبي في شؤون الدولة العثمانية وإلى زيادة عبء الديون عليها. فلكي يضمن السلطان العثماني تأييد الدول الأوروبية له في حرب القرم أصدر الخط الهمايوني في فبراير سنة ١٨٥٦. وقد أكد هذا الخط ما ورد في خط كلخانة سنة ١٨٣٩، وزاد عليه المسائل المتعلقة بحقوق المسيحيين وكفالة حرية العبادة، وإلغاء عقوبة الإعدام على المرتدين عن الإسلام، ومعاملة رعايا الدولة على قدم المساواة^(٥). وكانت الدول الأوروبية قد ناقشت الخط الهمايوني في مؤتمر باريس وأنجمته في صلح باريس وبذلك أصبح للدول الأوروبية حق مراقبة معاملة السلطان العثماني لرعاياه. فضلا عن ذلك فقد تعهد السلطان العثماني ألا يتدخل عسكريا في الأفلاق والبغدان وصربيا (وهما من أملاك الدولة للعثمانية) إلا بموافقة الدول الأوروبية. ضف إلى ذلك أن حرب القرم قد كلفت الدولة العثمانية تكاليف مالية باهظة مما اضطرها إلى الاستدانة، وهو ما مثل بداية سقوطها في قبضة البيوت المالية الأوروبية.

اضطرت روسيا، بعد حرب القرم، إلى تجميد سياستها للتوسعية في البلقان، وأملاك الدولة العثمانية واتجهت إلى التركيز على تعويض تلك الهزيمة بالتوسع في آسيا الوسطى الإسلامية. ولذلك، فإنها بدأت في الاستيلاء على الإمارات الإسلامية في آسيا الوسطى مستغلة انشغال أوروبا بحروب الوحدة الإيطالية والوحدة الألمانية. وهو ما سنناقشه في إطار التوسع الاستعماري في المرحلة التالية حيث أن هذا التوسع، وإن كان قد بدأ سنة ١٨٦٥ إلا أن معظمه تم اعتباراً من سنة ١٨٧٠.

المبحث الثانى

الوحدة الإيطالية

قدما أن مملكة سردينيا دخلت حرب القرم ضد روسيا لكى تحصل على تعاطف بريطانيا وفرنسا مع قضية الوحدة الإيطالية. وما إن انتهت حرب القرم حتى شرعت سردينيا فى تحقيق هذا الهدف. فى ذلك الوقت كانت إيطاليا عدة ممالك ودوقيات وإمارات أهمها :

(أ) مملكة سردينيا (بيدمونت) . وكانت تقع شمال غرب إيطاليا، وتضم جزيرة سردينيا، ونيس ، وسافوى ، وبيدمونت وعاصمتها تورينو . وكان يحكمها للملك فيكتور عمانويل الثانى . وكانت هذه المملكة هى أقوى إمارة إيطالية مستقلة . فكانت تستند إلى دستور كما أنها استطاعت أن تتحرر من سلطة الكنيسة وتقيم إقتصادا وجيشا قويا ، كما أن الملك فيكتور عمانويل الثانى كان من أنصار الوحدة الإيطالية .

(ب) إمارات الشمال وأهمها إمارات البندقية ولومبارديا ، وكانتا تحت النفوذ النمساوى المباشر .

(جـ) بعض الممالك الصغيرة فى الوسط وأهمها بارما، ومودينا، وتوسكانيا .

(د) الولايات البابوية وحولها مجموعة من الدوقيات الصغيرة التى أقيمت بموجب قرارات مؤتمر فيينا ، وكانت تحت السيطرة النمساوية ، والفرنسية .

(هـ) إقليم روما ، وكان تحت سيطرة البابا بشكل مباشر .

(و) مملكة الصقليتين أو مملكة نابولى. وكانت تضم جزيرة صقلية ، والقسم الجنوبى من جزيرة إيطاليا ، وكان يحكمها ملك من آل بوربون ، وكانت عاصمتها نابولى .

التف أنصار للوحدة الإيطالية (من أمثال ماترىنى وغاربا لدى) حول الملك فيكتور عمانويل الثانى ملك سردينيا وأعلنوا الولاء له بعد أن استدعى للزعيم الوطنى كافور Cavour وسلمه رئاسة الوزراء عام ١٨٥٢. وقد استطاع كافور أن يبنى جيشا وأسطولا حديثا وأن يقيم شبكة مواصلات جديدة ويدخل مملكة بيدمونت عصر الثورة الصناعية.

وعلى صعيد السياسة الخارجية سعى كافور إلى الحصول على تأييد فرنسا وبريطانيا لقضية الوحدة الإيطالية، ومن هنا كانت مشاركته في حرب القرم، وقد أكمسته تلك المشاركة حق حضور مؤتمر الصلح في باريس سنة ١٨٥٦ للتعبير عن مطالب بلاده.

ماذا كان موقف الدول الكبرى من قضية الوحدة الإيطالية في ذلك الوقت؟ من المفهوم أن النمسا كانت هي العدو الأول للوحدة الإيطالية لأنها كانت تسيطر على معظم الدوقيات الإيطالية وكانت تلك الوحدة تشكل تهديدا لكيان النمسا إذ أنها ستشجع باقي القوميات على الاستقلال. وكانت روسيا تتفق مع وجهة النظر النمساوية. فكانت ترى إبقاء الأوضاع للراثة طبقا لقرارات فيينا. ولا ننسى أن روسيا ذاتها كانت إمبراطورية متعددة القوميات. أما بريطانيا فكانت ترى في وجود النمسا كإمبراطورية قوية ضرورة للتوازن الدولي. ولكن بعد تولي بالمرستون رئاسة الوزارة البريطانية سنة ١٨٥٩، بدأت تؤيد حركة الوحدة الإيطالية. وكانت تهدف من وراء ذلك إلى الحد من نفوذ فرنسا، التي كانت لها علاقات وثيقة بالحركة الوندوية الإيطالية. كما كانت ترى أن إيطاليا الموحدة قد تكون عاملا موازنا للوجود الفرنسي في البحر المتوسط. أما فرنسا فكانت تؤيد حركة انفصال الولايات الإيطالية عن النمسا. ويرجع ذلك إلى أن فرنسا كانت تعتبر حركة الوحدة الإيطالية بمثابة إضعاف للنفوذ للنمساوي، وأن إضعاف هذا النفوذ سيهز بقوة التسوية الإقليمية التي وضعت في مؤتمر فيينا، كما أن الدولة الإيطالية الجديدة ستكون خاضعة للنفوذ الفرنسي، لأن فرنسا كانت تتصور أن هذه الدولة ستكون بمثابة اتحاد كونفيدرالي ضعيف بين الدويلات الإيطالية، ولن تكون دولة موحدة قوية^(١).

استفاد كافور من التناقضات السياسية بين الدول الأوروبية، ومن سعى كل منها لمنع الأخرى من توسيع نطاق نفوذها، لتحقيق هدفه الرئيس وهو الوحدة الإيطالية. والواقع أن مهارة كافور في استغلال تلك التناقضات لتحقيق الوحدة الإيطالية تعد مثالا مهما لحرية الحركة التي قد تتمتع بها الدول الصغرى إزاء الدول الكبرى في ظل بنية القطبية التعددية.

وقد بدأ كافور سعيه لتوظيف التناقضات الدولية لصالح تحقيق حلم الوحدة الإيطالية بالاقتراب من فرنسا. وفي هذا الإطار التقى كافور مع الإمبراطور نابليون الثالث في بلومبيير Plombieres في يوليو سنة ١٨٥٨. وفي هذه المقابلة تعهد نابليون الثالث بتأييد إنشاء مملكة إيطالية في الشمال تضم مملكة سردينيا، ولومبارديا، والبندقية، واتحاد بين ولايات الوسط (مودينا، وبارما، وتوسكانيا)، وتظل مملكة الصقليتين على أوضاعها

الحالية، ويتألف اتحاد عام من تلك الاتحادات برئاسة البابا من الناحية القانونية، وتحت حكم مملكة سردينيا من الناحية الفعلية، وتعد بمساندة سردينيا إذا توفر إطار دولي تبسّو فيه النمسا بمثابة الدولة المعتدية، وفرنسا هي الدولة المدافعة. ومقابل ذلك تعطى فرنسا بعض التعويضات ومنها حصولها على سافوى ونيس. وسافوى هي الوطن الأصلي للبيت المالكي في بيدمونت، كما أن نيس هي مسقط رأس الزعيم الوطني غاريبا لى. ورغم ذلك فقد وافق كافور على الصيغة. وتوج الإتفاق بعقد قران ملكى بين ابنة الملك عمانويل الثانى وابن عم نابليون الثالث وذلك لتأكيد نفوذ فرنسا فى مملكة توسكانيا^(٧). وتم توقيع معاهدة تحالف سرية بين فرنسا وسردينيا فى يناير عام ١٨٥٩ تؤكد هذا الإتفاق.

شرع كافور فى إثارة الاضطرابات على مناطق الحدود بين سردينيا والنمسا حتى تضطر الأخيرة إلى استعمال القوة وبذلك يتمكن نابليون الثالث من التدخل بحجة الدفاع عن سردينيا. وقد نجحت خطة نابليون الثالث وكافور. فقد وجهت النمسا فى ١٣ إبريل سنة ١٨٥٩ إنذارا إلى سردينيا تطلب فيها أن تنزع سلاحها. وعقب ذلك أعلنت الحرب على سردينيا. وسرعان ما حشدت فرنسا جيشها لمساعدة سردينيا واستطاعت أن تهزم القوات النمساوية وتحتل مملكة لومبارديا وبدا الطريق مفتوحا أمام تحقيق الإتفاق بين كافور ونابليون الثالث. بيد أن القوات الفرنسية لم تستكمل السير نحو مملكة البندقية، بل أن نابليون الثالث التقى بإمبراطور النمسا فى فيلافراكا Villafranca فى ١١ يوليو سنة ١٨٥٩ وعقد معه هدنة أعطيت بموجبها لومبارديا لسردينيا بينما احتفظت النمسا بالبندقية، وترجع عن ضم سافوى ونيس لفرنسا مقابل دفع بيدمونت تكاليف الحرب لفرنسا. وهنا يثور السؤال، لماذا تراجع نابليون الثالث عن تنفيذ إتفاقه مع كافور بالكامل ؟ هناك عدة عوامل تفسر هذا التراجع منها :

(١) أن بروسيا كانت قد بدأت تستعد لدخول الحرب مع النمسا لأنها كانت تخشى ان يؤدى انتصار فرنسا إلى مطالبتها بضم إقليم الراين إليها، كما كانت ترغب فى انتهاز الفرصة لدعم مركزها فى القضية الألمانية. وكانت فرنسا تسدرك صعوبة خوض الحرب على جبهتين ضد النمسا، وبروسيا.

(٢) تزايد الخسائر فى الجيش الفرنسى، وارتفاع تكاليف الحرب.

(٣) أما السبب الرئيس لتراجع نابليون الثالث فهو تضاعف الاختلاف فى الأهداف بين كافور ونابليون الثالث. فقد دخل كل منهما الحرب لتحقيق أهداف مختلفة. فنابليون الثالث كان

يهدف أساسا إلى طرد النفوذ النمساوى من الولايات الإيطالية، وتحقيق وحدة إيطالية محدودة. فلم يكن نابليون الثالث يهدف إلى تحقيق الوحدة الإيطالية الشاملة بالشكل الذى كان يتصوره كافور لأنه كان يخشى من وجود دولة إيطالية قوية على حدود فرنسا. وكان أقصى ما يطمح إليه هو إقامة اتحاد ضعيف بين الدويلات الإيطالية يشبه الاتحاد الجرمانى. لكن كافور انتهاز فرصة الحرب وبدأ يوسع من نطاق مشروعه للوحدة الإيطالية خارج إطار الممالك التى اتفق عليها مع نابليون الثالث. بعبارة أخرى فبينما كان كافور يسعى إلى الوحدة فإن نابليون الثالث كان يسعى إلى الإستقلال فقط. وعلى أقصى تقدير تكوين وحدات جزئية بين دول الشمال ثم الوسط .

وقد أدى تراجع نابليون الثالث عن تنفيذ إتفاقه مع سردينيا وقبول الملك عمانويل الثانى لهذا التراجع إلى استقالة كافور. ولكنه ظل يعمل فى مجال الوحدة الإيطالية وظل المحرك الرئيس لسياسة سردينيا. مضى كافور يؤلب الممالك والدوقيات الإيطالية فى الشمال للتمرد ضد النفوذ النمساوى. وأدى ذلك إلى اشتعال الثورة فى تلك الدوقيات وانتخاب جمعيات تأسيسية أبدت رغبتها فى الإلتصام إلى سردينيا. واستطاع كافور أن يحصل على تأييد بريطانيا لضم هذه الدوقيات. ذلك أن بريطانيا عملت على إضعاف النفوذ الفرنسى والنمساوى فى بيدمونت. واستطاع كافور أن يوظف التنافس الفرنسى البريطانى لتحقيق أهدافه، فاستغل هذا التنافس فى إقناع نابليون الثالث بضم دوقيات الوسط مقابل التنازل لفرنسا عن منطقتى سافوى ونيس. عندئذ عاد كافور إلى الحكم فى يناير سنة ١٨٦٠ وقام بضم دوقيات الوسط إلى مملكة سردينيا بناء على استفتاءات شعبية فى تلك المناطق وتنازل لفرنسا عن سافوى ونيس. وبذلك صارت مملكة سردينيا تضم الشمال والوسط الإيطالى بأسرها ، ماعدا البندقية .

كذلك استطاع غاريبالدى ، زعيم جمعية إيطاليا للفتاة ، أن يستولى عام ١٨٦٠ على مملكة نابولى بتأييد مستتر من كافور . وبذلك تم ضم مملكة الصقليتين إلى سردينيا . وفى هذا الصدد لعبت بريطانيا دورا فى منع فرنسا من للتدخل عسكريا لإنقاذ حكم آل بوربون فى مملكة نابولى أملا فى إضعاف نفوذ فرنسا . ذلك أن ضم فرنسا لسافوى ونيس أثار انزعاج بريطانيا التى تخوفت من أن يكون ذلك مقدمة لتوسع إقليمى فرنسى فى أوروبا. وفى مرحلة لاحقة قامت قوات سردينيا بالاستيلاء على الولايات البابوية فى الوسط بعدد معارك طاحنه هزمت فيها القوات البابوية . ولم يبق خاضعا لسلطة البابا للزمينية سوى

روما والأراضي المحيطة بها. وتم إعلان إنشاء مملكة إيطاليا وعلى رأسها فكتور عمانويل الثاني في ١٧ مارس سنة ١٨٦١.

ظلت مملكة البندقية وروما وترينتا واستريا خارج نطاق الدولة الإيطالية. فكانت (عدا روما) تحت النفوذ النمساوي (راجع الخريطة رقم ٢/٢). وقد انتهزت إيطاليا فرصة تأزم العلاقات بين النمسا وبروسيا عام ١٨٦٦، فاتفقت مع بروسيا على أن تقدم لها العون العسكري ضد النمسا مقابل أن تضمن لها في حالة النصر الحصول على البندقية. وبالفعل فإنه عقب هزيمة النمسا على يد بروسيا تم الإتفاق في معاهدة الصلح على أن تتنازل النمسا عن البندقية لفرنسا التي تقوم بإعادتها لإيطاليا. وللمرة الثالثة استثمرت إيطاليا التناقضات الأوروبية لاستكمال وحدتها، وذلك حين وقعت الحرب بين بروسيا وفرنسا عام ١٨٧٠. ذلك أن روما كانت لا تزال تحت سيطرة الحامية العسكرية الفرنسية. وعندما سحبت فرنسا تلك الحامية أثناء الحرب مع بروسيا بادرت الحكومة الإيطالية بإعلان روما كجزء من إيطاليا واتخذها الملك عمانويل الثاني عاصمة للمملكة الإيطالية. وقد أدى ذلك إلى قطيعة بين البابا والحكومة. ولم تنتهي تلك اللقطيعة إلا في عام ١٩٢٩ عندما وقعت حكومة إيطاليا في عهد موسوليني معاهدة لاتران التي أعطت البابا السيادة على بعض الأحياء المحيطة بمقر إقامته وعلى إعراف إيطاليا بالدولة البابوية المستقلة المسماة "الفاتيكان"^(٨).

وبذلك تكونت دولة جديدة في أوروبا هي إيطاليا، وكانت بذلك تمثل تغييرا أساسيا للتوازن الأوروبي الذي أقره مؤتمر فيينا. فقد تم ضرب نفوذ النمسا في الصميم كما انتصرت الحركة القومية الإيطالية مما كان له انعكاسات بعيدة المدى على كيان النمسا ذاتها.

المبحث الثالث

الوحدة الألمانية

فقمنا أن مؤتمر فيينا قد أقام اتحادا جرمانيا ضعيفا تسيطر عليه النمسا. وكانت بروسيا، بصفتها أكبر الولايات الألمانية، ترى أن هذا الاتحاد يشكل قيذا على قدرتها على توحيد تلك الدول، كما كانت ترى أنها الدولة المؤهلة لكي تحقق هذا الهدف. من ناحية أخرى كانت النمسا تعارض وحدة الولايات الألمانية لأن هذه الوحدة تهدد كيانها السياسي بشكل جذري. فالوحدة تعنى قيام دولة ألمانية تضم تحت لوائها ٢٠% من سكان النمسا نوى الأصل الألماني، كما أنها تعنى إثارة بقية الشعوب التابعة للنمسا والتي كانت تطالب بالإستقلال، كما أن تلك الوحدة كانت تهدد الزعامة للنمساوية لأوروبا. كما رأينا أن للنمسا قد عارضت المشروع البروسي للوحدة الألمانية فى إطار ما عرف باسم "استسلام أولمتر".

جاءت للهزيمة النمساوية أمام مملكة سردينيا، ونجاح حركة الوحدة الإيطالية متوافقة مع تعيين بسمارك Bismarck رئيسا لوزراء بروسيا عام ١٨٦٢. وكان بسمارك يتبنى برنامجا لتحقيق الوحدة بين الولايات الألمانية. وقد شجعه على ذلك نجاح حركة الوحدة الإيطالية. كما أن حركة الوحدة الألمانية كانت قد نمت على مستوى العلاقات الاقتصادية بين الولايات الألمانية. وفى ذلك يقول رنوفان أنه "من وجهة النظر الاقتصادية كانت هناك ألمانيا موجودة بالفعل"^(١). فقد نمت الشبكة الحديدية فى كل أنحاء ألمانيا بين عامى ١٨٥٠، ١٨٦٠، مما زاد من التبادل التجارى بين الولايات الألمانية الأعضاء فى الزولفرين على حساب التبادل التجارى بين الولايات والخارج. كذلك فقد ازدهرت الصناعات الألمانية وبالذات صناعات المنسوجات، وبناء الآلات، والسكر، وإنتاج الفحم، وتحولت الولايات الألمانية إلى للتصدير. ومن ثم نشأت حالة قوية من الاعتماد المتبادل بين الولايات الألمانية. وبالتالي فإن البرنامج السياسى لبسمارك كان يستند إلى أساس إقتصادى قوى. فكان بسمارك يسعى إلى ترجمة الوحدة الاقتصادية بين الولايات الألمانية إلى وحدة سياسية. ضف إلى ذلك نمو الشعور القومى بين الألمان، والذي تمثل فى ظهور جمعيات تدعو إلى الوحدة ومنها "الاتحاد القومى" Nationalverein سنة ١٨٥٩ والمكون من متقنى البرجوازية الألمانية. كذلك، فقد استطاعت بروسيا منذ منتصف القرن التاسع

عشر أن تقيم جيشا حديثا على أساس نظرية الاستخدام العسكى للسكك الحديدية" والتي تبناها المارشال فون مولتكه رئيس هيئة الأركان البروسية، والتي بفضلها أصبح الجيش البروسى أكبر قوة عسكرية "متحركة" فى أوروبا^(١٠).

كان بسمارك يواجه عدوين رئيسيين لحركة توحيد ألمانيا هما النمسا وفرنسا. فالنمسا لن تقبل إنهاء زعامتها للولايات الألمانية فى إطار الاتحاد الجرمانى، فضلا عن أن الوحدة الألمانية تهدد الكيان السياسى للإمبراطورية النمساوية. كذلك لم تكن فرنسا تتظر بعين الارتياح إلى تكوين دولة ألمانية موحدة على حدودها، وإن كانت ترحب بانفصال الولايات الألمانية عن النمسا. وقد ركز بسمارك على بناء برنامج يمكنه من مواجهة هاتين الدولتين. ويمكن تلخيص هذا البرنامج فى عنصرين رئيسيين هما، بناء القوة العسكرية البروسية تمهيدا للحظة الصدام العسكى مع النمسا، وفرنسا، واستثمار التوازنات الدبلوماسية بين الدول الكبرى لتحقيق أهدافه تماما كما فعل كافر من قبله. ولذلك دعم بسمارك الإستراتيجية العسكرية للمارشال فون مولتكه، كما شرع فى تحييد روسيا إزاء القضية الألمانية. ولذلك أيضا رفض بسمارك أن يشترك مع باقى الدول الأوروبية فى إدانة القمع الروسى للثورة البولندية سنة ١٨٦٣، كما عقد إتفاقية عسكرية فى السنة ذاتها تضمنت تفاهم الدولتين على إبقاء الوضع الراهن فى بولندا الروسية.

المطلب الأول

الحرب البروسية النمساوية

بدأ الصدام بين بروسيا والنمسا بمناسبة مشكلة دوقيتى الشلزويج وهلشتاين Schleswig & Hollstein وهما دوقيتين ألمانيتين كانتا تابعتين للدانمارك فى إطار اتحاد شخصى. وفى عام ١٨٦٣ قام ملك الدانمارك بضم الشلزويج إلى بلاده مما أثار الشعور القومى للألمان. وقد تعاون بسمارك مع النمسا للاستيلاء على الدوقيتين سنة ١٨٦٤، وتم تقسيمهما بين الدولتين، الشلزويج، وهلشتاين للنمسا^(١١).

بعد ضم الشلزويج لبروسيا شرعت الأخيرة فى شق قناة كييل وهى تربط بين بحر البلطيق وبحر الشمال وذلك لتسهيل انتقال البحرية البروسية. ولما كان من شأن حفر قناة كييل تقوية أسطول بروسيا، فإن النمسا طالبت الأخيرة بتعويض إقليمى. ومن ثم بدا لبسمارك أن الحرب ضرورية لوقف مطامع النمسا التى لم تكف بالاستيلاء على هلشتاين

ولكنها تريد الحصول على مكاسب إقليمية أخرى، كما تعارض الوحدة الألمانية. وللتحضير لهذه الحرب شرع بسمارك في عزل النمسا عن حلفائها المحتملين. ولذلك، فقد التقى مع نابليون الثالث إمبراطور فرنسا في بيارتز Biaritz في سبتمبر سنة ١٨٦٥. وفي هذه المقابلة تعهد نابليون الثالث بالوقوف على الحياد إذا نشبت حرب بروسية نمساوية مقابل تعهد بسمارك بتسوية قضية ضم البندنية إلى إيطاليا في حالة انتصاره على النمسا. لماذا وافق نابليون الثالث على دعم بروسيا رغم معارضته للوحدة الألمانية؟ الواقع أن نابليون الثالث كان يتصور أن الحرب بين بروسيا والنمسا ستؤدي إلى إضعاف الدولتين، مما يقوى من نفوذ فرنسا في أوروبا، كما أنها لن تسفر عن تحقيق الوحدة الألمانية. كذلك، كان نابليون الثالث واقعاً تحت تأثير فشل الحملة الفرنسية على المكسيك سنة ١٨٦٥ (كما سنرى فيما بعد) وكان يرغب في تغطية هذا الفشل من خلال نصر سياسي أوروبي.

بناء على نصيحة للمارشال فون مولتكه عقد بسمارك تحالفاً عسكرياً مع إيطاليا في إبريل سنة ١٨٦٦ بنص على أنه في حالة نشوب حرب نمساوية - بروسية فإن إيطاليا ستحشد قواتها على الحدود النمساوية الجنوبية مقابل إعطاء إيطاليا للبندنية في حالة انتصار بروسيا، وذلك بشرط أن تتدخل الحرب في خلال ثلاثة شهور من توقيع الاتفاق. وكانت وجهة نظر فون مولتكه أن هذا التحالف سيجبر النمسا على توزيع جيوشها على جبهتين شمالية ضد بروسيا وجنوبية ضد إيطاليا مما يشتت من المجهود الحربي للنمساوي.

في الوقت ذاته بدأ بسمارك بتحريض النمسا لدفعها إلى إعلان الحرب على بروسيا. ولذلك فقد قدم اقتراحاً في مجلس الاتحاد للجرماني يقضي بأن تكون وفود الدولة الممثلة في مجلس الاتحاد منتخبة من شعوبها. وقد كان هذا الاقتراح متعارضاً مع الأفكار السياسية لبسمارك، ولكنه كان يهدف من تقديمه إلى إثارة الحكومة للنمساوية ودفعها نحو إعلان الحرب. كذلك، كان بسمارك يحشد قوات بروسيا سرا على الحدود النمساوية، مما أدى إلى اندلاع الحرب بين الدولتين في يونيو سنة ١٨٦٦، بعد أن أعلنت بروسيا إلغاء الاتحاد للجرماني وانسحابها منه.

يمكننا أن نستنتج من العرض السابق سياسات الدول الأوروبية تجاه الحرب النمساوية - البروسية. فقد ساندت روسيا، وإيطاليا، بروسيا في تلك الحرب، الأولى بسبب التفاهم البروسي الروسي سنة ١٨٦٣، وبسبب رغبتها في الانتقام من النمسا لسياساتها تجاه

حرب القرم، ولأن بروسيا كانت ترى أن هزيمة النمسا ستسهل عليها العودة إلى اتباع سياسة نشيطة في منطقة البلقان ووسط أوروبا. أما الثانية فلكي تحصل على البنديقية إذا تمت هزيمة النمسا. بالنسبة لبريطانيا، فقد وقفت على الحياد المشوب بالود تجاه بروسيا. فلم يكن لبريطانيا مصلحة في تلك الحرب سوى المحافظة على توازن القوى الأوروبي. وكان انتصار بروسيا من شأنه حماية هذا التوازن من خلال الحد من نزعات نابليون الثالث للهيمنة في أوروبا، والتي تمثلت في سعيه لفصل بولندا عن روسيا. ولذلك أعلنت بريطانيا الحياد في الحرب هذا بالرغم من أن نجاح بروسيا في تحقيق أهدافها يهدد هيمنة بريطانيا على ولاية هانوفر الألمانية. أما فرنسا، فكانت ترغب في فصل الولايات الألمانية عن النمسا، ولكنها في الوقت ذاته لم تكن ترغب في قيام دولة ألمانية قوية على حدودها، وكانت تفضل إقامة ثلاثة اتحادات ألمانية منفصلة.

استطاعت القوات البروسية أن تلحق هزيمة ساحقة بالجيش النمساوي في معركة ساندو في ٣ يوليو سنة ١٨٦٦. وقد أذهل الانتصار البروسي الساحق نابليون الثالث فتدخل لفرض سيطرته المصحوبة بالتهديد باستعمال القوة المسلحة، بين بروسيا والنمسا، وذلك لكي يمنع بروسيا من قطف ثمار انتصارها بشكل كامل. وقد قبل بسمارك على مضض وساطة نابليون الثالث، وتم توقيع صلح بروسي - نمساوي في ٢٣ أغسطس سنة ١٨٦٦ عرف باسم "صلح براج" نص على الشروط التالية :

- أ - حل الاتحاد الجرمانى .
- ب - إعطاء الشلزويج وهنشتاين لبروسيا .
- ج - ضم ولايات هانوفر وفرانكفورت وهيسى كاسل إلى بروسيا .
- د - تكوين اتحاد من الولايات الألمانية الواقعة شمال نهر الماين Main بزعامة بروسيا .
- هـ - تبقى الولايات الألمانية الواقعة جنوب نهر الماين مستقلة على أن ترتبط مع بروسيا بمعاهدة تنص على وضع قواتها المسلحة تحت تصرف بروسيا .
- و - المحافظة على سلامة أراضي الإمبراطورية النمساوية عدا البنديقية .

أدت الحرب البروسية - النمساوية إلى إعطاء دفعة قوية لقضيتي الوحدة الإيطالية والألمانية . فقد ضمت إيطاليا البنديقية طبقاً لمعاهدة كورمون الموقعة سنة ١٨٦٦ بينها وبين النمسا، وبموجبها تنازلت النمسا عن البنديقية لفرنسا التي تنازلت عنها بالنمسا.

لإيطاليا . كما حققت بروسيا وحدة ألمانية جزئية وظهرت كقوة رئيسة فى التوازن الدولى .

بيد أن الحرب البروسية - النمساوية كانت لها نتائج أكثر خطورة على مسار السياسة الدولية ، وبالأذات فيما يتعلق بوضع الإمبراطورية النمساوية. فقد شهدت هذه الإمبراطورية تغييراً جذرياً سواء فى كيانها السياسى أو سياستها الخارجية. على المستوى الداخلى تحولت الإمبراطورية النمساوية إلى دولة ثنائية باسم "الإمبراطورية النمساوية المجرية" The Austrian- Hungarian Empire سنة ١٨٦٧ فى إطار ما سسمى باسم "الأوسلتش" Ausgleich. بموجب هذا الترتيب تحولت النمسا إلى دولتين مستقلتين هما النمسا، والمجر ولكل منهما برلمانها ومجالسه المحلية ولغته، على أنه يحكمهما عاهل واحد هو "إمبراطور النمسا وملك المجر"، مع وجود وزارات إمبراطورية مشتركة هى الحرب، والخارجية ، والمالية. كان الهدف من هذا الترتيب هو إصلاح الكيان السياسى للإمبراطورية من خلال إرضاء تطلعات المجرين لإقامة دولة مستقلة. ولكن هذا الترتيب تجاهل الأغلبية السلافية فى الإمبراطورية، والتى كانت تصل إلى حولى ٢٦ مليون سلافى من بين سكان الإمبراطورية البالغين ٥١ مليون نسمة. وبالتالي فإن الأوسلتش لم يمثل إلا حلاً جزئياً لمشاكل الإمبراطورية. من ناحية أخرى فإن الهزيمة النمساوية أمام سردينيا سنة ١٨٥٩، وأمام بروسيا سنة ١٨٦٦ دفعنا الإمبراطورية إلى للتخلى عن القيام بأى دور نشيط فى وسط أوروبا ، وبدأت تتحول إلى الاهتمام بالبلقان ، خاصة بعد أن فقدت البندقية ، وذلك لحملة ما تبقى لها من سواحل على البحر الادرياتي . وبذلك ظهر عامل جديد فى السياسة الدولية فى البلقان .

المطلب الثانى

الحرب البروسية الفرنسية

أدرك بسمارك أن فرنسا قد تدخلت للوساطة بين بروسيا والنمسا بسهدف ضرب مشروع الوحدة الألمانية. كما أدرك نابليون الثالث أن بروسيا تسعى إلى إقامة دولة ألمانية على حدود فرنسا مما يشكل تهديداً لأمن فرنسا. وقد زاد من خطورة الموقف أن فرنسا شرعت تطالب بروسيا عقب انتهاء الحرب البروسية النمساوية بتعويضات إقليمية متتالية فى الولايات الألمانية الجنوبية. ولكنها فشلت فى الحصول على تلك التعويضات ، مما

أخرج نابليون الثالث خاصة أن بسمارك كان حريصا على إعلان هذا الفشل لحدث الولايات الجنوبية على التقارب مع بروسيا من ناحية، وإلهانة نابليون الثالث ونفمه نحو الاصطدام ببروسيا من ناحية أخرى.

كذلك فقد عقد بسمارك عام ١٨٦٧ معاهدات تحالف بين اتحاد ألمانيا الشمالية وبين بعض دويلات ألمانيا الجنوبية ، كبافاريا وورتمبرج ، وبادن ، وبالأذات بعد أن أبلغ تلك الولايات مطالب فرنسا التوسعية في أراضيها . وقد رأى نابليون الثالث في ذلك دليلا على تصميم بسمارك على تحقيق الوحدة الألمانية رغم معارضة فرنسا . ولذلك شرع بسمارك ونابليون الثالث في التحضير للحرب . وتميزت السنوات الثلاث الممتدة من سنة ١٨٦٧ حتى سنة ١٨٧٠ بالسباق على اكتساب الحلفاء . وقد نجح بسمارك في هذا السباق . فاستطاع أن يكسب صداقة روسيا ، ويضمن حياد بريطانيا ، والنمسا والمجر ، وإيطاليا ، فقد كانت بروسيا تحرص على صداقة روسيا للأسباب التي ذكرناها ، ولحرصها على استقرار الأوضاع في بولندا (المقسمة بينهما) . ووقع بسمارك إتفاقا مع روسيا سنة ١٨٦٨ تعهدت فيه الأخيرة بأنه في حالة نشوب حرب بين فرنسا وبروسيا ، ستقوم روسيا بشل للنمسا والمجر عن طريق حشد قواتها على الحدود الروسية النمساوية المجرية . أما بريطانيا ، فكانت منشغلة بمشاكلها في أمريكا الشمالية وللهند . فضلا عن أن بسمارك قد سرب لها المطالب التي قدمها نابليون الثالث ، والتي تنص على طلبه موافقة بروسيا على ضم بلجيكا إلى فرنسا مما أثار مخاوف بريطانيا التقليدية . وقد ضاعف من هذه المخاوف إقدام فرنسا على محاولة شراء السكك الحديدية البلجيكية في ليمبورج . وقد أدى ذلك إلى تعبئة بريطانيا لأسطولها الحربي ، وتقديم تحذير شديد اللهجة إلى فرنسا وإعلان استعدادها للتحالف مع بروسيا ، مما أدى إلى تراجع فرنسا عن مشروع الشراء . ولذلك ، فقد وقفت بريطانيا موقف الحياد المشوب بالود تجاه بروسيا في الحرب البروسية - الفرنسية . ومن المعروف أن الإمبراطورية النمساوية المجرية كانت قد فقدت اهتمامها بالشئون الألمانية منذ سنة ١٨٦٧ ، ولكتفت بأن وعدت فرنسا بمساعدتها في الحرب مشروط ألا تكون فرنسا هي البائدة بإعلانها . وأخيرا فإن إيطاليا اشترطت لتأييد فرنسا أن تسحب الأخيرة حاميتها الموجودة في روما وهو ما رفضه نابليون الثالث ، لأن تلك الحامية كانت تمثل رمزا للدور الفرنسي في حماية البابا الكاثوليكي .

هكذا أصبحت فرنسا دون حليف موثوق به في أوروبا . وهو ما شجع بسمارك على السير قدما في طريق التحضير للحرب . ولذلك افتعل بسمارك أزمة مع فرنسا بمناسبة

مشكلة العرش الأسباني^(١٢) وقد دفعت تلك الأزمة نابليون الثالث إلى إعلان الحرب على بروسيا في ١٤ يوليو سنة ١٨٧٠. وقد استطاع الجيش البروسي أن ينقل المعركة إلى الأراضي الفرنسية ذاتها. وفي معركة سيدان Sedan في ٢ سبتمبر سنة ١٨٧٠ أنزل هزيمة ساحقة بالجيش الفرنسي، وتم أسر نابليون الثالث ذاته ودخلت القوات البروسية باريس في ٥ يناير سنة ١٨٧١.

ما هي أهم النتائج التي أسفرت عنها الحرب الفرنسية-البروسية؟ يمكن تحديد ثلاث نتائج جوهرية ترتبت على هذه الحرب:

أولاً : إعلان الجمهورية الفرنسية الثالثة

قبلت الحرب الفرنسية - البروسية فشلاً وريعا لنابليون الثالث ، مما أدى إلى سقوط الملكية الفرنسية ، وإعلان الجمهورية الثالثة في فرنسا في ٤ سبتمبر سنة ١٨٧٠، والتي مثلت تحول فرنسا النهائي نحو النظام الجمهوري . وفي سنة ١٨٧٥ وافقت الجمعية الوطنية الفرنسية على إصدار دستور جديد يقضى باعتماد الجمهورية ، تشكل للحكم في فرنسا. وقد استمرت تلك الجمهورية حتى سنة ١٩٤٠. (١٣)

ثانياً : استكمال الوحدة الألمانية

قبل أن يخمد أوار الحرب الفرنسية - البروسية ، بدأ بسمارك سلسلة من المفاوضات مع ملوك وأمراء الولايات الألمانية الجنوبية . وتم الإتفاق على توحيد تلك الولايات، واختيار النظام الاتحادي كشكل للدولة الألمانية بحيث تحتفظ كل ولاية بسياساتها في الأمور الداخلية ، ويكون للسلطة المركزية حق الإشراف على الشؤون الخارجية والدفاعية . وأعطيت ولايات بافاريا ، وورتمبرج ، وسكسونيا امتيازات خاصة في ميدان السياسة الخارجية ، والقوات المسلحة. وفي ١٨ يناير سنة ١٨٧١ اجتمع الملوك والأمراء الألمان في قصر فرساي بباريس حيث أعلنوا تتويج غليوم الأول قيصرًا على الإمبراطورية الألمانية . ولأنك إن إعلان قيام الدولة الألمانية في قصر فرساي كان خطأ فادحاً ارتكبه بسمارك لأنه أثار حقد الشعب الفرنسي على ألمانيا. ولذلك فقد صممت فرنسا على أن توقع ألمانيا المهزومة في الحرب العالمية الأولى إتفاقية الصلح في القصر ذاته .

ثالثاً : معاهدة فرانكفورت

أصرّت ألمانيا على عدم توقيع الصلح إلا مع حكومة فرنسية منتخبة. وقد تمت الانتخابات بالفعل، وشكلت جمعية وطنية فرنسية انتخبت تيير رئيساً للوزراء وفوضته فى إجراء الصلح مع ألمانيا. وقد جرّت المفاوضات بين بسمارك وتيير ، وأسفرت عن توقيع معاهدة فرانكفورت Frankfurt Treaty فى ١٠ مايو سنة ١٨٧١. وقد تضمنت المعاهدة عدة شروط أهمها :

١. تحتل ألمانيا مقاطعتى الألزاس واللورين بما فيهما مدينتى ستراسبورج و Metz .
 ٢. تدفع فرنسا غرامة حربية مقدارها خمسة مليارات فرنك ذهبية خلال خمس سنوات .
 ٣. تحتل الجيوش الألمانية أراضى شمال فرنسا حتى يتم دفع الغرامات .
- وقد دفعت فرنسا الغرامة بكاملها خلال ثلاث سنوات مقابل إسراع القوات الألمانية بالجلء . وبذلك يكون بسمارك قد ارتكب خطأ ثانياً تمثل فى احتلال الألزاس واللورين . ونحن نعلم أن الألزاس كانت تحت حكم فرنسا منذ صلح وستفاليا سنة ١٦٤٨ واللورين منذ ١٧٦٦، مما جعل فرنسا تصمم على استعادتهما فى المستقبل.

رابعاً : كوميون باريس

على أثر استسلام الجيوش الفرنسية اندلعت فى باريس ثورة شاملة رافضة للهيمنة وللاحتلال البروسى، ولاتجاه الحكومة الفرنسية إلى إعادة النظام الإمبراطورى بعد إعلان الجمهورية فى سبتمبر سنة ١٨٧٠. وقد استولى الثوار على مدينة باريس وكونوا حكومة من العناصر الجمهورية والإشتراكية وأسسوا ما عرف باسم "كوميون باريس" فى ١٨ مارس سنة ١٨٧١ كشكل لتنظيم مدينة باريس. وقد نادى بعض رؤساء الكوميون بتحويل فرنسا إلى اتحاد تعاهدى يتألف من جمهوريات محلية. ونادى البعض الآخر بتفويض النظام الرأسمالى فى العالم كله. وقد اتسمت إدارة كوميون باريس بالفوضى الشاملة وتضارب الإتجاهات مما مكن حكومة تيير من اخماد حركة كوميون باريس وإعدام قائدها فيما عرف باسم "أسبوع الدم" فى ٢١-٢٨ مايو سنة ١٨٧١.

وقد أدت الوحدة الألمانية وما سبقها من وحدة إيطالية إلى رسوخ ظاهرة التعددية القطبية الدولية فى إطار نظام توازن القوى الذى تضطلع ببريطانيا فيه بدور للموازن. فقد أدى ظهور إيطاليا، وألمانيا إلى دخول قوى جديدة حلبة السياسة الدولية والتوسّع

الإستعماري كما سنرى فيما بعد. كذلك فقد اضطلعت بريطانيا بدور محوري في احتواء المطامع الروسية للتوسع في الدولة العثمانية وفي تمهيد الطريق لظهور القوى الأوروبية الجديدة .

وتثير قضية إعلان فرنسا للحرب على بروسيا قضية نظرية تتعلق بدور البيئة النفسية . يقصد بالبيئة النفسية كل المتغيرات الذهنية المتعلقة بفهم الفرد للبيئة الموضوعية المحيطة به ، كالادراك ، والعقائد ، والقيم ، والتصورات . وتؤكد نظرية السياسة الخارجية أن هذه البيئة الموضوعية لا تنتج أثراً في السياسة الخارجية إلا من خلال فهم للقائد السياسي لتلك البيئة . فقد يكون ميزان القوى الموضوعي بين الدولتين (أ ، ب) هو لصالح الدولة (أ) ، ولكن للقائد السياسي للدولة (ب) قد "يدرك" هذا الميزان على أنه لصالحه ، إما لنقص المعلومات ، أو لوجود عقيدة قوية لديه بالتفوق . ومن ثم ، فإنه سيتصرف إزاء الدولة (أ) بناء على هذا الادراك لميزان القوى ، وليس بناء على واقع الميزان ذاته . وهذا ما حدث في حالة قرار الإمبراطور نابليون الثالث بإعلان الحرب على بروسيا . فقد اعتقد نابليون الثالث (ومعه حكومته) أن ميزان القوى العسكري الفرنسي- البروسي هو لصالح فرنسا ، وأنه من الممكن إلحاق الهزيمة بروسيا . ومن ثم اتخذ قرار الحرب. ولكن ميزان القوى الموضوعي كان لصالح بروسيا . وقد تحدثت نتيجة الحرب بناء على هذا الميزان (انتصار بروسيا) ، وليس بناء على ادراكات نابليون الثالث . ومن ثم ، فإن البيئة النفسية للقائد السياسي تحدد سلوكه ، ولكنها لا تحدد النتيجة ، خاصة إذا كانت هناك فجوة بين الادراك والواقع . ويثير ذلك قضية أهمية مراجعة الادراكات في ضوء المعلومات ، أي في ضوء البيئة الموضوعية^(١٤).

المبحث الرابع

استقلال كندا

كانت كندا مستعمرة بريطانية منذ أن طردت بريطانيا القوات الفرنسية من إقليم كويبك سنة ١٧٦٣. وكانت كندا تسمى "مستعمرات أمريكا الشمالية البريطانية". وقد استقلت هذه المستعمرات في إطار سلمي وبالإتفاق مع بريطانيا حينما أصدر البرلمان البريطاني "قانون أمريكا الشمالية البريطانية" سنة ١٨٦٧ (والذى أصبح بمثابة الدستور الكندي منذ ذلك التاريخ وحتى سنة ١٩٨٢). وقد أصدر البرلمان البريطاني هذا القانون بعد أن قامت المستعمرات بصياغته من خلال مفاوضات طويلة ، وقدمته إلى البرلمان البريطاني .

ما هى الظروف التاريخية التى أدت إلى هذا التطور؟. فى خلال ستينات القرن التاسع عشر نشأت مجموعة من الظواهر دفعت سكان مستعمرات شمال أمريكا البريطانية إلى التخوف من احتمال الغزو العسكرى الأمريكى . ففى نهاية للحرب الأهلية الأمريكية كان الجيش الأمريكى اقوى جيش فى أمريكا الشمالية . وفى هذا الوقت طالبت الصحافة الأمريكية بالاستيلاء على كندا ، كما سعت بعض المجموعات الأيرلندية فى الولايات المتحدة إلى الاستيلاء على كندا كجزء من حربها ضد بريطانيا لتحرير أيرلندا . وقد زاد من الإحساس بالخطر أن بريطانيا بدت وأنها غير مكترثة بالمخاطر التى تهدد مستعمراتها فى أمريكا الشمالية . من ناحية أخرى لعبت العوامل الاقتصادية دورا فى إنشاء الدولة الجديدة، ذلك أنه فى عام ١٨٤٦، ألغت بريطانيا المعاملة التفضيلية التى تعطىها لصادرات مستعمرات أمريكا الشمالية إليها. وفى عام ١٨٦٦، ألغت الولايات المتحدة إتفاق للتبادل الذى كانت بمقتضاه تعفى صادرات مستعمرات أمريكا الشمالية من الرسوم الجمركية. أضيف إلى ذلك أن الاتحاد الذى نشأ عام ١٨٤١، بين غرب كندا (أونتاريو حاليا) وشرق كندا (كويبك حاليا) بمقتضى " قانون الاتحاد " كان قد وصل إلى طريق مسدود. ذلك أن هذا القانون أعطى لكل من القسمين تمثيلا متساويا فى المجلس التشريعى ولكن سرعان ما بدأ يتضح أن سكان غرب كندا يزدون بمعدل أسرع (بفضل الهجرة) . ومن ثم فقد طالبوا بتغيير أساس التمثيل طبقا لعدد السكان . بيد أن الفرنسيين اللذين رفضوا هذا

الطلب. ومن ثم إزاء هذه التطورات شعرت بعض المقاطعات البحرية ، وكويبيك ، وانتاريو بضرورة إنشاء اتحاد جديد . ومن ثم التقى ممثلو هذه الأقاليم ، وقرروا إنشاء اتحاد فيدرالى يوزع السلطة بين السلطة الاتحادية والمقاطعات بشكل دستورى ، ويرجع الفضل إلى السيرجون ماكdonald (حاكم غرب كندا آنذاك) فى دفع الآباء المؤسسين إلى إنشاء الاتحاد^(١٥) .

بمجرد أن اتفقت المستعمرات البريطانية على مشروع قانون تأسيس الدولة الجديدة ، أصدر البرلمان البريطانى فى أول يوليو سنة ١٨٦٧ قانون أمريكا الشمالية البريطانية British North America Act " الذى بموجبه تأسس " دومينيون كندا " والذى أصبح بمثابة الدستور الكندى حتى سنة ١٩٨٢ .

بيد أن كندا ظلت تعبر فى فلك السياسة البريطانية بالأساس . ولذلك ظل دورها هامشيا فى السياسة الدولية حتى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، حينما بدأت تظهر المشاعر القومية لدى العناصر الفرنسية من سكان كندا المقيمين فى إقليم كويبيك . وبدأت كندا بالتالى تعمل على الإقلال من روابطها ببريطانيا وتنويع علاقاتها الدولية .

المبحث الخامس

تطور المؤسسات الدولية

لعل أهم تطور شهنته هذه المرحلة فيما يتعلق بظاهرة المؤسسة الدولية هو إنشاء "لجنة الدانوب" سنة ١٨٥٦ بعد تسوية مشكلات حرب القرم . وقد كانت اللجنة تتكون من الدول النهرية ، ولكنها كانت تتمتع بشخصية قانونية مستقلة وتقوم بالإشراف على نهر الدانوب . وقد وضعت اللجنة قواعد الملاحة فى نهر الدانوب والرسوم الواجب دفعها .

ونظراً لنمو وسائل الاتصال الدولى فقد تم إنشاء "الاتحاد الدولى للتلغراف" سنة ١٨٦٥ ، ثم "الاتحاد العام للبريد" سنة ١٨٧٤ . وفى سنة ١٨٧٥ تم التوقيع على إتفاقية إنشاء المكتب الدولى للموازين والمقاييس . وفى أكتوبر من العام ذاته تم توقيع إتفاقية بون الخاصة بإنشاء مكتب النقل الدولى . وقد عهد إلى هذا المكتب بالإشراف على نقل البضائع بالسكك الحديدية عبر للدول ، كما أسس اتحاد دولى لحماية الملكية الصناعية سنة ١٨٨٣ .

وقد كان إنشاء تلك الإتحادات استجابة للاحتياجات الناشئة عن تعاضل الثورة الصناعية وامتدادها إلى دول أخرى ، واتساع نطاق المعاملات الدولية . وقد لعبت هذه الإتحادات وظيفة محورية كنقطة تجمع للمعلومات ، ومراكز رئيسة تستخدمها للحكومات لمناقشة المشكلات المشتركة ، وأداة لتشجيع افتتاح وإقرار مقاييس موحدة . من ناحية أخرى ، فإن هذه الإتحادات مثلت أول شكل حقيقى لتنظيم دولى دائم حيث كان لكل منها أمانة دائمة . هذا بخلاف المؤتمرات الدولية فى النصف الأول من القرن التاسع عشر التى تميزت بطابعها المؤقت . كذلك ، فقد ابتدعت هذه الإتحادات مفهوماً تنظيمياً جديداً ، وهو التمييز بين الاجتماعات العامة التى تشترك فيها كل الدول (الجمعية العمومية) وبين المجالس التنفيذية التى تتألف من مندوبين من عدد محدود من الدول (المجلس) . كذلك أدخلت هذه الإتحادات مفهوم الإتفاقية الدولية متعددة الأطراف التى يتم الإتفاق على أحكامها فى مؤتمرات ولجان يشترك فيها عدد كبير من الدول ، ويجرى التصويت على موادها . ومن ذلك الإتفاقية الدولية للبريد وغيرها . ويرى كلود أن ابتداء هذه الأداء شكل نصراً أحرزه التنظيم الدولى فى القرن التاسع عشر . وأخيراً ، فقد أدت هذه الإتحادات إلى مشاركة مجموعات من الفنيين والمهنيين فى إدارة الشؤون الدولية بعد أن كانت تلك الشؤون مقصورة على الدبلوماسيين . فالتعامل مع المسائل البريدية والتلغرافية والصحية يتطلب مشاركة المتخصصين فى تلك المجالات فى إدارتها على المستوى الدولى^(١١) .

المبحث السادس

القضايا الاستعمارية

تميزت هذه الفترة بمحدودية القضايا الاستعمارية المطروحة ، وبإتسام معظم تلك القضايا بطابع التوسع الإقتصادي . ذلك أن أوروبا كانت تمر بمرحلة بداية نضوج الثورة الصناعية ، ولذلك فإنه بمجرد اكتمال الثورة الصناعية مع نهاية تلك الفترة ، اندفعت الدول الأوروبية نحو التكاثر على الاحتلال الإقليمي لما تبقى من أقاليم آسيوية وأفريقية . وقد تركز التوسع الإقتصادي الغربي في الفترة محل البحث في شرق آسيا . هذا بالإضافة إلى ضم بريطانيا للهند ، وقيام فرنسا بمغامرتين عسكريتين في المكسيك ولبنان ، ثم التوسع الإقتصادي الأوروبي في مصر في إطار مشروع قناة السويس .

المطلب الأول

التوسع الإستعماري في الشرق الأقصى وضم الهند

أدى انفتاح الصين أمام الأسواق الغربية إلى فتح شهية الدول الغربية لمزيد من التوسع الإقتصادي في الشرق الأقصى . فتطلعت إلى السوق اليابانية مطالبة بفتح تلك السوق أمام منتجاتها وبحق السفن الغربية في دخول الموانئ اليابانية ، وكانت اليابان في ذلك الوقت في حالة من العزلة الشديدة عن الغرب امتدت حوالي قرنين من الزمان . أضف إلى ذلك أن اليابان كانت تمر بفترة ضعف داخلي شديد فكانت للقوة العسكرية اليابانية ضخمة من حيث العدد ، ولكنها لم تكن تمتلك التقنية الأوروبية . ومن ثم لم تكن اليابان بقادرة على الدخول في مواجهة عسكرية مع الدول الأوروبية .

وكانت اليابان تخضع منذ سنة ١١٩٢ لحكم سلسلة من الحكام العسكريين الذين عرفوا باسم الشوجون Shoguns وكان هؤلاء للحكام يحكمون باسم الإمبراطور في إطار نظام إقطاعي شامل . وقد وضع توكاجاوا (١٥٤٢-١٦١٦) أسس هذا النظام الإقطاعي مؤسسا بذلك قواعد آخر الشوجونات التي حكمت فعليا باسم الإمبراطور والذي لم تكن

سلطاته تتجاوز كيوتو، عاصمة اليابان آنذاك. وقد أنشأ توكاجاوا نظاما اجتماعيا يقوم على التدرج الهرمي والتمييز بين طبقة المحاربين (الساموراي)، وطبقة العامة من الفلاحين. كما حرص على أبعاد اليابان عن أى تفاعل مع الحضارة الغربية. فتم تحريم للنشاط التجارى والتبشيري الأوروبي. بيد أن الولايات المتحدة بادرت بإجبار اليابان على الانفتاح، وذلك حين أرسلت فى ٨ يوليو سنة ١٨٥٣ أسطولاً بقيادة الكومودور ماثيو بيرى Perry طالباً السماح للسفن الأمريكية بدخول الموانئ اليابانية وقيام علاقات تجارية. وقد عاد بيرى سنة ١٨٥٤ بأسطول بحرى أكبر. وفى هذه المرة وافق اليابانيون على عقد اتفاقية "كاناراجا" Kanawaga فى ٣١ مارس سنة ١٨٥٤. وقد نصت الاتفاقية على حق السفن الأمريكية فى الرسو فى بعض الموانئ اليابانية، وإعطاء الولايات المتحدة حق الدولة الأولى بالرعاية. وقد زادت تلك الحقوق بالتدريج لتشمل حق الدخول فى علاقات تجارية مباشرة مع بعض المواطنين وفتح موانئ جديدة ومزايا الإمتيازات الأجنبية بموجب إتفاقية أخرى عقدت سنة ١٨٥٨. كذلك حصلت بريطانيا وفرنسا وروسيا وهولندا على اتفاقيات مشابهة. وبذلك انفتح السوق اليابانى بالقوة أمام المنتجات الغربية.

بعكس الحال فى الصين، فإن اليابان بدأت تفرن فتح أسواقها بانفتاح مسواز على الحضارة الغربية، وبالأذات من خلال مزج التكنولوجيا الغربية مع مواردها الإقتصادية، مما أحدث تحولاً جوهرياً فى المجتمع اليابانى وقد أحدث هذا التحول أزمة عنيفة فى المجتمع اليابانى بين المؤيدين والمعارضين لهذا التحول. وزاد من تلك الأزمة شعور اليابانيين بالنتائج السلبية للانفتاح على الغرب (مثل ارتفاع الأسعار وإختفاء المواد الأولية والعملة الذهبية). وقد وصل الأمر إلى اندلاع حركة جماهيرية هدفها طرد الأجانب من البلاد. وقد تطورت الحركة إلى اغتيال بعض الأجانب وإحراق بعض السفارات. وإزاء ذلك تدخلت الأساطيل البريطانية والأمريكية والفرنسية لضرب بعض المدن والقلاع اليابانية، مما اضطر الإمبراطور إلى إعطاء الدول الغربية إمتيازات جديدة تضاف إلى ما هو منصوص عليه فى إتفاقية سنة ١٨٥٨ أهمها خفض الرسوم الجمركية إلى ٥ % من قيمة السلع الواردة.

وفى ٣ يناير سنة ١٨٦٧ تولى العرش اليابانى الإمبراطور موتسوهيتو Mutsuhito (١٨٦٧ - ١٩١٢) متخذاً اسم ميجى Meiji (وتعنى الحكومة المستتيرة) والتف حوله مجموعة من الساموراي "النبلاء العسكريين" المصلحين. وفى الشهر ذاته إنتهت حكومات الشوجون، وعادت السلطة الفعلية للإمبراطور. ومنذ تلك اللحظة بدأت اليابان فى

استيعاب التقنية الغربية ، وإنشاء نظام إقتصادي وسياسي حديث . فتم إعادة تنظيم الإدارة اليابانية ، وأصبحت طوكيو عاصمة للبلاد ، كما صدر سنة ١٨٨٩ دستوراً جديداً أنشأ نظاماً برلمانياً في البلاد . وكانت تلك هي بوابة النهضة اليابانية المفتحة على الغرب ، وبعبارة أخرى ، فإن الانفتاح الياباني ارتبط بتجديد المجتمع الياباني وتطويره^(١٧) .

من ناحية أخرى ، فقد أدت المكاسب الاقتصادية التي حصلت عليها الدول الغربية من الإمبراطورية الصينية إلى تشجيع تلك الدول على الحصول على المزيد . وقد استغلت بريطانيا وفرنسا حادثة قتل أحد المبشرين الفرنسيين في الصين ، وإلقاء الشرطة الصينية القبض على بحارة سفينة تجارية بريطانية ، وانشغال الحكومة الصينية في حرب أهلية مع عناصر التايبينج Taiping المتمركزة في نانكين ، لتجريد حملة مشتركة على الصين سنة ١٨٥٧ (بمشاركة دبلوماسية من الولايات المتحدة) ، فيما عرف باسم "حرب الأفيون الثانية" . وقد انتهت الحملة العسكرية المشتركة بالاستيلاء على شنغهاي وبكين في سنة ١٨٦٠ ، مما أسفر عن عقد سلسلة من الإتفاقيات عرفت باسم إتفاقيات بكين في السنة ذاتها . وقد نصت الإتفاقية للموقعة مع بريطانيا على فتح إحدى عشر ميناء بحرياً أو نهرياً جديداً للتجارة البريطانية ، وحق السفن البريطانية في الصعود في نهر يانج تسي ، وحق البريطانيين في التنقل داخل الصين ، وخروجهم عن اختصاص المحاكم الصينية في المسائل المدنية والجنائية . وقد وقعت إتفاقيات مشابهة مع فرنسا ، وروسيا ، والولايات المتحدة^(١٨) . والواقع أن بريطانيا كانت هي المستفيد الرئيس من انفتاح الصين . فقد كانت تحتكر ٨٥% من مجموع التجارة الخارجية الصينية ، كما أن تجارها ورجال مصارفها استثمروا رؤوس أموال كبيرة في الصين في شكل شراء أراضي وبناء عقارات .

مع إحكام سيطرتها الاقتصادية على الصين اتجهت الدول الغربية إلى جنوب شرقي آسيا ، التي كانت تعرف آنذاك باسم الهند الصينية . وكانت تضم أربعة ممالك في ذلك الوقت وهي كمبوديا ، وبورما ، وسيام (تايلاند) ، وأنام (فيتنام) ، مع بعض الإمارات الصغيرة . كان الهدف من التوسع الغربي هو التجارة ، وتأمين طرق المرور إلى الإمبراطورية الصينية . وفي عام ١٨٥٢ استولت بريطانيا على رانجون من مملكة بورما . وفي عام ١٨٥٥ عقدت معاهدة مع ملك سيام تشبه معاهدتها مع الصين ، واليابان ، باستثناء الرسوم الجمركية التي خفضت إلى ٣% فقط . وبطبيعة الحال لم تتوان الدول الغربية عن الحصول على إمتيازات مشابهة . فحصلت فرنسا والولايات المتحدة بل والولايات الألمانية

على الإمتيازات ذاتها. أما فرنسا فقد ركزت على مملكة أنام وجبرت حملة عسكرية احتلت سايجون وعقدت معاهدة معها عام ١٨٦٢ اعترفت مملكة أنام بمقتضاها للبعثات التبشيرية الفرنسية بحرية العمل في المملكة وبحق فرنسا في التجارة معها.

هكذا استكملت حركة السيطرة الاقتصادية الغربية على الشرق الأقصى. وقد اتخذت هذه السيطرة شكل عقد مجموعة من المعاهدات تحصل بمقتضاها الدول الغربية على حرية التجارة وذلك تحت التهديد العسكري مع احتلال عسكري محدود لتأمين الوجود الاقتصادي في غرب آسيا.

كانت البرتغال قد سيطرت على الشواطئ الغربية الهندية منذ أوائل القرن السادس عشر، وانفردت بخطوط الملاحة العالمية المؤدية إلى الهند طوال هذا القرن. ولكن السيطرة البرتغالية بدأت تنهار تحت ضربات بريطانيا وفرنسا. فقد عملتا على كسر الاحتكار البرتغالي لخطوط الملاحة البحرية إلى الهند، ونجحتا في ذلك للشركات التجارية. ومن أشهر تلك الشركات شركة الهند الشرقية للبريطانية التي ظهرت في مطلع القرن السابع عشر. لم يلبه حكام الإمبراطورية الإسلامية المغولية في الهند في البداية للخطر الذي تمثله تلك الشركة. وقد استغلت بريطانيا العداء بين الرأسمالية الهندوسية، وبين الحكام المسلمين، والمشاحنات بين الإمارات الإسلامية لكي توجه ضربة قاصمة إلى سراج الدولة (نائب الإمبراطورية في إقليم البنغال) عام ١٧٥٧، تلته ضربة ثانية إلى الإمبراطور المغولي ذاته عام ١٧٦٤، استولت بريطانيا بعدها على البنغال. ثم قامت بتوجيه ضربة ثالثة إلى ملك ميسور المسلم عام ١٧٩٨، بعد أن تبين لها اتجاهه إلى التحالف مع فرنسا لطردها من الهند. وبعد ذلك بدلت بريطانيا تتوسع بسرعة في الهند. فقد احتلت بريطانيا منطقة المند سنة ١٨٤٣، ومنطقة البنجاب بعد حرب في عامي ١٨٤٥-١٨٤٦. إلا أن ثورة شاملة نشبت في الهند ضد التوسع البريطاني عام ١٨٥٧، وكانت هذه الثورة تهدف إلى إحياء الإمبراطورية المغولية الإسلامية في الهند لأن تلك الإمبراطورية كانت رمزا للتسامح بين المسلمين والهندوس وأعطيت السلطات كاملة للسلطان المغولي بهادور شاه. وقد كان من سوء حظ الثوار الهنود أن بريطانيا كانت قد خرجت منذ وقت قصير من حربها للظافرة ضد روسيا في شبه جزيرة القرم وكانت قواتها حرة في التجمع في الهند ضد الثوار بقيادة بهادور شاه. وهكذا استطاعت بريطانيا أن تخمد تلك الثورة بالقوة العسكرية وأن تفرض الحكم البريطاني رسميا لينتدأ من عام ١٨٥٧ وبذلك أصبحت الهند مستعمرة بريطانية حتى عام ١٩٤٧^(١).

المطلب الثاني

التوسع الإستعماري الفرنسي

سعى نابليون الثالث إلى إتباع سياسة فرنسية خارجية نشيطة قوامها إستعادة الدور الفرنسي في السياسة الدولية من خلال التوسع الإستعماري . ومن المعروف أن فرنسا كانت قد بدأت عملية احتلال الجزائر سنة ١٨٣٠ ، وان بريطانيا قد اعترضت على أى توسع فرنسي جديد في البحر المتوسط . ولكن نابليون الثالث حاول أن يوسع من النفوذ الفرنسي في منطقة البحر المتوسط ، حتى أنه ذكر ليسمارك حين كان سفيرا لبروسيا في باريس في إبريل سنة ١٨٥٧ أن "مصير البحر المتوسط أن يصبح بحيرة فرنسية تقريبا"^(١٠) . وفي هذا الإطار يمكن فهم مساندته لمشروع حفر قناة السويس ، وتدخله في لبنان .

كان أول مظهر لمواصلة فرنسا سياستها التوسعية هو دعمها لمشروع حفر قناة السويس . فمُنذ فرض معاهدة لندن عام ١٨٤٠ على مصر بدأت الدولة المصرية الحديثة في التدهور . وقد فتح ذلك المجال أمام فرنسا وبريطانيا للسيطرة الاقتصادية على مصر . وقد اتخذت تلك السيطرة أشكالا مختلفة أهمها الإمتيازات التي أعطيت للأجانب ، وتشجيع ولاية مصر على الاستدانة من الأوروبيين مما انتهى إلى وضع للمالية المصرية تحت الرقابة الفرنسية الإنجليزية المباشرة . وجاء مشروع حفر قناة السويس لكي يصعد من هذا التنافس ، ويزيد من الأهمية الاستراتيجية لمصر .

ومشروع حفر قناة تربط البحر الأحمر بالبحر الأبيض المتوسط مشروع قديم كان قد عرضه أنصار الإشتراكي الفرنسي سان سيمون على محمد علي لكنه رفضه لأنه أدرك أن القناة المقترحة ستفتح الباب أمام للصراع الدولي حول مصر . لكن فرديناند دلسبس، نائب القنصل الفرنسي في الإسكندرية سابقا ، نجح في إقناع لوالى محمد سعيد باشا بحفر القناة وحصل منه عام ١٨٥٤ على عقد إمتياز لحفر قناة السويس . وقد نص العقد على أن يؤسس دلسبس الشركة العالمية لقناة السويس البحرية لشق قناة السويس واستغلاله كطريق عالمي للملاحة مع إعطاء للشركة إمتياز إدارة القناة لمدة ٩٩ سنة من تاريخ افتتاح القناة للملاحة . وبعد إنتهاء أجل الإمتياز تصبح الحكومة المصرية هي المالكة الوحيدة للقناة وتولعبها بعد تعويض الشركة عن المنشآت التي أوجدتها لخدمة الملاحة . وفي خلال تلك الفترة تحصل الحكومة المصرية على ١٥% من صافي أرباح الشركة

التي تنشأ لإدارة القناة . وفي سنة ١٨٥٦ تم منح تلك الشركة ، التي أسسها الشركة العالمية لقناة السويس العالمية البحرية ، إمتيازاً ثانياً حصلت بموجبه على ملكية الأراضي الموجودة على جانبي القناة بعرض كيلو مترين من الجانبين^(٢١) .

كان مشروع القناة مشروعاً خاصاً قدمه نلسبس ، ولكنه دخل في نطاق التنافس البريطاني الفرنسي . فقد كانت بريطانيا تعارض المشروع حتى لا تعطى مجالا لعودة النفوذ الفرنسي إلى مصر . وطلبت من الرأسماليين الإنجليز عدم شراء أسهم الشركة ، كما حرصت الباب العالي على عدم التصديق على عقد الإمتياز الذي أعطاه سعيد باشا لنلسبس . أما فرنسا فقد أبدت المشروع تأييداً مستتراً لأن حرب القرم كانت مشتعلة في ذلك الوقت ، ولكنها حثت الفرنسيين على شراء معظم أسهم الشركة حتى أن الشركة أصبحت بالأساس شركة فرنسية . وبعد إنتهاء حرب القرم نجحت فرنسا في إقناع بريطانيا بالموافقة على المشروع بعد أن تعهدت لبريطانيا في سنة ١٨٦٤ بأن الشركة ستلتزم بالأعمال التجارية البحرية فقط . وبعد أن تبين لها أن القناة ستسهل مواصلاتها إلى الهند والشرق الأقصى حثت السلطان العثماني على التصديق على عقد إمتياز الشركة سنة ١٨٦٦ .

في ١٧ نوفمبر عام ١٨٦٩ افتتحت قناة السويس رسمياً للملاحة ، وحصلت شركة قناة السويس على إمتياز لإدارة القناة لمدة ٩٩ سنة للملاحة حتى ١٦ نوفمبر عام ١٩٦٨ . ولما ساءت مالية مصر في أواخر عهد الخديوي إسماعيل اضطر سنة ١٨٧٥ إلى بيع أسهم مصر في الشركة وقدرها ١٧٦ ألف سهم (تمثل ٤٤% من مجموع أسهم شركة القناة) ، لبريطانيا مقابل ٤ مليون جنية . بذلك أصبحت بريطانيا أكبر مساهم في الشركة بعد فرنسا . وفي سنة ١٨٨٠ تنازل الخديوي توفيق عن حصة مصر في أرباح الشركة للبنك الفرنسي مقابل القسط الأخير من القرض الذي كان الخديوي إسماعيل قد عقده مع أحد البنوك المالية الفرنسية مقابل هذه الأرباح . وبذلك فقدت مصر كل مكاسبها المادية في شركة قناة السويس^(٢٢) .

وقد زادت قناة السويس من أهمية مصر الإستراتيجية بالنسبة لبريطانيا . كما أن الحرب الأهلية الأمريكية ، كما سنرى ، زادت من أهميتها الاقتصادية . ومن ثم بلذرت بريطانيا باحتلال مصر عام ١٨٨٢ عن طريق قناة السويس . وظلت شركة قناة السويس مظهراً للنفوذ الفرنسي الإنجليزي المشترك في مصر حتى تأميمها في ٢٦ يوليو ١٩٥٦ .

فى سنة ١٨٨٠ اندلعت فى جبل لبنان حوادث عنف طائفية بين الدروز والموارنة ، وتحولت تلك الحوادث بسرعة إلى معارك طائفية دموية حتى أسماها بعض الدارسين "مذابح الستين" . ورغم أن السلطان العثماني سارع بإرسال حملة عسكرية إلى الشام للسيطرة على الموقف ، إلا أن فرنسا تزعمت حملة أوروبية للتدخل فى شئون لبنان تحت ستار حماية الموارد . ويقول بعض المؤرخين أن فرنسا كانت تهدف فى الواقع إلى تحقيق هدفين أولهما هو استغلال وجودها فى لبنان للضغط على السلطان العثماني للموافقة على عقد إمتياز شركة قناة السويس ، أما الهدف الثانى فهو تزويد حاجات فرنسا من الحرير اللبنانى ، والذي كانت الرأسمالية الصناعية الفرنسية تلج على الحكومة الفرنسية للسيطرة على منابع إنتاجه^(١٢) .

وقد عارضت بريطانيا إرسال الحملة العسكرية الفرنسية . ولم توافق على التدخل الفرنسى إلا بعد توقيع إتفاق مع الدول الكبرى ، (روسيا ، والنمسا ، وبروسيا ، وفرنسا) يحدد أسس التحرك الفرنسى فى جبل لبنان على أساس إرسال قوة أوروبية يعد الإمبراطور نابليون الثالث نصفها ، وعقب وصول القوة إلى الشام يتفق قائدها مع القائد العثماني على أسلوب العمل ، ولا تبقى القوة فى الشام أكثر من سنة شهور .

كان هذا الإتفاق بمثابة ترصية لفرنسا بالإعتراف بدورها الخاص فى جبل لبنان ، كما أنه كان بمثابة ضمانة لعدم سيطرة فرنسا الدائمة على لبنان . وقد جرد نابليون الثالث ما يشبه الحملة الصليبية على جبل لبنان . فقد أوضح قائد الحملة أن هدف حملته هو تأديب الدروز . ولكن بريطانيا أعلنت مساندتها للدروز ، حتى توازن الموقف الفرنسى المساند للموارنة . وهكذا اضطرت فرنسا إلى سحب قواتها من جبل لبنان بعد مضي مهلة الشهور الستة . وقد اتفقت الدول الكبرى مع الدولة العثمانية سنة ١٨٨١ على وضع نظم جديد للحكم فى لبنان تم بموجبه إنشاء "متصرفية لبنان" التى تتمتع بوضع خاص فى إطار الدولة العثمانية ، بحيث يصبح حاكم لبنان متصرفاً عثمانياً غير لبنانى ، وفى سنة ١٨٦٤ عدل هذا النظام بحيث أصبح حاكم لبنان متصرفاً لبنانياً مسيحياً تعينه الدولة العثمانية^(١٤) .

والواقع أن نابليون الثالث لم يكتف بموضوعى قناة السويس والأزمة للبنانية، ولكنه حاول ، كما رأينا، أن يلعب دوراً آخر فى البحر المتوسط من خلال مساندته لحملة بيدمونت لتحقيق للوحدة الإيطالية على أساس أن الدولة الإيطالية ستكون خاضعة للنفوذ الفرنسى .

كذلك فقد حاول نابليون الثالث أن يمد نفوذ فرنسا إلى أمريكا الشمالية مرة أخرى مستغلا فرصة الحرب الأهلية الأمريكية. ففي عام ١٨٦١ انتقلت في الولايات المتحدة حربا أهلية بين الولايات الشمالية والجنوبية، وطالبت الولايات الجنوبية بالانفصال عن الاتحاد الأمريكي. وقد أدت الحرب الأهلية الأمريكية إلى فرض الولايات الشمالية حصارا على موانئ الولايات الجنوبية منعها من تصدير القطن الخام إلى أوروبا، وقد أضر ذلك على صناعة المنسوجات الأوروبية التي كانت تستمد القطن الخام بشكل أساسي من تلك الولايات. فكانت صناعة المنسوجات البريطانية تستورد ٧٢% من القطن الخام من الولايات الجنوبية الأمريكية. وقد هبطت تلك النسبة إلى النصف عام ١٨٦٢. وقد أدى ذلك إلى انتشار البطالة في أوروبا. ففي بريطانيا وحدها تعطل حوالي ٤٠٠ ألف عامل أما بطالة كاملة أو جزئية، كذلك تأثرت صناعة المنسوجات الفرنسية، وتم تسريح ثلث العاملين في تلك الصناعة^(٢٥). أدى هذا التطور إلى انتباه بريطانيا وفرنسا إلى ضرورة ضمان مصادر بديلة للقطن الخام في حالة توقف تصدير القطن الأمريكي. لذلك ازدادت حدة التنافس البريطاني الفرنسي على ضمان تدفق القطن للمصري الخام إلى هاتين الدولتين الذي كان محمد علي قد أدخل زراعته في مصر.

والأهم من ذلك أن فرنسا انتهازت فرصة الحرب الأمريكية الأهلية لكي تقوم بعملية توسع إستعماري في المكسيك متجاهلة مبدأ مونرو، كانت المكسيك تمر بفترة عدم استقرار سياسي أدى إلى وصول الأحرار العلمانيين إلى السلطة بزعماء جواريز وقاموا بمصادرة أموال رجال الدين للكاثوليك ورفضوا الاعتراف بالديون الخارجية التي عقدتها الحكومة المكسيكية السابقة. كذلك كانت المكسيك تتمتع بثروات لم تستغل بعد، كما أنها كانت تشكل سوقا لتصدير المنتجات الزراعية الفرنسية.

حاول الإمبراطور نابليون الثالث أن ينتهز فرصة لشغال الولايات المتحدة بالحرب الأهلية الأمريكية للاستيلاء على المكسيك تحت ستار حماية الديون الأوروبية لدى المكسيك وحماية الكاثوليك هناك. وهكذا جردت فرنسا (بالاشتراك مع بريطانيا وأسبانيا في البداية ثم وحدها بعد أن نبين للدولتين نوايا فرنسا للتوسعية)، حملة عسكرية على المكسيك إنتهت بتعيين "الأرشيدوق مكسيميليان" Archduke Maximilian، شقيق فرنسوا جوزيف إمبراطور النمسا، إمبراطورا على المكسيك عام ١٨٦٣. لم يستمر حكم مكسيميليان كثيرا. فبعد إنتهاء الحرب الأمريكية الأهلية في مايو ١٨٦٥ طلبت الولايات المتحدة سحب الحملة العسكرية الفرنسية في المكسيك. ولم تجرؤ فرنسا على رفض

الطلب الأمريكي لأن هذا الرفض قد يثير احتمال نشوب مواجهه عسكرية قد تجد نفسها طرفا فيها ضد بريطانيا التي لم تكن مرتاحة إلى الوجود الفرنسي في المكسيك. واضطرت فرنسا إلى سحب قواتها من المكسيك وإسقاط الحكم الإمبراطوري الفرنسي هناك وقتل مكسيميليان رمياً بالرصاص في المكسيك. وقد سبق أن أشرنا إلى أن فشل الحملة الفرنسية على المكسيك كان من العوامل التي دفعت نابليون الثالث إلى التواطؤ مع بسمارك ضد النمسا لتحقيق نصر سياسي خارجي يغطي فشله في المكسيك .

خلاصة

بعكس المرحلة التاريخية اللاحقة على مؤتمر فيينا، فإن المتغيرات الأساسية في السياسة الدولية في المرحلة اللاحقة على حرب القرم حدثت داخل القارة الأوروبية ذاتها. فقد تغير التوازن الأوروبي تغيراً جذرياً بظهور دولتين كبيرتين جديدتين هما إيطاليا وألمانيا، وهزيمة الإمبراطورية النمساوية والإمبراطورية الفرنسية، وفقدان الأولى معظم أقاليمها الإيطالية، وفقدان الثانية الأكراس واللورين.

وقد كان العامل الرئيس المحرك لهذا التطور هو تعاظم تأثير الظاهرة القومية في أوروبا. وجاءت هزيمة روسيا في حرب القرم وما ترتب عليها من تحطيم التحالف المقدس لكي تفتح الطريق أمام للظاهرة للتعبير السياسي عن ذاتها. ضف إلى ذلك الدور السياسي الذي لعبه كلا من كافور وبسمارك في توظيف للتوازنات الأوروبية بمهارة دبلوماسية واضحة، لصالح قضية الوحدة القومية في إيطاليا وألمانيا على التوالي. وفي المقابل فإن الإمبراطور نابليون الثالث بدا عاجزاً عن الحساب للرشد لمقدرات دولته والتوازنات الأوروبية. فقد ساعد بشكل غير مباشر في إضعاف الإمبراطورية النمساوية (لصالح إيطاليا)، مما مهد لإنصار القوى البروسية على الإمبراطورية وعلى فرنسا ذاتها فيما بعد، وتحدى للمصالح البريطانية في بلجيكا وقام بعملية فاشلتين في لبنان والمكسيك .

وفي الوقت ذاته استمرت ظاهرة التوسع الاستعماري في النمو بالمعدلات التي نمت بها في المرحلة السابقة ، وتمثلت في التوسع الإقتصادي في الصين واليابان ، وضم الهند وبعض معالك الشرق الأقصى ، والتوسع الإقتصادي في البحر المتوسط. لكن تلك الظاهرة ستتحول تحولاً كئيباً جذرياً اعتباراً من المرحلة التاريخية التالية .

ومن ثم فقد شهدت هذه الفترة ظهور دول جديدة هي إيطاليا وألمانيا بالإضافة إلى كندا التي لم يكن لإستقلالها عن بريطانيا تأثير يذكر في تطور السياسة الدولية. ورغم استمرار الطبيعة التعددية لبنيان النسق الدولي، إلا أن التفاعلات السياسية أدت إلى تقلص تلك التعددية، بهزيمة روسيا، والنمسا، وفرنسا، وبداية عصر للهيمنة الألمانية. ولم تشهد المؤسسة الدولية تطورا يذكر إلا في إطار مجموعة القواعد القانونية التي أرسى أسسها إتفاقية باريس سنة ١٨٥٦ ، وإنشاء الاتحادات الدولية التي أدخلت مفاهيم تنظيمية جديدة في إدارة المؤسسات الدولية . وأخيرا فإن العمليات السياسية الدولية خلال تلك المرحلة انحصرت تقريبا في مجموعة الحروب الأوروبية (حرب القرم ، والحرب بين سردينيا والنمسا، والحرب بين روسيا والنمسا، وبين روسيا وفرنسا) . ومجموعة العمليات الإستعمارية في الشرق الأقصى والهند والبحر المتوسط .

هوامش الفصل الرابع

- (١) بيري رنوفان، ترجمة جلال يحيى، تاريخ العلاقات الدولية، (القرن التاسع عشر، ١٨١٤ - ١٩١٤)، (القاهرة، دار المعارف ١٩٨٠) ص ٢٨٠-٢٨١.
 - (٢) J. A. R. Marriot, A History of Europe From 1815 to 1939 (London : Methuen & G 1963). p. 176.
 - (٣) رنوفان، المرجع السابق، حتى ٣١٠.
 - (٤) هـ. فيشر، ترجمة أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع، تاريخ أوروبا فى العصر الحديث: ١٧٨٩-١٩٥٠، (القاهرة دار المعارف ١٩٧٢)، ص ٢٢١.
 - (٥) أحمد عبد الرحيم مصطفى، أصول التاريخ العثماني، (بيروت - دار الشروق ١٩٨٦) ص ٢١٠ - ٢١٢.
 - (٦) رنوفان، للمرجع السابق، ص ٣٤٢ - ٣٤٣.
 - (٧) هـ. فيشر، للمرجع السابق، ص ٢٣٣ - ٢٣٤.
 - (٨) ضمت إيطاليا تريستا ولستريا بعد انتصارها فى الحرب العالمية الأولى
 - (٩) رنوفان، للمرجع السابق، ص ٣٧٧.
 - (١٠) سعد فاعور، تقون مولتكه: مؤسس الأركان الحديثة، الفكر الإستراتيجى العربى، ٣ (١٠)، يناير سنة ١٩٨٤، ص ٢٦٥ - ٢٧٧.
 - (١١) أحمد الخنساء، تاريخ العلاقات الدولية منذ الثورة الفرنسية حتى الحرب العالمية الأولى، (بيروت: د. ن، ١٩٨٦)، ص ٢٣٧ - ٢٤٢.
 - (١٢) هـ. فيشر، المرجع السابق، ص ٢٨٢.
- رنوفان، للمرجع السابق، ص ٤١١ - ٤١٢.
- تتحصل المشكلة فى أن الأمير ليوبولد، من أمراء أسرة هوهنزولون (وهو يمت بصلة قرابة إلى ملك بروسيا)، كان قد رشح لتولى عرش أسبانيا، وذلك بتحريض من بسمارك لكل من الأمير والحكومة الأسبانية. وكانت وجهة نظر بسمارك أن تولى أمير بروسيا للعرش الأسباني سيؤدى إلى واحدة من نتيجتين كلاهما فى مصلحة بروسيا، الأولى هى رضوخ فرنسا لهذا الأمر مما سيؤدى إلى إضعاف النفوذ السياسى الفرنسى، وبالتالي تقوية مركز بروسيا فى أوروبا، وفى الولايات

الألمانية الجنوبية. والثانية هي رفض فرنسا لهذا الأمر، وبالتالي اضطرارها لمحاربة بروسيا. وقد رأت فرنسا في هذا الترشيح تهديداً لأمنها إذ أنه سيعطى بروسيا نفوذاً قوياً في أسبانيا، وستضطر فرنسا إلى حشد قوات في منطقة الحدود الأسبانية الفرنسية في حالة نشوب حرب مع بروسيا. وأمام احتجاج فرنسا اضطرو الأمير ليوبولد إلى التنازل عن الترشيح. وفي ١٣ يوليو سنة ١٨٧٠ نشر بسمارك ومولتكه صيغة محرقة للبرقية التي تلقاها من إمبراطور بروسيا غليوم الأول عن مقابلته مع السفير الفرنسي في برلين بحيث يبدو من نص البرقية أن السفير قد أمان الإمبراطور، وأن الأخير قد رد الإهانة أضعافاً. وهذه البرقية التي عرفت باسم 'برقية متز'. وقد أدى نشر البرقية إلى هياج شديد في الرأي العام الفرنسي وفي مساء ١٤ يوليو أعلنت فرنسا استدعاء الاحتياطي ثم للحرب على بروسيا.

هـ. فيشر، للمرجع السابق، ص ٢٨٦ - ٢٨٩، أحمد الخنساء، المصدر السابق، ص ٢٥٢ - ٢٥٣.

(١٣) موريس دوفرجية، ترجمة أحمد عباس، نصاير فرنسا، (القاهرة: مكتبة الآداب، د. ت) ص ٩٤ - ١٠١.

Andre' Maurois, Translated by H. Binsse A History of France, (Methuen, University paperbacks, 1966), pp. 410- 430.

(١٤) راجع في تفاصيل العلاقة النظرية بين البنيتين النفسية والموضوعية، محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، (القاهرة: دار النهضة المصرية، ١٩٩٨)، ص ١٣٧-١٤٤.

(١٥) Richard Van Loon and Michael Whittington, The Canadian Political System, (Toronto: McGraw Hill, 1976).

(١٦) صلاح الدين علمر، قنون التنظيم الدولي، النظرية العلمية (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٤)، ص ٢٥-٣١.

(١٧) رؤوف عباس، المجتمع الوبائي في عصر ميجي، (القاهرة: ميريت للنشر والمعلومات، ٢٠٠٠)، ص ١٤-٣٢.

(١٨) Henry McAleavy, The Modern History of China, (New York: Praeger, 1967), pp. 83 - 100

يذكر أنه عندما دخلت القوات البريطانية -الفرنسية المشتركة المقر الصيفي للإمبراطور الصيني في شنغهاي يوم ٧ أكتوبر سنة ١٨٦٠، فاتها قامت بنهب

محتوياته من المجوهرات والتحف أو تخميرها أو إعادتها إلى بعض ملوك أوروبا. وقد استعمل الأوروبيون شنغهاي كمركز لاذلال الصين، حيث قسمت شنغهاي إلى أحياء كبرى فاخرة للجانب وأخرى متدنية للصين.

(١٩) عبد العزيز سليمان نوار، الشعوب الإسلامية، الأتراك العثمانيون، العرب، ومسلمو الهند، بيروت: دار النهضة العربية، (١٩٧٣).

(٢٠) رنوفان، المرجع السابق، ص ٣٥٩.

(٢١) عبد العزيز محمد الشناوى، قناة السويس والتغيرات السياسية التى أحاطت بفتحها، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، (١٩٧١)، ص ٦٨ - ٩٧. هيو شونفيلد، تعريب أحمد خاكي، قناة السويس، (القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، (١٩٤٥)، ص ١-٩٣.

(٢٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى، مشكلة قناة السويس (١٨٥٤-١٩٥٨)، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، (١٩٩٦)، ص ٢٢-٢٥.

(٢٣) رنوفان، المرجع السابق، ص ٣٥٧.

عبد العزيز نوار، "تطور لبنان السياسى منذ نهاية الحكم المصرى حتى حوالت الستين، ١٨٤٠-١٨٦٠"، فى الأزمة اللبنانية: أصولها، تطورها، أبعادها المختلفة، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، (١٩٧٨)، ص ١١٢.

(٢٤) عبد العزيز نوار، المرجع السابق، ص ١١٦-١١٩.

محمد عبد الرؤوف سليم، "متصرفيه لبنان"، فى الأزمة اللبنانية، المرجع السابق، ص ١٢٧-١٢٩.

(٢٥) رنوفان، المرجع السابق، ص ٣٦٠ - ٣٦١.

الفصل الخامس

المرحلة البسماركية فى السياسة الدولية

(١٨٧١ - ١٨٩٠)



مقدمة

تميزت المرحلة التي بدأت مع سبعينيات القرن التاسع عشر بتقدم جذري في فنون الإنتاج نتيجة للإبتكارات العلمية التي أفرزتها الثورة الصناعية، وتزايدت أهمية إنتاج السلع الرأسمالية على حساب إنتاج السلع الاستهلاكية. وقد أدى ذلك إلى إزدياد أهمية السيطرة على مصادر الفحم والحديد، وإلى إزدياد أهمية الإستثمارات الرأسمالية، وبالأذات في ميدان للصناعات الكهربائية والمكك الحديدية، وبناء السفن وقد كانت أوروبا هي المسرح الرئيس لهذه التطورات الجذرية.

أسفر هذا التطور النوعي في فنون الإنتاج عن تزايد الصراع بين الدول الأوروبية للسيطرة على مصادر الفحم والمعادن، وتكثيف حركة تصدير السلع الاستهلاكية المصنعة ورؤوس الأموال إلى الخارج. ومن ثم، شهدت هذه المرحلة ذروة عملية التوسع الاستعماري، وهو للتوسع الذي أسفر عن شبه إكتمال التقسيم الاستعماري لأفريقيا وآسيا. إن سعى الدول الأوروبية الاستعمارية إلى السيطرة على مصادر الفحم، والحديد، والمعادن، وتصدير السلع المصنعة ورؤوس الأموال تطلب تنمير الأسس الاقتصادية للبلاد الأفريقية والآسيوية وذلك من خلال خلق للصناعات القائمة بها ومنعها من دخول عملية التصنيع حتى تظل سوقاً للسلع المصنعة ورؤوس الأموال ومصدراً للمواد الخام. ولذلك فإن تطور الفن الإنتاجي في أوروبا كان له وجه آخر هو تخلف البلاد الأفريقية والآسيوية. وهنا نلمس جذور ظاهرة تبعية بلاد أفريقيا وآسيا إقتصادياً للدول الأوروبية الرأسمالية^(١). كذلك، فقد أدى تقدم الفن الإنتاجي في أوروبا إلى إعطائها دوراً قيادياً في السياسة الدولية، وبالأذات في ميدان التوسع الاستعماري. فطوال تلك المرحلة التاريخية لم تكن القوى غير الأوروبية للصاعدة قد استطاعت أن تطور قواها الإقتصادية والعسكرية بما يسمح لها بتحدى الدور الأوروبي. دخلت اليابان والولايات المتحدة عصر الثورة الصناعية في مرحلة واحدة تقريباً وهي منتصف سبعينات القرن التاسع عشر. ولم تكتمل الثورة الصناعية فيهما إلا مع نهاية القرن التاسع عشر حيث بدأتا تظهران كقوتين صاعدتين في السياسة الدولية على حساب أوروبا. وقد كان المظهر الرئيس للهيمنة الأوروبية على السياسة الدولية هو إحتكار أوروبا لعملية التوسع الاستعماري.

من ناحية ثانية، فمع إكتمال الوحدة الألمانية أصبحت ألمانيا أكبر قوة إقتصادية وعسكرية فى أوروبا القارية. فمن الناحية الإقتصادية أصبحت ألمانيا المنتج الأول للفحم فى أوروبا، مما أدى إلى ازدهار صناعاتها بحيث بلغ نصيبها من الإنتاج الصناعى العالمى حوالى ١٦% . ومن الناحية العسكرية أصبحت تمتلك أقوى جيش فى العالم بلغ تعداده سنة ١٨٨٠ حوالى ٤٢٧ ألف جندي يمكن زيادتهم وقت التعبئة العامة إلى مليون و٨٠ ألف جندي. بيد أن أسطولها البحرى كان محدوداً بالمقارنة بالأسطول البريطانى^(٢). وطوال هذه الفترة سيطر المستشار بسمارك على توجيه السياسة الخارجية الألمانية، وذلك على حساب الدور الذى كان يلعبه الرايخستاغ (البرلمان الألمانى)، والإمبراطور غليوم الأول، ولدى توفى سنة ١٨٨٨ وخلفه الإمبراطور غليوم الثانى، وظل إمبراطوراً لألمانيا حتى سنة ١٩١٨^(٣).

أما فرنسا، فقد بدأت تشهد عملية إعادة بناء إقتصادى وعسكرى شامل بعد هزيمتها أمام بروسيا، وسيطرت على الفرنسيين روح الاستعداد لجولة جديدة من القتال مع ألمانيا هدفها إستعادة الألزاس واللورين. ولكن فرنسا لم تكن فى مركز يسمح لها بتحدى ألمانيا فى ميدان القتال فى المدى القصير على الأقل. كذلك ظلت روسيا دولة زراعية بالأساس، يكون الفلاحون ٩٠% من سكانها البالغين ٧٥ مليون نسمة. وتميزت روسيا بتخلف الصناعة إلى حد كبير. فلم تبدأ للصناعة الحديثة فى دخول روسيا إلا اعتباراً من سنة ١٨٨٠. وقد أدى تخلف للصناعة الروسية، وقلة إنتشار السكك الحديدية، وضعف مستوى التسليح إلى ضعف القوة العسكرية الروسية مقارنة بالقوة العسكرية الألمانية على الأقل.

أما الإمبراطورية النمساوية المجرية، فقد كانت تعاني من مشكلات تعدد القوميات وبالذات مع شعور العناصر السلافية بالإغتراب السياسى نتيجة تجاهلهم فى البناء الجديد للإمبراطورية. كما كانت تعاني من مشكلة محدودة للقوة العسكرية مقارنة بالإحتياجات الدفاعية للإمبراطورية. هذا بالإضافة إلى مشكلة فقدان الإمبراطورية منافذ طبيعية على البحار بعد فقدانها للبندقية حيث لم يبق لها سوى ساحل دالماسيا على البحر الأدرىاتى. فضلاً عن ذلك كانت الإمبراطورية تواجه مشكلة المطالب الإيطالية بإعادة بعض المناطق الواقعة تحت سيطرة الإمبراطورية، مثل منطقة الترننتين وتريستا وجزء من استيريا ودالماسيا. وهى المطالب التى كانت الإمبراطورية ترفضها بقوة لأنها تهدد كيانه السياسى ذاته.

بالنسبة لبريطانيا ، فقد تمتعت بالتفوق الإقتصادي الذي ميزها منذ القرن الثامن عشر . فقد كانت أكبر منتج للفحم والمعادن والمنسوجات . إذ كانت تمثل المخزن السدي تتركز فيه المواد الأولية التي تأتي من القارات الأخرى ، كما كانت تمثل المركز المالي للعالم . هذا بالإضافة إلى تمتعها بأكبر قوة بحرية في العالم قادرة على ضمان أمن بريطانيا ومواصلاتها العالمية . ورغم تزايد القوة العسكرية الألمانية ، إلا أن ألمانيا لم تكن تشكل خطراً على أمن بريطانيا طالما أن ألمانيا لم تكن تمتلك أسطولاً بحرياً قادراً على تحدي التفوق البحري البريطاني . وإقتصرت سياسة بريطانيا الخارجية على المحافظة على توازن القوى الأوروبي ، والتفرغ للتوسع الإستعماري^(٤).

ومن ثم فقد تميزت السياسة الأوروبية خلال الفترة التالية لإنشاء ألمانيا بقدر كبير من الهيمنة الألمانية تحقق من خلال سلسلة المحالفات السياسية التي أقامها بسمارك . ولذلك يطلق بعض الدارسين على هذه المرحلة مصطلح المرحلة البسماركية في السياسة الدولية ، لأن المستشار الألماني بسمارك استطاع أن يقيم سلسلة من الأحلاف الدولية التي حققت هيمنة دولته على السياسة الأوروبية . كذلك فإنه بخروج المستشار بسمارك من السلطة سنة ١٨٩٠ تغير وجه السياسة الألمانية ، وبالتالي السياسة الأوروبية ، تغيراً جذرياً ، وبالذات فيما يتعلق ببنيان النسق الدولي . ولعل هذا هو ما حدا بنا إلى تصور أن المرحلة الممتدة من سنة ١٨٧١ حتى سنة ١٨٩٠ تشكل وحدة متميزة في تطور السياسة الدولية .

وبذلك تبلورت خلال هذه الفترة ظاهرتان هما التفوق الألماني في القارة الأوروبية ، والهيمنة الأوروبية على العالم . فالتفوق الألماني على القارة الأوروبية هو العنصر الرئيسي الذي ميز السياسة الدولية الأوروبية ، وبسبب ذلك خلال الفترة من تأسيس الإمبراطورية الألمانية وحتى خروج بسمارك من السلطة ، كما أن هيمنة أوروبا على العالم هي العنصر الأساسي الذي ميز السياسة الدولية . ولا يعني تلازم الظاهرتين أن ألمانيا قد هيمنت على العالم من خلال هيمنتها على أوروبا ، ذلك أن ألمانيا قد إقتصرت طوال الفترة محل البحث على إتباع سياسة أوروبية بحتة ، ولم تتحول إلى إتباع سياسة عالمية إلا ابتداء من سنة ١٨٩٠ .

من ناحية ثالثة ، فقد أدى تطور فنون الإنتاج الصناعي في أوروبا إلى نتائج هامة فيما يتعلق بالسياسة الدولية ، لعل من أهم تلك النتائج هو التطور الجذري في المستوى

المؤسسى للسياسة الدولية بظهور عدد كبير من التنظيمات الدولية الفنية كما تبلورت مجموعة من العمليات السياسية الدولية لعل أهمها هو تحول للظاهرة الإستعمارية تحولاً كيفياً بحيث تحولت إلى تكالب محمود من الدول الأوروبية لبناء إمبراطوريات إقليمية فى أفريقيا وآسيا . وأخيراً ، يمكن القول أن هذه المرحلة تمثل بداية للنهاية الفعلية للدولة العثمانية . فبعد فترة من الهدوء النسبى نتيجة تركيز روسيا على الجبهة الآسيوية عادت روسيا إلى لعب دور سياسى فى البلقان منافسة بذلك غريماتها الإمبراطورية النمساوية المجرية . وقد أسفر التنافس الروسى-النمساوى المجرى فى البلقان على زعامة المنطقة وتآليب شعوبها ضد الدولة العثمانية أسفر عن إستقلال بعض دول البلقان عن الدولة العثمانية .

فى هذا الإطار تميزت هذه المرحلة بظهور مجموعة من الدول الجديدة فى أوروبا على حساب للدولة العثمانية ، وهى صربيا ، والمونتيجرو (الجبل الأسود) ، ورومانيا (الأفلاق والبغدان) وذلك فى إطار الأزمة البلقانية التى إنطلقت سنة ١٨٧٥ ، كما شهدت هيمنة ألمانيا على السياسة الأوروبية فى إطار نظام الأحلاف البسماركى ، وذروة صعود نجم أوروبا فى العالم متمثلاً فى بلوغ للتوسع الإستعمارى الأوروبى ذروته .

المبحث الأول

نظام الأحلاف البسماركى

سيطر المستشار بسمارك على مقاليد الحكم فى ألمانيا لمدة ١٩ عاماً بعد الوحدة الألمانية . ومن خلال تلك السيطرة وجه السياسة الخارجية الألمانية نحو إنشاء نظام أوروبى للأحلاف يحقق هيمنة ألمانيا على أوروبا. كان الهدف الرئيس لبسمارك هو منع فرنسا من محاولة الإنتقام من ألمانيا فى المستقبل لإستعادة الإلzas واللورين. وقد كان بسمارك قلقاً من هذا الإحتمال خاصة أن فرنسا بدأت تشهد تطورات فى اتجاه ظهور حركة سياسية قوية باسم "حركة الإنتقام من ألمانيا" هدفها إستعادة الألzas واللورين، وإنضمت لها شخصيات بارزة من أمثال كليمنصو Clemenceau وجامبيتا Gambetta كما تولى الجنرال بولانجيه Boulanger وزارة الحربية وكان من أنصار الإنتقام من ألمانيا. كذلك فقد تولى المحافظون رئاسة الجمهورية فى فرنسا بإنتخاب مكماهون Macmahon رئيساً للجمهورية سنة ١٨٧٣، وكان أنصار سياسة التقارب الفرنسى الروسى. هذا بالإضافة إلى أن فرنسا شرعت فى تكوين جيش حديث قوامه ٦٧٥ ألف مقاتل كما شرعت فى دعم الحركة الكاثوليكية فى ألمانيا بهدف تمزيق الوحدة الألمانية.

ولهذا ركز بسمارك على ردع فرنسا من خلال التركيز على تقوية الجيش الألمانى من ناحية، وعزل فرنسا عن أى حلفاء محتملين لها فى المستقبل من ناحية أخرى. وقد سعى إلى عزل فرنسا من خلال بناء نظام للمحالفات الأوروبية يربط السدول الأوروبية بألمانيا، وبالتالي يعزلها عن فرنسا. وفى هذا الصدد كتب يقول سنة ١٨٧٢ "نحن فى حاجة لمنع فرنسا من أن تجد حلفاء إذا ماكانت لاترغب فى البقاء فى سلم، ولئن تكون فرنسا خطيرة بالنسبة لنا مادامت بدون حلفاء"^(٥). ولتحقيق هما الهدف صمم بسمارك على عدم الدخول فى مواجهة مع بريطانيا، وذلك من خلال عدم الدخول إلى الميدان الإستعماري، مع تشجيع فرنسا على الدخول فى هذا الميدان حتى تنشأ قضايا للتنافس الإستعماري بينها وبين بريطانيا من ناحية، وربما وجدت فرنسا فى الإستعمار تعويضاً لها عن الإلzas واللورين.

ارتكز نظام الأحلاف الذى أقامه بسمارك على قاعدتين رئيسيتين هما وفاق الأباطرة الثلاث أو مايسمى النظام البسماركى الأول، والحلف الثلاثى أو ما يسمى النظام البسماركى الثانى. وسنتناول النظامين على التوالى.

نظام الأحلاف البسماركى

النظام البسماركى الثانى

(الحلف الثلاثى)

Tripartite Alliance

للاتيا، وإيطاليا، والنمسا والمجر

١. إتفاقية للاتية - نمساوية مجرية سنة ١٨٧٩:

ضد روسيا (سرية)

- فى حالة عنوان على أحدها من روسيا،
يساعد كلاهما الآخر.

- وفى حالة عنوان من دولة ثالثة، الحياد
الوئى.

٢. الحلف الثلاثى (للاتيا، والنمسا والمجر،
 وإيطاليا) سنة ١٨٨٢، ضد فرنسا

- فى حالة عنوان فرنسى على إيطاليا،
للاتيا والنمسا والمجر يساعدها.

- فى حالة عنوان فرنسى على للاتيا،
إيطاليا تساعدها.

- الحياد فى حالة عنوان من دولة ثالثة
انكملت باتفاقيتين:

أ. للاتيا، وإيطاليا سنة ١٨٨٦:

(للاتيا تؤيد إيطاليا إذا هاجمتها فرنسا فى
مطرابلس).

ب. إيطاليا، وبريطانيا، والنمسا والمجر سنة
١٨٨٧

- الحفاظ على الوضع الراهن فى البحر
للتوسط.

- إيطاليا تؤيد مطالب بريطانيا فى
مصر مقابل تأييد بريطانيا لمطالب إيطاليا
فى شمال إفريقيا.

النظام البسماركى الأول

(وفاق الأباطرة الثلاث)

Dreikaiserbund

للاتيا، وروسيا، والنمسا والمجر

١. إتفاقية للاتية-روسية سنة ١٨٧٢: إذا

هاجمت دولة أوربية إحدى الدولتين فإنها
تمد حليفاتها بمائتى ألف جندي.

٢. إتفاقية للاتية، روسية، نمساوية مجرية
سنة ١٨٧٢:

وفاق شخصى بين الأباطرة الثلاث: التشاور
فى حالة حدوث تهديد للسلام الأوروبى.

انهار الوفاق لئلا الأزمه البلغانية ثم تجدد:

٣. تجديد وفاق الأباطرة عام ١٨٨١:

- الحياد الوئى فى حالة عنوان على
أحدهم.

- إحترام مصالح كل دولة فى البلقان.

٤. معاهدة الضمان (للاتيا، وروسيا سنة ١٨٨٧)

الحياد فى حالة حرب مع دولة ثالثة، إذا
كانت الدولة المعتدية هى فرنسا/ النمسا لا
يسرى الحياد إذا جاء العنوان من الدولتين
للتعاقبتين.

أولاً : وفاق الأباطرة الثلاث

(النظام البسماركى الأول)

ضم هذا للنظام الإمبراطورية الألمانية ، والإمبراطورية النمساوية/المجرية، والإمبراطورية الروسية . ولذلك أطلق عليه " وفاق الأباطرة الثلاث " Driekaiserbund . وكانت هذه الإمبراطوريات الثلاث تجمعها مصلحة فى إستمرار الأوضاع الراهنة فى أوروبا ، وفى مقاومة الحركات الاشتراكية . كما كان من مصلحة ألمانيا التوفيق بين روسيا ، والنمسا والمجر حتى لا تنشب بينهما حرب مما قد يضطر أحدهما للتحالف مع فرنسا . ومن ثم سعى بسمارك لإنشاء وفاق بين الإمبراطوريات الثلاثة . وفى سنة ١٨٧٢ اجتمع لأباطرة ألمانيا، وروسيا ، والنمسا والمجر فى برلين واتفقوا على المحافظة على الحالة الراهنة فى أوروبا ، والعمل على بناء تعاون ودى لحل مشكلات البلقان وكبح التيارات الاشتراكية . وفى سنة ١٨٧٣ دعم بسمارك هذا الوفاق باتفاقيتين :

أ - إتفاقية ألمانية روسية . وهى عبارة عن تحالف دفاعى نص على أنه إذا هاجمت دولة أوروبية إحدى الإمبراطوريتين، فإن الأخرى ستمد حليفها فى أقصر وقت ممكن بجيش مكون من ٢٠٠ ألف رجل من القوات العاملة.

ب- إتفاقية ألمانية روسية نمساوية مجرية . وكانت مجرد وفاق شخصى بين الأباطرة الثلاثة تعهدوا بمقتضاه بالتشاور فى حالة إختلاف وجهات النظر بين الأباطرة للثلاث، وفى حالة تهديد السلام نتيجة إعتداء دولة أخرى .

وقد انهيار هذا الوفاق أثناء الأزمة البلقانية سنة ١٨٧٥، والتى شهدت تناقضاً بين المصالح الروسية من ناحية، والمصالح النمساوية المجرية من ناحية أخرى . بيد أن بسمارك إستطاع أن يعيد بناء وفاق الأباطرة الثلاث سنة ١٨٨١ . وبموجب الإتفاق الجديد تعهدت الإمبراطوريات الثلاث بأنه إذا وجد أحد الأعضاء نفسه فى حرب مع دولة رابعة، فإن الدولتين الأخرين ستقفان موقف الحياد المشوب بالود تجاه الدولة المعتدى عليها . وهذا يعنى أنه إذا نشبت حرب فرنسية ألمانية، فإن روسيا ستقف على الحياد حتى إذا كانت ألمانيا هى المعتدية، كما أنه إذا نشبت حرب بريطانية روسية، فإن ألمانيا والنمسا والمجر ستقفان على الحياد حتى إذا كانت روسيا هى المعتدية . وأخيراً تعهدت الإمبراطوريات الثلاث بأن تأخذ كلاً منهما مصالح حليفيتها فى البلقان فى حسابها، وعدم قبول أى تعديل للوضع الإقليمى للدولة العثمانية إلا باتفاق مشترك بين الأطراف الثلاثة.

وبموجب بروتوكول منفصل حصلت النمسا والمجر على موافقة ألمانيا على ضم البوسنة والهرسك في المستقبل وحصلت روسيا على حق ضم الروميلي للشرقي إلى بلغاريا .

وقد تأكد هذا الوفاق حينما وقعت ألمانيا ، وروسيا إتفاقية إعادة الضمانات Re-insurance Treaty (أو للضمان المجدد) سنة ١٨٨٧ ، والتي أوردنا نصها في الملحق الثاني من هذا الكتاب . وفي تلك المعاهدة وعدت الدولتان كلاً منهما بالالتزام بالحياة مع العطف في حالة دخول إحداهما في حرب مع دولة أخرى . ولا يسرى هذا النص في حالة وقوع حرب ضد النمسا أو فرنسا إذا كانت هذه الحرب قد حدثت باعتماد أحد الطرفين المتعاقدين على أي من الدولتين الأخيرتين . معنى ذلك أن روسيا لم تلتزم بمساعدة ألمانيا إذا هاجمت فرنسا ، كما أن ألمانيا لم تلتزم بمساعدة روسيا إذا هاجمت النمسا والمجر . كذلك إعترفت ألمانيا بالنفوذ الروسي في بلغاريا ، والروميلي الشرقي . وتعهدت الدولتان بالعمل على استمرار الضمانات الخاصة بحرية الملاحة في المضائق العثمانية طبقاً لإتفاقية برلين سنة ١٨٧٨ . كما تضمنت نصاً بتعهد ألمانيا بالحياة المشوب بالود في حالة تدخل روسيا للدفاع عن مدخل للبحر الأسود المضائق العثمانية .

ربطت إتفاقية إعادة الضمانات (وكانت إتفاقية سرية) روسيا بالسياسة الألمانية . فقد ضمن بسمارك حياة روسيا في حالة وقوع هجوم فرنسي على ألمانيا . ولكن هذه الإتفاقية كانت تتعارض مع التزامات ألمانيا في إطار النظام البسماركي الثاني ، وبالأذات في إطار الإتفاقية الألمانية - للنمساوية المجرية سنة ١٨٧٩ (ولتي كانت موجهة ضد روسيا كما سنرى) ، وفي إطار إتفاقيات البحر المتوسط التي عقدها حليفاه في الحلف الثلاثي بخصوص البحر المتوسط والبحر الأسود .

ثانياً : الحلف الثلاثي Tripartite Alliance

(النظام البسماركي الثاني)

عندما انهار وفاق الأباطرة الثلاثة لبيان الأزمة للبلقانية إتجه بسمارك إلى بناء نظام ثان للأحلاف يضم النمسا والمجر وإيطاليا . ولذلك عقد تحالفاً دفاعياً سريراً مع النمسا والمجر (عرف بإسم إتفاق بسمارك - اندراسي ، وزير خارجية النمسا والمجر) سنة ١٨٧٩ ، وكان هذا الإتفاق موجهاً ضد روسيا . وقد نص على أنه في حالة وقوع هجوم على إحدى الدولتين المتعاقبتين من جانب روسيا فإن الدولة الأخرى تساعد حليفتهما بكل قوتها ، أما إذا جاء الهجوم من دولة أخرى ، فإن الدولة الأخرى تتعهد بالوقوف موقف الحياد المشوب بالود فقط . كان منطق بسمارك من وراء توقيع إتفاقية الحلف الثلاثي هو

أن روسيا ستشعر بأنها معزولة حينما تترك أن هناك تحالفاً ألمانياً - نمساوياً مجرياً. ومن ثم فإنها ستطلب تجديد وفاق الأباطرة الثلاث. معنى ذلك إتفاقية سنة ١٨٧٩ كانت "فى تفكير المستشار وسيلة للضغط على حكومة القيصر، ولإعادتها إلى المجال البسماركى". وهو ماحدث بالفعل سنة ١٨٨١، بعد أن سرب بسمارك إلى القيصر الروسى أنباء الإتفاقية السرية مع النمسا والمجر^(١).

وقد دخلت إيطاليا الحلف الألمانى - النمساوى المجرى بموجب إتفاقية وقعت فى ٢٠ مايو سنة ١٨٨٢، أوردنا نصها فى الملحق الثالث من الكتاب. ربما يبدو غريباً أن تدخل إيطاليا فى تحالف مع النمسا والمجر التى كانت لاتزال تضم أقاليم إيطالية محدودة. ولكنها كانت فى حاجة إلى هذا التحالف لمساندتها فى خلافها مع بابا روما ، والذى كان يهدد بالإستعانة بالأسرة الكاثوليكية الحاكمة فى النمسا والمجر مما قد يؤثر على الأوضاع الداخلية فى إيطاليا . هذا بالإضافة إلى الحصول على مساندة ألمانيا والنمسا والمجر لمشروعاتها الإستعمارية فى البحر المتوسط . وكان هذا التحالف مهماً أيضاً للنمسا والمجر ، ولألمانيا . فبالنسبة للأولى فإنه يضمن لها تهتة العناصر الإيطالية المطالبة بضم الأجزاء الإيطالية من النمسا والمجر، وبالنسبة للثانية فإنه سيجبر فرنسا على خوض حرب على جبهتين إيطالية وألمانية .

وقد نصت إتفاقية الحلف الثلاثى على أنه إذا هوجمت إيطاليا من جانب فرنسا ، فإنه يكون على ألمانيا والنمسا والمجر مساعدتها بكل قواها . وتلتزم إيطاليا بالتعهد ذاته فى حالة وقوع عدوان من فرنسا على ألمانيا لا يبرره تحرش مباشر . فإذا جاء العدوان من دولة أخرى يتعهد كلا الطرفين بالحياد المشوب بالود حيال حليفهما . وفى حالة الاشتراك فى حرب يتعهد الأطراف ألا يعقدوا هدنة أو صلحاً أو معاهدة إلا على أساس إتفاق متبادل مشترك . وتعهدت الدول المتعاقدة بحماية سرية هذه المعاهدة .

ويلاحظ هنا أنه رغم أن النمسا والمجر التزمت بمساعدة إيطاليا ضد فرنسا فإنها لم تلتزم بمساعدة ألمانيا ضد فرنسا. كذلك لم تتعهد إيطاليا بمساعدة النمسا والمجر ضد احتمال عدوان روسى . ولم تتعهد ألمانيا بالشئ ذاته . وقد تجددت معاهدة التحالف الثلاثى بعد إنتهائها عام ١٨٨٦ وأكملت بإتفاقيتين تكمليتين الأولى بين ألمانيا وإيطاليا، والثانية بين النمسا والمجر وإيطاليا بشأن المسألة البلقانية . وما يهمنا هو الإتفاقية الألمانية الإيطالية ، فقد نصت على أنه إذا هاجمت إيطاليا فرنسا فى أوروبا بسبب توسع النفوذ الفرنسى فى طرابلس ، فإن ألمانيا ستؤيدها بالقوة المسلحة . وهكذا تغيرت طبيعة التحالف

الثلاثي. فبعد أن كان تحالفاً دفاعياً تحول إلى حلف هجومي حيث نص على إلزام ألمانيا بتأييد إيطاليا إذا بادرت بالهجوم على فرنسا. وقد استكمل بسمارك الحلقة بأن شجع توقيع ما عرف باسم " إتفاقيات البحر المتوسط " (وكانت إتفاقيات سرية) . فقد تدخل لدى بريطانيا لإدخالها في إطار التحالف الثلاثي . وقد كان لبريطانيا مصلحة في هذا التقارب، لأنها كانت تواجه مصاعب مع فرنسا بعد إحتلال بريطانيا لمصر عام ١٨٨٢، ومصاعب مع روسيا بسبب تهديد الروس للمضائق العثمانية . وبالفعل توصلت بريطانيا مع إيطاليا عام ١٨٨٧ إلى إتفاق سرى، بتشجيع من بسمارك ، أكد على رغبة الدولتين في الإحتفاظ بالوضع القائم في البحر المتوسط، وعلى أن إيطاليا ستؤيد بريطانيا في المسألة المصرية، كما تؤيد بريطانيا إيطاليا في شمال أفريقيا في حالة غزوها من دولة ثالثة (أى فرنسا). وقد انضمت للنمسا والمجر للإتفاقية في العام ذاته . كما عقدت أسبانيا إتفاقاً آخر مع إيطاليا بشأن الوضع القائم في البحر المتوسط تعهدت بموجبه بعدم مساعدة فرنسا ضد إيطاليا أو النمسا والمجر أو ألمانيا سواء بطريق مباشر أو غير مباشر . (راجع الشكل رقم ١/٥ ، وهو يشير إلى أسس نظام الحلف البسماركى) .

حقق نظام الأحلاف البسماركى هيمنة ألمانيا على السياسة الأوروبية . فقد حصلت على تحالف دفاعى مع النمسا والمجر سنة ١٨٧٩، وعلى وعد من إيطاليا بالتأييد المسلح ضد فرنسا سنة ١٨٨١، وعلى وعد بالحياد من روسيا. ولذلك، يمكن القول أن البنيان الدولى قد تحول خلال تلك المرحلة إلى ما يشبه بنيان القطبية الواحدة القائم على الهيمنة الألمانية. من ناحية أخرى فقد تضمن النظام البسماركى شبكة معقدة من التحالفات المترابطة والمتضاربة معتمداً على القوة الألمانية، وعلى للمهارة الدبلوماسية للمستشار بسمارك. فقد تضمنت الأحلاف البسماركية إلتزامات متناقضة. فبينما إلتزمت ألمانيا، بموجب معاهدتها مع النمسا والمجر سنة ١٨٧٩، بمساعدة الأخيرة في حالة وقوع عدوان روسى عليها فإنها تعهدت بموجب إتفاقية إعادة الضمانات بالوقوف على الحياد في حالة وقوع حرب روسية - نمساوية مجرية. ومن ثم فرغم قوة هذا للنظام إلا أنه لم يكن يستند إلى أسس هيكلية ثابتة. وكان يعتمد إلى حد كبير على قدرة بسمارك على إخفاء التحالفات المتناقضة. ولذلك، فإنه بمجرد خروج بسمارك من الحكم سنة ١٨٩٠ انهار هذا النظام .

المبحث الثانى

الأزمة البلقانية وظهور الدول الجديدة

شهدت منطقة البلقان سنة ١٨٧٥ أزمة دولية جديدة قدر لها أن تنتج آثارا عميقة على تطور السياسة الدولية حتى نشوب الحرب العالمية الأولى. فمن المعروف أن قبضة الدولة العثمانية على شعوب البلقان زادت ضعفا بعد حرب القرم. ومع قدوم عام ١٨٧٥ ظهرت عوامل جديدة فى منطقة البلقان، أهمها تعاظم النشاط النمساوى - المجرى والروسى فى تلك المنطقة. فقد بدأت النمسا والمجر فى الظهور فى جنوب البلقان منذ سنة ١٨٦٧ فى إطار سياسة "الإتجاه شرقاً" Drang nach osten التى هدفت بها تعويض خسائرها الإقليمية فى وسط أوروبا، وتأمين طرق تجارتها الخارجية. فمئذ أن فقدت النمسا والمجر الأراضى الإيطالية أصبحت إمبراطورية شبه حبسية فى عصر كانت البحار فيه أهم وسائل الإتصال الدولى. فلم يعد لها على البحر إلا ساحل دالماسيا على البحر الأدرياتي، وهو شريط من الأرض يحاصره إقليم البوسنة والهرسك الخاضع للسلطة العثمانية، ويقع به ميناء تريستا، والذى كانت إيطاليا تطالب به. وكان على التجارة النمساوية أن تعبر نهر الدانوب متجهة نحو البحر الأسود ومنه إلى البحر المتوسط. ومن ثم، سعت إلى تأمين وجودها على ساحل دالماسيا بالإضافة إلى تقوية نفوذها فى المناطق التى تمر بها تجارتها الخارجية^(٧). أما روسيا فكانت قد أكملت معظم توسعاتها الإستعمارية فى آسيا الوسطى، كما نعمت بفترة هدوء نسبى أتاح لها بناء قوة عسكرية فعالة بعد هزيمتها فى حرب القرم. كان هدف روسيا هو أن تحل محل الدولة العثمانية فى منطقة البلقان، وأن تسيطر على المضائق العثمانية، أو على الأقل تعديل إتفاقية لندن الثانية بخصوص وضعية المضائق. وفى هذا الإطار سعت روسيا إلى تشجيع الشعوب السلافية الأرثوذكسية فى البلقان على الثورة على الحكم العثمانى، ودعت إلى إنشاء حركة "الجامعة السلافية" Pan-Slavism التى تضم الشعوب السلافية فى البلقان فى دولة واحدة تحت النفوذ الروسى^(٨).

من الواضح أن المصالح الروسية والنمساوية المجرية فى البلقان كانت متعارضة. فالهيمنة الروسية على البلقان تعنى تصاؤل النفوذ النمساوى - المجرى فى المنطقة. كذلك، فإن الدعاية الروسية لإثارة حركة القوميات البلقانية ضد الدولة العثمانية كانت

تضر النمسا والمجر بحكم أنها دولة متعددة القوميات، ذلك أن نجاح الأفكار القومية فى البلقان يؤدى إلى إمتداد آثارها إلى الإمبراطورية ذاتها.

ومما زاد الأمر تعقيداً أن منطقة البلقان ذاتها كانت تضم عدة إمارات سلافية متنافضة المصالح، وإن جمعها مؤقتاً رابطة العداء للدولة العثمانية. فكانت هناك إمارة صربيا برئاسة الأمير ميخائيل أوبرينوفيتش Obrenovic. وكانت هذه الإمارة بموجب معاهدة أدرنه سنة ١٨٢٩ تتمتع بالحكم الذاتى فى إطار الدولة العثمانية، وقد شجع نجاح حركة الوجدتين الإيطالية والألمانية إمارة صربيا على أن تلعب دور الموحد للشعوب السلافية الجنوبية (اليوجوسلافية) على غرار الدور الذى لعبته بيزمونت وبروسيا. ولذلك شجعت العناصر السلافية الجنوبية فى الدولة العثمانية (البوسنة والهرسك، والمونتيجرو، ومقدونيا) وفى الإمبراطورية النمساوية المجرية (الكروات، والسلوفين) على الانفصال وتكوين دولة تحت زعامتها. ومن المنطقى أن حركة صربيا قد وضعتها فى صدام مباشر مع الدولة العثمانية والإمبراطورية النمساوية المجرية.

وفى بلغاريا كان رجال الدين الأرثوذكس والمتفقون يغذون نزعات التمرد ضد الدولة العثمانية، حتى أنهم كانوا يهددون بإحراق القرى التى لا تؤيدهم، وكونوا لجانباً إقليمية تقودها لجنة مركزية لتنظيم حركة التمرد ضد الدولة العثمانية. وكانت روسيا تغذى النزعات الانفصالية البلغارية. وقد حاولت الدولة العثمانية أن ترضى تلك النزعات بإعطاء الكنيسة البلغارية استقلالاً عن الكنيسة الأرثوذكسية فى القسطنطينية.

وقد تصادف أن إقليم البوسنة والهرسك كان يمر بأزمة إقتصادية طاحنة سنة ١٨٧٥ نتيجة سوء المحصول فى تلك السنة، بالإضافة إلى تنمر السكان من نظام الضرائب العثمانى. وقد سعت روسيا والنمسا والمجر إلى الإفادة من التذمر السياسى السائد فى إقليم البوسنة والهرسك. فقام إمبراطور النمسا والمجر بزيارة تفقدية لساحل دالماسيا على طول حدود البوسنة والهرسك، كإشارة إلى شعب الإقليم بأن الإمبراطورية ستسانده ضد الدولة العثمانية. كذلك لعب عملاء روسيا دوراً هاماً فى حث سكان البوسنة والهرسك بالإضافة إلى البلغار على الثورة ضد الدولة العثمانية.

وفى أغسطس عام ١٨٧٥ اندلعت الثورة ضد الدولة العثمانية فى البوسنة والهرسك. وسرعان ما إمتدت الثورة إلى إقليم بلغاريا. ولكن الدولة العثمانية بادرت بسحق الثورتين. إزاء ذلك أعلنت صربيا وإمارة المونتيجرو (الجبل الأسود) الحرب على الدولة

العثمانية في مايو عام ١٨٧٦. ولكن الدولة العثمانية أنزلت هزيمة ساحقة بالجيش الصربي في معركة الكسيناثر في أغسطس عام ١٨٧٦ وكانت تسولى على بلجراد عاصمة صربيا، ولكنها توقفت حتى لا تقسح المجال أمام التدخل الأوروبي لحماية صربيا خاصة أن الدولة العثمانية كانت تمر بأزمة سياسية داخلية تتمثل في عزل السلطان عبد العزيز وتولية السلطان مراد الخامس، الذى سرعان ما تبين عجزه العقلى، مما أدى إلى خلعه وتعيين السلطان عبد الحميد الثانى سلطاناً على الدولة العثمانية فى أغسطس عام ١٨٧٦.

وجدت روسيا فى هذه الأزمة فرصة لتنفيذ مخططها القديم للسيطرة على أملاك الدولة العثمانية فى البلقان، كما أنها لم تكن لتقبل هزيمة صربيا والمونتجرو على يد الدولة العثمانية لأن هذه الهزيمة تعنى ضربة قاصمة لنفوذها فى البلقان، وفى الوقت ذاته فإن روسيا لم تكن بقادرة على التدخل فى هذه الأزمة متجاهلة لبريطانيا والنمسا والمجر لأنها ملتزمة بعد حرب القرم بمعاهدة باريس عام ١٨٥٦. ولذلك إكتفت بأن أعلنت فى نوفمبر عام ١٨٧٦ أنه إذا لم تتفق الدول الكبرى لفرض برنامج إصلاح لصالح الشعوب المسيحية فى البلقان على السلطان العثمانى عبد الحميد الثانى فإنها ستتدخل بمفردها.

كذلك كانت إمبراطورية النمسا والمجر تتطلع إلى ضم البوسنة والهرسك، وظهير ساحل دالماسيا النمساوى على البحر الأدرياتي، ولكنها لم تكن ترغب فى نمو الحركة السلافية التى كانت تنزعها روسيا لأن ذلك يهددها مباشرة. فكانت النمسا والمجر أمام تناقض بين مطامعها فى الاستيلاء على أراضى جديدة فى البلقان، ومخاوفها من أن يؤدي إضعاف النفوذ العثمانى فى البلقان إلى تفاقم حركة القوميات السلافية، حيث أنها كانت تضم قوميات سلافية أيضاً. أما بالنسبة لبريطانيا، فقد تبلورت سياستها فى المحافظة على كيان الدولة العثمانية، وعدم السماح بأى توسعات روسية فى تلك الدولة، مع تقوية الوجود البريطانى سواء داخل الدولة العثمانية أو على تخومها.

ولم يكن لألمانيا من مصلحة فى الأزمة البلقانية سوى أن تمنع إحتمالات الصدام بين حليفتيها روسيا والنمسا والمجر. فقد عقدت ألمانيا عام ١٨٧٣ وفاق الأباطرة الثلاث مع هاتين الدولتين كأداة لعزل فرنسا. ولكن الأزمة البلقانية هدنت بحدوث مواجهة بين روسيا والنمسا والمجر. ولذلك فإنه بمجرد نشوب الأزمة أكدت ألمانيا لروسيا حيادها الودى فى تلك الأزمة.

لم يكن من الممكن أن تقف روسيا ساكنة أمام هزيمة صربيا ففى أغسطس عام ١٨٧٦. ولذلك حاولت بريطانيا منع روسيا من التدخل من خلال تطوير إطار دولى يسمح بحل الأزمة البلقانية، ويمنع التدخل الروسى فى آن واحد. ومن ثم قررت الدول الأوروبية الكبرى عقد مؤتمر دولى فى استانبول فى ٢٣ ديسمبر عام ١٨٧٦ للنظر فى وضع شروط الصلح بين الدولة العثمانية وصربيا وفى تحسين أوضاع الولايات المسيحية الخاضعة للدولة فى أوروبا.

وقد صادف قرار عقد المؤتمر عزل السلطان مراد الثانى وتولى عبد الحميد الثانى مقاليد السلطة فى الدولة العثمانية فى أغسطس عام ١٨٧٦. ولكى يقطع عبد الحميد الثانى الطريق أمام تدخل الدول الأوروبية يادر بإعلان أول دستور عثمانى فى ٢٣ ديسمبر ١٨٧٦، وبموجب الدستور تم تشكيل أول برلمان فى تاريخ الدولة العثمانية (مجلس المبعوثان) يتيح للشعوب التابعة للدولة العثمانية، وبالأذات الشعوب السلافية فرصة التعبير عن مطالبها. وقد إستمر هذا البرلمان حتى فبراير عام ١٨٧٨ حينما أصدر عبد الحميد الثانى قرار بتعطيله بعد تصاعد الإنتقادات فى البرلمان لممارساته التى أدت إلى هزيمة الدولة العثمانية أمام روسيا فيما بعد.

وقد اجتمع المؤتمر الدولى الأوروبى فى استانبول. ولكن المؤتمر اختتم أعماله فى يناير عام ١٨٧٧ دون التوصل إلى تسوية بعد أن رفض مدحت باشا، الصدر الأعظم (رئيس الوزراء) العثمانى إقتراح تعيين حاكم مسيحى لبُلغاريا^(١).

نتيجة لفشل مؤتمر استانبول شرعت روسيا فى التحضير للتدخل العسكرى فى الأزمة البلقانية. ولكى تضمن روسيا أن لا تصطدم بالنمسا والمجر فقد عقدت معها معاهدة سرية فى يناير عام ١٨٧٧ تعهدت النمسا والمجر بموجبها بالإحتفاظ بالحربا الودى فى حالة نشوب حرب روسية عثمانية، وبأن تعمل لإبعاد إمكانية تدخل دولة ثالثة (أى بريطانيا). وفى نظير ذلك حصلت على وعد باحتلال البوسنة والهرسك إذا إنتصرت روسيا فى الحرب. وبعد رفض جديد من جانب الدولة العثمانية لمطالب الدول الكبرى بالنسبة للشعوب المسيحية فى البلقان أعلنت روسيا للحرب ضد الدولة العثمانية. وقد أكدت روسيا فى إعلان الحرب أنها لا تتوى الاستيلاء على استانبول أو المطالبة بإعادة النظر فى موضوع المضائق وكان ذلك فى الواقع رسالة موجهة إلى بريطانيا لطمانتها حتى لا تتدخل إلى جانب الدولة العثمانية.

فى أبريل عام ١٨٧٧ دخلت القوات الروسية إمارة رومانيا (الأفلاق والبغدان) بموافقة من حكومة بخارست ، ووصلت إلى نهر الدانوب ولكنها واجهت مقاومة عنيفة من القوات العثمانية فى قلعة بلغنا، وبعد أن قضت على تلك المقاومة عبرت إلى البلقان ووصلت إلى سهل أدنه وبدأت فى الزحف على استانبول فى يناير عام ١٨٧٨. كذلك شنت روسيا حرباً موازية على الدولة العثمانية فى الأناضول. وقد طلبت الدولة العثمانية عقد هدنة، ولكن روسيا تباطأت فى قبول الطلب العثماني، وظهرت هجومها. إزاء ذلك وجه دزرائيلى، رئيس وزراء بريطانيا، إنذاراً لروسيا بأن بلاده لا توافق على احتلال استانبول وأرسلت أسطولها الحربى إليها. كما طالبت النمسا والمجر، روسيا بأن لا تفرض على الدولة العثمانية شروطاً للصالح إلا بعد إستشارة الدول الأوروبية. نتيجة الإنذار البريطانى، وافقت روسيا على هدنة أدنه ودخلت فى مفاوضات مع الدولة العثمانية إنتهت بعقد معاهدة سان إستيفانو فى مارس عام ١٨٧٨^(١٠).

نصت معاهدة سان إستيفانو على إستقلال إمارة الجبل الأسود، وصربيا ورومانيا، وعلى تكوين إمارة بلغاريا المستقلة ذاتياً ممتدة من نهر الدانوب حتى بحر إيجة ومشتملة على جزء من مقدونيا وعلى منطقة الرومىلى^(١١)، على أن تدفع الإمارة مبلغاً محدداً للدولة العثمانية ويصبح حاكمها من أهالى بلغاريا، مع جلاء القوات العثمانية عن بلغاريا وبقاء القوات الروسية فيها لمدة عامين، كما تدفع الدولة العثمانية لروسيا تعويضات حربية. ونصت للمعاهدة على أنه لما كانت الدولة العثمانية عاجزة عن دفع تلك التعويضات، فإن روسيا تضم بيسارابيا إليها (التي اقتطعت منها بموجب صلح باريس عام ١٨٥٦) مقابل ضم إقليم دوبرجة لرومانيا التي اقتطعت منها إقليم بيسارابيا، كما تضم كذلك أردهان وقارص، وباطوم، وبازيد إلى روسيا. كذلك نصت معاهدة سان إستيفانو على حرية للملاحة للسفن التجارية فى المضائق العثمانية سواء وقت الحرب أو وقت السلم. ويعقب محمد فريد على تلك الإتفاقية فى كتابه تاريخ الدولة العلية العثمانية، قاتلاً أنه بمعاهدة سان إستيفانو فإن روسيا محت الوجود السياسى الإقليمى للدولة العثمانية فى أوروبا تقريباً، ولم يبق لها إلا أربع أقاليم حبيسة لا إتصال لها إلا بطريق البحر أو عبر طرق ضيقة تمر بين أراضى صربيا والجبل الأسود يسهل قطعها. وهذه الأقاليم هى استانبول وضواحيها، ومدينة سالونيك، ومنطقة أبيروس، والبوسنة والهرسك^(١٢).

لم يكن متصوراً أن تقبل بريطانيا معاهدة سان إستيفانو. فقد أنشأت للمعاهدة دولة بلغاريا العظمى والتي كانت فى الواقع ذراعاً روسيا فى قلب الدولة العثمانية، كما أن

روسيا استولت على مناطق آسيوية فى الدولة العثمانية تستطيع منها تهديد شمال العراق والهند والخليج العربى. إزاء ذلك هددت بريطانيا روسيا بالتدخل وقامت باستدعاء الإحتياطى الإنجليزى. وقد أجبر ذلك روسيا على الدخول فى مفاوضات مع بريطانيا ومع النمسا والمجر. وقد إنتهت تلك المفاوضات بتوقيع إتفاقيتين مع الدولتين. وقد عدلت الإتفاقيتان من شروط معاهدة سان إستيفانو مما يحد من سيطرة روسيا ويحمى مصالح بريطانيا والنمسا والمجر. فقد نصت الإتفاقيتان على أن تنشأ إمارتين فى أراضى بلغاريا، وهى إمارة بلغاريا ذات الإستقلال الذاتى، وإمارة الرومىلى وتبقى تحت النفوذ العثمانى، كما أعيدت للدولة العثمانية بعض أملاكها الآسيوية وبالذات مدينة بايزيد ، نظراً لأنها كانت تشكل الطريق المؤدى إلى نهر الفرات . وتعهدت روسيا بعدم إجراء أى توسعات فى المستقبل .

ماذا كان موقف المستشار بسمارك من هذه التطورات؟ حاول بسمارك أن يحمى كيان وفاق الأباطرة للثلاث بالتوفيق بين روسيا، والنمسا والمجر. فعرض على النمسا والمجر احتلال البوسنة والهرمك بموافقة روسيا. ولكن النمسا والمجر رفضت هذا العرض ما لم يكن مقروناً بقبول جميع الدول، بما فى ذلك الدولة العثمانية، كما حاول بسمارك أن يلعب دوراً فى الأزمة يؤكد الهيمنة الألمانية. ولذلك دعى إلى مؤتمر دولى يعقد فى برلين. وبالفعل عقد مؤتمر برلين من ١٥ يونيو حتى ١٣ يوليو من عام ١٨٧٨، وحضرته بريطانيا، وروسيا، والنمسا. والمجر، وألمانيا، والدولة العثمانية، وفرنسا. وقد دخلت الدول الكبرى فى هذا المؤتمر فى مناقشات مطولة إنتهت إلى إتفاقية برلين عام ١٨٧٨ وهى إتفاقية تعيد تأكيد الأسس الرئيسة للإتفاقية الروسية - البريطانية ، والإتفاقية الروسية - النمساوية المجرية مع بعض الإضافات .

ويمكن تلخيص أهم بنود إتفاقية برلين الموقعة فى ١٣ يوليو عام ١٨٧٨ (والنسى أوردنا نصها فى الملحق الرابع من هذا الكتاب) فيما يلى :

١- تصبح بلغاريا إمارة مستقلة ذاتياً تحت السيادة العثمانية وتكون لها حكومة مسيحية منتخبة.

٢- يفصل إقليم الرومىلى الشرقى الواقع جنوب بلاد البلقان عن بلغاريا، ويوضع الرومىلى الشرقى تحت النفوذ السياسى والحربى المباشر للدولة العثمانية، ويعين السلطان العثمانى حاكماً مسيحياً لهذا الإقليم ، وترابط فيه القوات العثمانية.

٣- يعاد إقليم مقدونيا للدولة العثمانية.

٤- وضع اليوسنة والهرسك وإقليم نوفى بازار Novi Bazar تحت إشراف الإمبراطورية النمساوية المجرية على أن تظل الإدارة العثمانية فى إقليم نوفى بازار، وتديره النمسا والمجر مؤقتاً.

٥- إستقلال صربيا والجبل الأسود ورومانيا، على أن تحصل روسيا من رومانيا على إقليم بسارابيا.

٦- تتنازل الدولة العثمانية عن مدينتى قارص وأردهان لروسيا وتسترد بايزيد وتصبح باطوم ميناء حراً.

٧- تتعهد الدولة العثمانية بإجراء إصلاحات فى أرمينيا وحماتها.

٨- تدخل الدولة العثمانية واليونان فى مفاوضات بهدف تعديل الحدود بينهما.

٩- تتعهد الدولة العثمانية بمنح حرية الاعتقاد الدينى فى الدولة، وأن لا تكون عقيدة المواطن العثمانى عقبة أمامه فى التمتع الكامل بالحقوق الدينية والسياسية.

١٠- حق قناصل الدول الأوروبية فى حماية رعاياهم.

١١- حرية الملاحة فى نهر الدانوب.

١٢- إعطاء إقليم تساليا لليونان.

إذا كانت إتفاقية برلين عام ١٨٧٨ قد سوت الأزمة البلقانية، فإن مجموعة التفاعلات الناشئة عن تلك الأزمة قد إستمرت تؤثر فى تطور السياسة الدولية حتى نشوب الحرب العالمية الأولى. فقد أنتجت الأزمة مجموعة من القوى والمتغيرات التى ظلت تتفاعل بشكل معين أدى إلى نشوب تلك الحرب حتى أنه يمكن القول أن الأزمة البلقانية كانت هى المقدمة البعيدة لنشوب الحرب العالمية الأولى.

وفى هذا الصدد يمكن إستخلاص النتائج الأساسية التالية للأزمة البلقانية :

أولاً : ظهور الدول البلقانية الجديدة :

فقد اعترفت الدولة العثمانية فى إتفاقية برلين عام ١٨٧٨ بإستقلال صربيا، ورومانيا عنها بشكل نهائى. وقد أعطى ذلك الإستقلال دفعة قوية لدولة صربيا لأنها كانت، تحاول أن تلعب دور الموحد للشعوب السلافية الجنوبية. ويقصد بذلك الشعوب السلافية فى الجبل

الأسود ، والبوسنة والهرسك ، وأقاليم سلوفينيا ، وكرواتيا التابعة للنمسا والمجر ، وأقاليم مقدونيا التابع للدولة العثمانية . ومع نمو حركة القومية الصربية ، كان من الضروري أن يؤدي ذلك إلى صدام بين صربيا والنمسا والمجر . كذلك فقد نشأت مملكة رومانيا ولكنها فقدت مرة أخرى إقليم بيسارابيا لصالح روسيا . وظلت تلك للمشكلة تؤثر في العلاقات الرومانية - الروسية لفترة طويلة من الزمن . كذلك فإن إستقلال هذه الدول أوجد قوى سياسية جديدة في البلقان يصعب على الدول الكبرى ضبط سلوكها ، كما سنرى فيما بعد .

ثانياً: إضعاف الدولة العثمانية:

فقدت الدولة العثمانية حوالي ١٦٦ ألف كيلو متر مربع من أراضيها في أوروبا (صربيا والبوسنة والهرسك ، والجبل الأسود) ، وحوالي ٤٦ ألف كيلو متر مربع من أراضيها في الأناضول (قارص ، وأردهان ، وبايزيد) . كذلك فقدت الدولة العثمانية جزيرة قبرص لصالح بريطانيا . فقد إنتهزت بريطانيا فرصة نشوب الأزمة البلقانية لكسب تدفع الدولة العثمانية نحو التنازل عن قبرص خلال تلك الفترة العصيبة التي كان يتم خلالها الإعداد لمؤتمر برلين . وكانت استانبول معرضة لإجتياح روسيا . ففي ٤ يونيو عام ١٨٧٨ إتفقت بريطانيا مع الدولة العثمانية على أنه في حالة إتخاذ مؤتمر برلين قرار باستيلاء روسيا على قارص ، وأردهان وباطوم ، أو أحدها ، وحاولت روسيا التوسع مرة أخرى في الأراضي العثمانية في الأناضول ، فإن بريطانيا ستستخدم القوة العسكرية لحماية الأراضي العثمانية . ومقابل ذلك تتعهد الدولة العثمانية بأن تحمي المسيحيين وغيرهم من رعاياها القاطنين في بلادها . وتستولي بريطانيا على جزيرة قبرص وتدير أمورها . وقد نفذ هذا الإتفاق بعد ذلك بقليل . وفي أول يوليو وقعت بريطانيا والدولة العثمانية إتفاقاً سرياً يحدد شكل إدارة الجزيرة ، وينص على إعادة الجزيرة إلى الدولة العثمانية إذا جلت روسيا عن قارص وباطوم . ولما كانت بريطانيا قد حرصت على ضم المدينتين إلى روسيا نهائياً في مؤتمر برلين ، فقد أصبح وجودها في قبرص وجوداً دائماً^(١٢) .

وقد اعتبرت فرنسا الإتفاقية البريطانية العثمانية بمثابة ضربة موجعة لنفوذها في البحر المتوسط . فطالبت بريطانيا بالموافقة على حرية فرنسا في التصرف في تونس . وبالفعل وافقت بريطانيا على ذلك ، كما إتفقتا على أن يكون لكل منهما نفوذ متساو في مصر (الرقابة البريطانية للفرنسية على المالية المصرية) . وتطور الأمر إلى إحتلال فرنسا لتونس عام ١٨٨١ وإحتلال بريطانيا لمصر عام ١٨٨٢ .

وقد اتضح ضعف الدولة العثمانية من ناحية أخرى من داخلها. ذلك أن الاذلال الذي لقينته الدولة العثمانية في مؤتمر برلين أدى بالسلطان عبد الحميد إلى محاولة صيانة تماسك ما بقى من الدولة عن طريق اللجوء إلى القوة. فبدأ يحكم بطريقة مطلقة. فكان ذلك بداية تمرد جمعية الاتحاد والترقي، والتي أطاحت بحكم السلطان عبد الحميد عام ١٩٠٨. كذلك، تفاقم الأزمات المالية للدولة العثمانية، واضطرت إلى اللجوء إلى الاقتراض لمواجهة تلك الأزمات. وفي ديسمبر سنة ١٨٨١ وافقت الدولة على وضع ميزانيتها العامة تحت إدارة "محاسبى إدارة الدين العثمانى" المكون من ممثلين للدول الدائنة بعد أن عجزت عن دفع فوائد الديون. وبلغ من ضعف الدولة أن قامت بلغاريا بضم إقليم الروميللى الشرقى إليها عام ١٨٨٥ دون أن تحرك الدولة العثمانية ساكناً، بل أنها وافقت على ذلك بعد موافقة بريطانيا^(١٤). وقد عبر السلطان عبد الحميد الثانى فى مذكراته عن الضعف الذى وصلت إليه الدولة بقوله، "لنت هزيمتنا فى تلك الحرب وضياح قسم من أراضى إمبراطوريتنا إلى انحطاط روحى... لقد أصبح من المستحيل إنقاذ الأمة من القنوط الذى وقعت فيه"^(١٥).

ثالثاً : توجه الدولة العثمانية نحو ألمانيا :

كان غدر الدول الأوروبية للثلاث (روسيا، والنمسا والمجر، وبريطانيا) بالدولة العثمانية فى مؤتمر برلين وخروج ألمانيا من المؤتمر دون الحصول على أراضى عثمانية من العوامل التى دفعت السلطان عبد الحميد إلى التقرب من ألمانيا، ومحاولة الإقادة من تقدمها العلمى والعسكرى. وكان ذلك نواة التحالف العثمانى الألمانى فى الحرب العالمية الأولى.

رابعاً : إزدياد النفوذ النمساوى المجرى، وتراجع النفوذ الروسى فى البلقان :^(١٦)

رغم أن الأزمة البلقانية بدأت بتحريض من روسيا الراغبة فى السيطرة على البلقان إلا أنها قد إنتهت بضرب النفوذ الروسى فى البلقان، وصعود النمسا والمجر على حساب روسيا. فقد أغرى حصول النمسا والمجر على البوسنة والهرسك حكومتها على توسيع نفوذها فى البلقان. ومع بداية عام ١٨٨١ حصلت على نفوذ واسع فى صربيا، ورومانيا، وبلغاريا، على حساب روسيا. ففى صربيا وقع الأمير ميلان أوبرتوفيتش معاهدة سرية مع النمسا والمجر وضعت صربيا تحت للحماية النمساوية المجرية الفعلية، وجعلت سياسة صربيا الخارجية خاضعة للنمسا والمجر. مقابل ذلك ساعدت النمسا والمجر أمير صربيا

على الحصول على لقب ملك ودافعت عن إستقلال صربيا حينما تهدد هذا الإستقلال نتيجة للحرب البلغارية الصربية عام ١٨٨٥، والتي نشبت بسبب ضم بلغاريا للروميلي الشرفى. وكان الملك أبرونوفيتش متهاكاً تحت أقدام إمبراطورية النمسا والمجر حتى أنه عرض عليها فى عام ١٨٨٦ التنازل عن حقوقه فى العرش للإمبراطور فرانسوا جوزيف نظير تعويض مادي.

وفى رومانيا (التي كان يحكمها أمير من أسرة هوهنزولرن)، وقعت حكومتها تحالفاً دفاعياً مع النمسا والمجر ضد روسيا خاصة أن الرومانيين كانوا يشعرون بالفضب لاستيلاء روسيا على بيسارابيا.

أما فى بلغاريا فقد بدأت روسيا تفقد نفوذها بسرعة شديدة، فقصد واجهت السيطرة الروسية مقاومة وطنية شديدة بعد أن ظهر إتجاه روسيا إلى الهيمنة على بلغاريا. ونجح البرلمان البلغارى فى تعيين أمير على بلغاريا معاد لروسيا ومؤيد للنمسا والمجر، هو الأمير دى ساكس بورج، وبذلك فقدت روسيا المكسب الوحيد الذى حصلت عليه فى مؤتمر برلين فى منطقة البلقان.

خامساً : تلكه وفاق الأباطرة الثلاث :

رغم أن مؤتمر برلين أسفر عن مكاسب إقليمية لروسيا إلا أنها كانت أقل مما كانت تتوقعه روسيا. فقد قسمت البلقان طبقاً لأهداف السياستين البريطانية والنمساوية المجرية. كما أنه بعد أن علمت روسيا بضم قبرص لبريطانيا بدا أن الصيغة التى عقدت فى برلين بمثابة هزيمة سياسية لها. وقد وجه القيصر الروسى اللوم لألمانيا لعدم وقوفها بجانبه، وبدأ بتشكك فى جدوى وفاق الأباطرة الثلاث. وقد عبر قيصر روسيا، الكسندر الثانى، عن ذلك بقوله "أن مؤتمر برلين كان بمثابة تحالف أوروبى تحت زعامة الأمير بسمارك ضد روسيا"^(١٧). وكان ذلك هو مقدمة توجه روسيا نحو فرنسا كحليف بديل.

سادساً : إتجاه الدولة العثمانية إلى تبنى مشروع الجامعة الإسلامية :

أدى تكالب الدول المسيحية على الدولة العثمانية فى مؤتمر برلين إلى إتجاه السلطان عبد الحميد الثانى إلى تقوية الدولة عن طريق الاعتماد على الشعوب الإسلامية. وفى هذا الإطار، تبنى مشروع الجامعة الإسلامية الذى كان جمال الدين الأفغانى ينادى به. وكان الأفغانى قد طرح مشروع الجامعة الإسلامية لمواجهة التكالب الإستعماري على العالم الإسلامى. وكان يقصد بالجامعة الإسلامية بناء إطار مؤسسى للعلاقات بين البلدان

الإسلامية أساسه "بقاء كل حاكم في منصبه على شريطة المحافظة على الآخرين والاتحاد والتعاون لدرء العدوان. ويتحقق ذلك بأن يعقد حكام الدول الإسلامية مجموعة من المحالقات المدنية والحربية. فإذا تمت تلك المحالقات، فإنه يمكن الإعراف لأقوى دولة إسلامية برياسة العالم الإسلامي. فيما بعد^(١٨). ولما قويت حركة الجامعة الإسلامية دعا عبد الحميد الثاني الأفغانى للإقامة فى القسطنطينية ودعمه مالياً ودعائياً. وفى هذا الإطار سعى عبد الحميد الثانى إلى تقوية الخلافة الإسلامية كرمز لوحدة المسلمين، وإلى الإهتمام برعاية الحج من خلال إنشاء خط سكة حديد الحجاز الذى افتتح سنة ١٩٠٨.

وقد أوضح السلطان عبد الحميد مفهومه للجامعة الإسلامية بقوله:

"يجب علينا أن نقوى صلتنا بالبلدان الإسلامية، وأن يكون التقارب أحسن مما عليه الآن، ولا أمل لنا بالمستقبل إلا بالوحدة، فإن بقاء الوحدة الإسلامية يعنى بقاء إنجلترا وفرنسا وروسيا وهولندا تحت تهديدنا، حيث إن كلمة واحدة من الخليفة تكفى لإعلان الجهاد فى البلدان الإسلامية الواقعة تحت تهديد هذه الدول ٥٠ ولابد أن يأتى يوم يقوم فيه المؤمنون قومة رجل واحد يحطمون أغلالهم"^(١٩).

كان السلطان عبد الحميد يهدف من تبنى مشروع الجامعة الإسلامية إلى تحقيق عدة أهداف. فهو يريد تثبيت مركزه فى أذهان رعاياه المسلمين عموماً والعرب خصوصاً، وتأكيد أنه الخليفة الشرعى، مما يكسبه ولاء ملايين المسلمين لعرشه. وفى الخارج كان يرمى إلى تحصين مركز للدولة العثمانية تجاه الدول الأوروبية المتعطشة لاستلاب أجزاء إمبراطوريته. وهذا التحصين يأتيه من ولاء المسلمين المقيمين خارج مملكته فى البلقان والمناطق التابعة لروسيا وبريطانيا وفرنسا. ومما لاشك فيه إن أى نجاح نصيبه هذه السياسة كان لابد أن يزيد مركزه قوة فى الميدان الدولى^(٢٠)، ومن ثم فإن السلطان عبد الحميد كان يستخدم فكرة الجامعة الإسلامية لتدعيم حكمه، وبالأذات بعد فقدان الدولة العثمانية لأملك هائلة فى منطقة البلقان.

ماذا كان رد فعل الدول الإسلامية والمفكرين والقادة السياسيين فى الدول الإسلامية تجاه دعوة السلطان عبد الحميد؟ كانت أغلبية الدول الإسلامية فى ذلك الوقت منشغلة بقضية مقاومة الأطماع الإستعمارية الأوروبية. ومن ثم فإنها لم تكن بقادرة على الإسهام

في دعوة الجامعة الإسلامية. ولكننا نلاحظ أن الشعوب الإسلامية الخاضعة للإستعمار الغربي آنذاك، وبالأذات مسلمي الهند وشعوب شمال أفريقيا، قد أيدت الجامعة الإسلامية كأداة للخلاص من الإستعمار. أما الشعوب الإسلامية التابعة للدولة العثمانية، فلم تتحمس لدعوة الجامعة الإسلامية نظراً لتعرضها لمساوئ الحكم العثماني. فقد أيد المصريون دعوة الجامعة الإسلامية بينما عارضت شعوب المشرق العربي دعوة الجامعة الإسلامية، نظراً لقوة التيار العربي في تلك المنطقة. ولعل ذلك يفسر عدم تعاطف المصريين مع الثورة العربية ضد الدولة العثمانية إبان الحرب العالمية الأولى. كذلك فقد عارضت الحكومة الفارسية الدعوة نتيجة التنافس التاريخي بين الدولتين الفارسية والعثمانية.

كذلك فقد تبلورت أربعة تيارات فكرية. الأول تيار وطني ينادى بالتركيز على الهوية الوطنية المحلية، وكان يمثلّه أحمد لطفي السيد في مصر، والثاني تيار عربي ينادى بالقومية العربية، وكان يمثلّه نجيب عازوري في لبنان. والثالث تيار إسلامي، يمثلّه عبد الرحمن الكواكبي. أما التيار الرابع يمثلّه مصطفى كامل ومحمد فريد زعيم الحزب الوطني في مصر. عارض أحمد لطفي السيد فكرة الجامعة الإسلامية وقدم بديلاً عنها فكرة القومية المصرية، فقد كتب في جريدة الجريدة الناطقة بلسان حزب الأمة عام ١٩١٣ مؤكداً أن واقع العالم الإسلامي الخاضع للإستعمار يجعل من الصعب تطبيق فكرة الجامعة الإسلامية، والتي وصفها بأنها دعوة إستعمارية، أو قبول قاعدة أن أرض الإسلام وطسن لكل المسلمين، وأنه لم يبق إلا أن يحل محل هذه القاعدة المذهب الوحيد المتفق مع أطماع كل أمة شرقية لها وطن محدود، وذلك المذهب هو مذهب الوطنية المصرية^(٢١). أما التيار القومي العربي الذي تبلور في الشام في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، فقد كان يرمى إلى إحياء الفكرة العربية كبديل للفكرة الإسلامية تأسيساً على أن تلك الفكرة لا تعطي دوراً للمسيحيين في بناء الدولة وتطورها. كذلك عارض عبد الرحمن الكواكبي فكرة التفاف المسلمين حول الدولة العثمانية، ودعا إلى إحياء الخلافة الإسلامية، ولكن في إطار عربي. أما مصطفى كامل، زعيم الحزب الوطني، فقد أيد دعوة الجامعة الإسلامية، ودعا المصريين إلى الالتفاف حول الدولة العثمانية ونصرتها، كما استمر محمد فريد، خليفة مصطفى كامل في رئاسة الحزب الوطني، في الدفاع عن الجامعة الإسلامية^(٢٢).

وعلى أي حال فلم يقدر لفكرة الجامعة الإسلامية أن تخرج إلى حيز التطبيق الفعلي، وجاءت حركة الاتحاد والترقي التي وصلت إلى السلطة في الدولة العثمانية سنة ١٩٠٨، ورقعت لواء الجامعة الطورانية (التركية).

المبحث الثالث

الدول الجديدة

كانت جمهورية جنوب إفريقيا هي الدولة الوحيدة الجديدة التي نشأت خلال هذه المرحلة . فقد سبق أن أشرنا في الفصل الثالث أن الأفريكانرز (البوير) في جنوب أفريقيا نزحوا شمالاً وغرباً تحت تأثير الضغوط البريطانية إلى إقليم الترنسفال. وفي سنة ١٨٥٢ إعترفت بريطانيا باستقلال أقاليم الترنسفال، كما إعترفت بدولة أورانج الحرة سنة ١٨٥٤. وفي أواخر خمسينيات القرن التاسع عشر اتحدت الترنسفال وأورانج الحرة وأنشأتا "جمهورية جنوب أفريقيا". وقد إتبعته الجمهورية الجديدة سياسة الفصل العنصرى بين البيض والسود، وهى السياسة التى إستمرت حتى أوائل التسعينيات من القرن العشرين. لكن الجمهورية الجديدة لم تلبث أن أصبحت مجالاً للأطماع الإستعمارية البريطانية نتيجة لإكتشاف الماس فى جريكوالاند، وهى منطقة كانت جمهورية جنوب أفريقيا تعتبرها جزء من أراضيها. ومن ثم جددت بريطانيا سياستها التوسعية فى أقاليم البوير فضمت غرب جريكوالاند سنة ١٨٧١. وفى سنة ١٨٧٧ ضمت جمهورية جنوب أفريقيا ذاتها. ولكن الأفريكانرز قاوموا البريطانيين وهزمهم فى معركة ماجوبا سنة ١٨٨١، مما اضطر بريطانيا إلى الاعتراف بالوضع المستقل لجمهورية جنوب أفريقيا. وفى سنة ١٨٨٣ انتخب بول كروجر Kruger رئيساً لجمهورية جنوب أفريقيا.

رغم إعتراف بريطانيا باستقلال جمهورية جنوب أفريقيا إلا أنها عاوتت التطلع إلى أراضيها ومواردها من المعادن النفيسة. وقد قام الأفريكانرز بتقييد هجرة البريطانيين إلى الترانسفال وحثت بريطانيا مواطنيها ممن يعيشون فى جمهورية جنوب أفريقيا على التمرد، واستغلت ذلك للتدخل فى شؤونها بحجة إعادة النظام وذلك سنة ١٨٩٥. وقد أدى ذلك إلى نشوب حرب البوير الأولى بين بريطانيا وجمهورية جنوب أفريقيا. وفى تلك الحرب منيت القوات البريطانية بالهزيمة. وقد ساندت ألمانيا جمهورية جنوب أفريقيا فى هذا الصراع وعقدت معها معاهدة "صداقة وتحالف" فى مارس سنة ١٨٩٧.

وقد سعت بريطانيا إلى تجديد فرض هيمنتها على جمهورية جنوب أفريقيا. ولكن الرئيس كروجر أعلن الحرب على بريطانيا فى أكتوبر سنة ١٨٩٩ (حرب البوير الثانية).

وقد أسفرت الحرب هذه المرة عن هزيمة قوات البوير. ولجأت بريطانيا إلى سياسة "الأرض المحروقة" حيث دمرت المزارع وتم وضع ألوف النساء والأطفال في معسكرات اعتقال. ويقدر عدد القتلى من الأفريكانرز في تلك المعسكرات بحوالى ٢٠ ألف قتيل. وأخيرا، اضطرت أقاليم الترانسفال إلى توقيع معاهدة مع بريطانيا فى ٣١ مايو سنة ١٩٠٢ أصبحت بموجبها مستعمرات بريطانية.

كان من أسباب هزيمة البوير هو نجاح بريطانيا فى تحييد النور الألمانى حيث تم عقد إتفاق سرى بين بريطانيا وألمانيا فى أغسطس سنة ١٨٩٨ إشتمل على خطه لتقسيم المستعمرات البرتغالية تحصل بموجبها ألمانيا على معظم انجولا وشمالي موزمبيق مقابل تخلى ألمانيا عن جمهوريتى البوير. ومن الجدير بالذكر أن بريطانيا لم تنفذ هذا الإتفاق.

وفى سنة ١٩١٠ صدر "قانون جنوب أفريقيا" South Africa Act من البرلمان البريطانى حيث تم بموجبه إنشاء "اتحاد جنوب أفريقيا" يضم المستعمرات الأوروبية (الكاب، وناتال، والترنسفال، وأورانج). وفى السنة ذاتها تم عقد أول برلمان لاتحاد جنوب أفريقيا وأصبح لويس بوتا أول رئيس وزراء له. وقد قنن الاتحاد الجديد سياسة الفصل العنصرى بموجب مجموعة من القوانين التى دشنت هذا النظام حتى تغير نظام الفصل العنصرى سنة ١٩٩٣.

ترجع أهمية قضية اتحاد جنوب أفريقيا إلى إنها مثلت نقطة تحول مهمة فى التوازن الأوروبى، وبالذات فى العلاقات الفرنسية الألمانية. فقد تخلت فرنسا بعد حرب البوير الثانية عن محاولة التقرب من ألمانيا وإتجهت نحو التقرب من بريطانيا. ذلك أنه أثناء حرب البوير الثانية عرضت فرنسا وروسيا على ألمانيا إقتراحا بالتدخل الجماعى ضد بريطانيا لتسوية قضية جنوب أفريقيا. ولكن ألمانيا إشتربت للموافقة على التدخل ضمان الوضع الإقليمى فى أوروبا، أى إعتراف فرنسا بأحقية ألمانيا فى الإحتفاظ بالأكراس واللورين. وهو شرط لم تكن فرنسا لتقبله. ومن ثم فقد أيقنت فرنسا إستحالة التعاون مع ألمانيا، إلا إذا تنازلت رسميا عن الأكراس واللورين. ومن ثم بدأت فى التقارب مع بريطانيا، مما مهد الطريق لعقد الوداق الودى بينهما سنة ١٩٠٤. وعلى أى حال، فقد أسفرت هذه التطورات عن نشأة دولة جديدة هى اتحاد جنوب أفريقيا.

المبحث الرابع

التوسع المؤسسى للسياسة الدولية

أدى تطور فنون الإنتاج إلى نمو المعاملات الإقتصادية والإتصالية الدولية. ومن ثم نشأت الحاجة إلى إنشاء تنظيمات دولية للإشراف على سير هذه المعاملات بين الدول. ولذلك شهدت هذه الفترة ظاهرة إنشاء التنظيمات الدولية ذات الطابع الفنى والتي عرفت بالإتحادات الإدارية الدولية. ومن أهم تلك الإتحادات الإتحاد التلغرافى العالمى الذى أنشئ بموجب إتفاقية باريس فى ١٧ مايو عام ١٨٦٥، وإتحاد البريد للعام، الذى أنشئ بمقتضى إتفاقية بون فى ١٥ سبتمبر عام ١٨٧٤، والمكتب الدولى للموازين والمقاييس الذى أنشئ بموجب إتفاقية باريس عام ١٨٧٥، وإتحاد حماية الملكية الصناعية الذى أنشئ بموجب إتفاقية بون فى ٢٠ مارس عام ١٨٨٣، وإتحاد حماية الملكية الأدبية والفنية الذى أنشئ بموجب إتفاقية بون فى ٩ سبتمبر عام ١٨٨٦، والاتحاد العالمى لنشر التعريفات الجمركية الذى أنشئ طبقاً لإتفاقية بروكسل فى ٥ يونيو عام ١٨٩٠، ومكتب النقل الدولى الذى تأسس بمقتضى إتفاقية بون فى ١٤ أكتوبر عام ١٨٩٠ للإشراف على نقل البضائع بالسكك الحديدية وقد إستمر إنشاء هذه الإتحادات بعد عام ١٨٩٠^(٢٣). كان لكل من هذه الإتحادات أمانة عامة دائمة تحمل اسم "المكتب". ويتولى هذا المكتب التحضير للمؤتمرات الدولية التى تعقدها الدول الأعضاء. ومن ثم، فهذه الإتحادات كانت تنظيمات دولية.

كذلك نشأت بعض التنظيمات الإقليمية، وأهمها مكتب الجمهوريات الأمريكية عام ١٨٨٩. وقد جاء إنشاء مكتب الجمهوريات الأمريكية كجزء من خطة الولايات المتحدة لفرض هيمنتها على دول أمريكا اللاتينية. وفى عام ١٨٨٨ قسم الكونجرس الأمريكى إقتراحاً إلى الرئيس للدعوة لمؤتمر للدول الأمريكية لى يعقد فى واشنطن فى أكتوبر عام ١٨٨٩، وذلك لمناقشة إنشاء منظمة أمريكية قارية وإقامة إتحاد جمركى ونقدى بين الدول الأعضاء مع إنشاء خط حديدى قارى، وقبول مبدأ التحكيم الإجبارى بين الدول الأعضاء لتسوية المنازعات. وقد إنعقد المؤتمر فى الموعد المحدد. ولكن دول أمريكا اللاتينية عارضت المقترحات الأمريكية، وأسفر المؤتمر عن إنشاء "مكتب الجمهوريات الأمريكية" ومقره واشنطن ويتكون من الممثلين الدبلوماسيين لهذه الجمهوريات فى العاصمة الأمريكية، وكانت مهمته هى تطوير العلاقات بين الدول الأعضاء^(٢٤). وقد تغير اسم هذا المكتب ابتداء من عام ١٩١٠ إلى "الاتحاد الأمريكى". Pan American Union.

المبحث الخامس

التكالب الإستعماري الأوروبي على أفريقيا وآسيا

قدّمنا أن الفترة من عام ١٨٧١ - ١٨٩٠ شهدت هيمنة ألمانيا على أوروبا وسيطرة أوروبا على العالم ، وقد رأينا أن ألمانيا قد حققت تلك الهيمنة من خلال نظام الأحلاف البسماركى. أما أوروبا فقد حققت سيطرتها على العالم من خلال التوسع الإستعماري. وقد رأينا أن هذا التوسع قد بدأ منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر . وابتداء من مؤتمر برلين عام ١٨٧٨ ، وبعد أن سوت الدول الأوروبية الأوضاع فى منطقة البلقان ، اندفعت تلك الدول فى سباق للسيطرة على ما تبقى من أفريقيا وآسيا .

المطلب الأول

دوافع التوسع الإستعماري الأوروبي

يمكن القول إجمالاً أن التوسع الإستعماري الأوروبي قد تم بتأثير من أربعة عوامل أساسية :

١- الثورة الصناعية :

أدت الثورة الصناعية إلى تطور أساليب الإنتاج وزيادة الإنتاج عن القدرة الإستيعابية للسوق المحلية فى الدول الأوروبية. وفى الوقت ذاته فإن الدول الأوروبية (بإستثناء بريطانيا) وضعت تعريفات جمركية حمائية جعلت من الصعب على الدول الأوروبية التنافس صناعياً دون أن تصدر فائض إنتاجها إلى باقى أنحاء القارة. ومن ثم ظهرت الحاجة إلى أسواق خارج أوروبا. أضف إلى ذلك وجود فوائض هائلة فى رؤوس الأموال لا يمكن إستيعابها فى السوق المحلية.

من ناحية أخرى فقد احتاجت بعض الدول الأوروبية إلى المواد الأولية اللازمة لإستمرار الإنتاج الصناعى. مما دفع الدول الأوروبية إلى التوسع فى أفريقيا وآسيا. ولذلك نجد أنه خلال نصف قرن من إعلان السيطرة البريطانية الرسمية على الهند عام ١٨٥٧

أصبحت الأخيرة أكبر مورد للمنجنيز إلى السوق البريطانية ، ومنطقة استثمار مهمة لرؤوس الأموال البريطانية ، وبالذات في ميدان بناء السكك الحديدية وشبكات التلغراف وغيرها من الميادين التي تسهل ربط الهند بالسوق البريطاني . وفي بعض الأحيان كانت الحكومات الأوروبية تستجيب لضغوط رجال الصناعة والتجارة للدخول في حلبة التنافس الإستعماري. وعلى سبيل المثال فإن التوسع الإستعماري الألماني جاء نتيجة ضغوط من تجار هامبورج وبريمن على المستشار بسمارك والذي كان يعترض من حيث المبدأ على عملية التوسع الإستعماري.

ومن الأمثلة التي توضح بواعث التوسع الإستعماري هو تلك الوقائع التي يذكرها السلطان عبد الحميد سلطان الدولة العثمانية ما بين عام ١٨٧٦، وعام ١٩٠٩ في مذكراته. إذ يقول أن السفير البريطاني في الأستانه (استانبول) طلب منه السماح لعلماء بريطانيين بالتفتيش عن الآثار في أملاك الدولة العثمانية. وقد سمح السلطان عبد الحميد لهؤلاء العلماء بالعمل في مناطق مختلفة من العراق، ولكنه إكتشف عن طريق المخابرات العثمانية أن العلماء لا يقبضون بحثاً عن الآثار، ولكن بحثاً عن البترول، وأنهم حفروا بالفعل أباءاً في الموصل وبغداد. وفي أعقاب ذلك زار الإمبراطور الألماني غليوم الثاني الأستانه وطلب من السلطان عبد الحميد ما طلبه السفير البريطاني، وسرعان ما إكتشف السلطان عبد الحميد أن للبعثة الألمانية تفعل ما فعله الانجليز^(٢٥).

كذلك فقد أدت الثورة الصناعية إلى تطور الأساليب والأدوات العسكرية. فقد طورت الدول الأوروبية أساطيلها البحرية حيث أصبحت قادرة على ضرب الموانئ وعلى السير في الأنهار عكس إتجاه التيار صاعدة إلى قلب البلاد الآسيوية والأفريقية (مثل أنهار الصين والعراق) مرغمة حكومات تلك البلاد على قبول سيطرتها. كذلك فإن تقدم الجيوش الأوروبية بالمقارنة بالقوى العسكرية في الدول الأفريقية والآسيوية، بل في الدولة العثمانية ذاتها، جعل من تكاليف الحروب الإستعمارية ضد الدول الشرقية أمراً محتملاً بالمقارنة بالمزايا الناشئة عنها .

٢- الدوافع الإستراتيجية :

كان التوسع الإستعماري الأوروبي مطلوباً، لأنه كان يسمح بالحصول على نقاط إرتكاز بحرية تؤمن للمواصلات الدولية للدول الأوروبية. فقد كان الأسطول الإنجليزى

بحاجة إلى نقطة إرتكاز يتزود فيها بالوقود والمؤن والإصلاح. وبطبيعة الحال فإنه كلما إمتدت مساحة السيطرة الإستعمارية إزدادت الحاجة إلى مواقع إستراتيجية جديدة لحماية تلك المساحة. كذلك فإن فرنسا كانت فى حاجة إلى نقط رسو وتموين لأسطولها وفى هذا يقول جول فيرى (تولى رئاسة وزراء فرنسا عام ١٨٨٠) "أن السياسة الإستعمارية ضرورية لكي نعطي للأسطول الحربى حق الرسو والتموين بالوقود. وهذا هو السبب الذى يدفعنا إلى الحصول على توجى، والسبب الذى يدفعنا للحصول على سايجون، والكوشين صين ، والسبب الذى يدفعنا للحصول على مدغشقر" (٢١).

٣- الضغوط السكانية :

أدى تقدم أساليب الرعاية الصحية فى أوروبا إلى إنخفاض معدل الوفيات، وبالتالى إلى إرتفاع معدل للزيادة السكانية. كذلك، فقد أدى إدخال الآلات إلى إنخفاض الطلب على القوى العاملة. وقد أدى ذلك إلى تزايد الحاجة إلى موارد جديدة للوفاء بمتطلبات التزايد السكانى، وخلق فرص جديدة للعمل فى الداخل. ففى دراسة للتوسع الإستعمارى البريطانى، والفرنسى، والألمانى فى الفترة من ١٨٧٠ حتى ١٩١٤ خلصت نازلى شكرى وروبرت نورث إلى أن هذا للتوسع كان ناشئاً عن تفاعل عاملين هما الضغوط السكانية فى الدول الثلاث وتزايد مستوى التطور التكنولوجى بها بما أنتج ذلك من مطالب متزايدة لإيجاد موارد جديدة، وأن الدول الثلاث قد سعت إلى حل تلك المعضلة عن طريق التوسع الإستعمارى (٢٢). ولم يكن التوسع الإستعمارى لم يكن بدافع توطين السكان الأوروبيين فى المستعمرات بل دليل أنه رغم أن ألمانيا عام ١٩١٤ كان لها مستعمرات فى أفريقيا تصل مساحتها إلى ٩٣١ ألف ميل مربع، فإن المستوطنين الألمان فى تلك المستعمرات لم يزد عن رقم يقل عن عدد الألمان الذين كانوا يقيمون فى باريس آنذاك. وتصديق الملاحظة ذاتها على إيطاليا ومستعمراتها فى أفريقيا (٢٣). ومن ثم، فإن التوسع الإستعمارى كان نتيجة غير مباشرة للضغوط السكانية.

بيد أن التوسع الإستعمارى كانت له علاقة أخرى مباشرة بالعوامل السكانية. فقد وجدت الدول الإستعمارية فى المستعمرات مجالاً فسيحاً للتخلص من الخارجين على القانون، وكان ذلك أوضح ما يكون فى التوسع الإستعمارى البريطانى فى أستراليا ونيوزيلندا والتوسع الإستعمارى الروسى فى سيبيريا (٢٤).

٤- التبشير الدينى :

كان للتوسع الإستعمارى الأوروبى دافعاً دينياً ثقافياً، وهو نشر العقيدة المسيحية لدى الشعوب الأفريقية والآسيوية. وكان هذا الدافع أكثر وضوحاً فى حالة التوسع الإستعمارى الفرنسى. إذ أن فرنسا كانت تحمل لواء نشر الكاثوليكية والدفاع عن الكاثوليك فى شتى أنحاء العالم، كما أن الولايات المتحدة ضمت الفلبين إليها تحت شعار نشر المسيحية فى تلك البلاد.

٥- ضعف القوى غير الأوروبية وانتقال اليابان، والولايات المتحدة بقضايا البناء الداخلى :

إذا كانت العوامل السابقة قد دفعت أوروبا نحو التوسع الإستعمارى فإن ضعف القوى غير الأوروبية قد سهل هذا التوسع. فساكن البلاد الأفريقية والآسيوية كانوا فى حالة من الضعف الإقتصادى والعسكرى لا تمكنهم من مواجهة القوى العسكرية الأوروبية. أضف إلى ذلك أن القوى الأمريكية واليابانية لم تكن قد نمت إلى الحد الذى يسمح لها بمنافسة أوروبا، كما أنها كانت مشغولة بقضايا البناء الداخلى. فالولايات المتحدة لم تشعر بالحاجة إلى التوسع الإقليمى خارج المناطق التى استولت عليها. أما اليابان فقد رأينا أنها أرغمت على فتح أبوابها للتجارة الغربية. كما ركزت اليابان ابتداء من سنة ١٨٦٨ على استيعاب التقنية الأوروبية وعلى إجراء تجديد إقتصادى وإجتماعى. وفى خلال ربع قرن انتقلت الثورة الصناعية التى شهدتها أوروبا إلى اليابان. كذلك قامت اليابان ببناء قوة عسكرية حديثة بحيث أصبح لها جيش قوامه حوالى ربع مليون جندى وأسطول حربى حديث. كذلك ركزت اليابان على تحقيق الأمن وبالذات بالنظر إلى وجود روسيا فى سيبيريا. وسعت نحو الاستيلاء على الجزر التى يمكن أن تهدد أمنها. ومن ثم فقد شهدت هذه الفترة توسعاً يابانياً محدوداً فى الشرق الأقصى وبالذات فى كوريا نظراً لأهميتها الاستراتيجية بالنسبة إلى اليابان وكونها مصدراً لمعدن الحديد اللازم للصناعة اليابانية ومصدراً للآرز اللازم لليابان^(٢٠). وقد لجأت اليابان مع كوريا إلى استعمال الأساليب للإقتصادية التى استعملتها ضدها الدول الغربية. فحصلت عام ١٨٧٦، تحت التهديد البحرى العسكرى، على معاهدة للتجارة مع كوريا تضمنت لليابان الوصول إلى موانئ كوريا وتمنحها نظاماً للإميازات القضائية. ومن ثم بدأ التنافس اليابانى للصينى فى كوريا حيث أن كوريا كانت تحت الحماية للصينية.

المطلب الثاني

مجالات التوسع الإستعماري الأوروبي

خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر كان التوسع الإستعماري محدوداً ويكاد يكون مقصوراً على بريطانيا. فقد كان من مصلحة بريطانيا في النصف الأول من القرن التاسع عشر أن تهدئ من حدة توسعها الإستعماري حتى يتسنى لها إستيعاب المستعمرات التي تسيطر عليها ولكنها بعد أن حطمت المطامع الروسية في حرب القرم، وأخمدت ثورة الهند عام ١٨٥٧ وبعد هزيمة فرنسا أمام بروسيا عام ١٨٧٠، بدأت في إستئناف توسعها الإستعماري وسرعان ما لحقت بها الدول الأوروبية الأخرى تبعاً.

الفرع الأول

التوسع الإستعماري في أفريقيا

أ- التوسع الإستعماري في شمالي أفريقيا :

خلال الفترة من سنة ١٨٧٥ حتى سنة ١٨٨٢، احتلت المسألة المصرية والمسألة التونسية مكاناً هاماً في السياسة الدولية، وذلك بالنظر لأهمية المسألتين بالنسبة للإستراتيجية الدولية. فمصر هي مفتاح الطريق الذي يوصل أفريقيا بآسيا، وأوروبا بالمحيط الهندي. وقد زاد افتتاح قناة السويس للملاحة عام ١٨٦٩ من أهميتها الاستراتيجية. كما أن تونس كانت تمثل الجناح الجنوبي لطريق المرور عبر مضائق صقلية في البحر المتوسط الذي كانت بريطانيا تشرف عليه من قاعدتها البحرية في مالطا. وقد أدى لجوء خديوى مصر، وبابى تونس إلى الإقتراض من الحكومات والمصارف والبيوت المالية الأوروبية إلى وقوع مصر وتونس في شبكة من الديون التي مهدت الطريق لاحتلال الدولتين. فقد حاول الخديوى والبابى إدخال التقنية الأوروبية في مصر وتونس. ونظراً لعدم توافر الموارد المحلية فقد لجأ كل منهما إلى الإقتراض وشجعتهما الحكومات والبيوت المالية الأوروبية على ذلك. ولبدءاً من عام ١٨٦٨ وجد البابى نفسه عاجزاً عن دفع فوائد الديون وفرضت عليه الدول الأوروبية على المالية التونسية.

كانت تونس محط أطماع فرنسا منذ استيلاء الأخيرة على الجزائر. ولكن بريطانيا عارضت التوسع الفرنسي في شمال أفريقيا. وقد غيرت بريطانيا سياستها إزاء القضية

التونسية ووافقت على التوسع الفرنسي في تونس اعتباراً من سنة ١٨٧٨. وكانت بريطانيا ترى أن حصول فرنسا على تونس هو الثمن الواجب دفعه لسكوت فرنسا على استيلاء بريطانيا على قبرص. أضف إلى ذلك أن تونس كانت محلاً للتنافس الإستعماري الفرنسي-الإيطالي، وكانت بريطانيا تخشى من احتمال سيطرة إيطاليا على تونس لأن بريطانيا لم تكن توافق على هيمنة إيطاليا على جانبي مضيق صقلية. وقد أعطت بريطانيا لفرنسا تعهداً رسمياً في أغسطس عام ١٨٧٨ بالموافقة على توسعها في تونس. كذلك فقد شجعت ألمانيا البسماركية فرنسا على احتلال تونس. فقد كان بسمارك يرى أن احتلال فرنسا لتونس سيخلق معضلات جديدة للسياسة الخارجية الفرنسية نتيجة للتنافس الفرنسي الإيطالي الذي سينشأ عن هذا الاحتلال، كما أنه سيكون بمثابة ترضية للكبرياء الوطني الفرنسي يعوضه عن الأكراس واللورين. وقد انتهزت فرنسا فرصة نشوب بعض الحوادث على الحدود التونسية الجزائرية، وجردت حملة على تونس فرضت على الباي التوقيع على معاهدة البارود سنة ١٨٨١ وهي المعاهدة التي وضعت السياسة الخارجية التونسية تحت إشراف فرنسا. وفي عام ١٨٨٣ تم مد الإشراف الفرنسي إلى الشؤون الداخلية التونسية بموجب معاهدة المرسى.

أما بالنسبة لمصر فإن إفتتاح قناة السويس للملاحة عام ١٨٦٩ وإيضاح أهميتها للمواصلات البريطانية، أغرى بريطانيا بتصحيح الخطأ الذي وقعت فيه حين تركت رؤوس الأموال الفرنسية تسيطر على اسهم قناة السويس. وسارعت بإنتهاز فرصة عجز الخديوى إسماعيل عن دفع فوائد ديونه عام ١٨٧٥ وقامت بشراء اسهم مصر في شركة قناة السويس نظير أربعة مليون جنيه، أى نظير مبلغ الفوائد الذى كان الخديوى إسماعيل فى حاجة إلى دفعه. وفى عام ١٨٧٦ عجز الخديوى عن دفع فوائد الدين المصرى، مما أدى إلى فرض رقابة مالية ثنائية بريطانية فرنسية على المالية المصرية. وفى مرحلة لاحقة أعيد تشكيل الحكومة المصرية وعين وزير بريطانى كوزير للمالية فى مصر، وآخر فرنسى وزيرا للأشغال العامة فيما عرف بنظام الرقابة الثنائية. ومنذ ذلك الوقت سيطرت بريطانيا وفرنسا على إدارة الإقتصاد المصرى، وإنتهى الأمر بعزل الخديوى إسماعيل عام ١٨٧٩ وعين ابنه توفيق خديوىاً على مصر. وإزاء تزايد السيطرة الأوروبية واستسلام الخديوى توفيق لهذه السيطرة ثارت مجموعة من الضباط فى الجيش المصرى بقيادة عرابى على الخديوى. ولكن بريطانيا تدخلت عسكرياً تحت دعوى المحافظة على النظام فى مصر ولقمع الحركة العرابية التى كانت تسعى لتأكيد إستقلال

مصر. وقد نجحت بريطانيا في إحتلال القاهرة في سبتمبر عام ١٨٨٢ بعد سلسلة من المعارك مع العربيين إنتهت بهزيمتهم خاصة بعد أن أصدر السلطان عبد الحميد الثماني إعلاناً بعصيان عرابي (٣١).

لماذا تركت فرنسا بريطانيا تتفرد بإحتلال مصر، رغم أن فرنسا كانت لها مصالح مهمة في مصر منذ عهد محمد علي، وبعد إفتتاح قناة السويس؟ الواقع أن تراجع فرنسا عن تحدى بريطانيا في مصر كان راجعاً إلى العامل الألماني. فقد كانت فرنسا تفكر في الخطر الألماني، وحاولت أن تحصل على موافقة بسمارك على تدخلها في مصر، ولكن المستشار الألماني إلترنم الصمت إزاء الطلب الفرنسي، في الوقت الذي أعطى فيه بريطانيا موافقة صريحة على التدخل في مصر. وكان بسمارك يهدف من ذلك إلى خلق قضايا للتنافس بين بريطانيا وفرنسا مما يمكنه من المحافظة على الهيمنة الألمانية في أوروبا. وإزاء ذلك لم تحاول فرنسا منع بريطانيا من إحتلال مصر ولكنها حاولت بالطرق الدبلوماسية حمل بريطانيا على الجلاء من مصر بعد الإحتلال. بيد أن فرنسا لم تنجح إلا في الحصول على إتفاقية دولية عرفت بإسم إتفاقية القسطنطينية (استانبول) وقعت في ٢٩ أكتوبر عام ١٨٨٨، والتي بمقتضاها ضمنت الدول الكبرى، بما فيها الدولة العثمانية، حرية الملاحة في قناة السويس. فقد نصت الإتفاقية على أن تبقى القناة مفتوحة للملاحة في زمن الحرب والسلم لجميع السفن التجارية والحربية دون تمييز بين دولة وأخرى، وأن يحظر حصارها بحرياً، كما يحظر تحصين سواحل القناة أو القيام بأعمال حربية فيها، أو على مسافة ثلاثة أميال من سواحلها. وقد تم إستثناء مصر من بعض شروط الإتفاقية. فلها وحدها حق وضع الجيوش والسفن الحربية في منطقة للقناة ولها وحدها حق تفتيش السفن المشتبه فيها. ولما كانت بريطانيا تحتل مصر في ذلك الوقت، فإن بريطانيا كانت هي التي تتمتع بهذا الحق من الناحية العملية. أضف إلى ذلك أن بريطانيا قد حصلت على إمتياز خاص بتحفظ لم يرد في نص الإتفاقية، ولكن وافقت عليه الدول الموقعة مؤداه إن حرية المرور في القناة لا يجب أن تتعارض مع "الوضع المؤقت الإستثنائي" الذي تجتازه مصر، وأن تنظيم وضع القناة بصفة دائمة يجب أن لا تتخذ بشكل يعرقل تحركات الجيوش البريطانية في مصر. أي أن الإحتلال البريطاني لمصر كان يبطل مفعول الإتفاقية من الناحية العملية. وقد ألغى هذا التحفظ عند توقيع إتفاقية الوفاق الودي في ٤ أبريل عام ١٩٠٤، ولكنه ظل مطبقاً من الناحية العملية (٣٢).

ب- التوسع الإستعماري في أفريقيا جنوبى الصحراء :

خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر اقتصر التوسع الإستعماري في أفريقيا جنوبى الصحراء على بعض المراكز التجارية والقواعد التموينية على السواحل. أما فى داخل القارة، فقد اقتصر الوجود الإستعماري على بعض البعثات الإستكشافية والتبشيرية. وابتداء من الربع الأخير للقرن التاسع عشر إندفعت الدول الأوروبية فى سباق إستعماري لإقامة إمبراطوريات داخل القارة الأفريقية.

فى خلال هذه الفترة سيطرت بريطانيا على سواحل جامبيا، وسيراليون، وساحل الذهب (غانا الآن) ونيجيريا فى غرب أفريقيا. أما فى شرق أفريقيا فقد سيطرت على الصومال البريطانى، وجزيرة زنجبار، وما كان يسمى بشرق أفريقيا البريطانية (كينيا، وأوغندا)، وفى الجنوب والوسط سيطرت على نياسالاند (مالاوى حالياً)، وروديسيا الشمالية (زامبيا حالياً)، وروديسيا الجنوبية (زمبابوى حالياً). وفى الجنوب سيطرت بريطانيا على بتسواتالاند (بوتسوانا حالياً)، وسوازيلاند، وليوسوتالاند (ليسوتو حالياً). أما ألمانيا فقد إندفعت لابتداء من عام ١٨٨٤ نحو التوسع الإستعماري بضغوط من الرأسمالية الألمانية. فسيطرت على ناماكوالاند ودلمارالاند فى إطار ما عرف بإقليم جنوب غربى أفريقيا الألمانية (ناميبيا حالياً)، وعلى للكاميرون، وتوجو فى غرب أفريقيا، وعلى رواندا واوروندى فى وسط أفريقيا، وعلى تنجانيقا فى شرق أفريقيا. ولتجنب الإصطدام مع بريطانيا إتفقت ألمانيا وبريطانيا على تحديد مناطق النفوذ بينهما من خلال عدة إتفاقيات. فعقدت إتفاقيتان فى أكتوبر عام ١٨٨٦، يوليو عام ١٨٨٧ تم بموجبهما تحديد منطقة النفوذ البريطانية شمال بحيرة نيلزا، ومنطقة النفوذ الألمانية جنوبى تلك البحيرة.

بالنسبة لفرنسا، فقد سيطرت على سواحل السنغال، وغينيا، والنيجر، وساحل العاج، وداهومى والكونجو الفرنسى فى غرب أفريقيا، بجانب جزيرة مدغشقر. وقد حاولت فرنسا أن تربط مستعمراتها فى الشرق الأفرقى (جيبوتى) بمستعمراتها فى أفريقيا الغربية والإستوائية مما أدى إلى إصطدامها ببريطانيا فى أعالي النيل كما سنرى فيما بعد.

أما إيطاليا، فقد إحتلت خليج عصب عام ١٨٨٢، والذي كانت قد بدأت السيطرة عليه بمجرد تحقيق وحدتها، كما استولت على ميناء مصوع عام ١٨٨٥، وأنشأت حوله مستعمرتها فى أريتريا.

وقد شهد إقليم الكونغو صراعاً إستعماريّاً بين بلجيكا، وفرنسا. وإزاء إحتدام حدة الخلاف بين الدولتين للسيطرة على الأقليم، وجه بسمارك للدعوة إلى عقد مؤتمر دولى

فى برلين لتحديد وضع الكونغو بصفة خاصة، وشكل التوسع الإستعمارى فى أفريقيا بصفة عامة .

وفى ١٥ نوفمبر عام ١٨٨٤ إنعقد مؤتمر برلين، وحضرته أربعة عشر دولة هى بريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، وروسيا، والدولة العثمانية، وبلجيكا، وهولندا، والسنويج، والسويد، وأسبانيا، والبرتغال، والولايات المتحدة، وإيطاليا، والدانمارك. وقد إنتهى المؤتمر إلى توقيع ميثاق عام فى ٢٦ فبراير عام ١٨٨٥ ينص على :

١- حياد إقليم حوض الكونغو وحرية التجارة فيه .

٢- حرية الملاحة فى حوض الكونغو والنيجر .

٣- إلغاء تجارة الرقيق والقضاء على اللقائمين عليها .

٤- على أى دولة تتولى على جزر من سواحل القارة، وترغب فى التوسع فى الداخل أن تثبت حقها فى هذا الاحتلال فعلياً، وأن تخطر رسمياً الدول الأخرى الموقعة على ميثاق المؤتمر بذلك .

وبذلك فإن مؤتمر برلين قد نظم التنافس الإستعمارى الأوروبى فى أفريقيا بما يضمن أن يتم هذا التنافس فى إطار من الوفاق بين الدول الأوروبية. وقد أدى مؤتمر برلين إلى إعلان بلجيكا سيطرتها الإستعمارية على الكونجو الحرة، وقيام ألمانيا بنشاط إستعمارى فى أفريقيا جعلها تسبطر على مناطق شاسعة فى جنوب غرب أفريقيا، وتنجانيا وتوجو . ولكنه أدى أيضاً إلى تكالب استعمارى أوروبى لاقتسام أفريقيا. وفى أقل من عشرين عاماً بعد انعقاد المؤتمر استولى الأوروبيون على كامل أفريقيا باستثناء الحبشة ومراكش وطرابلس وليبيريا.

الفرع الثانى

التوسع الإستعمارى فى آسيا

كانت أهم مجالات التوسع الإستعمارى فى آسيا فى تلك الحقبة هى التوسع الروسى فى آسيا الوسطى، والتوسع البريطانى الفرنسى فى جنوب شرقى آسيا. وقد بدأ توسع روسيا فى آسيا الوسطى اعتباراً من الفترة التالية لصلح باريس عام ١٨٥٦ تحسب لتأثير هزيمتها فى الجبهة الأوروبية ومحاولة تعويض خسائرها فى تلك الجبهة، بالإضافة إلى

حاجة روسيا إلى دعم مراكزها العسكرية شرق الأورال بضم الإقليم التي تعوق إتصال تلك المراكز، وحاجتها إلى آسيا الوسطى كسوق للمنسوجات القطنية الروسية^(٢٣). إستغلت روسيا ضعف الأوضاع الداخلية في آسيا الوسطى فقامت بالاستيلاء على خوقند في سنة ١٨٦٥، ثم بخارى عام ١٨٦٨، ثم خيفا عام ١٨٧٣، مما أدى إلى إقترابها من الحدود الشمالية الغربية للهند ولكن بريطانيا لم تتحرك لمواجهة التوسع الروسى فى خيفا لأنها كانت قد إتفقت مع روسيا عام ١٨٦٩ على أن تكون الأراضى الواقعة غرب نهر جيحون منطقة نفوذ روسى، والأراضى الواقعة شرق أفغانستان منطقة نفوذ بريطانى.

وبإنداءاً من عام ١٨٧٧ أستأنفت روسيا توسعها فى آسيا الوسطى، فبدأت فى التوسع فى الأقاليم التركمانية. وقد إزدادت السياسة للتوسعية الروسية بعد مؤتمر برلين عام ١٨٧٨، الذى دعم من التوجه الروسى نحو آسيا الوسطى. فاستولت روسيا على مرو عام ١٨٧٩. وقد ردت بريطانيا بتأكيد نفوذها السياسى والعسكرى فى أفغانستان من خلال العديد من الإجراءات التى وضعت لأفغانستان تحت الحماية البريطانية الفعلية، وتمكنت فى إتفاق جاندلماك بين بريطانيا وحكومة يعقوب خان الأفغانية من ربط سياسة أفغانستان الخارجية ببريطانيا، وحدث نوع من الإتفاق الضمنى بين بريطانيا وروسيا على قبول بريطانيا للتوسع الروسى فى مرو مقابل قبول روسيا للنفوذ البريطانى فى أفغانستان. وقد أطلق المؤرخون على هذا التنافس البريطانى الروسى للهيمنة فى آسيا الوسطى وأفغانستان اسم "المباراة الكبرى"، وهى المباراة التى ما لبثت أن تجددت بعد سقوط الإتحاد السوفيتى عام ١٩٩١ باسم "المباراة الكبرى الجديدة" The Great Game، ولكن الدول المتبارية هذه المرة كانت مختلفة.

وفى عام ١٨٨٤، إستأنفت روسيا توسعها فى آسيا الوسطى فاحتلت ميرف وساراك. وفى عام ١٨٨٥ وصلت إلى البنجاب، وهو ما اعتبرته بريطانيا تهديداً لوجودها فى الهند. وإزاء ذلك شرعت فى الإعداد لمحاربة روسيا مما اضطر الأخيرة إلى عقد بروتوكول معها فى عام ١٨٨٥ يقضى بتراجع روسيا نحو الحدود الغربية لأفغانستان.

وفى الهند الصينية كان هناك تنافس إنجليزى فرنسى. وقد إتخذ هذا التوسع شكل الحرب السافرة ضد الإمارات والدول المحلية. فشنّت فرنسا حرباً على الصين عام ١٨٨٤ واحتلت منطقة تونكين العليا وأقامت حمايتها على بقية تولى أنام وتم إجبار الصين على توقيع معاهدة تيانسنين عام ١٨٨٥ وتقضى بفتح طريق المرور للتجارة الفرنسية. كما احتلت فرنسا لاوس عام ١٨٩٣. أما بريطانيا فقد احتلت مملكة بورما عام ١٨٨٥، وذلك

لكى تمنع أى محاولة فرنسية لتهديد وجودها فى الهند. وعندما حاولت فرنسا أن توسع سيطرتها إلى سيام تحركت بريطانيا لإبعاد التهديد الفرنسى لسيام لأن وجود فرنسا هناك يهدد وجود بريطانيا فى الهند.

كذلك، فقد توسعت ألمانيا فى جزر المحيط الهادى. فقد استولت على الساحل الشمالى لغينيا الجديدة، ومجموعة جزر أسمتها جزر خليج بسمارك عام ١٨٨٤.

وفى عام ١٨٩٥ ضمت روسيا هضبة البامير مما أدى إلى اصطدامها مرة أخرى ببريطانيا التى كانت قد مدت نفوذها من عام ١٨٨٧ إلى منطقة كويتا Quetta تحت اسم بلوخستان البريطانية.

لم يقتصر التوسع الروسى على آسيا الوسطى وحدود أفغانستان، ولكنه إمتد لى يشمل مزيداً من التوسع فى سيبيريا، التى كانت قد خضعت لروسيا منذ أوائل القرن التاسع عشر. وقد توسعت روسيا فضمت حوض نهر أمور، وأنشأت قاعدة فلاديفوستك على المحيط الهادى، كما شرعت فى إنشاء خط حديد سيبيريا وأفتتحته رسمياً عام ١٩٠٢.

خاتمة

أهم ما يميز الفترة الممتدة من عام ١٨٧٠ حتى عام ١٨٩٠ هو هيمنة ألمانيا على أوروبا بشكل أدى إلى إتخاذ البنيان الدولى شكل بنيان القطبية الواحدة المستندة إلى الهيمنة الألمانية. ولعل تلك الهيمنة كانت واضحة من خلال نظام الأحلاف البسماركى، ومن خلال إنعقاد أهم مؤتمرات دوليين فى تلك الفترة فى ألمانيا وهما مؤتمر برلين عام ١٨٧٨، ومؤتمر برلين عام ١٨٨٤/١٨٨٥. ومن ثم فقد تغيرت الركائز الرئيسة للنسق الدولى التى سادت منذ مؤتمر فيينا. وقد بلغت ألمانيا حداً من القوة جعلها تتفوق على بقى دول أوروبا القارية. وقد أدى ذلك إلى إضعاف دور بريطانيا كعامل توازن فى النسق، وبالتالي إلى فقدان نظام الأحلاف الأوروبى صفة المرونة التى إتسم بها فى الفترة من عام ١٨١٥ حتى عام ١٨٧٠. كذلك فقد شهدت تلك الفترة أزمة دولية فى منطقة البلقان إنتهت بإزدياد إستقلال تلك المنطقة عن الدولة العثمانية. وتأكيد التدخل الأوروبى فى الشؤون

الداخلية للدولة العثمانية. وقد نجحت الدول الأوروبية فى حرمان روسيا من أى مكاسب فى البلقان مما دفعها إلى التوسع شرقاً نحو سيبيريا ونحو المناطق الإسلامية فى آسيا الوسطى. وقد كانت بريطانيا على إستعداد لقبول هذا التوسع طالما أنه لا يمس مصالحها فى الشرق الأقصى والهند. كذلك إقترنت هذه الفترة بالهيمنة الأوروبية على العالم فكانت الولايات المتحدة واليابان خارج نطاق المنافسة الإستعمارية ولا تمثّلان تهديداً للدول الأوروبية. فقد إندفعت الدول الأوروبية فى تنافس إستعمارى محموم. وقد نجحت تلك الدول فى تنظيم ذلك التنافس فى مؤتمر برلين عام ١٨٨٤.

هوامش الفصل الخامس

(١) محمد عبد الشفيق عيسى، قضية التصنيع في إطار النظام الإقتصادي العالمي الجديد، (بيروت: دار الوحدة للطباعة والنشر، ١٩٨١)، ص ١٠٢ - ١٠٣.

Geoffrey Barraclough , *An Introduction to Contemporary History*, (London: Penguin Books , 1967) , pp. 43-64.

(٢) بير رنوفان، ترجمة جلال يحيى، تاريخ العلاقات الدولية (القرن التاسع عشر)، ١٨١٥-١٩١٤، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٠)، ص ٤٤٥-٤٤٦.

(٣) كان الملك فريدريك قد خلف الإمبراطور غليوم الثاني ولكن حكمه لم يدم سوى ثلاثة شهور فقط.

(٤) رنوفان، المرجع السابق، ص ٤٤٧ - ٤٥٧.

(٥) المرجع السابق، ص ٤٥٨.

(٦) المرجع السابق، ص ٥٣٠.

(٧) عبد الحميد البطريق، التيارات السياسية المعاصرة (١٨١٥/١٩٦٠)، (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٧٤)، ص ١٣١ - ١٣٢.

(٨) رنوفان، المرجع السابق، ص ٤٦٢ - ٤٦٣.

(٩) راجع في ذلك:

عبد العزيز الشناوى، الدولة العثمانية، دولة إسلامية مفترى عليها، الجزء الرابع، (القاهرة:

الأنجلو المصرية، ١٩٨٦)، ص ١٧٥٦ - ١٧٩٣.

أورخان محمد على، السلطان عبد الحميد الثاقب، (الكويت: دار الوثائق، ١٩٨٦)، ص ٩٢ - ١٠٥.

(١٠) سان استيفانو هي إحدى ضواحي استانبول آنذاك، ويطلق عليها "يشيل كوى" ويوجد بها حالياً مطار استانبول الدولي.

(١١) تعبير الروميلي Romelli كان يطلق على كل الأقاليم الأوروبية للدولة العثمانية. وقد أطلق المؤتمر على الأقاليم التي اقتطعت من بلغاريا، التي كونها صلح سان استيفانو، إقليم الروميلي الشرقى كمصطلح غير مشتق من اللغة البلغاريا امعائاً في الفصل بين القسمين.

- (١٢) محمد فريد، تاريخ الدولة العلية العثمانية، (بيروت: دار الجيل، ١٩٧٧)، ص ٣٨٠.
- (١٣) راجع نص الإتفاق الموقع في ٤ يونيو سنة ١٨٧٨ وإتفاق أول يوليو سنة ١٨٧٨ في المرجع السابق، ص ٢٨٤-٢٨٧.
- (١٤) عبد العزيز الشناوى، المرجع السابق، ص ١٨٩٦ - ١٨٩٨.
- (١٥) عبد الحميد الثانى، مذكراتى السياسية (١٨٩١ - ١٩٠٨)، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٦)، ص ٦٣.
- (١٦) رنوفان، المرجع السابق، ص ٥٠٤ - ٥٠٦.
- (١٧) فيشر، ترجمة أحمد نجيب هاشم ووديع الصنيع، تاريخ أوروبا فى العصر الحديث، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٢)، ص ٣٨٩.
- (١٨) محمد عمارة، جمال الدين الأفغاني: الأعمال الكاملة، (الجزء الثانى، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١)، ص ٣٢-٣٣.
- (١٩) عبد الحميد الثانى، مرجع سابق، ص ١٧٤.
- (٢٠) عبد الملك عودة، الكتلة الإسلامية، (رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية التجارة، جامعة القاهرة) ١٩٥٥، ص ٦٣-٦٤.
- (٢١) أحمد زكريا الشلق، حزب الأمة ودوره فى السياسة المصرية، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٩)، ص ٢١١-٢٢٨.
- (٢٢) محمد فريد، مرجع، ص ٦-٨.
- (٢٣) محمد حافظ غانم، المنظمات الدولية الإقليمية: دراسة قانونية لأنظمة للتكتل الدولى الحديث، (القاهرة: معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٥٨)، ص ٧٣-٧٤.
- (٢٤) سمعان بطرس فرج الله، الجمود والتغيير فى منظمة الدول الأمريكية، السياسة الدولية، ١٦(٥)، أبريل عام ١٩٦٩، ص ٦٠.
- (٢٥) مذكرات السلطان عبد الحميد، ترجمة محمد عبد الحميد حرب، (القاهرة: دار الأنصار، ١٩٧٨)، ص ٧٠ - ٧٣.
- (٢٦) رنوفان، المرجع السابق، ص ٤٧.
- (٢٧) Nazli Choucri, and Robert North, "Dynamics of International Conflict," in Raymond Tanter, and Richard Ullman, eds **Theory and International Relations**, (N . J, Prentice-Hall, 1972), pp. 80-122.

- (٢٨) حورية توفيق مجاهد، الإستعمار كظاهرة عالمية، (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨٤)، ص ٦٧.
(٢٩) المرجع السابق، ص ٦٥. راجع كذلك،

Andrew Mack, "Theories of imperialism: The European perspective,"
Journal of Conflict Resolution, 18, September 1974, pp. 512-535.

Kenneth Boulding, and T. Mukherjee, "Unprofitable empire: Britain and India (1860-1967): A critique of Hobson-Lenin thesis on imperialism," **Peace Research Society Papers**, 14, 1970, pp. 1-21.

- (٣٠) رنوفان، المرجع السابق، ص ٤٧٥.

(٣١) ثيودور روتشتين، ترجمة عبد الحميد العبادى ومحمد بدران، **فصول فى المسألة المصرية**، (القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٥٦).

- (٣٢) فى تحليل الإنفاقية:

أحمد عبد الرحيم مصطفى، **مشكلة قناة السويس (١٩٥٤-١٩٥٨)**، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٦٦)، ص ٣٧-٣٩.

(٣٣) محمد حسن العيلة، **لواسط آسيا الإسلامية بين الانقضااض الروسى والحذر البريطانى**، (الدوحة: دار الثقافة، ١٩٨٨)، ص ٣٨ - ٤٢.

الفصل السادس

السياسة الدولية من سقوط بسمارك

وحتى نشوب الحرب العالمية الأولى

(١٨٩٠ - ١٩١٤)



مقدمة

يمكن القول أن الفترة التاريخية التي بدأت بخروج بسمارك من السلطة سنة ١٨٩٠، وإنتهت بنشوب الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤، من الفترات المهمة في تطور السياسة الدولية. فقد شهدت هذه الفترة أحداثاً بالغة الأهمية أدت إلى نشوب أول حرب عالمية في التاريخ، كما أنها شهدت طفرة هائلة في عملية التوسع الإمبراطوري، واختلاط هذه العملية بالأحلاف الدولية بحيث أصبحت تلك الأحلاف إحدى أدوات التوسع الإمبراطوري، كما أن هذا التوسع شجع على عقد الأحلاف. كذلك شهدت هذه الفترة تغيرات جوهرية في بنية النظام العالمي في اتجاه بروز نظام القطبية الثنائية الدولية لأول مرة في القرن التاسع عشر. ويرجع ذلك إلى أن خروج بسمارك من السلطة سنة ١٨٩٠ أدى إلى تغير السياسة الألمانية تغيراً جوهرياً. فقد رأينا أن بسمارك قد ركز جهوده على تحقيق الزعامة الألمانية في الميدان الأوروبي. وطوال معظم فترات حكمه لم تحتل المسائل العالمية، وبالأخص المسائل الإمبراطورية، إلا المرتبة الثانية بالقياس إلى المشكلات الأوروبية. ولكن بعد خروج بسمارك من السلطة بدأ الإمبراطور غليوم الثاني في إتباع "سياسة عالمية" Welt politik على حد تعبيره. كما أن ضغط رجال الصناعة والتجارة بدأت تثمر في العهد الجديد حتى أصبحت القضايا الإمبراطورية تنافس القضايا الأوروبية في أهميتها. كذلك اتجهت بريطانيا إلى التدخل بقوة في الشؤون الأوروبية كرد فعل للسياسة الألمانية الجديدة، وإنتهى الأمر بإستقطاب ثنائي عالمي أنهى عهد الهيمنة الألمانية. أضف إلى ذلك أن ما تميزت به الفترة السابقة من هيمنة أوروبا على العالم قد بدأ أيضاً في التغير، وإن كان التغير في هذه الحالة تغيراً بطيئاً. فمنذ أواخر القرن التاسع عشر تغير الوزن النسبي للقوى الرئيسية في السياسة الدولية بحيث تضاعفت السيطرة الأوروبية بالتدريج. ومن المسلم به أن تلك السيطرة لم تختف إلا بإنتهاء الحرب العالمية الثانية. ولكن جذور إنتهاء عصر السيطرة الأوروبية ترجع إلى تسعينيات القرن التاسع عشر. ففي تلك الفترة برز الدور الفعال لليابان، وبالأخص منذ الحرب اليابانية الصينية عام ١٨٩٤ كما استكملت الولايات المتحدة قوتها الرأسمالية وإتجهت نحو التوسع الإمبراطوري. ونافست كل من اليابان والولايات المتحدة أوروبا في المجال الإمبراطوري. ومن ثم بدأت السياسة الدولية في التحول من كونها سياسة أوروبية إلى أن صارت سياسة عالمية. وقد كان من العوامل الرئيسية التي أدت إلى هذا التحول هو أن معدلات النمو الصناعي في الولايات المتحدة

وألمانيا تزايدت إلى الحد الذى أدى إلى فقدان بريطانيا مركزها كأكبر دولة صناعية فى العالم. فبينما كانت بريطانيا تمثل ٣١,٨% من الإنتاج الصناعى العالمى عام ١٨٧٠ مقابل ٢٣,٣% للولايات المتحدة، ١٣,٢% لألمانيا، فإن تلك النسب تغيرت عام ١٩١٣ إلى ٣٥,٨% للولايات المتحدة، ١٥,٧% لألمانيا، ١٤% لبريطانيا. معنى ذلك أن الإنتاج الصناعى فى الولايات المتحدة، وألمانيا قد تقدم عن مثيله فى بريطانيا.

كذلك، فقد كان من أهم علامات تلك الفترة هو بروز التنافس البريطانى الألمانى، بحيث أصبح هو المميز الرئيس للتنافس الدولى. فرغم صعود القوة الأمريكية إلا أن الولايات المتحدة وجدت فى السوق الداخلية وفى أمريكا اللاتينية متسعا لتقدمها الصناعى. ويضيف بعض الدارسين أن ألمانيا كانت تتطلع إلى الأسواق الخارجية، وكان قد تم تقسيم العالم بين الدول الصناعية الكبرى، ولم يبق سوى القليل خارج سيطرة تلك الدول. ويضيفون أن تفاعل هذين العاملين (سرعة تقدم الإنتاج الصناعى الألمانى من ناحية، وضيق مجالات التوسع الإستعمارى من ناحية أخرى) أدى إلى منازعات سياسية حادة بين بريطانيا وألمانيا، انتهت باشتعال الحرب العالمية الأولى. فقد نشأ صراع عنيف بين بريطانيا التى تريد المحافظة على الوضع الراهن، وألمانيا التى تريد تغيير هذا الوضع^(١). مع التسليم بأن العقد السابق على نشوب الحرب العالمية الأولى قد شهد صراعا حادا بين بريطانيا وألمانيا، إلا أن ذلك الصراع لم يكن هو مصدر التنافس الإستعمارى. فسرى أنه خلال العقد الأخير من القرن التاسع عشر توصلت بريطانيا وألمانيا إلى مجموعة من الإتفاقات التى تم بموجبها تسوية القضايا الإستعمارية المعلقة بينهما، حتى أن ألمانيا لم تتحدى الحملة البريطانية للاستيلاء على جمهوريتى البوير. ومع أوائل القرن العشرين كانت القضايا الإستعمارية المعلقة بين بريطانيا، وألمانيا قد سويت^(٢). بل إن بريطانيا عرضت على ألمانيا مشروعا لعقد تحالف دفاعى، وكاد المشروع أن يعقد لولا أن ألمانيا طالبت بأن يشمل التحالف دول للحلف الثلاثى أيضا. كذلك، فقد عقدت ألمانيا وبريطانيا إتفاقية سرية فى ٢٠ أكتوبر سنة ١٩١٣، أى قبل نشوب الحرب العالمية الأولى بشهور، أعادت توزيع مناطق نفوذ الدولتين فى وسط وجنوب أفريقيا. صحيح أن بريطانيا قد أجلت التصديق على الإتفاقية أمام احتجاج فرنسا. لكن عقد الإتفاقية كان مؤشرا قويا على إتجاه بريطانيا وألمانيا إلى الوفاق فى القضايا الإستعمارية. ومن ثم، فإنه ينبغى علينا أن نبحث عن عوامل أخرى حركت التنافس البريطانى الألمانى.

من ناحية أخرى فقد شهدت الفترة محل البحث نمو التيار القومى بين الأقليات القومية بشكل واضح، فقد ازدادت قوة الشعور القومى لدى البولنديين الخاضعين لحكم روسيا.

وفى النمسا إتجهت الحركة السلافية الجنوبية (اليوجوسلافية) منذ عام ١٩٠٥ نحو الانفصال، كما طالب التشيك بالإستقلال الذاتى داخل نطاق الإمبراطورية النمساوية المجرية. وفى البلقان ازدادت معارضة الشعوب المسيحية للدولة العثمانية، كما ازدادت حدة الصراع بين الإتجاهات القومية اليونانية، والبلغارية، والصربية. وفى الأكراس واللورين ظهر إتجاه قومى يعادى سياسة الألمنة. وقد لعبت هذه الحركات دورا مهما فى التأثير على القرارات السياسية التى انتهت بإندلاع الحرب العالمية الأولى^(٣).

كذلك نلاحظ خلال هذه الفترة تزييدا فى قوة الحركات الإشتراكية، وبالأذات فى دول غرب ووسط أوروبا. فى فرنسا شارك الإشتراكيون فى الحكم منذ عام ١٨٩٠ وأصبح ميلران Millerand لول إشتراكى يتولى رئاسة الوزارة ورئاسة الجمهورية. وفى ألمانيا أصبح للحزب الإشتراكى الديمقراطى أقوى الأحزاب الممثلة فى البرلمان عام ١٩١٢. كذلك تأسست منظمة دولية تضم الحركات الإشتراكية فى مختلف دول أوروبا تسمى "الإشتراكية للدولية الثانية"^(٤). وقد نادت القيارات الإشتراكية بوضع حد لسباق التسلح، ونبت الحروب، وتصفية الإمتعمار. ولكن تأثير تلك الحركات على نظم الحكم، والسياسة الدولية كان ضعيفا. وكان ذلك راجعا إلى إتقسام الحركات الإشتراكية إلى أجنحة متصارعة، وإلى قوة الفكرة للقومية لدى الدول الأوروبية فى مواجهة الفكرة الإشتراكية^(٥).

وعلى غرار الفصول السابقة. فإننا سنقسم هذا الفصل إلى أربعة مباحث نتناول الدول الجديدة فى السياسة الدولية، والإستقطاب الدولى الثنائى، والمؤسسات الدولية. ثم أهم العمايات السياسية الدولية، وهى التوسع الإستعمارى، والقضايا البلقانية.

المبحث الأول

الدول الجديدة فى السياسة الدولية

شهدت الفترة محل البحث نشأة أربع دول جديدة هى استراليا، ونيوزيلندا، والنرويج. وسنتناول نشأة هذه الدول على التوالى.

١. استراليا :

تشبه نشأة دولة استراليا إلى حد بعيد نشأة كندا. فلم تكن تلك النشأة نتيجة نضال قومى للاستراليين ولكنها جاءت كمحصلة للتفاعل بين أربعة تيارات. التيار الأول مثله بريطانيا ذاتها لمنح مستعمراتها الاسترالية الحكم الذاتى، وتم ذلك فى إطار مقترحات سير ايرل جراى وزير للمستعمرات البريطانية سنة ١٨٤٧. أما التيار الثانى فكان هو سعى الحكام المحليين للمستعمرات الاسترالية إلى تحقيق قدر من التكامل بينهم خاصة فيما يتعلق بتوحيد سياسة الهجرة بين مختلف أجزاء استراليا مما يتطلب إقامة حكومة مركزية. وجاء إستقلال كندا سنة ١٨٦٧ ليعطى دفعة ثالثة لحركة إستقلال استراليا. كذلك، فإن ظهور القوة الألمانية فى المحيط الهادى فى تلك الفترة، وتخوف حكام المستعمرات الاسترالية من عدم قدرة بريطانيا على الوقوف أمام التوسع الألمانى دفع هؤلاء الحكام إلى إنشاء "مجلس اتحادى" سنة ١٨٨٥.

وفى سنة ١٨٩١ انعقد فى سيدنى مؤتمر أوضع أسس الدعوة إلى "المؤتمر الدستورى" تمهيدا للإستقلال. وفى سنة ١٩٠٠ وافقت بريطانيا على توحيد وإستقلال المستعمرات الاسترالية وأعلن ذلك الإستقلال فى أول يناير سنة ١٩٠١. وفى سنة ١٩١١ تم إختيار كانبيرا عاصمة للدولة الجديدة.

٢. نيوزيلندا :

كانت قبائل الماورى Maori تسكن الجزر النيوزيلندية عندما جاء المستكشف البريطانى جيمس كوك سنة ١٧٦٩ وأعلن تبعيةها لبريطانيا. وبالتدريج أنشأ البريطانيون نقاط للتجارة والاستيطان فى تلك الجزر. وفى ١٨٤٠ وقعت بريطانيا مع رؤساء الماورى إتفاقية Waitangi التى بموجبها اعترف الماورى بالسيادة البريطانية. وقد أدت

تلك المعاهدة إلى ازدياد الاستيطان البريطانى. وفى سنة ١٨٥٢ صدر أول دستور للبلاد تم بموجبه إنشاء حكومة برلمانية. وفى سنة ١٩٠٧ أعلنت نيوزيلندا دومينيون للتاج البريطانى.

٣. النرويج :

كانت النرويج قد ضمت إلى مملكة السويد ضمن إتفاقات فيينا سنة ١٨١٥. ولكن الحركة القومية النرويجية نمت بشكل تدريجى متأثرة بثورات سنة ١٨٤٨ فى أوروبا، ثم سعى السويديون سنة ١٨٦٠ إلى تعديل "قانون الاتحاد" بين السويد والنرويج فى إتجاه تقوية السلطات المركزية السويدية، بما فى ذلك حق السويد فى حل البرلمان النرويجى The Stortin، وهو الأمر الذى رفضته الأحزاب النرويجية ومنعت حدوثه. وقد أدى ذلك إلى تصاعد مطالب الأحزاب النرويجية للحصول على مزيد من السلطات المحلية. وفى سنة ١٨٨٤ تم إنشاء أول حكومة نيابية نرويجية. وفى سنة ١٩٠٧ أعلن البرلمان النرويجى أن الملك أوسكار ملك السويد لم يعد ملكا للنرويج، وأن النرويج قد أصبحت مملكة مستقلة. وفى إستفتاء عام أجرى فى السنة ذاتها صوت النرويجيون لصالح الانفصال عن السويد، وصدق البرلمان السويدى على ذلك. وفى السنة ذاتها أيضا اختصار البرلمان النرويجى الأمير كارل الدانمركى ملكا على النرويج. وقد كان لهذا التطور أثر كبير على شعور ألمانيا بالتهديد الأمنى. ذلك أن الأمير كارل كان متزوجا من ابنة ملك بريطانيا الملك ادوارد السابع. ورأت ألمانيا أن اختياره ملكا على النرويج من شأنه زيادة نفوذ بريطانيا فى دول بحر الشمال وبالتالي فإنه يهدد أمنها .

المبحث الثانى

الإستقطاب الثنائى الدولى

سبق أن أشرنا أن بسمارك قد أقام نظاما للأحلاف فى أوروبا نجح فى الحفاظ على الإستقرار الأوروبى، وعزل فرنسا عن السياسة الأوروبية. ولكن كان يعيب هذا النظام أنه كان يجمع بين المتناقضات، كما أنه لم يكن يستند إلى قوى هيكلية ثابتة، ولكن إلى الدبلوماسية الشخصية البسماركية. ولذلك فإنه بسقوط بسمارك، سقط نظام الأحلاف الذى أقامه. وقد كان سقوط بسمارك راجعا إلى إختلافه مع الإمبراطور الجديد غليوم الثانى والذى كان يرى ضرورة إتباع سياسة عالمية. ولذلك، فقد عزل بسمارك وعين بدلا منه الجنرال فون كابريفي von Caprivi مستشارا لألمانيا. وكانت أولى القرارات التى اتخذها الإمبراطور بعد أن امتلك ناصية عملية اتخاذ القرار هى رفض تجديد إتفاقية الضمانات مع روسيا سنة ١٨٩٠. ومما دفع الإمبراطور إلى إتخاذ هذا القرار هو خشيتة أن يفتضح أمر إتفاقية الضمان (كانت إتفاقية سرية) لأن ذلك قد يؤدى إلى هدم الحلف الثلاثى. والأهم من ذلك أن ألمانيا كانت تتخوف من أطماع روسيا التوسعية فى منطقة أوروبا الشرقية والوسطى وترغب فى القضاء على القوة الروسية قبل أن تتمكن من النمو لأنها كانت ترى أن روسيا هى العدو الرئيس. ومن ثم قررت الحكومة الألمانية عدم تجديد إتفاقية الضمانات، وركزت على تقوية الحلف الثلاثى. كما بدأت ألمانيا فى دعم علاقاتها مع إمبراطورية النمسا والمجر، فتعهدت لها بعدم السماح لروسيا بالحصول على إمتيازات فى الشرق، وعلى عدم السماح بتسوية قضية المضائق بما يتفق والمصالح الروسية. كذلك تعهدت لإيطاليا بالمحافظة على الوضع الراهن فى برقه وطرابلس. فإذا تعذر ذلك فإن ألمانيا تتعهد بتأييد المطالب الإيطالية أو الحصول على ضمانات فى تلك المناطق على أن يكون ذلك بعد إبرام إتفاق بين البلدين. وتعهدت كذلك بأن تسعى لدى بريطانيا للحصول على تأييدها لهذا الإتفاق. بيد أن إيطاليا ظلت بمثابة ثغرة كبرى فى الحلف الثلاثى. إذا أنها رغم إلتئامها إلى الحلف الثلاثى، فإنها رأت أن مصالحها الإستعمارية تحتم عليها التقارب مع بريطانيا وفرنسا. وفى سنة ١٨٩٦ قبلت الإعتراف الضمنى بالحماية الفرنسية على تونس. وفى سنة ١٩٠٠ حصلت على تعهد فرنسى بعدم مد نفوذ فرنسا إلى طرابلس الغرب مقابل تعهدها بعدم عرقلة النفوذ الفرنسى فى المغرب. وفى نوفمبر سنة ١٩٠٢

أكدت لفرنسا، بموجب خطابات سرية، أنه في حالة حدوث اعتداء على فرنسا مسن قبل دولة أو أكثر فإن إيطاليا ستلتزم بالحياد التام. وقد كان الدافع المباشر لذلك هو حرص إيطاليا على مصالحها الإستعمارية في شمال أفريقيا والبحر المتوسط. ويتضح من قراءة الخطابات الإيطالية المرسلة إلى فرنسا سنة ١٩٠٢، أن الاطماع الإستعمارية الإيطالية كانت تستتر خلف طعن إيطاليا لحليفيتها ألمانيا، والنمسا، والمجر بالتفاهم سرا مع فرنسا. (بالإضافة إلى ذلك جددت ألمانيا الحلف الثلاثي عام ١٨٩١). كما سعت إلى تقوية علاقاتها مع بريطانيا. فأبرمت معها معاهدة في يوليو عام ١٨٩٠. إعتبرت بموجبها بالحماية البريطانية على جزيرة زنجبار، وتم تثبيت الحدود بين مستعمرات الدولتين في شرقي أفريقيا، وذلك مقابل تنازل بريطانيا لألمانيا عن جزيرة هلجولاند، التي كانت بريطانيا قد حصلت عليها بموجب اتفاقية فيينا سنة ١٨١٥.

أدت السياسة الألمانية الجديدة إلى شعور روسيا بالعزلة وبالتهديد. ومن ثم بحثت عن حليف. ولم يكن هذا الحليف سوى فرنسا. فقد كانت فرنسا متلهفة على الخروج من العزلة التي فرضها عليها بسمارك، وضمان حدودها الشرقية، ومواجهة التحدي الإيطالي، والبريطاني في الميدان الإستعماري. ومن ثم كانت هناك مصلحة مشتركة بين الدولتين في التحالف. أضف إلى ذلك شعورهما المشترك بالتهديد الذي تمثله ألمانيا وبريطانيا. ومن ثم أقدمت روسيا وفرنسا على إبرام حلف دفاعي بينهما، كان أحد الأركان الأساسية للسياسة الدولية في تلك الفترة.

مر إبرام الحلف الروسي الفرنسي بعدة مراحل دامت أربع سنوات. فقد بدأت المفاوضات للحلف عام ١٨٩٠. ولم يتم إبرامه إلا في عام ١٨٩٤. والواقع أن طول فترة التفاوض لعقد هذا الحلف كان راجعا إلى تردد روسيا في التحالف مع فرنسا. فقد كان فيصر روسيا يخشى أن يؤدي تحالفه مع فرنسا إلى أن تستغل فرنسا عقد الحلف لشن حرب هجومية ضد ألمانيا لاستعادة الأكراس واللورين. كما كانت روسيا تأمل أن تعيد الحكومة الألمانية الجديدة النظر في سياستها. ولم تقرر روسيا إبرام الحلف مع فرنسا إلا بعد أن تبين لها استحالة الإتفاق مع ألمانيا. في عام ١٨٩٣ وقعت روسيا وفرنسا تحالفا عسكريا دفاعيا وقع عليه القادة العسكريون وصدقت عليه روسيا عام ١٨٩٣، وفرنسا في عام ١٨٩٤. وقد نصت إتفاقية الحلف على أنه إذا تعرضت فرنسا لهجوم من جانب ألمانيا أو هجوم من جانب إيطاليا بمساعدة ألمانيا، فإن روسيا توجه كل ما تيسر لها من قوى لقتال ألمانيا، وإذا تعرضت روسيا لهجوم من جانب ألمانيا أو لهجوم من جانب النمسا والمجر

بمساندة ألمانيا فإن فرنسا تتعهد باستخدام ما تيسر لها من قوى لمحاربة ألمانيا. ونصت إتفاقية الحلف كذلك على أنه إذا قام الحلف الثلاثي أو أحد أعضائه بتعبئة قواته المسلحة فإن فرنسا وروسيا ستعلن الشيء ذاته فوراً ودون الحاجة إلى مشاور مسبق. كما تعهدت الدولتان بعدم إبرام صلح منفرد مع العدو، وعلى أن مدة سريان الحلف هي نفس مدة سريان الحلف الثلاثي^(١). كما تعهدتا بالحفاظ على سرية التحالف. وقد أوردنا وثائق الحلف الفرنسي الروسي في الملحق الخامس من هذا الكتاب.

يلاحظ أن الإتفاق لايلزم فرنسا بمساعدة روسيا إذا قامت النمسا والمجر وحدها بالهجوم على روسيا، وإنما يشترط أن يكون ذلك بمساعدة ألمانيا، كما أنه لا ينص على ما سيحدث في حالة نشوب حرب بين روسيا واليابان. ففي هاتين الحالتين لا تلتزم فرنسا تجاه روسيا بأى شيء اللهم إلا بالتشاور حول الإجراءات الواجب إتخاذها وذلك طبقاً لإتفاق مبدئي منفصل موقع عام ١٨٩١.

ومن ثم فإن الحلف الروسي للفرنسي لم يحقق أهداف السياسة الروسية فى البلقان ضد النمسا والمجر، ولم يلزم فرنسا بمساندة روسيا إلا إذا قامت ألمانيا بمساعدة النمسا والمجر، كما أنه لا يعمل به ضد الدولة العثمانية، أو بريطانيا، أو اليابان، ولا يمتد إلى المنازعات الإستعمارية فى آسيا. ولهذا نجد أنه عندما نشبت الحرب اليابانية الروسية عام ١٩٠٤ لم تقدم فرنسا أى مساعدة لروسيا. كذلك فإن إتفاقية الحلف للفرنسي الروسي لم تلزم روسيا بمساعدة فرنسا إذا قامت إيطاليا بمفردها بمهاجمتها بل يشترط أن يأتى الهجوم من ألمانيا أو إيطاليا بمساندة ألمانيا. وفى الواقع أن فرنسا لم تكن تطلب أكثر من تعهد روسى ضد ألمانيا أو ضد أى هجوم تدعمه ألمانيا. فلم يكن من المحتمل على الإطلاق أن تقوم إيطاليا وحدها بمهاجمة فرنسا. وقد حقق الحلف للروسى لفرنسا جزءاً كبيراً من أهداف أمنها القومى كما أنه أدى إلى إنهاء عهد الزعامة الألمانية للقارة الأوروبية ونشأة إستقطاب دولى ثنائى ما بين الحلف الثنائى (فرنسا، وروسيا) الذى ارتبطت بريطانيا به فيما بعد والحلف الثلاثى (ألمانيا، والنمسا والمجر، وإيطاليا)^(٢).

اكتسبت القطبية الثنائية للبلقان الدولى دفعة أخرى مع توقيع إتفاقية الحلف البريطانى - اليابانى فى ٣٠ يناير سنة ١٩٠٢. فقد رأت اليابان أن روسيا، وألمانيا، وفرنسا قد حرمتها من ثمار الإنتصار الذى حققته على الصين خلال الحرب اليابانية الصينية سنة ١٨٩٤، والتي سنشير إليها فيما بعد. فقد تدخلت تلك الدول لإجبار اليابان

على التخلي عن بعض مكاسبها. كذلك جاء استيلاء روسيا على منشوريا، التي كانت محط أطماع اليابان، بمثابة تحذير لليابان من احتمال تزايد النفوذ الروسي في شرقى آسيا على حساب النفوذ اليابانى وبالذات فى كوريا. ومن ثم، بدأت اليابان فى السعى لعزل روسيا والتحصين لمواجهة معها. ولتحقيق ذلك عملت على التحالف مع بريطانيا. كذلك، فإن بريطانيا كانت تتخوف من المخططات الروسية، والألمانية فى شرقى آسيا، كما أنها كانت حريصة على استمرار حرية التبادل التجارى مع الصين، وعلى دعم قوتها البحرية فى المحيط الهادى بالقوة البحرية اليابانية. ومن ثم، توافقت مصالح اليابان، وبريطانيا على عقد تحالف وقعت معاهدته فى ٣٠ يناير سنة ١٩٠٢.

بموجب معاهدة الحلف البريطانى - اليابانى، إعترفت الدولتان بمصالح كل منهما فى الصين. فقد أقر الطرفان بأن لكل منهما الحق فى حماية مصالحه الخاصة فى حالة تعرضه للتهديد نتيجة المسك العدائى من جانب دولة أخرى. وإذا تعرضت مصالح أحد الطرفين لعنوان خارجى اضطره إلى الدخول فى الحرب فإن الطرف الثانى يتعهد بالبقاء على الحياد. أما اذا تدخلت دولة ثالثة فى الحرب إلى جانب المعندى فإن الطرف الآخر فى الحلف يلتزم بدخول الحرب إلى جانب حليفه. ونص الاتفاق على أنه يسرى لمدة خمس سنوات منذ تاريخ توقيعه. وقد أوردنا نص إتفاق التحالف البريطانى - اليابانى فى الملحق السادس من هذا الكتاب.

كان للحلف اليابانى البريطانى موجهها ضد روسيا، التى كانت تحاول بناء إمبراطورية كبرى فى الشرق الأقصى. وكان الحلف يحقق لبريطانيا عدة فوائد أهمها وضع حد للتوسع الروسى فى آسيا، والذي يهدد المستعمرات البريطانية هناك، مع دعم القوة البريطانية فى آسيا بالقوة البحرية اليابانية. كذلك فالحلف يحقق لليابان عدة مزايا أهمها منع تدخل بريطانيا إلى جانب روسيا فى حالة حدوث حرب يابانية روسية خاصة أن التنافس كان على أشده بين اليابان، وروسيا، كما سنرى فيما بعد. إلا أن هذا الحلف لم يمنع بريطانيا من عقد وفاق مع روسيا سنة ١٩٠٧ كما سنرى حالاً.

بيد أن التحول الحاسم نحو القطبية الثنائية جاء بعد توقيع الوفاق السوى البريطانى الفرنسى. ففي ٨ أبريل سنة ١٩٠٤ وقعت بريطانيا وفرنسا صفقة كبرى عرفت باسم "الوفاق الودى" Entente Cordiale، تم بموجبها تسوية القضايا الإستعمارية المتعلقة بين الدولتين. وقد تضمن الإتفاق نصوصاً سرية. بموجب هذه النصوص إعترفت فرنسا بنفوذ

بريطانيا في مصر، مقابل إعراف بريطانيا بالنفوذ الفرنسي في المغرب. كما تعهدت الدولتان باحترام مبدأ حرية التجارة في مصر والمغرب، وأن تتمتع تجارة الدولتين مع المغرب ومصر أثناء مرورها بالممتلكات الفرنسية والبريطانية في أوروبا بمعاملة واحدة. كذلك تعهدت فرنسا بعدم إقامة تحصينات على الساحل الغربي في الشمال المواجه لمضيق جبل طارق، ومراعاة مصالح أسبانيا في الأراضي التي تمتلكها على الساحل الغربي في البحر المتوسط. واشترطت بريطانيا عدم إقامة تحصينات على الشاطئ الشمالي المواجه لمضيق جبل طارق، وأن تتبع فرنسا سياسة التجارة الحرة لجميع الدول مع المغرب، مع أخذ مصالح أسبانيا في شمال المغرب بعين الاعتبار. كذلك نصت الإتفاقية على تنازل بريطانيا عن بعض حقوقها في غينيا، والنيجر، وعلى تسوية مسائل التعريفات الجمركية مع مدغشقر، وزنجبار، وتخطيط الحدود في سيام، وإعطاء فرنسا بعض حقوق الصيد في نيوفونلاند في كندا. وقد أوردنا بعض وثائق الوفاق الودي في الملحق السابع من هذا الكتاب.

ما الذي دفع فرنسا وبريطانيا إلى عقد هذا الوفاق ؟ من ناحية فرنسا، يمكن رصد خمسة دوافع رئيسة هي :

١. أثارت مشروعات التقارب الألماني للبريطاني، والتي كانت مطروحة في هذا الوقت ، كما سنرى حالا، قلق فرنسا لأن إتمام هذه المشروعات كان يعني عزلة فرنسا. ومن ثم فإن الوفاق الودي قطع الطريق أمام احتمال التقارب الألماني للبريطاني.

٢. كانت فرنسا تسعى للسيطرة على المغرب. ولكن بريطانيا كانت تعارض هذه السيطرة لأنها تؤثر على وجودها العسكري في مضيق جبل طارق. وقد أدركت فرنسا أنها لن تستطيع تحقيق أهدافها في المغرب بدون موافقة بريطانيا.

٣. أدى للتصادم الفرنسي للبريطاني في فاشوده سنة ١٨٩٨، كما سنرى حالا، وما أسفر عنه من تراجع فرنسي، ثم توقيع إتفاق بريطاني فرنسي في السنة ذاتها، يسوى للمسائل الإستعمارية المتعلقة بينهما في أفريقيا، إلى إدراك فرنسا ضرورة تسوية ما تبقى من قضايا استعمارية مع بريطانيا عن طريق الإتفاق.

٤. أثناء حرب البوير الثانية سنة ١٨٩٩، عرضت فرنسا على ألمانيا التعاون لوقف التوسع للبريطاني. ولكن لألمانيا اشترطت أن يمتد هذا التعاون إلى الشؤون الأوروبية وهو ما لم تكن فرنسا توافق عليه لوجود قضايا إقليمية بينهما. ومن ثم بدا لفرنسا أن

التعاون مع بريطانيا هو الطريق الوحيد المتاح أمامها لحماية أمنها فى المسرح الأوروبى.

٥. كانت فرنسا تتخوف من أن تطلب روسيا مساعدتها فى الحرب اليابانية الروسية التى نشبت عام ١٩٠٤، فرأت أن تتحوط لاحتمال حل الحلف الفرنسى الروسى عن طريق الوفاق.

أما من ناحية بريطانيا فإنه يمكن تحديد الدوافع التالية :

١. كانت بريطانيا تتخوف من احتمال قيام فرنسا بقطع الطريق البحرى فى الجزء الغربى للبحر المتوسط، بحكم سيطرتها على الجزائر وتونس، ومن ثم تهديد وجود بريطانيا فى مصر. ورأت أن تطمئن على مركزها فى مصر وقناة السويس وقواعدها فى مالطة وجبل طارق عن طريق الإتفاق مع فرنسا.

٢. كانت بريطانيا قد عرضت على ألمانيا سنة ١٩٠١ عقد إتفاقية تحالف دفاعى تتعهد فيها الدولتان بالحياد إذا كانت إحداهما فى حالة حرب مع دولة أخرى، وتتعهد بتقديم المساعدة العسكرية فى حالة تدخل دولة أخرى فى تلك الحرب وقد طلبت ألمانيا توسيع نطاق التحالف ليشمل دول الحلف الثلاثى. ولكن بريطانيا رأت أن هذا التوسيع يودى ببريطانيا إلى الدخول فى صراعات أوروبية عديدة، واقترحت عقد إتفاقات مقصورة على قضايا إقليمية محددة. ولكن ألمانيا ردت بأن كل شيء أو لا شيء^(٨). ويقول رنوفان أن فشل بريطانيا فى محاولة عقد تحالف مع ألمانيا كان هو السبب المباشر فى إتجاهها ابتداء من أغسطس سنة ١٩٠٢ إلى التحالف مع فرنسا^(٩). وجاءت قضية سكة حديد بغداد، وبناء ألمانيا لأسطول بحرى كبير ليزيد من قلق بريطانيا بالنسبة للنوايا الألمانية.

٣. كانت فرنسا تعارض الوجود البريطانى فى مصر، كما كانت تساعد الحركة الوطنية المصرية بزعامة مصطفى كامل. ومن ثم رأت بريطانيا أن التقاهم مع فرنسا ضرورى لتثبيت احتلالها لمصر.

أدى الوفاق الودى إلى تغيير أسس التوازن الدولى تغييرا جوهريا. فقد أنهى عهد الهيمنة الألمانية على القارة الأوروبية. كما أدى إلى ظهور تكتل بريطانى - فرنسى ترتبط به روسيا من خلال الحلف الفرنسى - الروسى سنة ١٨٩٤، وترتبط به اليابان من خلال الحلف البريطانى - اليابانى الذى عقد سنة ١٩٠٢. وبذلك نشأ توازن دولى جديد

أدى إلى زعزعة مركز ألمانيا وهددها بالعزلة الدبلوماسية في أوروبا. ونأتى خطورة الوفاق الودى بالنسبة لألمانيا من أنه هدد المركز الممتاز الذى كانت قد بدأت تتمتع به فى بحر الشمال . فقد تطور الأسطول الألمانى ، وأصبح يهدد للجزر البريطانية . وكان معنى الوفاق الودى أن بريطانيا ستترغ لمواجهة ألمانيا فى بحر الشمال كما سيتترغ الأسطول الفرنسى لحماية البحر المتوسط^(١٠) .

ولذلك فإنه رغم إن ألمانيا قد رحبت علنا بالوفاق الودى، إلا أنها سعت إلى إضعافه. ومما دفع ألمانيا إلى ذلك هو عودة روسيا إلى القيام بدور فى الميدان الأوروبى (البلقان) بعد هزيمتها أمام اليابان سنة ١٩٠٥. وكانت ألمانيا تتخوف أن يودى ذلك إلى صدام روسى - نمساوى مجرى قد يجرها إلى التنازل، ثم إستقلال للرويوغ فى سنة ١٩٠٧ مما كان يعنى زيادة نفوذ بريطانيا فى بحر الشمال. ولتحقيق ذلك اتبعت ألمانيا أسلوبين. الأسلوب الأول هو محاولة دفع روسيا نحو التحالف مع ألمانيا. فمثل هذا التحالف أما قد يودى إلى دفع فرنسا بدورها نحو التحالف مع ألمانيا، أو قد يدفع بفرنسا إلى فك الحلف الفرنسى - الروسى. وكلا للنتيجتين يحقق مصلحة أكيدة لألمانيا. وقد أطلق على هذا الأسلوب مسمى استراتيجية "العصبة القارية". وتتصرف تلك الاستراتيجية إلى تكوين كتل دولى ضد بريطانيا يضم فرنسا، وروسيا بالإضافة إلى إيطاليا، والنمسا، والمجر، وألمانيا، (وهى الدول القارية) ضد بريطانيا. أما الأسلوب الثانى، فكان هو محاولة تحطيم الوفاق الودى من خلال تحقيق إنتصار دبلوماسى-عسكرى على فرنسا، يؤكد لفرنسا عدم جدوى الوفاق للفرنسى - البريطانى، وأهمية علاقاتها الودية مع ألمانيا. وخلال الخمسة عشرة شهراً للتالية ركز إمبراطور ألمانيا على هذين الأسلوبين.

كانت الخطوة الأولى فى استراتيجية ألمانيا لإقامة العصبة القارية هى أنها إقترحت على روسيا إبرام معاهدة دفاعية بين الدولتين (على غرار معاهدة للضمانات بين روسيا وألمانيا البسماركية). وكان هذا الإقتراح يعنى إعترافاً لألمانيا بخطأ تغيير السياسة البسماركية وفك معاهدة الضمانات مع روسيا. كانت خطة ألمانيا هى أنه فى حالة موافقة روسيا فإن هذه المعاهدة ستضع فرنسا أمام احتمالين: الأول هو الإقتداء بروسيا والإلتزام للمعاهدة وهو ما يحقق مصلحة ألمانيا والثانى هو التمسك بالوفاق الودى مع بريطانيا، وسيؤدى ذلك إلى هتم الحلف الفرنسى الروسى. ولكن روسيا رفضت الإقتراح الألمانى إلا إذا وافقت عليه فرنسا. ومن ثم لجأت ألمانيا إلى محاولة للضغط على فرنسا وذلك عن طريق إثارة القضية المغربية. ذلك أن السلطان عبد العزيز، سلطان المغرب، كان فى ذلك

الوقت يقاوم للتسلط الفرنسي على بلاده. ورأت ألمانيا أن دعمه يمكن أن يشكل ضغطاً على فرنسا للانضمام إلى الحلف الثلاثي. ولذلك قام الإمبراطور غليوم الثاني بزيارة ميناء طنجة في مارس سنة ١٩٠٥، وأعلن تشجيعاً لاستقلال المغرب ووحدته أراضيه. ولتأكيد سطوة ألمانيا، وإثبات عدم جدوى الوفاق الودي بالنسبة لفرنسا، طلبت ألمانيا من فرنسا في شكل حديث صحفي منشور على لسان الأمير فون دونرسماك المبعوث الألماني الخاص لدى فرنسا، بإستقالة ديلكاسية Delcasse ، وزير خارجية فرنسا، باعتباره مهندس الوفاق الودي. فقد أعلن دونرسماك أن الهدف من الوفاق الودي هو عزل وإذلال ألمانيا، وأن سياسة ديلكاسية موجهة ضد ألمانيا التي لن تنتظر على تلك السياسة حتى تكتمل، وأوضح أن الأسطول البريطاني لن يستطيع أن يحمي فرنسا، ولذلك فإن على فرنسا أن تتخلص من ديلكاسية وأن تتبنى "سياسة موالية ومفتوحة تجاه ألمانيا"^(١١). وعقب هذا التهديد مباشرة إستقال ديلكاسية في ١٢ يونيو سنة ١٩٠٥ لأن فرنسا لم تكن مستعدة لخوض الحرب مع ألمانيا في ذلك الوقت. كذلك قبلت فرنسا الدعوة الألمانية لعقد مؤتمر دولي حول قضية المغرب.

انتهزت ألمانيا فرصة للرضوخ الفرنسي لمطالبها ووقعت مع روسيا معاهدة تسمى معاهدة بجورك Bjorke في ٢٤ يوليو سنة ١٩٠٥. وقد أوردنا نص مشروع المعاهدة في الملحق الثامن من هذا الكتاب. وقد نصت هذه المعاهدة على التعهد بالمساعدة للتبادلة في حالة اعتداء دولة أوروبية على أي من الدولتين المتعاقدين، وعدم عقد صلح منفرد مع عدو مشترك وعلى تعهد روسيا بإقناع فرنسا بالانضمام إلى هذه المعاهدة. إلا أن قبصر روسيا سرعان ما تراجع عن معاهدة بجورك. إذ أبلغ القيصر الإمبراطور غليوم الثاني أنه لا يستطيع تنفيذ المعاهدة إلا بعد أن يضمن قبول فرنسا لها. ولذلك عادت ألمانيا مرة أخرى إلى الضغط على فرنسا في قضية المغرب. وتوضح ذلك أثناء انعقاد مؤتمر الجزيرة بشأن القضية المغربية في يناير سنة ١٩٠٦، ولذى حضرته ألمانيا، وفرنسا، وبريطانيا، وأسبانيا، والبرتغال، وإيطاليا، والنمسا، والمجر، وبلجيكا، وهولندا، وروسيا، والسويد، والولايات المتحدة، والمغرب. والواقع أن مجرد انعقاد المؤتمر كان يمثل نصراً للدبلوماسية الألمانية. وكان الفضل في ذلك النجاح يرجع إلى عدم إستعداد فرنسا لدخول للحرب ضد ألمانيا، وإلى هزيمة روسيا من اليابان. كان الهدف الرئيسي لألمانيا من عقد المؤتمر هو تحطيم الوفاق الفرنسي البريطاني. ولكن المؤتمر أسفر عن نتائج عكسية. فقد أصرت ألمانيا في المؤتمر على رفض أي توسع فرنسي في المغرب، وعلى أن سلطان

المغرب هو وحده المسئول عن تنظيم الشرطة المغربية. والواقع أن موضوع تنظيم الشرطة المغربية كان هو الموضوع الرئيس في مؤتمر الجزيرة لأن الدولة التي تشرف على تنظيم الشرطة تستطيع السيطرة على الشؤون الداخلية المغربية. ولكن ألمانيا فشلت في حمل أعضاء المؤتمر على قبول دعوتها. فقد إنتهى المؤتمر إلى قرار بتأكيد الإشوااف الفرنسية الأسباني المشترك على تنظيم الشرطة المغربية. وكان هذا في الواقع يعنى إفراد فرنسا بالنفوذ في المغرب لأن مشاركة أسبانيا كانت رمزية.

معنى ذلك أن المؤتمر أسفر عن نتائج عكسية بالنسبة لاستراتيجية العصبة القارية. فقد أسفر عن تقوية الحلف الثلاثي، والوفاق الودي، حيث أن روسيا وبريطانيا أيدتا فرنسا في المؤتمر. كما أنه أدى إلى إضعاف الحلف الثلاثي، لأن إيطاليا تحولت إلى تأييد فرنسا في المؤتمر رغم أنها قد قبلت تجديد إتفاقية الحلف الثلاثي. وهكذا فشلت استراتيجية العصبة القارية.

أصبحت السياسة الألمانية بنكسة أخرى حينما تم توقيع الوفاق الروسى البريطانى سنة ١٩٠٧، والذي شكل بدوره لبنة أخرى في بنيان القطبية الثنائية. تناول الإتفاق الروسى البريطانى ، الموقع فى ٣١ أغسطس سنة ١٩٠٧ ، (ولذى أوردنا نصوصه فى الملحق التاسع من هذا الكتاب) ، ثلاثة موضوعات هي : (١٢)

(أ) التبّت : إتفقت روسيا، وبريطانيا على الإعتراف بالسيادة الصينية على التبت فى إطار الحكم الذاتى. وعلى إحترام وحدة أراضى التبت وعدم التخل فى شئونها الداخلية، وألا تحاولا الحصول على إمتيازات فى التبت لشق الطرق أو حفر المنلجم أو بناء السكك الحديدية وخطوط للتلفراف أو الحصول على أى إمتيازات أخرى فى التبت ، وأن يكون التعامل مع التبت من خلال الحكومة للصينية.

(ب) أفغانستان : تعهدت بريطانيا بعدم التعامل مع أفغانستان إلا عن طريق بريطانيا، كما تعهدت بريطانيا أنها لن تحتل أفغانستان، إذا لوفت بالتزاماتها للتعاقدية مع بريطانيا، وأنه سيكون هناك فرصا متكافئة لروسيا، وبريطانيا فى التعامل للتجارى مع أفغانستان .

(ج) فارِس : كانت فارس تمثل أهم مناطق التنافس البريطانى الروسى. فقد حصلت بريطانيا على إمتياز إنشاء وإستغلال شبكة من الخطوط للاسلكية فى فارس وعلى إمتياز التبغ. وقد حاولت روسيا أن تثير المتاعب لبريطانيا فى فارس لكى تحل

محلها في تلك الإمتيازات. وبموجب إتفاق سنة ١٩٠٧ تعهدت الدولتان باحترام إستقلال ووحدة أراضي فارس، وإبقاء الباب مفتوحاً في فارس أمام التعامل التجارى لكل الدول. كذلك قسمت الدولتان فارس إلى ثلاث مناطق نفوذ.

- ١- المنطقة الشمالية بما فيها طهران وتبريز وأصفهان، وتخضع للنفوذ الروسى.
- ٢- المنطقة الجنوبية الشرقية بما في ذلك الشريط الساحلى على الخليج العربى والمحيط الهندى حتى حدود بلوخستان، وتخضع للنفوذ البريطانى.
- ٣- أما المنطقة الوسطى، فتكون منطقة محايدة بحق للطرفان أن يحصلا فيها على أى إمتيازات سياسية أو تجارية.

ماذا كانت دوافع روسيا وبريطانيا من هذا التحالف؟ بالنسبة لروسيا فقد شعرت بعجزها عن منافسة بريطانيا في الشرق الأقصى أو آسيا الوسطى بعد هزيمتها أمام اليابان، أضف إلى ذلك أن الوفاق الودى كان يعنى بالنسبة لروسيا أن فرنسا لن تساندها ضد بريطانيا خاصة أن الوفاق الودى كان قد ازداد قوة بعد إنضمام أسبانيا له سنة ١٩٠٧ للمحافظة على الوضع القائم في البحر المتوسط. كذلك فقد أبرمت فرنسا وروسيا معاهدين مع اليابان حليفة بريطانيا فلم يبق أمام روسيا سوى التصالح مع بريطانيا لأن هذا هو الطريق الوحيد لإتباع سياسة نشيطة في البلقان. أما بالنسبة لبريطانيا فقد كانت تهدف إلى إجهاض الاستراتيجية الألمانية لإقامة العصبة القارية، وتطويق ألمانيا في القارة الأوروبية، وبالتالي إضعاف منافستها لبريطانيا. أضف إلى ذلك أن الوفاق الودى كان يعنى منطقياً ضرورة التصالح مع روسيا حليفة فرنسا.

أدى الوفاق الروسى - البريطانى إلى زيادة شعور ألمانيا بالتهديد والحصار. ولذلك فقد سارعت إلى محاولة إضعاف الوفاق الثلاثى عن طريق فتح جسور التعامل مع فرنسا وروسيا. ولذلك وقعت مع فرنسا إتفاقية في ٨ فبراير سنة ١٩٠٩ بخصوص القضية المغربية إعترفت بموجبها بالوضع الخاص لفرنسا بالنسبة للمحافظة على الأمن الداخلى في المغرب. وفي نوفمبر سنة ١٩١٠ وقعت إتفاقاً مع روسيا لتسوية القضايا المتعلقة بينهما بخصوص العراق، وفارس. فأعترفت ألمانيا بمصالح روسيا الخاصة في فارس، مقابل تعهد روسيا بعدم معارضة مشروع سكة حديد بغداد، وتعهدت الدولتان بالامتناع عن أى عمل يهدد مصالح الأخر. والواضح أن الهدف من هذين الإتفاقيين كان هو إضعاف الوفاق

الثلاثي. ولكن جاءت أزمة أغادير سنة ١٩١١ كما سنرى فيما بعد لتحقيق عكس ما كانت ترجوه ألمانيا، ومن ثم استمر الطابع القطبي الثنائي للبينان الدولي.

هكذا تكونت جبهة ثلاثية من بريطانيا، وفرنسا، وروسيا أطلق عليها اسم "الوفاق الثلاثي" Triple Entente. في مواجهة الحلف الثلاثي Triple Alliance المكون من ألمانيا، والنمسا والمجر، وإيطاليا.

ورغم أن الإستقطاب الدولي الثنائي كان ثمرة لإدراك الدول الأوروبية للتهديدات الموجهة إلى أمنها، إلا أنه زاد من عمق الإدراك التهديدى لتلك الدول مما أدى إلى نشوء سباق أوروبى للتسلح، زاد بدوره من عمق إدراك التهديد. فقد شهدت هذه المرحلة سباقا للتسلح البحرى بين ألمانيا، وبريطانيا. فابتداء من سنة ١٩٠٦ بدأت بريطانيا فى إقامة قاعدة بحرية ضخمة على شاطئ اسكتلندا فى مواجهة قناة كيبل الألمانية، وشرعت فى إنتاج نوع جديد من المدمرات الحربية الثقيلة. وفى الوقت ذاته فإن ألمانيا أرجعت هزيمتها الدبلوماسية فى مؤتمر الجزيرة سنة ١٩٠٦ إلى ضعف قوتها البحرية بالقياس إلى القوة البحرية البريطانية. ومن ثم قررت ألمانيا إنتاج أنواع جديدة من المدمرات الحربية الثقيلة تضارع المدمرات البريطانية وبمعدل يفوق معدل الإنتاج البريطانى، وقد حاولت بريطانيا أن تتفق مع ألمانيا لوقف هذا السباق طوال الفترة من سنة ١٩٠٧ وحتى سنة ١٩١٢، وذلك لأن السباق البحرى فى ميدان إنتاج المدمرات الثقيلة كان عملية باهظة التكاليف تتطلب فرض أعباء مالية جديدة على الشعب البريطانى. ولكن ألمانيا رفضت مجرد مناقشة للعروض البريطانية بشأن وضع خطة لضبط سباق التسلح البحرى، لأن تلك العروض كانت تعنى بالنسبة لألمانيا المحافظة على التفوق البحرى البريطانى فى وقت نجحت فيه بريطانيا فى تكوين للوفاق الثلاثى الموجه ضد ألمانيا. وهكذا اضطرت بريطانيا إلى زيادة اعتمادات التسلح البحرى. وردت ألمانيا على ذلك بالتوسع فى برامج التسلح البحرى، ووضع خطة أقوى للتسلح سنة ١٩١٢. وظل هذا السباق سمة أساسية للسياسة الدولية حتى نشوب للحرب العالمية الأولى وكان أحد العوامل التى مهدت لنشوبها.

حاولت ألمانيا أن تستغل سباق التسلح البحرى مع بريطانيا للحصول على مزايا سياسية. فقد عرضت على بريطانيا وقف سباق التسلح مقابل تنازلات بريطانية شاملة أهمها عدم المبادرة بالهجوم على ألمانيا أو الانضمام لحلف عسكرى ضدها، وإلتزام الحياد فى حالة نشوب الحرب بين ألمانيا ودولة أخرى، وعدم عرقلة إتمام سكة حديد بغداد حتى تصل إلى الخليج العربى. وقد رفضت بريطانيا تقديم تلك التنازلات لأنها تعنى هيمنة

ألمانيا على أوروبا. وإزاء ذلك إتجهت دول الوفاق الثلاثى إلى توثيق العلاقات بينها. فاتفقت بريطانيا، وفرنسا على استراتيجية بحرية مشتركة تلقى على فرنسا عبء الدفاع عن خطوط المواصلات البحرية البريطانية فى البحر المتوسط بينما تتولى بريطانيا مهمة مواجهة البحرية الألمانية فى بحر الشمال والدفاع عن الشواطئ الفرنسية على بحر المانش. كذلك نسقت فرنسا خططها العسكرية مع حليفها روسيا. ومن ثم فقد أدى السباق البحرى البريطانى الألمانى إلى تطوير الوفاق الثلاثى، كما أنه من ناحية أخرى عمق من حدة التناقض بين دول الحلف الثلاثى ودول الوفاق الثلاثى^(١٢).

بالإضافة إلى سباق التسلح البحرى البريطانى - الألمانى، كان هناك سباقا للتسلح البرى بين ألمانيا، والنمسا والمجر من ناحية وروسيا، وفرنسا من ناحية أخرى. فعندما تطورت الامور فى البلقان نحو التهديد بالحرب شرعت ألمانيا فى زيادة قواتها المسلحة. فزادت من تلك القوات فى يناير سنة ١٩١٣ من ٦٢١ ألف رجل إلى ٧٦١ ألف رجل كما زادت النمسا والمجر من تعداد جيشها إلى ١٦٠ ألف رجل بعد أن كان حوالى مائة ألف رجل. وقد أدى ذلك إلى إتخاذ فرنسا، وروسيا إجراءات مشابهة. فزاد تعداد الجيش الفرنسى إلى ٧٥٠ ألف رجل، كما زادت روسيا من قواتها المسلحة حتى بلغت ١,٨ مليون رجل. ومع التسليم بأن هذا التسابق كان نتيجة للتوتر الدولى السائد إلا أنه أسهم بدوره فى إنكاء هذا التوتر وخلق المناخ المواتى للحرب. فلكى تبرر الحكومات مطالبها بزيادة الأعباء العسكرية والضرريبة كان عليها أن تعبئ الرأي العام ضد الدول المعادية. كما أن توافر ترسانات الأسلحة لدى الدول الأوروبية كان فى حد ذاته عاملا مشجعا لتلك الدول للإحتكام إلى السلاح لتحقيق أهدافها. هكذا دخلت الدول الأوروبية فى دائرة من السلوكيات التى أدت إلى تصاعد إدراك التهديد الأمنى، مما أدى بدوره إلى سلوكيات جديدة (كسباق التسلح) أدت إلى زيادة جديدة فى هذا الإدراك. وظلت تلك الدائرة تتضاعف وتتسع إلى أن اندلعت الحرب العالمية الأولى.

المبحث الثالث

المؤسسات الدولية

حدثت طفرة هائلة فى مستوى المؤسسة الدولية بشقيها التنظيمى والقانونى كما دخلت الدول غير الأوروبية لأول مرة ميدان المؤسسة الدولية.

كان الشكل الأول للمؤسسة الدولية هو إنعقاد مؤتمرى السلام فى لاهاى عامى ١٨٩٩ و ١٩٠٧ بناء على مبادرة من قيصر روسيا نيقولا الثانى. وكان القيصير يسعى إلى حث الدول الأوروبية على تبني مجموعة من الإجراءات القانونية التى من شأنها تهدئة سباق التسلح الأوروبى لأنه كان يشكل عبئا على روسيا. وقد إنعقد المؤتمر الأول فى لاهاى سنة ١٨٩٩، لمناقشة قضية نزع السلاح. وقد أسفر المؤتمر توقيع مجموعة من الإتفاقيات الدولية التى تتعلق بقانون الحرب البرية والبحرية، وإتفاقية التسوية السلمية للمنازعات الدولية، التى إشتملت على أحكام تأليف لجان التحقيق الدولية المؤقتة وطريقة أدائها لوظائفها. وانعقد المؤتمر الثانى فى لاهاى أيضا سنة ١٩٠٧. ولعل أهم نتيجة أسفر عنها مؤتمر لاهاى سنة ١٩٠٧ هى إنشاء المحكمة الدائمة للتحكيم. Permanent Court of Arbitration. وتتألف المحكمة من هيئة من المحكمين الدائمين المستعدين للتحكيم فى المنازعات الدولية التى تحال إليهم. وتألّف هيئة المحكمة من عدد من القضاة يعينون بواقع أربعة قضاة من كل دولة موقعة على الإتفاقية. وفى حالة إحالة نزاع إلى المحكمة تختار كل دولة متنازعة قاضيين من بين هؤلاء القضاة. ويختار القضاة الأربعة قاضياً خامساً كرئيس للهيئة التى ستظر فى النزاع. ومن ثم فإن المحكمة لم تكن جهازا دائما كما يوحى اسمها، ولكنها هيئة من القضاة يتم اختيار المحكمين من بينهم. كما تحدد الدول المتنازعة قضايا النزاع وسلطة المحكمة. وقد شارك فى المؤتمر الثانى ٤٤ دولة (مقابل ٢٦ دولة حضرت المؤتمر الأول) من بينها غالبية جمهوريات أمريكا الجنوبية، وكانت هذه هى المرة الأولى التى تشارك فيها الدول غير الأوروبية فى المؤسسة الدولية. ومن ثم مثل هذان المؤتمران أول إطار تنظيمى دولى يتم بالعالمية حيث شاركت فيهما الدول الصغرى. ويقول كلود، "إن مؤتمرى لاهاى يعتبران بداية عهد الدول الصغرى فى المؤتمرات الدولية والمنظمات العالمية"^(١٤). للواقع أن أهمية مؤتمرى لاهاى لا ترجع إلى

ما أحرزه المؤتمران من إنجازات مؤسسية ولكن إلى أنهما شكلا البداية الحقيقية المؤسسية العالمية. فقد دشّن المؤتمران فكرة العالمية في التنظيمات الدولية والحاجة إلى نظم دائمة للتسوية السلمية للمنازعات الدولية.

من ناحية ثانية ، إستمرت ظاهرة إنشاء الاتحادات الدولية الفنية المتخصصة. فتم إنشاء "اتحاد صناعة السكر" بموجب إتفاقية بروكسل سنة ١٩٠٤، والمكتب الدولي للصحة العامة بموجب إتفاقية سنة ١٩٠٣، كما أسس المعهد الدولي للزراعة فى روما سنة ١٩٠٥، والمكتب الدولي للصحة فى باريس ١٩٠٨، كذلك أسست هيئة الطيران الدولية، ومكتب العمل الدولي فى سنة ١٩١٩.

المبحث الرابع

إستكمال التوسع الإستعماري

تعتبر الفترة من عام ١٨٩٠ حتى عام ١٩١٤، هي العصر الذهبي للتوسع الإستعماري . فقد شهدت هذه الفترة استكمال ظاهرة التوسع الإستعماري ودخول بعض القوى غير الأوروبية الجديدة ميدان التوسع الإستعماري مما أثر على التوازن الأوروبي. كما أن هذا التوازن قد أثر بدوره على قدرة كل دولة على التوسع كما سيتضح لنا من المطالب التالية.

المطلب الأول

القضايا الإستعمارية فى أفريقيا

رأينا أن الدول الإستعمارية الأوروبية قد وضعت أسس تقسيم أفريقيا فيما بينها فى مؤتمر برلين (١٨٨٤-١٨٨٥). وحتى ذلك التاريخ لم تكن الدول الأوروبية قد أكملت سيطرتها الإستعمارية على المناطق الداخلية فى أفريقيا. ولم يكتمل هذا التوسع إلا خلال الفترة محل البحث. وقد امتد للتوسع الإستعماري إلى كل أجزاء القارة الأفريقية. فى إطار من الإتفاق العام بين الدول الإستعمارية الرئيسة على تقسيم مناطق النفوذ بينهم فى أفريقيا.

انسم العقد الأخير من القرن التاسع عشر بتوافق بريطاني - ألماني، وتوافق بريطاني - فرنسي حول قضية التوسع الإستعماري. فقد رأينا أن بريطانيا وألمانيا عقدتا إتفاقيتين سنة ١٨٨٦، وسنة ١٨٨٧ لتحديد مناطق النفوذ حول بحيرة نيانزا. وفى يوليو سنة ١٨٩٠، أى عقب إستقالة بسمارك بأربعة شهور، عقدت بريطانيا، وألمانيا، إتفاقية هلجولاند Heligoland. بموجب هذه الإتفاقية إعترفت ألمانيا بالحماية البريطانية على جزيرة زنجبار، وبنفوذ بريطانيا شمالي بحيرة فيكتوريا، وفى أعالي النيل. مقابل ذلك، تنازلت بريطانيا لألمانيا عن جزيرة هلجولاند الواقعة فى بحر الشمال فى مواجهة قناة كيب، وإعترفت بنفوذها شمال بحيرة نيانزا. وفى سنة ١٨٩٣ عقدت ألمانيا، وبريطانيا إتفاقا آخر حدد مناطق نفوذ الدوليتين فى نيجيريا، والكاميرون. فإعترفت ألمانيا بنفوذ

بريطانيا فى نيجيريا (والتي كانت قد ضمتها سنة ١٩٠٠)، كما إعترفت بريطانيا بنفوذ ألمانيا فى الكاميرون. كذلك، تخلت ألمانيا عن تأييدها لجمهورية البوير ضد بريطانيا مقابل وعد من بريطانيا بإقتسام الممتلكات البرتغالية فى أفريقيا الجنوبية أعطى بموجب إتفاقية سرية وقعت سنة ١٨٩٨. وفى ٢٠ أكتوبر سنة ١٩١٣ وقعت بريطانيا، وألمانيا إتفاقية سرية نصت على أن يصبح الجزء الجنوبى من موزمبيق حتى مصب الزامبيزى والجزء الجنوبى من أنجولا منطقة نفوذ بريطانية، مقابل وجود منطقة نفوذ ألمانية شمالى موزمبيق، وفى المنطقة الساحلية من أنجولا، وفى شمال مصب الكونجو. وإتفقت الدولتان على أنه إذا ما هددت الاضطرابات المحلية الرعايا الألمان أو البريطانيين، أو إذا هددت المستعمرات المجاورة، فستتخذ بريطانيا وألمانيا الإجراءات اللازمة لحماية مصالحهما. بيد أنه إزاء احتجاج فرنسا على تلك الإتفاقية أجلت بريطانيا التصديق عليها.

أما بالنسبة لبريطانيا وفرنسا فقد إعترفت بريطانيا بالمصالح الفرنسية فى الضفة اليسرى لأعلى النيل، وإتفاق بين فرنسا ودولة الكونغو الحرة سنة ١٨٩٤ يضمن المصالح الفرنسية فى تلك المنطقة. وفى سنة ١٨٩٨ تم توقيع إتفاق شامل يحدد مناطق النفوذ البريطانية والفرنسية فى حوض النيل وغرب أفريقيا على التوالى. وفى أثيوبيا، توصلت فرنسا وبريطانيا وإيطاليا إلى اتفاق تم فيه توزيع مناطق النفوذ الإقتصادية فى أثيوبيا بين الدول الثلاث.

فى سنة ١٨٩٤ فرضت بريطانيا الحماية على أوغندا، واستولت فرنسا على تمبكتو. وفى سنة ١٩٠٠ قامت بريطانيا بضم نيجيريا إلى ممتلكاتها، وفى سنة ١٩٠٨ أصبحت الكونجو مستعمرة بلجيكية بالكامل.

وقد سبق أن أشرنا إلى التغلغل الإستعماري البريطانى فى جنوب جمهورية أفريقيا فى إطار حربى البوير الأولى والثانية. وإلى جانب هذا التغلغل كانت قضية التوسع الإيطالى فى الحبشة، والتوسع البريطانى الفرنسى فى أعالي النيل من أبرز قضايا التوسع الإستعماري فى أفريقيا.

(١) قضية الحبشة

استكملت إيطاليا إحتلال إقليم ارتيريا عام ١٨٨٨ بعد حروب دامية مع الحبشة. واضطرت الحبشة إلى عقد معاهدة صداقة مع إيطاليا عام ١٨٨٩ عرفت باسم معاهدة "أوكسيالى" Ucciali. وقد تضمنت المعاهدة ترسيم الحدود بين الحبشة والممتلكات الإيطالية

فى شرق أفريقيا. كما تضمنت نصا يجيز لملك الحبشة أن يعتمد على إيطاليا فى مباشرة السياسة الخارجية الحبشية. ولكن إيطاليا اتخذت من معاهدة أوكسيالى زريعة لتحويل الحبشة إلى محمية إيطالية. وفى عام ١٨٩٤، استخدمت إيطاليا القوة المسلحة لاحتلال بعض الأقاليم الحبشية. ولكن القوات الإيطالية منيت بهزيمة ساحقة فى موقعة عدوة عام ١٨٩٦، أدت إلى إنهاء آمالها الإستعمارية فى شرق أفريقيا. فقد أسفرت موقعة عدوة عن عقد معاهدة أديس أبابا بين الحبشة، وإيطاليا. وبموجب تلك الاتفاقية إعترفت إيطاليا باستقلال الحبشة ورسم الحدود بين ارتيريا، والحبشة، وإلغاء معاهدة أكسيالى. كذلك أدت موقعة عدوة إلى تحول الإهتمام الإيطالى فى شرقى أفريقيا من التوسع على حساب الحبشة إلى التوسع فى الساحل الصومالى، واستطاعت أن تكون مستعمرة جديدة هى مستعمرة الصومال الإيطالية.

ماذا كان موقف الدول الأوروبية من الصدام الحبشى الإيطالى؟ وقفت فرنسا إلى جانب الحبشة فى حربها ضد إيطاليا فأمدتها بالمال والسلاح عن طريق مستعمراتها فى جيبوتى. ذلك لأن العلاقات بين فرنسا، وإيطاليا فى ذلك الوقت كانت سيئة بسبب إنضمام إيطاليا للحلف الثلاثى، وبسبب التنافس بينهما فى شمالى أفريقيا. كذلك فإن فرنسا كانت تسعى إلى الضغط على بريطانيا عن طريق السيطرة على منطقة أعالى النيل وذلك لإجبار بريطانيا على تسوية القضية المصرية ولتحقيق هذا الهدف، فقد طورت من تعاونها مع الحبشة للهيمنة على أعالى النيل^(١٥). ووقعت الدولتان معاهدة صداقة فى مارس سنة ١٨٩٧ لتخطيط الحدود بين الحبشة، والصومال الفرنسى. أما بريطانيا، فقد تعاطفت مع إيطاليا لأن النفوذ الإيطالى فى الحبشة سيؤدى إلى إيقاف التوسع الفرنسى من الساحل الشرقى للصومال نحو السودان، وإلى الوقوف أمام توسع الحركة المهدية. أما ألمانيا فقد إمتنعت عن مساعدة حليفتها إيطاليا حيث أن ألمانيا كانت تحبذ تقوية النفوذ الفرنسى فى الحبشة لأن ذلك من شأنه تهديد وضع بريطانيا فى منطقة أعالى النيل. وبطبيعة الحال، أدى ذلك إلى إضعاف الحلف الثلاثى. فدول الحلف لم تساند إيطاليا فى صراعها مع الحبشة.

(٢) قضية السودان :

منذ أن احتلت بريطانيا مصر عام ١٨٨٢ عازمت على السيطرة على السودان ، وذلك لإستكمال خططها فى إقامة كتلة إستعمارية متصلة من الكاب جنوبا إلى البحر المتوسط شمالا. وكانت مصر فى عهد الخديوى اسماعيل قد سيطرت على أعالى النيل

حتى حدود أوغندا والساحل الصومالي. ولكنها اضطرت عام ١٨٨٥ إلى الانسحاب من السودان بعد تصاعد الحركة المهدية، والضغط البريطاني. وقد أدى ذلك إلى سيطرة المهديين على السودان ثم بداية الخطة البريطانية للاستيلاء على السودان. في هذا الإطار جردت حملة عسكرية مصرية بريطانية بزعامة الجنرال كتشنر لإعادة احتلال السودان في سنة ١٨٩٦. وفي سبتمبر سنة ١٨٩٨ أتمت الحملة السيطرة على السودان بعد هزيمة الحركة المهدية في أم درمان. وعندما دخلت القوات المشتركة بلدة فاشوده عام ١٨٩٨، كانت قوة فرنسية قد سبقتها إلى هناك، ورفعت العلم الفرنسي مدعية السيطرة الفرنسية على المنطقة. وكانت فرنسا تأمل أن تلتقي هذه القوة بقوة فرنسية أخرى قادمة عن طريق الحبشة. وبذلك يمكن ربط المستعمرات الفرنسية في غرب وشرق أفريقيا، وإجبار بريطانيا على الخروج من مصر. ولكن كتشنر طالب فرنسا بجلاء قواتها، وهددت بريطانيا بإعلان الحرب على فرنسا إذا لم تستجب لمطلب الجلاء عن فاشوده. وفي مارس سنة ١٨٩٩ وقعت فرنسا مع بريطانيا إتفاقا يتعلق بالسودان نص على إعراف فرنسا بنفوذ بريطانيا في حوض النيل بأكمله من منابع النهر حتى مصبه، وإعترفت بريطانيا بالنفوذ الفرنسي في غربي أفريقيا. وقد أدى ذلك الإتفاق إلى تقارب فرنسي - بريطاني، كان بمثابة المقدمة للوافق الودي سنة ١٩٠٤^(١٦).

مع نهاية القرن التاسع عشر كانت أفريقيا قد قسمت بين الدول الإستعمارية على النحو التالي :

١. بريطانيا : أصبح لها ثلاث مناطق استعمارية رئيسية هي :

أ . أفريقيا الشرقية البريطانية، وتضم تنجانيقا، وزنجبار، وكينيا، وأوغندا، والصومال البريطاني.

ب . أفريقيا الجنوبية البريطانية، وتضم روديسيا الجنوبية، وروديسيا الشمالية، ونياسالاند ومحميات باسوتولاند، وبتشوانالاند، وسوازيلاند.

ج . أفريقيا الغربية البريطانية، وتشمل نيجيريا، وساحل الذهب، وسيراليون، هذا بالإضافة إلى وجودها في مصر والسودان.

٢. فرنسا : وأصبح لها ثلاث مناطق إستعمارية هي :

أ. أفريقيا الغربية الفرنسية، وتضم السنغال، وغينيا، وساحل العاج، وداهومى، والسودان الفرنسي، وموريتانيا، والنيجر، وقولنا العليا.

ب. أفريقيا الإستوائية الفرنسية، وتتكون من الجابون، والكونجو الأوسط، وأوبانجي شارى (أفريقيا الوسطى)، وتشاد.

جـ. شمالي أفريقيا، ويضم الجزائر، وتونس، وأضيف إليها فيما بعد المغرب سنة ١٩١٢.

د. هذا بالإضافة إلى مدغشقر، والصومال الفرنسى.

٣. ألمانيا: وتضم ممتلكاتها الإستعمارية ثلاث مناطق إستعمارية هي :

أ. أفريقيا الجنوبية الغربية الألمانية.

ب. أفريقيا الشمالية الشرقية الألمانية.

جـ. الكاميرون، وتوجولاند.

٤. بلجيكا: وتمركز نفوذها الإستعمارى فى الكونجو حين اعترف مؤتمر برلين بالملك ليوبولد رئيسا لدولة الكونجو الحرة الذى بادر بضم الكونجو سنة ١٩٠٨.

٥. البرتغال: وشملت ممتلكاتها أنجولا، وموزمبيق، وجزر الرأس الأخضر، وغينيا البرتغالية.

٦. إيطاليا: وشملت ممتلكاتها اريتريا، والصومال الإيطالى، وأضيف إليها ليبيا سنة ١٩١٢

٧. إسبانيا: وكان نفوذها الإستعمارى يشمل غانا الأسبانية على شاطئ غرب أفريقيا منذ سنة ١٧٨٩، وريودى لورو المواجهة لجزر الكنارى منذ سنة ١٨٢٠، (المحراء الغربية حاليا). ثم منطقة الريف فى مراكش .

المطلب الثانى

التوسع الإستعمارى فى الوطن العربى

كانت أبرز قضايا التوسع الإستعمارى فى الوطن العربى فى هذه الفترة هى القضية المغربية والقضية الليبية، وقضية التوسع البريطانى فى سواحل الخليج العربى. وسنعالج هذه القضايا على التوالى.

(١) الهيمنة الفرنسية على المغرب :

منذ أن احتلت فرنسا الجزائر وضعت نصب عينيها الاستيلاء على المغرب نظرا لأهميتها الاستراتيجية. ولكن بريطانيا عارضت أي توسع فرنسي جديد في شمالي أفريقيا وبعد أن استعادت فرنسا دورها الأوروبي تطلعت مرة أخرى إلى المغرب، وبالذات بعد أن نجحت في الاستيلاء على تونس عام ١٨٨١، وتعيين ديلكاسيه وزيرا لخارجية فرنسا، وكان ديلكاسيه يرى أنه من الضروري أن تركز فرنسا على تدعيم نفوذها في غربى البحر المتوسط، وعلى التقارب مع بريطانيا، وإيطاليا. وقد انتهزت فرنسا فرصة إندلاع اضطرابات في المغرب في عهد السلطان مولاي عبد العزيز، وجرت حملة عسكرية على المغرب عام ١٩٠٣. حاولت فرنسا قبل أن تشرع في التوسع أن تحيد المعارضة البريطانية لهذا التوسع بالإتفاق مع ألمانيا، وإيطاليا، وأسبانيا (وكانت الأخيرة تسيطر على منطقة في شمال المغرب منذ القرن السادس عشر). واستطاعت فرنسا أن تحصل على موافقة إيطاليا بموجب إتفاقية سرية عقدت بين الدولتين سنة ١٩٠٠. بمقتضى هذه الإتفاقية تعهدت فرنسا بمنح إيطاليا حرية العمل في طرابلس للغرب، وبرقة، مقابل تعهد إيطاليا بعدم الاعتراض على تدخل فرنسا في المغرب . كما عقدت الوفاق الودى مع بريطانيا ، وعقدت بعده وفى السنة ذاتها إتفاقية مع أسبانيا ، اعترفت الأخيرة بموجبها بنصوص الوفاق الودى فيما يتعلق بالمغرب .

بيد أن فرنسا لم تستطع طوال سبع سنوات وحتى سنة ١٩١١ أن تبسط نفوذها على المغرب وذلك بسبب السياسة الألمانية. فقد أشرنا إلى أن ألمانيا حرصت بعد توقيع إتفاقية الوفاق الودى على إلحاق هزيمة دبلوماسية بفرنسا تدعمها القوة العسكرية. وقد اختارت ألمانيا المغرب مسرحا مناسباً لتنفيذ تلك السياسة. وفى هذا السياق انتهزت ألمانيا فرصة إنعقاد مؤتمر الجزيرة بشأن القضية المغربية سنة ١٩٠٦، والذي حضرته الدول الأوروبية والولايات المتحدة والمغرب. وأصررت فى المؤتمر على أن سلطان المغرب هو المسئول بمفرده عن تنظيم الشرطة المغربية. ولكن المؤتمر قرر أن تتحمل فرنسا وأسبانيا هذه المسئولية، مما كان يعنى هزيمة لوجهة النظر الألمانية.

وعلى الفور شرعت فرنسا فى احتلال المناطق للرئيسه فى المغرب تحت ستار المحافظة على الأمن. واستغلت فرنسا الحرب الأهلية التى نشبت بين أنصار السلطان عبد العزيز، وأنصار أخيه مولاي عبد الحفيظ، حول مقاومة الأطماع الإستعمارية الفرنسية فى المغرب لمد سيطرتها إلى كل الأراضى المغربية. وبعد تطور الأزمة البلقانية عام ١٩٠٨،

كما سئرى ففما بعد؁ حاولت ألمانيا أن تسوى القضية المغربية بالإتفاق مع فرنسا؁ وذلك لمواجهة الموقف المتعجر فى البلقان. وهكذا توصلت الدولتان إلى اتفاق مبدئى عام ١٩٠٩ يقضى بإعتراف ألمانيا بمصالح فرنسا السياسية فى المغرب مقابل إعتراف فرنسا بمصالح ألمانيا الإقتصادية فى تلك البلاد . إلا أن اتفاق عام ١٩٠٩ لم يقدر له النجاح فى التطبيق نتيجة المقاومة المغربية للسيطرة الفرنسية. فقد استغلت فرنسا إنتفاضة القبائل ضد السلطان عبد الحفيظ (الذى خلف السلطان عبد العزيز) وقامت باحتلال فاس عاصمة المغرب آنذاك تحت ستار حماية الأوروبيين المقيمين فى المدينة؁ وذلك فى ٢١ مايو سنة ١٩١١. واعتبرت ألمانيا ذلك خرقا لإتفاقية الجزيرة وأرادت استغلال تلك الأزمة لإجراء مفاوضات إستعمارية مع فرنسا تحصل بمقتضاها على بعض الأقاليم الفرنسية فى أفريقيا. ولتحقيق ذلك الهدف لجأت ألمانيا إلى الضغط العسكرى على فرنسا. فأرسلت مدمرة حربية إلى ميناء أغادير تحت ستار حماية للمواطنين الألمان فى مواجهة الاضطرابات الوطنية. وقد أدى ذلك إلى نشوب أزمة دولية عرفت باسم أزمة أغادير عام ١٩١١. وقد إنتهت الأزمة بإتفاقية ٤ نوفمبر عام ١٩١١ وبموجبها حصلت ألمانيا على نصف الكونغو الفرنسى بحيث تصل الممتلكات الألمانية فى تلك المنطقة إلى نهر الكونغو؁ مقابل حصول فرنسا على جزء من مستعمرة الكاميرون الألمانية؁ وإعتراف ألمانيا بحق فرنسا فى بسط سيطرتها التامة على المغرب دون المساس بالمصالح الإقتصادية للدول الأخرى .

شرعت فرنسا بعد ذلك فى بسط سيطرتها التامة على المغرب. فقرضت على السلطان عبد الحفيظ إتفاقية الحماية عام ١٩١٢. بموجب تلك الإتفاقية إنتقلت السلطة الفعلية فى المغرب إلى المقيم العام الفرنسى. وحصلت فرنسا على حق احتلال البلاد عسكريا وإدارة شئونها الخارجية؁ وإتخاذ جميع التدابير اللازمة للحفاظ على الأمن؁ وإعادة تنظيم الإقتصاد المغربى. وتعهد السلطان بعدم منح أى إلتزام أو عقد أى قروض دون موافقة فرنسا. ومع ذلك لم تتجح فرنسا فى بسط سلطتها الفعلية على البلاد إلا فى عام ١٩٢٦ وذلك بسبب المقاومة العنيفة التى قادها الأمير عبد الكريم الخطابى فيما عرف باسم ثورة الريف.

٢. الاحتلال الإيطالى لليبيا :

منذ أن فرضت فرنسا الحماية على تونس عام ١٨٨١؁ حرصت على تحجيم المصالح الإيطالية فيها. ومن ثم بدلت إيطاليا فى التمهيد للاستيلاء على الولايات العثمانية فى طرابلس الغرب؁ وبرقة؁ وفزان التى عرفت باسم ليبيا. ولتحقيق هذا الهدف عقدت

إيطاليا سلسلة من الاتفاقيات مع الدول الأوروبية تؤكد حق إيطاليا في ليبيا، كما كثفت من التغلغل الإقتصادي في تلك البلاد. فقد نصت معاهدة عام ١٨٨٧، التي جددت الحلف الثلاثي بين ألمانيا، والنمسا والمجر، وإيطاليا على مساعدة إيطاليا عسكريا إذا حاولت فرنسا مد نفوذها إلى طرابلس الغرب. وفي السنة ذاتها أبرمت إتفاقا مع النمسا والمجر، وبريطانيا نص على تعهد الاخيرة بمساندة إيطاليا في شمالي أفريقيا مقابل تعهد إيطاليا بمساندة مطالب بريطانيا في مصر. وفي عام ١٩٠٠ عقدت إتفاقا مع فرنسا اعترفت بموجبه بالنفوذ الفرنسي في المغرب مقابل إعراف فرنسا بحق إيطاليا في السيطرة على طرابلس الغرب وبرقه. وفي عام ١٩٠٩ عقدت إتفاقا مع روسيا أكد مساندة روسيا للمطالب الإيطالية في ليبيا مقابل مساندة إيطاليا للمطالب الروسية في المضائق العثمانية. وقد أسمى الإتفاق، الموقع في ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٠٩، باسم إتفاق راكونيجي. كذلك فقد شجعت إيطاليا الإستثمارات الإيطالية في ليبيا. ويذكر السلطان العثماني عبد الحميد الثاني أن إيطاليا عرضت عليه سنة ١٩٠٢ حوالي ٥٤ مليون ليرة إيطالية مقابل إعطائها إمتيازات إقتصادية في بنغازي، وأنه كان ميالا إلى قبول العرض لأنه يوفر للدولة العثمانية بعض الأموال، لأن إيطاليا ستستعمل القوة العسكرية إذا رفض العرض^(١٧).

وجاءت الفرصة لإيطاليا أثناء أزمة أغادير عام ١٩١١. إذ أنه أثناء تلك الأزمة أرسلت انذارا إلى الدولة العثمانية بأنها ستحتل طرابلس الغرب وبرقة عسكريا، وأنه على الدولة العثمانية أن تأمر موظفيها في هاتين الدولتين بعدم مقاومة الاحتلال الإيطالي. وقد رفضت الدولة العثمانية طلب إيطاليا باحتلال طرابلس الغرب وبرقة، ولكنها سلمت بالمطالب الإقتصادية الإيطالية في ليبيا. وومن ثم أعلنت إيطاليا الحرب على الدولة العثمانية. وأمام المقاومة الليبية والعثمانية للغزو الإيطالي تدخلت الدول الأوروبية لتسوية الأزمة. ونظرا لأن الحرب الإيطالية - العثمانية تزامنت مع وجود أزمة مالية حادة في الدولة العثمانية، ونظرا لتفاقم الموقف في البلقان إلى درجة تتذر بالحرب، اضطرت الدولة العثمانية تحت الضغوط الأوروبية، إلى قبول المطالب الإيطالية. وهكذا انتقلت ليبيا إلى السيادة الإيطالية بموجب معاهدة لوزان عام ١٩١٢. ولكن هذه السيادة اقتصرت من الناحية الفعلية على المناطق الساحلية.

وقد أضعف استيلاء إيطاليا على ليبيا من الحلف الثلاثي إلى حد كبير وجعل ارتباط إيطاليا به مجرد ارتباط اسمي. فلكي تضمن إيطاليا سلامة خطوط مواصلاتها البحرية بينها وبين ليبيا كان يتعين عليها أن يكون لها علاقات طيبة مع بريطانيا، وفرنسا اللتان كانتا تسيطران على الملاحة في حوض البحر المتوسط.

٣. الهيمنة البريطانية على السواحل الجنوبية والشرقية لشبه الجزيرة العربية :

اتسم التوسع الإستعماري في السواحل الشرقية والجنوبية لشبه الجزيرة العربية بالهيمنة البريطانية المطلقة والإنفصال النسبي عن نظام الأحلاف الأوروبي، بخلاف الحال في معظم أشكال التوسع الإستعماري الأخرى.

كانت الدولة العثمانية قد أعادت الهيمنة على اليمن بعد معاهدة لندن سنة ١٨٤٠. وحينما بدأت في مد نفوذها من اليمن إلى السواحل الجنوبية شرعت بريطانيا في فرض معاهدات الحماية على الإمارات، والسلطنات، والمشايخات التي عرفت فيما بعد باسم المحميات. ومنذ سنة ١٨٨٦ وحتى سنة ١٩١٥ كانت بريطانيا قد فرضت على كل تلك الأقاليم معاهدات الحماية. وقد بدأتها بمعاهدة الحماية مع سلطنة المهرة في أبريل سنة ١٨٨٦، وانتهتها بمعاهدة الحماية مع شيخ قطيف سنة ١٩١٥. وفي سنة ١٨٨٠ وضعت البحرين تحت الحماية البريطانية بموجب معاهدة أصبحت بموجبها صاحبة التصرف في شئون البحرين للدخالية والخارجية. وأكدت ذلك الحق في معاهدة أخرى وقعت سنة ١٨٩٢. وفي السنة ذاتها وقع حاكم أبو ظبي معاهدة مع بريطانيا تعهد فيها بالإمتناع عن إقامة علاقات مع دولة أجنبية غير بريطانيا، وتبعه في ذلك حكام الشارقة، ودبي، وعجمان، وألم القيوين، ورأس الخيمة. وفي يناير سنة ١٨٩٩ عقدت إتفاقا مع شيخ الكويت تعهد فيه بالإمتناع عن قبول أى تمثيل سياسى أجنبى دون تصريح من بريطانيا، والإرتباط بمحالفة أبدية مع بريطانيا مصالحها في الخارج. كذلك وقعت معاهدة مع حاكم عمان وضعت بموجبها عمان ومسقط تحت الحماية البريطانية الفعلية. فقد تعهد حاكم عمان ألا يتنازل أو يبيع أو يرهن أو يسمح باحتلال أى جزء من أراضي عمان وملحقاتها لأى دولة عدا بريطانيا.

المطلب الثالث

القضايا العثمانية

على غرار ما حدث في أفريقيا ، فقد تم إستكمال التوسع الإستعماري في أملاك الدولة العثمانية. ففي خلال تلك الفترة زادت ديون الدولة العثمانية للدول الأوروبية، مما أدى إلى إشراف تلك الدول على المالية العامة للدولة للعثمانية منذ ديسمبر سنة ١٨٨١. فأمام عجز الدولة العثمانية عن دفع فوائد ديونها، وافقت على أن تخضع ماليتها العامة

الإشراف الدائنين، وأن ترصد جزء من مواردها الضريبية والجمركية لدفع تلك الفوائد من خلال صندوق الدين العثماني الذي يختاره الدائنون. وفي ذلك يقول رنوفان أن الأوروبيين قد حصلوا "سواء عن طريق تحويل المشروعات الكبرى أو عن طريق التأييد للمالي الذي أعطوه للحكومة العثمانية، على وسائل عمل سمحت لهم بالإحتفاظ بالإمبراطورية العثمانية تحت إشرافهم"^(١٨).

من ناحية ثانية كانت الدولة العثمانية تمر بمجموعة من الأزمات السياسية. فقد طالب المسيحيون في أرمينيا، وكريت، ومقدونيا بالتخلص من الحكم العثماني. وقد ردت الدولة العثمانية على تلك المطالب باستعمال العنف، وبالأذات ضد الأرمن عامي ١٨٩٥/١٨٩٦، مما أدى إلى إتجاه الحكومة البريطانية نحو التخلي عن سياسة المحافظة على الدولة العثمانية، ولكنها واجهت معارضة ألمانية. كذلك نشبت حرب عثمانية - يونانية بسبب رغبة اليونان في ضم جزيرة كريت إليها، ولكن اليونان منيت بهزيمة ساحقة. أما في مقدونيا، فقد إتفقت روسيا مع النمسا والمجر على المحافظة على الوضع الراهن في البلقان. وكان ذلك راجعا إلى إشغال روسيا بشئون الشرق الأقصى، وإلى تخوف النمسا والمجر من إحتمال انتصار الحركة الوطنية للمقدونية التي تساندها بلغاريا، مما يهدد كيانه السياسي. خلال هذه التطورات كانت ألمانيا تدعم الدولة العثمانية عسكريا، وذلك من خلال بعثة تدريب عسكرية بقيادة الجنرال فون ديرجولتز Von der Goltz. كما أن ألمانيا كانت تدعم الدولة العثمانية سياسيا. فقد قام الإمبراطور غليوم الثاني بزيارة القسطنطينية سنة ١٨٨٩ ثم زار القدس ودمشق وأعلن أن ألمانيا تعتبر نفسها صديقة للثلاثمائة مليون مسلم الذين يعيشون في كنف الدولة العثمانية.

من ناحية ثالثة، فقد ازداد التغلغل الإقتصادي والأوروبي في الدولة العثمانية نتيجة بناء خط سكة حديد بغداد. فقد حاول السلطان عبد الحميد الثاني، سلطان الدولة العثمانية، أن يزيد من مقدرة الدولة على إدارة المناطق البعيدة جغرافيا. ومن ثم شرع في توسيع خطوط السكك الحديدية في الدولة وكان أهم مشروعات هذا التوسع هو بناء "خط سكة حديد بغداد". وقد برر عبد الحميد الثاني بناء هذا الخط على أساس أنه سيؤدي إلى عودة طريق أوروبا - الهند إلى سابق نشاطه. فإذا أوصلنا هذا الخط إلى سوريا، وبغروت، والإسكندرية، وحيفا، نكون قد أوجدنا طريقا تجاريا جديدا. ولن يقتصر هذا الطريق على تلك الفوائد الإقتصادية العظيمة لإمبراطوريتنا بل سيتعداها إلى الناحية العسكرية، فيدعم جيشنا هناك، على حسب قول عبد الحميد في مذكراته^(١٩).

وقد تنافست الشركات الغربية في تقديم العروض للتوسع في شبكة السكك الحديدية العثمانية. ولكن السلطان عبد الحميد أعطى شركة سكك حديد الأناضول الألمانية The German Company of Anatolian Railways إمتياز إنشاء سكة حديد بغداد سنة ١٨٩٩. وكان هذا الخط يمتد من قونية إلى الموصل، وبغداد، والبصرة ومنها إلى الكويت، وله فروع تمتد إلى أرمينيا، وحلب، وحماه، وحمص، وطرابلس، وبيروت، ودمشق، وبافا، والقدس. ونود أن نوضح أن هذا الخط يختلف عن خط سكة حديد الحجاز الذي افتتح سنة ١٩٠٦ وبنى على أساس التبرعات الفردية للمسلمين. كانت ألمانيا تأمل من وراء هذا المشروع إلى تقوية نفوذها في الدولة العثمانية باعتبارها مصدرا للمواد الأولية وسوقا للسلع الألمانية، وباعتبار أن الدولة العثمانية كانت تمثل عائقا أمام السيطرة الروسية على المشرق، كما أن التحالف معها يهدد خطوط المواصلات البريطانية إلى الهند. فكانت ألمانيا ترى أن تطوير شبكة خطوط حديدية في آسيا الصغرى، وسوريا، والعراق سيمكن الدولة العثمانية من مقاومة بريطانيا، ويقوى شوكتها إذا انضمت إلى ألمانيا في حرب ضد بريطانيا.

لذلك كان من الطبيعي أن تعارض روسيا، وفرنسا، وبريطانيا مشروع سكة حديد بغداد. ذلك أن المشروع يؤدي إلى تحويل جزء من تجارة أوروبا مع آسيا عن طريق قناة السويس، التي كانت تعد مشروعا تجاريا فرنسيا، كما أنه يمهّد لقيام تحالف ألماني-عثماني قد يعضد مركز ألمانيا ضد فرنسا.

وقد نجحت ألمانيا في تنفيذ الجزء الأول من الخط عام ١٩٠٥ وشرعت في تنفيذ الجزء الثاني، الذي يصل إلى بغداد ومنها إلى البصرة. وقد اعترضت بريطانيا على ذلك ما لم تضمن سيطرتها على الجزء الممتد من بغداد حتى الخليج العربي، كما إعتزضت روسيا على المشروع ما لم تضمن سيطرتها على الخط الفرعي الممتد إلى أرمينيا. واشترطت فرنسا لاعطاء الدولة العثمانية قرضا لتمويل المشروع الحصول على إمتياز إنشاء خط سكة حديد يمتد من روسيا إلى العراق مع قطع العلاقات مع ألمانيا. وفي تلك الأثناء نجحت جمعية الاتحاد والترقي في الوصول إلى الحكم في الدولة العثمانية في يوليو سنة ١٩٠٨، وقامت بخلع السلطان عبد الحميد الثاني من الحكم نهائيا في ١ مارس سنة ١٩٠٩، وتولت السلطة في الدولة العثمانية في إطار برنامج يهدف إلى تتركب الدولة العثمانية وإعادة بناء قوة للدولة تحت إشراف تركي خالص. وعلى أثر ذلك حاولت ألمانيا أن توثق علاقاتها بحكومة الاتحاد والترقي. فأعطت الحكومة الجديدة قرضا لتمويل

المشروع بأكمله كما بذلت جهداً للتوصل إلى إتفاق مع روسيا حول سكة حديد بغداد، وتوصلت معها فعلاً لإتفاقية عام ١٩١١ تم بمقتضاها عقد صفقة إستعمارية بين ألمانيا وروسيا تشمل الدور الروسى فى فارس والدور الألمانى فى سكة حديد بغداد . فتم الإتفاق على :

١. إعتراف ألمانيا بأن شمالى فارس يدخل فى نطاق النفوذ الروسى . وتتعهد ألمانيا بعدم السعى للحصول على إمتيازات من الحكومة الفارسية لإنشاء خطوط حديدية أو طرق خطوط سلكية ولاسلكية فى هذه المنطقة .
 ٢. حق روسيا فى الحصول على إمتيازات من الحكومة الفارسية لإنشاء سكك حديدية من طهران إلى خانقين ، والتي ينتهى عندها أحد فروع خط حديد بغداد .
 ٣. تتعهد روسيا بعدم الإعتراض على مواصلة تنفيذ سكة حديد بغداد وبعدم عرقلة التجارة الألمانية فى شمال فارس .
- وقد أوردنا نص هذا الإتفاق فى الملحق العاشر من هذا الكتاب .

إزاء الإتفاق الروسى الألمانى توصلت بريطانيا وفرنسا إلى إتفاق مع ألمانيا حول سكة حديد بغداد. ففي ٥ فبراير عام ١٩١٤ إتفق رجال الأعمال الفرنسيون والألمان ، بتأييد من الحكومتين الفرنسية والألمانية، على أن تكون سوريا منطقة نفوذ فرنسية وتقوم الشركات الفرنسية بإنشاء سكة حديد شمال الأناضول حتى حدود أرمينيا مقابل إعتراف فرنسا بالنفوذ الألمانى فى المناطق التى يمر بها خط سكة حديد بغداد. كذلك بدأت بريطانيا فى التنسيق مع الدولة العثمانية لضمان مصالحها فى الخليج العربى. فاعترفت الدولة العثمانية فى اتفاق عقد مع بريطانيا عام ١٩١٣ بمركز بريطانيا الخاص فى منطقة الخليج العربى وبأن لا يمتد خط سكة حديد بغداد بعد البصرة، دون موافقة بريطانيا، مع إحتكارها للملاحة فى نهري دجلة والفرات وفى شط العرب.

فى ١٥ يونيو سنة ١٩١٤ وقعت بريطانيا إتفاقاً مع ألمانيا نص على ضرورة انتهاء سكة حديد بغداد عند مدينة البصرة، وعلى خضوع تلك المدينة لإدارة مشتركة بين الدولتين، وأن الملاحة فى شط العرب، فيما بين البصرة والخليج، ستمنحها الحكومة العثمانية لشركة يكون لرؤوس الأموال البريطانية فيها نصيب الأسد، وأخيراً، أن يعطى السلطان العثمانى حق استغلال بترول ما بين النهرين (دجلة والفرات) لشركة بريطانية-ألمانية - هولندية، علماً بأن ثلث الإنتاج سيكون من نصيب بريطانيا، والثلث الآخر لألمانيا، أما الثلث الأخير فإنه سيكون للسلطان العثمانى.

المطلب الرابع

القضايا الإستعمارية فى شرقى آسيا

اتسمت القضايا الإستعمارية فى شرقى آسيا بقدر أكبر من التنافس مما تميزت به تلك القضايا فى أفريقيا. ويرجع ذلك إلى بروز القوة اليابانية ومحاولتها أن تحصل على نصيبها من الغنائم الإستعمارية فى شرقى آسيا نتيجة تطورها التكنولوجى وتزايد سكانها. وقد كان الميدان متاح أمامها هو الصين. ويمكن القول إن السياسة الدولية فى شرقى آسيا قبل الحرب العالمية الأولى دارت بالأساس حول المحاولات اليابانية المتتالية للهيمنة على شرقى آسيا، وبالذات الصين، ومحاولة القوى الأوروبية والأمريكية احتوائها إما بالمواجهة المسلحة (روسيا)، أو بالتحالف السياسى (بريطانيا). وقد أسفر التوسع اليابانى عن نشوب حربين كبيرتين فى شرقى آسيا هما الحرب اليابانية الصينية، ثم الحرب اليابانية الروسية كما أسفرت عن نشوب الثورة الصينية. ولكن سبق ذلك قيام فرنسا بشن حرب على الصين.

١. الحرب الفرنسية - الصينية (١٨٨٥):

فقد كانت فرنسا قد استولت على فيتنام واتخذت منها قاعدة للتوسع فى الصين. وتذرع الفرنسيون بمساعدة الفلاحين الصينيين للفيتناميين، وشنوا هجوما واسعا على الصين سنة ١٨٨٥ أسفر عن مقتل ثلاث آلاف صينى، وتوقيع معاهدة صلح فى السنة ذاتها تنازلت الصين بموجبها عن حقوقها فى فيتنام^(١).

٢. الحرب اليابانية الصينية (١٨٩٤-١٨٩٥):

قمنا أن الدول الغربية أجبرت الصين على فتح أسواقها أمام تجارتها بمقتضى سلسلة من المعاهدات التى سلبت الصين سيادتها على أراضيها. كذلك فقد بدأت اليابان تلحق بركب التوسع الإستعمارى. فبدأت منذ سنة ١٨٧٦ فى التوسع الإستعمارى فى كوريا. وقد حصلت اليابان على معاهدة تجارية مع ملك كوريا تضمن لها الوصول إلى موانئ كوريا وحاولت روسيا أن توقف التوسع اليابانى فى كوريا. واستغلت الصين الصراع بين اليابان وروسيا، وقامت بتأكيد سيادتها على كوريا، حيث أن كوريا منذ بداية القرن التاسع عشر كانت تعترف بسيادة الصين عليها، وكان أباطرة الصين يقتلون ملوك كوريا الحكم. فى الوقت ذاته أدى الصراع اليابانى الصينى حول السيطرة على كوريا إلى اضطرابات

داخلية وإنقسامات داخل الدوائر الكورية الحاكمة بين فريق مؤيد للصين، وآخر مؤيد لليابان. وأرسلت الصين، واليابان قوات عسكرية إلى كوريا لمساندة الفريق المؤيد لها ضد الفريق الآخر. وقد أدى ذلك إلى نشوب حرب بين اليابان والصين في يوليو عام ١٨٩٤ إنتهت باحتلال اليابان لكوريا، ومنشوريا الجنوبية. وتم توقيع معاهدة صلح بين الدولتين تسمى معاهدة شيمونوزيكي Shimonoseki في ١٧ أبريل عام ١٨٩٥. بموجب تلك المعاهدة تنازلت الصين عن حقوقها في كوريا، ولتلتزم بدفع ١٦٥ مليون دولار على سبيل التعويض لليابان، وتنازلت لليابان عن جزيرة فورموزا (تايوان حاليا) وجزيرة اللياو - تونج Lia-Tung، بما فيها من ميناء بورت آرثر (لوشون)، وميناء تالينوان في منشوريا الجنوبية، وكذلك جزيرة البسكانور.

ساندت بريطانيا، اليابان في تلك الحرب بعد أن تبين لها أن اليابان لن تعرقل التجارة الدولية مع الصين. أما فرنسا وألمانيا وروسيا فقد أيدوا الصين لأسباب مختلفة. فروسيا كانت تعارض التوسع الياباني في شرقي آسيا لأن هذا التوسع يهدد التدخل الغربي لبحر اليابان، حيث يقع ميناء فلاديفوستك ونهاية خط حديد سيبيريا. أما ألمانيا فقد عارضت التوسع الياباني خوفا من منافسة السلع اليابانية للسلع الألمانية في الصين. كما أن فرنسا أرادت أن لا تتفرد ألمانيا بالعمل في المشكلة الصينية فتدخلت في صف الصين. أضف إلى ذلك دافعا مشتركا للدول الثلاث يكمن وراء تأييدهم للصين، وهو رغبتهم في المطالبة بمن هذا التأييد بعد إنتهاء الحرب. ولذلك تدخلت الدول الثلاث لإجبار اليابان على التخلي عن ميناء بورت آرثر وشبه جزيرة لياو - تونج حيث أن سيطرة اليابان عليهما يؤدي بها إلى السيطرة على بكين. لذلك، فإنه بعد إنتهاء الحرب اليابانية الصينية بدلت حرب الإمتيازات بين تلك الدول الثلاث، وإنتهت تلك الحرب إلى تجزئة الصين إلى مناطق نفوذ للدول الإستعمارية الكبرى. فقد حصلت روسيا على إمتيازات إستراتيجية وإقتصادية في الصين، أهمها عقد معاهدة تحالف مع الصين ضد أي عدوان ياباني في المستقبل، وذلك عام ١٨٩٦. بموجب تلك المعاهدة حصلت روسيا على حق إستعمال كل الموانئ الصينية. ولتدعم هذا التحالف ثم إنشاء سكة حديد شرقي الصين وسكة حديد جنوبي منشوريا مما أعطى روسيا مرتكزا إستراتيجيا في شمالي الصين. وقد أدى ذلك إلى صراع روسي ياباني في شمالي الصين تطور إلى حرب شاملة عام ١٩٠٤. كذلك حاولت ألمانيا الحصول على إقليم شانتونج Shantung. وانتهزت فرصة مصرع بعض المبشرين الألمان في شانتونج سنة ١٨٩٧ وأجبرت الصين على تعويضها عن ذلك بإعطائها إمتيازات لاستغلال ميناء كياوشو Kiaochow لمدة تسع وتسعين عاما بما في ذلك الإقليم الذي يقع فيه

الميناء، مع إمتيازات تجارية ومالية هائلة فى إقليم شانتونج. وعلى الفور حصلت روسيا على إمتياز استغلال مينائى بورت آرثر (وتعرف حاليا باسم لوشسون Lushun) داليان Dalian لمدة خمس وعشرين عاما مع تعهد بعدم فتح المينائين إلا لملاحة السفن الحربية الصينية والروسية. كذلك حصلت فرنسا على إمتياز استغلال إقليم كوانج تشيوان، ومد سكك حديدية من إقليم تونكين فى شمالى أنام إلى مقاطعات الصين الجنوبية. وأمام ذلك رأت بريطانيا أن تتدخل حرب الإمتيازات. فحصلت سنة ١٨٩٨ على إمتياز استغلال ميناء فاي هاى فاي Wei-Hai-Wei المواجه لميناء بورت آرثر الذى حصلت عليه روسيا، لمدة تعادل استغلال روسيا لميناء بورت آرثر^(٢١). وبذلك إنتهت الحرب اليابانية الصينية إلى تقسيم الصين إلى مناطق نفوذ وإعتراف الدول الأوروبية باليابان كدولة كبرى ودخول اليابان حلبة السياسة الدولية الإستعمارية. وتؤكد ذلك بإبرام التحالف البريطانى اليابانى عام ١٩٠٢، الذى سبق أن أشرنا إليه.

٣. حرب البوكسر :

أمام إعتداءات الدول الإستعمارية على الصين قامت حركات وطنية لمقاومة التدخل الأجنبى، كما أن الحكومة الصينية بدأت تتخذ بعض التدابير للحد من هذا التدخل. ففى عام ١٩٠٠ قامت إحدى الجماعات الوطنية التى أطلقت عليها الدول الغربية اسم البوكسر (والتي كانت تسمى فى الصين حركة يى هو شوان I Ho Chuan) بثورة مسلحة ضد الأجانب فى جميع أنحاء الصين بمساندة الحكومة الصينية. وفى خلال هذه الأحداث تم اغتيال السفير الألمانى فى بكين. وقد تضامنت الدول الإستعمارية لقمع الثورة الصينية. ولأول مرة فى التاريخ الإستعمارى تم تكوين قوة دولية تحت قيادة ألمانيا شاركت فيها اليابان، وروسيا، وبريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا، والولايات المتحدة. وقد نجحت تلك القوة الدولية فى قمع الثورة الصينية وفرضت الدول الإستعمارية على الصين بروتوكول البوكسر عام ١٩٠١. وقد نص البروتوكول على أن تدفع للصين خمسمائة مليون دولار تعويضا عن الأضرار التى أصابت الأجانب، وتخصيص موارد الجمارك الصينية، وضريبة الملح لسداد المبلغ، مع قبول الصين سيطرة القوات الأجنبية على السكك الحديدية فى المنطقة الواقعة بين بكين والمحيط.

على أن أهم نتائج حرب البوكسر كانت هى تدعيم النفوذ الروسى فى الصين، وعقد الحلف البريطانى اليابانى. إذ أن روسيا استغلت وجود قواتها فى الصين فساحتلت إقليم منشوريا بأكمله وبدأت فى بسط نفوذها على كوريا^(٢٢).

٤. الحرب اليابانية الروسية (١٩٠٤-١٩٠٥) :

مع أوائل القرن العشرين بدأت اليابان تظهر كقوة صناعية كبرى فى الشرق الأقصى، وأصبح نمط تجارتها الخارجية يشبه نمط التجارة الخارجية للدول الصناعية حيث أصبحت المواد المصنعة تمثل ٧٩% من صادراتها. وكان المجال الوحيد للتوسع الإقتصادى اليابانى هو الشرق الأقصى بحكم الجوار الجغرافى. ولهذا سعت اليابان إلى فرض هيمنتها الإقليمية الكاملة على الشرق الأقصى. وكانت روسيا هى العقبة الكبرى أمام هذا التوسع بحكم التنافس بينهما فى منشوريا، وشمالى الصين بأسره. فقد شاركت روسيا فى حرمان اليابان من بعض ثمار انتصارها على الصين كما رأينا، بل وزادت من توسعها فى الصين. ومن ثم قررت اليابان إنهاء التوسع الروسى. وفى ٨ فبراير سنة ١٩٠٤ قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع روسيا، وقامت بمهاجمة الأسطول الروسى فى بورت آرثر. وفى ١٠ فبراير أعلنت الحرب على روسيا. وقد استطاعت اليابان أن تدمر الأسطول الروسى فى بورت آرثر وقضت على السفن التى حاولت الهرب إلى فلاديفوستك فى معركة بحر اليابان. وحدثت المعركة الحاسمة فى ٢٧ مايو سنة ١٩٠٥، وهى معركة خليج تسوشيما Tsushima. وكانت روسيا قد استندمت أسطولها من البلقان إلى الشرق الأقصى عبر رأس الرجاء الصالح، فوصل منها وتمكن اليابانيون من تدميرها^(٢٣). تعاطفت الولايات المتحدة، وبريطانيا مع اليابان لأن الوجود الروسى فى شمالى الصين كان يهدد مصالحهما ولكنهما اتخذتا موقف الحياد وحثتا رجال المال البريطانيين، والأمريكيين على تمويل العمليات العسكرية اليابانية. أما فرنسا فقد تخوفت من أن تطلب روسيا منها دخول تلك الحرب إلى جانبها. ولذلك سارعت إلى عقد الوفاق الودى مع بريطانيا، واتخذت موقف الحياد فى الحرب، ولكنها قدمت لروسيا قرضا لمواجهة نفقات الحرب.

وقد تدخل الرئيس الأمريكى ثيودور روزفلت للتوسط لإبرام معاهدة صلح بين روسيا واليابان. وتم التوقيع على المعاهدة المعروفة باسم معاهدة بورتسموث Portsmouth فى ٢٣ أغسطس عام ١٩٠٥. وقد تضمنت المعاهدة ما يلى :

١. إقرار روسيا بمصالح اليابان الخاصة فى كوريا .
٢. إنسحاب قوات الطرفين من منشوريا وإعادة الإقليم إلى الصين، عدا شبه جزيرة اللياوتونج ، فتقوم اليابان بإدارتها بدلا من روسيا .

٣. حصول اليابان على النصف الجنوبي من جزيرة سخالين للروسية .

٤. الإعتراف بسيادة الصين ووحدة أراضيها واحترام مبدأ الباب المفتوح .

الواقع أن معاهدة بورنسموث قد حرمت اليابان من بعض ثمار انتصارها على روسيا وذلك نتيجة للتدخل الأمريكى. فقد خشيت الولايات المتحدة أن ينتهج اليابان سياسة توسعية على حساب المصالح الأمريكية. فتدخلت فى المفاوضات اليابانية الروسية، وسعت إلى تقييد النفوذ اليابانى فى الصين والتأكيد على الإلتزام بسياسة الباب المفتوح فى التجارة مع الصين. كذلك عقدت الولايات المتحدة إتفاقا مع اليابان لضمان المصالح الأمريكية فى الفلبين والمحيط الهادى.

إلا إن الحرب اليابانية الروسية أسفرت عن نتائج أكثر أهمية. فقد أكدت وضع اليابان كدولة كبرى. ذلك أن الحرب اليابانية للروسية كانت أول حرب دولية تنحصر فيها دولة آسيوية على دولة أوروبية. كما بدأت الدول الكبرى فى التقرب من اليابان باعتبارها أكبر قوة فى الشرق الأقصى ومن ثم يتعين التحالف معها لحماية المصالح الأوروبية فى الشرق الأقصى. ولهذا سارعت بريطانيا إلى تجديد الحلف البريطانى اليابانى عام ١٩٠٥ لمدة عشر سنوات مع التوسع فى مفهومه. فقد نص الإتفاق الجديد على الإلتزام كل من الطرفين بمساعدة الطرف الآخر إذا تعرض لهجوم من جانب دولة أخرى. كذلك فقد تم توسيع نطاق الحلف ليشمل الهند (هذا بخلاف الحلف الأول الذى كان مقصورا على شرقى آسيا). والواقع إن هذا الحلف كان عبارة عن صفقة إستعمارية كبرى بين اليابان، وبريطانيا. فالإعلان حصلت على ضمان بعدم شن حرب إنتقامية ضدها فى الشرق الأقصى، كما أن بريطانيا حصلت على ضمان بحماية مستعمراتها فى جنوبى آسيا ضد التدخل الروسى. بيد أن بريطانيا عدلت إتفاقية الحلف سنة ١٩١١ بما يضمن عدم اضطرارها للدخول فى حرب إلى جانب اليابان ضد الولايات المتحدة، وذلك بالنص فى الإتفاقية على عدم الإلتزام الدولتين بمساعدة بعضها البعض ضد دولة ثالثة تكون إحداهما قد وقعت معها معاهدة تحكيم عامة. وكانت بريطانيا قد وقعت معاهدة تحكيم عامة مع الولايات المتحدة سنة ١٨٧١. وهى التى تم فى إطارها تحكيم الإياما سنة ١٨٧٢.

كذلك عقدت الولايات المتحدة إتفاقا سريا مع اليابان فى يوليو عام ١٩٠٥، إعترفت فيه الولايات المتحدة بسيطرة اليابان على كوريا مقابل تعهد اليابان بعدم التدخل فى شئون الفلبين.

وفى أعقاب الحرب اليابانية الروسية عقدت اليابان مجموعة من الإتفاقات مع فرنسا وروسيا تؤكد من خلالها سيطرتها على الشرق الأقصى. ففي عام ١٩٠٧ تم إبرام إتفاق بين اليابان وفرنسا تعهدت فيه الدولتان بضمان مناطق نفوذهما فى الصين. فقد إعترفت فرنسا لليابان بحقها فى التوسع فى منشوريا، كما إعترفت اليابان لفرنسا بحقها فى التوسع فى المناطق المتاخمة للهند الصينية. وفى السنة ذاتها عقدت إتفاقية سرية بين اليابان وروسيا اتفقت الدولتان بموجبها على إقتسام منشوريا بحيث يخضع الجزء الشمالى للنفوذ الروسى بينما يخضع الجزء الجنوبى للنفوذ اليابانى. كما إعترفت روسيا بحقوق اليابان فى كوريا مقابل إعتراف اليابان بحقوق روسيا فى منغوليا الخارجية. وبذلك نشأ تحالف فرنسى يابانى وتحالف روسى يابانى بالإضافة إلى التحالف البريطانى اليابانى. وقد أدى ذلك إلى ازدهار النفوذ الإقتصادى اليابانى فى الشرق الأقصى. فقد تمتعت بإمتياز إستغلال سكة حديد جنوب منشوريا، التى كانت روسيا قد أنشأتها، سنة ١٨٩٨، وبحق إستغلال مناجم المعادن فى تلك المنطقة. كذلك سيطرت على شبه جزيرة لياوتونج الذى يوجد فيها ميناء بورت آرثر. وفى عامى ١٩٠٧، ١٩١٣ عقدت إتفاقات أخرى مع الحكومة الصينية حصلت بموجبها على إمتيازات أخرى أهمها إنشاء خمسة فروع لسكة حديد جنوب منشوريا، وإستغلال مناجم الفحم الموجودة خارج منطقة السكك الحديدية. كما حصلت سنة ١٩٠٩ على إعتراف الصين بحقها فى أن يؤخذ رأيها فى حالة رغبة إحدى الشركات الأجنبية الحصول على عقد إمتياز للسكك الحديدية فى هذه المنطقة. كما تمكنت اليابان من أن تقف على قدم المساواة مع الدول الأوروبية فى عملية استغلال السوق الصينى. كذلك، ازدادت القوة العسكرية اليابانية، وأصبحت أكبر قوة فى الشرق الأقصى كما اتسع نفوذها السياسى، فتدخلت فى أحداث الثورة الصينية بزعامة صن يات صن كما ضمت كوريا نهائيا إلى أراضيها سنة ١٩١٠.

أثار تزايد النفوذ اليابانى فى الشرق الأقصى قلق الولايات المتحدة، خاصة أن الهجرة اليابانية إلى الولايات المتحدة ذاتها كانت قد وصلت إلى معدلات خطيرة. ومن ثم سارعت الولايات المتحدة إلى عقد تسوية مؤقتة مع اليابان عام ١٩٠٨ تسمى إتفاقية روت-تاكاهيرا Root-Takahira. وبمقتضى تلك الإتفاقية أبدت الولايات المتحدة استعدادها للإعتراف بمركز اليابان الممتاز فى كوريا، وجنوب منشوريا مقابل تعهد اليابان بإحترام الحقوق الأمريكية فى المحيط الهادى، وسياسة الباب المفتوح فى الصين، والحد من الهجرة اليابانية إلى الولايات المتحدة. إلا أن الولايات المتحدة حاولت أن تعدل من تلك السياسة

بعد تولى الرئيس تافت الحكم. وكان تافت Taft يؤمن باستراتيجية التغلغل الإقتصادي والتي عرفت باسم "دبلوماسية الدولار" Dollar Diplomacy. ولذلك حاولت الولايات المتحدة التغلغل فى الصين إقتصاديا لأن الرئيس تافت رأى أن الإتفاق الأمريكى اليابانى يوطد الإتفاق الروسى اليابانى فى شمالى الصين، وبالتالي يهدد التجارة الأمريكية مع الصين. وقد لجأ الرئيس تافت إلى تشجيع الإستثمار الأمريكى فى الصين محاولا تخطى النفوذ اليابانى. ولكن هذه السياسة لم تنجح فى تحقيق أهدافها. ففى عام ١٩١٠ وقعت اليابان وروسيا إتفاقا جديدا يؤكد إتفاق عام ١٩٠٧، وفى سنة ١٩١٢ عقدتا إتفاقا جديدا يؤكد تقسيم منشوريا ومنغوليا بينهما. وبذلك فشلت الولايات المتحدة فى تحدى النفوذ اليابانى فى الشرق الأقصى. وكان السبب وراء هذا الفشل هو إفتقار الولايات المتحدة إلى قوة عسكرية كافية تمكنها من السيطرة على الشرق الأقصى. أضف إلى ذلك اعتبارات التوازن الأوروبى التى جعلت روسيا، وفرنسا، وبريطانيا تساند اليابان ضد الولايات المتحدة، وذلك لكسب تأييد اليابان ضد ألمانيا.

من ناحية أخرى، فقد أدت الحرب اليابانية الروسية إلى إحداث تغييرات فى السياسة الروسية. فقد حاولت روسيا أن تقيم توازنا جديدا فى مواجهة الحلف اليابانى - البريطانى. ومن ثم اقترحت على ألمانيا الدخول فى تحالف ثنائى تتخله فرنسا فيما بعد. وفى ٢٤ يوليو سنة ١٩٠٥ إلتقى قيصر روسيا بإمبراطور ألمانيا ووقعا معاهدة سرية باسم معاهدة بجورك التى سبق أن أشرنا إليها. ونعلم أن المعاهدة نصت على أنه إذا تعرض أحد الطرفين لهجوم من إحدى الدول الأوروبية، فإن الطرف الآخر يلتزم بمساندة حليفه فى أوروبا. وقد كان مشروع إتفاقية بجورك (الذى لم يكتمل بسبب انسحاب روسيا منه) إيداناً بتحول السياسة الروسية نحو البلقان بعد هزيمتها أمام اليابان. وقد كان التوجه الروسى نحو البلقان أحد العوامل التى أسهمت فى إشعال نيران الحزب العالمية الأولى. وعلى المستوى الداخلى أدت الحرب اليابانية الروسية إلى إشعال ثورة داخلية فى روسيا ضد الحكم القيصرى عام ١٩٠٥، مهدت الطريق للثورة البلشفية عام ١٩١٧. حتى أن بعض الدارسين يؤكد أن ثورة سنة ١٩٠٥ فى روسيا والتى أشعلتها هزيمة روسيا فى الحرب اليابانية الروسية لم تكن إلا "مقدمة" للثورة البلشفية التى أشعلها لينين سنة ١٩١٧^(٢٤).

وبعد حرب البوكسر بدأت حكومة المانشو (أسرة Ching) فى تبنى برنامج شامل للإصلاح. ففى سنة ١٩٠٤ صدر برنامج تعليمى شامل قضى بإنشاء نظام تعليمى على

النمط الغربى وإنشاء جامعة إمبراطورية فى بكين. كذلك تقرر إنشاء جيش وطنى حديث على أساس التجنيد الإجبارى. وفى سنة ١٩٠٧ تم إصدار دستور مؤقت ومشروع السنوات التسع للإصلاح الحكومى. بيد أن برنامج الإصلاح الإمبراطورى لم يكن كافيا فى نظر الوطنيين الصينيين وعلى رأسهم صن يات صن Sun Yat-sen. وقد حدد صن يات صن برنامجا متعدد المراحل للثورة على حكم المانشو. وفى سنة ١٩١١ نشبت الثورة فى الصين وعين صن يات صن رئيسا لحكومة جمهورية مؤقتة فى نانكين. وعقد صن يات صن صفقة مع يوان شى كيه Yuan Shih-Kiai، قائد القوات الإمبراطورية مؤداها أن يتنازل إمبراطور المانشو عن العرش ويتولى يوان رئاسة الجمهورية بدلا من صن يات صن. وقد أسس صن يات صن فى سنة ١٩١٢ حزبا سياسيا باسم حزب الكومنتانج (حزب الشعب القومى). ومرعان ما نشب صراع بين رئيس الجمهورية وحزب الكومنتانج إنتهى بفرار صن يات صن إلى اليابان وحل الحزب وتولى يوان سلطات مطلقة فى البلاد^(٢٥).

ولعل من أهم نتائج الثورة الصينية سنة ١٩١١ فيما يتعلق بنشوء الدول الجديدة هو إعلان منغوليا استقلالها عن الصين. وكانت منغوليا تتبع الصين منذ سنة ١٦٩٦ تحت اسم المانشو. بيد أن الصين لم تعترف بهذا الاستقلال إلا بعد الثورة الصينية الثانية سنة ١٩٤٩.

المطلب الخامس

التوسع الإستعمارى الأمريكى

تعتبر فترة ربع القرن السابقة على الحرب العالمية الأولى الفترة الذهبية للتوسع الإستعمارى الأمريكى. فقد توسعت الولايات المتحدة فى منطقة البحر الكارىبى، وأمريكا الجنوبية، وفى منطقة المحيط الهادى والشرق الأقصى، ووصلت الإمبراطورية الإستعمارية الأمريكية حدا لم يسبق له مثيل. كذلك فقد شمل التوسع الإستعمارى الأمريكى كافة الأساليب المتصورة للتوسع بما فى ذلك الضم المباشر سواء عن طريق الغزو المسلح، أو الشراء، أو التأجير، أو القواعد البحرية، أو التغلغل الإقتصادى المصحوب بالتهديد العسكرى.

أولاً : للتوسع الإستعماري الأمريكي في أمريكا الجنوبية والبحر الكاريبي :

كانت الخطوة الأولى في التوسع الأمريكي هي شراء إقليم آلاسكا من روسيا عام ١٨٦٧ مقابل ٧,٢ مليون دولار. وبذلك أصبحت الولايات المتحدة تشرف على شمال غرب المحيط الهادئ.

يمكن التأريخ للتدخل الإستعماري الأمريكي في شئون أمريكا الجنوبية بالدور الذي لعبته الولايات المتحدة في النزاع بين بريطانيا، وفنزويلا حول تعيين حدود جويانا البريطانية سنة ١٨٩٥. فقد طلبت الولايات المتحدة (بدون إستشارة حكومة فنزويلا) من بريطانيا عرض النزاع على التحكيم. وعندما رفضت بريطانيا الطلب الأمريكي أرسل أونلي Onley وزير خارجية الولايات المتحدة مذكرة إلى الحكومة البريطانية في يوليو سنة ١٨٩٥. وفي هذه المذكرة أكد وزير الخارجية حق الولايات المتحدة في التدخل في سائر المسائل الإقليمية المتعلقة بالقارة الأمريكية. كما أكد أن مبدأ مونرو له جانب إيجابي يهدف إلى حماية وتدعيم المصالح الأمريكية في نصف الكرة الغربي. كذلك أكد أن الولايات المتحدة أصبحت تتمتع بالسيادة الفعلية في القارة وأن إرادتها هي بمثابة القانون الملزم فيما يتعلق بالموضوعات التي تريد التدخل فيها. وأخيراً، أكد أونلي أن الولايات المتحدة ستحقق أهدافها في القارة الأمريكية بالقوة إذا إقتضى الأمر ذلك. وقد أعاد الرئيس الأمريكي كليفلاند تأكيد المعاني ذاتها في رسالة خاصة أرسلها إلى الكونجرس في ١٧ ديسمبر سنة ١٨٩٧. ورغم شدة لهجة رسالة وزير خارجية الولايات المتحدة، فإن بريطانيا ستجابت للطلب الأمريكي، وعرضت النزاع مع فنزويلا على التحكيم. ذلك أن بريطانيا كانت مشغولة في ذلك الوقت بحرب البوير، وما كانت تتطوى عليه من إحتتمالات الصدام مع ألمانيا.

ترجع أهمية الدور الأمريكي في النزاع البريطاني - الفنزويلي إلى أنه قد أكد الهيمنة الأمريكية على شئون أمريكا الجنوبية. فقد تدخلت في النزاع دون إستشارة حكومة فنزويلا. وفرضت على تلك الحكومة قبول وجهة نظرها في النزاع. كذلك، فقد فرضت على بريطانيا الاعتراف بالسيطرة الأمريكية على أمريكا الجنوبية، وأن الولايات المتحدة هي المتحدث باسم دول القارة. فقد أكدت الولايات المتحدة خلال هذا النزاع تحول مبدأ مونرو من مجرد كونه مبدأ دفاعياً إلى كونه مبدأ إستعمارياً صرفاً. كما دشّن الدور الأمريكي في النزاع البريطاني - الفنزويلي نهاية عهد العزلة الأمريكية، وبروز دور الولايات المتحدة في السياسة الدولية. وقد عبر الرئيس تيودور روزفلت عن ذلك للتحول

بتأكيده سنة ١٩٠٤ استعداد الولايات المتحدة للعب دور قوة البوليس الدولية. وفي الوقت ذاته تضاعفت الاستثمارات الأمريكية في أمريكا الجنوبية.

تعتبر الحرب الأمريكية - الأسبانية سنة ١٨٩٨ هي نقطة الإنطلاق للتوسع الإستعماري الأمريكي، ليس فقط في البحر الكاريبي وأمريكا الجنوبية، ولكن أيضا في المحيط الهادئ والشرق الأقصى. فلقد انتهزت الولايات المتحدة فرصة إنفجار البارجة الحربية الأمريكية مين Maine في ميناء هافانا، وأعلنت الحرب على أسبانيا في ٢١ أبريل عام ١٨٩٨، وأصررت الولايات المتحدة على الحرب رغم قبول أسبانيا عرض قضية البارجة على التحكيم. وكانت الولايات المتحدة تتخذ هذه الواقعة كنزيرة لاحتلال كوبا، وذلك لحماية المصالح للرأسمالية الأمريكية في تلك الجزيرة. ولم تكف الولايات المتحدة بمهاجمة الأسطول الأسباني في كوبا وتدميره، ولكنها مدت نطاق الحرب إلى الفلبين حيث دمرت الأسطول الأسباني في الفلبين واستولت على مانيلا. وقد إنتهت الحرب بهزيمة أسبانيا وإبرام معاهدة صلح باريس في ديسمبر عام ١٨٩٨. وبمقتضى تلك المعاهدة إعترفت أسبانيا بإستقلال كوبا وتنازلت عن جزيرة بورتوريكو للولايات المتحدة الأمريكية، كما تنازلت عن جزر الفلبين وجولم للولايات المتحدة مقابل ٢٠ مليون دولار.

إذا كانت الولايات المتحدة قد ضمت بورتوريكو إليها، فإنها أخضعت كوبا لإشرافها الكامل بشكل أصبحت معه شبه مستعمرة أمريكية. ذلك أن الكونجرس الأمريكي لم يوافق على نقل السلطة في كوبا إلى حكومة مدنية إلا بشروط خمسة، عرفت باسم "تعديل بلات" Platt Amendment أدمجت في دستور كوبا وأهم هذه الشروط هي:

تمتع كوبا عن إبرام معاهدات مع أى دولة أجنبية من شأنها المساس بإستقلال كوبا أو السماح لأى دولة بالسيطرة على أى جزء من الجزيرة؛ ويمتتع على كوبا عقد قروض لا تتناسب مع قدرتها الاقتصادية؛ وحق الولايات المتحدة في التدخل لحماية إستقلال كوبا؛ وإقامة قواعد عسكرية بها. معنى ذلك أن الولايات المتحدة قد أعطت لنفسها حق الإشراف على الشؤون الداخلية والخارجية للكوبية. وقد قامت الولايات المتحدة تطبيقاً لتلك السياسة باحتلال كوبا عام ١٩٠٦، لإخماد الثورة الكوبية ضد الحكم الخاضع للولايات المتحدة. وقد أصبحت السياسة الأمريكية تجاه قضية كوبا منهاجا عاما للسياسة الأمريكية فى البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى. وقد تمثل ذلك بمناسبة قضيتي بنما والدومينيكان.

كانت الولايات المتحدة قد فكرت في حفر قناة في أمريكا الوسطى تربط بين أسطولها في المحيط الأطلنطي والمحيط الهادئ. ولكن بريطانيا تدخلت ووقعت معها معاهدة عام

١٨٥٠ بشأن النظام القانوني للقناة البحرية المقترحة. ونصت المعاهدة على تعهد الطرفين بعدم فرض رقابتهما على القناة، وعدم إقامة تحصينات بالقرب منها، وعدم إستعمار أى جزء من أمريكا الوسطى، وضمان حياد القناة. مما دعى الولايات المتحدة إلى تسجيل المشروع. ولكن بعد استيلاء الولايات المتحدة على جزر الفلبين وجوام أصبح مشروع حفر القناة أكثر إلحاحا فسعت إلى إلغاء معاهدة ١٨٥٠ مع بريطانيا وتحقق ذلك فى معاهدة أخرى وقعت عام ١٩٠١ تعرف باسم معاهدة "هاى - بونسفوت" Hay- Pauncefoot Treaty، والتي أطلقت يد الولايات المتحدة فى شئون أمريكا الوسطى. فقد أعطيت الولايات المتحدة حق الإشراف على القناة المقترحة وإدارتها والدفاع عنها. وشرعت الولايات المتحدة فى التعاون مع كولومبيا لحفر قناة فى بنما. وعندما رفض برلمان كولومبيا التصديق على تأجير الولايات المتحدة منطقة برزخ بنما لمدة ٩٩ عاما مقابل عشرة مليون دولار، لجأت الولايات المتحدة إلى تشجيع حركة انفصالية فى إقليم بنما (الذى كان تابعا لكولومبيا) ومنعت القوات الكولومبية من قمع الإنفصال وتم إعلان إستقلال بنما. وإعترفت الولايات المتحدة بالدولة الجديدة فى ٦ نوفمبر سنة ١٩٠٣. وفى ١٨ نوفمبر من السنة ذاتها. أبرمت معها معاهدة "هاى بونوفاريللا" Hay- Bunau- Varilla، والتي أعطت الولايات المتحدة حق إمتلاك وتحصين قناة بنما، واحتلال وإستغلال جميع الأراضى اللازمة لإدارة القناة والدفاع عنها مع عدم فرض أى ضرائب من أى نوع على القناة أو الأعمال المرتبطة بها مع التعهد بضمان إستقلال دولة بنما مقابل ذلك تدفع الولايات المتحدة لحكومة بنما ١٠ مليون دولار ذهبيا إلى جانب مبلغ سنوى مقداره ٢٥٠ ألف دولار بعد ٩ سنوات من التصديق على الإتفاقية. ونصت الإتفاقية على أنها تسرى لمدة ٩٩ عاما. وهكذا سيطرت الولايات المتحدة ليس فقط على منطقة قناة بنما وإنما على دولة بنما ذاتها.

ولإحكام سيطرتها على القناة سعت الولايات المتحدة للسيطرة على جمهورية الدومينيكان نظرا لموقعها الاستراتيجى عند مشارف قناة بنما^(٢٦). كذلك، فقد انتهز الرئيس الأمريكى تيودور روزفلت Theodore Roosevelt فرصة نشوب اضطرابات فى الدومينيكان، وتهديد النول الأوروبية بالتدخل لحماية مصالح رعاياها، ليعلن عام ١٩٠٤ تطوير مبدأ مونرو بحيث ينص على حق الولايات المتحدة فى التدخل بالقوة لمعالجة أى اضطرابات داخلية فى القارة الأمريكية، أى أن الولايات المتحدة أعطت نفسها دور رجل الشرطة فى القارة الأمريكية الجنوبية^(٢٧). وعملا بهذا التطور الجديد عينت الولايات

المتحدة مراقبا ماليا في جمهورية الدومينيكال لإدارة إقتصاد البلاد، وإنتهى الأمر إلى احتلال الدومينيكان عام ١٩١٦ فى عهد الرئيس ويلسون، ولم تجل القوات الأمريكية إلا فى عام ١٩٢٧، بعد تنصيب حكومة موالية للولايات المتحدة.

تعتبر النماذج السالفة مجرد أمثلة للسياسة الأمريكية فى البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى. فقد تدخلت القوات الأمريكية فى جواتيمالا، وكوستاريكا، وهندوراس، وهاييتى، ونيكاراجوا، حتى تحولت المنطقة إلى مستعمرات أمريكية فعلية.

خلال هذه الفترة كانت الإستثمارات الأمريكية فى أمريكا الوسطى والبحر الكاريبي تمثل أعلى نسبة للإستثمارات الأمريكية فى أى منطقة من العالم. فبلغت نسبة الإستثمارات تلك عام ١٩١٤، حوالى ٣٧%، من جملة الإستثمارات الأمريكية فى العالم. ورغم ذلك، فإن الولايات المتحدة لم تنجح فى فرض نفوذها الإقتصادى فى أمريكا اللاتينية على غرار نفوذها السياسى والعسكرى. إذ ظلت أوروبا، وبالأذات بريطانيا، تسيطر إقتصاديا على أمريكا الجنوبية على كل المستويات. فقد بلغت رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة فى أمريكا الجنوبية فى تلك الفترة حوالى ٣٣,٨٦٥ مليار فرنك ذهبى، كان نصيب بريطانيا فيها حوالى ١٩ مليار، وفرنسا حوالى ٦,٥ مليار، وألمانيا حوالى ٣,٥ مليار، أما نصيب الولايات المتحدة فكان ١٨٦٥ مليار فرنك ذهبى، أى حوالى ٦% من مجموعة الإستثمارات الرأسمالية الأوروبية فى أمريكا الجنوبية^(٢٨). وقد تركزت الإستثمارات الأوروبية فى الأرجنتين والبرازيل. وفى العقد الأول من القرن العشرين قدر حجم الإستثمارات الأوروبية فى الأرجنتين بحوالى ١٨,٥ مليار فرنك ذهبى نصفها تقريبا من بريطانيا، بينما بلغ حجم تلك الإستثمارات فى البرازيل حوالى ٩,٥ مليار فرنك ذهبى. مثلت الإستثمارات البريطانية حوالى ٦٠% منها^(٢٩).

فى مارس سنة ١٩١٣ وصل ودرو ويلسون إلى الحكم فى الولايات المتحدة، ورسم استراتيجية جديدة للسياسة الخارجية الأمريكية. وكان الرئيس ويلسون يرى أن للولايات المتحدة دورا عالميا تجاه المحافظة على السلام الدولى وأن على الولايات المتحدة أن تتخلى تدريجيا عن سياسة العزلة التى أوصى بها واشنطن وجيفرسون. ويرتبط بهذا الدور العالمى رفض الاستيلاء على الأقاليم عن طريق الغزو أو الاحتلال العسكرى. كذلك فقد شجب الرئيس ويلسون "دبلوماسية الدولار"، وتسلط المجموعات الرأسمالية على السياسة الخارجية الأمريكية وتدخلها فى الشؤون الداخلية لدول أمريكا اللاتينية. وأكد على ضرورة أخذ المصالح الوطنية لتلك الدول بعين الاعتبار.

بيد أن تلك المثاليات لم تؤد إلى تغيير جوهرى فى السياسة الخارجية الأمريكية. فالرئيس ويلسون لم يرفض التوسع الإقتصادى الأمريكى، وكان يرى أن هذا التوسع يعبر عن الضرورات الإقتصادية للمجتمع الأمريكى، كما أنه يضمن للشعوب الأخرى التمتع بمزايا الديمقراطية الأمريكية، والاستفادة من الحضارة الغربية. كذلك، فإنه على مستوى الممارسة إتجه الرئيس ويلسون إلى دعم نفوذ الولايات المتحدة الإقتصادى فى أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى. وفى بعض الحالات كان هذا النفوذ الإقتصادى مدعوما بالقوة المسلحة. ولذلك نجد أنه رغم السياسة الجديدة للرئيس ويلسون، فإن الولايات المتحدة تدخلت تدخلًا مسلحًا لتنصيب حكومة مستعدة لحماية الإستثمارات الأمريكية فى نيكاراغوا، واحتفظت بقوة احتلال فى تلك الدولة، ووقعت مع تلك الحكومة معاهدة نصت على حق الولايات المتحدة فى إنشاء قناة جديدة تصل بين المحيطين الأطلنطى والهادى فى أراضى نيكاراغوا وإنشاء قاعدة بحرية عند نهاية القناة، وذلك مقابل معونة مقدارها ٣ مليون دولار. كذلك اتبع ويلسون سياسة مشابهة فى جمهورية هايتى. ولذلك يقول رنوفان "لأن ويلسون رغم إعلائه معارضته لدبلوماسية الدولار فإنه استمر فى السير بوحى منها فى المناطق التى كانت فيها مصالح بحرية أو إقتصادية متفرقة للولايات المتحدة"^(٢٠).

للتأكيد دورها فى أمريكا الجنوبية سعت الولايات المتحدة إلى تنظيم مؤتمرات دورية لدول القارة عقد أولها فى واشنطن سنة ١٨٩٩. وقد اتخذ المؤتمر قرار بإنشاء مكتب تجارى للجمهوريات الأمريكية مهمته جمع ونشر للمعلومات الخاصة بالإنتاج والتجارة والقوانين واللوائح الجمركية فى مختلف بلاد القارة الأمريكية والجنوبية. وتطور هذا المكتب فى المؤتمرات التالية إلى هيئة دائمة للتعاون بين الدول الأمريكية. فقد تقرر فى مؤتمر سنة ١٩٠١ أن يكون للمكتب مجلس إدارة مكون من ممثلى الدول الأمريكية لدى الولايات المتحدة برئاسة وزير خارجية الدولة الأخيرة. واتفق على أن تعقد المؤتمرات كل خمس سنوات. وفى مؤتمر بوينس آيرس سنة ١٩١٢ أطلق على هذا التنظيم اسم "اتحاد الدول الأمريكية" Pan American Union واتسع نشاطه ليشمل كل المسائل الفنية.

ثانيا : الإستعمار الأمريكى فى المحيط الهادى :

بمقتضى معاهدة باريس عام ١٨٩٨ التى أنهت الحرب الأمريكية الأسبانية ضمنت الولايات المتحدة جزر الفلبين وجولم. وكانت تلك المرة الأولى التى تستولى فيها الولايات المتحدة على أقاليم خارج الولايات المتحدة عن طريق الغزو.

كانت الولايات المتحدة تهدف من الاستيلاء على الفلبين وجوام الحصول على موارد تلك الجزر من التبغ، والخشب، وقصب السكر، بجانب أن تكون تلك الجزر نقطة انطلاق نحو الوصول إلى أسواق الصين. ومن ثم فقد قامت الولايات المتحدة باحتلال الفلبين مما أدى إلى اندلاع حركة مقاومة شعبية سنة ١٨٩٩ بزعامة اكوينالدو Aguineldo. ولكن الولايات المتحدة أخمدت المقاومة عام ١٩٠١. وبذلك تحولت الفلبين إلى مستعمرة أمريكية. وامتدادا لتلك السياسة قامت أمريكا بضم جزر هاواي عام ١٨٩٨. كما قامت بتقسيم جزر ساموا الواقعة جنوب المحيط الهادى بينها وبين بريطانيا وألمانيا عام ١٨٩٩.

المبحث الخامس

القضايا البلقانية

بحلول سنة ١٩٠٨ شهدت منطقة البلقان عدة تغيرات مهمة شكلت المقدمة الحقيقية للحرب العالمية الأولى. فقد تحولت روسيا نحو البلقان بعد هزيمتها في الحرب اليابانية الروسية عام ١٩٠٥. كذلك تصاعدت الروح القومية لدى العناصر السلافية في البلقان. وقد شجعها على ذلك وصول حركة الاتحاد والترقي ذات الإتجاه القومى إلى السلطة فى الدولة العثمانية سنة ١٩٠٨، ثم إخراج السلطان عبد الحميد من السلطة سنة ١٩٠٩. فقد اعتبر هذا التطور بمثابة إنتصار للحركات القومية البلقانية لأن حركة الاتحاد والترقى كانت تتمركز فى إقليم سالونيك فى البلقان.

فى الوقت ذاته فقد تزايدت قوة الإمبراطورية النمساوية المجرية مستغلة فترة الهدوء النسبى فى البلقان من عام ١٨٩٧ حتى عام ١٩٠٨. ففى خلال هذه الفترة نجحت النمسا والمجر فى بناء قوة عسكرية جعلت منها قوة رئيسة فى البلقان. وبذلك أصبحت الظروف مهيأة للإمبراطورية النمساوية المجرية للتوسع فى البلقان على حساب روسيا والدولة العثمانية، وضرب الحركة السلافية التى كانت تهدد كيائها، وبالذات الحركة السلافية الجنوبية التى كانت تنزعها صربيا. ونحن نعلم أن إمبراطورية النمسا والمجر كانت قد بدأت فى توجيه سياستها الخارجية نحو للتوسع فى منطقة البلقان منذ معاهدة براغ سنة ١٨٦٦. كذلك، فإن صربيا بدأت تتجه نحو لعب دور فعال فى الحركة السلافية الجنوبية بعد تولى بيترقره جورجيفيتش Peter Karageorgevic العرش فى صربيا.

أرادت النمسا والمجر أن تحقق خططها قبل أن تستعيد روسيا قوتها العسكرية، وقبل أن تتمكن حكومة الاتحاد والترقى من تثبيت أقدامها. وكانت الخطوة الأولى للنمسا والمجر فى هذا الصدد هى ضم إقليم البوسنة والهرسك. فقد خشيت النمسا والمجر أن تطالب حكومة الاتحاد بعودة الإدارة العثمانية لإقليم البوسنة والهرسك، والذى كان يخضع منذ معاهدة برلين عام ١٨٧٨ للإدارة النمساوية المجرية المؤقتة وإن كان تابعا للسيادة العثمانية من الناحية للقانونية. ولذلك فإنها أعلنت فى ٥ أكتوبر ١٩٠٨ ضم البوسنة والهرسك ، مع إعادة إقليم نوفا بازار إلى الدولة العثمانية. وفى اليوم ذاته أعلنت بلغاريا إستقلالها عن الدولة العثمانية، وأعلنت كريت انضمامها إلى مملكة اليونان. وتعد هذه

الأزمة هي نقطة الإنطلاق المباشر نحو الحرب العالمية الأولى. فضم البوسنة والهرسك أثار سخط صربيا لأنها كانت تهدف إلى الاستيلاء عليها كوسيلة للوصول إلى الساحل الأديرياتيكي، وبالمثل بعد أن أعلنت عليها النمسا والمجر حرب التجارة الدولية، التي عرفت باسم "حرب الخنازير" (١٩٠٥-١٩٠٦)، خاصة أن صربيا في ذلك الوقت كانت دولة حبيسة جغرافيا. ولذلك أعلنت صربيا التعبئة العامة وكونت فرقاً شعبية لمقاومة الزحف للنمساوى على البوسنة والهرسك. وكانت صربيا تهدف من ذلك إلى خلق أزمة دولية تدفع الدول الأوروبية إلى التدخل لوقف زحف النمسا والمجر على البوسنة والهرسك. وقد ردت النمسا على ذلك بإعلان التعبئة العامة وحشد قواتها على حدود صربيا وهددت بإعلان الحرب عليها إذا لم تخضع للأمر الواقع.

كذلك فقد أثار ضم البوسنة والهرسك غضب الدولة العثمانية، وأعلنت بدورها التعبئة العامة، كما قررت مقاطعة البضائع النمساوية المجرية. أما ألمانيا فقد ساندت النمسا والمجر، هذا في الوقت الذي أوضح فيه فرنسا وبريطانيا أنهما لا ترغبان في دخول حرب أوروبية بسبب قضية البوسنة والهرسك. كما أن روسيا ترددت في إتخاذ موقف حاسم ضد النمسا والمجر لأنها كانت قد وقعت إتفاقا سريا مع الأخيرة في سبتمبر سنة ١٩٠٨ تعهدت بموجبه النمسا والمجر بتأييد حق السفن الحربية الروسية في المرور في المضائق العثمانية.

لإزاء قوة التحالف الألماني النمساوى المجرى ضد القوى المعارضة لضم البوسنة والهرسك اضطرت صربيا إلى الخضوع للأمر الواقع. ومما ساعد على ذلك أن الحكومة العثمانية وافقت على التنازل عن البوسنة والهرسك للنمسا والمجر مقابل تعويض مالي مقداره ٢,٢ مليون جنية إسترليني. ولا شك أن هذه التطورات شكلت انتصارا للدبلوماسية النمساوية المجرية والألمانية كما أنها شكلت انتكاسة كبرى لصربيا وروسيا، ولكنها في الوقت ذاته عمقت من روح العداء الدفين بين روسيا وصربيا من ناحية والنمسا والمجر وألمانيا من ناحية أخرى. لذلك صممت صربيا على الإنتقام في المستقبل. كما شرعت في تدعيم قواتها المسلحة وتدعيم كتل السلافيين الجنوبيين ضد النمسا والمجر، وضد الدولة العثمانية وهو التكتل الذي عرف "بالعصبة البلقانية".

كذلك، فقد غيرت هذه الأزمة من طبيعة توازن القوى الأوروبي، وجعلت من التحالفات القائمة في أوروبا تحالفات هجومية، بعد أن كانت تحالفات دفاعية. فقد تغير الحلف الألماني النمساوى المجرى (الذي عقد عام ١٨٧٩ وتحول إلى الحلف الثلاثي

بانضمام إيطاليا إليه عام ١٨٨٢) أثناء أزمة البوسنة والهرسك من كونه تحالفا دفاعيا، لكي يصبح تحالفا هجوميا حين أعلنت ألمانيا أثناء الأزمة أنها تضع كافة إمكانياتها تحت تصرف النمسا والمجر.

من ناحية أخرى فقد أدت الأزمة إلى تقوية الوفاق الثلاثي بين روسيا وبريطانيا وفرنسا. فقد اضطرت روسيا إلى الإعتماد على بريطانيا، وفرنسا ضد القوة الألمانية النمساوية المجرية. كذلك فقد إتجهت إيطاليا إلى الإقتراب من الوفاق الثلاثي حيث عقدت إتفاقا مع روسيا عام ١٩٠٩ (اتفاق راكونيجي) تعهدت بمقتضاه بالعمل على المحافظة على الوضع الراهن في البلقان إذا تعرض لتهديد من النمسا والمجر مقابل إعراف روسيا بأن لإيطاليا حقوقا خاصة في طرابلس الغرب. وبذلك أصبحت مصالح إيطاليا والنمسا والمجر مصالح متعارضة. بيد أن إيطاليا كانت تحاول الإستفادة من الوفاق الثلاثي والحلف الثلاثي في وقت واحد. ذلك أنها قامت سنة ١٩١٢ بتجديد إتفاقية الحلف الثلاثي لمدة ست سنوات.

كذلك فقد تحول الحلف الروسي الفرنسي بدوره إلى حلف هجومي. فقد شهدت السياسة الفرنسية عام ١٩١٢، تغيرا جنريا حين تولى السلطة في فرنسا حكومة وطنية متطرفة برئاسة ريمون بوانكاريه Raymond Poincare. وقد غيرت حكومة بوانكاريه الاستراتيجية العسكرية الفرنسية إزاء ألمانيا من استراتيجية دفاعية هدفها منع ألمانيا من الهجوم على فرنسا إلى استراتيجية هجومية هدفها غزو ألمانيا. ولذلك وقعت في ١٣ يوليو سنة ١٩١٢ بروتوكولا مع روسيا حصلت بموجبه على وعد بأن الجيش الروسي سيقوم بالهجوم على ألمانيا في حالة نشوب حرب فرنسية - ألمانية، منذ اليوم الثاني عشر لإعلان التعبئة الفرنسية. وفي ١٦ يوليو تم توقيع إتفاقية بحرية حددت الخطوط العامة للعمل المشترك للأسطولين الفرنسي والروسي. مقابل ذلك أعلنت فرنسا أنه إذا تدخلت ألمانيا في حرب تنشب في البلقان فإن فرنسا ستتدخل في تلك الحرب إلى جانب روسيا. ولاشك أن هذا التغير مثل نقطة تحول جوهرية في الاستراتيجية الفرنسية. فمعاهدة الحلف الفرنسي الروسي لم تلزم فرنسا بالتدخل العسكري لمساعدة روسيا إلا إذا تعرضت الأخيرة لعدوان من النمسا والمجر وتدخلت ألمانيا في الصراع . ولكن بعد هذا الإعلان التزمت فرنسا بمساعدة روسيا حتى إذا كانت هي البادئة بالعنوان، وحتى إذا لم تساعد ألمانيا حليفها النمسا والمجر.

وبذلك اتخذت سياسات الدول طابعا هجوميا، كما قلت مرونة الأحلاف الدولية. فالنمسا والمجر تتبع في البلقان سياسة هجومية لحماية الملكية الثنائية، وألمانيا تؤيدها في ذلك بهدف تحطيم الوفاق الثلاثي. وروسيا ترغب في إعادة نفوذها في البلقان، وتؤيدها فرنسا في ذلك مقابل الوعد الروسي بالتدخل في حالة نشوب حرب فرنسية ألمانية. وفي هذا الإطار زادت بريطانيا من ارتباطها بفرنسا وروسيا بسبب تخوفها من احتمال السيطرة الألمانية على القارة الأوروبية ولتصاعد سباق التسلح البحري مع ألمانيا. ولكن بريطانيا لم تتعهد بمساعدة فرنسا وروسيا في حالة نشوب حرب أوروبية.

من ناحية أخرى أدت الأزمة البلقانية إلى إتجاه دول البلقان المستقلة إلى التضامن في مواجهة الدولة العثمانية لمحاولة تحقيق بعض المكاسب المشتركة على حساب تلك الدولة. وهكذا نشأت "العصبة البلقانية" The Balkan League، وهي عبارة عن تجمع للدول البلقانية المستقلة ضد الدولة العثمانية. وقد تكونت هذه العصبة من خلال سلسلة من الاتفاقات بين الدول البلقانية المستقلة وهي صربيا، وبلغاريا، واليونان، وإمارة المونتيجو (والجبل الأسود). ففي ٢٩ فبراير سنة ١٩١٢ عقدت صربيا وبلغاريا معاهدة تحالف دفاعية تعهد كل طرف بمقتضاها بمساندة الطرف الآخر بكل قواته العسكرية إذا واجه هجوما من جانب دولة أخرى أو إذا حاولت دولة كبرى الاستيلاء على جزء من المناطق البلقانية الخاضعة للدولة العثمانية أو احتلاله بصفة مؤقتة. ولتزم الطرفان بالتشاور إذا حدث ما يهدد الوضع في البلقان وقرر أحد الطرفين أنه يجب التدخل عسكريا للمحافظة على ذلك الوضع. فإذا إتفق الطرفان على التدخل العسكري فإنهما يعرضان لتفاهما على روسيا للتصديق عليه. أما إذا لم يتفقا على التدخل العسكري فإنهما يعرضان الأمر على روسيا ويكون قرارها ملزما للطرفين. كذلك نصت الاتفاقية العسكرية المكملة لاتفاقية التحالف على تعهد صربيا بإعلان الحرب على رومانيا إذا هاجمت الأخيرة بلغاريا، وتعهد بلغاريا بإعلان الحرب على النمسا والمجر إذا هاجمت الأخيرة صربيا، وإذا ما أدخلت النمسا والمجر جنودا إلى سنجق نوفى بازار تحت أى ذريعة، هذا بالإضافة إلى تعهد بلغاريا بمهاجمة الدولة العثمانية إذا ما هاجمت الأخيرة صربيا وتعهدا أيضا بمهاجمة رومانيا إذا هاجمت الأخيرة صربيا. كذلك عقد حلف آخر بين بلغاريا واليونان فى ١٠ مايو عام ١٩١٢. وقد انضمت إمارة الجبل الأسود إلى هذين الحلفين بموجب إتفاق شفوى. وقد أطلق على هذه السلسلة من الأحلاف اسم "العصبة البلقانية".

كانت مطالب للعصبة البلقانية موجهة بصفة رئيسة ضد الدولة العثمانية، ومركزة فى إقليم مقدونيا الخاضع للدولة العثمانية، والذي كانت حركات الإحتجاج قد تصاعدت فيه عقب إتجاه الاتحاديين إلى سياسة التتريك. ومما ساعد الدول البلقانية على تصعيد مطالبها فى مقدونيا هزيمة الدولة العثمانية فى الحرب الإيطالية - العثمانية سنة ١٩١١. بخصوص ليبيا. ورغم أنه يظهر أن العصبة البلقانية كانت موالية لروسيا إلا أن الأخيرة لم تكن تساند العصبة البلقانية إلا بالقدر الذى تسهم فيه تلك العصبة فى إمكانية تحقيق السهدف الروسى الرئيس وهو فتح المضائق العثمانية. ولذلك فإن روسيا لم تساند العصبة البلقانية فى مطالبها الإقليمية فى البلقان. كما أن الدول الأوروبية الأخرى، ولأسباب مختلفة، كانت تحبذ بقاء الوضع فى البلقان على ما هو عليه. فالنمسا والمجر كانت تريد منع نشوب حرب فى البلقان خوفا من أن تؤدى إلى توسع الدول للملافة على حساب للدولة العثمانية مما يؤدى إلى زيادة قوة صربيا وزيادة دورها فى تحريض العناصر السلافية الجنوبية فى الإمبراطورية النمساوية المجرية على الثورة. وبسبب صداقتها للدولة العثمانية، فإن ألمانيا كانت مترددة فى الموافقة على مطالب العصبة البلقانية، كما أن بريطانيا وفرنسا كانتا غير راغبتين فى دخول حرب بسبب قضايا البلقان. لذلك إكتفت الدول الكبرى بتقديم منكرة مشتركة إلى دول العصبة البلقانية تناشدها فيها عدم تهديد السلام الدولى، وأنها إذا تجاهلت هذا التحذير، فإن الدول الكبرى لن تعترف بالتغييرات الإقليمية التى قد تترتب على الحرب بين العصبة البلقانية والدولة العثمانية. وقبل وصول هذا التحذير كانت إمارة الجبل الأسود قد أعلنت للحرب على الدولة العثمانية فى ٨ أكتوبر عام ١٩١٢. وفى خلال اسبوع تدخلت بلغاريا واليونان وصربيا فى الحرب. وهكذا نشبت الحرب البلقانية الأولى.

نجحت الدول البلقانية فى إجتياح معظم الأقاليم العثمانية فى البلقان، وتم عقد هدنة بين الطرفين فى ديسمبر ١٩١٢، وعقد مؤتمر للصلح ومؤتمر آخر للسفراء لتسوية القضايا التى نتجرت نتيجة للحرب البلقانية الأولى. وقد واجه مؤتمر الصلح ثلاث قضايا رئيسة وهى قضية المضائق، وقضية جزر بحر إيجة، وقضية بحر الأدرياتيك. بخصوص القضية الأولى إتفقت الدول الكبرى على بقاء المضائق فى يد الدولة العثمانية وعدم تغيير نظامها القانونى مع إعطاء أكرنه لبلغاريا، ولم تكن قد استولت عليها بعد. وتحت ضغط الدول الكبرى قبلت الدولة العثمانية ضم أكرنه لبلغاريا مما أدى إلى إقلاق عسكرى فى القسطنطينية إحتجاجا على تنازل الحكومة العثمانية عن أكرنه وهى مدينة ذات أغلبية مسلمة، وتمثل خط الدفاع الأول عن المضائق. وأدى ذلك إلى إستئناف القتال، وتمكنت

القوات البلغارية من الاستيلاء على أدرنه، كما استولت القوات اليونانية على يانيه. ووافقت الدولة العثمانية على ضم أدرنه ويانيه لبلغاريا واليونان على التوالي. أما بالنسبة للقضية الثانية فقد احتلت اليونان جزر بحر ايجيه، واتفقت الدول الكبرى على تأجيل النظر في مصير تلك الجزر لإرتباطها بقضية المضائق. وفي فبراير سنة ١٩١٤ اتخذت الدول الكبرى قرارا أعطى اليونان كل جزر بحر ايجيه باستثناء ثلاث جزر. بيد أن الحكومة العثمانية رفضت هذا القرار، ولم تسع الدول الكبرى إلى فرضه عليها. ومن ثم دخلت اليونان والدولة العثمانية في مفاوضات مباشرة لم تسفر عن تسوية وضع الجزر. وقد أدى ذلك إلى تزايد التوتر العثماني-اليوناني، وبدأت الدولتان تستعدان لحرب محتملة. أما القضية الثالثة فهي تنصرف إلى توسع صربيا وإمارة الجبل الأسود في سنجق نوفى بازار، وفي ألبانيا. فقد استولت صربيا والجبل الأسود على سنجق نوفى بازار وأصبح لهما حدودا مشتركة، مما مهد الطريق لاتحادهما، وهو ما كانت تخشاه الإمبراطورية النمساوية المجرية. وكانت الإمبراطورية قد أنهت احتلالها للسنجق وأعادته للدولة العثمانية بعد احتلالها للبوسنة والهرسك، كما كانت ترفض احتلال صربيا والجبل الأسود للسنجق، وترفض أى انتصار تحققه صربيا لأن ذلك سيعنى إستقطاب العناصر السلافية التى تقطن الأجزاء الجنوبية من الإمبراطورية. ولذلك أصرت النمسا والمجر على منع صربيا من الوصول إلى شواطئ بحر الادرياتيك كما صممت على منع صربيا من الاستيلاء على إقليم ألبانيا.

وقد قرر مؤتمر الصلح تمنع ألبانيا بالإستقلال الذاتى فى إطار السيادة العثمانية. وفى الوقت ذاته عقدت النمسا والمجر وإيطاليا إتفاقا سرىا بخولهما حق احتلال ألبانيا إذا اقتضت الظروف ذلك. وهكذا إنتهت الحرب البلقانية الأولى بمقتضى معاهدة لندن فى ٣٠ مايو عام ١٩١٣ بالشروط المصانة للذكر.

بيد أنه فى خلال شهر واحد اندلعت الحرب البلقانية مرة أخرى فى إطار ما عرف بالحرب البلقانية الثانية. وقد اندلعت للحرب هذه المرة بين دول العصبة البلقانية ذاتها. فقد استغلت صربيا إنشغال بلغاريا فى عملية حصار أدرنه واستولت على مقدونيا. كما كانت اليونان قد استولت على ميناء سالونيك الذى كانت تطالب به بلغاريا. وقد أدى ذلك إلى قيام بلغاريا بشن حرب مفاجئة على صربيا واليونان فى ٢٥ يونيو عام ١٩١٣. ولتتهزت الدولة العثمانية للفرصة، ودخلت الحرب لإستعادة مدينة أدرنه. كما دخلتها رومانيا للاستيلاء على إقليم دوبروجا المتنازع عليه مع بلغاريا. وقد ساندت النمسا والمجر بلغاريا

فى هذه الحرب لأن توسع صربيا يهدد كيان النمسا والمجر. كما عملت النمسا والمجر على إقناع رومانيا وبلغاريا بالإنضمام للحلف الثلاثى.

إنتهت الحرب البلقانية الثانية بهزيمة بلغاريا. واضطرت إلى إبرام معاهدة صلح بوخارست فى أغسطس عام ١٩١٣. وبموجب هذه المعاهدة استولت رومانيا على إقليم دبروجا، واستولت صربيا على معظم إقليم مقدونيا، كما حصلت اليونان على ما تبقى من إقليم مقدونيا، وميناء سالونيك وميناء كافلا. كما استعادت الدولة العثمانية مدينة أدرنه بموجب معاهدة صلح خاصة مع رومانيا فى سبتمبر عام ١٩١٣.

أدت الحرب البلقانية الثانية إلى ازدياد قوة صربيا وتعاظم نفوذها. فقد استولت على أقاليم جديدة بحيث تضاعفت مساحتها وأصبحت صربيا وإمارة الجبل الاسود تحاصران إقليم البوسنة والهرسك. وقد إنتهزت صربيا الفرصة وشرعت فى شن دعاية مكثفة بين الشعوب السلافية الجنوبية من أجل تحقيق الوحدة تحت زعامتها. كذلك فقد أدت تلك الحرب إلى زعزعة مركز الإمبراطورية النمساوية المجرية. فهزيمة بلغاريا كانت تعد هزيمة للنمسا والمجر. كما أن انتصار صربيا أدى إلى تمرد الشعوب السلافية فى الإمبراطورية وتزايد الاضطرابات فى الأجزاء الجنوبية من الإمبراطورية. ومن ثم ازداد التوتر بين صربيا والنمسا والمجر وبدأت الأخيرة تفكر فى سحق صربيا نهائيا قبل أن يستفحل خطرهما. وأخيرا فقد أدت الحروب البلقانية إلى زيادة التوتر فى العلاقات بين دول الوفاق الثلاثى ودول الحلف الثلاثى.

خلاصة

لم تتميز الفترة الممتدة من سنة ١٨٩٠ وحتى نشوب الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ بظهور دول مهمة فى السياسة الدولية. فالدول الجديدة التى نشأت، وهى استراليا، والنرويج، واتحاد جنوب أفريقيا، لم تضطلع بدور يذكر فى تحديد مسار السياسة الدولية. وإنما تميزت هذه الفترة ببُلُورة استقطاب دولى عالمى ثنائى نتج عن إلغاء الامبراطور غليوم الثانى معاهدة الضمانات مع روسيا سنة ١٨٩٠ بعد خروج بسمارك من السلطة. ومن ثم نشأ تكتل ثنائى عالمى من مجموعة دول الحلف الثلاثى التى تضم ألمانيا، والنمسا والمجر، وإيطاليا، ومجموعة دول الوفاق الثلاثى، والتى كانت تضم فرنسا، وبريطانيا، وروسيا، ومعها اليابان. وقد تبلور هذا التكتل من خلال سلسلة من الاتفاقات التى اختلطت

فيها المحالفات الدولية، بالقضايا الاستعمارية. وفي هذه العملية نشبت سباقات التسلح بين القوى الأوروبية، كان أهمها سباق التسلح البحري الألماني-البريطاني، وسباق التسلح البري بين ألمانيا، والنمسا والمجر من ناحية، وفرنسا وروسيا من ناحية أخرى. من ناحية أخرى حدث تطور نوعي في المستوى المؤسسي الدولي بانعقاد مؤتمر السلام في لاهاي سنة ١٨٩٩، ١٩٠٧، وقد أسفر هذا التطور عن وضع بعض القواعد العامة للتسوية السلمية للمنازعات الدولية، وإنشاء المحكمة الدائمة للتحكيم وأخيراً، فقد تم استكمال عملية التوسع الاستعماري خلال هذه الحقبة، وذلك من خلال سلسلة من الاتفاقات بين الدول الاستعمارية ففي أفريقيا، وقعت اتفاقية هلمولد بين ألمانيا وبريطانيا حول تقسيم مناطق النفوذ، كما اعترفت فرنسا بنفوذ بريطانيا في حوض النيل، بينما فشلت إيطاليا في التوسع في الحبشة، ومع نهاية القرن التاسع عشر، كانت أفريقيا قد وزعت بين الدول الأوروبية الاستعمارية. وفي الوطن العربي، هيمنت فرنسا على المغرب، واحتلت إيطاليا ليبيا، وسيطرت فرنسا على السواحل الجنوبية والشرقية لشبه الجزيرة العربية. كذلك زاد التغلغل الأوروبي في شئون الدولة العثمانية، ووظفت الدول الأوروبية قضية سكة حديد بغداد، والتي كانت بمثابة محاولة عثمانية لتقوية الدولة، وذلك من أجل تحقيق مزيد من الهيمنة على الدولة العثمانية. وقد قسمت الدول الأوروبية مناطق النفوذ في سكة حديد بغداد بينها مع نهاية تلك المرحلة. كذلك صعدت اليابان في الميدان الاستعماري إلى حد أنها أصبحت مع نهاية تلك المرحلة الركن الرئيسي في التوازن الدولي في الشرق الأقصى. فقد شنت اليابان حرباً على الصين (١٨٩٤، ١٨٩٥) أسفرت عن اتفاق شيمونوزيكي، كما شنت الدول الأوروبية حرب البوكسر سنة ١٩٠٠، والتي أسفرت عن بروتوكول البوكسر، كذلك اندلعت الحرب الاستعمارية بين اليابان وروسيا (١٩٠٤-١٩٠٥)، والتي أسفرت عن هزيمة روسيا وتوقيع اتفاقية بورتموث سنة ١٩٠٥، مما أدى إلى عودتها إلى المسرح الأوروبي. وقد أدى ذلك كله إلى الثورة التي قادها صن يات-سن إذ أسفرت عن إعلان الجمهورية في الصين سنة ١٩١١، كما أسفر عن بداية التوتر في العلاقات الأمريكية-اليابانية نتيجة التدخل الأمريكي في تحديد نتائج الحرب اليابانية-الروسية، وقد تصاعد هذا التوتر أثناء وبعد الحرب العالمية الأولى.

لم تتوان الولايات المتحدة عن توسيع نطاق توسعها الاستعماري في أمريكا الجنوبية، والبحر الكاريبي من خلال تدخلها في النزاع البريطاني-الفرنزويلى سنة ١٨٩٥، وشن

الحرب على اسبانيا سنة ١٨٩٨ للاستيلاء على ممتلكاتها الاستعمارية وأهمها كوبا، والفلبين وتوقيع اتفاقية هاى-بونوفاريللا مع بنما سنة ١٩٠٣ لحفر قناة بنما بعد فصل إقليم بنما التابع لكولومبيا وتحويله إلى دول مستقلة تابعة لها.

أما نقطة التحول فى السياسة الدولية نحو نشوب الحرب العالمية الأولى فجاءت سنة ١٩٠٨ حينما ضمت النمسا والمجر إقليم البوسنة الهرسك. فقد عمق القرار النمساوى المجرى من العداء الصربى- النمساوى المجرى، كما أدى إلى تحول الأحلاف الدولية إلى احلاف هجومية، كما أدى إلى تضامن الدول البلقانية فى إطار "العصبة البلقانية" ضد الدولة العثمانية، مما أدى إلى نشوب الحرب البلقانية الأولى ضد الدولة العثمانية سنة ١٩١٢ ثم الحرب البلقانية الثانية بين دول العصبة ذاتها. وقد أدت الحرب الأخيرة إلى زيادة قوة صربيا وتحولها إلى شن حرب دعائية هجومية ضد النمسا والمجر. مما شكل مقدمة نشوب الحرب العالمية الأولى.

هوامش الفصل السادس

(١) د. سمعان بطرس فرج الله، العلاقات الميبلية الدولية فى القرن العشرين، (القاهرة: الانجلوا المصرية، ١٩٧٤)، ص ١٥-١٩.

(٢) راجع

Raymond Aron, *Peace and War*, Trans. by R. Howard, and A. Fox, (New York: Doubleday, 1966), p. 261.

(٣) بيير رنوفان، ترجمة جلال يحيى، تاريخ العلاقات الدولية، (القاهرة: دار المعارف، الجزء الأول ١٩٨٠)، ص ٥٧٥-٥٧٨.

(٤) تأسست الدولية الاشتراكية الأولى فى لندن سنة ١٨٦٤ من ممثلى العمال الصناعيين البريطانيين والفرنسيين، وذلك تحت اسم "جمعية الرجال العاملين الدولية" International Workingmen's Association وكان كارل ماركس أحد الأعضاء البارزين فى هذه الدولية. وقد شهدت الدولية الاشتراكية الأولى صراعاً بين الاتجاه الماركسى والاتجاه الفوضوى الذى كان يقوده برودون وباكونين. وقد أدى هذا إلى انقسام الدولية الاشتراكية الأولى وانتقال مجلسها العام إلى لولايت المتحدة حتى تم حلها عام ١٨٧٦. أما الدولية الثانية فقد تأسست الدولية الاشتراكية لثانية سنة ١٨٨٩ بمناسبة العيد المئوى للثورة الفرنسية، واستمرت حتى نشوب الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤. وقد دافعت الدولية الاشتراكية عن أفكار اصلاحية. وعندما نشبت الحرب العالمية الأولى انهارت الدولية الاشتراكية لثانية حيث انقسم الاشتراكيون إلى شيع قومية. وبعد إنتهاء الحرب انعقد فى سويسرا فى فبراير سنة ١٩١٩ مؤتمراً ضم الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية لمناقشة كيفية إدخال مطالب تلك الأحزاب فى قرارات مؤتمرات الصلح. وتطور مؤتمر سويسرا إلى إنشاء الدولية الاشتراكية لثالثة. ولم تكن الأخيرة امتداداً مباشراً للدولية الاشتراكية الثانية، ولكنها احتفظت بتقاليدھا الإصلاحية. وفى السنة ذاتها تم إنشاء الدولية الاشتراكية لثالثة المعروفة باسم الدولية الشيوعية (الكومنترن) بزعامة موسكو. وقد حلت سنة ١٩٤٣ أثناء الحرب العالمية الثانية. وبعد فراره من الاتحاد السوفييتى، قام تروتسكى بإنشاء "الدولية الرابعة" فى المكسيك من الأحزاب الاشتراكية المعارضة لستالين. ولكن لم يكن لها تأثير يذكر فى السياسة الدولية.

- ج. هـ. كول، ترجمة عبد الكريم أحمد، تاريخ الفكر الاشتراكي الجزء الثاني، المجلد الثالث، (القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٦٥)، ص ٦-٩
- ج. هـ. كول، ترجمة عبد الكريم أحمد، تاريخ الفكر الاشتراكي، الجزء الثاني، المجلد الرابع، (القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٦٥)، ص ٢٥٣-٢٧٤.
- (٥) رنوفان، المرجع السابق، ص ٥٧٩-٥٨٤.
- (٦) المرجع السابق، ص ٦٢٥-٦٢٩.
- (٧) سمعان بطرس فرج الله، للمرجع السابق ص ١٠٤-١١٢.
- (٨) رنوفان، المرجع السابق، ص ٦٢٥-٦٤٥.
- (٩) المرجع السابق، ص ٦٤٣.
- (١٠) عبد الحميد البطريق، التيارات السياسية المعاصرة (١٨١٥-١٩٦٠). (بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٧٤) ص ٧٩-٨٢.
- (١١) J.A.R. Marriot, A History of Europe from 1815 to 1939, (London: Methuen, 1963) pp. 410-411.
- (١٢) راجع في تفاصيل الوفاق الروسي - البريطاني. محمد حسن العيله، أواسط آسيا الإسلامية بين الانقراض الروسي والحذر البريطاني، (الدوحة: دار الثقافة، ١٩٨٦).
- (١٣) سمعان بطرس فرج الله، للمرجع السابق، ص ٢٦٢-٢٦٩.
- (١٤) أئنس كلود، ترجمة د. عبدالله العريان، النظام الدولي والسلام العالمي، (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٤) ص ٥٦-٦١.
- (١٥) محمد سيد محمد، "المشروعات الفرنسية- الأثيوبية في أعالي النيل، ١٨٩٦-١٨٩٨" مجلة كلية للشرعة وللدراسات الإسلامية، (مكة المكرمة: جامعة أم القرى)، ٦٢٦، ١٤٠٢/١٤٠٣هـ، ص ٩٣-١١٥.
- (١٦) سمير المنقبادي، تطور المركز الدولي للسودان، (القاهرة: مطبعة التجارة، ١٩٧٨)، ص ٢٣-٢٥.
- محمد فؤاد شكرى، مصر والسودان، تاريخ وحدة وادى النيل السياسية فى القرن التاسع عشر، (١٨٢٠-١٨٩٩)، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٣).
- (١٧) السلطان عبد الحميد الثانى، مذكرتى السياسية، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٦) ص ١٤٧.

- (١٨) رنوفان، المرجع السابق، ص ٧٠٣.
- (١٩) عبد الحميد الثاني، المرجع السابق، ص ٦٧.
- وراجع فى عرض شامل لقضية سكك حديد بغداد جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربى الحديث والمعاصر، المجلد الثانى، (القاهرة: دار الفكر العربى، ٢٠٠١)، ص ٤٨٩-٥١٤.
- (٢٠) سيد عيسى محمد، الحركات الوطنية فى الصين ضد النفوذ الأجنبى، من حرب الأفيون إلى ثورة مايو (١٨٣٩-١٩١١)، (رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب، جامعة عين شمس، ٢٠٠١)، ص ١٩٠-١٩٢.
- (٢١) المرجع السابق، ص ١٩٢-٢٠٠.
- (٢٢) المرجع السابق، ص ٢١١-٢٢١.
- (٢٣) من الجديد بالذكر أن الشعوب الشرقية قد ابتهجت للانتصار اليابانى على روسيا حيث أنه مثل أول انتصار تحققه دولة آسيوية (اليابان) على دولة أوروبية (روسيا)، خاصة أنه جاء فى سياق التكاثر الإستعماري الأوروبى على العالم الأفرقى الآسيوى. وبهذه المناسبة كتب شاعر النيل، حافظ إبراهيم قصيدتين عن الحرب اليابانية الروسية عبر فيهما عن هذه البهجة. أنظر نص القصيدتين فى ديوان حافظ إبراهيم، تحرير، أحمد أمين، وأحمد الزين، وإبراهيم الأبيارى، (القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٣٧)، الجزء الأول.
- (٢٤) Adam Ulam, *The Intellectual and Political History of the Triumph of Communism in Russia*, (New York: Collin Books, 1973), p.217.
- (٢٥) Franke, "1911 and the new republic," in Ranbir Vohra, ed., *The Chinese Revolution in 1900-1950*, (Boston: Hanghton Mifflin, 1974), pp. 42-49.
- (٢٦) بدأ حفر القناة سنة ١٩٠٤، وافتتحت للملاحة سنة ١٩١٤، وفى عام ١٩٧٧ وقع رئيس بنما الجنرال عمر نوريجو Omar Torrijos والرئيس الأمريكى كارتر اتفاقات نصت على عودة قناة بنما إلى السيادة البنامية بحلول ٣١ ديسمبر سنة ١٩٩٩. وفى هذا التاريخ تم إعادة القناة إلى السيادة البنامية فى احتفال شبهه الرئيس البنامى ميريا موكوسو Mireya Mocosو بأنه بمثابة "يوم إستقلال جديد" لبنما، وأن عودة القناة قد أنهت قرنا من التدخل الأمريكى فى شئون بنما.

(٢٧) ينكر أن تيودور روزفلت هو أول رئيس للولايات المتحدة يزور مصر. وكان ذلك عام ١٩١٠. وقد ألقى خطاباً في الجامعة المصرية رفض فيه مطالبة الحركة الوطنية المصرية بالإستقلال مشيراً إلى أن ذلك يحتاج إلى أجيال عديدة لتربية الأمة المصرية على الحكم الذاتي، يونان لبيب رزق، الحلقة ٢٨٧ من "الأهرام ديوان للحياة المعاصرة" الأهرام، ٢٧ مايو ١٩٩٩.

(٢٨) رنوفان، المرجع السابق، ص ٧٢٤-٧٢٥.

(٢٩) المرجع السابق، ص ٧٢٣.

(٣٠) المرجع السابق، ص ٧٥١.

الفصل السابع

الحرب العالمية الأولى وتسوياتها

(١٩١٤ - ١٩١٩)



مقدمة

مع أوائل سنة ١٩١٤ كان هناك تعارض جذرى بين المصالح الحيوية للقطبيين الدوليين المتنافسين، كما أن المشكلة البلقانية كانت قد بلورت هذا التعارض وزادت من حدته. فصربيا تعمل على إثارة الشعوب السلافية الجنوبية الخاضعة للنمسا والمجر وإقامة دولة صربيا الكبرى. وقد كان من شأن الدعاية الصربية تفكك إمبراطورية النمسا والمجر. لذلك كان هناك تعارض جذرى بين صربيا من ناحية، والنمسا والمجر من ناحية أخرى. كذلك فقد تبلور الصراع بين ألمانيا وروسيا حين قامت الدولة العثمانية بتعيين الجنرال الألمانى فون سندرز Von Saunders لإعادة تدريب وتنظيم الجيش العثمانى. وقد أدى ذلك إلى تحول الصراع الألمانى الروسى إلى صراع مباشر. فتعيين فون سندرز لقيادة القوات العثمانية فى القسطنطينية من شأنه وضع المضائق تحت السيطرة الألمانية، وهو ما يهدد روسيا. وقد ساندت فرنسا وبريطانيا موقف روسيا من تلك المشكلة.

هكذا كانت الظروف الدولية مواتية لصدام بين دول الحلف الثلاثى، ودول الوفاق الثلاثى، وكانت نقطة الصدام المتوقعة هى البلقان. وقد اندلعت شرارة الحرب حينما قام مواطن من البوسنة والهرسك ينتمى إلى القومية الصربية باغتيال الأرشيدوق فرانز فرديناند ولى عهد الإمبراطورية النمساوية المجرية فى مدينة سراييفو فى ٢٨ يونيو سنة ١٩١٤. وكان ولى العهد من أنصار تحويل الإمبراطورية الثنائية إلى إمبراطورية ثلاثية تشارك فيها العناصر السلافية^(١). وقد أدى اغتيال فرانز فرديناند إلى تعميق شعور إمبراطور النمسا والمجر بحجم التهديد الموجه إلى الإمبراطورية من صربيا، وصمم على انتهاز الفرصة لإنهاء المشكلة الصربية. وقد ساندت ألمانيا حليفها النمسا والمجر فى هذه الأزمة، ووعدتها فى ٥ يوليو بالتأييد الكامل، وأوصتها بعدم التفريط فى الفرصة المتاحة أمامها للإجهاد على صربيا.

كان يوم ٢٣ يوليو سنة ١٩١٤ يوماً حاسماً فى تطور الأزمة. وفى هذا اليوم وجهت النمسا والمجر إنذاراً إلى صربيا احتوى على عشر بنود أهمها حل الجمعيات الوطنية الصربية التى تقوم بالدعاية ضد النمسا والمجر، وإغلاق الصحف، ومراقبة المدارس حتى لا يبيت المدرسون كراهية النمسا والمجر بين التلاميذ، ومصادرة الكتب المدرسية التى تتضمن الدعاية ضد الإمبراطورية، وعزل القادة والموظفين الذين عرفوا بكراهية النمسا،

والقبض على شخصين جاء ذكرهما فى التحقيق فى قضية الاغتيال، وأن يسمح للنمسا والمجر بالاشتراك مع السلطات الصربية فى التحقيق. فى اليوم ذاته أكدت فرنسا لروسيا أنها تتوى تنفيذ إلتزامات التحالف الفرنسى-الروسى، أى التدخل المسلح فى حالة تأييد ألمانيا للنمسا والمجر. وقد شجع ذلك روسيا على أن تعلن فى ٢٥ يوليو أنها لن تترك الميدان البلقانى خالياً أمام النمسا والمجر.

ومع أن صربيا قد قبلت معظم مطالب النمسا والمجر مع بعض التحفظات حول إجراءات التنفيذ إلا أن الأخيرة اعتبرت رد صربيا بمثابة رفض للإندازار. وفى ٢٨ يوليو أعلنت الحرب على صربيا. نتيجة لذلك قامت روسيا بإعلان التعبئة الجزئية لقواتها المسلحة فى ٢٩ يوليو. ولكن ألمانيا ردت فى اليوم ذاته بإندازار روسيا أنها لن تسكت على إجراءات التعبئة للموجهة ضد النمسا والمجر. وفى ٣٠ يوليو أعلنت روسيا التعبئة العامة، وأعقبتها الحكومة الألمانية بإعلان التعبئة العامة والحرب على روسيا. ولكن فرنسا ردت فى اليوم التالى بإعلان التعبئة العامة ومساندة روسيا ضد ألمانيا. وفى ٣ أغسطس أعلنت ألمانيا الحرب على فرنسا، كما وجهت فى اليوم ذاته إنذاراً إلى بلجيكا تطالبها فيه بالسماح للقوات الألمانية بالدخول إلى الأراضى البلجيكية وعبورها لمهاجمة فرنسا من الشمال. كما طالبت بريطانيا أن تقف على الحياد نظير أن تتعهد بضمان استقلال بلجيكا وهولندا بعد الحرب. ولكن بريطانيا بادرت بإعلان الحرب على ألمانيا فى ٤ أغسطس للنفاذ عن حياد بلجيكا. وتلتها النمسا والمجر بإعلان الحرب على روسيا، وانضمت إمارة الجبل الأسود إلى صربيا ضد النمسا والمجر. وفى ٦ أغسطس قطعت صربيا وإمارة الجبل الأسود علاقاتهما بألمانيا. وفى اليومين التالين أعلنت فرنسا، وبريطانيا الحرب على النمسا والمجر. وهكذا خلال أسبوع واحد تطورت الحرب النمساوية المجرية-الصربية إلى حرب أوربية كبرى بين النمسا والمجر وألمانيا من جانب وروسيا وبريطانيا وفرنسا من جانب آخر.

قبل أن نستطرد فى رصد تطورات الحرب العالمية الأولى، فإنه من المناسب أن نستعرض التفسيرات المختلفة لنشوب تلك الحرب، على أن نستعرض بعد ذلك دخول وخروج الدول من الحرب، وسير العمليات الحربية، ونهاية الحرب بهزيمة ألمانيا والنمسا والمجر. وأخيراً، تسويات الحرب العالمية الأولى ونتائجها.

المبحث الأول

تفسير نشوب الحرب العالمية الأولى

تفاوتت التفسيرات المتعلقة بنشوب الحرب العالمية الأولى . وفى هذا الصدد يمكن

رصد التفسيرات التالية :

أولاً : الصراع حول المستعمرات (النظرية اللينينية)

فى دراسة بعنوان الإستعمار أعلى مراحل الرأسمالية، والتي كتبها سنة ١٩١٧، قدم لينين تفسيراً لنشوب الحرب العالمية الأولى أساسه أن تلك الحرب كانت نتيجة للصراع بين الدول الأوروبية الرأسمالية للسيطرة على المستعمرات. فالحرب العالمية الأولى كانت "حرباً إستعمارية لتقسيم وإعادة تقسيم المستعمرات، ومناطق نفوذ للرأسمالية المالية". ولتدعيم وجهة نظره ركز لينين على تحليل التطور المعاصر للرأسمالية. فأكد أن تلك الرأسمالية تتجه نحو تركيز الإنتاج، وتحول المنافسة إلى الاحتكار، وسيطرة رأس المال عموماً إلى سيطرة رأس المال المالى (Financial Capitalism). وأهم ما يميز الأخير هو التحكم الاحتكارى للبنوك فى عمليات التمويل الرأسمالى، وتركز الأرباح فى يد أقلية احتكارية. ويرتبط بذلك إتجاه الرأسمالية إلى تصدير فائض رأس المال إلى الخارج. ذلك أنه مع نمو الرأسمالية المالية وزيادة الإنتاج نقل القدرة الاستيعابية للسوق الداخلية وتنشأ الحاجة إلى أسواق خارجية للإستثمار وللحصول على المواد الخام أيضاً. مما يمهّد للطريق لنشوء الظاهرة الإستعمارية حيث توفر السيطرة العسكرية للحماية لرؤوس الأموال فى الخارج، وبالذات فى المستعمرات مع تكوين كارتلات احتكارية دولية. ومن ثم فقد قسمت الدول المصدرة لرأس المال العالم فيما بينها إلى مناطق هيمنة إستعمارية. وهذا هو المقصود بالإستعمار كأعلى مراحل الرأسمالية. ويضيف لينين أن العالم قد تم تقسيمه بين ستة دول رأسمالية محورية. ولما كانت هناك دول رأسمالية جديدة (ألمانيا) تحاول للدخول إلى الميدان الإستعماري من خلال انتزاع جزء من العالم الذى تم تقسيمه، فقد أصبح للتناقض الرأسمالى الدولى هو سمة العلاقات لدولية فى أوائل القرن العشرين مما مهد للطريق لنشوب الحرب العالمية^(٢).

والواقع أن هذا التفسير تعوزه الدقة. فقد رأينا من استعراض عملية التوسع الاستعماري أنه ابتداء من سنة ١٨٩٠ توصلت الدول الأوروبية الرأسمالية إلى إتفاقات لتوزيع المستعمرات. فقد عقدت بريطانيا واليابان إتفاقية تحالف سنة ١٩٠٤، وعقدت بريطانيا وفرنسا إتفاقية الوفاق الودي سنة ١٩٠٤، وعقدت بريطانيا وروسيا إتفاقية سنة ١٩٠٧. أكثر من ذلك، فقد رأينا أن بريطانيا وألمانيا دخلتا مجموعة من الإتفاقات التي سوت المنازعات الإستعمارية بينهما وذلك ابتداءً من إتفاقية هلجولاند سنة ١٨٩٠ وحتى إتفاقية سنة ١٩١٣. كما أن ألمانيا وافقت على التوسع الفرنسي في المغرب مقابل نصيب من المستعمرات الفرنسية في أفريقيا. ضف إلى ذلك أن التناقص بين رؤوس الأموال البريطانية والفرنسية من ناحية ورؤوس الأموال الألمانية من ناحية أخرى على أسواق المستعمرات كان محدوداً^(٣). وتوضح إحصائية أن المستعمرات كانت تستأثر بحوالي ٨,٩% فقط من جملة الإستثمارات الفرنسية في الخارج سنة ١٩١٤، إذ كان ٦١,١% من تلك الإستثمارات موجهاً إلى أوروبا. كما أن المستعمرات كانت تستأثر بحوالي ١٢,٨% من جملة الإستثمارات الألمانية في الخارج في السنة ذاتها (وكان ٥٣,٢% من تلك الإستثمارات موجهاً إلى أوروبا)^(٤). كذلك، فإنه خلال الفترة من سنة ١٩٠٤ حتى سنة ١٩١٣ كان نصيب المستعمرات في التجارة الخارجية للدول الإستعمارية ضئيلاً. فقد استأثرت المستعمرات البريطانية على حوالي ٢٥,٧%، ٣٤,٨٢% من الواردات والصادرات البريطانية على التوالي، واستأثرت للمستعمرات الفرنسية على حوالي ١٠,٩%، ١٢,٦% من الواردات والصادرات الفرنسية على التوالي، والمستعمرات الألمانية على حوالي ٠,١%، ٣٥% من الواردات والصادرات الألمانية على التوالي، والمستعمرات الإيطالية على حوالي ٠,٢١%، ١,٦% من الواردات والصادرات الإيطالية على التوالي^(٥).

كذلك، ففي الصين أنشأت الدول الأوروبية "مجموعة مصرفية" مشتركة سنة ١٩١٣ لتنظيم الاستغلال الأوروبي للسوق الصينية. وقد وقع يوان شى كيه في أبريل سنة ١٩١٣ على عقد قرض مع تلك المجموعة مقداره ٦٣٠٠ مليون فرنك ذهبى مقابل تسليم المجموعة حصيلة الضرائب والاعتراف لهذه المجموعة بحق الأولوية في عقد القروض المقبلة^(٦). وفي ٢٠ أكتوبر سنة ١٩١٣ وقعت بريطانيا وألمانيا على إتفاقية سرية لاقتسام المستعمرات البرتغالية في جنوب أفريقيا بموجبها يصبح الجزء الجنوبي من موزمبيق حتى مصب الزامبيزي والجزء الجنوبي من أنجولا منطقة نفوذ بريطانيا والجزء الشمالي

من موزمبيق والشمالي من أنجولا منطقة نفوذ ألمانية. ولكن بريطانيا لم تصدق على الإتفاقية نظراً لاحتجاج فرنسا عليها^(٧). كذلك، فقد إتفقت ألمانيا مع كل من فرنسا وبريطانيا على قضية خط سكة حديد بغداد سنة ١٩١٤. فوق إتفاق فرنسي ألماني في ١٥ فبراير سنة ١٩١٤ صرحت الحكومة الفرنسية بموجبه بقبول سندات "قرض بغداد" في بورصة باريس مقابل احتفاظ المجموعات المالية الفرنسية بحق إنشاء سكة حديد سوريا (من طرابلس إلى حمص) ، وبالإشتراك مع روسيا في إنشاء سكة حديد البحر الأسود. وفي ١٥ يونيو سنة ١٩١٤ وقعت إتفاقية بريطانية ألمانية تعهدت بموجبها بريطانيا بتمويل سكة حديد بغداد مقابل ألا يمتد الخط إلى ما بعد البصرة ، وأن تمنح الملاحة على شط العرب لشركة يكون لرؤوس الأموال البريطانية فيها قصب السبق، مع إعطاء السلطان العثماني حق استغلال بترول ما بين النهرين إلى شركة بريطانية ألمانية هولندية^(٨).

ومن ثم يصعب قبول الحجة القائلة أن التنافس الإستعماري بين الدول الرأسمالية الأوروبية كان هو السبب الرئيسي لنشوب الحرب العالمية الأولى.

بيد أن رفض هذه الحجة لا ينفي أن الدول الرأسمالية الأوروبية كانت في حالة تنافس إقتصادي مع بعضها البعض. فالواقع أن العقدين السابقين لنشوب الحرب العالمية الأولى شهدا تنافساً بين بريطانيا وألمانيا على الأسواق الأوروبية، واستطاعت ألمانيا أن تنهي التفوق الذي كانت بريطانيا تتمتع به في تلك الأسواق حتى نهاية القرن التاسع عشر بل وتوقت عليها في بعض الحالات. فقد زادت الصادرات الألمانية إلى بلجيكا وهولندا وأسبانيا والبرتغال وإيطاليا وروسيا ومعظم دول البلقان على الصادرات البريطانية بعد أن كانت الأخيرة تتمتع بمركز متفوق في تلك الدول في نهاية القرن التاسع عشر. لكن التنافس البريطاني-الألماني في ميدان الصادرات وما أدى إليه من فقدان بريطانيا لمركزها المتفوق لم ينعكس بالضرورة على قرار الدولتين بالدخول في الحرب. فرغم فقدان بريطانيا لمركزها للتصدير في أوروبا إلا أن الصادرات البريطانية استمرت في النمو، كما أن رجال الأعمال البريطانيين كانوا يعارضون دخول حرب مع ألمانيا، وذلك كما أكده السفير الألماني في بريطانيا سنة ١٩١١^(٩). كذلك فالإقتصاد الألماني كان قد وصل قبيل نشوب الحرب العالمية الأولى إلى حالة من الإزدهار تمثلت في زيادة قيمة الصادرات وانخفاض نسبة البطالة، ومن ثم لم تكن ألمانيا مهددة بفقدان وضعها المتميز في السوق الأوروبية. كما كانت قد فتحت أمام ألمانيا إمكانيات توسيع نطاق صادراتهم إلى الدولة العثمانية وفي أفريقيا، وذلك من خلال الإتفاقات التي عقدت مع بريطانيا. ولاشك أن هذه

المنافسات الاقتصادية والمالية قد لعبت دوراً في إذكاء التوتر بين الدول الكبرى، ولكنها لا تفسر وحدها نشوب الحرب العالمية الأولى .

ثانياً : نظرية اختلال توازن القوى

طبقاً لهذا النظرية ، فإن شعور النمسا والمجر بقوتها إزاء صربيا وروسيا دفعها إلى انتهاز الفرصة لتحقيق النسوية الحاسمة للمشكلة الصربية . والواقع أن لهذه النظرية جذوراً في علم العلاقات الدولية إذ يرى بعض الباحثين أن اختلال توازن القوى من شأنه أن يغيري الطرف القوى بتوظيف قوته لتحقيق مصالحه في مواجهة الطرف الأضعف^(١٠)، وهو ما فعلته النمسا والمجر في مواجهة صربيا .

كان توازن القوى بين النمسا والمجر من ناحية وصربيا وروسيا من ناحية أخرى لصالح الأولى . ولكن النمسا والمجر كانت تعلم أن التوازن لا بد أن يشمل بريطانيا، وفرنسا، وألمانيا . ومن الثابت أن توازن القوى بين النمسا والمجر وألمانيا من ناحية ودول الوفاق الثلاثي من ناحية أخرى كان في صالح الأخيرة . ففي دراسة قام بها بعض الباحثين لتوزيع الموارد في النسق الدولي منذ سنة ١٨١٥ وحتى سنة ١٩٦٥ على نسبة امتلاك القوى الكبرى للموارد المتاحة، ركزوا فيها على امتلاك الدول للموارد السكانية (عدد السكان، نسبة سكان الحضر) ، والموارد الصناعية (استهلاك الطاقة، وإنتاج الحديد والصلب) والموارد العسكرية (حجم القوات المسلحة، وحجم الإنفاق العسكري) تبين أن وضع العالم سنة ١٩١٣ كان كما يلي : روسيا، وبريطانيا، وفرنسا كانت تمتلك ١٦,٧%، ١٤%، ١٠,٣% من الموارد المتاحة على التوالي (إجمالي ٤١%)، بينما ألمانيا، والنمسا والمجر تمتلك ١٨%، ٦,٣% من الموارد المتاحة على التوالي بإجمالي (٢٤,٣%). هذا إذا استبعدنا الولايات المتحدة (٢٤,٨%)، واليابان (٤,٥%) من ناحية، وإيطاليا (٥%) من ناحية أخرى^(١١). أضف إلى ذلك أن إمبراطورية النمسا والمجر، بعكس دول الوفاق الثلاثي، كانت تتكون من خليط غير متجانس من القوميات التي تضمير العداء للدولة وتتطلع إلى الفرصة المناسبة للاستقلال. فكان السلاف يشكلون ٤٩% من سكان النمسا والمجر، ولا شك أن ذلك كان يشكل قيداً على قدرة الدولة على خوض حرب شاملة. من ناحية ثالثة فإن توازن القوى الاقتصادي كان في صالح دول الوفاق الثلاثي، فالصناعة الألمانية كانت تعتمد على استيراد المواد الأولية من الخارج، كما كانت ألمانيا تستورد نسبة كبيرة من المواد الترمينية اللازمة لها وقد استغلت بريطانيا نقطة الضعف هذه

ففرضت حصاراً بحرياً على ألمانيا، وبالعكس فإن فرنسا وبريطانيا كانتا تتمتعان بالمواد الأولية نتيجة سيطرتهما على المستعمرات واعتمادهما على الاستيراد من الولايات المتحدة.

ومن ثم، فإن الدول التي كانت التوازن الشامل مختلاً ضدها هي التي بادرت بالحرب، وليس كما تتوقع نظرية اختلال توازن القوى التي لا تنهض كعامل مفسر لنشوب الحرب العالمية الأولى.

ثالثاً : نظرية التحول في ميزان القوى

يرى تاييلور أن السبب الحقيقي لنشوب الحرب العالمية الأولى أن ميزان القوى كان يتحول ضد ألمانيا، ومن ثم، فقد فضلت الأخيرة خوض حرب شاملة في ذلك الوقت بدلاً من الانتظار لفترة أطول قد يتحول ميزان القوى ضدها نهائياً. ويفسر ذلك في رأى تاييلور تحريض ألمانيا للنمسا والمجر على شن الحرب على صربيا^(١٢). ويوافق على هذا التفسير رونوفان الذي يرى أنه لم يكن في نية النمسا والمجر حين وجهت الإنذار إلى صربيا في ٢٣ يوليو خوض حرب عالمية. ولكنها رأت في حادثة سراييفو فرصة لمواجهة خطر الحركة السلافية الجنوبية، وللقضاء على صربيا زعيمة الحركة، وأن النمسا والمجر رفضت عرض بريطانيا باحتلال بلجراد ثم الدخول في مفاوضات مع صربيا، وذلك لأنها كانت تعلم أن توازن القوى يسير لغير صالحها خاصة أن برنامج تسليح روسيا، حليفة صربيا، كان يسير بخطى ثابتة^(١٣).

وهذا التفسير ينهض كمفسر لقرار النمسا والمجر بدخول الحرب مع صربيا، ولكنه لا يفسر قرارات الدول الأخرى بدخول الحرب.

رابعاً : نظريات تعارض المصالح بين الدول الكبرى

هناك عدة نظريات لتفسير نشوب الحرب العالمية الأولى تدور حول وجود تعارض جذري في المصالح بين الدول الكبرى أدى إلى نشوب الحرب. بيد أن هذا التعارض يأخذ أشكالاً متعددة طبقاً لرؤية الباحثين المختلفة لهذا.

فهناك إتجاه يرى أن جذور الحرب العالمية الأولى تكمن في التحدي الذي واجهته بريطانيا مع مطلع القرن العشرين من المنافسين التقليديين (فرنسا، وروسيا، وألمانيا)، ومن القوى الدولية الجديدة، (اليابان، والولايات المتحدة). فقد واجهت بريطانيا التحدي

الروسي في آسيا ، والتحدى الفرنسى في أفريقيا، والتحدى الألماني في أوروبا . وقد كان التحدى الألماني هو الأخطر لأنه كان يعنى هيمنة ألمانيا على أوروبا ، وزاد من خطورة ذلك أن ألمانيا تحدثها أيضاً في مجال التسليح البحرى . وقد كانت تلك التحديات تعنى أن بريطانيا تواجه خطر العزلة الدولية. وقد سعت بريطانيا إلى حل تلك المعضلات عن طريق الإقلال من الأعداء المحتملين. وهكذا دخلت في وفاق مع فرنسا وآخر مع روسيا وذلك لمنع احتمال التحالف بين ألمانيا وهاتين الدولتين. ولا يعنى ذلك أن التنافس بين القوى الدولية كان هو الدافع نحو نشوب الحرب لأن هذا التنافس كان يتجه نحو التسوية، ولكنه يعنى أن البنية التعددية للنظام العالمى قبل الحرب العالمية الأولى (فى تقدير أنصار هذه النظرية)، وما اتسمت به من احتمالات التحالف بين القوى المناوئة لبريطانيا، مما يهدد مركزها العالمى، دفع بريطانيا إلى بناء تحالفات مع روسيا وفرنسا مما أدى بدوره إلى خوف ألمانيا بدورها من احتمالات عزلتها، مما مهد الطريق لنشوب الحرب العالمية الأولى^(١٤).

يستند هذا التفسير إلى رؤية واقعية لطبيعة العلاقات بين القوى الكبرى مع مطلع القرن العشرين، ولكنه فى رأينا لا يفسر لماذا تحول هذا للتعارض إلى حرب كبرى. فالتعارض كان قائماً منذ تسعينيات القرن التاسع عشر، ولا بد أن يكون هناك من الأسباب ما أدت إلى تحول هذا التعارض من حالة التنافس السياسى إلى حالة استعمال القوة المسلحة ليس على مستوى أوروبا فقط بل والعالم بأسره.

أما الرؤية الثانية للتعارض فى المصالح فإنها تركز على أن مصالح الدول الكبرى كانت تقتضى أن تقوم الدول الأعضاء لكل حلف بسحق الدول الأعضاء فى الحلف المضاد. فألمانيا كانت تسعى نحو التوسع الخارجى للحصول على المواد الأولية اللازمة للصناعة وفتح أسواق جديدة بعد انتشار الثورة الصناعية فيها. وحيث أن التوسع الإستعمارى المباشر كان متعزراً بسبب تقسيم العالم بين الدول الإستعمارية الأخرى، فقد سعت ألمانيا إلى الحصول على مناطق نفوذ إقتصادى لمسايرة تقدمها للصناعى، وهو ما يعنى بالضرورة منافسة بريطانيا فى ميدان الإقتصاد العالمى، وهو ما يتطلب الهيمنة على أوروبا وأمام فشل إستراتيجية العصابة القارية أصبحت الحرب هى الأداة الوحيدة لتحقيق هدف الهيمنة على أوروبا. وقد أدى ذلك إلى سعى بريطانيا إلى القضاء على ألمانيا كقوة كبرى لأن الهيمنة الألمانية على أوروبا تتعارض مع مصالحها. من ناحية أخرى، فإن النمسا والمجر صممت على سحق صربيا لأن استمرار الدعاية الصربية يهدد مصالحها.

وكان سحق صربيا يعنى بالنسبة لروسيا أن النمسا والمجر ، وبالتالي ألمانيا، ستسيطر على البلقان والمضائق العثمانية ، وهو ما يهددها تهديدا جوهريا . وهكذا ، فإن الحرب العالمية الأولى تكاد تكون نتيجة لتضارب المصالح الحيوية للدول الكبرى ، ولم تكن الأزمات العديدة والمتلاحقة التى ثارت بعنف منذ أوائل القرن العشرين سوى تعبيراً عن تضارب هذه المصالح .^(١٥)

أن الشق الأول من تفسير التعارض بين مصالح الدول الكبرى ، والمتعلق بالتنافس الألمانى - البريطانى يقترب إلى حد كبير من التحليل اللينينى لنشوب الحرب ، وتطبق عليه الملاحظات التى أبديناها على هذا التحليل. أما الشق الثانى ، والمتعلق بالتعارض بين مصالح النمسا والمجر وصربيا وبالتالي بين ألمانيا وروسيا ، فإنه يفسر جزئياً نشوب الحرب العالمية الأولى .

خامساً : الجذور الداخلية للحرب العالمية الأولى

تتشرك النظريات السابقة فى أنها تفسر الحرب العالمية الأولى فى ضوء الخصائص النبوية أو التفاعلية للنظام العالمى. بيد أن هناك عدداً من الدارسين يرجع الحرب العالمية الأولى إلى أسباب داخلية تكمن فى إدراكات القيادات، وبنية المجتمعات التى اتخذت زلم المبادرة بإطلاق الرصاصات الأولى فى الحرب العالمية الأولى، وهى النمسا والمجر وألمانيا.

يعود الجذر الداخلى الأول للحرب إلى إدراكات القيادات السياسية فى النمسا والمجر وألمانيا. فقد أعلن الإمبراطور فرانسا جوزيف الحرب على صربيا رغم أنه كان يعلم أن توازن القوى للشامل ليس فى مصلحة دول الحلف الثلاثى. ويفسر الفريق البحثى بجامعة ستانفورد المكون من هولستى، ونورث، وبرودى هذا القرار بأنه كان راجعاً إلى إدراك إمبراطور النمسا والمجر للإهانة التى لحقت بالنمسا والمجر نتيجة إغتيال ولى العهد على يد دولة صغيرة، وأن هذا الإدراك للإهانة قد تغلب على إدراك إمبراطور النمسا والمجر بأن توازن القوى ليس فى صالحه. ومن ثم فإن حالة الحرب العالمية الأولى تلقى الكثير من الشك حول صدق نظرية توازن القوى التى تقول أن الدولة الأضعف لن تجرؤ على اتخاذ قرار بشن الحرب ضد الدولة الأقوى. فالدولة الأضعف يمكن أن تتخذ هذا القرار إذا لحقت بها إهانة قومية تطغى على إدراكها لتوازن القوى. ويخلص الفريق البحثى من ذلك إلى أنه "إذا كان إدراك القلق، للخوف، التهديد، الإهانة كبير إلى درجة كافية، فإن إدراك

صانع القرار لتواضع قدرات دولته لن يشكل رادعاً له من اتخاذ قرار الحرب. "وبضيف هؤلاء أن الملاحظة ذاتها تنطبق على ألمانيا. فقيادات الحلف الثنائي لألمانيا، والنمسا والمجر كانت أكثر شعوراً من قيادات الوفاق الثلاثي بأن هناك تهديداً جوهرياً موجهاً إلى أمنها القومي، وأن عليها التعامل مع هذا التهديد حتى في ظل اختلال التوازن ضدها^(١٦).

أما الجذر الداخلي الثاني فيقدمه فريتر فيشر. وهو يرى أن القرار الألماني بدخول الحرب كان ناشئاً عن تطلع ألمانيا إلى تحقيق الهيمنة على أوروبا القارية، وضمن الوضع الدولي لألمانيا كقوة عظمى. ولتحقيق هذين الهدفين سعت ألمانيا إلى إشعال حرب أوروبية تضمن سحق القوى المنافسة. بالإضافة إلى ذلك، فإن النخب الحاكمة في ألمانيا سعت إلى تعزيز مكانتها في المجتمع الألماني عن طريق شن حرب خارجية. فمن ناحية أولى، بدأت ألمانيا منذ أوائل تسعينيات القرن التاسع عشر في إتباع سياسة توسعية في وسط أوروبا Mitteleurope في اتجاه المحور الاستراتيجي برلين- بغداد، ومحور وسط أفريقيا Mittelafrica. وكانت النخبة الألمانية متفقة حول مفهوم جوهري هو أن على ألمانيا أن تصعد كقوة عظمى في النظام الدولي، وإلا فإنها ستواجه خطر التراجع الاستراتيجي. وقد اتبعت ألمانيا استراتيجيات عديدة لتحقيق هذا المفهوم ابتداءً من العصبة القارية (الاتفاق مع روسيا) والتهديد بالحرب (ضد فرنسا وروسيا)، ومحاولة تحييد بريطانيا. ولكن تلك الاستراتيجيات جميعاً فشلت في تحقيق هدف الصعود العالمي كقوة عظمى، بل انتهت بحصار ألمانيا عن طريق محالفات الوفاق الثلاثي. وقد أدى ذلك إلى توسع ألمانيا في التسلح مما أدى بدوره إلى أزمت داخلية، أسفرت عن توطيد مكانة التيارات الاشتراكية والليبرالية في ألمانيا. وهكذا بدأت قبضة تحالف كبار الملاك الزراعيين والصناعيين الحاكم على السلطة تهتز بشدة، وبدأت ألمانيا تشهد صراعات داخلية بين التيارات المحافظة والاشتراكية والليبرالية. ولتحقيق أهدافها التوسعية الخارجية، وتوطيد مكانتها الداخلية، خططت النخب الحاكمة الألمانية بزعامة غليوم الثاني ومستشاره بينمان هولويج Bethman Hollweg لشن حرب على الدول المعادية. فقد كان المستشار الألماني هولويج مقتنعاً تماماً بأن نشوب حرب قارية هو أمر حتمي، كما أنه مرغوب. وكان يشاركه الاعتقاد ذاته القيصر غليوم الثاني والنخبة الحكومية بأسرها. وقد استغلت تلك النخبة أزمة اغتيال ولي عهد النمسا والمجر لشن تلك الحرب انطلاقاً من شعار غليوم الثاني الذي صاغه أثناء الأزمة وهو "الآن وإلا فلا" Now or Never^(١٧). ويقصد بذلك أنه إذا لم تستثمر ألمانيا الفرصة السانحة لشن الحرب وتحقيق أهدافها، فإن مكانتها الدولية

ستراجع بشكل لا يمكن تصحيحه. كذلك، فالحرب خدمت مصالح القطاعات المحافظة البروسية - الألمانية من الصناعيين والزراعيين. فقد قوت تماسكها، كما أن تلك القطاعات وجدت في الحرب فرصة مناسبة لحماية النظام الأرستقراطي القائم.

ومن ثم، فإنه خلافاً لمقولة هولستى وزميليه التى تؤكد على إدراك التهديد والإهانة فإن فيشر يؤكد على أن ألمانيا خططت لشن تلك الحرب لتحقيق أهداف عالمية وأخرى داخلية، أى أنها كانت حرباً مقصودة مخططة من جانب ألمانيا. وقد قدم فيشر هذا التفسير ليس فقط لفهم نشوب الحرب العالمية الأولى ولكن أيضاً كتفسير عام للدور الألمانى فى العلاقات الدولية فى النصف الأول من القرن العشرين وبالذات كتفسير لنشوب الحرب العالمية الثانية أيضاً.

سلامساً : نظرية المسؤولية الأنجلو - فرنسية

بعد هزيمة ألمانيا فى الحرب العالمية الأولى هرب الإمبراطور غليوم الثانى إلى هولندا حيث عاش هناك حتى وفاته عام ١٩٤١. وفى عام ١٩٢٢ نشر مذكراته وفى تلك المذكرات ألقى غليوم الثانى بمسئولية نشوب الحرب على دول الوفاق الثلاثى، وقدم على ذلك عدة شواهد أهمها أن المصارف البريطانية بدأت منذ أبريل ١٩١٤ فى جمع الذهب بينما استمرت ألمانيا فى تصديره، كما أن رئيس الوزراء الروسى قد قال فى اجتماع لمجلس العرش فى فبراير ١٩١٤ أن الحرب مع ألمانيا والنمسا ستقع حتماً، كما أن بريطانيا كانت قد أنشأت تحصينات فى شمال فرنسا وفى بلجيكا استعداداً للحرب، كما ألقى بالمسئولية أيضاً على "المحفل الماسونى" الواقع تحت السيطرة اليهودية. ويستمر غليوم الثانى قائلًا أن سر العداء بين ألمانيا وكل من بريطانيا وفرنسا هو سياسة الخنق التى اتبعتها للدولتان تجاه ألمانيا، والتى بدأت بالتحالف الفرنسى - الروسى وزادت بالوفاق اللوى بين بريطانيا وفرنسا عام ١٩٠٤ بهدف تحطيم لفكرة الجرمانية. ويضيف أنه قد حاول عام ١٩٠٧ عقد شكل من التحالف مع بريطانيا ولكن الملك إدورد السابع ملك بريطانيا رد بالرفض. ويؤكد غليوم الثانى فى مذكراته أن ما فعله بشأن تقوية الجيش الألمانى وتعظيم شأن الأسطول الإمبراطورى لم يكن هدفاً إلا السعى لمقاومة عملية الخنق التى كانت تنيرها حكومتا لندن وباريس، خاصة إن ألمانيا محشورة بين فرنسا وروسيا، وأن الهدف من تقوية الأسطول الألمانى لم يكن تحدى الأسطول البريطانى ولكن رفع تكاليف الهجوم البريطانى - الفرنسى المحتمل على ألمانيا^(١٨).

سابعاً : التفسيرات المركبة

بعكس التفسيرات السابقة التي تركز على متغير وحيد لتفسير نشوب الحرب العالمية الأولى ، فإن كاهلر يميل إلى تفسير نشوب الحرب العالمية الأولى في ضوء ثلاثة عوامل مترابطة . أولها هو طبيعة التحالفات الدولية التي تدفع الدول إلى الدخول في حروب . والثاني هو الدور الذي تلعبه الدول الصغيرة في جر الدول الكبرى إلى حروب ، وأخيراً سعى النخبة الحاكمة إلى الحفاظ على سلطاتها السياسية بتوجيه الصراع الداخلي إلى صراع خارجي من خلال شن الحرب . فمن ناحية يرى كاهلر أن نظام الأحلاف الدولية الذي سبق نشوب الحرب العالمية الأولى أنشأ التزامات دولية على أعضاء كل حلف بمساعدة حلفائهم في أزمة يوليو سنة ١٩١٤ . فقد تخوفت الدول الأعضاء في الأحلاف أنه إذا لم تساعد حلفائها فإن الحلف قد يسقط مما يهدد أمنها القومي . كذلك ، فإن الدول الصغرى لعبت دوراً في جر الدول الكبرى إلى الدخول في الحرب . فقد دخلت روسيا الحرب دفاعاً عن حليفها الصغرى صربيا دون أن يكون لروسيا مصلحة مباشرة في الحرب . وأخيراً ، يضيف كاهلر التفسير الذي قدمه فيشر فيما يتعلق بأزمة سعى الطبقات الحاكمة في ألمانيا للحفاظ على مكانتها الداخلية من خلال شن الحرب^(١٩).

وعلى المنوال ذاته ، يرى المؤرخ صامويل وليامسون أن جذور الحرب العالمية الأولى كانت تكمن في طبيعة الولاءات التي أسفرت عنها الأحلاف الدولية ، وضغوط المؤسسات العسكرية . "فالأحلاف القوية والجامدة قد تكون أكثر خطورة على السلام من الأحلاف الغامضة والمرنة التي تعطى للأطراف فرصة التفاوض مع بعضهم قبل اتخاذ قرار معين."^(٢٠) ويضيف وليامسون أن الحرب العالمية الأولى نشأت كذلك نتيجة مجموعة الأفعال وردود الأفعال المتوالية خلال فترة قصيرة وتحت ظروف الأزمة الدولية ، مما أدى إلى أن القرارات التي اتخذت لم تكن بالضرورة أكثر القرارات عقلانية . هذا بالإضافة لتأثير إیراکات القادة السياسيين وخبراتهم السابقة وما أنتجه ذلك من تأثير على حسابهم للموقف الدولي في يوليو سنة ١٩١٤ . وقد كان ذلك واضحاً في حساب قادة الإمبراطورية النمساوية من آل هابسبورج للبدائل المتاحة . فخبرة الحروب البلقانية والتخوف من التوسع الصربي دفع هؤلاء القادة إلى إتخاذ قرار الحرب^(٢١).

ثامناً : نحو محاولة لتفسير نشوب الحرب العالمية الأولى

لكى نتفهم العوامل التى مهدت لاندلاع الحرب العالمية الأولى، فإننا ينبغي أن نتذكر أن العقد السابق على نشوب الحرب قد اتسم بظاهرة الاستقطاب الدولى الثنائى، وتزايد التهديد للكيان السياسى للإمبراطورية النمساوية المجرية، وتفاقم الأزمات البلقانية. فمنذ سقوط بسمارك سنة ١٨٩٠ بدأت السياسة الأوروبية تتمحور حول قطبين كبيرين هما قطب الحلف الثلاثى الألمانى-النمساوى المجرى-الإيطالى فى مواجهة قطب الوفاق الثلاثى البريطانى-الفرنسى-الروسى. وقد تبلور هذا القطب الأخير ابتداء من سنة ١٨٩٤ بعقد الحلف الفرنسى-الروسى، وتدعمت أسسه بعقد إتفاقية الوفاق الفرنسى-البريطانى سنة ١٩٠٤، ثم إتفاقية الوفاق الروسى-البريطانى سنة ١٩٠٧. وقد أدى عقد الوفاقين الأخيرين إلى توتر شديد فى العلاقات الألمانية-البريطانية. فقد خوفت ألمانيا من فقدان هيمنتها على أوروبا، ومحاصرتها عن طريق هذا التكتل الجديد. ومن ثم، سعت إلى تحطيم الوفاق الثلاثى بإجبار روسيا وفرنسا على الخروج منه، وعن طريق الدخول فى سباق للتسلح مع بريطانيا. أى أن تكوين الوفاق الثلاثى، وما مثله هذا الوفاق من تهديد لأمن ألمانيا، شكل نقطة التحول الرئيسة فى السياسة الدولية نحو الصدام الكبير بين القطبين للكبيرين. وقد لعب استيلاء ألمانيا على الأكراس واللورين سنة ١٨٧١ دوراً كبيراً فى الصدام بين القطبين. فرنسا كانت مصممة على استعادة الأكراس واللورين إن عاجلاً أو آجلاً، ولم يكن بوانكاريه (وكان من أبناء اللورين) مستعداً لقبول حلول وسط فى تلك القضية. كذلك، فإن ألمانيا، كانت تتخوف من النزعات الانتقامية الفرنسية، وسعت منذ سنة ١٩١٢ إلى إجهاد القوة الفرنسية قبل أن تستكمل. فإذا أضفنا إلى ذلك التوتر الناشئ عن إضعاف المركز السياسى والعسكرى للإمبراطورية النمساوية المجرية نتيجة الحرب البلقانية الثانية لأدركنا طبيعة المناخ السائد الذى ساد أوروبا فى سنة ١٩١٣. فقد أدى هذا التوتر إلى إسراع الدول الأوروبية بالدخول فى سباق للتسلح. وقد بادرت ألمانيا فى يناير سنة ١٩١٣ بزيادة عدد قواتها المسلحة من ٦٢١ ألف رجل إلى ٧٦١ ألف رجل. وجاء رد الفعل الفرنسى سريعاً بزيادة مدة الخدمة العسكرية الإلزامية. وقامت روسيا بزيادة عدد قواتها المسلحة من ١,٢ مليون رجل إلى ١,٤٢ مليون رجل. لقد أدى التوتر إلى سباق التسلح، كما أن سباق التسلح ذاته كان دافعاً لدخول الحرب. فلكى تبرر الحكومات هذا السباق وما رتبته من تكاليف كان عليها أن تعبئ الراى العام وتخلق إحساساً لديه بوجود تهديدات خارجية تبرر هذا الإنفاق^(٢٢). وفى هذا الصدد فقد لعب سباق التسلح الأوروبى فى

السنوات السابقة على الحرب العالمية الأولى دوراً كبيراً فى إنكاء التوتر الدولى، وتشجيع الدول الأوروبية على الاحتكام إلى السلاح. والواقع أن نشوب الحرب العالمية الأولى بقدم برهاناً على صحة النظرية القائلة أن الصراعات الدولية المسبوقه بسباق التسلح بين الدول المتصارعة تنتهى عادة بتصاعد الصراع إلى درجة الحرب (٢٣).

كذلك ينبغي أن نتذكر أن الإمبراطورية النمساوية المجرية كانت تواجه تهديداً مباشراً لكيانها الإقليمى السياسى. فنجاح الحركات القومية فى البلقان أعطى قوة دفع للأقليات القومية داخل الإمبراطورية. فقد تشكلت جبهة موحدة من العناصر السلافية الجنوبية، السلوفيين، والكروات، والصرب المقيمين فى البوسنة والهرسك. كما أن الإيطاليين المقيمين فى تريستا وترنتين كانوا يطالبون بضم أقاليمهم إلى إيطاليا. وكانت العناصر التشيكية الممثلة فى البرلمان النمساوى فى حالة معارضة دائمة لسياسة الإمبراطورية. كذلك ، فإن مملكة صربيا كانت تشكل نقطة استقطاب خارجية للعناصر السلافية الجنوبية .

ومن ثم ، فإن ألمانيا والنمسا والمجر كانتا تشعران بالتهديد الموجه إلى أمنهما السياسى والعسكرى . فألمانيا مهددة من الحصار السياسى البريطانى - الفرنسى - الروسى ، ومن النزعات الانتقامية الفرنسية، والنمسا والمجر مهددة من الأقليات القومية، ومن صربيا .

وقد خلقت الأزمات البلقانية المناخ الدولى المواتى لإشعال فتيلة الحرب العالمية الأولى . فهذه الأزمات زادت من إحساس النمسا والمجر بالتهديد الموجه إلى كيانها السياسى . وجاءت واقعة اغتيال ولى عهد النمسا والمجر لتفجر من كل التوترات القائمة.

ومن ثم، فإن تفسير نشوب الحرب العالمية الأولى يكمن فى البيان الدولى الثانى التقطبية، وما صاحبه من توترات سياسية بعضها تاريخى وبعضها سياسى مما أدى إلى سباق للتسلح خلق لإراكات متبادلة بالتهديد الموجه إلى أمن كل دولة، مما أدى بالتالى إلى سلسلة من القرارات المتتالية التى أدت إلى الحرب العالمية الأولى.

المبحث الثانى

دخول الدول المحايدة الحرب العالمية الأولى

حينما اندلعت شرارة الحرب كانت الدول المتحاربة تتصور أن تلك الحرب سوف تكون حرباً خاطفة. بيد أنه سرعان ما اتضح أن تلك التصورات كانت من قبيل الأوهام. فقد فشل الهجوم الألماني فى معركة المارن مع فرنسا فى سبتمبر عام ١٩١٤، كما فشل الهجوم الفرنسى على اللورين، وتحولت الجبهة الفرنسية - الألمانية إلى الجمود فى شكل حرب خنادق. وعلى الجبهة الشرقية فشل الهجوم الروسى على ألمانيا بعد معركة تلتنبرج فى أغسطس عام ١٩١٤، وفشل الهجوم النمساوى الألمانى على جاليسيا. كما فشل الهجوم النمساوى على صربيا فى ديسمبر سنة ١٩١٤.

وهكذا مع نهاية عام ١٩١٤ تحولت الحرب الخاطفة المتصورة إلى حرب استنزاف طويلة الأمد يتحقق النصر فيها للطرف الذى يستطيع الصمود إقتصادياً وعسكرياً أطول فترة ممكنة. ومن ثم أصبح موقف الدول المحايدة فى الحرب ذى أهمية بالغة فى ترجيح كفة طرف على آخر. ولهذا حاول الطرفان المتحاربان استمالة الدول المحايدة. وقد نجحت دول الثلاثى فى إستقطاب الدولة العثمانية، وبلغاريا بينما نجحت دول الوفاق الثلاثى فى الحصول على مشاركة إيطاليا، ورومانيا واليونان. وفى مرحلة لاحقة شاركتها اليابان والولايات المتحدة. وفى المطالبين التاليين سنشرح كيف دخلت هذه الدول الحرب.

المطلب الأول

الدول التى انضمت إلى الحلف الثلاثى

كان دخول الدولة العثمانية فى الحرب العالمية الأولى أمراً مرجحاً ، وذلك بحكم سيطرتها على المضائق، وعلاقتها بألمانيا. فالسيطرة على المضائق تؤثر على قدرة روسيا على الحركة العسكرية. كما رأينا أن الدولة العثمانية بدأت تتقرب لألمانيا بعد مؤتمر برلين عام ١٨٧٨، وأن النفوذ الألمانى فى القسطنطينية قد ازداد فى عهد حكومة الاتحاد والترقى

حتى أنه تم تعيين الجنرال الألماني سندرز رئيساً لأركان حرب الجيش العثماني. وبتأثير من هذا النفوذ أبرمت الحكومة العثمانية معاهدة تحالف مع ألمانيا في ٢ أغسطس سنة ١٩١٤. في ٢٦ سبتمبر أغلقت الحكومة العثمانية المضائق مما أدى إلى منع وصول المعدات الحربية إلى روسيا. ولكن الدولة العثمانية لم تقرر إعلان الحرب ضد دول الوفاق إلا في أول نوفمبر عام ١٩١٤.

لماذا تأخرت الدولة العثمانية في دخول الحرب؟ يرجع هذا التأخر إلى عاملين، أولهما أن ألمانيا لم تكن متحمسة في البداية لدخول الدولة العثمانية الحرب إلى جانبها لأنها كانت تأمل في خوض حرب خاطفة تجني ثمارها وحدها. إلا أنه حينما اتضح خطأ هذا التقدير ضغطت على الدولة العثمانية للدخول في الحرب. أما العامل الثاني فكان هو العرض الذي قدمته روسيا للدولة العثمانية مقابل البقاء على الحياد. فقد عرضت روسيا على الدولة العثمانية الحياد مقابل ضمان سلامتها الإقليمية وإستعادة بعض الأقاليم التي فقنتها في الحرب البلقانية الأولى، وإلغاء نظام الإمتيازات. ذلك أن روسيا كانت تخشى أن تقوم الدولة بإغلاق المضائق أو الهجوم على القوقاز مستغلة تواجد القوات الروسية على الجبهة الألمانية. ولكن الدولة العثمانية لم تقبل العرض الروسي. فقد خشيت الدولة أن يؤدي انتصار روسيا إلى ظهور الأخيرة كقوة رئيسة تهدد أمن الدولة العثمانية. كما أنها كانت تنق في انتصار ألمانيا في تلك الحرب.

كان من المنطقي أن تدخل بلغاريا الحرب إلى جانب دول الوفاق بحكم اعتبارات التضامن السلافي مع روسيا التي يرجع لها الفضل في استقلال بلغاريا. ولكنها دخلت الحرب إلى جانب النمسا والمجر، وألمانيا. وقد كان قرار بلغاريا بالانحياز إلى دول الحلف (والتي يطلق عليها أحيانا الدول المركزية)، نتيجة مباشرة لهزيمتها في الحرب البلقانية الثانية وسعيها إلى إستعادة بعض الأقاليم التي فقنتها في تلك الحرب. فقد عرضت الدول المركزية على بلغاريا الحصول على مقدونيا الصربية دون قيد أو شرط، والحصول على بعض أقاليم رومانيا واليونان إذا قررتا الدخول في الحرب إلى جانب دول الحلف. وقد تردت بلغاريا في قبول هذا العرض خوفاً من انتقام روسيا في حالة انتصارها. نتيجة لهزيمة القوات الروسية في صيف سنة ١٩١٥، لم تعد بلغاريا تتخوف من احتمال انتقام روسيا. وفي ٦ سبتمبر وقعت معاهدة تحالف مع الدول المركزية وقامت بالاشتراك في غزو صربيا في الشهر ذاته.

المطلب الثاني

الدول التي انضمت إلى الوفاق الثلاثي

كانت إيطاليا مرتبطة بألمانيا والنمسا والمجر في حلف ثلاثي عقد بين ألمانيا والنمسا والمجر عام ١٨٧٩ وانضمت إليه إيطاليا عام ١٨٨٢. وقد رأينا أن إيطاليا قد بدأت منذ أوائل القرن العشرين تتخلص تدريجياً من التزاماتها إزاء حليفتيها. فقد كان توسعها في شمال أفريقيا يقتضى تقريبها من فرنسا وبريطانيا. ولذلك فإنه حينما اندلعت الحرب العالمية الأولى أعلنت إيطاليا الحياد مدعية بأن معاهدة الحلف الثلاثي تنص على التزامها بمساعدة النمسا والمجر إذا تعرضت للعنوان، وحيث أن النمسا والمجر هي التي بادرت بالعنوان، فإن إيطاليا ليست ملتزمة بالتدخل. لم يكن الحياد الإيطالي في الواقع ناشئاً عن طبيعة الحلف الثلاثي، وإنما عن تخوف إيطاليا من دخول الحرب في صف الدول المركزية، لأنه في هذه الحالة ستكون مراكزها الصناعية، وخطوط مواصلاتها البحرية معرضة لضرب الأسطولين الفرنسي والبريطاني. أضف إلى ذلك أن لإيطاليا مطالب في البحر الأدرياتي تتعارض مع الأهداف النمساوية المجرية. إذ أنها كانت تطالب بضم جميع الأقاليم التي تضم عناصر إيطالية في المنطقة حتى ولو ضمت عناصر قومية أخرى.

دخلت إيطاليا في مساومات طويلة مع المعسكرين المتصارعين للتفاوض حول ثمن انحيازها لأي منهما. وفي مفاوضاتها مع الدول المركزية قدمت مطالب لم يكن من الممكن للنمسا والمجر أن تقبلها دون أن يهدد ذلك كيانه السياسي بل ويعرضها لخسارة الحرب، ومن أهمها التنازل عن منطقة الترينتين Trentino. وعندما رفضت النمسا والمجر مطالب إيطاليا تحولت إلى دول الوفاق، حيث حصلت على ثمن مرتفع لتدخلها في الحرب إلى جانب تلك الدول، وتم عقد معاهدة لندن في ٢٦ أبريل عام ١٩١٥ بين إيطاليا ودول الوفاق الثلاثي وكانت معاهدة سرية. وقد حصلت إيطاليا بمقتضاها على حقوق محددة في منطقة الترينتين، والتيرول الجنوبي، وتريستا، وشمال دلماسيا والجزر المواجهة لها، وجزر الدوديكانيز Dodecanese Islands في بحر أيجة، وميناء فالونا في ألبانيا. كما حصلت على اعتراف دول الوفاق بمبادئها على ليبيا، ووعدها بحصولها على نصيب مناسب من ممتلكات الدولة العثمانية في حالة تقسيمها بين الحلفاء، ومن المستعمرات الألمانية في أفريقيا في حالة تقسيمها بين الحلفاء، وتوسيع أملاكها في ارتريا والصومال. وفي ٣ مايو قامت إيطاليا بإلغاء إتفاقية الحلف الثلاثي. وهكذا دخلت إيطاليا الحرب في ٢٣ مايو عام ١٩١٥ ضد الدول المركزية رغم تحالفها السابق معها.

وعلى غرار إيطاليا فقد ضربت رومانيا بمعاهدة التحالف المبرمة مع ألمانيا والنمسا والمجر عام ١٨٨٣ عرض الحادث، ودخلت الحرب إلى جانب دول الوفاق الثلاثي معتقدة أن النصر سيكون حليف تلك الدول مما سيمكنها من تحقيق مطالبها الإقليمية، وهي ضم أقاليم ترانسلفانيا وبكوفين وبانات الخاضعة للنمسا والمجر، والتي تقطنها عناصر رومانية . وقد وعدت دول الوفاق الثلاثي رومانيا بإعطائها هذه الأقاليم في حالة دخول الحرب إلى جانبها. ورغم ذلك، ترددت رومانيا في دخول الحرب وفضلت إتخاذ موقف المراقب حتى يتبين لها اتجاه سير العمليات الحربية. ولكنها قامت في ١٧ أغسطس سنة ١٩١٦ بتوقيع معاهدة بوخارست مع روسيا وفرنسا. وقد نصت هذه المعاهدة على حق رومانيا في الحصول على الأقاليم المشار إليها. إلا أن الدول المركزية سادرت باحتلال رومانيا قبل نهاية عام ١٩١٦ واستغلت البترول والقمح الروماني لدعم مجهودها الحربي.

أما اليونان فقد حافظت على حيادها في الحرب حتى عام ١٩١٧. وكان ذلك راجعاً إلى الدور الشخصي للملك قسطنطين الأول ملك اليونان والذي كان يمت بصلة النسب إلى إمبراطور ألمانيا غليوم الثاني. إلا أن رئيس وزراء اليونان فينيزيلزس Venizelos كان يعارض تلك السياسة، لأنه كان يرمى إلى الحصول على بعض أملاك الدولة العثمانية في البلقان. ونجح في حمل البرلمان اليوناني على اتخاذ قرار بإعلان الحرب ضد بلغاريا، وسمح للقوات الفرنسية والبريطانية بالنزول في منطقة سالونيك. وحين اعترض الملك على ذلك فرضت بريطانيا وفرنسا حصاراً على اليونان، وأجبرت الملك على التنازل لإبنه إسكندر الأول عن العرش في يونيو عام ١٩١٧. وقد بادر الملك الجديد بإعلان الحرب على الدول المركزية.

إذا كان دخول إيطاليا ورومانيا واليونان الحرب قد جاء بناء على رغبة الوفاق الثلاثي، فإن دخول اليابان والولايات المتحدة الحرب قد تم بقرار ذاتي منهما. لم تدخل اليابان الحرب بناء على قرار ذاتي فقط ولكن ضد رغبة بريطانيا أيضاً. فقد رأت اليابان في الحرب الأوروبية فرصة ذهبية لتحقيق أطماعها التوسعية في الشرق الأقصى. ومن ثم أعلنت في أغسطس عام ١٩١٤، أي فور دخول بريطانيا الحرب أنها ستصرف بناء على معاهدة التحالف البريطانية اليابانية الموقعة عام ١٩٠٢، أي أنها ستتدخل ضدد ألمانيا. ولكن بريطانيا طلبت منها أن يقتصر دورها على تدمير السفن الألمانية الموجودة في المياه الصينية. ذلك أن بريطانيا كانت تخشى أن تستغل اليابان انشغال دول الوفاق في الحرب الأوروبية لتوطيد نفوذها في الشرق الأقصى. وفي ٢٣ أغسطس أعلنت اليابان الحرب

ضد ألمانيا وشرعت في تنفيذ مخططاتها في الشرق الأقصى. واضطرت بريطانيا إلى قبول انضمام اليابان إليها، ووافقت على أن تقوم البحرية اليابانية بأعمال الدورية في منطقة غرب المحيط الهادى شمال خط الاستواء.

وسرعان ما قامت اليابان باحتلال العديد من الجزر وتوسعت في الأقاليم الصينية التى تسيطر عليها ألمانيا (إقليم شانتونج، وإقليم كياوشو)، بل وتقدمت بمطالب شاملة إلى الصين تعنى إخضاع الصين لحماية اليابان، وطرد النفوذ الغربى منها. ورغم تحذير الولايات المتحدة لليابان من فرض مطالبها على الصين، فإن اليابان، وتحت التهديد العسكرى للسافر، عقدت إتفاقيات مع حكومة يوان شى كيه فى ٢٤ مايو عام ١٩١٥، نصت على موافقة الصين على معظم المطالب اليابانية. كما استغلت اليابان حرص دول الوفاق على دخول الصين الحرب ضد ألمانيا وانشغال تلك الدول فى الجبهة الأوروبية وأرغمت دول الوفاق الثلاثى على قبول الإتفاقيات اليابانية الصينية. إلا أن الولايات المتحدة تحفظت على تلك الإتفاقيات بدعى أنها قد وقعت تحت التهديد باستخدام القوة. ولكن السبب الحقيقى كان هو أن السياسة اليابانية كانت تهدد التجارة الأمريكية فى الشرق الأقصى. ولكن الولايات المتحدة اضطرت، ونظراً لانشغالها بالميدان الأوروبى، إلى توقيع إتفاقية لانسينج-إيشى Lansing-Ishii فى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٧ مع اليابان، وبموجبها اعترفت الولايات المتحدة بالمصالح اليابانية فى الصين، مقابل وعد يابانى باحترام استقلال الصين وسلامة أراضيها والإمتيازات التجارية للدول الأخرى. وقد كانت هذه الإتفاقية مجرد تأجيل للنزاع اليابانى-الأمريكى بشأن المسألة الصينية. كذلك استغلت اليابان قيام الثورة البلشفية فى روسيا عام ١٩١٧، وحرص الدول الغربية على قمع تلك الثورة، وبسطت سيطرتها على باقى الأقاليم الصينية.

هكذا أدى التدخل اليابانى إلى تغيير توازن القوى فى الشرق الأقصى. فقد استولت اليابان على الإمتيازات الألمانية فى الصين، وفى المحيط الهادى شمال خط الاستواء، وفرضت حمايتها الفعلية على الصين. وقد تقلص الدور الأوروبى فى الشرق الأقصى نتيجة لهذه السياسة، وأصبح التنافس فى تلك المنطقة محصوراً بين اليابان والولايات المتحدة.

لكى تتغلب الولايات المتحدة على الدور اليابانى المتزايد فى الصين، بدأت تمارس ضغطاً على الحكومة الصينية لى تدخل الحرب ضد ألمانيا. وكان منطق الولايات المتحدة هو أن مشاركة الصين فى الحرب سيعطيها حق حضور مؤتمر الصلح، وعرض

خلافها مع اليابان على المؤتمر. ولما كان لى يوان هونج، رئيس الجمهورية الصينية آنذاك، يحذب سياسة الحياد، فقد تم تدبير انقلاب أجبره على إعلان الحرب على ألمانيا فى أغسطس سنة ١٩١٧.

بالنسبة للولايات المتحدة فقد تدخلت فى الحرب إلى جانب دول الوفاق فى ٢ أبريل عام ١٩١٧ ولم يكن ذلك نتيجة مساومة مع الأطراف المتحاربة. وإنما بناء على قرار منفرد. فقد اتخذت الولايات المتحدة فى البداية موقف الحياد من الحرب، وكان هذا الموقف يكفل لها التعامل إقتصادياً مع كل الأطراف المتحاربة. فقد أصبحت بعد نشوب الحرب أكبر الدول المصدرة إلى الدول المتحاربة. فكانت تصدر لها المواد الأولية والسلع الغذائية والمعدات الحربية. إلا أن التجارة الأمريكية مع أوروبا بدأت تواجه عقبات شديدة نتيجة للحصار البحرى الذى فرضته بريطانيا وفرنسا على ألمانيا، ونتيجة لحرب الغواصات الألمانية التى كانت تهدف إلى فك الحصار البريطانى الفرنسى، وإنهاء الإقتصاد البريطانى. بناء عليه حاولت أمريكا أن تتوسط بين الطرفين المتحاربين. وفى هذا الصدد بذلت أربع محاولات للوساطة بين سبتمبر سنة ١٩١٤، وديسمبر سنة ١٩١٦. ولكن هذه المحاولات باءت بالفشل لاعتقاد القيادة الألمانية أن حرب الغواصات ستجبر بريطانيا على الركوع، واعتقاد دول الوفاق أن استسلام ألمانيا أصبح وشيكاً، وأن الولايات المتحدة ستتدخل حتماً إلى جانبها بسبب حرب الغواصات. والواقع أن السبب الرئيس لفشل محاولات الوساطة الأمريكية كان هو أن الحياد الأمريكى فى الحرب كان يميل إلى جانب دول الوفاق. فكانت المقترحات الأمريكية للوساطة تحابى دول الوفاق. فقد نصت اقتراحات السلام التى قدمها الرئيس ويلسون فى مارس سنة ١٩١٦ على إعادة استقلال بلجيكا، وإعادة الأكراس واللورين إلى فرنسا، وحصول روسيا على مخرج على البحار. ولم تعط هذه المقترحات لألمانيا إلا بعض الإمتيازات الإقليمية المحدودة خارج أوروبا. كما كانت تصريحات الرئيس الأمريكى ويلسون تؤكد أن بريطانيا "تحارب حربنا". أضف إلى ذلك أن الولايات المتحدة كانت تمد دول الوفاق بالأسلحة. فقد ارتفعت قيمة الأسلحة الموردة إلى دول الوفاق من ٦ مليون دولار سنة ١٩١٤ إلى ٤٦٧ مليون دولار سنة ١٩١٦، مما دعى ألمانيا إلى الاحتجاج رسمياً فى أبريل عام ١٩١٥ على شحنات الأسلحة الأمريكية إلى دول الوفاق. كذلك، فبينما قنمت المصارف الأمريكية إئتمانات وقروض لدول الوفاق منذ نوفمبر سنة ١٩١٤ حتى نوفمبر سنة ١٩١٦ تصل إلى ١٩٢٩ مليون دولار، فإنها لم تقدم لألمانيا إلا حوالى ٥ مليون دولار.

ويعتبر الإعلان الألماني في يناير عام ١٩١٧، بأن ألمانيا ستلجأ إلى استخدام سلاح الغواصات دون قيد، هو نقطة التحول في الموقف الأمريكي. فقد كان هذا الإعلان يعنى أن ألمانيا قد قررت تطبيق حرب الغواصات على سفن الدول المحايدة بما فى ذلك السفن الأمريكية. وعلى الفور أعلن الرئيس الأمريكى ويلسون، قطع العلاقات الدبلوماسية مع ألمانيا فى ١٢ مارس، وقرر الترخيص للسفن التجارية الأمريكية بالتسلح. وعلى أثر إغراق الغواصات الألمانية لباخرة تجارية أمريكية فى المحيط الأطلنطى، قام الرئيس ويلسون بإعلان الحرب فى ٦ أبريل عام ١٩١٧. ومن ثم يتضح أن الدافع الرئيس للتدخل الأمريكى كان هو تهديد حرب الغواصات الألمانية للتجارة الأمريكية مع دول الوفاق. فقد أدت حرب الغواصات إلى تكس السلح الأمريكية فى الموانئ وهدد ذلك بكساد كبير فى الحياة الإقتصادية الأمريكية مما دعى أمريكا إلى الدخول فى الحرب دفاعاً عن إقتصادها. أضف إلى ذلك أن المؤسسات المالية الأمريكية كانت قد أقرضت دول الوفاق حوالى ٢ بليون دولار من أجل تمويل الصادرات الأمريكية إلى تلك الدول. وقد قامت تلك المؤسسات بالضغط على الحكومة الأمريكية للتدخل فى الحرب لإنقاذ دول الوفاق الثلاثى وإلا اضطرت المصارف الأمريكية إلى إشهار إفلاسها. ومن ثم، أصبح للولايات المتحدة مصلحة إقتصادية مباشرة فى انتصار بريطانيا وفرنسا فى الحرب.

بيد أن الرأى العام الأمريكى كان منقسماً على نفسه إزاء فكرة الاشتراك فى الحرب، خاصة أنه كان هناك حوالى ٤ مليون أمريكى من أصل ألماني يقطنون فى الولايات المتحدة، وكانوا يتعاطفون مع ألمانيا. وقد تغير هذا الوضع بعد حادثة برقية زيمرمان. فقد أرسل وزير خارجية ألمانيا زيمرمان برقية سرية إلى السفير الألماني فى المكسيك يطلب منه حث المكسيك على التحالف مع ألمانيا فى حالة دخول الولايات المتحدة الحرب إلى جانب دول الوفاق مقابل إستعادة الأقاليم التى فقدتها لصالح الولايات المتحدة سنة ١٨٤٨. وقد التقطت المخابرات البريطانية هذه البرقية وأبلغتها إلى الرئيس ويلسون، الذى قام فى أول مارس سنة ١٩١٧ بنشرها فى الصحف، مما أدى إلى هياج شديد لدى الرأى العام الأمريكى أدى إلى تحوله لأول مرة نحو تأييد فكرة الاشتراك فى الحرب. أضف إلى ذلك أن أمريكا كانت تترك حتمية المواجهة مع اليابان بعد الحرب، وأن ذلك لن يكون ممكناً إلا إذا تم ضمان أمن بريطانيا، أى هزيمة ألمانيا. ومن ثم فقرار أمريكا بالدخول فى الحرب كان مرتبطاً بالأهداف السياسية الأمريكية فى الشرق الأقصى كذلك.

كان التدخل الأمريكى عاملاً حاسماً فى هزيمة الدول المركزية. فقد أسهم فى إحكام الحصار البحرى حول ألمانيا. كما أنه نتيجة لذلك أعلنت بعض دول أمريكا الجنوبية الحرب على ألمانيا واستولت على السفن الألمانية التى هربت من الأسطول البريطانى. كذلك أسهم فى تقوية دول الوفاق إقتصادياً من خلال المعونات المقدمة إليها. من ناحية أخرى فإن التدخل الأمريكى أدى إلى تغيير أسس السياسة الدولية لأنه أثبت أن الدول الأوروبية عاجزة عن حسم قضاياها دون تدخل من جانب الولايات المتحدة. أضف إلى ذلك، فقد أدى التدخل الأمريكى إلى إدخال مفاهيم جديدة فى السياسة الدولية. أهمها مبادئ الدبلوماسية العلنية، وحرية التجارة، ونقرير المصير، وإنشاء تنظيم دولى عالمى. وقد تبلور ذلك فى البرنامج السياسى للرئيس ويلسون الذى عرف بإسم "النقاط الأربعة عشرة" Fourteen Point Program الذى أعلن فى ٨ يناير سنة ١٩١٨، والذى تضمن العناصر التالية^(٢٤):

١. إبرام معاهدات علنية، وعدم استخدام الدبلوماسية السرية فى المستقبل.
٢. إحترام حرية الملاحة خارج المياه الإقليمية فى السلم وفى الحرب، إلا فى حالة إقبال البحار طبقاً لترتيب دولى.
٣. إزالة الحواجز الإقتصادية، وإقامة المساواة وحرية التجارة الدولية.
٤. خفض التسلح إلى القدر الكافى للمحافظة على الأمن الداخلى.
٥. تسوية المطالبات الإستعمارية تسوية عادلة مع أخذ مصالح الشعوب عند النظر فى اختيار الحكومات التى يعهد لها بالأمصار على المستعمرات.
٦. جلاء ألمانيا عن جميع الأراضى الروسية ومنح روسيا فرصة كاملة فى تطوير شئونها، وعلى الدول أن تتعهد بمساعدتها.
٧. المحافظة على سيادة بلجيكا والجلاء عن أراضيها.
٨. الجلاء عن فرنسا والمحافظة على سيادتها، وعلى ألمانيا أن تصلح ما أفسدته سنة ١٨٧١.
٩. تعديل حدود إيطاليا والنمسا بما يتفق وتوزيع القوميات.
١٠. منح شعوب النمسا والمجر، الحكم الذاتى وإتاحة الفرصة لها للعمل لترقية ذاتها.

١١. الجلاء عن أراضى رومانيا، وصربيا، والجبل الأسود، وإعطاء صربيا منفذ على البحر، وتسوية علاقات الدول البلقانية ببعضها بمقتضى قاعدتى القومية والولاء.

١٢. الإستقلال الذاتى للشعوب غير التركية الخاضعة لحكم الدولة العثمانية، وحرية الملاحة فى مضيق الدردنيل طبقاً ل ضمانات دولية.

١٣. استقلال بولندا ومنحها منفذاً على البحر.

١٤. تكوين جمعية عامة من الأمم يرتبط أعضاؤها معا طبقا لمهود معينة ، بقصد توفير الضمانات المتبادلة لاستقلالها الذاتى ، وسلامة أراضى الدول العظمى والدول الصغرى على السواء .

وقد كان هذا البرنامج من العوامل التى غنت حركات التحرر الوطنى بعد انتهاء الحرب .

المبحث الثالث

خروج روسيا من الحرب العالمية الأولى

فى ٨ مارس عام ١٩١٧ اجتاحت الاضطرابات مدينة بتروجراد (لينجراد فيما بعد، وبطرسبرج حالياً) نتيجة لتوالى هزائم الجيش الروسى فى الحرب، ونقص المواد التموينية، وانتشار الفساد فى الدولة. وإنتهى الأمر بتكوين "حكومة مؤقتة" برئاسة ميليوكوف، وتنازل القيصر عن العرش كما تحولت روسيا إلى النظام الجمهورى، وإنتهى بذلك حكم أسرة رومانوف الذى بدأ سنة ١٦١٣. كانت الحكومة المؤقتة تتكون أساساً من العناصر البرجوازية والليبرالية، وبعض العناصر الأرستقراطية التى كانت تهدف إلى إصلاح النظام الدستورى على أسس ديمقراطية. وقد أعلنت الحكومة المؤقتة أنها ستستمر فى الحرب وتقى بالتزاماتها أمام الحلفاء، مما دعى الدول الغربية إلى الاعتراف بالنظام الروسى الجديد. غير أن الاتجاه الشعبى العام، والذى كانت تمثله لجان العمال والجنود التى سميت "بالسوفيئات" (المجالس) كان ضد الاستمرار فى الحرب. وقد أدت معارضة السوفيئات والأحزاب الاشتراكية (حزب الثوريين الإشتراكيين، والمنشفيك (الأقلية المعتدلة)، وحزب الديمقراطيين الإشتراكيين) إلى سقوط "الحكومة المؤقتة"، وتكوين حكومة مؤقتة ثانية ضمت ممثلين عن بعض التيارات الإشتراكية برئاسة كيرنسكى. وكانت تلك التيارات معادية للحرب باعتبارها حرباً بين الدول الإستعمارية للدفاع عن المصالح الإستعمارية. وقد شجع ذلك ألمانيا على أن تعرض على الحكومة الجديدة إبرام صلح منفرد، خاصة أن الولايات المتحدة قد دخلت الحرب ضدها فى أبريل عام ١٩١٧. فكانت ألمانيا تسعى لإنهاء الحرب على الجبهة الشرقية وإحراز النصر على فرنسا وبريطانيا قبل وصول للقوات الأمريكية إلى أوروبا. ولكن الحكومة المؤقتة رفضت العرض الألمانى حيث أن للعناصر الإشتراكية تحولت إلى تأييد استمرار روسيا فى الحرب تحت إدعاء أن الحرب هى فرصة للقضاء على النظام الإمبراطورية فى ألمانيا، والنمسا والمجر. إزاء ذلك لجأت ألمانيا إلى الضغط من خلال الجناح للمتطرف من الحزب الإشتراكي الديمقراطى الروسى (والذى كان يعرف بالجناح البلشفى) بزعامة لينين، وكان هذا الجناح يعمل على إنهاء الحرب. وقد سرت ألمانيا لزعيم البلاشفة لينين (وكان يقيم فى سويسرا) عملية دخول روسيا فى أبريل عام ١٩١٧ كوسيلة للضغط على

الحكومة المؤقتة لإبرام صلح منفرد. وقد توافق ذلك مع استيلاء القوات الألمانية على "ريجا" وتهديدها لمدينة بتروجراد ذاتها، وانضمام الجنود الروس المهزومين إلى الثوار. وقد انتهى الأمر إلى استيلاء لينين على السلطة في ٧ نوفمبر عام ١٩١٧، وإبرام إتفاقية للهندة بين ألمانيا وروسيا السوفيتية في ١٥ ديسمبر من السنة ذاتها.

وقد بادرت حكومة لينين بإصدار ما يسمى "قرار السلام". ويدعو القرار إلى البدء في مفاوضات للصلح لتحقيق السلام دون ضم أو تعويض، كما نشرت الإتفاقيات السرية الموقعة مع بريطانيا وفرنسا حول تقسيم أملاك الدولة العثمانية. وفي يناير سنة ١٩١٨ دخلت حكومة لينين في مفاوضات للصلح مع ألمانيا. وقد استمرت المفاوضات حوالي ثلاثة أشهر. فقد طالبت روسيا السوفيتية بإجراء إستفتاء في المناطق التي تحتلها قوات ألمانيا، والنمسا والمجر لتقرير مصير سكان هذه المناطق. على أن يسبق هذا الإستفتاء إنسحابها من تلك المناطق، ولكن ألمانيا والنمسا والمجر أصرتا على أن يجرى الإستفتاء في ظل وجود قوتيهما. كذلك طلبت ألمانيا والنمسا والمجر ضم الجزء الروسي من بولندا، وليتوانيا وكورلاند. كما لجأتا إلى الضغط السياسي والعسكري لإجبار روسيا السوفيتية على إبرام صلح منفرد على أساس تلك الشروط. فقد عقدت الدولتان معاهدة منفردة مع وفد الجمعية الوطنية الأوكرانية على أساس أن شعب أوكرانيا قد استقل عن روسيا السوفيتية، كما استأنفت الدولتان القتال على طول الجبهة الروسية. وتوغلتا في أوكرانيا. إزاء هذه الضغوط إستجابت الحكومة السوفيتية للشروط الألمانية، وتم إبرام معاهدة صلح بريست ليتوفسك Brest Litovsk. في ٣ مارس عام ١٩١٨. وقد نصت للمعاهدة على تنازل روسيا السوفيتية عن ليتوانيا، وكورلاند، والجزء الروسي من بولندا، وجلاء للقوات السوفيتية من لاتفيا، واستونيا مع بقائها تحت السيادة السوفيتية، وإنسحاب للقوات السوفيتية من شرق الأناضول وإعادة هذه الأقاليم إلى الدولة العثمانية، وإعتراف روسيا السوفيتية باستقلال أوكرانيا، وفنلندا. كذلك تضمنت المعاهدة تعهد روسيا السوفيتية بدفع تعويضات لألمانيا والنمسا والمجر^(٢٥).

رغم ما يلاحظ من إجحاف بحقوق روسيا السوفيتية في معاهدة بريست ليتوفسك، فإن تلك المعاهدة قد أفادت روسيا السوفيتية أكثر مما أفادت للدول المركزية. ولكي نتبين ذلك يجب أن نتذكر أن روسيا السوفيتية كانت تهدف من توقيع معاهدة الصلح إلى تثبيت أقدام الثورة البلشفية في مواجهة العناصر البرجوازية والحركات الانفصالية في الداخل إزاء احتمالات التدخل العسكري الغربي. ذلك أن الحلفاء كانوا قد بدأوا يتدخلون في الشرق

الأقصى والبحر الأسود لضرب الثورة البلشفية. وقد تمكنت روسيا السوفيتية من تحقيق هذا الهدف بعد توقيع صلح بريست ليتوفسك. فقد استطاعت أن تضرب الحركات الانفصالية، وتصد المحاولات الغربية للقضاء على الثورة البلشفية. وبمجرد إعلان هزيمة ألمانيا وتوقيعها إتفاقيات الهدنة في نوفمبر عام ١٩١٨ أعلنت الحكومة السوفيتية بطلان إتفاقية بريست ليتوفسك. وهكذا تم تثبيت أقدام القوة السوفيتية لتصبح إحدى القوى الجديدة في السياسة الدولية.

نرجع أهمية ذلك التطور إلى أن الدولة السوفيتية قد أدخلت مفاهيم جديدة في العلاقات الدولية، كمفاهيم الدبلوماسية الشعبية، والدبلوماسية المفتوحة، كما أنها صبغت الصراع الدولي بطابع عقائدي لأول مرة أساسه الصراع بين الإشتراكية والرأسمالية، والصراع على إستقطاب الشعوب الأفريقية، والآسيوية. ولكي ندلل على ذلك يمكن أن نشير إلى أن إعلان الرئيس ويلسون حول حق الشعوب في تقرير مصيرها في النقاط الأربعة عشرة كان رد فعل "لقرار السلام" الذي أصدرته الحكومة السوفيتية. فقد خشيت الولايات المتحدة أن تستقطب روسيا السوفيتية الشعوب الأفريقية والآسيوية. إلا أن صلح بريست ليتوفسك أدى إلى إخراج روسيا السوفيتية من الحرب. ومن ثم لم تشارك في اللغنائم التي نتجت عن إنتصار بريطانيا، وفرنسا، والولايات المتحدة في الحرب العالمية الأولى.

بالنسبة للحلفاء، فقد ردوا على عقد صلح بريست ليتوفسك بتنظيم حملة مشتركة، بمساعدة اليابان، نزلت إلى سيبيريا. وكان هدف هذه الحملة هو إجبار ألمانيا، والنمسا والمجر على عدم سحب قواتهما من الجبهة الروسية وتوجيهها نحو الجبهة الغربية من ناحية، والتدخل في الحرب الأهلية الروسية لصالح القوات المناهضة للثورة البلشفية. ومما شجع الحلفاء على السير في هذا الإتجاه هو أن الحكومة السوفيتية كانت قد أعلنت سنة ١٩١٧ إلغاء الإتفاقيات السرية التي عقدها مع فرنسا وبريطانيا بخصوص تقسيم أملاك الدولة العثمانية، وفضحت نوايا الدولتين الإستعماريتين. وفي ٥ أغسطس سنة ١٩١٨ بدأت الحملة المشتركة، كما نزلت بعض القوات البريطانية والفرنسية في روسيا الشمالية لتحقيق الهدف ذاته. وقد دفع ذلك بالحكومة السوفيتية إلى توقيع إتفاقية سرية مع ألمانيا في ٢٧ أغسطس سنة ١٩١٨ نصت على تقديم ألمانيا المساعدة للحكومة السوفيتية مقابل تخلي روسيا عن السيادة على ليتوانيا، وإستونيا.

بعد إنتهاء الحرب العالمية الأولى ، صعدت الدول المنتصرة من حملتها ضد الحكومة البلشفية ، بسبب التناقض الجذرى بين أيديولوجية النظام البلشفى والفلسفة الرأسمالية الليبرالية لتلك الدول ، وتخوف الأخيرة من امتداد المبادئ البلشفية إليها . ومن ثم ، فإنه ابتداءً من نوفمبر سنة ١٩١٨ بدأت فى محاولة غزو الأراضى الروسية . فقد نزلت القوات الفرنسية ميناء أوديسا فى نوفمبر سنة ١٩١٨ ، واحتلت القوات البريطانية بعض أراضى القوقاز ، وبدأت الدولتان فى تشجيع حركات "الروس البيض" للمعارضة . ولكن هذه المحاولة باءت بالفشل . فقد هزم الجيش السوفييتى (الأحمر) قسوات الروس البيض ، واضطرت بريطانيا وفرنسا إلى سحب قواتهما من الأراضى الروسية ، وبدأت مرحلة جديدة فى سياسة الدول الغربية تجاه روسيا السوفييتية وهى التحول إلى سياسة "الحزام المصحى" ، التى سنشير إليها فيما بعد .

من ناحية أخرى ، فقد أثرت إتفاقية بريست ليتوفسك على الأوضاع السياسية فى منطقة البلطيق . ذلك أن الإتفاقية نصت على تعهد روسيا السوفييتية بإخلاء المناطق المشرفة على بحر البلطيق من أى قوة مسلحة ، دون أن تتخلى نهائياً عن سيادتها على تلك المناطق . وكانت ألمانيا ترمى بذلك إلى أن تحل محل روسيا السوفييتية فى تلك المناطق . ولذلك ، فإنها لم تنسحب من منطقة البلطيق إلا بعد أن كونت فرقاً تطوعية تتولى مهمة منع القوات الروسية من العودة إليها . كما شجعت قيام مجالس وطنية مما لبثت أن أعلنت إستقلال تلك المناطق عن روسيا السوفييتية سنة ١٩١٨ . وقد استطاعت الفرق التطوعية أن تمنع القوات الروسية من إعادة احتلال المنطقة ، بعد أن انتهزت روسيا السوفييتية فرصة إنشغال ألمانيا بالحرب على الجبهة الغربية ، وحاولت تأكيد سلطتها فى دول بحر البلطيق . وقد كان ذلك مقدمة لإستقلال دول بحر البلطيق بعد إنتهاء الحرب . فقد نصت معاهدة الصلح مع ألمانيا (فرساي) على إنسحاب القوات الألمانية من تلك المنطقة مما أدى إلى ظهور أربع دول جديدة فى المنطقة هى فنلندا ، واستونيا ، وليتوانيا ، ولاتفيا .

المبحث الرابع

مسارات الحرب العالمية الأولى

خلال الفترة من مايو سنة ١٩١٥ حتى أكتوبر سنة ١٩١٧ حققت الدول المركزية أعظم انتصاراتها على دول الوفاق. ففي مايو سنة ١٩١٥ احتلت القوات الألمانية والنمساوية - المجرية جاليسيا ، وبولندا، ومعظم ليتوانيا وطرنت القوات الروسية منها. وفي أكتوبر سنة ١٩١٥ عبرت القوات الألمانية النمساوية المجرية نهر الدانوب واحتلت معظم صربيا، واستولت القوات البلغارية، والنمساوية-المجرية على معظم ألبانيا، كما أوقعت القوات النمساوية-المجرية هزيمة ساحقة بالقوات الإيطالية في منطقة البندقية سنة ١٩١٧. وفي السنة ذاتها أحكمت ألمانيا الحصار البحري على بريطانيا من خلال حرب الغواصات. بيد أن القوات البريطانية حققت نجاحاً كبيراً ضد القوات العثمانية في المشوق العربي. فاستطاعت أن تسيطر على العراق وعلى بلاد الشام. كما أن حرب الغواصات لم تأت الثمار المرجوة منها نتيجة الإجراءات التي اتخذتها بريطانيا، ووحدت بريطانيا وفرنسا قوتيهما تحت قيادة المارشال فوش، واستطاعتا إلحاق هزيمة كبرى بالقوات الألمانية فيما عرف باسم معركة المارن الثانية في أغسطس سنة ١٩١٨، مما أجبر تلك القوات على التراجع العام.

كان تراجع وهزيمة الدول المركزية في الحرب العالمية الأولى محصلة لمجموعة من العوامل، أولها الطبيعة القومية التعددية للإمبراطورية النمساوية-المجرية، والدولة العثمانية. فقد كانت هاتان الدولتان تتكونان من قوميات متعددة، وكان بعض هذه القوميات يطالب بقدر من الاستقلال الذاتي. وكان من الميسور على دول الوفاق، إزاء تشدد الدولتين تجاه القوميات، أن تحاول تأليب تلك القوميات. وقد شجعت دول الوفاق القوميات التشيكية، والسلافية الجنوبية ضد النمسا والمجر، والقوميين العرب ضد الدولة العثمانية. وقد لعبت ثورة القوميات دوراً هاماً في هزيمة الدولتين. من ناحية ثانية، فقد لعب التدخل العسكري الأمريكي دوراً حاسماً في ترجيح توازن القوى لصالح دول الوفاق. فقد أدى هذا التدخل إلى إفشال حرب الغواصات الألمانية، كما لعب الأسطول التجاري الأمريكي دوراً كبيراً في تسهيل التجارة الخارجية لدول الوفاق. بينما لم يؤد خروج روسيا من الحرب إلى تمكين الدول المركزية من سحب قواتها من الجبهة الروسية وتركيزها على الجبهة

الغربية، نظراً لعدم ثقة الدول المركزية في نوايا روسيا السوفيتية، واحتفاظها بقوات كبيرة في الشرق لكي تمنع انتشار الحركات الثورية إلى داخل تلك الدول، وتضمن استمرار الفلاحين في المناطق التي استولت عليها من روسيا السوفيتية، في تسليم المواد الغذائية. وبعد أن سوت الدول المركزية كافة مشكلاتها مع روسيا السوفيتية، وشرعت في التركيز على الجبهة الغربية، كان الوقت متأخراً. ذلك أن الولايات المتحدة كانت قد دخلت الحرب بكامل ثقلها، ووضعت حوالي مليون جندي في جبهة المعارك. من ناحية ثالثة، فإن الهزيمة يمكن أن تعزى إلى الإنقسام داخل السلطة الحاكمة في كل من ألمانيا، والنمسا والمجر، وبين ألمانيا، والنمسا والمجر، حول كيفية سير الحرب، وإمكانية التوصل إلى تسوية سلمية. فقد حاول الإمبراطور شارل الأول، إمبراطور النمسا والمجر منذ نوفمبر سنة ١٩١٦، أن يتوصل إلى تسوية سلمية مع دول الوفاق. فاقرب في مارس سنة ١٩١٧ على الولايات المتحدة العودة إلى الوضع السابق للحرب وإعطاء صربيا مخرجاً على البحر الأدرياتي، والسعى لكي تقبل ألمانيا عودة الأكراس واللورين إلى فرنسا. كما عرض في مرحلة لاحقة تعديل الكيان السياسي للإمبراطورية بما يعطى حقوقاً أكثر للقوميات، ولكن الحكومة النمساوية - المجرية عارضت هذه الاقتراحات. مما دعى شارل الأول إلى التراجع عن مشروعه. ومن ثم اتجه الحلفاء إلى إسقاط الإمبراطورية. وحينما أراد الإمبراطور تأكيد العرض الخاص بالاستقلال الذاتي للقوميات في أكتوبر سنة ١٩١٨ رد الرئيس ويلسون بأن ذلك العرض لا يكفي لإرضاء أماني الشعوب، واتجه الحلفاء إلى تحطيم الإمبراطورية. كذلك، فقد عارضت ألمانيا المشروع للنمساوى المجرى، واضطر الإمبراطور شارل الأول إلى الاعتذار لألمانيا. وقد حاولت ألمانيا، ابتداءً من أبريل سنة ١٩١٧، للتوصل إلى تسوية مع دول الوفاق، وعرض كولمان، وزير خارجيتها، على بريطانيا إعادة إستقلال بلجيكا. وقد أبدت بريطانيا إهتماماً بالمشروع الألماني، غير أن هيئة الأركان العامة الألمانية عارضت المشروع، واضطر غليوم الثاني إلى التدخل إلى جانب هيئة الأركان. وحينما إنهارت الجبهة الألمانية، وجددت ألمانيا عرض الصلح، لأمر الحلفاء على أن تستسلم ألمانيا دون قيد أو شرط. وأخيراً فقد أدى خروج إيطاليا من الحلف الثلاثي سنة ١٩١٥ إلى توجيه ضربة قاصمة للحلف. فقد لعب الهجوم الإيطالي على الجبهة الجنوبية دوراً مهماً في هزيمة الإمبراطورية، وفتح الطريق أمام استسلام ألمانيا.

ابتداءً من يوليو عام ١٩١٨، بدأت الدول المركزية في التراجع على كل الجبهات. ففي ٢٩ يوليو وقعت بلغاريا هدنة مع قائد القوات الفرنسية في سالونيك تنص على تسريح

الجيش البلغاري، وتسليم عتاده الحربي، واحتلال جيوش الحلفاء للنقاط الاستراتيجية في بلغاريا. وقد أفسح استسلام بلغاريا الطريق للجيش الفرنسي للتقدم لمهاجمة الدولة العثمانية، التي اضطرت إلى طلب الهدنة. كما فتح الطريق لمهاجمة النمسا والمجر من الجنوب عبر الدانوب. كذلك فقد شرع الجيش الإيطالي في الفتك بجيش النمسا والمجر مما دعى إمبراطورية النمسا والمجر إلى طلب الهدنة. وفي ٣ نوفمبر وقعت الهدنة بين النمسا والمجر، وبريطانيا، وفرنسا، وبمقتضاها تعهد إمبراطور النمسا والمجر بأن لا يعارض اجتياز جيوش الحلفاء لأراضي الإمبراطورية عندما تريد مهاجمة ألمانيا من الجنوب. وكانت الدولة العثمانية قد وقعت إتفاقية للهدنة عرفت باسم إتفاقية مودرس في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩١٨، وفي ١١ نوفمبر سنة ١٩١٨ استسلمت ألمانيا .

المبحث الخامس

نتائج الحرب العالمية الأولى

أسفرت الحرب العالمية الأولى عن تغيير جوهري في طبيعة السياسة الدولية على كافة مستوياتها . بيد أننا سنقصر التحليل على النتائج المباشرة للحرب ، ناركين دراسة النتائج بعيدة الأمد إلى الفصل التالي. لعل أبرز النتائج المباشرة للحرب العالمية الأولى هي معاهدات الصلح ، وإنشاء الدول الجديدة، وتأسيس عصبة الأمم .

المطلب الأول

معاهدات الصلح

دعت الدول المنتصرة إلى عقد مؤتمر للصلح فى باريس. وقد أصر الرئيس ويلسون على إعتداد النقاط الأربعة عشر كأساس لمعاهدات الصلح. وقد حاولت فرنسا وبريطانيا للتخلص من مقترحات ويلسون لأنها كانت تهدد أطماعهما الإستعمارية. ولكن تحت تأثير تهديد ويلسون بعقد صلح منفرد مع ألمانيا ، والاتسحاب من المؤتمر قبلت الدولتان النقاط الأربعة عشر مع تحفظين هما أن تتضمن شروط السلام تعويضات عن جميع الخسائر التى سببها العدوان الألمانى ، وإقرار مبدأ حرية الملاحة البحرية فى زمن الحرب . وفى الوقت ذاته صممت الدولتان على تفرغ مشروع ويلسون من مضمونه .

وقبل أن ندخل فى تفاصيل اتفاقيات الصلح يجب أن نذكر أن الدول المنتصرة قد دخلت مؤتمرات الصلح بمفاهيم ومصالح مختلفة أشد الإختلاف . فرنسا كانت تركز على منع ألمانيا من شن أى هجوم عليها فى المستقبل . فقد هاجمت ألمانيا فرنسا ثلاث مرات خلال قرن واحد . ولذلك فإن فرنسا كانت تبحث عن الوسائل الكفيلة بإضعاف ألمانيا . ولذلك لم يكن غريباً أن يقول بولنكاريه رئيس جمهورية فرنسا فى افتتاح مؤتمر فرساي، "أيها السادة ، منذ ثمان وأربعين سنة، يوماً بيوم ، أعلنت فى قاعة المرايا بقصر فرساي ولادة الإمبراطورية الألمانية ، وها نحن نجتمع اليوم لنحطم ما شيد فى ذلك اليوم ، ونقيم بناءً جديداً على أطلاله." أما بريطانيا فكانت تركز على الميدان الإستعماري بصفة

أساسية، أى تقسيم الممتلكات الألمانية فى أفريقيا ، والممتلكات العثمانية فى آسيا ، مع إعادة النشاط إلى الحياة الاقتصادية الأوروبية حتى تستطيع أن تعاود تجارتها مع الدول الأوروبية . كما كانت ترى عدم التشدد مع ألمانيا حتى لا تضطر إلى الاتجاه نحو روسيا السوفيتية بما قد يودى إلى ظهور تحالف ألماني سوفيتي . أما إيطاليا فكانت مهتمة بالحصول على ما وعدتها به دول الوفاق. بينما ركزت اليابان على مصالحها فى الشرق الأقصى، والاستيلاء على الممتلكات الألمانية فى تلك المنطقة . هذا بينما ركزت الولايات المتحدة على كفالة حرية للتجارة الدولية . ولتحقيق ذلك سعت إلى إقامة تنظيم دولي قادر على إعادة تشكيل السياسة الدولية على أساس جديد .

أدى تناقض المصالح بين الدول المنتصرة إلى تعقد مفاوضات الصلح . وزاد من تلك الصعوبة تعارض المطالب القومية فى أوروبا الوسطى كما حدث فى النزاع بين الصرب ، واليونان بخصوص مقدونيا ، وبين الصرب والرومانيين بخصوص بانات تيميسفار . هذا كله بالإضافة إلى التعارض بين الإتفاقات السرية التى أبرمها الحلفاء أثناء الحرب لاقتسام المشرق العربى ، ووعدهم لليهود بإقامة وطن قومي لهم فى فلسطين، وبين وعودهم المعلنة للعرب بالإستقلال والوحدة حتى يثوروا على الدولة العثمانية .

انعقد مؤتمر الصلح فى باريس فى ١٨ يناير عام ١٩١٩. ورغم أن جميع الدول المنتصرة وكثير من الدول المتعاطفة مع الدول المنتصرة، والتي أطلق عليها اسم "القوى المشاركة"، قد حضرت هذا المؤتمر. إلا أن الأعمال الأساسية للمؤتمر قد تمت من خلال مناقشات مغلقة بين الرئيس ويلسون، وكليمنصو رئيس وزراء فرنسا، ولويد جورج رئيس وزراء بريطانيا، ولوراندو رئيس وزراء إيطاليا. وكانت اليابان قد حضرت المؤتمر، ولكنها انسحبت منه لعدم أهمية المسائل الأوروبية بالنسبة لها. كما أن مندوبو فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة هم وحدهم الذين وقعوا على معاهدات الصلح. ومن الجدير بالذكر أن روسيا السوفيتية والدول المحايدة والدول المهزومة لم يسمح لها بحضور المؤتمر. وحينما حضر المصدر الأعظم للدولة العثمانية الداماد فريد إلى مؤتمر الصلح فى فرساي يوم ٢٦ يونيو سنة ١٩١٩ مدافعاً عن ضرورة بقاء الدولة العثمانية، قام كليمنصو، رئيس وزراء فرنسا، بطرده من المؤتمر. وقد أسفر المؤتمر عن خمس معاهدات للصلح هى معاهدة فرساي الموقعة فى ٢٨ يونيو عام ١٩١٩ بخصوص ألمانيا، وهو الذكرى الخامسة لحادثة سراييفو. وبعد ذلك وقعت معاهدة سان جرمان مع النمسا، ومعاهدة

تريانون مع المجر، ومعاهدة نايبى مع بلغاريا، ومعاهدة سيفر مع الدولة العثمانية. وسنتناول هذه المعاهدات على التوالى :

(١) معاهدة فرساي Versailles Treaty

فى ٢٧ أكتوبر عام ١٩١٨، طلبت الحكومة الألمانية الهدنة دون قيد أو شرط. ولكن الحلفاء أصرّوا على عدم التفاوض مع الحكومة الإمبراطورية (غليوم الثانى) مما أدى إلى إستقالة الإمبراطور فى ٩ نوفمبر عام ١٩١٨، وإعلان الجمهورية فى اليوم ذاته. ووقعت الحكومة الجمهورية الجديدة فى ١١ نوفمبر عام ١٩١٨ هدنة مع دول الوفاق. وبموجب تلك الهدنة أجبرت ألمانيا على الجلاء عن الأكراس واللورين، وعن جميع الأراضى التى احتلتها أثناء الحرب، وسحبت قواتها المسلحة غربى الراين، وسلمت عتادها الحربى، ولغّت معاهدتى بريست ليتوفسك وبوخارست اللتين عقدهما مع روسيا السوفيتية ورومانيا على التوالى. وقد رأينا أن فرنسا كانت تعمل على وضع الضمانات الكفيلة بمنع ألمانيا من شن هجوم على فرنسا فى المستقبل. ولذلك فإنها لم تكتف بالمطالبة بالأكراس واللورين وإنما طالبت أيضاً بالاستيلاء على إقليم السار الألمانى. ولكن الولايات المتحدة وبريطانيا رفضتا الطلب الفرنسى. فقد صرح لويد جورج "بأننا لا نريد أن نجعل من السار أكراس ولورين جديدة". كما أكد ويلسون أن النقاط الأربعة عشر قد ضمنت لفرنسا حدود عام ١٨٧١ وليس حدود عام ١٨١٤، كما هدد بالانسحاب من مؤتمر الصلح. وإنتهى المؤتمر إلى مشروع معاهدة فرساي، وطلبت الدول المنتصرة من مندوبى ألمانيا إيذاء ملاحظاتهم على المشروع كتابة. وقد إعترض المندوبون على معظم أجزاء المشروع. ومع ذلك لم يؤخذ بأى من تلك الإعتراضات، وأجبرت ألمانيا على توقيع المشروع.

نصت للمعاهدة على عدة بنود أهمها :

لأولاً : اعترفت ألمانيا بمسئوليتها عن نشوب الحرب العالمية الأولى، وبالتالي إلتزامها بنفع تعويضات للدول المنتصرة، بما فى ذلك تعويض أهالى الجنود الذين قتلوا فى الحرب. وقد ترك المؤتمر تقدير قيمة التعويضات إلى فترة لاحقة. كما تعهدت ألمانيا بتسليم أسطولها التجارى، وجزء كبير من ثروتها الطبيعية والصناعية للدول المنتصرة. فقد أعطى لفرنسا حق استغلال مناجم الفحم فى وادى السار لمدة خمسة عشر عاماً تعويضاً لها عما لحق بمناجمها من تدمير. وأنشأت إدارة خاصة تابعة لعصبة الأمم (المنظمة الدولية العالمية الجديدة) لإدارة إقليم السار على أن يسمتقى

سكان السار فى تقرير مصيرهم بعد ذلك. كذلك، فقد احتلت الدول المنتصرة منطقة غرب نهر الراين وبعض المواقع شرق نهر الراين لمدة خمسة عشرة عاماً، وذلك لضمان تنفيذ المعاهدة. وبعد إنتهاء تلك المدة تبقى هذه المنطقة وبعض المناطق شرق نهر الراين منزوعة السلاح بصفة دائمة. كذلك تعهدت ألمانيا بإلغاء نظام التجنيد الإجبارى، وتحديد جيشها بمائة ألف جندى، وتسليم أسطولها البحرى والجوى للدول المنتصرة، وتدمير القاعدة البحرية فى هلمجولاند، وعدم امتلاك أسلحة الطيران، والمدركات، والغواصات.

ثانياً : ضمت الأكراس واللورين إلى فرنسا، وكذلك مدينتى أوبن ومالميدى إلى بلجيكا، وشمال الشلزيوچ إلى الدانمرك، وفقدت ألمانيا إقليم ميمل لصالح ليتوانيا .

ثالثاً : على الحدود الألمانية - البولندية فصلت بروسيا الشرقية الألمانية عن ألمانيا بممر يصل إلى الساحل ، مع تحويل مدينة دانزج الألمانية إلى مدينة دولية حرة تحت إشراف عصبة الأمم . وتشرف بولندا على منطقة الميناء مع بقاء الإدارة المحلية لدانزج فى يد الألمان . كذلك ، اقتطع إقليم بوزن ، وجزء من سيليزيا العليا وضما إلى بولندا .

رابعاً : تم توزيع المستعمرات الألمانية فى أفريقيا على الدول المنتصرة فى إطار ما سمي "بمنظام الانتداب" فى ظل عصبة الأمم. فدخلت الكامبيرون ونصف توجو تحت الانتداب الفرنسى، كما دخلت تنجانيقا وجنوب غرب أفريقيا الألمانية والنصف الآخر من توجو تحت الانتداب الإنجليزى. وانتدبت بلجيكا على بعض الممتلكات الألمانية فى أفريقيا الشرقية، وأعطيت جزر شمال المحيط الهادى لليابان، وكذلك أقليمى شانتونج وكياوشو لليابان .

وبذلك خسرت ألمانيا حوالى ٢٥ ألف ميل مربع من أراضيها، وحوالى مليون ميل مربع من المستعمرات، وستة ملايين نسمة من سكانها، بالإضافة إلى خسارة معظم مواردها الطبيعية وأسطولها التجارى البحرى، ومستعمراتها.

خامساً : إلترمت ألمانيا بمد تطبيق شرط الدولة الأولى بالرعاية إلى سائر أعدائها لمدة خمس سنوات وتخويلهم حق المرور فى أراضيها دون أن تعامل بالمثل، واحترام مبدأ حرية الملاحة فى أنهار الألب، والأودر، والتينن التى وضعت تلك الأنهار تحت إشراف لجنة دولية، مع فتح قناة كيبل للملاحة الدولية.

سادساً : وعدت الولايات المتحدة وبريطانيا ، فرنسا بتقديم مساعدة أنجلو - أمريكية إذا وقع عليها هجوم من قبل ألمانيا . ولكن هذا التعهد لم ينفذ لم ينفذ كما سنرى فيما بعد .

(٢) معاهدة سان جرمان Saint- Germain Treaty

رأينا أن النمسا والمجر قد شنت الحرب العالمية الأولى للمحافظة على كيانهما السياسى إزاء التهديد الذى كانت تمثله للقومية السلافية الجنوبية. ومع ذلك فقد أسفرت الحرب عن انهيار الإمبراطورية وتقسيمها إلى دول حتى قبل التوقيع على إتفاقية الهدنة فى ٣ نوفمبر عام ١٩١٨. كانت الإمبراطورية للنمساوية المجرية تضم قوميات عديدة. وكانت القوميات التشيكية، والسلافية الجنوبية هى لخطر تلك القوميات وأكثرها تهديداً للإمبراطورية. فكانت الحركة القومية للتشيكية تطالب بالإصلاح الدستورى وتحويل الإمبراطورية الثنائية إلى دولة تعاهدية. ولم تتحول الحركة التشيكية بزعامه مازاريك Masaryk، وبينيش Benes، إلى المطالبة بالانفصال إلا فى عام ١٩١٨، بعد أن تأكد إتجاه بريطانيا، وفرنسا، والولايات المتحدة إلى تفكيك إمبراطورية النمسا والمجر. أما الحركة السلافية الجنوبية (اليوجوسلافية)، بزعامه صربيا، فإنها كانت قد أصيبت بالشلل عام ١٩١٥ بعد هزيمة صربيا فى بداية الحرب. كما أن الحركة ذاتها كانت منقسمة داخلياً بسبب الفوارق الاقتصادية والدينية بين مختلف العناصر السلافية الجنوبية. فالصرب يدينون بالمذهب الأرثوذكسى أما الكروات فيدينون بالمذهب الكاثوليكي يخشون من التسلط الصربى إذا تكونت دولة موحدة.

عندما ظهرت بوادر الهزيمة للنمساوية بادرَت الحركة التشيكية فى ٢٩ أكتوبر عام ١٩١٨ بإعلان قيام جمهورية تشيكوسلوفاكيا بزعامه توماس مازاريك. وفى اليوم ذاته تم إعلان قيام مملكة الصرب والكروات والسلوفين (مملكة يوجوسلافيا منذ سنة ١٩٢٩). وفى ٣٠ أكتوبر أعلن انفصال المجر عن النمسا. وهكذا إنتهى للوجود السياسى للإمبراطورية النمساوية المجرية. ولم يفعل مؤتمر الصلح سوى إقرار تلك التجزئة. وأجبرت الدول المنتصرة الدولة للنمساوية الجديدة على توقيع معاهدة سان جيرمان فى ١٠ سبتمبر سنة ١٩١٩. بموجب هذه المعاهدة أعطى المؤتمر لإيطاليا منطقة جنوب التيرول وشاطئ نلماشيا، وشاطئ الأديريتك، ومنطقة أستيريا. كما حصلت رومانيا على ترانسلفانيا، وبوكوفين، كما حصلت على بسارابيا، وتلث منطقة بانات من روسيا. وتم تكوين دولة بولندا مكونة من الأقسام الخاضعة للنمسا، وألمانيا، وروسيا السوفيتية،

وجمهورية تشيكوسلوفاكيا مكونة من بوهيميا، ومورافيا، وجزء من سيليزيا، وجزء من سلوفاكيا، وجزء من أوكرانيا. كما ظهرت إلى الوجود دول بحر البلطيق فنلندا، وليتوانيا، واستونيا، ولاتفيا.

كذلك حرمت معاهدة سان جرمان (ومعاهدة فرساي) على جمهورية النمسا التصرف في استقلالها. وكان المقصود من ذلك هو منع النمسا من الاتحاد مع ألمانيا. إذ أن فكرة الاتحاد مع ألمانيا كانت قد ظهرت في النمسا منذ يناير سنة ١٩١٩ بعد أن حصل الحزب الإشتراكي على أغلبية المقاعد في الجمعية التأسيسية النمساوية. وكان هذا الحزب يدعو إلى الوحدة مع ألمانيا.

(٣) معاهدة تريانون Trianon Treaty

تعبيراً عن التقسيم السياسي للإمبراطورية النمساوية المجرية، وقعت الدول المنتصرة معاهدة مستقلة مع المجر هي معاهدة تريانون في ٤ يونيو سنة ١٩٢٠ خسرت بموجبها المجر أقاليم شاسعة لصالح رومانيا، وتشيكوسلوفاكيا، ومملكة الصرب. كما ضم جزء من أراضيها إلى النمسا، وحرمت من المنفذ الوحيد لها على البحر، وهو ميناء فيومي الذي ترك المؤتمر مصيره إلى مفاوضات لاحقة بين مملكة الصرب وإيطاليا.

(٤) معاهدة نايبي Neuilly Treaty

وقعت هذه المعاهدة مع بلغاريا في ٢٧ نوفمبر سنة ١٩١٩. وبموجب تلك المعاهدة أعيدت بلغاريا إلى حدود سنة ١٩١٤ على اعتبار أنها خسرت كثير من الأراضي في الحرب البلقانية الثانية سنة ١٩١٣. كذلك فقد تنازلت بلغاريا عن تراقيا الغربية لليونان، وكانت هي منفذها الوحيد إلى بحر إيجة. كما تنازلت عن ثلاث مناطق صغيرة في حدودها الغربية لمملكة الصرب، وفرض عليها تخفيض التسلح، وتسليم الأسطول البلغاري للدول المنتصرة ودفع تعويضات لها.

(٥) معاهدة سيفر Sevres Treaty

بعد دخول الدولة العثمانية الحرب إلى جانب الدول المركزية، رأت بريطانيا أن الوقت قد حان لتقسيم أملاك الدولة العثمانية وشرعت في توقيع إتفاقيات مع دول الوفاق الثلاثي لتحقيق هذا الهدف. وفي أبريل عام ١٩١٥، وقعت إتفاقية بين دول الوفاق الثلاثي

نصت على حق روسيا فى الاستيلاء على المضائق العثمانية وبحرى مرمرة، والدرنديل وجزء من شاطئ آسيا الصغرى، ويتم ضمان حرية الملاحة والتجارة فى المضائق، وتصبح مدينة استانبول مدينة حرة كما تعترف روسيا بحقوق فرنسا وبريطانيا فى الأقاليم الآسيوية للدولة العثمانية وتقبل ضم المنطقة المحايدة فى فارس المنصوص عليها فى الإتفاق البريطانى الروسى عام ١٩٠٧، إلى دائرة النفوذ البريطانى، وتخضع الأماكن المقدسة فى شبه الجزيرة العربية لحكم إسلامى مستقل. ولم ينفذ هذا الاتفاق نظراً لخروج روسيا السوفيتية من الحرب. وبالتالي فقد تصرف بريطانيا وفرنسا فى مؤتمر الصلح بما تملبه عليهما اعتبارات السياسة العملية.

بموجب معاهدة الصلح مع الدولة العثمانية والتي تسمى معاهدة سيفر، الموقعة عام ١٩٢٠، وضعت المضائق العثمانية تحت الرقابة الدولية، كما وضعت استانبول تحت نظام الاحتلال الجماعى للحلفاء، وحصلت إيطاليا على منطقة نفوذ فى جنوب الأناضول، وأعطيت جزر بحر إيجه لليونان، وتم إعلان إستقلال أرمينيا.

أما بالنسبة للبلاد العربية التابعة للدولة العثمانية وهى مصر، والعراق، والشام، وشبه الجزيرة العربية، فإنها ما لبثت مع نهاية الحرب أن استقلت عن الدولة العثمانية. وقد خرجت مصر من التبعية العثمانية بمجرد اندلاع الحرب وقامت بريطانيا بإعلان الحماية عليها عام ١٩١٤ منهية تبعيتها الاسمية للدولة العثمانية. أما فى المشرق العربى، فقد تدهورت العلاقات بين الأتراك والعرب. فقد قامت السلطات العثمانية بفرض نظام السخرة ومصادرة المحاصيل مما أدى إلى تدهور الزراعة، وانتشار المجاعات والتضخم. وزاد من ذلك أن السلطات العثمانية فرضت الأحكام العرفية ونكلت بالعناصر القومية العربية. وقد أدى ذلك إلى تحول للحركات القومية العربية نحو العداء لكامل الدولة العثمانية. وكانت تلك الحركات قد نشطت عقب تولى الإتحاد والترقى الحكم فى الدولة العثمانية سنة ١٩٠٨. وتكونت أحزاب وجمعيات عربية تطالب بالإستقلال الذاتى للعرب فى إطار للدولة العثمانية، أو تحويل الدولة إلى حكم ثنائى تركى-عربى. ومن أشهرها جمعية اللامركزية العثمانية، والجمعية القحطانية، وجمعية العهد، والعربية الفتاة، وغيرها. وقد تأثرت تلك الحركات بالممارسات التمسقية التركية فى المشرق العربى، ونصاعد الحركة القومية للتركية ذاتها، وأخيراً بالفكر القومى العربى الذى نشرته الإرساليات التبشيرية البروتستانتية فى سوريا ولبنان منذ سنة ١٨٧٥ كجزء من محاولة إضعاف الدولة العثمانية. وفى شبه الجزيرة العربية كان الشريف حسين يحكم الحجاز مدعوماً من

بريطانيا، وكان يتطلع إلى دور إقليمي أكبر من مجرد حكم الحجاز. وقد التفت إرادة الحركات العربية في الشام، مع تطلعات الشريف حسين في اتجاه الثورة على الحكم العثماني عند اندلاع الحرب. وقد ساعدت بريطانيا على تدعيم هذا الاتجاه. وفي ٣١ أكتوبر سنة ١٩١٤ بعث الإنجليز برسالة إلى الشريف حسين تضمنت وعداً بالإستقلال، وتولى الخلافة الإسلامية إذا انحاز إليهم. وفي سنة ١٩١٥ بدأ الشريف حسين يطالب بإنشاء مملكة عربية تضم المشرق العربي وشبه الجزيرة العربية، ووافقه القوميون العرب في المشرق على ذلك، كما وافقوا على زعامته للحركة المناهضة للدولة العثمانية لأنهم كانوا يبحثون عن زعامة دينية إسلامية لحركتهم حتى لا يتهموا بالخروج على طاعة الخليفة العثماني. وفي مايو سنة ١٩١٥ وقع الأمير فيصل بن الشريف حسين مع قادة الحركات العربية "بروتوكول دمشق". وقد نص البروتوكول على التعاون بين العرب وبريطانيا ضد الدولة العثمانية بشرط أن تتعهد بريطانيا بالإعتراف بإستقلال البلاد العربية الممتدة من الحدود الإيرانية والخليج شرقاً حتى البحرين الأحمر والمتوسط غرباً، ومن الخط الفاصل بين العرب والترك شمالاً حتى المحيط الهندي جنوباً، مع إلغاء الإمتيازات الأجنبية. وفوض للزعماء العرب الشريف حسين للتفاوض باسمهم مع بريطانيا على أساس بروتوكول دمشق^(٢١). كذلك فقد تبادل الشريف حسين الرسائل مع مكماهون، المندوب السامي للبريطاني في مصر، وتم التوصل إلى اتفاق "حسين-مكماهون" عام ١٩١٦. نتيجة للبروتوكول والاتفاق قامت الثورة العربية الكبرى سنة ١٩١٦ ضد الدولة العثمانية. فقد هاجمت قوات الشريف حسين، مدعومة من بريطانيا، سائر مواقع القوات العثمانية في الحجاز واستولت عليها. وفي أول أكتوبر سنة ١٩١٨، دخلت القوات العربية والبريطانية دمشق، ووصل إليها الأمير فيصل بن الشريف حسين في الشهر ذاته بعد خروج العثمانيين منها. إلا أن بريطانيا وفرنسا عقدتا صفقة إستعمارية سرية في مايو عام ١٩١٦ (بموافقة روسيا)، تعرف باسم إتفاقية سايكس-بيكو Sykes Picot Treaty. وبمقتضى تلك المعاهدة، ولتي لوردنا نصها في الملحق الحادي عشر من الكتاب، تم تقسيم الأقاليم العربية الآسيوية التابعة للدولة العثمانية كالتالي :

١. استيلاء فرنسا على غربي سوريا ولبنان، وقليلة وولاية أطلنة (ويشار إليها بالمنطقة للزرقاء على الخريطة المرفقة بالمعاهدة).
٢. استيلاء بريطانيا على جنوب، ووسط العراق بما فيها مدينة بغداد، ومينائي عكا وحيفا في فلسطين (ويشار إليها بالمنطقة الحمراء).

٣. استيلاء روسيا على الولايات الأرمنية في الدولة العثمانية وشمال كردستان (ويشار إليها بالمنطقة الصفراء)، مع الاعتراف بحق روسيا في الدفاع عن مصالح الأرثوذكس في الأماكن المقدسة بفلسطين.

٤. ينشأ في المنطقة المحصورة بين الأقاليم التي تحصل عليها فرنسا والتي تحصل عليها بريطانيا دولة عربية، ولكن تلك الدولة تقسم إلى مناطق نفوذ بريطانية وفرنسية حيث يشمل النفوذ الفرنسي شرقى سوريا وولاية الموصل (المنطقة أ) بينما يمتد النفوذ البريطانى إلى شرق الأردن والجزء الشمالى من ولاية بغداد حتى الحدود الفارسية (المنطقة ب).

٥. يخضع الجزء الباقي من فلسطين (المنطقة البنية) لإدارة دولية.

٦. يصبح ميناء الإسكندرونة ميناء حراً.

وفي أبريل عام ١٩١٧ عقدت بريطانيا وفرنسا وإيطاليا معاهدة نصت على استيلاء إيطاليا على الجزء الجنوبي الغربى من الأناضول (المنطقة ج). كذلك أصدر اللورد بلفور، وزير خارجية بريطانيا، في ٢ نوفمبر عام ١٩١٧ وعداً تعهدت بريطانيا بموجبه ببذل كافة جهودها لإقامة وطن قومى لليهود فى فلسطين. كما صرح لورد سيمبل، وكيل وزارة الخارجية البريطانية، أن حكومته ترغب فى أن تعيد لرض العرب للعرب ولأرمينيا للأرمن، 'وبلاد اليهود لليهود' (٢٧).

ولا شك أن هذه الإتفاقات والوعود كانت تعد إنتهاكاً لإتفاقات بريطانيا مع العرب.

بعد هزيمة الدولة العثمانية وتوقيعها إتفاقية مودرس فى ٣ أكتوبر عام ١٩١٨، بدأت بريطانيا فى التخلص من تعهداتها للعرب. فقد إتفقت مع فرنسا فى ديسمبر عام ١٩١٨ على تعديل معاهدة سايكس-بيكو بحيث يتم إدخال منطقة الموصل فى دائرة النفوذ البريطانى، مقابل حصول فرنسا على نصيب فى استغلال الثروة البترولية فى المنطقة. وبعد الحرب تم تقسيم المشرق العربى بين بريطانيا وفرنسا على أساس الخطوط الرئيسية لإتفاق سايكس - بيكو. وتم إنهاء تبعية العرب للدولة العثمانية، والتي بدأت سنة ١٥١٦، كما شرعت بريطانيا فى فتح أبواب الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وهى الهجرة التى كانت للدولة العثمانية قد حظرتها.

بذلك إنتهى الوجود السياسى للدولة العثمانية، وأصبحت مقصورة على الأقاليم التركية البحتة فى آسيا الصغرى. ولجبرت الدول المنتصرة السلطان العثمانى محمد وحيد الدين

على قبول شروط معاهدة سيفر في ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٠. بموجب تلك المعاهدة تنازلت الدولة العثمانية لليونان عن كل ما لديها في أوروبا، فيما عدا استانبول التي احتلها الحلفاء، ومنطقة صغيرة على طول المضائق، وبحر مرمرة بعمق يحول دون إشراف اليونان على المضائق. وحصلت اليونان على جزر بحر إيجه. وتولت الإشراف على منطقة أزمير وما حولها لمدة خمس سنوات، ووضعت منطقة أضاليا تحت الإشراف الإيطالي، ووضعت سوريا، ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، والعراق، وفلسطين، وشرق الأردن، تحت الانتداب البريطاني. كما تنازلت عن كل حقوقها في البلاد العربية، وقبرص، واعترفت باستقلال أرمينيا. كذلك تقرر إنشاء نظام دولي خاص لمضيقي البسفور والدرينيل، وإجبار الدولة العثمانية على إلغاء أسطولها الحربي، وأن تضع الموانئ والطرق المائية والخطوط الحديدية العثمانية تحت سيطرة الدول المنتصرة، وأن تدفع تعويضات لتلك الدول. كذلك تعهدت بدفع تعويضات، وأن تدفع نفقات جيوش الاحتلال، وأن تلتزم بتحديد قواتها بما لا يزيد عن ١٥٠ ألف جندي وبإلغاء الأسطول العثماني.

بذلك تغيرت الخريطة للسياسة الأوروبية تغيراً جذرياً كما يبدو من مقارنة الخريطين رقم ١/٧، رقم ٢/٧. وتشير الخريطتان إلى التقسيم السياسي لأوروبا قبل وبعد الحرب العالمية الأولى.

الخريطة رقم (١/٧)

أوروبا قبل الحرب العالمية الأولى



الخريطة رقم (٢/٧)

أوروبا بعد الحرب العالمية الأولى



المطلب الثانى

عيوب تسويات الحرب العالمية الأولى

وضعت معاهدات الصلح الموقعة بعد نهاية الحرب العالمية الأولى البذور التى أثمرت الحرب العالمية الثانية. ذلك أن الدول المنتصرة لم تتفاوض مع ألمانيا، وإنما تدارست ما يجب أن يفرض عليها ثم طلبت منها توقيع معاهدة فرساي. كما حرصت على فرض شروط مهينة على ألمانيا فى تلك المعاهدة أهمها اعتراف ألمانيا بجريمتها فى إشعال الحرب. كما أن حق تقرير المصير الذى طبقه الحلفاء على الشعوب الأوروبية لم يطبق على الألمان، وتوزع كثير منهم بين دول متعددة. ومن ثم، فإن هتلر الذى تولى السلطة فى ألمانيا سنة ١٩٣٣، اسى معاهدة فرساي "إملاء فرساي" Diktat of Versailles. أكثر من ذلك فإن المعاهدة لم تنزع من ألمانيا أدوات الإنتقام لأنها أنشأت دولاً ضعيفة على حدود ألمانيا يسهل التغلب عليها. وهو ما حدث بالفعل. فقد سيطرت ألمانيا على هذه الدول فى عهد النازية. كما أن المعاهدة كفلت لألمانيا جيشاً قوامه ١٠٠ ألف جندي يسهل تحويلهم إلى ضباط محترفين. كذلك فإن المعاهدة لم تمس قوة ألمانيا الصناعية، وذلك رغبة من المنتصرين فى تمكين ألمانيا من دفع التعويضات. وقد مكن ذلك ألمانيا من إستعادة قوتها فى خلال أقل من خمسة عشر عاماً، من ناحية أخرى فإلى معاهدات الصلح لم تراعى مصالح روسيا السوفيتية. فلم تحضر هذه الدولة مؤتمر الصلح، وتجاهلت الدول المنتصرة مصالحها حتى أنها اقتطعت بعض المناطق الروسية وضممتها إلى رومانيا (بسارابيا، وترانسلفانيا). كذلك فإن الدول المنتصرة لم تتفاوض مع النمسا أو المجر، أو بلغاريا وإنما صاغت المعاهدات وطلبت من الدول المهزومة للتوقيع عليها .

سبق أن أشرنا إلى أن حق تقرير المصير لم يطبق على الألمان. والواقع أن معاهدات الصلح لم تحترم هذا المبدأ بصفة عامة، إذ أنها أسفرت عن تكوين دول تضم قوميات متناحرة، وفصلت قوميات عن بعضها دون مبرر، اللهم إلا إضعاف ألمانيا، ومنعها من تهديد الدول المنتصرة. فقد ضمت تشيكوسلوفاكيا ٦ مليون تشيكى، ٣ مليون سلوفاكى، بالإضافة إلى ٣ مليون ألماني يعيشون فى إقليم السوديت، وحوالى ٧٠٠ ألف مجرى، وحوالى نصف مليون روسى. كذلك ضمت بولندا أقاليم يقطنها عنصر الروتين (وهم من سكان أوكرانيا)، وأقاليم أخرى تسكنها عناصر ألمانية. كذلك ضمت رومانيا إقليم ترانسلفانيا، وتقطنه عناصر مجرية، وإقليم بسارابيا، وتقطنه عناصر سلافية روسية، كما

ضمت مملكة الصرب والكروات والسلوفين قوميات متعددة. كذلك، فقد ضمت إيطاليا أقاليم يقطنها ألمان، مثل منطقة جنوب التيرول، وأقاليم تسكنها عناصر سلافية. ومن ثم، فإن المعاهدات لم تحترم مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها احتراماً كاملاً. وقد أدى ذلك إلى توترات بين الدول الأوروبية في فترة ما بين الحربين العالميتين.

فضلاً عن ذلك، فإن الدول الجديدة التي أوجدتها معاهدات التسوية كانت دولاً ضعيفة لا تتمتع بالمقدرة الاقتصادية اللازمة، مما أدى إلى أشكال عديدة من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، في الوقت الذي بدلت فيه ألمانيا تستعيد عافيتها الاقتصادية وبدأت تتطلع من جديد للسيطرة على تلك الدول^(٢٨).

وقد انتقد الإقتصادي الشهير كينز، معاهدة فرساي بالتحديد على أساس أنها حرمت ألمانيا من معظم مواردها الطبيعية وسفنها التجارية. ورغم ذلك فرضت عليها مبدأ دفع التعويضات دون تحديد كيفية دفع تلك التعويضات. وقد أدى ذلك إلى تعقيد العلاقات الألمانية الأوروبية (وبالذات الفرنسية) طوال فترة ما بين الحربين^(٢٩).

وأخيراً، فإن معاهدات التسوية لم تضع ضمانات فعالة تكفل احترام التسميات فكانت عصبة الأمم كما سنرى، منظمة دولية محدودة المقدرات مما أدى إلى ضعف فعالية نظام الأمن الجماعي العالمي.

المطلب الثالث

الدول الجديدة

أسفرت الحرب العالمية الأولى عن ظهور مجموعة من الدول نشأ بعضها بموجب تسويات للحرب، بينما ظهر البعض الآخر نتيجة سير العمليات الحربية ودون قرار من الدول المنتصرة، وأخيراً ظهرت بولندا كدولة مستقلة نتيجة إتفاق مع الدولة المسيطرة.

أولاً : الدول التي نشأت بموجب تسويات الحرب العالمية الأولى

١. بولندا

سبق أن أشرنا إلى التقسيمات التاريخية للثلاث لبولندا في أعوام ١٧٧٢، ١٧٩٣، ١٧٩٥، وإلى بحث بولندا أثناء الحروب النابوليونية باسم دوقية وارسو الكبرى ثم إلغائها في مؤتمر فيينا سنة ١٨١٥ وضم معظمها إلى روسيا. وقد مثلت هزيمة ألمانيا، والنمسا

والمجر فرصة تاريخية لإعادة دولة بولندا إلى الوجود، خاصة أن البولنديين حاربوا إلى جانب الحلفاء. فحاربوا روسيا أولاً حتى مغادرتهم بولندا سنة ١٩١٧، ثم حاربوا الألمان بعد ذلك. وفي نوفمبر سنة ١٩١٨ أعلنت الجمهورية البولندية برئاسة المارشال بيلسودسكى. وقد قرر الحلفاء إعادة دولة بولندا إلى الوجود لكي تكون حاجزاً قوياً بين روسيا وألمانيا.

٢. مملكة الصرب والكروات والسلوفين (يوجوسلافيا فيما بعد)

فى سنة ١٩١٦ اجتمع قادة الحركات الوطنية فى كرواتيا، وسلوفينيا مع زعماء صربيا، والجبل الأسود، وقرروا توحيد شعوبهم فى مملكة سلافية جنوبية. وقد وافقت دول الوفاق على هذا القرار. وتم إعلان تكوين مملكة الصرب والكروات والسلوفين The Kingdom of the Serbs, Croates, and Slovenes سنة ١٩١٨ وضمت صربيا، وسلوفينيا، وكرواتيا، والبوسنة والهرسك، ومقدونيا الشمالية، وفيما بعد انضمت إليها الجبل الأسود. ومن الواضح من الاسم الرسمى للمملكة الجديدة الحرص على أن تسمى باسم القوميات للرئيسة الثلاث مما يعكس قلق الكروات والسلوفين من احتمالات الهيمنة الصربية. ولذلك، فإنه بمجرد إعلان تكوين المملكة الجديدة ثار الخلاف بين القوميات حول شكل الدولة. فقد طالب الصرب ببناء دولة مركزية موحدة، بينما طالب الآخرون ببناء دولة إتحادية. وقد انتصرت وجهة النظر الصربية. وتمثل ذلك فى صدور الدستور الأول سنة ١٩٢١. ولذى أنشأ نظاماً برلمانياً يتسم بطابع مركزى تهيمن عليه صربيا. وقد تذرع الصرب بأنهم هم الذين حرروا الشعوب السلافية للجنوبية ووحدها، وبالتالي فهم أحق بالسلطة السياسية. وفى هذا الإطار حاول الصرب "صربنة" باقي القوميات وأنشأوا دولة بوليسية مما أدى إلى انشقاق بين الصرب وباقي القوميات. ويتبدأ من سنة ١٩٢٨ طالبت كرواتيا بالاستقلال. وفى سنة ١٩٢٩ ألغى الملك ألكسندر للدستور، وركز كل السلطات فى يده، وأعلن تعديل اسم الدولة إلى "المملكة اليوجوسلافية" (٣٠).

٣. تشيكوسلوفاكيا

نشأت تلك الدولة نتيجة الدور الذى قام به التشيك ضد النمسا، وألمانيا أثناء الحرب. وقد بدأ هذا الدور فى بداية الحرب بالقتال فى صفوف الجيش الروسى، ولما خرجت روسيا من الحرب لم تجد القوات التشيكية سبيلاً إلا طريق سيبيريا متجهة إلى أوروبا للإشتراك فى الحرب ضد النمسا، وألمانيا. وبعد الحرب أنشأت تشيكوسلوفاكيا من أراضٍ مقطعة من الإمبراطورية النمساوية المجرية بزعامة توماس مازاريك.

ثانياً : الدول التى نشأت نتيجة سير العمليات الحربية

هذه الدول هى فنلندا، واستونيا، ولاتفيا، وليتوانيا. وتشترك هذه الدول فى صفة واحدة وهى أنها كانت جزء من روسيا ثم احتلتها ألمانيا أثناء الحرب، وبعد هزيمة ألمانيا لم تستطع روسيا أن تعيد سيطرتها عليها، مما أدى إلى إستقلالها.

١. فنلندا :

عندما اندلعت الحرب العالمية الأولى كانت فنلندا جزء من الإمبراطورية الروسية، وذلك منذ سنة ١٨٠٨ بعد أن كانت جزء من السويد. وسعت روسيا إلى "ترويس" فنلندا من خلال فرض اللغة الروسية. ورغم تمركز القوت الروسية فى فنلندا أثناء الحرب، فإن الأخيرة لم تنغمس فى الحرب مباشرة. وأثناء الثورة البلشفية سنة ١٩١٧، قام الفنلنديون بإنتخاب برلمان ما لبث أن أعلن إستقلال فنلندا واعترفت الحكومة الروسية السوفيتية بهذا الاستقلال. إلا أن فنلندا ظلت تترجح تحت شبح النفوذ الروسى حتى أن مصطلح "الفنلدة" Finlandization قد تم نحتة فى السياسة الدولية، وهو يشير إلى الحالة التى تخضع فيها دولة صغيرة لشبح هيمنة دولة كبرى مجاورة، وتضطر إلى أخذ مصالح تلك الأخيرة فى الاعتبار عند إتخاذ أى قرار سياسى.

٢. استونيا :

حكمت السويد استونيا حتى سنة ١٧٢١ حينما تنازلت عنها لروسيا. ولكن إبان حقبة الثورة البلشفية، أعلن الاستونيون الإستقلال فى ٢٤ فبراير سنة ١٩١٨ بتشجيع من ألمانيا. وقد أدى انسحاب القوات الألمانية إلى قيام البلاشفة بمحاولة إعادة ضم استونيا. ولكن البلاشفة اعترفوا فى ٢ فبراير سنة ١٩٢٠ بإستقلال استونيا، وأصبحت الأخيرة عضواً فى عصبة الأمم. واستمرت استونيا تتمتع بالإستقلال حتى نشوب الحرب العالمية الثانية. وفى سنة ١٩٤٠ أعاد الاتحاد السوفيتى احتلال استونيا.

٣. لاتفيا :

كانت لاتفيا جزء من الإمبراطورية الروسية منذ القرن الثامن عشر. وحينما قامت الثورة البلشفية أعلنت لاتفيا إستقلالها. ولكن القوت البلشفية حاولت إعادة ضم لاتفيا التى

قاومت بدورها بدعم من الجيش الألماني. وبعد هزيمة ألمانيا وقعت لاتفيا، وروسيا السوفيتية معاهدة احترمت بموجبها الأخيرة إستقلال لاتفيا.

٤. ليتوانيا :

على غرار ما حدث في دول بحر البلطيق كانت ليتوانيا جزء من الإمبراطورية الروسية منذ منتصف القرن السابع عشر، باستثناء الجزء الجنوبي الغربى الذى انضم إلى روسيا سنة ١٨١٥. وطوال القرن التاسع عشر قاوم الليتوانيون الحكم الروسى، وفرضت روسيا لغتها على ليتوانيا. وخلال الحرب العالمية الأولى احتلت ألمانيا ليتوانيا. ولكن فى فبراير سنة ١٩١٨ أعلن القوميون الليتوانيون الإستقلال. وبعد هزيمة ألمانيا وانسحاب قواتها تم تكوين حكومة وطنية مؤقتة. وحينما حاول البلاشفة إعادة ضم ليتوانيا ولجأوا مقاومة عنيفة أجبرتهم على الإلتحاق. ولكن فى سنة ١٩٢٠ احتلت بولندا مدينة فيلنيوس، عاصمة ليتوانيا، وضمتها إلى أراضيها. وفى سنة ١٩٢٢ تم إعلان جمهورية ليتوانيا المستقلة. وبموجب معاهدة فرساي حصلت ليتوانيا على منطقة ميمل (Memel ذات الأغلبية الليتوانية)، وكانت جزء من ألمانيا قبل الحرب. وفى سنة ١٩٢٣ قامت ليتوانيا بضمها نهائياً لتحصل على منفذ على البحر.

ثالثاً : إستقلال إيسلندا

كانت إيسلندا تابعة للنرويج الدانمركى. ولكن حركة الإستقلال عن الدانمرك تصاعدت مع أوائل القرن العشرين وقامت الدانمرك بمنح إيسلندا الإستقلال الداخلى سنة ١٩٠٤. ولكن فى سنة ١٩١٨ قررت الدانمرك الاعتراف باستقلال مملكة إيسلندا فى إطار "معاهدة الاتحاد" التى أنشأت اتحاداً شخصياً بين الدانمرك وإيسلندا تحت حكم الملك كريستيان العاشر. وعندما نشبت الحرب العالمية لثانية احتلت ألمانيا الدانمرك بينما احتلت بريطانيا إيسلندا سنة ١٩٤٠. وفى سنة ١٩٤٤ ألغت إيسلندا معاهدة الاتحاد مع الدانمرك.

المبحث السادس

التحول نحو المؤسسة العالمية : إنشاء عصبة الأمم

أسفر مؤتمر فرساي عن تحول جذرى فى المؤسسة الدولية، تمثل فى إنشاء أول تنظيم دولى عالمى، وهو عصبة الأمم League of Nations. وقد كان إنشاء العصبة نتيجة تفاعل أربعة تيارات. أول هذه التيارات هو خبرة المؤسسة الدولية التى تراكمت على مدى القرن التاسع عشر. فقد أثمرت هذه الخبرة تراثاً فكرياً وتنظيماً فى كيفية إنشاء وتحديد اختصاصات المؤسسات الدولية استفادت منه عصبة الأمم. ولكن العصبة دفعت هذه الخبرة للأمام عن طريق إنشاء آليات جديدة لم تكن معروفة من قبل. ولذلك يقول كلود، كان تكوين عصبة الأمم جزئياً عملية تقليد للأشكال والأنماط التنظيمية التى سبقتها فى القرن التاسع عشر. ولكنه لم يكن تقليداً حرفياً بقدر ما كان تكمة وتطويراً لها واقتباساً تقدمياً للنماذج الأولية الأصلية للتنظيم الدولى.^(٣١) وثانيها، خبرة التعاون الدولى بين الدول المنتصرة فى الحرب العالمية الأولى. فقد أنشأت تلك الدول العديد من الهيئات المشتركة (مجلس الحرب الأعلى، ومجلس الحصار البحرى، وغيرها) أظهرت لتلك الدول إمكانية التعاون الدولى، كما ساعدت على إيجاد مجموعة من الموظفين الدوليين المتمرسين بالعمل الدولى، وهم الذين استفادت منهم العصبة فيما بعد. ولعبت دوراً مهماً فى عملية التكامل الأوروبى بعد الحرب العالمية الثانية كما سنرى فى الفصل الرابع عشر. ومن أشهر هؤلاء كان جان مونييه Jean Monnet الفرنسى الذى خدم الجهاز الحربى للحلفاء وتحول إلى العمل فى العصبة فيما بعد. وثالثها نشوء إدراك دولى عام لضرورة وجود جهاز عالمى يكفل منع نشوب حرب عالمية أخرى. ولذلك فقد كان هناك حوالى ثلاثين مشروعاً مقممة إلى مؤتمر فرساي من هينات خاصة وحكومية حول إنشاء هذا الجهاز. أما الرابع فهو الدور الذى قام به الرئيس الأمريكى ويلسون لدعم فكرة إنشاء تنظيم دولى عالمى انطلاقاً من المبادئ الأربعة عشر التى سبق أن أعلنها كأطار لتنظيم السياسة الدولية بعد الحرب.

ولعل أهم المشروعات التى قدمت إلى مؤتمر فرساي هى المشروعات الفرنسية، والبريطانية، والأمريكية. وقد تركز المشروع الفرنسى على إنشاء منظمة دولية ذات

اختصاصات ملزمة واسعة. فقد اقترح المشروع الفرنسي أن يكون للتنظيم المقترح قوة عسكرية دولية دائمة يمكنها استخدام القوة عند الضرورة ضد الدول التي تنتهك أحكامها، مع الأخذ بمبدأ التحكيم الإلزامي. أما المشروع البريطاني فقد أتى على إنشاء مؤسسة دولية ذات اختصاصات محدودة. فقد ركز على قدسية سيادة الدول الأعضاء وعدم فوض جزاءات على الدول في حالة عدم تنفيذ القرارات، وعلى مبدأ التحكيم الاختياري.

أما المشروع الأمريكي فكان مشروعاً وسطاً بين التصورين الفرنسي والبريطاني، إذ أنه كان يأخذ بمبدأ التحكيم الإلزامي ويخول للتنظيم المقترح اختصاصات واسعة في مجال خفض السلاح ولكنه يحترم سيادة الدول. ولكن لجنة "هيرست-ميللر"، المكلفة بصياغة مشروع التنظيم المقترح، أخذت بوجهة النظر البريطانية، وقامت بصياغة "عهد" عصبة الأمم. وتم إقراره في مؤتمر فرساي في ٢٨ أبريل سنة ١٩١٩ وأصبح العهد جزء من معاهدة فرساي في ٢٨ أبريل سنة ١٩١٩، ودخل حيز التنفيذ في ١٠ يناير سنة ١٩٢٠. وأصبحت مدينة جنيف مقراً دائماً للعصبة.

وهكذا تم إنشاء أول تنظيم دولي عالمي. ولو من الناحية الشكلية القانونية، كما سنرى. وهنا تأتي المعضلة الأولى التي واجهتها عصبة الأمم، وهي أن العصبة بدا كما لو أنها جزء من سعى الدول المنتصرة لتكريس انتصارها وإضفاء الشرعية على التسوية التي أُنْتُ عليها معاهدة فرساي. فلم تكن وظيفة العصبة هي "المحافظة على السلام بقدر ما كانت المحافظة على "سلام معين"، وأن تخلع الشرعية وتمنح الاستقرار لتسوية دولية معينة أساسها الانتصار.^(٢٢)

وقد نصت ديباجة العهد على أهداف العصبة ومبادئها. فقد تحدد هدف العصبة بأنه "تنمية التعاون بين الأمم وضمان سلامها وأمنها". وأضافت الديباجة أربعة مبادئ للعصبة هي أن تقبل الدول الالتزام بعدم اللجوء إلى الحرب، وأن تقوم للعلاقات بين الدول بشكل علني وعلى أساس العدالة والشرف، وأن تلتزم الدول باحترام قواعد القانون الدولي العام، وأن تحترم الالتزامات التي تتقرر في المعاهدات التي تبرمها. وتمارس العصبة أعمالها عن طريق "جمعية"، و"مجلس" يعاونهما أمانة دائمة. وتتألف الجمعية من ممثلي الدول الأعضاء، وتختص بالنظر في كل المسائل التي تدخل في اختصاص العصبة، أو يكون من شأنها التأثير على السلام العالمي، بينما يتألف المجلس من ممثلي الدول العظمى المتحالفة وأنصارها (وهم بريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا، واليابان، وانضمت إليهم ألمانيا فيما بعد)، ومن ممثلي أربع دول أخرى من أعضاء العصبة يتم اختيارهم عن طريق الجمعية.

ونصت المادة الخامسة على صدور قرارات الجمعية والمجلس بإجماع الأصوات الممثلة في الإجماع في المسائل الموضوعية. كذلك يعين الأمين العام بواسطة المجلس بعد موافقة أغلبية الجمعية. كذلك نص العهد على تكليف المجلس بوضع مشروع محكمة عدل دولية دائمة، تقتص بفحص المنازعات الدولية التي يعرضها أطراف النزاع (التحكيم الاختياري).

ومنعرض في الفصول التالية للخبرة التطبيقية للعصبة في فترة ما بين الحربين. ولكن يمكن أن نبدى الملاحظات التالية على تكوين العصبة. لعل أهم تلك الملاحظات هو أن عهد عصبة الأمم قد تم إيماجه في إتفاقية فرساي، كما تم إستبعاد الدول المهزومة من عضوية العصبة. وبذلك فقد نظرت الدول إلى العصبة باعتبارها مؤسسة تهدف إلى تكريس نتائج الحرب العالمية الأولى أكثر منها مؤسسة تهدف إلى إقرار السلام العالمي. فلم تقبل ألمانيا في العصبة إلا سنة ١٩٢٦، وانسحبت منها سنة ١٩٣٣، ولم ينضم الاتحاد السوفييتي إلا سنة ١٩٣٤، وتم فصله من العصبة سنة ١٩٣٩. كما أن الولايات المتحدة لم تدخل عضوية العصبة بسبب رفض مجلس الشيوخ الأمريكي للتصديق على إتفاقية فرساي. كما انسحبت اليابان منها سنة ١٩٣٣، وإيطاليا سنة ١٩٣٧. كما ظل إسهام الدول الآسيوية والأفريقية الجديدة في أعمال العصبة محدوداً. وبذلك تحولت العصبة إلى منظمة أوروبية في الأغلب. من ناحية أخرى، فإن إتخاذ القرارات في الجمعية والعصبة طبقاً لقاعدة الإجماع أضعف من قدرتها على إتخاذ القرارات. هذا بالإضافة إلى تساوى اختصاصات المجلس والجمعية مما أدى إلى تنافسهما بل وإلى صدور قرارات متعارضة. من ناحية ثالثة، فقد كانت سلطات العصبة محدودة لعدة أسباب أهمها قاعدة الإجماع، بالإضافة إلى أن عهد العصبة لم يحرم الحرب. فقد قررت المادة الخامسة عشر من عهد العصبة عدة إجراءات لتسوية المنازعات بالطرق السلمية. ولكن للعهد نص على أنه إذا فشلت تلك الإجراءات جاز للدول اللجوء إلى الحرب في حالات ثلاث هي عدم تنفيذ حكم قضائي أو تحكيمى، أو قرار جماعى من المجلس ضد دولة، وفي حالة عدم انعقاد إجماع المجلس على إصدار قرار في النزاع بعد مرور ثلاثة شهور على عرض النزاع أمام المجلس. من ناحية أخرى، فقد اشترط العهد لتطبيق الجزاءات ضد الدول المعتدية (المادة ١٦) وقوع العدوان بالفعل. وترك أمر تفسير معنى العدوان لتقدير كل دولة، وهو ما يعنى عدم إلزام الدول بتطبيق الجزاءات إلا إذا قررت بذاتها اعتبار إحدى الدول معتدية، مما كان يعنى اختيارية تطبيق الجزاءات العسكرية.

خلاصة

غيرت الحرب العالمية الأولى كل عناصر للنسق الدولي. فقد سقطت الإمبراطوريات النمساوية المجرية، والعثمانية، والروسية، وظهرت دول جديدة. وتغيرت البنية الثنائية للنظام الدولي بهزيمة دول الحلف الثلاثي. ولفترة قصيرة أصبح البنيان الدولي بنيانا أحادياً تسيطر عليه الدول المنتصرة حتى بدأ الصراع بينها. كذلك سقطت النظم الإمبراطورية للدكتاتورية، آل هابسبورج في النمسا، آل هوهنزلرن في ألمانيا، آل رومانوف في روسيا، وآل عثمان في الدولة العثمانية. كذلك صعدت القوميات بتقسيم الإمبراطوريات على أساس قومي في الغالب. ونشأت دول جديدة في السياسة الدولية، أثرت في مجريات تلك السياسة طوال الحقبة التالية. بيد أن تسويات الحرب العالمية الأولى انحطت على عيوب جوهرية أدت إلى وضع أسس نشوب الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٣٩. وأخيراً، فقد شهدت تلك الحقبة إنشاء أول تنظيم دولي عالمي وهو عصبة الأمم .

هوامش الفصل السابع

- (١) فى تفاصيل اغتيال الأرشيدوق وملابساته
- V.Dedijir, "Sarajevo: Fifty years," *Foreign Affairs*, 42(4), July 1964, pp. 569-584.
- (٢) V.I.Lenin, "Imperialism, the highest stage of capitalism," in V.Lenin, *Selected Works*, Vol. I, (Moscow: Foreign Languages Publishing House, 1960), p. 713.
- (٣) بيير رنوفان، ترجمة د. جلال يحيى، *تاريخ العلاقات الدولية*، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٠ الجزء الأول)، ص ٧٧٤.
- ويضيف رنوفان أنه رغم التنافس التجارى الإنجليزى الألمانى قبل الحرب العالمية الأولى فإنه ليس هناك من دليل يؤكد أن رجال الاعمال الإنجليز أو الألمان كانوا يؤيدون ضرورة التخلص من المنافسة عن طريق العمل العسكرى، رنوفان، المرجع السابق، ص ٨١٢.
- (٤) Benjamin Cohen, *The Question of Imperialism*, (London: Macmaillan, 1978), pp. 67.
- (٥) Ibid, p. 62.
- (٦) رنوفان، المرجع السابق، ص ٦٩٩-٧٠٠.
- (٧) المرجع السابق، ص ٧١٧-٧١٨.
- (٨) المرجع السابق، ص ٧٠٤-٧٠٥.
- (٩) المرجع السابق، ص ٧٧٠.
- (١٠) من أهم أنصار هذه النظرية كينسى رايت فى مؤلفه
- Quincy Wright, *A Study of War*, (Chicago: University of Chicago Press, 1969), pp. 756-757.
- (١١) David Singer, J. Bremer, and J. Stucky, "Capability distribution in the preservation of peace in major power subsystems, 1816-1965,"

in Bruce Russett, ed., **Peace, War, and Numbers**, (Sage: Beverly Hills, 1972),

A.J.P. Taylor, **Europe, Grandeur and Decline**, (New York: Penguin Books, 1967), pp. 187-189. (١٢)

ويشارك معه في هذا الرأي، عبد الحميد البطريق، **التيارات السياسية المعاصرة**، (١٨١٥-١٩٦٠)، (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٧٤)، ص ١٥٥.

رنوفان، المرجع السابق، ص ٧٩٩. (١٣)

ويذهب أحمد الخنساء إلى الأخذ بهذا للتفسير حين يقول "القادة الألمان أدركوا أن الحرب لا بد منها وأن مصلحة ألمانيا أن تبدأ بها بسرعة قبل أن يستكمل الأعداء استعداداتهم العسكرية" أحمد الخنساء، **تاريخ العلاقات الدولية منذ الثورة الفرنسية ١٧٨٩ حتى الحرب العالمية الأولى**، (بيروت: د. ن، ١٩٨٦)، ص ٣٧٤.

Christopher Layne, "1914 revisited: a reply to Miles Kahler," **Orbis**, (١٤) Winter 1981, pp. 719-750.

سمعان بطرس فرج الله، **العلاقات السياسية الدولية في القرن العشرين**، (القاهرة: الاتجاه المصرية، ١٩٧٤)، ص ٣٢٦، ٣٢٣-٣٢٤.

Ole Holsti, R. North, and R. Brody, "Perception and action in the 1914 crisis," in J. David Singer, ed., **Quantitative International Politics**, (New York: Free Press, 1968), p. 136. (١٦)

Fritz Fischer, Translated by L. Farras, R. Kimber, & R. Kimber, (١٧) **World Power or Decline : The Controversy over Germany's Aims in the Post World War**, (New York: Norton & Co., 1974)

Fritz Fischer, Translated by R. Fletcher, **From Kaiserreich to Third Reich: Elements of Continuity in German History**, (London: Routledge, 1991).

مقتطفات من مذكرات غليوم الثاني منشورة في جريدة الأهرام بين ١٠/١٠/١٩٢٢، (١٨) ١٢/١/١٩٢٣ ونشرها د. يونس ليبي رزق في "ديوان الحياة المعاصرة" الأهرام، ١٥/٦/٢٠٠٠.

- Miles Kahler, "Rumors of war: the 1914 analogy," **Foreign Affairs**, (١٩) Winter 1979-80.
- Samuel Williamson, Jr., "The origins of World War I," in Robert Rotberg, and T. Rabb, ed., **The Origins and Prevention of Major Wars**, (Cambridge: Cambridge University Press, 1989), p. 245. (٢٠)
- Ibid, p. 245, 246, 247. (٢١)
- رنوفان، المرجع السابق، ص ٧٨٣-٧٨٦. (٢٢)
- T.C.Smith, "Arms race, stability, and war: preliminary findings," (٢٣) **International Studies Quarterly**, 3 (4), 1976, pp. 41-46.
- Michael Wallace, "status, formal organizations and arms race levels as factors leading to the onset of war, '1820-1964," in Bruce Russett, ed., op.cit, pp. 49-64.
- أ. فيشر، ترجمة أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع، تاريخ أوروبا في العصر الحديث، (٢٤) (١٧٨٩-١٩٥٠)، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٥٨) ص ٧٤٧-٧٤٨.
- Adam Ulam, **The Bolsheviks, the Intellectual and Political History of the Triumph of Communism in Russia**, (New York: Collier Books, 1973), pp. 387-410. (٢٥)
- خيرية قاسميه، الحكومة العربية في دمشق بين ١٩١٨-١٩٢٠، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧١). (٢٦)
- محمود منسى، "موقف أهل الشام من التبعية للحجاز أبان الحرب العالمية الأولى" مجلة الشرق الأوسط (جامعة عين شمس)، العدد ٢، ١٩٧٥، ص ٧١-٧٢.
- محمد عبد الرؤوف سليم، "العرب وتصريح بلفور" مجلة الشرق الأوسط، (القاهرة) (٢٧) يناير سنة ١٩٧٤، ص ١٩٢.
- Majo Holborn, "World war, world settlement and the aftermath," in Ivo Lederer, ed., **The Versailles Settlement, Was it Doomed to Failure**, (Boston: D.C. Heath, 1980), pp. 12-14. (٢٨)

John Maynard Keynes, "The economic consequences of the peace: (٢٩)
A British view," in Ibid, pp. 40-51

وفى انتقاد التسوية عموماً:

Harold Nicolson, **Peacemaking, 1919**, (London: Methuen, 1964),
pp. 185-220.

(٣٠) محمد السيد سليم، النظام السياسى اليوجوسلافى، (رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية
الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٧٢)، ص ٥٨-٥٩.

C. A. Macartney, and A.W. Palmer, **Independent Eastern Europe:
A History**, (London: Macmillan, 1962), p. 98.

C. C. Sforza, "Italy and the Yugoslav idea," **Foreign Affairs**,
16(21), January 1938, pp. 323-338.

(٣١) أينس كلود، ترجمة عبدالله الحريان، النظام الدولى والسلام العالمى، (القاهرة: دار
النهضة العربية، ١٩٦٤)، ص ٧٦.

(٣٢) المرجع السابق، ص ٨٦.

وفى تحليل قانونى مفصل لعصبة الأمم

Pitman Potter, **An Introduction to the Study of International
Organization**, (New York: D. Appleton-Century, 1935), pp. 325-
494.



الفصل الثامن

الخصائص العامة للسياسة الدولية
في فترة ما بين الحربين العالميتين





مقدمة

أسفرت للحرب العالمية الأولى عن تغير جوهري فى عناصر النسق العالمى بمختلف عناصره. فقد تغيرت للوحدات الدولية، وتغير البنيان الدولى، وظهرت مؤسسات دولية جديدة، وتبلورت عمليات سياسية مختلفة عن تلك التى كانت سائدة قبل نشوب الحرب. وقبل أن نعرض لتلك التغيرات، فإننا سنحاول فى هذا الفصل أن نوضح الخصائص العامة التى ميزت السياسة الدولية طوال الحقبة التالية للحرب العالمية الأولى وحتى بداية الحرب العالمية الثانية. ذلك أن فهم تلك الخصائص ضرورى لفهم عناصر السياسة الدولية فى مراحلها المختلفة خلال تلك الحقبة، وهى حقبة لعقد التالى لانتهاى الحرب، وحقبة الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى، وحقبة التمهيد لنشوب الحرب العالمية الثانية. وفيما بعد سنعرض للخصائص العامة للسياسة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الاتحاد السوفيتى كمقدمة لفهم عناصر السياسة الدولية خلال تلك الحقبة. ولهذا، فإن ترتيب عرض عناصر السياسة الدولية فى هذا الفصل يختلف عن باقى الفصول لأنه يتناول الخصائص العامة للسياسة الدولية، مع ترك عرض عناصر تطوّر تلك السياسة للفصول التالية.

أدت التفاعلات الدولية التى حدثت إبان الحرب العالمية الأولى إلى مجموعة من التطورات الأساسية فى السياسة الدولية فى الفترة اللاحقة للحرب، ويمكن إجمال أهم هذه التطورات فى خمسة تغيرات رئيسية هى : "عالمية" السياسة الدولية، وتزايد أهمية العوامل الاقتصادية فى السياسة الدولية، واختلال التوازن الدولى، وتغيير للنظم السياسية فى بعض الدول الأوروبية، وانتشار الحركات والتنظيم الشمولية، وتعاظم تأثير الحركات القومية فى البلاد الأفريقية والآسيوية.

أولاً : عالمية السياسة الدولية :

ظلت السياسة الدولية طوال القرن التاسع عشر ذات طابع أوروبى بالأساس. بيد أن الحرب العالمية الأولى أسفرت عن تحول جوهري فى السياسة الدولية نحو للعالمية. ويقصد بذلك بروز قوى محورية مؤثرة غير أوروبية فى السياسة الدولية. فقد ألحقت

الحرب بدول أوروبا خسائر إقتصادية هائلة أضعفت من قدراتها على التأثير الفعال فى السياسة الدولية بالشكل الذى كان سائدا فى القرن التاسع عشر. وجاء تدخل الولايات المتحدة واليابان فى الحرب ليثبت أن أوروبا لم تعد قادرة بمفردها على تحديد مصير السياسة الدولية. ونتيجة لسيير العمليات الحربية فقدت أوروبا الكثير من أسواقها الخارجية، وسقطت فى قبضة الديون الأجنبية، وهبطت أرصدها الذهبية، وانخفضت قيمة عملاتها. كذلك فقدت أوروبا سيطرتها على الشرق الأقصى نتيجة للدور اليابانى. وفى أمريكا اللاتينية، فقدت أوروبا دورها الإقتصادى المتفوق لصالح الولايات المتحدة. كما أن الإقتصاد الأمريكى أنتعش نتيجة زيادة الصادرات الأمريكية إلى أوروبا أثناء الحرب.

وقد أدى هذا كله إلى تغير جوهري فى توازن القوى العالمى قوامه تحول هذا التوازن لصالح القوى غير الأوروبية، ومن ثم اكتساب السياسة الدولية طابعا عالميا. وقد تعمق هذا الإتجاه بعد الحرب العالمية الثانية إذ حدث تحول فى إتجاه تبعية أوروبا للولايات المتحدة.

ثانياً : تزايد أهمية العوامل الإقتصادية

رأينا أن تأثير العوامل الإقتصادية قد تضاعف خلال ربع القرن السابق على الحرب العالمية الأولى، وذلك نتيجة للتسويات الإستعمارية. إلا أن تلك العوامل عادت لتلعب دوراً مهماً فى السياسة الدولية بعد إنتهاء تلك الحرب. وكان ذلك نتيجة للأزمة الإقتصادية الطاحنة التى شهدتها أوروبا بصفة خاصة، والعالم بصفة عامة فى الفترة التالية للحرب. فقد تراجع حجم الإستثمارات الرأسمالية فى أوروبا زادت الحولجز الجمركية بين الدول الأوروبية وتضاعفت قدرة الدول الأوروبية على التجارة الخارجية. أضف إلى ذلك فقد انتشرت البطالة فى الدول الأوروبية. ففى عام ١٩٢١ كان حوالى ٢٣% من القوة العاملة البريطانية فى حالة بطالة. كذلك فإن إتجاه الدول الأوروبية إلى تعمير ما دمرته الحرب قد أكد ظاهرة التضخم التى أثرت سلباً على إعادة البناء الإقتصادى. وكان ذلك أوضح ما يكون فى فرنسا وألمانيا. فبينما كان الدولار الأمريكى فى عام ١٩٢١، يعادل ١٢٨ فرنكا، فإنه أصبح فى عام ١٩٢٦ يعادل ٤٧٠ فرنكا، وبينما كان الدولار الأمريكى فى السنة ذاتها يعادل ١٨٤ ماركا ألمانيا، فإنه أصبح فى عام ١٩٢٢ يعادل ٧٣٥٠ ماركا ألمانيا، وفى ١٣ أغسطس عام ١٩٢٣ أصبح يعادل ٦ مليون مارك ألمانى، وفى ٢٧ أغسطس من السنة ذاتها، أصبح يعادل ١٤٢ مليون ماركا^(١). وفى اليابان انخفض حجم

التجارة الخارجية ازدادت معدلات البطالة وإنهارت الزراعة. وكانت الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي نجحت في التحول بسهولة من حالة إقتصاد الحرب إلى حالة إقتصاد السلم. وفيما بين عامي ١٩٢٩، ١٩٣٣ اجتاحت العالم أزمة إقتصادية عرفت بالكساد الإقتصادي العالمي الكبير هزت أسس النظام الإقتصادي العالمي. وقد أدى هذا كله إلى عدة نتائج أساسية في السياسة الدولية يكن إجمالها فيما يلي :

(أ) تعارض المصالح بين الدول المنتصرة :

أدت الأزمة الإقتصادية إلى تركيز الدول الرأسمالية على القضايا الإقتصادية. فقد سعت إلى إيجاد أسواق خارجية للتصدير، والحصول على القروض والائتمان لإعادة البناء الإقتصادي. وفي هذا الصدد ركزت بريطانيا والولايات المتحدة على إستعادة ألمانيا لدورها الإقتصادي تمهيدا لفتح السوق الألمانية أمام التجارة البريطانية والأمريكية. وهذا يتطلب تخفيف عبء التعويضات المفروضة على ألمانيا. كذلك فقد ركزت بريطانيا وألمانيا على إعادة فتح الأسواق الروسية أمام التجارة البريطانية والألمانية. أما فرنسا فإنها ركزت على إجبار ألمانيا على دفع التعويضات وذلك للحصول على موارد لإعادة بناء الإقتصاد الفرنسي، ولمنع ألمانيا من إعادة بناء قواتها العسكرية والإقتصادية. وقد أدى ذلك إلى بروز التعارض بين المصالح البريطانية- الأمريكية من ناحية، والمصالح الفرنسية من ناحية أخرى إزاء قضية التعويضات الألمانية، وهو التعارض الذي أحدث توترا فسي العلاقات الفرنسية- البريطانية في الفترة التالية للحرب العالمية الأولى. كذلك فقد سعت ألمانيا إلى اجتذاب رؤوس الأموال الأمريكية والبريطانية لتسهيل دفع التعويضات وإعادة البناء الإقتصادي. وكان ذلك يتطلب منها تحسين العلاقات مع هاتين الدولتين ومحاولة التوصل إلى تقاهم سياسي معهما ضد فرنسا، وقد أدى تنفق رؤوس الأموال الأمريكية على ألمانيا إلى تمكينها من إعادة البناء الإقتصادي في الفترة من سنة ١٩٢٥ حتى سنة ١٩٢٩.

(ب) تزايد الدور الإقتصادي الأمريكي في السياسة الدولية :

لم يتأثر الإقتصاد الأمريكي بالأزمة الإقتصادية العالمية بالقدر ذاته الذي تأثرت به الدول الأوروبية. واستطاعت الولايات المتحدة أن تحقق فقرة كبرى في ميدان الازدهار الإقتصادي تفوق ما حققته الدول الأوروبية ابتداء من سنة ١٩٢٥. ومن ثم ظهرت الولايات المتحدة باعتبارها القوة الإقتصادية الدولية للرئاسة. فقد وصل نصيبها من التجارة

الدولية عام ١٩٢٩ إلى ٤٥% تقريبا، بينما اقتصر نصيب بريطانيا على ٩% من تلك التجارة. كما ارتفع نصيبها من الإنتاج الصناعى العالمى من ٣٥,٨% عام ١٩١٣ إلى ٤٢,٢% خلال الفترة من عام ١٩٢٦ حتى عام ١٩٢٩ مقابل تدنى نصيب بريطانيا من ١٤% إلى ٩,٤%. كما احتكرت الولايات المتحدة حوالى نصف رصيد الذهب العالمى. نتيجة لذلك، اضطرت الدول الأوروبية إلى الاعتماد بصورة أكبر على الولايات المتحدة. فقد اعتمدت ألمانيا على الإستثمارات الأمريكية لإعادة بناء إقتصادها. كما أنه نتيجة للديون المستحقة للولايات المتحدة، والتي تمت أثناء الحرب العالمية الأولى، اتجهت بريطانيا إلى توثيق علاقاتها الإقتصادية بالولايات المتحدة. ضف إلى ذلك أنه نتيجة للآزمة الإقتصادية اضطرت بريطانيا إلى تخفيض معدلات التسلح والاعتماد بصورة أكبر على الأسطول الأمريكى فى المحيط الهادى لحماية مصالحها فى تلك المنطقة، وبالتالى فإن التفاهم الأمريكى البريطانى الذى ظهرت بوادره قبل الحرب العالمية الأولى سرعان ما تدعم بعد انتهاء تلك الحرب. ولذلك فإنه يمكن القول إن الولايات المتحدة كانت هى المنتصر الحقيقى فى الحرب العالمية الأولى.

من ناحية أخرى فإنه رغم انتصار التيار المطالب بالعودة إلى سياسة العزلة، والسذى قاده المرشح الجمهورى وارن هاردينج فى انتخابات الرئاسة الأمريكية فى نوفمبر سنة ١٩٢٠، فإن الولايات المتحدة لم تستطع أن تطبق هذه السياسة بالشكل الذى كانت تطبقه قبل الحرب العالمية الأولى. فالرأسمالية الأمريكية كانت تتطلع إلى الشؤون الأوروبية وذلك بحكم تأثير ديون الدول الأوروبية للمصارف الأمريكية، ونتيجة لأهمية السوق الأوروبية للصادرات الأمريكية. ولذلك فإن الولايات المتحدة مالبثت أن تدخلت إقتصاديا فى الشؤون الأوروبية. فقد عملت على حماية المصالح التجارية الأمريكية فى أوروبا، وفتح الأسواق الأوروبية أمام الصادرات الأمريكية والمشاركة فى المنظمات الدولية ذات الأنشطة الإقتصادية والإجتماعية. فقد تدخلت الولايات المتحدة لتخفيف عبء التعويضات عن ألمانيا لتمكين الأخيرة من إعادة البناء الإقتصادى بحيث تزداد الصادرات الأمريكية إلى ألمانيا^(١). كما تنازلت عن ٢٠% من ديون بريطانيا طبقا لإتفاق وقع عام ١٩٢٣، وعن ٥٠% من ديون بلجيكا طبقا لإتفاق وقع عام ١٩٢٥، وعن ٥٣% من ديون فرنسا طبقا لإتفاق وقع فى عام ١٩٢٦. ورغم أنها رفضت ربط دفع الديون الأوروبية بوفاء ألمانيا بالتزاماتها المالية فى إطار التعويضات إلا أن دفع الديون ظل مرتبطا بقضية التعويضات من الناحية الفعلية. كما أن المصالح الأمريكية فى المحيط الهادى وشرقى آسيا

كانت تدفع أمريكا إلى التفاهم مع أوروبا الغربية (وبالذات بريطانيا) للتوصل إلى استراتيجية مشتركة ضد اليابان شريطة أن لا يتضمن هذا التفاهم التزامات سياسية محددة. وأخيرا فإنه نتيجة للآزمة الاقتصادية الأوروبية تضاعف دور أوروبا الإقتصادي في أمريكا اللاتينية مما فتح المجال أمام الولايات المتحدة لتأكيد سيطرتها الاقتصادية المنفردة على تلك القارة.

ومن ثم ، فإنه رغم عودة الولايات المتحدة إلى سياسة العزلة بعد إنتهاء الحرب العالمية الأولى، إلا أنها لم تستطع أن تطبقها بالشكل الذي كان سائدا قبل الحرب والذي كان يدور حول الابتعاد عن الشؤون العالمية. فمفهوم العزلة بعد الحرب أصبح يعنى للتأكيد على استقلالية السياسة الأمريكية عن الشؤون الأوروبية، ورفض التدخل فى التزامات رسمية مع الدول الأوروبية، أى حرية التصرف بما يتلائم مع مصالح الولايات المتحدة دون التقيد بمسبقا بارتباطات سياسية معينة كمعاهدات الصلح أو عصبة الأمم .

ج) تهينة المناخ لتقوية الحركات الاشتراكية وانتصار الأيديولوجيات الشمولية :

لدت الحرب العالمية الأولى إلى زعزعة أسس النظام الرأسمالى. فقد اقتضت الحرب أن تتدخل الدولة بصورة أكبر فى الحياة الاقتصادية لضمان تعبئة الموارد الإجتماعية لخدمة المجهود الحربى، ولضمان استقرار الأسعار، كما أنها اقتضت تدخل الدولة فى توزيع القوى العاملة، وتحديد الأجور، وتسيير شؤون التجارة الخارجية. وقد أدى ذلك كله إلى تغيير فى طبيعة الرأسمالية الأوروبية. ولم تعد فكرة تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية مرفوضة من حيث المبدأ، كما كان عليه الحال قبل الحرب. وقد أعطى ذلك للتطور دفعة قوية للأفكار والحركات الاشتراكية التى تطالب بأن تلعب الدولة دورا أكبر فى تسيير الحياة الاقتصادية. ولذلك نجد أن الاشتراكيين الديمقراطيين تولوا الحكم فى ألمانيا بعد الحرب كما أنهم شاركوا فى حكومات الدول التى نشأت على أنقاض الإمبراطورية النمساوية - المجرية.

ضف إلى ذلك أن الأزمة الاقتصادية التى شهدتها أوروبا بعد الحرب أدت إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية وانتشار البطالة وتعاطف للتضخم النقدي وانتشار العنف السياسى فى معظم الدول الأوروبية وفقدان الثقة فى قدرة النظام الديمقراطى الرأسمالى لتحقيق الاستقرار السياسى، وقد هيا ذلك كله المناخ المناسب لاكتساب الأيديولوجيات الشمولية صدقية لدى بعض الشعوب الأوروبية. فقد بدأت تلك الشعوب تنظر إلى الأيديولوجيات

الشمولية باعتبارها الطريق إلى الخلاص من الأزمة الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسى واستعادة الهيبة الدولية. وفي هذه الظروف ازدهرت الأيديولوجية الفاشية فى إيطاليا، والنازية فى ألمانيا واستطاعتا أن تصلا إلى الحكم فى الدولتين.

ثالثاً : اختلال التوازن الدولى

أسفرت الحرب العالمية الأولى عن هزيمة الدول المركزية هزيمة كاملة، وظهرت فرنسا باعتبارها القوة الرئيسة فى القارة الأوروبية، واليابان باعتبارها القوة الرئيسة فى شرقى آسيا. ومن ثم فإن توازن القوى الأوروبى الذى دخلت بريطانيا الحرب للمحافظة عليه ما لبث أن اختل كثيراً بعد تلك الحرب، وإن كان الاختلال فى تلك المرة لصالح فرنسا. كانت بريطانيا تتخوف من احتمال عودة فرنسا إلى ممارسة السياسات التوسعية النابليونية خاصة بعد هزيمة ألمانيا هزيمة كاملة بما يهدد سياسة التوازن الأوروبى التى كانت محور السياسة البريطانية منذ مؤتمر فيينا. وقد أدى ذلك إلى ظهور بوادر التعارض بين المصالح البريطانية، والفرنسية لأول مرة منذ الوفاق الودى عام ١٩٠٤. ومن ثم سعت بريطانيا إلى محاولة إعادة بناء التوازن الأوروبى عن طريق الحد من الهيمنة الفرنسية على ألمانيا، والمشاركة فى عملية إعادة بناء إقتصادها. وقد حاولت فرنسا أن تعوض فقدانها للتأييد البريطانى الكامل وتؤكد هيمنتها على القارة الأوروبية عن طريق إنشاء نظام جديد من المحالفات مع الدول الجديدة فى وسط أوروبا والبلقان، كيوندا، وتشيكوسلوفاكيا، ومملكة الصرب، والكروات، والسلوفين، فى إطار ما عرف باسم "الوفاق الصغير"، ولكن هذه السياسة سرعان ما أدت إلى زيادة الخلاف بين بريطانيا وفرنسا وبين إيطاليا وفرنسا. ولم يقتصر الخلاف بين بريطانيا وفرنسا على قضية التوازن الأوروبى، ولكنه شمل قضايا أخرى كقضية التعويضات الألمانية.

وكما أثارَت الهيمنة الفرنسية فى أوروبا تخوف بريطانيا، فإن الهيمنة اليابانية فى شرقى آسيا أثارَت مخاوف الولايات المتحدة. فكانت لليابان قسدا استولت على معظم الممتلكات الألمانية فى شرقى آسيا والمحيط الهادى، وأصبحت قوة شبه إستعمارية فى الصين. وقد أثار ذلك قلق الولايات المتحدة الأمريكية لسببين. الأول، هو رغبة الولايات المتحدة فى المحافظة على مبدأ الباب المفتوح فى شرقى آسيا. أما الثانى، فهو القلق على سلامة الجزر الفلبينية إزاء التوسع اليابانى. ولذلك فقد شرعت الولايات المتحدة منذ انتخاب الرئيس الجمهورى هارنج سنة ١٩٢٠ فى محاولة ضرب النفوذ اليابانى فى شرقى آسيا، وذلك لإعادة التوازن الدولى فى تلك المنطقة. فدفعت بريطانيا إلى رفض

تجديد الحلف الياباني البريطاني الذي إنتهى عام ١٩٢١. كذلك فقد عملت على تكتيل الدول الأوروبية ضد اليابان. وأدى ذلك بالتالى إلى توتر العلاقات الأمريكية- اليابانية. وقد أصبح هذا التوتر سمة من سمات السياسة الدولية طوال تلك الفترة وحتى نشوب الحرب العالمية الثانية.

رابعاً : انتصار الحركات والنظم الشمولية فى بعض الدول الأوروبية

شهدت السياسة الدولية ظاهرة جديدة وهى وصول الحركات الشمولية إلى السلطة فى بعض الدول الأوروبية. فقد وصلت الحركة الفاشية إلى السلطة فى إيطاليا سنة ١٩٢٢، الحركة النازية إلى السلطة فى ألمانيا سنة ١٩٣٣، كما استقرت أسس الحركة البلشفية فى روسيا، التى كانت قد وصلت السلطة سنة ١٩١٧، ورغم اختلاف أيديولوجيات هذه الحركات إلا أنها اشتركت فى عدة خصائص أهمها التأكيد على السيطرة التامة للدولة على كافة نواحي الحياة الاجتماعية من خلال الحزب الواحد، ووجود أيديولوجية تهدف إلى تغيير المجتمع تغييراً جذرياً، مع استعمال أساليب للعنف والإرهاب السياسى لفرض سيطرة الدولة.

رغم أن إيطاليا قد خرجت منتصرة من الحرب العالمية الأولى إلا أنها شهدت حالة من عدم الاستقرار السياسى نتيجة لثلاثة عوامل، أولها، هو الأزمة الاقتصادية التى شهدتها إيطاليا بعد إنتهاء الحرب نتيجة لتركيز الموارد نحو المجهود الحربى، وثانيها، هو شعور الإيطاليون بأن الدول المنتصرة لم تعطيهم من غنائم الحرب ما يوازى تضحياتهم. فـ رغم أن إيطاليا قد ضمنت فى تسويات الصلح حوالى ٩ آلاف ميل مربع من الأرض فى أوروبا، إلا أن الإيطاليين اعتبروا أن تلك المكافأة تقل كثيراً عما بذلوا من تضحيات فى الحرب. فقد كانوا يرون أن الدور الإيطالى فى الحرب قد أدى إلى إنبهار الجبهة النمساوية- المجرية، ومن ثم إمكانية مهاجمة ألمانيا من الجنوب. وثالثها، هو أن النظام الانتخابى الإيطالى القائم على التمثيل النسبى قد أدى إلى تعدد الأحزاب السياسية الإيطالية، وتكوين الحكومات على أسس ائتلافية، مما أدى إلى حالة من عدم الاستقرار الحكومى. فقد تعاقبت خمس حكومات خلال السنوات الأربع التالية للحرب العالمية الأولى. أدت هذه العوامل مجتمعة إلى تفاقم الاضرابات العمالية والمظاهرات والمصادمات الدموية، وإنتشار الأفكار الاشتراكية والشيوعية. وقد أزعج ذلك أصحاب رؤوس الأموال الإيطاليين وبدأوا يتجهون نحو الحركة الفاشية بزعامة بنيتو موسوليني باعتبارها المنفذ الوحيد لإيطاليا.

كانت الحركة الفاشية تطالب بتأكيد السلطة المطلقة للدولة، والقضاء على الصراع الطبقي بين العمال والرأسماليين، على أن يحل محله التعاون بين الطبقتين حتى ولو تطلب الأمر لجبارهما على ذلك عن طريق تدخل الدولة، فالدولة تلعب في الفكر الفاشي الدور المحوري في الحياة الاجتماعية. كذلك، طالبت هذه الحركة بإنفاذ إيطاليا من الأزمات الاقتصادية عن طريق إدخال تغييرات إصلاحية، كما طالبت بتأكيد الهيمنة الإيطالية على البحر المتوسط باعتباره بحراً إيطاليا وتأكيد العظمة الإيطالية في المجال الدولي.

في نوفمبر ١٩٢١، تأسس الحزب الفاشي الوطني على أساس تلك المبادئ وسرعان ما ازداد نفوذه وكون ميليشيا فاشية مسلحة سيطرت على كبريات المدن الإيطالية الشمالية. وفي أكتوبر ١٩٢٢ بدأت هذه الميليشيا في الزحف على روما مما اضطر الملك فكتور عما نويل الثالث إلى تكليف موسوليني، رئيس الحزب الفاشي، بتأليف الوزارة الإيطالية، رغم أن هذا الحزب لم يكن يتمتع بأكثر من ٦% من مقاعد البرلمان. عقب توليه رئاسة الوزارة شرع موسوليني في سحق المعارضة البرلمانية وتركيز السلطة السياسية في يده. وفي خلال شهور قليلة، أصبح موسوليني يمثل السلطة المطلقة في البلاد، وشرع في بناء الدولة الفاشية على أساس سيطرة الدولة المطلقة ممثلة في شخص الدوتشي (الزعيم) على كافة المؤسسات الاجتماعية. وفي سنة ١٩٢٦ ألغى الأحزاب السياسية المعارضة وأصبح الحزب الفاشي هو الحزب السياسي الشرعي الوحيد. وفي ١١ فبراير ١٩٢٩ وقع مع الكنيسة الكاثوليكية إتفاقية لاتران والتي نصت على احترام الكنيسة لنظام الحكم القائم وعدم القيام بأي شيء ينطوي على الأضرار بالنظام العام أو معارضة الدولة، مقابل إقرار الحكومة الإيطالية بدولة الفاتيكان والتي تشمل قصر الفاتيكان وملحقاته والتي يمارس البابا عليها حقوق السيادة. وتضمنت المعاهدة بروتوكولا يقضي باحترام الحكومة الإيطالية حرية التعليم في مدارس الكنيسة وبوجود تعليم ديني في مدارس الدولة.

وفي روسيا تأكدت سلطة الحزب البلشفي بعد فشل محاولات الغزو العسكري الغربي لروسيا لإسقاط الحكومة البلشفية بزعامه لينين، وبعد أن إنتهت الحرب الأهلية الروسية بانتصار البلاشفة عام ١٩١٩. وقد أدت هذه الحرب الأهلية إلى إنهاء الإقتصاد الروسى. فقد هبط الإنتاج الصناعى هبوطاً كبيراً. فإنتاج الحديد والصلب عام ١٩٢١ كان يعادل ٣% تقريبا ما كان عليه سنة ١٩١٣. كذلك فقد انهارت حركة النقل وانتشرت المجاعات، مما أدى إلى هلاك حوالى ٥ مليون نسمة في منطقة الدون وحدها، وتمردت البحرية الروسية السوفيتية في ميناء كرونشتاد. ولاشك أن محاولة البلاشفة بزعامه لينين تطبيق

المبادئ البلشفية في هذه الظروف في إطار الفترة المعروفة باسم فترة "ثبوتية الحرب" (١٩١٧-١٩٢١) قد لعبت دوراً كبيراً في تعميق الانهيار الإقتصادي. وعلى سبيل المثال، فقد أدى تطبيق سياسة المزارع الجماعية، إلى امتناع الفلاحين عن الزراعة أو توريد المحاصيل للدولة. ^(٢) وبدا أن الثورة البلشفية على وشك الانهيار الكامل في الداخل. وتمثل ذلك في ثورة العمال والفلاحين سنة ١٩٢١. إزاء ذلك اضطر لينين إلى إجراء ما أسماه "بتراجع استراتيجي مؤقت". فقد أعلن في ٥ مارس ١٩٢١، أن الهدف الرئيس هو زيادة الإنتاج بصرف النظر عن تطبيق المبادئ البلشفية. وقدم ما أسماه "السياسة الإقتصادية الجديدة"، (New Economic Policy (NEP). وكان محور هذه السياسة هو إعادة الحافز الفردي، وتنشيط دور القطاع الرأسمالي الخاص، والاستعانة برؤوس الأموال الأجنبية. فتم إعادة حرية للتجارة الداخلية وإعادة تأسيس المزارع الخاصة، والغاء سياسة الاستيلاء على المحاصيل الزراعية لصالح الدولة، وإلغاء تأميم المنشآت الصغيرة، وأعطى للشركات الأجنبية حق استثمار المناجم الروسية. وقد نجحت هذه السياسة في تمكين النظام البلشفي من اجتياز الأزمة الإقتصادية حتى أن الإنتاج الصناعي والزراعي سنة ١٩٢٧ تجاوز المعدلات السائدة سنة ١٩١٣ ^(٤). وفي سنة ١٩٢٢ اجتمع ممثلو "جمهورية السوفييت الاتحادية الاشتراكية الروسية"، التي أعلنت سنة ١٩١٨، مع ممثلي أوكرانيا، وروسيا البيضاء، واتحاد جمهوريات القوقاز ووقعوا إتفاقية تم بمقتضاها تكوين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية (USSR) Union of Soviet Socialist Republics على أن يبدأ العمل بتلك الإتفاقية ابتداء من يوليو سنة ١٩٢٣. وفي سنة ١٩٢٤ انضمت إلى الاتحاد جمهوريتا أوزبكستان، وتركمنستان. وكانتا تطالبان بالانفصال عن الدولة الروسية السوفيتية منذ للثورة البلشفية في إطار المبادئ التي أعلنتها تلك الثورة والتي تؤكد حق القوميات غير الروسية في تقرير المصير بما في ذلك حق الانفصال. إلا أن البلاشفة سرعان ما حطموا بالقوة المسلحة كل الحركات الانفصالية في آسيا الوسطى والقوقاز. وفي يناير ١٩٢٤ تم إصدار دستور اتحاد الجمهوريات الاتحادية الاشتراكية، وتدعمت بالتدريج سلطة الحزب الشيوعي السوفيتي الذي أصبح الحزب السياسي الشرعي الوحيد في البلاد، والقوة المسيطرة على كافة أجهزة الحكم، حتى إلغاء الاتحاد السوفيتي سنة ١٩٩١.

في يناير ١٩٢٤ توفي لينين، ونشب صراع بين قيادات الحزب الشيوعي السوفيتي للسيطرة على الحزب وبالذات بين جوزيف ستالين، وليون تروتسكي. فكان تروتسكي

بطالب بشن الثورة العالمية نظرا لاستحالة التعايش بين النظامين الرأسمالي والإشتراكي، بينما كان متالين يطالب بالتركيز على بناء الدولة السوفيتية فى إطار مفهوم "الاشتراكية فى بلد واحد Socialism in one Country". وقد انتهى هذا الصراع بتصفية تروتسكى وانصاره وطردهم من الحزب عام ١٩٢٧، وتوطيد سلطة ستالين التى امتدت منذ ذلك التاريخ حتى وفاته سنة ١٩٥٣.

أما فى ألمانيا فقد ظهرت البوادر الأولى لانتصار الحركة الإشتراكية الوطنية المعروفة باسم الحركة النازية. وكانت ألمانيا قد تحولت إلى النظام الجمهورى فى نوفمبر سنة ١٩١٨. وفى سنة ١٩١٩ تم انتخاب جمعية تأسيسية من مختلف الأحزاب الألمانية لتضع دستوراً لألمانيا، واجتمعت هذه الجمعية فى فيمار. وأصدرت دستوراً أرسى أسس ما عرف باسم "جمهورية فيمار Weimer Republic". وقد أقر دستور جمهورية فيمار نظام التمثيل النسبى كنظام انتخابى، مما أدى إلى تكوين حكومات لتتلافية. ومن ثم اتسمت تلك للجمهورية بعدم الاستقرار السياسى. كما واجهت محاولات انقلابية من العناصر التى حاولت محاكاة الثورة البلشفية، ومن العناصر اليمينية التى لم تكن راضية عن إعلان الجمهورية. وقد استطاعت العناصر اليمينية أن تسقط جمهورية فيمار مؤقتاً عام ١٩٢٠. أضف إلى ذلك أن الشعب الألمانى اتهم زعماء الجمهورية بالتخاذل حين وقعوا إتفاقية الهدنة فى ١١ نوفمبر ١٩١٨، وحين وقعوا معاهدة فرساي فى ٢٨ يونيو ١٩١٩ التى اعتبرها وصمة عار فى جبين جمهورية فيمار. كما أن الأزمة الاقتصادية التى شهنتها ألمانيا بين عام ١٩٢١ وعام ١٩٢٥ ضاعفت من حالة عدم الاستقرار السياسى. ذلك لأن عجز الحكومات الألمانية عن التعامل مع الأزمات، كان يؤدى إلى تغير الحكومات فى فترات زمنية وجيزة. وقد وفر عدم الاستقرار السياسى لجمهورية فيمار المناخ المناسب لانتصار الحركة النازية سنة ١٩٣٣. ذلك أن عدم الاستقرار السياسى أدى إلى فقدان الألمان الثقة بالنظام البرلمانى وزاد تطلّعهم إلى حكومة قوية مستقرة. وقد قمت النازية الإجابة على هذا المطلب. ضف إلى ذلك أن المهانة التى شعر بها الألمان نتيجة إجبارهم على توقيع معاهدة فرساي جعلتهم يتطلعون إلى حكومة قوية، مهما كان إتجاهها السياسى، تستطيع أن تسقط عنهم عار توقيع تلك المعاهدة^(٥).

وقد تمركزت حركة المقاومة الألمانية لإتفاقية فرساي فى إقليم بافاريا، وعاصمته ميونيخ حيث نشأت الحركة النازية. فقد تألف فى هذا الإقليم الحزب العمالى الألمانى فى سبتمبر ١٩١٩ وتحول فى مارس ١٩٢٠ إلى "الحزب الإشتراكي الوطنى العمالى الألمانى" الذى سرعان ما وقع تحت زعامة أدولف هتلر. وكانت مبادئ هذا الحزب فى

ميدان السياسة الخارجية تدور حول توحيد جميع الألمان في "ألمانيا الكبرى" وتشمل الأقاليم الناطقة بالألمانية بما في ذلك النمسا والسويد، والغاء معاهدي فرساي وسان جرمان . وقد ساند الجيش الألماني الحركة الهتلرية بطريقة مستترة، ولكن عندما احتلت فرنسا إقليم الرور في يناير عام ١٩٢٣ وأصدرت الحكومة الألمانية أوامرها إلى عمال المنطقة بالامتناع عن العمل، ازدادت قوة للحركة الاشتراكية الوطنية، التي عرفت بالحركة النازية، وسعت إلى تكوين حكومة وطنية مؤقتة في بافاريا. وإزاء ذلك اضطر الجيش الألماني إلى التدخل لقمع الحركة النازية وتم اعتقال هتلر وحكم عليه بالسجن لمدة خمس سنوات في نوفمبر ١٩٢٣ ألف خلالها كتابة المشهور كفاحي الذي وضع أسس الفلسفة النازية.

ترجع أهمية انتصار الحركات الشمولية في القارة الأوروبية إلى أنه قد أدى إلى تعارض جذري بين التوجهات السياسية للدول الكبرى. فكان هناك تعارض بين التوجهات السياسية للنظم الديمقراطية في بريطانيا والولايات المتحدة وبين النظم الشمولية في الاتحاد السوفيتي وإيطاليا وألمانيا. ولم يقتصر الأمر على ذلك بل كان هناك تعارض بين النظم الشمولية مع بعضها البعض وبالذات بين الاتحاد السوفيتي وبين ألمانيا تحت الحكم النازي. فقد اعتبرت الحركة النازية أن الأيديولوجية الماركسية السوفيتية عدوها الأيديولوجي الرئيس. كذلك فالحركات الشمولية أعطت للنزعات الانتقامية الألمانية، ولنزعة العظمة الإيطالية بعدا أيديولوجيا أسهم إلى حد كبير في زيادة حدة الصراع الدولي .

أدى تفاعل العوامل الثلاث المتمثلة في الأزمة الاقتصادية، واختلال التوازن الدولي، وصعود النظم الشمولية إلى تعارض جوهري بين مصالح وسياسات الدول الكبرى، بما في ذلك الدول التي خرجت منتصرة من الحرب، وسرى كيف تبلور هذا التعارض بخصوص القضية الألمانية ، وقضية دخول الاتحاد السوفيتي حلبة السياسة الدولية وغيرهما من القضايا .

خامساً : تعاقب تأثير الحركات القومية

ازداد تأثير الحركات القومية على السياسة الدولية بعد الحرب العالمية الأولى بشكل قوى لعدة أسباب :

١- تدهور للقوة الأوروبية : أدت الحرب العالمية الأولى إلى إضعاف القوة العسكرية للدول الإستعمارية الأوروبية، وإلى تدمير جزء كبير من المجهود الإقتصادي

لذلك الدول. كما أنها أدت إلى فقدان أوروبا أسواقها الخارجية في أمريكا اللاتينية لصالح الولايات المتحدة، وفي شرقي آسيا وجنوب شرقي آسيا لصالح اليابان. وقد أدى ذلك إلى إضعاف مقدرة الدول الأوروبية على ضبط الحركات القومية في أفريقيا، وآسيا، وأوروبا. فقد تمكنت الحركة القومية التركية من تحدى الإحتلال البريطانى، والفرنسى لآستانبول وأن تنتهى هذا الإحتلال. كذلك فقد عجزت الدول الأوروبية عن ضبط الحركات القومية التى اندلعت فى شرقي أوروبا وبالذات فى بولندا، وتشيكوسلوفاكيا، ودول البلطيق.

٢- التناقضات الأوروبية : ويقصد بذلك أن مصالح الدول الأوروبية كانت متعارضة إلى الحد الذى سمح للحركات القومية بهامش من المناورة بين الدول الإستعمارية. فأحد أسباب انتصار الحركة الوطنية التركية هو تناقض المصالح البريطانية والفرنسية. فبينما كانت فرنسا تتعاطف مع الحركة القومية التركية بزعامة أتاتورك، فإن بريطانيا كانت تؤيد اليونان. كما أن فارس نجحت فى حماية إستقلالها الوطنى بفضل التعارض الجذرى بين المصالح البريطانية والروسية.

٣- سقوط الإمبراطوريتين النمساوية - المجرية والعثمانية : فقد كان سقوطهما انتصاراً لمبدأ القوميات فى أوروبا والمشرق العربى، مما شجع الشعوب الخاضعة لهاتين الإمبراطوريتين على المطالبة بالإستقلال، وقد انعكس ذلك على الشعوب الأخرى التى وجدت فى انتصار مبدأ القوميات فرصة للمطالبة بالإستقلال.

٤- دور الدول الغربية فى قبعات الحركات القومية : من المفارقات التاريخية أن الأساليب التى استعملها الإستعمار الغربى فى آسيا وأفريقيا قد مهدت الطريق لظهور الحركات المعادية للإستعمار. فعندما أراد الإستعمار أن يستعين بفرقة من السكان المحليين كموظفين فى جهازه الإدارى، عمد إلى نشر التعليم. ومن ثم ظهرت فئة متقنة كانت هى نواة قيادة الحركات القومية. كذلك، فإن النشاط الإقتصادى الاستعماري أدى إلى تحول كثير من المستعمرات من حالة الإقتصاد الطبقيى للقائم على الاكتفاء الذاتى إلى حالة الإقتصاد التبادلى القائم على تداول النقد والتجارة. وقد أدى ذلك إلى ظهور نواة لطبقة برجوازية، ونواة لطبقة عمالية، وإلى إضعاف الولاءات القبلية، وخلق نمط جديد من الترابط للقومى. فإذا أضفنا إلى ذلك شعور فئة المثقفين بحرمانها من الوظائف العليا، وشعور البرجوازية والطبقة العاملة بتقل المنافسة الإستعمارية، فإننا يمكن أن نتهم الأسباب التى أدت إلى نشوء الحركة القومية. وقد ضاعف من هذه العملية الدور الذى لعبته البعثات التبشيرية. فقد قامت تلك البعثات بنشر اللغات الأوروبية والقيم المسيحية التى تتحدث عن المساواة بين الجميع.

وقد ازداد الدور الذى لعبته الدول الاستعمارية الغربية فى الاسهام فى بلورة الحركة القومية فى آسيا وأفريقيا ، بعد الحرب العالمية الأولى ، وذلك على المستوى المباشر والمستوى غير المباشر. فعلى للمستوى المباشر ، رأينا أن بريطانيا وفرنسا قد شجعتا الحركات القومية العربية أثناء الحرب العالمية الأولى كوسيلة لاضعاف الدولة العثمانية. كذلك فقد أكد برنامج النقاط الأربعة عشرة للرئيس ويلسون على حق الشعوب فى تقرير المصير. صحيح أن الرئيس ويلسون كان يضع قيودا على تطبيق هذا المبدأ أهمها للموازنة بين مصالح الدول الإستعمارية وبين حقوق الشعوب ، وللتمهيد للتدرجى لكى تحكم الشعوب نفسها بنفسها. ولكن الشعوب الأفريقية الآسيوية ركزت على حق تقرير المصير وجعلته محور مطالبها فى مؤتمرات الصلح. وقد لعب برنامج ويلسون دوراً كبيراً فى الهاب للمشاعر القومية لدى كثير من الشعوب الآسيوية والأفريقية. كذلك فقد لعبت الثورة البلشفية دوراً كبيراً فى تشجيع الحركات القومية، وفضح التواطؤ الإستعماري ضد الشعوب الأفريقية والآسيوية. فقد نشرت الثورة البلشفية الإتفاقات الاستعمارية السرية، وأعلنت عدم التزامها بتلك الإتفاقات، كما شجعت الدول الأفريقية - الآسيوية على الثورة ضد الاستعمار الأوروبى ، وعقدت مؤتمر باكو للشعوب الشرقية عام ١٩٢٠ لتشجيع الشعوب الشرقية على الثورة ضد الإستعمار الأوروبى. كذلك فقد لعبت الحكومة السوفيتية دوراً فى تحجيم الهيمنة الإستعمارية الأوروبية على فارس ، وأفغانستان عن طريق مد يد المساعدة إلى هاتين الدولتين مما حد من النفوذ البريطانى فيهما. وعلى المستوى غير المباشر جندت الدول الإستعمارية سكان المستعمرات فى الحرب. فقد جندت بريطانيا ٦٨٣ ألف جندي هندي، وجندت فرنسا ٦٩٠ ألف جندي من المستعمرات الفرنسية. وقد اتصل المجندون بزملائهم الأوروبيين فى الحرب، وبالحركات العمالية الأوروبية، وعادوا إلى بلادهم بأفكار تحررية جديدة. وقد أدى ذلك كله إلى تعاظم تأثير الحركات القومية بعد الحرب العالمية الأولى ، وإلى ظهور دول جديدة فى أفريقيا وآسيا فى فترة ما بعد الحرب.

خلاصة

نشنت حقبة ما بعد الحرب العالمية الأولى تحول السياسة الدولية من كونها سياسة أوروبية كما كان عليه الحال فى القرن التاسع عشر لى تصبح سياسة عالمية. فقد فقدت أوروبا دورها المركزى فى السياسة الدولية، وصعدت قوى جديدة. بيد أن التفاعلات الأوروبية ظلت تشكل بعدا مهما فى السياسة الدولية بنيل أن الحرب العالمية الثانية نشبت فى أوروبا ومن خلال قوى أوروبية، حتى جاءت الحرب العالمية الثانية وأجهزت على

الدور الأوروبي. من ناحية أخرى، فقد صعدت أهمية البعد الإقتصادي في السياسة الدولية نتيجة الأزمات الإقتصادية الناشئة عن الحرب العالمية الأولى. وقد ظلت أهمية هذا العامل تتزايد حتى أصبح يمثل بعدا مهما في تطور السياسة الدولية.

ومن ناحية أخرى، فقد اختل التوازن الدولي الثنائي الذى ميز السياسة الدولية قبل الحرب، وكان هذا الاختلال لصالح فرنسا فى أوروبا، واليابان فى شرقى آسيا، مما كان له أثره على السياسة الدولية بعد الحرب. واتسمت السياسة الدولية بصفة فريدة، وهى ظهور النظم والحركات الشمولية لأول مرة. فلم تعرف السياسة الدولية طوال تاريخها الشمولية التى ظهرت بعد الحرب. ولذلك، فإنه مع تصاعد العامل الإقتصادى، زادت أهمية العامل الأيديولوجى أيضا فى السياسة الدولية. وأخيرا بدأ انحسار الظاهرة الاستعمارية لأول مرة بعد الحرب العالمية الأولى، فقد شهدت تلك الفترة المد القومى فى آسيا وأفريقيا وظهور دول جديدة وحركات قومية فى القارتين. ورغم قصر الفترة الزمنية المحصورة بين الحربين العالميتين فإنها كانت فترة ثرية بالأحداث الكبرى. ولذلك، فأننا سنقسمها إلى ثلاث فترات، وهى السنوات العشر التالية للحرب والممتدة حتى اندلاع الأزمة الإقتصادية العالمية سنة ١٩٢٩، وفترة الأزمة ذاتها حتى سنة ١٩٣٣، ثم الفترة التكوينية التى سبقت نشوب الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٣٩.

هوامش الفصل الثامن

- (١) بيير رنوفان، ترجمة نور الدين حباطوم، تاريخ القرن العشرين ١٩٠٠-١٩٤٨، (دمشق، مطبعة الجامعة السورية، ١٩٥٩)، ص ١٤٨.
- (٢) وفي ذلك يقول ج. هـ. كول لم يكن الألمان هم الذين يسددون التعويضات، وإنما تسدها الاستثمارات الأمريكية "ج. هـ. كول، ترجمة عبد الحميد الاسلامبولي، الاشتراكية والفاشية في ثلاثينيات القرن العشرين، (القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٦٤)، ص ٤٦.
- (٣) Alec Nove, *Economic History of the USSR*, (New York: Penguin Book, 1969), pp.46-82.
- (٤) John Lawrence, *A History of Russia*, (New York: A Mentor Book, 1989), pp.253-259.
- (٥) بيير رنوفان، المرجع السابق، ص ١٧٤-١٧٨.

الفصل التاسع

السياسة الدولية منذ نهاية
الحرب العالمية الأولى وحتى
الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى
(١٩١٩ - ١٩٢٩)



مقدمة

يتناول هذا الفصل تطور السياسة الدولية خلال الفترة الممتدة من نهاية الحرب العالمية الأولى وحتى اندلاع الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى سنة ١٩٢٩ ، وخلال تلك الفترة ظهرت دول جديدة في آسيا وأفريقيا وتصاعدت الحركات القومية في القارتين . ونشأ نظام جديد للاستقطاب الدولي قادته فرنسا وإيطاليا ، كما ظهرت عصبة الأمم وقامت مشروعات لبناء نظام الأمن الجماعي للعالمى دخل وخارج العصبة، كذلك حدثت تحولات مهمة في أدوار ألمانيا ، والولايات المتحدة، واليابان والصين في السياسة الدولية . سنتناول هذه التطورات الثمان في هذا الفصل على التوالي .

المبحث الأول

الدول الجديدة والعامل الإفريقي - الآسيوى فى السياسة الدولية

شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى نشو وتعاظم الحركات الوطنية والقومية فى العديد من البلاد الآسيوية والأفريقية، مما أدى إلى اهتزاز قبضة الدول الإستعمارية على تلك البلاد، وظهور دول جديدة لعبت دورا محدودا فى السياسة الدولية. وفى بعض الحالات لم يقدر لهذه الحركات أن تثمر عن نشوء دول جديدة إلا فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. كذلك شهدت حواراً عاماً فى العالم الإسلامى حول قضية الخلافة الإسلامية سنعرض له بإيجاز.

المطلب الأول

الدول الجديدة

استقلت خلال هذه الفترة مجموعة من الدول ، تقع كلها فى أفريقيا وآسيا ماعدا أيرلندا . ولا يمكن القول أن تلك الدول كانت دول "جديدة" ، بمعنى أنها لم تكن قائمة من قبل ، ولكننا نقصد أن التكوين السياسى الجديد لتلك الدول كان يختلف عما سبقه وخصوصا فى علاقاتها بالدول الكبرى .

١- اليمن

عندما اندلعت الحرب العالمية الأولى، كان الوضع الدولى لليمن محكوما باتفاقية أكتوبر عام ١٩١١ الموقعة بين الدولة العثمانية والامام يحيى بن محمد بن يحيى. بموجب هذه الاتفاقية كانت الدولة العثمانية تعترف بالامام يحيى كزعيم للطائفة الزيدية. واقتضرت هيمنة الدولة العثمانية على المناطق الساحلية والجنوبية ذات الأغلبية السنية. وقد تعاطف الامام يحيى مع الدولة العثمانية بعد نشوب للحرب العالمية الأولى. ولكن نظرا لعدم حدوث عمليات عسكرية فى اليمن، فإن الوضع الدولى لليمن لم يتأثر. وقد أسفرت الحروب عن خروج القوات العثمانية من اليمن، وتسليم السلطة إلى الامام يحيى الذى مالبث أن مد سلطته إلى المناطق السنية. وفى عام ١٩٢٦ قام بضم الحديدة، والسهل الساحلى إلى اليمن

بعد وفاة أمير عسير . وقد سعى الامام يحيى إلى الحصول على اعتراف دولي بدولته . فعقد إتفاقية صداقة وتجارة مع الاتحاد السوفييتى فى نوفمبر عام ١٩٢٨ ، وإتفاقية صداقة وتعاون مع بريطانيا عام ١٩٣٤ ، وبموجبها اعترفت بريطانيا باستقلال اليمن مع إعراف الأخيرة بالوضع الراهن للحدود اليمنية مع محمية عدن . وفى السنة ذاتها وقّع إتفاق الطائف مع السعودية ، وهو الإتفاق الذى عين الحدود اليمنية السعودية بعد صراع مسلح أدى إلى دخول القوات السعودية بقيادة الأمير فيصل بن عبد العزيز إلى الحديدة .

٢ - أفغانستان

كانت أفغانستان تعتبر ، طبقا للوفاق الروسى - البريطانى عام ١٩٠٧ ، منطقة نفوذ بريطانية . وقد أدى هذا الإتفاق إلى بعث الروح الوطنية المعادية لبريطانيا فى أفغانستان . وظهرت إتجاهات قوية للتخالف مع الدولة العثمانية ضد بريطانيا . بيد أن الأمير حبيب الله ، أمير أفغانستان ، لم يدخل الحرب بسبب تردد ألمانيا فى الارتباط بأفغانستان ، مما أعطاه فرصة لكى يطالب بريطانيا بعد انتهاء الحرب باستقلال بلاده . وفى ٨ أغسطس عام ١٩١٩ وقعت بريطانيا مع حكومة أمان الله خان إتفاقية روليندى ، وبموجبها اعترفت بريطانيا بأن أفغانستان دولة حرة مستقلة فى شؤونها الخارجية . كانت بريطانيا تأمل من توقيع هذا الإتفاق إيعاد للحكومة الأفغانية عن روسيا السوفييتية . لكن حكومة أمان الله خان انتهجت سياسة متوازنة بين روسيا السوفييتية وبريطانيا ووقعت معاهدين عام ١٩٢١ مع كل منهما تم بموجبهما إقامة علاقات دبلوماسية مع الدولتين . وقد سارت أفغانستان فى طريق للتحديث . وبدأت تعتمد على الخبرة السوفييتية لتحقيق ذلك ووقعت ميثاق عدم اعتداء مع الاتحاد السوفييتى فى عام ١٩٢٧ . ولكن أمان الله خان عزل من الحكم عام ١٩٢٩ بانقلاب مدعوم من بريطانيا . وقد أوقف الحكام الجدد علاقات أفغانستان المتنامية مع الاتحاد السوفييتى ولكنهم لم يتجهوا إلى التقارب مع بريطانيا^(١) .

٢ - مصر

كان مركز مصر الدولى قبل الحرب العالمية الأولى تحده معاهدة لندن المبرمة عام ١٨٤٠ ، والتى تضمنت اعتراف الدول الكبرى باستقلال مصر فى إطار السيادة العثمانية وضمان عرش مصر لأسرة محمد على . وفى عام ١٨٨٢ احتلت بريطانيا مصر وأضحى المعتمد البريطانى هو الحاكم الحقيقى للبلاد ، رغم استمرار حكم أسرة محمد على ، ورغم استمرار تبعية مصر الاسمية للدولة العثمانية . وعندما اندلعت الحرب

العالمية الأولى أصدرت الحكومة المصرية قراراً يقضى بمعاملة ألمانيا، والنمسا والمجر معاملة الدول المعادية. وفى نوفمبر عام ١٩١٤ أعلنت بريطانيا الأحكام العرفية فى مصر وشرعت فى جمع العمال والفلاحين بالاكراه لخدمة المجهود الحربى البريطانى. وفى ١٨ ديسمبر عام ١٩١٤ أعلنت بريطانيا الحماية على مصر منبهة بذلك السيادة العثمانية على البلاد من الناحية القانونية الدولية، وعين حسين كامل سلطاناً على مصر. وقد أدت الممارسات البريطانية أثناء الحرب، وتدهور الأحوال الاقتصادية بعد الحسب، وانتشار أفكار ويلسون حول تقرير المصير، إلى بلورة حركة سياسية تطالب بجلاء القوات البريطانية، وتكوين هيئة سياسية باسم "الوفد المصرى" (إشارة إلى أنها وفد يمثل مصر)، برئاسة سعد زغلول، وكيال الجمعية التشريعية فى ١٣ نوفمبر عام ١٩١٨، أى بعد الهدنة الألمانية ببومين. وقد طلب للوفد السفر إلى بريطانيا للمطالبة بالإستقلال. ولكن سلطات الاحتلال اعتقلت أعضاء الوفد فى ٩ مارس عام ١٩١٩ ونفثهم إلى مالطا. وقد أدى ذلك إلى اندلاع ثورة وطنية عمت البلاد. واضطرت بريطانيا إلى الإفراج عن أعضاء الوفد الذين سلقوا إلى باريس لعرض قضيتهم على مؤتمر الصلح فى فرساي. ولكن المؤتمر لقر الحماية البريطانية على مصر فى معاهدة فرساي، والتي نصت فى المواد من ١٤٧ حتى ١٥٤ على اعتراف ألمانيا بالحماية البريطانية على مصر. وتم ذلك بموافقة صريحة من وزير خارجية الولايات المتحدة الذى أبلغ اللورد بلفور وزير خارجية بريطانيا أنه ليس لدى الرئيس ويلسون اعتراض على الحماية البريطانية على مصر طالما أن ذلك مفيد فى وقف سفك الدماء فى البلاد، رغم ما فى ذلك من مخالفة للنقاط الأربعة عشر التى سبق أن أعلنها ديلسون^(١). وفى ديسمبر عام ١٩٢١ أعادت بريطانيا اعتقال سعد زغلول ونفثه إلى جزيرة سيشل، مما أدى إلى تجدد الاحتجاج الوطنى فى شكل مقاطعات عامة للوجود البريطانى فى مصر. وإزاء ذلك أفرجت بريطانيا عن زعيم الوفد وأصدرت فى ٢٨ فبراير ١٩٢٢ تصريحاً أعلنت بموجبه أن الحماية البريطانية على مصر قد انتهت، وأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة مع تحفظات أربعة تتعلق بتأمين المواصلات البريطانية فى مصر، والدفاع عن مصر، وحماية المصالح الأجنبية، والأقليات فى مصر، والسودان. وفى ١٥ مارس ١٩٢٢ أعلن السلطان فؤاد استقلال مصر متخذاً لقب ملك مصر. وفى ١٦ أبريل ١٩٢٣ أصبحت مصر ملكية برلمانية دستورية بموجب الدستور الذى صدر فى ذلك اليوم. وشرعت الحكومات المصرية المتعاقبة، فى الدخول فى مفاوضات مع بريطانيا لاستكمال استقلال مصر. وهى المفاوضات التى أسفرت عن توقيع معاهدة ١٩٣٦ والتى بموجبها تقتصر وجود القوات البريطانية فى مصر على قاعدة قناة السويس^(٢).

٤- تركيا

كانت الحركة القومية الطورانية (التركية) قد نمت في الدولة العثمانية منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر في إطار حركة "الاتحاد والترقي" وحركة "تركيا الفتاة" كرد فعل للهزائم التي لحقت بتلك الدولة. وقد نجح التيار القومي التركي في الوصول إلى السلطة في عام ١٩٠٨ والإطاحة بالسلطان عبد الحميد الثاني في العام التالي، وتولى السلطان محمد رشاد السلطنة العثمانية، وإن كانت سلطاته قد أصبحت رمزية.

رغم أن حكومة الاتحاد والترقي هي المسؤولة عن دخول الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى، وهزيمتها في تلك الحرب، إلا أن السلطان محمد وحيد الدين (خليفة السلطان محمد رشاد) قد تحمل تلك المسؤولية بتوقيعه إتفاقية سيفر عام ١٩٢٠.

وقد احتج الوطنيون الأتراك على تلك المعاهدة نظرا للمزايا التي أعطتها لليونان في منطقة أزمير، وإيطاليا في جنوب الأناضول، وفرنسا في قيليقيا، وللحلفاء في استانبول. ومن ثم أعاد مصطفى كمال أتاتورك تكوين القوات التركية في شرقي الأناضول في إطار ما أسماه "اتحاد الدفاع عن حقوق الأمة". ونقل حركة النشاط السياسي للتركي إلى مدينة أنقرة بدلا من استانبول، التي كانت واقعة في قبضة الحلفاء. وفي أبريل ١٩٢١ تم إنشاء "الجمعية الوطنية الكبرى" في أنقرة مستقلة عن نفوذ السلطان العثماني محمد وحيد الدين في استانبول، وبرئاسة مصطفى كمال. وقد لجأت السلطة التركية الجديدة إلى الضغط العسكري على قوات الاحتلال، مما اضطر فرنسا إلى التنازل عن قيليقيا، باستثناء لسواء الاسكندرونه. واضطرت إيطاليا إلى التخلي عن إقليم أضااليا. وقام الجيش التركي باحتلال أزمير عام ١٩٢٢، وزحف نحو الدردنيل حيث فضلت فرنسا، وبريطانيا الانسحاب من استانبول على مقاومة القوات التركية. وتم توقيع إتفاقية هدنة عرفت باسم إتفاقية مودانيا في أكتوبر ١٩٢٢. واتفق مصطفى كمال مع بريطانيا، وفرنسا على عقد مؤتمر في لوزان لإعادة النظر في إتفاقية سيفر. وقد أصر الحلفاء على ضرورة تمثيل السلطان العثماني في مؤتمر لوزان. وإزاء ذلك الاصرار أعلنت الجمعية الوطنية، بناء على اقتراح مصطفى كمال، إلغاء منصب السلطنة العثمانية في ١ نوفمبر عام ١٩٢٢ وذلك اعتبارا من ١٦ مارس ١٩٢٣. مع الإبقاء على منصب الخلافة واضطر السلطان محمد وحيد الدين إلى الهرب من استانبول وعين عبد المجيد خليفة للمسلمين^(٤).

وفي ٢٤ يوليو ١٩٢٣ تم توقيع إتفاقية لوزان بين تركيا والحلفاء. وقد نصت الإتفاقية على استعادة سيادة تركيا على شبه جزيرة الأناضول، وعلى استانبول، ومنطقة أدرنه

وعلى جزر بحر أيجه الواقعة فى مدخل الدردنيل. كذلك ألغيت الإتفاقية نظام الإمتيازات وتضمنت ميثاقا سمي "ميثاق المضائق". بموجب هذا الميثاق اعترفت الحكومة التركية بمبدأ حرية المرور فى المضائق مع احتفاظها بحق منع مرور سفن الدول التى تكون تركيا فى حالة حرب معها.

كيف يمكن أن نفسر نجاح الحركة القومية التركية فى اسقاط إتفاقية سيفر؟ هناك عدة عوامل مهمة هى: أولا : الانقسام بين بريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا حول كيفية التعامل مع الحركة القومية التركية. فقد رفضت فرنسا، وإيطاليا الدخول فى الحرب مع القوات التركية خاصة أن إتفاقية سيفر لم تعط الدولتين سوى مكاسب ثانوية بالقياس إلى المكاسب البريطانية. ثانيا : انشغال بريطانيا فى مواجهة حركات التحرر الوطنى فى مستعمراتها. ثالثا : التأكيد الدبلوماسى الذى أعطته روسيا السوفيتية إلى مصطفى كمال بموجب الإتفاق للمعقود بينهما فى ١٦ مارس ١٩٢١. والذي بموجبه تنازل مصطفى كمال لروسيا السوفيتية عن باطوم. وقد دعم التأييد السوفيتى من موقف القوات التركية إزاء الحلفاء. رابعا : كان مصطفى كمال قد اتبع تكتيكا ذكيا. فقد طبع حركته القومية فى البداية بطابع إسلامى أساسه السعى لحماية الخلافة الإسلامية من التدخل الأوروبى. فقد ألغى سياسة التتريك التى كان يتبعها الاتحاد والترقى، واستقطب مسلمى الهند، وأفغانستان إلى جانبه. بيد أنه بعد أن وطد نفوذه بعد عقد إتفاقية لوزان تحول إلى اعلان أهدافه الحقيقية وهى تحويل تركيا إلى دولة تركية خالصة ذات طابع قومى علمانى غربى. وفى ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٢٣ قررت الجمعية الوطنية اعلان الجمهورية. وبذلك تكون الدولة العثمانية قد انتهت رسميا وحلت محلها دولة جديدة هى تركيا.

وفى ٣ مارس سنة ١٩٢٤ قررت الجمعية الوطنية إلغاء الخلافة الإسلامية وطرد كافة آل عثمان. ورغم أن الدستور التركى الصادر فى ٢٠ أبريل ١٩٢٤ قد نص على أن الإسلام دين الدولة إلا أن هذا النص قد ألغى عام ١٩٢٨. وبدأ مصطفى كمال حملة لعلمنة وتقريب تركيا. فقد تم إلغاء المدارس الإسلامية الدينية والمحاكم الشرعية الإسلامية، وتم اقتباس القوانين المدنية والجنائية الغربية. وألغى تطبيق الشريعة الإسلامية. وبذلك نشأت على أنقاض الدولة العثمانية دولة تركية ذات طابع علمانى غربى.^(٥)

٥- ملكة الحجاز وسلطنة نجد وملحقاتها : (الملكة العربية السعودية)

فى أوائل القرن العشرين كانت الحجاز تابعة للدولة العثمانية، ويحكمها الأشراف الهاشميون. كما كانت نجد أيضا تابعة للدولة العثمانية، وكانت تحت حكم آل رشيد

(ويشرف عليها الحاكم العثماني للبصرة). وقد بدأت عملية تأسيس دولة موحدة في شبه الجزيرة العربية حينما قام عبد العزيز آل سعود بتأسيس دولة سعودية في نجد عام ١٩٠٢. وقد تدخلت الدولة العثمانية لحماية مركزها في نجد وتم توقيع اتفاقية عيزة التي بموجبها عينت الدولة العثمانية عبد العزيز ابن سعود حاكما على نجد. وقد انتهز عبد العزيز فرصة انشغال بالحرب العثمانية - الإيطالية عام ١٩١١، والحرب البلقانية الأولى عام ١٩١٢، وقام بضم الاحساء إلى نجد في أبريل عام ١٩١٣. ولم تجد الدولة العثمانية بدا من إقرار تعيينه واليا على نجد ومتصرفا للاحساء في مايو عام ١٩١٤. وعندما اندلعت الحرب العالمية الأولى اتخذ عبد العزيز موقف الحياد بين بريطانيا، والدولة العثمانية، وفي ديسمبر عام ١٩١٥ وقع معاهدة مع بريطانيا تسمى معاهدة العقير اعترفت بريطانيا بموجبها بأن نجد والاحساء والقطيف وجبيل ونوابها تابعة لعبد العزيز مع تعهد الأخير بالأسلم ولا يبيع ولا يرهن ولا يؤجر الأقطار المذكورة، ولا قسمها منها، ولا يتنازل عنها، لو يمنح امتيازاً ضمن هذه الأقطار لدولة أجنبية بدون رضى الحكومة البريطانية.

ابتداء من لواخر الحرب العالمية الأولى بدأت العلاقات تتوتر بين سلطنة نجد من ناحية والحجاز من ناحية أخرى وكانت تحت زعامة الشريف حسين، والذي كان يقود الثورة العربية ضد الدولة العثمانية، واستطاعت القوات النجدية المنتظمة في إطار حركة الأخوان أن تلحق بالقوات للحجازية هزيمة كبرى في موقعة تربة في مايو عام ١٩١٩. وفي أعقاب ذلك قام السلطان عبد العزيز بضم إمارة عسير عام ١٩٢٠، وإمارة حائل عام ١٩٢١، وانضمت إمارة الجوف بعد ذلك بفترة وجيزة. بيد أن العلاقات ما لبثت أن توترت مرة أخرى بين نجد والحجاز. وكان أحد أسباب هذا التوتر منع الشريف حسين سكان نجد من الحج وإعلان نفسه خليفة للمسلمين في مارس عام ١٩٢٤. وإزاء ذلك قرر السلطان عبد العزيز آل سعود، ضم الحجاز إلى سلطنته. فسير حملة عسكرية على الحجاز. وفي ديسمبر عام ١٩٢٥ سلم الملك علي بن الشريف حسين للسلطان عبد العزيز وغادر جدة متوجها إلى العراق. وفي يناير عام ١٩٢٦ نودي بالسلطان عبد العزيز حاكما على الحجاز وأصبح يلقب بملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها. وفي أعقاب ذلك دخلت المملكة الجديدة في علاقات مختلفة مع القوى الكبرى في ذلك الوقت. ففي فبراير عام ١٩٢٦ اعترف الاتحاد السوفييتي بالمملكة الجديدة. وفي مايو عام ١٩٢٧ وقعت معاهدة جدة بين مملكة الحجاز وبريطانيا وبموجب تلك المعاهدة اعترفت بريطانيا باستقلال المملكة مقابل اعتراف الأخيرة بالحقوق البريطانية في الخليج. وثلت تلك معاهدات

اعتراف مماثلة مع ألمانيا وتركيا وإيطاليا وفرنسا. وفي ١٨ سبتمبر عام ١٩٣٢ أصبح اسم المملكة العربية السعودية، هو الاسم الرسمي للدولة الجديدة. والواقع أن المملكة الجديدة التي تأسست في شبه الجزيرة العربية عام ١٩٢٦ لم تنشأ على أساس قومي، كما هو الحال في تركيا وفارس. فقد حرص عبد العزيز على أن يكون الاتجاه الإسلامي هو أساس شرعية الدولة الجديدة^(١).

٦- فارس (إيران)

عندما نشبت الحرب العالمية الأولى أعلنت الحكومة الفارسية القاجارية برئاسة الشاه أحمد حيادها في الحرب. بيد أن القوى المتحاربة لم تحترم الحياد الفارسي. فالدول المركزية أعلنت أنها لن تحترم حياد فارس طالما أن للقوات الروسية تتمركز شمال البلاد. ومن ثم دخلت القوات العثمانية إلى منطقة أذربيجان الفارسية في إطار هجوم عام على القوات الروسية. وفي عام ١٩١٥ اتفقت روسيا، وبريطانيا على إضافة المنطقة المحايدة، طبقاً لإتفاق عام ١٩٠٧ إلى منطقة النفوذ البريطاني. وحينما انسحبت القوات السوفيتية من شمال فارس عقب انتصار الثورة البلشفية، وقيام روسيا السوفيتية بالغاء إتفاقية لوفاق الروسي للبريطاني عام ١٩٠٧، احتلت القوات البريطانية الجزء المخصص لروسيا، وذلك لتحمي الوجود البريطاني في الهند.

وعندما انتهت الحرب أرسلت فارس وفداً إلى مؤتمر الصلح للمطالبة بعودة فارس إلى حدود ما قبل معاهدة تركمانجاي سنة ١٨٢٨ لتشمل شمال أذربيجان مع مدينة باكو، وأرمينيا الغربية مع مدينة يريفان، وإقليم قره باخ، وقسم من داغستان. وقد نجحت بريطانيا في اقناع مؤتمر الصلح بإهمال المطالب الفارسية. وكانت المعاهدة المشار إليها قد وقعها الشاه مع روسيا وتنازل لها بموجبها عن تلك المناطق بعد هجوم روسي على فارس. كذلك حاولت بريطانيا أن تدعم وجودها في فارس عن طريق إتفاقية مع الحكومة الفارسية عام ١٩١٩ تلزم الأخيرة بالاستعانة بالخبرة البريطانية لبناء الجيش الفارسي، وتحسين مالية الدولة. بيد أن المجلس (البرلمان) لم يصدق على الإتفاقية، كما عارضتها الحكومتان السوفيتية والأمريكية. وقد أدى الاحتجاج الشعبي على المعاهدة إلى تصاعد الحركة الوطنية.

وفي تلك الأثناء تحالف أحد الضباط الفرس، ويسمى رضا خان، مع الزعيم الديني ضياء الدين طباطبائي، وتم تنظيم حركة تمرد عسكرية أدت إلى إجبار الشاه القاجاري

على تعيين رضا خان قائدا عاما على القوات المسلحة ووزيرا للحربية فيما بعد، وطباطبائي رئيسا للوزراء في ٢١ فبراير ١٩٢١، وذلك بدعم بريطاني. كان أول عمل للحكومة الجديدة هو إلغاء مشروع المعاهدة البريطانية الفارسية، وتم توقيع إتفاقية مع روسيا في ٢٦ فبراير ١٩٢١ تعهدت بموجبها الأخيرة بسحب قواتها من ميناء انزلي (وهو الميناء الفارسي على بحر قزوين)، وتنازلت عن الإمتيازات التي كانت روسيا القيصرية قد حصلت عليها في فارس، وتعهدت بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد مقابل تعهد فارس ألا تصبح أراضيها قاعدة عمليات لدولة أجنبية ضد الدولة السوفيتية. وقد أدى توقيع الإتفاقية إلى تقليص النفوذ البريطاني في فارس حيث رفضت الحكومة الفارسية الموافقة على الإتفاقية البريطانية الروسية. كذلك قام رضا خان بعزل طباطبائي في ٢٥ مايو سنة ١٩٢١ وانفرد بالسلطة، كما قام بإخماد الحركات الانفصالية الإقليمية التي كانت مندلعة في فارس مما منحه شعبية كبيرة مكنته من تشكيل أول وزارة في ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٢٣ ومن خلع الشاه أحمد القاجاري في ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٣. وفي ديسمبر ١٩٢٥ تم تنصيب رضا خان شاها على فارس باسم رضا شاه متخذا لقب بهلوي.

وقد سارت سياسة رضا شاه بهلوي في عدة إتجاهات تشبه الإتجاهات التي سارت عليها تركيا الكمالية وأهمها بعث القومية الفارسية، وإدخال الحضارة الغربية إلى فارس، والإقلال من تأثير علماء الدين على الحياة الإجتماعية. والأهم من ذلك تأكيد استقلال فارس عن القوى العظمى وتحسين علاقاتها مع الدول المجاورة. واستطاع رضا شاه أن يستثمر للتناقص الروسي البريطاني لكي يحتفظ باستقلال بلاده. وفي عام ١٩٢٧ أعلن إلغاء كل المعاهدات القائمة مع الدول الأجنبية والتي لا تقوم على أساس المساواة التامة بين الطرفين المتعاقدين. وفي عام ١٩٣٥ تم تغيير اسم البلاد إلى "إيران"^(٧) وقد أنهى حكم رضا بهلوي بعد الغزو البريطاني السوفيتي لإيران في ١١ سبتمبر سنة ١٩٤١.

٧- العراق

احتلت بريطانيا العراق أثناء الحرب العالمية الأولى تحت ستار تحرير العراق من الحكم العثماني. ولكن بعد أن اتضحت نوايا بريطانيا تجاه العراق، اندلعت ثورة في النجف في مارس سنة ١٩١٨، وتم اغتيال الحاكم البريطاني للعراق. وقد امتدت الثورة، إلى باقي أنحاء العراق متأثرة بتكوين الحكومة الفيصلية في دمشق. ولكن بريطانيا استطاعت أن تخمد هذه الثورة في نوفمبر سنة ١٩٢٠.

قررت بريطانيا أن تصيب عصفورين بحجر واحد، وذلك بتكوين دولة عربية فى العراق تحت الانتداب البريطانى، بزعامة الأمير فيصل بن الشريف حسين. وبذلك ترضى الوطنيين العراقيين، وفى الوقت ذاته ترضى الأمير فيصل، والشريف حسين اللذان قدما خدمات مهمة لبريطانيا أثناء الحرب، وهو ما تم فى ٢٣ أغسطس ١٩٢١. وفى عام ١٩٢٩ دعا المندوب السامى البريطانى فى العراق، سير جيلبرت كلايتون، الحكومة العراقية إلى إجراء مفاوضات مع حكومته يتفق خلالها على وضع إتفاقية جديدة تنظم علاقات العراق ببريطانيا على أسس جديدة. وانتهت المفاوضات بتوقيع إتفاقية فى ٣٠ يونيو سنة ١٩٣٠ نصت على تحالف الدولتين، وتعهد العراق بالسماح للقوات البريطانية باستعمال أراضيها فى حالة الحرب. وقد أسفرت المعاهدة عن دخول العراق عصبة الأمم فى أكتوبر سنة ١٩٣٢. وهكذا حصل العراق على استقلاله عن بريطانيا.

٨ - أيرلندا

كانت أيرلندا الدولة غير الأفريقية-الآسيوية الوحيدة التى نالت استقلالها بعد الحرب العالمية الأولى. فقد خضعت أيرلندا للحكم البريطانى من أوائل القرن الثانى عشر. وقد اتبع الإنجليز سياسة استيطانية فى أيرلندا استولوا من خلالها على أراضي النبلاء الأيرلنديين، وقد نشر المستوطنون الإنجليز، مدعومين بالقوة الإنجليزية المسلحة المذهب البروتستانتى فى مجتمع تسوده أغلبية كاثوليكية. وتم فرض سلطة الكنيسة الإنجليزية البروتستانتية على أيرلندا. وهنا نلمس بدء العداء البروتستانتى-الكاثوليكي فى أيرلندا.

بعد ذلك اتجهت بريطانيا إلى ضم أيرلندا إليها. واستطاع ويليام بيت Pitt، رئيس وزراء بريطانيا أن ينفذ البرلمان الأيرلندى إلى إصدار قانون الاتحاد Union Act فى أول يناير سنة ١٨٠١ متضمناً وحدة بريطانيا وأيرلندا. وقد تركز تاريخ أيرلندا بعد ذلك حول النضال للحصول على الحرية الدينية والانفصال عن بريطانيا، وإستطاع الأيرلنديون الكاثوليك الحصول على حرية ممارسة الشعائر الدينية ودخول البرلمان، ولكنهم فشلوا فى إلغاء قانون الاتحاد. وفى سنة ١٩٠٢ أسس آرثر جريفث تنظيمًا تحول فيما بعد إلى منظمة الشين فين Sinn Fein، والتى أصبحت أهم حزب سياسى فى أيرلندا يسعى إلى إستقلال البلاد. وفى يناير سنة ١٩١٩ اجتمع ممثلو الشين فين فى البرلمان البريطانى فى مدينة دبلن، وأعلنوا إستقلال أيرلندا وكونوا حكومة بزعامة دى فاليرا De Valera، وكونوا ميشليات عرفت فيما بعد باسم الحزب الجمهورى الأيرلندى The Irish Republican Army (IRA). وقد رد البرلمان البريطانى على ذلك فى ديسمبر سنة

١٩٢٠ بإصدار قانون حكومة أيرلندا" وبموجبه تم وضع أسس تقسيم أيرلندا. فتم إنشاء برلمان لأيرلندا الشمالية ذات الأغلبية البروتستانتية، وآخر لباقي أيرلندا ذات الأغلبية الكاثوليكية. وقد قبل سكان أيرلندا الشمالية قانون حكومة أيرلندا، ولكن رفضه باقى سكان أيرلندا بزعماء الشين فين، واندلعت أعمال العنف بين الطرفين. وهكذا تم توقيع إتفاقية بين الحكومة البريطانية وممثلى أيرلندا فى ديسمبر سنة ١٩٢١ تم بموجبها إعطاء المقاطعات ذات الأغلبية للكاتوليكية الإستقلال باسم دولة أيرلندا الحرة Irish Free State. وفيما صادق برلمان أيرلندا على الإتفاقية فقد رفضها للشين فين بزعماء ديفاليرا. وهكذا قاد ديفاليرا حزب الشين فين نحو استمرار النضال ضد بريطانيا وضد حكومة أيرلندا معارضا إتفاقية أيرلندا الحرة وشكل الدولة الجديدة.

فى سنة ١٩٢٢ أصدر برلمان أيرلندا مشروع دستور جديد ألغى البرلمان البريطانى ودخل حيز التنفيذ فى ٦ ديسمبر من العام ذاته. وتم إجراء انتخابات برلمانية جديدة سنة ١٩٢٣ شارك فيها معارضى الإتفاقية. وفى سنة ١٩٢٣ دخلت أيرلندا عصبة الأمم.

المطلب الثانى

الحركات القومية

تميزت فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى ببقظة الوعى القومى لدى الشعوب الآسيوية والأفريقية، وهو ما انعكس فى شكل حركات وطنية وقومية عمت معظم أرجاء القارتين. وتشارك هذه الحركات فى صفة رئيسية، وهى أنها موجهة ضد الإستعمار الغربى واليابانى بأشكاله المباشرة وغير المباشرة، وتهدف إلى إقرار حق تقرير المصير للشعوب، ولوبلورة كيان ذاتى تمهيدا للاستقلال. كذلك فإن هذه الحركات تشترك فى صفة أخرى وهى أنها لم تنجح فى تحقيق أهدافها فى المدى القصير على الأقل، وإن كانت نجحت فى التمهيد للاستقلال وإقامة دولا قومية فى مرحلة لاحقة. ويمكن تفسيره هذا الفشل فى ضوء انفصال هذه الحركات عن بعضها البعض، بما فى ذلك الحركات التى قامت فى منطقة جغرافية واحدة كالحركات العربية. فالحركة المصرية مثلا كانت منفصلة عن الحركة العراقية، والسورية نظرا لأن كل منهما كان يحارب عدوا مختلفا. فالحركة المصرية كانت متعاطفة مع الدولة العثمانية وموجهة ضد بريطانيا. بينما كانت الحركتان العراقية والسورية موجهتان ضد الدولة العثمانية ومتعاطفتان مع بريطانيا. بيد أنه لا يمكن أن يكون ذلك تفسيرا عاما لفشل هذه الحركات القومية، وسنلاحظ فيما بعد أنه كان هناك

تعاوننا بين بعض الحركات القومية فى إطار حركة التحرر الأفريقى. فالمؤتمر الأفريقى الثانى المنعقد عام ١٩٢١ حضره مواطنون من الهند، والمغرب، والفلبين، وأنام وذلك تعبيرا عن الترابط بين الحركات القومية فى آسيا والحركات القومية فى أفريقيا. ورغم ذلك فإن الدول الممثلة فى ذلك المؤتمر لم يقدر لها أن تستقل إلا بعد الحرب العالمية الثانية. ويرجع ذلك إلى عدم تبلور الوعى القومى والقدرة التنظيمية لتلك الحركات بدرجة كافية تمكنها من تحدى الإستعمار الغربى. بيد أن تلك الحركات القومية تختلف مع بعضها البعض فى عدة نواحى. فقد اتخذ بعض هذه الحركات شكل الثورة السياسية، كالحركة القومية فى الشام والعراق، بينما اتخذ بعضها الطابع الإصلاحى والثقافى كحركة الجامعة الأفريقية.

وسنقسم دراسة هذه الحركات القومية إلى ثلاثة أقسام نتناول الحركات القومية فى العالم العربى، والحركة القومية فى الهند، والحركات القومية فى أفريقيا.

الفرع الأول

الحركات القومية فى العالم العربى

تركزت الحركات القومية فى العالم العربى فى شمالى أفريقيا والشام. وفى شمالى أفريقيا اندلعت ثورة وطنية فى منطقة الريف، الواقعة فى نطاق النفوذ الأسبانى فى الغرب طبقا للإتفاق الفرنسى - الأسبانى عام ١٩٠٤. وقد اندلعت هذه الثورة حينما حاولت القوات الأسبانية احتلال منطقة الريف عام ١٩٢١، وقادها الأمير عبد الكريم الخطيبى، حيث أقام "جمهورية الريف" عام ١٩٢١، وعاصمتها مدينة أغادير. وقد استطاع الخطيبى أن يجبر أسبانيا على الانسحاب من الريف عام ١٩٢٤، وشن هجوما شاملا على قوات الاحتلال الفرنسى. وقد أدى ذلك إلى تحالف الدولتين الإستعماريتين ضده فى حرب غير متكافئة حشدت فيها الدولتان ٤٠٠ ألف جندى. وقد انتهت هذه الحرب فى مايو سنة ١٩٢٦ بأسر الأمير الخطيبى ونفيه. وبذلك انتهت جمهورية الريف.

وفى طرابلس الغرب تم إقامة "جمهورية طرابلس" فى ١٨ نوفمبر عام ١٩١٨. وقد دخل زعماء الجمهورية فى مفاوضات مع الحكومة الإيطالية انتهت بإتفاقية الزيتونة فى أبريل ١٩١٩. وبموجب الإتفاقية اعترف زعماء جمهورية طرابلس بإشراف إيطاليا على تلك الجمهورية. كذلك عقد محمد إدريس السنوسى، الذى كان يتزعم إمارة سنوسية فى

المناطق الداخلية من البلاد ومركزها مدينة أجدابية، إتفاقا مع بريطانيا يسمى "إتفاق الرجمة" فى ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٠ اعترفت بموجبه إيطاليا بالإستقلال الذاتى للإمارة السنوسية. بيد أن زعماء جمهورية طرابلس ما لبثوا أن اتفقوا مع السنوسى وزعماء برقة على توحيد البلاد فى عام ١٩٢٢. وفى الشهر ذاته الذى عقد فيه الاتفاق وصل موسولبنى إلى الحكم فى إيطاليا وشنت القوات الفاشية الإيطالية هجوما عاما قضت من خلاله على جمهورية طرابلس، واستولت على مقر الإمارة السنوسية فى برقة. وقد تسلم عمر المختار لواء المقاومة، وأعملت القوات الفاشية للتكيل برجال المقاومة ومن يتعاطف معهم. وتم اغلاق الحدود بين مصر وبرقة مما أضعف من مقاومة المختار. وفى هذا الإطار ضغطت الحكومتان الإيطالية والبريطانية على حكومة زيور باشا فى مصر لتعديل الحدود المصرية- الليبية بما يؤدى إلى وضع واحة جفوب المصرية فى إطار ولاية برقة الليبية، وهى الواحة التى كان يلجأ إليها السنوسيون ورجال عمر المختار. وفى ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥ وقع زيور باشا على إتفاق تعديل الحدود، مما أعطى الإيطاليين تقوفا فى مواجهة المقاومة الليبية^(٨). وإنتهى الأمر بسقوط المختار أسيرا سوم ١٩ سبتمبر سنة ١٩٣١. وبذلك ضعفت المقاومة الليبية للاستعمار.

أما فى تونس، فقد طالبت الحركة الوطنية التونسية بوضع دستور للبلاد وإلغاء التمييز بين التونسيين والأوروبيين، وقدم حزب الدستور مذكرة إلى مؤتمر الصلح فى فرنسا طالب فيها بتحقيق هذا المطلب. ولكن فرنسا ردت بقمع المعارضة التونسية، وإصدار تنظيمات جديدة عام ١٩٢٢، تعطى الأوروبيين المزيد من الإمتيازات، وقد رفض الباي محمد الناصر التصديق على هذه التنظيمات، وأثر الاستقالة. ولكن فرنسا عمدت إلى دفع خليفته الباي محمد الحبيب إلى تكوين حزب جديد هو حزب الإصلاح لمناوة حزب الدستور. واستمر الأمر سجالا بين حزبي الدستور والإصلاح حتى نهاية هذه الفترة.

وفى الشام نعلم أن حركة القومية العربية قد نمت فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر. وإن أنصار الحركة العربية فى الشام قد تحالفوا مع الشريف حسين عام ١٩١٥ للثورة ضد الدولة العثمانية مقابل وعد بريطانى لهم بتكوين دولة عربية مستقلة فى الشام ومعظم شبه الجزيرة العربية، وقد ذهب الأمير فيصل بن الشريف حسين إلى مؤتمر الصلح فى باريس مطالبا بالاعتراف باستقلال وسيادة الشعوب الناطقة بالعربية فى آسيا ابتداء من خط الاسكندرونه - ديار بكر شمالا حتى المحيط الهندى جنوبا، وذلك باستثناء عدن والحجاز. وإزاء ذلك قرر المؤتمر إرسال لجنة تحقيق رباعية من بريطانيا، وفرنسا،

وإيطاليا، والولايات المتحدة الأمريكية للنظر في الأمر. ومن ثم، اتفقت التنظيمات السورية مع الأمير فيصل على تكوين وفد موحد يتحدث باسم العرب مع اللجنة. وتم تكوين "المؤتمر السوري العام". وقد التقى ممثلو المؤتمر بلجنة التحقيق (لجنة كنج كرين). وحينما تأخر مؤتمر الصلح في التوصل إلى تسوية للقضية العربية، اندلعت المظاهرات المطالبة بالإستقلال. واشتدت تلك المظاهرات عندما ظهرت بوادر إتفاق فرنسى - بريطانى يقضى بانسحاب القوات البريطانية من سوريا اعتباراً من أول نوفمبر عام ١٩١٩ على أن تحصل محلها القوات الفرنسية. وتم تكوين "اللجنة الوطنية العليا" لتنظيم الاستعداد لمقاومة الفرنسيين وحينما وصلت القوات الفرنسية إلى منطقة البقاع اندلعت حركة المقاومة المسلحة ضدها. وفى ٩ مارس ١٩٢٠ قرر المؤتمر السوري العام وضع الحلفاء أمام الأمر للواقع بإعلان استقلال سوريا الطبيعية بما فيها فلسطين، وإعلان حق العراق فى الإستقلال فى إطار اتحاد سياسى وإقتصادى مع سوريا، ومبايعة الأمير فيصل ملكاً. بيد أن مجلس الحلفاء الأعلى المنعقد فى سان ريمو قرر تقسيم المناطق العربية، وفرض الانتداب الفرنسى على سوريا، ولبنان، والانتداب البريطانى على العراق، وفلسطين، وشرق الأردن. وقد رفض المؤتمر السوري العام قرار مجلس الحلفاء الأعلى وازدادت الثورة على القوات الفرنسية. وإزاء ذلك وجه الجنرال جورو قائد القوات الفرنسية إنذاراً إلى الأمير فيصل يطالبه بالاعتراف بالإشراف الفرنسى على أعمال حكومته، واحتلال القوات الفرنسية للمدن السورية الرئيسة. وقد قبلت الحكومة الفيصلية الإنذار الفرنسى فى ٢٠ يوليو ١٩٢٠. ولكن القوات الفرنسية صممت على دخول دمشق بالقوة بعد معركة دامية فى ميسلون تم فى أعقابها إسقاط الحكومة العربية الفيصلية فى دمشق، وقررت فرنسا تقسيم سوريا إلى أربع دول هى، دولة سوريا بما فيها دمشق وحلب، ودولة لبنان الكبرى، ودولة العلويين، ودولة جبل الدروز. وقد أدى ذلك إلى اندلاع الثورة ضد الحكم الفرنسى فى جبل الدروز عام ١٩٢٥. وامتدت الثورة إلى باقى أنحاء سوريا فى شكل حرب مقاومة وطنية انتهت فرنسا بدمشق بالقنابل فى ١٩-٢٠ أكتوبر عام ١٩٢٥.

وفى فلسطين شرعت الحكومة البريطانية فى تنفيذ وعد بلفور بإنشاء وطن قومى لليهود. فوسعت من نطاق الهجرة اليهودية إلى فلسطين حتى بلغت ما بين علمى ١٩١٩-١٩٢٩ مائة ألف مهاجر. فإذا أضفنا إليهم ٥٠ ألف يهودى كانوا يقيمون فى فلسطين قبل الحرب العالمية الأولى، فإننا نجد أن نسبة اليهود إلى السكان قد ارتفعت إلى ٢٠% عام ١٩٢١. وقد أدى تدفق الهجرة اليهودية إلى احتجاجات عربية عنيفة، كان أهمها ثورة علم

١٩٢٩، والتي كانت تطالب بمنع الهجرة اليهودية إلى فلسطين وإنهاء نظام الانتداب. وقد بادرت بريطانيا بإرسال لجنة تحقيق برلمانية أسفرت عن إصدار "الكتاب الأبيض" الذي تضمن وعد الفلسطينيين بضممان حقوقهم، والحد من الهجرة اليهودية وعدم إشراك الوكالة اليهودية في حكم فلسطين. بيد أن هذه الوعود لم تتفد.^(١)

وفي شرق الأردن كان الأمير عبد الله ابن الشريف حسين قد ذهب على رأس قوة مسلحة إلى معان في نوفمبر ١٩٢٠ وبدأ في إجراء اتصالات مع الوطنيين الشولم. وتم الاتفاق بين ونستون تشرشل، وزير المستعمرات البريطانية، والأمير عبد الله على توليه إمارة شرق الأردن على أن تتمتع باستقلال إداري، وتسترد بنصائح بريطانيا. وفي أبريل سنة ١٩٢١ تأسست إمارة شرق الأردن برئاسة الأمير عبد الله ابن الشريف حسين. وفي عام ١٩٢٣ اعترفت بريطانيا بإمارة شرق الأردن كدولة مستقلة، ولكنه كان في الواقع اعترافاً شكلياً. فقد ظل الإنجليز يحكمون السيطرة على البلاد ويقيدون من استقلالها. وفي عام ١٩٢٨ وقعت بريطانيا معاهدة مع إمارة شرق الأردن. وقد تضمنت المعاهدة مولداً تضمن لبريطانيا استمرار الاحتلال العسكري والهيمنة على الشؤون المالية والقضائية والسياسية، كما نصت على أن الأمير إنما يمارس السلطات بصفته وكيلاً لملك بريطانيا المنتدب على شرق الأردن من عصبة الأمم. وفي السنة ذاتها صدر القانون الأساسي لإمارة شرق الأردن الذي وضع كل السلطات في يد ملك بريطانيا.

الفرع الثاني

الحركة القومية الهندية

كانت الهند في ظل الحكم البريطاني مقسمة إلى قسمين رئيسيين، الأول هو الولايات الإماراتية Princely States، وهي ٥٦٢ ولاية تغطي حوالي ٤٠% من مساحة الهند، وكان يحكمها مهرجات يوافقون على الخضوع للسيادة البريطانية، مقابل تمتعهم بالحكم الذاتي. أما القسم الثاني، وهو الهند البريطانية British India فقد خضع للحكم البريطاني المباشر. وهذا هو القسم الذي أعطى الإستقلال عن بريطانيا سنة ١٩٤٧.

وقد أسهم الحكم البريطاني في نمو فئات من المتقنين الهنود الذين ارتبطوا بشكل قوى مع المصالح البريطانية. وكانت تلك الفئات ذاتها هي الأساس الاجتماعي الذي برز فيه المؤتمر الوطني الهندي Indian National Congress سنة ١٨٨٥ في بومباي. وكان

الهدف من إنشاء هذا المؤتمر هو المطالبة بالارتقاء الوظيفى للهنود العاملين فى الجهاز الإدارى البريطانى، والمطالبة بتمثيل هؤلاء فى الأجهزة التشريعية والسياسية التى إنشأها الإنجليز فى الهند، مع مساواتهم "بالأوروبيين" المقيمين فى الهند، فى إطار اللواء لبريطانيا.

وقد مثلت الحرب العالمية الأولى نقطة تحول فى الحركة القومية الهندية. فقد أدت التطورات التالية للحرب، إلى إثارة المشاعر القومية الهندية، كما أسهمت الأزمة الاقتصادية التى شهدتها الهند سنة ١٩١٨، إلى تكثيف الحركة القومية الهندية. وجاءت عودة المجندين الهنود فى الجيش البريطانى (حوالى مليون هندي) إلى بلادهم لى تسهم فى تغذية الحركة القومية الهندية. وهكذا بدأت حركة عصيان مدنى عام فى الهند ردت عليها بريطانيا بارتكاب منبحة امريتسار فى ١٠ أبريل سنة ١٩١٩.

وفى سنة ١٩٢٠ أصبح المهاتما غاندى رئيسا للمؤتمر. وتحول المؤتمر تحت زعامته إلى حزب علمانى يضم الهندوس والمسلمين. وفى سنة ١٩٣٠ وبعد تردد بريطانيا فى الإستجابة لمطالب الحركة القومية الهندية، أعلن غاندى حركة العصيان المدنى. وفى سنة ١٩٣٥ أصدرت بريطانيا "القانون الهندي" Indian Act، وبموجبه أجريت انتخابات تشريعية استطاع فيها حزب المؤتمر أن يشكل الوزارة فى ثمان من مقاطعات الهند الإحدى عشر. فى هذا الإطار طالب مسلمو الهند بوضع مستقل يحمى حقوقهم الدينية وهو ما عارضه المؤتمر، مما أدى إلى تشكيل "الرابطة الإسلامية" Muslim League بزعامة محمد على جناح للتعبير عن مطالب مسلمى الهند وهو ما يعد النواة الأول لتقسيم الهند إلى دولتين فيما بعد^(١٠).

الفرع الثالث

الحركات القومية فى أفريقيا

مع نهاية الحرب العالمية الأولى كانت القارة الأفريقية تقع تحت وطأة الإستعمار الأوروبى ، ولم تكن هناك من دول مستقلة سوى جمهورية جنوب أفريقيا، وليبيريا، والحبشة ، وأضيفت إليها مصر التى استقلت عام ١٩٢٢. بيد أن هذه الدول لم تلعب دورا ذى أهمية فى السياسة الدولية.

وقد ظهرت خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى العديد من الحركات القومية فى مختلف الأقاليم الأفريقية. ويلاحظ أن هذه الحركات ظهرت فى المستعمرات البريطانية فى

غربي أفريقيا، بينما لم تنشأ حركات مماثلة في المستعمرات الأخرى. ويرجع ذلك بالأساس إلى أن المستعمرات البريطانية في غربي أفريقيا لم تكن مستعمرات استيطانية. ومن ثم فقد تميزت بقلّة عدد المستوطنين البيض، كما أن بريطانيا اتبعت سياسة الحكم غير المباشر. وتقضى تلك السياسة بترك الحكم المحلي في يد الأفريقيين مع احتفاظ السلطات البريطانية باختصاص رسم وتنفيذ السياسة العامة ومراقبة الحكم المحلي. وقد أدت هذه السياسة إلى مشاركة السكان المحليين في الحكم وبلورة وعي سياسي في غربي أفريقيا البريطانية قبل غيرها من الأقاليم. أما المستعمرات البريطانية في شرقي ووسط أفريقيا، والمستعمرات البلجيكية والبرتغالية، فكانت تخضع لنظام الحكم المباشر نظرا لأنها كانت مستعمرات استيطانية بالأساس. ولذلك، فقد عمدت السلطات البريطانية، والبلجيكية، والبرتغالية إلى منع الأفارقة من المشاركة في النشاط السياسي. كذلك، لم تظهر الحركات القومية في المستعمرات الفرنسية في أفريقيا. وكانت هذه المستعمرات مجمعة تحت إدارتين مستقلتين هما :

أ- غرب أفريقيا الفرنسية : وتضم موريتانيا، والسنغال، والسودان الفرنسي (مالى حاليا)، وفولتا العليا (بوركينا فاسو حاليا)، وغينيا، والنيجر، وساحل العاج، وداهومى (بنين حاليا).

ب- أفريقيا الاستوائية الفرنسية : وتضم جابون، ووسط الكونجو (برازافيل)، واونبجشارى (أفريقيا الوسطى حاليا)، وتشاد.

يمكن تفسير عدم ظهور الحركات القومية في تلك المستعمرات بأن العناصر المتقنة في تلك المستعمرات قد أُلحجت في المجتمع الفرنسي، وذلك من خلال سياسة الإدماج الثقافي الكامل Assimilation التي اتبعتها فرنسا في مستعمراتها في غربي أفريقيا.

اتخذت الحركات القومية في أفريقيا أربع صور رئيسة هي : الإثيوبية، والزنجية، والإصلاح الدستوري، وحركة الجامعة الأفريقية.

أولا : الإثيوبية : Ethiopianism

تنسب الإثيوبية إلى المعنى الأفريقى للكلمة وهو "القومية السوداء". وكانت هذه القومية تتخذ طابعا دينيا وسياسيا، وتدعو إلى تكوين كنائس زنجية سوداء تقوم على أساس المواطنة بين التعاليم المسيحية التي تلقاها الأفارقة من البعثات التبشيرية والظروف الأفريقية. وفي بعض الحالات تحولت هذه الكنائس إلى بؤر للثورات على المهاجرين

الأوروبيين كما حدث فى نياسا لاند عام ١٩١٥ حيث اندلعت ثورة شيلمبوى. وعلى المستوى السياسى، تكونت فى كينيا "جمعية شباب الكيكويو"، وذلك ردا على قيام الملاك البيض بتخفيض أجور الأجراء الزراعيين. وعقب إلغاء الجمعية تكونت جمعية الكيكويو المركزية، وكان سكرتيرها هو جومو كينياتا، أول رئيس لكينيا بعد استقلالها، وذلك للدفاع عن حقوق الأفارقة.

ثانيا : الزنوجة Negritude

ويقصد بالزنوجة الاعتزاز بالأصول العرقية الزنجية، واعتبار أن تلك الأصول هى محور الشخصية الأفريقية. وقد ظهرت هذه الحركة على يد بعض المثقفين الأفارقة فى المستعمرات الفرنسية، وأهمهم ليوبولد سنجور، أول رئيس للسنغال بعد استقلالها. وكانت الزنوجة مجرد حركة فكرية لم تتجسد فى شكل سياسى إلا بعد الحرب العالمية الثانية.

ثالثا : الإصلاح المستورى :

قدما أن الإستعمار البريطانى فى غربى أفريقيا كان يستند إلى سياسة الحكم غير المباشر. ومن ثم عمل المثقفون على تحويل المجالس التشريعية والمجالس التنفيذية التى أنشأها الحكم الإستعمارى إلى برلمانات ومجالس وزراء مسؤولة أمام البرلمانات. وقد طالب بذلك "المؤتمر الوطنى الأفريقى لغرب أفريقيا البريطانية. وقد تأسس هذا المؤتمر فى أكرافى مارس ١٩٢٠، وضم أعضاء من ساحل الذهب (غانا حاليا)، ونيجيريا، وجامبيا، وسيراليون، ولم يكن للمؤتمر بطالب باستقلال هذه الأقاليم، ولكنه كان يطالب ببعض الإصلاحات الدستورية التى قدمها إلى اللورد ملنز وزير المستعمرات البريطانى، الذى أعلن بدوره أن تلك المطالبات سابقة لأوانها.

رابعا : حركة للجامعة الأفريقية : Pan - Africanism

اتخذت للحركة القومية الأفريقية طابعا رابعا وهو الدعوة إلى توحيد الجنس الزنجى وتحريره من سيطرة البيض. وكان من أهم زعماء هذه الحركة ماركوس جارفى وديبوا. وقد نشأ هذا التيار فى جزر البحر الكاريبى والولايات المتحدة.

فى إطار هذه الحركة عقدت أربعة مؤتمرات أفريقية. أولها، عقد فى باريس عام ١٩١٩ على هامش مؤتمر فرساي، وقد اتخذ المؤتمر قرارا بدعوة الحلفاء إلى وضع المستعمرات الألمانية فى أفريقيا تحت الإدارة الدولية تمهيدا لحصولها على الإستقلال فى

المستقبل مع السماح للأفارقة بالاشتراك فى الحكومات القائمة فى أفريقيا. وثانيها، عقد فى لندن سنة ١٩٢١، ومنها انتقل إلى بروكسل وباريس فى السنة ذاتها. وقد طالب هذا المؤتمر بالمساواة المطلقة بين الأجناس، وعودة السود إلى أراضيهم، وحمايتهم من استغلال رأس المال، وإنشاء منظمة دولية تحت رعاية عصبة الأمم لدراسة مشاكل الزنوج. أما المؤتمر الثالث فقد عقد فى لندن، ولشبونة سنة ١٩٢٣، وقد طالب بمعاملة السود كأدميين، ومناهضة التفرقة العنصرية، وبالذات فى جنوب أفريقيا. كما طالب بإلغاء سياسة السخرة فى المستعمرات البرتغالية فى أفريقيا. أما المؤتمر الأخير، فقد عقد فى نيويورك عام ١٩٢٧، ولم يأت هذا المؤتمر بجديد^(١١).

يوضح استعراض للمؤتمرات السالفة أن فكرة الجامعة الأفريقية ظهرت فى القارة الأمريكية، وأنها ظلت تطرح بين المتقنين الزنوج فى تلك القارة حتى نهاية الحرب العالمية الثانية حين عقد مؤتمر مانشستر للجامعة الأفريقية سنة ١٩٤٥، كما أن المؤتمرات الأفريقية فى فترة ما بين الحربين مثلت بداية للوعى بفكرة الهوية الأفريقية، ومهدت لظهور قيادات أفريقية لعبت دوراً فى إستقلال دول القارة من أمثال نكروما، وكينياتا، وسيكوتورى، وغيرهم.

المطلب الثالث

قضية الخلافة الإسلامية

أحدث قرار الحكومة التركية بإلغاء الخلافة الإسلامية سنة ١٩٢٤ ردود فعل قوية فى العالم الإسلامى، فقد طالب مسلمو الهند، أن يتولى مصطفى كمال منصب الخليفة، ولكن مصطفى كمال رفض هذا الطلب مؤكداً تصميمه على السير بتركيا فى الاتجاه القومى العلمانى. كذلك ثار الأكراد الأتراك على مصطفى كمال، وطالبوا بتعيين سليم بن عبد الحميد خليفة للمسلمين، ولكن مصطفى كمال أخذ ثورتهم بالقوة العسكرية.

وعلى المستوى الفكرى شهد العالم الإسلامى مناظرة بين المنادين بإعادة الخلافة وبين المطالبين بعدم إعادتها. فقد كتب محمد رشيد رضا مجموعة مقالات أصدرها فى كتاب سنة ١٩٢٤ باسم الخلافة أو الإمامة العظمى، انتقد فيه إلغاء الخلافة وأوضح أحكام الشريعة الإسلامية التى تتعلق بضرورة الخلافة ووجوبها، لكن الشيخ على عبد الرازق نشر كتاباً سنة ١٩٢٥ بعنوان الإسلام وأصول الحكم أكد فيه أن الإسلام ليس فيه، ولم تكن

فيه، خلافة على الإطلاق، بل إن الخلافة كانت نكبة على الإسلام، كما أن "الخلافة ليست في شيء من الخطط الدينية" (١٢) وقد رد عليه محمد رشيد رضا في شكل مجموعة مقالات نشرت في جريدة المنار نبه فيها إلى أن كتاب علي عبد الرازق يخدم أغراض المستعمرين الذين يريدون أن يقطعوا الصلات بين أجزاء الأمة الإسلامية، كما نشر الشيخ بخيت المطيعي مفتي الديار المصرية كتاباً بعنوان حقيقة الإسلام وأصول الحكم سنة ١٩٢٦ نقد فيه آراء علي عبد الرازق (١٣).

من ناحية أخرى فإنه بمجرد إعلان تركيا إلغاء الخلافة قام الشريف حسين ملك الحجاز في ٤ مارس ١٩٢٤ بإعلان نفسه خليفة على المسلمين في اجتماع عقد على عجل في قرية الشونة قرب عمان بالأردن، واعترفت له بالخلافة الأردن، والعراق، وفلسطين، وسوريا. لكن مصر عارضت ذلك الإعلان على أساس أنه لم يتم بناء على تشاور مع الدول الإسلامية، كما أن الشريف حسين خاضع للإنجليز، كما عارضه السلطان عبد العزيز، سلطان نجد (١٤).

أخذ علماء الأزهر زمام المبادرة لمحاولة إحياء الخلافة، فأصدروا بياناً في ٧ مارس عام ١٩٢٤، أي بعد إعلان إلغاء الخلافة بأربعة أيام، قرروا فيه بطلان قرار مصطفى كمال بعزل الخليفة عبد المجيد، لأن بيعته صحيحة شرعاً في علق كل مسلم، ورفضوا الاعتراف بخلافة الشريف حسين على أساس أن خلافة عبد المجيد باقية، ولا يجوز أن يكون هناك خليفان في وقت واحد (١٥). ودعوا إلى عقد مؤتمر لبحث "أمر الخلافة من الطريق الشرعي"، حين نشر الشيخ محمد حسنين، وكيل الأزهر، مقالاً طالب فيه المسلمين بالنظر في أمر إعادة بناء الخلافة (١٦).

في هذا الإطار تألفت تحت رعاية الجامع الأزهر "الهيئة الدينية الإسلامية الكبرى". وقد اجتمعت الهيئة في ٢٥ مارس عام ١٩٢٤، وأفتت بعدم جواز إعادة خلافة عبد المجيد على أساس أن سلطنته كانت سلطة روحية فقط، ولعجزه عن تدبير أحوال المسلمين، وعدم قدرته على الإقامة في بلاده. وقررت الهيئة الدعوة إلى مؤتمر موسع يحضره ممثلون لكل الشعوب الإسلامية في مارس عام ١٩٢٥ لمناقشة قضية إحياء الخلافة. وقد نشطت الهيئة في الدعوة إلى المؤتمر، فأصدرت مجلة المؤتمر الإسلامي، وكونت اللجان في مختلف المدن المصرية للدعوة إلى إحياء الخلافة. وقد دعت الهيئة إلى تولى الملك فؤاد الأول، ملك مصر، خلافة المسلمين، وعلل أعضاء الهيئة دعوتهم بأن مصر يجب أن تحمل لواء

الخلافة لكثرة سكانها، ومواردها الإقتصادية، ووجود الأزهر الشريف بها. ثم لموقعها الوسيط في العالم الإسلامي، ومركزها الثقافي والاجتماعي^(١٧).

بيد أن المؤتمر لم ينعقد في الموعد المحدد نظراً للمعركة السياسية التي فجرها إصدار الشيخ عبد الرزاق لكتابه سالف الذكر، وهي المعركة التي احتدمت بين حزب الاتحاد الموالي للملك فؤاد، والمؤيد لإحياء الخلافة، وحزبي الأحرار الدستوريين والوفد المعارضين لذلك. فقد عارض حزب الوفد الفكرة نظراً لارتباطها بشخص الملك فؤاد الأول، والذي كان يضمّر العداء للوفد، كما أن الشيخ محمد ماضى أبو العزايم، شيخ الطريقة العزائمية، والأمير عمر طوسون، كونا حركة سياسية تعارض نقل الخلافة إلى مصر على أساس أن مصر لاتصلح لتولى الخلافة لوجود الاحتلال البريطاني بها^(١٨).

وأخيراً انعقد المؤتمر المقترح في القاهرة في ١٣ مايو عام ١٩٢٦ برئاسة الشيخ الجيزاوى شيخ الجامع الأزهر. وقد حضر المؤتمر حوالى ٣٠ مندوباً يمثلون مختلف الشعوب الإسلامية. وقد أعلن الأعضاء بطلان قرار حكومة تركيا بإلغاء الخلافة، وإمكانية تنصيب خليفة حسب نصوص الشريعة، وأن ذلك التعيين متروك لمؤتمر تمثل فيه كل الشعوب الإسلامية. ولذلك قرر الأعضاء الدعوة إلى مؤتمر عام للنظر فيمن يتولى الخلافة على أن تكون الخلافة ذات طابع ديني وطابع زمني في الوقت ذاته "دون مساس بالمنظمات الحكومية التي ارتضاها المسلمون لبلادهم"^(١٩). ويتضح من البيان أن أعضاء المؤتمر كانوا مترددين ما بين تأكيد السلطة الزمنية للخلافة، وعدم المساس بالحدود والنظم السياسية القائمة وأنهم لم يستطيعوا التوصل إلى حل لهذه المعضلة. كذلك فإن المؤتمر المزمع عقده لتنصيب الخليفة لم ينعقد إطلاقاً. ذلك أن قضية الخلافة تحولت إلى قضية إشكالية بين المسلمين، فقد عارض الشريف حسين مناقشة قضية الخلافة على أساس أنه قد أعلن نفسه خليفة للمسلمين في فترة سابقة، ولا يقبل أن يحكم أحد في هذا الشأن، كما أن شوكت على أحد علماء المسلمين الهنود، أعلن أنه يعتبر الخليفة العثماني المعزول عبد المجيد هو خليفة المسلمين. كما أن الملك فؤاد ملك المملكة المصرية فقد حماسه لتولى منصب الخلافة، فضلاً عن أن مملكة الحجاز وملحقاتها لم تحضر مؤتمر القاهرة بسبب توتر العلاقات بينها وبين المملكة المصرية نتيجة لمشكلة حكم الحجاز^(٢٠). ويقول الشيخ الطواهرى، أحد أعضاء المؤتمر، إنه حينما نَعذر التوصل إلى اتفاق بين المسلمين على قضية الخلافة "خطر لى أن أسلم طريقة لحفظ كلمة المسلمين من التفرق، ولمقام مصو أن يصان، وإيقاء على الخلافة وحماية لها. هو أن أسعى لفض هذا المؤتمر قبل أن يتخذ قراراً معيناً قد يزيد النفرة بين المسلمين"^(٢١).

ويرى بعض الدارسين أنه قد انعقد مؤتمر آخر في مكة المكرمة عام ١٩٢٦ لمناقشة موضوع الخلافة،^(١٢) فقد انعقد في مكة المكرمة عام ١٩٢٦، وبعد انعقاد مؤتمر الأزهر بقليل، مؤتمر مؤلف من ٥٩ عضواً. إلا أن تأمل ملائسات انعقاد المؤتمر يوضح أن الهدف المبدئي للمؤتمر كان مناقشة قضية حكم الحجاز. وبانعقاد المؤتمر كان قد نودي بالملك عبد العزيز ملكاً على الحجاز، ومن ثم تحول المؤتمر إلى مناقشة القضايا الإسلامية العامة، ولم يناقش قضية الخلافة^(١٣).

وقد تجددت قضية الخلافة الإسلامية عندما اعتلى الملك فاروق الأول عرش مصر في أبريل سنة ١٩٣٦. ففي سنة ١٩٣٧ دعا الشيخ مصطفى المراغي شيخ الأزهر إلى تنصيب الملك فاروق خليفة على المسلمين، وأرسل العلماء المصريين إلى الدول الإسلامية للدعوة للمشروع. بيد أن المشروع لم يقدر له النجاح لعدة أسباب، أهمها معارضة معظم القوى السياسية للبرلمان المصرية والقومية العربية والأجنبية لمشروع إحياء الخلافة. ففي مصر عارض حزب الوفد إضفاء الطابع الديني على الزعامة السياسية المصرية الإقليمية^(١٤). كذلك عارضت تركيا المشروع المصري لإحياء الخلافة. فتركيا، التي ألغت الخلافة، لم يكن من الممكن أن تقبل إحياء تلك الخلافة في دولة إسلامية أخرى. كما عارضت معظم الدول العربية المستقلة، وذلك لاعتبارات تتعلق بالتنافس بينها حول قضية الزعامة الإقليمية أو التشكك في جدوى إحياء الخلافة^(١٥). كذلك تحفظت بريطانيا على مشروع الخلافة على أساس أن المشروع غير ممكن في الظروف السياسية الراهنة، وأنه سيحدث انقسامات بين الدول الإسلامية. ثم جاءت الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٣٩ فأنت إلى دفن المشروع نهائياً. ومنذ ذلك الوقت ضعفت الدعوة إلى إحياء الخلافة الإسلامية، واتجهت الدول الإسلامية إلى تنظيم العلاقات بينها على أساس الاعتراف بالسيادة، وفي صورة مؤتمرات دورية تعقد للنظر في أمور محددة.

المبحث الثانى

الاستقطاب الدولى الأوروبى

انهيار نظام الأحلاف الثنائى السابق على الحرب العالمية الأولى، وذلك نتيجة لهزيمة ألمانيا، والنمسا، والمجر، كما نشأ نظام جديد من الأحلاف. ومن بين الدول المنتصرة فى الحرب كانت فرنسا، وإيطاليا هما الدولتان اللتان أخذتا زمام المبادرة لإنشاء نظام الأحلاف الجديد. ذلك أن بريطانيا اتجهت بعد الحرب إلى الحد من الهيمنة الفرنسية فى أوروبا. ومن ثم لم يكن من الممكن أن تتدخل مع فرنسا فى تحالف جديد، وابتعدت بالتالى عن الدخول فى نظام الأحلاف الأوروبى.

كان هدف فرنسا هو منع ألمانيا من استعادة قوتها وحصر نفوذها خاصة بعد فقدان "ميثاق الضمان" الأنجلو - أمريكى، بينما كانت إيطاليا تركز على دعم مصالحها فى البحر الأدرياتي، وفى البلقان والتي كانت تشعر أن بريطانيا، وفرنسا لم تحترمها فى تسويات الصلح. وفى هذا الإطار عملت ألمانيا، وروسيا السوفييتية على بلورة تحالف ألماني سوفييتي يمكنهما من المناورة إزاء الهيمنة الغربية على السياسة الأوروبية.

كانت اللبنة الأولى فى نظام الأحلاف الأوروبى الجديد هى إقامة حلف "الوفاق الصغير" بين تشيكوسلوفاكيا، ورومانيا، ومملكة الصرب والكروات والسلوفين فقد كانت هذه الدول تعمل على المحافظة على التسوية الإقليمية التى أقرتها معاهدة تريانون. وكانت هناك احتمالات لعودة الملكية إلى دولتى النمسا، والمجر خاصة أن الإمبراطور السابق شارل الأول كان يبذل محاولات للعودة للحكم. ومن ثم أقيم حلف "الوفاق الصغير" من خلال سلسلة من المعاهدات بين تلك الدول. وفى ٢٣ أبريل سنة ١٩٢١ وقعت تشيكوسلوفاكيا ورومانيا معاهدة تحالف تقضى بمساعدة كل منهما للآخرى فى حالة قيام المجر بهجوم على أى منهما لم يتسبب فيه أى من الدولتين. وفى ٣١ أغسطس سنة ١٩٢٢ وقعت معاهدة تحالف بين تشيكوسلوفاكيا ومملكة الصرب. وفى أكتوبر عام ١٩٢١ أعلنت الدول الثلاث عزمها على مقاومة عودة إمبراطور النمسا والمجر السابق بكل الوسائل. وفى الوقت ذاته سعت فرنسا إلى دعم الدول الثلاث، والدول الجديدة التى نشأت فى وسط أوروبا بموجب تسويات الحرب العالمية الأولى، كوسيلة لاجبار ألمانيا على التسليم بتلك التسويات. وفى فبراير عام ١٩٢١ وقعت فرنسا لتفاقيتين مع بولندا أكدتا أن

الدولتين سنتشاوران في حالة وقوع عدوان على أحدهما، وأن الدول المقصودة بذلك هي ألمانيا، وروسيا السوفييتية. وعندما رفضت ألمانيا أن تتعهد في إتفاقات لوكارنو بضممان حدودها مع تشيكوسلوفاكيا، وبولندا وقعت فرنسا في يوم توقيع إتفاقات لوكارنو على موافق مساعدة مع هاتين الدولتين. ومن ثم فقد أقامت فرنسا حلفا مع بولندا، وتشيكوسلوفاكيا. كذلك فقد ارتبطت فرنسا بحلف "الوفاق الصغير" من خلال سلسلة من الإتفاقات. فوُقعت إتفاقا مع تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٢٤ وآخر مع رومانيا عام ١٩٢٦، وثالث مع مملكة الصرب سنة ١٩٢٧. وبذلك فقد أقامت فرنسا وارتبطت بنظام جديد من الأحلاف مع مجموعة الدول الجديدة أو المستفيدة من الحرب العالمية الأولى بدعم تسويات الحرب، ويحد من نفوذ ألمانيا.

رأت إيطاليا الفاشية أن نظام الأحلاف الفرنسي يمثل تهديدا لمصالحها. فارتباط فرنسا بمملكة الصرب من شأنه تهديد المصالح الإيطالية لأن لإيطاليا مطالب إقليمية هامة لدى تلك المملكة، وأهمها السيطرة على إقليم "فيومي" Fiume، كما أن للدولتين مصالح متعارضة في ألبانيا. ولذلك فقد شرعت إيطاليا في دعم المجر ضد الوفاق الصغير. فعقدت معها معاهدة صداقة سنة ١٩٢٧، ودعمت مطلب المجر في إعادة النظر في الحدود التي رسمتها معاهدة تريانون. كذلك فقد سعت إيطاليا للفاشية إلى إقامة كتل دولي في البلقان والدانوب، يؤكد هيمنتها السياسية على هذه المنطقة. وقد لجأت إيطاليا إلى استخدام الضغط العسكري للحصول على تنازلات سياسية من دول البلقان. فقد احتلت جزيرة كورفو اليونانية مؤقتا لبث الرعب في الدول المعارضة لمطالبها الإقليمية. وقد أجبر ذلك مملكة الصرب على التوصل إلى إتفاقية مع إيطاليا عرفت باسم "إتفاقية نيتونو" في يناير عام ١٩٢٤، تنازلت بموجبها عن مدينة فيومي لإيطاليا، وهي المدينة التي كانت إيطاليا تطالب بها منذ نهاية الحرب العالمية الأولى واحتلتها بالقوة عام ١٩٢٣. كذلك فقد سيطرت إقتصاديا وسياسيا على ألبانيا ووقعت معها ميثاق تريانا في نوفمبر ١٩٢٦. بموجب هذا الميثاق تعهدت الحكومة الألبانية بعدم انتهاج سياسة خارجية تضر بالمصالح الإيطالية. وفي نوفمبر ١٩٢٧ تم توقيع تحالف دفاعي بين إيطاليا، وألبانيا تم استكماله بإتفاق آخر في يوليو ١٩٢٨ تعهدت بموجبه الحكومة الألبانية ألا تتصرف في جميع المسائل البلقانية إلا بالإتفاق مع إيطاليا. وفي سبتمبر ١٩٢٨، عقدت اليونان وإيطاليا إتفاقا تعهدت اليونان بموجبه بالحياد في حالة تعرض إيطاليا لعدوان لم تتسبب فيه. وهكذا أقامت إيطاليا نظاماً آخر للأحلاف في منطقة البلقان يدعم مصالحها في تلك المنطقة.

من ناحية ثالثة فقد سعت ألمانيا إلى تخفيف القيود التي فرضتها عليها معاهدة فرساي عن طريق التحالف مع روسيا السوفيتية، كما سعت الأخيرة إلى تخفيف الحصار الإقتصادي الغربي عن طريق التحالف مع ألمانيا. وكانت الخطوة الأولى في هذا الطريق هي عقد إتفاقية رابا للو Rapallo عام ١٩٢٢. كما تم عقد معاهدة تحالف بينهما في ٢٤ أبريل ١٩٢٦ تمهيداً لألمانيا بموجبها بالبقاء على الحياد في حالة وقوع اعتداء من دولة ثالثة على الاتحاد السوفيتي، ووعدت بعدم الدخول في تحالف يكون من أهدافه فرض مقاطعة إقتصادية على الاتحاد السوفيتي.

وهكذا تبلور في أوروبا في العقد التالي للحرب العالمية الأولى ثلاثة أنماط من التحالفات هي نظام التحالف الفرنسي الموجه ضد ألمانيا، والاتحاد السوفيتي، ونظام التحالف الإيطالي الموجه ضد فرنسا، ودول الوفاق الصغير، ونظام التحالف الألماني السوفيتي الذي يهدف إلى تمكين الدولتين من المناورة في مواجهة الدول الغربية. ومن ثم يمكن القول أنه رغم هيمنة الدول المنتصرة على النظام الدولي مما أقام نظاماً شبيهاً بالقطبية الأحادية، إلا أن تلك القطبية كانت شكلية أكثر منها واقعية لأن الدول المنتصرة ذاتها كانت منقسمة على ذاتها، فضلاً عن أن الدول المهزومة استمرت في مقاومة هيمنة الدول المنتصرة.

المبحث الثالث

المؤسسات الدولية والأمن الجماعى العالمى

شهدت السياسة الدولية خلال تلك الحقبة بدء أنشطة أول مؤسسة دولية عالمية متعددة الأهداف ، وهى عصبة الأمم . وقد عقدت العصبة أول اجتماعاتها فى مقرها فى جنيف فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٠ بحضور ٤٢ دولة عضو ، وعقدت آخر اجتماعاتها فى ٨ أبريل سنة ١٩٤٦ بعد أن تم إنشاء الأمم المتحدة . وبذلك فقد نشطت العصبة لمدة ٢٦ عاماً . كما ضمت عضويتها طوال تلك الفترة ، أو فى بعض أجزائها ٦٣ دولة . ولكن لم يستمر فى عضوية العصبة طوال تلك الفترة سوى ٢٨ دولة حيث توالى عمليات الانسحاب أو الطرد . ولعل من أهم حالات الانسحاب هى انسحاب البرازيل سنة ١٩٢٦ ، وألمانيا واليابان سنة ١٩٣٣ ، وإيطاليا سنة ١٩٣٧ ، كما انسحبت منها معظم دول أمريكا اللاتينية قبيل نشوب الحرب العالمية الثانية .

وقد نشطت العصبة فى عدة مجالات أهمها الأمن الجماعى العالمى ، والتسوية السلمية للمنازعات بين الدول ، ونظام الانتداب ، والأنشطة الفنية .

فقد جسدت العصبة مفهوم الأمن الجماعى العالمى فى إطار مؤسسى دولى عالمى لأول مرة فى تاريخ السياسة الدولية^(٢٦) . ولكن نظام الأمن الجماعى الذى جاءت به العصبة كان ضعيفاً لأنه تأسس على مبدأ اختيارية تطبيق الجزاءات العسكرية ، كما أن تطبيقه كان محدوداً بسبب إنتهاء الوفاق بين الدول الأوروبية التى أنشئت العصبة ، ولأن الولايات المتحدة لم تنضم إلى العصبة ، ولم ينضم الاتحاد السوفيتى سوى بين عامى ١٩٣٤ ، ١٩٣٩ حين تم طرده منها بسبب هجومه على فنلندا . وسرى فى هذا الفصل أن ألمانيا ، وإيطاليا ، واليابان قد انتهكت هذا النظام ، وعجزت العصبة عن مواجهة تلك الانتهاكات . كذلك ، فإنه عندما احتلت فرنسا منطقة الرور فى ألمانيا ، واحتلت إيطاليا جزر كورفو ، وكلاهما تم سنة ١٩٢٣ ، فإن العصبة فشلت فى ردع الدولتين .

أما على مستوى تسوية المنازعات الدولية فقد شهدت عصبة الأمم تطورين مهمين هما إنشاء المحكمة الدائمة للعدل الدولى سنة ١٩٢٢ ، وإصدار النظام العام لتسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية سنة ١٩٢٨ .

فقد نص عهد عصبة الأمم على إنشاء المحكمة الدائمة للعدل الدولي The Permanent Court of International Justice . وفى عام ١٩٢٠ شكلت لجنة دولية للنظر فى مشروع إنشاء المحكمة وعند مناقشة موضوع مدى الزامية اختصاص المحكمة ، أنقسم أعضاء اللجنة إلى فريقين. فقد طالب فريق بضرورة إقرار مبدأ الزامية اختصاص المحكمة ، بينما طالب فريق آخر بالاختصاص الاختيارى . وعند عرض الأمر على مجلس العصبة أنقسم المجلس أيضا. فقد انحازت فرنسا ، وبريطانيا إلى وجهة النظر الثانية وتمكنا من ترجيح وجهة نظرهما محتجين بأن الاختصاص الإلزامى سيكون عقبة أمام احتمال دخول الولايات المتحدة عصبة الأمم . ورغم أن العصبة قد أقرت مبدأ الاختصاص الاختيارى، فإن الولايات المتحدة قد رفضت التصديق على إتفاقية إنشاء هيئة المحكمة تطبيقا لسياستها العامة التى تنهض على مبدأ الإستقلال عن الشؤون الأوروبية. وقد بدأت المحكمة الدائمة للعدل الدولي فى ممارسة أعمالها فى لاهاي فى يناير ١٩٢٢.

ويعتبر النظام العام لتسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية General Act for the Pacific Settlement of Disputes، الصادر سنة ١٩٢٨ فى إطار عصبة الأمم، أحد المواثيق الدولية الرئيسة التى أكدت مبدأ التسوية السلمية للمنازعات الدولية. وقد نص هذا النظام على أن المنازعات الدولية (المياسية وغير السياسية) التى لا يمكن تسويتها بالطرق الدبلوماسية، ينبغى أن تحال إلى لجنة توفيق ثنائية، فإذا فشلت لجنة التوفيق بحال النزاع إلى محكمة تحكيم تتكون من خمسة أعضاء تقام خصيصا لهذا الغرض. وتطبق هذه المحكمة للقواعد القانونية التى تطبقها محكمة العدل الدولية الدائمة. أما المنازعات ذات الصبغة القانونية البحتة فيجب أن تحال إلى محكمة العدل الدولية الدائمة لإصدار حكم فيها. ولم يستبعد النظام إمكانية تسوية تلك المنازعات عن طريق التحكيم لو باى أسلوب سلمى آخر. كذلك فقد أتى النظام على تفصيل لأسلوب التحكيم كأداة لتسوية المنازعات الدولية. وقد تأثرت معظم مواثيق التنظيمات الدولية التى أنشأت بعد صدور هذا الميثاق بأحكامه وتضمنت نصوصها بنوداً تتعلق بالتسوية السلمية للمنازعات الدولية .

وقد نجحت العصبة فى تسوية بعض المنازعات الدولية ، مثل النزاع بين السويد وفنلندا حول جزر آلاند سنة ١٩٢١ ، والنزاع الحدودى بين اليونان وبلغاريا سنة ١٩٢٥ .

بيد أنها لم تنجح إلا فى تسوية المنازعات بين الدول الصغيرة . أما المنازعات بين الدول الكبيرة فلم تعرض على العصبة .

كذلك أشرفت العصبة على نظام الانتداب على الأقاليم التى كانت تابعة للإمبراطوريتين الألمانية والعثمانية قبل الحرب العالمية الأولى . وقد منحت العصبة الانتداب على تلك الأقاليم للدول المنتصرة فى الحرب . وقد أعطيت الأقاليم الخاضعة للانتداب ثلاث درجات من الاستقلال طبقاً لدرجة تطورها ، ومدى أطماع الدول الأوربية صاحبة الانتداب . وقد طبق الانتداب من الدرجة (أ) على الأقاليم العربية التى كانت خاضعة للدولة العثمانية . وخضعت الأقاليم الإفريقية التى كانت تابعة لألمانيا للانتداب من الدرجة (ب) . وكانت مسئولية دولة الانتداب هى الإشراف على رفاهة سكان تلك الأقاليم ، وليس منحهم الاستقلال . وسمح للدول التى أعطيت الانتداب من الدرجة (ج) بإدارة الأقاليم المنتدبة عليها كجزء من نظامها الإقليمى الاستعمارى . وقد خضعت لهذا النظام الدول المسماة حالياً ناميبيا ، وبابوا - غينيا الجديدة ، وساموا ، وغيرها . بيد أن العصبة كتفت فى الغالب بمنح الانتداب ، دون أن تشرف بشكل حقيقى على أنشطة الدول المنتدبة . وقد استعملت بعض تلك الدول نظام الانتداب لتحقيق أهدافها ، كما حدث فى حالة الانتداب البريطانى على فلسطين .

كذلك فقد نشطت العصبة فى مجال مكافحة تهريب المخدرات ، ومساعدة اللاجئين ، وتحسين ظروف العمل والصحة فى أنحاء متعددة من العالم .

ورغم أن العصبة بالأساس كانت منظمة أوروبية ، إلا أنها نجحت فى إعطاء الدول حديثة الاستقلال فى آسيا وإفريقيا إقراراً قانونياً دولياً . فقد انضمت إلى العصبة إثيوبيا سنة ١٩٢٣ ، وتركيا والعراق سنة ١٩٣٢ ، وأفغانستان سنة ١٩٣٤ ، ومصر سنة ١٩٣٧ . كما كانت الهند ، وسيام (تايلاند) ، واتحاد جنوب أفريقيا ، وليبيريا ، وفارس (إيران) ، والصين من الدول المؤسسة للعصبة . ومن الجدير بالذكر أن دول بحر البلطيق (استونيا ، وليتوانيا ، ولاتفيا) قد انضمت إلى العصبة سنة ١٩٢١ .

ومما يذكر للعصبة أنها مهدت لإنشاء الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية . فقد استفادت الأمم المتحدة من إنجازات وأخطاء العصبة ، واستعارت معظم آلياتها التنظيمية . وعند حل العصبة سنة ١٩٤٦ تم تحويل ممتلكاتها ومؤسساتها إلى الأمم المتحدة ، وأصبح مقرها فى جنيف هو المقر الأوروبى للأمم المتحدة .

من ناحية ثانية ، فقد شجعت المياسة الدولية عدة أنشطة لسد النقص الذى شاب نظام الأمن الجماعى الذى جاءت به عصبة الأمم وذلك من خلال السعى لإلزام الدول بعدم اللجوء إلى الحرب ، وهو ما كان جائزاً فى ظل العصبة ، أو السعى نحو تحديد التسلح . ويمكن تقسيم تلك الأنشطة إلى نوعين . أولها هى تلك الأنشطة التى كانت بمثابة مشروعات لم تترجم إلى حيز الواقع . ومن أمثلتها مشروع بروتوكول جنيف سنة ١٩٢٤ ، ومشروع بريان للاتحاد الأوروبى سنة ١٩٣٠ . فقد نص البروتوكول على التحكيم الإجبارى لتسوية المنازعات ، وإلزامية العقوبات العسكرية ، ونزع السلاح . بيد أن عدم انضمام بريطانيا إليه أدى إلى سقوطها . كما قدم اريستيد بريان ، وزير خارجية فرنسا ، إلى عصبة الأمم مشروعاً لإنشاء اتحاد فيدرالى أوروبى يتأسس على مبدأ سيادة الدول . ولكن إصرار ألمانيا على أن يقوم للمشروع على مبدأ المساواة بين الدول أيضاً أدى إلى فشله . ذلك أن هذا المبدأ كان يعنى المساواة بين ألمانيا وفرنسا فى التسلح . كما عارضته بريطانيا لأنه كان يعنى تكريس الهيمنة الفرنسية على أوروبا . أما النوع الثانى من الأنشطة فهو تلك التى تمت الموافقة عليها وتطبيقها . وأهم تلك الأنشطة هى اتفاقات لوكارنو سنة ١٩٢٥ ، وميثاق بريان - كيلوج سنة ١٩٢٨ ، ومعاهدة لندن لنزع السلاح البحرى سنة ١٩٣٠ . وسنعرض فيما بعد لاتفاقات لوكارنو فى سياق الحديث عن القضية الألمانية . ويكفى الإشارة إلى أن تلك الاتفاقات قد نصت على إلزام الدول الموقعة عليها بعدم اللجوء إلى الحرب ، واللجوء إلى الطرق السلمية وحدها لحل المنازعات بما فى ذلك التحكيم الدولى . وسنعرض للميثاق والمعاهدة بإختصار على التوالى .

١ - ميثاق بريان - كيلوج عام ١٩٢٨ :

فى نوفمبر عام ١٩٢٧ وجه لريستيد بريان Aristide Brian وزير خارجية فرنسا نداء إلى رأى العام الأمريكى يعبر عن رغبة فرنسا فى توقيع إتفاقية مع الولايات المتحدة يتعهد بموجبها الطرفان بعدم اللجوء إلى القوة من أجل حل منازعهما ، وبالاتزام بالوسائل السلمية كطريق وحيد لحل تلك المنازعات . وكان بريان يرمى من ذلك إلى تحسين صورة فرنسا لدى الشعب الأمريكى ، وهى الصورة التى تشوهت بعد احتلال فرنسا للورور . وقد وافق فرانك كيلوج Kellogg وزير الخارجية الأمريكى على اقتراح بريان . ولكنه وضع شرطين لقبول المشروع الفرنسى ، الأول هو أن تكون الإتفاقية المقترحة مفتوحة لكل الدول ، والثانى هو أن تتعهد الدول الموقعة على الإتفاق بتحريم الحروب نهائياً . وقد قبل بريان الشرط الأول ولكنه رأى استثناء حالة الدفاع عن النفس وتنفيذ أحكام عصبة الأمم

من مبدأ تحريم الحرب . وعلى هذا الأساس تمت الدعوة إلى مؤتمر دولي عقد في بليريس في أغسطس ١٩٢٨ . وقد وافقت الدول التي حضرت المؤتمر في ٢٧ أغسطس من هذا العام على ميثاق مقترح عرف "بميثاق بريان - كيلوج" . وأهم ما يميز الميثاق أنه كان ميثاقاً مقروحاً . وقد انضمت إليه ٥٧ دولة، منها دول خارج عصابة الأمم كالولايات المتحدة، والاتحاد السوفييتي وتركيا . كذلك فقد أكد الميثاق مبدأ تحريم الحروب كوسيلة لتحقيق أهداف الدول وضرورة فض المنازعات الدولية بالطرق السلمية دون أن يتعرض ذلك مع حق الدفاع الشرعي عن النفس ، أو الالتزامات الدولية في عهد العصبة وإتفاقات لوكارنو . بيد أن الميثاق لم يحدد الهيئة التي ستقوم بتطبيق أحكامه . كما أنه رغم الموافقة على توقيع الميثاق فإن الدول كثيراً ما خرقت أحكامه .

٢ - معاهدة لندن لتحديد التسلح البحري سنة ١٩٢٠

انعقد في واشنطن سنة ١٩٢٢ ، كما سنرى فيما بعد، مؤتمراً لمناقشة قضية تحديد السلاح البحري في مجال البوارج البحرية الثقيلة . وقد أسفر المؤتمر عن عقد معاهدة القوى الخمس . ولكن الولايات المتحدة وبريطانيا عاونتا طرح قضية التسلح البحري مرة أخرى عام ١٩٢٩ ولتفقاً على الدعوة إلى مؤتمر دولي لمناقشة قضية التسلح البحري انعقد في لندن في يناير عام ١٩٣٠ يضم الدول التي وقعت على معاهدة القوى الخمس في واشنطن سنة ١٩٢٢ . وقد أسفر المؤتمر عن توقيع معاهدة جديدة مدت نطاق تحديد التسلح البحري ليشمل كل السفن ، وذلك بالنسب ذاتها التي نصت عليها معاهدة واشنطن ، والتي سنشير إليها في سياق حديثنا عن الدور الياباني في السياسة الدولية .

المبحث الرابع

القضية الألمانية

قدّمنا أن معاهدة فرساي قد أقرت مبدأ دفع ألمانيا تعويضات للدول المنتصرة كما حددت الجيش الألماني بمائة ألف جندي، ونزع سلاح منطقة الراين. إلا أن المعاهدة لم تنص على حجم التعويضات التي يتعين أن تدفعها ألمانيا. وكانت فرنسا تريد إجبار ألمانيا على دفع مبلغ باهظ من التعويضات يمنعها من استعادة قوتها العسكرية والإقتصادية، ويوفر لفرنسا المواد اللازمة لإعادة البناء الإقتصادي. ولذلك فقد طالبت فرنسا بأن تدفع ألمانيا ٢٣٠ مليار مارك ذهبي. بيد أن بريطانيا كانت ترى ضرورة تمكين ألمانيا من إعادة البناء الإقتصادي، وذلك لكي تتمكن من التعامل للتجارى مع بريطانيا من ناحية، ودفع التعويضات من ناحية أخرى. وكانت بريطانيا ترى أن ألمانيا لم تعد تشكل خطراً عليها بعد أن فقدت أسطولها البحري، وأن الخطر الرئيس أصبح يأتي من جانب فرنسا التي أصبحت بمثابة القوة العسكرية الأولى في القارة الأوروبية. أما ألمانيا فقد عرضت أن تدفع ٣٠ مليار مارك ذهبي. وفي ٥ مايو سنة ١٩٢١ تم الإتفاق في لجنة للتعويضات، التي أنشئت لمناقشة قضية التعويضات الألمانية، على أن تدفع ألمانيا ١٣٢ مليار مارك ذهبي تدفع على أقساط سنوية تختلف قيمتها حسب الصادرات الألمانية، وتحصل فرنسا على ٥٢% من هذه التعويضات كما تأخذ بريطانيا ٢٢% منها، ١٠% إلى إيطاليا، ٨% إلى بلجيكا، أما النسبة الباقية فإنها توزع على الدول الأخرى التي تضررت من العدوان الألماني. وقد قبلت ألمانيا هذه للتسوية بعد أن هدنت فرنسا باحتلال منطقة الرور، أغضى المناطق الألمانية بالمواد الأولية، وتم الإتفاق على أن تدفع ألمانيا ٢ مليار مارك ذهبي سنوياً، بالإضافة إلى ربع قيمة الصادرات الألمانية التي كانت تقدر آنذاك بحوالى ٤ مليار مارك ذهبي.

من المفهوم أن تكون فرنسا هي أكثر الدول الأوروبية اهتماماً بالقضية الألمانية، لأنها تحصل على نصف التعويضات، كما أن تلك القضية تؤثر مباشرة على أمنها. ضف إلى ذلك أن الولايات المتحدة وبريطانيا نكثتا بالوعد الذي قدّمتهما إلى فرنسا أثناء مؤتمر فرساي. فقد وعدت الدولتان بتقديم المساعدة لفرنسا إذا ما وقعت ضحية عدوان ألماني في المستقبل، وذلك في إطار "ميثاق الضمان". غير أن مجلس الشيوخ الأمريكي رفض

التصديق على معاهدة فرساي، وبالتالي على ميثاق الضمان. وقد أدى ذلك إلى إلغاء الالتزام البريطاني بالضمان لأن هذا الالتزام كان مشروطا بالالتزام الأمريكي. ومن ثم، بدا أن فرنسا قد خدعت، وأصبح عليها أن تعتمد على ذاتها لمواجهة ألمانيا.

مرت سياسة فرنسا لإزاء القضية الألمانية بمرحلتين. امتدت المرحلة الأولى، من سنة ١٩٢٠ حتى سنة ١٩٢٤. وقد استعملت فيها فرنسا القوة لإجبار ألمانيا على احترام معاهدة فرساي. أما المرحلة الثانية، وقد امتدت من سنة ١٩٢٤ حتى سنة ١٩٢٩، فقد لجأت إلى سياسة توفيقية. في المرحلة الأولى حرصت فرنسا على إجبار ألمانيا على الالتزام بمعاهدة فرساي بالقوة العسكرية. فعندما توغلت القوات الألمانية في مارس ١٩٢٠ في منطقة الراين لقمع حركة التمرد الشيوعي، قامت فرنسا باحتلال فرانكفورت ودارمشتات حتى تجلو للقوات الألمانية عن الراين. كذلك فإنه بعد أن طلبت الحكومة الألمانية إعطائها مهلة لدفع أقساط التعويضات بعد هبوط سعر المارك الألماني، احتلت فرنسا منطقة الرور في يناير ١٩٢٣. ولكن ألمانيا ردت على ذلك بشل الحياة الاقتصادية في منطقة الرور عن طريق المقاومة المسلحة. فقد دعت الألمان في منطقة الرور إلى الامتناع عن العمل مقابل استمرارهم في الحصول على مرتباتهم. ولكن فرنسا نجحت في إدارة مناجم الرور، ونقل الفحم المستخرج إلى فرنسا. ضف إلى ذلك أن الانهيار المالي الألماني، والذي تضاعف بعد هذا الاحتلال، أجبر ألمانيا على الاستسلام لمطالب فرنسا في استثمار مناجم الفحم في منطقة الرور كجزء من التعويضات. وفي الحالتين فإن فرنسا ولجأت معارضة من بريطانيا لعملية الاحتلال. ولكن لم تكن تلك المعارضة من القوة بحيث تردع فرنسا عن الاستمرار في استعمال سياسة القوة إزاء ألمانيا. ولكي تهدئ بريطانيا من مخاوف فرنسا تجاه ألمانيا، فإنها عادت إلى مشروع الضمان. ولذلك، عرض لويد جورج، رئيس وزراء بريطانيا، على أريستيد بريان رئيس وزراء فرنسا في يناير سنة ١٩٢٢، عقد تحالف أساسه تعاون بريطانيا مع فرنسا في حالة قيام ألمانيا بالهجوم على فرنسا. بيد أن هذا التعاون لا يشمل هجوم ألمانيا على حلفاء فرنسا في أوروبا الشرقية. كذلك طلبت بريطانيا أن تقبل فرنسا عقد مؤتمر تشترك فيه كل الدول الأوروبية لدراسة قضية التعويضات. رأت فرنسا أن مثل هذا التحالف سيقيد من حريتها في استخدام القوة، إذا رفضت ألمانيا دفع التعويضات. وأعلن بولنكاريه رئيس وزراء فرنسا الجديد، وكان من أشد المعادين لألمانيا ومن أبناء منطقة اللورين، أنه إذا لم تدفع ألمانيا أقساط التعويضات فإن فرنسا ستقوم باستغلال مناجم الفحم المملوكة للدولة في منطقة الرور لصالح الدانميين. وهكذا

رفضت فرنسا العرض البريطاني، وقامت باحتلال الرور في يناير عام ١٩٢٣. إزاء ذلك أعادت الحكومة البريطانية في أكتوبر عام ١٩٢٣ تكوين لجنة دولية لمناقشة قضية التعويضات. ورغم انتصار فرنسا في عملية احتلال الرور قبل ذلك بشهور فإن بوانكاريه وافق هذه المرة على اقتراح بريطانيا. وكان الدافع الرئيس لموافقة فرنسا على الاقتراح البريطاني هو الانهيار المالي الذي واجهته فرنسا منذ احتلال الرور، وعجز الحكومة الفرنسية عن توفير الموارد المالية اللازمة لمواجهة هذا الانهيار. كما أن الحكومة الفرنسية رأت أن الموافقة على هذا الاقتراح البريطاني سيضمن لها الحصول على قروض بريطانية وأمريكية. وبذلك سلمت فرنسا بالاقتراح البريطاني الذي كانت قد رفضته في يناير عام ١٩٢٣، ولكن دون أن تحصل على الضمان السياسي الذي عرض عليها قبل ذلك. ثم جاءت الانتخابات الفرنسية في مايو عام ١٩٢٤، لتؤكد معارضة السراى العام الفرنسي لسياسة استعمال القوة ضد ألمانيا، وسقطت حكومة بوانكاريه وتشكلت حكومة جديدة برئاسة هيريو وتولى فيها ارستيد بريان وزارة الخارجية. ومنذ ذلك الوقت بدأت مرحلة جديدة في السياسة الفرنسية إزاء القضية الألمانية. ذلك أن بريان رأى أن فرنسا قد أصبحت في حالة عزلة عن الدول الأوروبية بسبب سياستها المتشددة تجاه ألمانيا، كما أن ألمانيا في المدى الطويل ستستعيد قوتها وقد تسعى إلى الانتقام من فرنسا. ولذلك رأى، أن من الأوفق توثيق التعاون بين فرنسا وألمانيا لجعل النهضة الألمانية تتجه نحو السلام على حد قوله. وفي الوقت ذاته كان سترسمان، وزير خارجية ألمانيا، ينادى باتباع سياسة تنفيذ المعاهدات "Policy of Fulfillment"، وكان يهدف بذلك إلى تحقيق الجلاء عن منطقة الراين في أسرع فرصة. أدى توافق هاتين السياستين إلى توقيع ثلاث إتفاقات لتسوية القضية الألمانية، هي التسوية المؤقتة طبقا لمشروع دوز، وإتفاقات لوكسارنو، وإتفاقات لاهاي.

أولا : مشروع دوز Daws :

رأينا أن فرنسا وافقت على تكوين لجنة خبراء دولية لدراسة قضية التعويضات الألمانية. وقد تشكلت اللجنة برئاسة الخبير الأمريكي دوز، وانتهت إلى خطة خمسية تبدأ عام ١٩٢٥، وتنتهى عام ١٩٢٩ تدفع بموجبها ألمانيا أقساطاً متزايدة تبدأ من مليار مارك ذهبي في السنة الأولى وتصل حتى ٢,٥ مليار مارك ذهبي في السنة الخامسة. ولضمان تنفيذ تلك الخطة تقوم ألمانيا برهن إيرادات السكك الحديدية وبعض الصناعات الألمانية. وقد استطاعت ألمانيا تنفيذ هذه الخطة بعد أن حصلت على قرض أمريكي مقداره ٨٠٠

مليون مارك ذهبي وبفضل تنفق رؤوس الأموال الأمريكية والبريطانية على السوق المالية الألمانية. وقد استطاعت ألمانيا أن تدفع حوالى ٧,٥ مليار مارك ذهبي حتى عام ١٩٢٩ طبقا لخطة دوز.

من الواضح أن خطة دوز شكلت نصرا لألمانيا. فقد خفضت حجم الأقساط السنوية إلى مليار مارك ذهبي فى السنة الأولى، ولم تحدد قيمة التعويضات بعد انتهاء السنوات الخمس.

ثانيا : إتفاقات لوكارنو Locarno Treaties:

بعد أن تم التوصل إلى خطة دوز أوعزت بريطانيا إلى الحكومة الألمانية بأن تقترح على فرنسا، وبلجيكا توقيع إتفاق عدم اعتداء. ذلك أن بريطانيا كانت تخشى أن تقوم فرنسا بمعاودة للتدخل العسكرى فى ألمانيا. وقد استجابت ألمانيا للقتراح البريطانى و دخلت مع فرنسا، وبلجيكا فى مفاوضات انتهت إلى توقيع إتفاقات لوكارنو فى ١٦ أكتوبر عام ١٩٢٥. وقد تضمنت إتفاقات لوكارنو ميثاقا عرف باسم "ميثاق لوكارنو"، كما تم توقيع سبع إتفاقات أهمها إتفاقية ضمان الحدود الفرنسية الألمانية، والبلجيكية - الألمانية، بين كل من ألمانيا وفرنسا، وبلجيكا، وبريطانيا، وإيطاليا، كما تضمنت أربعة إتفاقيات للتحكيم بين ألمانيا، وبلجيكا، وألمانيا وبولندا، وألمانيا وتشيكوسلوفاكيا فى حال حدوث خلاف بين ألمانيا وأى من تلك الدول.

(أ) إتفاقية ضمان الحدود :

تضمنت إتفاقية ضمان الحدود بين ألمانيا، وفرنسا، وبلجيكا، تعهد الدول الخمس الموقعة بأن تضمن بشكل جماعى الأوضاع الإقليمية التى إنشأتها معاهدة فرساي، والتى رسمت الحدود السياسية بين ألمانيا، وفرنسا، وألمانيا، وبلجيكا. كما أكدت على نزع سلاح الإقليم الواقع إلى الشرق من نهر الراين، وتعهدت الدول الثلاث بعدم اللجوء إلى الحرب ضد بعضها إلا فى حالة الدفاع للقانونى ضد أى محاولة لانتهاك الأوضاع المتفق عليها، وخاصة ما يتعلق بالمناطق المنزوعة السلاح. وتعهدت الدول الثلاث بتسوية منازعاتها بالطرق السلمية، كما تعهدت الدول الخمس الموقعة على الإتفاقية، بأن تقوم بتقديم المساعدات الضرورية لأى دولة منهم تتعرض للعوان.

ب) الإتفاقيات التحكيمية :

فقد تضمنت أربعة إتفاقيات للتحكيم وقعت الأولى بين ألمانيا، وبلجيكا، والثانية بين ألمانيا وفرنسا، والثالثة بين ألمانيا وبولندا، والرابعة بين ألمانيا، وتشيكوسلوفاكيا، وقد نصت تلك الإتفاقيات على أنه في حالة نشوب خلافات بين ألمانيا والدول الأخرى الموقعة على الإتفاقيات وهي فرنسا، وبلجيكا، وتشيكوسلوفاكيا، وبولندا، ولم يمكن تسويتها بالطرق الدبلوماسية العادية فإن تلك الخلافات تحال إلى محكمة متفق عليها أو إلى محكمة العدل الدولية الدائمة، وذلك فيما عدا الخلافات التي ترجع إلى ظروف سابقة على توقيع هذا الإتفاق، وتلك التي لم تدخل في إطار تسوية فرساي.

ج) إتفاقيات خاصة بحدود ألمانيا في الشرق:

وقعت فرنسا إتفاقيتين ثنائيتين مع بولندا، وتشيكوسلوفاكيا تعهدت بموجبها بتقديم المساعدة العسكرية لها في حالة تعرضها لعدوان ألمانيا.

وقد أوردنا نص إتفاقيات لوكارنو في الملحق الثاني عشر من هذا الكتاب.

وأخيرا، فقد تم التهاهم على الجلاء عن منطقة الراين قبل سنة ١٩٣٥، وهو الموعد الذي كان محدداً في إتفاقية فرساي للجلاء. وأعطت الدول المتحالفة وعدا لألمانيا بإدخالها عصبة الأمم مع الحصول على مركز دائم في مجلس العصبة^(٣٧).

يلاحظ على إتفاقيات لوكارنو أنها قد ضمنت إبقاء الوضع الراهن بالنسبة للحدود الألمانية الفرنسية، والحدود الألمانية البلجيكية، ولكنها لم تقدم للضمانة ذاتها بالنسبة لحدود ألمانيا مع الدول الأخرى. فقد رفضت ألمانيا إعطاء التعهد ذاته بالنسبة لحدودها مع تشيكوسلوفاكيا، ومع بولندا. ولذلك فإن فرنسا وقعت في اليوم ذاته على ميثاق مساعدة متبادلة مع هاتين الدولتين. من ناحية أخرى فإن إتفاقيات لوكارنو كانت جزء من سعى الدول المنتصرة لحصر النفوذ السوفييتي، وضرب العلاقة الألمانية السوفييتية، وتمكين تلك الدول من التدخل في الاتحاد السوفييتي إذا تطلب الأمر. ومن ثم فإنها كانت موجهة إلى حد كبير ضد الاتحاد السوفييتي. ولكن ماذا كانت توقع ألمانيا، وفرنسا، وبريطانيا من وراء توقيع إتفاقيات لوكارنو؟ بالنسبة لألمانيا فقط ضمنت لها تلك الإتفاقيات تعهدا فرنسيا بعدم التدخل العسكري في أراضيها. كما أنها منعت إمكانية قيام تحالف فرنسي بريطاني على غرار المشروع البريطاني المقدم إلى فرنسا في يناير عام ١٩٢٠، وأنشأت مناخا

عاما للسلام مكنها من تحقيق الجلاء المبكر عن منطقة الراين، ومن اجتذاب رؤوس الأموال الأمريكية. ضف إلى ذلك أن إتفاقيات لوكارنو كانت بالنسبة لألمانيا ورقة ضغط تستعملها لحث الاتحاد السوفيتي على تقديم تنازلات لألمانيا، وذلك بالتلويح باحتمالات التحالف ضد الاتحاد السوفيتي. كما أنها كانت تعنى اعتراف الدول الأوروبية بألمانيا كدولة مساوية لها. أما بالنسبة لفرنسا فإن الإتفاقيات ضمنت لها تعهد ألمانيا بعدم المطالبة بالأكراس واللورين، والتزام بريطانيا، وإيطاليا بمساعدتها إذا حاولت ألمانيا الانتقام في المستقبل. كما أن فرنسا كانت ترى في تلك الإتفاقيات دافعا لألمانيا لعدم التحالف مع الاتحاد السوفيتي في المستقبل. بالنسبة لبريطانيا، فقد ضمنت إتفاقيات لوكارنو منع احتمال حدوث صدام فرنسي- ألماني في المستقبل قد يجرها إلى حرب أوروبية.

وقد أدت إتفاقيات لوكارنو إلى قبول ألمانيا في عصبة الأمم في ١٠ سبتمبر عام ١٩٢٦. وفي يناير عام ١٩٢٧ تم إلغاء "لجنة الرقابة الدولية" التي كان لها حق للتفتيش للتأكد من نزع سلاح ألمانيا، وأخيرا فإن إتفاقيات لوكارنو أدت إلى إتفاق فرنسي ألماني مهد للطريق لعقد إتفاقيتي لاهاي .

ثالثا : إتفاقيتا لاهاي عام ١٩٢٩:

بعد توقيع إتفاقيات لوكارنو طالب سترسمان بجلاء القوات الفرنسية عن منطقة الراين، طالما أن ألمانيا قد اعترفت بحدودها مع فرنسا في تلك الإتفاقيات. وقد رد بريان وزير خارجية فرنسا، بأن الهدف من وجود القوات الفرنسية في الراين هو تأمين استمرار دفع ألمانيا للتعويضات، وأن فرنسا تطلب لتفقا نهائيا حول قضية التعويضات قبل انسحابها من الراين. ولذلك دخلت ألمانيا في محادثات للتوصل إلى إتفاقية شاملة للتعويضات. وقد أسفرت محادثات لاهاي عن إتفاقيتين ربطتا بين التعويضات والجلاء عن الراين وذلك في أغسطس عام ١٩٢٩. بموجب الإتفاقية الأولى تعهدت فرنسا، وبريطانيا، وبلجيكا بالجلاء عن الراين في موعد لا يتجاوز نهاية يونيو عام ١٩٣٠. أما الإتفاقية الثانية، فقد نصت على مشروع جديد لنفع التعويضات عرف باسم "مشروع بونج". بموجب هذا المشروع تم تخفيض التعويضات الألمانية بمقدار ١٧% على أن تدفع التعويضات المتبقية على أقساط سنوية على مدى ٥٩ سنة. وقد دخل مشروع بونج حيز التنفيذ ابتداء من ١٧ مايو عام ١٩٣٠. وفي يونيو اكتمل الجلاء عن منطقة الراين، وهو الأمر الذي كان محدد له عام ١٩٣٥ طبقا لمعاهدة فرساي، وبشرط أن تدفع ألمانيا كل التعويضات.

والواقع أن فرنسا قد قدمت تنازلات هامة لألمانيا في إتفاقيتي لاهاي. فقد قدرت فرنسا أن خسائرها الناجمة عن الحرب تبلغ ٧٠ مليار مارك ألماني ذهبي ولكنها قبلت طبقا لمشروع يونج أن تتقاضى ٢٠ مليار مارك ذهبي ألماني على مدار ٥٩ عاما. وكانت قد تناضت طبقا لمشروع دوز ٦,٨ مليار مارك ذهبي. كذلك فقد أنهت احتلالها لمنطقة الراين قبل الموعد المتفق عليه في إتفاقية فرساي بمقدار ٥ سنوات. ولكن هذه التنازلات، أدت إلى مطالبة ألمانيا بالمزيد من التنازلات الفرنسية. فطالبت بإعادة إشرافها على إقليم السار، والذي كانت معاهدة فرساي قد وضعته تحت الإدارة الدولية، مع إستغلال فرنسا لمناجم الفحم فيه. أكثر من ذلك، فسرعان ما اشتد عود الحركة النازية المعادية لفرنسا وحصلت في انتخابات عام ١٩٣٠ على ١٠٩ مقعد في البرلمان بعد أن كانت تحتل ١٢ مقعدا فقط سنة ١٩٢١. وقد استولت النازية على السلطة في ألمانيا بعد ذلك بثلاث سنوات. وبذلك فإنه بدا مع عام ١٩٣٣ أن التنازلات الفرنسية قد ذهبت أدراج الرياح.

المبحث الخامس

دخول الاتحاد السوفييتى حلبة السياسة الدولية

سارت سياسة الحكومة البلشفية خلال الثلاث سنوات التالية للثورة فى نوفمبر عام ١٩١٧ فى خطين متوازيين. كان الخط الأول هو حماية النظام البلشفى من محاولات الغزو الخارجى، والحركات الانفصالية الداخلية. وقد نجحت فى تحقيق هذا الهدف إلى حد كبير. أما الخط الثانى فكان هو العمل على تحطيم الحكومات الرأسمالية الأوروبية، وتأسيس نظم فى تلك الدول على غرار النظام البلشفى. وقد حاول البلاشفة أن يحققوا هذا الهدف عن طريق الدعاية للثورة البلشفية فى أوروبا. ولذلك، أنشأوا منظمة دولية سنة ١٩١٩ باسم "الدولية الثالثة" والتى عرفت فيما بعد باسم "الدولية الشيوعية" Communist International أو "الكومنترن" Comintern. وكانت الدولية الأولى قد تكونت عام ١٨٦٤ على يد كارل ماركس واستمرت حتى عام ١٨٧٦، كما تأسست الدولية الثانية عام ١٨٨٩، وتوقف نشاطها أثناء الحرب العالمية الأولى واستؤنف بعدها. وقد تأسست الدولية الثالثة فى موسكو عام ١٩١٩، وتحدد هدفها بأنه إقامة حكومات عمالية فى أوروبا على أنقاض الحكومات الرأسمالية، وذلك عن طريق نشر الدعاية للعالمية للمبادئ الشيوعية، وتوحيد وتقوية الأحزاب الشيوعية فى مختلف الدول، وتوجيه الحركات العمالية والأحزاب الاشتراكية فى هذه الوجهة. وقد شرعت الدولية الثالثة، بمعاونة من الحكومة البلشفية، فى تشجيع الحركات الثورية فى أوروبا وفى نشر المبادئ البلشفية فى الدول الآسيوية. وفى عام ١٩٢٠ دعت الحكومة البلشفية إلى عقد "مؤتمر الشعوب الشرقية" فى باكو، وحضره حوالى ٩٠٠ مندوب يمثلون حوالى ٤٠ شعباً شرقياً بهدف تكوين تحالف بين الشعوب الشرقية تحت قيادة الحكومة البلشفية. ولكن السياسة السوفييتية فشلت فى نشر المبادئ البلشفية سواء فى أوروبا أو بين الشعوب الشرقية. فقد فشلت الحركات الثورية فى القارة الأوروبية كما فشلت فى تكوين اتحاد من الشعوب الشرقية. كذلك بدأت الحكومة البلشفية تواجه صعوبات إقتصادية هائلة نتيجة للحرب الأهلية، ولتطبيق المبادئ البلشفية. ومن ثم قررت الحكومة البلشفية عام ١٩٢١ تغيير سياستها الخارجية فى اتجاه التقارب مع الدول الرأسمالية الأوروبية.

وفى الوقت ذاته كانت للدول الغربية المنتصرة تطبق سياسة "الحزم للصحة" حول الاتحاد السوفييتى. ويقصد بذلك السياسة تكوين تحالف من الدول المحيطه بروسيا السوفييتية يمنع انتشار النفوذ الشيوعى إلى باقى أنحاء القارة الأوروبية. فقد دعمت الدول الغربية بولندا، ورومانيا ضد روسيا السوفييتية. ذلك أن مؤتمر الصلح لقر حدود بولندا مع ألمانيا، وتشيكوسلوفاكيا، ولكنه أحال تحديد حدودها مع روسيا إلى لجنة خاصة. وقد قررت اللجنة اعتبار خط "جرونو بريست ليتوفسك" كحد فاصل بين بولندا، وروسيا. وعرف هذا الخط باسم خط كيرزن Curzon Line. ولكن بولندا اعترضت على هذا الخط واحتلت بعض الأراضي شرق خط كيرزن مستغلة نشغال روسيا السوفييتية بمشكلاتها الداخلية. ولكن الحكومة البلشفية حررت القوات البولندية وتقدمت نحو وارسو، عاصمة بولندا، ذاتها. إزاء ذلك دعمت الدول الغربية بولندا حتى تمكنت من حرر القوات السوفييتية إلى ما بعد خط كيرزن مما أدى إلى دخول روسيا السوفييتية وبولندا فى مفاوضات انتهت بتوقيع "صلح ريجا" فى مارس عام ١٩٢١. طبقاً لهذا الصلح اعترفت روسيا السوفييتية بخط جديد للحدود الروسية البولندية يقع حوالى ٢٠٠ كيلو متراً شرق خط كيرزن. وبذلك حصلت بولندا على أجزاء جديدة من الأراضي السوفييتية بدعم من الدول الغربية. كذلك دعمت الدول الغربية رومانيا فى خلائها مع روسيا السوفييتية حول إقليم بيسارابيا والذي كانت معاهدت الصلح قد أعطته لرومانيا نظراً لوجود أغلبية رومانية فيه. فقد وقعت معها إتفاقاً خاصاً فى أكتوبر عام ١٩٢٠، يؤكد اعترافها بأحققتها فى بيسارابيا. كذلك حاولت الدول الغربية إقامة تحالف بين دول بحر البلطيق لعزل روسيا السوفييتية. ولكنها فشلت فى هذا المسعى نظراً لوجود خلاقات عميقة بين دول بحر البلطيق. ضف إلى ذلك أن الحكومة البلشفية أسهمت فى إفشال هذا المخطط عن طريق الاعتراف بالدول الجديدة فى بحر البلطيق، وأسرت بعقد علاقات صدقة وعدم اعتداء مع الدول المجاورة، وبالذات مع تركيا، وأفغانستان. وقد أدى ذلك كله إلى اتجاه بريطانيا وفرنسا إلى تغيير سياستهما تجاه روسيا السوفييتية. وقد دعم من هذا الاتجاه الجديد حاجة الدولتين إلى السوق الروسية لتصدير منتجاتهما الصناعية. ومن ثم فقد تلاكبت مصالح روسيا السوفييتية مع المصالح البريطانية الفرنسية. فروسيا السوفييتية فى حاجة إلى الاستثمارات الغربية للتغلب على الأزمة الاقتصادية وذلك فى إطار "السياسة الاقتصادية الجديدة" التى أعلنها لينين فى مارس عام ١٩٢١. كما أن بريطانيا وفرنسا فى حاجة إلى

السوق الروسية لتنشيط الإنتاج الصناعي. ضف إلى ذلك أن السياسة السوفييتية الرامية إلى نشر الشيوعية، والسياسة الغربية التي تقوم على فرض الحزام الصحي قد فشلتا في تحقيق أهدافها. كانت أول مظاهر التقارب هو عقد إتفاقية بريطانية سوفييتية في ١٦ مارس عام ١٩٢١ أعادت فتح موانئ روسيا السوفييتية أمام السفن للبريطانية، وسمحت للرعايا البريطانيين بالتجارة في الأراضي الروسية. وكان ذلك بمثابة اعتراف واقعي بالنظام السوفييتي. كذلك فقد اقترحت الحكومة السوفييتية عقد مؤتمر دولي يحدد الإطار الجديد للعلاقات السوفييتية الغربية ومناقشة قضية الديون الروسية التي كانت الحكومة البلشفية قد رفضت الاعتراف بها سنة ١٩١٨. وبالفعل عقد مؤتمر إقتصادي دولي في مدينة جنوا في إيطاليا سنة ١٩٢٢ حضرته الدول الثلاثة لروسيا السوفييتية، فيما عدا الولايات المتحدة. لكن المؤتمر أخفق في التوصل إلى اتفاق حول قضية الديون لأن الحكومة السوفييتية صممت على عدم الاعتراف بالديون التي أخذتها من الدول الغربية أثناء الحرب، والاكتفاء بالاعتراف بالالتزامات التي تعهدت بها الحكومة الروسية للقيصرية لبعض الدول قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى. كذلك فقد أثارت قضية تعويضات حملة الأسهم الروسية وأصحاب المشروعات التي أمتتها الحكومة البلشفية. وقد رفضت الحكومة السوفييتية التمهيد باعطاء أي تعويضات^(٢٨).

بيد أن المؤتمر أسفر عن نتيجة هامة غير متوقعة وهي توقيع إتفاق ثنائي بين روسيا السوفييتية وألمانيا سمي باتفاق " رابالو " Rapallo في أبريل عام ١٩٢٢، وهو الإتفاق الذي حل محل إتفاقية بريست ليتوفسك التي فرضتها ألمانيا على روسيا السوفييتية عام ١٩١٨. بموجب إتفاق رابالو تنازلت الدولتان عن الديون والتعويضات، ووافقتا على إقامة علاقات دبلوماسية بينهما، وتطبيق مبدأ للدولة الأولى بالرعاية فيما يتعلق بالتعامل التجاري بينهما. ترجع أهمية إتفاق رابالو إلى أنه مثل بداية استعمال ألمانيا وروسيا السوفييتية لورقة التهديد بالتقارب بينهما للضغط على بريطانيا، وفرنسا للحصول على مكاسب سياسية واقتصادية. كما كانت إتفاقية رابالو بمثابة أول ثغرة حقيقية في جدار المقاطعة الغربية للدولة السوفييتية. فقد أظهرت احتمالات التقارب الألماني - السوفييتي بما قد يترتب عليه من انفراد ألمانيا بالسوق السوفييتية، وبالتالي الإضرار بالمصالح الإقتصادية للبريطانية والفرنسية. وقد ضاعف من تأثير إتفاقية رابالو على بريطانيا وفرنسا التطورات التالية :

أولاً : خروج روسيا السوفييتية من الأزمة الاقتصادية نتيجة اتباع "السياسة الاقتصادية الجديدة" وذلك فى الوقت الذى تفاقمت فيه الأزمة الاقتصادية البريطانية والنسبة تمثلت فى وجود حوالى مليون عامل بريطانى فى حالة بطالة. وكان حل هذه الأزمة يتطلب فتح أسواق خارجية جديدة أمام الصادرات البريطانية. ومن ثم فقد ازدادت حاجة بريطانيا إلى السوق السوفييتية.

ثانياً : وصول حكومتين يساريتين إلى الحكم فى بريطانيا وفرنسا. ففى بريطانيا وصلت إلى الحكم حكومة عمالية برئاسة رامزى ماكدونالد. كما وصلت إلى الحكم فى فرنسا حكومة يسارية بزعامة السياسى الاشتراكى إدوارد هيريو. وكانت هاتان الحكومتان أكثر تقبلاً للنظام السوفييتى الجديد من الحكومتين السابقتين بحكم انتماءاتهما الأيديولوجية.

ثالثاً : إستعادة روسيا السوفييتية دورها فى شرقى آسيا ابتداء من أواخر عام ١٩٢٢. كانت روسيا قد فقدت عام ١٩١٨ معظم الإمتيازات التى كانت تتمتع بها روسيا القيصرية فى شرقى آسيا. فقد احتلت اليابان سيبيريا الشرقية وشمال سخالين، ووقعت منغوليا الخارجية تحت هيمنة "الروس البيض". كما أن خط حديد منشوريا خضع لإشراف دولى. بيد أن روسيا السوفييتية ما لبثت فى أواخر عام ١٩٢٢ أن استعادت مواقعها فى شرق سيبيريا وسخالين، ومنغوليا الخارجية. وفى مايو ١٩٢٤ استعادت خط سكة حديد منشوريا. كما بدأت تلعب دوراً نشيطاً مؤيداً لحكومة الكومنتانج فى الصين.

نتيجة لهذه التطورات قامت بريطانيا بالاعتراف بالاتحاد السوفييتى فى أول فبراير عام ١٩٢٤، وعقدت إتفاقاً تجارياً معه فى أغسطس من السنة ذاتها، وذلك حتى لا تترك السوق السوفييتية حكرًا أمام المنتجات الألمانية، وقد نصت الإتفاقية على تعهد الطرفين بعدم التدخل فى الشؤون الداخلية للطرف الآخر. وقد دفع ذلك للحكومة الفرنسية إلى المبادرة بالاعتراف بالاتحاد السوفييتى فى ٢٨ أكتوبر عام ١٩٢٤ دون انتظاسار قضية تسوية الديون أو حتى الحصول على تأكيدات سوفييتية بتسوية تلك القضية. وقد أدى ذلك إلى توالى اعتراف الدول الغربية بالاتحاد السوفييتى. إلا أن الولايات المتحدة رفضت الاعتراف بالنظام البلشفى. بيد أن عام ١٩٢٥ شهد تراجعاً كبيراً فى علاقات الاتحاد السوفييتى بالدول الغربية. وكان ذلك نتيجة لعدة عوامل أهمها عقد إتفاقات لوكارنو فى

أكتوبر عام ١٩٢٥. فإتفاقات لوكارنو كانت تعنى من الناحية العملية تخلى ألمانيا عن التقارب مع الاتحاد السوفييتى فى إطار إتفاقية رابا للو والتقارب مع بريطانيا وفرنسا. ولكن ألمانيا وافقت على عقد معاهدة مع الاتحاد السوفييتى فى أبريل عام ١٩٢٦ تعهدت بموجبها بالبقاء على الحياد فى حالة وقوع اعتداء من دولة ثالثة على الاتحاد السوفييتى، وبعدم التدخل فى حلف قد يكون من أهدافه فرض مقاطعة إقتصادية على الاتحاد السوفييتى. وأعلن ستريسمان، وزير خارجية ألمانيا، أن بلاده لن تشترك فى فرض عقوبات على الاتحاد السوفييتى إلا إذا أعلن مجلس عصبة الأمم أن الاتحاد السوفييتى دولة معتدية. وطبقا لعهد العصبة، فإن المجلس لا يستطيع أن يقرر تلك العقوبات إلا إذا وافقت الدول الدائمة العضوية فى مجلس العصبة، ومنها ألمانيا، التى كانت قد دخلت عصبة الأمم فى إطار إتفاقات لوكارنو. وفى سنة ١٩٣٤ انضم الاتحاد السوفييتى إلى عصبة الأمم.

المبحث السادس

الدور الأمريكى فى السياسة الدولية

تبلور الدور الأمريكى فى السياسة الدولية بعد الحرب العالمية الأولى فى ثلاثة اتجاهات، الأول، هو تأكيد الإستقلال فى الشؤون الخارجية. والثانى، هو التدخل الإقتصادى فى أوروبا، أما الثالث فهو التركيز على شئون أمريكا اللاتينية.

١- الإستقلالية فى الشؤون الخارجية :

رفض مجلس الشيوخ الأمريكى التصديق على معاهدة فرساي. ويرجع ذلك إلى عدة أسباب. فمن ناحية أن الرئيس ويلسون لم يستشر الجمهوريين فى توقيع إتفاقية فرساي، كما أنه رفض أثناء مناقشة المجلس للمعاهدة إدخال أى تعديل عليها معتبرا أن تعديل الإتفاقية أمر يمس كرامته. كذلك كان أعضاء الكونجرس يتخوفون من أن المادة للعاشرة من عهد عصبة الأمم التى تنص على لضمان الجماعى. قد تلزم الولايات المتحدة بإرسال قواتها إلى الخارج للتدخل فى قضايا لا تمس المصالح الأمريكية. كذلك كان أعضاء المجلس يرون أن التصديق على معاهدة فرساي يعنى الاعتراف بالإميازات التى حصلت عليها اليابان فى الشرق الأقصى. ولخيرا، فإن هزيمة الدول المركزية واستقرار الأمور فى أوروبا لصالح حلفاء الولايات المتحدة حدا بالرأى العام الأمريكى إلى العدول عن سياسة الارتباط بالشؤون الأوروبية والعودة إلى الأحوال الطبيعية، وهو الشعور الذى نادى به الحزب الجمهورى فى انتخابات الرئاسة فى نوفمبر ١٩٢٠، ولدى فوز مرشحه ويليام هاردينج بالرئاسة بأغلبية ٦٤% من الأصوات. والواقع أن رفض الكونجرس التصديق على معاهدة فرساي لم يكن يعنى عودة الولايات المتحدة إلى سياسة العزلة التى كانت تتبعها قبل الحرب. فقد رأينا أن الولايات المتحدة قد طورت مصالح إقتصادية هامة فى أوروبا تجعل من الصعب عليها عدم الاكتراث بالشؤون الأوروبية. لقد كان تصويت الكونجرس يعنى تأكيد حرية الولايات المتحدة فى التصرف بما يتفق ومصالحها دون التقيد مسبقا بالتزامات سياسية معينة.

٢- الدور الإقتصادي الأمريكي في أوروبا :

سبق أن أشرنا إلى هذا الدور في الفصل الثامن والذي تمثل في توسع الإستثمارات الأمريكية في أوروبا، وتدخل الولايات المتحدة لتحقيق بحث التعويضات عن ألمانيا، ومساعدة الدول المهزومة على إعادة البناء الإقتصادي جزئيا.

٢- التركيز على شؤون أمريكا اللاتينية :

كان المبدأ الأساسى الذى يحرك السياسة الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية هو مبدأ مونرو الصادر عام ١٨٢٣ وكما طوره الرؤساء اللاحقون وبالذات التفسير الذى قدمه الرئيس ثيودور روزفلت سنة ١٩٠٤ والذي يؤكد حق الولايات المتحدة فى التدخل العسكرى فى شؤون أمريكا اللاتينية. وقد وفرت الحرب العالمية الأولى للولايات المتحدة الظروف التى تمكنها من فرض هيمنتها الإقتصادية على القارة وتطبيق مبدأ مونرو كما فسره روزفلت. فقد أدت الحرب العالمية الأولى إلى تقلص الدور الإقتصادى الأوروبى فى أمريكا اللاتينية. كما أن انشغال أوروبا بالحرب العالمية الأولى أدى إلى دخول الولايات المتحدة بكامل ثقلها الإقتصادى والعسكرى فى القارة. فمع بداية العشرينات كان رأس المال الأمريكى قد سيطر على الحياة الإقتصادية لدول أمريكا الوسطى والمكسيك. فقد أصبحت معظم المرافق الإقتصادية الرئيسة فى دول أمريكا الوسطى فى يد الشركات الأمريكية. وفى المكسيك احتكرت الشركات الأمريكية صناعة البترول والمناجم. وفى عام ١٩١٧ أصدرت المكسيك دستورا ينص فى المادة ٢٧ منه على ملكية الدولة للثروة المعدنية فى البلاد وحق الدولة فى تأميم الشركات الأجنبية التى تستغل تلك الثروة مقابل تعويض عادل. ولذلك دبرت الولايات المتحدة انقلابا أطاح بالحكومة المكسيكية عام ١٩٢٠، وتعهدت الحكومة الجديدة بعدم تطبيق المادة ٢٧ على الشركات للعاملة فى المكسيك قبل صدور الدستور. وفى عام ١٩٢٨ وقعت إتفاقية أمريكية - مكسيكية تعطى للشركات الأمريكية للبترولية التى بدأت نشاطها فى المكسيك قبل عام ١٩١٧ امتيازاً غير محدد المدة.

كذلك، طبقت الولايات المتحدة مبدأ مونرو المطور عام ١٩٠٤ على دول أمريكا الوسطى والبحر الكاريبى. فقد احتلت جمهوريات سان دومنجو، وهندوراس، ونيكاراجوا لقمع حركات المقاومة المناهضة للهيمنة الأمريكية وتنصيب حكومات موالية.

أما تجاه باقى دول أمريكا اللاتينية، فقد اتجهت الولايات المتحدة إلى تقوية دبلوماسية اتحاد الدول الأمريكية كأداة للإشراف على العلاقات الخارجية لدول القارة، أو إبعاد تلك الدول عن عصبة الأمم (أى أوروبا) التى كانت تلك الدول قد دخلتها. كانت الولايات المتحدة قد دعت عام ١٨٨٩ "مكتب الجمهوريات الأمريكية" إلى عقد مؤتمر للدول الأمريكية فى واشنطن. وقد اتخذ المؤتمر قرارا بإنشاء مكتب تجارى للجمهوريات الأمريكية لتجميع ونشر المعلومات الخاصة بالإنتاج والتجارة والقوانين واللوائح الجمركية فى مختلف القارة الأمريكية. وقد تطور هذا المكتب فى المؤتمرات التالية إلى هيئة دائمة للتعاون بين الدول الأمريكية. فقد اتفق فى مؤتمر عام ١٩٠١ المنعقد فى المكسيك على أن يكون للمكتب مجلس إدارة مكون من ممثلى الدول الأمريكية لدى الولايات المتحدة برئاسة وزير الخارجية الأمريكى. وفى المؤتمر الذى انعقد فى بيونس آيرس عام ١٩١٢ أطلق على تلك الهيئة "اتحاد الدول الأمريكية"، Pan American Union. وقد ظل نشاط هذا الاتحاد مقصورا على المسائل القانونية والتجارية والاجتماعية والثقافية.

فى عام ١٩٢٣ تم عقد مؤتمر فى شبلى تمخض عن إبرام معاهدة "جوندر". وقد نصت المعاهدة على أنه إذا لم يمكن تسوية المنازعات بين دول أمريكا اللاتينية بالطرق الدبلوماسية فإنه يجب عرض تلك المنازعات على لجنة تحقيق خاصة باتحاد الدول الأمريكية. كان الهدف الرئيس للولايات المتحدة من توقيع معاهدة جوندرا هو الحد من دور عصبة الأمم فى شؤون أمريكا اللاتينية. وبالفعل فإن العصبة لم تتدخل فى معظم المنازعات بين دول أمريكا اللاتينية، ولم تتدخل إلا فى النزاع بين بوليفيا وباراجواى عام ١٩٢٨ بعد أن أعلنت بعض دول أمريكا اللاتينية أنها ستعتبر للنزاع اختبارا للعصبة، فإذا فشلت فى التعامل معه فإن ذلك سيعنى فقدان العصبة تأييد دول أمريكا اللاتينية للراعية فى التخلص من السيطرة الأمريكية. ولكن العصبة تدخلت فى النزاع بشكل يؤكد الهيمنة الأمريكية على أمريكا اللاتينية، إذ أنها أعلنت أنها ترحب بتكوين لجنة تحقيق أمريكية منبقة من اتحاد الدول الأمريكية لتسوية النزاع. وقد أدى ذلك إلى توقف دول أمريكا اللاتينية عن القيام بأى نشاط إيجابى فى عصبة الأمم.

المبحث السابع

تقليص الدور اليابانى فى الشرق الأقصى

شهدت السياسة اليابانية فى شرقى آسيا تطورين متناقضين أديا إلى اشغال التوتر الدولى فى المنطقة. فقد تكتلت الدول الغربية لحرمان اليابان من المكاسب الإقليمية التى حصلت عليها نتيجة للحرب العالمية الأولى، وذلك فى الوقت الذى تطورت فيه قوى هيكلية ضخمة فى المجتمع اليابانى تدفعه نحو مزيد من التوسع الإقليمى.

نكرنا أن اليابان قد انتهزت فرصة الحرب العالمية الأولى واستولت على إقليم كياوتشو فى مقاطعة شانغونج وعلى الجزر الألمانية فى المحيط الهادى شمال خط الاستواء وفرضت على الصين إتفاقات تخولها إمتيازات إقتصادية وإقليمية هامة كما أنها شاركت فى الحملة التى أعدتها الدول المتحالفة عام ١٩١٨ على سيبيريا بهدف القضاء على النظام البلشفي. وعندما انسحبت الدول المتحالفة من سيبيريا عام ١٩٢٠، فإن القوات اليابانية ظلت تسطر على ميناء فلاديفوستك. وجاءت معاهدة فرساي لتعطى اليابان هذه الإمتيازات بشكل قانونى. والواقع أن إعطاء اليابان هذه الإمتيازات كان أحد العوامل التى دفعت للكونجرس الأمريكى إلى عدم التصديق على معاهدة فرساي. وعندما انتخب وليم هاردينج رئيسا للولايات المتحدة صمم على تقليص النفوذ اليابانى فى شرقى آسيا، وفتح أسواق الصين أمام الصادرات الأمريكية التى كانت بدأت تواجه مشكلة فى الأسواق الأوروبية مع عودة الحياة إلى المصانع الأوروبية. ولتحقيق هذا الهدف اتبع وليم هاردينج ثلاث وسائل :

- ١- تقوية المنشآت العسكرية البحرية الأمريكية فى المحيط الهادى، وتهديد اليابان بالدخول فى سباق للتسلح سيكون للولايات المتحدة فيه قصب السبق بحكم تفوقها الصناعى.
- ٢- الضغط على بريطانيا، لكى ترفض تجديد إتفاقية الحلف البريطانى- اليابانى المبرمة سنة ١٩٠٢، والتى كان من المقرر أن تنتهى منتهى عام ١٩٢١. وقد نزلت بريطانيا على هذا الضغط ورفضت تجديد الإتفاقية.
- ٣- الدعوة إلى عقد مؤتمر دولى لمناقشة قضايا المحيط الهادى والشرق الأقصى وقد اضطرت اليابان إلى حضور المؤتمر.

لماذا قبلت اليابان حضور هذا المؤتمر رغم أنها تعلم أنها ستكون معزولة فى هذا المؤتمر وقد تخسر بعض مكاسبها فى الصين والشرق الأقصى؟ يمكن تفسير حضور اليابان فى ضوء الأزمة الاقتصادية التى كانت تمر بها فى ذلك الوقت. ذلك أن الصناعة اليابانية واجهت أزمة افراط إنتاج نتيجة عودة الصناعة الأوروبية إلى أسواق الشرق الأقصى بعد إنتهاء الحرب العالمية الأولى. وقد أدت هذه الأزمة إلى انكماش الصناعة اليابانية مما أدى بدوره إلى أزمة اجتماعية حادة تمثلت فى عودة الاضطرابات العمالية. ومن ثم فلم تكن اليابان مستعدة فى هذه الفترة لدخول سباق للتسلح مع الولايات المتحدة .

وفى نوفمبر عام ١٩٢١ انعقد فى واشنطن المؤتمر الدولى الذى دعت إليه الولايات المتحدة وحضرته اليابان وكلا من بريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا، وبلجيكا، وهولندا، والبرتغال، والصين، بالإضافة إلى الولايات المتحدة ذاتها. وقد استمر هذا المؤتمر حتى فبراير سنة ١٩٢٢، حيث أسفر عن توقيع ثلاث معاهدات :

المعاهدة الأولى : وتعرف باسم "معاهدة القوى الأربع"، وقد وقعت فى ١٣ ديسمبر عام ١٩٢١ بين الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، واليابان. وكانت بمثابة معاهدة عدم اعتداء تضمنت تعهد كل دولة بعدم القيام بأى عمل يهدد مصالح الدول الأخرى فى المحيط الهادى، وتعهدا باللجوء إلى التفاوض لمناقشة أى نزاع ينشأ بين الدول الموقعة على المعاهدة .

المعاهدة الثانية : وتعرف بـ"معاهدة القوى الخمس"، وقد أبرمت بين الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا، واليابان فى ٦ فبراير سنة ١٩٢٢، وكانت تتعلق بموضوع تحديد التسلح البحرى. وقد نصت معاهدة القوى الخمس على أن حمولة السفن الحربية لن تتجاوز ٣٥ ألف طن وإن لا يزيد عيار مدافعها عن ١٦ بوصة، كما لا يتم بناء سفن جديدة من هذه الحمولة لمدة عشر سنوات، كما أن إحلال تلك السفن بعد سنة ١٩٣١ يجب ان ينشئ مع حلول سنة ١٩٤٢ نسب التسلح البحرى كالتالى: الولايات المتحدة ٥، وبريطانيا ٥، واليابان ٣، وفرنسا ١.٦٧، وإيطاليا ١.٦٧. كما وافقت الدول الموقعة على الحد من قواعدها ومنشأتها البحرية فى المحيط الهادى.

ويلاحظ على هذه المعاهدة أن بريطانيا قد قبلت تعادل قوتها البحرية الثقيلة مع القوة البحرية الأمريكية، بعد أن كانت بريطانيا تحتل المرتبة الرئيسة الأولى فى هذا المقام دون منازع. كما أن فرنسا، التى كانت تمثل القوة الوحيدة المنافسة لبريطانيا فى مجال التسلح

البحرى، أصبحت تمثل المرتبة الرابعة وأصبح أسطولها البحرى الثقيل يمثل ثلث قوة الأسطول البريطانى أو الأمريكى، ويوازى قوة الأسطول الإيطالى وقد أثار ذلك التحديد غضب فرنسا، فهذا التحديد يضعف من قوة فرنسا فى البحر المتوسط فى مواجهة إيطاليا حيث أن فرنسا مضطرة إلى توزيع أسطولها على البحر المتوسط والمحيط الاطلنسى. ولكن المؤتمر قدم تنازلا لفرنسا وهو استبعاد السفن الحربية الخفيفة والتسلح البرى من التحديد .

المعاهدة الثالثة : وتعرف باسم 'معاهدة القوى التسع'، وقد وقعت فى ٦ فبراير عام ١٩٢٢ من قبل جميع الدول التى حضرت مؤتمر واشنطن. بموجب هذه الاتفاقية تعهدت الدول الموقعة باحترام سيادة الصين على مجمل أراضيها، وعدم السعى لدى الحكومة للصينية للحصول على مكاسب تضر بمصالح الدول الأخرى، مقابل تعهد الصين بالبقاء على سياسة الباب المفتوح أمام منتجات كل الدول. كذلك، فقد وقعت اليابان مع الصين إتفاقيات ثنائية فى ٤ فبراير عام ١٩٢٢ تعهدت بموجبها بالجلء عن " شانغونج" و"كيانجو" مقابل تعهد الصين برعاية المصالح اليابانية فى منشوريا ووسط الصين.

وهكذا لم يبق لليابان إلا جزء محدودا من الإمتيازات التى حصلت عليها أثناء الحرب العالمية الأولى. فقد خسرت سيبيريا، وتنازلت عن معظم الإمتيازات التى كانت قد حصلت عليها طبقاً لمعاهدات ١٩١٥ ولم يبق لها سوى بعض الإمتيازات فى جنوب منشوريا. فضلا عن ذلك فقد تقيدت اليابان بنسبة معينة فى تسلحها البحرى.

وفى الوقت ذاته شهدت اليابان أزمة اقتصادية واجتماعية خطيرة. ذلك أنه نتيجة لسرعة للتزايد السكانى اليابانى، ولجهت اليابان أزمة نقص الأراضى الزراعية وتزايد البطالة فى القطاع الزراعى. وكان هناك مخرجان لمواجهة تلك الأزمة فى المدى القصير. الأول هو تشجيع الهجرة الخارجية. بيد أن الولايات المتحدة، وكندا، وأستراليا كانت قد أغلقت باب الهجرة فى وجه الملونين عموما والجنس الأصفر على وجه الخصوص. أما المخرج الثانى فمواده استيعاب الأيدى المعاملة الزراعية للفائض فى القطاع الصناعى. وكان ذلك الحل يتطلب تطوير الصناعة اليابانية من خلال استيراد المواد الأولية وإيجاد أسواق خارجية للصناعات اليابانية أى أنه يتطلب للتوسع الإقتصادى. ومن ثم فإن الأزمة الإقتصادية أدت باليابان إلى فكرة للتوسع الخارجى، وذلك فى الوقت الذى فقدت فيه اليابان معظم إمتيازاتها الخارجية. من ناحية أخرى، فقد زاد نفوذ المطالبين فى اليابان بالتوسع

الإقليمي بالقوة بعد أن ازداد الضغط الغربى على اليابان لى يشمل التسلح البحرى كل أشكال السفن. ففى سنة ١٩٢٩ عاودت الولايات المتحدة، وبريطانيا طرح قضية التسلح البحرى وقامت بالدعوة إلى مؤتمر انعقد فى لندن حضرته الدول التى وقعت معاهدة للقوى الخمس سنة ١٩٢٢. وقد اسفر المؤتمر عن توقيع معاهدة جديدة نصت على رفع نسبة تسلح اليابان فى مجال البوارج البحرية الثقيلة إلى ٣,٥ مع ابقاء نسبة التسلح البريطانى- والأمريكى كما هى، على أن تسرى نسب التحديد على كل قطع الأسطول البحرى أى بما فى ذلك السفن، الحربية المتوسطة والخفيفة. وكان ذلك يعنى مزيدا من أضعاف النفوذ اليابانى فى الشرق الأقصى، ومن ثم مزيدا من الضغوط الداخلية نحو مقاومة هذا التدهور المتتالى فى النفوذ اليابانى.

المبحث الثامن

تخلص الصين من القيود الخارجية

فى أعقاب وفاة يوان شى كيه عام ١٩١٦، اندلعت حرب أهلية فى الصين تطورت إلى فوضى شاملة، وأصبحت هناك حكومتان فى الصين. حكومة للصين الشمالية ومقرها بكين، وحكومة الصين الجنوبية ومقرها كانتون ويتزعمها صن يات صن الذى ألف حزب الكومنتانج. ولم تكن هاتان الحكومتان تسيطران إلا على ثلث مساحة الصين، وكان الباقى خاضعا لسلطة قادة الجيش الذين حاولوا الإستقلال بالأقاليم التى كانوا يسيطرون عليها. وكانت الدول الغربية تتعامل فقط مع حكومة بكين، فكانت هى التى تمثل الصين فى المؤتمرات الدولية. أما الاتحاد السوفييتى فقد حرص على توثيق علاقاته بحكومتى الصين فى بكين وكانتون كجزء من سياسة ضرب استراتيجية الحزلم الصحى التى فرضتها عليها الدول الغربية. فقد طورت الحكومة السوفييتية علاقاتها مع حكومة صن يات صن. كذلك وقع إتفاقية مع حكومة بكين فى مايو عام ١٩٢٤، تضمنت الاعتراف المتبادل بين الحكومتين، وتعهد كل دولة بمنع الأنشطة المناوئة للدولة الأخرى على أراضيها.

وقد شجع توقيع الإتفاقية الصينية - السوفييتية حكومة بكين على مطالبة الدول الغربية بأن تحذو حذو الاتحاد السوفييتى وأن تدخل فى مفاوضات مع حكومة بكين لحل محل الإتفاقيات القديمة التى تحرم للصين من حق المساواة مع الدول الأخرى. وقد أدى ذلك إلى تدهور العلاقات بين حكومة بكين والدول الغربية.

وفى الوقت ذاته تدهورت العلاقات بين حكومة كانتون والاتحاد السوفييتى فى أعقاب وفاة صن يات صن ، واستلام تشيانج كاي شيك السلطة فى عام ١٩٢٥. فقد شعر زعماء الكومنتانج أن علاقاتهم بالاتحاد السوفييتى تشكل تهديدا للاستقلال الوطنى للبلاد. ذلك أن الاتحاد السوفييتى كان يشجع العناصر الشيوعية فى الصين الجنوبية. وقد قام تشيانج كاي شيك بقمع الانتفاضات الشيوعية فى كانتون ، وشنغهاى فى ديسمبر عام ١٩٢٧ وقطع العلاقات بين حكومته والحكومة السوفييتية .

فى عام ١٩٢٨ شنت حكومة تشيانج كاي شيك حربا على حكومة بكين انتهت بالاستيلاء على بكين وتوحيد الصين مرة أخرى، وتكوين حكومة قومية صينية مقرها بكين. ومنذ تلك اللحظة ركزت تلك الحكومة على التخلص من العلاقة الصينية السوفيتية، ومن الإمتيازات الأجنبية الغربية فى الصين، وطرد النفوذ اليابانى فى الصين. فقد فتح تشيانج كاي شيك ملف سكة حديد منشوريا، والذي كانت حكومة بكين قد اعترفت للاتحاد السوفيتى بإدارته بموجب إتفاقية مايو عام ١٩٢٤. فى يوليو ١٩٢٩ طرد تشيانج كاي شيك مديرى شركة سكة حديد منشوريا بتهمة أنهم عملاء للشيوعية. وقد تطورت تلك المواجهة إلى حرب بين الدولتين. من ناحية ثانية، نجحت حكومة الكومنتانج، سواء فى عهد صن يات صن أو فى عهد تشيانج كاي شيك، فى التخلص من بعض الإمتيازات الأجنبية، وبالأذات فيما يتعلق بحق الصين فى تعديل التعريف للجمركية على البضائع الأجنبية المصدرة إلى الصين. فقد بادرت ألمانيا إلى الاعتراف للصين بهذا الحق عام ١٩٢١. وفى عام ١٩٢٨ اعترفت الولايات المتحدة للحكومة الصينية بهذا الحق، ثم لحقتها بريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا. ومن ناحية ثالثة، بدأت الحكومة الصينية فى فتح الملف اليابانى خاصة بعد أن لكنت اليابان أطماعها فى منشوريا. فقد أعطت اليابان لرعاياها حق التملك والإقامة فى منشوريا، باعتبارها منطقة غنية بالمواد الخام والمواد الزراعية، طبقا لإتفاقيات عام ١٩١٥. وقد شجع ذلك اليابانيين على النزوح إلى منشوريا، وادعاء اليابان أن لها حقا ثابتا فيها. كذلك فقد رفضت اليابان تعديل إتفاقاتها مع الصين على غرار ما حدث مع الدول الأخرى. إزاء ذلك، شجعت الحكومة الصينية حركات المقاومة الوطنية فى جنوب منشوريا، وتنفقت القوة العاملة الصينية إلى جنوب منشوريا بمعدلات مرتفعة حتى أصبح الوجود الاستيطانى اليابانى معرضا للخطر. وإزاء ذلك تم التوصل إلى إتفاقية يابانية - صينية فى مايو عام ١٩٢٩ نصت على سحب الجيوش اليابانية من شانتونج.

خلاصة

أسفرت الحرب العالمية الأولى عن واقع دولى جديدة خلال السنوات العشر التالية لانتهائها يختلف عما توقعته الدول المنتصرة فى الحرب. فقد اهتزت قبضة الدول الأوروبية على مستعمراتها نتيجة نهاك قدرات تلك الدول فى الحرب، وظهرت دول جديدة فى آسيا وأفريقيا. كذلك نشأ استقطاب دولى جديد كانت أوروبا محوره. وبالأذات

فرنسا وإيطاليا. فقد سعت فرنسا إلى بناء نظام للأحلاف في وسط أوروبا لمحاصرة ألمانيا من الشرق. كما سعت إيطاليا بدورها إلى إقامة نظام للأحلاف موجه ضد فرنسا. من ناحية أخرى ناورت ألمانيا وروسيا السوفيتية بالتحالف بينهما للحصول على تنازلات من الدول الأوروبية المنتصرة. وقد بذلت محاولات لإقامة نظام للأمن الجماعي العالمي تمثلت في إنشاء محكمة العدل الدولية الدائمة في إطار عصبة الأمم، وبروتوكول جنيف، واتفاقات لوكارنو، وميثاق بريان كيلوج، والنظام العام لتسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية في إطار عصبة الأمم. ومشروع بريان للاتحاد الأوروبي. ثم محاولات الحد من التسلح البحري. بيد أن الحصيلة التراكمية لتلك المحاولات كانت محدودة.

كذلك حدثت تحولات كبرى في أدوار ألمانيا، والاتحاد السوفيتي، والولايات المتحدة، واليابان، والصين. فقد تخلصت ألمانيا تدريجيا من القيود التي فرضتها معاهدة فرساي وقبلت في عصبة الأمم سنة ١٩٢٦، كذلك دخل الاتحاد السوفيتي حلبة السياسة الدولية بعد أن فشلت سياسة الحزام الصحي التي فرضتها الدول الغربية ضده، واتجهت الولايات المتحدة إلى تأكيد استقلاليتها في السياسة الدولية، فهي لم تتعزل عن تلك السياسة، بل أنها لعبت دورا إقتصاديا مهما في أوروبا، وركزت على التدخل في شئون أمريكا اللاتينية. كذلك فقد عملت الولايات المتحدة على تقليص الدور الياباني في السياسة الدولية مما أدى إلى صعود الصراع الياباني- الأمريكي في المحيط الهادي، كما تخلصت الصين من القيود والامتيازات الأجنبية التي فرضتها عليها الدول الأوروبية. ولكنها لم تظهر كقوة فاعلة في السياسة الدولية في شرقي آسيا نظرا لانشغالها بعملية الوحدة القومية.

هوامش الفصل التاسع

- (١) William Hale, "Modern Afghanistan. A Historical Survey, 1747-1973, in H. Scheel et al., The Muslim World, A Historical Survey, Vol. III (Leiden, E. J. Brill, 1981), pp. 171--196.
- (٢) رغم أن لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي أصدرت قراراً في ٢٩ أغسطس سنة ١٩١٩ بأن مصر دولة مستقلة، مما دعى سعد زغلول إلى إرسال محمد محمود باشا إلى الولايات المتحدة لعرض القضية المصرية أمام مجلس الشيوخ إلا أن الأخير لم يستجب لمساعدته، يونان ليبب رزق، الحلقة ٢٨٧ من ديوان الحياة المعاصرة: الأهرام، ٢٧ مايو ١٩٩٩.
- (٣) عبد الرحمن الرافعي، ثورة سنة ١٩١٩، تاريخ مصر القومي من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٢١، الجزء ١، ٢ (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٥)، عبد الرحمن الرافعي، في أعقاب الثورة المصرية، الجزء الأول (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٧).
- (٤) هــس أرمنسترونج، الفلب الأغير، مصطفى كمال، (القاهرة: دار الهلال، سلسلة كتاب الهلال رقم ١٦، ١٩٥٤)، ص ٩٩-٢٠٠.
- (٥) أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، (بيروت: دار الشروق، ١٩٨٦)، ص ٣١٨-٣٠٠.
- (٦) أمين سعيد، تاريخ الدولة الممورية، الجزء الثاني (الرياض: داره الملك عبد العزيز، دون تاريخ).
- T.Kozrinowski, "The Arabian peninsula in the 19th and 20th centuries, in H. Scheel et al., op.cit., pp.199-208
- (٧) أحمد محمود الساداتى، رضا شاه بهلوى نهضة إيران الحديثة، (القاهرة: دار النهضة المصرية، ١٩٣٩)
- آمال السبكى، تاريخ إيران السيلسى بين ثورتين، (١٩٠٦-١٩٧٥)، (الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة رقم ٢٢٥ أكتوبر سنة ١٩٩٩)، ص ٩٧-٤٥.

سعيد الصباغ، تاريخ إيران السياسي: جذور التحول ١٩٠٠-١٩٤١، (القاهرة: الدار الثقافية للنشر، ٢٠٠٠)، ص ٩٧-٢٤٢

1. Shaikholeslami "On the coup that brought Reza Shah to power, Discourse, (Iran: 2(1), Summer. 2000). pp. 39-64.

عادل حسن غنيم، "موقف عرب فلسطين من اليهود والصهيونية من الحرب العالمية الأولى حتى اضطرابات البراق سنة ١٩٢٥، مجلة الشرق الأوسط، (القاهرة)، يناير سنة ١٩٧٤ ص ٢١٣-٢٣٢.

Helmut Braun, "Iran in the 19th and 20th centuries," in H. Scheel, et al., op.cit, pp. 62-97.

(٨) يونان ليبي رزق، "الصفحة الأخيرة"، الأهرام، ٢٠/١١/٢٠٠٠.

وفي عرض المقاومة لليبية التي قادها عمر المختار أنظر:

رفعت عبد العزيز سيد أحمد، عمر المختار من خلال الوثائق الإيطالية، (القاهرة: مركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس، سلسلة دراسات الشرق الأوسط، رقم ٤٣)، ١٩٨٧.

(٩) خيرية قاسمية، النشاط الصهيوني في المشرق العربي (١٩٠٨-١٩١٨) (بيروت: مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٧٣).

(١٠) نورمان بالمر، ترجمة محمد فتح الله الخطيب، النظام السياسي في الهند، (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٦٥)، ص ٩٣-١٢١.

Robert Stern, *Changing India Burgeois Revolution on the Subcontinent*, (Cambridge: Cambridge University Press, 1993), pp.131-179.

(١١) عبد الملك عودة، فكرة الوحدة الأفريقية، (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٦).

محمد الحسيني مصيلحي، منظمة الوحدة الأفريقية، (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٦).

كولين ليجوم، ترجمة أحمد سليمان، الجامعة الأفريقية (القاهرة: الدار المصرية للتأليف، ١٩٦٦).

(١٢) علي عبد الرزاق، الإسلام وأصول الحكم، بحث في الخلافة والحكومة في الإسلام (بيروت: دار مكتبة الحياة، ١٩٦٦)، ص ٢٠٠.

- (١٣) محمد بخيت المطيعي، حقيقة الإسلام وأصول الحكم (القاهرة: المطبعة السلفية، ١٣٤٤).
- (١٤) مديحة أحمد درويش، العلاقات السعودية - المصرية، ١٩٢٤/١٩٣٦، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٧٨، ص ص ١٨٨-١٨٩.
- (١٥) المرجع السابق، ص ١٨٣.
- (١٦) سعيد إسماعيل علي، دور الأثر في السياسة المصرية، سلسلة كتاب الهلال، رقم ٤٣١ (القاهرة: دار الهلال، ١٩٨٤)، ص ٢٧٨.
- (١٧) ينبغي الإشارة إلى أن فكرة تولى مصر الخلافة الإسلامية كانت سابقة على إلغاء الخلافة العثمانية. فعقب تنازل الاتحاد والترقي لإيطاليا عن طرابلس الغرب عام ١٩١٢، نشأت جريدة المؤيد برئاسة الشيخ علي يوسف، والناطقة بلسان حزب "الإصلاح على المبادئ الدستورية"، مجموعة مقالات نادت بتقلد مصر مهمة الخلافة إذا سقطت الدولة العثمانية. نصر الدين عبد الحميد نصر، مصر وحركة الجامعة الإسلامية، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٤) ص ٦٩-٧٠.
- سعيد إسماعيل علي، مرجع سابق، ص ٢٧٧-٢٨٢.
- (١٨) رفعت سيد أحمد. مرجع سابق، ص ٤٨-٤٩.
- (١٩) عبد الملك عودة، الكتلة الإسلامية، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية التجارة، جامعة القاهرة، ١٩٥٥)، ص ٦٨-٦٩.
- (٢٠) أحمد عبد الغفور عطار، صقر الجزيرة، الجزء الرابع (بيروت: مطابع الحرية، ١٩٧٢)، ص ص ٩٠٦-٩١٢.
- (٢١) محمد ضياء الدين الرئيس، الإسلام والخلافة في العصر الحديث (بيروت: منشورات العصر الحديث، ١٩٧٣)، ص ١٤٥.
- (٢٢) عبد الملك عودة، المرجع السابق.
- (٢٣) عبد المنعم الغلامى، الملك الراشد، جلاله المغفور له عبد العزيز آل سعود (بيروت: دار اللواء للنشر والتوزيع، ١٩٨٠)، ص ٤٧-٥٠.
- (٢٤) عبد العظيم محمد رمضان، تطور الحركة الوطنية في مصر سنة ١٩٣٧ حتى سنة ١٩٤٨ (بيروت: الوطن العربى، ١٩٧٣)، ص ٦٣-٦٥.
- (٢٥) المصدر السابق، ص ٦.

(٢٦) يقصد بالأمن الجماعي مجموعة من الترتيبات التي تضمن ردع العدوان على أى من الدول للدخلة فى تلك الترتيبات بحيث أنه إذا حدث عدوان، على أى من تلك الدول يحدث إتفاق دولى فوري على تحديد الدولة المعتدية، وتشارك جميع الدول فى مجموعة عمليات تهدف إلى اجبار الدولة المعتدية على التراجع
راجع اسماعيل صبرى مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة فى الأصول والنظريات، (الكويت: جامعة الكويت، ١٩٨٤)، ص ٢٩٣-٢٩٤.

(٢٧) William Newman, *The Balance of Power in the Interwar Years*, (New York: Random House, 1966), pp 46-54, 68-110, 205-228.

(٢٨) ومن الجدير بالذكر أن قضية الديون البريطانية لم تسو إلا فى عام ١٩٨٦ حين وقع لوارد شيفارنازه، وزير الخارجية السوفيتى، وجيفرى هالو، وزير الخارجية البريطانى، فى ١٥ يوليو من تلك السنة إتفاقا يقضى بتسوية قضيتى الديون والتعويضات. وبموجب الإتفاق تخلت بريطانيا عن مطالبة الاتحاد السوفيتى بمبالغ تقدر بحوالى ٧٥٠ مليون دولار تمثل ديونا روسية مقابل تخلص الاتحاد السوفيتى عن مطالبة بريطانيا بحوالى ٣ مليار دولار تعويضا عن تورط بريطانيا فى الحرب الأهلية الروسية خلال السنوات ١٩١٨/١٩٢١. كذلك تم الإتفاق على توزيع مبلغ ٦٧,٥ مليون دولارا، تمثل أرصدة روسية جمعتها بريطانيا بعد الثورة البلشفية، على البريطانيين الذين استثمروا لموالبهم فى أسهم روسية وفقدوها بعد الثورة. الأهرلم، ١٦ يوليو سنة ١٩٨٦.
أما قضية الديون الروسية لدى فرنسا فقد سويت بموجب المعاهدة الفرنسية السوفيتية للتقاهم والتعاون، الموقعة بين الرئيس السوفيتى جورباتشوف والرئيس الفرنسى ميتران فى أكتوبر سنة ١٩٩٠. وكانت روسيا قد باعت فى فرنسا سندات حكومية قيمتها حوالى ١٢ مليار فرنك ذهبى قديم خلال الفترة من سنة ١٨٢٢ حتى سنة ١٩١٧. وقد شكل حاملو السندات رابطة سنة ١٩٨٦ للعمل على تلبية مطالبهم بتسوية القضية بعدما وافقت موسكو على سداد الديون البريطانية. بموجب الإتفاقية حصل الاتحاد السوفيتى على قروض لثمانية قيمتها ٥ مليار فرنك (١,٥ مليار دولار) لنفع الديون وشراء قمح فرنسى. الأهرلم، ٣١/١٠/١٩٩٠.

الفصل العاشر

الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى

(١٩٢٩ - ١٩٣٣)



مقدمة

سبق أن أشرنا إلى تزايد أهمية العامل الإقتصادي في السياسة الدولية في فترة ما بين الحربين. ويتجلى ذلك على وجه الخصوص في الأثر السياسي بعيد الأمد الذي أنتجته الأزمة الإقتصادية العالمية للكبرى التي بدأت في بورصة نيويورك في ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٢٩ وامتدت آثارها إلى كل دول العالم، ومنتجت آثارا جوهرية على تطور السياسة الدولية. وفي هذا الفصل سنعرض لنشأه وأسباب وتطور الأزمة، ثم ندرس بعد ذلك آثارها على السياسة الدولية، مع الإشارة إلى للمؤسسة الدولية الوحيدة التي نشأت خلال تلك الفترة وهي الكومنولث البريطاني.

المبحث الأول

نشأة وخصائص الأزمة

الاقتصادية العالمية الكبرى

مع حلول عام ١٩٢٤ بدأ أن العالم يستعيد قوته الاقتصادية بعد الدمار الذى أصابه من جراء الحرب العالمية الأولى. بل وبدأ أن العالم يشهد نقلات اقتصادية نوعية من شأنها دعم تلك القوة. وقد تمثلت تلك النقلات فى عمليات تنظيم الصناعة على أسس علمية، والاهتمام بعمليات البحث والتطوير، ومركزية المشروعات، وتقسيم العمل، واستخدم الآلات مع الاهتمام بضخامة الإنتاج. وقد أدى ذلك إلى انخفاض تكاليف الإنتاج، وبالتالي انخفاض الأسعار. من ناحية أخرى زاد حجم التجارة الدولية نتيجة لتخفيف الحواجز الجمركية. كما بدأ الإنتاج الصناعى يتسم بطابع دولى. ومن أمثلة ذلك تكوين الكارتل الدولى لصناعة الصلب عام ١٩٢٦. كما زاد حجم الاستثمارات الدولية.

ومن ثم بدأ أن هناك انتعاشا اقتصاديا عالميا يتمركز فى الولايات المتحدة، ويمتد إلى باقى أنحاء العالم وبالذات أوروبا. ولكن العالم ما لبث أن شهد أزمة اقتصادية كبرى فى أواخر سنة ١٩٢٩ بدأت بانتهيار مالى فى بورصة نيويورك فى ٢٤ أكتوبر، سرعان ما امتد إلى باقى أنحاء العالم.

يمكن القول إن جذور الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى تكمن فى آليات النظام الرأسمالى، وطبيعة استجابته لانخفاض الطلب. فقد أدى الانهيار الاقتصادى الأوروبى فى الحرب العالمية الأولى إلى زيادة الطلب على المنتجات الأمريكية، حيث سعت الدول الأوروبية إلى استيراد أدوات الإنتاج الأمريكية لإعادة البناء الاقتصادى. كذلك ازداد الطلب على رؤوس الأموال الأمريكية فى شكل قروض أو إستثمارات أو معونات، مما أدى إلى زيادة فرص الاستثمار أمام رؤوس الأموال الأمريكية. نتيجة لذلك اندفع المنتجون وأصحاب المدخرات إلى بناء المشروعات الإنتاجية، وتوظيف الأموال فى تلك المشروعات عن طريق بورصة الأوراق المالية، وبالتالي ازداد الطلب على تلك الأوراق. بيد أنه مع تقدم البناء الاقتصادى الأوروبى انخفض الطلب الخارجى على الإنتاج

الأمريكي، وبالتالي بدأت المصانع الأمريكية تعاني لأول مرة من تزايد المخزون السلعي. وقد استجاب الرأسماليون لهذا الانخفاض عن طريق اللجوء إلى سياسة "المنشطات الاصطناعية". ويقصد بذلك محاولة تنشيط الطلب الداخلى لتعويض انخفاض الطلب الخارجى عن طريق منح الائتمان، وتخفيض أسعار السلع. وهكذا انطبع الإقتصاد الأمريكى فى هذه الفترة بطابع تضخم الائتمان مما شجع على المضاربة التى أنت بدورها إلى ارتفاع أسعار الأوراق المالية فى البورصة. وكان هذا الارتفاع مفتعلا لأنه لم يكن يتناسب مع قوة الجهاز الإقتصادى الحقيقية، ولم يكن يتناسب مع مقدرة السوق على استيعاب الإنتاج المتزايد. وعندما بدأ الطلب فى الانكماش قبيل عام ١٩٢٩ تكسدت السلع الصناعية لتعذر تصريفها وبدأت المصانع فى الحد من مستوى إنتاجها وتسريح العمال. كذلك أخذ المزارعون الأمريكيون فى زيادة إنتاجهم عن طريق استخدام الآلات الميكانيكية. ولتحقيق هذا الغرض حصلوا على قروض كثيرة قصيرة الأجل. وعندما بدأ الإنتاج الزراعى فى أوروبا فى التزايد بدأ سعر الجملة فى الانخفاض. وزاد هذا الانخفاض فجأة عام ١٩٢٨ لوفرة المحصول فى تلك السنة. ومن ثم، تعذر على المزارعين تصريف منتجاتهم مما أدى إلى انخفاض أسعارها. وقد أدى انهيار أسعار المنتجات الزراعية إلى قلة الطلب على السلع للصناعية، وبالتالي إلى تكس هذه السلع الأمر الذى أدى بدوره إلى ركود النشاط الصناعى وانتشار البطالة.

بالإضافة إلى ذلك فإن المشروعات الصناعية كانت قد بالغت فى الاقتراض قصير الأجل فى شكل سندات، وعندما بدأ الركود ينتاب القطاع الصناعى بدأت الشركات الصناعية تعاني من دفع الديون. وقد اتضح لحملة السندات أنه لا علاقة بين ارتفاع أسعار الأوراق المالية، وحقيقة النشاط الإقتصادى. وبالتالي بدلوا فى بيع تلك الأوراق مما أدى إلى انخفاض أسعارها، الأمر الذى أدى إلى اضطراب الأعمال المصرفية، فأوقفت البنوك العمليات الائتمانية التى كانت تقدمها للمصانع. فاضطر للكثير منها إلى وقف نشاطه^(١).

بدأت الأزمة الإقتصادية يوم الخميس ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٢٩ (وهو اليوم الذى عرف فيما بعد باسم "الخميس الأسود") حينما اندفع مالكو الأسهم والسندات فى بورصة نيويورك إلى بيع تلك الأوراق، وهى تمثل رؤوس أموال الشركات لكبرى. وقد أدى ذلك إلى انهيار أسعار تلك الأوراق، وإلى أزمة سيولة نقدية، مما أدى إلى توقف البنوك عن دفع الودائع، وفلاسها. كذلك، فقد اندفع مالكو النقود إلى تحويلها إلى ذهب لعدم ثقتهم فى أسعار النقود،

مما اضطر الولايات المتحدة إلى وقف تحويل العملات إلى الذهب، وبالتالي انهيار قاعدة الذهب. وكان محصلة ذلك كله هو، فقدان المنخرين لأموالهم، وانخفاض قدراتهم الشرائية، وانهيار النظام النقدي ليس فقط في الولايات المتحدة ولكن في أوروبا، ثم باقى دول العالم. ذلك أن الأوراق المالية المتداولة في بورصة نيويورك هى أوراق معظم الشركات العالمية، فضلا عن أن توقف الاستثمارات الأمريكية في أوروبا أدى إلى تأثر الدول الأوروبية بالأزمة الاقتصادية^(٢).

كذلك، فقد امتد تأثير الأزمة إلى الزراعة والتجارة الخارجية. فانهيار الإنتاج الصناعى كان يعنى انخفاض الطلب على المواد الزراعية، والسلع الغذائية، مما أدى إلى انهيار أسعار المنتجات الزراعية بدرجة أكبر من درجة انخفاض أسعار السلع الصناعية. وبالتالي هجر المزارعون الإنتاج الزراعى وباعوا أراضيهم. كذلك، فقد انخفضت معدلات التبادل الدولى العالمى بما يعادل ٦٠%.

سرعان ما امتدت آثار الأزمة إلى خارج الولايات المتحدة نتيجة الدور الإقتصادى الأمريكى في أوروبا. ولكن ألمانيا، والنمسا كانتا من أوائل الدول التى تأثرت بالأزمة. ويرجع ذلك إلى ضخامة الاستثمارات الأمريكية في الدولتين. فقد أفلس أكبر مصارف النمسا في مايو سنة ١٩٣١، وأحدث هذا الإفلاس هزة عنيفة في ألمانيا بسبب ارتباط البنك للنمساوى بالبنوك الألمانية. وبدأت رؤوس الأموال الأجنبية الموظفة في ألمانيا في الهروب بكميات هائلة حتى أنه في خلال ثلاثة أسابيع غادر ألمانيا أكثر من مليار مارك من الأموال الأجنبية. ولوضع حد لهذا الهروب اضطر البنك المركزى الألمانى إلى رفع سعر الخصم ولكن هذا الإجراء. لم يكن كافيا لوضع حد لخروج رؤوس الأموال الأجنبية. واستغذ البنك المركزى رصيده من النقد الأجنبى وعجز بالتالى عن تقديم المعونة إلى البنوك التجارية فأفلس عدد كبير منها.

ما لبثت الأزمة المالية الألمانية أن اجتاحت المجر نظرا لارتباطها بالإقتصاد الألمانى. وامتدت هذه الأزمة بسرعة إلى البنوك البريطانية التى كانت هى الأخرى قد وظفت رؤوس أموال ضخمة في ألمانيا. فقد حاول بنك إنجلترا وضع حد لتهدير سعر الجنيه الاسترلينى برفع سعر الخصم، واضطرت الحكومة البريطانية إلى التخلّى عن قاعدة الذهب فانخفضت قيمة الجنيه الاسترلينى مرة أخرى إلى حوالى ٤٠% من قيمته. وقد

أثرت الأزمة المالية فى بريطانيا تأثيرا بالغا فى النظام المالى والنقدى للدول الداخلة فى منطقة الأسترليني.

اتسمت الأزمة الإقتصادية العالمية بعدة خصائص يمكن إجمالها فيما يلى: (٣)

أولاً : نقص الإنتاج الصناعى العالمى. فقد انخفض الإنتاج الصناعى فى الولايات المتحدة وألمانيا سنة ١٩٣٢ إلى ٥٤% من مستواه سنة ١٩٢٩، وفى فرنسا بنسبة ٧٢%، وفى بريطانيا إلى ٨٤% هذا إذا اعتبرنا أن سنة ١٩٢٥ هى نسبة الأساس (١٠٠) ولم يحدث فى تاريخ الرأسمالية أن شهدت انخفاضا مشابها.

ثانياً : انتشار البطالة. فقد بلغ عدد المتعطلين فى الدول الصناعية الكبرى حوالى ٣٠ مليون نسمة عام ١٩٣٢، هذا دون حساب البطالة الجزئية، والبطالة المقنعة بالإضافة إلى ملايين المتعطلين فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

ثالثاً : هبوط حجم التجارة الخارجية إلى أكثر من ٦٠% عما كان عليه فى عام ١٩٢٩، وكان النقص أكثر وضوحا فى حالة الدول الأوروبية، لأن أوروبا لم تكن قد تمكنت من استعادة معدلات تجارتها الخارجية أثناء الحرب العالمية الأولى بالمقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية التى ازدهرت تجارتها الخارجية أثناء الحرب.

رابعاً : شملت الأزمة القطاعين الصناعى والزراعى نتيجة للتوسع الكبير فى استخدام الوسائل الآلية فى الزراعة. ومن مظاهر الأزمة الزراعية زيادة الإنتاج الزراعى فى فترة انتشرت فيها البطالة، وانخفضت أجور العمال الصناعيين، فعجز المزارعون عن تصريف منتجاتهم.

خامساً : أصابت الأزمة الإقتصادية العالمية جميع الطبقات، فلم تتأثر بها الطبقة الرأسمالية أو طبقة العمال فحسب، ولكنها أصابت أيضاً الطبقات المتوسطة نظرا لانتشار البطالة وتخفيض الأجور والمرتبات إلى جانب هبوط القيمة الشرائية للنقود.

والخلاصة أن الأزمة الإقتصادية العالمية كانت أزمة حادة وشاملة من جميع الوجوه فقد شملت القطاعين الصناعى والزراعى وامتدت إلى سائر دول العالم، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة كما أنها أصابت جميع الطبقات.

المبحث الثانى

نتائج الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى

كان للأزمة الاقتصادية آثار على تطور السياسة الدولية تمثلت فى محاولة ألمانيا، والنمسا تحقيق اتحاد جمركى بينهما ، ونهاية قضية التعويضات الألمانية. بيد أن الأزمة كان لها آثار أخرى أكثر عمقا تجلت فى فقدان الثقة فى قدرة النظام الرأسمالى بشكله التقليدى على تحقيق الرفاهية والتوازن الاقتصادى. ومن ثم بدأت تحدث تحولات فكرية، وسياسية فى اتجاه تدخل الدولة فى النشاط الإقتصادى، وهو ما تمثل فى الأفكار الإقتصادية التى قدمها كينز، و"البرنامج الجديد" الذى طبقه الرئيس الأمريكى فرانكلين روزفلت. من ناحية أخرى، فقد أدت الأزمة الإقتصادية إلى وصول الحزب الاشتراكى الوطنى (النازى) إلى السلطة فى ألمانيا سنة ١٩٣٣، ووصول "الجبهة الشعبية" إلى الحكم فى فرنسا سنة ١٩٣٦، مما غير من وجه السياسة الأوروبية. وسنتناول هذه النتائج على التوالى.

المطلب الأول

مشروع الاتحاد الجمركى بين ألمانيا، والنمسا

عندما بدأت بوادر الأزمة المالية تجتاح النمسا، قامت حكومتها بالتفاوض سرا مع ألمانيا لعقد إتفاق يحقق الوحدة الجمركية بين الدولتين. وكان الغرض من هذا الإتفاق هو منع نفشى الأزمة الإقتصادية، وقد توصلت الدولتان إلى إتفاق حول تلك الوحدة الجمركية. ولكن مشروع الاتحاد الجمركى واجه اعتراضات من جانب فرنسا، وبريطانيا، وإيطاليا. فقد خشيت هذه الدول أن يكون الاتحاد الجمركى مجرد خطوة لتكوين اتحاد سياسى. فالوحدة الألمانية بدأت باتحاد جمركى بين الإمارات الألمانية (الزولفرين). وقد عرض الموضوع على عصبة الأمم التى طلبت رأيا استشاريا من محكمة العدل الدولية الدائمة لمعرفة ما إذا كان إتفاق الوحدة الجمركية يتعارض مع معاهدتى فرساي وسان جرمان، وبروتوكول جنيف عام ١٩٢٤. وقد أصدرت محكمة العدل فى ٥ سبتمبر عام ١٩٣١ فتوى بأن الاتحاد الجمركى بين ألمانيا، والنمسا مخالف للإتفاقات الدولية المذكورة. وقد شعرت النمسا، وألمانيا بأن الحكم لن يكون لصالحهما للعدل فتخلتا قبل صدور القرار

ببومين عن الاتحاد الجمركي. وقد أدى اضطراب الدولتين إلى التخلي عن مشروع الاتحاد إلى تعميق شعور الألمان، والنمساويين بوطأة التدخلات الأجنبية في شئونهما.

المطلب الثاني

نهاية التعويضات الألمانية

عندما ظهرت أعراض الأزمة الاقتصادية العالمية صرح بروننج، Bruning رئيس الحكومة الألمانية، أن ألمانيا ستضطر إلى الامتناع عن دفع التعويضات، ولذلك فهي تطلب الغائها. وقد صرح هوفر رئيس الولايات المتحدة بأن الأزمة الاقتصادية تجعل دفع الديون الدولية أمرا مستحيلا، واقترح تأجيل دفعها لمدة عام. وبادر هوفر بإعلان أن الولايات المتحدة لن تطالب فرنسا، وبريطانيا بالديون المستحقة عليهما شريطة ألا يطالبها ألمانيا بدفع التعويضات. وقبلت الدول الأوروبية اقتراح الرئيس الأمريكي. وبدأت المفاوضات لمعرفة ما يجب عمله بعد انتهاء مدة التأجيل. وهكذا انعقد مؤتمر لوزان من ١٦ يونيو حتى ٩ يوليو عام ١٩٣٢، وفيه قبلت الدول الدائنة لألمانيا، إنهاء دفع التعويضات مع الطلب من ألمانيا أن تدفع دفعة أخيرة قدرها ٣ مليار مارك تدفع إلى صندوق لإنعاش أوروبا اقتصاديا. ولكن الدول الدائنة صرحت بأنها لن تصدق على إتفاقية لوزان إلا بعد تسوية قضية ديون الحرب المستحقة عليها للولايات المتحدة. ولما طالبت الحكومة الأمريكية فرنسا في ديسمبر عام ١٩٣٢ بدفع القسط المستحق عليها من الديون، رفض البرلمان الفرنسي للدفع بحجة أنه ما دامت ألمانيا لم تدفع للتعويضات إلى فرنسا فمن الظلم أن تطلب الولايات المتحدة من فرنسا تسديد ديونها ولمتنعت الدول الأوروبية الأخرى عن دفع للديون الأمريكية وظلت قضية ديون الحرب معلقة حتى عام ١٩٣٩^(١).

المطلب الثالث

تغير الفكر الرأسمالي

أثبتت الأزمة الاقتصادية أن النظام الرأسمالي بمفهومه التقليدي المستند إلى آليات التفاعل الحر بين القوى الاقتصادية غير قادر على ضمان الرفاهية والتوازن الاقتصادي^(٥). ولهذا بدأ الاقتصاديون الرأسماليون في تنقيح المفهوم التقليدي للرأسمالية بتقديم إضافات فكرية لا تمس جوهر الفكر الرأسمالي ولكنها تثرية في ضوء خبرة الأزمة الاقتصادية.

وقد كان من أهم تلك الإضافات، الأفكار التي قدمها الإقتصادي البريطاني كينز. فقد أكد كينز أنه من الخطأ الإعتماد على النشاط الخاص في ضمان استمرار الرخاء الإقتصادي والمحافظة على مستويات العمالة، وأنه من الضروري للتغلب على الأزمة الإقتصادية أن تتدخل الحكومة لرفع مستويات العمالة عن طريق رفع مستوى الاستثمار والاستهلاك في آن واحد، أي رفع مستوى الطلب الفعلي. ويتحقق ذلك، في تقدير كينز، عن طريق تخفيض سعر الفائدة، وإعادة توزيع الدخل بما يضمن رفع الميل للاستهلاك، وإقامة "الاستثمارات العامة" اللازمة^(١). وباختصار، فإن كينز رأى أن التدخل الحكومي من خلال أدوات السياسة المالية ضروري للتغلب على الأزمة الإقتصادية، وأن النشاط الرأسمالي الخاص غير قادر بمفرده على إخراج الدولة من أزمتها^(٢).

كان هذا الفكر بمثابة تحول جذري في الفكر الرأسمالي التقليدي، والذي كان يرى أن دور الدولة لا يتعدى كونه "حراسة" التفاعلات الإقتصادية من خلال الإضطلاع بوظائف الأمن والدفاع، مع ترك قوى السوق تتفاعل بشكل حر دون تدخل من الدولة. ولا ترجع أهمية فكر كينز إلى أنه مثل فقط نقطة تحول في الفكر الرأسمالي بل لأنه أيضا أثر على سياسات الحكومات في التعامل مع الأزمة. ففي ألمانيا تدخلت الحكومة لفتح اعتماد في الميزانية بمبلغ يزيد عن مليار مارك وذلك بغرض تمكين الدولة من رفع الطلب الفعلي عن طريق زيادة الإنفاق العام. هذا بالإضافة إلى تشجيع المنتجين على توظيف العمال. بالإضافة إلى ذلك قررت الحكومة الألمانية منع تحويل رؤوس الأموال الأجنبية إلى الخارج، ووقف الوفاء بالديون الأجنبية. وهكذا "خرجت الحكومة الألمانية عن مبدأ الحرية الإقتصادية"^(٣). من ناحية أخرى، فإن هذا التغير أدى إلى تقوية الرأسمالية الغربية. ذلك أنه قد أثبت قدرة تلك الرأسمالية على التكيف مع التحولات العالمية، وابتداع أدوات جديدة، كما تجلى في "البرنامج الجديد" الذي قمنه الرئيس الأمريكي روزفلت، والذي سنعه في المطالب التالي، وذلك للحفاظ على جوهر الليبرالية الإقتصادية الرأسمالية.

المطلب الرابع

البرنامج الجديد في الولايات المتحدة

أضعفت الأزمة الإقتصادية من شعبية الرئيس الأمريكي الجمهوري هوفر. فقد تمكن الحزب الديمقراطي من الحصول على أغلبية كبيرة في مجلس النواب وتعادل مع الحزب الجمهوري في مجلس الشيوخ في انتخابات سنة ١٩٣٠. ورغم ذلك فقد تشبث هوفر

باعتقاده بأن الأزمة الاقتصادية هي ظاهرة مؤقتة، ورفض فتح اعتمادات لمساعدة المتعطلين عن العمل والمزارعين. ولهذا زاد استياء الرأي العام الأمريكي من الحزب الجمهوري حتى أنه في انتخابات الرئاسة عام ١٩٣٢ فاز مرشح الحزب الديمقراطي فرانكلين روزفلت بأغلبية ساحقة. ونظرا لأن غالبية الكونجرس كانت موالية للحزب الديمقراطي بعد لانتخابات عام ١٩٣٠ أصبح الطريق ممهدا أمام روزفلت لاتباع سياسة إصلاحية جديدة. وقد حاول روزفلت حل الأزمة الاقتصادية عن طريق زيادة القوة الشرائية للمزارعين والعمال. ولتنفيذ هذا البرنامج اتخذ روزفلت تدبيرين أساسيين أولهما قانون الإصلاح الزراعي Agricultural Adjustment Act الصادر في ١٦ مارس سنة ١٩٣٣. وبمقتضى هذا القانون تقدم الدولة للمساعدة المالية طويلة الأجل للمزارعين بفوائد ضئيلة، لكي يتمكنوا من سداد ديونهم قصيرة الأجل مرتفعة الفائدة، ولكن بشروط أن يقبل المزارعون تخفيض مساحة الأراضي المزروعة لتقضى الإضراف فى الإنتاج، والغرض من هذا التدبير هو رفع أسعار الحاصلات الزراعية والإنتاج الحيوانى. أما التدبير الثانى فهو قانون "الانتعاش الصناعى القومى" National Industrial Recovery Act الصادر فى ١٦ يونيو سنة ١٩٣٣، وهو يعطى للحكومة حق تحديد قواعد المنافسة فى المجال الصناعى. وتضمنت تلك القواعد تحديد حد أدنى للأجور، وتخفيض ساعات العمل، وتأكيد حق العمال النقابيين فى حماية وظائفهم. كذلك تضمن القانون حق الحكومة فى مراقبة الصناعة، وتدخل الدولة فى العلاقات بين العمال وأصحاب الأعمال. بجانب هذين التدبيرين وضع روزفلت برنامجا فنيا للأشغال العامة كإنشاء الطرق والسكك الحديدية وبناء السفن.. الخ بقصد تشجيع الإنتاج الصناعى، والحد من البطالة (فيما بدا أنه تطبيق لأفكار كينز). وهذا بالإضافة إلى التوسع فى سياسة الضمان الاجتماعى، مثل التأمين ضد البطالة والمعجز والشيخوخة بموجب قانون صدر فى أبريل سنة ١٩٣٥.

أنت هذه التدابير بنتائج طيبة بالنسبة للإقتصاد الأمريكى. فقد هبطت معدلات البطالة، وارتفع النشاط الصناعى وللزراعى. ولكن هذه التدابير اصطدمت بمعارضة كبار رجال الصناعة الذين رفضوا تدخل الدولة فى العلاقات بين العمال وأصحاب العمل. ورفع خصوم روزفلت قضيتين أمام المحكمة الاتحادية العليا للطعن فى دستورية القانونين اللذين وضعهما روزفلت لتنظيم الصناعة والزراعة، وقضت المحكمة بعدم دستورية للقانونين. ورغم هذه الأحكام فقد استمر روزفلت فى تنفيذ سياسة الأشغال العامة الكبرى التى لم تكن مخالفة للدستور. ولكن الأهم من ذلك أن روزفلت احتفظ بشعبية كبيرة فى الأوساط

العمالية حتى أنه فى انتخابات الرئاسة عام ١٩٣٦ فاز مرة ثانية بأغلبية ساحقة، وظل ينتخب لفترات تالية حتى وفاته حيث أن النص الدستورى على مدة ولاية الرئيس الأمريكى لم يكن قد أدخل فى الدستور.

وقد تركت سياسة روزفلت آثارا مهمة فى الحياة السياسية الأمريكية. فقد اتجه الحزب الجمهورى إلى اتباع سياسة يمينية تقوم على التمسك بمبادئ الإقتصاد الحر، بينما ظهر الحزب الديمقراطى باعتباره الحزب الذى يناصر الطبقات العمالية الفقيرة. ومنذ تلك اللحظة أصبح الحزب الجمهورى يعبر عن فكر محافظ يعارض أى دور للدولة فى إدارة النشاط الإقتصادى، بعكس الحزب الديمقراطى الذى أصبح منذ تلك اللحظة يعبر عن مصالح الطبقات الفقيرة. من ناحية أخرى، فقد أدت تلك السياسة إلى رسوخ مفهوم دولة الرفاهية Welfare state ويقصد بها الدولة التى تلتزم بتوفير حد أدنى من المتطلبات الاجتماعية لمواطنيها^(١).

المطلب الخامس

انتصار "الجبهة الشعبية" فى فرنسا

"الجبهة الشعبية" هو المصطلح الذى أطلق على تحالف الشيوعيين والإشتراكيين واليساريين عموما فى فرنسا فى الثلاثينيات. وقد كان من آثار الأزمة الإقتصادية العالمية فى فرنسا هو أنها أدت إلى زيادة شعبية ائتلاف الحركات اليسارية، لأنه كان ينادى بأهمية العمل على تحسين أحوال العمال الذين اضيروا من الأزمة الإقتصادية. وقد حصل الائتلاف اليسارى على أكبر عدد من المقاعد فى الانتخابات البرلمانية فى مايو سنة ١٩٣٢. وقد تحول الائتلاف إلى تكوين "الجبهة للشعبية" فى سنة ١٩٣٥. وقد حصلت تلك الجبهة فى انتخابات سنة ١٩٣٦ على ٣٨٦ مقعدا فى الجمعية الوطنية مقابل ٢٢٢ مقعدا لأحزاب اليمين والوسط. وقد مثل هذا الانتصار تغيرا سياسيا جذريا فى نظام "الجمهورية الثالثة"، لأنه أسفر لأول مرة عن تشكيل حكومة "الجبهة الشعبية" بزعامة ليون بلوم.

وقد تسلم ليون بلوم السلطة فى ظروف اضطرابات عمالية هائلة. ولـهذا سارعت حكومة بلوم بإلخال إصلاحات إقتصادية فى إتجاه تدعيم دور الدولة، ومن ذلك زيادة الأجور وتخفيض ساعات العمل، وتأميم المصانع الحربية، مع تعويض على المساهمين.

ورغم أن هذه الإصلاحات لم تغير جوهر النظام الرأسمالي الفرنسي إلا أنها مثلت نقلة نوعية في زيادة دور الدولة في فرنسا كأداة للتوجيه الإقتصادي.

ولكن تلك الإصلاحات لم تنجح في إخراج فرنسا من أزمتها الإقتصادية. ولهذا قرر بلوم أن يوسع من نطاق إصلاحاته. فطلب من الجمعية الوطنية أن تخوله حق التشريع لكي يتمكن من اتخاذ الإجراءات التي تكفل مواجهة القوى الرأسمالية ولما تم رفض طلبه، استقال ليون بلوم.

المطلب السادس

وصول النازية إلى الحكم في ألمانيا

لعل أهم نتائج الأزمة الإقتصادية على السياسة الدولية هو أنها أسهمت في تغير النظام السياسي الألماني بوصول الحركة النازية بزعماء أدولف هتلر إلى السلطة في ألمانيا سنة ١٩٣٣، وهو التطور الذي مثل بدوره نقلة نوعية جديدة في السياسة الدولية. فقد كان أثر الأزمة الإقتصادية على ألمانيا شديد الوطأ، لأن ألمانيا عند نشوب الأزمة الإقتصادية كانت ما تزال تعاني من آثار الدمار الإقتصادي الذي لحق بها أثناء الحرب. وجاءت الأزمة لتعصف بالاستقرار الإقتصادي الألماني النسبي، وتنتج ضغوطا اجتماعية أدت بالألمان إلى الانحياز للحركة النازية. فعندما جاءت الأزمة الإقتصادية أوقفت الولايات المتحدة تصدير رؤوس الأموال إلى ألمانيا، بل وعمد الرأسماليون الأمريكيون إلى سحب رؤوس أموالهم التي كانت موزعة فعلا فيها، وهكذا أصيب الإقتصاد الألماني بكارثة كبرى خصوصا، وأن ألمانيا لم تكن لها مستعمرات في الخارج كما كان الحال في بريطانيا، وفرنسا. نتيجة للآثار الاجتماعية الهائلة التي أنتجتها الأزمة كالبطالة والتضخم اتجه الألمان إلى تحييد انتخاب حكومة قوية تحقق الاستقرار الإقتصادي. وقد أيد الرأسماليون، وكبار الملاك الزراعيون، والجيش، للحركة النازية لأسباب مختلفة. فالرأسماليون وكبار الملاك وجدوا في الحزب النازي ملاذا لإخراج ألمانيا من أزمتها الإقتصادية، كما أن الجيش وجد في هذا الحزب ما يقوى تطلعه إلى استعادة المجد الألماني خاصة أن فكر الحزب النازي ركز على استعادة هذا المجد. ولكن الطبقة العمالية ناهضت الحركة النازية نظرا لميولها التسلطية المعادية للاشتراكية. بيد أن الحركة العمالية الألمانية كانت منقسمة، وبالتالي لم تستطيع أن تؤثر على تطورات الأحداث في ألمانيا. من ناحية

أخرى، فإن جمهورية فيمار التي شكلت بموجب الدستور الألماني الصادر في يوليو سنة ١٩١٩ فشلت في التعامل مع الأزمة الاقتصادية. ولما كانت حكومة فيمار برئاسة الحزب الاشتراكي الديمقراطي حكومة منتخبة ديمقراطياً، فإن الشعب الألماني ربط بين النظام للديمقراطي وبين العجز عن مواجهة الأزمة الألمانية، وبدأ يتطلع إلى حكومة تسلطية قوية تمكنه من التغلب على الأزمة.

والنازية هي الأيديولوجية التي عبر عنها الحزب الاشتراكي الوطني الألماني، الذي نشأ سنة ١٩١٩ وقاده أدولف هتلر إلى السلطة سنة ١٩٣٣، مما أدى إلى وضع الأسس التي أدت إلى نشوب الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٣٩. فما هي الأيديولوجية النازية، وكيف استطاعت أن تصل إلى السلطة؟ يمكن القول أن جوهر الأيديولوجية النازية يدور حول مفهوم النهضة القومية الألمانية، وإعادة توحيد ألمانيا بضم كل الأجزاء التي مسلت منها بعد الحرب العالمية الأولى أو التي يعيش فيها الألمان، وبناء ترتيبات أمنية في أوروبا تكفل التفوق الألماني. بعبارة أخرى، فإن جوهر النازية هو تأكيد عظمة الأمة والدولة الألمانية. وهذا يفسر عداوة النازية لكل الحركات والأفكار ذات الولاءات للعالمية مثل الشيوعية الدولية، والكنيسة الكاثوليكية. ولتبرير ذلك، لجأت النازية إلى مفهوم عنصرى يدور حول فكرتي سيادة للعنصر الأري على ماعدا، وضرورة تنقيته من الدخلاء الذين سمح لهم من قبل بالاندماج فيه. فقد اعتبرت النازية أن العنصر الأري الذي ينحدر منه الشعب الألماني هو سيد للعناصر البشرية، وأن أي امتزاج بين هذا الشعب وغيره من العناصر العرقية هو عمل مضاد للطبيعة، وبالتالي لإرادة الخالق. والواقع أن هذه الأفكار العنصرية لم تكن جديدة. إذ سبق أن أتى عليها بعض المفكرين الألمان من أمثال نيتشه وروزنبرج. ولكن الجديد هو أن النازية وظفت تلك الأفكار لإعادة الثقة للشعب الألماني ورفع معنوياته وتوحيده حول عدو مشترك هو اليهود. فقد وصف هتلر لليهود بأنهم ينتمون إلى فئة "الهدلمين" Destroyers لأنهم يفتقدون صفة التضحية لصالح الأمة، وبالتالي فإن التخلص منهم هو واجب وطني. وقد استخدمت النازية هذا العداوة لليهود كاستراتيجية لمواجهة كل أعدائها باعتبارهم إما مواليين أو مخترفين من اليهود. ولهذا فإنه بعد وصول النازية إلى السلطة أصدرت مجموعة قوانين لمنع الزواج بين اليهود والألمان وحظرت على اليهود التدريس في المؤسسات التعليمية^(١).

من ناحية ثانية، رفضت النازية المفهومين الغربي والماركسي للديمقراطية تأسيساً على أنه من شأنهما إضعاف الدولة. وقامت بدلا من ذلك نظرية الطبقة المختارة.

وبموجب تلك النظرية وضعت النازية تخطيطاً هرمياً للمجتمع يبدأ من الشعب الذى يتنازل عن حقوقه السياسية للطبقة المختارة، التى تضعها بدورها أمانة فى يد الزعيم (الفوهرر Fuhrer). والزعيم، الذى هو هتلر ذاته، معصوم من الخطأ لأنه دائماً على حق. ومن ثم اصطبغت النازية بطابع شمولى أساسه تركيز السلطة فى يد الفوهرر الذى يقود الطبقة المختارة (الحزب)، ولا يحق لأفراد الشعب مناقشته فيما يتخذ من قرارات، وهو ما عبر عنه هتلر، ذاته بمفهوم "تأميم الجماهير". ولهذا فإنه بمجرد وصوله إلى السلطة ألغى هتلر اختصاصات البرلمان، حيث أصبح من حق مجلس الوزراء إصدار القوانين وعقد المعاهدات دون حاجة إلى موافقة البرلمان.

وفى المجال الدولى طرحت النازية ثلاث مبادئ هى تحطيم القيود التى فرضتها معاهدتى فرساي وسان جيرمان، ووحدة الألمان، والمجال الحيوى Lebensraum^(١١). فقد اعتبرت النازية معاهدتى فرساي وسان جيرمان بمثابة إتفاقتى إذعان تم فرضهما على ألمانيا، والنمسا بالقوة ويجب التخلص منهما، وهذا هو ما حدث بعد وصول للحزب النازى إلى السلطة. أما فيما يتعلق بوحدة الألمان Pan Germanimus. فقد نادت النازية بضرورة انضمام كل الأقاليم التى تعيش بها عناصر ألمانية إلى الدولة الألمانية. ويعنى ذلك المطالبة بوحدة ألمانيا والنمسا، وتنصيب ألمانيا وصية على الأقليات الألمانية فى الدول التى توجد بها أقليات ألمانية كبيره مثل تشيكوسلوفاكيا، وبولندا، وموسيرا وغيرها. كذلك طالبت النازية طبقاً لمبدأ المجال الحيوى، بخلق علاقة صحيحة بين عدد السكان ومساحة الأرض عن طريق التوسع فى الأقاليم التى تحتاج إليها الدولة لمواجهة متطلبات النمو السكانى وتوفير الغذاء، أى بعبارة أخرى حق للدولة الألمانية فى التوسع الإقليمى. هذا المبدأ لم يكن جديداً فى الفكر الألمانى، ولكن الجديد الذى أتت به النازية هو المزج بين مفهومى التوسع الإقليمى والعنصرية، أى إضافة للعنصرية إلى نظرية التوسع حيث أصبح التوسع الإقليمى محققاً لأهداف العنصرية النازية. كذلك، ركزت النازية على التوسع فى أوروبا بدلاً من لفتة المستعمرات فى آسيا وأفريقيا. "قلماذا ننظر إلى المستعمرات فى آسيا وأفريقيا، وهناك فى أوروبا دول تزيد أرضها عن حاجة سكانها مثل روسيا. إننا إذا فكرنا فى الأرض اللازمة لمجالنا الحيوى لا يمكن أن نفكر إلا فى الأرضى الروسية والأراضى المتاخمة لنا"^(١٢).

تكمُن عبقرية هتلر فى قدرته الدعائية التى ألبست هذه الأفكار ثوباً عاطفياً يؤثر على مجموع الشعب. فقد كانت الدعاية أقوى سلاح فى نجاح الحركة النازية. أما السلاح الثانى

فكان هو التنظيم. فقد خلق الحزب النازي منظمات عديدة بقصد التغلغل داخل الأوساط المختلفة. ومثال ذلك الاتحادات العديدة التي كونها الحزب النازي، مثل اتحاد الطلاب القوميين الاشتراكيين، واتحاد الأطباء، واتحاد أساتذة التعليم الثانوي.. الخ. وأخيراً، لجأ الحزب النازي إلى استخدام وسائل العنف للقضاء على منظمات خصومه وإرهاب أعضائها، واجتذاب الأنصار.

وقد اتضح ذلك في الانتخابات البرلمانية التي جرت سنة ١٩٣٠ حيث حصل الحزب النازي على ١٠٧ مقعداً في البرلمان (الرايخستاخ) تمثل ربع مقاعد البرلمان. وعلى أثر ذلك انتقل هتلر إلى برلين حيث بدأ ممارسة نشاطه كزعيم للحزب النازي. وعندما فشلت حكومة بروننج في حل الأزمة الاقتصادية سحب الرئيس الألماني المارشال هيندنبورج ثقته من الوزارة، وكلف فون بابن Von Papen بتشكيل الوزارة الجديدة في يونيو عام ١٩٣٢. وكان فون بابن يمثل مصالح كبار الرأسماليين والإقطاعيين الذين ينتمون إلى حزب القوميين الألمان. وقد أخطأ فون بابن بحله البرلمان وإجراء انتخابات عامة. وذلك لأن الحزب النازي حصل في انتخابات يوليو عام ١٩٣٢ على ٢٣٠ مقعداً في البرلمان، أي ضعف العدد السابق من المقاعد، وبالتالي أصبح في استطاعته شل حركة الحكومة. وقد حاول فون بابن التقرب من هتلر وعرض عليه منصب نائب المستشار، واشترك الحزب النازي في الحكم، ولكن هتلر رفض إلا أن يكون هو المستشار. ومن ثم لجأ فون بابن إلى حل البرلمان مرة ثانية وإجراء انتخابات جديدة. إلا أن الحزب النازي احتفظ بمركزه للبرلماني فاستقال فون بابن. عندئذ تم تكليف الجنرال فون شليشر Von Schleicher بتأليف للوزارة وكان رجلاً تقدمياً في أفكاره أراد القيام بإصلاحات اقتصادية واجتماعية جريئة لارضاء الطبقة العمالية وعرقلة نمو الحركة النازية. إلا أن سياسة فون شليشر وجدت معارضة من حزب القوميين الألمان وهم كبار الرأسماليين والإقطاعيين، ومنهم هيندنبورج ذاته. عندئذ انضم فون بابن إلى هتلر لمقاومة حكومة فون شليشر. وعندما طلب هذا الأخير حل البرلمان رفض هيندنبورج طلبه واضطر شليشر إلى الاستقالة. ولم يكن هناك مفر من استدعاء هتلر في ٣٠ يناير عام ١٩٣٣ لتأليف الوزارة، وكانت وزارة ائتلافية بين الحزب النازي والحزب القومي الألماني. حصل فيها فون بابن على منصب نائب المستشار. وقام هتلر بحل البرلمان. وفي أثناء المعركة الانتخابية دبر الحزب النازي حريقاً دمر مبنى البرلمان وألصق التهمة بالشيوخيين لاتخاذها ذريعة للقضاء عليهم، كما اتخذ هتلر تدابير صارمة ضد حرية الصحافة لاضعاف المعارضة.

وهكذا حصل الحزب النازى فى انتخابات مارس عام ١٩٣٣ على ٢٩٨ مقعدا. وبالتحالف مع القوميين استطاع هتلر أن يحصل من البرلمان الجديد على سلطات واسعة منها سلطة التشريع عن طريق المراسيم بقوانين، دون حاجة إلى عرض تلك المراسيم على رئيس الجمهورية لتوقيعها. وقام هتلر بتصفيه جميع معارضيه فى داخل حزبه أو داخل الحزب القومى الألمانى. وعندما توفى المارشال هيندنبورج رئيس ألمانيا جمع هتلر سلطات رئيس الدولة وسلطات رئيس الوزارة وبإيعه الشعب على ذلك فى استفتاء فى ١٩ أغسطس عام ١٩٣٤ وأخذ هتلر لقب الرئيس أو الزعيم (الفوهرر)^(١٣).

اتسم النظام النازى بطابع شمولى قوى. فالدولة تدعى الهيمنة على كل شئون الحياة الإجتماعية، وتسعى إلى إعادة بناء المجتمع من خلال أيديولوجية محددة مستغلة كل الأدوات بما فيها القمع والأرهاب. وقد تم تعديل الدستور الألمانى سنة ١٩٣٤ (دستور فيمار) بحيث أصبحت ألمانيا دولة موحدة كما تم إلغاء ضمانات الحريات الفردية المنصوص عليها فى دستور فيمار، وتم تكوين الشرطة السرية (الجيستابو Gestapo)، ومن حقها القبض على الأفراد وسجنهم دون تدخل من السلطة القضائية. كذلك أصبح الحزب الوطنى الإشتراكى (النازى) هو الحزب الوحيد فى الدولة ابتداء من يوليو سنة ١٩٣٣ ويحتكر كل الوظائف العليا فى الدولة، كما تم إغلاق صحف المعارضة. كما صدرت قوانين نورمبرج فى ١٥ سبتمبر سنة ١٩٣٥ والتي أقصت اليهود عن الجماعة الألمانية. فلم يعد لهم حق التصويت أو تولى الوظائف العامة أو الزواج من الألمان^(١٤). وباختصار أسست النازية نظاما مركزيا قوميا متطرفا يسعى إلى تغيير الأوضاع السياسية ليس فقط فى ألمانيا وإنما فى أوروبا بأسرها.

المطلب السابع

إنشاء الكومنولث البريطانى

لعل أهم تطور شهدته هذه المرحلة فى مجال المؤسسة الدولية هو إنشاء "الكومنولث" Commonwealth. ويضم الكومنولث الدول التى كانت واقعة تحت الاستعمار البريطانى وحصلت على الاستقلال. وقد أنشأ الكومنولث كإطار ينظم علاقة بريطانيا بتلك المستعمرات السابقة.

بدأت فكرة إنشاء الكومنولث مع حصول بعض المستعمرات على استقلال واسع وأسُميت بالدومينيون (الممتلكات). وهذه المستعمرات هى أيرلندا الحرة، وكندا، وأستراليا،

ونيوزلندا، وجنوبى أفريقيا. وفى سنة ١٩٢٦ عرفت دول الدومينيون بأنها دول حرة ومتساوية فى إطار الإمبراطورية البريطانية. وفى سنة ١٩٣١ أصدر البرلمان البريطانى قانون "سستمستر"، وبموجبه تم إعلان إنشاء الكومنولث رسميا، كرابطة اختيارية من دول الدومينيون المستقلة ذاتيا، يحكمها الولاء المشترك للتاج. وفى سنة ١٩٤٩ أصدر رؤساء وزراء الكومنولث "إعلان لندن" وقد غير الإعلان عضوية الكومنولث من عضوية مبنية على الولاء للتاج البريطانى إلى عضوية يعترف بموجبها الأعضاء بالملكية البريطانية كرمز للعلاقة فيما بينهم. ومن ثم لم يعد مطلوبا من الدول الأعضاء الاعتراف بملك بريطانيا كرئيس لهم.

وقد نشأ الكومنولث فى البداية كرابطة غير رسمية هدفها تشجيع التفاعل بين الدول الأعضاء. ولكن فى سنة ١٩٦٥ تم إنشاء أمانة عامة للكومنولث مقرها لندن. ويختار رؤساء حكومات دول الكومنولث الأمين العام. ويجتمع هؤلاء الرؤساء مرة كل عامين بالإضافة إلى اجتماعات الوزراء المتخصصين.

خاتمة

كان اندلاع الأزمة الاقتصادية العالمية سنة ١٩٢٩ تعبيرا عن الاختلالات الاقتصادية سواء فى النظام الرأسمالى، أو فى النظام الإقتصادى الذى افترسته. وقد كانت الأزمة الاقتصادية الكبرى أول أزمة تتسم بطابع الشمولى لمختلف جوانب الحياة الاقتصادية، وتمتد مكانيا إلى كل أنحاء العالم. وقد أدت الأزمة إلى تغيرات أيديولوجية كبرى تمثلت فى تحول الرأسمالية نحو مفهوم الدولة التى تضطلع بوظيفة اجتماعية لحماية الطبقات الدنيا، كما تجسدت فى بروز الأيديولوجية النازية فى ألمانيا. وكانت الأخيرة من أبرز الدول التى عانت من آثار تلك الأزمة. كذلك كانت الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى بمثابة الجسر الذى عبر عليه العالم من الحرب العالمية الأولى إلى الحرب العالمية الثانية. فقد أنتجت الأزمة القوى البنوية العميقة التى مهدت المسرح الإستراتيجى العالمى لمواجهة عالمية كبرى بعد ست سنوات فقط من انحسار الأزمة.

هوامش الفصل العاشر

- (١) بيير رنوفان، ترجمة نور الدين حاطوم، تاريخ القرن العشرين (١٩٤٨-١٩٠٠) (دمشق: مطبعة الجامعة السورية، ١٩٥٩)، ص ٢٦١-٢٧٠.
- (٢) أحمد فريد مصطفى، وسهير محمد حسن، تطور الفكر والوقائع الاقتصادية (الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٨٥)، ص ٢٠٥-٢١٣.
- (٣) بيير رنوفان، للمرجع السابق، ص ٢٦٧-٢٦٩.
- (٤) المرجع السابق، ص ٢٧٠-٢٧٤.
- (٥) Ahmet Kora, Reflections on the economics of the historic Great Depression of 1929, *Journal of Economic and Social Research*, (Istanbul), 2(1), 2000, pp. 99-102.
- (٦) رفعت المحجوب، للطلب القطنى مع دراسة خاصة بالبلاد الآخذة فى النمو، (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧١)، ص ٢٠٩-٢١٢.
- إيريك رول، ترجمة راشد البرلوى، تاريخ الفكر الإقتصادى (القاهرة: دار الكاتب العربى للطباعة والنشر، ١٩٦٨)، ص ٤٧٤-٤٩٢.
- (٧) رفعت المحجوب، المرجع السابق، ص ٢٢٤.
- (٨) المرجع السابق، ص ٢١٧.
- (٩) يرى جون كينيث جالبريث أن فكرة دولة الرفاهية تعود إلى ألمانيا البسماركية حيث اعتمد البرلمان (الرايخستاخ) الألمانى على إجراءات توفر تأمينات ضد الحوادث والمرض والشيخوخة والاعاقة، كما أن الحركة الاشتراكية فى بريطانيا قد أدخلت المفهوم ذاته هناك حيث أصدرت فى عام ١٩١١ تشريعات للتأمين ضد المرض والبطالة برعاية لويد جورج. ولكن الإجراءات التى اتخذها روزفلت نتيجة للكساد الإقتصادى العالمى نقلت مفهوم دولة الرفاهية إلى مستوى جديد.
- جون كينيث جالبريث، تاريخ الفكر الإقتصادى، الماضى صورة الحاضر، ترجمة أحمد فؤاد بليغ، (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت) رقم (٢٦، ٢٠٠٠)، ص ٢٣٣-٢٣٦.

- (١٠) من هنا جاء مفهوم "اللاسامية Anti - Semitism" ويقصد به تحقير اليهود.
عادل شكرى، التنازية بين الأيديولوجية والتطبيق، (القاهرة: الدار المصرية للطباعة والنشر، دون تاريخ). ص ٥٨-٦٠.
- (١١) المرجع السابق، ص ٢١٩.
- (١٢) المرجع السابق، ص ٢٤٧.
- (١٣) William Shirer, **The Rise and Fall of the Third Reich, A History of Nazi Germany**, (New York: Simon and Schuster, 1960), pp. 195-230.
- George Mosse, **The Nazi Culture, Intellectual, Cultural, and Social Life in the Third Reich**, (New York: Gosset and Duvlap, 1968).
- (١٤) بيير رنوفان، المرجع السابق، ص ٣٠٨-٣٠١٢.

٦

الفصل الحادى عشر

الطريق إلى الحرب العالمية الثانية

تطور السياسة الدولية من عام

١٩٣٣ وحتى عام ١٩٣٩



مقدمة

تميزت السنوات الست السابقة على نشوب الحرب العالمية الثانية بأربع ظواهر رئيسية هي الاستقطاب العالمي الثنائي ، والسياسات للتوسعية لدول المحور ، وسباق التسلح الأوروبي ، وفشل عصبة الأمم . فقد تبلور في تلك الفترة الاستقطاب العالمي بين دول المحور (ألمانيا، وإيطاليا، واليابان) والحلفاء (بريطانيا، وفرنسا) كما تميزت باتخاذ ألمانيا ، وإيطاليا زمام المبادرة في أوروبا ، واتخاذ اليابان زمام المبادرة في شرق آسيا واتباع تلك الدول سياسات توسعية أنهت إلى نشوب الحرب العالمية الثانية . بالإضافة إلى ذلك فقد نشب سباق للتسلح بين القوى الأوروبية ، وفشلت عصبة الأمم في حماية الأمن الجماعي العالمي مما خلق المناخ المواتي لنشوب الحرب العالمية الثانية . وسنتناول هذه الظواهر على التوالي في المباحث التالية .

المبحث الأول

الاستقطاب الثنائي العالمى

أسفر التفاعل الدولى خلال السنوات الست المابقة على نشوب الحرب العالمية الثانية عن ظهور نظام جديد للأحلاف يقوم على الاستقطاب الدولى الثنائى بين مجموعة دول المحور (ألمانيا، وإيطاليا، واليابان) ومجموعة الحلفاء (بريطانيا، وفرنسا) وذلك على غرار الاستقطاب العالمى الثنائى الذى سبق نشوب الحرب العالمية الأولى. وقد تبلور هذا الاستقطاب العالمى الثنائى عبر عدة مراحل ومن خلال عدد من الإتفاقات.

كانت إيطاليا متذمرة من معاهدات الصلح بعد الحرب العالمية الأولى. ولذلك، فقد حاولت إقناع الدول الكبرى بقبول فكرة تعديل هذه المعاهدات، ونجحت فى إقناع فرنسا، وبريطانيا، وألمانيا بتوقيع "ميثاق الأربعة" فى روما فى ٧ يونيو سنة ١٩٣٣، والذى نص على إعادة النظر فى معاهدات الصلح على أن يتم ذلك فى إطار عصبة الأمم. ولكن هذا الميثاق باء بالفشل نظرا لاختلاف الدول الموقعة عليه حول كيفية تعديل المعاهدات. ولذلك بادرت إيطاليا بالتقارب مع فرنسا ضد ألمانيا. وكان السبب المباشر لذلك التقارب هو القضية النمساوية. فقد كانت إيطاليا تخشى امتداد النفوذ الألمانى إلى النمسا بعد وصول هتلر إلى السلطة. كما أنها كانت قد وقعت إتفاقا مع النمسا، والمجر فى مايو ١٩٣٤ ينص على تعاون الدول الثلاث فى المجال الإقتصادى، وعلى التشاور فيما بينها كلما تطلبت الأمور ذلك. ولكن هتلر بادر بمحاولة ضم النمسا، ودبر عملية اغتيال مستشار النمسا الذى كان يرفض الضم. وردت إيطاليا على ذلك بإعلان دعمها للنمسا. وبدا أن التصادم بين إيطاليا، وألمانيا وشيكا. وفى يناير سنة ١٩٣٥ وقعت إتفاقية بين فرنسا وإيطاليا نصت على تعاونهما إذا حدث ما يهدد استقلال النمسا، كما سوت الدولتان بعض القضايا الاستعمارية المعلقة بينهما. فتنازلت فرنسا لإيطاليا عن جزء من الصحراء التونسية تم ضمه إلى ليبيا الخاضعة لإيطاليا وبعض الأجزاء الأخرى فى الصومال الفرنسى وإريتريا. مقابل تعهد إيطاليا بإلغاء الوضع الخاص للإيطاليين فى تونس ابتداء من سنة ١٩٤٥ بحيث ينتهى هذا الوضع الخاص خلال عشرين عاما. وكانت فرنسا تريد بذلك للقضاء على احتمالات التحالف بين إيطاليا وألمانيا ضدها بسبب القضية النمساوية. وفى مارس سنة ١٩٣٥ أعلنت ألمانيا قرارها بالتسلح علنا.

أدت هذه التطورات إلى ظهور تكتل دولي مضاد لألمانيا تمثل في التقارب - الفرنسي الإيطالي "جبهة ستريزا" Stresa، والتحالف الفرنسي - السوفييتي. وكان هذا التكتل بمثابة محاولة فرنسية لوقف الخطر الألماني.

ففي ١٦ أبريل سنة ١٩٣٥ تكونت جبهة أوروبية تسمى "جبهة ستريزا" تضم فرنسا وإيطاليا، وبريطانيا. وقد نص اتفاق ستريزا على معارضة الدول الثلاث لأي انتهاك من جانب واحد لاتفاقيات الصلح، وتمسكها باتفاقات لوكارنو.

جاء اتفاق التحالف الفرنسي السوفييتي الموقع في ٢ مايو سنة ١٩٣٥ ليكمل اتفاق ستريزا، وبموجبه حاولت فرنسا أن تحاصر ألمانيا من الشرق بعد أن حاصرتها من الغرب بموجب اتفاق ستريزا. فقد تعهدت الدولتان أنه في حالة وقوع عدوان على أي منهما من جانب دولة أوروبية بدون سبب من أحد الطرفين المتعاقدين. فأنهما يتبادلان المعونة بسرعة. ويسرى الالتزام ذاته حتى إذا فشل مجلس عصبة الأمم في للتدخل لردع العدوان. وقد أرادت فرنسا ربط هذا الاتفاق باتفاق ستريزا، ففص في اتفاقية التحالف على أنه لكي يصبح التحالف الفرنسي السوفييتي ساري المفعول لابد أن تقرر دول جبهة ستريزا أن عدوانا قد وقع بالفعل.

رغم أن الحلف الفرنسي السوفييتي كان جزء من استراتيجية فرنسية لحصار ألمانيا، إلا أنه كان تحالفا ضعيفا العملية لأنه لم يدعم باتفاق عسكري يحدد طبيعة الالتزامات المتبادلة. وقد حاولت ألمانيا ضرب هذا الحصار بإعلان أن الاتفاق الفرنسي السوفييتي يخالف اتفاقات لوكارنو، وقامت باحتلال منطقة الراين، وشرعت في محاولة فك الحصار الفرنسي عن طريقين، الأول هو ضرب جبهة ستريزا بالتحالف مع إيطاليا، والثاني هو ضرب التحالف الفرنسي السوفييتي بالتحالف مع اليابان.

وقد بدأت ألمانيا بالتقارب مع إيطاليا التي رحبت بدورها بهذا التقارب لأنها خشيت أن تضطر إلى دخول حرب على ثلاث جبهات هي، جبهة وسط أوروبا (ألمانيا)، وجبهة البحر المتوسط (إيطاليا) وجبهة المستعمرات (الحبشة). فضلا عن ذلك، فإن فرنسا، والاتحاد السوفييتي، وبريطانيا لم يسانداها في القضية الحبشية، كما سئى فيما بعد. كما كانت إيطاليا تشعر أن على فرنسا للترما بدعمها بموجب الاتفاق الفرنسي - الإيطالي، وأن على بريطانيا للترما بدعمها بموجب اتفاق ستريزا، ولكن بريطانيا، وفرنسا صوتتا في

مجلس العصبة لصالح فرض عقوبات على إيطاليا. وقد ردت إيطاليا على الموقفين الفرنسي، والبريطاني في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣٥ بإلغاء الاتفاقات الفرنسية الإيطالية المعقودة في يناير سنة ١٩٣٥، وإعلان الخروج من جبهة ستريزا. وقد كان هذا التطور بمثابة نقطة تحول جوهريّة في مسار السياسة الدوليّة نحو الاستقطاب الدولي الثنائي وهو ما يطلق عليه رنوفان تحول سنة ١٩٣٥^(١).

وهكذا قررت إيطاليا أن تعقد صفقة استعمارية مع ألمانيا تتخلى بموجبها عن نفوذها في وسط أوروبا لصالح ألمانيا مقابل حصولها على الدعم الألماني في قضية المستعمرات، وقضية البحر المتوسط. ولذلك أعلنت إيطاليا انسحابها من جبهة ستريزا في مايو سنة ١٩٣٦. وفي الشهر التالي وقعت اتفاقا مع ألمانيا اعترفت الأخيرة بموجبهما بالوجود الإيطالي في الحبشة مقابل عدم معارضة إيطاليا للنفوذ الألماني في النمسا.

وقد تأكد التحالف الألماني الإيطالي، والذي عرف في السياسة الدوليّة باسم "محور روما - برلين"، خلال الحرب الأهلية الأسبانية، ومن خلال بروتوكول أكتوبر سنة ١٩٣٦. فقد شهدت أسبانيا سنة ١٩٣٦ حربا أهلية بين حكومة للجمهورية الأسبانية (التي أسقطت الملكية الأسبانية سنة ١٩٣١) والتيار اليميني المكون من كبار الرأسماليين والإقطاعيين، والقادة العسكريين بزعامة الجنرال فرانكو. وقد ناصر محور روما - برلين الجنرال فرانكو وأمدّه بالسلاح والمتطوعين لعدة اعتبارات منها أن فرانكو كان متأثرا بالفكر الفاشي. وكانت إيطاليا تأمل من دعمه إلى تأكيد نفوذها في أسبانيا. وكانت ألمانيا تأمل من دعمها لفرانكو في الحصول على الحديد الأسباني اللازم للصناعة الحربية الألمانية. وقد زودت إيطاليا وألمانيا للقوات الملكية بزعامة فرانكو بالسلاح والطائرات والمقاتلين، وأرسلتا قطعهما البحرية إلى البحر المتوسط لضمان عدم تدخل بريطانيا وفرنسا في الحرب. وبالفعل قامت القوات الإيطالية بضرب السفن التجارية البريطانية التي كانت تمون الجمهوريين الأسبان. وإزاء الضغط الإيطالي ترجعت بريطانيا وتعهّدت لإيطاليا باحترام المصالح الإيطالية في البحر المتوسط، والاعتراف بسيادتها على الحبشة، وبحرية الملاحة في قناة السويس في كل وقت. وكانت بريطانيا تأمل أن تقوم إيطاليا بسحب عناصرها للمشاركة في الحرب الأهلية الأسبانية. كذلك، فإن فرنسا امتنعت عن المشاركة في الحرب الأهلية الأسبانية إلى جانب القوات الجمهورية. أما الاتحاد السوفييتي

فقد قام بإرسال الفرقة الدولية التي نظمها الدولية الشيوعية الثالثة (الكومنترن). وقد أسفرت الحرب الأسبانية الأهلية عن انتصار الجنرال فرانكو، ووصول الفاشية إلى الحكم في أسبانيا وتحويل أسبانيا إلى النظام الملكي.

ترجع أهمية الحرب الأهلية الأسبانية إلى أنها أظهرت لإيطاليا، وألمانيا أن فرنسا، وبريطانيا تتحاشيان أي مسلك يمكن أن يؤدي إلى حرب عامة في أوروبا، مما شجعها على الاستمرار في تحديهما.

من ناحية أخرى وقعت ألمانيا، وإيطاليا تحالفا في ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٣٦ سمي "بروتوكول أكتوبر". وقد نص للبروتوكول على عزم الدولتين على "الدفاع عن التراث المقدس للحضارة الأوروبية ضد الخطر الشيوعي"، واعتراف إيطاليا بنفوذ ألمانيا في منطقة الدانوب، مقابل اعتراف الأخيرة بالنفوذ الإيطالي في البحر المتوسط.

في الوقت ذاته حاولت ألمانيا إلغاء الحلف الفرنسي السوفييتي عن طريق إغراء الاتحاد السوفييتي بالتسهيلات الاقتصادية. ولما فشلت ألمانيا في ذلك وقعت مع اليابان اتفاقية تحالف في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٣٦ أسميت الميثاق المعادى للكومنترن (Anti-Comintern Pact). بموجب هذا الميثاق تعهدت الدولتان بتبادل المعلومات عن نشاط الشيوعية العالمية، والتشاور حول الإجراءات الدفاعية اللازمة. وتضمن الميثاق ملحقا مريا ينص على أنه في حالة وقوع هجوم سوفيتي، أو تهديد للهجوم على إحدى الدولتين، دون استفزاز منهما، فإن الدولة الأخرى تتعهد بعدم مساعدة الاتحاد السوفييتي وتتشاور مع حليفتهما من أجل اتخاذ الخطوات الكفيلة بحماية مصالحهما المشتركة، وعدم توقيع اتفاقية سياسية مع الاتحاد السوفييتي، ما لم يؤخذ رأي الدولة الأخرى في الأمر. ما هي الدوافع وراء التحالف الألماني - الياباني بالنسبة لألمانيا فإنها كانت تأمل أن يؤدي هذا التحالف إلى انشغال الولايات المتحدة بالمرشح الإستراتيجي في المحيط الهادي وبذلك تضعف قدرتها على دعم بريطانيا، وفرنسا ضدها في حالة نشوب حرب أوروبية. كما كانت تهدف إلى الضغط على الاتحاد السوفييتي من حدوده الشرقية، حتى يضطر إلى خوض الحرب على جبهتين في حالة نشوب حرب ألمانية - سوفيتية. أما بالنسبة لليابان فإنها كانت تأمل في أن تجد حليفا أوروبيا في حالة اضطرابها إلى الدخول في مواجهة مع الاتحاد السوفييتي، أو للولايات المتحدة. وقد دخلت إيطاليا هذا الحلف في نوفمبر سنة ١٩٣٧ من

خلال اتفاق إيطالي - ألماني. وبذلك تبلور محور روما - برلين - طوكيو. وتؤكد هذا المحور بعد موافقة إيطاليا على ضم النمسا إلى ألمانيا. وفي ٣١ مارس سنة ١٩٣٩ وقع الجنرال فرانكو مع ألمانيا معاهدة صداقة تعهد بموجبها الطرفان بأنه في حالة وقوع تهديد للمصالح الحيوية أو أمن إحدى الدولتين فإن كلاهما سيؤيد الآخر دبلوماسيا. وقد تأكد محور برلين - روما - طوكيو إبان سير الحرب العالمية الثانية ذاتها. ففي ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٤٠ وقعت الدول الثلاث "الميثاق الثلاثي" وتم استكمالته بإعلان صادر في ١١ ديسمبر سنة ١٩٤١ يؤكد التزام الدول الثلاث بعدم عقد صلح منفرد. وسنشير إلى هذا الميثاق فيما بعد.

ماذا كان موقف الولايات المتحدة من هذه التطورات؟ ردت الولايات المتحدة على ذلك بإصدار قانون الحياد في ٣١ أغسطس سنة ١٩٣٥. وقد نص القانون على مبدئين أساسيين أولهما منع الشركات الأمريكية بشكل إجباري من بيع المعدات الحربية للدول المتحاربة، وثانيهما منع تلك الشركات من بيع البضائع المدنية لتلك الدول، ما لم تدفع للثمن نقدا وتنتقلها من الموانئ الأمريكية.

من الواضح أنه مع أواخر سنة ١٩٣٧ كان قد تبلور تكتل دولي ألماني - إيطالي - ياباني. ولكن حتى ذلك الوقت لم يكن قد تبلور التحالف البريطاني الفرنسي، وذلك باستثناء التصريح البريطاني في ١٠ نوفمبر سنة ١٩٣٦ بالالتزام بالدفاع عن فرنسا، وبلجيكا ضد عدوان لم تتسبب فيه، والتصريح الفرنسي في ٤ ديسمبر سنة ١٩٣٦ بأن "فرنسا تضع كل قواها الحربية للدفاع عن بريطانيا العظمى ضد عدوان لم تثره". بيد أن هذين التصريحين لم يتوجا بنص مكتوب^(١). فقد ظلت بريطانيا تواصل سياستها الهادفة إلى تحجيم النفوذ الفرنسي في القارة الأوروبية. وقد شجع ذلك دول المحور على اتباع سياسات عدوانية في أوروبا، والشرق الأقصى خاصة أن الولايات المتحدة كانت، كما أشرنا، تتخذ موقف الحياد الرسمي من هذه التطورات بموجب "قانون الحياد" الصادر سنة ١٩٣٥. كما أدى ذلك إلى نتيجة هامة، وهي تفكك نظام المحالفات الفرنسي في وسط أوروبا الذي اشرفت فرنسا على أقامته بعد الحرب العالمية الأولى. ففي ٩ مارس سنة ١٩٣٦ أعلن وزير خارجية هولندا، أن احتلال ألمانيا للراين له ما يبرره. كما أعلنت بلجيكا في ١٤ أكتوبر سنة ١٩٣٦ أنها دولة محايدة، مما يعنى صعوبة الدفاع عن فرنسا في حالة وقوع هجوم ألماني. كما

أن يوجوسلافيا وقعت مع إيطاليا في ٢٥ مارس سنة ١٩٣٧ اعترفت بموجبها بمحور روما-برلين، ووعدت باحترام سلامة الحدود الإيطالية مما كان يعنى إلغاء المعاهدة الفرنسية اليوجوسلافية الموقعة سنة ١٩٢٧ ولم يبق مع فرنسا سوى تشيكوسلوفاكيا. كذلك فإنه رغم وجود اتفاق فرنسي - سوفيتي منذ سنة ١٩٣٥، إلا أنه لم يوجد اتفاق بريطاني - سوفيتي خلافا للوضع قبل الحرب العالمية الأولى حيث كان هناك وفاق ودي فرنسي - بريطاني سنة ١٩٠٤، ووافق ودي روسي - بريطاني سنة ١٩٠٧.

بيد أن بريطانيا تحركت لإعادة ترتيب الأوضاع في منطقة البحر المتوسط تحسبا لاحتمال المواجهة مع ألمانيا وإيطاليا. فدعت تركيا لعقد مؤتمر مونترو، والذي أصدر في ٢٠ يوليو سنة ١٩٣٦ نظاما جديدا للمضائق التركية عرف باسم "ميثاق مونترو للمضائق" *The Montreux Straits Convention*. أكد للنظام الجديد حرية الملاحة في المضائق وقت السلم، وحق لتركيا أن تقيم تحصينات عسكرية على المضائق، كما بحق لها في حالة نشوب حرب عامة لا تكون طرفا فيها أن تمنع عبور السفن البحرية إلا إذا كان الهدف من المرور هو التقييم بعمل بموجب عهد عصبة الأمم، أو بموجب ميثاق مساعدة تكون تركيا طرفا فيه. ويعنى ذلك حق تركيا في السماح للأسطول السوفيتي بعبور المضائق العثمانية إلى البحر المتوسط. أما إذا كانت تركيا داخلة في الحرب، فإن من حقها منع مرور السفن الحربية الأجنبية. كما أكد الميثاق على حرية الملاحة في المضائق وقت السلم، وألغى لجنة للرقابة الدولية. وكانت بريطانيا تتحسب لاحتمال حاجتها لهذا الأسطول ضد إيطاليا في البحر المتوسط. أما للترتيب الثاني فهو عقد معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ مع مصر. والتي اعترفت بريطانيا بموجبها باستقلال مصر مقابل عقد تحالف دقم معها، وبقاء القوات البريطانية في قاعدة قناة السويس لمدة عشرين سنة، ووضع أسطول حربي في ميناء الإسكندرية لمدة ٨ سنوات. كما وعدت مصر بأنه في حالة الضرورة فإنها ستضع جميع موانئها ومطاراتها وسككها الحديدية تحت تصرف القوات البريطانية وبذلك ضمنت بريطانيا السيطرة على قناة السويس، وميناء الإسكندرية في حالة نشوب حرب مع إيطاليا.

ابتداء من مارس سنة ١٩٣٩ حدث تحول حاسم أدى إلى بروز التحالف البريطاني الفرنسي في مواجهة المحور. ف لأول مرة قلمت ألمانيا باحتلال مناطق غير ألمانية في

تشيكوملوفاكيا (بوهيميا، وسلوفاكيا)، كما قامت إيطاليا باحتلال مناطق غير إيطالية (البانيا). لقد أدى هذا التطور إلى تغير السياسة البريطانية تغيرا جذريا. فحتى هذا الوقت كانت السياسة البريطانية تفضل عدم الدخول فى التزامات رسمية مع فرنسا فيما يتعلق بأوروبا، رغم أن فرنسا كانت قد أكدت على لسان وزير خارجيتها فى ٢١ أكتوبر سنة ١٩٣٦ أنها ستضع فى خط المواجهة كل قواتها من أجل الدفاع عن بريطانيا ضد أي عدوان لم تتسبب فيه. ولكن بريطانيا لم تقدم التزاما مماثلا لفرنسا بل أنها كانت تسعى إلى تهدئة ألمانيا من خلال تقديم تنازلات إقليمية، وبناء تعاون إقتصادي معها^(٣). وفى مارس سنة ١٩٣٩ صدر تصريح بريطاني فرنسي بضمن سيادة واستقلال بولندا أمام الأطماع الألمانية. وفى أبريل سنة ١٩٣٩ صدر تصريح ثانى آخر تؤكد فيه الدولتان عزمهما على مساعدة اليونان، ورومانيا ضد أي اعتداء خارجي. وفى مايو سنة ١٩٣٩ تم توقيع "الميثاق الفرنسي-البريطاني-التركي"، ونص على التعاون بين الدول الثلاث إذا تعرضت إحداها لعدوان خارجي (وكان المقصود بذلك ألمانيا)، مع ترك الحرية لتركيا للالتزام بالميثاق من عدمه فى حالة وقوع حرب أوروبية. وقد وقع الميثاق المشار إليه كجزء من التحالف البريطاني-الفرنسي، ومحاولة أنجلو-فرنسية لكسب الحلفاء ضد ألمانيا تحسبا لاحتمال وقوع حرب أوروبية. وكانت تركيا قد بدلت فى التقارب مع بريطانيا، وفرنسا منذ سنة ١٩٣٥ حين وعدت بمساعدة بريطانيا فى حالة وقوع صدام مسلح مع إيطاليا، مقابل موافقة بريطانيا على إعادة النظر فى الوضع الدولى لمضيقى البسفور والدردنيل الذى تقرر سنة ١٩٢٣ والذى يؤكد على عدم تسليحهما. وبذلك تم التوصل إلى اتفاق مونترلو للمضائق، والذى سبق أن أشرنا إليه. وقد تم استكمال هذا التقارب باتفاق تركي فرنسي فى يناير سنة ١٩٣٧ أعطى إقليم الاسكندرونة السوري وضعها مستقلا^(٤). وفى ٢٥ يوليو سنة ١٩٣٨ وقعت تركيا، وفرنسا معاهدة صداقة^(٥).

وردا على الاستراتيجية الفرنسية للبريطانية وقعت ألمانيا، وإيطاليا فى ٢٢ مايو سنة ١٩٣٩ "الحلف الفولاذي" "Pacte d'Aciera". وقد نصت اتفاقية الحلف على التشاور السريع بين الدولتين فى حالة وقوع خطر يهدد السلام العالمى، ومساعدة كل من الدولتين الأخرى عسكريا إذا دخلت فى حرب مع أي دولة أخرى. من الواضح أن الحلف الفولاذي قد طور بروتوكول أكتوبر ليصبح للتحالف الألماني الإيطالي تحالفا هجوميا لأن اتفاقية الحلف نصت على الالتزام كل من الدولتين بالوقوف إلى جانب حليفتها حتى إذا كانت هذه

الحليفة هي البائدة بالحرب وذلك على غرار تحول الحلف الألماني - النمساوي للمجرى قبل الحرب العالمية الأولى إلى حلف هجومي.

بذلك اكتمل الاستقطاب الثنائي في العلاقات الدولية واتخذ المحور طابع التحالف الهجومي. ولكن ماذا كان موقف الاتحاد السوفييتي من هذه التطورات؟

حاول كل من القطبين المتصارعين جذب الاتحاد السوفييتي إلى صفه. فقد حدثت مفاوضات فرنسية - بريطانية مع الاتحاد السوفييتي بهدف ضمان سلامة بولندا وجميع الدول الأوروبية من الخطر النازي. ولكن هذه المفاوضات فشلت لعدم استعداد بريطانيا إعطاء تعهد بضمان سلامة كل الدول الأوروبية، وهو ما كان يطلبه الاتحاد السوفييتي. وعندما تجاهلت بريطانيا، وفرنسا الاتحاد السوفييتي في مؤتمر ميونخ سنة ١٩٣٨، كما سنرى فيما بعد، بادر الأخير بالتقارب مع ألمانيا ووقع "ميثاق عدم الاعتداء" الألماني السوفييتي في ٢١ أغسطس سنة ١٩٣٩، وهو اليوم ذاته الذي فشلت فيه المفاوضات البريطانية الفرنسية - السوفييتية. وقد استمر الميثاق الألماني - السوفييتي والمعروف باسم "ميثاق ريبنتروب - مولوتوف" نسبة إلى وزيرى خارجية الدولتين، حتى وقوع الهجوم الألماني على الأراضي السوفييتية سنة ١٩٤١.

ويوضح الشكل رقم ١/١١ ببيان الاستقطاب العالمى الثنائي الذى أشرنا إليه.

الشكل رقم ١/١: نظام الأحلاف العالمى الثانى

(١٩٣٣-١٩٣٩)

الحلفاء	المحور
(بريطانيا، فرنسا)	(المانيا، إيطاليا، اليابان)
١. <u>الإتفاق الفرنسى-السوفييتى سنة ١٩٣٥</u> (اللعنة المتبادلة فى حالة وقوع عدوان على أى من الدولتين من دولة أوروبية).	١. <u>الإتفاق الألمانى-الإيطالى سنة ١٩٣٦</u> (الحبشة مقابل النمسا).
ب. <u>تصريح مارس سنة ١٩٣٩</u> بين بريطانيا وفرنسا (استقلال بولندا).	ب. <u>بروتوكول أكتوبر سنة ١٩٣٦</u> بين إيطاليا والمانيا (البحر المتوسط مقابل الجنوب)
ج. <u>تصريح إبريل سنة ١٩٣٩</u>	ج. <u>ميثاق الأنتى - كومنترن سنة ١٩٣٦</u> بين لانيا واليابان، (مقاومة الشيوعية، وعدم مساعدة الاتحاد السوفييتى فى حالة مهاجمته لأى من الدولتين).
د. <u>الميثاق البريطانى-الفرنسى-التركى، مايو</u> سنة ١٩٣٩ (التعاون إذا تعرضت إحدى الدول للوقة لعدوان خارجى).	(دخلته إيطاليا، وإسبانيا سنة ١٩٣٧) د. <u>الحلف الفولاندى سنة ١٩٣٩</u> بين لانيا، وإيطاليا. (مساعدة كلا منهما للآخرى فى حالة دخولها حرب ضد دولة أخرى). ارتبط الاتحاد السوفييتى بالمحور فى أغسطس سنة ١٩٣٩ من خلال الميثاق الألمانى-السوفييتى.

المبحث الثانى

سياق التسليح الأوروبى

بمجرد تكوين للتكتلين العالميين الكبيرين بدأ سباق للتسلح بينهما يشبه سياق التسليح الذى سبق نشوب الحرب العالمية الأولى. وقد بدأت ألمانيا هذا السباق اعتباراً من سنة ١٩٣٦. فقد ركزت ألمانيا على بناء وتطوير الصناعات الثقيلة وبالذات صناعات الحديد والصلب اللازمة لصناعة الأسلحة، وزاد عدد الجيش الألمانى إلى حوالى ١,٥ مليون جندي بالإضافة إلى حوالى نصف مليون يعملون فى تشكيلات شبه عسكرية. كذلك، بدأت إيطاليا عملية تسليح ضخمة. فزاد عدد الطائرات الحربية من مائة طائرة سنة ١٩٣٢ إلى ٢٠٠٠ طائرة سنة ١٩٣٨، وزاد عدد القطع البحرية الثقيلة من ٦ قطع سنة ١٩٢٦ إلى ١٢ قطعة سنة ١٩٣٨^(١).

أدت هذه الزيادات التسلحية إلى اتجاه فرنسا إلى الإسراع من معدلات التسليح لابتداء من سنة ١٩٣٨. فرغم الآثار الاقتصادية السلبية التى كانت الأزمة الاقتصادية العالمية قد تركتها على الاقتصاد الفرنسى، إلا أن حكومة الجبهة الشعبية، برئاسة ليون بلوم، قررت فى أكتوبر سنة ١٩٣٦ زيادة تسليح قوات المدفعية، والدبابات، والمشاة. كذلك صوت البرلمان البريطانى فى ١٦ فبراير سنة ١٩٣٧ لصالح مشروع إعادة التسليح الذى قدمه رئيس الوزراء البريطانى نيفيل تشامبرلين. ولكن سرعة التسليح الفرنسى، والبريطانى كانت أبطأ من سرعة التسليح الألمانى والإيطالى. ويفسر رونوفان ذلك فى ضوء الطبيعة التسلطية للنظامين الألمانى، والإيطالى، والتى كانت تسمح لهما باتخاذ قرارات سريعة بالتسلح، بعكس الحالتين الفرنسية، والبريطانية حيث أن معارضة الرأى العام، والمعارضة السياسية للحزبية والبرلمانية عطلت من قدرتهما على الحصول على الاعتمادات اللازمة للتسلح بسهولة. ومن ثم فإنه مع حلول سنة ١٩٣٨ كان الإنفاق العسكرى الألمانى بشكل ١٧% من الناتج القومى الاجمالى الألمانى، وفى حالة إيطاليا بلغت النسبة ١٣%، ولكنه فى حالتى بريطانيا، وفرنسا لم تزد للنسبتان عن ٨%^(٢).

ويقودنا هذا التحليل إلى نتيجتين مهمتين فيما يتعلق بفهم السياسة الدولية. الأولى هى أن الفترة السابقة على نشوب الحرب العالمية الثانية قد شهدت سباقاً واضحاً للتسلح على

غرار الفترة السابقة على الحرب العالمية الأولى. ومن المحتمل أن يكون هذا السياق قد اضطلع بدور في تشجيع الدول على اتخاذ قرار الحرب وهو ما يدعم المقولة المطروحة في أدب السياسة الدولية عن العلاقة بين سباق التسلح واحتمالات نشوب الحروب. أما النتيجة الثانية، فإنها تتعلق بالسياسة الخارجية للدول للتسلطية والشمولية، والدول الديمقراطية. فمن الواضح أن الطبيعة الشمولية للنظامين الألماني، والإيطالي قد أسهمت في زيادة قدرتهما على اتخاذ قرارات سريعة بالتسلح وإعادة تعبئة الموارد نحو الأهداف العسكرية. أما في حالة النظامين الفرنسي، والبريطاني، فإن العملية السياسية الديمقراطية عرقلت من قدرتهما على التسلح بالسرعة ذاتها. ويدعم ذلك من المقولة المطروحة في المدرسة الواقعية لتحليل السياسة الخارجية عن اختلاف طبيعة العملية السياسية في تلك النظم. فترى هذه المدرسة أن النظم التسلطية أكثر قدرة على إتخاذ قرارات سريعة، وعلى ضمان تنفيذ تلك القرارات من خلال تعبئة الموارد، كما أنها أكثر قدرة من النظم الديمقراطية على حماية سرية عملية صنع السياسة الخارجية. وتضيف المدرسة الليبرالية في تحليل السياسة الخارجية أن النظم الديمقراطية أقل ميلا إلى اللجوء إلى الحرب كأداة للسياسة الخارجية، وأكثر ميلا إلى حل منازعاتها الدولية بالطرق السلمية، وأن النظم الديمقراطية نادرا ما تتحارب لأن طبيعة العملية السياسية الديمقراطية بما تتضمنه من مساومات تبطئ من قدرة صانع السياسة الخارجية على اللجوء إلى الحرب^(٨).

المبحث الثالث

السياسات التوسعية لدول المحور

تميزت الفترة الممتدة من سنة ١٩٣٣ حتى نشوب الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٣٩ باتباع إيطاليا، وألمانيا، واليابان مجموعة من السياسات التوسعية الهادفة إلى تغيير الأوضاع في أوروبا والشرق الأقصى. وقد ارتبطت هذه السياسات ارتباطاً وثيقاً بالاستقطاب الثنائي. فقد أدت رغبة هذه الدول في التوسع إلى التكتل الدولي، كما أن هذا التكتل شجع تلك الدول على مزيد من التوسع. وقد فشل نظام الضمان الجماعي لعصبة الأمم في وقف تلك السياسات التوسعية، مما أدى إلى انهيار العصبة.

وقد تمثلت أهم السياسات التوسعية في ثلاث قضايا هي قضية الحبشة، وقضية منشوريا، والحرب اليابانية الصينية وقضية للتوسع الألماني في المجال الحيوي التي كانت السبب المباشر لنشوب الحرب العالمية الثانية. وسنعرض لهذه القضايا على التوالي.

المطلب الأول

قضية الحبشة

نعلم أن إيطاليا حاولت الاستيلاء على الحبشة في أواخر القرن التاسع عشر وهزمت في موقعة عدوه سنة ١٨٩٦، وأنها منذ ذلك الوقت كانت تتطلع إلى الاستيلاء على الحبشة. وقد تجدد هذا التطلع بعد وصول الفاشية إلى الحكم سنة ١٩٢٢. فقد وقعت إيطاليا اتفاقية إستعمارية مع بريطانيا سنة ١٩٢٥ اعترفت الأخيرة بموجبها بنفوذ إيطاليا الإقتصادي في الحبشة، وتعهنت بمساندتها للحصول على امتياز إنشاء خط حديدي يربط أريتريا بالصومال الإيطالي عبر الأراضي الحبشية مقابل تعهد إيطاليا بالامتناع عن القيام بأى مشروعات تؤثر في نظام مياه النيل. وقد لجأت إيطاليا إلى محاولة التغلغل الإقتصادي في الحبشة فوقعت اتفاقية صداقة معها سنة ١٩٢٨ تعهد بموجبها الطرفان بالتعاون في الميدان التجاري وفض المنازعات بينهما بالطرق السلمية. وعندما أدركت الحبشة نوايا إيطاليا بدلت تقلل من التعاون الإقتصادي معها. عندئذ قررت إيطاليا اللجوء إلى القوة

العسكرية. وجاءتها الظروف المناسبة في حادث "وال وال"، وهي منطقة على الحدود بين الحبشة والصوماليين الإيطالي والبريطاني وقع فيها صدام مسلح بين القوات الحبشية والقوات الإيطالية في ديسمبر سنة ١٩٣٤. ادعت إيطاليا أن هذا الصدام يعتبر عدوانا على الأراضي الإيطالية بينما احتجت الحبشة بأن وال وال جزء من أراضيها. وقد أحلت الدولتان نزاع وال وال إلى التحكيم طبقا لإتفاقية الصداقة المبرمة بينهما سنة ١٩٢٨. وقررت هيئة التحكيم سنة ١٩٣٥ بأنه لا توجد مسؤولية على الدولتين من جراء حادث وال وال. ولكن إيطاليا بادرت في أكتوبر سنة ١٩٣٥ بغزو الحبشة، واحتلت أديس أبابا في مايو ١٩٣٦، واضطر الإمبراطور الحبشي هيلاسلاسي إلى الفرار إلى فلسطين. ومما شجع إيطاليا على إتخاذ هذا المسلك للعنوانى الإتفاقية الفرنسية-الإيطالية الموقعة في ٧ يناير سنة ١٩٣٥، والتي سبق أن أشرنا إليها، والتي بموجبها اعترفت فرنسا بالنفوذ الإيطالي في الحبشة.

وقد نظرت عصبة الأمم القضية الحبشية. وقد طالب هيلاسلاسي بتطبيق نظام الضمان الجماعي المنصوص عليه في عهد العصبة (أى المادة ١٦). ولكن إيطاليا احتجت بثلاث حجج هي أن على إيطاليا واجب الدفاع عن حدودها في أفريقيا الشرقية ووضع حد للعنوان الحبشى على الصومال الإيطالي، كما أن الحبشة دولة هجبة لا يحكمها سوى قانون الغاب وأن على إيطاليا مسؤولية حمل الحبشة على الدخول في إطار المدنية. ولذلك فإن إيطاليا ليست ملزمة باحترام نصوص العصبة فيما يتعلق بخصوص الحبشة. وأخيرا، فإن لإيطاليا مصالح إقتصادية وسياسية في الحبشة.

وقد أدان مجلس العصبة إيطاليا بالإجماع، وقرر تطبيق المادة ١٦ من عهد العصبة وتطبيق عقوبات إقتصادية على إيطاليا أهمها منع تصدير البترول إليها. ولكن إيطاليا ردت على ذلك بإعلان ضم الحبشة في مايو ١٩٣٦، وإعلان انسحابها من جبهة ستريزا. والواقع أن العقوبات التي قررتها العصبة كانت واهية. فقد استمر تنفق البترول إلى إيطاليا من الولايات المتحدة. وكانت أهم نتيجة لقرارات العصبة هي بداية تفكك جبهة ستريزا، وبداية التقارب الإيطالي الألماني. ذلك أن ألمانيا أيدت إيطاليا في القضية الحبشية لرغبتها في دق أسفين بين إيطاليا، وبقية أعضاء جبهة ستريزا ولأن ألمانيا كانت قد انسحبت من العصبة في ذلك الوقت، فكانت ترغب في إضعاف العصبة.

المطلب الثاني

قضية منشوريا والحرب اليابانية الصينية

كان للأزمة الاقتصادية العالمية أثر كبير على اليابان، والصين. من ناحية اليابان، فقد هبطت صادرات اليابان من الحرير الخام إلى الولايات المتحدة إلى النصف تقريبا وقد أثر ذلك على قدرة اليابان على شراء المواد الأولية. كما أدى إلى انتشار البطالة وهبوط إنتاج الحرير الخام. هكذا بدت السيطرة على أقاليم منتج للمواد الأولية والغذائية أمر ضروري لخروج اليابان من أزمتها. وكانت هذه الأقاليم لازمة أيضا كأسواق لتوسيع الإنتاج الصناعي. كذلك، فإن زيادة البطالة مع التزايد السكاني أوجدا ضغوطا أخرى نحو التوسع الخارجى. وقد بدت الصين المجال الطبيعي لتحقيق تلك الأهداف^(١).

من ناحية أخرى، فإنه رغم أن الصين استطاعت أن تحقق وحدتها بزعامة حزب الكومنتانج، بقيادة تشيانج كاي شيك إلا أن الوضع الداخلى كان مضطربا بسبب ضعف الحكومة المركزية، ونمو الحركة الشيوعية. وهكذا، بدأت اليابان منذ سنة ١٩٣١ فى اتباع سياسة للتوسع الإقليمى فى الصين. وقد أسفر ذلك عن بلورة سياسة يابانية جديدة فى الشرق الأقصى أطلق عليها اصطلاح "مبدأ مونرو اليابانى". جوهر هذه السياسة هو مطالبة اليابان للدول الغربية بترك آسيا للأسيويين، وإقامة نظام جديد للقارة الآسيوية يقوم على إنشاء ما أسمته اليابان "منطقة شرقى آسيا الكبرى للرفاهية المتبادلة" Greater East Asian Mutual Prosperity Area، وذلك تحت الهيمنة اليابانية.

وفى سبتمبر سنة ١٩٣١ انتهزت القيادة العسكرية اليابانية الموجودة فى منطقة خست سكة حديد جنوب منشوريا، فرصة انفجار قنبلة صينية فى خط السكك الحديدية وقامت باحتلال إقليم منشوريا بأسره، وطالبت بالدخول فى مفاوضات مع الحكومة الصينية للاعتراف بالأوضاع اليابانية المتميزة فى منشوريا. ونحن نعلم أنه منذ الحرب الروسية-اليابانية كان لليابان وجود فى إقليم منشوريا، وبالتحديد فى شبه جزيرة لياوتونج، وميناء بورت آرثر، كما كانت تملك خط سكة حديد جنوب منشوريا الذى يصل خارابين بميناء بورت آرثر، بما فى ذلك حق حماية الخط بقواتها المسلحة. كما أنها كانت قد استجلبت مستوطنين ورؤس أموال يابانية إلى منشوريا الجنوبية. ردت الصين على ذلك برفض التفاوض فى ظل الاحتلال. وأعلنت مقاطعة المنتجات اليابانية فى الموانئ الصينية واللجوء إلى عصبة الأمم، كما دبرت عملية سياسية فى منشوريا أعلن بموجبها ممثلو الإقليم استقلاله عن الصين باسم دولة منشوكو الجديدة Manchukuo برئاسة بو- يى

Pou-Yi، آخر اباطرة الصين والذي كانت الثورة الصينية قد عزلته سنة ١٩١٢. وأعلنت اليابان اعترافها بها في ١٥ سبتمبر سنة ١٩٣٢ مقابل حقها في الاحتفاظ بحاميات عسكرية هناك. (١٠)

وقد عارضت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي التصرف الياباني في منشوريا، لأنه هدد مصالحهما في الصين، ولكنهما لم يتخذا موقفا عمليا ضد اليابان نظرا لأن قسرب اليابان من منشوريا يسهل عليها ضرب أى تدخل خارجي في الإقليم. واكتفت الولايات المتحدة بدعم أسطولها الحربي في المحيط الهادى، والاعتراف بالاتحاد السوفييتي اعترافا قانونيا في نوفمبر سنة ١٩٣٣ لأنها شعرت أن التضامن السوفييتي الأمريكى ضرورى لمواجهة الخطر الياباني. في الوقت ذاته تفاضت فرنسا عن التصرف الياباني لحرصها على مستعمراتها في جنوب شرقى آسيا.

لذلك فشلت عصبة الأمم في اتخاذ موقف ايجابى من التصرف الياباني واكتفت بالطلب من اليابان الانسحاب من منشوريا على أساس أن تقوم الصين بعد الانسحاب بضمان أمن الرعايا اليابانيين. وقد رفضت اليابان الجلاء عن منشوريا مادامت الصين لم تعترف لها بحق إنشاء خطوط سكك حديدية جديدة فى منشوريا، والقيام باستغلال الأراضي الزراعية في هذا الإقليم. وفي مرحلة لاحقة طلبت العصبة من الدول عدم الاعتراف بدولة منشوكو. بيد أن العصبة لم تكن العدوان الياباني، ولم تطبق أى جزاءات على اليابان. وكان هذا أول اخفاق لنظام الضمان الجماعى للعصبة.

بالإضافة إلى ذلك قامت اليابان بالانسحاب من العصبة في ٢٧ مارس سنة ١٩٣٣، وقامت في الشهر ذاته باحتلال أقاليم جديدة في الصين أهمها إقليم جيهول، ووصلت قواتها حتى مشارف بكين. واضطرت الحكومة الصينية إلى طلب الهدنة. وبموجب هذه الهدنة اعترفت الصين بالنفوذ الياباني في منشوكو وجيهول. كذلك قامت في ديسمبر سنة ١٩٣٤ بإلغاء إتفاقيات واشنطن سنة ١٩٢٢ وشرعت في تقوية أسطولها في المحيط الهادى. وفي سنة ١٩٣٥ اجتاحت جميع أقاليم الصين الشمالية وأعلنت رسميا مبدأ مونرو الياباني^(١١). وقد أدت هذه السياسة التوسعية إلى توقيع "الميثاق المعادى للكونترن "بين اليابان، وألمانيا في نوفمبر سنة ١٩٣٦. وبذلك دخلت اليابان محور روما برلين. رد الاتحاد السوفييتي على التقارب الألماني الياباني بتشجيع عناصر الحزب الشيوعى الصينى، بزعمة ماوتسى

تونج، على التعاون مع حزب الكومنتانج، بزعامة تشيانج كاي شيك. وكانت هناك حرب مسلحة بين الطرفين. وقد وافق تشيانج كاي شيك على التعاون مع الشيوعيين الصينيين بشرط تخليهم عن مبادئهم الأيديولوجية واندماج قواتهم في الجيش الصيني^(١٢). وفي هذه الحرب شنت عناصر الحزب الشيوعي للصين حرب عصابات خلف خطوط القوات اليابانية واستطاعت من خلال هذه الحرب أن تكسب احترام وتأييد الفلاحين الصينيين لما رأوه من استبدال هذه العناصر في القتال، مقارنة بقوات شيانج كاي شيك التي تخاذلت أمام اليابانيين. وكان ذلك من العوامل الهامة التي ساعدت على انتصار الحزب الشيوعي في الصين سنة ١٩٤٩.

وتحت تأثير تفاقم الأزمة الاقتصادية التي شهدتها اليابان طوال عقد الثلاثينيات واصلت اليابان سياستها التوسعية في الصين في مايو سنة ١٩٣٥. فقامت باحتلال مقاطعة تشاهار Tchahar في منغوليا الداخلية. وبعد توقيع الميثاق المعادي للكونغرس قامت في ٢٦ يوليو سنة ١٩٣٧ بشن الحرب على الصين. فقامت باحتلال بكين ثم شنغهاي ونانكين وكل المناطق الواقعة في وادي يانج تسي الأوسط، والمنطقة الساحلية من الصين الجنوبية. ومع نهاية سنة ١٩٣٨ كانت قد احتلت أراضي يعيش فيها ٤٢% من سكان الصين، وبالإضافة إلى ذلك منعت اليابان السفن الأوروبية والأمريكية من الملاحة في نهر يانج تسي. وفي نوفمبر سنة ١٩٣٨ أعلنت أن مبدأ الباب المفتوح مع الصين قد إنتهى.

لم يكن رد فعل بريطانيا، وفرنسا، والاتحاد السوفيتي، والولايات المتحدة متناسبا مع تطورات الحرب اليابانية للصينية. فقد اكتفت بريطانيا، وفرنسا بالاحتجاج الدبلوماسي وتقديم المساعدات للحكومة الصينية. كما اكتفى الاتحاد السوفيتي بحث عناصر الحزب الشيوعي الصيني على التعاون مع الحكومة. أما الولايات المتحدة فقد طلبت من اليابان احترام مبدأ "الباب المفتوح" في الصين، كما أنشأت قواعد بحرية جديدة في المحيط الهادي، خاصة بعد إلغاء اليابان معاهدة واشنطن.

وقد نظرت عصبة الأمم للحرب اليابانية الصينية وأوصت بإحالة النزاع إلى مؤتمر دولي يضم الدول التسع التي وقعت معاهدة القوى التسع المبرمة في واشنطن سنة ١٩٢٢. ولكن اليابان قاطعت المؤتمر. واكتفى المؤتمر بمناشدة اليابان، والصين وقف القتال. وهكذا فشلت عصبة الأمم مرة أخرى في مواجهة الانتهاك الياباني للأمن الجماعي للعالم.

المطلب الثالث

التوسع الألماني

ذكرنا أن النازية كانت تهدف إلى توحيد الشعب الألماني، واستعادة سيادة ألمانيا على أراضيها من ناحية (الوحدة الألمانية) وتوسيع الحدود الألمانية من ناحية أخرى (المجال الحيوي). وقد شرع هتلر في تطبيق الهدف الأول منذ اللحظة الأولى لاستلامه السلطة، وركز على تحقيق للتكافؤ العسكري مع الدول الأوروبية الأخرى. وكان المؤتمر الخامس لنزع السلاح الذي حضرته بريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، والولايات المتحدة قد قرر في ديسمبر سنة ١٩٢٢ مبدأ المساواة بين جميع الدول في التسلح (بناء على إصرار ألمانيا) وذلك في إطار نظام يضمن الأمن لجميع الدول (بناء على إصرار فرنسا). وهكذا تقرر مبدأ المساواة في التسلح بين الدول الأوروبية قبل وصول هتلر إلى السلطة في يناير سنة ١٩٣٣. وقد كان اعتراف بريطانيا، وفرنسا بمبدأ المساواة في التسلح بمثابة محاولة لدعم الحكومة الألمانية بزعامة فون باين، أمام محاولات الحزب الاشتراكي الوطني الألماني للوصول إلى السلطة. ولكن لم تنجح تلك المحاولة لأن هتلر وصل إلى السلطة في الشهر التالي واستخدم هذا المبدأ كستار للتسلح. فقد أعلن أن مبدأ المساواة يعني أن يكون لدى ألمانيا جميع أنواع الأسلحة بالقدر ذاته الذي يكون لدى الدول الأخرى، وأن ذلك يجب أن يتحقق قبل فرض الرقابة على التسلح. وقد اعترضت فرنسا على ذلك وأكدت أن فرض الرقابة على التسلح يجب أن يسبق تحقيق المساواة. ولذلك باذر هتلر بالانسحاب من مؤتمر نزع السلاح، بل ومن عصبة الأمم في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٣. شرع هتلر بعد ذلك في تسليح ألمانيا سرا في أول الأمر، وجهاً بعد ذلك. ولتغطية عملية إعادة تسليح ألمانيا باذر هتلر بمحاولة طمأنة الدول الأوروبية الأخرى لكسب الوقت حتى يكتمل تسليح ألمانيا من خلال الخطوات التالية:

أ - قام بتحسين علاقاته مع بولندا. وكان هناك خلاف شديد بين ألمانيا، وبولندا بسبب ممر ومدينة دانزج. وفي ٢٦ يناير سنة ١٩٣٤ وقع هتلر مع بولندا اتفاقية عدم اعتداء نصت على عدم اللجوء للقوة لتسوية المنازعات بين الدولتين، وذلك لمدة عشر سنوات. وقد كانت بولندا تأمل من توقيع تلك المعاهدة إلى احتواء السياسة للتوسعية الألمانية، بينما كانت تأمل ألمانيا كسب الوقت لاستكمال عملية التسلح.

ب- بادر هتلر بمسحب مطلبه السابق بإعادة إقليم السار إلى ألمانيا دون إجراء استفتاء، وأعلن قبوله لمبدأ الاستفتاء. وقد أجرى الاستفتاء بالفعل فى ١٣ يناير سنة ١٩٣٥، وصوت ٩٠% من سكان إقليم السار على العودة إلى ألمانيا. وبالفعل أعيد إقليم السار إلى ألمانيا سلمياً. وأعلن هتلر أنه لن يثير أى مطالب إقليمية فى مواجهة فرنسا^(١٣) وفى هذا إشارة إلى أنه لن يطالب باستعادة الأكراس واللورين.

ج- بادر هتلر بتحسين العلاقات الألمانية السوفيتية بالتصديق على "بروتوكول موسكو" الموقع فى يونيو سنة ١٩٣١. وكانت تلك العلاقات قد أصابها الفتور بعد توقيع إتفاقات لوكارنو، ودخول ألمانيا عصبة الأمم مما حدا بألمانيا إلى عدم التصديق على البروتوكول، والذي بموجبه وافقت الدولتان على تمديد أجل التحالف الموقع بينهما فى أبريل سنة ١٩٢٦.

حقق ذلك كله لألمانيا فترة من الهدوء لتفطية عملية التسلح. ولكنها فى مارس سنة ١٩٣٥ بدلت فى التسلح علناً. فقد أعلن هتلر أن ألمانيا ستشئ قوة جوية وستفرض الخدمة الإجبارية العسكرية، وستزيد قواتها إلى ٣٦ فرقة عسكرية، فى الوقت الذى كان الجيش الفرنسى فيه يتألف من ٣٠ فرقة فقط. وقد احتجت ألمانيا بأنها تستد فى ذلك إلى لقانون الذى أصدرته فرنسا برفع الخدمة العسكرية الإلزامية إلى عامين. لمواجهة هذا التطور لجأت الدول الأوروبية إلى التكتل السياسى ضد ألمانيا من خلال جبهة سترىزا فى ١٦ أبريل سنة ١٩٣٥، ومن خلال التحالف الفرنسى - السوفيتى فى مايو ١٩٣٥. ولكن سرعان ما فشلت سياسة التكتل بسبب القضية الحبشية والتي أدت إلى خروج إيطاليا من جبهة سترىزا. وزاد من خطورة الأمر أن بريطانيا دخلت فى اتفاق ثنائى مع هتلر فى يونيو سنة ١٩٣٥ تعهدت بموجبه ألمانيا بأن لا يزيد أسطولها البحرى عن ٣٥% من الأسطول البريطانى كما أن الولايات المتحدة أعلنت الحياد للرسمى. وكان هذا يعنى أن بريطانيا قد ألغت من جانب واحد البنود البحرية فى معاهدة فرساي، وهو ما انتقدته فرنسا.

الفرع الأول

قضية المستعمرات الألمانية السابقة فى إفريقيا

سبق أن قلنا أن النازية اعتبرت أن المجال الحيوى لألمانيا هو أوروبا. وأن الحصول على المستعمرات فى أفريقيا وآسيا ليس مما يقع فى نطاق اهتمامها. وقد تمسك هتلر بهذا

الموقف ما بين عامي ١٩٣٣، ١٩٣٦ رغم ضغوط جماعات المصالح الرأسمالية الألمانية المطالبة باستعادة المستعمرات. بيد أنه اعتباراً من ٢٧ يناير سنة ١٩٣٦ شرع هتلر فى المطالبة لأول مرة، وبشكل علنى بعودة المستعمرات الألمانية السابقة فى أفريقيا، والتى فقدتها ألمانيا طبقاً لمعاهدة فرساي، ذلك أن هتلر كان قد وطد أقدام النازية فى ألمانيا، وشرع فى التخطيط للتوسع فى القارة الأوروبية. وبدا لهتلر أن إثارة قضية المستعمرات الألمانية السابقة فى أفريقيا التى استولت عليها بريطانيا يمكن أن يكون ورقة ضغط على بريطانيا تدفعها لغض النظر عن مشروعاته المستقبلية فى أوروبا، بحيث يتوصل إلى صفقة مع بريطانيا يتم من خلالها إطلاق يد ألمانيا فى أوروبا مقابل إطلاق يد بريطانيا فى المجال الاستعماري خارج أوروبا، بعبارة أخرى، فإن إثارة قضية المستعمرات لم يكن بهدف الحصول على تلك المستعمرات، وإنما للضغط على بريطانيا حتى لا تعارض مشروعات هتلر للتوسعية فى النمسا، وتشيكوسلوفاكيا، وبولندا وغيرها.

وقد رفض بالدوين، رئيس للوزراء البريطانى، المطالبات الألمانية، وأكد أن بريطانيا لن تعيد "أراضى الانتداب إلى ألمانيا فى أى مرحلة من المراحل". ولكن نيفيل تشامبرلين، الذى تولى الوزارة للبريطانية فى مايو سنة ١٩٣٧، بدا راعياً فى التوصل مع ألمانيا إلى اتفاق أساسه أن تتخلى بريطانيا لألمانيا عن شرقى أوروبا بشرط تخلى ألمانيا عن المستعمرات لبريطانيا، وهى صيغة تكاد تقترب من التصور الألمانى. فلم يتصور تشامبرلين إعادة المستعمرات لألمانيا، وإنما المساومة عليها مع ألمانيا أملاً فى منع نشوب حرب ألمانية-بريطانية، وفى كسب الوقت من أجل إعادة تسليح بريطانيا. ولذلك، فقد عرض على هتلر حل مشكلة المستعمرات، ولكن كجزء من تسوية عامة، وأن يتم دفع الحساب بعيداً عن المصالح الاستعمارية البريطانية فى أفريقيا بما فيها للمستعمرات الألمانية السابقة التى تسيطر عليها بريطانيا. ويفسر ذلك عدم معارضة بريطانيا للمشروعات التوسعية الألمانية فى أوروبا وبالذات فى مؤتمر ميونيخ سنة ١٩٣٨ حيث نصورت بريطانيا أن ذلك هو ثمن عدم مطالبة ألمانيا بالمستعمرات.

بيد أنه اعتباراً من سنة ١٩٣٨، وبعد تحقيق معظم أهدافه التوسعية، بدأ هتلر فى المطالبة بعودة المستعمرات الألمانية السابقة فى أفريقيا. وجاءت أول مطالبة فى ٢١ فبراير سنة ١٩٣٨ حين ألقى خطابه أمام البرلمان الألمانى (الرايخستاغ) اعتبر فيه أن قضية المستعمرات مطلب لا بد من تحقيقه دون قيد أو شرط. كما شرع هتلر فى العام ذاته فى بناء أسطول ضخم يتمكن من خلاله من مواجهة بريطانيا فى البحار، ويساعده على

استعادة المستعمرات. ومع ظهور الأزمة البولندية فى صيف سنة ١٩٣٩ بدا أن بريطانيا على استعداد لقبول بعض تلك المطالب. فقد قدم تشامبرلين إلى هتلر عرضاً بتقديم تنازلات فى قضية المستعمرات بشرط حل مشكلة دانزج فى بولندا بشكل سلمى. وقد اقترح تشامبرلين عقد معاهدة دفاعية ألمانية بريطانية لمدة ٢٥ سنة، وعودة المستعمرات الألمانية على مراحل وتقسيم مناطق النفوذ الاقتصادية منها بين الدولتين، مقابل تعهد هتلر بالامتناع عن القيام بأى عمل عدوانى يمكن أن يؤدى إلى حرب أوروبية. ولكن هتلر رفض المشروع البريطانى معتبراً أنه دليل على ضعف بريطانيا^(١٤).

شجع خروج إيطاليا من جبهة سترىزا، والاتفاق البحرى مع بريطانيا، هتلر على احتلال منطقة الراين عسكرياً وإعادة تسليحها فى ٧ مارس سنة ١٩٣٦. واحتج هتلر بأن فرنسا قد خرفت إتفاقات لوكارنو حين وقعت التحالف الفرنسى السوفيتى الموجه ضد ألمانيا، وأعلن بدوره انسحابه من إتفاقات لوكارنو.

كان إعلان ألمانيا إعادة تسليح واحتلال منطقة الراين بمثابة انتهاك صريح للمادة ٤٢ من اتفاقية فرساي. ولكن فرنسا ردت على ذلك بإعلان أنها ستتحرك فى نطاق عصبة الأمم، وبالتعاون مع الدول الموقعة على ميثاق لوكارنو، أى أنها ستلجأ إلى العمل الدبلوماسى، رغم أن احتلال ألمانيا لمنطقة الراين يعنى أنه أصبح فى وسع ألمانيا أن تشرى للعمل الهجومى الفرنسى لصالح حلفائها فى وسط وشرق أوروبا. ولذلك يقول رنوفان، أن الرد الدبلوماسى الفرنسى على الإعلان الألمانى أدى إلى تغيير كل معطيات السياسة الأوروبية^(١٥). والواقع أن الرد الدبلوماسى الفرنسى كان نابعا من التحولات التى حدثت فى سياسات حلفائها. فبولندا أعلنت أن إعادة احتلال الراين كان رد فعل على الاتفاق الفرنسى - السوفيتى، وكنت أن التحالف الفرنسى - البولندى لايسرى على السلوك الألمانى فى الراين. كما أن بريطانيا نصحت فرنسا بعدم القيام بعمل عسكري دون التشاور معها. وكانت تلك النصيحة مهمة إلى حد بعيد لأن فرنسا لم تكن بقيادة وحدها على الدخول فى مواجهة مع ألمانيا، وعلى أى حال فإن، ٧ مارس سنة ١٩٣٦ (احتلال منطقة الراين) يعتبر بمثابة نقطة تحول فى السياسة الألمانية نحو المبادرة الهجومية. ولذلك بادر بعد ذلك بأثارة قضايا المستعمرات الألمانية السابقة فى أفريقيا، وقد شجع ذلك هتلر على تطوير أهدافه بأثارة قضايا الأتسلوس، وتشيكوسلوفاكيا، وبولندا، وسنخصص الفروع الثلاث التالية لمناقشة تلك القضايا.

الفرع الثانى

الآنشلوس

يقصد بالآنشلوس Anschluss مبدأ الوحدة بين ألمانيا، والنمسا. وكان الشعب النمساوى يحبذ الآنشلوس إبان الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى، ولكن مشروع الآنشلوس الإقتصادى (الوحدة الجمركية) فشل نتيجة لفتوى محكمة العدل الدولية الدائمة. وحينما رأى الشعب النمساوى سياسة هتلر للقمعية فى ألمانيا بدأ يرفض الآنشلوس. وكانت الحكومة النمساوية التى يرأسها المستشار دولفوس Dolfuss تعارض الآنشلوس وتقاوم نفوذ ألمانيا النازية. ولذلك شرع هتلر فى تنفيذ الآنشلوس عن طريق إجبار الحكومة النمساوية على طلبه عن طريق تشجيع العناصر النازية فى النمسا. وردا على ذلك وقعت حكومة المستشار دولفوس فى ١٥ مايو سنة ١٩٣٤ إتفاقا مع إيطاليا، والمجر موجها ضد ألمانيا ينص على التشاور بين الدول الثلاث حول الأمن فى منطقة الدانوب، وعلى تسهيل دخول السلع النمساوية إلى السوق الإيطالية. ولكن الحزب النازى للنمساوى قام فى ٢٥ يوليو سنة ١٩٣٢، باغتيال دولفوس. وقد ردت إيطاليا على ذلك بحشد قواتها على الحدود النمساوية لردع النوايا النازية. إزاء ذلك تراجع هتلر مؤقتا عن مشروعه، وعقد اتفاقية مع الحكومة النمساوية الجديدة برئاسة شوشنيج Schuschnigg اعترفت لألمانيا بموجبها باستقلال النمسا، واعترفت للنمسا بأنها دولة جرمانية ولأها ستسير فى المستقبل على أساس للتضامن مع الشعوب الألمانية. ونعلم أن فرنسا وإيطاليا وقعتا إتفاقا فى ٧ يناير سنة ١٩٣٥ ينص على التشاور فى حالة وجود خطر يهدد استقلال النمسا وسلامتها.

رغم أن الإتفاقية الألمانية - النمساوية كانت تمثل فى ظاهرها ترجعا لألمانيا عن الآنشلوس إلا أنها كانت فى الواقع خطوة نحو الآنشلوس. فمقابل توقيع الإتفاقية فتحت للنمسا الباب أمام تحركات النمساويين للنازيين، وأمام الدعاية الألمانية فى النمسا. وبعد أن تأكد هتلر من قوة العناصر العميلة لألمانيا فى النمسا، وبعد أن أتم برنامج تسليح ألمانيا، بادر بتوجيه إنذار فى ١٢ فبراير سنة ١٩٣٨ إلى مستشار النمسا بضرورة تعيين زعيم الحزب النمساوى للنازى سايس - إنكارت Seyss-Inquart وزيرا للداخلية وإلا استعملت ألمانيا القوة. وقد رضخت النمسا للإنذار الألمانى، ولكنها شرعت فى إجراء استفتاء شعبى يؤكد استقلال النمسا. ولكن هتلر أجبر الحكومة النمساوية على إلغاء الاستفتاء، بل وطالب بتعيين سايس - إنكارت مستشارا للنمسا، بعد أن أيقن أن إيطاليا لن تعارض، كما أن فرنسا ليست قادرة على منع مشروع الآنشلوس فى ظل عدم وجود التزام بريطانى

بمسانئتها، خاصة بعد أن أعلن وزير خارجية بريطانيا يوم ٢١ فبراير أن بلاده لم تعط النمسا أى ضمانات. وقد رضخ رئيس الجمهورية النمساوى للطلب الألماني، لأن بريطانيا قد أبلغته أنها لن تكون قادرة على الدفاع عن النمسا. ذلك أن الجيوش الألمانية كانت قد شرعت فى دخول الأراضي النمساوية ابتداء من ١٢ مارس سنة ١٩٣٨. وبالفعل أصبح سايس - إنكارت مستشارا للنمسا. وصرح فى اليوم ذاته بأن نصوص اتفاقية فرساي وسان جرمان بخصوص تحرير الأتشلوس تعتبر لاغية. وفى اليوم التالى أصدر قانونا بضم بلاده إلى ألمانيا. وفى اليوم أيضا صدر قانون ألماني باعتبار أن قانون الضم النمساوى صادر من البرلمان الألماني. وفى ١٠ أبريل سنة ١٩٣٨، وقعت الاحتلال للنازي، ووفق ٩٧% من الشعب النمساوى على الأتشلوس.

جاء الرد البريطاني، والفرنسي على الاحتلال الألماني للنمسا ضعيفا. فقد نصح تشامبرلين، رئيس وزراء بريطانيا النمسا بعدم مقاومة ألمانيا لأنه ليس بمقدور بريطانيا أو فرنسا مساعدتها. كما نصح فرنسا بالترتيب. ولم تكن فرنسا بحاجة إلى هذه النصيحة لأنها لم تكن تستطيع أن تتدخل فى مواجهة عسكرية مع ألمانيا بمفردها. أما إيطاليا، التي كانت قد أقامت محور روما - برلين، فلم تعارض الأتشلوس، ورفضت نداء المستشار شو شنج بمساعدة النمسا. وبعد أن تم ضم النمسا أعلنت إيطاليا موافقتها على الضم.

الفرع الثالث

قضية تشيكوسلوفاكيا

كان هتلر يطالب بضم إقليم السوديت، وهو الإقليم ذو الأغلبية الألمانية الذى اقتطع من ألمانيا وضم إلى تشيكوسلوفاكيا بموجب اتفاقية فرساي. وفى هذا الإطار اتبع هتلر إستراتيجية تقوم على ضم الإقليم بالقوة العسكرية مستغلا الصراع بين ألمان السوديت والحكومة التشيكية. وكان هذا الصراع قد تطور مع نمو الحركة القومية بين ألمان السوديت وظهور "حزب ألمان السوديت" بزعامة كونراد هينلين Conrad Henlein. وكان هذا الحزب حزبا نازيا كما كان يستأثر بحوالى ٧٠% من أصوات سكان السوديت. وقد أعلن هذا الحزب فى أبريل سنة ١٩٣٨ برنامجا سياسيا طالب فيه بالاستقلال الإدارى لإقليم السوديت، والاعتراف بحق سكان الإقليم فى اعتناق النازية.

كانت تشيكوسلوفاكيا مرتبطة بحلف الوفاق الصغير مع رومانيا، ويوجوسلافيا والذى كانت تؤيده فرنسا، كما أن الأخيرة كانت مرتبطة بمعاهدتين مع تشيكوسلوفاكيا عامى

١٩٢٤، ١٩٢٥ نصتا على التزام فرنسا بمعاونة تشيكوسلوفاكيا فى حالة وقوع عدوان ألماني عليها. أما بريطانيا فلم تكن مرتبطة بأى اتفاق مع تشيكوسلوفاكيا. وقد نصحت الدولتان تشيكوسلوفاكيا بإجراء مفاوضات مباشرة مع حزب ألمان السويدى، واكتفت فرنسا بإعادة تأكيد التزاماتها السابقة تجاه تشيكوسلوفاكيا. خاصة أن بريطانيا قد أبلغت فرنسا أنها لن تساندها إذا دخلت فى مواجهة عسكرية مع ألمانيا بسبب قضية السويدى، لأنها ليست ملتزمة بتعهدات فرنسا إزاء تشيكوسلوفاكيا، وأنها لن تتدخل فى الحرب المحتملة إلا فى حالة أن تصبح فرنسا مهددة بالغزو من جانب ألمانيا، وفى حالة فشل فرنسا عسكريا أمام ألمانيا لأن مصالح بريطانيا ذاتها ستصبح آنذاك مهددة. كما أن الرئيس الأمريكى روزفلت أعلن أن أولئك الذين يعتمدون على المعونة المؤكدة من الولايات المتحدة فى حالة نشوب حرب أوروبية مخطئون تماما^(١٦). أما الاتحاد السوفييتى فقد وقع تحالفا مع تشيكوسلوفاكيا سنة ١٩٣٥. ولكن تنفيذ هذا التحالف كان معلقا على شرط تدخل فرنسا لمساعدة الدولة المعتدى عليها. فالإتحاد السوفييتى تعهد بمساعدة تشيكوسلوفاكيا فى مواجهة أى عدوان ألماني. ولكن هذه المساعدة لن تتم إلا إذا قامت فرنسا أولا بمساعدة تشيكوسلوفاكيا. وكان يقصد بذلك ربط التحالف للسوفييتى التشيكوسلوفاكى، بالحلف الفرنسى السوفييتى. وردا على أطماع هتلر فى تشيكوسلوفاكيا أعلن الإتحاد السوفييتى استعداده للتدخل عسكريا لحماية تشيكوسلوفاكيا بشرط أن تقبل بولندا ورومانيا عبور للقوات السوفييتية أراضيها فى الطريق إلى تشيكوسلوفاكيا. ولكن الدولتان رفضتا نظرا لتخوف بولندا من عودة الاحتلال السوفييتى لأراضيها وخوف رومانيا من عودة الاحتلال السوفييتى لبسارابيا.

شجع ذلك كله هتلر على أن يعلن صراحة دعمه لبرنامج حزب ألمان السويدى. وطالب فى سبتمبر سنة ١٩٣٨ بإعطاء ألمان السويدى حق تقرير المصير، أى حق الانفصال عن تشيكوسلوفاكيا. وقد أثار ذلك الإعلان أزمة دولية أسفرت عن اجتماع تشامبرلين رئيس وزراء بريطانيا مع هتلر فى سبتمبر سنة ١٩٣٨. وقد أوضح هتلر فى هذا الاجتماع ضرورة ضم السويدى إلى ألمانيا وأن ألمانيا ليس لها مطالب إقليمية أخرى. وقد قبلت بريطانيا، وفرنسا اللب الطلب الألمانى، كما أبلغتا حكومة تشيكوسلوفاكيا بضرورة قبول المطالب الألمانى. واضطرت الحكومة التشيكية إلى قبول تلك المطالب. ولكن هتلر عاد لكى يضيف إلى مطالبه مطلب آخر، وهو ضم الأقاليم التى يقطنها ألمان والخاضعة لبولندا إلى ألمانيا. وقد رفضت بريطانيا، وفرنسا هذا الطلب وأعلنت حالة الطوارئ. ولكن الرئيس الأمريكى روزفلت بادر بتوجيه نداء إلى ألمانيا، وبريطانيا، وفرنسا بتشوية الخلافات بينهم بشكل سلمى، واقترح عقد مؤتمر دولى لمناقشة هذه الخلافات. وهكذا انعقد

مؤتمر ميونيخ في ٢٩-٣٠ سبتمبر سنة ١٩٣٨ بحضور ألمانيا، وفرنسا، وبريطانيا، وإيطاليا. وقد مثل هتلر، وموسوليني، ألمانيا، وإيطاليا في المؤتمر على التوالي، بينما مثل نيفيل تشامبرلين Neville Chamberlin، ولورد دالاييه Edouard Daladier، رئيسا وزراء بريطانيا، وفرنسا على التوالي، بلديهما في المؤتمر. ولم يدع للمؤتمر كلا من الاتحاد السوفييتي، وبولندا، وتشيكوسلوفاكيا.

وقد أسفر مؤتمر ميونيخ عن انتصار كبير لألمانيا وذلك بتوقيع اتفاق ميونيخ والذي نص على مايلي:

أ - جلاء تشيكوسلوفاكيا عن إقليم السوديت ابتداء من أول أكتوبر، على أن يكتمل الجلاء في ١٠ أكتوبر دون المساس بسلامة المنشآت الاقتصادية والعسكرية في الإقليم.

ب - تقوم القوات الألمانية باحتلال بعض أجزاء الإقليم تدريجيا خلال الفترة ذاتها، أما الأجزاء الأخرى التي تتقارب فيها نسبة السكان الألمان مع غير الألمان فيجرى فيها استفتاء قبل نهاية نوفمبر ١٩٣٨ لتحديد وضعها.

ج - من حق السكان التشيك الذين يقطنون السوديت اختيار بين مغادرته أو البقاء فيه خلال سنة شهر من تاريخ للتوقيع على الاتفاق.

د - تتعهد بريطانيا، وفرنسا بحماية سيادة تشيكوسلوفاكيا على ما يتبقى لها من أراضي. ويلاحظ أن ألمانيا، وإيطاليا لم تقما تعهدا باحترام سيادة تشيكوسلوفاكيا.

يمكن القول أن مؤتمر ميونيخ كان نقطة الانطلاق نحو للحرب العالمية الثانية. ونظرا لأهمية هذا المؤتمر ينبغي أن نتساءل لماذا تخاذلت بريطانيا، وفرنسا أمام ألمانيا في ميونيخ حتى أنه أطلق على السياسة المتبعة - فرنسية التي اتبعت تجاه هتلر في المؤتمر باسم "سياسة الاسترضاء" Appeasement policy.

بالنسبة لبريطانيا كان هناك أربعة دوافع تقصر تخاذلها وهي عدم استعدادها عسكريا للدخول في مواجهة مع ألمانيا، وعدم ثقتهما في كفاءة القوات الفرنسية مقارنة بالقوات الألمانية، وعدم تحمس فرنسا ذاتها لخوض حرب من أجل تشيكوسلوفاكيا. وأخيرا، انقسام الرأي للعالم البريطاني حول أسلوب التعامل مع ألمانيا. وقد اتهمت قطاعات من الرأي العام البريطاني تشامبرلين بالتخاذل أمام هتلر حتى لقد ارتبط اسم تشامبرلين في السياسة الدولية بهذا التخاذل. أما بالنسبة لفرنسا فقد ترجعت عن تحالفها مع تشيكوسلوفاكيا بل وضغطت على الحكومة التشيكية لقبول اتفاق ميونيخ وذلك لأسباب أخرى أهمها أن توازن القوى للفرنسي الألماني كان لصالح ألمانيا^(١٧)، كما كانت بلجيكا قد أعلنت الحياد وألغت

معاهدة تحالفها مع فرنسا. ومن ثم لن تستطيع القوات الفرنسية مهاجمة ألمانيا عبر الأراضي البلجيكية. كذلك، فقد تخوفت فرنسا من أن تنتهز إيطاليا فرصة وقوع حرب ألمانية فرنسية فتقوم بغزو فرنسا، خاصة أن إيطاليا كانت قد أيدت ألمانيا في مؤتمر ميونيخ. وأخيرا، فإن إعلان بريطانيا أنها لن تساعد فرنسا ضد ألمانيا إلا إذا وقع عدوان ألماني مباشر على الأراضي الفرنسية، أدى إلى تراجع فرنسا عن مواجهة ألمانيا في قضية تشيكوسلوفاكيا.

أدى مؤتمر ميونيخ إلى نتائج خطيرة تدور حول تقوية كتل المحور واتباعه مزيدا من السياسات التوسعية، والتي أدت بدورها إلى تحول جذري في السياسة البريطانية نحو وقف التوسع الألماني. وأهم هذه النتائج مايلي :

١. توطيد أركان النظام النازي في ألمانيا : فقد ازدادت قوة ألمانيا إقتصاديا واستراتيجيا بعد أن ضمت مراكز صناعية هامة كانت بيد تشيكوسلوفاكيا، وحوالي ثلاثة مليون ألماني. كما أصبحت ألمانيا في مركز استراتيجي قوى إذ أصبحت تحيط ببولندا تقريبا من جميع النواحي، مما شجع هتلر على المطالبة بضم بعض الأراضي البولندية.

٢. تقوية التحالف الألماني الإيطالي : كان انتصار ألمانيا في ميونيخ من العوامل التي أدت إلى توقيع "الميثاق الفولاذي" الألماني الإيطالي في مايو ١٩٣٩ خاصة أن موسوليني ساند هتلر تماما في مؤتمر ميونيخ.

٣. التقارب الألماني السوفييتي : أدى تجاهل الدول الغربية للاتحاد السوفييتي في مؤتمر ميونيخ إلى اتجاهه إلى مهادنة ألمانيا. فقد اتهم الاتحاد السوفييتي بريطانيا، وفرنسا بتشجيع ألمانيا على التوسع شرقا لأن ذلك يصرفها عن التوسع غربا، ولأنهما تنكبان الصراع بين ألمانيا والاتحاد السوفييتي. وقد أعلن ستالين ذلك صراحة في المؤتمر الثامن عشر للحزب الشيوعي السوفييتي عام ١٩٣٩. وبإدارة بتعيين مولوتوف وزيرا للخارجية. وقد لعب مولوتوف دورا مهما في الدخول في مفاوضات مع ألمانيا. وقد قبلت ألمانيا للدخول في تلك المفاوضات لأنها كانت على وشك التحضير لغزو بولندا. فأرادت منع تكوين جبهة عسكرية مشتركة بين فرنسا، وبريطانيا، والاتحاد السوفييتي فتضطر للمحاربة على جبهتين. وقد أسفرت المفاوضات عن توقيع ميثاق عدم الاعتداء الألماني السوفييتي في ٢٣ أغسطس ١٩٣٩، وهو الميثاق الذي عرف باسم "ميثاق مولوتوف - ريبنتروب" نسبة إلى وزيرى خارجية الدولتين اللذين وقعا الميثاق. وقد نص الميثاق على تعهد الطرفين بعدم مساعدة دولة ثالثة تكون في حالة حرب مع

أى منهما، وبعدم الاشتراك فى تكتل دولى موجه ضد الطرف الآخر، وتقسيم بولندا ودول بحر البلطيق فيما بينهما طبقا لبروتوكول سرى نص على إعطاء الجزء الجنوبى والغربى من بولندا لألمانيا، وإعطاء الجزئين الشمالى والشرقى من للاتحاد السوفيتى، مع دخول ليتوانيا فى النفوذ الألمانى، ودخول لاتفيا، وإستونيا، وفنلندا تحت النفوذ السوفيتى. وقد أدت هذه الإتفاقية إلى طمأنة ألمانيا بأن الاتحاد السوفيتى لن يهاجمها فى حالة نشوب حرب أوروبية.

٤. إثارة المزيد من المطالب الإقليمية فى أوروبا : شجع نجاح هتلر فى ميونيخ إلى ظهور مطالب إقليمية بولندية، ومجرية فى تشيكوسلوفاكيا، ومطالب إيطالية فى البحر الأدرياتي، ومطالب ألمانية جديدة. فقد طالبت بولندا بضم إقليم تشيسن الذى أعطى لتشيكوسلوفاكيا طبقا لإتفاقية فرساي وقامت باحتلال الإقليم بالقوة. كذلك، طالبت المجر بضم بعض الأراضى جنوبى مقاطعة سلوفاكيا. وقد شجعتها ألمانيا على ذلك لكى يكون ذلك مقدمة لسحق تشيكوسلوفاكيا. وقد قبلت المجر، وتشيكوسلوفاكيا التحكيم الألمانى الإيطالى فى المسألة، وصدر حكم هيئة التحكيم بحصول المجر على معظم جنوبى مقاطعة سلوفاكيا. كما قامت إيطاليا بالاستيلاء على ألبانيا فى أبريل سنة ١٩٣٩ بدعوى أن الملك زوغو الأول، ملك ألبانيا، قد أهمل المصالح الاقتصادية الإيطالية، ورفض تدعيم التحالف الإيطالى الألبانى.

أما من ناحية ألمانيا، فقد بدأ هتلر يتجه نحو القضاء على تشيكوسلوفاكيا نهائيا. فاستغل الحركة الانفصالية فى مقاطعة سلوفاكيا، وزعم أن عناصر ألمانية قد وقعت ضحية سوء المعاملة فى أنحاء مختلفة من تشيكوسلوفاكيا واستدعى هاشا Hacha رئيس جمهورية تشيكوسلوفاكيا لمقابلته ووجه له إنذارا يقضى بأن يوافق على أن تصبح دولته جزء من ألمانيا. وقد رضخ الرئيس التشيكى للإنذار الألمانى، وقام الجيش الألمانى باحتلال براج دون مقاومة يوم ١٥ مارس سنة ١٩٣٩. وبذلك زالت تشيكوسلوفاكيا من الخريطة السياسية الأوروبية. وكانت تلك هى المرة الأولى التى تضم فيها ألمانيا سكانا غير ألمان بينما كانت تتدأى حتى ذلك الوقت بمبدأ الوحدة الألمانية فقط. كذلك، طلبت ألمانيا من حكومة ليتوانيا لإرجاع أرض ميمل التى ضمتها بموجب معاهدة فرساي. ولأخذا فى الاعتبار السوابق الألمانية لم تجد حكومة ليتوانيا بدا من الموافقة وقعت فى ١٣ مارس معاهدة مع ألمانيا تخلت بموجبها عن إقليم ميمل.

الفرع الرابع

القضية البولندية

لعل من أهم النتائج التي أسفرت عنها عملية المراجعات الإقليمية المتمثلة في احتلال ألمانيا، وإيطاليا لمناطق غير ألمانية، وغير إيطالية، هو أن بريطانيا بدأت تعيد النظر في سياسة الاسترضاء. وحتى ذلك الوقت كانت بريطانيا ترى أنه ليس من مصلحتها الدخول في مواجهة مع ألمانيا، وقد أدى هذا إلى تحجيم قدرة فرنسا على ردع السياسة التوسعية الألمانية. لكن التطور السالف جعل بريطانيا تتحول لأول مرة إلى المواجهة مع ألمانيا. ومن ثم أعلن نيفيل شامبرلين في ١٧ مارس سنة ١٩٣٩ أنه لا بد من الحرب، وأن الحرب أفضل من الاستسلام. وأضاف إلى ذلك في ٢٣ مارس للتزم بريطانيا بالدفاع عن بلجيكا وهولندا، وسويسرا في حالة تعرضهم لعدوان خارجي. ويمكن القول أن استيلاء ألمانيا على تشيكوسلوفاكيا، أو ما يسميه رنوفان "ضربة براج"، كان هو المسنول عن تخلي بريطانيا عن سياسة الاسترضاء واتجاهها إلى المواجهة مع ألمانيا.

في ٣١ مارس سنة ١٩٣٩ صدر تصريح فرنسي - بريطاني يضمن استقلال بولندا. ولكن هتار لم يحفل بهذا التصريح، وقام بتوقيع الميثاق الفولاذي مع إيطاليا في ٢٢ مايو سنة ١٩٣٩. وفي الوقت ذاته بدأ هتار يستدير نحو بولندا مستندا إلى قوة الميثاق الفولاذي. ففي ٢٨ أبريل طالب هتار بإعادة مدينة دانزج إلى ألمانيا، وضمان العلاقات بين بروسيا الشرقية، وأراضي ألمانيا عبر الممر بسكك حديدية، وبناء طرق تتمتع باعفاءات وامتيازات دولية. وقد وافقت بولندا على بناء طريق سريع ألماني في ممر دانزج، ولكنها لم توافق على إعادة المدينة إلى ألمانيا. وفي ١٠ يوليو أعلن رئيس وزراء بريطانيا أن دانزج تمثل أهمية حيوية لبولندا، وأنه في حالة إقدام ألمانيا على ضم دانزج بالقوة، فإن بريطانيا سوف تتدخل عسكريا. كما أكدت فرنسا لألمانيا في ١٥ أغسطس أنها ستلتزم بجميع تعهداتها حيال حليفها بولندا. وفي ١٦ أغسطس أكدت بريطانيا أنها ستساعد بولندا في حالة الهجوم عليها وأنها ستقي بذلك التعهد. لكن ألمانيا لم تحفل بالإعلانات البريطانية والفرنسية حيث أنه سبق لفرنسا أن أكدت التعهدات ذاتها سنة ١٩٣٨ تجاه القضية التشيكوسلوفاكية. بل إن ألمانيا ردت على ذلك بتوقيع الميثاق الألماني - السوفييتي في ٢٣ أغسطس في موسكو ، والذي نص على تقسيم بولندا بين الدولتين.

كان الميثاق الألماني - السوفييتي بمثابة الخطوة النهائية نحو اندلاع الحرب العالمية الثانية. فقد شعر هتلر أن تعاونه مع الاتحاد السوفييتي سيردع فرنسا، وبريطانيا عن التدخل لصالح بولندا، وأن الوقت قد حان للاستيلاء على بولندا. وفي ٢٤ أغسطس سنة ١٩٣٩، أعلنت فرنسا ردها على الميثاق الألماني - السوفييتي بتأييد بولندا في حالة وقوع هجوم ألماني عليها. كما أكدت بريطانيا التزامها بالتعهدات التي التزمت بها إزاء بولندا، ووقعت في ٢٥ أغسطس من العام ذاته معاهدة تحالف مع بولندا. بل أرسلت إلى ألمانيا مذكرة في ٢٨ أغسطس تؤكد أنها ستلتزم بتعهداتها تجاه بولندا. هكذا قسرت بريطانيا وفرنسا الصمود أمام المطالب الألمانية في بولندا، وعدم قبول "ميونيخ الجديدة".

وقد أدى التحالف للبريطاني - البولندي إلى تراجع ألمانيا مؤقتاً عن الاستيلاء على بولندا. ولكن التردد الألماني لم يستمر إذ أنه في أول سبتمبر، وبعد أن رفضت بولندا مطالب ألمانيا، اجتاحت القوات الألمانية بولندا واحتلت الأراضي المخصصة لها بموجب الميثاق الألماني - السوفييتي. وقد طلبت بولندا المعونة الفرنسية، والبريطانية. فبادرت فرنسا بإعلان التعبئة العامة في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ ووجهت بالاشتراك مع بريطانيا إنذاراً إلى ألمانيا في ٣ سبتمبر بسحب جيوشها من بولندا. وردت ألمانيا برفض الإنذار. فبادرت فرنسا وبريطانيا بإعلان الحرب على ألمانيا في اليوم ذاته. وهكذا بدأت الحرب العالمية الثانية. وفي ١٧ سبتمبر وصلت الجيوش السوفييتية إلى بولندا لتأخذ نصيبها من الأراضي البولندية تنفيذاً للميثاق الألماني السوفييتي. ولم يفته شهر سبتمبر حتى كانت بولندا ترزح تحت الاحتلالين الألماني والسوفييتي، وكانت أوروبا مشتبكة في ثاني حرب أوروبية تتحول تدريجياً إلى حرب عالمية.

خلاصة

سبق نشوب الحرب العالمية الثانية تبلور بنيان دولي جديد قوامه التكتل القطبي الثنائي بين دول المحور، وهي ألمانيا، وإيطاليا، واليابان، والحلفاء وهما بريطانيا، وفرنسا، وانضم إليهما الولايات المتحدة، والاتحاد السوفييتي أثناء سير العمليات الحربية. وقد تكون هذا البنيان من خلال سلسلة من الاتفاقات. ولعل أهم ما يلاحظ أن إيطاليا كانت في البداية متحالفة مع فرنسا، وبريطانيا في إطار جبهة ستريزا لتعارض مصالحها مع ألمانيا في النمسا، ولكن عدم مساندة فرنسا وبريطانيا لإيطاليا في القضية الحبشية أدى إلى

تحولها نحو ألمانيا. حيث خرجت من جبهة ستريزا سنة ١٩٣٦، ووقعت بروتوكول أكتوبر سنة ١٩٣٦ مع ألمانيا كما وقعت ألمانيا مع اليابان "الميثاق المعادى للكومنترن" فى السنة ذاتها. ودخلته إيطاليا سنة ١٩٣٧. ولم يتألف الركن الثانى من البنيان الدولى الثانى إلا فى مارس سنة ١٩٣٩ مع توقيع التصريح الفرنسى - البريطانى بضمن استقلال بولندا، وفى أبريل من السنة ذاتها بصدر التصريح المشترك حول مساعدة اليونان ورومانيا ضد أى عدوان خارجى. وقد زاد من حدة تأثير هذا الاستقطاب نشوب سباق شامل للتسلح بين الدول الداخلة فى القطبين . ومع تردد بريطانيا فى دعم فرنسا وسعيها إلى الاحتفاظ بدورها كموازن فى المسرح الإستراتيجى الأوروبى، اتبعت دول المحور مجموعة من السياسات للتوسعية فى مجال القضية الحبشية، وقضية منشوريا، وقضية الأناضول، وتشيكوسلوفاكيا. فى حالة الحبشة استولت إيطاليا على الحبشة سنة ١٩٣٦، كما توسعت اليابان فى منشوريا وأقامت دولة عميلة فى تلك المنطقة سنة ١٩٣٢. وفى سنة ١٩٣٨ ضمت ألمانيا للنمسا تحت دعوى مبدأ الوحدة الألمانية النمساوية المعروف بالأنشولوس. كما ضمت أجزاء من تشيكوسلوفاكيا بموافقة الحلفاء فى مؤتمر ميونيخ سنة ١٩٣٨ مما شجع ألمانيا على اجتياح تشيكوسلوفاكيا بكاملها، ثم اجتياح بولندا فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩، مما أشعل شرارة الحرب العالمية الثانية. وفى هذا الإطار فشلت عصبة الأمم فى ردع الدول المعتدية أو فرض عقوبات فعالة عليها، مما شجعها على المضى فى طريق التوسع.

هوامش الفصل الحادى عشر

- (١) بيير رنوفان، ترجمة جلال يحيى، تاريخ العلاقات الدولية، أزمتات القرن العشرين، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٩ الجزء الثانى)، ص ٥٨١.
- (٢) المرجع السابق، ص ٣٧٩.
- (٣) المرجع السابق، ص ٥٦٩.
- (٤) Yucel Guclu, "Turko- British rapproachment on the eve of the Second World War," *The Turkish Yearbook of International Affairs*, (Ankara University), No. 27, 1997, pp. 59-108.
- (٥) محمد رفعت، تاريخ حوض البحر المتوسط وتجارته السياسية (القاهرة: دار المعارف : مصر، ١٩٥٩)، ص ٥٧٥.
- (٦) المرجع السابق، ص ٥٥٢.
- (٧) المرجع السابق، ص ٥٥٩-٥٦١.
- (٨) راجع فى ذلك محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، (القاهرة: دار النهضة المصرية، ١٩٩٨)، ص ٢٣٢-٢٤٠.
- (٩) المرجع السابق، ص ٤٣١-٤٣٣.
- (١٠) من الجدير بالذكر أن هذا الإمبراطور كان آخر إمبراطور للصين. فقد اعتلى العرش وهو فى الثالثة من عمره. وبعد ثلاث سنوات (أى سنة ١٩١٢) أُطيح به وبأسرة المانشو. وعندما احتل اليابانيون منشوريا نصبوه إمبراطوراً على منشوكو ووفروا له كل مظاهر الحكم الإمبراطورى. وبعد هزيمة اليابانيين فى الحرب العالمية الثانية اعتقله الشيوعيون الصينيون مع زوجته الإمبراطورة لى يوكين. وقد قضى بو- بى فى السجن تسع سنوات وتم الإخراج عنه بعد اعتقاله الشيوعية، ووظف كعامل زراعى. وقد توفى الإمبراطور بو- بى دون أن ينجب أى امتداد لأسرة المانشو.
- (١١) المرجع السابق، ص ٤٥٠-٤٥٨.
- (١٢) Stuart Schram, *Mao Tse Tung*, (New york: Penguin Books, 1972), pp. 146-189.

- (١٢) رنوفان، المرجع السابق، ص ٤٧٠.
- (١٣) محمد على عثمان، "الصراع الإمبريالى بين إنجلترا وألمانيا النازية فى شرق أفريقيا فى الثلاثينيات من القرن العشرين"، فى بحوث مؤتمر أفريقيا وتحديات القرن الحادى والعشرين ٢٧-٢٩ مايو سنة ١٩٩٧، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٩٨)، المجلد الأول، ص ٤٦٧-٥٠٦.
- (١٤) رنوفان، ص ٥٠٠.
- (١٥) المرجع السابق، ص ٥٤٦.
- (١٦) يختلف وليام شيرر مع هذا التحليل إذ يرى أن توازن القوى مسنة ١٩٣٨ كان ضد ألمانيا، وأنه لو أن الأخيرة كانت قد أعلنت الحرب على فرنسا وبريطانيا لمنيت بهزيمة كبرى،

William Shirer, The Rise and Fall of the Third Reich, A History of Nazi Germany, (New York, Simon and Shuster, 1960), p. 426.

الفصل الثانى عشر

الحرب العالمية الثانية ومحاولة
إعادة تشكيل النظام العالمى
(١٩٣٩ - ١٩٤٥)



مقدمة

سنقسم هذا الفصل إلى ستة مباحث، يتناول أولها تفسير نشوب الحرب العالمية الثانية وذلك من خلال استعراض التفسيرات المطروحة وذلك فى محاولة للتوصل إلى تفسير لنشوب تلك الحرب. ويتناول المبحث الثانى تكريس نظام القطبية الثنائية العالمية أثناء سير العمليات الحربية، من خلال مجموعة الاتفاقيات التى أدت إلى جمود القطبية الثنائية العالمية. بينما يتناول المبحث الثالث تطورات الحرب العالمية الثانية من ثلاثة زوايا هى التطورات الأولى للحرب العالمية الثانية حتى نهاية سنة ١٩٤١ وهى فترة ذروة انتصار دول المحور، ثم دخول الدول المحايدة للحرب وهى الاتحاد السوفييتى، واليابان، والولايات المتحدة، وأخيراً هزيمة دول المحور ابتداء من سنة ١٩٤٣ مع محاولة تفسير ظاهرة المفاجأة الإستراتيجية فى الحرب العالمية الثانية، والتى تمثلت فى الهجوم الألمانى على الاتحاد السوفييتى، والهجوم اليابانى على الولايات المتحدة. أما المبحث الرابع فإنه يتناول محاولة الحلفاء إعادة تشكيل النظام العالمى من خلال سلسلة المؤتمرات، بينما يتناول المبحث الخامس النتائج الفعلية للحرب العالمية الثانية. ذلك أن الخطط التى توصل إليها الحلفاء لإعادة تشكيل النظام العالمى لم يقدر لبعضها أن يطبق، بل أسفرت الحرب عن شقاق جوهري بين الحلفاء ظل يميز السياسة الدولية حتى نهاية الثمانينيات، كما أسفرت عن انهيار دور أوروبا فى السياسة الدولية. بالإضافة إلى التوصل إلى مجموعة من التسويات للقضية الألمانية والقضية اليابانية، وعقد عدد من معاهدات الصلح مع بعض الدول المنهزمة، وتسوية قضايا الدول الحليفة، وأخيراً بناء السلامين السوفييتى والأمريكى فى أوروبا. بينما يتناول المبحث السادس التحول فى المؤسسة العالمية من عصبة الأمم إلى الأمم المتحدة، وظهور المؤسسات الدولية الإقليمية بشكل تنظيمى متكامل حينما تم تأسيس جامعة الدول العربية سنة ١٩٤٥.

المبحث الأول

تفسير نشوب الحرب العالمية الثانية

يمكن تقسيم التفسيرات المطروحة لنشوب الحرب العالمية الثانية إلى ثلاثة أقسام هي نظريات مسئولية الدول المتحالفة، ونظريات المسئولية الألمانية، والنظريات المحايدة.

أولاً : نظريات مسئولية الدول المتحالفة

تؤكد تلك النظريات أن الدول المتحالفة (بريطانيا، وفرنسا بالتحديد) مسئولة عن نشوب الحرب العالمية الثانية. بيد أن تلك النظريات تختلف في تحديد مستوى تلك المسئولية، هل هي ناشئة عن عدم القدرة على تفهم المطالب والإستراتيجية الألمانية، أم أنها ناشئة عن الإقراط في محاولة استرضاء ألمانيا.

١. طبقاً للتفسير الأول فإن ألمانيا كان لها هدفاً أساسياً هو تعديل شروط معاهدة فرساي، وبالذات تلك التي تضمنت سلخ أقاليم ألمانية عن الوطن الأم. ومن المؤكد أن داتزج هي مدينة ألمانية كانت تحاول ألمانيا استعادتها، ولو أن فرنسا، وبريطانيا تقاهمتا مع ألمانيا حول قضية داتزج، لما نشبت الحرب. لكن فرنسا، وبريطانيا شجعتا بولندا على رفض المطالب الألمانية، وقامتا بإعلان الحرب على ألمانيا. وبعد تسوية القضية البولندية بالشروط الألمانية، عرضت ألمانيا على بريطانيا، وفرنسا للدخول في مفاوضات لتسوية الأوضاع الأوروبية ولكنهما رفضتا العرض الألماني. ومن ثم، فإن بريطانيا وفرنسا تعتبران مسئولتان عن نشوب واستمرار الحرب^(١).

٢. يرى جيفرى هيوز أن تفسير نشوب الحرب العالمية الثانية يكمن في فشل بريطانيا، وبالتحديد رئيس الوزراء تشامبرلين، في ردع التطلعات التوسعية للهتيرية. ويمكن هذا الفشل في طبيعة المذهب العسكري الذي اتبعه تشامبرلين. فقد افترض الأخير أن الخطر الأساسي على بريطانيا يكمن في احتمال قيام ألمانيا بضربة جوية مفاجئة لتكسيح بريطانيا عسكرياً. ولذلك، فقد ركز على بناء قوة جوية بريطانية تأسيساً على أن تلك القوة ستكفل ردع العدوان الألماني. ولكن هتزر كان يخطط لاكتساح أوروبا القارية بالمدفعات، ولم يكن يخطط لهجوم جوى على بريطانيا، وبالتالى فلين

الإستراتيجية البريطانية فشلت فى ردع هتلر. بالعكس، فقد أعطته تلك الإستراتيجية الفرصة للتوسع فى أوروبا^(٢).

٣. أما رنوفان فإنه يعزو نشوب الحرب العالمية الثانية إلى "السلبية الطويلة من جانب الدول الديمقراطية الكبرى". فهذه الدول فى نظره لم تتبع سياسة حازمة لاحتواء ألمانيا منذ بدء سياسة إعادة التسلح الألمانى سنة ١٩٣٥. فلم تحاول فرنسا تحجيم التوسعية الألمانية لأنها لم تكن تستطيع أن تتصرف دون دعم بريطانى، وهو أمر لم تكن فرنسا متأكدة منه، ولأن بريطانيا ذاتها لم تكن متأكدة من الدعم الأمريكى، خاصة بعد صدور قانون الحياد. ويقول رنوفان، "هذه الترددات الطويلة للدول الديمقراطية الكبرى، بعد أن كانت قد سمحت للسياسة الهتلرية بتزايد النجاح، أضعفت مدى القرارات الفرنسية، والبريطانية فى ربيع سنة ١٩٣٩". وقد شجع هتلر على ذلك عاملان أولهما اختلال توازن القوى مؤقتا لصالحه سنة ١٩٣٩، وهو ما سعى هتلر إلى استثماره لتسوية الأوضاع فى أوروبا حيث أن هتلر كان يرى أن هذا الاختلال سيبتحل ضده فى المستقبل. أما العامل الثانى فهو الميثاق الألمانى السوفيتى الموقع فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٣٩، إذ أن هذا الميثاق شجعه على المضى فى سياسته العدوانية دون أن يخشى احتمال خوض الحرب على جبهتين^(٣).

٤. ويرتبط بهذا التفسير ذلك التحليل الذى يعزو نشوب الحرب العالمية الثانية إلى "سياسة الاسترضاء" Appeasement policy التى اتبعتها بريطانيا، وفرنسا تجاه ألمانيا والتى وصلت أقصاها فى مؤتمر ميونيخ سنة ١٩٣٨. يقصد "بالاسترضاء" محاولة كسب ود دولة معتدية حتى ولو أدى ذلك إلى انتهاك القانون الدولى تقاديا لعدوانية تلك الدولة. وقد ارتبطت هذه السياسة باسم نيفيل تشامبرلين رئيس وزراء بريطانيا. ومن ثم، فإنه لو أن بريطانيا، وفرنسا وقفنا بصلابة ضد التوسعية الألمانية فى النمسا، وتشيكوسلوفاكيا لكانت ألمانيا قد تراجعت عن مشروعاتها التوسعية الأخرى. ويعتبر وليام كيلور من أهم من قدموا هذا التفسير^(٤).

٥. كذلك يرى نيومان أن الحرب العالمية الثانية ما كان يمكن أن تتدلع لو أن بريطانيا، وفرنسا استعملتا ميزان القوى الذى كان فى صالحهما لوقف التوسعية الألمانية فى الوقت المناسب. فالمشكلة تكمن فى عدم تقدير بريطانيا، وفرنسا لنوايا ألمانيا التوسعية بشكل مبكر يسمح بالمحافظة على ميزان القوى القائم^(٥).

ثانياً : نظريات المسؤولية الألمانية

لما القسم الثانى من النظريات فإنه يفسر نشوب الحرب العالمية الثانية فى ضوء التكوين الاجتماعى الألمانى. فيرى فريتز فيشر أن ألمانيا مسئولة عن نشوب الحرب العالمية الثانية وذلك بالنظر إلى تطلعات النخب الحاكمة الألمانية لتوطيد سلطاتها من أجل تعظيم الأرباح، وبناء الهيمنة الألمانية على أوروبا. فلم تؤد الحرب العالمية الأولى إلى تغير جوهرى فى طبيعة التحالف الاجتماعى الحاكم المكون من كبار الملاك الزراعيين والصناعيين، والجيش والبيروقراطية، أو طبيعة النظام الإقتصادى المبني على مفهوم للرأسمالية السلطوية Authoritarian capitalism. كما أن توجهات هذا التحالف ظلت وفيه لتطلعات غليوم الثانى فى الهيمنة على أوروبا. وقد دعم هذا التحالف الحركة النازية وساعد فى وصولها إلى السلطة سنة ١٩٣٣، وذلك من أجل سحق النقابات والاتحادات السياسية العمالية، وإلغاء النظام للبرلمانى، وإعادة التسلح، وهى أهداف كان يقصد منها تعظيم الأرباح على حساب الطبقة العاملة. ومع سحق هذه الطبقة لم تعد هناك قوة سياسية تقاوم هذا التحالف، وانفتح الطريق أمام تحقيق أهدافه للتوسعية. من ناحية ثانية فإن هذا التحالف كان مصمماً على تعديل للنظام الأوروبى الذى أنشأته تسويات الحرب العالمية الأولى، وعلى استعادة وضع ألمانيا كقوة كبرى. وقد سعى هذا التحالف إلى تحقيق ذلك بالأدوات الإقتصادية والدبلوماسية بعد الحرب، وهو ما انعكس، فى رأى فيشر، على السياسة الألمانية والتي كانت تنحصر فى جوهرها فى استعادة وضع القوة الكبرى لألمانيا بالطريق الإقتصادى والدبلوماسى. ومن ذلك محاولة تحقيق الاتحاد الجمركى مع النمسا. وقد سيطرت هذه التوجهات على مختلف المؤسسات الجامعية والعسكرية، والتي لم تكن أكثر من أدوات للتحالف الحاكم لتنفيذ سياساته وتمريرها. وباختصار يرى فيشر أن التكوين الاجتماعى التسلطى للمجتمع الألمانى مسئول عن نشوب الحرب العالمية الثانية^(١).

ويلقى لوفرى أيضاً بالمسؤولية على ألمانيا متمثلة فى شخص هتلر فقد كان هتلر يبنى برنامجاً سياسياً أساسه مراجعة مجمل نتائج الحرب العالمية الأولى بالنسبة لألمانيا، وكان يرى أن تحقيق هذا البرنامج لا يمكن أن يتم إلا من خلال الحرب^(٢).

ثالثاً : النظريات المعاصرة

هذه النظريات تعتبر أن مسؤولية نشوب الحرب العالمية الثانية تقع على عاتق مجموعة من التفاعلات والأبنية الدولية. فيرى صلاح العقاد أن المقدمات المباشرة للحروب

تلك الأزمة متصوراً أن بريطانيا وفرنسا لن تتحداه خاصة بعد مؤتمر ميونيخ. فلم يكن هتلر يسعى إلى حرب شاملة وإنما إلى تحسين وضع ألمانيا تحت تأثير السيويلة الدولية^(١١).

رابعاً : نحو تفسير لنشوب الحرب العالمية الثانية

في تقديرنا، فإن نشوب الحرب العالمية الثانية يكمن في تسويات الحرب العالمية الأولى، والتطلعات الإقليمية لدول المحور، بالإضافة إلى القيادات السياسية لتلك الدول. فقد اتسمت تلك التسويات بقدر كبير من الإهانة لألمانيا، مما خلق رغبة قومية عارمة لدى الألمان لتغيير النظام الذي أقامته تلك التسويات. في الوقت ذاته فلم تمس تلك التسويات الطبقة الرأسمالية الألمانية بشكل جوهري، وظلت تلك الطبقة تتطلع إلى استعادة نفوذها

الأوروبي، وذلك بعكس ما حدث بعد نهاية الحرب العالمية الثانية حيث أنه رغم احتلال وتقسيم ألمانيا ألا أن ذلك لم يخلق نزعات للتغيير حيث تم تدمير الأسس الاجتماعية للطبقة الرأسمالية التقليدية- الألمانية وإجراء عملية تغيير اجتماعي-ثقافي في الشخصية الألمانية لكي تتدمج في الثقافة الديمقراطية- الرأسمالية الغربية.

كذلك يمكن أن نتلمس تفسيراً لنشوب الحرب العالمية الثانية في التطلعات الإقليمية التوسعية لدول المحور. فقد كانت هذه التطلعات نابعة أما من احتياجات تلك الدول للموارد الطبيعية والبشرية (اليابان)، أو من تطلعات قياداتها (ألمانيا، وإيطاليا). وهى تطلعات تتناقض ومصالح الدول المتحالفة تناقضاً جوهرياً. ولم تخف دول المحور تلك التطلعات في الميثاق الثلاثي الذي وقعته في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٤٠. فقد كانت اليابان تسعى لإيجاد نظام جديد في الشرق الأقصى تحت سيطرتها، كما كانت ألمانيا تسعى لبناء نظام جديد مشابه في أوروبا. وكانت إيطاليا تسعى للاستفادة من التطلعات الألمانية لتحقيق أهدافها في البحر المتوسط وشرقي أفريقيا. ومما شجع دول المحور على السعي لتحقيق تلك التطلعات اتباع الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي سياسة سلبية تجاه التطورات الأوروبية، وتردد بريطانيا في دعم فرنسا إلا بعد نشوب الأزمة البولندية، وتحولها بعد تلك الأزمة إلى إعلان الحرب على ألمانيا. ومن ثم يمكن القول أن عدم توازن التحالفات الدولية كان أحد أسباب نشوب الحرب العالمية الثانية حيث لم يكتمل للتحالف الفرنسي البريطاني إلا في وقت متأخر بعد أن كان تحالف المحور قد أصبح وطيذ الأركان. وأخيراً، فإن هذه العوامل توافقت مع وجود قيادات سياسية في دول المحور اتسمت بخصائص شخصية، وعقائد سياسية تميل إلى التسلطية، واللجوء إلى العنف لحل المشكلات الإقليمية، وساعدها على طرح تلك الخصائص والعقائد في السياسة الخارجية ما أشرنا إليه من عدم توازن التحالفات الدولية.

المبحث الثاني

تكريس القطبية الثنائية العالمية

أشرنا فى الفصل السابق إلى تبلور ظاهرة القطبية الثنائية العالمية قبل نشوب الحرب العالمية الثانية بين قطب المحور، وقطب الحلفاء. وقد تكرست هذه للقطبية أثناء سير العمليات الحربية مما أسهم فى تعميق التناقض بين القطبيين، وجمود نظام القطبية الثنائية. وفى ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٤٠ وقعت ألمانيا وإيطاليا، واليابان "الميثاق الثلاثى"، الذى تأكد بإعلان مشترك صدر فى ١١ ديسمبر سنة ١٩٤١. وقد جاء فى ديباجة الميثاق أنه "بما أن الشرط الأساسى لقيام السلام الدائم هو أن تحصل كل أمة فى العالم على كفايتها من الأقاليم، فقد قررت الحكومات الألمانية والإيطالية واليابانية، وأن تتبادل المساعدة وتتعاون فيما بينها لتحقيق أمنية كل منها فى منطقة الشرق الأقصى لآسيا الكبرى، وفى الأقاليم الأوروبية". فيما يعد إشارة صريحة إلى الأهداف للتوسعية الإقليمية لدول المحور. وبموجب الميثاق اعترفت اليابان بإشراف إيطاليا وألمانيا على إقامة نظام جديد فى أوروبا، واعترفت ألمانيا وإيطاليا بإشراف اليابان على إقامة نظام جديد فى منطقة الشرق الأقصى لآسيا الكبرى. كذلك اتفقت الدول للموقعة على أنه إذا وقع اعتداء على أحد الأطراف من دولة لم تتدخل بعد فى الحرب الأوروبية، أو فى النزاع الصينى- اليابانى، (يقصد بذلك الولايات المتحدة)، فإن الأطراف تتبادل المساعدة بكافة الوسائل. ويلاحظ على الميثاق الثلاثى أنه، بخلاف الميثاق المعادى للكومنترن الموقع سنة ١٩٣٦، لم يكن موجهاً ضد الاتحاد السوفيتى. فقد حرصت الدول الموقعة أن تتعهد فى المادة الخامسة على أن الميثاق لا يؤثر على علاقاتها بتلك الدولة. ولكن الميثاق الثلاثى كان موجهاً ضد بريطانيا والولايات المتحدة بالأساس. وبذلك يمكن اعتبار الميثاق نقلة نوعية فى للتوجهات الفكرية لكل المحور^(١١). وقد أوردنا نص الميثاق الثلاثى فى الملحق الثالث عشر من هذا الكتاب.

من ناحية ثانية، قام الاتحاد السوفيتى بتوقيع تحالف مع بريطانيا فى ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢. وقد وقع التحالف بعد الهجوم الألمانى على الاتحاد السوفيتى، وبمبادرة منه لحث الدول المتحالفة على فتح جبهة فى غرب أوروبا ضد ألمانيا لتخفيف الضغط على الاتحاد السوفيتى. وقد تضمنت اتفاقية الحلف تعهد الدولتين بعدم إجراء مفاوضات مع ألمانيا ما لم

تتخلى عن سياسة العدوان، وتعهد كلا منهما بمد يد المساعدة للطرف الآخر فى حالة تعرضه لأى هجوم ألمانى فى المستقبل^(١٣). بيد أن هذا التحالف لم يمتد ليشمل الولايات المتحدة. كما أن أثره ظل محدوداً من الناحية العملية حيث تباطأت بريطانيا والولايات المتحدة فى فتح جبهة مضادة لألمانيا فى غربى أوروبا، مما دعا السوفييت إلى التشكك فى نوايا الدولتين. ولم يحضر ستالين مؤتمرات الحلفاء إلا ابتداء من سنة ١٩٤٣ بعد أن وعد الحلفاء بفتح الجبهة.

إذا كان التحالف السوفييتى-البريطانى لم يشمل الولايات المتحدة، فإنه ما لبث أن شمل فرنسا سنة ١٩٤٤. وجاء ذلك الامتداد بناء على مبادرة الجنرال ديغول، زعيم "حكومة فرنسا الحرة". وقد وقعت اتفاقية للتحالف بمبادرة من ديغول، بهدف تأكيد شوعية حكومته، وتقوية مركز فرنسا الدولى فى التسويات التى ستتلو الحرب. وقد نصت الاتفاقية على تعهد الدولتين بالاستمرار فى الحرب ضد ألمانيا حتى إحراز النصر النهائى، واتخاذ التدابير اللازمة لمنع انبعاث العدوانية الألمانية، ومساعدة بعضها فى حال دخول أحدهما فى حرب جديدة معاً.

وعلى أى حال فإن الميثاق الثلاثى سنة ١٩٤٠، والحلف السوفييتى-البريطانى سنة ١٩٤٢، والتحالف السوفييتى الفرنسى قد أدوا إلى تقوية الاستقطاب الدولى العالمى الثلاثى الذى نشأ قبل الحرب.

المبحث الثالث

تطورات الحرب العالمية الثانية

يتناول هذا المبحث المسارات الكبرى للحرب العالمية الثانية، وذلك من خلال ثلاثة مراحل هي مرحلة تفوق دول المحور حتى نهاية سنة ١٩٤١، ثم دخول الدول المحسدة الحرب، وأخيراً، مرحلة هزيمة دول المحور ابتداء من سنة ١٩٤٣.

المطلب الأول

مرحلة تفوق دول المحور

فى خلال ثلاثة أسابيع استطاعت القوات الألمانية أن تكتسح الجبهة البولندية مستفيدة من اختلال التوازن لصالحها، وتواطؤ الاتحاد السوفيتى، وبطء تدخل بريطانيا وفرنسا مما أدى إلى استسلام بولندا. كذلك وقعت ألمانيا، والاتحاد السوفيتى بروتوكولا سرياً فى ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٣٩ يقضى بتعديل الميثاق الألمانى السوفيتى بحيث تدخل كل دول بحر البلطيق بما فيها ليتوانيا فى دائرة النفوذ السوفيتى مقابل زيادة النفوذ الألمانى فى بولندا. وفى هذا الإطار احتل الاتحاد السوفيتى دول بحر البلطيق (ليتوانيا، وبيلتونيا، ولاتفيا) وأتبعها باحتلال فنلندا. وقد رفعت فنلندا الأمر إلى عصبة الأمم التى قررت فى شهر ديسمبر سنة ١٩٣٩ فصل الاتحاد السوفيتى من العصبة.

رغم انشغال ألمانيا على الجبهة الشرقية (البولندية) إلا أن فرنسا، وبريطانيا لم تستغلا للفرصة لضرب ألمانيا فى الجبهة الغربية، نظراً لعدم استعدادهما العسكرى. كذلك فقد بادر هتلر بعد تحقيق أهدافه فى بولندا بعرض للصلح على الدولتين، ولكنهما رفضتا على أساس أن الهدف هو إنهاء العدوانية الألمانية فى القارة الأوروبية. ومن الثابت أن هتلر كان يعلم أن بريطانيا، وفرنسا سترفضان عرض الصلح، ولكنه قدم الصلح كمنافسة لتحميلهما مسئولية استمرار الحرب. وقد ردت بريطانيا، وفرنسا على العرض الألمانى بالتعهد المشترك فى ٢٨ مارس سنة ١٩٤٠ بعدم التفاوض من أجل عقد هدنة أو صلح مع ألمانيا دون موافقة الطرفين.

توقفت الحرب خلال شتاء عامى ١٩٣٩/١٩٤٠ باستثناء بعض المناوشات على الجبهة الألمانية - الفرنسية، وبعض الاشتباكات البحرية. ولكن فى ٩ أبريل سنة ١٩٤٠ اجتاحت القوات الألمانية الأراضى الدانماركية، والنرويجية. وقد استسلمت الدانمارك دون مقاومة، كما تم سحق المقاومة النرويجية^(١٤).

وفى ١٠ مايو سنة ١٩٤٠ اجتاحت القوات الألمانية الأراضى الهولندية، والبلجيكية. وقد حاولت القوات الفرنسية، والبريطانية دعم المقاومة الهولندية، والبلجيكية ولكنها فشلت فى تحقيق ذلك الهدف، وأسّرت القوات البريطانية بالانسحاب صوب دنكرك مع بعض الفرق الفرنسية. وفى اليوم ذاته سقطت حكومة تشامبرلين، وتولى ونستون تشرشل رئاسة الوزراء لبريطانية. وقد كان هذا التحول أحد مفاتيح النصر لبريطانيا فيما بعد. فقد لعب تشرشل دورا حيويا فى رسم الاستراتيجية البريطانية بعيدة الأمد للصمود، وكسب الحلفاء، ثم تحقيق النصر. ومن المدهش أنه رغم النصر الذى حققه فقد أسقطه الشعب البريطانى بمجرد أن وضعت الحرب أوزارها.

بعد إخلاء القوات المنسحبة فى دنكرك ذاتها تحطم خط المقاومة الفرنسية عند نهر السوم فى ١٠ يونيو، ووجهت فرنسا نداء إلى الرئيس الأمريكى روزفلت بالتدخل فى ١٣ يونيو، ولكنه رد بأن حالة للرأى العام الأمريكى لا تسمح له باتخاذ أى تعهد تجاه فرنسا. كذلك فقد رفضت بريطانيا مشاركة أسطولها الجوى فى معركة الدفاع عن فرنسا. وفى ٢٩ مايو أعلنت إيطاليا دخولها الحرب إلى جانب حليفتها ألمانيا بعد أن اتضح لها تفوق ألمانيا فى الجبهة الغربية وارتفاع احتمال كسبها للحرب.

فى ١٦ يونيو دخل الألمان باريس، واستقالت حكومة بول رينو. وفى مساء اليوم ذاته تشكلت حكومة برئاسة المارشال بيتان Petain الذى طلب من ألمانيا، وإيطاليا عقد هدنة ما لبثت أن وقعت مع ألمانيا فى ٢٢ يونيو، ومع إيطاليا فى ٢٤ يونيو. وقد صممت ألمانيا على أن توقع اتفاقية الهدنة مع فرنسا فى عربة السكك الحديدية ذاتها التى وقعت فيها ألمانيا على اتفاقية الهدنة مع فرنسا سنة ١٩١٨. بيد أن الجنرال ديغول DeGaulle كون حركة "فرنسا الحرة"، ووجه نداء باستمرار المقاومة فى ١٨ يونيو. ومنذ ذلك الحين انقسمت فرنسا إلى قسمين، الأول تمثله حكومة المارشال بيتان والتى عرفت باسم "حكومة فيشى" وكانت متأثرة بالاحتلال الألمانى، والثانى تمثله حكومة فرنسا الحرة برئاسة الجنرال ديغول، والتى انتقلت خارج فرنسا. وحدث نزاع بين الحكومتين حول مسئولية السيطرة على المستعمرات الفرنسية.

كذلك أعلن ونستون تشرشل مساء يوم ١٨ يونيو استمرار بريطانيا في الحرب. إزاء ذلك استدار هتلر صوب بريطانيا. فحاول شل المقاومة البريطانية عن طريق عملية إنزال بحرى على السواحل البريطانية عبر المانش. ولكن فشل الغارات الجوية الألمانية على بريطانيا أدى إلى إلغاء قرار الإنزال البحرى، واتجهت ألمانيا نحو القضاء على مقاومة بريطانيا عن طريق قطع طرق إمدادها البحرية. وفي هذا الإطار شنت الغواصات الألمانية معركة الأطلسى لمنع وصول الإمدادات الأمريكية إلى بريطانيا، كما شنت معركة البحر المتوسط لمنع وصول بترول الشرق الأوسط والمواد الأولية إليها من الهند. وفيما بين يونيو سنة ١٩٤٠، ويونيو سنة ١٩٤١ واجهت بريطانيا للهجوم والحصار الألماني، والإيطالي بمفردها، رغم رفض الحكومة التركية، تنفيذ تعهداتها لبريطانيا، وفرنسا للموقعة في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٣٩.

في البحر المتوسط ركزت ألمانيا، وإيطاليا على الاستيلاء على المواقع الاستراتيجية البريطانية في جبل طارق، ومالطة، والاسكندرية، وقناة السويس، وقبرص. فقد هاجم الإيطاليون مصر من ليبيا في سبتمبر سنة ١٩٤٠. ولكن للقوات التي تقودها بريطانيا ردت الإيطاليين إلى بنى غازى. وعادت للقوات الإيطالية الألمانية المشتركة بقيادة القائد الألماني رومل Rommel لمهاجمة الحدود المصرية من جديد في يونيو سنة ١٩٤١. كذلك قام الإيطاليون بمهاجمة اليونان منطلقين من ألبانيا التي كانوا قد ضموها في أبريل سنة ١٩٣٩ ولما تدخل الإنجليز لدعم اليونان، سارعت القوات الألمانية بالتدخل وتم طرد الحملة البريطانية ثم مهاجمة يوجوسلافيا واحتلالها.

كان الصمود البريطانى راجعا إلى الدعم الأمريكى. ففي معركة البحر المتوسط هددت الولايات المتحدة حكومة الجنرال فرانكو الأسبانية، والمتعاطفة مع دول المحور، أنها لن تمنح أسبانيا أى دعم إقتصادي طالما أن نواياها تجاه خطط المحور لضرب الوجود العسكرى البريطانى، والفرنسى فى شمالى أفريقيا والبحر المتوسط لم تتضح بعد. وقد أدى ذلك إلى تردد أسبانيا عن دعم الهجوم الألمانى على بريطانيا فى جبل طارق. بيد أن التردد الأسبانى كان راجعا أيضا إلى أن دخول الحرب كان سيعرض أسبانيا للحصار للبحرى البريطانى خاصة أن أسبانيا كانت تستورد معظم مواردها الأولية والغذائية، مما يعنى أن بريطانيا ستكون قادرة على ضرب الإقتصاد الأسبانى، وفوق كل ذلك، فإن تفوق الأسطول البريطانى الساحق فى البحر المتوسط لفشل المخططات الألمانية لضرب خطوط المواصلات البريطانية فى البحر المتوسط.

لما فى المحيط الأطلنطى، فقد استطاعت الغواصات الألمانية أن تدمر ٤١٢ سفينة ينتمى بعضها لبريطانيا والآخر لدول محايدة. ومرة أخرى، صمدت بريطانيا فى تلك المواجهة بفضل الدعم الأمريكى الذى وصل إلى درجة المشاركة غير المباشرة فى الحرب الأطلنطية^(١٥). فبمجرد بدء حرب الغواصات عقدت الولايات المتحدة اتفاقا مع بريطانيا فى ٢ سبتمبر تنازلت بموجبه عن ٥٠ منمرة لبريطانيا مقابل الحصول على حق إنشاء قواعد عسكرية فى نيوفونلاند، وبرمودا، وبهاما، وجويانا البريطانية على سبيل التأجير. وفى ١١ مارس سنة ١٩٤١ اصدر الكونجرس قانون "الإعارة والتأجير" وبموجبه تم السماح للحكومة بأن تصنع أو تشتري معدات حربية، وآلات، ومواد أولية وغذائية ومصنعة لكى توضع تحت تصرف الدول الأجنبية التى يمثل الدفاع عنها مصلحة حيوية لأمن الولايات المتحدة. ويمكن توريد هذه المواد على شكل إيجار بعقد أو إعارة أو بيع أو بأى طريقة أخرى. كما أعطى القانون للرئيس حق تحديد طرق الدفع. كذلك تعاونت البحرية الأمريكية مع السفن البريطانية ابتداء من أبريل سنة ١٩٤١ لارشادها إلى أماكن تواجد الغواصات الألمانية، كما تمت الموافقة على قبول السفن التجارية البريطانية ضمن قوافل السفن الأمريكية المتجهة نحو بريطانيا. وفى الوقت ذاته زاد حجم القوات الأمريكية إلى ثمانية أمثال حجمها عند بدء الحرب. ولكن الولايات المتحدة التزمت سياسة عدم التدخل المباشر فى الحرب.

مع منتصف سنة ١٩٤١ كانت ألمانيا تسيطر على أوروبا باستثناء الاتحاد السوفيتى، وبريطانيا، وشرعت فى بناء "نظام جديد" فى أوروبا تحت قيادتها. لكن الهيمنة الألمانية ما لبثت أن بدأت فى التراجع اعتبارا من عام ١٩٤٢.

المطلب الثانى

دخول الدول المحايدة والحليفة الحرب العالمية الثانية

حاولت بريطانيا، وفرنسا استمالة الدول المحايدة لدخول الحرب إلى جانبها أو على الأقل ضمان ألا تتدخل الحرب إلى جانب ألمانيا. وفى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٣٩ وقعت بريطانيا، وفرنسا على معاهدة مع تركيا أسميت بالمعاهدة التركية الأنجلو فرنسية للمساعدة المتبادلة تعهدت بموجبها الدولتان بمساعدة تركيا إذا هاجمتها إحدى الدول الأوروبية، مقابل تعهد تركيا بمساندتهما إذا تعرضا لهجوم فى البحر المتوسط من جانب دولة

أوروبية، باستثناء الاتحاد السوفييتي. ولكن تركيا حافظت على وضعها الحيادي طوال الحرب. ففي أعقاب هزيمة فرنسا، وبدء المواجهة مع ألمانيا، وإيطاليا في البحر المتوسط. حاولت بريطانيا أن تنفع تركيا إلى الوفاء بالتزاماتها طبقا لإتفاق ١٩ أكتوبر سنة ١٩٣٩ ولكن تركيا تهربت من ذلك. كما أن تركيا تعهدت لألمانيا بعدم الاعتداء عليها، ورفضت السماح بإعطاء القوات الألمانية حق عبور الأراضي التركية. وفي مؤتمر عقدته الولايات المتحدة، وبريطانيا في القاهرة في ديسمبر سنة ١٩٤٣ حضرته تركيا، حاولت الدولتان إقناع الأخيرة بالدخول في الحرب ضد المحور، ولكن تركيا صممت على التزام الحياد. وبذلك بدا أن الأتراك قد استوعبوا درس دخولهم الحرب العالمية الأولى.

كذلك ، فإن الدول الاسكندنافية (الدانمارك، وفنلندا، والنرويج، والسويد) أعلنت في مؤتمر عقدته في يوم عقد المعاهدة التركية - الأنجلو - فرنسية احتفاظها بحالة "الحياد التام". ولكن الاتحاد السوفييتي بادر بمطالبة فنلندا بتعديل حدوده معها وإعلان الحرب عليها. وإزاء التزام حكومة السويد الحياد، وعدم وصول دعم من بريطانيا، وفرنسا لفنلندا، قبلت الأخيرة المطالب السوفييتية. كذلك، بادرت ألمانيا في ٢ أبريل سنة ١٩٤٠ بإعلان للحرب على النرويج لكي تضمن مرور الحديد الخام السويدي عبر المياه النرويجية إلى ألمانيا، ولإقامة مجموعة من القواعد التي يمكن أن تساعد في الحرب ضد بريطانيا. وفي هذا الحرب التزمت السويد أيضا موقف الحياد، وهو الموقف الذي احترمت ألمانيا لكسب ود الاتحاد السوفييتي الذي كان قد أعلن أن الحياد السويدي هو مصلحة ضرورية له. كذلك، كانت حكومة بلجيكا قد أكدت التزامها الحياد منذ سنة ١٩٣٦، وتعهدت ألمانيا في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٩ باحترام هذا الحياد. كما قدمت فرنسا وبريطانيا التعهد ذاته في سبتمبر سنة ١٩٣٩. ظلت بلجيكا ملتزمة موقف الحياد رغم للعروض الفرنسية والبريطانية لعقد تفاهم دفاعي حتى قامت القوات الألمانية في مايو سنة ١٩٤٠ بخرق تعهدها باحترام حياد بلجيكا واجتياح أراضيها في طريقها إلى فرنسا.

لم تدخل هذه الدول الحرب العالمية الثانية بقرار منها، وإنما لأنها كانت هدفا للغزو الألماني. ومن ثم فقد وجدت نفسها داخلة في آتون الحرب كطرف مستهدف، وظلت تلك الدول خاضعة للهيمنة الألمانية حتى هزيمة ألمانيا، ولم يكن لها دور فعال في تطورات الحرب ذاتها.

ولكن دخول إيطاليا، والاتحاد السوفييتي، والولايات المتحدة، واليابان الحرب أتى في سياق عملية سياسية مختلفة. فإيطاليا واليابان ، حليفنا لألمانيا، بادرتا بإعلان الحرب، أما

الاتحاد السوفييتى، والولايات المتحدة، فقد ردا على إعلان الحرب عليهما بإعلان مماثل. وقد كان لهما دور فعال فى مسار الحرب.

الفرع الأول دخول إيطاليا الحرب العالمية الثانية

لم تكن إيطاليا محايدة عند نشوب الحرب. فقد كانت مرتبطة بمجموعة من الإتفاقات التى جعلتها جزء من المحور. ولكن إيطاليا، بأسلوبها التقليدى، وكما فعلت فى الحرب العالمية الأولى، فضلت التريث فى دخول الحرب انتظارا للحظة المناسبة، وذلك للمساومة على ثمن دخولها الحرب.

فى ٣ سبتمبر سنة ١٩٣٩ أعلنت إيطاليا أنها "ليست مشتركة فى الحرب". وهو إعلان يختلف عن وضع "الحياة". فعدم الاشتراك لا يعنى أن إيطاليا غير متعاطفة مع ألمانيا، وأنها ستتدخل الحرب فى وقت مناسب. كان الدافع للرئيس لإيطاليا لتأجيل دخولها الحرب إلى جانب حليفها ألمانيا بموجب الميثاق الفولاذى، هو أن إيطاليا أرادت كسب الوقت لتخزين المواد الأولية، كما كانت فى حاجة إلى وقت من أجل تجديد وتحديث قواتها المسلحة. كما كان موسولينى يعتقد أنه بعد سحق بولندا، فإن الحرب ستكون قصيرة الأمد تضطر بعدها بريطانيا، وفرنسا إلى التفاوض مع ألمانيا. وفى هذه العملية التفاوضية فإن إيطاليا يمكن أن تلعب دور الوسيط، وهو ما أعلنه موسولينى فى ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٣٩. بيد أنه ابتداء من مارس سنة ١٩٤٠ بدأ موسولينى يتجه إلى التدخل فى الحرب خاصة بعد النجاحات الألمانية فى أوروبا. وقد حاولت فرنسا حث موسولينى على عدم دخول الحرب. فقد عرضت عليه فى هذا الشهر عدم دخول الحرب مقابل الدخول فى مفاوضات بشأن المصالح الإيطالية فى جيبوتى. ولكن موسولينى رفض هذا العرض، وركز جهده على اختيار اللحظة المناسبة لدخول الحرب. وقد حدد موسولينى تلك اللحظة بأنها بدء انهيار الجيوش الفرنسية، والبريطانية، وحينما يصبح الانتصار الألمانى مؤكدا، وقبل أن يصبح نهائيا^(١١).

كان العامل المباشر الذى عجل بدخول إيطاليا للحرب، هو الحصار الذى فرضته بريطانيا على الشواطئ الإيطالية ابتداء من أول مارس سنة ١٩٤٠. فقد كانت بريطانيا تسمح بمرور إمدادات الفحم الألمانية إلى إيطاليا بالطريق البحرى. ولكن بريطانيا طلبت

من إيطاليا في فبراير بيع طائرات إيطالية لها، وهو ما رفضه موسوليني، مما حدى ببريطانيا إلى تعطيل وصول إمدادات الفحم. وقد احتج موسوليني على ذلك الحصار. ولكن ألمانيا وعدت إيطاليا في ١١ مارس بمدها بالفحم بالسكك الحديدية. وفي ١٨ مارس أبلغ هتلر موسوليني أن الهجوم الكبير على الغرب على وشك أن يبدأ، وطلب تدخل إيطاليا. ولكن موسوليني طلب إعطائه مهلة حتى تستعد قواته المسلحة. وكان موسوليني مازال يتمسك بخطة في دخول الحرب فقط حين يتأكد من انتصار ألمانيا. وحينما بد له أن ألمانيا قد حطمت المقاومة الفرنسية وأنها في طريقها إلى باريس أعلن دخول إيطاليا الحرب في ٢٩ مايو إلى جانب ألمانيا.

بيد أن إيطاليا تصرف في الحرب من منطلق مصالحها الوطنية أكثر من منطلق التحالف مع ألمانيا. فلم تدخل إيطاليا الحرب إلا حينما لاحت بولر الانتصار الألماني. كما أنها قامت بغزو اليونان فيما بعد دون تشاور مع ألمانيا، ولم تكن سعيدة بتدخل ألمانيا في الحرب الإيطالية في البلقان. كما أنها، كما يقول رنوفان، كانت تتمنى أن تطول الحرب حتى يتم إضعاف ألمانيا وتضطر إلى قبول حلول وسط^(١٧). ويقصد رنوفان بذلك أن إيطاليا كانت ترغب في خروج ألمانيا من الحرب منتصرة مع تمتعها بقوة أقل.

الفصل الثاني

دخول الاتحاد السوفييتي الحرب العالمية الثانية

قدمنا أن ألمانيا وقعت مع الاتحاد السوفييتي إتفاقيين أولهما إتفاق مولوتوف ريبنتروب في ٢٣ أغسطس سنة ١٩٣٩، والثاني للبروتوكول السري الموقع في ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٣٩. كذلك كان الاتحاد السوفييتي حريصا على تفادي الدخول في الحرب، والبقاء على الحياد. فقد انتقد الاتحاد السوفييتي في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٩، قيام تركيا بتوقيع المعاهدة للتركية الأنجلو فرنسية للمساعدة للمبادلة في ١٩ أكتوبر تأسيسا على أنها تمثل خرقا للحياد التركي. ولكن هتلر قام في ٢٢ يونيو سنة ١٩٤١ بشن هجوم مفاجئ على الاتحاد السوفييتي باسم "عملية بارباروسا" Operation Barbarossa رغم معارضة معظم قادة القوات المسلحة الألمانية. إذ رأى هؤلاء أنه من الضروري للتركيز على سحق بريطانيا، ثم يأتي دور الاتحاد السوفييتي في مرحلة لاحقة.

يمكن فهم إصرار هتلر على مهاجمة الاتحاد السوفييتي، رغم التحالف الألماني-السوفييتي ورغم معارضة معظم قاداته العسكريين في ضوء أربعة عوامل هي:

١- تعارض المصالح الألمانية - السوفييتية في البلقان :

اعتباراً من شهر يونيو ١٩٤٠ بدأ جو من التوتر يسود للعلاقات الألمانية السوفييتية. نتيجة لتوسع الاتحاد السوفييتي في منطقة بحر البلطيق والدانوب. فقد استغل الاتحاد السوفييتي انشغال ألمانيا بالحرب على الجبهة الغربية لتوطيد نفوذه في دول بحر البلطيق. فقامت للقوات السوفييتية في يونيو سنة ١٩٤٠ باحتلال ليتوانيا، وإستونيا، ولاتفيا، وتم إجراء انتخابات شكلية أسفرت عن ضم ليتوانيا، ولاتفيا، وإستونيا. كذلك أجبر الاتحاد السوفييتي رومانيا على إعادة بسارابيا إليه تحت التهديد العسكري، كما طلب من فنلندا في أكتوبر سنة ١٩٣٩ أن تتنازل له عن بعض الجزر في بحر البلطيق، وتمنحه قواعد عسكرية في أراضيها. ولما رفضت فنلندا هذا الطلب نقض معاهدة عدم الاعتداء الموقعة معها سنة ١٩٣٣، وقام بغزو الأراضي الفنلندية في نوفمبر سنة ١٩٣٩. واضطرت فنلندا إلى توقيع اتفاقية موسكو في ١٢ مارس سنة ١٩٤٠. وبموجب تلك الاتفاقية تنازلت عن بعض الأراضي والجزر الاستراتيجية للاتحاد السوفييتي. وهو ما اعتبرته ألمانيا تهديداً لها.

كذلك، فقد أثار عقد الميثاق الثلاثي في سبتمبر سنة ١٩٤٠ مخاوف الاتحاد السوفييتي. وحاول هتلر أن يزيل تلك المخاوف بأن عرض على مولوتوف، وزير الخارجية السوفييتي في اجتماع معه في برلين في نوفمبر سنة ١٩٤٠ اقتسام مناطق نفوذ الإمبراطورية البريطانية بحيث يأخذ الاتحاد السوفييتي المنطقة الواقعة للواصل إلى الخليج العربي، وبحر العرب كما عرض عليه انضمام الاتحاد السوفييتي إلى الميثاق الثلاثي مع السماح له بالتوسع في اتجاه المحيط الهندي. ولكن مولوتوف لم يتحمس للعرض الألماني مشيراً إلى أن الاتحاد السوفييتي يتطلع إلى أوروبا، والمضائق التركية، كما قدم شروطاً تعجيزية لدخول الميثاق الثلاثي أهمها انسحاب القوات الألمانية من فنلندا، وهيمنة الاتحاد السوفييتي على المضائق التركية، واعتبار المنطقة الممتدة من باكو حتى باطوم في اتجاه الخليج العربي منطقة نفوذ سوفييتية. ولم تقبل ألمانيا الشروط السوفييتية. ذلك أن هدفها كان هو إبعاد الاتحاد السوفييتي عن أوروبا بإغرائه على التركيز على آسيا. ولكن السوفييت لم يبتلعوا الطعم الألماني، وركزوا على نفوذهم في البلقان وهو أمر لم يكن هتلر

ليقبله، مما جعله يصمم على تصفية التحدي السوفييتي قبل أن يتآكل النفوذ الألماني في البلقان. ولهذا فقد أصدر أمرا للقيادة العسكرية الألمانية في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٤٠، بالاستعداد لغزو الاتحاد السوفييتي. وللتمهيد لذلك قامت القوات الألمانية باحتلال رومانيا نظرا لأهميتها كمصدر للنفط ثم بلغاريا، ويوجوسلافيا، واليونان وذلك بين شهري يناير وأبريل سنة ١٩٤١. وبذلك بدا أن هناك تصادماً في المصالح بين ألمانيا والاتحاد السوفييتي في الدانوب والبلقان.

٢- رغبة هتلر في تأمين الجبهة الشرقية :

تخوف هتلر من أن يقوم الاتحاد السوفييتي بمهاجمته من الشرق أثناء انشغال ألمانيا في حربها مع بريطانيا. فأراد أن يتخلص من هذا الاحتمال لكي يتفرغ لحربه مع بريطانيا خاصة بعد أن أدرك أن هذه الحرب ستكون حرباً طويلة الأمد.

٣- ردع الولايات المتحدة عن دخول الحرب إلى جانب بريطانيا، وإضعاف المقاومة البريطانية :

كان هتلر يشعر أن الولايات المتحدة على وشك أن تدخل الحرب إلى جانب بريطانيا، ورأى أن هزيمة الاتحاد السوفييتي ستتمكن حليفته اليابان من التوسع في المحيط الهادي وفي شرق آسيا، وبذلك ستتردد الولايات المتحدة في دخول الحرب إلى جانب بريطانيا في القارة الأوروبية. كذلك، فقد بنى هتلر حساباته على أساس أن هزيمة الاتحاد السوفييتي ستضعف من نصيب بريطانيا على المقاومة.

٤- توقع هتلر حسم المعركة مع الاتحاد السوفييتي في وقت محدود :

توقع هتلر أن تكون حربته مع الاتحاد السوفييتي حرباً خاطفة تستغرق أربعة أسابيع يستدير بعدها لإنهاء معركته مع بريطانيا، وذلك بناء على حساباته لتوازن القوى مع الاتحاد السوفييتي.

٥- رغبة هتلر الحصول على المواد الأولية والغذائية من الاتحاد السوفييتي :

كان هتلر يتطلع إلى الاستيلاء على مصادر المواد المعدنية الخام في الأراضي السوفييتية ومزارع القمح الواسعة في أوكرانيا لتغذية جيشه بعد أن زاد حجمه^(١٨).

علم ستالين باحتمال الغزو الألماني قبل وقوعه على الأقل بشهر. ولكنه لم يصدق تلك المعلومات وبالتالي، فإنه حينما وقع الغزو الألماني يوم ٢٢ يونيو سنة ١٩٤١، لم تكن

القوات السوفييتية مستعدة لمواجهة. ولكن هذه القوات قاومت الغزو بكل الطرق. ولم تستطع ألمانيا أن تصل إلى مشارف موسكو إلا في شهر نوفمبر سنة ١٩٤١ أى بعد حوالي خمسة شهور من وقوع الغزو. وفي ديسمبر شنت القوات السوفييتية هجوما مضادا أدى إلى تراجع القوات الألمانية إلى مسافة مائة كيلو متر من موسكو. وكان هذا التراجع أول هزيمة تتلقاها القوات الألمانية منذ نشوب الحرب في سبتمبر سنة ١٩٣٩. ومع دخول فصل الشتاء بدأت القوات الألمانية النازية تواجه معركة طويلة الأمد في ظروف مناخية سيئة.

وقد ضغط الاتحاد السوفييتي على بريطانيا، والولايات المتحدة لفتح جبهة ثانية مضادة لألمانيا في الغرب، ولكن الدولتان احتجتا بعدم إمكانية فتح تلك الجبهة في ذلك الوقت، مما خلق مناخا من عدم الثقة بين الاتحاد السوفييتي من ناحية، وبريطانيا، والولايات المتحدة. من ناحية أخرى حيث تصور ستالين أن الدولتين تؤخران فتح الجبهة حتى تتمكن ألمانيا من إضعاف القوة السوفييتية. وزاد من عدم الثقة إصدار الدولتين ميثاق الأطلنطي في أغسطس سنة ١٩٤١ دون مشاور مع الاتحاد السوفييتي خاصة أن الميثاق نص على تأكيد حق الشعوب في تقرير المصير، والتخلي عن المطالب الإقليمية فيما بدا على أنه إنكار للمطالب الإقليمية للسوفييتية في دول بحر البلطيق، وبسارابيا، وبولندا.

بيد أن الاتحاد السوفييتي سرعان ما اتبع سياسة عملية. فانضم في ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٤١ إلى ميثاق الأطلنطي. والأهم من ذلك أنه توصل مع بريطانيا إلى اتفاقية تحالف وقعت في ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢، سبق أن أشرنا إليها. وقد ربطت تلك الاتفاقية الاتحاد السوفييتي ببريطانيا والولايات المتحدة حتى نهاية الحرب. كذلك قام ستالين بحل الكومنترن في ١٠ يونيو سنة ١٩٤٣، وذلك لطمأنة بريطانيا، والولايات المتحدة إلى أنه لن يحاول توظيف الحرب لنشر الشيوعية.

الفرع الثالث

دخول اليابان والولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية

رغم مشاركة الولايات المتحدة غير المباشرة في الحرب العالمية الثانية منذ سبتمبر سنة ١٩٤٠ إلا أنها امتنعت عن التدخل العسكري المباشر. ويفسر رنوفان إحجام الولايات المتحدة عن هذا التدخل لإتخاذ بريطانيا، بانقسام النخبة السياسية الأمريكية حول هذا التدخل خاصة مع تصاعد نفوذ "حركة أمريكا أولا" America First Movement. والتي كانت

تتأدى بوضع مصلحة أمريكا فى تجنب دخول الحرب فوق مصالح الدول الأوروبية الصديقة. كذلك فإن أغلبية رأى العام الأمريكى (٨٣%) كانت ترفض للتدخل المسلح، كما أن قرب موعد انتخابات الرئاسة فى نوفمبر سنة ١٩٤٠ دفع روزفلت إلى الاحجام عن التدخل حتى تنتهى تلك الانتخابات. وكان روزفلت، مقتنعا بأن "الشعب الأمريكى لم يكن مستعدا للدخول إلى الحرب، إلا فى حالة مهاجمة أراضى الولايات المتحدة بطريق مباشر"، وهى النتيجة التى خرج بها اللورد بيفربروك، مبعوث تشرشل، بعد زيارته للولايات المتحدة فى أغسطس سنة ١٩٤١^(١٩).

بيد أن روزفلت كان قد اتخذ مجموعة من الإجراءات التى كفلت المشاركة غير المباشرة للولايات المتحدة فى الحرب. كما أنه وقع فى ١١ أغسطس سنة ١٩٤١ ميثاق الأطلنطى مع ونستون تشرشل والذى نص على إقامة نظام أمن جماعى ونظام عالمى للتعاون الإقتصادى بعد القضاء النهائى على طغيان النازية. كما أنه بدأ بعد إنتهاء الانتخابات الرئاسية فى تبصير رأى العام الأمريكى بالخطر الذى قد ينشأ من هيمنة ألمانيا وحليفاتها اليابان على أوروبا والشرق الأقصى على التوالى. ولهذا فإن الولايات المتحدة لم تكن محايدة فعليا قبل دخول الحرب رسميا فى ديسمبر سنة ١٩٤١.

فى الشهر الذى تراجعت فيه للقوات الألمانية أمام موسكو، أعطت اليابان للولايات المتحدة المبرر المباشر لدخول الحرب حينما قامت فى ٨ ديسمبر سنة ١٩٤١ بمهاجمة الأسطول الأمريكى فى بيرل هاربور جوا وتدميره. لماذا قررت اليابان مهاجمة الولايات المتحدة؟ وهل كانت الأخيرة على علم بالهجوم اليابانى؟ أم أنها فوجئت بهذا الهجوم؟

رغم تحالفها مع ألمانيا، وإيطاليا إلا أن اليابان ظلت بعيدة عن الحرب فى الجبهة الأوروبية، وركزت على الحرب التى كانت تخوضها فى شرقى آسيا، بل إنها وقعت فى ١٣ أبريل سنة ١٩٤١ إتفاق عدم اعتداء مع الاتحاد السوفيتى. كذلك حاولت اليابان أن تسيطر على الشرق الأقصى مستفيدة من الاحتلال الألمانى لهولندا، وفرنسا وذلك بالسيطرة على مستعمراتهما فى تلك المنطقة. وفى ٢٥ يوليو سنة ١٩٤١ أعلنت أنها تتولى مسئولية إدارة مستعمرات الهند الصينية الفرنسية. ولكن الولايات المتحدة عارضت تلك السيطرة مستعملة الأدوات الاقتصادية. فمنعت تصدير المنتجات التعدينية والآلات إلى اليابان، كما دعت حكومة الصين من خلال قانون الإعارة والتأجير. وحينما احتلت اليابان الهند الصينية الفرنسية فى يوليو سنة ١٩٤١ ردت الولايات المتحدة بحظر التصدير بالكامل إلى اليابان، وتجميد أملاك اليابانيين فى الولايات المتحدة. وكان معنى ذلك أن

اليابان ستبدأ في استهلاك احتياطي النفط المخزون لديها وأنها لن تستطيع الاستمرار في مشروعاتها في الشرق الأقصى. وقد اتخذت الولايات المتحدة تلك الإجراءات لأن هيمنة اليابان على الشرق الأقصى كانت تعنى "إبعاد رؤوس الأموال والمنتجات الأمريكية بشكل نهائى من السوق الصينى"، كما يقول رنوفان^(٧٠). ومما ضاعف من الضغط على اليابان في اتجاه دخول الحرب هو أن الولايات المتحدة أصدرت قرارين ينص أولهما على ضم القوات المسلحة الفلبينية إلى جيش الولايات المتحدة، وينص ثانيهما على تعيين الجنرال دوجلاس ماك آرثر قائدا أعلى لقوات الولايات المتحدة في الشرق الأقصى. ويعنى ذلك أن القوات الأمريكية قد وصلت إلى جزر الفلبين وأصبحت قريبة من السواحل اليابانية. ولما كانت للولايات المتحدة تدعيم قوات تشيانج كاي شيك في الصين، فقد فسرت اليابان هذا التطور بأنه مقدمة لضرب اليابان ذاتها. وقد اعتبر العسكريون هذا التطور بمثابة تهديد مباشر لليابان، ونجحوا في تعيين واحدا منهم وهو الجنرال توجو Tojo رئيسا للوزراء. وكان توجو من أنصار الاستفادة من الحرب الأوروبية لتحقيق توسعات يابانية في الشرق الأقصى. ولهذا قررت اليابان أن تأخذ زمام المبادرة وقامت في ٨ ديسمبر سنة ١٩٤١ بتحطيم الأسطول الأمريكى المتمركز في ميناء بيرل هاربور. وفي الوقت ذاته هاجمت مطارات الجيش الأمريكى في الفلبين. وفي اليوم التالى أعلنت الولايات المتحدة الحرب على اليابان. وفي ١٠ ديسمبر أعلنت ألمانيا وإيطاليا الحرب على الولايات المتحدة. وعقب ذلك قرر الكونجرس الأمريكى إعلان الحرب على دول المحور جميعا.

من المؤكد أن للولايات المتحدة لم تفاجئ بالغزو اليابانى. فقد كانت على علم بنوايا اليابان. ذلك أن المخابرات الأمريكية كانت قد نجحت في فك شفرة للبرقيات المرسلة من طوكيو إلى السفارة اليابانية في واشنطن، وعلمت من خلالها بنية اليابان مهاجمة الولايات المتحدة. ولكن الولايات المتحدة فضلت ترك زمام المبادرة لليابان لكي تضمن تأييد الرأى العام الأمريكى للحرب. كذلك، فإنه بمجرد استعداد الولايات المتحدة لتلك الحرب، بدأت تتشدد مع اليابان في شروط للتوصل إلى تسوية حول قضايا الهند الصينية الفرنسية. فطلبت اليابان بالجلء عن كل الهند الصينية الفرنسية والتخلى عن الحكومة العميلة التى أقامتها في الجزء الذى تحتله من الصين باسم دولة منشوكو. وكانت الولايات المتحدة تعلم أن هذه الشروط مرفوضة مسبقا من اليابان، وأن الأخيرة ستبادر بالهجوم، ولكن للولايات المتحدة لم تتوقع أن يكون الهجوم على بيرل هاربور نظرا لبعدها عن القواعد اليابانية، وتوقعت هجوما على القوات الأمريكية في الفلبين. وفي كل الأحوال، فإن للولايات المتحدة

ردت على الهجوم اليابانى بإعلان الحرب على اليابان فى جبهة الشرق الأقصى. ولم تكثف بذلك ولكنها مدت نطاق تدخلها ليشمل الجبهة الأوروبية - الأطلنطية مما يؤكد أن الولايات المتحدة كانت مستعدة لدخول الحرب فى تلك الجبهة، وأنها كانت تنتظر الفرصة المناسبة.

كذلك ، فإنه من المؤكد أن ألمانيا لم تكن متحمسة فى البداية لدخول اليابان الحرب ضد الولايات المتحدة وكانت تأمل أن تدخل اليابان الحرب ضد الاتحاد السوفيتى للضغط عليه من الجبهتين الشرقية والغربية. أو أن تضغط اليابان على الولايات المتحدة حتى توقف مساعداتها إلى بريطانيا، وإلا فإن دول المحور ستعلن الحرب عليها. ولكن عندما شعرت ألمانيا بأن هناك مفاوضات سرية تجرى بين اليابان والولايات المتحدة تحولت إلى تشجيع اليابان على دخول الحرب ضد الولايات المتحدة. بل أن رابينتروب، وزير خارجية ألمانيا، أكد للمفير اليابانى فى برلين فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤١ أنه فى حالة نشوب تلك الحرب فإن ألمانيا ستساند حليفتها مما حدا باليابان إلى وقف محادثاتها مع الولايات المتحدة خاصة أن الأخيرة كانت قد اشترطت على اليابان الخروج من الميثاق الثلاثى^(٢١).

فى البداية حققت القوات اليابانية انتصارات كبرى. فقد احتلت سيام، وشمالى شرق شبه جزر الملايا. كذلك سقطت هونج كونج فى يد اليابانيين فى ٢٥ ديسمبر، كما سقطت سنغافورة فى ١٥ فبراير سنة ١٩٤٢، واستولى اليابانيون على سومطرة وجاوا وغيرها من الجزر الإندونيسية. وسرعان ما سقطت رانجون عاصمة بورما (ميانمار حاليا) فى يد اليابانيين فى ٩ مارس سنة ١٩٤٢. وأعقب ذلك سقوط الفلبين ذاتها. وهكذا استطاع اليابانيون إنهاء الإمبراطوريات البريطانية، والهولندية، والفرنسية، والأمريكية فى شرقى آسيا.

ردت الولايات المتحدة على الانتصارات اليابانية بدعم صمود القوات الصينية بقيادة تشيانج كاي شيك، ومحاولة التوفيق بين الشيوعيين الصينيين بقيادة ماوتسى تونج، وحكومة الصين أملا فى أن تشغل القوات اليابانية بمعاركها فى الصين مما يسهل من الضغط عليها فى المحيط الهادى. كذلك تحالفت الولايات المتحدة مع استراليا، ونيوزيلندا لضرب خطوط المواصلات البحرية اليابانية مما أدى إلى إلحاق خسائر جسيمة بتلك الخطوط.

كان التدخل الأمريكى فى الحرب حاسما فى تحويل دفة الحرب لصالح بريطانيا والدول المتحالفة. وللمرة الثانية فى القرن العشرين تدخلت الولايات المتحدة لتحديد مصير

أوروبا، مما كان يعنى انتقال الزعامة العالمية للولايات المتحدة وهو ما تمثل فى وضع قيادة للحلفاء فى الجبهة الأوروبية - الأطلنطية تحت قيادة الجنرال الأمريكى ايزنهاور.

الفرع الرابع

المفاجأة الاستراتيجية فى الحرب العالمية الثانية

. يثير الهجوم الألمانى على الاتحاد السوفييتى، والهجوم لليابانى على الولايات المتحدة قضية مهمة، وهى المفاجأة الاستراتيجية للخصم ونورها فى كسب الحرب. فيرى بعض الدارسين أن الاتحاد السوفييتى، والولايات المتحدة فوجئا بالهجومين، وأن هذه المفاجأة تفسر النجاحات الكبرى التى حققتها ألمانيا، واليابان فى المراحل الأولى للحرب^(٢٢).

الواقع أن الاتحاد السوفييتى، والولايات المتحدة كانا يعلمان باحتمال الهجومين الألمانى واليابانى على التوالى. ذلك أن المعلومات التى ورنث إلى ستالين أكدت له أن ألمانيا تستعد لنش الحرب، كما أن القادة العسكريين السوفييت وضعوا خططاً للتعبئة ولمواجهة احتمالات الهجوم الألمانى. بيد أن ستالين تأخر فى اتخاذ قرار الاستعداد لمواجهة الغزو الألمانى حتى وصلته رسالة من المخابرات السوفييتية تتضمن نص برقية مرسله من برلين إلى السفارة الألمانية فى طوكيو تحدد منتصف يونيو موعداً للهجوم الألمانى على الاتحاد السوفييتى. عند تلك اللحظة فقط أعطى ستالين أوامره بالاستعداد.

كيف نفسر تأخر الاتحاد السوفييتى فى الاستعداد لمواجهة الهجوم الألمانى؟ الواقع أن ستالين كان يعتقد أن الاستعدادات الألمانية على الحدود السوفييتية تهدف إلى الضغط عليه، كما أن ألمانيا لن تقوم بالهجوم على الاتحاد السوفييتى قبل أن تنهى معركتها مع بريطانيا، وأن ألمانيا قبل أن تقوم بالهجوم فإنها ستوجه انذاراً إلى الاتحاد السوفييتى مما يعطيه فرصة للمناورة السياسية. كما أن ستالين كان يخشى أن تأخذ ألمانيا التعبئة السوفييتية كمبرر للإسراع بالهجوم. وأخيراً، فقد كان يعتقد أن المعلومات الآتية من بريطانيا حول احتمالات الهجوم الألمانى كانت تهدف إلى دفع الاتحاد السوفييتى للدخول فى معركة ضد ألمانيا لتخفيف الضغط الألمانى على بريطانيا.

رغم إعطاء ستالين الأمر بالاستعداد العسكرى فى مارس سنة ١٩٤١، إلا أنه رفض إعلان حالة الطوارئ على الحدود مع ألمانيا قبل الغزو بأيام مؤكداً أن الأمر يمكن أن يحل سلمياً رغم ورود معلومات من الألمان الفارين إلى الأراضى السوفييتية عن توقيت الغزو.

بل أنه حينما وقع الغزو صباح يوم ٢٢ يونيو تصور ستالين أن الأمر مجرد استفزاز من القوات الألمانية. وأمر القوات السوفييتية المتمركزة على الحدود بعدم الرد. ويوضح ذلك الدور الذي يلعبه النسق العقيدى للقائد السياسى فى تجاهل المعلومات المؤكدة، ومن ثم التصرف بناء على ما يعتقد، وليس بناء على مضمون المعلومات^(٢٣).

أما من ناحية الولايات المتحدة، فقد كان الرئيس الأمريكى يعلم أن اليابان على وشك أن تشن هجوما عسكريا على الولايات المتحدة وذلك من خلال اختراق الشفرة السرية للبرقيات المرسلة من وزارة الخارجية اليابانية إلى السفارة اليابانية فى واشنطن. بل إن السفير الأمريكى لدى اليابان، جوزيف جرو، توقع أن يكون الهجوم اليابانى على بيرل هاربور بالتحديد. ورغم ذلك، فقد فوجئت الولايات المتحدة بهذا الهجوم، وتم تدمير الأسطول الأمريكى المتمركز فى بيرل هاربور. وعزو هولستيتير وريتشارد بيتس هذا الفشل فى توقع الهجوم اليابانى إلى المستندات التى سيطرت على القيادة الأمريكية وببساطة وزير الدفاع هنرى ستيمسون. فقد اعتقدت القيادة الأمريكية أن اليابان ستقوم على الأرجح بمهاجمة الاتحاد السوفييتى بضغط من حليفها ألمانيا خاصة بعد الهجوم الألمانى على الأرضى السوفييتية، كما أن اليابان لن تشن هجوما على الولايات المتحدة طالما أنها لم تنته من حربها فى الصين. كما أن الوجود الأمريكى البحرى القوى فى المحيط الهادى سيردع اليابان عن مهاجمة الأسطول الأمريكى. وأخيرا، فإنه إذا تلى الهجوم البحرى اليابانى فإنه سيكون فى غرب المحيط الهادى (الفلبين أو جوام) وليس فى بيرل هاربور. ونلمس هنا مرة أخرى للتناقض بين المعلومات والعقائد، وكيف أنه مع وجود معلومات مؤكدة فإن عقائد القائد السياسى يمكن أن تودى إلى اتخاذ قرارات لا تستند إلى المعلومات، مما يودى إلى خطأ فى حساب عملية اتخاذ القرار. وبضيف بيتس أن للفشل الأمريكى كان راجعا أيضا إلى عدم كفاءة نظم الاتصال ونقل المعلومات داخل القيادة الأمريكية. بحيث أن المعلومات لم تكن متاحة إلا لعدد قليل ممن لهم علاقة باتخاذ القرار. ومن ثم لم يتمكن إلا عدد محدود منهم من تكوين صورة كاملة عن الموقف^(٢٤).

بيد أن فريقا آخر من الباحثين يرى أنه لم يكن هناك خطأ فى الحساب السياسى من ناحية القيادة الأمريكية. فالولايات المتحدة سعت لدفع اليابان إلى مهاجمتها كمبرر لدخول الحرب فى الجبهة الأوروبية، وكاداه للتغلب على معارضة رأى العام الأمريكى لدخول الحرب. ومن ثم اتبعت الولايات المتحدة سياسة متشددة إزاء اليابان تمثلت فى العقوبات الاقتصادية التى فرضتها عليها. ومن ثم، فإنها تفاضت عن مواجهة الهجوم اليابانى

لاستعماله كمبرر لدخول الحرب، وهو ما كانت تأمل فيه القيادة الأمريكية لعلها بضرورة دخول الحرب لإنقاذ بريطانيا. (٢٥)

المطلب الثالث

هزيمة دول المحور

يمكن القول أن تطور الحرب العالمية الثانية منذ الهجوم الياباني على بيرل هاربور في ديسمبر سنة ١٩٤١ وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية في أغسطس سنة ١٩٤٥ قد اتخذ مسارين رئيسيين، أولهما هو المعارك الحربية بين دول المحور، والدول المتحالفة، وهى المعارك التى أسفرت عن هزيمة دول المحور واستسلامها دون شروط. أما المسار الثانى فهو التعاون بين الدول المتحالفة لإعادة تشكيل النظام العالمى بعد انتهاء الحرب.

فابتداء من نوفمبر سنة ١٩٤٢ بدأت دفعة الحرب تتحول لصالح الحلفاء. وتمثل ذلك فى خمسة معارك كبرى هى معركة العلمين، ومعركة ستالينجراد، والإنزال البحرى فى شمالى أفريقيا من الفيلق السادس، والإنزال البحرى فى نورماندى، والمعارك الأمريكية اليابانية فى المحيط الهادى.

ففى العلمين دارت معارك كبرى بين الفيلق الأفريقى بقيادة رومل والمكون من قوات ألمانية، وإيطالية، والفيلق البريطانى الثامن بقيادة مونتجمرى فى نوفمبر سنة ١٩٤٢، أسفرت عن هزيمة الأول. وكانت تلك أول هزيمة كبرى لقوات المحور. ويقول المؤرخ الألمانى شيرر أن هزيمة العلمين كانت هى بداية النهاية لأدولف هتلر (٢٦).

وفى الشهر التالى وقعت معركة ستالينجراد مع الاتحاد السوفييتى، وقد كانت تلك المعركة حاسمة فى هزيمة ألمانيا. ففى معركة ستالينجراد، التى بدأت فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩٤٢، حاصرت القوات السوفييتية حوالى ٣٣٠ ألف جندى ألماني فى مدينة ستالينجراد، هلك معظمهم واضطر الباقى للاستسلام فى ٣١ يناير سنة ١٩٤٣ مما أعطى للاتحاد السوفييتى زمام المبادرة فى الحرب، وبدأ يتعقب القوات الألمانية المتراجعة عبر أراضي شرقى أوروبا حتى دخل العاصمة الألمانية برلين.

وفى البحر المتوسط نزلت القوات البريطانية - الأمريكية فى شمالى أفريقيا فى ٨ نوفمبر سنة ١٩٤٢ تمهيدا للنزول إلى جزيرة صقلية، والذي تم فى ١٠ يوليو سنة ١٩٤٣.

وفى يوم ١٩ يوليو قصف الحلفاء روما لأول مرة. وقد رفض هتلر إعطاء دعم عسكرى إلى حليفه موسولينى. وقد أدى هذا التطور إلى زلزلة النظام الإيطالى الفاشى واستقالة موسولينى فى ٢٥ يوليو سنة ١٩٤٣، وحل محله المارشال بادوليو Badoglio، والذى طلب عقد هدنة تمت فى ٣ سبتمبر. وبذلك كانت إيطاليا أول المهزومين والخارجين من الحرب. وقد ناور الإيطاليون بين الأطراف المتحاربة. فقد أكد بادوليو للألمان استمرار إيطاليا فى الحرب، فى الوقت ذاته اتصل بالدول المتحالفة سرا لعقد الهدنة. وتفاهمت حكومة بادوليو مع الحلفاء حول مبدأ نزولهم فى شبه الجزيرة الإيطالية، كما تعهدت بقبول مطالبهم دون قيد أو شرط. وفيما بعد قامت قوات المقاومة الإيطالية (الأنصار) بالقبض على موسولينى وإعدامه. وفى ٤ يونيو سنة ١٩٤٤ احتلت قوات الحلفاء مدينة روما.

كذلك نزلت القوات الأمريكية فى نورماندى فى ٦ يونيو سنة ١٩٤٤ واتجهت شوقا، فى الوقت الذى كانت فيه القوات السوفييتية تتقدم غربا، مما أدى إلى سحق القوات الألمانية ودخول القوات المتحالفة إلى باريس. وتم إقامة حكومة فرنسية بزعامة ديغول. كذلك دخلت القوات السوفييتية برلين ورفعت العلم السوفييتى على مبنى الرايخستاخ وقام هتلر بانتهاء حياته بنفسه. وفى ٧ مايو سنة ١٩٤٥ استسلمت ألمانيا دون قيد أو شرط.

أما فى جبهة المحيط الهادى، فقد دارت معركة بحرية أمريكية يابانية فى فبراير سنة ١٩٤٣ استطاعت بعدها البحرية الأمريكية أن تأخذ زمام المبادرة فى تلك الجبهة. وفى ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٤٤ نزلت القوات الأمريكية فى الفلبين، واستخدمتها كنقطة انطلاق لضرب اليابان. وفى ١٨ أبريل سنة ١٩٤٤ تم قصف طوكيو. وفى الشهر ذاته قامت القوات الأمريكية باحتلال أوكيناوا فى اليابان بعد معركة ضخمة قتل فيها حوالى ٢٠٠ ألف جندى يابانى. كذلك بدأت الولايات المتحدة فى الشهر ذاته فى قصف المراكز الصناعية اليابانية، بما فى ذلك العاصمة طوكيو. كذلك أبلغ الاتحاد السوفييتى اليابان أن حلف عدم الاعتداء الموقع بينهما فى ١٣ أبريل سنة ١٩٤١ قد فقد مضمونه منذ هجوم ألمانيا على الاتحاد السوفييتى، وهجوم اليابان على الولايات المتحدة، وأنه لا محل لتجديده. ورغم المقاومة الشرسة لليابانيين، إلا أنهم أدركوا صعوبة الاستمرار فى الحرب. وهكذا بدأوا فى استكشاف احتمالات عقد هدنة مشرفة. ولكن الولايات المتحدة، وبريطانيا، وبموافقة الصين، وجهتا إنذارا إلى اليابان أثناء انعقاد مؤتمر بوتسدام فى ٧ يوليو سنة ١٩٤٥. بموجب الإنذار طلبت الدولتان من اليابان الاستسلام دون قيد أو شرط مع إلغاء النظام العسكرى، ونزع السلاح الشامل، وإلغاء الصناعات الحربية، وحصر سيادة اليابان

على الجزر الأربعة الكبرى، وأن يجرى احتلال اليابان من جانب قوات الحلفاء لتنفيذ هذه الشروط. وقد رفضت اليابان تلك الشروط واقترحت بدلا من ذلك تسوية تفاوضية تقوم على انسحابها من المناطق التي احتلتها في المحيط الهادئ والصين، وقد تم ذلك من خلال إتصالها بالحكومة السويدية كما تجدد أثناء انعقاد مؤتمر بوتسدام من خلال الاتحاد السوفييتي. ولكن العرض الياباني قوبل بالرفض^(٢٧). ومن ثم، اتخذ الرئيس الأمريكي هاري ترومان، الذي خلف للرئيس روزفلت بعد وفاته المفاجئة في ١٢ أبريل، قرارا بإلقاء أول قنبلة ذرية في التاريخ على هيروشيما في ٦ أغسطس مما أسفر عن مصرع ١٦٠ ألف ياباني. وفي ٨ أغسطس أعلن الاتحاد السوفييتي أنه قد أصبح في حالة حرب مع اليابان اعتبارا من اليوم التالي، وقامت الجيوش السوفييتية بغزو منشوريا يوم ٩ أغسطس. وفي اليوم ذاته ألقت الولايات المتحدة قنبلة ذرية ثانية على نجازاكي. وفي ١٠ أغسطس أخطرت اليابان حكومتى سويسرا، والسويد برغبة الإمبراطور في قبول شروط مؤتمر بوتسدام تحت تحفظ واحد هو عدم المساس بعرش أو امتيازات الإمبراطور. وقد وافق الحلفاء على هذا الطلب. وفي ١٤ أغسطس أعلنت اليابان موافقة الإمبراطور على شروط بوتسدام. وفي ٢ سبتمبر تم توقيع وثيقة الاستسلام على سطح السفينة الحربية الأمريكية ميسوري عند ميناء طوكيو. وكانت السفينة ترفع العلم القديم للكمودور بيرى الذي كان قد حضر عند هذا النشاط سنة ١٨٥٣، كما سبق أن أوضحنا في الفصل الثالث من هذا الكتاب. وفي ٨ سبتمبر دخل الجنرال ماك آرثر قائد القوات الأمريكية طوكيو رسميا. وقد انتهز الاتحاد السوفييتي فرصة الانهيار الياباني لكي يحتل الجزر اليابانية الشمالية (المعروفة حاليا باسم جزر كوريل). وهكذا انتهت الحرب العالمية الثانية.

الواقع أن استسلام اليابان كان أمرا متوقعا منذ خروج إيطاليا من الحرب سنة ١٩٤٣، واستسلام ألمانيا في ٧ مايو سنة ١٩٤٥. فلم يكن من الممكن أن تواجه اليابان وحدها الحلفاء مجتمعين. وكان الحوار يدور ليس حول استسلام اليابان، وإنما حول شروط هذا الاستسلام. فلماذا استعملت للولايات المتحدة السلاح النووي مرتين ضد اليابان في أول سابقة من نوعها في التاريخ؟

يرى بعض الدارسين أن الهدف من استعمال القنبلة الذرية كان هو سحق الطبقة العسكرية اليابانية ذات النزعات القومية المتطرفة، وأن يحل محلها طبقة جديدة ذات نوايا سلمية. فهذه الطبقة العسكرية، على نحو ما أكده سفير الولايات المتحدة لدى اليابان أثناء الحرب، جوزيف جرو، هي المسئولة عن العدوانية اليابانية، فضلا عن أن الشعب الياباني

يُسم بالاستعداد للتضحية التامة. ومن ثم يجب سحق مقاومته بشكل نهائى من خلال هزيمة عسكرية كاملة^(٢٨). من ناحية ثانية يمكن القول ان الولايات المتحدة كانت تهدف أيضا إلى إشهار امتلاكها للقنبلة الذرية وتدشين دورها العالمى باعتبارها الدولة النووية الوحيدة مما يؤهلها لقيادة العالم بعد انتهاء الحرب. وعلى أى حال، فإن استعمال الولايات المتحدة للقنبلة الذرية، يمحض مقولة أن أسلحة الدمار الشامل هى أسلحة آمنة إذا كانت فى يد الدول الديمقراطية، وهى أسلحة خطيرة إذا وقعت فى يد الدول التسلطية على نحو ما بدأت تروج له الولايات المتحدة عقب نهاية الحرب الباردة سنة ١٩٩١. فلا علاقة بين طبيعة النظام السياسى (ديمقراطى أو تسلطى) وبين ميل النظام لاستعمال أسلحة الدمار الشامل. ونضيف إلى ذلك أن الولايات المتحدة كانت تريد من اليابان استسلاما غير مشروط طبقا لشروط بوتسدام. وهو ما لم تكن اليابان مستعدة لتقديمه.

كان أول تصرف للجنرال ماك آرثر، هو تسريح الجيش اليابانى، ومحكمة القادة العسكريين اليابانيين باعتبارهم مجرمى حرب، والاستيلاء على الممتلكات اليابانية فى الخارج كتعويضات. كذلك تم تجريد الإمبراطور من سلطاته المقدسة، وقام بزيارة للجنرال ماك آرثر فى مقر قيادته تحت التهديد بقصف المقر الإمبراطورى ذاته.

المبحث الرابع

الحلفاء ومحاولة إعادة تشكيل النظام العالمى

أثناء سير العمليات الحربية كانت الدول المتحالفة تجهز لترتيبات ما بعد انتهاء الحرب. وفى هذا الصدد ركزت تلك الدول على ثلاث قضايا هى اقتسام غنائم الحرب، وبناء ترتيبات تضمن عدم عودة الدول المهزومة إلى ساحة الحرب، وإقامة نظام جديد للأمن الجماعى العالمى يكرس انتصارها وهيمنتها. وقد تم ذلك من خلال سلسلة المؤتمرات التى عقدتها الدول المتحالفة أثناء الحرب. ويلاحظ أن فرنسا والصين لم تشاركاً فى صياغة ترتيبات فترة ما بعد الحرب نتيجة عدم اعتراف الحلفاء بالحكومة التى شكلها الجنرال ديغول باسم "لجنة التحرير الوطنية" كممثل شرعى لفرنسا، وبسبب وقوع جزء كبير من الأراضى الصينية تحت الاحتلال اليابانى.

وقد سارت عملية محاولة إعادة تشكيل للنظام العالمى أثناء وبعد الحرب من خلال أعمال المؤتمرات التالية:

١. مؤتمر "ميثاق الأطلنطى" فى ١٠-١٢ أغسطس سنة ١٩٤١

عقد هذا المؤتمر فى جزيرة نيوفوندلاند فى كندا وكان مقصورا على الولايات المتحدة، ومثلها الرئيس الأمريكى روزفلت، وبريطانيا، ومثلها رئيس الوزراء تشرشل. وقد أصدر المؤتمر "ميثاق الأطلنطى" The Atlantic Charter فى ١٢ أغسطس سنة ١٩٤١. وقد أتى الميثاق على ثمان نقاط أهمها تعهد الدولتين بأنهما لا تسعى إلى التوسع الإقليمى، وأنهما لا يرغبان فى حدوث تغيرات إقليمية لا تتسق مع الرغبات الحرة للشعوب، وأنهما تحترمان حق الشعوب فى اختيار حكوماتها، ويرغبان فى رؤية الشعوب التى حرمت من حق حكم ذاتها بالقوة وقد تحررت، كما يرغبان فى إنشاء نظام عالمى للتعاون الإقتصادى، ونظام عالمى للسلم يحقق الأمن لجميع الأمم داخل حدودها. وقد أوردنا نص الميثاق فى الملحق الرابع عشر من هذا الكتاب. ورغم أن الاتحاد السوفيتى كان يتعرض آنذاك لهجمات ألمانيا إلا أنه لم يدع إلى المؤتمر، واكتفت الدولتان بإبلاغه بنتائج المؤتمر. كما أن الميثاق نص على حق الشعوب فى تقرير المصير، وأهمية التخلّى عن المطالبات الإقليمية فى إشارة إلى احتلال الاتحاد السوفيتى لدول بحر البلطيق الثلاث مما خلق بذور للتوتر فى علاقات الاتحاد السوفيتى بالدولتين.

٢. مؤتمر واشنطن في يناير سنة ١٩٤٢.

شارك الاتحاد السوفييتي في هذا المؤتمر (والذي أطلق عليه الاسم الكودي "مؤتمر أركاديا") مع بريطانيا، والولايات المتحدة. وقد أصدر المؤتمر "إعلان الأمم المتحدة" في أول يناير سنة ١٩٤٢، وهو الإعلان الذي وقعت عليه الصين، ومجموعة من الدول الصغرى فيما بعد. وقد تضمن الإعلان تعهد الدول الموقعة باستعمال كافة مواردها لهزيمة دول المحور، وعدم توقيع صلح منفرد مع تلك الدول. وسنعود إلى هذا الإعلان في سياق حديثنا عن الأمم المتحدة .

٣. مؤتمر موسكو في أكتوبر - نوفمبر سنة ١٩٤٣

انعقد هذا المؤتمر بعد الانتصار السوفييتي على الألمان في معركة ستالينجراد، وانتصار الحلفاء على قوات دول المحور في معركة العلمين في الأراضي المصرية. فقد أدى انتصارا ستالينجراد والعلمين إلى شعور الحلفاء بالثقة في النصر، وشرعوا في رسم مستقبل السياسة الدولية بعد الحرب. ومن ثم اجتمع ممثلو بريطانيا، والولايات المتحدة، والاتحاد السوفييتي في موسكو. وأسفر الاجتماع عن إصدار إعلان مشترك يتضمن المبادئ التي يجب أن تحكم السياسة الدولية بعد انتهاء الحرب وأهمها إنشاء منظمة عالمية للمحافظة على الأمن والسلام الدوليين، وتعهد الدول للموقعة بعدم استعمال قواتها الموجودة في أقاليم الدول الأخرى بعد نهاية الحرب، إلا بعد استشارة الدول الأخرى الموقعة على التصريح. وكان في ذلك إشارة ضمنية إلى توسع القوات السوفييتية في أوروبا الشرقية، بعد أن بذلت القوات الألمانية المنهزمة في التراجع، وتتبع القوات السوفييتية لها. وأخيرا، فقد دعي إعلان موسكو إلى عقد مؤتمر قمة للدول الثلاث في طهران. وطالبت الولايات المتحدة بأن تحضر الصين هذا المؤتمر، ولكن الاتحاد السوفييتي رفض حضور الصين. ولذلك دعت الولايات المتحدة إلى عقد مؤتمر بينها وبين بريطانيا، والصين للتوصل إلى خطة موحدة بين الدول الثلاث قبل انعقاد مؤتمر طهران. وقد انعقد هذا المؤتمر في القاهرة.

٤. مؤتمر القاهرة في نوفمبر ١٩٤٣

ضم هذا المؤتمر الولايات المتحدة، وبريطانيا، والصين، وقد تم الاتفاق فيه على معاقبة اليابان وإعادة الأراضي التي استولت عليها من الصين إبان الحرب اليابانية - الصينية سنة ١٩٣٧، وإستقلال كوريا.

٥- مؤتمر طهران في ٢٨ نوفمبر - ١ ديسمبر ١٩٤٣

حضر هذا المؤتمر ستالين ، وروزفلت ، وتشيرشل ، وتم الإتفاق فيه على تحديد يوم أول مايو سنة ١٩٤٤ موعداً للقيام بعملية غزو فرنسا أى فتح جبهة فى غرب أوروبا، وهى الجبهة التى افتتحت بالفعل فى ٦ يونيو سنة ١٩٤٤. الواقع ان مؤتمر طهران يعنبر آخر مؤتمر اتضح فيه تعاون الحلفاء ضد المحور. فقد أجل الحلفاء فى هذا المؤتمر النظر فى كل القضايا الخلافية إلى ما بعد انتهاء الحرب نظراً لحاجتهم إلى استمرار التعاون العسكرى. وكانت أهم نتيجة لاتعداد مؤتمر طهران هى فتح جبهة غربية ضد ألمانيا انطلاقاً من سواحل فرنسا من خلال العملية المعروفة باسم "غزو نورماندى" الذى قياده الجنرال ايزنهاور^(٢٩).

مع نهاية مؤتمر طهران ظهر التعارض بين السياسة الأمريكية، والسياسة البريطانية، والسياسة السوفييتية. فقد ركزت الولايات المتحدة على عدم البت فى التسوية السياسية إلا بعد الحرب، ومن خلال المنظمة العالمية للمزع إنشائها. بينما بدأ الاتحاد السوفييتى يركز على بسط نفوذه فى شرق أوروبا لخلق مناطق عازلة بينه، وبين ألمانيا فى المستقبل. أما بريطانيا فقد ركزت على سياسة توازن القوى التقليدية وبالتحديد بناء كتلة غربية لموازنة للقوة السوفييتية الجديدة. وقد تقرر مصير هذا الخلاف بالنظر إلى سير العمليات الحربية. فقد انقسمت أوروبا إلى منطقتين إحداهما تحت النفوذ السوفييتى والأخرى تحت النفوذ الأنجلو أمريكى. فقد احتلت القوات السوفييتية رومانيا، وبلغاريا، والمجر، وتشيكوسلوفاكيا، وبولندا، وجزء من يوجوسلافيا، ولقّامت حكومات موالية لها فى تلك الدول. أما منطقة النفوذ البريطانى الأمريكى فقد شملت إيطاليا، وفرنسا، وبلجيكا وبذلك بدا أن أوروبا قد انقسمت إلى معسكرين.

وفى أكتوبر سنة ١٩٤٤ اتفق ستالين، وتشيرشل فى مؤتمر عقده فى موسكو على توزيع مناطق النفوذ فى البلقان بحيث تكون اليونان منطقة نفوذ بريطانية، وتكون وبلغاريا، ورومانيا منطقة نفوذ سوفييتية، وأن يكون للدولتين نفوذ مشترك فى المجر، ويوجوسلافيا^(٣٠).

٦- مؤتمر يالتا فى ٤-١١ فبراير سنة ١٩٤٥

لعل هذا المؤتمر هو أهم المؤتمرات التى عقدها الحلفاء أثناء الحرب العالمية الثانية وقد حضره تشيرشل، وروزفلت، وستالين. وقد ناقش المؤتمر أربعة موضوعات هى :

أ. دخول الاتحاد السوفييتي الحرب ضد اليابان: فقد تعهد الاتحاد السوفييتي بدخول الحرب ضد اليابان خلال ثلاثة شهور من استسلام ألمانيا، وذلك بشرط إعادة جنوب جزيرة سخالين، وجزر الكورييل، وميناء بورت آرثر إليه ومشاركته في إدارة خط سكة حديد جنوب منشوريا وشرقي الصين مع الحكومة الصينية. وقد وافق الحلفاء على تلك الشروط.

ب. القضية الألمانية: تم الإتفاق على تقسيم ألمانيا إلى مناطق احتلال أمريكية، وبريطانية، وسوفييتية، على أن تخضع مدينة برلين عاصمة ألمانيا لسلطة مشتركة. وإتفق على تقسيم ألمانيا نهائيا، ورفض إعادة توحيدها في المستقبل، وعلى أن تشارك فرنسا في منطقة احتلال شريطة أن تتولى فرنسا إدارة منطقة احتلال تقتطع من المنطقتين البريطانية والأمريكية، على أن تنفع ألمانيا تعويضات للدول المنتصرة.

ج. القضية البولندية: كانت الجيوش السوفييتية قد احتلت كل بولندا وكونت حكومة موالية لها باسم "المجلس الوطني"، بينما كانت حكومة بولندا في المنفى متواجدة في لندن وتطالب بالعودة إلى وارسو. وقد تم الإتفاق على تكوين حكومة بولندية جديدة يشارك فيها أعضاء حكومة المنفى بحيث يكون للمجلس الوطني ثلاثة أخماس للمقاعد. وكان هذا الحل يعني عمليا إبقاء بولندا تحت الهيمنة السوفييتية. وقد برر ستالين إصراره على ذلك بأن الأراضي البولندية استخدمت مرتين سنة ١٩١٥، وسنة ١٩٤١ كطريق مرور للغزو الألماني لروسيا، والاتحاد السوفييتي على التوالي، وأنه من الضروري وجود حكومة في بولندا تتفهم المصالح السوفييتية. وقد وافق روزفلت على هذا الترتيب رغم أنه كان يعني إبقاء بولندا تحت السيطرة السوفييتية، لأن الولايات المتحدة كانت بحاجة إلى دخول السوفييت للمعركة ضد اليابان^(٣١).

د. مناطق النفوذ في البلقان: أقر مؤتمر بالتنا تقسيم مناطق النفوذ في البلقان التي إتفق عليها ستالين، وتشرشل في مؤتمر موسكو في أكتوبر سنة ١٩٤٤ والتي أشرنا إليها سابقا. وقد أوردنا نص الإعلان الصادر عن مؤتمر بالتنا في الملحق الخامس عشر من هذا الكتاب.

٧ - مؤتمر بوتسدام في ١٧ يوليو - ٢ أغسطس سنة ١٩٤٥

لتعقد المؤتمر في بوتسدام بألمانيا ذاتها بين ١٧ يوليو ، ٢ أغسطس سنة ١٩٤٥ وحضره الرئيس الأمريكي الجديد هاري ترومان ، وونستون تشرشل والذي لم يكمل

المؤتمر لهزيمته فى الانتخابات البرلمانية البريطانية وحل محله كليمنت اتلى أثناء انعقاد المؤتمر، وجوزيف ستالين. وقد قرر المؤتمر تكوين مجلس وزراء الخارجية ليقوم بصفة مستمرة بإعداد تسويات للسلام، ولمباشرة المسائل التى قد تحال إليه على أن يتألف من وزراء خارجية بريطانيا، والاتحاد السوفييتى، والصين، وفرنسا، والولايات المتحدة. وأعطى للمجلس حق عقد معاهدات الصلح مع الدول المهزومة. كذلك، فقد قرر المؤتمر اجتنال للحلفاء لألمانيا، ونزع سلاحها بالكامل، وإزالة صناعاتها التى يمكن أن تستخدم فى الانتاج الحربى، مع حل القوات المسلحة الألمانية حلا كاملا ونهائيا، وبشكل يمنع انتعاش أو إعادة تنظيم العسكرية الألمانية. هذا مع إلغاء القوانين التى أصدرها النظام النازى، واعتقال مجرمى الحرب للنازيين ومحاكمتهم واستبعادهم من الوظائف العامة، مع خضوع التعليم الألمانى لاشراف الحلفاء لاستئصال مبادئ النازية والعسكرية، وتنمية الأفكار الديمقراطية، هذا مع عدم إقامة حكومة مركزية ألمانية، وإشراف الحلفاء على الإقتصاد الألمانى، وذلك عن طريق "مجلس الرقابة" الذى أقامه الحلفاء لتحقيق هذه الأغراض. كما قرر مؤتمر بوتسدام إلزام ألمانيا بدفع تعويضات على النحو التالى :

(أ) تسدد التعويضات التى يطلبها الاتحاد السوفييتى من المعدات التى يمكن إزالتها من منطقة الاحتلال السوفييتى، ومن الودائع الألمانية بالخارج. وكذلك تسدد التعويضات التى تطلبها الولايات المتحدة، وبريطانيا من مناطق الاحتلال الغربية، ومن الودائع الألمانية بالخارج.

(ب) يتلقى الاتحاد السوفييتى ١٥% من المعدات الرأسمالية الصناعية الكاملة التى يمكن الاستفادة منها، و ١٠% من المعدات الرأسمالية الصناعية غير اللازمة للإقتصاد الألمانى، والموجودة فى مناطق الاحتلال الغربية.

كذلك فقد حدد هذا المؤتمر شروط استسلام اليابان، والتى سبق أن أشرنا إليها وهى الشروط التى قبلتها اليابان فيما بعد^(٣٢).

لعل أول معالم عملية إعادة تشكيل النظام العالمى التى نتجت عن تلك المؤتمرات هى أن دول الحلفاء قامت بتوزيع مناطق النفوذ فى البلقان. وقد أسهم هذا التوزيع، بالإضافة إلى سير العمليات الحربية وإتجاه تقدم قوات الحلفاء، فى تقسيم أوروبا بعد انتهاء الحرب. كما أنه نشن مبدأ مهما، سرعان ما أصبح تقليدا فى العلاقات بين الاتحاد السوفييتى،

والولايات المتحدة بعد الحرب، هو تقسيم مناطق النفوذ في العالم. من ناحية ثالثة، فإن دول الحلفاء أصرت على استسلام دول المحور دون قيد أو شرط مما أدى إلى سقوط النظامين الفاشي في إيطاليا والنازي في ألمانيا. فقد سقطت الملكية في إيطاليا ومعها النظام الفاشي الذي أقامه موسوليني، وتحولت إيطاليا إلى الجمهورية. كما سقط النظام النازي في ألمانيا بعد انتحار هتلر واستسلام ألمانيا. وبذلك سقطت النظم الشمولية ماعدا النظام السوفييتي الذي أقامه ستالين، والذي ترسخت أركانه نتيجة انتصار الاتحاد السوفييتي. كذلك فقد أصرت الدول المنتصرة على استبعاد دول المحور بالكامل من ترتيبات ما بعد الحرب العالمية الثانية. فبعكس الحال في الحرب العالمية الأولى، لم تعقد مؤتمرات للتوصل إلى معاهدات الصلح، حتى وإن كانت تلك للمعاهدات بمثابة معاهدات إذعان، وإنما قامت دول الحلفاء فيما بينها بوضع أسس للنظام العالمي الجديد دون تشاور مع الدول المهزومة، والتي استبعدت أيضا من منظمة الأمم المتحدة التي أنشأت سنة ١٩٤٥ كبديل لعصبة الأمم. وتضمن ميثاق المنظمة الجديدة نصا يشير إلى الدول المهزومة باعتبارها الدول المعادية Enemy States. بل إن الدول المهزومة خضعت للاحتلال الكامل من الدول المنتصرة. فقد خضعت اليابان للاحتلال الأمريكي، وخضعت ألمانيا لاحتلال رباعي من الاتحاد السوفييتي، وبريطانيا، والولايات المتحدة، وفرنسا، وقسمت إلى أربع مناطق احتلال، وتم تقسيم مدينة برلين، عاصمة ألمانيا، بين دول الاحتلال الأربع وخضعت إيطاليا لاحتلال بريطاني-أمريكي.

وقد ارتبط بعملية التقسيم المتفق عليه التي اقتضت على البلقان، عملية تقسيم فعلى متفق عليه ضمنا في أوروبا. وقد تم هذا التقسيم للفعلى نتيجة سير العمليات الحربية. فقد سيطر الاتحاد السوفييتي على كل أوروبا الشرقية بما فيها شرقي ألمانيا، كما سيطرت الدول الغربية على كل غربي أوروبا بما فيها غربي ألمانيا، بينما تم تقاسم النفوذ في النمسا بين الدول الأربع المنتصرة. وبذلك بدا أن أوروبا قد انقسمت إلى معسكرين أحدهما يخضع للسيطرة السوفييتية، والآخر يتبع الولايات المتحدة.

بيد أن هذا الانقسام لم يكن مجرد توزيعا للاختصاصات، ولكنه كان يعكس اختلافات في الطموحات الإقليمية. ففي شرقي أوروبا وقع الاتحاد السوفييتي مع تشيكوسلوفاكيا معاهدة تحالف في ديسمبر سنة ١٩٤٣، كما ضم بموجب الهدنة السوفييتية الرومانية في ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٥ بيسارابيا وبوكوفين، وضم منطقة الكاربات بموجب إتفاق مع

تشيكوسلوفاكيا في ديسمبر سنة ١٩٤٥، بالإضافة إلى اعتراف باقي الحلفاء بنفسه في رومانيا، وبلغاريا، وهيمنته على بولندا. وفي هذه التطورات سعى الاتحاد السوفييتي إلى دعم الأحزاب الشيوعية وإقامة حكومات موالية له بالقوة إذا تطلب الأمر ذلك في الدول التي سيطر عليها. وهكذا بدا أن النموذج الشيوعي السوفييتي قد اكتسب أرضية واسعة في شرقي أوروبا بعد الحرب، في مواجهة تمسك الدول الأوروبية الأخرى بالنموذج الرأسمالي الليبرالي. ومن ثم، بدا أن النظام العالمي قد إتجه نحو نمط جديد من القطبية الثنائية.

المبحث الخامس

نتائج الحرب العالمية الثانية

قدمنا أن الحلفاء قد نظموا سلسلة مؤتمرات دولية تهدف إلى إعادة تشكيل النظام العالمى فى فترة ما بعد الحرب بما يتفق ومصالحهم. بيد أن ما حدث بالفعل نتيجة للحروب لم يكن متفقاً تماماً مع تلك الخطط. صحيح أن بعض الخطوط العامة المتفق عليها قد طبقت واستمرت خلال فترة ما بعد الحرب، إلا أنه من الصحيح أيضاً أن الحرب قد أسفرت عن نتائج أخرى لم تكن متوقعة أو مخططة. وقد أدت الحرب العالمية الثانية إلى تغير جوهري فى أسس السياسة الدولية. فقد اختفت ألمانيا النازية، وإيطاليا الفاشية، كما تم سحق العسكرية اليابانية، ورغم استمرار الاستقطاب الثنائى العالمى الذى ميز الفترة السابقة على نشوب الحرب، فإنه اتخذ مضموناً جديداً. فبدلاً من الاستقطاب بين الحلفاء والمحور نشأ الاستقطاب بين الكتلة الشرقية، والكتلة الغربية.

فى هذا الإطار، فإنه ينبغي أن نميز بين النتائج غير المباشرة للحرب العالمية الثانية وبعض النتائج غير المباشرة تلك التى ظهرت بعد نهاية الحرب بفترة. وفى هذا المبحث سنتناول النتائج المباشرة للحرب. ويمكن القول أن أبرز تلك النتائج هو تدمير أوروبا وانهيار دورها فى السياسة الدولية، وتقسيم أوروبا بين الاتحاد السوفيتى والدول المتحالفة الأخرى، ثم توقيع معاهدات الصلح مع الدول المهزومة فى أوروبا.

المطلب الأول

تدمير أوروبا وانهيار دورها فى السياسة الدولية

عمقت نتائج الحرب العالمية الثانية من التدهور الذى أصاب الدور الأوروبى فى السياسة الدولية، والذى أسفرت عنه الحرب العالمية الأولى. فقد دمرت القوة الأوروبية ولم ينج من ذلك المصير للدول المنتصرة ذاتها. فقد أسفرت الحرب العالمية الثانية عن مصرع ٢٥ مليون أوروبى، وإلى هبوط الإنتاج للصناعى والزراعى بنسبة ٤٠%، ٥٠% على التوالى بالمقارنة. بما كان عليه قبل الحرب. هذا بالإضافة إلى شل حركة النقل والمواصلات، ونقص للمواد الغذائية، وانهيار الصادرات. وقد خسرت ألمانيا ٥.٥ مليون

من سكانها، واختفت الدولة الألمانية ذاتها وقسمت إلى أربع مناطق احتلال بين الدول الأربع المنتصرة يديرها قيادة قوات الاحتلال. كذلك فقدت كلاً من فرنسا وبريطانيا نصف مليون مواطن، ودمر جزء مهم من قاعدة الانتاج الصناعى فى الدولتين. من بين الدول المنتصرة كانت اليونان أبرز الخاسرين اقتصادياً، حيث فقدت ٧٥% من أسطولها التجارى، وشاعت فيها مشكلة نقص المواد الغذائية بشكل فادح. كذلك خسرت كلاً من بولندا ويوجوسلافيا ٢٢%، ١١% من سكانها قبل الحرب على التوالي (١,٧ مليون، ٦ مليون على التوالي أيضاً) ودمرت القاعدة الصناعية فيهما بالكامل تقريباً^(٢٣).

وقد أدى هذا الدمار إلى تراجع الدور الأوروبى فى السياسة الدولية، مما ترتب عليه من تعاطف دور الحركات الوطنية فى المستعمرات الأوروبية واستقلالها، كما أنه أدى أيضاً إلى اضطراب أوروبا إلى الاعتماد على الدعم الاقتصادى الأمريكى، ومن ثم بروز ظاهرة جديدة وهى التبعية الأوروبية للولايات المتحدة.

ومما عمق من هذا الاتجاه هو أن الدمار الاقتصادى أدى إلى تعاطف دور الحركات اليسارية للمدعومة من الاتحاد السوفييتى، والذي كان قد سيطر على شرقى أوروبا. ومن ثم اضطرت أوروبا إلى الاعتماد على الولايات المتحدة اقتصادياً لتحقيق الإنعاش الاقتصادى، كما أن الولايات المتحدة دعمت هذا الاتجاه حماية لمصالحها فى أوروبا..

وتجدر الإشارة إلى أن الدمار لم يقتصر على أوروبا، ولكنه شمل شرقى آسيا التى كانت مسرحاً للعمليات الحربية، وقد ظهر ذلك بصورة واضحة فى الدمار الشامل الذى أصاب اليابان نتيجة إلقاء قنبلتين ذريتين عليها، كما أصاب الصين وجنوبى شرقى آسيا.

وقد أدى هذا الانهيار إلى الصعود الكبير للدور الأمريكى فى السياسة الدولية، وورثت الولايات المتحدة معظم النفوذ الأوروبى فى العالم. كما مهد لصعود دور الاتحاد السوفييتى فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

المطلب الثانى

تسوية قضايا الحرب العالمية الثانية

أخذت تسوية القضايا الناشئة عن الحرب العالمية الثانية ثلاثة أنماط مختلفة، النمط الأول، هو القضايا التى تمت تسويتها دون تشاور مع الدول المهزومة محل الشك، ودون توقيع اتفاقيات معها وتم إملاء ترتيبات الاستسلام عليها، وهو ما حدث فى حالتى القضية

الألمانية، والقضية اليابانية. أما النمط الثاني، فهو القضايا التي تمت تسويتها مسن خلال توقيع اتفاقيات مع الدول المهزومة، كما حدث في اتفاقات الصلح مع إيطاليا، ورومانيا، وبلغاريا، والمجر، وفنلندا في ١٠ فبراير سنة ١٩٤٧. ويرجع هذا التمييز بين النمطين إلى أن إيطاليا خرجت من الحرب مبكراً، وانضمت حكومتها الجديدة إلى الحلفاء، كما أن بعض الدول الأخرى، مثل بلغاريا، انقلبت على ألمانيا أثناء سير العمليات الحربية. أما النمط الثالث، فهو القضايا المتعلقة بالدول الصغيرة الموالية للحلفاء، والتي تعرضت للغزو قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية مثل بولندا وتشيكوسلوفاكيا. وقد تمت تسوية تلك القضايا بالتشاور مع الحكومات المعنية. وإن كان الخلاف بين الحلفاء قد أدى إلى نتائج مختلفة عما كان متوقفاً طبقاً لتلك التسويات. وسنتناول هذه الأنماط الثلاث في الفروع التالية.

الفرع الأول

التسويات المفروضة على ألمانيا واليابان

يهيمن في هذا الفرع أن نحدد ما جرى بالنسبة لوضع ألمانيا واليابان على أرض الواقع عند نهاية الحرب وبعد انتهائهما.

أولاً: القضية الألمانية :

سبق أن أشرنا إلى القرارات التي صدرت عن مؤتمرات الحلفاء بخصوص احتلال وتقسيم ألمانيا، وهو الأمر الذي تم تنفيذه بالفعل. فقد قسمت ألمانيا بين مناطق احتلال أربعة بعد أن حصلت فرنسا على منطقة احتلال اقتطعت من المنطقتين البريطانية والأمريكية، كما تم تقسيم برلين على النمط ذاته.

ولكن فرنسا طالبت بعد ذلك بفصل منطقة الرور وإقليم الراين نهائياً عن ألمانيا ووضعها تحت إشراف دولي، وتقسيم الجزء الباقي إلى مناطق تتمتع بالاستقلال الذاتي. بالإضافة إلى فصل إقليم السار عن ألمانيا وتوحيده اقتصادياً مع فرنسا. وقد أبدت بريطانيا والولايات المتحدة المطلب الأخير فقط. كذلك قسمت برلين إلى مناطق احتلال أربعة. وكان من المفروض أن يكون هذا الاحتلال مؤقتاً، إلا أنه بسبب الحرب الباردة فيما بعد أصبح وضعاً دائماً. وظهرت إلى الوجود دولتين ألمانيتين شرقية وغربية، واستمر هذا الوضع حتى إعادة توحيد ألمانيا سنة ١٩٩٠.

أما القضية الثانية التي ثارت بخصوص ألمانيا فكانت هي قضية إنشاء إدارة مركزية لكل ألمانيا. ومن الطبيعي أن فرنسا عارضت بشدة هذا الاقتراح الذي ساندته باقي الحلفاء. كما ثار الجدل حول ما إذا كانت تلك الإدارة المركزية ستشمل الجوانب السياسية والاقتصادية. فقد أيد الاتحاد السوفييتي شمول الإدارة المركزية للجوانب السياسية، ولكنه عارض إدماج الجوانب الاقتصادية في اختصاصها. وقد فشل الحلفاء في الاتفاق على قرار في هذا الشأن .

ثانياً : القضية اليابانية

بعد أن وقعت اليابان وثيقة الاستسلام شكل الحلفاء في سبتمبر سنة ١٩٤٥ "اللجنة الاستشارية للشرق الأقصى" للإشراف على تقرير مصير اليابان. ولكن مهمة اللجنة ظلت صورية. إذ أن الأشراف الحقيقي كان بيد الجنرال ماك آرثر قائد قوات الاحتلال الأمريكية، مما أدى إلى توتر في العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي. كذلك اختلفت الولايات المتحدة مع الاتحاد السوفييتي حول أسلوب عقد معاهدة صلح مع اليابان. فبينما رأت الولايات المتحدة أن يتم ذلك من خلال مؤتمر يضم الدول المشتركة في لجنة الشرق الأقصى (وهي لجنة موسعة تألفت في ديسمبر سنة ١٩٤٥ لتحل محل اللجنة الاستشارية). وأن تتخذ القرارات في اللجنة بأغلبية الثلثين، فإن الاتحاد السوفييتي طالب بوضع معاهدة الصلح في اجتماع يضم وزراء خارجية الدول الكبرى، وأن تتخذ القرارات بالإجماع. وقد أدى ذلك إلى عدم عقد معاهدة صلح مع اليابان، وأن كانت قرارات مؤتمر يالطا بخصوص اليابان قد تم تنفيذها.

الفرع الثاني

معاهدات الصلح مع بعض الدول الأوروبية المهزومة

تضمنت معاهدة الصلح مع إيطاليا تنازلها عن جزء من "وادي أوست" إلى فرنسا بعد أن تم إجراء استفتاء بين سكانه صوت فيه ٩١% من السكان لصالح الانضمام إلى فرنسا. كما تنازلت عن دالماسيا ليوجوسلافيا. وعن جزر رودس والدوديكانيز لليونان، مع حصول ألبانيا وأثيوبيا على استقلالهما فوراً، وتمت إحالة قضية المستعمرات الإيطالية إلى الأمم المتحدة. وتضمنت المعاهدة نصوصاً تتعلق بتحديد تسليح إيطاليا ودفع التعويضات. بيد أن تلك النصوص لم تنفذ. إذ سرعان ما تنازلت الولايات المتحدة وبريطانيا عن

المطالبة بالتعويضات، بل وتنازلتا عن حصتهما من الأسطول الإيطالي بسبب بدء الحرب الباردة مع الاتحاد السوفييتي.

ونصت معاهدة الصلح مع رومانيا عن ضم بسارابيا وشمال بوكوفين إلى السى الاتحاد السوفييتي، وتنازل رومانيا عن دوبرجا الجنوبية إلى بلغاريا. وبذلك لم يبق لها سوى منفذ صغير على البحر وأعيد إليها ترانسلفانيا على حساب المجر كما تضمنت نصوصاً تتعلق بتحديد تسليح رومانيا، ودفعها ٣٠٠ مليون دولار كتعويضات للاتحاد السوفييتي.

رغم أن بلغاريا وقعت هدنة مع الحلفاء أثناء سير العمليات الحربية، وحاربت معها ضد ألمانيا إلا أنها عوملت معاملة الدول الأعداء. فتم فرض تحديد التسليح عليها، ولكنها لم تخسر أقاليم، بل حصلت على إقليم دوبرجا الجنوبية من رومانيا.

وكانت معاهدة الصلح مع المجر أكثر إحباطاً بحقوقها من معاهدة تريانون الموقعة معها بعد الحرب العالمية الأولى. فقد تنازلت عن ترانسلفانيا لرومانيا، وعن القسم الغربي من سلوفاكيا إلى تشيكوسلوفاكيا. كذلك تعهدت بدفع ٣٠٠ مليون دولار تعويضات للاتحاد السوفييتي، ولتشيكوسلوفاكيا ويوجوسلافيا (٢٠٠ مليون دولار).

ونتيجة لتأييد فنلندا لألمانيا، فقد فرضت عليها معاهدة تنازلت بموجبها عن جزء كبير من أراضيها الشمالية، ولجرت أجزاء أخرى للاتحاد السوفييتي. كذلك تعهدت فنلندا بتجديد تسليحها ودفع تعويضات للاتحاد السوفييتي^(٣٤).

الفرع الثالث

تسوية قضايا الدول الحليفة

أولاً : القضية البولندية :

سبق أن أشرنا إلى تكوين حكومة بولندا الائتلافية مكونة من المجلس الوطني ومقره وارسو والمدعوم من الاتحاد السوفييتي، وحكومة بولندا في المنفى المدعومة من بريطانيا والولايات المتحدة. ولكن المجلس الوطني كانت له ثلاثة أخماس المقاعد في الحكومة. وقد اعترف الحلفاء بتلك الحكومة في يونيو سنة ١٩٤٥. وفي أغسطس سنة ١٩٤٥ وقع الاتحاد السوفييتي مع تلك الحكومة اتفاقاً رسم حدود بولندا في الشرق لكي يتوافق مع خط كيرزن، وحددها في الغرب بخط الأودرنيس. وبذلك ضمت بولندا الأراضي الألمانية الواقعة شرق هذا الخط وشرعت في طرد الألمان الذين يعيشون في هذه المنطقة ونقل البولنديين مكانهم.

ثانياً : القضية التشيكوسلوفاكية :

رغم أن ألمانيا قد أزلت تشيكوسلوفاكيا من الخريطة السياسية قبل نشوب الحرب العالمية الثانية، إلا أن سكانها أسهموا في مقاومة ألمانيا النازية. كما أن بينيش، رئيس الجمهورية التشيكوسلوفاكية في المنفى، عقد اتفاقية سلام مع الاتحاد السوفييتي أثناء الحرب. ولكن الاتحاد السوفييتي أجبر بينيش على توقيع اتفاقية في ٢٩ يونيو سنة ١٩٤٥ تنازلت بلاده بموجبها عن جنوبي جبال الكاربات له. وقد كان هذا الاتفاق مقنعة لهيمنة السوفييت على تشيكوسلوفاكيا، خاصة بعد أن قام جوتفالد، زعيم الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي بانقلاب حول بلاده إلى دولة شيوعية.

ثالثاً : القضية الصينية :

رغم تعرض الصين للاحتلال الياباني إلا أنها اعتبرت من الدول الكبرى، وسمح لها في مؤتمر القاهرة المنعقد في نوفمبر سنة ١٩٤٣ باستعادة الأراضي التي استولت عليها اليابان منها. وبعد انتهاء الحرب، وجدت الصين أن استعادة منشوريا، يتعارض مع احتلال السوفييت للقسم الأكبر منها. وقد أسفرت المفاوضات الصينية-السوفيتية عن توقيع عدة اتفاقيات تضمنت إقامة تحالف موجه ضد اليابان والإدارة المشتركة لميناء بورت آرثر ودايرن، وخط السكك الحديدية في منشوريا، وتسوية وضع الأقاليم الشرقية الثلاثة التي تحتلها القوات السوفيتية.

لكن الاتحاد السوفييتي ما لبث أن احتل إقليم منشوريا ثانية. في إطار حربه ضد اليابانيين. كما سمح للحزب الشيوعي الصيني بزعامة ماوتسي تونج بالاستيلاء على الأسلحة اليابانية. وتحت ضغط الولايات المتحدة انسحب السوفييت من منشوريا، ولكنه سلم السلطة فيها إلى الشيوعيين. وكان ذلك بداية الحرب الأهلية الصينية التي أدت إلى سقوط نظام شيانج كاي شيك في الصين سنة ١٩٤٩ (٢٥).

المطلب الثالث

أوروبا بين السلامين السوفييتي والأمريكي

من ناحية ثانية أسفرت الحرب العالمية الثانية، كما أشرنا، عن انقسام أوروبا إلى قسمين كبيرين، الأول يضم دول أوروبا الشرقية التي تحتلها للقوات السوفيتية أثناء الحرب وهي رومانيا، وبulgaria، وتشيكوسلوفاكيا، والمجر، وبولندا وقد خضعت تلك الدول

للسيطرة العسكرية والسياسية السوفيتية التي استمرت حتى سنة ١٩٨٩ حينما بدأت القوات السوفيتية تتسحب من أوروبا الشرقية.

وبالمقابل، فإن الدمار الشامل الذي لحق دول أوروبا الغربية، وما ظهر فيها من اتجاهات يسارية قوية، دفع حكومات تلك الدول إلى الاعتماد على الولايات المتحدة لتحقيق الانتعاش الاقتصادي، والاحتواء بالمظلة النووية الأمريكية في مواجهة الاتحاد السوفيتي في إطار حلف الاطلنطي.

وهكذا انقسمت أوروبا بين السلامين السوفيتي والأمريكي. بيد أن السلام السوفيتي كان سلاماً عسكرياً مباشراً تمثل في الهيمنة الكاملة على النظم السياسية في تلك الدول بحيث أصبحت مشابهة للنظام السوفيتي. أما في أوروبا الغربية فقد اتخذ السلام الأمريكي صفة المحالفات الاقتصادية والعسكرية المفتوحة.

المبحث السادس

التحول من عصبة الأمم إلى الأمم المتحدة وبداية المؤسسة الإقليمية

شهدت فترة الحرب العالمية الثانية ثلاثة تطورات أساسية فى المؤسسة الدولية أولها التحول للمؤسسى العالمى من عصبة الأمم إلى الأمم المتحدة، وثانيها ظهور مفهوم المؤسسة الاقتصادية العالمية لأول مرة بإنشاء صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للإنشاء والتعمير، وثالثها هو انطلاق مفهوم المؤسسة الدولية الإقليمية متمثلاً فى إنشاء جامعة الدول العربية. وسنتناول تلك الموضوعات فى المطالب التالية.

المطلب الأول

التحول من عصبة الأمم إلى الأمم المتحدة

مثل اندلاع الحرب العالمية الثانية نزوة فشل عصبة الأمم فى منع نشوب الحرب، وبناء نظام عالمى للأمن الجماعى. وكان هذا النشل كامناً فى تكوين عصبة الأمم ذاتها. ذلك أن عهد العصبة افتقر إلى نظام عالمى فعال للأمن الجماعى. فلم يتم تحريم الحروب فى العهد وظلت ولاية محكمة العدل الدولية الدائمة ذات طابع اختيارى، ولم يتوافر للعصبة نظام للجزاءات العسكرية ضد الدول التى تنتهك أحكام الميثاق. هذا بالإضافة إلى أن العهد اشترط إجماع الدول سواء فى الجمعية العمومية أو فى مجلس العصبة لصدور القرارات مما أدى إلى صعوبة صدور قرارات فعالة. فضلاً عن ذلك فإن العصبة لم تكن فى وقت من الأوقات منظمة عالمية بالمعنى الحقيقى، وإن كانت كذلك من الناحية القانونية. فالولايات المتحدة لم تشارك فى العصبة، ولم يشارك الاتحاد السوفيتى إلا بين عامى ١٩٢٦ و ١٩٣٩، كما أن ألمانيا لم تشارك إلا بين عامى ١٩٢٢، ١٩٣٣، وانسحبت منها اليابان سنة ١٩٣٣، وإيطاليا سنة ١٩٣٧، هذا بالإضافة إلى عداء الدول المهزومة فى الحرب العالمية الأولى للعصبة لأن عهد العصبة أُمج فى معاهدة فرساي مما رسخ قناعة تلك الدول بأن العصبة هى أداة لتكريس الهزيمة. وقد تجلّى هذا النقص فى عجز العصبة عن منع العدوان اليابانى على الصين، والعدوان الإيطالى على الحبشة

سنة ١٩٣٥، والعنوان الألماني على النمسا سنة ١٩٣٨. وجاءت الحرب العالمية الثانية لتؤدي إلى تجميد أنشطة العصبة، كما أنها في الوقت ذاته أدت إلى التفكير في إنشاء تنظيم عالمي بديل أثناء سير العمليات الحربية.

وقد أخذت الولايات المتحدة زمام المبادرة لطرح مشروعات إنشاء هذا التنظيم. فتعاونت الحكومة الأمريكية مع العديد من المؤسسات غير الحكومية لبلورة أفكار تتعلق بعالم ما بعد الحرب، وذلك قبل دخول الولايات المتحدة ذاتها تلك الحرب. وهكذا تبلورت مجموعة من الأدبيات غير الرسمية الأمريكية حول التصورات المختلفة للنظام العالمي بعد الحرب العالمية الثانية. وقد صلب ذلك كله في البيان المشترك الذي أصدره فرانكلين روزفلت، وونستون تشرشل في ١٢ أغسطس سنة ١٩٤١ باسم "ميثاق الأطلنطي" وقد أتى الإعلان على إنشاء "نظام دائم للأمن العام". بيد أن الميثاق لم يشر إلى إنشاء تنظيم عالمي بعد الحرب. وفي أول يناير سنة ١٩٤٢ صدر إعلان "الأمم المتحدة" عن الدول الست والعشرين التي تحالفت ضد دول المحور. وقد أطلقت هذه الدول على نفسها اسم "الأمم المتحدة" United Nations، وهو الاسم الذي أصبح اسم المنظمة العالمية بعد الحرب. وقد تضمن إعلان الأمم المتحدة التزام تلك الدول بمواصلة الحرب ضد دول المحور، والالتزام بمبادئ ميثاق الأطلنطي. وبعد ذلك وقعت على الإعلان ٢١ دولة أخرى ومنها العراق، ومصر، والسعودية، وسوريا، ولبنان. بيد أن الميثاق لم يشر أيضا إلى إنشاء تنظيم عالمي.

جاءت أول إشارة رسمية إلى إنشاء التنظيم الدولي العالمي في "إعلان موسكو" الصادر في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٣، عقب لقاء وزراء خارجية الولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتي، وبريطانيا، ووقعه أيضا سفير الصين لدى الاتحاد السوفيتي. وقد تضمن الإعلان التزام الدول الأربع بإنشاء منظمة دولية عامة تقوم على أساس احترام مبدأ المساواة في السيادة بين كل الدول المحبة للسلام. وقد تكرر الالتزام ذاته في مؤتمر طهران الذي عقد في نوفمبر سنة ١٩٤٣ بين روزفلت، وتشرشل، وستالين.

وعندما بدا واضحا أن الدول المتحالفة في طريقها إلى تحقيق النصر، دعت الولايات المتحدة، وبريطانيا، والاتحاد السوفيتي، والصين إلى مؤتمر ديمبارتن أوكس Dumbarton Oaks (إحدى ضواحي واشنطن) لوضع تصورات حول إنشاء التنظيم العالمي المقترح. وفي ذلك المؤتمر تم الاتفاق على الأهداف العامة للتنظيم وهيكله. ومن أهم القضايا التي حدث حولها اتفاق في ذلك المؤتمر ضرورة أن تتمتع الدول الأربع الكبرى بالعضوية

الدائمة فى المجلس التنفيذى للتنظيم المقترح. وعندما انعقد مؤتمر يالطا تم الإتفاق على عدد من القضايا الخلافية. ومن ذلك نظام التصويت فى المجلس التنفيذى (مجلس الأمن) بحيث تتمتع للدول دائمة العضوية بحق الفيتو (الاعتراض) على القضايا الموضوعية، وإقامة نظام للوصاية على المستعمرات. كما إتفق على الدعوة لمؤتمر تأسيس الأمم المتحدة يعقد فى سان فرانسيسكو فى ٢٥ أبريل سنة ١٩٤٥ على أساس أن تكون القضايا المتفق عليها فى ميثاقن أوكس، ويالطا هى أساس المناقشات فى هذا المؤتمر.

من ذلك يتضح أن الولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتى، وبريطانيا، والصين احتكرت عملية وضع المبادئ العامة التى سببنى عليها التنظيم العالمى الجديد، ولم تشارك الدول الأخرى إلا فى مؤتمر سان فرانسيسكو والذى اسمى 'مؤتمر الأمم المتحدة للتنظيم الدولى' United Nations Conference on International Organization. وقد حدث نقاش واسع فى مؤتمر سان فرانسيسكو بين الدول الكبرى والدول الأخرى حول مشروع ميثاق التنظيم العالمى الجديد. ومن أبرز قضايا النقاش كان حق الفيتو الذى تتمتع به الدول دائمة العضوية، وحق الدول فى الدفاع الشرعى عن النفس فى حالة عجز مجلس الأمن عن القيام بمهامه، ووضع المستعمرات، ودور التنظيمات الإقليمية. فقد أصرت الدول الكبرى على التمتع بحق الفيتو فى مواجهة حملة انتقادات من الدول الأخرى، ولكن الدول المتوسطة والصغرى نجحت فى تأكيد حقها فى الدفاع الشرعى عن النفس وخصوصا فى حالة عجز مجلس الأمن، وهو ما تأكد فى المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. كما أصرت تلك الدول على الاعتراف بدور التنظيمات الإقليمية وهو ما جاء فى الفصل الخامس. وأخيرا، فقد طرحت تلك الدول القضية الإستعمارية مما أسفر عن تعديل نظام الوصاية بما يضمن وضع للترامات واضحة على الدول الكبرى للتمهيد لإستقلال الدول الخاضعة لهذا النظام. كذلك فقد نجحت فى تأكيد دور التنظيم المقترح فى القضايا الاقتصادية والاجتماعية، وفى رفع مستوى المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى مواجهة ميل معظم الدول الكبرى إلى قصر نشاط التنظيم العالمى المقترح على مسائل السلام والأمن الدوليين. وأخيرا، فقد نجحت فى توسيع اختصاصات الجمعية العامة والأمين العام.

وفى ٢٦ يونيو سنة ١٩٤٥ وقعت الدول المشاركة فى مؤتمر سان فرانسيسكو، وعددها ٥٠ دولة، على مشروع الميثاق بعد الإتفاق على صيغته النهائية. وفى ٢٤ أكتوبر من العام ذاته دخل الميثاق حيز التنفيذ بعد تصديق الدول دائمة العضوية فى مجلس الأمن، وأغلبية الدول الأخرى عليه. وفيما بعد سمح لبولندا بالتوقيع على الميثاق واعتبرت إحدى

الدول المؤسسة مما رفع عدد تلك الدول إلى ٥١ دولة. كما أصبحت نيويورك هي المقر الدائم للمنظمة الجديدة، بموجب اتفاق خاص مع الولايات المتحدة بدلا من جنيف التي كانت مقر عصبة الأمم^(٢٦).

وقد تألف ميثاق الأمم المتحدة من ديباجة و ١١٧ مادة موزعة على تسعة عشر فصلا، بالإضافة إلى النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، والذي أصبح جزءاً من الميثاق. وقد اعتبر الميثاق أن التزامات الدول بموجب أحكامه تسمو على غيرها من الالتزامات. كما نص الميثاق على أهداف ومبادئ الأمم المتحدة. فقد أشار إلى أن الأهداف تنحصر في حفظ السلم والأمن الدوليين، وتنمية العلاقات الودية بين الأمم، وتحقيق التعاون الدولي في حل المسائل ذات الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية، وأن تكون المنظمة مرجعا لتنسيق أعمال الأمم وتوجيهها نحو إدراك هذه الغايات المشتركة. أما مبادئ الميثاق فهي المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء، وتنفيذ الالتزامات بموجب الميثاق بحسن نية، وحل المنازعات الدولية بالطرق السلمية، وتحريم استخدام القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية، ومعاونة الدول الأعضاء للأمم المتحدة فيما تتخذه من أعمال، والعمل على أن تسيّر الدول غير الأعضاء على هدى المبادئ الواردة في الميثاق، والامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول. ورغم أن الميثاق قد حرم استخدام القوة في العلاقات الدولية إلا أنه أجاز استخدامها في حالات ثلاث هي استخدام القوة في إطار نظام الأمن الجماعي، وفي حالة الدفاع الشرعي عن النفس، وضد الدول الأعداء في الحرب العالمية الثانية.

أما من حيث الهيكل التنظيمي فقد نص الميثاق على وجود ست أجهزة مركزية هي الجمعية العامة، ومجلس الأمن، والأمانة العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومجلس الوصاية، ومحكمة العدل الدولية. وتعد الجمعية العامة هي الهيئة الرئيسة للأمم المتحدة والوحيدة التي تمثل فيها كل الدول الأعضاء، ولها حق مناقشة واتخاذ القرارات والتوصيات في كل المسائل التي تدخل في اختصاص الأمم المتحدة. وتتخذ القرارات وتصدر التوصيات في "المسائل المهمة" (كانتخاب أعضاء مجلس الأمن غير الدائمين) في الجمعية العامة بأغلبية الثلثين. أما مجلس الأمن فيتألف من ١١ عضواً من بينهم للدول الخمس دائمة العضوية وهي الولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتي، وبريطانيا، والصين، وفرنسا. وقد زاد هذا العدد بموجب تعديل للميثاق سنة ١٩٦٣ إلى ١٥ عضواً من بينهم الدول الخمس المذكورة. ومجلس الأمن هو الجهاز المختص بمناقشة قضايا السلم والأمن

الدوليين، كما أن له اختصاصات مهمة بالاشتراك مع الجمعية العامة في مسائل العضوية وانتخاب الأمين العام، وقضاء محكمة العدل الدولية. أما المجلس الإقتصادي والإجتماعي فهو يختص بالقضايا الاقتصادية والإجتماعية، ويتألف من ٢٧ عضواً (زاد بموجب تعديل الميثاق سنة ١٩٦٣ إلى ٥٤ عضواً). واختص مجلس الوصاية بمهمة الإشراف على نظم الوصاية على المستعمرات وتأهيلها لنيل الاستقلال. كذلك فقد أنشأ الميثاق محكمة العدل الدولية لتحل محل محكمة العدل الدولية الدائمة. واختصاص المحكمة اختياري في ميدان الفصل في المنازعات بين الدول، كما أن لها اختصاصاً في مجال إصدار الفتاوى. ويبلغ عدد أعضاء المحكمة خمسة عشر قاضياً يتم انتخابهم لمدة تسع سنوات قابلة للتجديد، على أسس للكفاءة المهنية، وتمثيل مختلف النظم القانونية الرئيسية. وأخيراً، فإن للأمم المتحدة أمانة عامة تدير المنظمة يرأسها أمين عام يختاره مجلس الأمن والجمعية العامة. ولما كان الميثاق لم ينص على فترة ولاية الأمين العام، فقد اتخذت الجمعية العامة قراراً بأن تكون ولاية الأمين العام لمدة خمس سنوات، وذلك في نوفمبر سنة ١٩٥٠ وقد تم انتخاب تريغفي لي Trygve Lie، للنرويجي الجنسية، كأول أمين عام للأمم المتحدة في فبراير سنة ١٩٤٦.

المطلب الثاني

انطلاق المؤسسة الاقتصادية العالمية

إذا كانت الحرب العالمية الأولى قد أسفرت لأول مرة عن انطلاق مفهوم المؤسسة السياسية العالمية بإنشاء عصبة الأمم، فإن الحرب العالمية الثانية، قد تخضت عن ظهور مفهوم جديد في المؤسسة الدولية وهو المؤسسة الاقتصادية العالمية. وقد تمثل ذلك في إنشاء صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير. بيد أن المؤسسة الاقتصادية المشار لم تكن عالمية بالمعنى الحقيقي لهذا المفهوم، تماماً كما أن عصبة الأمم لم تكن مؤسسة سياسية عالمية بالمعنى ذاته. ذلك أن دول الكتلة السوفيتية رفضت الانضمام إلى الصندوق والبنك، وعمدت إلى إنشاء مؤسسات اقتصادية خاصة بها. فقد رأت تلك الدول أن للصندوق والبنك هما أداتين لتكريس الهيمنة الاقتصادية للرأسمالية.

اجتمعت الدول المؤسسة في مؤتمر بريتون وودز Bretton Woods سنة ١٩٤٤ وتقرر إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير International Bank for Reconstruction and Development (IBRD)، وصندوق النقد الدولي

International Monetary Fund (IMF). ويتعامل البنك والصندوق مع قضايا التمويل والنقد، أما فيما يتعلق بقضايا التجارة فإنه تم الاتفاق سنة ١٩٤٧ على إنشاء "الاتفاقية العامة للتجارة والتنمية" (الجات) (GATT) Trade.

أنشئ البنك الدولي للإنشاء والتعمير بهدف مساعدة الدول على إصلاح الدمار السذي خلفته الحرب من خلال تقديم التمويل اللازم. ولكنه تحول بعد ذلك من تمويل المشروعات إلى تمويل عمليات التنمية. كما تحول من تشجيع تدخل الدول في الاقتصاد الوطني إلى التمويل بهدف تشجيع الدول على اتباع السياسات الرأسمالية. ومقر البنك هو مدينة واشنطن عاصمة الولايات المتحدة الأمريكية.

بالنسبة لصندوق النقد الدولي، فقد أنشئ بهدف العمل على استقرار أسعار الصرف وحرية تحويل العملات. ويقوم الصندوق على أساس نظام الحصص. وتحدد حصة كل دولة طبقاً لمعايير عدة منها حجم تجارتها الدولية، وناتجها القومي. ويتوقف مدى قدرة الدولة على الاقتراض من الصندوق على حجم الحصة. كما أن التصويت في مجلس إدارة الصندوق يحسب على أساس تلك الحصص.

أما الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات (الجات) فقد وقعت اتفاقيتها في أبريل سنة ١٩٤٧ واستمرت حتى ديسمبر سنة ١٩٩٤ حين حل محلها منظمة التجارة العالمية. وقد تأسست الجات بموجب بروتوكول تصور واضعوه أنه سيكون مؤقتاً لحين وضع ترتيبات للتجارة الدولية بعد الحرب. كان الهدف من الجات هو تحرير التجارة الدولية عن طريق تخفيض الرسوم الجمركية، والقيود غير الجمركية على التجارة. واعتمدت الجات فكرة للدولة الأولى بالرعاية (MFN) The Most Favored Nation كأسلوب لتعميم أي ميزة توافق الدولة على منحها للدول الأخرى، مما يحرر ويزيد التجارة الدولية. يقصد بفكرة الدولة الأولى بالرعاية أن أي ميزة تمنحها دولة إلى دولة أخرى عضو تنسحب تلقائياً إلى الدول الأخرى الأعضاء. وقد أصبحت الجات بمثابة آلية للتفاوض بين الدول الأعضاء حول تحرير التجارة الدولية وإقرار مبادئ عدم التمييز بين الدول أو بين المنتج الوطني والمنتج الأجنبي، وتجنب سياسة الأغراق وكان القرار في الجات يتحدد بالتوافق، وليس بالتصويت المرجح كما هو الحال في البنك والصندوق^(٣٧).

المطلب الثالث

انطلاق المؤسسة الإقليمية

يقصد بالمؤسسية الدولية الإقليمية إنشاء وتطوير مؤسسات دولية على المستوى الإقليمي، والواقع أن هذه الظاهرة تعود من الناحية الفعلية إلى فترة الحرب العالمية الثانية. ذلك أن الاتحاد الأمريكى الذى انشئ سنة ١٩١٠ كان منظمة مرنة لا تخضع لميثاق محدد. وجاءت دبلوماسية الحرب العالمية الثانية لتعطى دفعة قوية لعملية إنشاء أول مؤسسة دولية إقليمية، وهى جامعة الدول العربية. ذلك أنه حينما بدا لبريطانيا أنها يمكن أن تخسر الحرب فى سنة ١٩٤١، وهى فترة ذروة لتتصار دول المحور، تخوفت من أن تنور الشعوب العربية ضدها خاصة أن بعض تلك الشعوب كان متعاطفا مع ألمانيا بصفتها عدو الدول الإستعمارية العريقة فى الوطن العربى. ومن ثم صرح أنتونى إيدن، وزير الدولة لبريطانيا للشئون الخارجية سنة ١٩٤١، أن بريطانيا تتعاطف مع فكرة إنشاء شكل من أشكال الاتحاد بين الدول العربية. وقد أكدت الولايات المتحدة بدورها هذا التعاطف للملك عبد العزيز بن سعود^(٣٨). وقد شجع ذلك مصر على أخذ زمام المبادرة بتوجيه الدعوة إلى ممثلى حكومات الدول العربية لمناقشة مسألة إنشاء تنظيم إقليمي عربى. وهكذا انعقدت لجنة تحضيرية فى الاسكندرية برئاسة مصطفى النحاس رئيس وزراء مصر خلال الفترة من ٢٥ سبتمبر حتى ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٤. وقد أسفرت الاجتماعات عن إصدار "بروتوكول الاسكندرية" فى ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٤ ووقع عليه ممثلو العراق، وسوريا، ولبنان، ومصر، وشرق الأردن، وقد تضمن البروتوكول الأساس الذى يقوم عليه التنظيم المقترح والذى أطلق عليه جامعة الدول العربية. كذلك تقرر أن يعهد إلى لجنة فرعية سياسية وضع مشروع ميثاق جامعة الدول العربية. وقد أنجزت اللجنة مشروعها ورفعته إلى اللجنة التحضيرية التى أقرته فى ١٩ مارس سنة ١٩٤٥. وفى ٢٢ مارس سنة ١٩٤٥ انعقد المؤتمر العربى العام فى القاهرة بحضور ممثلى ست دول عربية هى مصر، وسوريا، ولبنان، والعراق، وشرق الأردن، والسعودية، وتمت الموافقة على الميثاق ودخل حيز التنفيذ فى ١٠ مايو سنة ١٩٤٥. وفيما بعد وقعت اليمن الميثاق واعتبرت من الدول المؤسسة.

وقد نص الميثاق على أن جامعة الدول العربية تتألف من الدول العربية المستقلة الموقعة على الميثاق. كما نص فى المادة الثانية على أن أهداف الجامعة هى توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها، وتنسيق خططها السياسية تحقيقا للتعاون فيما بينها

وصيانة إستقلالها وسيادتها، والنظر بصفة عامة فى شئون البلاد العربية ومصالحها. كذلك نص الميثاق على أن من أغراض الجامعة تحقيق التعاون بين الدول المشتركة فى الشئون الإقتصادية والمالية، وشئون المواصلات، وشئون الثقافة وغيرها. كذلك نص على عدد من المبادئ أهمها احترام نظم الحكم القائمة فى الدول الأخرى، وعدم جواز اللجوء إلى القوة لفض المنازعات بينها، وتسوية تلك المنازعات بالطرق السلمية. وأخيراً، فقد حدد الميثاق أجهزة جامعة الدول العربية بأنها مجلس الجامعة، والأمانة العامة، واللجان الفنية^(٣٩).

خلاصة

تعددت تفسيرات نشوب الحرب العالمية الثانية، وذلك طبقاً للزاوية التى يركز عليها الباحث. فقد عزا بعض الباحثين نشوب الحرب إلى الدول المتحالفة. إما لعجزها عن فهم المطالب الألمانية، أو سوء تقديرها للإستراتيجية الألمانية، أو لسلبيتها إزاء صعود الأطماع الألمانية، أو لاتباعها سياسة "الاسترضاء" تجاه ألمانيا. بينما يفسر البعض الآخر نشوب الحرب فى ضوء التكوين البنىوى للمجتمع الألمانى، أو الخصائص الشخصية لهتلر. هذا فى الوقت الذى يركز فيه بعض الباحثين على مسئولية البنيان الدول الثنائى الذى سبق نشوب الحرب. وقد رجحنا أن يكون نشوب الحرب العالمية الثانية ناشئاً عن التسويات المجحفة التى انتهت إليها الحرب العالمية الأولى، والتطلعات الإقليمية التوسعية لدول المحور، وعدم توازن التحالفات الدولية، بالإضافة إلى الخصائص الشخصية والعقائد السياسية لقيادات دول المحور.

تزامن مع نشوب الحرب العالمية الثانية تكريس بنيان القطبية الثنائية العالمية التى تبلورت قبل الحرب وتمثل ذلك فى توقيع "الميثاق الثلاثى" بين ألمانيا وإيطاليا واليابان سنة ١٩٤٠، والتحالف السوفييتى - البريطانى سنة ١٩٤٢، والتحالف السوفييتى - الفرنسى سنة ١٩٤٤.

يمكن التمييز بين مرحلتين لتطور الحرب العالمية الثانية، المرحلة الأولى وامتدت من سنة ١٩٣٩ حتى سنة ١٩٤١ وهى مرحلة تفوق دول المحور حيث اجتاحت ألمانيا أراضي الدنمارك، والنرويج، وهولندا، وبلجيكا ثم فرنسا ذاتها. ومع منتصف سنة ١٩٤٠ كانت ألمانيا تسيطر على أوروبا ما عدا بريطانيا والاتحاد السوفييتى وشرعت فى بناء "نظام جديد" فى أوروبا تحت قيادتها. أما المرحلة الثانية، فهى تلك التى توالى فيها دخول

الدول الأخرى الحرب، فنزلتها إيطاليا إلى جانب ألمانيا واليابان ثم الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة بعد قيام ألمانيا بالهجوم على الاتحاد السوفييتي، واليابان بالهجوم على الولايات المتحدة.

وبتداء من سنة ١٩٤٢ بدأت دفة الحرب تتحول ضد دول المحور وتمثل ذلك فى معارك العلمين، وستالينجراد، والابرار البحرى لدول الحلفاء فى شمال أفريقيا، وفى نورماندى بفرنسا والمعارك البحرية الأمريكية- اليابانية فى المحيط الهادى. نتيجة لذلك خرجت إيطاليا من الحرب سنة ١٩٤٣، وهزمت ألمانيا واستسلمت فى ٧ مايو سنة ١٩٤٥، ثم استسلمت اليابان فى ٨ أغسطس سنة ١٩٤٥ بعد إلقاء قنبلتين نوويتين عليها.

فى هذا السياق سعت الدول المتحالفة منذ سنة ١٩٤١ إلى إعادة تشكيل النظام العالمى بعد انتهاء الحرب فى إطار سلسلة مؤتمرات ومشاورات كان أهمها اتفاق بريطانيا، والاتحاد السوفييتي على تقسيم مناطق النفوذ فى أكتوبر سنة ١٩٤٢. وكان أهم تلك المؤتمرات مؤتمر يالتا وبوتسدام سنة ١٩٤٥، حيث تم وضع أسس تسويات الحرب وملامح للنظام العالمى بعد الحرب بعد استبعاد الدول المهزومة.

أسفرت الحرب العالمية الثانية عن تدمير أوروبا وإنهيار دورها فى السياسة الدولية، وانقسامها بين السلامين الأمريكى والسوفييتي. وعقد مجموعة تسويات متقاوثة. فبعض التسويات فرض على ألمانيا واليابان، بينما تم للبعض الآخر مع بعض الدول المهزومة مثل إيطاليا، ورومانيا، وبلغاريا، والمجر. هذا، بينما تم عقد تسويات مع الدول الحليفة الصغيرة تضمنت إعطائها مكافآت، وهو ما تم مع بولندا، وتشيكوسلوفاكيا، والصين، كذلك أسفرت الحرب عن انهيار عصابة الأمم وإنشاء الأمم المتحدة، وانطلاق المؤسسة الاقتصادية العالمية ممثلة فى إنشاء صندوق النقد الدولى، والبنك الدولى للإنشاء والتعمير، والاتفاقية العامة للتجارة والتنمية، وانطلاق المؤسسة الإقليمية متمثلة فى إنشاء جامعة الدول العربية.

هوامش الفصل الثاني عشر

- (١) فى عرض هذا التفسير الذى قدمه هتلر
William Shirer, **The Rise and Fall of the Third Reich**, (New York: Simon and Shuster, 1960), pp. 1124-1125.
- (٢) Jeffrey Hughs , "The Origins of World War II in Europe : British Deterrence Failure and German Expansionism ," in Robert Rotberg & T. Rabb ,eds. **The Origins and Prevention of Major Wars**, (Cambridge : Cambridge University Press ,1988) , pp . 281 - 321 .
- (٣) بيير رنوفان، ترجمة د. جلال يحيى، تاريخ العلاقات الدولية، الجزء الثانى (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٩)، ص ٦١٠-٦١٥.
- (٤) William Keylor, **The Twentieth Century: An International History**, (New York: Oxford University Press, 1996), pp. 164-168.
- (٥) William Newman, **The Balance of Power in the Interwar Period**, (New York: Random House, 1968)
- (٦) Fritz Fischer, Translated by R. Fletcher, **From Kaiserreich to Third Reich: Elements of Continuity in German History, 1871-1945**, (London, Routledge, 1961), pp. 74-96.
- (٧) R.J. Overy, **The Origins of the Second World War**, (London: Longman, 1987).
- (٨) صلاح العقاد، الحرب العالمية الثانية، بها دراسة فى تاريخ العلاقات الدولية، (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٦٣)، ص ٨٣، ص ١٥٠.
- (٩) Seyom Brown, **The Causes and Prevention of War**, (New York: St. Martin Press, 1987), pp. 68-71.
- (١٠) رياض الصمد، العلاقات الدولية فى القرن العشرين تطور الأحداث لفترة ما بين الحربين ١٩١٤-١٩٤٥، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٣)، ص ٣٨٢-٣٨٦.

- (١١) انظر في عرض كامل لوجهة نظر تايلور في:
Richard Overy, "Misjudging Hitler: A.P.J. Taylor and the Third Reich," in Gordon Martel, ed. **The Origins of the Second World War Reconsidered**, A. P.J.Taylor and the. **The Historians**, (London: Routledge, 1999).
- (١٢) رياض الصمد، مرجع سابق، ص ٤٢١، ٤٣٢-٤٢٣.
- (١٣) بيير رنوفان، ترجمة نور الدين حاطوم، **تاريخ القرن العشرين**، (١٩٤٨-١٩٠٠)، (دمشق: مطبعة الجامعة السورية، ١٩٥٩)، ص ٤٥١.
- (١٤) رنوفان، **تاريخ العلاقات الدولية**، المرجع السابق ص ٦٥٠-٦٥٦.
- (١٥) المرجع السابق، ص ٧٠٤.
- (١٦) المرجع السابق، ص ٦٦٧.
- (١٧) رنوفان، **تاريخ القرن العشرين**، المرجع السابق، ص ٤٦٦.
- (١٨) رنوفان، **تاريخ العلاقات الدولية**، المرجع السابق، ص ٧١٦-٧١٧.
- (١٩) Shirer, op.cit, pp. 808-810.
- (٢٠) رنوفان، **تاريخ العلاقات الدولية**، المرجع السابق، ص ٧٢٩.
- (٢١) Shirer, op.cit, pp. 885-880.
- (٢٢) Richard Betts, **Surprise Attack: Lesson for Defense Planning**, (Washington D.C., the Brookings Insatitution, 1982), pp. 34-41.
- (٢٣) Ibid, pp. 42-50.
- (٢٤) R. Wohlstetter, **Pearl Harbor, Warning and Decision**, (Stanford: Stanford University Press, 1962), p. 397.
- (٢٥) Abraham B en-Zevi, **Surprise Attack as a Research Field**, (Dundas, Ontario, Canada), **Peace Research Reviews**, 8 (4), pp. 3-5.
- (٢٦) Shirer , op.cit., p. 920.
- (٢٧) Best Edstrons , Widar Bagge, **Japan and the End of the Second World War** (Stockholm :Center for Pacific-Asia Studies at Stockholm University , October 1995).

كنك راجع:

Grove Haines and R. Hoffman, **The Origins and Background of the Second World War**, (New York: Oxford University Press, 1947), pp. 708.

(٢٨) فوزى درويش، **البلقان الحديثة والدور الأمريكي**، (القاهرة: دون ناشر، ١٩٩٦)، ص ١٨٤-١٨٦.

Winston Churchill, **The Second World War, Closing the Ring**, (٢٩) (Boston: Houghton Mifflin, 1951), pp. 277-299.

في استعراض مناقشات مؤتمر طهران والإعلان الصادر عنه

The Tehran, Yalta, and Potsdam Conferences' Documents, (Moscow: Progress Publishers, 1969), pp. 7-53.

(٣٠) رونغان، **تاريخ العلاقات الدولية**، المرجع السابق، ص ٧٤٨.

وفي شرح ونستون تشرشل لإتفاقه مع متالين على تقسيم مناطق النفوذ في البلقان.

Winston Churchill, **The Second World War, Triumph and Tragedy**, (Boston: Houghton Mifflin, 1953), pp. 226-243.

كان الاتفاق بالتحديد كالتالي:

- رومانيا تكون منطقة نفوذ سوفيتي بنسبة ٩٠%، ومنطقة نفوذ بريطاني- أمريكي بنسبة ١٠%.

- اليونان تكون منطقة نفوذ بريطاني أمريكي بنسبة ٩٠%، ومنطقة نفوذ سوفيتي بنسبة ١٠%.

- في حالة بلغاريا تكون النسبة للاتحاد السوفيتي ٧٥%، وبريطانيا والولايات المتحدة ٢٥%.

يتقاسم الطرفان النفوذ في يوجوسلافيا والمجر بنسبة ٥٠% لكل منهما.

A. W. De Porte, **Europe between the Superpowers, The Enduring Balance**, (New Haven: Yale University Press, 1979), p.49.

(٣١) رونغان، **تاريخ العلاقات الدولية**، المرجع السابق، ص ٧٥٠-٧١٥.

في استعراض مناقشات مؤتمر يالطا

The Tehran, Yalta, Potsdam Conferences' Documents, op. cit,
pp. 54- 146.

Churchill, Ibid, pp. 347-364.

(٣٢)

(٣٣) رنوفان، المرجع السابق، ص ٧٨٤-٧٩٢.

(٣٤) رياض الصمد، المرجع السابق، ص ٨١-٨٧.

(٣٥) المرجع السابق، ص ٨٨-٩٤.

(٣٦) حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن، دراسة في تطوير التنظيم الدولي منذ سنة

١٩٤٥، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة).

(٣٧) حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي للدول المعاصرة "من نهاية الحرب العالمية الثانية

إلى نهاية الحرب الباردة، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة

عالم المعرفة، رقم ٢٥٧، مايو سنة ٢٠٠٠)، ص ٤٣-٦٨.

(٣٨) رأفت الشبخ، "الولايات المتحدة وإنشاء الجامعة العربية"، مجلة الشرق الأوسط

(جامعة عين شمس)، العدد ٥، ١٩٧٨ ص ١٧-٤٠.

د. يونان لبيب رزق، موقف بريطانيا من الوحدة العربية، ١٩١٩-١٩٤٥، دراسة

وثائقية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩).

(٣٩) على محافظة، النشأة التاريخية للجامعة العربية، في جامعة الدول العربية: الواقع

والظموح، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص ٣١-٥٢.

راجع محمد سامي عبد الحميد، فنون للمنظمات الدولية (الاسكندرية: منشأة

المعارف، ١٩٦٩) ص ١٠-٣٣.

محمد حافظ غاتم، محاضرات عن جامعة الدول العربية، (القاهرة: معهد الدراسات

العربية للعالية، ١٩٦٠).

Ahmed Gomaa, **The Foundation of the League of Arab States,**
Wartime Diplomacy and Inter Arab Policies 1941- 1945,
(London: Longman, 1977).

الفصل الثالث عشر

الخصائص العامة للسياسة الدولية
من نهاية الحرب العالمية الثانية
حتى نهاية الاتحاد السوفييتي
(١٩٤٥ - ١٩٩١)



مقدمة

كانت هزيمة دول المحور إيذاناً ببداية مرحلة جديدة في تطور السياسة الدولية. وقد اتسمت هذه المرحلة بطولها النسبي ، مقارنة بالمراحل السابقة حيث امتدت حوالي نصف قرن ، وبالتحديد منذ سنة ١٩٤٥ وحتى سنة ١٩٩١ ، وهي السنة التي تفكك فيها الاتحاد السوفيتي ، أحد ركني نظام القطبية الثنائية الذي ساد طوال حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية . كذلك ، فقد اتسمت هذه الفترة بعدة خصائص جوهرية هي الثورات العلمية والتكنولوجية ، ومركزية العامل الاقتصادي في السياسة الدولية، ونشوء ظاهرة الاعتماد المتبادل، ودخول العامل النووي في السياسة الدولية لأول مرة ، وتعاضل تأثير الأيديولوجية على السياسة الدولية، وبروز أزمة النموذج الاشتراكي ، واشتداد حركات التحرر الوطني في أفريقيا وآسيا .

وقد اتسمت تلك الخصائص بدرجة عالية من الترابط ، بحيث أن كلاً منها قد أسهم في بلورة وأثر في حركات الخصائص الأخرى . فقد أدت الثورات العلمية والتكنولوجية إلى نشوء ظاهرة الاعتماد المتبادل ، وإلى إدخال العامل النووي في السياسة الدولية . كما أن ظاهرة الاعتماد المتبادل وتزايد أهمية العامل الاقتصادي قد أثرت على دور الأيديولوجية . ومن المهم أن تلك الخصائص مجتمعة قد شكلت الخلفية الأساسية لما دار في السياسة الدولية خلال تلك الحقبة .

أولاً : الثورات العلمية والتكنولوجية^(١)

شهد القرن العشرون أعظم الثورات العلمية والتكنولوجية التي غيرت مسار الحياة بشكل جذري، وكانت لها انعكاساتها على مسار السياسة الدولية. بيد أن ما تم في النصف الثاني من القرن العشرين من ثورات علمية فاق كل ما شهدته البشرية طوال تاريخها. وعلى المستوى العلمي حدثت عدة ثورات هي:

١. ثورة اكتشاف شفرة الخلية

ففي سنة ١٩٦٧ تم اكتشاف سر الخلية، الذي يكمن في حمض "الدنا" DNA. وفي جزئ الدنا، المأخوذ من خلية بشرية، يوجد ٣,٥ بليون قاعدة يطلق عليها اسم الجينوم

Genome وتشكل قراءتها مفتاح معرفة أسس الوراثة، مما يمكن من التحكم فى الخليّة البشرية (الهندسة الوراثية، والاستساخ). وقد تمت تلك الاكتشافات فى الولايات المتحدة التى أصدرت سنة ١٩٨٧ قرارا بقضى بالسماح بخلق أشكال جديدة من الحياة عن طريق فصل الجينات، وإعادة زرعها فى أماكن أخرى (دون أن يشمل ذلك البشر) وهو ما تم بالفعل. وقد فتح ذلك آفاقا هائلة أمام التحكم فى خصائص الكائنات الحية، وفى التوازن الطبيعى بين تلك الكائنات.

ب. ثورة المعلومات

يقصد بثورة المعلومات ذلك التطور الهائل فى إمكانية تجمع، وتبويب، واستدعاء، وتحليل كميات هائلة من المعلومات فى فترة زمنية وجيزة من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة. وقد كان اختراع جوتنبرج المطبعة فى منتصف القرن الخامس عشر. هو الخطوة الثانية فى طريق ثورة المعلومات بعد اختراع الكتابة. وقد أدى ذلك إلى طباعة حوالي ٤ بليون كتاب ما بين منتصف القرن الخامس عشر ومنتصف القرن العشرين. إلا أن ثورة اختراع الكمبيوتر فى النصف الثانى من القرن العشرين أحدثت نقلة نوعية فى ثورة المعلومات. وفى خلال النصف الثانى من القرن العشرين تمت طباعة عدد من الكتب يماثل ما تم طبعه منذ اختراع المطبعة. وقد أدى اختراع الكمبيوتر سنة ١٩٤٦، والتطورات الهائلة التى لحقت به فيما بعد إلى تزايد القدرة على تجميع المعارف، وأنظمة المعلومات فى الكمبيوتر، وعلى الاتصال الفوري من خلال البريد الإلكتروني. وفى سنة ١٩٦٧ تم اختراع الكمبيوتر الشخصى مما أنتج ثورة هائلة فى قدرة الأفراد على الوصول إلى المعلومات وتخزينها. ومن ثم، تم إطلاق طاقات معرفية إنتاجية هائلة، ووضعت فى متناول البشر قدرات هائلة من العلوم والمعارف. ويقدر أن حوالى ثلثي القوة العاملة فى الولايات المتحدة، واليابان، وأوروبا تعمل فى قطاع المعلومات كما أن ثلثي الدخل القومي فى تلك الدول نابع من ذلك القطاع^(١).

ج. ثورة الاتصالات

شهد النصف الثانى من القرن العشرين ثورة هائلة مماثلة فى مجال الاتصالات. وقد بدأت تلك الثورة باختراع الراديو الترانزيستور ثم تطويره تكنولوجيا وتجاريا على يد الياباني أكيمورينا Akio Morita الذى أسس شركة قامت بتطوير وتصنيع الراديو الترانزيستور (شركة سوني). وقد تم إنتاج أول راديو ترانزيستور سنة ١٩٥٥، وبعدها

بقليل تم إنتاج أول مسجل كاسيت. وقد تم إنتاج وتسويق الراديو الترانزيستور والمسجل الكاسيت على نطاق تجارى واسع وبأسعار زهيدة. وقد مثل الراديو والمسجل ثورة هائلة فى نظم الاتصالات، فارتبطت مختلف أجزاء العالم ببعضها، كما لعبت مسجلات الكاسيت دورا مهما فى عدد من الثورات فى دول العالم الثالث، كما لعبت دورا مهما فى صواع الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي.

من ناحية أخرى، تم فى النصف الثانى من القرن العشرين اختراع تكنولوجيا الترفيم Digitization، وهى تكنولوجيا يمكن من خلالها معالجة الأحداث والصور والبيانات والكلمات المسموعة وتحويلها إلى إشارات رقمية. هذا بالإضافة إلى اختراع تقنية الأليف البصرية، وتتميز بقدرتها على بث كميات هائلة من المعلومات وتحويلها عبر النظام الرقمى إلى ومضات ونبضات ضوئية.

وفى هذا الإطار تم اختراع شبكات الهاتف التى يمكن من خلالها إجراء الاتصالات الفورية اللاسلكية والهاتف المتحرك، ونظم البريد الإلكتروني. كذلك، فقد أدى إطلاق أول قمر صناعي (تلسار) سنة ١٩٦٤ إلى إمكانية نقل الأحداث من أي منطقة فى العالم إلى أي منطقة أخرى على الفور. وفى تلك السنة جرى بث افتتاح دورة الألعاب الأولمبية فى طوكيو على العالم كله بالقمر الصناعي عبر المحطات الأرضية التى تلتقط إشارات الأقمار الصناعية، وذلك للمرة الأولى فى تاريخ الألعاب الرياضية الدولية. كما وفرت تلك الأقمار فرصاً لإجراء اتصالات هاتفية عالمية فورية وإرسال البرامج الإذاعية والتلفزيونية إلى المنازل مباشرة.

وقد حولت ثورة الاتصالات الأرض إلى "قرية عالمية" وترتب على ذلك تزايد تأثير الرأي العام العالمى على الأحداث الدولية، وخفت قبضة الحكومات المركزية على الاتصالات الدولية، وتزايد دور الفرد والمؤسسات غير الحكومية فى وضع السياسات، بل فى مسار السياسة الدولية عموماً.

لقد أدى تزواج ثورة المعلومات وثورة الاتصالات إلى تغير جوهري فى طبيعة السياسة الدولية فى النصف الثانى من القرن العشرين. فلم يعد امتلاك الموارد الطبيعية أو الحجم البشرى وحدهما هو أساس قوة الدولة. وإنما أصبح جزء أساسى من مضمون تلك القوة هو امتلاك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. والأهم من هذا أن الثورات العلمية الكبرى قد تركزت فى الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، بعكس الحال فى الثورة للصناعة الأولى. وقد أدى ذلك إلى امتلاك الدولتين قدرات اقتصادية هائلة بحيث أصبحتا

تمثلان أكبر اقتصاديين فى العالم على التوالي. ومع استمرار الثورة العلمية فى الولايات المتحدة استطاعت الأخيرة أن تطور من التكنولوجيا العسكرية بحيث توصلت إلى تكنولوجيا استخدمت أشعة الليزر لضرب الصواريخ قبل الوصول إلى أهدافها من خلال محطات فضائية (برنامج الدفاع الإستراتيجى الأمريكى)، مما هدد بتغيير طبيعة التوازن الإستراتيجى الدولى وساهم فى تغيير بنية النظام الدولى سنة ١٩٩١. ذلك أن الاتحاد السوفيتى كان متخلفاً فى اللحاق بهذه الثورات العلمية والتكنولوجية بسبب طبيعة نظامه البيروقراطى، واضطر إلى تقديم تنازلات مهمة للولايات المتحدة لوقف البرنامج. وعندما بدأ الاتحاد السوفيتى يفتح اقتصادياً وسياسياً مع وصول جوربا تشوف إلى السلطة فى الاتحاد السوفيتى سنة ١٩٨٥، فإن هذا الانفتاح، أدى، ضمن عوامل أخرى، إلى مزيد من إخفاق النظام.

ثانياً : مركزية العامل الاقتصادى فى السياسة الدولية

سبق أن أشرنا عند دراستنا لخصائص السياسة الدولية بعد نهاية الحرب العالمية الأولى إلى بروز العامل الاقتصادى فى السياسة الدولية. وقد صعد للعامل الاقتصادى مرة أخرى بعد الحرب العالمية الثانية ليلعب دوراً مركزياً حتى أنه يمكن القول أن مصير السياسة الدولية فى تلك الفترة ارتبط بهذا العامل، حيث أنه كان أحد أسباب تفكك الاتحاد السوفيتى ونهاية الحقبة محل البحث.

يمكن فهم صعود العامل الاقتصادى فى السياسة الدولية فى ضوء التدمير الشامل الذى لحق بمعظم دول العالم بعد الحرب، بحيث أصبحت مهمة النهوض الاقتصادى هى المهمة الرئيسية أمام الدول. كما أن الدول المهزومة فى الحرب وجدت أن طريق النهوض الاقتصادى هو الطريق الوحيد لاستعادة دورها فى السياسة الدولية، فتخلت عن الأحلام التوسعية، وركزت على الاقتصاد. كذلك، فقد أدى نشوء ظاهرة التنافس بين النظامين الاشتراكى والرأسمالى إلى دخول للنظامين فى سباق اقتصادى لإثبات صحة مقولات كلا منهما، كما دخلت الدولتان العظميان، الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى، فى سباق لاكتساب ولاء الدول المستقلة حديثاً من خلال المعونات الاقتصادية. هذا بالإضافة إلى الآثار الاقتصادية التى نشأت نتيجة للتقدم العلمى التكنولوجى. كذلك، فإن بروز ظاهرة توازن الرعب بعد الحرب العالمية الثانية أضعف من احتمال اللجوء إلى الأداة العسكرية فى السياسة الدولية، وبالذات فى العلاقات المباشرة بين الدول الكبرى، وبالتالى لجأت

الدول إلى أدوات المنافسة الاقتصادية لتحقيق المكاسب التي كانت تتحقق في فترات سابقة عن طريق الحرب.

يمكن القول أن ثلاث قضايا اقتصادية محورية سيطرت على السياسة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، والانتقام العالمي على أسس اقتصادية، وظهور مفهوم التنمية الاقتصادية، واخيراً المزاوجة بين التقدم الاقتصادي والأزمات الاقتصادية.

١. الانتقام العالمي على أسس اقتصادية وظهور مفهوم التنمية الاقتصادية

يتسم أى نسق دولى بطبيعته الاحتكارية، بمعنى أن قلة من الدول تتمتع بالنصيب الأكبر من الثروات الاقتصادية. بيد أن النسق الدولى الذى نشأ بعد الحرب العالمية الثانية شهد انقساماً اقتصادياً مركباً لم تشهده السياسة الدولية من قبل، كما شهد تعاضل ظاهرة المناظرات مفهوم هذا الانقسام وأسلوب التعامل معه.

فقد شهدت السياسة الدولية انقسام العالم بين النموذج الرأسمالى الليبرالى الذى تقوده الولايات المتحدة ودول غرب أوروبا، والنموذج الاشتراكى المركزى الذى يقوده الاتحاد السوفييتى ودول شرقى أوروبا. صحيح أن هذا الانقسام قد نشأ بعد الثورة البولشفية سنة ١٩١٧. ولكن الجديد هو أن هذا الانقسام هيمن على السياسة الدولية، وأصبح الصراع بين النموذجين أحد سمات تلك السياسة ومحدداتها. فقبل ذلك كان للنموذج الاشتراكى منكفئاً على ذاته فى إطار المفهوم الستالينى القاتل بالاشتراكية فى بلد واحد. ولكن بعد الحرب العالمية الثانية، انتشر النموذج الاشتراكى فى شرقى أوروبا ثم للصين الشعبية، وبدأت دول أخرى فى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية تتحول نحوه. وسنعود فيما بعد إلى هذا الصراع، ولكن يمكن القول مؤقتاً أن الانقسام الاقتصادى العالمى بين النموذجين قد أفاد كثير من الدول الجديدة حيث نشأ تسابق بين الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة على إعطائها المعونات الاقتصادية لإثبات صحة للنموذج الاقتصادى الذى يمثل كلا منهما.

أما الانقسام الثانى فقد بدأ يتبلور مع تصفية الاستعمار واستقلال الدول الجديدة فى أفريقيا وآسيا. ويقصد به ذلك الانقسام بين الدول المتقدمة فى الشمال، والدول النامية فى الجنوب وهو ما سمي "بالفجوة بين الشمال والجنوب". ويقصد بذلك أن المسافة الاقتصادية بين دول الشمال المتقدمة (وبالذات الدول الأوروبية الاستعمارية)، ودول الجنوب المتخلفة (أى الدول التى تعرض معظمها للسيطرة الاستعمارية) شديدة الاتساع، بل أنها تتزايد باضطراد. إن إدراك الدول النامية للفجوة التى تفصلها عن الدول المتقدمة أدى إلى إثارة

تساؤلات عن أساليب التغلب على تلك الفجوة. ومن ثم، ظهر لأول مرة مفهوم "التنمية الاقتصادية" Economic Development كمفهوم مختلف عن مفهوم "النمو الاقتصادي" Economic Growth. فبينما ينصرف المفهوم الثاني إلى زيادة متوسط الدخل الفردي مع بقاء الهياكل الاقتصادية على ما هي عليه تقريباً، فإن المفهوم الأول يشير إلى تغيير بنوى فى النظام الاقتصادى ذاته نحو زيادة نصيب القطاع الصناعى من الناتج القومى، وتحقيق فترة نوعية فى معدلات الاداء الاقتصادى. كذلك أثبتت مسئولية الدول الاستعمارية السابقة عن تخلف دول الجنوب، واستمرار التبعية الاقتصادية من الجنوب للشمال فى أشكال جديدة. كما ظهر مفهوم "النظام الاقتصادى العالمى الجديد"، ويقصد به نظام جديد يوفر للدول النامية شروطاً أفضل للتجارة، وتدفقاً أوفر للمعونات الاقتصادية. بيد أن شيئاً من ذلك كله لم يتحقق بشكل يعتد به.

كان هناك انقسام ثالث مؤده رفض دول الكتلة الاشتراكية المشاركة فى المؤسسات الاقتصادية الدولية التى نشأت بموجب اتفاقية بريتون وودز، وقامت بإنشاء مؤسساتها الاقتصادية الخاصة وأهمها منظمة مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة (الكوميكون)، ذلك أن الدول الاشتراكية رأت أن مؤسسات بريتون وودز تنسجم بطابعها الاحتكارى الرأسمالى حيث أن القوة التصويتية للدول تتحدد بناء على أساس مساهماتها المالية. ولما كانت الولايات المتحدة تتمتع بقوة مالية أكبر فإنها ستتمتع بالقوة الأكبر فى التصويت. وبذلك، فإن تلك المؤسسات هى بمثابة تكريس للنظام الرأسمالى الذى تقوده الولايات المتحدة. وهنا ينبغى أن نشير إلى المفارقة التاريخية بين مشاركة الدول الاشتراكية فى الأمم المتحدة (حيث لكل دولة صوت واحد، وللاتحاد السوفيتى حق الفيتو فى مجلس الأمن)، وعدم مشاركتها فى مؤسسات بريتون وودز. فالانقسام الذى ميز مؤسسات النظام الاقتصادى للعالمى لم ينسحب على مؤسسات النظام السياسى العالمى.

٢. التحولات فى مركز الثقل فى النظام الاقتصادى العالمى

رأينا أن أوروبا قد دمرت تقريباً فى الحرب العالمية الثانية. وبفضل الدعم الاقتصادى الذى قدمته الولايات المتحدة لدول أوروبا فى إطار مشروع مارشال، استطاعت تلك الدول أن تنهض إقتصادياً فى فترة وجيزة. وكانت محصلة عملية إعادة تعمير أوروبا اقتصادياً، مع استمرار النمو الاقتصادى الأمريكى هى أن مركز الثقل فى النظام الاقتصادى للعالمى للرأسمالى (ذلك أن دول الكتلة الاشتراكية لم تشارك كما رأينا فى هذا النظام)، تركز فى العالم الأوروبى - الأطلنطى أى فى تلك الكتلة الاقتصادية التى

تضم أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية، والتي يعد المحيط الأطلنطي هو حلقة الاتصال بين أجزائها. فى هذه الكتلة تركز معظم التجارة الدولية، ومنها أتسى معظم تدفقات رؤوس الأموال العالمية. بيد أنه ابتداء من أوائل السبعينيات بدأ العالم الرأسمالى يشهد أزمت اقتصادية كبرى سنشير إليها حالا، كما أن قوى اقتصادية جديدة بدأت تظهر فى شرقى آسيا. فباستثناء اليابان ظلت شرقى آسيا تنسم بقدر هائل من التخلف الاقتصادى. ولكن شرقى آسيا (كوريا الجنوبية، وتايوان، وهونج كونج، وسنغافورة، فى مرحلة أولى منذ سنة ١٩٦٠، ثم ماليزيا، وإندونيسيا، وتايلاند، والفلبين فى مرحلة ثانية منذ سنة ١٩٨٠) حققت معدلات مرتفعة من الأداء الاقتصادى. كذلك، فإن الصين ابتداء من سنة ١٩٧٨، وتحت حكم دنج هسياوبنج، اتبعت سياسة اقتصادية رأسمالية أدت بها إلى تحقيق معدلات مماثلة. وقد أدى ذلك، بالإضافة إلى صعود اليابان لىكون ثانى أكبر اقتصاد فى العالم بعد الولايات المتحدة، إلى انتقال مركز النقل فى النظام الاقتصادى العالمى إلى العالم الآسيوى-الباسيفيكي أى إلى المحيط الهادى حيث تتركز حوله اقتصادات شرقى آسيا وأمريكا الشمالية. وأصبحت تلك المنطقة منذ منتصف الثمانينات هى قاطرة النمو الاقتصادى العالمى^(٣).

٣. المرواحة بين التقدم الاقتصادى والأزمات الاقتصادية

شهد الاقتصاد العالمى خلال ربع القرن التالى لانتهاى الحرب العالمية الثانية نمواً اقتصادياً هائلاً تركز فى الولايات المتحدة، وأوروبا، واليابان، كما حققت الدول الاشتراكية معدلات جيدة من التنمية الاقتصادية. ومع بداية السبعينيات انتقل هذا الاداء الاقتصادى الجيد إلى الدول الشرق آسيوية. ومن ثم، لم يتوقف تطور الاقتصاد العالمى، وأن كانت مراكز النقل فيه تراوحت.

بيد أنه فى بداية السبعينيات بدأ العالم يشهد ظاهرة أخرى وهى الأزمات الاقتصادية للعالم الغربى واليابان. لعل أول تلك الأزمات كانت هى أزمة النظام النقدى العالمى المتمثلة فى أزمات نظام للصرف القائم على الذهب والدولار، والتي انتهت بتخلى الولايات المتحدة عن قاعدة الذهب سنة ١٩٧١، أى التخلي عن الالتزام بضمان استقرار أسعار الصرف وتحويل الدولار إلى ذهب. وبذلك انهار نظام الصرف الذى أتى به نظام بريتون وودز سنة ١٩٤٤. وفى سنة ١٩٧٦ تم الاتفاق على تعديل اتفاقية صندوق النقد الدولى بما يترك للدول حرية اختيار نظام الصرف.

وفي سنة ١٩٧٣ حدثت أزمة ارتفاع أسعار النفط نتيجة حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ حيث ارتفعت أسعار برميل النفط من حوالي دولار إلى حوالي ١٢ دولاراً (الصدمة النفطية الأولى) ثم ازداد السعر إلى ٢٦ دولار للبرميل سنة ١٩٧٩ (الصدمة النفطية الثانية). وقد أدت الصدمتان إلى انقلاب في الأوضاع الاقتصادية في العالم. فقد شهدت الدول للصناعية والدول النامية تعاضل الاختلال الهيكلي في موازين مدفوعاتها نتيجة زيادة أسعار الواردات النفطية، كما شهدت الدول المصدرة للبترول فوائض مالية هائلة زادت من قوتها المالية.

وقد تجلى هذا الأثر في أبلغ أشكاله في الشرق الأوسط حيث شهدت المنطقة الصعود الاقتصادي والسياسي للدول المصدرة للنفط بكل ما أنتجه ذلك من آثار على السياسة الدولية في الشرق الأوسط. وقد استطاعت الدول للصناعية أن تستوعب آثار الصدمة النفطية، بل وترحل آثارها إلى الدول النامية. فقد استثمرت الدول المصدرة للنفط فوائضها المالية في الدول للصناعية الغربية، كما أن تلك الأخيرة أعادت إقراض تلك الأموال للدول النامية بفوائد مرتفعة، كما رفعت أسعار صادراتها الصناعية والتكنولوجية ومبيعات السلاح إلى الدول النامية. وقد أدى ذلك إلى تفاقم أزمة المديونية لدى الدول النامية، واختلال موازين مدفوعاتها.

ثالثاً : نشأة ظاهرة الاعتماد المتبادل : (٥)

لعل من أهم خصائص السياسة الدولية خلال النصف الثاني من القرن العشرين هو تعاضل ظاهرة الترابط بين أجزاء البنيان العالمي، وتحولها إلى مستوى كفي لم تشهد تلك السياسة من قبل. وقد كان ذلك ناشئاً عن تفاعل ثورة المعلومات والاتصالات، والتقسيم الاقتصادي. فمن المعروف أن أي بنيان دولي يتسم بحكم التعريف، بدرجة من الترابط بين وحداته. ولكن الجديد في البنيان الدولي بعد الحرب العالمية الثانية هو أن الترابط ازداد كثافة على كل المستويات. فقد زادت للمعاملات الاقتصادية والاتصالية زيادة هائلة. وتمثل ذلك في زيادة حجم التجارة الدولية، وحجم لنقل رؤوس الأموال، والأفراد عبر الحدود، وزيادة الاتصالات الدولية. وقد أدى ذلك إلى أن الدارسين أطلقوا على هذا الترابط صفة "الاعتماد المتبادل" Interdependence تمييزاً له عن مستويات الترابط السابقة. وقد اتسم الاعتماد المتبادل في النصف الثاني من القرن العشرين بعد سمات أهمها زيادة عدد وتنوع قضايا السياسة الدولية، بحيث لم تعد تلك القضايا مقصورة على المسائل العسكرية. هذا بالإضافة إلى سمة جديدة وهي "تسييس" السياسة الدولية، ويقصد بذلك أن

السياسة الدولية لم تعد مجرد ظاهرة خارجية معزولة عن المؤثرات الاجتماعية داخل الدول. وإنما أصبحت ظاهرة تثير اهتمام القوى السياسية الداخلية، والرأى العام فى داخل الدول بحيث أصبحت السياسة الدولية جزء من العمليات السياسية داخل الدول. وقد أدى ذلك إلى تعاظم تأثير المنظمات غير الحكومية داخل الدول فى مسار السياسة الدولية.

وقد أدت ظاهرة الاعتماد المتبادل إلى خلق بيئة دولية مواتية لعدد من أشكال التعاون الدولى. وتمثل ذلك فى حرص الدول على الفصل بين علاقاتها السياسية ومصالحها الاقتصادية، واتجاهها إلى أقلية سياساتها الخارجية بما يضمن حماية مصالحها الاقتصادية. كذلك، فقد أدى الاعتماد المتبادل إلى تعقيد ظاهرة السياسة الدولية نتيجة دخول قوى جديدة غير حكومية حلبة تلك السياسة.

وقد مهدت ظاهرة الاعتماد المتبادل إلى نشوء ظاهرة العولمة Globalization، وهى الظاهرة التى بدأت تميز السياسة الدولية منذ أوائل التسعينات. وقد شاعت تلك الظاهرة وبدأ الحديث عنها وأحتلت مكانة متميزة فى الكتابات العامة بعد تفكك الكتلة الاشتراكية والاتحاد السوفيتى. فقد قادت الولايات المتحدة والدول الأوروبية عملية "العولمة" ناقلة بذلك الاعتماد المتبادل من مجرد زيادة كثافة المعاملات الدولية إلى مستوى كفى جديد وهو إسقاط الحواجز الاقتصادية بين الدول، وتحرير التجارة العالمية، وتتميط السياسات الاقتصادية والنماذج الأمنية، والقيم الثقافية للشعوب^(١). وسنعود للحديث عن تلك الظاهرة فى الفصل الخامس عشر.

رابعاً : ظهور العامل النووي فى السياسة الدولية

دخلت البشرية العصر النووى أثناء الحرب العالمية الثانية حين نجح العالم الأمريكى فيرمى فى سنة ١٩٤٢ فى إجراء تجارب أثبتت إمكانية إجراء تفاعل تسلسلى يمكن بموجبه تحويل الذرة إلى قنبلة ذات طاقة تدميرية هائلة. وعلى الفور بدأ المشروع الأمريكى المسمى "مشروع مانهاتن" لصنع قنبلة نووية. وفى ١٦ يوليو سنة ١٩٤٥ تم إجراء أول تجبير نووى لختبارى، وتلى ذلك إسقاط أول قنبلة نووية على اليابان فى ٦ أغسطس.

وقد تبين مما حدث فى هيروشيما وناجازاكى أن القنبلة النووية ذات قدرة تدميرية شاملة، أى أنها تستطيع إغناء الحياة من مساحات واسعة من الأرض فى زمن محدود، ويصعب إيجاد دفاعات مضادة لها، كما أن آثارها تمتد إلى مناطق بعيدة.

ولما كانت علاقة التفاهم الإستراتيجي الأمريكي - السوفييتي قد انتهت بعد الحرب العالمية الثانية بل وانطلقت الحرب الباردة بين الطرفين، فإن الاتحاد السوفييتي حرص على امتلاك القنبلة النووية، وقام بأول تفجير نووي اختباري سنة ١٩٤٩. وفي سنة ١٩٥٠ وافق الرئيس الأمريكي ترومان على إنتاج القنبلة الهيدروجينية. وتتميز تلك القنبلة بأنها تقوم على مبدأ الانصهار fusion وليس الانشطار fission كما هو الحال في القنبلة النووية. وأساس الانصهار هو دمج الذرة مع ما يصاحب ذلك من إطلاق معدلات أكبر من الطاقة، بينما قوام الانشطار هو شطر نواة الذرة. وفي نوفمبر سنة ١٩٥٢ تمت تجربة أول قنبلة نووية هيدروجينية أمريكية، مما دعى الاتحاد السوفييتي إلى إجراء تجربة مماثلة في أغسطس سنة ١٩٥٣. وفي سنة ١٩٥٢ لحقت بريطانيا بالاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة وفجرت قنبلتها الذرية الأولى، وتلتها فرنسا سنة ١٩٦٠، والصين للشعبية سنة ١٩٦٤ وسرعان ما لحقت تلك الدول أيضاً بنادى الدول للمالكة للقنبلة الهيدروجينية.

أدى انتشار السلاح النووي والهيدروجيني إلى تغيير أسس السياسة الدولية تغييراً جوهرياً، وبالأدات مع امتلاك الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي وسائل نقل القنبلة إلى أرض الخصم. وكانت الولايات المتحدة تمتلك الطائرات القادرة على نقل سلاحها النووي إلى الأراضي السوفييتية، وفي سنة ١٩٥٧ طور الاتحاد السوفييتي الصاروخ عابر القارات ذي قوة الدفع الذاتي (ICBM) Inter Continental Ballistic Missile الذي يمكنه نقل القنبلة النووية السوفييتية إلى الأراضي الأمريكية.

وقد أدى هذا كله إلى التغيرات التالية في أسس السياسة الدولية :

١. نظراً للقوة التكميرية الشاملة للقنبلة النووية وتوافر إمكانيات نقلها إلى مسافات بعيدة، فقد تغيرت المفاهيم الاستراتيجية سواء المتعلقة بالحرب أو السلام. فقد أصبحت رقعة الأرض بمثابة ساحة قتال واحدة في حالة نشوب حرب نووية، مما يعنى أن الدمار يمكن أن يلحق بالجميع، بما في ذلك أولئك الذين لا يشاركون مباشرة في الحرب، مما لغى مفهوم الحياد بالمعنى السلبي أى بمعنى الامتناع عن دخول الحرب. وظهر مفهوم الحياد الإيجابي أى الحياد الذي ينطوي على التدخل النشط لمنع نشوب حرب نووية. كما ظهرت مفاهيم استراتيجية مثل الدمار الشامل، والدمار المؤكد المتبادل، والسرودع النووي، وهي مفاهيم لم تكن معروفة قبل العصر النووي.

٢. تغيرت طبيعة الردع العسكرى ليصبح ردعاً نووياً Nuclear deterrence يقوم على مفهوم "ميزان الرعب" Balance of terror. وبالذات بعد ان امتلكت الدول النووية القدرة الهائلة على إخفاء مواقع تخزين السلاح النووي، وتحميل هذا السلاح النووي، على غواصات تجوب للمحيطات و على قطارات تسير داخل أنفاق أرضية غير معروفة. ويقصد بميزان الرعب امتلاك الدول القدرة على امتصاص الضربة النووية الأولى للعدو، ثم شن ضربة ثانية مضادة Second Strike Capability تلحق بالبادئ بالحرب دماراً مؤكداً. وهو ما يعرف بمفهوم الردع المتبادل Mutual Assured Deterrence (MAD). وهو ما أدى إلى استحالة نشوب حرب عالمية بين القوى المالكة للسلاح النووي، لأن تلك الحرب ستعنى تدمير الأطراف المتحاربة.

٣. أدى امتلاك الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى للسلاح النووي بكميات ضخمة ووسائل نقله إلى أرض الخصم مع زعامة الولايات المتحدة لدول حلف الأطلسى وزعامة الاتحاد السوفييتى لدول حلف وارسو إلى تحول بنية النظام الدولى إلى الطابع الثنائى، وهو ما ظل يميز للنسق العالمى حتى نهاية سنة ١٩٩١.

٤. نظراً للقدرة التدميرية الشاملة للسلاح النووي، فقد سعت القوى النووية إلى تكريس احتكارها لهذا السلاح، ومنع الدول الأخرى من امتلاكه. لهذا سعت فى إطار مفاوضات ضبط التسلح إلى التوصل إلى اتفاقية عالمية بهذا الشأن، وهو ما تم لها سنة ١٩٦٨ حين تم التوصل إلى اتفاقية منع الانتشار النووي Nuclear Non-Proliferation Treaty (NPT) سنة ١٩٦٨، وهى الاتفاقية التى كرست احتكار الولايات المتحدة، والاتحاد السوفييتى، وبريطانيا، وفرنسا، والصين الشعبية، السلاح النووى.

خامساً : صعود العامل الأيديولوجى فى السياسة الدولية

ظهر العامل الأيديولوجى فى السياسة الدولية بعد انتصار الثورة البلشفية فى روسيا سنة ١٩١٧، ثم وصول الفاشية والنازية إلى الحكم فى إيطاليا، وألمانيا عامى ١٩٣٣ على التوالى. فقد حاولت الأيديولوجيات الثلاث طرح أفكارها وسياساتها فى النظم الإقليمية المجاورة جغرافياً. بيد أنه رغم هزيمة الفاشية والنازية، فإن لتنتصار الاتحاد السوفييتى أدى إلى تعاظم تأثير العامل الأيديولوجى فى السياسة الدولية. حيث أصبح لتلك

السياسة طابعاً أيديولوجياً، واتخذت للصراعات الدولية سمة أيديولوجية، وظلت تلك السمة تميز السياسة الدولية حتى نهاية القرن العشرين.

نجح الاتحاد السوفييتي في بسط نفوذه في دول أوروبا الشرقية وإقامة "ديمقراطيات شعبية" في تلك الدول، وهي نظم كانت تحاكي النموذج السوفييتي القائم على سيطرة الحزب الشيوعي، وملكية الدولة لأدوات الإنتاج. كذلك فقد بدا أن الانتصار السوفييتي قد أعاد الروح إلى فكرة عالمية الأيديولوجية الماركسية - اللينينية، وهي الفكرة التي رسخت بعد انتصار الحزب الشيوعي الصيني ووصله إلى السلطة في الصين سنة ١٩٤٩، وهو ما أدى إلى ظهور كتلة سوفيتية - صينية تؤمن بالمقولات الأساسية للماركسية - اللينينية. وهكذا عادت شعارات الثورة البروليتارية في الدول الرأسمالية الصناعية، وبدأ الاتحاد السوفييتي في مساندة حركات التحرر الوطني في آسيا وأفريقيا، لإثبات فشل النموذج الرأسمالي.

وقد شكل ذلك كله تحدياً قوياً للنموذج الرأسمالي الليبرالي الذي تدافع عنه الولايات المتحدة. ومن ثم حرصت الولايات المتحدة على "احتواء" النظم الماركسية- اللينينية، وعلى دعم الدول الحليفة التي تطبق النموذج الرأسمالي الليبرالي لإثبات أن النموذج الماركسي ليس هو الطريق إلى التقدم الاقتصادي. ولعل هذا الحرص هو ما دفع الولايات المتحدة إلى السعي إلى إعادة تأهيل الدول المهزومة في الحرب العالمية الثانية من خلال تقديم الدعم الاقتصادي، بعد أن بدا أن تلك الدول قد تتحول إلى النموذج الشيوعي مع تفاقم الآثار الاقتصادية للهزيمة، وهو ما تمثل في دعم اليابان، وألمانيا، وإيطاليا وإدخالها ضمن منظومة الدول الرأسمالية الليبرالية وفي المبادرة بطرح مشروع مارشال لإعمار أوروبا. كذلك سعت الولايات المتحدة إلى دعم حلفائها الآسيويين وإعطائهم مزايا اقتصادية في السوق الأمريكية. وقد تمثل ذلك في دعمها "للنمور الآسيوية" التي صعدت مع منتصف الثمانينيات. فقد دعمت تايلوان، وسنغافورة، وكوريا الجنوبية، كما دعمت نظام سوهارتو في إندونيسيا بعد نجاحه في سحق الحزب الشيوعي الأندونيسي وتوجيه بلاده نحو الغرب، وذلك من منتصف الستينيات.

بيد أن الصراع الأيديولوجي السوفييتي - الغربي سرعان ما بعد انعقاد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفييتي سنة ١٩٥٦، وهو المؤتمر الذي أكد على سياسة "التعايش السلمي" مع الرأسمالية الغربية. يقصد بسياسة التعايش السلمي Peaceful Co-existence أن الحرب بين المعسكرين الشرقي والغربي ليست حتمية وأنه من الممكن أن

يتعايش المعسكران سلمياً مع تحول المنافسة بينهما إلى المجال الاقتصادي. وقد تأسست تلك السياسة على إيمان سوفيتي قاطع بحتمية الانتصار في هذا التنافس الاقتصادي. التعايش السلمي كان يعني عملياً تهدئة الصراع الأيديولوجي، وليس انتهائه.

أن تهدئة الصراع الأيديولوجي العالمي كان ناشئاً أيضاً عن التقدم للتكنولوجيا. ذلك أن هذا التقدم أنتج تحديات جديدة أمام الأيديولوجيات الماركسية، والرأسمالية تطلبت إحداث تعديلات في بعض أسسها نحو الاستفادة من أفكار الأيديولوجيات المضادة. وقد عبر عن ذلك دانييل بل بإعلان مقولة "نهاية الأيديولوجيا" سنة ١٩٦٠^(٧).

وفي هذا الصدد ، فقد أشار بعض الدارسين إلى أن الصراع الأيديولوجي السوفييتي - الغربي لم يكن هو أحد المحركات الرئيسة للسياسة الدولية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. ذلك أن هذا الصراع لم يكن في الواقع إلا ستاراً لتناقض المصالح بين الطرفين. فالصراع الذي دار بعد سنة ١٩٤٧ بين الولايات المتحدة، والاتحاد السوفييتي . لم يكن مجرد صدام بين الأيديولوجيات ولكنه كان صراعاً بين أجل المصالح. ويضيف باراكلو، أحد المدافعين عن هذا الرأي، أنه حتى ولو لم تكن الثورة البلشفية قد نشبت، فإن الحقائق الجيوبوليتيكية كانت ستؤدي إلى صراع مماثل بين الدولتين، ولكنه لا ينكر أن للخوف الغربي من الشيوعية، والتخوف السوفييتي من الرأسمالية قد ضاعف من حدة الصراع بين الطرفين^(٨). على أنه يصعب قبول مقولة التناقض الحتمي بين المصالح السوفيتية والأمريكية، وأن الصراع بينهما كانت تمليه الاعتبارات الجيوبوليتيكية . فالواقع أنه قبل الثورة البلشفية لم يكن هناك تناقض ظاهر بين المصالح الروسية والغربية عمومًا بل أن روسيا باعت ألاسكا للولايات المتحدة سنة ١٨٦٧، كما سبق أن رأينا. كما أنها دخلت الحرب العالمية الأولى مع بريطانيا، وفرنسا. كذلك، فإنه رغم تهدئة الصراع الأيديولوجي إلا أنه لم يخف. فقد حرصت الولايات المتحدة على تدمير الأسس السياسية والاقتصادية لأي دولة تدافع عن الأفكار الاشتراكية، وعلى محاربة الأحزاب الشيوعية في كل مكان في العالم. ورغم سياسة التعايش السلمي ثم الانفراج الدولي فيما بعد، فقد استمرت محاولات ضرب شرعية الماركسية اللينينية بكل الوسائل الممكنة.

من ناحية ثانية، فقد توالى مع هذا الصراع الأيديولوجي، واستمر بعده، صراع أيديولوجي بين الأجنحة المختلفة للحركة الشيوعية العالمية. فقد اندلع نزاع أيديولوجي بين الاتحاد السوفييتي بزعامة ستالين، ويوجوسلافيا بزعامة تيتو انتهى بطرد الأخيرة من الكومنفورم Cominform (مكتب المعلومات الدولي الشيوعي - وهو المكتب الذي كان

ينظم الأحزاب الشيوعية فى مختلف الدول كخليفة لتنظيم الكومنترن الذى تم حله أثناء الحرب العالمية الثانية). ورغم أن النزاع دار حول رغبة ستالين فى الهيمنة على يوجوسلافيا، إلا أنه سرعان ما اتخذ أبعادا أيديولوجية تمثلت فى بلورة يوجوسلافيا لنظرية الحكم الذاتى والتى اعتبرها تيتو هى التطبيق الأكثر صحة للماركسية، بينما اعتبرتها الصين بمثابة تحريف لتلك الأيديولوجية، كذلك اندلع صراع أيديولوجى بين الاتحاد السوفيتى والصين الشعبية. حيث اتهم ماوتسى تونج القيادة السوفيتية الممثلة فى خروشوف بأنها قيادة تحريفية Revisionist . أى أنها تحرف للماركسية - اللينينية باتباعها سياسة التعايش السلمى بينما اتهمت القيادة السوفيتية الحزب الشيوعى الصينى بالجمود للعقائدى. وقد اندلع هذا النزاع بعد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى السوفيتى، وظهر إلى العلن اعتبارا من سنة ١٩٦٠ وأدى إلى انقسام الدول الشيوعية إلى دول موالية للخط الأيديولوجى الصينى (البنائى)، وأخرى مؤيدة للخط السوفيتى (أوروبا الشرقية عموما)، بل وانقسمت كل الأحزاب الشيوعية إلى أجنحة موالية للصين الشعبية، وأخرى موالية للاتحاد السوفيتى. وقد أدى هذا الصراع إلى إضعاف الحركة الشيوعية العالمية، وفقدانها القدرة على التأثير على السياسة الدولية، و إلى تراجع حركات التحرر الوطنى فى أفريقيا وآسيا^(١).

وقد سعت الولايات المتحدة إلى تعميق هذا النزاع كما أنها استفادت منه. ولعل أهم تحرك أمريكى فى هذا الصدد كان هو مبادرة الولايات المتحدة إلى الاعتراف بالصين الشعبية سنة ١٩٧١، وإعطائها مقعد جمهورية الصين فى الأمم المتحدة، مما شكل دافعا قويا للاتحاد السوفيتى للدخول فى عملية الانفراج الدولى مع المعسكر الغربى. وظلت الولايات المتحدة تلعب على المخاوف الصينية - السوفيتية المتبادلة حتى نهاية الاتحاد السوفيتى سنة ١٩٩١.

بيد أنه يمكن القول أنه مع حلول عقد السبعينيات بدأ تسأثير العامل الأيديولوجى المتعلق بالصراع بين الشرق والغرب أو داخل الشرق ذاته بتضاؤل بعد أن فقدت الأيديولوجية للماركسية - اللينينية جانبيتها نتيجة فشلها فى تحقيق أهدافها المعلنة، بل وتعرض عملية التطور الإقتصادى فى الدول الشيوعية. ومع عزل خروشوف عن السلطة فى الاتحاد السوفيتى سنة ١٩٦٤ (وكان يحمل لواء التغيير الأيديولوجى) دخل الاتحاد السوفيتى فى عملية ركود أيديولوجى طويل انتهت بانهيائه. وهكذا بدأ الاتحاد السوفيتى فى التقارب مع المعسكر الرأسمالى فى إطار عملية الانفراج الدولى، والتى أسفرت عن

عملية هلسنكي سنة ١٩٧٥. وفي سنة ١٩٧٦ توفي ماونسي تونج، قائد الثورة الصينية، وخلفه في السلطة دنج هسياو بنج سنة ١٩٧٨ الذي رفع لواء شعار "التحديثات الأربعة" أى التركيز على التطور للتكنولوجيا أكثر من الحماس الأيديولوجى خاصة بعد فشل "الثورة الثقافية البروليتارية الكبرى" التى قادها ماونسي تونج بين عامى ١٩٦٦، ١٩٦٩ ولتى أسفرت عن تراجع المجتمع الصينى إلى الوراء.

ما لبث العامل الأيديولوجى أن صعد مرة أخرى بشكل جديد. فبينما كان الصراع الأيديولوجى فى الخمسينات والستينات يتسم بطابع علمانى، فإنه فى السبعينيات والثمانينيات اتخذ طابعاً دينياً مؤداه صعود الأصوليات الدينية، والتعبير عنها فى مجال النظم السياسية والسياسة الدولية. فمع أوائل السبعينات برزت ظاهرة الصحوة الدينية فى كل الديانات. وقد اتخذت تلك الظاهرة أشكالاً مختلفة لدى مختلف الديانات. ولكن القاسم المشترك الأعظم بين تلك الصحوات كان هو وعى الشعوب بأهمية العودة إلى القيم الدينية، ومحاولة للتعبير عنها فى أشكال ثقافية، أو اقتصادية، أو سياسية سواء داخل المجتمع أو فى محيط السياسة الدولية^(١٠). وعلى سبيل المثال فإنه فى إطار الصحوة الإسلامية حدثت تعبيرات نظامية ثورية عن تلك الصحوة، كما حدث فى حالة الثورة الإسلامية الإيرانية التى أنهت نظام محمد رضا شاه سنة ١٩٧٩، كما حدثت تغييرات تتسم بالعنف السياسى ضد النظام الحاكم، كما حدث فى حالى مصر والجزائر. كما اتخذت الصحوة الإسلامية لشكلاً ثقافياً تتسم بالميل إلى الحفاظ على الهوية الدينية والوطنية، كما حدث فى حالة مسلمى آسيا الوسطى فى ظل للنظام السوفييتى، كما أن الصحوة شملت الأقليات الإسلامية، كما حدث فى حالة مسلمى الفلبين^(١١). وفى المسيحية، تصاعدت الفكرة الأصولية. التى تدور حول الاعتقاد فى حتمية بناء إسرائيل وعودة المسيح، وهو ما أسمى بالمسيحية الصهيونية أو العقيدة "اليهودية- للمسيحية"، ولتى أنتشرت فى الولايات المتحدة، وشكلت أحد العوامل المحددة للسياسة الأمريكية تجاه الصراع العربى-الإسرائيلى. ذلك أن الأيمان بعودة المسيح يقتضى أولاً إعادة بناء إسرائيل وهيكى سليمان. وفى اليهودية تصاعدت الأصولية الداعية إلى بناء إسرائيل الكبرى فى كامل فلسطين انطلاقاً من كونها الأرض التى منحها الله لليهود. وقد تصاعد تأثير هذا التيار على المجتمع والسياسة الإسرائيلية. كذلك صعدت الأصولية الهندوسية للداعية إلى تحويل الهند من دولة علمانية إلى دولة هندوسية، وهو ما تمثل فى تدمير الأصوليين الهندوس للمسجد البابرى سنة ١٩٩٢ مما أثار على علاقات الهند بالعالم الإسلامى.

بيد أن تأثير الصحوة الدينية على السياسة الدولية كان محدوداً بالمقارنة بتأثير المواجهة الأيديولوجية بين العملاقين. فلم تنعكس الصحوة الدينية على التفاعلات السياسية العالمية، وإنما اقتصر تأثيرها على المستويات عبر الاقليمية، والاقليمية، والمحلية. ففي المستوى الأول ظهرت مؤسسات دولية حكومية تنهض على أساس ديني، كما حدث في إنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي سنة ١٩٧٢ مكونة من ٣٠ دولة تعرف نفسها بأنها دولاً إسلامية، كما أنها تسعى إلى تحقيق "التضامن الإسلامي بين الدول الأعضاء". كذلك نشأت مؤسسات دولية غير حكومية تنظم الحركات الدينية المنتمية إلى دين معين، كما حدث في حالة "القيادة الشعبية الإسلامية العالمية" التي نشأت سنة ١٩٨٩ في ليبيا، وتضم العديد من الحركات الإسلامية في دول مختلفة. وعلى المستوى ذاته نشأت روابط عبر إقليمية حكومية وغير حكومية على أسس دينية ولكنها تؤثر في السياسة الدولية. ولعل أهمها هو الروابط بين تيارات الصحوة الأصولية للمسيحية في أمريكا الشمالية. والدعم الأمريكي لإسرائيل.

سادساً : أزمة النموذج الاشتراكي

أشرنا في الفصل السادس إلى تأسيس الاتحاد السوفييتي كأول دولة اشتراكية في العالم، وذلك على أسس النظرية الماركسية- اللينينية. وقد استطاع متالين أن يبني نموذجاً اشتراكياً في هذه الدولة خاصة بعد تبني سياسة "الاشتراكية في بلد واحد"، وبعد الانتصار السوفييتي على ألمانيا النازية خرج النموذج الاشتراكي السوفييتي إلى حلبة السياسة الدولية. فقد نشر السوفييت نموذجهم في شرقي أوروبا، كما انتصرت الثورة الاشتراكية التي قادها ماوتسي تونج في الصين. وهكذا تكونت كتلة اشتراكية دولية ضخمة بل وشرعت دول أخرى في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية في التحول نحو الاشتراكية، وكان أشهر هذه الدول كوبا التي تحولت رسمياً نحو الماركسية- اللينينية في أوائل الستينيات. وقد استطاع الاتحاد السوفييتي في تلك الحقبة أن يحقق إنجازات هائلة مثل امتلاك القنبلة النووية سنة ١٩٤٩ والصاروخ العابرة للقارات سنة ١٩٥٧، وإرسال أول رجل إلى الفضاء (جارجارين) سنة ١٩٦١، وبناء قوة عسكرية هائلة حققت للتوازن الإستراتيجي مع الولايات المتحدة.

إلا أن النظام السوفييتي، والنظم الاشتراكية عموماً بدأت تواجه مجموعة من الأزمات الداخلية الصامتة. فقد بدأ الأداء الاقتصادي يتدنّى في تلك النظم نتيجة اللجوء إلى ملكية الدولة لأدوات الإنتاج، وغياب الحافز الفردي. كما إن ملكية الدولة لأدوات الإنتاج

أدت إلى إنشاء دولة "البيروقراطية" العاجزة عن التفكير الابتكاري. هذا بالإضافة إلى أن لجوء تلك النظم إلى أدوات تسلطية للحكم أدى إلى فقدان الشعوب الاهتمام بالسياسة، وشئون الحكم والوطن، وجعلها قابلة للتحكم فى توجهاتها من الخارج. وساعد على ذلك طبيعة الحكم الفردى، فيمجرد استطاعة قوة خارجية أن تؤثر على الفرد الحاكم، فإنها تستطيع من خلاله تفكيك النظام بأكمله.

وقد حدثت هذه الأزمات بشكل صامت لأن النظم الاشتراكية لم تدر حواراً عاماً حول تلك الأزمات، بل وقمعت أى محاولة لتعديل مسار النظام السياسى، كما حدث عندما تم عزل خروشوف من السلطة فى الاتحاد السوفييتى سنة ١٩٦٤ عندما حاول إصلاح النظام السوفييتى وحلت محله نخبة محافظة بزعامة بريجنيف أعادت الركود إلى النظام، وحاولت إخفاء الأزمات حتى تفكك الاتحاد السوفييتى من داخله. وفى بعض الحالات اتبعت النظم الاشتراكية سياسات فردية أدت إلى تعطيل التقدم الاقتصادى، وذلك كما حدث عندما شهد ماوتسى تونج فى الصين الشعبية "الثورة الثقافية البروليتارية الكبرى" سنة ١٩٦٦، وهى الثورة التى أعادت الصين سنوات إلى الوراء. هذا فى الوقت الذى كانت فيه النظم الرأسمالية تدبر حواراً عاماً حول أزماتها وتعديل المسار حتى ولو تطلب الأمر تبني بعض السياسات الاشتراكية للمحافظة على الأمن الاجتماعى. بالإضافة إلى ذلك، فقد فرض الاتحاد السوفييتى النظام الاشتراكى على دول شرقى أوروبا بالقوة وتدخل عسكرياً لقمع أى محاولة للخروج من هذا الإطار، كما حدث فى المجر سنة ١٩٥٦، وفى تشيكوسلوفاكيا سنة ١٩٦٨. فقد تدخلت الدبابات السوفييتية فى الحالتين لحماية الاشتراكية.

وقد أدى ذلك إلى هبوط معدلات النمو الاقتصادى فى الدول الاشتراكية، حتى اضطرت الصين بعد وفاة ماوتسى تونج سنة ١٩٧٦ وصعود دنج هسياوبنج إلى السلطة سنة ١٩٧٨ إلى البدء فى اتباع سياسات رأسمالية لتنشيط الأداء الاقتصادى. وقد نجحت الصين الشعبية بفضل اتباع تلك السياسة فى الحفاظ على الشكل السياسى للنظام الاشتراكى، وإن كانت قد غيرت من مضمونه الاقتصادى. ولكن النظام السوفييتى ظل متمسكاً بأسلوب الأداء البيروقراطى التسلطى مما أدى إلى تننى معدلات النمو الاقتصادى، وتحول الحزب الشيوعى إلى أداة لحماية النظام أكثر منها لتنشيطه. وعندما تم انتخاب جورباتشوف أميناً عاماً للحزب الشيوعى السوفييتى سنة ١٩٨٥ بادر بإدخال إصلاحات اقتصادية وسياسية فى النظام. ولكن تسارع الإصلاحات وتزامنها، بالإضافة إلى الضغوط التى مارسها الغرب على الاتحاد السوفييتى أدى إلى تفكك النظام السوفييتى بل وإلغائه فى ديسمبر سنة ١٩٩١. فقد اتبعت الولايات المتحدة سياسة مركبة للإسراع

من تفكك النظام السوفييتى. فقد كثفت سباق التسلح بالإعلان عن "مبادرة الدفاع الاستراتيجى" Strategic Defense Initiative، وهى التى تقضى ببناء محطات فضائية لتدمير الصواريخ السوفيتية قبل أن تصل إلى الأراضى الأمريكية مما كان يعنى انهيار نظام توازن الرعب الذى كان يقوم عليه التوازن الدولى. ونظراً للأزمة الاقتصادية السوفيتية، لم يستطع السوفييت مجاراة الولايات المتحدة فى هذا الصدد، واضطر جورباتشوف إلى البدء فى تقديم تنازلات للغرب فى ميدان سباق التسلح. وكانت هذه التنازلات هى المقدمة للتنازل الأكبر فى ميدان حل الاتحاد السوفييتى ذاته. من ناحية أخرى، فقد توسع الاتحاد السوفييتى فى دعم الدول الاشتراكية للصديقة عسكرياً واقتصادياً بشكل يتخطى إمكاناته الحقيقية، مما أدى فى النهاية إلى تآكل الأساس الاقتصادى الداخلى للدور السوفييتى فى السياسة الدولية. من ناحية ثالثة، فقد كثفت للولايات المتحدة والدول الأوروبية من الدعاية السياسية داخل الدول الاشتراكية لحث شعوب تلك الدول على التمرد على نظمها ووعدها بالمعونات الرأسمالية. ونظراً للطبيعة التسلطية لتلك النظم استجابت الشعوب. وكان لتطور الأمر فى هذا الصدد هو ثورة الرومانيين على حكم الرئيس تشاوشيسكو. فيما عرف باسم ثورة "دى تيميشفارا" سنة ١٩٨٩ والتى أدت إلى اغتيال الرئيس الرومانى ومقوط النظام الاشتراكى. وتلى ذلك سقوط باقى النظم الاشتراكية فى أوروبا الشرقية، وحل حلف وارسو. ولم يساند جورباتشوف النظم الاشتراكية الحليفة فى شرقى أوروبا، بل أنه استجاب للضغط الأمريكى بمنح جمهوريات بحر البلطيق (ليتوانيا، ولاتفيا، وأستونيا) حق الانفصال عن الاتحاد السوفييتى سنة ١٩٩٠ مما كان المقدمة لانفصال كل الجمهوريات. وقد قاد بوريس يلتسين رئيس الجمهورية الروسية الاشتراكية السوفيتية حركة التمرد على النظام الاشتراكى السوفييتى مدعوماً من الولايات المتحدة، ولم يخف يلتسين إعجابه بالنموذج الرأسمالى. وما لبث يلتسين أن أطاح بالنظام السوفييتى ذاته. ولا شك أن الكتلة الغربية قد لعبت دوراً مهماً فى الانهيار السوفييتى، ولكن ضعف للنموذج الاشتراكى من الداخل يعد هو السبب الرئيسى لهذا السقوط.

سابعاً : صعود حركات التحرر الوطنى الآسيوية - الأفريقية

سبق أن أشرنا إلى أن الحرب العالمية الأولى قد أسفرت عن صعود فى حركات التحرر فى أفريقيا وآسيا، وأن هذا للصعود قد أسفر عن ظهور دول جديدة. وقد تعمق هذا الاتجاه بعد الحرب العالمية الثانية. وأدى مع نهاية تلك للحقبة إلى تصفية الظاهرة الاستعمارية على الأقل بشكلها الإحتلالى المباشر. وقد كان هذا التطور محصلة لعدة عوامل أهمها :

١ - الدور السوفييتي في تشجيع الحركات المناوئة للاستعمار.

ذلك أن الاتحاد السوفييتي سعى في إطار حربه الباردة مع الغرب إلى محاولة إضعاف المعسكر الغربي من خلال دعم الحركات المعادية للاستعمار في أفريقيا، وآسيا. لم يكن ذلك الدعم ناتجاً عن محاولة إضعاف النموذج الرأسمالي فحسب، وإنما أيضاً إلى أن تصفية الاستعمار كان يعنى إضعاف سياسة الاحتواء التي اتبعتها الغرب ضد الاتحاد السوفييتي. وقد اتخذ الدعم السوفييتي عدة أشكال أهمها تقديم المعونة العسكرية والاقتصادية، والدعم السياسي في المحافل الدولية وبالذات في الأمم المتحدة.

٢ - سعى الولايات المتحدة إلى أن تحل محل القوى الاستعمارية الأوروبية

بدا للولايات المتحدة أثناء الحرب العالمية أن لها مصالح تتطلب توسيع نطاق نفوذها بحيث تشمل المناطق الخاضعة للاستعمار الأوروبي. فقد أدت حرب المحيط الهادى إلى إبرك الأمريكيين لأهمية بناء شبكة من القواعد العسكرية تضمن لهم السيطرة على المحيطات، مع إيجاد مصادر جديدة للنفط لمواجهة احتمال نشوب حرب عالمية ثالثة. وهكذا بدأت الولايات المتحدة تشجع إنشاء نظام "الوصاية" فى الأقاليم الخاضعة للاستعمار للتمهيد لاستقلال المستعمرات، فالولايات المتحدة أصبح لها مصلحة فى تصفية الاستعمار الأوروبي لتحل محله فى الهيمنة على أسواق الدول الجديدة^(١٢).

٣ - ضعف القوى الاستعمارية الأوروبية

أدت تطورات الحرب العالمية الثانية إلى إضعاف النفوذ الأوروبي فى شرقى آسيا، ولا سيما بعد احتلال اليابان لمعظم تلك المنطقة. وعندما حاولت القوى الأوروبية أن تعود إلى شرقى آسيا بعد الحرب، لم تتمكن من إعادة إحكام قبضتها على شعوب المنطقة. لأن تلك الشعوب قد شهدت هزيمة تلك القوى على يد اليابان. ولعل من أهم الأمثلة على ذلك هو استقلال إندونيسيا عن هولندا. ولم يكن ممكناً لها أن تسمح بمعونتها إلى ممارساتها الاستعمارية. وفى أفريقيا، فإن هزيمة فرنسا فى الحرب العالمية الثانية أدت إلى تزايد دور أبناء مستعمراتها الأفريقية فى إدارة المستعمرات. فقد أصبح فيلكسى أبوييه حاكماً عاماً لأفريقيا الاستوائية الفرنسية مما أخرج إدارة سياسة تلك المستعمرات من يد فرنسا. وابتداء من سنة ١٩٤٢ بدأت حكومة فرنسا الحرة بزعامة ديغول فى رسم خطة جديدة بالتعاون مع أبوييه تضمنت تحويل المستعمرات للفرنسية إلى شركاء لفرنسا فى إطار لتحاد فرنسى. وقد أدى ذلك إلى بدء تقنين الإمبراطورية^(١٣).

خلاصة

اختلفت السياسة الدولية خلال النصف الثاني من القرن العشرين اختلافاً جوهرياً عما كانت عليه قبلاً. فقد شهدت تلك الفترة تقدماً علمياً وتكنولوجياً غير مسبوق تمثل في ثورة المعلومات والاتصالات، وهي الثورة التي حولت النسق العالمي إلى "قرية عالمية"، وإلى تحول التوازن العالمي تدريجياً لصالح القوى المالكة لخاصية تلك الثورة، وهي الولايات المتحدة واليابان، وإلى بروز ظاهرة الاعتماد المتبادل في السياسة الدولية. وقد تضمنت تلك الظاهرة تنوع، وتعاضل أهمية القضايا الاقتصادية، وتسييس السياسة الدولية. من ناحية أخرى، فقد برز أثر العامل الاقتصادي. على عدة مستويات أهمها تزايد أهمية الاقتصاد في السياسة الدولية عموماً، وبرزت قضايا الانقسام العالمي بين الشمال والجنوب، كما تفاقمت الأزمات الاقتصادية العالمية، أنتقل مركز الثقل في النظام الاقتصادي العالمي خلال تلك الحقبة من العالم الأوربي الأطلنطي إلى العالم الآسيوي الباسيفيكي. من ناحية أخرى، دخل العامل النووي لأول مرة في السياسة الدولية. وترتب على ذلك بروز ظاهرة توازن الرعب خصوصاً مع امتلاك أدوات نقل القنبلة النووية إلى أرض الخصم، مما أدى إلى استحالة نشوب حرب عالمية ثالثة على غرار الحربين العالميتين الأولى والثانية. ورغم أن النسق العالمي أُنسم أيضاً بالثنائية القطبية على غرار ما كان قائماً قبيل الحربين. ومن ناحية رابعة، فقد تزايد تأثير العامل الأيديولوجي على السياسة الدولية. فقد نشأ صراع أيديولوجي بين الشرق والغرب حول أفضلية النموذجين الاشتراكي والرأسمالي، ونشأ صراع داخل المعسكر الاشتراكي بين الاتحاد السوفييتي والصين الشعبية حول التفسير الصحيح للماركسية اللينينية إلا أنه مع بداية السبعينيات بدأ تأثير العامل الأيديولوجي في التضاؤل نتيجة التحديات الجديدة التي أسفر عنها التطور التكنولوجي. ولكن برز إلى السطح تأثير آخر للأيديولوجية تمثل في صعود الأيديولوجيات الدينية. كذلك تطورت خلال النصف الثاني من القرن العشرين أزمة النموذج الاشتراكي التي أدت إلى سقوط الكتلة الاشتراكية، وأن كانت تلك الأزمة قد حدثت بشكل صامت، ولكنها تفجرت بشكل مدوي في نهاية الحقبة. وأخيراً، فقد شهدت تلك الحقبة تعاضل حركات التحرر الوطني في آسيا وأفريقيا مما أسفر عن استقلال الغالبية الساحقة من دول القارتين.

هوامش الفصل الثالث عشر

- (١) أنطوان بطرس، الثورات العلمية العظمى فى القرن العشرين، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٤)، ص ٢٠٣-٣٩٨.
- هانى رزق، "الدنا (DNA) والتطور الموجه فى القرن العشرين" عالم الفكر، (الكويت) ٢٩(٢)، أكتوبر- ديسمبر سنة ٢٠٠٠، ص ٩٣-١٠٤.
- (٢) حازم احمد حسنى، "تورة المعلومات والاتصالات"، فى موسوعة أحداث القرن العشرين، (القاهرة: دار المستقبل العربى، ٢٠٠٠)، الجزء الأول ص ٢٢١-٢٥٢.
- وانطوان بطرس، للمرجع السابق ص ٢٠٣-٣٩٨.
- (٣) عبر عن ذلك البنك الدولى للإنشاء والتعمير فى الدراسة التى أصدرها سنة ١٩٩٣ بعنوان المعجزة الشرق آسيوية.

The East Asian Miracle: Economic Growth and Public Policy, Summary, A World Bank Policy Research Report, September 1997.

كما أصدر صندوق النقد الدولى دراسة أخرى تؤكد المعنى ذاته.

Micheal Sorel, **Growth: East Asia**, (Washington D.C, International Monetary Fund, Economic Issues Series No.1, 1996).

- (٤) راجع فى ذلك:
حازم الببلاوى، النظام الاقتصادى الدولى المعاصر: من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة، (الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة رقم ٢٥٧، مايو سنة ٢٠٠٠).
- (٥) راجع فى خصائص الاعتماد المتبادل فى عصر القطبية الثنائية:
محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، (القاهرة: دار النهضة المصرية، ١٩٩٨) ص ٢٧٢-٢٧٦.
- (٦) لعل أهم كتاب تناول العولمة فى السياسة الدولية على كافة مستوياتها هو:
John Baylis and S. Smith, eds, **The Globalization of World Politics**, (Oxford: Oxford University Press, 1997).

Daniel Bell, **The End of Ideology: On the Exhaustion of** (٧)

Political Ideas in the Fifties, (New York: The Free Press, 1962)

Geoffrey Barraclough, **An Introduction to Contemporary** (٨)

History, (New York: Penguin Books, 1961), pp. 199-200.

Dieter Dux, **Ideology in Conflict, Communist Political Theory** (٩)

(New Delhi: Eurasian Publishing House, 1966).

(١٠) لمزيد من التفاصيل حول الأصوليات المسيحية، واليهودية، والإسلامية، والهندوسية،
والسيخية راجع:

Martin Marty and Scott Appleby, eds., **Accounting for
Fundamentalisms, The Dynamic Character of Movements**,
(Chicago: The University of Chicago Press, vol. 4, 1994).

U. D. Chopra ed., **Religious Fundamentalism in Asia** (New
Delhi, Gyan Publishing House, 1994).

Alain- Gerard Masst, "Political Islam in Asia, a Case Study",
Annals, AAPSS, 524, November, 1992, pp. 156-168.

(١١) في تحليل للصحة الإسلامية عموماً:

R. Hrair Dekmejian, **Islam in Revolution: Fundamentalism in
the Arab World**, (Syracuse, Syracuse University Press, 1985).

وفي حالة مسلمي آسيا الوسطى:

محمد السيد سليم، "الإحياء الإسلامي في دراسة في حالة المسلمين الموفقيين"، مجلة
العلوم الاجتماعية (جامعة الكويت، ١٠ (١)، مارس سنة ١٩٨٢)، ص ١١١ -
١٢٩.

(١٢) بيير رنوفان، ترجمة دجلال يحيى، **تاريخ العلاقات الدولية لقرنات القرن**

العشرين (١٩١٤ - ١٩٤٥)، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٩) الجزء الثاني، ص
٧٩٥-٧٩٧.

(١٣) رولاند أوليفر، وجون فيج، ترجمة دوليت صادق، **موجز تاريخ أفريقيا**، (القاهرة:

الدار المصرية للتأليف والترجمة، دون تاريخ)، ص ٢٦٤ - ٢٦٥.

الفصل الرابع عشر

السياسة الدولية
من نهاية الحرب العالمية الثانية
حتى نهاية الاتحاد السوفييتي
(١٩٤٥ - ١٩٩١)



مقدمة

اتسمت الفترة التاريخية الممتدة من نهاية الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٤٥، وحتى نهاية الاتحاد السوفييتى سنة ١٩٩١ بسعى الولايات المتحدة إلى إعادة تأهيل دول المحور المهزومة وإعادة ادماجها فى السياسة الدولية كجزء من سعيها لمواجهة التحدى السوفييتى. كذلك اتسمت بتغيير جذرى فى عدد وماهية الوحدات الدولية. ولعل أهم تغير فى هذا الصدد كان هو تحدى دور الدولة فى السياسة الدولية من خلال الشركات متعددة الجنسية وغيرها من الوحدات الدولية الجديدة. ومن المفارقات التاريخية هى أنه بعكس الحال بعد الحرب العالمية الأولى، فإن القطبية الثنائية التى سادت قبل الحرب العالمية الثانية قد استمرت ولكن مع تغير العناصر المكونة لكل قطب. فقد تمثلت القطبية الثنائية بعد الحرب العالمية الثانية فى بروز القطبين السوفييتى والأمريكى ويقود كلا منهما معسكر من الدول المنضوية تحت لوائه. من ناحية أخرى، فقد تغير التوازن الدولى من توازن القوى التقليدى إلى توازن الرعب بين المعسكرين نتيجة دخول العامل النووى فى السياسة الدولية، مما يفسر لنا عدم نشوب حرب عالمية ثالثة بين القطبين رغم وجود الاستقطاب العالمى الثنائى. ونحن نعلم أن الحربين العالميتين الأولى والثانية سبقهما استقطاب ثنائى عالمى. وساد السياسة الدولية عدة عمليات سياسية دولية أهمها عملية توازن الرعب ومنها تفرعت عدة عمليات هى الحرب الباردة، والتعايش السلمى، والانفراج الدولى، والحرب الباردة الجديدة. وذلك فى إطار مجموعة من القواعد المتفق عليها بين المعسكرين. كذلك تلبورت مجموعة من الصراعات الدولية وعمليات التكامل الدولى كما لعبت القضية الألمانية دورا مهما فى تطور السياسة الدولية. وأخيرا، فقد برز دور الأمم المتحدة فى الصراعات الدولية وتزايدت التنظيمات الإقليمية . وسنعرض فى المباحث التالية لتلك الجوانب على التوالى .

المبحث الأول

إعادة تأهيل وإدماج

الدول المهزومة فى السياسة الدولية

اتبعت الولايات المتحدة سياسة إزاء الدول المهزومة فى الحرب العالمية الثانية ذات شقين. فمن ناحية عملت على إجراء تحولات جذرية فى بنية مجتمعات تلك الدول بما يودى إلى غرس النزعة السلمية الديمقراطية لديها. وفى هذا الإطار ركزت على إعادة هيكلة نظمها السياسية فى اتجاه الديمقراطية، ونظمها الاقتصادية فى اتجاه التطور الرأسمالى، ودعم هذه العملية من خلال المساعدة الاقتصادية الأمريكية. من ناحية أخرى سعت للولايات المتحدة إلى إعادة إدماج الدول المهزومة بعد إعادة بنائها فى السياسة الدولية فى إطار منظومة الأحلاف الغربية. والواقع أن السبب الرئيس لهذه السياسة التصالحية كان هو بروز التحدي السوفييتى الشيوعى للنفوذ الأمريكى. فقد تخوفت الولايات المتحدة من أن يودى الضغط على الدول المهزومة من خلال التعويضات والحصار إلى انتشار الشيوعية فيها، وربما انضمامها إلى المعسكر الشيوعى. ومن المهم أن نستعرض بإيجاز تلك السياسة إزاء اليابان، وألمانيا، وإيطاليا.

فى اليابان تم إجراء أول انتخابات حزبية ديمقراطية سنة ١٩٤٥. وقد فاز الحزب الليبرالى بزعامة يوشيدا شيجيرو Yoshida Shigeru فى تلك الانتخابات. وقد تعاون يوشيدا مع الجنرال ماك آرثر، قائد قوات الاحتلال الأمريكية، لإعادة تأهيل اليابان سياسياً وإقتصادياً. وقد قبل يوشيدا التعاون الكامل مع ماك آرثر حتى ولو تطلب ذلك قبول وضع اليابان تحت الحماية العسكرية الأمريكية. وهكذا صدر أول دستور يابانى تحت إشراف الجنرال ماك آرثر، وأصبح ماركس المفعول اعتباراً من أول مايو سنة ١٩٤٧. وقد نص الدستور فى مادته التاسعة على "أن الشعب اليابانى يرفض إلى الأبد للحرب كحق من حقوق السيادة للأمة، كما يرفض التهديد بالقوة أو استخدامها كوسيلة لتسوية المنازعات الدولية. ولكى يتسنى تحقيق الهدف الذى ترمى إليه الفقرة السابقة، فإنها سوف لا تستبقى قوات فى البر، ولا فى البحر، ولا فى الجو أو أية طاقات أخرى متعلقة بالحرب. كذلك سوف لا يتسنى الاعتراف بحق الدولة فى شن الحرب". وقد تضمن برنامج إعادة التأهيل

ثلاثة عناصر اساسية هى نزع السلاح، والتحول الديمقراطي، واستعادة القوة الاقتصادية اليابانية. وهكذا تم تسريح كافة القوات المسلحة اليابانية، كما تم إصدار قانون للإصلاح الزراعى سنة ١٩٤٦ مما أدى إلى تفتيت سلطة العائلات الاقطاعية، كما تم تفتيت الشركات الصناعية الكبرى باعتبارها مسئولة عن تمويل التوسع اليابانى. وفى مارس سنة ١٩٤٦ أوفدت الولايات المتحدة بعثة تعليمية إلى اليابان. وقد حددت البعثة عناصر النظام التعليمى اليابانى المقترح بحيث يركز على المفاهيم الديمقراطية والواجبات المدنية للمواطن. وقد استجاب اليابانيون لهذه التحولات والتزاموا بأوامر الامبراطور بالتجاوب معها. وابتداء من سنة ١٩٤٨ قدمت الولايات المتحدة لليابان مساعدات سلعية فى ظل قانون المساعدات الخارجية. كما قدمت تسهيلات تجارية لليابان. كذلك أوفدت الولايات المتحدة جوزيف نودج، أحد خبراء المال الأمريكين، إلى اليابان لمساعدتها فى بناء ميزانية متوازنة. وقد أثمر ذلك عن نتائج طيبة فيما يتعلق بالتعاش اليابانى إقتصاديا، وأنت الحرب الكورية سنة ١٩٥٠ لتؤدى إلى زيادة الطلب على السلع اليابانية لتمويل المجهود الحربى للدول التى تحارب فى كوريا، مما أدى إلى تحسين الميزان التجارى وزيادة الدخل القومى ثلاث مرات.

مع انتصار الشيوعيين فى الصين واعلان جمهورية الصين الشعبية سنة ١٩٤٩، ثم نشوب الحرب الكورية سنة ١٩٥٠ بدأت الولايات المتحدة فى التحول نحو الاعتماد على اليابان كشريك استراتيجى فى شرقى آسيا فى مواجهة جمهورية الصين الشعبية. ولهذا وجهت الولايات المتحدة فى ٢٠ يونيو سنة ١٩٥١ الدعوة إلى ٥٢ دولة لعقد مؤتمر فى سان فرانسيسكو تم افتتاحه فى ٤ سبتمبر سنة ١٩٥١، بحضور الدول الغربية وامتناع الاتحاد السوفييتى عن الحضور (مع عدم دعوة جمهورية الصين، أو جمهورية الصين الشعبية). وتم توقيع معاهدة سان فرانسيسكو فى ٧ سبتمبر سنة ١٩٥١. بموجب المعاهدة تنازلت اليابان عن كوريا، وفورموزا، وجزر البسكانور، وجزر كورييل وسخالين وكافة جزر المحيط الهادى التى كانت تحت وصايتها لتتولى الوصاية عليها الولايات المتحدة. وتخلت اليابان عن حقوقها فى الصين. واقتصرت سيادتها بذلك على الجزر الأربعة، والأرخبيلات المجاورة. كذلك تعهدت الدول الحليفة بسحب قوات الاحتلال من اليابان فى خلال ٩٠ يوما مع جواز عقد اتفاقات ثنائية لإبقائها فى اليابان. وأكدت المعاهدة مبدءا التعويضات عن الخسائر التى تسببت فيها اليابان. كذلك نصت المعاهدة على أن اليابان لا تخضع لأى معاملة تمييزية فى التجارة الدولية. وفى ٨ سبتمبر وقعت الولايات المتحدة مع اليابان معاهدة أمنية تضمنت تعهد اليابان بالسماح للقوات الأمريكية بالبقاء على أراضيها.

وفى هذا الإطار بلور يوشيدا مشروعه المستقبلى للمجتمع اليابانى، الذى عرف باسم صفقة يوشيدا The Yoshida Deal وهى صفقة تشير إلى امكانية تحويل الهزيمة العسكرية إلى انتصار إقتصادى، وإن اليابان ستسعى إلى تحقيق ذلك بكل الطرق حتى ولو تطلب الأمر الخضوع للهيمنة العسكرية الأمريكية. وقد أصبحت تلك الصفقة هى العقيدة الأساسية للنخبة الحاكمة التى نشأت نتيجة اندماج الحزبين المحافظين الكبيرين: الديمقراطى والليبرالى. ورغم هبوط محورية تلك العقيدة لدى النخبة الحاكمة إلا أنها مازالت عاملا مؤثرا فى السياسة الخارجية اليابانية حتى اليوم^(١).

بعد مضى خمس سنوات على نهاية الحرب العالمية الثانية بدأت اليابان رحلة الصعود الإقتصادى. فعندما حدث الانتعاش الإقتصادى الناشئ عن الحرب الكورية سنة ١٩٥٠ ارتفعت الأرباح، وقامت المشروعات الخاصة بإعادة استثمار الأرباح لتجديد المشروعات الصناعية، كما قامت الحكومة اليابانية بتجديد البنية الأساسية وإعادة بناء الاسطول التجارى. واستثمرت فى ذلك روح الانضباط، والطاعة وحب العمل، والميل إلى الإخفاء لدى اليابانيين. وبدأت اليابان فى استيراد التكنولوجيا الغربية وتقليدها، وتطويرها. واستفادت اليابان فى ذلك من التسهيلات التى قدمتها لها الولايات المتحدة نظرا لنشوب الحرب الباردة. ومن ثم تم منح الصادرات اليابانية مزايا تفضيلية لدخول السوق الأمريكية، مع التسامح مع القيود المفروضة على الصادرات الأمريكية إلى اليابان. كما استفادت اليابان من الحماية الأمنية الأمريكية التى مكنتها من خفض الاتفاق العسكرى وتوجيه معظم مواردها للتنمية الإقتصادية. وقد أدى ذلك إلى نمو الإقتصاد اليابانى وصعوده إلى المرتبة الثالثة فى العالم بعد الإقتصاديين الأمريكى والسوفييتى من حيث حجم الناتج القومى الإجمالى. وقد بلغ هذا الحجم سنة ١٩٧٥، ٤٥٠ بليون دولار شكل ٨% من الناتج العالمى فى تلك السنة. وفى ١٩ يناير سنة ١٩٦٠ وقعت معاهدة الأمن المتبادل والتى تضمنت احتفاظ الولايات المتحدة بقواعد عسكرية فى اليابان لمدة عشر سنوات، واحتفاظ اليابان بقوة دفاعية فى أراضيها لا يحق لها إرسالها إلى الخارج، وأن يكون لليابان حق تقرير مسألة تزويد القواعد الأمريكية بالأسلحة النووية. وفى ١٧ يونيو سنة ١٩٧١ تم التوقيع على اتفاق بين اليابان والولايات المتحدة لإعادة جزيرة اوكينوا إلى السيادة اليابانية بعد احتلال دلم ٢٥ سنة. ولم تضطلع اليابان بدور يذكر فى المياسة الدولية طوال المرحلة محل البحث.

وقد اختلف الوضع فى ألمانيا، حيث أنها، بخلاف اليابان التى كانت تخضع للاحتلال الأمريكى المنفرد، كانت تخضع لاحتلال رباعى. كما اختلفت مناهج دول الاحتلال تجاه عملية إعادة التأهيل، وإن اتفقت فى التأكيد على الاستسلام غير المشروط، ليس فقط للجيش الألمانى وإنما للأمة الألمانية ذاتها. وقد جاء ذلك فى الإعلان الصادر فى ٥ يونيو سنة ١٩٤٥ فى برلين من قادة الاحتلال فى ألمانيا وهم ايزنهاور، وزوكوف، ومونتجومرى، ودى ناسينى. فبينما رأت بريطانيا أن إعادة التأهيل تبدأ من استئصال العناصر النازية، فإن فرنسا رأت أن العدوانية الألمانية ناشئة من الدولة الألمانية الموحدة، وبالتالي يجب تقسيم ألمانيا. بينما دافع الأمريكيون عن وجهات نظر تـمزج بين المفهومين البريطانى والفرنسى مع التأكيد على الحاجة إلى تغيير القيم السياسية للشعب الألمانى. أما السوفييت، فإنهم رأوا أن المشكلة تكمن فى التركيب الاجتماعى الرأسمالى لألمانيا، وأن إعادة التأهيل تبدأ بحدوث ثورة اجتماعية اشتراكية.

كانت نقطة البداية المشتركة بين دول الاحتلال هى محاكمة قادة النظام النازى فى إطار "محاكمات نورمبرج" (نوفمبر سنة ١٩٤٥ وحتى أكتوبر سنة ١٩٤٦) واعداد بعضهم. كذلك تم القبض على الآف العناصر الألمانية المتعاطفة مع النازى. ومع نهاية سنة ١٩٤٦ كان هناك ٦٤ ألف سجين ألمانى فى السجون البريطانية، و٩٥ ألف فى السجون الأمريكية، و١٩ ألف فى السجون الفرنسية، و٦٧ ألف فى السجون السوفيتية^(١). كما تم طرد آلاف أخرى من وظائفهم فى عملية تطهير للجهاز الحكومى من كل العناصر التى اشتبه فى تعاونها مع النازى، ومنع حوالى ٣٩٠ ألف ألمانى من تولّى أى وظائف عامة فى منطقتى الاحتلال الفرنسية والبريطانية^(٢). وحدث الشئ ذاته فى منطقتى الاحتلال الأمريكية والسوفيتية.

وفى منطقة الاحتلال الغربية أجبر كل ألمانى على ملئ استمارة توضح تاريخ حياته، وتم استعمال الاجابات على تلك الاستمارات لمحاكمة آلاف المواطنين، وذلك تحت شعار محو النازية من ألمانيا De-Nazification. وهكذا شنت دول الحلفاء عملية تطهير اجتماعى واسعة أخضعت الشعب الألمانى لإرهاب سياسى شامل طال حتى العناصر التى كانت تعادى الحزب النازى. ولم ينح من تلك العملية سوى العناصر التى وجدها المحتلون مفيدة للمساعدة فى إدارة مناطق الاحتلال. كذلك، فقد تم إصدار قانون رقم ٤٦ والذي تم بموجبه إلغاء ولاية بروسيا، باعتبار أنها تشكل نواة العدوانية الألمانية.

ركز المحتلون الغربيون على إعادة تعليم، الشعب الألماني بحيث يصبح شعبا محبا للديمقراطية الغربية سواء باللين أو بالسيف. فتم حظر الجمعيات ذات التوجهات الأيديولوجية وحظر إصدار الصحف، مع تشجيع إنشاء الجمعيات والنوادي الشبابية غير السياسية وإصدار "تشرات صحفية" تعبر عن القيم الديمقراطية الغربية، وتمول من دول الاحتلال. وتم معاملة الشعب الألماني بازدراء، وحظر الاتصال بين قوات الاحتلال والألمان، وحظر التنقل بين مناطق الاحتلال الغربية. فإذا أضفنا إلى ذلك البؤس الإقتصادي الذي ساد ألمانيا، فإنه يمكن أن نتفهم الظروف التي تم في ظلها إعادة تأهيل الألمان بعد سحق إرادتهم. وعلى المستوى الإقتصادي فرضت دول الاحتلال عدة سياسات هي، الاستيلاء على المصانع الألمانية، والحد من الإنتاج الصناعي الألماني، وتحويل للصناعة الحربية إلى الإنتاج المدني، وفرض ضرائب باهظة على الألمان لتغطية نفقات الاحتلال، وتحويل الألمان إلى الخارج للعمل لخدمة اقتصادات دول الاحتلال (في حالة فرنسا تم نقل ٤٧٠ ألف ألماني للعمل في مختلف نواحي الإقتصاد الفرنسي)، وتخطيط الاحتكارات والكارتلات الصناعية الألمانية وتجزئتها. كذلك تم إنشاء مؤسسات تعليمية جديدة، ومنها جامعة ميتر التي أنشأها الفرنسيون، وإعادة كتابة الكتب المدرسية بما يتفق مع للرؤية الغربية عن المسؤولية الجماعية للشعب الألماني عن جرائم النازية. وقد اختار مسؤولو الاحتلال القيادات الألمانية التي تشرف على تلك العملية. وتم طرد أى مسئول ألماني يعترض عليها. وهو ما عبر عنه الفريد جروسيير "بفرض الديمقراطية بطرق تسلطية"^(١).

لم تكن توجهات السوفييت في منطقة احتلالهم مختلفة كثيرا عن توجهات الدول الغربية، باستثنائين الأول هو أنهم رفضوا نظرية "الذنب الجماعي" Collective Guilt للشعب الألماني عن جرائم النازية، وهي النظرية التي تصرف على أساسها الحلفاء الغربيون. فقد تصرف السوفييت على أساسين أولهما أن النازية هي نتاج للرأسمالية الألمانية، وأن الحل يكمن في تدمير الأخيرة، والثاني هو أنهم ركزوا على التحويل الاجتماعي للشامل للألمان من خلال تفويض أسس للرأسمالية الألمانية. وقد طرد السوفييت ٤٠٠ ألف موظف وعامل من وظائفهم، وقاموا بتفكيك ونقل ١٣ ألف مصنع، و٤٥٠٠ ميل من خطوط السكك الحديدية الألمانية إلى الاتحاد السوفيتي، وفرضوا على بعض المصانع الألمانية أن تعمل لخدمة المصانع السوفيتية. كما قاموا بعملية تنقيف أيديولوجي ماركسي- لينيني تشبه في الشكل والأدوات ما تم تطبيقه في مناطق الاحتلال الغربية، وإن اختلف المضمون.

كذلك سعت دول الاحتلال إلى تغيير أسس الحياة السياسية فى ألمانيا. فتم السماح فى مناطق الاحتلال الأربعة بتكوين أحزاب سياسية. وهذه الأحزاب هى الحزب الديمقراطى المسيحى، والحزب الليبرالى، والحزب الاشتراكى الديمقراطى، والحزب الشيوعى. ولكن سرعان ما قام السوفيت بدمج الحزب الاشتراكى مع الحزب الشيوعى، وحظس الحزب المسيحى الديمقراطى فيما بعد. وأعاد السوفييت إلى منطقة احتلالهم بعض العناصر الشيوعية الألمانية المقيمة فى الاتحاد السوفييتى، وعلى رأسهم أولبرخت، إلى برلين. وقد أسس هؤلاء حزب الوحدة الاشتراكى، وقد دعم السوفيت هذا الحزب ليكون الحزب الوحيد فى منطقة الاحتلال السوفييتى.

مع أوائل سنة ١٩٤٧ كان الخلاف قد بدأ يتبلور بين الاتحاد السوفييتى والحلفاء الغربيين حول التوسع السوفييتى فى شرقى أوروبا، وحول أسلوب التعامل مع القضية الألمانية. وقد تجسد ذلك الخلاف فى مؤتمر وزراء الخارجية للدول الأربعة الذى انعقد فى موسكو فى ١٠ مارس سنة ١٩٤٧. وفى أعقاب هذا المؤتمر بدأ يظهر تحول فى أسلوب دول الاحتلال فى إعادة تأهيل ألمانيا. ذلك أن الطرفين المتنافسين (الاتحاد السوفييتى والغرب) وجدا أنه من الضرورى توظيف الألمان فى هذا الصراع، وهو ما يتطلب تعديلا فى أسلوب التعامل مع الألمان بالتحول من استراتيجية الهيمنة إلى إستراتيجية التحالف. ومن ثم حصلت ألمانيا على ١٤٠٠ مليون دولار كمعونة إقتصادية فى إطار مشروع مارشال، هذا بالإضافة إلى ٢٠٠٠ مليون دولار من الولايات المتحدة فى إطار برنامج "المساعدة والإعمار الحكومى فى المناطق المحتلة" Government Aid-Relief in Occupied Areas^(٥).

جاءت أزمة حصار الاتحاد السوفييتى لبرلين الغربية فى يونيو سنة ١٩٤٨ لكى تعجل من سرعة العمل الغربى لإعادة البناء السياسى والإقتصادى المركزى لألمانيا، ومن شعور الألمان بأهمية التحالف مع الولايات المتحدة. ذلك أن الجسر الجوى الأمريكى لمد سكان برلين الغربية بالمواد الغذائية، ساعد فى إنقاذهم. فضلا عن ذلك، فإن برلين تحولت بعد الأزمة من كونها رمزا للنازية والعسكرية البروسية إلى كونها رمزا للحرية المحاصرة.

هكذا وجد الغرب أن من صالحه اتباع منهج جديد تجاه الجزء الغربى من ألمانيا يختلف عن المنهج المتبع منذ مايو سنة ١٩٤٥. أساس هذا المنهج هو توحيد ألمانيا الغربية إقتصاديا، وإنشاء حكومة مركزية فيها. وقد تبلور ذلك توصيات مؤتمر لندن الذى عقدته

الدول الغربية المتحالفة في يونيو سنة ١٩٤٨، والتي تضمنت إنشاء إدارة سياسية مركزية لغربي ألمانيا. وفي هذا المؤتمر، الذي حضرته دول الاحتلال الغربية ودول البنولوكس، تم الاتفاق على دعوة رؤساء المقاطعات الألمانية لعقد جمعية تأسيسية لصياغة مشروع دستور توافق عليه الدول المشاركة. وقد انعقدت الجمعية في بون وتدخلت دول الاحتلال في المناقشات للتأكيد على أن الدولة المقترحة ستكون منزوعة السلاح، ومقيدة في إدارة الشؤون الاقتصادية، وأن مشروع الدستور يجب ألا يمس حقوق الدول المحتلة، كما أن جميع وظائف الدولة الجديدة يجب أن تكون وظائف مفوضة (ممن سلطات الاحتلال) وليست أصلية. وفي هذا الإطار صاغت الجمعية التأسيسية مشروع الدستور. وقد تضمن المشروع إقامة إدارة سياسية مركزية لألمانيا تضم مناطق الاحتلال الغربية الثلاث بعد تعديل في حدودها الغربية يضمن التنازل عن بعض الأراضي للدول الغربية المجاورة. وفي ٢١ سبتمبر سنة ١٩٤٩ تم إعلان إنشاء جمهورية ألمانيا الاتحادية مكونة من مناطق الاحتلال الثلاث وانتخاب هيس رئيساً، وكونراد أديناور مستشاراً، وفي منطقة الاحتلال السوفييتي تم انتخاب مؤتمر الشعب (البرلمان) في ١٥ مايو سنة ١٩٤٩، وقد قام بدوره باصدار دستور جمهورية ألمانيا الديمقراطية في منطقة الاحتلال السوفييتي وعاصمتها برلين الشرقية. وفي ٧ أكتوبر تم إعلان إنشاء الدولة الجديدة وتولى ولهم بيك رئاسة الدولة كما تولى جروتو هول Grotewohl رئاسة الوزراء. وعلى غرار الحالة اليابانية، فإن ألمانيا الاتحادية استظلت بالحماية العسكرية الأمريكية، وبالذات بعد عضويتها في حلف الأطلسي، وركزت على البناء الاقتصادي مما أدى إلى صعود اقتصادها ليحتل المكانة الرابعة في العالم حيث بلغ حجم الناتج القومي الإجمالي سنة ١٩٧٥، ٣٨٥ بليون دولار شكل ٧% من الناتج العالمي. كذلك لم تضطلع ألمانيا الاتحادية أو ألمانيا الديمقراطية بدور في السياسة الدولية إلا من خلال دعم سياسات إحدى الكتلتين.

فيما يتعلق بإيطاليا، فإنها لم تخضع لعملية إعادة التأهيل التي فرضت على ألمانيا واليابان. ويرجع ذلك إلى استسلام إيطاليا مبكراً في الحرب من خلال توقيع حكومة المارشال بادوليو "الهدنة العسكرية" مع الحلفاء ثم "الهدنة الشاملة" في سبتمبر سنة ١٩٤٣. وقد أعطت تلك الهدنة الحلفاء السيطرة على الموارد الاقتصادية والعسكرية لإيطاليا. وقد دعم الاتحاد السوفييتي حكومة بادوليو باعترافه بها في مارس سنة ١٩٤٤، كما دخل الشيوعيون تلك الحكومة. ولكن الولايات المتحدة دعمت بونومي Bonomi لتشكيل حكومة ائتلافية جديدة من الأحزاب الستة المشاركة في "لجنة التحرير الوطني". وقد تزامن

تشكيل حكومة بونومي مع انزال الحلفاء فى نورماندى، فقامت إيطاليا ٣ فرق عسكرية لدعم الحلفاء فى نوفمبر سنة ١٩٤٤، مما زاد من أسهمها، لدى الحلفاء. كذلك، فإن هناك عاملا آخر أثر على سلوك الحلفاء تجاه إيطاليا، وهو نجاح ألمانيا فى تنصيب موسوليني رئيسا لجمهورية فاشية فى شمالى إيطاليا (جمهورية سالو)، كما أن الحزب الفاشى فى شمالى إيطاليا كان قد بدأ ينمو من جديد حتى وصلت عضويته فى مارس سنة ١٩٤٤ إلى حوالى نصف مليون عضو. ومن ثم كان من مصلحة الحلفاء التساهل مع حكومة بونومي لتوظيفها فى مواجهة موسوليني. كذلك، فإن الانتخابات الرئاسية الأمريكية كانت على الأبواب، وكان الرئيس روزفلت بحاجة إلى أن يبدو امام الناخبين الأمريكيين من أصل ايطالى كصديق لإيطاليا، فبدأ فى تقديم مساعدات إقتصادية لإيطاليا، بل استأنف العلاقات الدبلوماسية معها فى أكتوبر سنة ١٩٤٤. وفى إبريل سنة ١٩٤٥ قبضت عناصر المقاومة الايطالية على موسوليني وأعدمته. وفى سنة ١٩٤٦ تم إجراء استفتاء فى إيطاليا حول التحول إلى الجمهورية بعد تنازل الملك فيكتور عما نويل الثالث، وصوت ٥٤% من الإيطاليين لصالح التحول إلى النظام الجمهورى. كما تم إجراء انتخابات جمعية تأسيسية وضعت دستور إيطاليا. ولم تتدخل دول الحلفاء فى تلك التطورات بشكل مباشر^(١). وكانت إيطاليا هى الدولة المهزومة الوحيدة التى حضرت مؤتمر باريس فى ١٢ يوليو سنة ١٩٤٧ لتنظيم الاستفادة من مشروع مارشال للمساعدة الإقتصادية للدول الأوروبية، كما شاركت فى تأسيس حلف الأطلسى سنة ١٩٤٩.

المبحث الثانى

الوحدات الدولية الجديدة

شهد النصف الثانى من القرن العشرين تغيرا جوهريا فى عدد ونوعية الدول بشكل لم يحدث فى أى حقبة تاريخية سابقة. فقد استقل عدد كبير من الدول مما أدى مع نهاية تلك الحقبة إلى زيادة عدد الدول إلى حوالى ثلاثة أمثال ما كان عليه عند نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث ظهرت دولا جديدة خلال تلك الفترة يصل عددها إلى ١١٠ دولة. والأهم من ذلك هو أن النسق العالمى قد شهد تعاظم دور الوحدات الدولية التى لا تأخذ شكل الدولة، كالشركات متعددة الجنسية، والمنظمات الدولية غير الحكومية. بل ان بعض تلك الوحدات بدأت تضطلع بدور فى السياسة الدولية يفوق دور بعض الدول. وستتوالى هذه التطورات فى هذا المبحث.

المطلب الأول

الدول الجديدة

من بين كل مراحل تطور السياسة الدولية تعتبر هذه المرحلة هى أكثرها ثراء بالنسبة لظهور للدول الجديدة. فقد نشأ خلال تلك المرحلة عدد غير مسبوق من الدول. وقد حدث ذلك أساسا نتيجة تصفية الاستعمار الأوروبى فى أفريقيا وآسيا، وفى بعض الأحيان نتيجة إنقسام أو اندماج دول قائمة.

وقد شهد النصف الأول من الستينيات ظهور أكبر عدد من الدول نتيجة قرار فرنسا منح مستعمراتها الأفريقية الاستقلال. كذلك انقسمت كلا من كوريا، وفيتنام، وألمانيا إلى دولتين. كما توحدت بعض الدول مؤقتا مثل مصر وسوريا باسم الجمهورية العربية المتحدة (١٩٥٨-١٩٦٦)، أو بشكل دائم، كما حدث فى اندماج تنجانيقا وزنبار باسم تنزانيا. كذلك نشأ خلال هذه الفترة عدد من الدول "القرمزية" وهى دول متهايمية الصغر وبأخذ معظمها شكل للجزر المتناثرة فى المحيطات. ونظرا لضخامة عدد الدول، فإنه سيكون من الصعب استعراض كلا منها على حده، ولذلك فإننا سنتناول تلك الدول فى مجموعات تبدأ باستقلال باقى الدول العربية، ثم الدول الجديدة فى الشرق الأوسط والبحر

المتوسط، ثم استقلال باقى الدول الأفريقية، ثم باقى الدول الآسيوية والدول الأوروبية الجديدة.

أولاً : استقلال باقى الدول العربية^(٧)

١. سوريا ، ولبنان ، والأردن

قبل نشوب الحرب العالمية الثانية حاولت فرنسا أن تعيد تنظيم علاقاتها مع سوريا، ولبنان من خلال معاهدة تشبه معاهدة سنة ١٩٣٦ مع مصر فى محاولة منها لاكتساب ولاء الحركات الوطنية فى الدولتين بعد صعود الفاشية فى البحر المتوسط. وقد فشلت المحاولة لعدم موافقة الجمعية الوطنية الفرنسية. كذلك تنازلت فرنسا عن سنجق الاسكندرونة التابع لسوريا إلى تركيا سنة ١٩٣٩ لاكتساب ولاء تركيا. وقد غيرت تركيا اسم السنجق إلى هاتاي وضمته إليها رسمياً. ومازالت سوريا تطالب بالاسكندرونة حتى اليوم .

وعندما نشبت الحرب العالمية الثانية سيطرت قوات حكومة فيشى على سوريا ولبنان مما دعى بريطانيا وحكومة فرنسا الحرة إلى القيام بحملة لطرد قوات حكومة فيشى من الدولتين سنة ١٩٤٣. وللتمهيد لنجاح الحملة أعلنت حكومة فرنسا الحرة وبريطانيا موافقتهما على إنهاء الانتداب الفرنسى على سوريا ولبنان واستقلالهما. بيد أن حكومة فرنسا الحرة ربطت إتمام الاستقلال بعقد معاهدة مع الدولتين بعد الحرب .

وفى سنة ١٩٤٣ جرت انتخابات رئاسية فى سوريا أدت إلى انتخاب شكرى القوتلى رئيساً للجمهورية. وفى السنة ذاتها أجريت انتخابات فى لبنان أسفرت عن انتخاب بشارة الخورى رئيساً للجمهورية. وقد رفضت حكومة فرنسا الحرة. الاعتراف بتلك الإجراءات واعتقلت بشارة الخورى، مما أدى إلى تدخل بريطانيا لإعلان أن استقلال سوريا ولبنان لا يرتبط بانتهاء الحرب وأنه قائم منذ الآن. واضطرت حكومة فرنسا الحرة إلى الموافقة، واعترفت الولايات المتحدة ، والاتحاد السوفييتى باستقلال الدولتين سنة ١٩٤٤.

بعد أن تحررت فرنسا من الاحتلال الألماني، عادت إلى التأكيد بأن استقلال سوريا ولبنان يتطلب عقد معاهدين مع فرنسا. ولما رفضت الدولتان هذا المطالب خاصة بعد مشاركتهما فى تأسيس الأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية، قامت فرنسا فى صيف سنة ١٩٤٥ بضرب دمشق وحلب بالمدافع، وتحت ضغط من بريطانيا والولايات المتحدة رحلت القوات الفرنسية عن سوريا ولبنان سنة ١٩٤٦.

شهدت سوريا عددا من الانقلابات العسكرية ابتداء من سنة ١٩٤٨ بدأت بانقلاب حسنى الزعيم. وفى فبراير سنة ١٩٥٨ اتحدت مع مصر وكونتسا دولة جديدة باسم "الجمهورية العربية المتحدة". ولكن السوريون ما لبثوا ان انفصلوا عن تلك الدولة من خلال انقلاب عسكري فى ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٦١ وعادت سوريا دولة مستقلة مرة أخرى باسم "الجمهورية العربية السورية". إلا أنها شهدت سلسلة من الانقلابات العسكرية تخللها العدوان الإسرائيلى على سوريا فى يونيو سنة ١٩٦٧ الذى أسفر عن احتلال إسرائيل هضبة الجولان. وفى سنة ١٩٧٠ تولى حافظ الأسد السلطة، وظل رئيسا للجمهورية لمدة ثلاثين سنة حتى وفاته.

توصل اللبنانيون إلى ميثاق وطنى غير مكتوب يقضى بأن يختار رئيس الجمهورية من بين الموارنة، ورئيس الوزراء من بين المسلمين السنة، وأن يكون رئيس مجلس النواب من المسلمين الشيعة، مع تعهد المسلمين بالألا يعملوا على ضم لبنان إلى دولة عربية أخرى. وفى سنة ١٩٥٢ تولى كميل شمعون رئاسة الجمهورية وبدأ اعتبارا من سنة ١٩٥٦ فى اتباع سياسة مناصرة للغرب مما أدى إلى تفاقم الصراعات السياسية الداخلية، والتدخلات الأجنبية فى لبنان وكان أبرزها نزول القوات الأمريكية فى لبنان فى سنة ١٩٥٨. وفى سنة ١٩٧٦ شهدت لبنان حربا أهلية استمرت حوالى اثنى عشر عاما. وترجع جذور تلك الحرب إلى التركيبة الطائفية اللبنانية وإختلاف الأحزاب السياسية حول الوجود الفلسطينى فى لبنان. وقد أدت الحرب إلى تدمير لبنان بشكل يكاد يكون كاملا. وفى تلك الأثناء تدخلت قوات تابعة لجامعة الدول العربية لوقف الحرب، كما تدخلت القوات السورية مما أدى إلى تهنة الحرب نسبيا. وفى سنة ١٩٨٩ اتفقت القوى الوطنية على ميثاق الطائف الذى سوى المشكلة اللبنانية.

أما المملكة الأردنية الهاشمية، فإنها استقلت رسميا سنة ١٩٤٦، بموجب معاهدة موقعة مع الحكومة البريطانية. وقد شاركت للمملكة قبل ذلك فى تأسيس جامعة الدول العربية. وفى سنة ١٩٤٨ أعلن الأمير عبد الله نفسه ملكا على البلاد. وفى السنة ذاتها شارك الجيش الأردنى فى حرب فلسطين، واستطاع هذا الجيش أن يحتفظ بالقدس الشوقية والمساحة الواقعة غربى نهر الأردن. وفى سنة ١٩٥٠ ضمت الأردن تلك الأراضى من فلسطين إليها، وأصبح يطلق على الأراضى التى ضمنها الأردن "الضفة الغربية". وبدأت محاولة ادماج سكان الضفة الغربية فى الأردن بمنحهم الجنسية الأردنية. وفى يونيو سنة ١٩٦٧ فقد الأردن الضفة الغربية حينما احتلتها القوات الإسرائيلية لآبان الحرب العربية-الإسرائيلية فى تلك السنة. وفى سنة ١٩٧٠ شهدت الأردن حربا أهلية دامية بين الجيش

الأردني وقوات المقاومة الفلسطينية نظرا لاستباحة تلك القوات السيادة الأردنية. وقد أسفرت الحرب عن خروج قوات المقاومة من الأردن وانتقالها إلى لبنان.

٢. ليبيا وتونس، والمغرب، والجزائر، وموريتانيا

ساند الليبيون بقيادة أدريس السنوسي الحلفاء أثناء الحرب العالمية الثانية. ولما هزمت قوات المحور في معركة العلمين أقامت بريطانيا حكومة مدنية يشترك فيها أبناء البلاد. وفي نوفمبر سنة ١٩٤٣ عاد أدريس السنوسي إلى ليبيا من مصر. وبعد انتهاء الحرب طالب الاتحاد السوفييتي بحق الوصاية على ليبيا حتى يحل محل إيطاليا في البحر المتوسط. وكانت بريطانيا تتطلع إلى تقسيم ليبيا مع فرنسا وإيطاليا، وهو ما عارضته الولايات المتحدة فضلة وضع ليبيا مؤقتا تحت وصاية الأمم المتحدة. كما أن مصر طالبت باستقلال ليبيا، ووضعها تحت وصايتها لفترة مؤقتة مع إعادة واحة جغبوب التي اقتطعتها بريطانيا من مصر، وتنازلت عنها لإيطاليا التي كانت تسيطر على ليبيا. وقد قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة تكوين اتحاد من أقاليم ليبيا الثلاثة وهي طرابلس، وبرقة، وفزان، لتكون المملكة الليبية المتحدة وأن تعلن استقلالها سنة ١٩٥١. وفي أول سبتمبر سنة ١٩٦٩ قاد معمر القذافي حركة مسلحة ضد حكم الملك أدريس السنوسي وتم إعلان الجمهورية في ليبيا. وقد انحازت الجمهورية الجديدة إلى مصر، وحدثت محاولات للوحدة بين الدولتين ولكن لم يقدر لها النجاح. كما لعبت ليبيا في عهد القذافي دورا مهما في نصره حركات التحرر في مختلف أنحاء العالم مما أدى إلى اصطدامها بالولايات المتحدة وبريطانيا. وبلغت قمة الصدام في الاعتداء الأمريكي على ليبيا سنة ١٩٨٦.

ضغطت الحركة الوطنية التونسية من أجل الاستقلال الكامل من خلال المقاومة المسلحة للاحتلال الفرنسي. ولما كانت فرنسا قد هزمت في موقعة دين بيان في الهند الصينية سنة ١٩٥٤، فإن مندوب فرنس رئيس وزراء فرنسا، رأى أنه من الحكمة الاحتفاظ بنفوذ فرنسا في شمالي أفريقيا من خلال سياسة مستتيرة تقوم على منح تونس الاستقلال. وفي ٢٠ يوليو سنة ١٩٥٤ طار فرانس إلى تونس وأعلن قبول فرنسا مبدأ الحكم الذاتي لتونس. وعهد إلى النباه التونسي تنفيذ هذا المبدأ. وهكذا كون النباه أول حكومة تونسية بعد أن كان المقيم العام الفرنسي هو الذي يعين الوزراء. وفي ٣ يونيو سنة ١٩٥٥ تم توقيع اتفاقات بين تونس وفرنسا حول الاستقلال الذاتي لتونس. وسرعان ما تولى بورقيبة زعيم الحزب الدستوري، رئاسة الوزراء، معلنا أن سياسته تسدور حول تحقيق الاستقلال الكامل بالطريق التدريجي. وفي ٢٠ مارس سنة ١٩٥٦ أعلن بورقيبة أن

تونس دولة مستقلة ذات سيادة. وفي هذا الإطار سمح لفرنسا باستمرار قاعدتها البحرية في بنزرت. وفي سنة ١٩٥٧ عزل بورقيبة الباي وأعلن تحول تونس نحو النظام الجمهوري وأصبح أول رئيس للجمهورية التونسية حتى عزله زين العابدين بن علي سنة ١٩٨٧.

فيما يتعلق باستقلال المغرب، فقد تعاون المغاربة مع الحلفاء في حملتهم على طول الساحل الأطلسي وساحل البحر المتوسط أثناء الحرب العالمية الثانية، كما اشنت ساعد الحركة الوطنية بزعامة حزب الاستقلال الذي أسسه علال الفاسي، والمدعوم من السلطان مولاي محمد بن يوسف. بيد أنه بعد انتهاء الحرب عادت فرنسا إلى سياستها الاستعمارية ورفضت مطلب الاستقلال، وقامت بنفى السلطان محمد بن يوسف من البلاد مما أدى إلى تعاظم للحركة الوطنية. ولما اندلعت الثورة الجزائرية سنة ١٩٥٤ ازداد موقف فرنسا حرجا في المغرب، واضطرت إلى الإفراج عن محمد بن يوسف (الذي عرف باسم الملك محمد الخامس) وأصدرت بيانا في ٢ مارس سنة ١٩٥٦ يؤكد اعتراف فرنسا باستقلال المغرب. وفي السنة ذاتها اعترفت إسبانيا باستقلال إقليم الريف. وفي يناير سنة ١٩٥٧ عادت طنجة إلى السيادة المغربية بعد أن كانت تحت إدارة دولية. وقد ظهرت فيما بعد مشكلة "الصحراء الغربية" الخاضعة للسيادة الأسبانية والتي طالبت المغرب بها باعتبارها إقليما مغربيا، بينما ظهرت جبهة البوليزاريو التي تطالب باستقلال الإقليم وإقامة جمهورية صحراوية فيه. وقد انسحبت إسبانيا من الإقليم وتم الاتفاق على استفتاء فيه حول حق تقرير المصير. وما زالت بعض المناطق الساحلية المغربية على البحر المتوسط (سبتة ومليلة) خاضعة للسيادة الأسبانية وتطالب المغرب باستعادة تلك المناطق من أسبانيا.

فيما يتعلق بالجزائر، فقد اتبعت فرنسا سياسة "الفرنسة" واعتبرتها جزءا من الأراضي الفرنسية. يقصد بالفرنسة إدماج المواطنين في النظم الفرنسية في التربية والتعليم واللغة والمعاملات وإن يطبق عليهم القانون الفرنسي. وكان الجزائريون يمثلون في الجمعية الوطنية لفرنسية وبحكمهم حاكم عام فرنسي. وقد فشلت سياسة الفرنسية نظرا لتمسك الجزائريين بالإسلام. وقد اضطرت فرنسا إزاء فشل سياسة الفرنسية إلى اتباع سياسة "المشاركة". ولا تقضى السياسة الأخيرة بضرورة تخلي الجزائري عن القواعد والحقوق التي اشترعها الإسلام لكي يصبح مواطنا فرنسيا. بل تركت له أن يجمع بين الميزتين، وذلك أملا في تشجيع الجزائريين على الاندماج في الثقافة الفرنسية. وعندما اندلعت الحرب العالمية الثانية مال الجزائريون إلى عدم معاداة فرنسا تجنباً للوقوع في قبضة إيطاليا الفاشية. ولكن الجزائريون فاجأوا فرنسا بثورة عارمة سنة ١٩٤٥، وهي أول ثورة

تتدلج فى شمالى أفريقيا بعد ثورة الريف. وقد قامت الثورة نتيجة الانهيار الإقتصادى الذى أصاب البلاد عند نهاية الحرب العالمية الثانية. وتولت فرنسا قمع الثورة بأقصى درجات العنف واستشهد فى تلك الثورة حوالى ٢٠ ألف شخص. وسعت فرنسا بعد اخماد الثورة إلى اعطاء الجزائريين مزيد من حقوق التمثيل فى الهيئات الفرنسية مع إنشاء جمعيتين نيابيتين فى الجزائر تحت إشراف الحاكم العام الفرنسى. ومرة أخرى فاجأ الجزائريون فرنسا بثورة أكثر عنفا سنة ١٩٥٤ قادتها جبهة التحرير الجزائرية. وقد سقط فى الثورة الجزائرية حوالى مليون شهيد. واضطرت فرنسا إلى توقيع اتفاقات إيفيان مع جبهة التحرير سنة ١٩٦٢ وبموجبها اعترفت فرنسا باستقلال الجزائر، وأصبح أحمد بن بيللا أول رئيس للجمهورية الجزائرية.

وقد استقلت موريتانيا فى نوفمبر سنة ١٩٦٠ فى إطار حركة استقلال المستعمرات الفرنسية فى غربى افريقيا التى سنشير إليها لاحقا.

٣. السودان، والصومال، وجيبوتى، وحزب القمر

كان وضع السودان محددا بموجب الاتفاقية المصرية - البريطانية الموقعة فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٩. وقد نصت الاتفاقية على اقامة حكم ثنائى مصرى - بريطانى فى السودان، وهو الأمر الذى استمر حتى بعد استقلال مصر سنة ١٩٢٢ حيث أصرت بريطانيا على استمرار الحكم الثنائى بينما طالبت الحكومات المصرية المتعاقبة باستعادة السيادة المصرية على السودان. وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية، طالبت مصر بإقرار مبدأ "وحدة وادى النيل"، وأعلنت سنة ١٩٥١ أن لقب ملك مصر هو "ملك مصر والسودان". وبعد نشوب الثورة المصرية سنة ١٩٥٢ اتجهت مصر إلى قبول مبدأ حق السودانين فى تقرير مصيرهم، إما بالاستقلال أو بالاتحاد مع مصر. وبناء عليه وقعت حكومة الثورة المصرية مع بريطانيا اتفاقا فى ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣ يقضى باجراء انتخابات تشريعية لانتخاب برلمان وبناء حكم ذاتى لمدة ثلاث سنوات يتخذ بعدها البرلمان المنتخب قرارا بشأن تقرير المصير. وقد تمت الانتخابات فى سنة ١٩٥٣ وأسفرت عن انتخاب انصار الاتحاد مع مصر. لكن نتيجة لممارسات ممثلى السلطة المصرية فى السودان، واعتقال محمد نجيب رئيس الجمهورية المصرية سنة ١٩٥٤ وما تبعه من إقامة حكم تسلطى فى مصر، اتجه السودانيون نحو خيار الاستقلال. وحينما انتهت الفترة الانتقالية فى ديسمبر سنة ١٩٥٥ قرر البرلمان باجماع الآراء أن السودان دولة مستقلة ذات سيادة. وفى أول يناير سنة ١٩٥٦ أعلنت حكومة الجمهورية فى السودان واعترفت

مصر وبريطانيا بالوضع الجديد. وقد دار تطور السودان منذ الاستقلال حول تعاقب الحكيم المننى والعسكرى. ففي عام ١٩٥٨ حدث انقلاب عسكرى بزعامة إبراهيم عبود ما لبث أن سلم السلطة للأحزاب السياسية سنة ١٩٦٤. وفى سنة ١٩٦٩ حدث انقلاب عسكرى ثان بزعامة جعفر نميرى، ولكن تمت الاطاحة به سنة ١٩٨٥ وعاد الحكم المننى الذى أطيح به بدوره سنة ١٩٨٩ فى انقلاب عسكرى قاده عمر البشير. وتعتبر مشكلة جنوبى السودان الواقع جنوبى خط عرض ٥ شمال خط الاستواء هى اعقد المشكلات التى تواجه السودان، إذ توجد فى تلك المنطقة حركة انفصالية قوية تعمل على الاستقلال بجنوبى للسودان عن الدولة السودانية.

كانت الصومال قبل الحرب العالمية الثانية مقسمة بين بريطانيا وإيطاليا. وعلى إثر دخول إيطاليا الحرب عام ١٩٤٠، قامت القوات الإيطالية بالاستيلاء على الجزء الذى تحتله بريطانيا من الصومال، ولكن بريطانيا تمكنت فى عام ١٩٤١ من إعادة السيطرة على الأجزاء التى استولت عليها إيطاليا. وبعد إنتهاء الحرب لم تتمكن الدول المنتصرة من تسوية الأوضاع فى الصومال فأحالت القضية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، والتى قررت فى نوفمبر سنة ١٩٤٩ منح الاستقلال للصومال الايطالى بعد عشر سنوات كإقليم وصاية تحت الإدارة الإيطالية. وفى الأول من يوليو ١٩٦٠ منحت الصومال إستقلالها. وفى عام ١٩٧٧ دخلت الصومال فى حرب مع أثيوبيا حول منطقة الأوجادين، وقد تمكنت بالفعل من السيطرة على معظم المنطقة، ولكن أثيوبيا تمكنت من استعادة السيطرة على المنطقة فى أوائل عام ١٩٧٨. وقد لعبت القوتان العظميان دورا مهما فى هذا الصراع حيث ساندت الولايات المتحدة الصومال وساند الاتحاد السوفييتى اثيوبيا. ولكن الصومال ما لبث أن دخلت حربا أهلية طاحنة أدت إلى تفكك الدولة الصومالية.

أما جيبوتى، فكانت تسمى الصومال الفرنسى، وغيّرت فرنسا اسمها سنة ١٩٦٨ إلى إقليم "عيس وعفر" إشارة إلى القبائل التى تسكنه. وبدأت الصومال بعد استقلالها تطالب بالإقليم حيث أن فرنسا لم تعطه الاستقلال مع باقى مستعمراتها فى غربى إفريقيا سنة ١٩٦٠. وفى ٢٧ يونيو سنة ١٩٧٧ أعلنت فرنسا استقلال الإقليم باسم جيبوتى، ودخلت عضوية جامعة الدول العربية.

أما جزر القمر فقد كانت تابعة للحكم الفرنسى فى جزيرة مدغشقر، واحتلتها بريطانيا أثناء الحرب العالمية الثانية بعد أن تعاون حاكمها الفرنسى مع حكومة فيشى وأعادتها إلى حكومة فرنسا الحرة بعد ذلك. وفى سنة ١٩٦٠ فصلتها فرنسا عن مدغشقر التى استقلت

فى تلك السنة. وفى سنة ١٩٧٤ تم إجراء استفتاء حول الاستقلال أسفر عن استقلال جزر القمر ما عدا جزيرة مايوت التى صوت غالبية سكانها للبقاء تحت السيادة الفرنسية. ومازالت جزر القمر تطالب باستعادة تلك الجزيرة.

٤. الدول العربية الخليجية

هذه الدول هى الكويت، وقطر، والبحرين، وسلطنة عمان، والامارات العربية المتحدة، وهى الدول الأعضاء فى مجلس التعاون لدول الخليج العربى الذى يضم بالإضافة إليها المملكة العربية السعودية. وقد سبق أن أشرنا إلى إنشاء السعودية.

فيما يتعلق بعمان، فإنها كانت خارج منطقة النفوذ البريطانى المباشر. وكانت فى أوائل القرن تضم قسمين مستقلين منذ سنة ١٩٢٠ هما سلطنة مسقط، وإمارة عمان. وفى سنة ١٩٥٥ سيطرت قوات السلطنة فى عهد سعيد بن تيمور على إمارة عمان بمساعدة بريطانيا لضمان موارد النفط فى عمان، وأصبحت البلاد تسمى سلطنة مسقط وعمان. وفشلت الثورة العمانية التى قادها طالب بن على حتى سنة ١٩٥٩ فى تغيير هذه الأوضاع. وفى سنة ١٩٧٠ تولى السلطان قابوس بن سعيد السلطنة، وحول إسم للدولة إلى سلطنة عمان وانضمت سنة ١٩٧١ إلى الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية.

فى الكويت، زاد المد القومى العربى مما أدى إلى إلغاء معاهدة سنة ١٨٩٩ مع بريطانيا، واستبدالها بمعاهدة أخرى أسفرت عن استقلال الكويت سنة ١٩٦١. وعلى الفور أعلنت العراق عزمها على ضم الكويت. ولكن التدخل الدولى والعربى أوقف الخطط العراقية. وفى سنة ١٩٩٠ قام العراق باحتلال الكويت، وبفضل التحالف الدولى- العربى تم تحرير الكويت سنة ١٩٩١.

وفى سنة ١٩٦٨ أعلنت بريطانيا عزمها على الانسحاب من منطقة الخليج العربى (الانسحاب من شرقى السويس) مما أدى إلى استقلال البحرين، وقطر، وتكوين دولة الامارات العربية المتحدة. فقد صمم شعب البحرين على الاستقلال عن بريطانيا وصدر قرار من مجلس الأمن فى ١١ مايو سنة ١٩٧٠ يؤكد حق البحرين فى الاستقلال. وفى ١٤ أغسطس سنة ١٩٧١ ألغيت المعاهدة للمعقودة بين البحرين وبريطانيا، وتسم إعلان استقلال البحرين. وفى أول سبتمبر سنة ١٩٧١ أعلنت قطر الاستقلال بعد إلغاء المعاهدة للمعقودة مع بريطانيا. وفى ٢ ديسمبر سنة ١٩٧١ ظهرت دولة الامارات العربية المتحدة إلى الوجود نتيجة اتحاد امارات ابو ظبى، ودبى، وعجمان، والشارقة، والفجيرة، ولم

للقويين، وذلك برئاسة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان في إطار اتحادى. وفي سنة ١٩٧٢ انضمت اماره رأس الخيمة إلى الاتحاد. وقد بادرت إيران على الفور باحتلال جزيرتى طناب الكبرى وطناب الصغرى التابعتين لرأس الخيمة مما أثار نزاعا بين دولة الامارات وايران مازال دائرا حتى الآن^(٧).

٥. استقلال واتماح جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية

سبق ان أشرنا إلى ظهور اليمن كدولة مستقلة بعد الحرب العالمية الأولى. بيد أن دولة اليمن المستقلة لم تشمل الأجزاء الجنوبية التى كانت بمثابة محميات بريطانية. وكانت عدن هى المركز الإستراتيجى لتلك المحميات منذ ان سيطرت بريطانيا عليها سنة ١٨٣٩. وخلال الستينيات صعدت الحركة الوطنية فى عدن، واضطرت بريطانيا إلى الانسحاب منها سنة ١٩٦٧، وأعلن استقلال المحميات باسم "جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية" وأصبحت الجمهورية الجديدة أكبر حليف للاتحاد السوفيتى فى العالم العربى. وقد دخلت الدولة الجديدة فى حربين كبيرتين مع جمهورية اليمن عامى ١٩٧٢، ١٩٧٩ انتهت كلاهما باتفاق حول الوحدة بين الدولتين لم ينفذا. ومع عدم تنفيذ الاتفاقين، وتضاؤل الدعم السوفيتى للدولة منذ منتصف الثمانينيات، اتجهت اليمن الديمقراطية نحو الوحدة مع اليمن. وتم اعلان الاتحاد فى ٢٢ مايو سنة ١٩٩٠ وأصبح على عبد الله صالح أول رئيس لليمن الموحدة. وفى سنة ١٩٩٤ حدثت حركة انفصالية فى اليمن الجنوبي أدت إلى اندلاع حرب أهلية. ولكن الحكومة المركزية سحقته الحركة.

ثانياً : الدول الجديدة فى الشرق الأوسط والبحر المتوسط

١. إسرائيل

نتيجة لاستمرار تدفق الهجرة لليهودية غير المشروعة إلى فلسطين، نظم الفلسطينيون إضرابا عاما وشنوا حرب المقاومة ضد القوات البريطانية فيما عرف بثورة سنة ١٩٣٦. وإزاء صعود نجم دول المحور، وسعى بريطانيا لتهدئة الأوضاع فى البحر المتوسط وكسب ود العرب قامت بريطانيا باصدار "الكتاب الأبيض" فى ١٧ مايو سنة ١٩٣٩. وقد أعلنت فيه سياستها تجاه فلسطين، وهى إنشاء حكومة مستقلة لفلسطين تتكون من العرب واليهود خلال عشر سنوات، وهو ما يعنى رفض التقسيم، مع السماح بهجرة يهودية محدودة إلى فلسطين (٧٥ ألف يهودى على مدى خمس سنوات). رفضت الحركة الصهيونية الكتاب الأبيض. وقد ساند يهود فلسطين الحلفاء أثناء الحرب العالمية الثانية

واستغلوا هذه المساندة لتدعيم وجودهم العسكرى، وتنشيط الهجرة اليهودية إلى فلسطين، هذا فى الوقت الذى ساند فيه زعيم الحركة الوطنية الفلسطينية الحاج أمين الحسينى المحور، وانتقل إلى برلين، نظرا لمعاده ألمانيا لليهود. وقد وظفت الحركة الصهيونية هذه التطورات لاكتساب دعم الحلفاء لاقامة دولة لليهود فى فلسطين. خاصة أن الحركة النازية فى أوروبا كانت قد صنعت من مشكلة اليهود فى أوروبا. وأقامت الحركة منظمات عسكرية فى فلسطين مثل الهاجاناه، وشترن، إضافة إلى المؤسسات السياسية التى كانت قد أنشأتها قبل ذلك مثل الوكالة اليهودية، والأحزاب السياسية الصهيونية فى فلسطين.

وبينما ساندت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى بعد الحرب مشروع إقامة الدولة اليهودية فى فلسطين، فإن بريطانيا عانت للتمسك بالسياسة المعلنة فى الكتاب الأبيض. وإزاء معارضة الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى لهذه السياسة والأعمال الإرهابية التى ارتكبتها المنظمات الصهيونية ضد القوات البريطانية فى فلسطين أحالت بريطانيا المسألة إلى الأمم المتحدة فى فبراير سنة ١٩٤٧. وفى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧ اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية، ولأن ينشأ بين الدولتين اتحاد إقتصادي وتترك مدينة القدس تحت الوصاية الدولية. وقد قبلت الحركة الصهيونية القرار الصادر عن الجمعية العامة، بينما رفضته الدول العربية والحركة الوطنية الفلسطينية. وقد شرعت المنظمات الصهيونية فى محاولة تنفيذ القرار بالقوة من خلال إرهاب وطرد السكان العرب من فلسطين. وعندما غادر الحاكم العام البريطانى حيفا فى ١٥ مايو سنة ١٩٤٨ أعلنت الحركة الصهيونية إقامة إسرائيل.

٢. قبرص ومالطا

كانت قبرص جزء من الدولة العثمانية منذ سنة ١٥٧١ ثم تنازلت عنها لبريطانيا سنة ١٨٧٨ فى مقابل مسانده الأخيرة لها فى الحرب الروسية العثمانية. وقد ساند القبارصة بريطانيا أثناء الحرب العالمية الثانية، مما أدى بالأخيرة إلى إعادة الحياة الديمقراطية إلى الجزيرة ابتداء من سنة ١٩٤٧ ولكنها لم توافق على الاستقلال نظرا لأهمية قبرص فى مراقبة الاتحاد السوفييتى. إزاء ذلك اندلعت حركة الانضمام إلى اليونان المعروفة باسم "ينوسيس" Enosis. وقد قاد الحركة ابتداء من سنة ١٩٥١ الاسقف مكاريوس الثالث بالتحالف مع حركة المقاومة المربية والمعروفة باسم "ايوكا" EOKA بزعامة الجنرال اليونانى جريفاثس. وقد ردت بريطانيا بقمع حركة الاستقلال، وساندتها فى ذلك تركيا لأن الاستقلال يعنى انضمام الجزيرة إلى اليونان مع وجود جماعة تركية مسلمة فى الجزيرة

تشكل ٢٠% من سكان الجزيرة. وهنا نلمس بذور العداء التركي - اليوناني الراهن حول القضية للقبرصية. وفي فبراير سنة ١٩٥٩ انعقد مؤتمر لندن مؤلفا من بريطانيا، وتركيا، واليونان، والاسقف مكاريوس عن القبارصة اليونانيين، ومندوب عن القبارصة الأتراك. وقد قرر المؤتمر جعل قبرص جمهورية مستقلة مع احتفاظ بريطانيا بقواعدها في الجزيرة. وفي سنة ١٩٧٤ قامت القوات التركية بغزو الجزيرة على أثر الانقلاب العسكري الذي قاده اليونانيون من أنصار حركة اينوسيس. واحتلت تركيا الجزء الشمالي وأعلنت إنشاء جمهورية قبرص التركية الشمالية في هذا الجزء.

كانت جزيرة مالطا منذ اتفاقية باريس الموقعة بين فرنسا وبريطانيا سنة ١٨١٤ جزء من اللتاج البريطاني. وقد تعرضت الجزيرة لقصف شديد من دول المحور أثناء الحرب العالمية الثانية. وفي ٢١ سبتمبر سنة ١٩٦٤ منحت بريطانيا الاستقلال للجزيرة وأصبحت عضوا في الأمم المتحدة في السنة ذاتها. وفي سنة ١٩٧٤ أصبحت جمهورية.

ثالثا : استقلال الدول الأفريقية^(٨)

شهدت حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية تصفية الاستعمار الأوروبي في أفريقيا، وظهور دول أفريقية جديدة. ونظرا لضخامة عدد تلك الدول، فإننا سنعرض لاستقلالها من خلال تقسيمها إلى مجموعات طبقا لنوع الاستعمار التي كانت تخضع له.

١. استقلال الدول الأفريقية الواقعة تحت الاستعمار البريطاني

نظرا للطبيعة غير المباشرة للحكم البريطاني في المستعمرات الأفريقية، فإن تلك المستعمرات كانت الأسبق في المطالبة بالاستقلال. وقد اندلعت حركة للمطالبة بالاستقلال في ساحل الذهب سنة ١٩٤٨. وفي هذه المنطقة تزعم حزب الشعب بقيادة نكروما حركة الاستقلال. وفي سنة ١٩٥٧ اضطرت بريطانيا إلى التسليم باستقلال ساحل الذهب باسم غانا مع دخولها عضوية الكومنولث. وقد نجحت بريطانيا في إدخال معظم مستعمراتها في إطار الكومنولث بينما عجزت فرنسا عن إدخال مستعمراتها في إطار الجماعة الفرنسية كما سنرى. وقد شجع استقلال غانا باقي المستعمرات البريطانية على المطالبة بالاستقلال خاصة أن نكروما بدأ يقوم بدور تحرري في تلك المستعمرات.

وفي أول أكتوبر سنة ١٩٦٠ استقلت نيجيريا. وقد شهدت نيجيريا سنة ١٩٦٧ حربا أهلية عقب إعلان الأقاليم الشرقية الانفصال باسم بيافرا ولم تستطع القوات المركزية أن

تسحق الانفصال إلا سنة ١٩٧٠. وفي ٢٧ أبريل سنة ١٩٦٠ استقلت سيبيراليون. وفي ١٨ فبراير سنة ١٩٦٥ استقلت جامبيا، عن بريطانيا.

فيما يتعلق بالمستعمرات البريطانية في شرقي أفريقيا، فقد استقلت تنجانيقا في ديسمبر سنة ١٩٦١ برئاسة جوليوس نيريري. وفي أبريل سنة ١٩٦٤ اتحدت مع جزيرة زنزيبار تحت اسم تنزانيا برئاسة نيريري أيضا. واستمر الأخير رئيسا لتنزانيا حتى تنازله عن السلطة سنة ١٩٨٥. وقد لعب نيريري دورا مهما في تحرير باقي المستعمرات البريطانية في شرقي أفريقيا.

وفي أكتوبر سنة ١٩٦٢ استقلت اوغندا. ومن أهم علامات تطور اوغندا تولى الجنرال عيدي أمين السلطة بين عامي ١٩٧١، ١٩٧٩. فقد طرد ٧٠ ألف مهاجر آسيوي وفرض نظاما قمعيا مما دفع تنزانيا واوغندا إلى التدخل عسكريا لإسقاط حكمه.

وفي ديسمبر سنة ١٩٦٣ استقلت كينيا بعد تفاقم ثورة قبائل الكيكويو Kikuyu التي بدأت في العشرينيات وتصاعدت في الخمسينيات في شكل حركة المقاومة المسلحة التي عرفت باسم ماو ماو Mau Mau. وقد تزعم جومو كينياتا تلك الثورة. وقد استهدفت تلك الثورة حركة الاستيطان البريطاني في كينيا. واضطرت بريطانيا في النهاية إلى التسليم باستقلال كينيا. وبعد عام واحد تحولت إلى النظام الجمهوري. وقد استمر كينياتا في السلطة حتى وفاته سنة ١٩٧٨.

وفي ٦ يوليو سنة ١٩٦٤ استقلت مالاوي والتي كانت تسمى نياسالاند وتحولت إلى النظام الجمهوري بعد عامين، وظل باندا رئيسا للجمهورية حتى هزيمته في أول انتخابات ديمقراطية سنة ١٩٩٤.

وفي أكتوبر سنة ١٩٦٤ ظهرت دولة زامبيا إلى الوجود، وهي ذاتها إقليم روديسيا الشمالية الذي كانت تهيمن عليه بريطانيا مع روديسيا الجنوبية. وقد تزعم كينيث كاوندا حركة الاستقلال في روديسيا الشمالية وأصبح أول رئيس للجمهورية واستمر في السلطة حتى سنة ١٩٩١ حين أجريت أول انتخابات تعددية.

بيد أن استقلال روديسيا الجنوبية، والتي أصبح اسمها زيمبابوي بعد الاستقلال، تأخر حتى ١٧ أبريل سنة ١٩٨٠. وقد كان ذلك نتيجة تمسك الأقلية البيضاء بزعماء إيان سميث بالهيمنة على روديسيا الجنوبية. وقد أعلن سميث الاستقلال من جانب واحد سنة ١٩٦٥ مكونا دولة تسيطر عليها الأقلية البيضاء. ولم تعترف بريطانيا والدول الأفريقية بهذا الاستقلال. وتحت ضغوط حرب العصابات التي قادها جوشوا نكومو وروبرت موجابي،

وضغط المجتمع الدولي توصل سميث إلى تسوية مع الوطنيين الافارقة سنة ١٩٧٨ لاقامة نظام حكم الأغلبية السوداء. وقد أصبح روبرت موجابى رئيسا لجمهورية زمبابوى. وأخيرا، يمكن أن تشير إلى استقلال جزيرة موريشيوس فى ١٢ مارس سنة ١٩٦٨، ثم جزيرة سيشل فى ٢٩ يونيو سنة ١٩٧٦، ويقع كلاهما فى المحيط الهندى .

٢. استقلال الدول الأفريقية الواقعة تحت الاستعمار الفرنسى

اعتمدت فرنسا فى حكمها لمستعمراتها الأفريقية على نظام الحكم المباشر. فقد دمرت الزعامات والنظم التقليدية وفرضت حكمها المباشر، كما طبقت سياسة "الاندماج" Assimilation للمستعمرات فى الثقافة الفرنسية. ورغم نجاح تلك السياسة جزئيا إلا أن هزيمة فرنسا فى الحرب العالمية الثانية أنعش آمال القيادات المتقنة من أبناء المستعمرات فى الاستقلال. ونشط هؤلاء فى إطار "حزب التجمع الأفريقى الديمقراطى" الذى كان يشمل نشاطه معظم المستعمرات الفرنسية فى غربى أفريقيا. وفى سنة ١٩٥٦ صدر قانون فرنسى يعطى المستعمرات درجة أكبر من الاستقلال. وتحت ضغط أحداث الثورة الجزائرية قرر الجنرال ديغول بعد وصوله إلى السلطة سنة ١٩٥٨ وتأسيسه الجمهورية الخامسة (وكانت الجمهورية الرابعة قد أعلنت فى ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٤٦ بعد تحرر فرنسا من الاحتلال الألمانى). تخيير المستعمرات بين الاستقلال التام أو الحكم الذاتى فى جمهوريات منفصلة مع الدخول مع فرنسا فى "الجماعة الفرنسية"، التى تحتفظ بالسياسة الخارجية والدفاع وعدد آخر من القضايا لفرنسا. وقد أجرى استفتاء فى المستعمرات وافقت بموجبه المستعمرات على البديل الثانى، ماعدا غينيا التى اختارت الاستقلال بزعامة سيكوتورى وأعلن استقلالها فى ٢ أكتوبر سنة ١٩٥٨. وقد أدى السلوك الغينى إلى تشجيع الأقاليم التى اختارت البديل الأول على المطالبة بالاستقلال، رغم أن فرنسا عاقبت غينيا على سلوكها، مما اضطرها إلى اللجوء إلى المعسكر الاشتراكى للمساعدة. واضطرت فرنسا تحت الضغط الدولى الذى مثله اعلان تصفية الاستعمار الصادر عن الأمم المتحدة سنة ١٩٦٠ إلى التسليم باستقلال المستعمرات. وقد عقدت مع كل منها معاهدة تحدد نوع العلاقة بين الدولتين.

فى تلك السنة أعلن استقلال السنغال، وأصبح ليوبولد سنجور أول رئيس لها، كما استقلت مالى (السودان الفرنسى سابقا) بزعامة موديبو كيتا. واستقلت ساحل العاج بزعامة

هوفويبة بوانييه. كذلك استقلت داهومي في أول أغسطس سنة ١٩٦٠ وتحول اسمها اعتباراً من سنة ١٩٧٦ إلى بنين. كما استقلت فولتا العليا وتحول اسمها سنة ١٩٨٤ إلى بوركينا فاسو. هذا بالإضافة إلى تشاد، وجمهورية مدغشقر، وجمهورية توجو، وجابون، والنيجر، وجمهورية الكونجو (وتشمل منطقة الكونجو الأوسط)، وهو التي التي أصبحت سنة ١٩٧٠ تسمى "جمهورية الكونجو الشعبية"، ثم تحولت إلى "جمهورية الكونجو" سنة ١٩٩٢. وعاصمتها برازافيل. كذلك استقلت جمهورية أفريقيا الوسطى في سنة ١٩٦٠ واستولى جان بيدل بوكاسا على السلطة سنة ١٩٦٦ وحول الجمهورية إلى امبراطورية سنة ١٩٧٧ حتى تم عزله سنة ١٩٧٩. أما بخصوص دولة الكاميرون فإنها كانت مقسمة بين بريطانيا، وفرنسا، واعترفت فرنسا في أول يناير سنة ١٩٦٠ باستقلال الجزء التابع لها باسم جمهورية الكاميرون. وفي سنة ١٩٦١ تم إجراء استفتاء في الكاميرون البريطاني أسفر عن انضمامه إلى جمهورية الكاميرون.

٣. استقلال الدول الأفريقية الواقعة تحت الاستعمار البلجيكي

كانت بلجيكا تسيطر على الكونجو. وقد أدت حركة الاستقلال في المستعمرات الفرنسية إلى مطالبة الحركة الوطنية في الكونجو بالاستقلال. وقد تزعم لومومبا هذه الحركة، واضطرت بلجيكا إلى الاعتراف باستقلال الكونجو في ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٠، وأصبح لومومبا أول رئيس للوزراء. ونظراً لتوجهات لومومبا الوطنية، فقد عمدت بلجيكا إلى افعال الاضطرابات السياسية في الكونجو، وحثت حاكم إقليم كاتانجا على إعلان الانفصال عن الكونجو. وبدتير من بلجيكا والقوى الغربية تم اعتقال واغتيال لومومبا في يناير سنة ١٩٦١. وهكذا نشأت القضية الكونجولية وتدخلت الأمم المتحدة في القضية. وانتهى الأمر بتولي موبوتو، زعيم الحركة الانفصالية في كاتانجا، رئاسة الدولة سنة ١٩٦٥ واستمر في السلطة حتى سنة ١٩٩٧. وقد تحول اسم الدولة إلى جمهورية الكونجو الديمقراطية سنة ١٩٦٤ ثم إلى زائير سنة ١٩٧١. وهو الاسم الذي كان يعرف به حوض الكونجو قبل الاستعمار. ولكن سقوط موبوتو على أيدي قوات كابيلا سنة ١٩٩٧ أدى إلى تحول اسمها مرة أخرى إلى "جمهورية الكونجو الديمقراطية".

وفي ١ يوليو سنة ١٩٦٢ استقلت دولتا رواندا، وبوروندي عن بلجيكا بنشاء على اصرار مجلس الوصاية. وتميز تاريخ الدولتين منذ تلك اللحظة بالصراعات بين قبيلتي التوتسي، والهوتو والتي وصلت إلى حد ارتكاب ايشع المذابح الجماعية في تاريخ أفريقيا.

٤. استقلال الدول الأفريقية الواقعة تحت الاستعمار البرتغالي

لم تكن البرتغال تعترف بأن لها مستعمرات في أفريقيا، وإنما كانت تؤكد أن تلك المستعمرات هي "البرتغال ما وراء البحار". ومن ثم رفضت مناقشة قضية استقلال مستعمراتها الأفريقية في إطار الأمم المتحدة. وعندما سقط الحكم الديكتاتوري العسكري في البرتغال الذي كان يقوده سالازار في أبريل سنة ١٩٧٤ وافقت الحكومة البرتغالية الجديدة على استقلال غينيا بيساو في ١ سبتمبر سنة ١٩٧٤ ثم موزمبيق في ٢٥ يونيو سنة ١٩٧٥، وأنجولا في ١١ نوفمبر سنة ١٩٧٥. وتلى ذلك اندلاع حرب أهلية طويلة في أنجولا وبخلت القوتان الأعظم في هذا الصراع الذي تحول إلى حرب بالوكالة.

٥. استقلال ناميبيا والدول الأفريقية الأخرى

كانت ناميبيا تسمى إقليم جنوب غربى أفريقيا، وكانت مستعمرة ألمانية وضمتها عصبة الأمم تحت إدارة بريطانيا بعد الحرب العالمية الأولى. وقد أوكلت بريطانيا تلك المهمة إلى اتحاد جنوب أفريقيا. وفي سنة ١٩٦٦ قررت الأمم المتحدة إنهاء إدارة جنوب أفريقيا للإقليم وأعلنت سنة ١٩٦٨ تسميته باسم ناميبيا. وفي سنة ١٩٧٨ أنهت إدارة جنوب أفريقيا للإقليم. وقد رفضت الأخيرة هذا القرار مما أدى إلى تصعيد حركة المقاومة التي قادتها المنظمة الشعبية لأفريقيا الجنوبية الغربية (سوابو). وفي ديسمبر سنة ١٩٨٨ انسحبت جنوب أفريقيا من ناميبيا بعد أن حصلت على تعهد بانسحاب القوات الكوبية من أنجولا، والتي كانت تتاصر أحد المعسكرين المتصارعين في تلك الدولة. وفي سنة ١٩٨٩ تم إجراء انتخابات فاز فيها حزب سوابو بزعامة سام نوجوما الذى أصبح أول رئيس للجمهورية.

وفي سنة ١٩٦٦ استقلت ليسوتو، وبسوانا عن جنوب أفريقيا، وتلتسهما سوازيلاند سنة ١٩٦٨.

رابعاً : الدول الآسيوية الجديدة

يمكن تقسيم الدول الآسيوية الجديدة خلال تلك الحقبة إلى صنفين أولهما الدول الآسيوية الجديدة في شرقى آسيا، وهى تشمل دول جنوب شرقى، وشمال شرقى آسيا. وهذا الإقليم الأخير هو ما كان يطلق عليه الشرق الأقصى في القرن التاسع عشر. وثانيهما الدول التى نشأت في جنوبى آسيا.

١. الدول الجديدة فى شرقى آسيا

من بين دول شرقى آسيا، لم تخضع تايلاند (سيام سابقا) للحكم الاستعمارى. فقد استمرت أسرة شاكرى Chakkri فى الحكم ، واستطاع ملوكها ، وبالذات الملك شولا لنجكورن Chulalongkorn (راما الخامس)، والذي حكم ايبان ذروة عصر التوسع الاستعمارى، ان يحموا استقلال بلادهم. كما استطاعوا ان يدخلوا تايلاند عملية التحديث الأوروبية. وقد تم ذلك مقابل تنازلات إقليمية ضخمة قدمتها أسرة شاكرى لبريطانيا وفرنسا^(١).

كانت الفلبين أول دولة فى شرقى آسيا تحصل على استقلالها، وذلك قبل نشوب الحرب العالمية الثانية. ونعلم أن الفلبين كانت خاضعة للاحتلال الأمريكى منذ سنة ١٨٩٨. ولكن مع وصول الرئيس روزفلت إلى الحكم سنة ١٩٣٢ أصدر الكونجرس قانونا سنة ١٩٣٤ يمنح الفلبين الاستقلال مع حلول عام ١٩٤٦. ولكن الفلبينيون اعترضوا على القانون، واصدروا دستورا سنة ١٩٣٥ وافق عليه روزفلت وصادق عليه الشعب الفلبينى وأصبح الزعيم الوطنى كيوزن Quezon أول رئيس للدولة. وخلال الحرب العالمية الثانية أصبحت الفلبين مسرحا للعمليات الحربية خاصة بعد أن احتلتها اليابان سنة ١٩٤٢ وحررتها القوات الأمريكية سنة ١٩٤٤.

شهدت حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، شهدت تحرير كوريا من الاحتلال اليابانى الذى بدأ سنة ١٩١٠. ولكن قبل انتهاء الحرب فى المحيط الهادى، وافق الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة على تقسيم كوريا عند خط عرض ٣٨ لتسهيل عملية قبول استسلام القوات اليابانية فى كوريا. وقد وظفت الدولتان هذا الاتفاق لإقامة حكومة موالية لكل منهما فى القسم الذى يسيطر عليه. وفى الجنوب دعمت الولايات المتحدة حكم سينجمان رى، والذي كان يعيش فى الولايات المتحدة. وفى الشمال دعم الاتحاد السوفييتى حكم الزعيم الشيوعى كيم ايل سونج. وفى سنة ١٩٤٧ أنشأت الدولتان حكومتين منفصلتين فى قسمى كوريا. وفى ١٥ أغسطس سنة ١٩٤٨ تم إنشاء جمهورية كوريا فى الجنوب بزعامة سينجمان رى. وفى الشهر التالى تم إنشاء جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية فى الشمال بزعامة كيم ايل سونج.

وقد استقلت بورما عن بريطانيا سنة ١٩٤٨. وساعد على ذلك سقوط الحكم البريطانى بها إبان الحرب العالمية الثانية على أثر اجتياحها من القوات اليابانية. وقد تحول اسم الدولة إلى ميانمار Myanmar سنة ١٩٨٩.

وقد ساعد الاحتلال الياباني لإندونيسيا إبان الحرب على استقلالها عن هولندا بعد انتهاء الحرب. فقد منح اليابانيون الإندونيسيين قدرا من الحريات للحصول على ولايتهم السياسية، كما شجعوا إنشاء ميليشيات عسكرية إندونيسية للمساعدة في مواجهة الهجوم المحتمل من الحلفاء، وهى الميليشيا التى أصبحت نواة جيش الاستقلال بعد الحرب. كذلك وعدوا الإندونيسيين بزعامة سوكارنو بالاستقلال بعد الحرب ومنحهم قدرا من الحكم الذاتى. وبمجرد استسلام اليابان، أعلن سوكارنو استقلال إندونيسيا وأصبح أول رئيس للجمهورية الجديدة، وذلك فى ١٧ أغسطس سنة ١٩٤٥. ولكن الهولنديون رفضوا الاعتراف بالاستقلال وهاجموا الجزر الإندونيسية وفرضوا عليها حصارا بحريا، وتم القبض على سوكارنو ونفيه. ونتيجة للمقاومة الشعبية الإندونيسية وضغوط الأمم المتحدة، وافقت هولندا على عقد مؤتمر فى لاهاى سنة ١٩٤٩ اعترفت بموجبه باستقلال إندونيسيا، عدا إيريان الغربية (إيريان جايا حاليا). وتحت زعامة سوكارنو، لعبت إندونيسيا دورا مهما فى حركة التضامن الأفريقى الآسيوى. وتمثل ذلك فى انعقاد أول مؤتمر لتلك الحركة فى بانندونج سنة ١٩٥٥. كما لعبت دورا مهما فى حركة عدم الانحياز. وفى سنة ١٩٦٥ أطاح الجيش الأندونيسى مدعوما من الولايات المتحدة، بحكم سوكارنو، لاثامه بالتعاطف مع الحزب الشيوعى الأندونيسى. وفى تلك العملية تمت تصفية أعضاء الحزب جسيديا، وأصبح سوهارتو رئيسا للدولة سنة ١٩٦٦ وحول سياسة بلاده نحو الغرب، وظل يحكم البلاد حتى عزله سنة ١٩٩٨.

وفى سنة ١٩٥٣ استقلت كمبوديا عن الحكم الفرنسى، بعد أن كان اليابانيون قد أنشأوا حكومة مستقلة فى البلاد أثناء الحرب برئاسة الملك نوردوم سيهانوك. وقد استمر فى السلطة حتى عزله سنة ١٩٧٠ بانقلاب عسكري مدعوم من الولايات المتحدة، وذلك لسماحة لفييتام الشمالية بإنشاء قاعدة عسكرية فى بلاده. وفى سنة ١٩٧٥ استولت ميليشيات الحزب الشيوعى الكمبودى المسماة "الخمير الحمر" Khmer Rouge بزعامة بول بوت على السلطة. وقد اتبع الخمير الحمر سياسة الارهاب الشامل فى الداخل، ومطالبة فييتام باستعادة أراض تم الاستيلاء عليها منذ قرون طويلة، كما استقروا الدول المجاورة. وقد أدى ذلك إلى قيام فييتام بغزو كمبوديا سنة ١٩٧٨ واسقاط حكم الخمير الحمر. ولم تنسحب فييتام من كمبوديا إلا سنة ١٩٨٩ وعاد سيهانوك ليرأس البلاد وأصبح ملكا للمرة الثانية سنة ١٩٩٣.

وعلى غرار معظم دول جنوب شرقى آسيا، فقد هيمنت اليابان على فيتنام أثناء الحرب بعد أن سلم ممثل فرنسا فى البلاد بالمطالب اليابانية. وأثناء الحرب قام الحزب الشيوعى للهند الصينية بزعماء هوشى منه بإنشاء "التجمع من أجل استقلال فيتنام" (فيتنام) Viet Minh. وبعد استسلام اليابان أعلنت الفيتيت منه إنشاء فيتنام المستقلة وعاصمتها هانوى. ولكن فرنسا لم تسلم بهذا الاعلان، مما أدى إلى نشوب الحرب بين فرنسا والفيتيت منه (وهى الحرب المعروفة باسم حرب الهند الصينية الأولى). وقد استمرت تلك الحرب ثمان سنوات، وتخللت فيها الصين الشعبية لمساعدة الفيتيت منه، كما تدخلت الولايات المتحدة لمساعدة فرنسا، والحكومة التى أنشأتها فى جنوبى فيتنام. وفى مارس سنة ١٩٥٤ هاجمت الفيتيت منه الفرنسيين فى ديان بيان فو Dien Bien Phu وألحقت بهم الهزيمة، مما دفع فرنسا إلى الموافقة على عقد مؤتمر فى جنيف. وفى الليلة السابقة لانعقاد المؤتمر سقطت الحامية الفرنسية فى ديان بيان فو. وقد تم التوصل إلى "اتفاقات جنيف" والتى انسحبت بموجبها فرنسا من فيتنام مع تقسيم البلاد إلى شطرين بحيث يسيطر على الشطر الشمالى هوشى منه، وعلى الشطر الجنوبى حكومة داو داى التى أنشأتها فرنسا، تمهيدا لإعادة التوحيد. ولكن هوشى منه أنشأ جمهورية فيتنام الديمقراطية فى الشطر الشمالى. كما وصل إلى السلطة فى الشطر الجنوبى نجودينه ديم، وأنشأ جمهورية فيتنام فى الجنوب وأصبح أول رئيس لها مدعوما من الولايات المتحدة. وهكذا تكرر تقسيم فيتنام إلى دولتين. وفى سنة ١٩٦١ أنشأت فيتنام الديمقراطية قوات التحرير الشعبية (التي عرفت باسم فيتيت كونج Viet Cong) كائتلاف عريض يضم أبناء الجنوب المعارضين لحكم نجودينه ديم، وأبناء الشمال. وإزاء تدهور الأوضاع فى فيتنام الجنوبية، أمر الرئيس الأمريكى جونسون بإرسال قوات أمريكية إلى فيتنام الجنوبية، كما بدأ شن غارات جوية على فيتنام الشمالية سنة ١٩٦٥. وقد كان ذلك بمثابة بداية للحرب الفيتنامية. وهى الحرب التى سنتعرض لها فيما بعد. وفى سنة ١٩٧٥ شن الفيتيت كونج هجوما أسفر عن سقوط حكومة فيتنام الجنوبية، ووصول الفيتيت كونج إلى السلطة فى سايجون فى أبريل سنة ١٩٧٥. وفى سنة ١٩٧٦ تم توحيد شطرى فيتنام باسم "جمهورية فيتنام الاشتراكية" وعاصمتها هانوى، وأعيد تسميته سايجون عاصمة فيتنام الجنوبية باسم "هوشى منه" الزعيم الفيتنامى الذى هزم القوات الفرنسية فى ديان بيان فو.

مع حلول سنة ١٩٧٥ كان الشيوعيون قد سيطروا على فيتنام، وكمبوديا، ولاوس فيما اعتبر بداية لتحالف إيديولوجى يحقق السلام فى المنطقة. ولكن سرعان ما انقلبت تلك

الدول على بعضها فيما اعتبر دليلا على أن التشابه الإيديولوجي فسد لا يحقق السلام الإقليمي بالضرورة . وهكذا قامت فيتنام بغزو كمبوديا سنة ١٩٧٨ لاسقاط الخمير الحمر بزعامة بول بوت ، وذلك رغم تشابه الدولتين في الانتماء الماركسي ، وهو ما نجحت في تحقيقه ولكن على حساب الدخول في حرب مع الصين الشعبية التي قامت بدورها بغزو فيتنام .

كانت لاوس تخضع للاحتلال الفرنسي منذ سنة ١٨٩٣، واحتلتها اليابان أثناء الحرب العالمية الثانية. وقد شهدت لاوس نشوء حركة "لاوس الحرة" بعد انتهاء الاحتلال الياباني. ولكن الحركة انهارت مع عودة الحكم الفرنسي سنة ١٩٤٦. وفي سنة ١٩٤٩ أصبحت لاوس دولة مستقلة في إطار الاتحاد الفرنسي. ولكن الأمير سوفانو فونج شكل حركة مقاومة للحكم الفرنسي بالتحالف مع الفيتية منه وأطلق على تلك الحركة اسم الباثيث لاو (دولة لاو). وبمساعدة فيتنام، قام الباثيث لاو بغزو لاوس سنة ١٩٥٣. وإزاء ذلك وافق الفرنسيون على منح لاوس الاستقلال في تلك السنة، واعترفوا بذلك في مؤتمر جنيف سنة ١٩٥٤.

وفي ماليزيا، تصاعدت الحركة المطالبة بالاستقلال بعد الحرب العالمية الثانية. وفي سنة ١٩٤٨ تكون "اتحاد المالايا" مكونا من الولايات التي تقع في شبه جزيرة المالايا. وفي أوائل الخمسينيات تكون "التحالف" Alliance من التيارات السياسية التي تضم الأعراق الثلاثة وهي المالاي، والصينيين، والهنود، وحصل التحالف على الأغلبية في الانتخابات التي تمت سنة ١٩٥٠. وفي سنة ١٩٥٧ حصل اتحاد المالايا على الاستقلال وأصبح تتكو عبد الرحمن أول رئيس للوزراء. وفي سنة ١٩٦١ اقترح عبد الرحمن إنشاء اتحاد ماليزيا مكونا من اتحاد المالايا، وسنغافورة، وسارواك، وشمال بورنيو (صباح حاليا)، وبروناي. وقد وافقت كل الأقاليم على الاقتراح سنة ١٩٦٣ ماعدا بروناي. كما أن سنغافورة سرعان ما انسحبت من الاتحاد سنة ١٩٦٥. وأصبحت دولة مستقلة في تلك السنة بزعامة لى كوان يو.

أما سلطنة بروناي، فكانت قد أصبحت محمية بريطانية في سنة ١٨٨٨ مع بقاء السلطان كحاكم رمزي. وعندما تم تأسيس اتحاد ماليزيا سنة ١٩٦٣، دعت بروناي للانضمام، ولكنها اختارت أن تظل تحت الحماية البريطانية. وفي سنة ١٩٧٩ وقع السلطان حسن بليقة إتفاقا مع بريطانيا أصبحت بموجبها السلطنة دولة مستقلة ابتداء من أول يناير سنة ١٩٨٤.

٢. استقلال دول جنوبى آسيا

تضم منطقة جنوبى آسيا سبع دول هى، الهند، وباكستان، وبنجلاديش، وسريلانكا، ومالديف، وبوتان، ونيبال. وقد خضعت تلك الدول، عدا بوتان، للحكم البريطانى ونالت استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية. استقلت نيبال سنة ١٩٢٣، فى سنة ١٩٤٨ استقلت سيلان، وتحول اسمها فيما بعد إلى "سريلانكا"، كما استقلت جزر مالديف سنة ١٩٦٥.

وعندما اندلعت الحرب العالمية الثانية أعلنت بريطانيا الحرب بالنياية عن الهند دون تشاور مع زعمائها. وقد زاد ذلك من المشاعر القومية للهنود ورفع غاندى شعار استقلال الهند سنة ١٩٤٢. وفى الوقت ذاته تمسك محمد على جناح، زعيم "الرابطة الإسلامية"، بمطلب الحماية السياسية لمسلمى الهند، وطالب بإنشاء دولة مستقلة للمسلمين فى المناطق التى يشكلون فيها أغلبية. وقد ترتب على ذلك اندلاع أعمال العنف الطائفى الدينى بين المسلمين والهندوس. بالتوازي مع أعمال العنف، أعلنت بريطانيا عزمها على التسليم باستقلال الهند، وتسليم السلطة إلى حكومة نهرو التى تم انتخابها سنة ١٩٤٦. وفى يونيو سنة ١٩٤٧ وافق قادة حزب المؤتمر، والرابطة الإسلامية على تقسيم الهند على أساس دينى إلى دولتين هما الهند، وباكستان، وهو ما تم فى ١٥ أغسطس سنة ١٩٤٧.

كانت عواقب التقسيم مريرة. فبدلاً من أن يعمل التقسيم على تقادى صراع طائفى، فإنه قد أدى إلى واحدة من أكبر الكوارث البشرية فى هذا القرن. فقد ذبح مئات الآلاف من على جانبي الحدود كما تم اقتلاع البشر من جذورهم ونقلهم عبر الحدود.

اتبعت الهند فى عهد نهرو طريق التنمية الإقتصادية التى تشرف عليها الدولة، والانتخراط فى حركتى التضامن الأفريقى الآسيوى وعدم الانحياز مما لكسبها مكانة دولية مرموقة. وفى أكتوبر سنة ١٩٦٢ نشبت حرب بين الهند والصين حول المناطق الحدودية المتنازع عليها منيت فيها الهند بالهزيمة. وفى مايو سنة ١٩٦٤ توفى نهرو وحل محله شاسترى الذى ما لبث أن توفى وحلت محله انديرا غاندى، ابنة نهرو. وقد عمقت انديرا غاندى من دور الدولة من خلال سياسة التأميم. وفى ديسمبر سنة ١٩٧١ أمرت القوات المسلحة الهندية بغزو باكستان الشرقية لدعم حركة رابطة عوامى الانفصالية مما أدى إلى تقسيم باكستان وتكوين دولة بنجلاديش. وفى يونيو سنة ١٩٧٥ أعلنت انديرا غاندى حالة الطوارئ ردا على تصاعد المعارضة السياسية لحكمها، وقامت بسجن زعماء المعارضة.

مما أدى إلى هزيمة حزب المؤتمر فى الانتخابات البرلمانية، وتغير الحزب الحاكم فى الهند لأول مرة بوصول حزب جاناتا بزعامة ديساى إلى السلطة. ولكن انديرى غاندى عادت إلى السلطة سنة ١٩٨٠ كزعيمة لحزب المؤتمر (١). بعد أن انشق حزب المؤتمر القديم إلى حزبين. وفى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٨٤ ثم اغتيال انديرى غاندى، على يد أحد حراسها الشيخ ردا على قرارها باقتحام المعبد الذهبى فى امريتسار الذى كان يتحصن فيه الانفصاليون الشيخ الذين يريدون إقامة دولة مستقلة. وقد تولى راجيف غاندى، ابن انديرى، رئاسة الوزراء. وفى الأيام التالية لتوليته السلطة قتل آلاف الشيخ فى الهند. كذلك خسر حزب المؤتمر (١). السلطة مرة أخرى سنة ١٩٨٩ لائتلاف "الجبهة القومية" بزعامة سينج ثم بزعامة شاندى شيكار، ولكنه عاد إلى السلطة. وفى مايو سنة ١٩٩١ اغتيل راجيف غاندى على يد أحد عناصر التاميل من سريلانكا لقراره بالتدخل لمساندة حكومة سريلانكا ضد الانفصاليين التاميل. وقد حل محله ناراسيما راو كرئيس للوزراء. وقد بدأ ناراسيما راو فى تغيير السياسة الاقتصادية الهندية نحو التحرير الإقتصادى. وكان من أهم التطورات فى عهده قيام المتطرفين الهندوس من حزب بهاراتيا جاناتا بتدمير المسجد البابرى فى ابيدوى فى ديسمبر سنة ١٩٩٢ لبناء معبد راما على انقاضه، مما مثل علامة على صعود الأصولية الهندوسية.

فيما يتعلق بباكستان، فإنها نشأت كدولة مستقلة يوم تقسيم الهند. إلا أن باكستان ذاتها نشأت كدولة منقسمة إلى إقليمين يفصلهما ١٦٠٠ كيلو مترا من الأراضى الهندية، هما باكستان الشرقية (فى البنغال)، وباكستان الغربية (فى البنجاب). وقد أصبح محمد على جناح حاكما عاما لباكستان، ولياقت على خان رئيسا للوزراء. وبصفة عامة، فقد اتبعت باكستان سياسة موالية للغرب للحفاظ على أمنها القومى، وذلك لشعور الباكستانيين بأن الهند تتطلع إلى إعادة توحيد الدولتين. وفى هذا الإطار دخلت باكستان حلف جنوب شرقى آسيا. وقد شهدت باكستان ثلاثة انقلابات عسكرية كان أولها الانقلاب الذى قاده أيوب خان فى ٧ أكتوبر سنة ١٩٥٨. وقد سلم أيوب خان السلطة إلى الجنرال يحيى خان سنة ١٩٦٩. وجاء الانقلاب الثانى فى ٥ يوليو سنة ١٩٧٧، وقاده الجنرال ضياء الحق الذى استولى على السلطة من رئيس الوزراء نو الفقار على بوتو حتى مصرعه سنة ١٩٨٨. أما الانقلاب الثالث فقاده الجنرال مشرف سنة ١٩٩٩ ضد حكومة نواز شريف.

فى سنة ١٩٧١ انفصلت باكستان الشرقية عن باكستان باسم بنجلاديش. وقد جاء الانفصال على خلفية احتكار سكان البنجاب السلطة، والكارثة الإقتصادية التى لحقت بباكستان الشرقية فى نوفمبر سنة ١٩٧٠ نتيجة الإعصارات التى أدت إلى مقتل حوالى نصف مليون شخص مع عجز السلطة المركزية عن التعامل مع الكارثة، وأخيرا رفض يحيى خان تكليف حزب رابطة عوامى البنغالى، بزعامة الشيخ مجيب الرحمن، تولى السلطة على أثر فوزه فى الانتخابات التشريعية سنة ١٩٧١، مما أدى إلى تفاقم الدعوة إلى الانفصال. وقد أرسل يحيى خان القوات المسلحة لقمع حركة الانفصال، وتدخلت الهند عسكريا فى ديسمبر سنة ١٩٧١ لدعم تلك الحركة. وقد انتهت تلك الحرب بإعلان استقلال دولة بنجلاديش بزعامة الشيخ مجيب الرحمن.

خامساً : استقلال الدول القزمية

مع حلول عقد الستينيات استقل عدد من الدول القزمية، وهى فى معظمها جزر صغيرة متناثرة فى المحيطين الهادى والاطلنطى أثرت الدول الاستعمارية ان ترحل عنها بعد أن قلت أهميتها الإستراتيجية نتيجة تطور تكنولوجيا السلاح. ورغم صغر مساحتها فقد دخلت جميعا الأمم المتحدة كدول ذات سيادة^(١٠).

المطلب الثانى

الدول فى السياسة الدولية

بالتوازي مع الانفجار الهائل فى عدد الدول ظهر وتعاضم دور عدد آخر من الوحدات الدولية والتى لا تأخذ شكل الدولة وهو ما تسمى بالدول Non-state actors . وتشمل تلك الوحدات الجديدة أربعة أشكال من الوحدات هى:

أولاً : التنظيمات الدولية الحكومية

ويقصد بذلك التنظيمات الدولية التقليدية الحكومية على المستويين العالمى والإقليمى. فقد زاد عدد تلك التنظيمات خلال تلك الفترة إلى حوالى ٢٢٥ تنظيماً دولياً، ومن أهم تلك التنظيمات الجديدة حلف الأطلنطى سنة ١٩٤٩، وحلف وراسو سنة ١٩٥٥، ومنظمة الوحدة الأفريقية سنة ١٩٦٣، ومنظمة المؤتمر الإسلامى سنة ١٩٧٢.

ثانياً : للمؤسسات الدولية متعددة الأطراف

ويشمل ذلك الوحدات الدولية غير الحكومية العاملة عبر الحدود الدولية. ومن ذلك الشركات متعددة الجنسية ويقصد بها تلك الشركات التي تنشأ في دولة معينة ويمتد نشاطها وفروعها إلى دول أخرى بشكل قانوني. وقد ظهر دور تلك الشركات في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وأشارت الإحصاءات إلى أن إيرادات أكبر خمسمائة شركة متعددة الجنسية قد وصلت مع نهاية الحقبة محل البحث إلى حوالي ٤٥% من الناتج القومي الإجمالي لجميع الدول. وقد شمل نشاط تلك الشركات الأنشطة الاقتصادية سواء في الدولة الأم أو للدول المضيفة مما دعى حكومات الدول النامية إلى محاولة اجتذاب وأحياناً استرضاء تلك الشركات للاستثمار في أراضيها مما أعطاهم نفوذاً ضخماً على حكومات تلك الدول. وفي بعض الأحيان لعبت تلك الشركات أدواراً سياسية سواء للتأثير على حكومات الدول الأم لرعاية مصالحها الخارجية، أو للتأثير على حكومات الدول المضيفة ولعل من أبرز الأمثلة على ذلك الدور الذي لعبته شركة التليفون والتلغراف الدولي، وهي شركة أمريكية للاطلاع بحكم الرئيس الشيلي المنتخب الليندي سنة ١٩٧٣، والدور الذي لعبته شركة بل كندا لاجبار رئيس وزراء كندا على إلغاء قرار بنقل سفارة كندا من تسلي إلى القدس سنة ١٩٧٩.

ثالثاً : للوحدات الداخلية

ويقصد بها كل الوحدات التي تعمل داخل دولة معينة، ولكنها تظهر كقوة فاعلة في السياسة الدولية. ويمكن القول أن ظهور تلك الوحدات بقوة في السياسة الدولية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية يمثل أحد العلامات المهمة لتلك السياسة. ولعل من أهم أمثلة هذه الوحدات حركات التحرر الوطني. ومن ذلك الدور الذي لعبته منظمة التحرير الفلسطينية في السياسة الدولية في الشرق الأوسط منذ إنشائها سنة ١٩٦٥، والدور الذي قامت به جبهة "الفيت كونج" في السياسة الدولية في جنوب شرقى آسيا. كذلك ظهر الدور الدولي لعدد من الوحدات الداخلية في بعض الدول ومن أمثلة ذلك الدور الذي قام به المجتمع الصهيوني الأمريكي في الصراع العربي الإسرائيلي.

رابعاً : مؤسسات المجتمع المدني الدولي

تتصرف تلك المؤسسات إلى المؤسسات غير الحكومية المدنية التطوعية التي تنشط في المجال الدولي، أو ما يسمى أحياناً بالمنظمات غير الحكومية "Non-

Governmental Organizations (NGOs) العاملة على المستوى الدولي. ولا يعد دور تلك المؤسسات أمراً جديداً في السياسة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية. ذلك ان اللجنة الدولية للصليب الأحمر التي أسست سنة ١٨٦٣ تعد النموذج الأكثر أهمية لتلك المؤسسات. ولكن الجديد هو الاتساع الهائل في عدد وأنشطة تلك المؤسسات. والذي وصل مع نهاية تلك المرحلة إلى حوالي ٢٥٠٠ منظمة دولية غير حكومية. ومن أمثلة الأتوار المعاصرة التي تلعبها تلك المؤسسات أدوارها في مجال الدعوة إلى الالتزام بسلوكيات دولية معينة، ومراقبة مدى احترام الدول لتلك الالتزامات، بل والتدخل لدفعها في هذا الاتجاه. ومن ذلك الأتوار التي تقوم بها مؤسسات "السلام الأخضر الدولية" Green Peace International ومنظمة العفو الدولية^(١١).

المبحث الثالث

القطبية الثنائية العالمية

اتسم البنيان العالمى طوال الفترة التالية للحرب العالمية الثانية بالقطبية الثنائية. فقد ظهرت الولايات المتحدة، والاتحاد السوفييتى باعتبارهما أكبر دولتين لهما من القوة والنفوذ ما ليس لغيرهما. وارتبط بكل منهما مجموعة من الدول فى إطار نظام للأحلاف الدولية بحيث نشأت كتلتان عالميتان الأولى هى الكتلة الغربية بزعامة الولايات المتحدة، وتتظم فى إطار حلف الإطلنطى، والثانية هى الكتلة الشرقية بزعامة الاتحاد السوفييتى وتتظم فى إطار حلف وراسو.

وقد مر بنيان القطبية الثنائية العالمية بمرحلتين الأولى هى مرحلة القطبية الثنائية الصارمة Tight Bipolarity، ويقصد بها أن البنيان الدولى ينقسم بين كتلتين متماسكتين، حيث يختفى الانشقاق داخل كل كتلة، كما أن دور الدول المحايدة أو غير المنحازة فى البنيان محدود. فالدولة أما أن تكون مع المعسكر الغربى أو الشرقى. وقد امتدت هذه المرحلة خمسة عشر سنة تقريبا وبالتحديد من سنة ١٩٤٥ وحتى سنة ١٩٦٠. أما المرحلة الثانية فهى مرحلة القطبية الثنائية المرنة Loose Bipolarity ويقصد بها أن تماسك الكتلتين بدأ يختل مع ظهور النزاعات بين الدول الأعضاء فى الكتلة الواحدة حيث ظهر النزاع الفرنسى- الأمريكى فى الكتلة الغربية. والنزاع الصينى-السوفييتى فى الكتلة الشرقية. كذلك. فقد ظهرت مجموعة ثالثة من الدول التى لا تنتمى لأى من الكتلتين هى دول عدم الانحياز والتى تم تشكيلها شرعيتها الدولية فى المؤتمر الأول للدول غير المنحازة الذى انعقد فى بلجراد سنة ١٩٦١. وسنناقش المرحلتين على التوالى.

المطلب الأول

القطبية الثنائية الجامدة

تكرس بنيان القطبية الثنائية الجامدة من خلال مجموعة من الأحلاف التى أنت إلى محور معظم الدول حول الدولتين القطبيين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى فى إطار كتلتين دوليتين. واتسم وضع الدول المحايدة بين الكتلتين بالضعف، مما حدى بالدارسين

إلى إطلاق مسمى "القطبية الثنائية الجامدة" على بنية النظام العالمى فى تلك الحقبة. وسنستعرض بإيجاز كيف تكونت الكتلتان الشرقية والغربية.

أولاً : تكوين الكتلة الشرقية :

حينما صدر قرار قيادة قوات الحلفاء فى ٩ مايو سنة ١٩٤٥ بإنهاء القتال فى أوروبا، كانت الجيوش السوفيتية تحتل أوروبا الشرقية، وتسيطر على النصف الشرقى من ألمانيا. ومن ثم تمكن الاتحاد السوفيتى إجراء تغييرات سياسية فى دول أوروبا الشرقية، لى تتوافق مع النظام السوفيتى. وقد تم ذلك على ثلاث مراحل. المرحلة الأولى هى مرحلة إقامة "الديمقراطيات الشعبية"، وهى نظم سياسية انتقالية بين الديمقراطية الرأسمالية والديمقراطية الماركسية. وقد استندت الديمقراطيات للشعبية إلى الدساتير القديمة فى دول أوروبا الشرقية. وأوكلت السلطة التنفيذية فى تلك الديمقراطيات إلى اتحاد مكون من الأحزاب اليسارية باسم "الجبهة الشعبية"، وذلك بزعامة الحزب الشيوعى. قامت الديمقراطيات الشعبية بتأميم المرافق العامة والمصانع الكبرى، والتجارة الخارجية، ونزع الملكيات الكبيرة وتوزيعها على المعدمين. أما فى المرحلة الثانية التى بدأت سنة ١٩٤٦، فتم تعديل الدساتير القديمة، أو إصدار دساتير جديدة على غرار الدستور السوفيتى، والقضاء على الأحزاب الممثلة للفلاحين وصغار الملاك الشريكة فى السلطة، من خلال عملية إرهاب سياسى واسعة. كذلك شهدت تلك المرحلة دمج الأحزاب الاشتراكية فى الحزب الشيوعى. وفى مرحلة لاحقة، بدأت مع أوائل الخمسينيات، انفرد الحزب الشيوعى بالسلطة، وتم تطهير كل العناصر الراضية لسلطة الحزب الشيوعى وإقامة نظم سياسية شبيهة بالنظام السوفيتى. ومن ذلك أنه تم فى تشيكوسلوفاكيا إجراء انقلاب تحت إشراف سوفيتى فى ٢٥ فبراير سنة ١٩٤٨ أدى إلى استقالة بينيش، رئيس الجمهورية وزعيم الحزب الديمقراطى، وتولى الحزب الشيوعى السلطة.

بالتوازي مع هذا الخط عقد الاتحاد السوفيتى مجموعة من المعاهدات مع دول أوروبا الشرقية. كما عقدت دول الديمقراطيات الشعبية معاهدات بين بعضها البعض برعاية سوفيتية. وقد بلغ عدد هذه المعاهدات ٢٣ معاهدة ما بين عامى ١٩٤٣، ١٩٤٩ كرست الهيمنة السوفيتية على أوروبا الشرقية. وكان أول تلك المعاهدات هى المعاهدة السوفيتية - التشيكوسلوفاكية للموقعة فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٣، ثم المعاهدة السوفيتية-

اليوجوسلافية الموقعة في ١١ أبريل سنة ١٩٤٥. ثم المعاهدة السوفيتية - البولندية الموقعة في ٢١ أبريل سنة ١٩٤٥. وقد وقعت أول معاهدة بين دول الديمقراطية الشعبية، بين بولندا ويوجوسلافيا في وارسو في ١٨ مارس سنة ١٩٤٦. وقد نصت تلك المعاهدات على التعاون بين الدولتين الموقعتين في جميع المجالات، وعدم عقد أى تحالف أو الاشتراك في أى تكتل موجه ضد الطرف الآخر، والمساعدة العسكرية المتبادلة ضد أى اعتداء يصدر من ألمانيا أو أحد حلفائها، أو أى دولة أخرى. وهذا يعنى ان تلك المعاهدات أنشأت سلسلة من الاحلاف السياسية الثنائية المتداخلة التى شكلت الركس الثالث للكتلة الشرقية، بجانب الركس الأول وهو الوجود العسكرى السوفيتى، والركس الثانى وهو تحويل النظم للسياسية والإقتصادية فى أوروبا الشرقية لى تتوافق مع النظام السوفيتى.

مع هذه التحولات تم إنشاء عدد من المؤسسات الأيديولوجية، والإقتصادية، والعسكرية التى تنتظم دول للكتلة الشرقية، وهى الكومنفورم، والكوميكون، والمعاهدة السوفيتية- الصينية، وحلف وارسو على التوالى. فى سبتمبر سنة ١٩٤٧ أعلن عن إنشاء "المكتب الإعلامى الشيوعى" المسمى "الكومنفورم" Cominform وضم فى عضويته الأحزاب الشيوعية فى الاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الشرقية، (سبعة أحزاب) بالإضافة إلى الحزبين الشيوعيين الإيطالى والفرنسى. ويجتمع أعضاء الكومنفورم للتشاور، وتبادل الآراء، وتلقى المعلومات. وقد تم طرد يوجوسلافيا من الكومنفورم فى ٢٨ يونيو سنة ١٩٤٨ على أثر اندلاع النزاع بين ستالين ونيتو حول الدور السوفيتى فى يوجوسلافيا .

من ناحية ثانية تم إقامة "مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة" Council of Mutual Economic Assistance (الكوميكون Comecon) فى ٢٥ يناير سنة ١٩٤٩. وقد جاءت بدلية للكوميكون مع إعلان "مشروع مولوتوف"، وهو مشروع يوازى مشروع مارشال الذى رفض الاتحاد السوفيتى وباقى دول أوروبا الشرقية الانضمام إليه، وسنشير إليه بعد قليل. وتألف الكوميكون من كل دول الديمقراطيات الشعبية فى أوروبا الشرقية وألبانيا. وكان الهدف من إنشاء الكوميكون دعم الدول الأعضاء إقتصاديا، وتنشيط التجارة بينها وبين الاتحاد السوفيتى. وقد كان الكوميكون يعقد اجتماعات دورية فى عواصم الدول الأعضاء بالتناوب، وتتخذ القرارات فيه بالإجماع. وفى سنة ١٩٥٠ انضمت إليه جمهورية ألمانيا الديمقراطية^(١٢).

وفى ١٤ فبراير سنة ١٩٥٠ تم توقيع "معاهدة الصداقة والتحالف، والمساعدة المتبادلة" بين الاتحاد السوفييتى والصين الشعبية، وذلك فى أعقاب الثورة الشيوعية التى قادها ماو تسي تونج. وقد نصت المعاهدة على التعهد المشترك بصد أى عدوان يقع على أرضهما من قبل اليابان، مع التنازل التدريجى عن حقوق السوفييت فى سكة حديد منشوريا، ومينائى بورت آرثر، ودايرن. وبذلك ارتبطت الصين الشعبية مؤقتاً بالكتلة الاشتراكية.

فى سنة ١٩٥٥ تم إنشاء حلف وارسو بموجب "معاهدة الصداقة، والتعاون، والمساعدة المتبادلة"، مكونا من تشيكوسلوفاكيا، وألمانيا الديمقراطية، والمجر، وبولندا، ورومانيا، والاتحاد السوفييتى. وقد أنشأ حلف وارسو كرد على قرار حلف الأطلسى الصادر فى سياق "اتفاقات باريس" Paris Accords سنة ١٩٥٤، والتى بمقتضاها تم السماح بقبول ألمانيا الاتحادية عضوا فى حلف الأطلسى مع السماح بإعادة تسليحها. وقد نصت اتفاقية إنشاء الحلف على أن أى اعتداء على أى دولة من الدول الأعضاء يعتبر بمثابة اعتداء على باقى الدول يستوجب مساعدة الدولة المعتدى عليها. وقد أنشأت الاتفاقية "اللجنة السياسية الاستشارية" وتمثل فيها الدول الأعضاء، وتتولى اللجنة اتخاذ القرارات فى كل الشؤون المتعلقة بالحلف. كما أنشأت الاتفاقية أمانة للحلف مقرها وارسو. وفى سنة ١٩٦٢ جمدت ألبانيا عضويتها فى الحلف، وانسحبت منه سنة ١٩٦٨ فى سياق خلافها مع الاتحاد السوفييتى.

ثانياً : تكوين الكتلة الغربية :

تكونت الكتلة الغربية عبر سلسلة من المشروعات والاتفاقات التى أدت مع أوائل الخمسينيات إلى ظهور تحالف تقوده الولايات المتحدة. وقد بدأت تلك العملية مع إعلان "مبدأ ترومان" فى ١٢ مارس سنة ١٩٤٧، والذى أكد التزام الولايات المتحدة بمساعدة "الشعوب الحرة ضد الحركات العدوانية"، ثم صدور مشروع مارشال فى ٦ يونيو من العام ذاته، والذى قضى بمساعدة أوروبا إقتصاديا. وكان ذلك ردا على إبلاغ بريطانيا للولايات المتحدة أن الأولى لن تكون قادرة على مساعدة الحكومة اليونانية ضد الثوار اليساريين المدعومين من الاتحاد السوفييتى، وعلى إدراك الولايات المتحدة، أن الأزمة اليونانية ستمتد إلى تركيا والدول المجاورة، وأن الأزمة الإقتصادية الأوروبية ستوفر مناخا مناسباً لانتشار الشيوعية. وقد تطلب مشروع مارشال من الدول المستفيدة بناء مؤسسات لوربية تنظم استقبال الدعم الأمريكى. ولهذا تم تكوين لجنة التعاون الإقتصادى

الأوروبي" من ١٦ دولة أوروبية، وهى اللجنة التى تحولت بعد ذلك إلى "منظمة التعاون الإقتصادى الأوروبى" والتى أصبحت الأداة الرئيسة لنقل المعونات. وقد توسعت هذه المنظمة بنورها سنة ١٩٦١ لى تشمل دولاً أخرى وأصبحت تسمى "منظمة التعاون الإقتصادى والتنمية" Organization for Economic Cooperation and Development وأصبحت تتولى عملية تنسيق المعونات الإقتصادية للغربية للدول النامية^(١٢). كما تحولت لى تصبح أحد أركان التكامل الغربى.

فى الوقت ذاته وقعت بريطانيا وفرنسا "معاهدة دنكرك للتخالف والمساعدة المتبادلة" سنة ١٩٤٧. وبموجب تلك المعاهدة تعهدت الدولتان بالتشاور فى الشؤون الأوروبية العسكرية والإقتصادية. وفى سنة ١٩٤٨ تم توسيع نطاق المعاهدة لتشمل بلجيكا، وهولندا، ولوكسمبرج (دول البنولوكس) حيث تم إنشاء "منظمة معاهدة بروكسل" Brussels Treaty Organization، وهى المنظمة التى تحولت فيما بعد إلى اتحاد غرب أوروبا West European Union سنة ١٩٥٥. وقد نصت معاهدة بروكسل على مساعدة الدول للموقعة بعضها فى حالة الاعتداء على أى منها، والتشاور فى حالة وقوع عدوان خارج أوروبا لى التهديد بخطر المانى.

وفى ٢ سبتمبر سنة ١٩٤٧ تم توقيع "الاتفاقية الأمريكية للمساعدة المتبادلة" Inter-American Treaty of Reciprocal Assistance التى عرفت باسم "اتفاقية ريو". وقد وقع الاتفاقية ٢١ دولة فى نصف الكرة الغربى، وتهدف الاتفاقية إلى حماية أمن تلك المنطقة من القطب الشمالى إلى القطب الجنوبى من خلال تطبيق مفهوم أن أى اعتداء على دولة من الدول الأعضاء يعد عدواناً على باقى الدول يستوجب مساعدة الدولة المعتدى عليها. وقد أدخلت الاتفاقية مفهوم الاعتداء غير المباشر، وهو الاعتداء الذى يتضمن دعم الثورة فى داخل أى من الدول الأعضاء. وتعد اتفاقية ريو أول حلف أمنى عام تنشئه الولايات المتحدة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية.

بيد أن الخطوة الحاسمة لتكوين الكتلة الغربية جاءت مع إنشاء حلف شمال الأطلسى، الذى وقعت اتفاقية تكوينه فى ٤ أبريل سنة ١٩٤٩. وقد وقعت على اتفاقية إنشاء الحلف ١٢ دولة هى بلجيكا، وبريطانيا، وكندا، والدانمرك، وفرنسا، وايسلندا، وإيطاليا، ولوكسمبرج، وهولندا، والنرويج، والبرتغال، والولايات المتحدة. وبموجب تلك الاتفاقية تم إنشاء "منظمة حلف شمال الأطلسى" North Atlantic Treaty Organization (NATO). وقد تعهدت الدول الموقعة بموجب المادة الخامسة من الاتفاقية على اعتبار

أى هجوم ضد دولة أو أكثر منها فى أوروبا أو أمريكا الشمالية، بمثابة هجوم عليهم جميعا، وأن كلا منهم سيساعد الدولة أو الدول المعتدى عليها. ويلاحظ أن المادة الخامسة قد قصرت نطاق عمليات الحلف على أوروبا، وأمريكا الشمالية. ورغم عدم الإشارة فى الاتفاقية إلى الاتحاد السوفييتى، فإنها كانت موجهة ضده. كذلك يلاحظ أن إيطاليا قد انضمت إلى الحلف منذ إنشائه، بينما لم تنضم ألمانيا الاتحادية إلا سنة ١٩٥٥، وسبقها انضمام تركيا، واليونان سنة ١٩٥٢. ويتألف الهيكل التنظيمى للحلف من "مجلس شمال الأطلسنى"، ويضم كل الدول الأعضاء، ويتولى صياغة السياسة الأمنية للحلف، ثم سلسلة من القيادات العسكرية أهمها "القيادة العليا للقوات المتحالفة فى أوروبا" Europe Supreme Headquarters Allied Powers in (SHAPE)، والأمانة العامة للحلف، وكان مقرها فى باريس ثم انتقلت بعد انسحاب فرنسا من التنظيمات العسكرية للحلف إلى بروكسل .

كان حلف شمال الأطلسنى هو الركن الرئيس الأول فى تكوين الكتلة الغربية. وقصد اعتيقته الولايات المتحدة بعدد من الأحلاف فى أماكن جغرافية أخرى، تضمنن الولايات المتحدة بحكم عضويتها فى تلك الأحلاف عملية التنسيق بينها. وفى سنة ١٩٥١ تم توقيع ميثاق الأنزوس Anzus Pact، وهو اتفاقية تحالف ثلاثية بين الولايات المتحدة، وأستراليا، ونيوزلندا. وقد نصت الاتفاقية على أن أى هجوم على أى من الدول الثلاث يشكل خطرا عليها جميعا، وأن كل دولة ستعمل لمواجهة هذا الخطر المشترك طبقا لنظمها الدستورية. كان الغرض من ميثاق الأنزوس هو للتغلب على المخاوف الأسترالية والنيوزيلندية من عقد الولايات المتحدة معاهدة سلام مع اليابان، وذلك بتأكيد التزام الولايات المتحدة بالدفاع عنها. وقد استكملت الولايات المتحدة ميثاق الأنزوس بتوقيع اتفاقات ثنائية مع الفلبين، واليابان، وتايوان، وكوريا الجنوبية. وبذلك أقامت الولايات المتحدة تحالفا متعدد الأطراف فى منطقة المحيط الهادى.

وفى ٨ سبتمبر سنة ١٩٥١، وقعت الولايات المتحدة مع اليابان معاهدة أمنية أكدت موافقة اليابان على وجود القوات الأمريكية فى أراضيها. وبذلك أصبحت اليابان جزء من الكتلة الغربية، ممثلة نقطة الانطلاق الأولى لتلك الكتلة فى مواجهة النظام الشيوعى الصينى. وفى أكتوبر سنة ١٩٥٤ تحولت معاهدة بروكسل إلى مسمى "تحالف غرب أوروبا" وضمت ألمانيا، وإيطاليا إليها، وذلك كإطار لمراقبة تسليح ألمانيا من ناحية ولبناء للتعاون الأوروبى الغربى (الفرنسى-الألمانى بالأساس) فى مواجهة التهديد السوفييتى.

وفي سنة ١٩٥٤ وقعت استراليا، وبريطانيا، وفرنسا، ونيوزيلندا، وباكستان، والفلبين، ونيبالند، والولايات المتحدة معاهدة الدفاع الجماعي لدول جنوب شرقي آسيا، وذلك في مدينة مانيلا. وقد حددت المعاهدة أنها موجهة ضد احتمالات العدوان الخارجي والتخريب الداخلي في منطقة جنوب شرقي آسيا وجنوب غربي المحيط الهادي. وبموجب المعاهدة تم إنشاء "منظمة معاهدة جنوب شرقي آسيا" Southeast Asia Treaty Organization (SEATO). وأصبح للمنظمة مجلس وأمانة عامة مقرها بانكوك. كانت منظمة جنوب شرقي آسيا بمثابة المكمل الآسيوي لحلف شمالي الأطلسنطي. بيد أن المنظمة تم حلها سنة ١٩٧٧ بسبب تفاوت وجهات نظر الدول الأعضاء حول مفهوم الأمن في المنطقة، وبالذات عدم دعم الدول الأعضاء للولايات المتحدة في الحرب الفيتنامية.

في سنة ١٩٥٣ تقدم الرئيس الأمريكي أيزنهاور بمشروع إنشاء حلف بين الدول الشمالية في الشرق الأوسط المناهضة للاتحاد السوفييتي، وبالأخص تركيا، وباكستان، وإيران، والعراق. وفي هذا الإطار وقعت تركيا والعراق معاهدة أمنية في فبراير سنة ١٩٥٥. وقد تعهدت الدولتان في المعاهدة بالدفاع عن أمن وسلامة الطرفين المتعاقدين. وقد انضمت إليها بريطانيا في شهر أبريل، وباكستان في شهر يوليو ثم إيران في شهر نوفمبر، وأصبح هذا الميثاق يعرف باسم "ميثاق بغداد" Baghdad Pact. ويلاحظ أن الولايات المتحدة لم تشترك في المشروع إلا بشكل غير مباشر حيث أن الحلف كان يواجه معارضة عنيفة من الحركات الوطنية العربية في الشرق الأوسط. وفي أعقاب قيام ثورة العراق سنة ١٩٥٨ انسحبت العراق وانتقل إلى لقرة وتغير اسمه إلى حلف المعاهدة المركزية (Cento) Central Treaty Organization .

وبصفة عامة يلاحظ أن الكتلة الغربية قد نهضت على سلسلة متعددة ومتداخلة من الاتفاقيات بشكل فاق المؤسسات التي كونت للكتلة الشرقية. فبينما تركزت مؤسسات الكتلة الشرقية في أوروبا وإلى حد أقل في آسيا، فإن مؤسسات الكتلة الغربية امتدت لتشمل العالم بأسره بما في ذلك أمريكا اللاتينية، والمحيط الهادي. ولم يمتد نطاق عمل الكتلتين بشكل مباشر إلى أفريقيا. من ناحية أخرى، فبينما اتسمت الكتلة الغربية بالديمقراطية الداخلية، فإن الكتلة الشرقية اتسمت بالهيمنة السوفييتية على عملية اتخاذ القرار. فبينما كان هناك ميل في مؤسسات الكتلة الغربية إلى اعتبار الخلاف بين الدولة القائدة (الولايات المتحدة) وأى من الدول الأعضاء خلاف حول قضية واحدة لا يمتد إلى باقي القضايا، فإن الأمر لم يكن كذلك في مؤسسات الكتلة الشرقية، حيث اعتبر الخلاف مع الدولة القائد (الاتحاد

السوفييتي) بمثابة انشقاق سيتوجب القمع. ولهذا خرجت فرنسا من التنظيمات العسكرية لحلف الأطلسي بينما استمرت عضويتها في الحلف، في الوقت الذي تدخل فيه حلف وارسو عسكريا لقمع الاتجاهات المعارضة في تشيكوسلوفاكيا سنة ١٩٦٨. وبصفة عامة، فقد كان النفوذ السوفييتي داخل مؤسسات الكتلة الشرقية أقوى من النفوذ الأمريكي داخل مؤسسات الكتلة الغربية. ولهذا فقد ازدادت مؤسسات الكتلة الغربية قوة واستمرت حتى بعد نهاية الهدف الذي أنشأت من أجله عندما سقط الاتحاد السوفييتي سنة ١٩٩١ بينما سارعت دول أوروبا الشرقية بحل حلف وارسو دون أن يقابل ذلك حل لحلف الأطلسي، بل أن بعض دول حلف وارسو انضم بعد نهاية الحرب الباردة إلى حلف الأطلسي. بيد أن هذه الملاحظة لا تشمل مؤسسات الكتلة الغربية في أمريكا اللاتينية، أي حلف ريو، نظرا لأن الولايات المتحدة كانت تعتبر أمريكا اللاتينية منطقة نفوذ تقليدية. فقد مارست الولايات المتحدة نفوذا كبيرا في حلف ريو، وتم طرد كوبا منه سنة ١٩٦٢ بعد وصول كاسترو إلى الحكم سنة ١٩٥٩، ووظفت الولايات المتحدة الحلف للتدخل في الدومينيكان سنة ١٩٦٥.

ثالثا : وضع الدول المحايدة :

تميزت تلك الحقبة بمحدودية عدد الدول غير المنضوية تحت لواء الكتلتين وضعفها. فطوال السنوات العشر التالية لنهاية الحرب العالمية الثانية تسابقت الكتلتان على اكتساب ولاء الدول المستقلة حديثا وضماها إليها. وفي هذا الإطار لم تعترف أي من الكتلتين بشرعية الحياد بين الكتلتين حيث اعتبر كل منها أن الدولة التي لا تدين بالولاء لها بمثابة دولة معادية. وابتداء من سنة ١٩٥٥ بدأت الدول حديثة الاستقلال في محاولة صياغة استراتيجية مشتركة تضمن حماية استقلالها. وفي هذا الإطار انعقد المؤتمر الأول للدول الأفريقية والآسيوية في باننوج في أبريل سنة ١ٹ٥٥. بيد أن هذا المؤتمر كان بمثابة تعبير عن التضامن الأفريقي - الآسيوي أكثر منه تعبيراً عن الحياد بين الكتلتين بدليل أن الصين الشعبية شاركت في أعماله. وفي يونيو سنة ١٩٥٦ انعقد المؤتمر الثلاثي للدول غير المنحازة في بريوني، (يوجوسلافيا) وحضرته مصر، والهند، ويوجوسلافيا. ويمكن القول أن هذا المؤتمر هو الذي وضع أسس حركة عدم الانحياز والتي دشنت رسميا في مؤتمر القمة الأول للدول غير المنحازة الذي انعقد في بلجراد سنة ١٩٦١، مع بداية المرحلة الثانية من بنين القطبية الثنائية.

المطلب الثاني

القطبية الثنائية المرنة

ابتداء من سنة ١٩٦٠ ظهرت علامات التفكك فى الكتلتين الشرقية والغربية. فقد ظهر النزاع الصينى السوفييتى إلى العلن، كذلك ظهر النزاع الفرنسى- الأمريكى فى داخل الكتلة الأطلنطى، وانسحبت فرنسا من التنظيمات العسكرية للحلف. وهذا هو البعد الأول لمرونة القطبية الثنائية. أما البعد الثانى فإنه ينصرف إلى ظهور حركة عدم الانحياز على المسرح الدولى وهى الحركة التى ترفض الانضواء تحت لواء أى من الكتلتين. وتحولت هذه الحركة إلى بناء مؤسسات تمكنها من الاضطلاع بدور استقلالى نشيط.

فى الكتلة الشرقية، اعتبرت الصين الشعبية أن استراتيجىة التعايش السلمى، التى بدأ الاتحاد السوفييتى يتبعها منذ المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى السوفييتى سنة ١٩٥٦، هى خروج عن الخط الماركسى- اللينينى، واتهمت الاتحاد السوفييتى باتباع سياسة "تحريفية" Revisionist، أى أن تلك السياسة تحريف للماركسية- اللينينية. وقد تصاعد النزاع منذ سنة ١٩٦٠ خاصة بعد أن رفض الاتحاد السوفييتى مساعدة الصين الشعبية على تطوير قدراتها النووية. وبلغت ذروة النزاع الصينى- السوفييتى فى ٢ مارس سنة ١٩٦٩ حين وقع صدام بين القوات الصينية والقوات السوفيتية فى جزيرة دامانسكى (شيبانوى) عند ملتقى نهري أمور وأوسورى والمتنازع عليها بين الدولتين، وأسفر القتال عن سقوط قتلى من الجانبين. وقد امتد النزاع إلى الدول الاشتراكية، والأحزاب الشيوعية العالمية. فانهازت ألبانيا ابتداء من سنة ١٩٦١ إلى الخط الصينى، وانهازت بقاى دول الكتلة إلى الاتحاد السوفييتى. وابتداء من سنة ١٩٦٣ بدأت رومانيا تتبع سياسة مستقلة عن الاتحاد السوفييتى، حين أقامت علاقات دبلوماسية مع ألمانيا الاتحادية. كذلك انقسمت الأحزاب الشيوعية خارج الكتلة الاشتراكية إلى جناحين أحدهما مؤيد للصين والآخر مؤيد للاتحاد السوفييتى. ومن أبرز علامات هذا الانقسام الدعوة التى قادها تولياتى، السكرتير العام للحزب الشيوعى الإيطالى، إلى تعدد مراكز القيادة فى الحركة الشيوعية العالمية^(١٤).

وفى داخل الكتلة الغربية حدث تطور مشابه، وإن كان قد اتخذ شكلا مختلفا. ففي سنة ١٩٥٨ وصل شارل ديغول، زعيم حركة فرنسا الحرة أثناء الحرب العالمية الثانية، إلى رئاسة الجمهورية الفرنسية مؤسسا بذلك الجمهورية الخامسة. وقد اعتقد ديغول أن الولايات المتحدة لن تخوض حربا نووية مع الاتحاد السوفييتى من أجل أوروبا الغربية.

ولذلك فإنه من الضروري أن تطور فرنسا قوة نووية، وأن تتمتع باستقلال قرار استعمال تلك القوة بعيدا عن الإرادة الأمريكية. وبالتالي بدأ في انتهاج خط مستقل انتهى به إلى انسحاب فرنسا من المشاركة في التنظيمات العسكرية لحلف الأطلسي سنة ١٩٦٦، وإن كانت فرنسا قد استمرت كعضو في الحلف. بيد أنه، بخلاف الحال في النزاع الصيني-السوفييتي، فإن الانشقاق بين الدولتين لم يتصاعد إلى حد المواجهة الفكرية والعسكرية^(١٥).

من ناحية ثالثة، فإن عددا من الدول الأفريقية والآسيوية أو ما سُمي دول "العالم الثالث" تميزا لها عن العالم الأول (الكتلة الغربية) والعالم الثاني (الكتلة الشرقية)، رفض الانضواء تحت لواء أي من الكتلتين. وظهرت في هذه الدول حركة واسعة لتأكيد استقلالها الذي كسبته بعد الحرب. وهكذا، ظهرت حركة التضامن الأفريقي-الآسيوي، وحركة عدم الانحياز. وقد دشن مؤتمر باندونج للمنعد في إندونيسيا في أبريل سنة ١٩٥٥ بداية حركة التضامن الأفريقي الآسيوي. كما دشن مؤتمر بريوني الذي انعقد في يوجوسلافيا في يونيو سنة ١٩٥٦ وحضرته مصر، ويوجوسلافيا، والهند، بداية حركة عدم الانحياز. وجاء مؤتمر رؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز الذي انعقد في بلجراد سنة ١٩٦١، ليمثل البداية الرسمية لحركة عدم الانحياز. وانهقد المؤتمر الثاني للحركة في القاهرة سنة ١٩٦٤. وقد وضع المؤتمر أسس للحركة وشروط عضويتها، وهي أن تتجه الدولة العضو سياسة مستقلة بعيدا عن التكتل الأيديولوجي بين الشرق والغرب، وأن تؤيد حركات الاستقلال الوطني، وألا تكون عضوا في حلف عسكري أو اتفاقية عسكرية تشترك فيها إحدى الدولتين العظميين. وقد سمعت الحركة إلى تحقيق هدفين أساسيين أولهما تأكيد استقلالية الدول الأعضاء عن نفوذ الكتلتين، وثانيهما هو التوسط بين الكتلتين لتهدئة الحرب الباردة، ومنع احتمال تصاعدها إلى حرب مسلحة. ففي أعقاب مؤتمر بلجراد سنة ١٩٦١ أرسلت الحركة مبعوثين إلى الرئيسين الأمريكي كينيدي والسوفييتي خروشوف للتوسط بينهما لتهدئة النزاعات التي اشتدت بينهما خلال تلك الفترة. ومن ثم، فإن حركة عدم الانحياز لم تكن نعن مجرد الحياد إزاء الكتلتين، ولكنها كانت تعني أيضا دور الحركة في تخفيف التوتر الدولي، وتأكيد استقلالية أعضائها. وقد عقدت الحركة عدة مؤتمرات قمة خلال تلك الحقبة في القاهرة سنة ١٩٦٤، ولوساكا سنة ١٩٧٠، والجزائر سنة ١٩٧٣، وكولومبو سنة ١٩٧٦، وهافانا سنة ١٩٧٩، ونبوهي سنة ١٩٨٣، وهراري سنة ١٩٨٦، وبلجراد سنة ١٩٨٩، وجاكارتا سنة ١٩٩٢^(١٦).

المبحث الرابع

عملية توازن الرعب

شهد النسق العالمي خلال النصف الثاني من القرن العشرين عملية سياسية مركزية هي توازن الرعب. ومن هذه العملية المركزية تفرعت عدة عمليات سياسية هي الحرب الباردة، والتعايش السلمي، والانفراج، والحرب الباردة الجديدة. وقد حدثت تلك العمليات على التوالي. كما أنها تمت في إطار قواعد محددة للسلوك التوليى بعضها تم التوصل إليها صراحة لثناء تسويات الحرب العالمية الثانية، والبعض الآخر ثم التوصل إليه ضمنا نتيجة بروز عملية توازن الرعب وما ترتب عليها من استحالة نشوب الحرب العالمية.

يمكن القول ان عملية توازن الرعب هي العملية المركزية التي حكمت حركة القوى الدولية خلال تلك الفترة، وأن كل العمليات السياسية الأخرى، كسباق التسلح والصراعات الدولية، كانت بمثابة تفرعات على تلك العملية المركزية. يقصد بتوازن الرعب Balance of Terror علاقة تمتلك فيها الدول القدرة على شن ضربة ثانية مضادة تلحق بالطرف البادئ بالحرب خسائر لا يمكن تحملها، أى أنها موقف تتقدم فيه قدرة أى دولة على شن ضربة أولى ساحقة. وقد نشأ هذا الموقف بعد امتلاك القوتين العظميين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى، القنبلة النووية، والأدوات الكفيلة بنقلها إلى أرض العدو، وتطوير أجهزة نقل القنابل والصواريخ الحاملة للقنابل بحيث يصعب على أى طرف شن ضربة أولى ساحقة. وقد امتلك الاتحاد السوفييتى القنبلة النووية سنة ١٩٤٩ ولكنه لم يمتلك أداه نقلها إلى أرض الولايات المتحدة إلا سنة ١٩٥٧ حين طور الصاروخ الباليستى عابر القارات (Inter-Continental Ballistic Missile (ICBM. لكن هذا لا يعنى ان ميزان الرعب قد بدأ فقط سنة ١٩٥٧، وإن كان قد تأكد فى تلك السنة. فقبل ذلك استند توازن الرعب إلى قدرة الاتحاد السوفييتى على نقل القنبلة إلى دول أوروبا الغربية الحليفة للولايات المتحدة فى إطار حلف الأطلسى. ويختلف توازن الرعب عن توازن القوى لاذى ساد قبل الحرب العالمية الثانية من ناحيتين. الأولى هي ان توازن القوى يعتمد على التكافؤ فى القوة المادية مع الطرف الآخر بحيث لا يستطيع طرف ان يهزم الآخر، أما فى حالة ميزان الرعب فإن التكافؤ لا يكون فى عناصر القوة المادية، ولكن فى القدرة على

اقناع الطرف الآخر على أنه يستحيل تحقيق مكاسب من شن ضربة أولى مفاجئة وساحقة. كما أن التوازن ليس في عدد المقدرات، كما هو الحال في ميزان القوى، ولكن في القدرة على الاحتفاظ بعدد من الأسلحة النووية بعد امتصاص الضربة الأولى يكفي لتوجيه ضربة ساحقة للطرف البادئ. ومن ثم، فإن توازن الرعب يمكن أن ينشأ حتى إذا كان هناك عدم توازن في عدد الأسلحة النووية بين الدولتين، طالما أن الدول المالكة للعدد الأقل قادرة إخفاء جزء كبير من الأسلحة بحيث تكون بمنأى عن الضربة الأولى^(١٧).

أدى نشوء علاقة توازن الرعب إلى إدراك الدولتين العظميين استحالة الدخول في حرب عالمية تستعمل فيها الأسلحة النووية. ذلك أن تلك الحرب ستسفر عن تدمير الدولتين معاً. ومن ثم، فقد تم التوصل إلى مجموعة من القواعد التي تحكم العلاقة بين الدولتين. بعض هذه القواعد كان امتداداً لتسويات الحرب العالمية الثانية، بينما تم التوصل إلى البعض الآخر ضمناً بعد نشوء موقف توازن الرعب. ويمكن تحديد أهم تلك القواعد في :

١. الاتفاق على عدم تحدّي الطرف الآخر في منطقة نفوذه المباشرة

رأينا أنه في إطار التسويات التي عقدتها الدول المنتصرة في أواخر الحرب العالمية الثانية تم الاتفاق على توزيع جزئي لمناطق النفوذ في أوروبا. وقد أحترم هذا الاتفاق بعد انتهاء الحرب. فلم يتدخل الاتحاد السوفييتي بشكل فعال في اليونان، كما لم تتدخل الولايات المتحدة، وبريطانيا في رومانيا. وبعد نشوء موقف توازن الرعب حدث تفاهم أمريكي-سوفييتي على أن كلا من الدولتين لن يتحدى الآخر بشكل مباشر في منطقة نفوذه حيث تعتبر أمريكا اللاتينية منطقة نفوذ أمريكية، وشرق أوروبا منطقة نفوذ سوفيتية. وهو الموقف الذي أطلق عليه بعض الدارسين. "إضفاء المشروعية على القطبية الثنائية Bipolar Legitimation"^(١٨). وما عدا ذلك فقد اعتبرت باقي مناطق العالم مناطق نفوذ مفتوحة للتنافس بين الدولتين العظميتين، ولكن في حدود معينة.

٢. الالتزام المتبادل بعدم مفاجأة الطرف الآخر :

ويقصد بذلك أن لا يقوم أي طرف بعمل من شأنه أن يغير بشكل جوهري من التفاعلات الدولية العالمية والإقليمية بشكل مفاجئ. ذلك أن مثل هذا العمل ربما يؤدي بالطرف الآخر إلى انتهاج سلوك غير محسوب، مما قد يؤدي إلى تصعيد ينتهي بالحرب. ويتحقق ذلك من خلال نظام للاتصال يتعرف من خلاله كل طرف على نوايا الطرف

الآخر، كما يتعرف على الخطوة التالية لهذا الطرف. وقد كانت أزمة الصواريخ الكوبية سنة ١٩٦٢ هي نقطة التحول التي تم بعدها الاتفاق على تلك القاعدة حيث أن الاتحاد السوفييتي فاجأ الولايات المتحدة بنصب صواريخه في كوبا على بعد ٩٠ ميلا من الأراضي الأمريكية. ولما اكتشفت الولايات المتحدة للصواريخ حاصرت الشواطئ الكوبية، مما هدد بنشوب حرب عالمية. ولذلك نجد أنه عندما قامت الولايات المتحدة بتلقيم الموانئ الفيتنامية سنة ١٩٧٢ أخطرت الاتحاد السوفييتي بذلك مقدما، وفعل السوفييت الشيء ذاته عندما قاموا بالتدخل في أفغانستان سنة ١٩٧٩. وقد تم تأكيد وتطوير هذه القاعدة في إطار مؤتمر هلسنكي سنة ١٩٧٥، والذي وضع مجموعة من الإجراءات التي سنتحدث عنها فيما بعد.

٢. ضبط النفس المتبادل

يقصد بضبط النفس المتبادل عدم المبادرة باستخدام القوة العسكرية ضد الطرف الآخر، والاقتصاد في توظيفها إذا استعملت أصلا. فقد حدث اتفاق بين العملاقين على تجنب المواجهة المباشرة بينهما، بما في ذلك الاقلال إلى أكبر حد ممكن من استعمال الأدوات العسكرية في تلك المواجهة. وقد اتضح ذلك بجلاء في أزمة الصواريخ السوفييتية التي وضعت في جزيرة كوبا سنة ١٩٦٢، والتي وضعت العملاقين في مواجهة مباشرة، واضطر كلاهما إلى ممارسة ضبط النفس بسحب السوفييت للصواريخ مقابل تعهد للولايات المتحدة بعدم مهاجمة كوبا، وهو ما تم بالفعل .

٤. التدخل غير المباشر في الصراعات الإقليمية :

أخذت القوتان العظميان على عاتقهما الامتناع عن القيام بدور مباشر في الصراعات الإقليمية التي تكون القوة الأخرى منغمسة فيها. فقد تقوم القوتان بتأييد بعض أطراف الصراعات الإقليمية، وقد تحا تلك الأطراف على اتباع سياسات معينة، ولكن هناك خطوطا حمراء لا يمكن تجاوزها في هذا التأييد. ولذلك، فإن الاتحاد السوفييتي لم يتدخل عسكريا، وبشكل مباشر، في مناطق الأزمات التي كانت الولايات المتحدة مشاركة فيها وأهمها الأزمة الفيتنامية (١٩٦٤-١٩٧٤)، كما أن الولايات المتحدة لم تتدخل عسكريا وبشكل مباشر في مناطق الأزمات التي كان الاتحاد السوفييتي مشاركا فيها، وأهمها الأزمة المجرية سنة ١٩٥٦ وأزمة تشيكوسلوفاكيا سنة ١٩٦٨، وأزمة أفغانستان سنة ١٩٧٩.

بيد أن عدم التدخل المباشر في الصراعات الإقليمية لا يعنى أن القوتين العظميين لم تلعبا دوراً في تلك الصراعات. فهذه الصراعات كانت، في بعض جوانبها، أحد أشكال المواجهة غير المباشرة بين العملاقين. فمع صعوبة قيام حرب مباشرة بينهما، لجأ كلا منهما إلى محاولة تحقيق أهدافه الإقليمية عن طريق وحدات دولية وسيطة أو محلية بحيث لا يبدو أن القوة العظمى متورطة في الصراع المحلي. وهذا ما عبر عنه بحروب الوكالة Proxy Wars. ومن أمثلة تلك الحروب، الحرب التي شنتها إسرائيل على مصر، وسوريا، والأردن سنة ١٩٦٧ لضرب النفوذ السوفييتي في الشرق الأوسط، وذلك بدعم أمريكي مستتر، والدعم الذي قدمه السوفييت لجبهة التحرير الفيتنامية في حرب فيتنام.

إن دلالة عملية توازن الرعب هي أن سلوك كل قوة عظمى كان مضبوطاً بما يمكن أن تفعله القوة العظمى الأخرى، بمعنى أن أى من القوتين لم يكن يقادر على ترجمة قوته العظمى إلى نتائج معادلة لتلك القوة، مما حد من قدرة القوتين على التصرف في السياسة الدولية بشكل يتفق مع كون كل منهما قوة عظمى، ومما أعطى للدول الصغيرة والمتوسطة قدرة أكبر على المناورة في السياسة الدولية للحصول على أكبر قدر من المكاسب من القوتين عن طريق التهديد باللجوء إلى القوة الأخرى. وقد انتهت هذه الظاهرة بعد نهاية نظام القطبية الثنائية، مما أكسب الولايات المتحدة قدرة أكبر على ترجمة قوتها العظمى إلى نفوذ دولي، بما في ذلك معاقبة النظم والقوى المعارضة.

في إطار عملية توازن الرعب نشبت الحرب الباردة بين الكتلتين الشرقية والغربية. ويمكن القول أنه قد حدث تلازم بين عمليتي توازن الرعب والحرب الباردة. فبدون توازن الرعب لم يكن الاتحاد السوفييتي يستطيع تحدى الولايات المتحدة في الحرب الباردة بدليل أنه عندما بدا أن عملية توازن الرعب على وشك الانتهاء في نهاية تلك المرحلة، فإن الحرب الباردة ذاتها انتهت. كذلك، فإن الحرب الباردة زادت من حرص الدولتين العظميين على تثبيت التوازن، ثم محاولة تعديله ببناء توازن جديد لمصلحتهما، وهو ما فعلته الولايات المتحدة حين بادرت بمشروع مبادرة الدفاع الإستراتيجي في الثمانينيات.

وقد مرت العلاقات بين الكتلتين بعدة مراحل هي الحرب الباردة، ثم التعايش السلمي والرد المرن، ثم الانفراج الدولي، ثم الحرب الباردة الجديدة. وسنستعرض تلك المراحل على التوالي^(١٩).

المطلب الأول

الحرب الباردة

يقصد بالحرب الباردة Cold War حالة العداء التى نشأت فى العلاقات بين الكتلتين الشرقية والغربية بعد الحرب العالمية الثانية. وقد أطلق على تلك الحالة صفة الحرب لأنها اتسمت باستخدام كل طرف كافة أدوات الحرب العسكرية، والسياسية، والاقتصادية، والإعلامية ضد الطرف الآخر. ولكن وصف الحرب بأنها باردة كان يشير إلى أن هذا الاستخدام لم يتصاعد إلى حد المواجهة المسلحة المباشرة على غرار ما حدث فى الحربين العالميتين الأولى والثانية. فقد استخدمت الأدوات العسكرية من خلال أطراف ثالثة.

يمكن القول أن الحرب الباردة قد تفرعت عن الحرب العالمية ذاتها، وذلك حينما شعرت الدول الغربية أن الاتحاد السوفييتى يسيطر نفوذه فى شرقى أوروبا بشكل مباشر يتضمن السعى لنشر المذهب الشيوعى فى تلك الدول. ولذلك، فإن للدول الغربية عند انتهاء الحرب العالمية الثانية تساهلت فى عملية القبض على بعض العناصر النازية والفاشية لتوظيفها فيما بعد فى الدعاية ضد الاتحاد السوفييتى. ابتداء من سنة ١٩٤٦ حدثت سلسلة من الوقائع التى تراكمت وانتهت بخلق الحرب الباردة فى خلال عام. أول هذه الوقائع هو سعى الولايات المتحدة لاحتكار القنبلة النووية من خلال طرح مشروع لضبط التسليح باسم 'مشروع باروخ'، وهو المشروع الذى اقترح فرض رقابة دولية على إنتاج السلاح النووى، مما كان يعنى منع الاتحاد السوفييتى من امتلاك هذا السلاح. أما للتطور التالى فكان هو دعم الاتحاد السوفييتى للحركة الانفصالية فى إقليم أذربيجان فى شمالى إيران مستغلا وجوده العسكرى فى تلك المنطقة. وقد ربط الاتحاد السوفييتى انسحابه من شمالى إيران بالتوصل إلى اتفاق حول الاستثمار المشترك لحقوق النفط فى تلك المنطقة، وهو ما كان يعنى تهديد المصالح النفطية البريطانية فى إيران. من ناحية ثالثة، فقد ضغط السوفييت على تركيا لتعديل ميثاق مونترو سنة ١٩٣٧ بما يعطيهم حرية استعمال البسفور والدرينيل. وهو ما دفع للولايات المتحدة إلى إرسال النمرمة ميسورى إلى منطقة المضائق لإظهار دعمها لتركيا فى معارضة الطلب السوفييتى. فقد فسرت الولايات المتحدة هذا الطلب بأنه مقدمة للهيمنة على تركيا. وأخيرا، فقد تصاعدت الحركة الشيوعية فى اليونان

ولجأت إلى استعمال العنف ضد الحكومة المدعومة من بريطانيا. وكانت بريطانيا والولايات المتحدة تعتقدان أن الاتحاد السوفييتي يدعم تلك الحركة. ولما فشلت بريطانيا في دعم اليونان ضد الحركة اليسارية بادرت بإخطار الولايات المتحدة بعجزها عن الاستمرار في دعم الحكومة اليونانية. وفي الوقت ذاته انعقد في موسكو في ١٠ مارس سنة ١٩٤٧ مؤتمر وزراء خارجية الدول الأربع المتحالفة في الحرب العالمية الثانية، للتباحث حول القضية الألمانية. وقد فشل المؤتمر في التوصل إلى أي نتائج لاختلاف المنهج السوفييتي عن المنهج الغربي في التعامل مع القضية الألمانية. ويؤرخ لهذا المؤتمر بأنه يمثل البداية الرسمية للحرب الباردة. فبعد يومين من بدء انعقاده، وكرد على الاخطار البريطاني للولايات المتحدة، بادر الرئيس الأمريكي ترومان إلى إلقاء خطاب في ١٢ مارس سنة ١٩٤٧ أعلن فيه أن الولايات المتحدة تلتزم بالدفاع عن الشعوب في أي مكان في العالم ضد محاولات السيطرة من الأقليات المسلحة والضغط الخارجي، وطالب باعتماد ٤٠٠ مليون دولار لتقديم مساعدات إقتصادية وعسكرية لليونان وتركيا ضد تهديد العناصر الشيوعية في اليونان، والاتحاد السوفييتي ضد تركيا. وقد أطلق على هذه الإعلان "مبدأ ترومان" The Truman Doctrine، وهو يشير إلى التزام الولايات المتحدة. "بمساعدة الشعوب الحرة في الحفاظ على مؤسساتها الحرة، ضد الحركات العدوانية التي تهدف إلى فرض نظم شمولية عليها". وقد أكد ترومان على أن الولايات المتحدة "لن تقدم فقط دعماً للدول المهددة بالعدوان الخارجي ولكن أيضاً للحكومات الحرة التي تواجه حركات تخريبية داخلية". ورغم أن ترومان لم يشر إلى الاتحاد السوفييتي والشيوعية صراحة، إلا أن مبدأ ترومان كان ينصب على مواجهة ما تصوره الرئيس الأمريكي على أنه تهديد سوفييتي. وفي ٥ يونيو من السنة ذاتها أعلن جورج مارشال، وزير خارجية الولايات المتحدة، أن بلاده قد أنشأت برنامجاً لمساعدة دول أوروبا إقتصادياً، وهو البرنامج الذي أطلق عليه اسم "برنامج الانتعاش الأوروبي" European Recovery Program، عرف باسم "مشروع مارشال" نسبة إلى وزير الخارجية الذي أعلنه فحوى المشروع هو أنه بالنظر إلى الحالة الإقتصادية المتدهورة في أوروبا، ولمنع حدوث انهيار أوروبي، فإن الولايات المتحدة ستقدم مساعدات إضافية ومجانية واسعة لدول أوروبا، بشرط أن تقبل الدول التي تتلقى المساعدة تقديم بيان بمواردها، وأن تقيم تعاوناً إقتصادياً بينهما. وهكذا وضع مارشال في مشروعه شروطاً ترفي إلى حد استثناء الاتحاد السوفييتي منه، أهمها الطلب بأن تقدم الدول المتلقية للمعونة بياناً بمواردها، وهو ما يعنى عملاً وضع الإقتصاد السوفييتي تحت

الرقابة الأمريكية. ولذلك رفض السوفييت مشروع مارشال وحثوا حلفائهم فى شرقى أوروبا على عدم المشاركة، بما فى ذلك تشيكوسلوفاكيا التى كانت قد وافقت على المشروع ثم سحبت موافقتها. هذا بالإضافة إلى أن السوفييت رأوا أن المشروع يرقى إلى مرتبة دعم ألمانيا إقتصاديا، بينما ينبغى أن يوجه الدعم للدول المنتصرة. والواقع أن الهدف المعلن لمشروع مارشال، وهو النهوض الإقتصادى الأوروبى، كان يخفى هدفا آخر وهو وقف انتشار الشيوعية فى أوروبا الناشئ عن التدهور الإقتصادى. وهكذا لم يطبق المشروع إلا على الدول الأوروبية الليبرالية وهى بريطانيا، وفرنسا، وبلجيكا، وهولندا، ولوكسمبرج، والبرتغال، وإيطاليا، وإيسلندا، ودايرلندا، والسويد، والنرويج، وسويسرا، والنمسا، واليونان. وقد اجتمعت هذه الدول فى باريس فى ١٢ يوليو سنة ١٩٤٧ ووقعت على تقرير جماعى عن قبولها المشروع تم تقديمه إلى الولايات المتحدة، وكونت لجنة للتعاون الإقتصادى بينها كما قدمنا. وفيما بين عامى ١٩٤٨، ١٩٥١ قمت الولايات المتحدة بـ ١٢ بليون دولار كتمويل متاح للدول التى وافقت على المشروع. ونعلم أن الاتحاد السوفييتى قد رد على إعلان المشروع بإنشاء الكومنفورم والكوميكون.

من ناحية أخرى، بدأت الولايات المتحدة فى اتباع استراتيجية جديدة تجاه الاتحاد السوفييتى، وهى استراتيجية الاحتواء Containment Strategy. ويقصد بذلك الإستراتيجية محاصرة الاتحاد السوفييتى من خلال سلسلة من الأحلاف والقواعد العسكرية والنظم للصدقة بما يضمن منع انتشار النفوذ السوفييتى.

من ناحية أخرى وقعت ثلاث أزمات زادت من حدة التوتر فى العلاقات السوفييتية الأمريكية، وهى أزمة تشيكوسلوفاكيا، وأزمة حصار برلين، والأزمة للسوفييتية-اليوجوسلافية. ففي ٢٥ فبراير سنة ١٩٤٨ أجبر الحزب الشيوعى فى تشيكوسلوفاكيا، والذي كان قد شكل حكومة برئاسة جوتفالد، رئيس الجمهورية بينيش، على الاستقالة وانفرد بالحكم مدعوما من موسكو^(٢٠). وفى يونيو سنة ١٩٤٨ أوقف السوفييت كل اتصال برى للدول الغربية بمدينة برلين، فيما أسمى بأزمة "حصار برلين" احتجاجا على تصرفات الدول الغربية فى مناطق احتلالها فى ألمانيا دون تشاور مع الاتحاد السوفييتى، مما اضطر الغرب إلى بناء جسر جوى للوصول إلى برلين. كذلك، فقد اندلع نزاع بين يوجوسلافيا، التى كان يقودها الحزب الشيوعى بزعامة تيتو، والاتحاد السوفييتى بسبب حرص الأخير على معاملة يوجوسلافيا كدولة تابعة له مما أدى إلى طردها من الكومنفورم. وقام الغرب بدعم يوجوسلافيا ضد الحصار السوفييتى عليها. ومما زاد من حدة الحرب الباردة أن

الاتحاد السوفييتي نجح سنة ١٩٤٩ فى كسر الاحتكار الأمريكى للقنبلة النووية. وفى السنة ذاتها سقط حكم شيانج كاي شيك فى الصين، ووصل الحزب الشيوعى الصينى، بزعامة ماوتسى تونج إلى السلطة مما شكل امتداداً هائلاً للشيوعية إلى شرقى آسيا. كذلك، فقد أعلن الاتحاد السوفييتي خلال تلك الحقبة شعار "حتمية الحرب" بين المعسكرين الشيوعى والرأسمالى مع التأكيد على حتمية الانتصار للنسهاى للشيوعية فى صراعها ضد الرأسمالية، فى الوقت الذى أطلق فيه الغرب على دول الكتلة الشرقية مصطلح "دول الستار الحديدى" Iron Curtain. وكان تشرشل قد أطلق هذا التعبير لأول مرة فى خطابه الذى لقيه فى منفته فولتون، ميسورى بالولايات المتحدة فى ٨ مارس سنة ١٩٤٦، بصفته زعيماً للمعارضة البريطانية، وذلك بحضور الرئيس ثرومان، وذلك حين أشار إلى أن ستارا حديدياً قد أقيم حول أوروبا الشرقية. والمقصود بذلك هو أن تلك الدول تقع تحت القبضة الحديدية للاتحاد السوفييتي، وأن هذه القبضة قد عزلتها عن العالم الخارجى.

وفى سنة ١٩٥٢ انتخب ايزنهاور رئيساً للولايات المتحدة ممثلاً للحزب الجمهورى، وعين جون فوستر دلاس وزيراً للخارجية. وقد قاد دلاس حملة واسعة لتعديل السياسة الأمريكية من مجرد دعم دول أوروبا الغربية إلى المواجهة الشاملة مع الاتحاد السوفييتي. وهكذا غيرت الولايات المتحدة استراتيجيتها العسكرية تجاه الاتحاد السوفييتي فى اتجاهين، الأول هو إستراتيجية "الانتقام الشامل" Massive Retaliation. ويقصد بذلك الرد على أى تهديد أو عنوان سوفييتي جديد برد قوى يشمل كل دول الكتلة الشرقية. والثانى هو سياسة حافة الهاوية "Brinkmanship Policy". ويقصد بها الوصول بالعلاقة مع الاتحاد السوفييتي إلى أقصى حد ممكن من التصعيد لإجباره على وقف أى توسع جديد، أى الوصول بتلك العلاقة إلى أقصى مدى ممكن من الصراع.

المطلب الثانى

التعايش السلمى والرد المرن

كان الزعيم السوفييتي ستالين قبل وفاته فى ٣ مارس سنة ١٩٥٣ قد ألقى خطاباً فى المؤتمر التاسع عشر للحزب الشيوعى السوفييتي المنعقد سنة ١٩٥٢، أشار فيه إلى ضرورة تحقيق "التعايش السلمى Peaceful Coexistence بين الكتلتين. ويقصد بذلك التخلّى عن نظرية حتمية الحرب، وتأكيد إمكانية التعايش بين النظامين الشيوعى والرأسمالى فى إطار من المنافسة السلمية. بيد أن ستالين لم يتمكن من تطبيق تلك

الإستراتيجية لوفاته. وقد خلفه فى السلطة مالىنكوف (سكرتير أول للحزب، ورئيس للوزراء). وقد حلت محله قيادة جماعية مكونة من خروشوف (سكرتير أول للحزب)، وبولجانين (رئيس الوزراء)، وفورشيلوف (رئيس الدولة). ولكن خروشوف ما لبث أن انفرد بالسلطة سنة ١٩٥٦، بعد أن أصبح رئيسا للوزراء. وفى المؤتمر العشرين للحزب فى سنة ١٩٥٦، أعاد خروشوف التأكيد على استراتيجية التعايش السلمى، ونسبها إلى نفسه. أعلن خروشوف أن التعايش السلمى يعنى عدم حتمية الحرب بين المعسكرين، مع إمكانية الانتقال السلمى إلى الاشتراكية فى الدول الرأسمالية، وهو ما يعنى التخلي عن نظرية الثورة البروليتارية كطريق لبناء الاشتراكية. لم تكن استراتيجية التعايش السلمى تعنى التخلي عن اليقين بالانتصار الحتمى للاشتراكية وزوال الرأسمالية، ولكنها تعنى أن التناقض بين النظامين ينبغى أن يتم فى إطار سلمى لخطورة تصاعد هذا التناقض إلى حد الحرب .

يرجع تبنى الاتحاد السوفييتى لاستراتيجية التعايش السلمى إلى اتباع الولايات المتحدة استراتيجية الانتقام الشامل، ودبلوماسية حافة الهاوية فى ظل وجود عملية توازن الرعب. فقد أدرك السوفييت أن الولايات المتحدة تسعى إلى مواجهة معهم ربما لن يحققوا فيها نصرا حاسما، خاصة أن الاتحاد السوفييتى لم يكن قد طور الصاروخ العابرة للقارات إلا سنة ١٩٥٧. كذلك، فقد شكل سباق التسلح بين العملاقين عبئا إقتصاديا على الاتحاد السوفييتى . وكان المتصور أن تؤدي استراتيجية التعايش السلمى إلى تخفيف عبء السباق . وأخيرا فإنه نتيجة لتصاعد حركات التحرير الوطنى المعادية للدول الاستعمارية الغربية، زادت ثقة الاتحاد السوفييتى فى حتمية هزيمة تلك الدول نتيجة فقدانها مستعمراتها . ومن ثم رأى أن حصر الصراع الدولى فى إطار سلمى يؤدي إلى محاصرة الدول الغربية ذاتها .

من ناحيتها تحولت الولايات المتحدة فى عهد الرئيس كيندى (١٩٦١-١٩٦٣) من استراتيجية الانتقام الشامل إلى استراتيجية "الرد المرن" Flexible Response. وقد افترضت تلك الإستراتيجية أن الانتقام الشامل غير قابل للتطبيق، لأنه يصعب الرد على هجوم سوفييتى محدود بهجوم استراتيجى شامل. ومن ثم، فإن الولايات المتحدة سترد على كل هجوم سوفييتى بهجوم مماثل، وستحتفظ بحق الرد بشكل يتسق مع طبيعة السلوك للسوفييتى.

أدت إستراتيجيتنا التعايش السلمى والرد المرن إلى تمكن الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة من تحقيق قدر من التفاهم حول القضايا الدولية. ولعل أهمها كان هو مشاركة الدول الأربع المنتصرة فى الحرب العالمية الثانية فى مؤتمر فيينا الذى شهد توقيع تلك الدول معاهدة الصلح مع النمسا فى ١٥ مايو سنة ١٩٥٥ مقابل التزام الأخيرة بالحياد، وتبادل العلاقات الدبلوماسية بين الاتحاد السوفييتى وألمانيا الاتحادية . على أنسر زيارة اديناور لموسكو فى سبتمبر من السنة ذاتها، والتفاهم الأمريكى السوفييتى حول معارضة العدوان البريطانى ، الفرنسى ، الإسرائيلى على مصر سنة ١٩٥٦. وقد تكرست تلك النتائج مع وصول جون كيندى إلى رئاسة الولايات المتحدة منتخبا عن الحزب الديمقراطى . فقد تمكنت الدولتان من حصر الأزمة المسماة "بأزمة الصواريخ الكوبية" والناجمة عن وضع الاتحاد السوفييتى صواريخه فى الأراضى الكوبية ومطالبة الولايات المتحدة بسحب تلك الصواريخ وقيامها بحصار الشواطئ الكوبية فى أكتوبر سنة ١٩٦٢. فقد تقاهمت الدولتان حول حل الأزمة من خلال حل وسط سحب بموجبه الاتحاد السوفييتى صواريخه من كوبا مقابل تعهد الولايات المتحدة بعدم غزو الأراضى الكوبية.

يمكن القول أن أزمة الصواريخ الكوبية مثلت نقطة تحول فى الحرب الباردة. ذلك أن الأزمة مثلت أقرب نقطة وصلت عندها الدولتان العظميان إلى حافة الحرب المباشرة بما تعنيه من آثار مدمرة هائلة. ومن ثم بدأت الدولتان فى إعادة تقييم سياساتهما فى اتجاه تقادى حدوث أزمة جديدة، مما شكل بداية عصر الانفراج. وفى سنة ١٩٦٣ توصلت الدولتان إلى ابرام اتفاقية الحظر الجزئى للتجارب النووية. ورغم عزل خروشوف سنة ١٩٦٤ وتولى قيادة جماعية جديدة مكونة من بريجنيف (الأمين العام للحزب)، وكومسينج (رئيس الوزراء)، وبونجورنى (رئيس الدولة) للسلطة فى الاتحاد السوفييتى، إلا أن القيادة الجديدة استمرت فى اتباع إستراتيجية التعايش السلمى. وفى سنة ١٩٦٧ تم التوصل إلى اتفاقية الاستخدام السلمى للفضاء الخارجى، وإلى اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية سنة ١٩٦٨. كذلك حصرت الدولتان خلافهما حول أزمة العدوان الإسرائيلى على بعض الدول العربية فى يونيو سنة ١٩٦٧، وحول قيام الولايات المتحدة بقصف فيتنام، وحول التدخل العسكرى السوفييتى فى تشيكوسلوفاكيا سنة ١٩٦٨. إلا أنه فى ظل إستراتيجية للتعايش السلمى نجحت الولايات المتحدة فى تصفية عدد من النظم غير الموالية فى آسيا وأفريقيا، بدأت بتصفية حكم سوكارنو فى إندونيسيا ، وحكم كوامى نكروما فى غانا سنة ١٩٦٦،

وفى توجيه ضربة كبرى لنظام عبد الناصر فى مصر سنة ١٩٦٧، من خلال العدوان الإسرائيلى. لعل من أهم نتائج هذا التحول هو حدوث انشقاق داخل الكتلة الاشتراكية بين الاتحاد السوفييتى والصين الشعبية حيث أن الأخيرة اعتبرت أن الاتحاد السوفييتى بهادن الغرب ويتخلى تدريجيا عن دعم النظم الحليفة والصديقة بما فيها الصين الشعبية حرصا منه على علاقة التعايش السلمى.

المطلب الثالث

الانفراج الدولى

مهد ما أسفرت عنه عملية التعايش السلمى من نتائج إيجابية، إلى ظهور عملية سياسية دولية جديدة هى الانفراج الدولى Detente. يقصد بالانفراج تهدئة العلاقات بين الدولتين العظميين والارتقاء بتلك العلاقات إلى مستوى أعلى من التفاهم. وقد بدأت ملامح الانفراج الدولى فى لجماع كوسيجين، رئيس الوزراء السوفييتى، مع جونسون، رئيس الولايات المتحدة، فى أغسطس سنة ١٩٦٧ فى أعقاب العدوان الإسرائيلى على مصر وسوريا والأردن، وشن رسمياً مع زيارة الرئيس نيكسون، رئيس الولايات المتحدة إلى موسكو سنة ١٩٧٢، وتوقيع إعلان الانفراج.

بالنسبة للاتحاد السوفييتى، فإن دوافع تبنى سياسة الانفراج كانت تكمن فى ازدياد حدة النزاع الصينى - السوفييتى ، وهو ما أدى إلى فشل انعقاد المؤتمر الأفريقى - الآسيوى الثانى فى الجزائر سنة ١٩٦٥. حيث أصرت الصين على عدم حضور الاتحاد السوفييتى المؤتمر. وقد تصور السوفييت أن التقارب مع الولايات المتحدة قد يشكل رادعا للصين الشعبية عن استمرار الهجوم عليه، ورادعا لاحتمال تدخل الولايات المتحدة فى حالة تصاعد النزاع الصينى - السوفييتى. ذلك أن الولايات المتحدة، تحت تأثير الدور الذى قلم به هنرى كيسنجر مستشار الأمن القومى ، ووزير الخارجية الأمريكى، فيما بعد، بدأت منذ سنة ١٩٧٠ فى تغيير دبلوماسيتها تجاه الدولتين الشيوعيتين للمتنازعتين. ويتحصل جوهر التغير فى إقامة علاقات جديدة مع كل منهما فى ظروف النزاع بينهما مما يجعلها فى موقع تستطيع من خلاله أن تضغط على كل طرف من خلال علاقاتها بالطرف الآخر. وبذلك تصبح الولايات المتحدة العامل الموازن فى مثلث علاقات واشنطن- موسكو- بكين. زار كيسنجر بكين سنة ١٩٧١ ، ووافقت الولايات المتحدة على أن تحل الصين

الشعبية محل جمهورية الصين (تايوان) فى الأمم المتحدة . وفى فبراير سنة ١٩٧٢ زار الرئيس الأمريكى نيكسون الصين ، حيث تم الاتفاق على تبادل التمثيل الدبلوماسى . وقد رأى الاتحاد السوفييتى أن هذا التطور يمكن أن يؤدى إلى نشوء محور صينى - أمريكى . ومن ثم ، فإن الانفراج الأمريكى - السوفييتى يمكن أن يعطل من نشوء هذا المحور . ومنذ تلك اللحظة لعبت الولايات المتحدة على هذا التناقض للضغط على الدولتين معا .

من ناحيتها ، فإن الولايات المتحدة رأت فى الانفراج أسلوبا تتمكن من خلاله من التأثير فى النظم الاشتراكية حيث أن التقارب مع تلك النظم يؤدى بها إلى معرفة الرخاء الذى تعيشه النظم الرأسمالية الغربية مما يؤدى إلى تفكك القبضة التسلطية للأحزاب الشيوعية الحاكمة . كذلك رأت أن الانفراج يمكنها من الوصول إلى السوق السوفييتية من ناحية ، كما يمكنها من تحجيم التدخل السوفييتى فى الحرب الفيتنامية ، بل وربما الاستعانة بالاتحاد السوفييتى لتسوية تلك الحرب . فضلا عن أن الانفراج هو أداة للضغط على الصين الشعبية ، كما قدمنا .

تعتبر فترة السبعينيات هى العهد الذهبى لعملية الانفراج الدولى . فمنذ سنة ١٩٧٢ عقدت عدة لقاءات على مستوى القمة بين الدولتين توجت بعقد مؤتمر شامل بين الدول الأعضاء فى الكتلتين فى هلسنكى سنة ١٩٧٥ ، مما أسفر عن عملية سياسية دولية جديدة أطلق عليها "عملية هلسنكى" The Helsinki Process ، وهى العملية التى لعبت دورا مهما فى السياسة الدولية حتى أوائل القرن الحادى والعشرين .

فى إطار سياسة الانفراج ، عقد مؤتمر القمة الأول فى موسكو فى ٢٢-٣٠ مايو سنة ١٩٧٢ حينما زار الرئيس الأمريكى نيكسون الاتحاد السوفييتى . وقد أسفرت القمة عن إصدار وثيقة "إعلان المبادئ الأساسية للعلاقات بين الدولتين" . وقد نص إعلان المبادئ على مجموعة قواعد تحكم العلاقات بين الدولتين مثل بذل الجهد لتجنب المواجهة العسكرية ، ومنع نشوب حرب نووية ، والاعتراف بالمصالح الأمنية القائمة لكل دولة على أساس مبدأ المساواة ، ونبذ استخدام القوة أو التهديد بها ، ونزع السلاح الشامل وغيرها . كذلك تم توقيع عدد من الاتفاقيات أهمها اتفاقية الحد من الأسلحة الإستراتيجية الأولى (Strategic Arms Limitations Treaty (SALT . وبدوره قام بريجنيف بزيارة واشنطن فى ١٨-٢٥ يونيو سنة ١٩٧٣ . وفى تلك الزيارة وقعت اتفاقية سياسية بين الدولتين تضمنت تعهد الدولتين بالتصرف بطريقة تمنع تطور المواقف التى يمكن أن تسبب تفاقم خطيرا فى علاقتهما ، وأن يتجنبا المواجهة العسكرية ، ويستبعدا الحرب النووية ، مع

التشاور في حالة ظهور أخطار حرب نووية من آخرين، وما إذا هددت دولة ثالثة السلام والأمن الدوليين. وقد فهمت الصين الشعبية أنها المقصودة بذلك، مما أدى إلى تفاقم نزاعها مع الاتحاد السوفيتي .

وقد نجحت سياسة الانفراج في منع نشوب مواجهة مسلحة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي أثناء حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ بين مصر وسوريا من ناحية وإسرائيل من ناحية أخرى. فأتاء الحرب أعلن الاتحاد السوفيتي استعداده إرسال قواته إلى الشرق الأوسط لتنفيذ قرار مجلس الأمن بانسحاب القوات الإسرائيلية إلى خط ٢٢ أكتوبر، وردت للولايات المتحدة بإعلان حالة للطوارئ في قواتها الإستراتيجية. ولكن تعاونت الدولتان لايقاف العمليات العسكرية، وسحب للقوات الإسرائيلية. وقد عقد لقاءن آخران في موسكو (٢٧ يونيو - ٣ يوليو سنة ١٩٧٤)، وفي فلاديفوستك (٢٣-٢٤ نوفمبر سنة ١٩٧٤). وكان اللقاء الأخير بمثابة لقاء تعارف بين الرئيس الأمريكي الجديد فورد (الذي حل محل نيكسون في أغسطس سنة ١٩٧٤ بعد استقالته على أثر فضيحة وترجيت) .

امتد الانفراج ليشمل نواحي متعددة في العلاقات بين الكتلتين. ففي ١٤/٩/١٩٧١ وقعت اتفاقية بين الدول الأربع التي تحتل ألمانيا تم التأكيد فيها على الاعتراف بالوضع الراهن في ألمانيا، كما وافق الاتحاد السوفيتي على مرور موظفي الدول الغربية إلى برلين وبدون تفتيش. ومشتير إلى ذلك فيما بعد عند الحديث عن القضية الألمانية.

تحققت الانطلاقة الحقيقية لعملية الانفراج عندما عقدت قمة هلسنكي في ٢٣ يوليو- ٣ أغسطس سنة ١٩٧٥. وتختلف تلك القمة عن القمم السابقة في أنه شارك فيها دول الحلفين المتصارعين في إطار مؤسسي أوسع هو "مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي" Conference on Security and Cooperation in Europe (OSCE)، وهي العملية التي عرفت تاريخيا باسم "عملية هلسنكي". وقد بدأت تلك العملية بعقد مؤتمر في هلسنكي في ٢٣ يوليو سنة ١٩٧٥ حضرته كل الدول الأوروبية (عدا ألبانيا) والولايات المتحدة، وكندا، والاتحاد السوفيتي. وفي أول أغسطس سنة ١٩٧٥ وقع أعضاء المؤتمر "إعلان هلسنكي الختامي The Helsinki Final Act"، ويعرف أيضا باسم "اتفاقيات هلسنكي The Helsinki Accords". وقد تضمن الإعلان الاعتراف بالحدود القائمة بين الدول الأعضاء بما في ذلك الحدود القائمة بين الألمانيتين. مقابل ذلك تعهد الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية باحترام حرية الانتقال للأفراد والمعلومات عبر الحدود. كذلك تضمن إعلان هلسنكي الختامي "وثيقة حول إجراءات بناء الثقة ومظاهر معينة للأمن

ونزع السلاح". وقد أتت الوثيقة على سلسلة من الإجراءات التى تؤدى إلى بناء الثقة بين الأطراف مثل الاخطار المسبق بالمانورات العسكرية التى تتضمن أكثر من ٢٥ ألف جندى وتتم على مسافة أقل من ٢٥٠ كيلو متر من أرض دولة أخرى عضو.

بيد أن الانفراج لم يكن يعنى أكثر من تهدئة وضبط العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى، ولم يمتد إلى التوصل إلى تفاهم استراتيجى شامل بينهما. فقد استمر التنافس الإستراتيجى بين الدولتين. فتحت تأثير اللوبى الصهيونى فى الولايات المتحدة ضغطت الأخيرة على الاتحاد السوفييتى للسماح بحرية هجرة اليهود السوفييت، وربطت بين ذلك السماح، وبين نمو العلاقات للتجارية بين الدولتين، وبالذات فيما يتعلق بإعطاء الاتحاد السوفييتى حق للدولة الأولى بالرعاية، مما دعى الاتحاد السوفييتى إلى إلغاء الاتفاق التجارى المعقود مع الولايات المتحدة. كذلك نشب عدد من الأزمات فى الدول الأفرقية والآسيوية. وقد عبرت تلك الأزمات عن استمرار التنافس، كما أن معظمها قد انتهى لصالح الاتحاد السوفييتى. فقد نشبت أزمة للحرب الأهلية فى انجولا سنة ١٩٧٥ بين جناح مؤيد للاتحاد السوفييتى، وآخر مساند للولايات المتحدة. وانتهى الأمر بانتصار الجناح الأول. هذا فى الوقت الذى تم فيه توحيد فيتنام تحت قيادة الحزب الشيوعى الفيتنامى بعد سقوط سايجون. كما وصلت قوات لبنانية لاور الماركسية إلى السلطة فى لاوس، كما اندلعت حرب الأوجادين بين الصومال وأثيوبيا سنة ١٩٧٧، وتدخل الاتحاد السوفييتى لدعم نظام منجستو فى أثيوبيا، مقابل دعم الولايات المتحدة لنظام سياد برى فى الصومال.

المطلب الرابع

الحرب الباردة الجديدة

فى يونيو سنة ١٩٧٩ عقد فى فيينا مؤتمر قمة بين الرئيس الأمريكى كارتر، والرئيس السوفييتى بريجنيف. وفى هذا المؤتمر تم توقيع اتفاقية لحد من الأسلحة الإستراتيجية الثانية. بيد أن هذا المؤتمر لم ينجح فى إخفاء تدهور العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى وتزايد إدراك الولايات المتحدة أن الانفراج قد أفاد السوفييت أكثر مما أفاد الأمريكيين. وقد زاد هذا الإدراك سنة ١٩٧٨ حين قام حزب الشعب فى أفغانستان بزعماء نور محمد ترلقى بانقلاب عسكري ضد حكومة محمد دلود أدى إلى وصول الشيوعيين إلى السلطة فى أفغانستان. وفى السنة ذاتها أطاحت المجموعة

الماركسية بقيادة على سالم البيض في الائتلاف الحاكم في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية بحكومة الرئيس سالم ربيع علي. وفي سنة ١٩٧٩ قامت فيتنام بغزو كمبوديا، ونصبت هناك نظاما مواليا لها ولحليفها الاتحاد السوفيتي. هكذا بدأ الأمريكيون في مراجعة سياسة الانفراج. وفي هذا الإطار ساروا في طريقين، الأول هو تعميق التناقض الصيني- السوفيتي، والثاني هو تكثيف الوجود النووي الأمريكي في أوروبا الغربية. فقد سعى الرئيس كارتر إلى تعميق جسور التفاهم مع الصين الشعبية للتصدي للتوسع السوفيتي وللعب على مخاوف السوفييت من التقارب الصيني- الأمريكي. وفي هذا الإطار زار الرئيس كارتر بكين، كما زار الرئيس الصيني دينج هسيابنج (الذي تولى السلطة في الصين سنة ١٩٧٨) واشنطن وندد الجانبان "بالهيمنة السوفيتية". كما أعطت الولايات المتحدة، للصين الشعبية حق الدولة الأولى بالرعاية في ٧ يوليو سنة ١٩٧٩، أي في الشهر التالي لتوقيع اتفاقية الحد من الأسلحة الإستراتيجية الثانية. وهكذا استغادت الصين الشعبية من الإستراتيجية الأمريكية الجديدة وكثفت عداؤها للاتحاد السوفيتي. أما الطريق الثاني الذي اتبعته الولايات المتحدة فهو الضغط على الاتحاد السوفيتي من خلال تكثيف الوجود النووي الأمريكي في أوروبا الغربية. فقد اتخذ مجلس حلف الاطلسطي قرارا في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٧٩ بوضع صواريخ نووية أمريكية متوسطة المدى من طراز كروز وبيرشنج في بعض دول أوروبا الغربية بحيث تستطيع أن تصل إلى المدن السوفيتية. وجاء التطور الحاسم الذي أنهى سياسة الانفراج في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٩ حين قام الاتحاد السوفيتي بإرسال قواته إلى أفغانستان لمساعدة حكومتها الماركسية على تثبيت الأوضاع بعد المقاومة للدخالية التي وجهتها تلك الحكومة. وقد توافقت هذه التطورات مع وصول رونالد ريغان إلى رئاسة الولايات المتحدة. وكان ريغان يمثل التيار الجمهوري للمحافظ، وهو ذات التيار الذي كان يمثل جون فومستر دلاس وزير خارجية الولايات المتحدة في الخمسينيات. فقد اتهم ريغان سلفه كارتر بالتدخل أمام الاتحاد السوفيتي، وأعلن عن اتباع سياسة جديدة تقوم على استعادة التفوق الأمريكي من خلال التغلب على السوفييت في سباق التسلح. وبذلك تجددت الحرب الباردة باسم "الحرب الباردة الجديدة" إشارة إلى تجدد التنافس الإستراتيجي بين الدولتين العظميتين منذ أوائل الثمانينيات.

لعل من أهم علامات الحرب الباردة الجديدة هو تعميق الولايات المتحدة لسباق التسلح من خلال إعلان "مبادرة الدفاع الإستراتيجي" Strategic Defense Initiative

فى ٢٣ مارس سنة ١٩٨٣. وتدور تلك المبادرة حول إنشاء محطات فضائية لتدمير الصواريخ عابرة للقارات بأشعة الليزر قبل وصولها إلى أهدافها. وكانت مبادرة الدفاع الإستراتيجى تبنى تغيير ميزان الرعب من خلال فقدان الاتحاد السوفيتى القدرة على الرد إذا تعرض لضربة نووية أمريكية أولى. كذلك قام الرئيس ريجان بفرض عقوبات إقتصادية، بما فى ذلك عدم تجديد تصاريح نقل التكنولوجيا إلى بولندا والاتحاد السوفيتى على أثر إلقاء القبض على زعماء حركة تضامن البولندية، والتي كانت تطالب بإنهاء احتكار الحزب الشيوعى السلطة. وفى أمريكا اللاتينية شنت الولايات المتحدة هجوما لنصفية النظم المؤيدة للاتحاد السوفيتى. فقامت بغزو جرينادا فى أكتوبر سنة ١٩٨٣، هذا بالإضافة إلى التدخل فى جواتيمالا، والسلفادور، وجامايكا، لإقامة حكومات موالية.

استمرت الحرب الباردة الجديدة طوال النصف الأول من الثمانينيات. ففى سنة ١٩٨٥ انتخب جورباتشوف أمينا عاما للحزب الشيوعى السوفيتى. وقد حاول جورباتشوف تهدئة الحرب الباردة الجديدة من خلال تقديم سلسلة من التنازلات للولايات المتحدة فى مجال سباق التسلح لإنهاء مبادرة الدفاع الإستراتيجى. وكان أهم تلك التنازلات هو توقيع معاهدة القوات النووية متوسطة المدى Intermediate-Range Nuclear Forces Treaty للموقعة سنة ١٩٨٧. وقد نصت المعاهدة على تدمير كل الصواريخ الأمريكية والسوفيتية متوسطة المدى حاملة للرؤوس النووية والتي تنطلق من البر، من القارة الأوروبية. وكان الاتحاد السوفيتى يصر على تدمير كل الصواريخ من القارة الأوروبية بما فى ذلك الصواريخ البريطانية والفرنسية، ولكن الولايات المتحدة أصرت على أن يكون حساب التوازن بينها وبين الاتحاد السوفيتى فقط، وهو ما قبله جورباتشوف. ولما أدركت الولايات المتحدة أن تلك التنازلات هى ترجمة لضعف الاتحاد السوفيتى، طالبت بالمزيد من التنازلات، واضطر جوربا تشوف إلى قبول تلك الشروط وهو الأمر الذى انتهى به إلى تفكيك الكتلة الشرقية والاتحاد السوفيتى ذاته. وسنعود فى الفصل التالى إلى رصد التطورات التى أدت إلى هذا التفكيك ونتائجه فى السياسة الدولية.

المبحث الخامس

سباق وضبط التسلح

لدت الحرب الباردة إلى نشوب سباقات ضخمة للتسلح بين المعسكرين من ناحية، وبين القوى الداخلة في صراعات إقليمية من ناحية أخرى. وقد تمثلت تلك السباقات في زيادة الاتفاق العسكري العالمي من ١٠٧ بليون دولار سنة ١٩٦٠ إلى ٢٠١ بليون دولار سنة ١٩٧٠، إلى ٦٠٤ بليون دولار سنة ١٩٨٠ إلى ٨٠٥ بليون دولار سنة ١٩٨٥. وقد مثل هذا الاتفاق ٦,٤%، ٥,٩%، ٥,١%، ٥,٧% من الناتج القومي العالمي في تلك السنوات على التوالي^(٢١)، كما شكل الاتفاق العسكري للقوتين العظميين حوالى نصف الاتفاق العسكري لكل دول العالم. وقد امتد السباق ليشمل الأسلحة التقليدية، وأسلحة الدمار الشامل (النووية، والكيميائية، والبيولوجية)، والصواريخ بكافة أشكالها بما فيها الصواريخ العابرة للقارات، والمحمولة على الغواصات. وفي هذا الإطار زاد عدد الدول التي تمتلك الأسلحة النووية ليشمل الاتحاد السوفييتي، وبريطانيا، وفرنسا، والصين الشعبية، كما طورت تلك الدول القنبلة الهيدروجينية. كذلك فقد شمل السباق الدول المستقلة حديثا خاصة أن السباق شمل بيع القوى الكبرى الأسلحة لتلك الدول كجزء من صراعات القوى الكبرى. ورغم أن تلك السباقات كانت محصلة للصراعات العالمية والإقليمية، إلا أنها بدورها زادت من حدة تلك الصراعات، ولدت إلى تصاعد معظمها إلى مستوى الحروب.

وبالتوازي مع سباقات التسلح بدأت محاولات لضبط ونزع السلاح وكان أول المشروعات المقدمة هو المشروع الأمريكي المسمى "بمشروع باروخ" Baruch Plan المقدم إلى لجنة الطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة سنة ١٩٤٦، لإنشاء نظام للرقابة على الموارد والتسهيلات التكنولوجية التي يعتمد عليها إنتاج الطاقة الذرية، مع إنهاء إنتاج الأسلحة النووية، وتدمير المخزون منها. وقد رفض السوفييت المشروع لأنه كان يعنى تكريس الاحتكار الأمريكي للقنبلة النووية من خلال امتلاك الولايات المتحدة للمعرفة النووية. واقترحوا أن تبدأ عملية ضبط السلاح النووي بتدمير السلاح النووي الأمريكي، وهو ما رفضته الولايات المتحدة.

وفي يناير سنة ١٩٥٢ شكلت الأمم المتحدة "لجنة نزع السلاح" لبحث مشكلة الرقابة على التسلح من جميع نواحيها، على أن تتألف اللجنة من الدول الأعضاء في مجلس الأمن

وكندا فى الحالات التى لا تكون فيها كندا عضوا فى المجلس. وقد تم توسيع عضوية اللجنة سنة ١٩٦١ لتضم عددا من الدول غير المنحازة، وأصبحت بذلك تضم ثمان عشرة دولة وأطلق عليها "لجنة الثمانية عشر لنزع السلاح". وقد بحثت اللجنة فى مختلف أشكال ضبط التسليح، دون التوصل إلى نتيجة نظرا للخلاف بين القوتين العظميين حول مفهوم ضبط التسليح.

كانت أول معاهدة لنزع السلاح توقع بين القوتين العظميين فى عصر الحرب الباردة هى اتفاقية أنتاركتيكا Antarctica Treaty الموقعة سنة ١٩٥٩، ودخلت حيز التنفيذ سنة ١٩٦١. وقد وقعت الاتفاقية الأرجنتين، وأستراليا، وبلجيكا، وبريطانيا، وشيلي، وفرنسا، واليابان، ونيوزيلندا، والنرويج، وجنوب أفريقيا، والاتحاد السوفييتى، والولايات المتحدة. وقد نصت للمعاهدة على حظر أى أنشطة عسكرية فى قارة أنتاركتيكا، وحظر أى تجبيرات نووية أو تخزين نفايات مشعة فى القارة، وحق كل الأطراف فى تفتيش منشآت الأطراف الأخرى للتأكد من احترام المعاهدة. ترجع أهمية هذه المعاهدة إلى أنها خلقت سابقة مهمة لنزع السلاح فى القلبيم محددة. ومن ثم، وقعت دول أمريكا اللاتينية سنة ١٩٦٧ معاهدة مكسيكو لتحريم تجارب، وإنتاج، وتخزين الأسلحة النووية فى أمريكا اللاتينية، والمعروفة باسم معاهدة تلاتيلوكو Tlateloco. وقد حظرت تلك المعاهدة وضع الأسلحة النووية أو اختبارها فى قارة أمريكا اللاتينية. كما تم التوقيع على معاهدة مماثلة سنة ١٩٨٥ لإعلان منطقة جنوب المحيط الهادى منطقة منزوعة السلاح للنووى وهى المعاهدة للمعروفة باسم "معاهدة جنوب المحيط الهادى كم منطقة خالية من السلاح النووى" South Pacific Nuclear Free Zone Treaty والمعروفة باسم معاهدة راروتونجا Rarotonga Treaty. وقد وقع المعاهدة أستراليا، ونيوزيلندا، وبابوا غينيا الجديدة، ومعظم الجزر الواقعة شرقى تلك الدول.

مع بداية سنة ١٩٦٢، جرت محادثات ثلاثية بين كل من الاتحاد السوفييتى، والولايات المتحدة، وبريطانيا لاستكشاف إمكانية التوصل إلى اتفاق لحظر التجارب النووية. وقد أسفرت تلك المحادثات عن التوصل إلى معاهدة الحظر الجزئى على إجراء التجارب النووية Partial Test Ban Treaty فى أغسطس سنة ١٩٦٣. وقد نصت المعاهدة على تعهد الأطراف بالامتناع عن القيام بأى تجارب لتفجير الأسلحة النووية فى الجو، وفيما وراء حدود الجو بما فى ذلك الفضاء الخارجى، أو تحت الماء أو فى أى مكان آخر تحت سيادتها أو تحت إشرافها إذا أدى هذا التفجير إلى تسرب إشعاعات خارج

الحدود الإقليمية. ومن الجدير بالذكر أن فرنسا والصين الشعبية رفضتا الانضمام إلى المعاهدة لأنهما كانتا في المراحل الأولى لاختبار قدرتهما النووية .

وفي سنة ١٩٦٦ أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة "معاهدة الفضاء الخارجي" Outer Space Treaty. وقد نصت المعاهدة على عدم خضوع الفضاء الخارجي للملك القومي بادعاء السيادة عن طريق الانتفاع أو الاستيلاء أو بأى وسائل أخرى، وتعهد الدول الأعضاء بأن لا تضع في مدار حول الأرض أو فى الفضاء الخارجي أى أجسام تحمل أسلحة نووية أو أى نوع آخر من أسلحة الدمار الشامل^(١٢).

بيد أن التطور الأهم فى عملية ضبط التسليح، جاء سنة ١٩٦٨ حينما تم التوقيع فى نطاق الأمم المتحدة على معاهدة حظر إنتشار الأسلحة النووية -Nuclear Non-Proliferation Treaty (NPT)، والتي بدأ سريان مفعولها سنة ١٩٧٠. وقد تضمنت المعاهدة الإعتراف بأن الولايات المتحدة، والاتحاد السوفييتى، وبريطانيا، وفرنسا، والصين الشعبية هى وحدها الدول التى تتمتع بحق امتلاك السلاح النووى مع تعهد تلك الدول بالامتناع عن نقل الأسلحة النووية أو غيرها من المواد النووية إلى طرف آخر أو تمكينه من السيطرة عليها أو التحكم فيها بطريق مباشر أو غير مباشر، كما تعهد الدول للنووية ألا تشجع الدول غير النووية على إنتاج هذه الأسلحة أو الحصول عليها. وأن تتمتع عن الحصول على الأسلحة النووية أو تصنيعها. كما تعهدت الدول الأعضاء بالتوصل إلى ترتيبات لتحقيق النزع الكامل للأسلحة النووية تحت رقابة دولية فعالة. وقد حددت مدة سريان المعاهد بخمسة وعشرين عاما بعقد بعدها مؤتمر دولى يقرر فيه ما إذا كان سيتم تجديد المعاهدة إلى مدى غير محدد. وقد انعقد هذا المؤتمر سنة ١٩٩٥ وتقرر فيه مد أجل المعاهدة إلى أمد غير محدد. وقد رفضت الدول المتطلعة إلى امتلاك السلاح النووى التوقيع على المعاهدة، وكان من أبرز تلك الدول إسرائيل، والهند، وباكستان. وقد نجحت تلك الدول فى ظل المعاهدة فى امتلاك السلاح النووى متذرة بعدم انضمامها إلى الاتفاقية.

كانت معاهدة حظر الانتشار النووى مقدمة لعصر الانفراج بين القوتين العظميين. وهكذا شهد النصف الأول من السبعينيات توقيع عدد من المعاهدات الدولية فى مجال ضبط التسليح كان أهمها "معاهدة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى حول الحد من أنظمة الصواريخ الباليستية المضادة" Treaty between the USA and the USSR on the Limitation of Anti-Ballistic Missile Systems ، والتي يطلق عليها فى بعض

الاحيان "معاهدة الحد من الأسلحة الإستراتيجية" (سولت) Strategic Arms Limitation Treaty (SALT) والموقعة سنة ١٩٧٢. وقد حظرت الاتفاقية إقامة نظم للدفاع بالصواريخ المضادة. ويشمل ذلك الصواريخ الاعتراضية المضادة للصواريخ، ومنصات إطلاق تلك الصواريخ، ولجهاز الرادار الخاصة بتوجيه هذه الصواريخ الاعتراضية. وتعهدت الدولتان بالامتناع عن صنع، أو اختبار، أو إقامة نظم للصواريخ المضادة تتخذ لها قواعد فى البحر، أو الجو، أو الفضاء، أو القواعد المتحركة فى الأرض. أى أن المعاهدة سمحت ببناء تلك النظم فى قواعد ثابتة فى الأرض فقط. وتعهدت الدولتان بتدمير، أو تفكيك نظم الصواريخ المضادة الزائدة عن الأعداد المحددة فى الاتفاقية. كذلك تعهدت الدولتان بالامتناع عن تشييد قواعد أرضية ثابتة إضافية لإطلاق للصواريخ الإستراتيجية العابرة للقارات بعد أول يوليو سنة ١٩٧٢ (الصواريخ الهجومية)، أو تحويل القواعد الأرضية المخصصة لإطلاق الصواريخ الخفيفة أو القديمة العابرة للقارات إلى صواريخ ثقيلة أو حديثة. كما أنشأت نظاما للرقابة على تنفيذ تلك التعهدات. وقد ظلت هذه المعاهدة سارية المفعول حتى انسحبت منها الولايات المتحدة فى ديسمبر سنة ٢٠٠١ على أساس أن تلك المعاهدة هى من مخلفات حقبة الحرب الباردة، وذلك تمهيدا لتطبيق مبادرة للدفاع الإستراتيجى التى تركز للتفوق الأمريكى العالمى.

وفى إطار عملية الانفراج تم توقيع عدد من اتفاقيات ضبط التسلح الأخرى بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى. ومن ذلك اتفاقية "إجراءات خفض خطر نشوب الحرب النووية" سنة ١٩٧١ Agreement on Measures to Reduce the Risk of the Outbreak of Nuclear War، واتفاقية منع وضع الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى فى قاع البحر أو المحيط أو تحت التربة Treaty on the Prohibition of the Emplacement of Nuclear Weapons of Mass Destruction in the Sea-Bed and the Ocean Floor and the Subsoil thereof، والموقعة سنة ١٩٧١. واتفاقية تحريم إنتاج وتخزين واستخدام أسلحة الحرب البيولوجية Convention on the Prohibition of the development, Production, and Stockpiling of Bacteriological(Biological) and Toxin Weapons and on their Destruction. وقد وقعتا الولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتى، وبريطانيا فى ١٠ أبريل سنة ١٩٧٢، وانضمت إليها دول عديدة فيما بعد. وبموجب الاتفاقية تعهدت الدول الأعضاء بالامتناع عن تطوير، وإنتاج، وتخزين، وحيازة الأسلحة البيولوجية، وتدمير مخزونها من تلك الأسلحة، أو تحويلها للأغراض السلمية. كذلك فهناك اتفاقية "منع الحرب

النووية" Agreement on the Prevention of Nuclear War "الموقعة سنة ١٩٧٣، و"اتفاقية الحد من اختبارات الأسلحة النووية تحت الأرض بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي" Treaty between the USA and the USSR on the Limitation of Underground Nuclear Weapons Tests والمعروفة باسم "معاهدة الحد الحرج لحظر الاختبار" Threshold Test Ban Treaty (TTBT) الموقعة سنة ١٩٧٤. وقد نصت الاتفاقية على حظر إجراء أى اختبار تحت الأرض لأسلحة نووية تتعدى قوتها ١٥٠ كيلو طن، واتفاقية "التفجيرات النووية تحت الأرض للأغراض السلمية" Treaty on Underground Nuclear Explosions for Peaceful Purposes الموقعة سنة ١٩٧٦. كذلك بدأت محاولات منذ سنة ١٩٧٥ فى إطار لجنة نزع السلاح للتوصل إلى معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية، ولكن لم يتم التوصل إلى بدايات توافق حول تلك المعاهدة إلا بعد إنتهاء الحرب الباردة.

بمجرد التصديق على اتفاقية الحد من الأسلحة الإستراتيجية الموقعة سنة ١٩٧٢ بدأت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي محادثات للتوصل إلى اتفاقية ثانية للحد من تلك الأسلحة. وفى ١٩ يونيو سنة ١٩٧٩ تم التوقيع على "معاهدة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية حول الحد من الأسلحة الإستراتيجية الهجومية" Treaty between the USA and the USSR on the Limitation of Strategic Offensive Arms، والمعروفة باسم معاهدة الحد من الأسلحة الإستراتيجية الثانية (SALT II). وقد نصت المعاهدة على للتساوى بين الدولتين فى أدوات نقل الرؤوس النووية، وحظر بناء منصات إطلاق أرضية جديدة للصواريخ، كما حددت من عدد الرؤوس النووية التى يمكن لصواريخ وقاذفات معينة حملها. ولكن نظرا لنشوب الحرب الباردة الجديدة لم يتم التصديق على الاتفاقية ورغم ذلك اتفقت الدولتان على احترام بنود المعاهدة. وقد استمر ذلك حتى سنة ١٩٨٦ حين سمح الرئيس الأمريكى ريجان بتخطى القيود المفروضة على بناء منصات إطلاق الصواريخ.

فى نوفمبر سنة ١٩٨١ بدأت سلسلة محادثات أمريكية - سوفيتية جديدة عرفت باسم محادثات تخفيض الأسلحة الإستراتيجية (ستارت) Strategic Arms Reduction Talks (START). وقد بدأت المفاوضات بعد أن قدم الرئيس ريجان مشروعه المسمى "الخيار صفر" Zero Option والذي كان يقضى بإزالة كل الصواريخ الأمريكية - السوفيتية متوسطة المدى حاملة للرؤوس النووية المنصوبة فى أوروبا. ولثناء المفاوضات

أعلن الرئيس ريجان مشروعه المعروف باسم "مبادرة الدفاع الإستراتيجية"، كما أعلن حلف الأطلسي نصب صواريخ جديدة متوسطة المدى في أوروبا مما أدى إلى انسحاب السوفييت من المفاوضات في ديسمبر سنة ١٩٨٣. وقد تم استئناف المفاوضات بعد وصول جورباتشوف إلى الحكم، وتم اجماع مقترحات ريجان في "معاهدة القوات النووية متوسطة المدى" الموقعة في ديسمبر سنة ١٩٨٧، والتي سبقت الإشارة إليها. وقد عد توقيع الاتفاقية نصرا للولايات المتحدة حيث أن الرئيس السوفييتي جوربا تشوف كان يصر على إزالة الصواريخ البريطانية والفرنسية أيضا، وهو ما رفضته الولايات المتحدة. وكانت تلك الاتفاقية هي آخر اتفاقات ضبط التسلح للموقعة خلال تلك الحقبة، وكانت تعكس تراجع الاتحاد السوفييتي عن سياساته الرامية إلى إحداث توازن عالمي. تحت غطاء أنه يسعى لتحقيق "توازن المصالح" وليس "توازن القوى"، كما قال شيفارنادزة، وزير الخارجية السوفييتي آنذاك.

المبحث السادس

القضية الألمانية

كانت القضية الألمانية هي أحد المحاور الرئيسة للصراع العالمي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. فقد كانت تلك القضية أحد مصادر الحرب الباردة، كما أنها كانت نتيجة لها في أن واحد. ذلك أن اختلاف مناهج الدول المتحالفة حول التعامل مع تلك القضية كان من أسباب نشوب الحرب الباردة، كما أنه بمجرد أن نشأ نظام الحرب الباردة، فإن القضية الألمانية أصبحت أكثر استعصاء على الحل.

في البداية اختلفت مناهج الحلفاء حول مستقبل ألمانيا. فقد طالبت فرنسا بعدم إقامة إدارة سياسية موحدة لألمانيا وإدارة مناطق الاحتلال بشكل منفصل، مع تدويل منطقة الرور الغنية بالفحم ومصانع الصلب، واحتلال منطقة الراين بشكل دائم على أن تصبح دولة مستقلة في المستقبل. وفيما بعد طالبت بفصل إقليم السار عن ألمانيا ووضعه تحت إدارة فرنسية. وقد اعترضت الولايات المتحدة وبريطانيا على هذه المطالب لأنهما رأيا أن تدويل الرور سيؤدي إلى مشاركة الاتحاد السوفييتي في إدارة المنطقة، كما أن فصل الراين سيزيد من تقسيم ألمانيا. واقترحت الولايات المتحدة، وبريطانيا توحيد ألمانيا إقتصاديا حتى تتمكن من دفع التعويضات، ووافقنا على مطالب فرنسا بخصوص إقليم السار، بشرط أن تخفف من التعويضات التي تطالب بها. وقد أيد الاتحاد السوفييتي المطالب الفرنسية.

ولواقع أن الولايات المتحدة وبريطانيا كانتا تستشعران خطورة التوسع السوفييتي في شرقي أوروبا، وحاجتهما إلى الأبقاء على تماسك المقاطعات التي يحتلها الحلفاء الغربيون في مواجهة احتمال تدخل سوفييتي. ولهذا اقترحت الدولتان في ١٦ يوليو سنة ١٩٤٦ توحيد مناطق احتلال الحلفاء الغربيين إقتصاديا، وهو ما رفضته فرنسا، مما حدا بهما إلى توحيد قطاعيهما إقتصاديا في ديسمبر سنة ١٩٤٦ وإنشاء منطقة موحدة تسمى Bizonia. وفي ١٠ مارس سنة ١٩٤٧ اجتمع وزراء خارجية الدول الأربعة في موسكو. وفي هذا المؤتمر كررت فرنسا مطالبها السابقة وأيدها الاتحاد السوفييتي. إلا أن المؤتمر لم يسفر عن نتيجة. ويؤرخ لهذا للمؤتمر ببداية الحرب الباردة، وتكريس تقسيم ألمانيا حتى سنة ١٩٩٠. ففي ١٢ مارس، ألقى ترومان خطابه الذي تحدث فيه عن مبداء الذي سبق أن

أشرنا إليه. كذلك بدأت فرنسا تغيير وجهة نظرها وتتخلى عن مطالبها تحت وطأة شعورها بالتهديد السوفييتي. ولذلك فإنه في اجتماع وزراء خارجية الدول الأربعة المنعقد في لندن في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٤٧ تطابقت وجهات نظر فرنسا، وبريطانيا، والولايات المتحدة، وتقدم وزير خارجية بريطانيا بمشروع لإنشاء حكومة مركزية ألمانية، وتوحيد ألمانيا إقتصاديا، مع إجراء انتخابات تؤدي إلى وضع دستور مؤقت. بيد أن مولوتوف، وزير خارجية الاتحاد السوفييتي، عارض المشروع، وكرر المطالب الفرنسية التي كانت فرنسا قد تخلت عنها. وانفض المؤتمر دون تحديد تاريخ لعقد مؤتمر جديد. وكان ذلك بداية الاتجاه لتنظيم أمور المناطق الواقعة تحت احتلال الدول الغربية دون تشاور مع الاتحاد السوفييتي مع التنسيق مع دول البنولوكس. ثم اندماج منطقة الاحتلال الفرنسية مع منطقتي الاحتلال للبريطانية والأمريكية تحت اسم Trizonia .

وفي فبراير سنة ١٩٤٨ اجتمع الحلفاء الغربيون ودول البنولوكس في لندن. ووقعوا اتفاقية السار، وبموجبها تم ضم الاقليم إلى فرنسا من الناحية الإقتصادية. وقد أحتج الاتحاد السوفييتي على تلك الاتفاقية لمخالفتها اتفاقية بوتسدام، واعتضت الدول الغربية بأن ذلك من حقها طالما أنها تتصرف في مناطق احتلالها. وهو ما أدى إلى الأزمة المعروفة باسم أزمة "حصار برلين" في يونيو سنة ١٩٤٨.

وقد تم تشكيل مجلس برلماني ألماني في مناطق الاحتلال الغربية، وضع مشروع الدستور الذي لقره قادة مناطق الاحتلال، وصدر في ٢٣ مايو سنة ١٩٤٩. وبعد ذلك التاريخ بأسبوع صدر دستور ألمانيا الشرقية. وفي ٢١ سبتمبر أعلن الحلفاء إنشاء جمهورية ألمانيا الاتحادية وعاصمتها بون، وأصبح كونراد اديناور أول مستشار (رئيس وزراء) للجمهورية الجديدة. وفي ٧ أكتوبر أعلن السوفييت إنشاء دولة ألمانيا الديمقراطية في منطقة احتلالهم وعاصمتها برلين الشرقية.

وفي نوفمبر وقع كونراد اديناور مع "لجنة الحلفاء العليا" (وهي اللجنة التي حلت محل الحكام العسكريين الثلاث) اتفاقية بينرسمبورج التي تضمنت حق ألمانيا الغربية في إرسال بعثات إقتصادية وقنصلية إلى الخارج، وصرحت لها بالانضمام إلى اللجنة الدولية الغربية المشرفة على إقليم اللور، مع تحديد إنتاج ألمانيا من الصلب بمقدار ١١,٥ مليون طن.

يمكن القول أن القضية الألمانية تبلورت بعد ذلك في أربعة اتجاهات رئيسة، الأول هو تخلص ألمانيا الاتحادية من قيود الاحتلال وانماجها في مؤسسات للكتلة الغربية،

وادمج ألمانيا الديمقراطية فى مؤسسات الكتلة الشرقية ، والثانى هو المساعى المبذولة لتحقيق الوحدة بين الألمانيتين ، والثالث هو قضية برلين ، والرابع هو انتهاء قضية التعويضات الألمانية .

أولاً : تخلص ألمانيا من قيود الاحتلال

قدمنا أن للحلفاء الغربيين وافقوا على فصل اقليم السار عن ألمانيا مع ضمه إلى فرنسا إقتصاديا. وقد سعت فرنسا إلى ضم الاقليم إلى مجلس أوروبا كوحدة مستقلة على قدم المساواة مع ألمانيا الاتحادية. وقد اعترض اديناور على ذلك مشيرا إلى أن بلاده قد لا تدخل مجلس أوروبا. وللتغلب على هذا الاعتراض قدم شومان، وزير خارجية فرنسا، مشروعا بإنشاء هيئة عليا فرنسية ألمانية مشتركة فى مجال الفحم والصلب ومفتوحة لاشتراك باقى الدول الأوروبية الغربية للإشراف على إنتاج الفحم والصلب فى الدول الأعضاء، بحيث يكون لتلك الهيئة سلطة إصدار قرارات ملزمة، وذلك كخطوة أول نحو بناء اتحاد فيدرالى أوروبى. وأضاف شومان أن اقليم السار سيوضع تحت إشراف تلك الهيئة، بما يعنى أن ألمانيا الاتحادية سيكون لها دور فى تقرير الأمور الاقتصادية للاقليم. وقد وافق اديناور على المشروع. وتم إنشاء مجمع الفحم والصلب الأوروبى. وكانت تلك نواة عملية بناء مؤسسات التكامل الأوروبى، وادمج ألمانيا الاتحادية فى تلك المؤسسات. والواقع أنه كان واضحا لدى شومان واديناور أن تلك العملية ليست مجرد عملية إقتصادية، ولكنها أيضا عملية سياسية لفرض رقابة على إنتاج ألمانيا من الفحم والصلب، ودمجها فى التحالف الغربى. كذلك استثمر اديناور نشوب الحرب الكورية سنة ١٩٥٠ ليدفع الحلفاء الغربيين إلى الموافقة على بناء قوة مسلحة ألمانية فى نطاق قوات أوروبية غربية، وتحت قيادة مشتركة. ومع تصاعد الحرب الباردة، وافق الحلفاء على إنهاء حالة الحرب مع ألمانيا مع عدم للتخلى عن الأساس القانونى للاحتلال حتى لا يضعف مركزهم تجاه الاتحاد السوفييتى بشأن وجودهم فى ألمانيا، كما اعترفوا بألمانيا الاتحادية بصفتها الدولة الوحيدة التى تمثل ألمانيا. وبدا أن هناك صفقة بين ألمانيا الاتحادية والحلفاء يتم بموجبها تخفيف القيود المفروضة على ألمانيا الاتحادية مقابل اندماجها فى إطار أوروبى أوسع إقتصاديا وعسكريا.

فى هذا الإطار انضمت ألمانيا الاتحادية إلى مجلس أوروبا، رغم انضمام اقليم السار إلى المجلس، كما انضمت إلى اتحاد غرب أوروبا. كذلك، وافق الحلفاء الغربيون على

السماح لألمانيا الاتحادية بالتسلح فى حدود معينة. وقد احتج الاتحاد السوفيتى على سماح الغرب لألمانيا الغربية بالتسلح على أساس أن ذلك يتعارض مع معاهدة التحالف البريطانية - السوفيتية الموقعة سنة ١٩٤٢، والمعاهدة الفرنسية - السوفيتية الموقعة سنة ١٩٤٤. ولكن الحلفاء لم يعباوا بالاحتجاج السوفيتى، لأنهم وجدوا أن تسليح ألمانيا الاتحادية يمكنهم من مواجهة الخطر السوفيتى، كما أن هذا التسلح سيجبر السوفييت على وضع بعض قواتهم فى الجبهة الأوروبية، وبالتالي لن يتمكنوا من تركيز قوتهم على الجبهة الكورية التى كانت محتدمة فى هذا الوقت. لذلك سمح لألمانيا الاتحادية بأن تعمل فى مجال السياسة الخارجية وإن تنشئ وزارة للخارجية.

فى ٩ يوليو سنة ١٩٥١ سلمت لجنة الحلفاء العليا إلى لينبور وثيقة إنهاء حالة الحرب مع ألمانيا الاتحادية، لكى تمكن الأخيرة من الاشتراك فى الجيش الأوروبى الموحد، لأنه لا يتصور أن تدخل ألمانيا هذا الجيش وهى فى حالة حرب مع بعض أعضائه. وفى ١٤ سبتمبر أعلن وزراء خارجية الغرب موافقتهم على انضمام ألمانيا الاتحادية إلى النطاق الدفاعى الغربى، مما يعنى أن وضع الأخيرة تحول من كونها دولة خاضعة للاحتلال إلى كونها حليفة رسمية للغرب. وفى ٢٦ مايو سنة ١٩٥٢ وقعت الولايات المتحدة وبريطانيا، وفرنسا، وألمانيا الاتحادية معاهدة بون والتى أدت على إعطاء ألمانيا الاتحادية حرية إدارة أمورها الداخلية والخارجية، وإلغاء "لجنة الحلفاء العليا" مع بقاء الوضع القانونى للحلفاء فى ألمانيا الاتحادية، وبرلين الغربية. وفى اليوم التالى وقعت الدول ذاتها معاهدة باريس الخاصة "بالجماعة للدفاعية الأوروبية" والتى انضمت إليها ألمانيا الاتحادية. وجدير بالذكر أن فرنسا قبلت تلك المعاهدة بعد أن تعهدت الولايات المتحدة وبريطانيا بضمان تولد قوات كافية من الدولتين فى أوروبا فى حالة انسحاب أى دولة من تلك المعاهدة. ويقصد بذلك ألمانيا الاتحادية. إلا أن فرنسا بعد وصول الحزب الاشتراكى بزعامة منديس فرنسا إلى السلطة، رفضت التصديق على معاهدة باريس حيث طالب فرنسا بضمانات إضافية فى مواجهة ألمانيا، مما أدى إلى انهيار المعاهدة. وقد أثار الرفض الفرنسى تعاطف الولايات المتحدة وبريطانيا مع ألمانيا الاتحادية. ولذلك عملتا على لهماج ألمانيا فى حلف الأطلسى. وفى ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٥٤ عقدت الدول الأوروبية الغربية مؤتمر باريس، والذى أصدر عدة اتفاقات بشأن إنهاء الاحتلال لألمانيا الاتحادية، وتوليد القوات للحليفة فى أراضيها، ولرقابة والإشراف على التسلح، وانضمامها إلى حلف الأطلسى، واتفاقات بين فرنسا وألمانيا الاتحادية أهمها الاتفاق بشأن

أقليم السار . بموجب الاتفاق يقوم اتحاد غرب أوروبا بإدارة إقليم السار ويجرى استفتاء بقرار فيه مواطنو السار نوع القانون الذي يقبلوا أن يسرى عليهم^(٢٣). كذلك استعادت ألمانيا الاتحادية سيادتها، ورفع المستشار ليناور رسمياً العلم الألماني في ٥ مايو سنة ١٩٥٥ على المقر الرسمي للمستشارية. كذلك أصبحت ألمانيا الاتحادية حليفة للغرب متساوية في الحقوق، وانضمت إلى حلف الأطلسي في السنة ذاتها. وقد رد الاتحاد السوفييتي على ذلك بإعلان إلغاء تحالفه مع فرنسا وبريطانيا في ٩ أبريل سنة ١٩٥٥، وتشكيل حلف وارسو في الشهر ذاته، وادماج ألمانيا الديمقراطية في هذا الحلف. وكان قد سبق ذلك اعتراف الاتحاد السوفييتي بسيادة ألمانيا الديمقراطية في مارس سنة ١٩٥٤، وتبادل العلاقات الدبلوماسية معها.

ثانياً : الوحدة الألمانية

اختلف المنهج الألماني الاتحادي تجاه الوحدة، عن المنهج الألماني الديمقراطي . فقد طالبت ألمانيا الاتحادية بضرورة إجراء انتخابات حرة تحت إشراف دولي في كل ألمانيا لتشكيل جمعية تأسيسية تضع دستوراً يعرض على الشعب الألماني في استفتاء عام، هذا بينما طالبت ألمانيا الديمقراطية بتكوين مجلس تشريعي يتألف من مندوبين متساوي العدد من الدولتين يشكل حكومة مؤقتة تشمل كل ألمانيا تمهيداً لإجراء انتخابات. وفيما بعد قبلت ألمانيا الديمقراطية الاقتراح المقدم من ألمانيا الاتحادية. ولكن ليناور سحب لفتتاحه مشيراً إلى عدم إمكانية إجراء انتخابات حرة في ألمانيا الديمقراطية، وإلى أن هدف الأخيرة هو عرقلة انضمام ألمانيا الاتحادية إلى التحالف الغربي.

وفي ١ مارس سنة ١٩٥٢ قدم الاتحاد السوفييتي مشروعاً للدول الغربية المتحالفة بعقد معاهدة صلح مع ألمانيا الموحدة مع تعهد الأخيرة بعدم الدخول في تحالفات عسكرية موجهة ضد دولة تكون قد استخدمت قواتها المسلحة في الحرب ضد ألمانيا. ولكن تلك الدول رفضت المشروع على أساس أنه يهدف إلى منع تحالف ألمانيا الاتحادية مع الغرب، كما أنه لا يحدد كيفية اختيار الحكومة الألمانية الموحدة. وبناء على اقتراح الدول الغربية الثلاث، انعقد مؤتمر رباي في برلين في ٢٦ يناير سنة ١٩٥٤ لمناقشة عملية توحيد ألمانيا. وقد اتضح في المؤتمر اختلاف المنهج السوفييتي عن المنهج الغربي في الوحدة الألمانية. فقد قدم مولوتوف مشروعاً للأمن الجماعي الأوروبي يشمل ألمانيا ولا يشمل الولايات المتحدة. وكان من الطبيعي أن يفضل المؤتمر الرباعي لاعتراض الدول الغربية

على الصيغة السوفيتية. ومنذ تلك اللحظة بدأ الغرب يركز على صيغة دمج ألمانيا الاتحادية في أوروبا، وتقوية الوحدة الأوروبية، باعتبار أن ذلك مقبلة للوحدة الألمانية، وهو ما اتفق عليه دلاس، وزير خارجية الولايات المتحدة مع، اديناور بعد انتهاء مؤتمر برلين. كما كان اديناور يرى ان اندماج ألمانيا الاتحادية مع الغرب سيقول ضغوطا على السوفييت لقبول توحيد ألمانيا^(٢٤). وعندما انعقد مؤتمر جنيف في يوليو سنة ١٩٥٥، ولدى حضرته الدول المتحالفة والاتحاد السوفيتي، أصرت الدول المتحالفة على الربط بين الوحدة الألمانية والأمن الأوروبي، بمعنى عدم الدخول في ترتيبات أمنية مع الاتحاد السوفيتي إلا إذا تم الاتفاق على توحيد ألمانيا^(٢٥).

أعتبرت ألمانيا الاتحادية أنها تمثل كل الألمان، وسعت إلى محاصرة ألمانيا الديمقراطية، ومنع الدول الأخرى من إقامة علاقات دبلوماسية معها. وفي هذا الصدد طبقت "مبدأ هالشتين" Hallstein Doctrine. كان والتر هالشتين مستشارا لاديناور، ووكيلا لوزارة الخارجية الألمانية الاتحادية. وبموجب المبدأ الذي صاغه، فإن ألمانيا الاتحادية قررت أن تقطع علاقاتها مع أي دولة تعترف بألمانيا الديمقراطية.

منذ ذلك الحين لم يحدث تطور مهم في القضية الألمانية سوى (١) تبادل العلاقات الدبلوماسية بين ألمانيا الاتحادية والاتحاد السوفيتي بعد زيارة أديناور لموسكو سنة ١٩٥٥، بعد اتجاه السوفييت إلى اتباع سياسة التعايش السلمي، (٢) دخول ألمانيا الاتحادية السوق الأوروبية المشتركة سنة ١٩٥٧، (٣) قيام ألمانيا الديمقراطية سنة ١٩٦١ ببناء حائط برلين الذي فصل برلين إلى قسمين منفصلين، وامتد ليضم الحدود بين الألمانيتين، (٤) اعتزال اديناور الحكم سنة ١٩٦٣ وتولى إيرهارد، باني النهضة الاقتصادية الألمانية، المستشارية بدلا منه.

لما للتطور الأهم فكان وصول الحزب الاشتراكي للديمقراطي، بزعامة برانت، إلى السلطة في ألمانيا الاتحادية سنة ١٩٦٩. فقد اتبع برانت سياسة جديدة هي "الانفتاح على الشرق" Drang Nash Osten أي إقامة روابط جديدة مع ألمانيا الديمقراطية، ودول شرق أوروبا. وقد جاءت تلك السياسة في إطار إستراتيجية غربية للتقارب مع الاتحاد السوفيتي بعد المواجهة المسلحة للصينية السوفيتية سنة ١٩٦٩، ولتعميق النزاع الصيني السوفيتي. وعلى هذا الأساس وقعت ألمانيا الاتحادية عدة اتفاقيات بين عامي ١٩٧٠، ١٩٧٢ أهمها معاهدة موسكو مع الاتحاد السوفيتي في ١٢ أغسطس سنة ١٩٧٠، ومعاهدة، ولرسو مع بولندا في ٧ ديسمبر سنة ١٩٧٠، ومعاهدة الأساس مع ألمانيا

الديمقراطية في ٢١ ديسمبر سنة ١٩٧٢. بموجب معاهدة موسكو اعترفت ألمانيا الاتحادية بالحدود القائمة في أوروبا. كذلك أقرت في معاهدة وارسو بحدودها مع بولندا أنه ليس لها أى مطالب إقليمية في أراضي بولندا. وقد سلمت ألمانيا الاتحادية المعاهدتين إلى موسكو ووارسو يوم ٣ يونيو سنة ١٩٧٢، بعد أن تم التوقيع النهائي على اتفاقية برلين الرباعية التى حددت وضع برلين كما سنرى. أما المعاهدة الأهم فهى معاهدة الأساس. وقد نصت تلك المعاهدة على التعهد باحترام السلامة الإقليمية للطرف الآخر. وفى مادتها الثامنة على تبادل البعثات الدائمة. وكان ذلك هو المقامة الحقيقية لسياسة الانفراج الدولى، وعقد مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى، وإصدار إعلان هلسنكى الختامى سنة ١٩٧٥ وما تضمنه من إجراءات بناء الثقة فى أوروبا. وفى يونيو سنة ١٩٧٣ وقعت ألمانيا الاتحادية وتشيكوسلوفاكيا "معاهدة عدم اعتداء" تم بموجبها إلغاء اتفاقية ميونيخ الموقعة سنة ١٩٣٨ بكل آثارها، بما يعنى قبول ألمانيا الاتحادية أن إقليم السوديت، موضوع معاهدة ميونيخ، هو جزء من تشيكوسلوفاكيا. كما نصت المعاهدة على الاعتراف بالحدود الراهنة للدولتين، وأنه ليس لأى منهما مطالب إقليمية الآن ومستقبلا فى أراضي الطرف الآخر. وفى سنة ١٩٧٣ تم قبول الألمانيتين فى عضوية الأمم المتحدة .

لم تشهد القضية الألمانية تطورا جوهريا منذ منتصف السبعينيات وحتى قرب نهاية التسعينيات، باستثناء انتخاب هلموت كول، زعيم الحزب الديمقراطى المسيحى، مستشارا لألمانيا سنة ١٩٨٢، وزيارة اريك هونيكير، رئيس ألمانيا الديمقراطية، ألمانيا الاتحادية زيارة رسمية لأول مرة سنة ١٩٨٧.

مع نهاية الثمانينيات، كانت الدول الشيوعية فى شرقى أوروبا تشهد تحولات سياسية جذرية. وفى هذا الإطار قامت المجر وغيرها من الدول للشيوعية بتخفيف القيود المفروضة على السفر، مما أدى بسلوك ألمانيا الديمقراطية إلى الهجرة إلى ألمانيا الاتحادية عن طريق تلك الدول متخطين حائط برلين. وبذلك فقد الحائط صلابته. وأمام الضغوط الشعبية أعلنت حكومة ألمانيا الديمقراطية فى ٩ نوفمبر سنة ١٩٨٩ أن حائط برلين لم يعد له قيمة. مما أدى إلى تدفق الجماهير لتخطيمه، وتدفق ٢٠٠ ألف ألماني شرقى إلى ألمانيا الاتحادية. وقد طالبت ألمانيا الديمقراطية بتوحيد الدولتين إقتصاديا كأداة للتغلب على المشكلات الإقتصادية التى كانت تواجهها. وفى ٢٨ نوفمبر أعلن هلموت كول، مستشار ألمانيا الاتحادية، خطة النقاط العشر التى تضمنت إقامة علاقة كوفيندرالية بين شطرى ألمانيا. وقد استمر كول ارتباك النظام الحاكم فى ألمانيا الديمقراطية ليعلن إقامة الوحدة

الإقتصادية والنقدية بين الدولتين فى فبراير سنة ١٩٩٠. وفى يوليو سنة ١٩٩٠ حصل على موافقة جوربا تشوف على توحيد الألمانيتين ومنح للدولة الجديدة السيادة الكاملة، وحققها فى اختيار الحلف العسكرى الذى تريد الانضمام إليه مقابل تقديم منحة مالية للاتحاد السوفييتى. وفى ١٢ سبتمبر تم توقيع اتفاقية موسكو بين الدول الأربع الكبرى التى تحتل ألمانيا، بالإضافة إلى الألمانيتين. وقضت الاتفاقية بالتزام ألمانيا بعدم طرح أى مطالب إقليمية فى المستقبل، وعدم تملك أو تصنيع أسلحة الدمار الشامل، وتخفيض قواتها المسلحة فى غضون أربع سنوات، بحيث لا تتخطى ٣٧٠ ألف جندي، أى ما يعادل نصف القوات المسلحة للألمانيتين. وفى ٣ أكتوبر سنة ١٩٩٠ وقع ممثلو الدول الأربع الكبرى والألمانيتين، وثيقة نيويورك، وتم بموجبها إيقاف حقوق سلطات الدول الأربع الكبرى فى برلين، والإعلان عن توحيد ألمانيا رسميا بعد حل دولة ألمانيا الديمقراطية. وبذلك تحققت الوحدة الألمانية، وتم اختيار برلين عاصمة للدولة الجديدة.

ثالثاً : قضية برلين

احتلت قضية برلين موقعا متميزا فى القضية الألمانية بسبب كونها عاصمة لألمانيا قبل الاحتلال. وكانت المدينة قد قسمت بين الحلفاء الأربعة، وسمح الاتحاد السوفييتى للدول الحليفة الأخرى بممر برى وآخر بالسكك الحديدية من مناطق احتلالهم فى ألمانيا إلى مناطق احتلالهم فى برلين الغربية. وبعد انعقاد مؤتمر وزراء خارجية الغرب فى لندن فى فبراير سنة ١٩٤٨، وهو المؤتمر الذى وافق على ضم ألمانيا الغربية إلى المعسكر الغربى، احتج الاتحاد السوفييتى على للتصرف الغربى دون تشاور معه طبقا لاتفاقية بوتسدام، وقام بفرض حصار برى على برلين فى يونيو سنة ١٩٤٨ استمر حتى مايو سنة ١٩٤٩. واضطر الغرب إلى مد برلين بالمواد الغذائية والأدوية عن طريق جسر جوى. وقد أدى الحصار إلى عزل الجزء الذى تحتله الدول الغربية عن الجزء الذى يحتله الاتحاد السوفييتى من برلين. كما أدى إلى اصرار الدول الغربية على استمرار وضعها كدول محتلة لبرلين الغربية حتى تعتبر الأخيرة وكأنها جزء من أراضى تلك الدول، ومن ثم يعتبر أى هجوم سوفييتى عليها بمثابة اعتداء عليها، وهو ما أصر عليه الاتحاد السوفييتى بالنسبة لبرلين الشرقية، رغم كونها عاصمة لألمانيا الديمقراطية. ومن ثم أصبح لبرلين الغربية دستوراً خاصاً صدر فى سبتمبر سنة ١٩٥٠. وفى هذا الإطار انقسمت برلين إلى شطرين وأصبح من الصعب على سكانها للتنقل بين الشطرين.

فى نوفمبر سنة ١٩٥٨ دعى الاتحاد السوفيتى الدول الغربية للتفاوض معه حول تعديل وضع برلين الغربية بحيث تصبح مدينة مستقلة لا تتبع أى دولة، بما فى ذلك دولتى ألمانيا، وهدد بأنه فى حالة رفض الدول الغربية التفاوض فإنه سيلغى حقوق تلك الدول الخاصة بالمرور إلى برلين. وقد رفضت الدول الغربية قبول المقترحات السوفيتية. وردا على ذلك أقامت حكومة ألمانيا الديمقراطية فى ١٣ أغسطس سنة ١٩٦١ "حائط برلين"، وهو حائط يفصل برلين الشرقية عن برلين الغربية، وتم منع اهالى برلين الغربية من زيارة برلين الشرقية والعكس، كما تم مد الحائط ليفصل ألمانيا الديمقراطية عن ألمانيا الاتحادية بطول الحدود بينهما.

وفى إطار سياسة الانفتاح على الشرق التى اتبعتها المستشار الألمانى الاتحادى برانت. وقعت ألمانيا الاتحادية، كما قدمنا، معاهدتى موسكو ووارسو. وقد اشترطت ألمانيا الاتحادية ومعها الدول الغربية أن يرتبط ذلك بتقديم تيسيرات فى برلين الغربية. ومن ثم التوقيع على اتفاقية برلين الرباعية بشأن تسهيل الاتصال بين شقى برلين، وذلك فى ٣ سبتمبر سنة ١٩٧١، والاتفاقية المنظمة لتيسيرات الاتفاقية الرباعية بين دولتى ألمانيا فى ١٧ ديسمبر سنة ١٩٧١. وفى ٣ يونيو سنة ١٩٧٢ تم التوقيع النهائى على اتفاقية برلين الرباعية. وبعد توقيعها بدقة واحدة سلمت ألمانيا الاتحادية معاهدتى موسكو ووارسو، بعد أن صدق برلمانها عليهما إلى الاتحاد السوفيتى وبولندا. وقد نصت الاتفاقية الرباعية على التزلم الاتحاد السوفيتى بمرور الأفراد والبضائع الترانزيت بين برلين الغربية وألمانيا الاتحادية عبر أراضى ألمانيا الديمقراطية، وأن ذلك المرور لن يتعرض لأى قيود، كما أنه سينال ميزة الأفضلية. كما نص على استمرار حقوق الدول الغربية فى برلين الغربية، وأن الأخيرة لن تكون عنصرا أصليا فى تكوين ألمانيا الاتحادية^(٣٦). وقد أدت الاتفاقية إلى تسهيل الاتصال بين شطرى برلين. وفى ٣ نوفمبر سنة ١٩٨٩ تم تحطيم حائط برلين، وتوحيد المدينة كما قدمنا .

رابعاً : قضية التعويضات الألمانية

اتفق الحلفاء فى مؤتمر بوتسدام على اجبار ألمانيا على دفع تعويضات عينية تقتطع من المعدات للصناعية والحربية الألمانية، وعلى تشغيل العمالة الألمانية لصالح الحلفاء. ويختلف ذلك الاتفاق عن مبدأ التعويضات النقدية الذى طبق بعد الحرب العالمية الأولى ضد ألمانيا . وفى نوفمبر سنة ١٩٤٥ اتفق مؤتمر باريس للتعويضات، وحضرته ١٨ دولة

ليس من بينها الاتحاد السوفييتي، واتفق فيه على المبادئ العامة لتوزيع التعويضات، مع إنشاء وكالة تعويضات للإشراف على تطبيقها. وقد اكتفى مؤتمر باريس بتحديد حصة لكل دولة في الأصول الرأسمالية الألمانية، ولم يحدد قيمة التعويضات بعكس ما تم بعد الحروب العالمية الأولى. بيد أن قرارات مؤتمر باريس لم يكن لها تأثير على قضية التعويضات نظرا لعدم مشاركة الاتحاد السوفييتي، ولعدم واقعية ما اتفق عليه في المؤتمر من تجريد لألمانيا من معداتها الصناعية. واقتصر دور الوكالة على توزيع ٥٢٠ مليون دولار الاحتياطيات والأرصدة المالية الألمانية كتعويضات على ٢١ دولة (ليس من بينها الاتحاد السوفييتي) حصلت منها الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا على ١١٤، ١٠٦، ٨٧ مليون دولار على التوالي .

وفي مارس سنة ١٩٤٦ وضعت الدول للمتحالفة الأربعة خطة جديدة للتعويضات تضع في اعتبارها أهمية ترك جزء من المعدات الرأسمالية الألمانية في ضوء انهيار الاقتصاد الألماني. بيد أن هذه الخطة لم تطبق بدورها بسبب بداية نشوب الحرب الباردة، ومما دعى الحلفاء الغربيين إلى للتساهل مع ألمانيا فيما يتعلق بالتعويضات. وفي ٢٩ أغسطس سنة ١٩٤٧ أعلنت بريطانيا والولايات المتحدة عن خطة جديدة تقوم على الحفاظ في منطقتي احتلالهما على طاقة إنتاجية تقترب من المستوى الصناعي الذي كان يسود سنة ١٩٣٦. وأخيراً، فإنه بعد إعلان تكوين ألمانيا الاتحادية سنة ١٩٤٩ طلبت الحكومة الجديدة وقف سياسة فك المصانع، وهو ما استجاب له الحلفاء الغربيون بل بدأو في إعادة بناء مصانع سبق أن جردت من آلاتها. وبذلك انتهت قضية التعويضات، وفي سنة ١٩٥٩ تم إلغاء وكالة التعويضات ذاتها^(٢٧).

المبحث السابع

الصراعات الدولية

اتسمت حقبة النصف الثاني من القرن العشرين بكثافة الصراعات الدولية بشكل غير مسبوق في السياسة الدولية. فقد شملت تلك الصراعات قضايا جديدة لم تكن مطروحة في السياسة الدولية من قبل، وأهمها قضايا الصراع الاقتصادي بين الشمال والجنوب، بالإضافة إلى القضايا السياسية والأمنية التقليدية. كذلك فقد امتد النطاق الجغرافي للصراعات الدولية ليشمل معظم أنحاء العالم. كما تصاعد عدد كبير من تلك الصراعات إلى حد الحروب المسلحة (٢٨).

وقد تمت تلك الصراعات على مستويين، الأول هو المستوى العالمي وذلك بين القوتين الأعظم وبين القوى الكبرى الأخرى. وقد سيطر الصراع الأمريكي - السوفييتي على السياسة الدولية طوال تلك الحقبة. وكان من أهم تطبيقات هذا الصراع هو الصراع السوفييتي - لغربي حول القضية الألمانية. ولكن نظراً لخصائص عملية توازن الرعب استطاعت القوتان حصر الصراع بينهما عند مستوى الحرب الباردة، وتحويل الصراع إلى مستوى الحروب الإقليمية والتي كان معظمها متأثراً بالصراع العالمي بين القوتين. كما شهدت تلك الفترة عدداً من الأزمات الدولية بين القوتين الأعظم. ومن تلك أزمة حصار الاتحاد السوفييتي لبرلين الغربية، وأزمة مضيق تايوان سنة ١٩٥٣، وأزمة العدوان الثلاثي على مصر سنة ١٩٥٦، وأزمة كيموى وماتو سنة ١٩٥٨. بيد أن أهم تلك الأزمات كان أزمة الصواريخ الكوبية سنة ١٩٦٢ والتي نشأت عن حصار الولايات المتحدة لشواطئ كوبا لاجبار الاتحاد السوفييتي على سحب الصواريخ التي وضعها في كوبا (٢٩). وقد هدئت تلك الأزمة بنشوب حرب عالمية. وقد تم حصر تلك الأزمة، في إطار قواعد عملية توازن الرعب. فقد سحب الاتحاد السوفييتي صواريخه من كوبا مقابل تعهد الولايات المتحدة بعدم الاعتداء على كوبا. كذلك شهدت تلك الفترة صراعا بين القوى الكبرى ذاتها، ومن ذلك الصراع الصيني - السوفييتي. والصراع الصيني - الهندي، والصراع الأمريكي - الفرنسي. أما المستوى الثاني فهو المستوى الإقليمي. وعند هذا المستوى حدثت معظم الصراعات والحروب في السياسة الدولية في تلك الفترة. ومن أهم تلك الصراعات والحروب، الصراع الهندي الباكستاني، والصراع العربي - الإسرائيلي،

والصراع بين كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية، والصراع الكونجولى، والصراع الفيتنامى، والصراع الأفغانى، والصراع العراقى-الإيرانى، والصراع الصومالى-الاثيوبى، ومجموعة الصراعات العربية - العربية مثل الصراع العراقى- الكويتى، والصراع الجزائرى- المغربى. وباستثناءات محدودة، وبمعكس الحال عند المستوى العالمى، فقد تصاعدت تلك الصراعات إلى حروب إقليمية اضطلعت فيها القوتان الأعظم بدور مهم فى استمرار الصراع من خلال تدخلاتهما لدعم أطراف الصراع. ويلاحظ أن كل تلك الصراعات تقريبا قد حدثت فى أفريقيا وآسيا. ويرجع إلى ذلك هشاشة الدولة فى القارتين حيث ارتبط بعملية الاستقلال ظهور مشكلات الحدود، والهوية، وبناء الدولة، كما أن هشاشة البناء الإقتصادى للدول الجديدة فى القارتين سمح بالتدخلات الأجنبية فى صراعاتهما.

بطبيعة الحال، فإننا لن نستطيع رصد تطورات كل تلك الصراعات، وإنما سنركز على تلك الصراعات التى أثرت بشكل جوهري على تطور السياسة الدولية وهى الصراع الهندى-الباكستانى، والصراع الكورى، والصراع الفيتنامى، والصراع العربى-الإسرائيلى، والصراع الأفغانى، والصراع بين الشمال والجنوب. وسنتناول تلك الصراعات بإيجاز.

المطلب الأول

الصراع الهندى - الباكستانى

سبق أن أشرنا إلى أن الهند بعد الحرب العالمية الثانية كانت تتألف من الهند البريطانية، والامارات المستقلة، وإلى أن بريطانيا سلمت باستقلال الهند البريطانية. إلا أن الخلاف ثار بخصوص تحديد وضع الامارات المستقلة واتفق على أن تختار تلك الامارات الانضمام إلى الهند أو باكستان. وقد حسمت الامارات وضعها مع حلول يوم استقلال الهند وباكستان ما عدا ثلاث امارات هى جوناغاد، وحيدر أباد، وكشمير. هذا وقد تم حسم الوضع بالنسبة للولايتين الأولى والثانية وذلك بانضمامهما إلى اتحاد الهند - الأولى عن طريق الاستفتاء والثانية عن طريق القوة المسلحة. إلا أن مشكلة ولاية كشمير ظلت دون حل، وصارت محل خلاف كبير استمر بين الهند وباكستان منذ ذلك الوقت وحتى الآن.

تقع ولاية جامو وكشمير في إقليم الهمالايا ، وتبلغ مساحتها ٨٦,٠٢٣ ميلاً مربعاً تقريباً ، وبلغ عدد سكانها حسب تعداد عام ١٩٤١ أربعة ملايين نسمة منهم ثلاثة مليون مسلم يحكمهم مهراجا هندوسي هو هاري سينج. وفي الفترة التي انضمت فيها معظم الإمارات أما إلى الهند أو باكستان، لم يستطع مهراجا ولاية جامو وكشمير أن يتخذ قراراً في هذا الشأن لأنه كان يرغب استقلال الولاية. وفي يوليو ١٩٤٧ اندلعت ثورة مسلحة في الجزء الأوسط الغربي من الولاية، حيث تمكن الثوار من إقامة ما يسمى بحكومة كشمير الحرة. وقد أمدت باكستان الثوار بالسلاح. وفي ٢٤ أكتوبر ١٩٤٧ طلب المهراجا مساعدة الهند. إلا أن الهند ردت بأنها لا تستطيع إرسال قوات هندية إلا بعد انضمام كشمير إليها، مما دفع المهراجا إلى توقيع وثيقة انضمام كشمير إلى الهند متجاهلاً برأي أغلبية السكان. وفي ٢٧ أكتوبر ١٩٤٧ وافقت الهند على انضمام كشمير إليها وبدأت القوات الهندية تدخل كشمير، وسيطرت على ثلثي الولاية.

في أوائل يناير ١٩٤٨، عرضت الهند للنزاع على مجلس الأمن. وقد أصدر المجلس أربعة قرارات. وكان أهم تلك القرارات هي القرار الصادر في ٢٠ يناير ١٩٤٨ والقرار الصادر في ٢١ أبريل ١٩٤٨. فقد نص القرار الأول على تشكيل لجنة للوساطة بين الدولتين تتكون من ثلاثة أعضاء تختار أحدهم الهند وتختار الثاني باكستان، أما الثالث فيتم اختياره بواسطة العضوين السابقين. أما القرار الصادر في ٢١ أبريل ١٩٤٨ فقد نص على زيادة عدد أعضاء لجنة الوساطة إلى خمسة أعضاء، وحدد مهمة اللجنة بالذهاب إلى شبه القارة الهندية بفرض تسهيل اتخاذ إجراءات استعادة السلام والنظام وإجراء استفتاء في كشمير. وقد لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان* وأجرت اللجنة مباحثات مع الهند وباكستان، وأصدرت قرارها الأول في ١٣ أغسطس ١٩٤٨ بوقف إطلاق النار بين الدولتين وإجراء استفتاء عام لتحديد مستقبل ولاية جامو وكشمير. وفي ٥ يناير ١٩٤٩ اتخذت اللجنة قرارها الثاني، والذي نص على المبادئ الأساسية للاستفتاء. وقد نجحت اللجنة في وقف إطلاق النار بين الدولتين. وقد وجهت اللجنة اللوم إلى الهند لعدم تعاونها مع اللجنة لتطبيق قرار مجلس الأمن. وهكذا انتهت وساطة الأمم المتحدة والتي استمرت من عام ١٩٤٨ إلى عام ١٩٥٣ بالفشل في حل نزاع كشمير^(٣٠).

وفي ١٦ أغسطس ١٩٥٣ بدأت مباحثات مباشرة في لاهي بين نهرو، ومحمد علي بوجرا رئيسي وزراء الدولتين. وتم الاتفاق على ضرورة إجراء استفتاء للتحقق من رغبات شعب كشمير، وعلى تعيين مدير للاستفتاء. ولكن اتفاقية لاهي سرعان ما واجهت

انتكاسة كبيرة. ذلك أن الهند نذرت بتوقيع باكستان اتفاقية حلف جنوبى شرقى آسيا للتخلى عن التزامها بعد استفتاء فى كشمير. كذلك صدقت الجمعية التشريعية فى كشمير على انضمام الولاية الى الهند بعد القبض على الشيخ عبد الله رئيس وزراء الولاية وإيداعه السجن.

فى ١٦ يناير ١٩٥٧ اجتمع مجلس الأمن، بناء على طلب باكستان، واتخذ قراراً يؤكد قراراته السابقة وكذلك قرارات "لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان". وأكد المجلس ان الاستفتاء الحر الذى يجرى تحت اشراف الامم المتحدة هو الذى يحدد الوضع النهائى لولاية جامو وكشمير، وأن قرار الجمعية التشريعية فى كشمير هو عمل غير شرعى ولا يغير من وضع الولاية. وفى ٢ ديسمبر ١٩٥٧ أصدر مجلس الامن قراراً بتعيين وسيط بين الدولتين لتنفيذ مقترحات لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان. وقد أجرى الوسيط مباحثات بين الدولتين، ووافقت باكستان على مقترحاته بينما رفضتها الهند. وبذلك توقفت جهود الامم المتحدة مرة أخرى.

فى ٢٧ مايو سنة ١٩٦٤ قررت الهند فى عهد رئيس وزرائها الجديد شاسترى ضم كشمير نهائياً للهند وإغلاق باب المفاوضات مع باكستان. وعقب ذلك أصدر الرئيس الهندى فى ٢١ ديسمبر ١٩٦٤ قراراً جمهورياً تولى بموجبه سلطات ومهام كل من الحكومة والجمعية التشريعية فى كشمير. واحتجت الحكومة الباكستانية لدى الهند على القرار الهندى مما مهد الطريق للمواجهة المسلحة الثانية سنة ١٩٦٥.

فى أول سبتمبر ١٩٦٥ شنت باكستان هجوماً على القوات الهندية فى كشمير. وبينما كانت المعارك تدور فى كشمير، اجتمع مجلس الامن واتخذ قراراً فى ٤ سبتمبر ١٩٦٥ دعا فيه حكومتى الهند وباكستان الى وقف إطلاق النار فوراً، وانسحاب جميع الأفراد المسلحين والتعاون مع المراقبين العسكريين للامم المتحدة فى الهند وباكستان للاشراف على مراقبة وقف إطلاق النار. وقد قبلت الهند وباكستان وقف إطلاق النار. وفى ٤ يناير ١٩٦٦ بدأت فى مدينة طشقند فى الاتحاد السوفيتى مباحثات السلام بين الرئيس الباكستانى أيوب خان، ورئيس الوزراء الهندى شاسترى، أسفرت عن توقيع اتفاقية طشقند فى ١٠ يناير ١٩٦٦. وبموجبها انسحبت قوات الدولتين إلى المواقع التى كانت تحتلها قبل بدء الحرب.

وفى سنة ١٩٧١ نشبت حرب هندية - باكستانية ثالثة. ولم يكن النزاع هذه المرة بسبب مشكلة كشمير، ولكنه بدأ بمشكلة داخلية فى باكستان، سرعان ما تحولت إلى نزاع

مع الهند أدى إلى قيام الحرب بينهما. وتتمثل تلك المشكلة فى رفض السلطات الباكستانية الاعتراف بنتيجة الانتخابات البرلمانية التى تمت سنة ١٩٧١ وأدت إلى حصول حزب رابطة عوامى (فى باكستان الشرقية) على أغلبية المقاعد فى البرلمان. فقد حلت باكستان البرلمان وأمر يحيى خان، رئيس باكستان، باعتقال زعماء الرابطة مما أدى إلى تحول الرابطة إلى المطالبة بالانفصال، فأرسل يحيى خان الجيش لقمع للحركة الانفصالية^(٢١). وجدت الهند أن للتدخل العسكرى الباكستانى فى شرق البلاد هو فرصة لضرب وحدة باكستان وإثبات خطأ نظرية الأمتين (الهندوسية والإسلامية) فى جنوبى آسيا عن طريق التدخل لفصل باكستان الشرقية عن باكستان. وهكذا وقعت الهند معاهدة صداقة مع الإتحاد السوفييتى. وكانت هذه الإتفاقيه غطاءً لحلف عسكرى بين الدولتين. وفى ١ ديسمبر ١٩٧١، وجهت أنديرا غاندى إنذاراً إلى يحيى خان بسحب قواته من باكستان الشرقية. ولكن يحيى خان رفض الإنذار، وأمر بتوجيه ضربة جوية للهند فى ٣ ديسمبر. وعلى الفور بدأ القتال بين الدولتين بتقدم القوات الهندية داخل باكستان الشرقية. واستمر القتال لصالح القوات الهندية حتى تم إعلان وقف إطلاق النار، بعد أن استولت الهند على كل باكستان الشرقية وعلى أراض من باكستان الغربية. وقد أعلنت الهند إقامة دولة بنجلاديش فى إقليم باكستان الشرقية.

فى ٢٨ يونيو سنة ١٩٧٢ اجتمع نو الفقار على بوتو، الذى تولى رئاسة الوزراء فى باكستان بعد الإطاحة بحكم يحيى خان، مع أنديرا غاندى فى مدينة سيملا الهندية. وفى ٣ يوليو توصل الجانبان إلى "إتفاق سيملا". وقد نص الإعلان على استعادة باكستان لكل الأقاليم التى فقدتها فى حرب ديسمبر سنة ١٩٧١، باستثناء المناطق الواقعة على خط وقف إطلاق النار فى كشمير وأن تعيد باكستان إلى الهند الأراضى التى احتلتها فى قطاع البنجاب وصحراء راجستان. وتفقّت الدولتان على حل المنازعات بينهما بشكل ثنائى. وتأتى أهمية هذا النص من أن الهند استعملته فيما بعد للإدعاء بأن إعلان سيملا قد ألغى قرارات مجلس الأمن الخاصة بكشمير حيث أن نزاع كشمير لا يحل إلا بشكل ثنائى، وهو الأمر الذى ترفضه باكستان مؤكدة أن قرارات مجلس الأمن لا تلغى إلا بقرارات جديدة من المجلس ذاته. وما زالت باكستان تصر على التطبيق الكامل لقرارات مجلس الأمن الصادرة بشأن كشمير.

وبعد إعلان سيملا بادرت الهند وباكستان بتطبيق مجموعة من الإجراءات التى اصطلح على تسميتها بإجراءات بناء الثقة بهدف تجنب نشوب حرب جديدة بينهما. بيد أن

هذه الإجراءات، وإن نجحت في منع نشوب حرب رابعة بين الدولتين إلا أنها لم تؤد إلى حل المشكلات المطروحة بينهما، بل إنه في ظل تلك الإجراءات تحولت الهند وباكستان إلى قوتين نوويتين .

منذ سنة ١٩٧١ خدمت قضية كشمير . ولكنها ما لبثت أن تجددت سنة ١٩٨٩ مع انسحاب الاتحاد السوفييتي من أفغانستان، وصعود نجم المجاهدين الأفغان سنة ١٩٨٨ . فقد اندلعت ثورة مسلحة في كشمير ضد الوجود الهندي، وتآلفت حركات للمقاومة داخل وخارج الإقليم، مما أدى إلى طرح التزام مرة أخرى، وفي عمليات القتال التي دارت سقط حوالي ٣٠ ألف قتيل من الجانبين . ومن ثم، فإن نهاية الحرب الباردة أدت إلى إعادة انبعاث قضية كشمير .

المطلب الثاني

الصراع الكوري

في سنة ١٩٤٨ تم إنشاء دولتين منفصلتين في جنوبي وشمالى كوريا فصلهما خط عرض ٣٨ . وفي ٢٥ يونيو سنة ١٩٥٠ قامت جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية (كوريا الشمالية) بعبور خط العرض وغزو جمهورية كوريا (كوريا الجنوبية) . ومما شجع كوريا الشمالية على شن الغزو، الاضطرابات الاجتماعية والسياسية التي كانت تشهدها كوريا الجنوبية، وتزايد المعارضة السياسية لنظام سينجمان رى، مما أعطى الانطباع لكيم إيل سونج، زعيم كوريا الشمالية، بأن الكوريين الجنوبيين سرحبون بالقادمين من الشمال . كذلك، شجع الاتحاد السوفييتي والصين الشعبية كيم إيل سونج على الغزو في إطار سعيهما لضعاف المعسكر الغربي، الذى كانت كوريا الجنوبية أحد أعمدته^(٣٢) .

انعقد مجلس الأمن في ٢٧ يونيو، واتخذ في غياب الاتحاد السوفييتي، الذى كان يقاطع اجتماعاته، قرارا بفرض عقوبات عسكرية على كوريا الشمالية . وفي ٣٠ يونيو أمر الرئيس الأمريكى ترومان بعض القوات الأمريكية المتمركزة في اليابان بالانتقال إلى كوريا الجنوبية لمساعدتها . وقد كونت الولايات المتحدة قوة دولية من وحدات عسكرية تنتمى إلى ٢٥ دولة بالإضافة إلى كوريا الجنوبية والولايات المتحدة . وتم وضع تلك القوة في إطار قيادة تابعة للأمم المتحدة يرأسها الجنرال ماك آرثر . وقد انتظمت القوات الدولية في إطار الجيش الثامن الأمريكى وبلغ عددها ٣٥ ألف جندي بالإضافة إلى ٢٦٠ ألف

جندى لأمريكى ، مما قوى الاعتقاد بأن الولايات المتحدة تخوض الحرب تحت غطاء الأمم المتحدة. وكانت تلك هى المرة الأولى فى تاريخ السياسة الدولية التى تطبق فيها منظمة دولية للعقوبات العسكرية .

استطاعت القوات الكورية الشمالية أن تحتل سول، عاصمة كوريا الجنوبية، وأن تدفع القوات الدولية جنوبا إلى منطقة بيوسان. ولكن القوات الدولية استطاعت فى سبتمبر سنة ١٩٥٠ صد الهجوم ودفع الكوريين الشماليين إلى ما وراء خط عرض ٣٨، كما عبرت تلك القوات هذا الخط فى ٧ أكتوبر واحتلت بيونج يانج، عاصمة كوريا الشمالية حيث أصبح هدفها إسقاط الحكم الشيوعى فى الشمال وتوحيد الكوريتين. وقد أدى ذلك إلى تدخل قوات الصين الشعبية بأعداد ضخمة مما أدى إلى تراجع القوات الدولية، وتقديم القوات الكورية الشمالية مرة أخرى حيث استعادت بيونج يانج، واحتلت سول للمرة الثانية. وقد توقف الهجوم جنوب العاصمة سول. وأدى ذلك إلى تخلى ترومان عن هدف إسقاط للحكم الشيوعى فى الشمال، والإقتصار على وقف الغزو الشيوعى للجنوب. وقد اعترض الجنرال ماك آرثر على هذا التحول مما أدى إلى طرده من منصبه فى ١١ أبريل. وفى هذا الإطار شنت القوات الدولية، هجوما كاسحا أدى إلى التراجع الكورى - الصينى عن سول. وفى ٢٢ أبريل سنة ١٩٥١ وصلت تلك القوات مرة أخرى إلى خط عرض ٣٨. وعند هذا الخط وصلت للحرب الكورية إلى حالة معارك الكر والفر.

وقد حدا ذلك بمنسوب الاتحاد السوفييتى لدى الأمم المتحدة بأن يقدم اقتراحا فى يونيو سنة ١٩٥١ بدخول المتحاربين فى مفاوضات لوقف إطلاق النار. وقد بدلت تلك المفاوضات فى ١٠ يوليو فى كوريا الشمالية واستمرت لمدة عامين. وفى يولية سنة ١٩٥٣ تم توقيع اتفاقية هدنة فى قرية بانمنجوم Panmungom الواقعة على خط عرض ٣٨. وبذلك انتهت الحرب الكورية. وقد أدت تلك الحرب إلى تدمير الكوريتين تقريبا، وتكبدتهما مع القوات الدولية، خسائر ضخمة، ومازال اتفاق الهدنة الموقع سنة ١٩٥٣ سارى المفعول.

فى سبتمبر سنة ١٩٩١ تم قبول الكوريتين كعضوين فى الأمم المتحدة. وفى ديسمبر سنة ١٩٩١ وقعتا اتفاق عدم اعتداء. وكان هذا التحول جزءا من عملية انتهاء الحرب الباردة. بيد أن العلاقات بين الكوريتين لم تشهد تحسنا نوعيا طوال التسعينيات.

المطلب الثالث

الصراع الفيتنامي

سبق أن رأينا أن فرنسا قد هزمت في معركة ديان بين فو في مارس سنة ١٩٥٤ مما أدى إلى انسحابها من فيتنام . ولكن الولايات المتحدة بدأت تحل محل فرنسا تدريجيا لحماية فيتنام الجنوبية، مما أدى إلى نشوب أطول حرب مستمرة عرفتها فترة الحرب الباردة، وهي الحرب الفيتنامية، والتي بدأت سنة ١٩٥٩ وانتهت سنة ١٩٧٥. وكانت أطرافها قوات فيتنام الشمالية، وجبهة التحرير الوطني الفيتنامية (فيت كونج)، والولايات المتحدة، وقوات فيتنام الجنوبية. وقد تدخلت الولايات المتحدة لمنع القوات الشيوعية المدعومة من الشمال من السيطرة على فيتنام الجنوبية حتى لا يؤدي ذلك إلى انتشار الشيوعية والنفوذ السوفييتي في شرقي آسيا. وقد بدا التدخل الأمريكي لدعم فيتنام الجنوبية سنة ١٩٥٩ من خلال إرسال مستشارين عسكريين، مع مجئ جونسون إلى الرئاسة في الولايات المتحدة سنة ١٩٦٣، صمم على زيادة التدخل العسكري الأمريكي في فيتنام، كما اتجه إلى اتباع إستراتيجية أكثر تشددا تجاه فيتنام الشمالية، فقام بقصف بعض مواقعها البرية والبحرية بشكل سري.

وفي ٢ أغسطس سنة ١٩٦٤ ضربت الزوارق الحربية الفيتنامية الشمالية المدمرة الأمريكية مادوكس، التي كانت قد توغلت داخل المياه الإقليمية الشمالية في خليج تونكين. وفي ٤ أغسطس ادعت الولايات المتحدة أن الزوارق الفيتنامية الشمالية قصفت السفينة الأمريكية تيرنر جوي. وقد وظف جونسون هذا الادعاء (الذي تبين فيما بعد عدم صحته) لاستصدار قرار من الكونجرس عرف باسم قرار خليج تونكين Gulf of Tonkin Resolution، والذي فوض الكونجرس بموجبه للرئيس سلطات الحرب في فيتنام. وهكذا اندلعت الحرب المعلنة في فيتنام حيث بدأت الطائرات الأمريكية في قصف فيتنام الشمالية، وقامت قوات جبهة التحرير الفيتنامية، مدعومة من الشمال، بمهاجمة الأهداف الأمريكية في الجنوب. ولما بدا أن القصف الجوي قد فشل في تحقيق أهدافه، قرر جونسون في ٨ مارس سنة ١٩٦٥ إرسال قوات مشاة البحرية إلى فيتنام الجنوبية، والذين وصل عددهم مع نهاية سنة ١٩٦٩ إلى ٥٤٣ ألف جندي. وقد اتبعت القوات الأمريكية بقيادة الجنرال ويستمورلاند إستراتيجية التدمير الشامل للعدو. وفي المقابل لجأت قوات جبهة التحرير مدعومة من فيتنام الشمالية إلى إستراتيجية حرب العصابات. وفي سنة ١٩٦٧ شنت قوات

جبهة التحرير "هجوم نت" Tet Offensive والذي تضمن شن هجوما شاملا على جميع المدن الفيتنامية في آن واحد. وفي هذا الهجوم أستولى المهاجمون على سايجون، بل وعلى السفارة الأمريكية ذاتها. ولم يخرج المهاجمون من سايجون إلا بعد ثلاثة أسابيع. استمر هجوم نت حتى سبتمبر سنة ١٩٦٨. وكان من أبشع أحداث هجوم نت ما تكشف عن تدمير القوات الأمريكية قرية ماى لاي My Lai مما أسفر عن قتل ٥٠٠ مدنيا معظمهم من النساء والأطفال. واستخدام القوات الأمريكية الأسلحة الكيميائية في الحرب الفيتنامية. وقد تركت واقعة ماى لاي أثرا هائلا على الرأي للعلم الأمريكي، مما دعى قطاعات مهمة فيه إلى الدعوة إلى الانسحاب من فيتنام أو التوصل إلى تسوية سلمية، والتخلى عن هدف الانتصار على جبهة التحرير الفيتنامية خاصة بعد ان قتل حوالى ٣٠ ألف جندي أمريكي في الحرب مع نهاية سنة ١٩٦٨. وقد قرر جونسون عدم السعى إلى الحصول على فترة رئاسة ثانية بعد تدهور شعبيته.

بدأت المرحلة الثانية من الحرب الفيتنامية مع وصول ريتشارد نيكسون إلى السلطة في يناير سنة ١٩٦٩، وانتهت بنهاية الحرب سنة ١٩٧٥. جاء نيكسون بمبدأ جديد اسمى "مبدأ نيكسون" Nixon Doctrine. طبقا لهذا المبدأ، فإن القوات الأمريكية لن تتدخل بشكل مباشرة في الحروب الآسيوية. وستوكل تلك المهمة إلى القوات المحلية الموالية. وقد أطلق على تلك الإستراتيجية فى سياق الحرب الفيتنامية إستراتيجية الفتنة Vietnamization. وهكذا أمر نيكسون بسحب ٢٥ ألف جندي أمريكي من فيتنام، ولكنه فى الوقت ذاته أمر ببدء عمليات سرية فى فيتنام الجنوبية ضد المشرته فى لغنامهم إلى جبهة التحرير الفيتنامية، كان معظمهم من المدنيين الأبرياء، كما أمر بتصعيد الغارات الجوية على فيتنام الشمالية. ومد من نطاق الحرب إلى كمبوديا أولا فى قطع خطوط المواصلات الفيتنامية إلى الجنوب.

وفى أبريل سنة ١٩٧٠ أمر نيكسون القوات الأمريكية بغزو كمبوديا محتجا بضرورة الغزو لضمان أمن القوات الأمريكية المنسحبة من فيتنام. وقد أدى ذلك إلى اندلاع المظاهرات فى الجامعات الأمريكية احتجاجا على توسيع نطاق الحرب. وقد سقط فى تلك المظاهرات ست قتلى من طلاب الجامعات على يد الشرطة الأمريكية. وقد أعقب ذلك إلغاء الكونجرس قرار خليج تونكين، كما أصدر أيضا تعديل كوبر - تشرش الذى حظر استخدام القوات الأمريكية خارج فيتنام الجنوبية، مما دعى للرئيس الأمريكى إلى سحب قواته من كمبوديا. ولكنه لم يحظر القصف الجوى. وقد أدى ذلك إلى تدمير الريف

الكمبودى وانضمام الملايين من الفلاحين إلى المعارضة الشيوعية فى كمبوديا المتمثلة فى "الخمير الحمر"، مما أدى إلى زيادة شعبيتهم ووصولهم إلى السلطة سنة ١٩٧٥. وقد امتد القصف الجوى الأمريكى إلى لاوس. ومع حلول سنة ١٩٧٠ كان حوالى ٧٥٠ ألف من سكان لاوس قد لقوا مصرعهم فى هذا القصف. مما أدى إلى تنمر السكان ضد الحكومة الملكية المدعومة من الولايات المتحدة ووصول الشيوعيين إلى السلطة فى لاوس سنة ١٩٧٥ أيضا. وهكذا، فإن إستراتيجية نيكسون خدمت الشيوعيين فى جنوب شرقى آسيا.

يلاحظ أن الاتحاد السوفييتى والصين الشعبية لم يتخلا علنا فى الحرب لدعم فيتنام الشمالية. فقد كانت الدولتان حريصتان على إرساء قواعد العلاقات الجديدة مع الولايات المتحدة، والتي كانت بدورها توظف النزاع الصينى- السوفييتى لتحقيق مكاسب عالمية. كان الاتحاد السوفييتى حريصا على استمرار سياسة الانفراج، كما كانت الصين حريصة على فتح جسور للعلاقات مع الولايات المتحدة لضرب الانفراج الأمريكى - السوفييتى. وهكذا، فإنه عندما قامت الولايات المتحدة بتلقيم مينائى هانوى وهافونج فى سنة ١٩٧٢، وصعدت من قصفها الجوى لفيتنام الشمالية، فإن العلاقات بين الولايات المتحدة والدولتين الشيوعيتين لم تتأثر.

فى الوقت ذاته سعت الولايات المتحدة لإنهاء الحرب لفيتنامية قبل حلول موعد الانتخابات الرئاسية الأمريكية فى نوفمبر سنة ١٩٧٢، فسرعت فى الدخول فى مفاوضات مع فيتنام الشمالية أسفرت عن توقيع معاهدة باريس فى ٢٧ يناير سنة ١٩٧٣ بين الولايات المتحدة، وفيتنام الجنوبية، وفيتنام الشمالية، و"الحكومة الثورية المؤقتة" التى أنشأتها جبهة التحرير الفيتنامية سنة ١٩٦٩. نصت للمعاهدة على وقف إطلاق النار انسحاب القوات الأمريكية من فيتنام الجنوبية، وتكوين مجلس للوفاق الوطنى لمساعدة فيتنام الجنوبية على تشكيل حكومة جديدة، واستمرار المساعدة الاقتصادية والعسكرية الأمريكية لفيتنام الجنوبية، وإنهاء العمليات العسكرية فى لاوس وكمبوديا، والافراج عن الاسرى الأمريكيين لدى فيتنام الشمالية. وفى ٢٩ مارس سنة ١٩٧٣ أتمت القوات الأمريكية انسحابها من فيتنام.

رغم أن انسحاب القوات الأمريكية قد أضعف من قدرات الجيش الفيتنامى الجنوبى، إلا أن حكومة فيتنام الجنوبية لم تحترم معاهدة باريس، مما دعى فيتنام الشمالية إلى شن هجوم جديد أدى إلى انهيار سريع لجيش فيتنام الجنوبية ودخول قوات فيتنام الشمالية

والحكومة الثورية المؤقتة سايجون في أبريل سنة ١٩٧٥. وبذلك انتهت الحرب الفيتنامية.

لعل أهم ما تشيّر إليه الحرب الفيتنامية هو أنه رغم أنها استمرت حوالي ستة عشر عاما، إلا أنها لم تؤد إلى مواجهة عالمية بين المعسكرين وذلك تحت تأثير ميزان الرعب من ناحية، والنزاع الصيني - السوفييتي من ناحية أخرى. كذلك، فقد أسفرت الحرب عن توحيد فيتنام، ووصول العناصر الشيوعية إلى السلطة في كمبوديا ولاوس. ولكن ذلك لم يؤد بالضرورة إلى هيمنة صينية أو سوفييتية على جنوب شرق آسيا.

المطلب الرابع

الصراع العربي - الإسرائيلي

ترجع أصول الصراع العربي - الإسرائيلي إلى سعى الحركة الصهيونية إلى بناء دولة خالصة لليهود في فلسطين. وقد نجحت الحركة في الحصول على قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ١٩٤٧ بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية. وقد رفضت الدول العربية القرار، وطالبت بدولة موحدة في فلسطين. وفي ١٥ مايو سنة ١٩٤٨ تم إعلان إنشاء إسرائيل، مما أدى إلى دخول جيوش بعض الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية إلى فلسطين لمنع التقسيم، ولكن نظرا لدعم القوتين الأعظم لإسرائيل، فإن جهود الجيوش العربية لم تسفر إلا عن لنفاذ أقل من الجزء الذي خصص للعرب بموجب قرار التقسيم. وتم عقد هدنة بين إسرائيل والدول العربية المحيطة بها في رودس سنة ١٩٤٩. وفي هذا الإطار أدارت مصر قطاع غزة، كما أدارت الأردن الضفة الغربية من نهر الأردن والقدس الشرقية، وقلمت بضمهما إليها سنة ١٩٥٠. وقد بدأت الولايات المتحدة محاولات لتسوية الصراع في النصف الأول من الخمسينيات. وقد قبلت مصر تلك المحاولات شرط أن تتم على أساس قرارات الأمم المتحدة. ولكن إسرائيل تمسكت بالصلح مع العرب على أساس الحدود الإقليمية القائمة آنذاك، وهي كما قدمنا، كانت تتخطى قسور التقسيم.

اتفقت إسرائيل مع بريطانيا وفرنسا على مهاجمة مصر في أكتوبر سنة ١٩٥٦، وكانت إسرائيل تهدف إلى السيطرة على سيناء، والممرور في خليج العقبة الذي كانت مصر قد اغلقتها أمام الملاحة الإسرائيلية سنة ١٩٥١. هذا بينما كانت بريطانيا وفرنسا

تهدفان إلى السيطرة على قناة السويس التي كانت مصر قد امتت المركة التي تديرها في ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦. وقد أسفرت الحرب عن انسحاب القوات المعنيدية ، ووضع قوات للأمم المتحدة في سيناء للفصل بين القوات المصرية والإسرائيلية ، وعن مرور السفن الإسرائيلية في خليج العقبة . ولم تسفر حرب سنة ١٩٥٦ عن تسوية للصراع .

وفي سنة ١٩٦٥ تم إنشاء منظمة للتحرير الفلسطينية لتنظيم الشعب الفلسطيني . وقد شنت حركات المقاومة الفلسطينية عمليات عسكرية داخل إسرائيل . وفي الوقت ذاته قامت إسرائيل بنحويل مياه نهر الأردن إلى أراضيها من طرف واحد، مما أدى إلى تصعيد في الهجمات العسكرية بين العرب وإسرائيل ، وهددت إسرائيل في مايو سنة ١٩٦٧ باحتلال دمشق ردا على العمليات الفدائية الفلسطينية . ولذلك قامت مصر بتعبئة قواتها في سيناء، وإغلاق خليج العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية. ورغم أن مصر لم تطبق الإغلاق فعليا، إلا أن إسرائيل، مدعومة من الولايات المتحدة التي كانت علاقاتها بمصر قد توترت منذ وصول جونسون إلى السلطة سنة ١٩٦٣، قامت بشن هجوم على مصر، وسوريا، والأردن في ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ أسفر عن احتلالها سيناء ، وقطاع غزة، والضفة الغربية ، وللقس الشرقية ، ومرتفعات الجولان السورية. وفي ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٧، أصدر مجلس الأمن القرار رقم ٢٤٢ الذي قضى بانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة. بيد أن العرب والإسرائيليين اختلفوا حول آليات تطبيق القرار. فبينما دعت إسرائيل إلى عقد مفاوضات عربية - إسرائيلية لتطبيقه، فإن الدول العربية أصررت على التطبيق المباشر للقرار دون مفاوضات مع استعدادها للاعتراف بإسرائيل. وقامت إسرائيل على الفور بضم القدس الشرقية إليها. وإزاء ذلك شنت مصر "حرب الاستنزاف" على إسرائيل على طول جبهة قناة السويس عامي ١٩٦٩، ١٩٧٠ مستندة في ذلك إلى الدعم العسكري السوفييتي في مواجهة الدعم العسكري الأمريكي لإسرائيل. وقد توقفت حرب الاستنزاف في ٨ أغسطس سنة ١٩٧٠ استجابة للمبادرة الأمريكية المعروفة باسم "مبادرة روجرز". والتي قضت بوقف إطلاق النار بين مصر وإسرائيل لمدة ٩٠ يوما. وفي غضون تلك الفترة توفي الرئيس عبد الناصر، وحل محله الرئيس السادات. ولما فشلت جهود الوساطة الأمريكية في تسوية النزاع، شنت مصر وسوريا هجوما على إسرائيل في ٦ أكتوبر سنة ١٩٧٣. كما وظفت الدول العربية المصدرة للنفط سلاح النفط ضد الدول الداعمة لإسرائيل. وقد أسفرت للحرب عن صدور قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ والذي يدعو إلى وقف إطلاق النار، تنفيذ القرار رقم ٢٤٢، وبدء مفاوضات لاقامة سلام عادل

ودلتم فى الشرق الأوسط. كما أسفرت عن انسحاب إسرائيل من جزء من سيناء والجولان بموجب اتفاقات مع مصر وسوريا. وفى عامى ١٩٧٤، ١٩٧٥ وقعت مصر وسوريا مع إسرائيل اتفاقات انسحبت بموجبها إسرائيل من أجزاء محدودة من الأراضى المحتلة سنة ١٩٦٧. ولم يحدث تقدم على الجبهتين الأردنية والفلسطينية.

فى نوفمبر سنة ١٩٧٧ قام الرئيس المصرى السادات بطرح مبادرة للسلام مع إسرائيل تمثلت فى زيارته لتلك الدولة. وبدأت عملية مفاوضات بين الدولتين أسفرت عن اتفاقات كامب ديفيد برعاية الولايات المتحدة. ذلك أن الاتحاد السوفييتى منذ سنة ١٩٧٢ كان قد استبعد عمليا من عملية السلام العربية الإسرائيلية بعد الخلاف المصرى-السوفييتى. وقد تضمنت الاتفاقات إطارا عاما لتسوية القضية الفلسطينية، وإطارا آخر لمبادئ التسوية بين مصر وإسرائيل. وفى مارس سنة ١٩٧٩ تم توقيع معاهدة السلام المصرية- الإسرائيلية، والتى أدت إلى تبادل العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين، وانسحاب إسرائيل من سيناء مع حلول شهر أبريل سنة ١٩٨٢. وكانت مفاوضات مصرية-إسرائيلية قد بدأت لتسوية القضية الفلسطينية. ونظرا لمقاطعة منظمة التحرير الفلسطينية للمفاوضات، فإنها لم تسفر عن أى تقدم.

بعد حرب سنة ١٩٦٧ تركزت المقاومة الفلسطينية فى الأردن، وحدث صدام شامل بين الجيش الأردنى وحركات المقاومة أسفر عن خروج الأخيرة من الأردن وانتقالها إلى لبنان سنة ١٩٧٠. وقد أدت زيادة التواجد الفلسطينى فى لبنان إلى صدامات لبنانية - فلسطينية، وإلى صدامات بين القوى اللبنانية ذات التوجهات المختلفة لزاء القضية الفلسطينية. وبلغ الأمر ذروته فى الحرب الأهلية اللبنانية التى نشبت سنة ١٩٧٦، واستمرت حتى توقيع اتفاق الطائف سنة ١٩٨٩. ونظرا لتركز المقاومة للفلسطينية فى لبنان، فقد شنت إسرائيل عدوانا شاملا على لبنان فى يونيو سنة ١٩٨٢ أسفرت عن احتلال بيروت، وارتكاب القوات المدعومة إسرائيلية مجازر صابرا وشاتيلا ضد الفلسطينيين. وقد أسفر العدوان عن خروج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان واحتلال إسرائيل جنوب لبنان بعد أن أجبرتها المقاومة اللبنانية على الانسحاب من بيروت والأراضى اللبنانية الأخرى. وقد أدى ذلك إلى صعود حركة المقاومة اللبنانية للاحتلال الإسرائيلى.

فى سنة ١٩٨٧ اندلعت فى فلسطين انتفاضة سلمية شعبية شاملة ضد الاحتلال الإسرائيلى اسميت "انتفاضة الحجارة" حيث استعمل فيها الفلسطينيون الحجارة ضد جنود

الاحتلال. وقد استمرت الانتفاضة حتى سنة ١٩٩٣، أى حتى توقيع إعلان أوسلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير، وهو الإعلان الذى وقعته إسرائيل تحت ضغط الانتفاضة، وك محاولة لوقفها. وفى العام ذاته تم توقيع اتفاق بين إسرائيل والمنظمة. وقد نصت الاتفاقية على إنشاء سلطة فلسطينية فى الأرضى الفلسطينية المحتلة، وانسحاب إسرائيل من تلك الأرضى تدريجيا فى غضون خمس سنوات. وقد تمت إقامة السلطة الفلسطينية، لكن إسرائيل تراجعت عن تنفيذ الإعلان وكافة الاتفاقات التى وقعت فى إطاره.

بعد تعاون الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فى أزمة الخليج الثانية التى اندلعت فى أغسطس سنة ١٩٩٠ نتيجة للغزو العراقى للكويت، وانتهت بتحرير الكويت فى فبراير سنة ١٩٩١، دعت الدولتان إلى عقد مؤتمر عربى إسرائيلى للسلام عقد فى مدريد فى أكتوبر سنة ١٩٩١. وقد حضرت المؤتمر الدول المهتمة بالصراع العربى الإسرائيلى برعاية من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى. وقد أسفر المؤتمر عن عقد مسارين للسلام، الأول هو المسار الثنائى بين إسرائيل وكل دولة عربية احتلت إسرائيل أرضىها لمناقشة التسوية السياسية، والثانى هو المسار متعدد الأطراف وركز على قضايا اللاجئين، والبيئة، والأمن الإقليمى، والمياه، والتعاون الإقتصادى، وشاركت فيه قوى دولية متعددة. وقد أسفر المسار الأول عن توقيع اتفاقية السلام بين الأردن وإسرائيل سنة ١٩٩٤، ولم يسفر المسار الثانى عن تقدم بعد نكوص إسرائيل عن التزاماتها السياسية.

المطلب الخامس

الصراع الأفغانى

يمكن تتبع أصول الصراع الأفغانى إلى الانقلاب الذى قاده محمد دلود ضد الملك محمد ظاهر شاه سنة ١٩٧٣، ثم مجموعة الانقلابات التى قادتها عناصر الحركة الشيوعية الأفغانية، والتى أسفرت عن زيادة النفوذ السوفيتى فى أفغانستان، وعن ظهور المقاومة الأفغانية ذات التوجه الإسلامى. بيد أن الصراع اكتسب بعدا دوليا عندما قام الاتحاد السوفيتى بالتدخل عسكريا فى أفغانستان فى ديسمبر سنة ١٩٧٩. لدعم الحكومة الماركسية الموالية له. وقد مثل هذا التدخل نقطة تحول فى السياسة الدولية، إذ أنه أدى إلى النهاية الفعلية لعملية الانفراج، وبدء الحرب الباردة الجديدة. فقد أدى التدخل إلى استنفار حركات المقاومة الإسلامية من داخل أفغانستان. وتدخلت الولايات المتحدة فى هذا

الصراع لدعم حركات المقاومة كما تدخلت بعض الدول العربية المعادية للاتحاد السوفيتي، وعناصر من للحركات الإسلامية في دول إسلامية متعددة. كان هدف الولايات المتحدة هو استنزاف الاتحاد السوفيتي عسكريا، كما كان هدف حركات المقاومة هو مقاومة "التدخل الشيوعي". وكان من أهم حركات المقاومة الحزب الإسلامي بزعامة حكمتيار، وحزب الجمعية الإسلامية. بزعامة رباني، والاتحاد الإسلامي بزعامة سباف. وجبهة التحرير الوطنية بزعامة مجددى. وقد ظهرت باكستان في هذا الإطار باعتبارها الركيزة الإستراتيجية للدعم العسكري الأمريكي لحركات "المجاهدين الأفغان".

إزاء تزايد الخسائر السوفيتية في حرب عصابات تتم في بيئة جبلية معقدة، وإزاء التطور الجديد الذى جاء به جورباتشوف منذ سنة ١٩٨٥، تم التوصل إلى اتفاق فى جنيف فى ١٤ أبريل سنة ١٩٨٨ أدى إلى انسحاب السوفييت من أفغانستان مع حلول شهر فبراير سنة ١٩٨٩. وبمجرد أن حققت الولايات المتحدة أهدافها الاستراتيجية فى أفغانستان، بادرت بالخروج من المسرح الأفغانى والباكستانى تاركة ترسانات السلاح بين أيدي المقاتلين الأفغان. وهكذا انتقل الصراع الأفغانى إلى فصل جديد تحول بموجبه إلى صراع دخلى بالأساس سواء بين الحكومة الأفغانية بزعامة نجيب الله وبين حركات المقاومة، أو بين حركات المقاومة ذاتها. فى أبريل سنة ١٩٩٢ انهارت حكومة نجيب الله ذات التوجهات الماركسية، وانفتحت حركات المقاومة على صيغة مؤقتة للمشاركة فى السلطة، تولى بموجبها رباني رئاسة الدولة بشكل مؤقت. وفى ظل تلك الصيغة نشبت عمليات قتال ضارية بين قوات للمجاهدين أسفرت عن إضعافهم جميعا، وظهور حركة طالبان ذات التوجهات الإسلامية الأصولية وتوليها السلطة سنة ١٩٩٦ مدعومة من باكستان. وهو ما أدى إلى صراع جديد بين حركة طالبان وباقي الفصائل الأفغانية^(٢٣).

بيد أن الصراع لم يكن مقصورا على أبعاده الداخلية. ذلك أن المسرح الأفغانى شهد تنافسا باكستانيا- هندية للسيطرة على هذا المسرح، حيث أن أفغانستان هى طريق مرور الدولتين إلى آسيا الوسطى. كما شهد المسرح تدخلا إيرانيا لدعم العناصر الشيعية المتمركزة فى غربى أفغانستان فى مواجهة الأغلبية السنية.

وقد أدى الصراع الأفغانى إلى تدريب آلاف من العناصر الشابه من الدول الإسلامية على استخدام الأسلحة الحديثة. وبدأو بعد الانسحاب السوفيتي فى العودة إلى بلادهم مستعملين خبرة هذه الأسلحة ضد حكومات دولهم، فيما عرف باسم ظاهرة "الأفغان العرب". كذلك أدى الانسحاب السوفيتي إلى امتداد تأثير نجاح المقاومة الأفغانية إلى

المناطق المجاورة. فى هذا الإطار تجددت حركة المقاومة الكشميرية سنة ١٩٨٩، ثم امتد نفوذ الحركات الإسلامية إلى دول آسيا الوسطى ، بل وإلى روسيا والصين .

المطلب السادس

الصراع بين الشمال والجنوب

لم تكن الصراعات العالمية فيما بعد الحرب العالمية الثانية مقصورة على الصراع بين الشرق والغرب، وإنما نشأ صراع آخر فريد من نوعه هو الصراع بين الشمال والجنوب. ينصرف مصطلح الشمال إلى الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة، وهى بالأخص الدول الأوروبية والولايات المتحدة، وكندا، أما مصطلح الجنوب فإنه يشير إلى الدول النامية فى أفريقيا وآسيا، وإلى حد أقل دول أمريكا اللاتينية، وهى ذاتها الدول التى أطلق عليها دول العالم الثالث. وبينما انتظمت دول الجنوب فى إطار مجموعة السبع والسبعين (Group of Seventy Seven (G77)، فإن دول الشمال انتظمت فى إطار منظمة التعاون الإقتصادى والتنمية. ونعلم أن هذه المنظمة هى امتداد لمنظمة التعاون الإقتصادى الأوروبى التى انشئت سنة ١٩٤٨ للتنسيق بين الدول الأوروبية المستقبلية للمعونة الأمريكية فى إطار مشروع مارشال وتحولت إلى المسمى الجديد سنة ١٩٦١، وأصبح هدفها هو تنسيق أنشطة الدول الأوروبية فى مجال تقديم المعونة لدول العالم الثالث، ودخلها فيما بعد دول غير أوروبية أهمها اليابان، والولايات المتحدة وكندا، وأستراليا، كما أصبحت تشكل إطارا عاما لتنسيق سياسات دول الشمال إزاء دول الجنوب. أما مجموعة السبع والسبعين فإنها تأسست سنة ١٩٦٤ مع انعقاد الاجتماع الأول لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد)، وذلك للتنسيق بين دول الجنوب. ورغم تضاعف عضويتها فيما بعد إلا أنها ظلت تحتفظ بهذا الاسم. ومجموعة السبع والسبعين هى إطار للتشاور، وليس لها أطر تنظيمية على غرار منظمة التعاون الإقتصادى والتنمية التى لها أمانة عامة مقرها باريس، ومجلس وزارى، ولجنة تنفيذية. وأجهزة فرعية متخصصة. ويعكس ذلك عدم التوازن بين الأطر المؤسسية للشمال والجنوب.

وقد اتسم الصراع بين الشمال والجنوب بطبيعة الإقتصادى. وقد تمثل الجذر المباشرو لهذا الصراع فى الفجوة بين إقتصادات دول الجنوب ودول الشمال. فقد اتسمت إقتصادات دول الجنوب، بتدنى مستوى التطور الإقتصادى والتبعية الإقتصادية لدول الشمال. وتدنى

مستوى التكامل الإقتصادي بينها. وبينما بدأت دول الشمال فى بداية تلك الحقبة عصر الثورة للصناعية الثانية، فإن كثيرا من دول الجنوب كانت بالكاد قد بدأت عصر الثورة الصناعية الأولى. ولعل أحد المؤشرات على ذلك هو أن متوسط الدخل الفردى فى دول الشمال ودول والجنوب سنة ١٩٦٠ كان ١٣٩٦، ١٢٨ دولارا على التوالي، ووصل هذا المتوسط سنة ١٩٧٠ إلى ٢٧١٦، ٢٢٢ دولارا على التوالي^(٢٤).

دار الصراع بين الشمال والجنوب حول أسلوب التعامل مع تلك الفجوة. فقد ركزت دول الشمال على فتح أسواق دول الجنوب أمام التجارة والاستثمار الأجنبى من خلال الشركات متعددة الجنسية، وعلى اتباع الأسلوب الرأسمالى فى التنمية فى دول الجنوب. هذا بينما ركزت دول الجنوب على التنمية الإقتصادية المخططة مركزيا، وتوظيف الدولة لتحقيق تلك التنمية، وحماية أسواقها، والأهم من ذلك الحصول على شروط أفضل للتجارة مع دول الشمال، وعلى المعونات الإقتصادية من دول الشمال فى شكل منح وقروض ميسرة. وفى منتصف السبعينيات طالبت دول الجنوب. بإنشاء نظام إقتصادى عالمى جديد. يشمل بناء نظام نقدى عالمى جديد، وربط أسعار المواد الأولية بأسعار المواد المصنعة، وتخصيص نسبة ثابتة من الناتج القومى لدول الشمال (١%) كمعونات إقتصادية لدول الجنوب وغيرها. بيد أن دول الشمال لم تقبل تلك المطالب، وسعت إلى بناء نظام إقتصادى عالمى جديد ولكن بمضمون مختلف عما طالبت به دول الجنوب. فقد عملت فى إطار الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) لإقرار مبادئ تحرير للتجارة الدولية، وهو ما نجحت فى فرضه بعد نهاية الاتحاد السوفييتى.

وقد ساند الاتحاد السوفييتى ودول الكتلة الشرقية دول الجنوب فى مطالبها إزاء دول الشمال. ولكنها لم تشارك فى المناقشات الدولية الدائرة بين الشمال والجنوب لأنها لم تكن تشارك فى المؤسسات الإقتصادية الدولية التى كانت تنظم هذه المناقشات. وبعد انهيار الاتحاد السوفييتى نجحت دول الشمال فى دفع دول الجنوب إلى قبول مفهوم الشمال للنظام الإقتصادى العالمى الجديد بموجب اتفاقية للجات الموقعة سنة ١٩٩٤ والتى بموجبها تم إنشاء منظمة التجارة العالمية.

المبحث الثامن

عمليات التكامل الإقليمي الدولي

يقصد بالتكامل الدولي تلك العملية التي تسعى الدول بموجبها إلى إنشاء كيانات جديدة تتمتع بسلطة عليا فوق الدول. وفي هذه العملية، أما إن تختفى الشخصية السياسية الدولية للدول الأعضاء، أو تظل تلك الشخصية مع إنشاء كيان دولي جديد يتمتع بسلطات مستقلة ولعل من أمثلة الحالة الأولى الاندماج السياسي المصري- السوري بين عامي ١٩٥٨، ١٩٦١، الذي أدى إلى إنشاء دولة للجمهورية العربية المتحدة. ومن أمثلة الحالة الثانية عملية التكامل الأوروبي منذ سنة ١٩٤٩ حين تم إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، وحتى توقيع اتفاقية ماستريخت سنة ١٩٩١.

وقد نشأت عمليات التكامل الدولي على أساس إقليمي. إذ تميزت حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية بصعود مفهوم الإقليمية Regionalism. وقد تميز مفهوم الإقليمية في تلك الحقبة بالتركيز على التجاور الجغرافي والتشابه الثقافي كأساس للتكامل، مع إنشاء أطر قانونية، ومؤسسية للتكامل الإقليمي تتمثل في أجهزة تنظيمية ومواريق قانونية محددة، وفصر المشاركة في عملية التكامل على المؤسسات الحكومية. وفي هذا الإطار يمكن أن نفهم حركية عمليات التكامل الدولي، بل وعملية إنشاء التنظيمات الإقليمية التي تمت في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. ومع نهاية الحقبة محل المبحث، ظهر مفهوم جديد هو الإقليمية الجديدة Neo-regionalism. وقد ركز هذا المفهوم على عملية التكامل ذاتها بصرف النظر عن التجاور الجغرافي، والتشابه الثقافي والفكري بين الدول الأعضاء، مع ادخال المؤسسات غير الحكومية (رجال الأعمال، والاكاديميين وغيرهم) في عملية التكامل، وإنشاء مؤسسات محدودة واجهزة إدارية صغيرة تتولى إدارة تلك العملية.

وسنقسم دراستنا لعمليات التكامل الدولي خلال تلك الحقبة إلى تلك العمليات التي تمت في أوروبا، وتلك التي وقعت في آسيا، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية. ويلاحظ أن قارة أمريكا الشمالية لم تشهد عمليات تكامل دولي إلا بعد نهاية المرحلة محل البحث مع إنشاء منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية سنة ١٩٩٤.

المطلب الأول

التكامل الأوروبي

كانت أول خطوة فى طريق التكامل الأوروبى هى إنشاء اتفاقية اتحاد جمركى باسم البنولوكس Benelux بين بلجيكا، ولوكسمبرج، وهولندا. ومن الأحرف الأولى لأسماء تلك الدول يستمد اسم الاتحاد. وقد تم توقيع اتفاقية إنشاء البنولوكس فى لندن أثناء الحرب العالمية الثانية، ولكنها دخلت حيز التنفيذ فى ١ يناير سنة ١٩٤٨. وبموجب الاتفاقية تم إلغاء معظم التعريفات الجمركية بين الدول الأعضاء، وإنشاء تعريف جمركية خارجية موحدة تجاه الدول الأخرى. كما تم إنشاء أجهزة إدارية أهمها المؤتمر الوزارى، والأمانة العامة ومقرها بروكسل. وفيما بعد تم توقيع اتفاقية أخرى دخلت حيز التنفيذ سنة ١٩٦٠ تم بموجبها إنشاء اتحاد اقتصادى بين الدول الأعضاء. كما اتفقت الدول على أن تتفاوض وتتدخل للمعاهدات الاقتصادية والتجارية مع الدول الأخرى باعتبارها وحدة واحدة.

جاءت الخطوة الحقيقية فى عملية التكامل الأوروبى بإنشاء "الجماعة الأوروبية للفحم والصلب" European Coal and Steel Community بموجب اتفاقية باريس سنة ١٩٥٢. وقد تم إنشاء الجماعة، كما سبق أن أشرنا، فى سياق سعى فرنسا للتوفيق بين سعى الغرب لإخراج ألمانيا من وضع الاحتلال بعد بداية الحرب الباردة، وسعيها إلى فرض رقابة على إنتاج الصلب واللحم الألمانى ضماناً لعدم تكرار العدوانية الألمانية. وفى هذا السياق أصدر شومان وزير خارجية فرنسا فى ٩ مايو سنة ١٩٥٠ إعلاناً بشأن أوربى الموحدة لكد على التعاون الفرنسى - الألمانى فى قطاع الفحم والصلب. وقد اشتركت ست دول فى إنشاء الجماعة وهى فرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، ودول البنولوكس الثلاث. وقد نجح التنسيق بين الدول الأعضاء فى الجماعة فى خلق تقارب ألمانى - فرنسى مهد لعملية التكامل الأوروبى الشامل فيما بعد. وفى تلك العملية اضطلع جان مونييه Jean Monnet، مسئول للتخطيط فى الحكومة الفرنسية، بدور محورى فى توجيه عملية التكامل الأوروبى، إلى حد أنه يعتبر مهندس هذه العملية.

مثل إنشاء "الجماعة الاقتصادية الأوروبية" European Economic Community الخطوة الحقيقية الثانية نحو التكامل الأوروبى. وقد تم ذلك بموجب معاهدة روما الموقعة سنة ١٩٥٧ بين فرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، ودول البنولوكس الثلاث. وبموجب معاهدة روما تم إنشاء سوق مشتركة بين الدول الست تشمل الإلغاء التدريجى للتعريفات الجمركية

بينها، وإنشاء تعريف جمركية خارجية موحدة وتحرير انتقال العمل ورأس المال بين الدول الأعضاء مع التنسيق بين السياسات الاقتصادية لتلك الدول في مجال الإنتاج والتسويق.

وفي الوقت ذاته تم إنشاء الجماعة الأوروبية للطاقة النووية European Atomic Energy Community مكونة من الدول الأعضاء فى الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، والجماعة الاقتصادية الأوروبية. كان الهدف من إنشاء الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية هو تنسيق البحوث فى مجال تنمية واستخدام الطاقة الذرية، وإقامة مشروعات نووية مشتركة للاستخدام السلمى لتلك الطاقة. وقد اتخذ القرار بإنشاء تلك الجماعة بعد اتضاح تناقص احتياطيات أوروبا من الفحم، واحتمال انقطاع تدفق النفط إلى أوروبا بعد أزمة العدوان الثلاثى على مصر سنة ١٩٥٦.

وفي سنة ١٩٦٧ تم إنشاء "الجماعة الأوروبية The European Community" كجهاز سياسى يشرف على اتخاذ القرارات الاقتصادية لجماعة الفحم والصلب، والجماعة الاقتصادية الأوروبية، والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية. وقد تألف الجماعة الأوروبية من المجلس الأوروبى (مؤتمر القمة)، والمجلس الوزارى، والمفوضية، والبرلمان الأوروبى، ومحكمة العدل الأوروبية. ويعتبر المجلس الوزارى، والمفوضية بمثابة جهاز تنفيذى ثنائى للجماعة حيث يعبر المجلس عن آراء الحكومات، بينما تمثل المفوضية الجهاز فوق القومى للجماعة، ووظيفتها هى طرح المشروعات التى من شأنها تطوير التكامل الأوروبى فى مجال الاتفاقيات التى تنظم عمل الجماعة بهيئاتها الثلاث. وتنتمى الدول بأصوات متفاوتة داخل المجلس طبقاً لحجمها، كما تتخذ القرارات بالأغلبية. أما البرلمان الأوروبى (وقد أنشأ أصلاً فى إطار الجماعة الأوروبية للفحم والصلب). فإنه جهاز استشارى، أى أنه لا يتخذ قرارات ملزمة للدول الأعضاء. وكان أعضاء البرلمان ينتخبون من قبل برلمانات دولهم. ولكن ابتداء من سنة ١٩٧٩ فإنهم أصبحوا ينتخبون بشكل مباشر من شعوبهم. ولعل من الابتكارات للتكاملية التى أدخلها البرلمان الأوروبى هو أن الأعضاء لا يمثلون دولهم بالضرورة، ولكنهم يمثلون اتجاهات سياسية وهى الاتجاه المسيحى الديمقراطى، والاتجاه الاشتراكى، والاتجاه الليبرالى. أما المحكمة الأوروبية فإنها تقوم بوظيفة تفسير المعاهدات المنشئة لمؤسسات الجماعة الأوروبية، وتسوية المنازعات بين أجهزتها.

وقد نمت وتطورت عملية التكامل الأوروبى. فقد زادت عضوية الجماعة من ست أعضاء مؤسسين إلى خمسة عشر عضواً. ومع حلول عام ١٩٩١ كانت "الجماعة

الأوروبية تضم ١٢ دولة هي الدول الست المؤسسة بالإضافة إلى بريطانيا، وإيرلندا، والدانمرك (انضمت سنة ١٩٧٢)، واليونان (سنة ١٩٨١)، والبرتغال وأسبانيا سنة ١٩٨٦. وفي سنة ١٩٩٣ انضمت النمسا، والسويد وفنلندا. كما زادت سلطات مؤسسات الجماعة الأوروبية، حتى تحولت تلك الجماعة إلى "الاتحاد الأوروبي" بموجب اتفاقية ماستريخت سنة ١٩٩١^(٣٥).

بالتوازي مع الجماعة الأوروبية تم إنشاء مؤسستين تكاملتين أخريين هما مجلس أوروبا، والجماعة الأوروبية للتجارة الحرة. تم إنشاء مجلس أوروبا Council of Europe بموجب معاهدة موقعة في لندن سنة ١٩٤٩ بالاتفاق بين عشر دول أوروبية هي بريطانيا، والدانمرك، وفرنسا، وإيرلندا، وإيطاليا، والنرويج، والسويد، ودول البنلوكس الثلاث. وقد تألف المجلس من جمعية استشارية (برلمانية فيما بعد)، واللجنة الوزارية. والمحكمة الأوروبية التي أنشأت سنة ١٩٥٩ لتطبيق الميثاق الأوروبي لحقوق الإنسان الصادر سنة ١٩٥٠. وقد دخلت للمجلس حتى سنة ١٩٩١ خمسة عشر دولة أهمها ألمانيا سنة ١٩٥١. ومقر المجلس هو مدينة ستراسبورج. ومجلس أوروبا هو مجلس استشاري يتم في إطاره مناقشة القضايا الأوروبية والعالمية، ويتخذ توصيات غير ملزمة بشأنها، ولكنه لعب دورا في تعميق الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان، والبيئة وتفعيل التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء، كما لعب دورا مهما في تطوير كل المؤسسات الأوروبية الأخرى بما فيها الاتحاد الأوروبي. أما المؤسسة الثانية فهي الجماعة الأوروبية للتجارة الحرة European Free Trade Association، وقد أنشأت بموجب معاهدة ستوكهولم سنة ١٩٥٩ بعد أن اعترض الرئيس الفرنسي ديغول على عضوية بريطانيا في الجماعة الاقتصادية الأوروبية. وقد اشتركت سبع دول أوروبية في إنشاء الجماعة وهي بريطانيا، والنمسا، والدانمرك، والنرويج، والبرتغال، والسويد، وسويسرا. وتحدد الهدف من تلك الجماعة في إزالة التعريفات الجمركية وكافة المعوقات أمام حرية التجارة بين الدول الأعضاء. وكان يدير شؤون الجماعة مجلس وزاري يمثل الدول الأعضاء. وقد ضعف دور الجماعة بعد دخول بريطانيا والدانمرك الجماعة الاقتصادية الأوروبية عامي ١٩٧٣، ١٩٧٧ على التوالي. وفي سنة ١٩٧٧ تم إنشاء منطقة تجارة حرة شاملة تشمل الجماعة الأوروبية للتجارة الحرة والجماعة الاقتصادية الأوروبية.

وقد توزعت مقار تلك المؤسسات. فبينما تعتبر بروكسل هي مقر الجماعة الأوروبية، فإن ستراسبورج هي مقر مجلس أوروبا، بينما كانت جنيف هي مقر الجماعة الأوروبية للتجارة الحرة.

اتسمت عملية التكامل الأوروبي بالتركيز على الجوانب الاقتصادية وصولاً إلى الجوانب السياسية، كما أنها اتسمت بالتدرجية وتحقيق التكامل من خلال عملية تفاوض طويلة الأمد بين الدول الأعضاء يتم من خلالها التوفيق بين مصالح تلك الدول، وتوزيع المنافع بشكل متكافئ. وتعتبر عملية التكامل الأوروبي هي أكثر عمليات التكامل الدولى التى تمت فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية نجاحاً. فقد مثلت تلك العملية تحولا جذريا فى السياسة الأوروبية بعد الحربين العالميتين اللتين خاضتهما الدول الأوروبية ضد بعضها فى النصف الأول من القرن العشرين. وقد عبرت تلك العملية عن قناعة الدول الأوروبية بعدم جدوى الحروب، كما أنها استفادت من مناخ الحرب الباردة من ناحيتين، الأولى هى أن التهديد السوفييتى كان بمثابة دافع للدول الأوروبية نحو التكامل، كما أن الولايات المتحدة دعمت تلك العملية حتى كجزء من صراعها ضد السوفييت، والثانية هى أن الدول الأوروبية استفادت من المظلة الأمنية الأمريكية فى مواجهة التهديد السوفييتى لى تركيز على التكامل الإقتصادى. وقد أدت تلك العملية إلى استعادة أوروبا جزء من دورها فى السياسة الدولية مع نهاية الحقبة محل البحث. بيد أن هذا الدور ظل محدوداً طالما أن المواجهة العالمية بين القوتين العظميين كانت قائمة.

المطلب الثانى

التكامل فى أمريكا اللاتينية

يمكن القول أن سنة ١٩٦٠ كانت هى سنة التكامل الإقتصادى فى أمريكا اللاتينية. وفى تلك السنة تم إنشاء مؤسستين للتكامل الإقليمى هما جماعة أمريكا اللاتينية للتجارة الحرة، والسوق المشتركة لأمريكا الوسطى. وفى سنة ١٩٦٠ وقعت عشر من دول أمريكا اللاتينية فى مونتيفيديو معاهدة لإنشاء منطقة تجارة حرة بينها. وهذه الدول هى الأرجنتين، والبرازيل، وشيلي، وكولومبيا، واكوادور، والمكسيك، وباراجواى، وبيرو، ولورجواى، وفنزويلا. وقد تم بموجب المعاهدة إنشاء "جماعة أمريكا اللاتينية للتجارة الحرة" Latin American Free Trade Association (LAFTA). وقد تأسست المعاهدة على مفهوم تحرير التجارة بين الدول الأعضاء. كما أنشأت ثلاثة أجهزة للإشراف على تطبيق ذلك المفهوم هى مؤتمر الدول المتعاقدة، واللجنة التنفيذية الدائمة، والأمانة العامة. وكان على الدول الأعضاء أن تجتمع دورياً لمناقشة خفض التعريفات الجمركية، حيث لم تنص الاتفاقية على خفض دورى ثابت لتلك التعريفات، كما كان هو الحال فى منطقة

التجارة الحرة الأوروبية. وفي سنة ١٩٨٠ تم تحويل الجماعة إلى اسم "جماعة أمريكا اللاتينية للتكامل" Latin American Integration Association بعد ثبوت فشل فلسفة تحرير التجارة. فتم توقيع معاهدة جديدة في مونتيفيديو، دخلتها بوليفيا، وتم بموجبها إنشاء تلك الجماعة الجديدة. قامت تلك الجماعة على فلسفة جديدة تقوم على التمييز بين الدول الغنية والدول الفقيرة في الجماعة بحيث تعطى الأولى تنازلات جمركية أكبر من تلك التي تعطىها للدول الفقيرة.

كذلك شهدت سنة ١٩٦٠ إنشاء السوق المشتركة لأمريكا الوسطى Central American Common Market (CACM) مكونة من كوستاريكا، ونيكاراجوا، والسلفادور، وجواتيمالا، وهندوراس. بموجب معاهدة التكامل الإقتصادي الموقعة بين تلك الدول تم الاتفاق على أن تخصص كل دولة في صناعة معينة يكون لمنتجاتها حق الدخول إلى أسواق باقي الدول الأعضاء. وقد أنشأت السوق أمانة مقرها جواتيمالا، كما أنشأت بنكا مشتركا (بنك للتكامل الإقتصادي لأمريكا الوسطى) لتمويل برامج التنمية. وقد كان إنشاء السوق جزء من عملية تكامل أوسع بدأت بين تلك الدول سنة ١٩٥١ بإنشاء منظمة دول أمريكا الوسطى، والتي سنشير إليها لاحقا.

وفي سنة ١٩٧٣ تم تكوين مجموعة إقتصادية إقليمية في البحر الكاريبي باسم الجماعة والسوق المشتركة الكاريبية Caribbean Community and Common Market (CARICOM) بموجب معاهدة شاجوراما Chaguramas. بموجب ميثاق الجماعة والسوق المشتركة الكاريبية تم إنشاء اتحاد جمركي بين الدول الأعضاء. وكانت الدول الأعضاء قد أنشأت "الجماعة الكاريبية للتجارة الحرة". ولكن إنشاء الجماعة والسوق المشتركة لم يبلغ جماعة للتجارة الحرة. وقد حققت الجماعة والسوق المشتركة نجاحا مهما في تحقيق التكامل الإقتصادي بين الدول الأعضاء. ولكن هذا النجاح لم يرق إلى المستوى المحدد في الميثاق لاختلافها حول دور الاستثمارات الأجنبية، وللغايات الإقتصادية بين الدول الأعضاء والذي أدى إلى اختلافها حول تحرير التجارة.

وفي السنة ذاتها تم تكوين مجموعة إقتصادية باسم "السوق المشتركة لدول الأنديس" Andean Common Market مكونة من بوليفيا، وشيلي، وكولومبيا، وبيرو، وفنزويلا. وقد تأسست مجموعة الأنديس على أساس فلسفة إقتصادية مختلفة عن تلك التي تأسست عليها جماعة أمريكا اللاتينية للتجارة الحرة، وهي حماية منتجاتها من خلال حماية الإنتاج المحلي، والتخطيط المركزي، وبالتالي رفض مفهوم الإقتصاد الرأسمالي، هذا مع

التركيز على "التعاون الإقليمي" كطريق للتنمية. وقد كانت مدينة ليما عاصمة بيرو هي مقر مجموعة الآندين. وقد نجحت دول الآندين في إزالة التعريفات بين أعضائها، وإنشاء تعريفية جمركية خارجية موحدة.

المطلب الثالث

التكامل الآسيوي

تأخرت عملية التكامل الدولي في آسيا بالمقارنة بمثلتها في أوروبا وأمريكا اللاتينية. ويرجع ذلك إلى أن حداثة استقلال معظم دولها، وإلى أن آسيا ظلت مسرحا لحروب إقليمية متعددة .

بدأت عملية التكامل في شرقى آسيا، وفي إطار التقارب بين دول تلك المنطقة والولايات المتحدة. ويقصد بذلك أن الولايات المتحدة دعمت عملية التكامل للشرق آسيوى كجزء من عملية دعم النظم الآسيوية الموالية للولايات المتحدة فى مواجهة الاتحاد السوفييتى. ولذلك نلاحظ أن عملية التكامل بدأت بعد الانقلاب الذى قاده الجنرال سوهارتو سنة ١٩٦٥ ضد حكم سوكارنو، والذى أدى إلى سحق الحزب الشيوعى الإندونيسى. وكان هذا الانقلاب مدعوما من الولايات المتحدة.

فى سنة ١٩٦٦ انشئ المجلس الآسيوى الباسفيكى Asia-Pacific Council (ASPC) لتطوير التعاون الإقتصادى والثقافى بين الدول الأعضاء، وهى اليابان، وأستراليا، وماليزيا، ونيوزيلندا، والفلبين، وكوريا الجنوبية، وتايوان، وتايلاند. ويلاحظ أن هذه الدول كانت من الدول الموالية للغرب فى آسيا إبان الحرب الباردة. وكان المجلس يعقد مؤتمرا سنويا على المستوى الوزارى. كما كانت تايلاند هى مقر أمانة المجلس. ويتضح من تأمل أنشطة المجلس أنها كانت إقتصادية بالأساس.

وبموجب إعلان بانكوك الصادر فى أغسطس سنة ١٩٦٧ تم إنشاء رابطة دول جنوب شرقى آسيا (الآسيان) Association for Southeast Asian Nations (ASEAN) مكونة من إندونيسيا، وماليزيا، والفلبين، وسنغافورة، وتايلاند، وانضمت بروناى إليها سنة ١٩٨٤. ويعد مؤتمر وزراء الخارجية هو أعلى جهاز لاتخاذ القرار فى الآسيان، ويجتمع سنويا. وفى سنة ١٩٧٦ تم إنشاء أمانة دائمة فى جاكارتا. وقد ركزت الآسيان على تطوير التكامل الإقتصادى بين الدول الأعضاء من خلال المشروعات

المشتركة والتخصص. ولكن الآسيان سرعان ما تحولت إلى الجوانب الأمنية حيث تم إعلان منطقة الآسيان سنة ١٩٧١ منطقة للسلام والحرية والحياد، Zone of Peace, Freedom, and Neutrality (ZOPFAN). وذلك لمنع امتداد الصراعات الإقليمية إليها، كما تم إنشاء منتدى الآسيان الإقليمي "ASEAN Regional Forum" وتوسعت عضويتها لتصل إلى عشر دول، وذلك بمجرد نهاية الحرب الباردة^(٣٦).

وفي سنة ١٩٨٥ تم إنشاء رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (الساارك) South Asia Association for Regional Cooperation (SAARC). وقد شارك في تأسيس السارك كل دول جنوب آسيا وهي الهند، وباكستان، وبنجلاديش، وسريلانكا، ونيبال، وبوتان، ومالديف، وذلك بموجب الميثاق الموقع عليه من رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء المنعقد في بنجلاديش في ٧-٨ ديسمبر سنة ١٩٨٥. وللساارك أجهزة تنظيمية أهمها مؤتمر القمة، ومؤتمر وزراء الخارجية، والأمانة العامة. وقد ركزت السارك على رفع التعاون الإقتصادي بين الدول الأعضاء ومواجهة مشكلات الفقر. بيد أن السارك لم تنجح في تحقيق الأهداف المحددة نظرا للخلافات السياسية العميقة بين الدول الثلاث الكبرى في السارك وهي الهند، وباكستان، وبنجلاديش، ولعدم التكافؤ الشديد بين الدول الأعضاء وتخوف معظمها من الهيمنة الهندية^(٣٧).

وفي سنة ١٩٨٩ تبلور في شرقي آسيا لأول مرة مفهوم "الإقليمية الجديدة" في عملية التكامل الدولي بإنشاء مجلس التعاون الإقتصادي لدول آسيا - المحيط الهادى Asia-Pacific Economic Cooperation Council (APEC). كانت الأبك هي أولى المؤسسات التي نشأت طبقا لمفهوم الإقليمية الجديدة، وذلك في الاجتماع الوزاري للدول الأعضاء المنعقد في كانبيرا في نوفمبر سنة ١٩٨٩. واعتبارا من سنة ١٩٩٣ تم تشكيل الاجتماعات الدورية بعقد الاجتماع الأول لرؤساء الدول والحكومات في سياتل بالولايات المتحدة. وهو تاريخ لإنشاء الأبك رسميا. وحتى سنة ١٩٩٦ كان الأبك يضم ثمانية عشر عضوا هم دول الآسيان بالإضافة إلى اليابان، والصين، وهونج كونج، وتايوان، وكوريا الجنوبية، بالإضافة إلى استراليا، ونيوزيلندا، وبابوا- غينيا الجديدة، والولايات المتحدة، وكندا، وشيلي، والمكسيك. وقد تأسس الأبك على صيغة تنظيمية قانونية مرنة باعتبار أنه أقرب إلى كونه إطارا للتشاور حول التكامل في ميدان التجارة الحرة أكثر منه تنظيما إقليميا. ولكن للأبك أمانة عامة محدودة مقرها سنغافورة، وله مؤتمر قمة ينعقد سنويا بالإضافة إلى المؤتمرات الوزارية. وقد اعتبر الأبك نموذج للتكامل الدولي في عصر

العولمة، ونشأت على أساسه المفاهيم الجديدة التى قدمنتها تجمعات أخرى مثل تجمع دول المحيط الهندى للتعاون الإقليمى سنة ١٩٩٧^(٢٨).

المطلب الرابع

التكامل الأفريقى

دخلت الدول الأفريقية أربعة مشروعات للتكامل الإقليمى وهى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد المغاربى، الجماعة الانمائية لأفريقيا الجنوبية، والجماعة الاقتصادية الأفريقية. وقد انشئت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا Economic Community for West African States (ECOWAS) بموجب اتفاقية لاجوس الموقعة سنة ١٩٧٥ مكونة من ١٥ دولة. وقد ركزت الجماعة على مدخل المشروعات المشتركة لتحقيق التكامل الأفريقى. ولكن نظرا لتفاوت وتننى مؤشرات التنمية فى تلك الدول، وارتباطاتها الخارجية المتباينة مع الدول الاستعمارية السابقة فإن إنجازات الجماعة ظلت محدودة.

وفى سنة ١٩٨٠ تم إنشاء "مؤتمر تنسيق التنمية لأفريقيا الجنوبية" Southern Africa Development Coordination Conference (SADCC) وضم فى عضويته الدول الأفريقية الجنوبية المحيطة بجنوب أفريقيا. وكان الهدف من المؤتمر تنسيق التنمية للدول الأعضاء وتقليل اعتمادها على جنوب أفريقيا (التي كانت تطبق نظام الفصل العنصرى). ومع نهاية الحقبة محل البحث تحول المؤتمر سنة ١٩٩٣ إلى صيغة جديدة هى "الجماعة الانمائية لأفريقيا الجنوبية" Southern Africa Development Community (SADC).

أما الاتحاد المغاربى فقد انشئ سنة ١٩٨٤ مكونا من موريتانيا، والمغرب، والجزائر، وتونس، وليبيا، بهدف إقامة تكامل إقتصادى بين تلك الدول. غير أن الخلافات الأيديولوجية بين الدول الأعضاء أدت إلى شبه جمود فى مسيرة الاتحاد.

بينما اتسمت الجماعة الاقتصادية والاتحاد المغاربى، ومؤتمر تنسيق التنمية والمؤتمر بالطابع الإقليمى، فإن الجماعة الأفريقية اتسمت بطابعها القارى، أى أنها شملت كل الدول الأفريقية. وقد وقع رؤساء دول وحكومات أفريقيا فى يونيو سنة ١٩٩١ بمدينة ابوجا (العاصمة الجديدة لنيجيريا) وثيقة إعلان الجماعة الاقتصادية الأفريقية. وتهدف الوثيقة إلى

تحقيق التكامل الإقتصادي والوحدة النقدية بين الدول الأعضاء خلال ست مراحل تستغرق ٣٤ عاما من بدء التنفيذ، على أن تبدأ تلك المراحل بمرحلة تدعيم الجماعات الإقتصادية القائمة (خمس سنوات)، حتى تصل إلى مرحلة إقامة اتحاد إقتصادي أفريقي يشمل بنك مركزي أفريقي واحد، وعملة أفريقية واحدة. (خمس سنوات). وقد تضمنت الوثيقة إنشاء عدة أجهزة هي الجمعية، وتضم رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء، والمجلس الوزاري، والبرلمان الأفريقي، واللجنة الإقتصادية الاجتماعية ومحكمة العدل، والأمانة العامة.

ويمكن القول أن إنشاء جماعة السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (الكوميسا) سنة ١٩٩٣ ثم جماعة للتنمية للجنوب الأفريقي، (سادك) سنة ١٩٩٤. كان تعبيرا عن عدم ثقة الدول الأعضاء في احتمال تحقيق الأهداف التي أعلنتها الجماعة الإقتصادية الأفريقية سنة ١٩٩١. وعلى أي حال، فبينما مثلت عمليات التكامل الأوروبي أرقى درجات الانجاز في تحقيق التكامل فإن عمليات التكامل الأفريقي مثلت للنقيض^(٣٩).

المبحث التاسع

صعود المؤسسات الدولية

يمكن القول أن تطور المؤسسة الدولية خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وحتى نهاية الحرب الباردة يكاد يعادل كل ما شهدته تلك المؤسسة طوال تاريخ السياسة الدولية. فقد توسع عمل الأمم المتحدة، واتسع نطاق أنشطتها. كذلك صعدت المؤسسة الاقتصادية العالمية ونوسعت بشكل غير مسبوق، وازداد عدد ودور التنظيمات الإقليمية والمنظمات الدولية غير الحكومية، والاتفاقات الدولية متعددة الأطراف. وسنتناول هذه الأبعاد في هذا المبحث على التوالي.

المطلب الأول

أداء الأمم المتحدة

ظلت الأمم المتحدة التنظيم الدولي العالمي الوحيد الذي يجب اختصاصه ما عداه من التنظيمات، كما أن هذا الاختصاص يشمل مختلف الجوانب. وفي هذا الإطار نشطت الأمم المتحدة في مجال الأمن الجماعي، والتسوية السلمية للمنازعات، وتصفية الاستعمار، ونزع السلاح، والقضايا الاقتصادية والاجتماعية. بيد أن التطبيق العملي لأنشطة الأمم المتحدة في تلك المجالات أسفر عن فشل في إدارة كثير من الجوانب السياسية، بالمقارنة بالأداء الذي تم في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية. ذلك أن نظام الأمن الجماعي، ونظام التسوية السلمية للمنازعات افترضا وجود إجماع بين الدول للخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، حيث أن الأخير هو محرك هذين النظامين، ونعلم أن هذا الإجماع ما لبث أن انتهى بمجرد نشوب الحرب الباردة. والدليل على ذلك هو تكرار استعمال حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن إذ أن هذا الحق استخدم ٢٠٠ مرة طوال الفترة محل البحث، ١١٤ منها من جانب الاتحاد السوفييتي مقابل ٤٦ للولايات المتحدة. وقد أدى ذلك إلى عدم استكمال بناء نظام الأمن الجماعي بتشكيل جهاز عسكري تحت تصرف مجلس الأمن، كما هو محدد في الميثاق. وهكذا، فإن مجلس الأمن لم يلجأ إلى استعمال الأداة العسكرية إلا في حالتين هما الحرب الكورية سنة ١٩٥٠ وحرب الخليج الثانية سنة ١٩٩١، وكان

ذلك مجرد غطاء للتدخل العسكرى الأمريكى. كما لم يلجأ إلى فرض العقوبات الاقتصادية إلا فى حالتين هما روديسيا الجنوبية سنة ١٩٦٦ لإعلانها الاستقلال من جانب واحد، وجمهورية جنوب أفريقيا سنة ١٩٧٧ لتطبيقها سياسة الفصل العنصرى.

وقد أدى الفشل فى تفعيل نظام الأمن الجماعى إلى استحداث آلية جديدة هى عمليات حفظ السلام اللولى من خلال إرسال قوات تابعة للأمم المتحدة إلى مناطق النزاعات الدولية. ورغم أن هذا النوع من الأنشطة لم يرد بصدده نص فى الميثاق، إلا أنه كان من أهم إنجازات الأمم المتحدة. ومن أهم تلك العمليات إرسال قوات إلى الكونجو سنة ١٩٦٠، وإلى قبرص للفصل بين القبارصة الأتراك، والقبارصة اليونانيين. كذلك اضطلعت الأمم المتحدة بدور حيوى فى استقلال المستعمرات، من خلال مجلس الوصاية، وإعلان تصفية الاستعمار الصادر عن الجمعية العامة سنة ١٩٦٠، ودعم حركات التحرر الوطنى، ففى الإسراع من استقلال العديد من الدول الأفريقية والآسيوية. أما فيما يتعلق بنظام التسوية السلمية للمنازعات، فإن الأمم المتحدة لم تنجح إلا فى تسوية عدد محدود من المنازعات التى عرضت عليها لأن ما يوافق عليه أحد قطبى الحرب الباردة كمدخل لتسوية النزاع، لا يوافق عليه القطب الآخر. وقد استمر ذلك حتى سنة ١٩٨٥. فاعتباراً من تلك السنة بدأ الاتحاد السوفيتى يتعاون مع الولايات المتحدة لتسوية المنازعات الدولية. وفى هذا الإطار تم تسوية القضية الأفغانية، ووقف الحرب العراقية-الإيرانية، وتسوية المشكلة الكمبودية، والحرب الأهلية الانجولية. ويرجع ذلك إلى عودة التوافق بين الدول دائمة العضوية داخل مجلس الأمن اعتباراً من سنة ١٩٨٥. كذلك وفرت الأمم المتحدة. منبرا لمفاوضات نزع السلاح عندما تكونت لجنة نزع السلاح سنة ١٩٥٢، وهى التى تحولت سنة ١٩٧٨ إلى "مؤتمر نزع السلاح" باعتباره الإطار الوحيد للمفاوضات متعددة الأطراف حول نزع السلاح. وفى إطار الأمم المتحدة وقعت اتفاقات فى هذا الشأن أهمها معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية سنة ١٩٦٨. وقد اضطلعت الأمم المتحدة بدور أهم فى مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية. فقد نشطت الأمم المتحدة فى مجال برامج للمعونة الفنية. فقد أنشأت مؤسسات متخصصة لذلك أهمها برنامج الأمم المتحدة للتنمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وبرنامج الغذاء العالمى. ومع انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) سنة ١٩٦٤ تحولت الأمم المتحدة إلى المطالبة بإقامة نظام لىقتصادى عالمى جديد يقوم على التجارة المتكافئة^(١٠).

المطلب الثانى

توسع المؤسسة الاقتصادية العالمية

شهد النصف الثانى من القرن العشرين توسعا فى المؤسسة الاقتصادية العالمية. فقد تطور البنك الدولى للإنشاء والتعمير نحو إنشاء مؤسسات إقتصادية مساندة تحت مسمى "مجموعة البنك الدولى" The World Bank Group. وتضم تلك المجموعة مؤسسة التمويل الدولية International Finance Corporation (IFC)، وهيئة التنمية الدولية International Development Association (IDA)، والوكالة متعددة الأطراف لضمان الاستثمار Investment Guarantee Agency (MIGA) Multi-Lateral. وقد أنشأت مؤسسة التمويل الدولية سنة ١٩٥٦ كفرع للبنك الدولى المهتم بتنمية القطاع الخاص. فهي تشارك فى تأسيس الشركات بالتعاون مع القطاع الخاص ثم تباع حصتها بعد أن تنهض المؤسسة الجديدة. أما هيئة التنمية الدولية فقد تأسست سنة ١٩٦٠. وهى توفر التمويل طويل الأجل وقليل التكلفة بشروط ميسرة للدول النامية (سعر الفائدة فى حدود ٠,٧٥% وفترات تصل إلى أربعين عاما مع فترة سماح تصل إلى عشر سنوات). وتتكون موارد الهيئة من المساهمات الاختيارية للدول الغنية. أما الوكالة متعددة الأطراف لضمان الاستثمار فقد أنشأت سنة ١٩٨٥ لتوفير الضمان للاستثمارات الأجنبية الخاصة ضد المخاطر غير التجارية التى قد تتعرض لها فى الدول المضيفة.

من ناحية ثانية، فقد توسع نشاط الجات. وعقدت ثمان جولات للتفاوض حول أسس توسيع تحرير التجارة الدولية. وقد حققت "جولة كيندى" Kennedy Round فى الستينيات وجولة طوكيو فى السبعينيات إنجازات مهمة فى مجال تخفيض التعريفات الجمركية. فقد انخفضت تلك التعريفات فى الدول الصناعية من ٤٠% فى المتوسط ١٩٤٧ إلى ٨% بعد آخر جولة عقدتها الجات وهى جولة لورجواى. بيد أن تلك الإنجازات تعد محدودة بالقياس إلى نواحي الإخفاق التى منيت بها الجات. فقد سجلت الجات انتهاكات صارخة لحرية التجارة الدولية من الدول الصناعية. ومن ذلك توسع تلك الدول فى وضع القيود غير الجمركية على صادرات الدول الأخرى، وفى استخدام سلاح مقاومة سياسة الإغراق لتقييد الصادرات إليها، واتباع سياسة "التقييد الاختيارى للصادرات"، بمعنى أن تتفق الدولة مع الدولة التى تصدر إليها بأن تقيد صادراتها إليها طوعا، وهو ما يعد انتهاكا لأحكام الجات. كذلك تعمدت الدول الصناعية إخراج صادرات المنسوجات والآليات، وهى من أهم

صادرات الدول النامية، من نطاق الاتفاقية، وخصتها باتفاقية خاصة هي "اتفاقية الألياف المتعددة" (Multi-Fibre Agreement (MFA). والتي وضعت سنة ١٩٥٥. وتتضمن تلك الاتفاقية وضع قيود كمية على واردات الدول الصناعية من المنسوجات والألياف.

بيد أن الجات أعطت للدول النامية ترتيبات تفضيلية في مجالات أخرى. ففي جولة طوكيو سنة ١٩٧٣ تم اتخاذ قرار سمح بتطبيق نظام الأفضليات التجارية المعممة (Generalized System of Preferences (GSP الممنوحة من الدول المتقدمة للدول النامية دون اشتراط المعاملة بالمثل. إلا أن تلك الأفضليات لم تعوض الدول النامية عن القيود الكمية المفروضة على صادراتها من السلع الزراعية والمنسوجات. وجاءت نهاية الحرب الباردة لتضع نهاية لنظام الجات لكي تحل محله منظمة التجارة العالمية سنة ١٩٩٤ والتي دشنت مبدأ تحرير التجارة الدولية. وهذه المرة انضمت الدول الاشتراكية السابقة إلى نظام تحرير التجارة الدولية.

من ناحية ثالثة، فقد شهدت هذه الفترة إنشاء "مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية" (الاونكتاد) United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD) سنة ١٩٦٤. والاونكتاد هو جهاز يضم للدول الأعضاء في الأمم المتحدة ويتبع الجمعية العامة للأمم المتحدة. وقد أنشأت الاونكتاد كرد فعل للدول النامية على هيمنة الدول للصناعية المتقدمة على مفاوضات الجات، وكمحاوله من تلك الدول لإنشاء جهاز جديد يمكنها من التعبير عن مصالحها. وقد استطاعت الاونكتاد أن تحقق إنجازات مهمة في مجال الدفاع عن المصالح التجارية للدول النامية، ومن ذلك التوصل إلى اتفاقات متوازنة في مجال تجارة بعض السلع المهمة للدول النامية^(٤).

المطلب الثالث

إنتشار التنظيمات الإقليمية

نشأ خلال الفترة محل البحث عدد من التنظيمات على أساس مفهوم الإقليمية الذي سبق الإشارة إليه. ولا يمكن حصر التنظيمات الإقليمية الحكومية التي نشأت خلال الفترة محل البحث، إذ أن تلك التنظيمات شكلت حوالي ٧١% من عدد التنظيمات الحكومية الاجمالي في تلك الفترة. وإنما يمكن الإشارة إلى أهمها.

في أمريكا اللاتينية نشأت منظمة الدول الأمريكية Organization of American States (OAS). وقد اشتركت ٢١ دولة في إنشاء تلك المنظمة من خلال المؤتمر الدولي

التاسع للدول الأمريكية الذي انعقد في بوجوتا سنة ١٩٤٨، والذي صدر عنه "ميثاق بوجوتا" المنشئ للمنظمة. وقد أنشأ الميثاق أجهزة تنظيمية هي المؤتمر الأمريكي (مؤتمر القمة) ويجتمع مرة كل خمس سنوات، ومجلس وزراء الخارجية، والمجلس وهو بمثابة جهاز التنسيق، والاتحاد الأمريكي، وهو بمثابة الأمانة. ويلاحظ أن إنشاء المنظمة جاء في العام التالي لمعاهدة ريو، والتي كانت بمثابة حلقة عسكрия. ومن ثم، فإن منظمة الدول الأمريكية انشئت لاستكمال المهمة التي جاءت معاهدة ريو لتحقيقها، وهي مكافحة الشيوعية في نصف الكرة الغربي. وقد وظفت الولايات المتحدة المنظمة لتحقيق هذا الهدف. فتم طرد كوبا من المنظمة سنة ١٩٦٢ بعد تحولها إلى الشيوعية، واستعملتها للتدخل في الدومينيكان سنة ١٩٦٥.

كذلك أنشأت منظمة دول أمريكا الوسطى Organization of Central American States بموجب "ميثاق السان سلفادور" الموقع سنة ١٩٥١ بين خمس من دول أمريكا الوسطى هي سلفادور، وكوستاريكا، وجواتيمالا، وهندوراس، ونيكاراجوا. وقد تم تبني ميثاق جديد سنة ١٩٦٢ بعد إنشاء السوق المشتركة لدول أمريكا الوسطى الذي سبق أن أشرنا إليه.

وفي أفريقيا تم إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية Organization of African Unity (OAU)، حينما انعقد المؤتمر الأول لرؤساء الدول والحكومات الأفريقية في أديس ابابا في ٢٥ مايو سنة ١٩٦٣. وللمنظمة ثلاث مستويات تنظيمية أولها مؤتمر رؤساء الدول للحكومات (مؤتمر القمة)، ويجتمع سنويا لوضع الاستراتيجية العامة للمنظمة. أما المستوى الثاني، فهو المجلس الوزاري، ويتألف من وزراء الخارجية، ويجتمع مرتين سنويا للتوصية بالسياسات التي سيقورها مؤتمر القمة، وأخيرا فهناك أمانة عامة ومقرها أديس ابابا ويرأسها أمين عام مدة ولايته خمس سنوات. وقد حققت المنظمة نجاحا في ميدان التسوية السلمية للمنازعات كالنزاع الجزائري - المغربي عامي ١٩٦٤، ١٩٦٥، كما توسطت في النزاعات بين الصومال، وأثيوبيا وكينيا بين عامي ١٩٦٤، ١٩٦٧. وقد شكلت المنظمة "لجنة التحرير الأفريقية" سنة ١٩٦٣ لمساعدة حركات التحرير الوطني مما أسهم في استقلال المستعمرات البرتغالية، كما ساعدت في إزالة أنظمة الفصل العنصري، وحكم الاقليات في جمهورية جنوب أفريقيا، وروديسيا الجنوبية، وإقليم جنوب غرب أفريقيا^(٤٢).

وشهدت سنة ١٩٧٢ إنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي Organization of the Islamic Conference (OIC)، وهي أول تنظيم دولي ينشأ على أساس ديني. ففي سبتمبر سنة

١٩٦٩ انعقد المؤتمر الأول لملوك ورؤساء الدول والحكومات الإسلامية فى المغرب لمناقشة قضية حريق المسجد الأقصى. وقد دشن المؤتمر عملية إنشاء منظمة للدول الإسلامية. وتم إنشائها رسمياً بموجب قرار صادر من المؤتمر الثالث لوزراء خارجية الدول الأعضاء المنعقد فى السعودية فى فبراير - مارس سنة ١٩٧٢. وللمنظمة أربعة مستويات تنظيمية هى مؤتمر ملوك رؤساء الدول والحكومات (مؤتمر القمة) ويجتمع كل ثلاث سنوات، ومؤتمر وزراء الخارجية، وينعقد سنوياً، والأمانة العامة، ومقرها المؤقت هو جدة. وأخيراً، هناك محكمة العدل الدولية الإسلامية. وقد تقرر إنشائها فى المؤتمر الرابع للقمة المنعقد سنة ١٩٨٧ فى الكويت، ولكنها لم تنشأ حتى الآن نتيجة عدم مصادقة معظم الدول الأعضاء على النظام الأساسى للمحكمة. هذا بالإضافة إلى شبكة من المنظمات المساعدة من أهمها البنك الإسلامى للتنمية، والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، ولجنة القدس. لم تحقق المنظمة إلا إنجازاً محدوداً فى ميدان تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء لميلها إلى عدم التدخل إلا فى المنازعات التى لا تقع فى إطار اختصاص تنظيم إقليمى آخر، كما أنه لا يوجد بالمنظمة نظام للأمن الجماعى. بيد أن المنظمة حققت أكبر إنجازاتها فى مجال التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء والتعاون الإقتصادى بينها، وبالدات دعم التبادل التجارى بين الدول الأعضاء^(٤٣). ورغم أن هذه المنظمة تضم "لدول الإسلامية" إلا أنها فى الواقع هى منظمة لدول العالم الثالث حيث تضم عدد من الدول التى تنص دساتيرها على أنها دولاً علمانية، ومن الدول التى لا يشكل فيها المسلمون أغلبية. كذلك، فمنظمة المؤتمر الإسلامى تتسم باتساع عضويتها على مساحة جغرافية واسعة لا تنتظم فى شكل إقليم جغرافى معروف، مما يشكك فى "إقليمية" المنظمة.

المطلب الرابع

المنظمات الدولية غير الحكومية

والاتفاقيات الدولية متعددة الأطراف

برز دور المنظمات الدولية غير الحكومية فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بشكل لم يحدث فى جميع مراحل تطور السياسة الدولية. كما أن عدد تلك المنظمات فاق بكثير عدد المنظمات الدولية الحكومية. فقد بلغ عدد المنظمات الدولية خلال تلك الفترة حوالى ٦٦٠٠ منظمة دولية، ٩٦,٣% منها منظمات دولية غير حكومية (٦٣٥٧ منظمة). وشكلت المنظمات العاملة على المستوى الإقليمى ٧٥,٢% من المنظمات الدولية غير

الحكومية. ويشمل ذلك، المنظمات العاملة في ميادين حقوق الإنسان (كمنظمة العفو الدولية) والأنشطة الثقافية والدينية والرياضية. هذا كله إلى جانب تعاظم دور المنظمات الوطنية المهمة بالشئون العالمية، وهي منظمات توجد داخل الدول، ولكنها تتشبط في السياسة الدولية. وقد شكل ذلك بداية ظاهرة جديدة في السياسة الدولية، وهي "المجتمع المدني العالمي". ويقصد بذلك شبكة العلاقات بين المنظمات الوطنية غير الحكومية المهمة بالشئون التي تؤثر على العالم ككل كقضايا ارتفاع حرارة الأرض، وانتشار الأيدز وغيرها^(٤٤).

بالإضافة إلى ذلك حدثت طفرة هائلة في الاتفاقات القانونية الدولية متعددة الأطراف. ويمكن أن نشير إلى الاتفاقات التي سبق عرضها فيما يتعلق بضبط التسليح، واتفاقات جنيف الأربعة الصادرة سنة ١٩٤٩ بخصوص ظروف جرحى ومرضى الحرب، ومعاملة أسرى الحرب، وحماية المدنيين وقت الحرب. واتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية الموقعة سنة ١٩٦١، واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الموقعة في ديسمبر سنة ١٩٨٢، وغيرها.

خلاصة

تعتبر الفترة الممتدة من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى نهاية الاتحاد السوفييتي من أكثر مراحل تطور السياسة الدولية ثراءً، وتنوعاً. ولا يرجع فقط إلى مجرد الطول الزمني للمرحلة، والذي يمتد على مدى حوالى نصف قرن، ولكنه يرجع إلى التحول النوعي في السياسة الدولية الذي شهدته تلك المرحلة في كل أبعاد النمط الدولي. فقد زاد عدد الدول بمقدار ضعف عدد الدول الذي انضم إلى الأمم المتحدة سنة ١٩٤٥، كما زاد عدد المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، ونشأ ما يمكن تسميته مجتمع مدنى عالمي.

من ناحية ثانية، اتخذ البنيان العالمي شكل القطبية الثنائية. فقد نشأت الكتلة الشرقية بزعامة الاتحاد السوفييتي، والكتلة الغربية بزعامة الولايات المتحدة بموجب مجموعة من الأحلاف والمنظمات الدولية. وظلت القطبية الثنائية تميز البنيان العالمي، رغم سيولتها النسبية ابتداء من سنة ١٩٦٠، حتى نهاية الاتحاد السوفييتي سنة ١٩٩١. وترافق مع هذه القطبية عملية توازن الرعب بين القطبين بحكم امتلاكهما الأسلحة النووية ودولت نقلهما إلى أرض الخصم، والقدرة على استيعاب الضربة الأولى والرد بضربة مماثلة أو أشد، مما عطل لاحتمال نشوب الحرب العالمية. ومن ثم تحولت العلاقات بين الكتلتين إلى حالة

"الحرب الباردة"، ودخلت الدولتان العظميان في سباق للتسلح وفي صراعات إقليمية كان معظمها متأثراً بتلك الحرب. وقد أفاد نشوب الحرب الباردة الدول المهزومة في الحرب العالمية الثانية، ألمانيا واليابان، وإيطاليا، حيث بدلت الدول المنتصرة في إعادة تأهيلها لدخول حلبة السياسة الدولية إلى صف الكتلة الغربية. ومن ثم شهدت تلك المرحلة عودة ظهور هذه الدول على المسرح الدولي، وإن كان ذلك في إطار الاستراتيجية الأمريكية. بيد أن السياسة الدولية لم تكن مجرد مجموعة صراعات فقد حدثت عمليات تكامل اقتصادي إقليمي في أوروبا، وآسيا، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية. وكانت التجربة الأوروبية في التكامل أنجح تلك التجارب حيث أن أوروبا كانت قد وصلت إلى حالة الإجهاد الكامل من حربيين عالميتين خاضتهما في خلال نصف قرن. ولدت تلك التجربة إلى صعود محدود للدور الأوربي، وإن كان هذا الدور أيضاً قد تم في إطار الاستراتيجية الأمريكية.

وشهدت نهاية تلك الحقبة ظهور مفهوم "الإقليمية الجديدة" والذي مثل تطوراً جذرياً لمفهوم الإقليمية الذي ظهر في بداية تلك المرحلة. فيما يتعلق بالمؤسسات الدولية، فقد نمت بشكل غير مسبوق. فقد استمرت الأمم المتحدة في أداء وظائفها ولم تنته مع نهاية المرحلة على غرار حالة عصابة الأمم، كما توسعت المؤسسات الاقتصادية العالمية، والمنظمات الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية. بيد أن التطور الأهم الذي شهدته تلك المرحلة في ختامها كان هو نهاية الكتلة الشرقية والاتحاد السوفييتي وقد أدى هذا التطور إلى تغير جذري جديد في البنيان الدولي. وسنعود في الفصل التالي إلى تفصيل تلك النهاية.

هوامش الفصل الرابع عشر

(١) فوزى درويش، **اليابان الحديثة والدور الأمريكى**، (القاهرة: دون ناشر، ١٩٩٦)، ص ١٨٤-١٨٦.

باتريك سميث، ترجمة سعد زهران، **اليابان رؤية جديدة**، (الكويت، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة رقم ٢٦٨، أبريل سنة ٢٠٠١)، ص ٢٥-٢٩.

John Weste, "Staging a comeback: Re-armament planning and Kyugunjin in occupied Japan, 1945-1952," **Japan Forum**, 11 (2), 1999, pp. 165-178.

Howard Schonberger, **Aftermath of War, America and the Remaking of Japan (1945-1952)**, (Kent: Kent state University Press, 1989).

Herbert Passin, ed., **Remaking Japan, the American Occupation as New Deal**, Theodore Cohen, (New York: The Free Press, 1987).

Alfred Grosser, Trans. by P.Stephenson, **Germany in Our Time, A Political History of the Post-War Years**, (London: Pall Mall Press, 1971), p.70. (٢)

Ibid, p. 70. (٣)

Ibid, p. 54. (٤)

Ibid, p. 67. (٥)

Denis Mack Smith, **Modern Italy: A Political History**, (New Haven and London: Yale University Press, 1997). (٦)

Martin Clark, **Modern Italy, 1871-1982**, (London and New York: Longman, 1984).

- (٧) راجع فى استقلال الدول العربية:
 محمد رفعت، تاريخ حوض البحر المتوسط وتياراته السياسية، (القاهرة: دار المعارف بمصر، ١٩٥٩)، ص ٢٤١-٢٥٨، ٤٩٢-٥٠١.
 صلاح العقاد، المغرب العربى: الجزائر، تونس، والمغرب الأقصى (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٦).
 جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربى الحديث والمعاصر المجلد الرابع، (القاهرة: دار الفكر العربى، ٢٠٠٠).
 (٨) راجع فى استقلال الدول الأفريقية: عبد الله إبراهيم وشوقى الجمل، تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر، (القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٧٧)
 رأفت الشيش، أفريقيا فى التاريخ المعاصر، (القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٨٢)، ص ٨٩-٢٥٦.
 (٩) Kasion Tejopira, "Independent Siam and Colonial Burma: A Comparative Historical Perspective", *Asian Perspective*, 1993, (Thailand) pp. 1-62.
 (١٠) فى سنة ١٩٦٢ استقلت جزر ماساموا الغربية Western Samoa، وترينداد وتوباغو Trinidad and Tobago وجامايكا. وفى سنة ١٩٦٦ استقلت باربادوس وجويانا. وفى سنة ١٩٧٠ استقلت جزر فيجي Fiji. وفى ١ يوليو سنة ١٩٧٣ استقلت جزر باهاما Bahamas. وفى ٧ فبراير سنة ١٩٧٤ أصبحت جزيرة جرينادا Grenada دولة مستقلة. وقد استقلت كل تلك الدول عن بريطانيا عدا ساموا الغربية، فكانت تحت وصاية نيوزيلندا. وفى ١٢ يوليو سنة ١٩٧٥ استقلت جزر ساو توم وبرنسيب Sao Tome and Principe عن الحكم البرتغالى. وفى السنة ذاتها استقلت سورينام Suriname عن هولندا. كذلك استقلت جزر الكاب فيرد Cape Verde (الرأس الأخضر) عن البرتغال فى ٥ يوليو سنة ١٩٧٥. وفى ٦ سبتمبر سنة ١٩٧٥ استقلت بابوا - غينيا الجديدة Papua New Guinea. وكانت تخضع لوصاية استراليا. وفى ٧ يوليو سنة ١٩٧٨ استقلت جزر سولومون Solomon Islands عن الوصاية الاسترالية. وفى ٢ نوفمبر سنة ١٩٧٨ استقلت جزر دومينيكا Dominica. وفى ٢٢ فبراير سنة ١٩٧٩ استقلت جزر سانتا لوشيا

Saint Lucia. وفي ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٧٩ استقلت جزر سان فنسنت وجرينادين Saint Vincent and Grenadines ، وكانت الدول الثلاث الأخيرة تابعة لبريطانيا. وفي ٣ يوليو سنة ١٩٨٠ استقلت جزيرة فانواتو Vanuato. وكانت الجزيرة تخضع لترتيب استعماري فريد من نوعه أساسه الحكم البريطاني الفرنسي المشترك. وتقع تلك الجزر في جنوبي غربي المحيط الهادئ. وأخيرا استقلت بليز Belize عن بريطانيا في ٢١ سبتمبر سنة ١٩٨١. وتقع بليز على الساحل الشرقي لأمريكا الوسطى.

Holly Cullen and K. Marrow, "International Civil Society in (١١)
International Law: The Growth of NGO participation" Non
State Actors and International Law, 1(1), 2001, pp. 7-39.

بطرس بطرس غالي، السلام السوفييتي في أوروبا الشرقية، (القاهرة: مطبعة
(١٢)
جامعة القاهرة، ١٩٥٤).

محمد سعد أبو علمود، "مشروع مارشال وأعمار أوروبا" في موسوعة أحداث
(١٣)
القرن العشرين، (القاهرة: دار المستقبل العربي، ٢٠٠٠)، ص ٢٨٧-٣١٥.

في عرض تطور النزاع الصيني - السوفييتي (١٤)

William Keylor, The Twentieth Century: An International
History, (New York: Oxford University Press, 1990). pp. 360-
379.

في عرض تطور النزاع الفرنسي - الأمريكي: (١٥)

A. W. De Porte, Europe between the Superpowers, the
Enduring Balance (New Haven and London, Yale University
Press, 1979). pp. 229- 242.

ينصرف "العالم الثالث" Third World إلى مجموعة الدول الأفريقية الآسيوية. (١٦)
وتشترك تلك الدول في اتسامها بالتخلف والتبعية الاقتصادية مما يميزها عن العالم
الأول (الكتلة الغربية)، والعالم الثاني (الكتلة الشرقية). في عرض لنشأة وخصائص
العالم الثالث: على ليلة، للعالم الثالث، قضايا ومشكلات (القاهرة: دار الثقافة للنشر
والتوزيع، ١٩٨٥).

وفى عرض لنشأ وتطور حركة عدم الانحياز: محمد نعمان جلال، **حركة عدم الانحياز فى عالم متغير**، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٧).

Mohammad Selim, ed., **Non-alignment in a Changing World**, (Cairo: The American University in Cairo Press, 1983).

Glenn Snyder, "The balance of power and the balance of terror" (١٧) in Robert Art and Robert Jervis, eds., **International Politics, Anarchy, Force, and Imperialism**, (Boston, Little Brown, 1973), pp. 228- 240.

Edy Kaufman, **The Superpowers and their Spheres of Influence**, (London: Croom Helm, 1976). pp. 17-21. (١٨)

اسماعيل صبرى مقلد، "الحرب الباردة: الجذور والتداعيات، والنهايات"، فى موسوعة أحداث القرن العشرين، الجزء الثانى، (القاهرة: دار المستقبل العربى، ٢٠٠٠)، ص ٧٨ - ١٥. (١٩)

Hua Qingzhao, **From Yalta to Panmunjom, Truman's Diplomacy and the Four Powers, 1945-1953**, (Ithaca, Cornell University Press, 1993), PP. 69-95.

Peter Fliess, **International Relations: The Bipolar World**, (New York: Random House, 1968), pp. 43-57.

Edward Tobarisky, "Benes and the Soviets", **Foreign Affairs**, 27 (٢٠) (2). January 1949, pp. 302- 314.

Ruth Sivard, **World Military and Social Expenditures**, (٢١) (Washington, D.C. World Priorities). The issues of 1977, 1982, 1985, and 1987-88.

اسماعيل صبرى مقلد، **العلاقات السياسية الدولية، دراسة فى الاصول، والنظريات** (الكويت: جامعة الكويت، ١٩٨٤)، ص ٦٦٢-٦١٧. (٢٢)

Grosser, op.cit, p. 66. (٢٣)

أحمد عبد اللطيف العبار، **ألمانيا الغربية وعواصف السياسة الدولية**، (القاهرة: مطبوعات الشعب، ١٩٧٥)، ص ١٩٨. (٢٤)

- (٢٥) المرجع السابق، ص ٢٥٨.
- (٢٦) W.R. Smyser, *From Yalta to Berlin, the Cold War Struggle over Germany*, (London: McMillan, 1999), pp. 255-258.
- (٢٧) راجع في شرح قضية التعويضات الألمانية، محمد صالح حسن، *التعويضات الألمانية على الصعيد الدولي*، (القاهرة: الناشر غير موضح، ١٩٦٢).
- (٢٨) في حصر هذه الصراعات منذ سنة ١٩٤٥ وحتى سنة ١٩٧٩ راجع:
- W.Eckhart and E.Azar, "Major world conflicts and interventions, 1945-1975," *International Interactions*, 5(1), 1978, pp. 75-110.
- W. Eckhart and E. Azar, "Major military conflicts and interventions, 1965-1979," *Peace Research*, 4 (11), October 1979, pp. 201-208.
- (٢٩) مصطفى محمد الجمال، "سياسة حافة الهاوية في العلاقات الأمريكية - السوفيتية، أزمة الصواريخ الكوبية نموذجاً"، في موسوعة أحداث القرن العشرين، الجزء الثاني، (القاهرة: دار المستقبل العربي، ٢٠٠٠)، ص ٧٩ - ١٢٠.
- راجع في عرض تلك الأزمات:
- Alexander George and R.Smoke, *Deterrence in American foreign Policy, Theory and Practice*, (New York: Columbia University Press, 1974), pp. 105-500.
- (٣٠) سعد الدين رؤوف، *النزاع بين الهند وباكستان: دراسة في العلاقات السياسية الدولية المعاصرة*، (القاهرة: دار العاشر من رمضان للطباعة والنشر، ١٩٨٩).
- سمعان بطرس فرج الله، "قضية كشمير بين الهند وباكستان"، *السياسة الدولية*، (٣)، يناير سنة ١٩٦٦، ص ٢٩ - ٤٠.
- (٣١) محمد السيد سليم، "حروب واستقلال شبه القارة الهندية" في موسوعة أحداث القرن العشرين، الجزء الرابع، (القاهرة، دار المستقبل العربي، ٢٠٠٠)، ص ٢٢٣ - ٢٦٦.
- (٣٢) رياض الصمد، *العلاقات الدولية في القرن العشرين*، الجزء الثاني، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٣)، ص ١٩٤ - ٢٠٧.

Soh Jin Chull. "New Evidence on the causes of the Korean war,"
Korea Focus, May-June 2000, pp. 17-29.

(٣٣) إبراهيم عرفات، محرر، القضية الأفغانية وانعكاساتها الإقليمية والدولية،
(القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية بجامعة القاهرة، ١٩٩٨).

ماجدة صالح، الحرب الأفغانية، ١٩٧٩-١٩٩٩، في، موسوعة أحداث القرن
العشرين، (القاهرة: دار المستقبل العربي، ٢٠٠٠)، ص ٥٢٥-٥٦٢.

Ruth Sivard, op.cit (٣٤).

وفي عرض للصراع بين الشمال والجنوب، عبد الخالق عبد الله، العالم المعاصر
والصراعات الدولية، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد
٣٣، من سلسلة عالم المعرفة، يناير سنة ١٩٨٩)، ص ١٣٣-٢١٤.

(٣٥) في عرض تجربة التكامل الأوروبي:

الشافعي محمد بشير، "أسس وسمات التنظيم الدولي العربي والأفريقي، مجلة
القانون والإقتصاد، (جامعة القاهرة، ١٩٦٧)، ص ٩-٧٩.

ناصر حتى، تأسيس الاتحاد الأوربي وموقعه في العلاقات الدولية في موسوعة
أحداث القرن العشرين، الجزء الثاني، (القاهرة: دار المستقبل العربي، ٢٠٠٠)،
ص ١٢١-١٦٠.

(٣٦) ماجدة صالح، تجربة الآسيان في التعاون الإقليمي، (القاهرة: مركز الدراسات
الآسيوية، جامعة القاهرة، العدد ٥، سلسلة أوراق آسيوية، ديسمبر سنة ١٩٩٥).

Chia Siow Yue, and M.Pacini, eds. ASEAN and New Asia,
Issues and Trends,(Singapore: Institute of Southeast Asian
Studies, 1997).

(٣٧) نجلاء الرفاعي، رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (المسارك)، (القاهرة: مركز
الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، العدد ٢٣ من سلسلة أوراق آسيوية، ديسمبر
١٩٩٦).

F. Ashraf, South Asian association of Regional Cooperation,
(Islamabad: The Institute of Strategic Studies, 1988).

(٣٨) في عرض للأبك ولمفهوم الإقليمية الجديدة، محمد فايز فرحات، الإقليمية الجديدة
وتطبيقاتها، حالتنا الأبك وتجمع المحيط الهندي، (رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية
الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠١).

Chia Siow Yue, **APEC, Challenges and Opportunities**,
(Singapore: Institute of Southeast Asia Studies, 1994).

(٣٩) راجع فى التكامل الأفريقى:

فرج عبد الفتاح فرج، **الاقتصاد الأفريقى، من التكامل الإقليمى إلى العولمة**،
(القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠١)

محمد عاشور مهدى، "الجماعة الإنتمائية لأفريقيا الجنوبية (الساارك)" **أفلى أفريقية**،
(القاهرة)، ٢ (٧)، خريف سنة ٢٠٠١، ص ٢٢ - ٣٦.

رحاب عثمان، **الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الكاواس)**، **أفلى أفريقية**،
٢ (٧)، خريف سنة ٢٠٠١، ص ٤٦ - ٦٥.

سبق أن أشرنا فى الفصل الثامن إلى صعود حركة للجامعة الأفريقية فى فترة ما بين الحربين العالميتين، وأن تلك الحركة كانت مدفوعة من خارج أفريقيا. ومع سنة ١٩٤٥ انعقد مؤتمر مانشستر للجامعة الأفريقية، وهو المؤتمر الذى مثل تحول حركة الجامعة الأفريقية إلى داخل أفريقيا، مع المطالبة بالاستقلال. ومع بداية استقلال الدول الأفريقية طرح بعض قادة حركة التحرر الأفريقى مشروعات للوحدة الأفريقية. ومن ذلك مشروع "الولايات المتحدة الأفريقية" الذى قدمه الرئيس الغسانى نكروما، ويشمل إنشاء حكومة اتحادية لأفريقيا. لكن تلك المشروعات لم تكن تتفق ومرحلة التطور السياسى والاقتصادى لأفريقيا، ولذلك اكتفت الدول الأفريقية بإنشاء جمعيات إقليمية أفريقية. ومن الجدير بالذكر أن نكروما كان أحد أركان مؤتمر مانشستر الذى يعده للباحثين نقطة تحول جوهريّة فى حركة للجامعة الأفريقية.

عبد الملك عودة، **فكرة للوحدة الأفريقية**، (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٦)
ص ٤٧ - ٦٠.

جمال محمد ضلع، **توجهات وجهود نكروما للوحدة فى إطار حركة للجامعة الأفريقية**، **أفلى أفريقية**، (القاهرة)، ١ (٣)، خريف سنة ٢٠٠٠، ص ٢٥ - ٥٥.

(٤٠) فى تقييم شامل لأنشطة الأمم المتحدة خلال هذه المرحلة، حسن ناعمة، **الأمم المتحدة فى نصف قرن، دراسة فى تطور التنظيم الدولى منذ سنة ١٩٤٥**،
(الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة رقم ٢٠٢، أكتوبر سنة ١٩٩٥) ص ١١٩ - ٣٠٠.

- (٤١) حازم الببلاوى، النظام الاقتصادى الدولى المعاصر، من نهضة الحرب العالمية الثانية إلى نهضة الحرب الباردة، (الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة رقم ٢٥٧، مايو سنة ٢٠٠٠)، ص ١٧١ - ٢٧١.
- (٤٢) بطرس بطرس غالى، منظمة الوحدة الأفريقية، (القاهرة : الأنجلو المصرية، ١٩٦٤).
- (٤٣) Mohammed Selim, ed. **The Organization of the Islamic Conference in a Changing World**, (Cairo: Center for Political Studies and Research, Cairo University, 1994).
- (٤٤) هذه الإحصاءات محسوبة من:
Union of International Associations, ed., **Yearbook of International Organizations Guide to Global Civil Society Networks**, (K. G. Saw, Munchen, 2001).
- (٤٥) راجع فى رصد وعرض الاتفاقيات المتعددة الأطراف التى وقعت فى تلك الفترة:
Robert Bledsoe and B. Boczek, **The International Law Dictionary** (Santa Barbara, CA, ABC-CLIO, 1982)

الفصل الخامس عشر

السياسة الدولية

في

عصر القطبية الأحادية والعولمة



مقدمة

شهدت سنة ١٩٩١ تحولات كبرى فى السياسة الدولية تمثلت فى وقوع حدثين يندر أن يتزامنا فى التاريخ السياسى، الأول هو التفكك الشامل لدولة عظمى هى الاتحاد السوفيتى، مما أدى إلى تحول جذرى فى هيكل النسق العالمى نحو القطبية الأحادية، وإلى ظهور دول جديدة فى السياسة الدولية، والثانى هو اتجاه دول أوروبا الغربية نحو الوحدة السياسية والاقتصادية بتوقيع اتفاقيتى ماستريخت. إن المفارقة التاريخية فى هذين الحدثين ليس فقط فى تزامنهما، ولكن أيضا فى تناقضهما. فبينما تفككت دولة عظمى إلى عدة دول، فإن مجموعة الدول الأوروبية المستقلة اتجهت نحو الوحدة. كذلك شهدت سنة ١٩٩١ انتهاء الأزمة الدولية المسماة بأزمة الخليج الثانية، والتي نشأت عن الاحتلال العراقى للكويت. فقد انتهت الحرب بانتصار قوات التحالف الدولى بزعامة الولايات المتحدة. وقد دشنت تلك الأزمة عملية التحول فى النسق العالمى التى أشرنا إليها.

وفى سبتمبر سنة ٢٠٠١ وقع حدث مهم، وهو مهاجمة وتدمير بعض المواقع الإستراتيجية الأمريكية. ورغم أنه لم يعرف على وجه اليقين من الذى قام بهذا الهجوم، إلا أن الولايات المتحدة قامت فى ٧ أكتوبر بشن هجوم إستراتيجى واسع على أفغانستان. وقد أدى هذا التطور إلى تغير جديد فى السياسة الدولية. لذلك يمكن اعتبار السنوات العشر التالية لنهاية الاتحاد السوفيتى بمثابة حقبة مستقلة فى السياسة الدولية. وسنحاول حصر أهم معالم تلك الحقبة فى هذا الفصل من خلال عدة مباحث نتناول أهم علامات تغير السياسة الدولية والمتمثلة فى انهيار الكتلة الاشتراكية والاتحاد السوفيتى، والبناء الأوروبى الجديد، والصعود الشرق أسوى، ثم نعرض للمناظرة حول بنية النسق العالمى، ثم عملية العولمة وهى أهم عملية تدور فى النسق العالمى منذ سنة ١٩٩١.

المبحث الأول

نهاية الحرب الباردة، والكتلة الشرقية، والاتحاد السوفيتي

مع نهاية الثمانينيات شهدت السياسة الدولية تحولات مهمة أدت إلى نهاية الحرب الباردة في أوروبا. ثم نهاية الكتلة الاشتراكية ، ونهاية الاتحاد السوفيتي، ثم وقد بدأت تلك التحولات مع وصول جوربا تشوف إلى السلطة في الاتحاد السوفيتي سنة ١٩٨٥. وذلك خلفا لشيرينيكو (١٩٨٤-١٩٨٥)، والذي كان بدوره خلفا لأندروپوف (١٩٨٢-١٩٨٥). وقد كان الأخير بدوره خلفا لبريجينيف (١٩٦٤-١٩٨٢)، والذي شهد الاتحاد السوفيتي في عهده فترة ركود شاملة. أتى جورباتشوف برؤية جديدة أساسها إجراء إصلاحات سياسية في النظام السوفيتي في الاتجاه الذي اسماء للبرسنزويكا (المصارحة)، والجلاسنوست (إعادة البناء). هذا بالإضافة إلى تعديل العلاقات مع الكتلة الغربية في اتجاه إنهاء الحرب الباردة الجديدة، وسباق التسلح. وقد طرح جوربا تشوف تلك الأفكار في المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفيتي الذي انعقد في ٢٥ فبراير - ٦ مارس سنة ١٩٨٦، وهو آخر مؤتمر عقده الحزب بصفته حزبا حاكما، وحصل على موافقة الحزب على تلك الأفكار.

بدأ جورباتشوف في رفع يد الاتحاد السوفيتي عن النظم الحليفة في شرقي أوروبا. وقد ترتب على ذلك حدوث ثورات على تلك النظم. ففي بولندا تقرر في ١٧ أبريل سنة ١٩٨٩ إعطاء حركة "التضامن" العمالية المعارضة الطابع القانوني. واضطر الشيوعيون لأول مرة، إلى تكوين حكومة يرأسها رئيس وزراء غير شيوعي بدا في إدخال إصلاحات إقتصادية ليبرالية. وفي يناير سنة ١٩٩٠ انهار الحزب الشيوعي البولندي. وفي المجر حدث تحول سلمي نحو الليبرالية باتفاق الشيوعيين مع المعارضة سنة ١٩٨٩. وفي السنة ذاتها فتحت المجر حدودها أمام الألمان الشرقيين الراغبين في العبور إلى الغرب عبر أراضيها مما شكل بداية انهيار النظام الألماني الشرقي واستيعابه في ألمانيا الاتحادية. وفي ٢ أكتوبر سنة ١٩٩٠، وتحت ضغط التحولات في ألمانيا الشرقية تظاهر التشيكوسلوفاك مطالبين بالإصلاح، وتم تكوين حكومة لتتلافية غالبية عناصرها من غير الشيوعيين ، وفي رومانيا اندلعت ثورة شعبية على حكم شاوشيسكو في ديسمبر سنة ١٩٨٩ وهي الثورة التي بدأت في مدينة تيميشوارا Timisoara وامتدت إلى باقي أنحاء الدولة وانتهت

بإعدام ثاوشيسكو فى ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٨٩، وتولى ايليسكو السلطة ثم إلغاء نظام سيطرة الحزب الشيوعى. وإنشاء نظام حزبى تعددى اعتباراً من مايو سنة ١٩٩٠^(١).

مهدت تلك التطورات لنهاية الحرب الباردة، ثم انهيار الكتلة الشرقية، والاتحاد السوفييتى ذاته. فكيف تم ذلك؟ قدمنا أن جورباتشوف حينما أتى إلى السلطة سنة ١٩٨٥ جاء ببرنامج أساسه الإصلاح الداخلى، وإنهاء الحرب الباردة. وفى هذا الإطار اقترح فى أوائل سنة ١٩٩٠ عقد "مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى" لمناقشة قضايا الأمن الأوروبى، وإعطائه طابعاً مؤسسياً تنظيمياً. وفى ٥-٦ يوليو سنة ١٩٩٠ انعقد مؤتمر لندن بشأن القضية الألمانية، ولكنه أصدر "إعلان لندن" الذى كان بمثابة استجابة لطلب جوربا تشوف. فقد دعا إعلان لندن دول حلف وارسو للدخول فى تعهد مشترك بعدم الاعتداء، والإعلان بأن الدول الأعضاء فى حلفى وارسو والأطلسنطى ليسوا أعداء، وبالدخول فى مفاوضات بين الحلفين لتخفيض القوات المسلحة فى أوروبا. وبناء على اللقاء هذين العاملين، انعقد فى باريس فى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٩٠ مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى على مستوى رؤساء الحكومات. وقد قرر المؤتمر أن ينعقد دورياً مرة كل سنتين وأن تنشئ أمانة عامة، ومؤسسات لمراقبة الانتخابات، ومنع الصراعات وغيرها. والأهم من ذلك أنه أصدر وثيقتين هما "ميثاق باريس"، و"اتفاقية خفض الأسلحة التقليدية فى أوروبا". بموجب ميثاق باريس أعلنت الدول الموقعة انتهاء حقبة العداء وبدء حقبة جديدة من المشاركة. وبموجب الاتفاقية تم إقرار مبدأ التكافؤ فى عدد القوات التقليدية لدول حلفى وارسو والأطلسنطى وهو ما كان يعنى تخفيض القوات التقليدية للحلف الأول بنسب أكبر نظراً لتفوقه فى تلك القوات. وبذلك انتهت حقبة الحرب الباردة، وإن كانت القطبية الثنائية لم تنته إلا سنة ١٩٩١.

بعد ذلك اتفقت دول أوروبا الشرقية مع الاتحاد السوفييتى على تصفية الكتلة الشرقية. وفى ٥ يناير سنة ١٩٩١ تم الإعلان عن حل الكوميكون. وفى ٣١ مارس سنة ١٩٩١ تم توقيع "بروتوكول بودابست" الذى تم بموجبه تصفية الهيكل العسكرى لحلف وارسو. وفى أول يوليو من السنة ذاتها تم توقيع "بروتوكول براج" الذى ألغى الهيكل السياسى للحلف أيضاً^(٢).

فى الوقت ذاته كانت أزمة النظام السوفييتى تتصاعد، وذلك نتيجة التناقض بين إدخال الإصلاحات الديمقراطية، وجمود النظام الإقتصادى. فتصاعدت حدة التناقضات القومية، والأزمات الإقتصادية، كما أن دول الكتلة الغربية اشترطت على جورباتشوف لمساعدته

اقتصاديا بإخلال تعديل جذري فى النظام السوفييتى نحو إنهاء احتكار الحزب الشيوعى للسلطة، وهو ما فعله جورباتشوف. كما تنازل عن مطلبه بإزالة جميع للصواريخ النووية المتوسطة والقصيرة المنصوبة فى أوروبا. وكانت الولايات المتحدة تصر على إزالة الصواريخ السوفييتية والأمريكية فقط وهو ما يعنى الإبقاء على الصواريخ البريطانية والفرنسية. وقد وقع جورباتشوف مع ريجان اتفاقية فى واشنطن فى ديسمبر سنة ١٩٨٧ تقضى بالموافقة على المشروع الأمريكى. كما تنازل جورباتشوف فى قمة مالطة مع الرئيس بوش عن الربط بين تجميد برنامج مبادرة الدفاع الإستراتيجى، وخفض الأسلحة النووية الاستراتيجية إلى النصف. كان واضحا للدول الغربية أن جورباتشوف يقدم تلك التنازلات مضطرا. ومن ثم، فإنها وظفت تلك الاستجابة لتعميق الأزمة. ولما قدم جورباتشوف إلى مؤتمر قمة الدول للصناعة السبع الكبرى المنعقد فى لندن فى يوليو سنة ١٩٩١ مطالبة بدعم الاتحاد السوفيتى اقتصاديا، اشترطت عليه تلك الدول تخليه عن الشيوعية. وعاد جوربا تشوف إلى موسكو ليعقد اجتماعا للجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفييتى فى ٢٦ يوليو ثم خلاله إعلان التخلي عن الماركسية- اللينينية، وإسقاط مسمى الاشتراكية فى اسم الاتحاد، وإلغاء للقانون الاتحادى الصادر سنة ١٩٢٢ بإنشاء الاتحاد السوفييتى، وإقرار معاهدة جديدة تنقضى نظاما كونفيدراليا يعطى للجمهوريات سلطات أوسع بما فى ذلك حق الانفصال من خلال رفض توقيع المعاهدة الجديدة، وتحويل الاقتصاد السوفييتى إلى اقتصاد سوق يقوم على بيع مشروعات الدولة للقطاع الخاص. بعبارة أخرى، فكك جورباتشوف الاتحاد السوفييتى. وبعد فشل انقلاب قادته عناصر الحرس القديم فى المؤسسة العسكرية والحزب الشيوعى فى أغسطس سنة ١٩٩١، بدلت الجمهوريات تعلن عن استقلالها تباعا. وتحت ضغط الدول الغربية اعترف جوربا تشوف فى ٢٥ أغسطس باستقلال جمهوريات بحر البلطيق الثلاث لىتوانيا، واستونيا، ولاتفيا التى ضمت أثناء الحرب العالمية الثانية.

وفى ٢١ ديسمبر سنة ١٩٩١ اجتمعت الجمهوريات السوفيتية المتبقية فى الاتحاد (بعد استقلال دول بحر البلطيق، ومع امتناع جورجيا عن الحضور)، ووقعت اتفاقيات ثلاث. بموجب الاتفاقية الأولى تم إلغاء الاتحاد السوفييتى، وإنشاء "رابطة الدول المستقلة" Commonwealth of Independent States (CIS) كإطار سياسى ينظم العلاقات بين تلك الدول مع تكوين مجلس لرؤساء الدول يضم رؤساء الدول الأعضاء ويتولى التنسيق بينها. وتم الاعتراف بأن الجمهوريات المشاركة متساوية باعتبارها مؤسسة للرابطة. وبموجب الاتفاقية الثانية (إعلان ألماتا) تم الاعتراف باستقلال الجمهوريات المؤسسة فى

إطار حدودها الإدارية الحالية الموروثة عن الاتحاد السوفييتي. أما الاتفاقية الثالثة فقد أنشأت قيادة عسكرية مؤقتة للقوات المسلحة للدول الأعضاء حتى يتم الاتفاق على الوضع النهائي للقوات السوفيتية بحيث تكون للقوات التقليدية والنووية تحت إمرة تلك القيادة. وفي ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٩١ استقال جورباتشوف، رئيس الاتحاد السوفييتي، معلناً زوال الاتحاد من الخريطة السياسية للعالم. وهكذا انهار نظام القطبية الثنائية العالمية.

وقد ورثت روسيا مقعد الاتحاد السوفييتي في مجلس الأمن وترسانته النووية، ولكنها تحولت لكي تصبح قوة من الدرجة الثانية. فقد انهيار إقتصادها وتكسفت مؤسساتها العسكرية والاقتصادية، كما تحولت إلى التفاهم الإستراتيجي مع الولايات المتحدة بالشروط الأمريكية. وقد اتبع الرئيس الروسي يلتسن سياسة أوروبية أطلنطية Euro-Atlantic تقوم على قبول الرؤية الأمريكية للسياسة الدولية. وقد تجلى ذلك في البيان الصادر عن قمة يلتسن وجورج بوش في فبراير سنة ١٩٩٢، والمعروف باسم "وثيقة التعاون الأمريكي-الروسي". وقد نصت الوثيقة على ستة بنود أهمها أن "الولايات المتحدة وروسيا تعتبران أن العلاقات بينهما لم تعد علاقة للخصمين المتنافسين، بل علاقات الصداقة والمشاركة"، كما أنه اعتباراً من تاريخ توقيع الوثيقة سوف تعمل الدولتان على إنهاء الصراع بينهما من خلال "صداقة مشتركة وتحالف جديد بين شركاء يعملون معا لمواجهة الأخطار المشتركة التي تواجههما". إن أهم ما يميز هذه العلاقة الأمريكية-الروسية الجديدة هو أنها اتسمت بقبول روسي لمبدأ التفوق الأمريكي في السياسة الدولية. صحيح أن يلتسن عاد بعد ذلك محاولاً إحداث توازن في سياسة روسيا باتباع سياسة "أوراسية" تهتم بمصالح روسيا في آسيا والقوقاز، إلا أن التوجه للرئيس للسياسة الروسية ظل يتسم بطابع القبول بالتفوق الأمريكي^(٣).

في الوقت الذي تفككت فيه الكتلة الاشتراكية والاتحاد السوفييتي، فإن مؤسسات التحالف الغربي قد استمرت بل ازدادت تطوراً. فقد تحولت للجماعة الأوروبية إلى الاتحاد الأوروبي، كما أن حلف الأطلنطي قد توسع نحو القيام بأنشطة خارج النطاق الجغرافي للحلف. وتبنى حلف الأطلنطي عقيدة استراتيجية جديدة جعلته يكاد يكون راعى الأمن الدولي بدلاً من الأمم المتحدة.

ترتب على تفكك الكتلة الاشتراكية عدة نتائج جوهرية. لعل أول هذه النتائج هو ظهور دول جديدة على أنقاض التفكك السوفييتي، وهي الجمهوريات الخمسة عشر التي كانت تكون الاتحاد السوفييتي. وقد بدأ ذلك باستقلال دول بحر البلطيق وهي استونيا،

وليثوانيا، ولاتفيا. وقد استقلت تلك الدول قبل تفكك الاتحاد السوفييتي، ونحت ضغط غربي على القيادة السوفيتية. وفي تلك الأثناء تتابع إعلان استقلال باقى الجمهوريات، وإن كان استقلالها لم يصبح رسميا إلا مع حل الاتحاد السوفييتى فى ٢١ ديسمبر سنة ١٩٩١ وتكوين رابطة الدول المستقلة. وبذلك ظهرت مجموعة الدول السلافية، وهى روسيا، وأوكرانيا، وبييلاروس، ومولدوفا، ثم مجموعة دول القوقاز وهى جورجيا، وأذربيجان، وأرمينيا، ثم دول آسيا الوسطى وهى قازاقستان، ولوزيكستان، وتركمنستان، وطاجيكستان، وقيرجيزيا^(٤).

أما النتيجة الثانية لتفكك الكتلة الاشتراكية والاتحاد السوفييتى فسهى انتهاء عملية توازن الرعب. صحيح أن روسيا قد ورثت القوة النووية والصاروخية للاتحاد السوفييتى، بما فى ذلك مقعده فى مجلس الأمن. ولكن روسيا دخلت عملية انهيار إقتصادى وعسكرى شامل أدى إلى تراجع قوتها، بل بدأ عدد السكان فى التناقص تحت تأثير الأزمات الإقتصادية. وتحولت روسيا إلى طلب المعونات الإقتصادية من الغرب، وتغلغت القوى الغربية والصهيونية فى نسيج السلطة الروسية، ومارست من خلال ذلك نفوذا ضخما. ومحصلة هذا كله هو أن روسيا لم تعد تشكل عامل توازن مع الولايات المتحدة، وإنما توافقت معها على مجموعة من الاستراتيجيات، وهو الأمر الذى كان واضحا فى وثيقة كامب ديفيد التى وقعها الرئيسان يلتسن وبوش سنة ١٩٩٢. ولهذا فإن روسيا لم تتحدى الولايات المتحدة فى أى مشكلة دولية. وكانت قمة هذا التراجع الروسى هو أنه عندما نشبت أزمة إقليم كوسوفو فى يوجوسلافيا سنة ٢٠٠٠، وقامت دول حلف الاطلنطى بشن اعتداءات شاملة على يوجوسلافيا استهدفت تدميرها، فإن روسيا لم تتحرك لدعم حليفاتها يوجوسلافيا. وفى الشرق الأوسط احتكرت الولايات المتحدة عملية التسوية السياسية، وتم تهميش الدور الروسى. ومن ثم، بدأت الولايات المتحدة فى عملية نصفية الحسابات مع كل الدول الراضية للنموذج الأمريكى مثل كوريا الشمالية، وليبيا، والعراق، والسودان، مستثمرة فى ذلك هامش المناورة الواسع الذى تتمتع به كقوة عظمى وحيدة.

من ناحية ثالثة، فقد أدى تفكك الاتحاد السوفييتى إلى تضائل هامش المناورة السياسية الذى كانت تتمتع به دول الجنوب أثناء حقبة القطبية الثنائية. فلم تعد روسيا تشكل بديلا أمام دول الجنوب سواء للدعم السياسى أو المعونة الإقتصادية والعسكرية. ولذلك، فإن كثير من دول الجنوب قد تختلف مع السياسة الأمريكية ولكنها لا تعارضها كما كان عليه الحال إبان الحرب الباردة. كما اتجه عدد آخر من الدول الكبرى إلى بناء تفاهمات

استراتيجية مع الولايات المتحدة للارتباط بالقوة العظمى الوحيدة. ولعل أهم نموذج لذلك هو الهند ابتداء من سنة ٢٠٠٠. من ناحية أخرى، فقد تمت تسوية عدد من القضايا الدولية التي كان من الصعب تسويتها أثناء الحرب الباردة. ومن ذلك الصراع الأفغاني، والمشكلة الكمبودية، والحرب الأهلية الأنجولية وغيرها. إلا أن تلك التسوية كانت تعكس إلى حد كبير المفهوم الأمريكي للتسوية. كذلك بذلت عملية تسوية للصراع العربي الإسرائيلي في إطار مؤتمر مدريد للسلام الذي انعقد في أكتوبر سنة ١٩٩١. ولكن تلك التسوية تعثرت لأن الجانب العربي لم يوافق على الشروط الأمريكية - الإسرائيلية للتسوية، والتي كانت تصب في اتجاه تكريس الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية.

المبحث الثانى

الصعود الأوروبى والآسيوى

قمنا أن شهر ديسمبر سنة ١٩٩١، الذى شهد تفكك الاتحاد السوفييتى، شهد أيضاً تحول دول "الجماعة الأوروبية" إلى "الاتحاد الأوروبى" بموجب معاهدة ماستريخت التى وافق عليها قادة دول الجماعة الاثنى عشر فى ١٠ ديسمبر سنة ١٩٩١، ووقعوها رسمياً فى ٧ فبراير سنة ١٩٩٢. جوهر للتحول نحو صيغة الاتحاد الأوروبى هو أن تصبح الدول الأعضاء فى الاتحاد ساحة إقتصادية موحدة تشمل حرية انتقال الأفراد والسلع والخدمات ورؤوس الأموال، وأن تنشئ أوروبا نظاماً موحداً فى مجالات البنوك، والتأمين والمواصلات، والهجرة، والمواصفات والمقاييس، وأن تنشئ عملة أوروبية موحدة (اليورو)، وأن تنشئ سياسة خارجية ودفاعية موحدة. ومعاهدة ماستريخت هى عبارة عن معاهدين، أولاهما خاصة بالوحدة الإقتصادية والنقدية وثانيهما خاصة بالوحدة السياسية. فيما يتعلق بالشق الإقتصادى، فإن للدول الأوروبية التزمت بموجبه بإقامة وحدة نقدية وذلك باعتماد عملة واحدة فى كل دول الاتحاد بدلاً عن العملات الوطنية، وإنشاء مؤسسة للنقد تكون نواة لقيام البنك المركزى الأوروبى. أما فيما يتعلق بالجانب السياسى، فقد تم الاتفاق على توحيد جنسية رعايا دول الاتحاد، والتنسيق فى ميدان السياسات الخارجية والأمنية للدول الأعضاء، وتوحيد السياسات الاجتماعية والشئون القضائية، فضلاً عن منح للبرلمان الأوروبى سلطات أوسع فى الشئون الإقتصادية^(٥). وفى أول نوفمبر سنة ١٩٩٣ تم إنشاء "الاتحاد الأوروبى" رسمياً بعد موافقة الناخبين فى الدول الاثنى عشر على معاهدة ماستريخت والتصديق عليها. وفى أكتوبر سنة ١٩٩٧ تم التوقيع على "معاهدة أمستردام"، وقد تضمنت المعاهدة بنوداً حول التعاون فى مجال البيئة، وإزالة القيود على السفر والهجرة بين الدول الأعضاء، والتمهيد لإدماج اتحاد غرب أوروبا فى الاتحاد الأوروبى. كما تم توسيع عضوية الاتحاد الأوروبى سنة ١٩٩٤ لتشمل النمسا، وفنلندا، والسويد.

وفى آسيا، حدث صعود إقتصادى واضح لمجموعة دول شرقى آسيا المتمثلة فى اليابان والصين، وتايوان، وهونج كونج، وكوريا الجنوبية، وسنغافورة. وقد أسميت الدول الأربع الأخيرة "بالنمور الآسيوية" دلالة على صعودها الإقتصادى. فيما يتعلق باليابان، فقد

حققت طفرة إقتصادية أدت بها إلى تحقيق معدلات نمو تفوق مثيلاتها فى باقى الدول الصناعية حيث أصبح الإقتصاد اليابانى ثانى أكبر إقتصاد فى العالم. (١٦% من الناتج القومى العالمى حسب إحصاءات سنة ١٩٩٥). ويرجع ذلك إلى كفاءة العمالة اليابانية، ووجود سياسة منظمة للأنفاق على عمليات البحث والتطوير، وارتفاع مستوى الانخراط فى اليابان بالمقارنة بالدول الأخرى. أما للقوة العسكرية لليابانية فقد ظلت محدودة. ولا يرجع ذلك إلى ضعف بنىوى فى اليابان، ولكنه يرجع إلى قرار سياسى يابانى- أمريكى بالحد من الإنفاق العسكرى عند مستوى أقل من ١% من الناتج القومى الإجمالى، وعدم بناء قوة عسكرية كبرى. أما الصين، فقد استطاعت منذ بداية الثمانينيات أن تحقق نقلة نوعية إقتصادية وعسكرية مهمة. ولعل أهم ملامح الصعود الصينى هو التحسن المستمر فى مؤشرات الأداء الإقتصادى الصينى. وعلى سبيل المثال فقد ارتفع معدل النمو الإقتصادى إلى ١٣% سنة ١٩٩٣ مقارنة بحوالى ٩% فى أواخر الثمانينيات كما زادت احتياطياتها من العملات الأجنبية إلى ٤٤ بليون دولار سنة ١٩٩٠. ضف إلى ذلك تركيز الصين على إقامة قوة مسلحة تقليدية متفوقة تكنولوجياً وملئها الرؤوس النووية وأدوات نقل تلك الرؤوس، بالإضافة إلى برنامج فضائى ضخم لجمع المعلومات. وقد حققت الصين هذه الطفرة نتيجة برنامج سياسى إقتصادى شامل قادة دينج هيسياوبنج، الذى تولى السلطة سنة ١٩٧٨، يقوم على إدخال أساليب للنمو الرأسمالى فى إطار السيطرة السياسية للحزب الشيوعى مع اللجوء إلى أسلوب للتدرج، وتنويع العلاقات الإقتصادية الخارجية على أساس إقتصادى- مصلحى. كذلك، فقد صعدت القوة الإقتصادية للدول التى أسمىـت "بالنمور الآسيوية". فقد حققت تلك الدول فى خلال ثلاثين عاما طفرة إقتصادية أطلق عليها البـنك الدولى للإنشاء والتعمير اسم "المعجزة الشرق آسيوية" The East Asian Miracle فى دراسة منشورة سنة ١٩٩٣^(١).

المبحث الثالث

بنية النسق العالمى : القطبية الأحادية

إن المحصلة النهائية لهذه التحولات الجذرية هو ظهور واقع عالمى جديد. وهذا الواقع الجديد ليس مجرد تحول فى العمليات الدولية، ولكنه تحول بنوى فى النسق العالمى ذاته. وقد ذهب البعض إلى أننا لسنا إزاء نظام عالمى جديد، وأن الأمر هو مجرد "ترتيبات" جديدة بعد الحرب الباردة، بينما أكد البعض على أننا إزاء حالة من اللانظام الدولى أو اللانظام العالمى الجديد^(٧).

ويثير تشخيص طبيعة هذا النسق العالمى بعد سنة ١٩٩١ جدلاً واسعاً. فيرى بعض الدارسين أن البنیان العالمى الجديد اتسم "بالقطبية الأحادية" استناداً إلى أن الولايات المتحدة تمارس فى "اللحظة الراهنة" دوراً قيادياً فى النظام العالمى فى أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتى وانشغال روسيا بقضاياها الداخلية، وعدم قدرة اليابان والصين وأوروبا بعد على امتلاك مقومات القطب العالمى ذى الاستراتيجية العالمية. كما أن حرب الخليج الثانية أظهرت قدرة الولايات المتحدة على تحريك الأحداث وأسفرت عن السيطرة على موارد النفط العالمية بما يمكنها من التأثير فى القوى الكبرى التى قد تنافسها^(٨). وقد رفض فريق من الباحثين هذا رأى، وأكدوا أن النظام العالمى الراهن هو نظام انتقالى سيتجه سريعا إلى قطبية متعددة، وأنه بالأحرى "قطبية تعددية قيد التشكيل". ويستند هؤلاء إلى عدة حجج أهمها أن القطبية الواحدة تستلزم ارتباطاً بين القوة العسكرية والقوة الاقتصادية للقطب المسيطر، وهو ما لا يتوافر فى حالة الولايات المتحدة. فهناك انتشاراً وتوزعاً لمصادر القوة الاقتصادية والعسكرية فى النظام العالمى، كما أن للولايات المتحدة تعانى من مشكلات اقتصادية بنوية تجعلها غير قادرة على قيادة النظام العالمى. كذلك فالولايات المتحدة لم تستطيع أن تحقق ما حققته فى الخليج إلا بدعم عدد من القوى الأخرى. وأخيراً، فإن المعطيات الاندماجية الاقتصادية التى تحدث على مستوى النظام العالمى، والتى سبق أن أشرنا إليها من شأنها أن تؤدى إلى ظهور أقطاب دولية منافسة للولايات المتحدة^(٩). وما بين هذين الاتجاهين هناك اتجاهات أخرى. فمثلاً يسلّم البعض بأن النظام العالمى الجديد هو أحادية قطبية تتجه نحو التعددية الثلاثية فى إطار هيكل قسوة جديد قوامه الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبى، واليابان^(١٠).

وفى رأينا، فإن النسق العالمى منذ سنة ١٩٩١ ، هو نظام أحادى القطبية. بيد أن الأحادية هنا لا تعنى مجرد الهيمنة الأمريكية (تشكل الولايات المتحدة ٢٨,٥% من الناتج العالمى سنة ١٩٩٥)، ولكنها تعنى أيضا هيمنة النظام الرأسمالى الغربى فى إطار منظومة تضم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى واليابان، وتنظمها شبكة من التنظيمات كمنظمة التعاون الإقتصادى والتنمية، ووكالة الطاقة الدولية، ومنظمة التجارة العالمية، والبنك الدولى للإنشاء والتعمير، وقمة الدول الصناعية السبع. وتمارس الولايات المتحدة دوراً قيادياً فى إطار المنظومة الرأسمالية، وهى المنظومة التى تمثل أحد أبعاد القطبية الأحادية فى مواجهة العالم الثالث.

ويذهب بعض الدارسين إلى أن الهيمنة الأحادية للمنظومة الرأسمالية ستكون هى الشكل الأساسى للنسق العالمى خلال الحقبة القادمة، ولعل أشهر من عبر عن ذلك الباحث الأمريكى فوكوياما فى كتابه نهاية التاريخ. وقد توقع فوكوياما أن للمنظومة الفكرية والنظامية للرأسمالية - الليبرالية مستود تطور السياسة الدولية حتى نهاية التطور التاريخى حيث أثبتت هذه المنظومة بعد انهيار المنظومات الشمولية، أنها الوحيدة القادرة على تحقيق التقدم الإنسانى^(١١). وفى تقديرنا، فإن هذه الهيمنة الواحدة تشكل ظاهرة مرحلية ستتحول إلى تعددية حقيقية. فالهيمنة الواحدة تقتصر إلى التوازن. بعبارة أخرى، فإن النسق العالمى الراهن يتسم بحالة من عدم التوازن لصالح المنظومة الرأسمالية. وتعلمنا أدبيات التوازن الدولى أن مثل هذه النظم هى نظم مرحلية سرعان ما تنتج نحو التوازن من خلال إقامة بنيان دولى تعددى أكثر نكافؤاً. وهذه هى النتيجة ذاتها التى نخرج بها من تحليل الأنماط التاريخية للقطبية الواحدة^(١٢). من ناحية أخرى، فإنه مع اختفاء العدو الشيوعى، فإن التناقضات وتضارب المصالح بين الدول الرأسمالية لا بد وأن تطفو على السطح وتصبح أكثر أهمية فى تحديد بنيان النسق العالمى، كما حدث فى حالى الحرب العالمية الأولى والثانية، خاصة مع تزايد احتمالات ظهور أوروبا كقوة مستقلة، هذا بالإضافة إلى ظهور قطاب أخرى منافسة خارج المنظومة الرأسمالية المسيطرة ونشير بالتحديد إلى حالة الصين. ومن ثم فإنه من المتوقع أن يتطور النسق العالمى الراهن نحو بنيان عالمى تعددى ذو طبيعة هرمية أى نسق عالمى تتعدد فيه مراكز القوة^(١٣). وكان للنسق العالمى منذ النصف الثانى للتسعينيات قد بدأ يتحول فى هذا الاتجاه، ولكن أحداث ١١ سبتمبر سنة ٢٠٠١ أضعفت مؤقتاً من سرعة تحول البنيان العالمى نحو التعددية. ولكن مسيرة التوازن العالمى ستتجه فى مدى أطول نحو التعددية.

المبحث الرابع

عملية العولمة

أشرنا إلى أن السياسة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية قد اتسمت بـ بروز عملية الاعتماد المتبادل، وإلى أن تلك العملية قد مهدت لعملية أخرى وهي "العولمة". فمع بداية التسعينيات ظهر في السياسة الدولية مصطلح العولمة Globalization، وذلك في إطار الخطاب السياسي للقوى الكبرى، وقد ركز هذا الخطاب على أن ظاهرة العولمة تعنى تحول العالم إلى سوق وقرية عالمية واحدة تنتقل فيها عناصر الإنتاج دون قيود. ولم يقتصر الأمر على الخطاب السياسي، وإنما امتد ليشمل إنشاء مؤسسات عالمية جديدة للإسراع من ترجمة العولمة إلى واقع. ومن ذلك إنشاء منظمة التجارة العالمية سنة ١٩٩٤ للإشراف على عملية تحرير التجارة الدولية. وقد أدى ذلك إلى حوار عالمي حول مفهوم العولمة وأبعادها. وأسفر هذا الحوار عن ثلاث رؤى للعولمة تتباين في تشخيص الظاهرة، وتحديد أسلوب التعامل معها. ويمكن حصر تلك الرؤى فيما يلي^(١٤).

أولاً: الرؤية "الليبرالية الجديدة" للعولمة : الرؤية الاندماجية

تتمثل الرؤية الأولى للعولمة فيما تطرحه المدرسة "الليبرالية الجديدة" من أفكار بخصوص التحولات في النسق العالمي، بعد نهاية الحرب الباردة. وجوهر هذه الرؤية هو الاعتقاد الصارم بأن العولمة ظاهرة إيجابية ينبغي على الجميع التكامل معها واللاحاق بها لأنها عملية حتمية. طبقاً لهذه الرؤية، فإن العولمة تعنى ظهور اقتصاد عالمي مفتوح ومتكامل، ونشأة نسق عالمي جديد يتخطى نسق الدولة القومية، ويفوض السلطة إلى الشركات متعددة الجنسية وغيرها من المؤسسات عابرة للقوميات. فالقرارات في ظل العولمة تتخذها الأسواق لا الحكومات. كذلك تفترض تلك الرؤية أن المتغيرات الاقتصادية في ظل العولمة قد أصبحت لها الأولوية على المتغيرات السياسية، كما أن المتغيرات الاقتصادية قد أنشأت شبكة من المصالح الاقتصادية العالمية المتكاملة جعلت بدورها من المتغيرات الأخرى أقل شأنًا من ذي قبل. من ناحية أخرى، فإن هذه الرؤية و التى يعد توماس فريدمان، من أبرز المدافعين عنها، تؤكد أن العولمة هي نظام دولي جديد يعتمد

على التكامل بين رأس المال، والتكنولوجيا، والمعلومات التي تتخطى الحدود القومية للدول بطريقة نشأ عنها سوق عالمية واحدة. ومن ثم فإن العولمة ظاهرة إقتصادية-تكنولوجية بالأساس. وفي هذه الظاهرة، التي تجسد طبيعة النظام الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة، فإن قوة الدول لا تقاس بمتوسط الدخل الفردي، وإنما بعدد خطوط شبكة الإنترنت التي تستخدم في الدولة، وكيفية استخدام وفهم وتوجيه تلك المعلومات". كذلك فإن العولمة ظاهرة إيجابية تؤدي إلى ارتقاء الدول التي ترتبط بها، وانحطاط الدول التي قد تحاول الانفصال عنها. وعلى أي حال، فإن العولمة هي أمر واقع وحتمي. "فسواء أعجبنا العولمة أم لم تعجبنا، فهذا لن يغير من الأمر شيئاً، فأننا لم أبدأ العولمة، ولا أستطيع في الوقت ذاته إيقافها"^(١٥). العولمة إذن ظاهرة حتمية ينبغي على الجميع الارتباط بها، وإلا حكم على المعارضين بالفناء. وأخيراً، فإن العولمة هي ظاهرة ثلثانية نشأت نتيجة الثورة الصناعية الثالثة وما أثمرته من تقدم تكنولوجي، وهي ليست بالضرورة ظاهرة مقصودة تدفعها قوى دولية معينة. كذلك، فإن الحل أمام دول الجنوب، هو الاندماج الكامل مع قوى العولمة. وكلما زادت سرعة هذا الاندماج زادت المكاسب المحتملة أمام تلك الدول، وإلا فإن قوى العولمة ستسحق دول الجنوب. وفي هذا الإطار، فإنه لا ينبغي التردد طويلاً أمام الشروط التي تفرضها القوى الدافعة للعولمة.

ثانياً : الرؤية "النقدية" للعولمة : "الاستعمار الجديد"

ينتمي إلى هذه الرؤية عدد من المدارس الفكرية والتيارات السياسية الشعبية التي تستمد أصولها من فلسفات متباينة، ولكنها تشترك في قاسم مشترك أعظم وهو انتقاد العولمة، والتركيز على آثارها السلبية، وإن كان هذا التركيز يتم بدرجات متفاوتة. ومن تلك المدارس الفكرية مدرسة "الواقعية الجديدة"، ومدرسة التبعية، والمدرسة الماركسية التقليدية بالإضافة إلى التيارات الشعبية الداعية إلى الحفاظ على البيئة، وانتقاد إهمال العولمة للبعد الاجتماعي لعملياتها الاقتصادية، وهي التيارات التي تندرج تحت مصطلح "شعب سيائل" إشارة إلى القوى الاجتماعية التي تظاهرت في مدينة سيائل بالولايات المتحدة احتجاجاً على مؤتمر منظمة التجارة العالمية المنعقد في تلك المدينة عام ١٩٩٩. ومن المعروف أن تلك المنظمة هي أبرز المحركات الاقتصادية لعملية العولمة.

ومن أهم رواد تلك الرؤية المدرسة "الواقعية الجديدة" التي يمثلها كينيث والتز. فيرى والتز أن العولمة هي "بدعة التسعينيات"، وأنها "مصنوعة في أمريكا" بل أن الولايات

المتحدة تستخدم القوة العسكرية بشكل منفرد لفرض العولمة. ومن ثم فهي عملية مقصودة. كذلك، فالعولمة بالشكل الذي يطرحه أنصارها لن تتحقق لأن الاقتصاد سيظل محلي الطابع بالأساس. فإقتصاد الدول الدافعة للعولمة موجه في معظمه لخدمة الاستهلاك المحلي، كما أن الصادرات لا تشكل في تلك الدول أكثر من ١٢% من الناتج المحلي. ولذلك، فالعولمة لم تحقق اندماج إقتصادات مختلف الدول في إقتصاد عالمي متكامل، بل إن مستوى الاندماج الإقتصادي العالمي مع نهاية القرن العشرين يعادل، إن لم يقل عن، هذا المستوى عند مطلع القرن، ذلك إذا ما تم حساب التدفق التجاري والأسمالي والنقدى كنسبة من الناتج المحلي. وفي ظل هذا النظام فإن هناك أشكالا عديدة من عدم التكافؤ الإقتصادي بين الدول. كما أنه في ظل العولمة فإن دور الدولة في إدارة الإقتصاد والسياسة قد ازداد^(١٦).

وبعد محاضير محمد، رئيس وزراء ماليزيا، من أبرز المعبرين عن الرؤية الانتقادية للعولمة. فالعولمة، في تقديره، هي وجهة لإعادة استعمار الدول النامية. فالدول الرأسمالية في تقديره، تسعى في إطار العولمة إلى إنشاء نظام سياسي واقتصادي واحد هو للرأسمالية مهما كانت النتائج. كما أنه في ظل تيار العولمة فإن الحديث عن الإقتصاد العالمي المتكامل والقرية العالمية، وعصر المعلوماتية وسهولة الانتقال يجب ألا يخفي أن الشركاء لن يكونوا متساويين. ففي ظل إزالة الحدود وأمام حركة رؤوس الأموال لتنتقل دون قيود فإن فقراء العالم الثالث ليس مسموحا لهم بعبور الحدود إلى الدول الغنية، ومستظل الحدود مغلقة كما هي. وفي ظل العولمة يستمر سباق التسلح، والضغط على الدول الفقيرة لشراء المزيد من الأسلحة لكي تعوض الدول المتقدمة ما أنفقتة على البحث والتطوير العسكري. وفي ظل العولمة هناك ضغوط إعلامية لرفض أي نقد للعولمة^(١٧).

ثالثا : الرؤية التركيبية "التفاعلية" للعولمة

تتحصل هذه الرؤية في أن العولمة هي أمر واقع ينبغي "التعامل" معه، وليس قبوله بكافة عناصره. ويقصد بالتعامل في هذا السياق للدخول في حوار حقيقي مع قوى العولمة بهدف الإقلال من الخسائر، وتعظيم المكاسب. تفترض تلك الرؤية أن رفض العولمة، أو للدخول في "مواجهة" مع القوى الدافعة لها إنما ينطوي على مخاطر جسيمة. بعبارة أخرى، تركز تلك الرؤية على أهمية التعامل المتوازن مع القضايا التي تطرحها للعولمة من خلال استراتيجية تقوم على التعامل التدريجي، والربط بين مختلف القضايا المطروحة. فهذه الرؤية تنزع إلى فهم العولمة على أنها ظاهرة مركبة تتضمن أبعادا إيجابية يجب

الاستفادة منها وأخرى سلبية ينبغي تفاديها. ففي مقابل الفرص الإيجابية التي أتاحتها العولمة، ومنها التطور الهائل في التكنولوجيا، وخاصة تكنولوجيا المعلومات، وزيادة تدفقات رؤوس الأموال، وانفتاح الأسواق، فإن هناك جوانب سلبية لهذه الفرص تتمثل في استمرار مشاكل الفقر والجهل والديون وانتشار الأوبئة التي تهدد أدمم بأكملها وتقضي ظاهرة تهميش المجتمعات النامية وحرمانها من جني ثمار العولمة مع ما يقترن بذلك من اتساع الفجوة التي تفصلها عن للفئات الأوفر حظاً. وهاتان الصورتان هما وجهان متلازمان للعولمة يتعين قبولهما والتعامل معهما. ومن ثم فالعولمة طبقاً لهذه الرؤية هي حقيقة ينبغي التعامل معها للإقلال من أثارها السلبية على الأقل، مع التسليم بأن لها أثاراً إيجابية^(١٨).

ويتفرع عن هذه المناظرة بين الرؤى المختلفة للعولمة، مناظرة أخرى تدور حول تحليل القضايا الأهم في السياسة الدولية في حقبة ما بعد الحرب الباردة. وهي المناظرة بين تيار "الجغرافيا الاقتصادية" Geo-economic وتيار الجغرافيا السياسية Geo-politics. فقد نشأ تيار فكري، يعبر عنه أنصار العولمة، يؤكد أن حقبة ما بعد الحرب الباردة، قد شهدت انتصار "الجغرافيا الاقتصادية"، بمعنى أن القضايا الاقتصادية، المرتبطة بالتجارة والاستثمار، والتكنولوجيا قد أصبحت هي القضايا المحورية، وأن القضايا الأمنية الإستراتيجية قد تراجعت لكي تحتل مكانة ثانوية. أما التيار الثاني، فإنه يرى أن الجغرافيا السياسية مازالت هي محور السياسة الدولية. فالدولة مازالت الفاعل الرئيس، ولم يستطع الاقتصاد أن يتخطى السياسة بأي حال^(١٩).

إن استعراض عملية صعود ظاهرة العولمة، والرؤى المختلفة المقدمة لها يقودنا إلى أن تلك الظاهرة هي عملية مقصودة تحركها القوى الرأسمالية المتمثلة في الشركات متعددة الجنسية، وحكومات الدول الصناعية الكبرى. وتقود تلك القوى ظاهرة العولمة مستندة إلى مكتسبات "الثورة الصناعية الثالثة"، وذلك أن تلك الثورة أعطتها قوة تكنولوجية إقتصادية هائلة على "عولمة" نموذجها الفكري. والهدف من تلك العملية هو تحقيق مصالح القوى الرأسمالية من خلال "تتميط" العالم بما يتفق وتلك المصالح. فصحيح أن العولمة نشأت عن التطور التكنولوجي الذي أثمرته الثورة الصناعية الثالثة. ولكن الصحيح أيضاً أن العولمة، وهذا واضح من المسمى ذاته، هي عملية تدفعها القوى الرأسمالية لأنها تحقق مصالحها في فتح أسواق دول الجنوب أمام التجارة الغربية. كذلك يقصد بالتتميط أن يسود العالم نموذج فكري واحد ذي أبعاد إقتصادية، وسياسية وثقافية يتطابق مع المصالح

الغربية. فهذا التعميط لا يعنى خلق عالم متجانس واحد إذ أن العولمة تبدأ من تحديد مصالح القوى الرأسمالية العالمية، وتضع المعايير التى تحقق تلك المصالح، وتلقى على دول الجنوب عبء محاولة الاستفادة من تلك المعايير.

والعولمة ليست مجرد ظاهرة إقتصادية، ولكنها ظاهرة متعددة الأبعاد تتضمن جوانب إقتصادية، وسياسية، وثقافية، وإن ظل الجانب الإقتصادى المتمثل فى تحرير التجارة الدولية هو الجانب الأكثر أهمية فيها. ويدور المحور الإقتصادى للعولمة حول قضية تحرير التجارة الدولية، وهو ما يعنى فتح الأسواق الدولية أمام الانتقال للسلع والخدمات. بيد أن فتح الأسواق فى أغلب الأحوال، ومن الناحية العملية، يتم فى اتجاه واحد، من الشمال نحو الجنوب. ذلك أن دول الشمال الصناعية تضع قيودا جمركية وغير جمركية على صادرات دول الجنوب إليها، كما أن السلع التى تتمتع فيها دول الجنوب بميزة نسبية مستثاء من تحرير التجارة الدولية، كما هو الحال فى السلع الزراعية. وفى الجانب السياسى، تشمل العولمة إعادة صياغة مفاهيم السياسة الدولية بما يعطى للدول الدافعة للعولمة دورا أكبر فى التنسيق العالمى قوامه للتدخل فى شئون دول الجنوب بشكل شوعى. وفى هذا السياق تشمل العولمة طرح المفاهيم التالية، (١) "التدخل الإنسانى" لمراقبة مدى احترام دول الجنوب لحقوق الإنسان، وهو ما يعنى تغير مفهومى "سيادة الدولة"، ومنع التدخل فى الشؤون الداخلية للدول للذات تأسس عليهما التنسيق العالمى طوال القرن العشرين على الأقل. بيد أن التدخل الإنسانى هو تدخل انتقائى، بمعنى أنه يطبق فقط عندما تنتهك مصالح القوى الدافعة للعولمة، ويتم تجاهله إذا كانت الدولة المنتهكة حليفة لتلك القوى، (٢) "التهديدات الأمنية الجديدة"، هى التهديدات الأولى بالمواجهة فى ظل العولمة. ويقصد بذلك التهديدات المتمثلة فى الإرهاب، وتجارة المخدرات، والأسلحة الصغيرة، والجريمة المنظمة. أما للتهديدات الأمنية التقليدية المتمثلة فى احتلال الأراضى، وملتلاك الأسلحة النووية، فإنها قد أصبحت تهديدات ثانوية. (٣) "إجراءات بناء الثقة" هو الطريق للتعامل مع التهديدات الأمنية التقليدية، ولحل الصراعات الإقليمية. ونعلم أن هذا المفهوم مشتق من خبرة مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى، وأنه قبل تطبيقه سنة ١٩٧٥ كان قد تم تسوية للقضايا الإقليمية فى أوروبا، والتوصل إلى اتفاقات لضبط التسلح وتحقيق التوازن بين الشرق والغرب. ولكن قوى العولمة تعمل على تطبيق المفهوم فى الجنوب دون النظر إلى الشروط التى مهدت لنجاحه فى الشمال، كما أنها لا تطبق المفهوم إلا بشكل انتقائى. كذلك، فإجراءات بناء الثقة لا تطبق حينما يكون لدول الجنوب مطالب إزاء الشمال (الصراع

العربي (الإسرائيلي) ولكن يتم التفاوض عنها حينما يكون لسدول الشمال مطالب إزاء الجنوب (الصراع العربي - الليبي). أما في الجانب الثقافي، فإن العولمة تشمل اعتبار القيم الثقافية الغربية بمثابة المعايير الوحيدة المقبولة للتعامل الدولي، وبذلك تشكل العولمة نمطية أحادية ثقافية قوامها دعوة دول الجنوب إلى التخلي عن القيم الثقافية الموروثة. ونجد ذلك واضحا في الهجوم على "القيم الآسيوية" واعتبارها مسئولة عن الأزمة المالية التي لحقت بالنمور الآسيوية سنة ١٩٩٧، وفي الوثيقة المسماة "الإستراتيجية المشتركة للاتحاد الأوروبي في المتوسط" الصادرة عن قمة الاتحاد الأوروبي المنعقدة في البرتغال في يونيو سنة ٢٠٠٠. وتشير الوثيقة إلى سعي الاتحاد إلى تغيير بعض قيم الدول العربية المطلية على البحر المتوسط بحيث تتوافق مع القيم الأوروبية.

خلاصة

يمثل عام ١٩٩١ نقطة مفصلية في تطور السياسة الدولية. فقبل شهور محدودة من حلول هذا العام انتهت رسميا الحرب الباردة بتوقيع ميثاق باريس في إطار مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي. وفي هذا العام تم حل المؤسسات السياسية والعسكرية للكتلة الشوقية. كما اختفى الاتحاد السوفييتي من الوجود. هذا في الوقت الذي استمرت فيه مؤسسات الكتلة الغربية بل وتطورت. فقد اتسع نطاق عمليات حلف الاطلنطي، واتجهت دول أوروبا الغربية نحو الاتحاد في إطار معاهدة ماستريخت وبذلك تحول البنيان الدولي نحو القطبية الأحادية التي تقودها الولايات المتحدة. كذلك، فإن للصعود الأوروبي والشرق آسيوي الذي شهِدته تلك المرحلة، ورغم أهميته، لم يجعل منهما قوة منافسة للولايات المتحدة. وقد ترتب على ذلك نتائج متعددة فيما يتعلق بالسياسة الدولية. لعل أهم تلك النتائج هو ظهور دول جديدة على أنقاض الكتلة الشرقية والاتحاد السوفييتي، ونهاية عملية توازن الرعب، نسوية عدد من القضايا الدولية بالشروط الأمريكية، ومحدودية البدائل المتاحة أمام دول الجنوب. ولعل العملية الأهم التي برزت في تلك الحقبة، هي عملية العولمة وهي عملية ذات أبعاد إقتصادية، وسياسية، وثقافية. ويدور البعد الإقتصادي حول فتح الأسواق وتحرير التجارة الدولية وبالذات من اتجاه الشمال إلى الجنوب. أما البعد السياسي فيركز على تخطي سيادة الدول، وتطبيق مفهوم إجراءات بناء الثقة في حل الصراعات الدولية التي تتطلب على مطالب لدول الجنوب، وتعظيم دور حلف الاطلنطي على حساب الأمم المتحدة. ويدور البعد الثقافي حول اعتبار القيم الغربية بمثابة للقيم المعتمدة للتعامل.

هوامش الفصل الخامس عشر

(١) C. J. Bartlet, *The Global Conflict, The International Rivalry of the Great Powers, 1880-1990*, (London- New York, Longman, 1994), pp.s 384-386.

(٢) P. M. H. Bell, *The World Since 1945: An International History*, (London: Arnold, 2001), pp. 378-380.

(٣) محمد السيد سليم، "العرب فيما بعد العصر السوفيتي" *السياسة الدولية*، ٢٨ (١٠٨)، أبريل سنة ١٩٩٢، ص ١٤١-١٦٥.

وفى عام ٢٠٠٠ حل فلاديمير بوتين محل يلتسن كرئيس لجمهورية روسيا. وتحت تأثير أزمة روسيا الاقتصادية، وتساعد مطالب اقليم الشيشان للانفصال، استمر فى اتباع سياسة سلفه. وبعد وقوع الهجمات على الولايات المتحدة فى ١١ سبتمبر سنة ٢٠٠١ اتجه بوتين إلى التوافق مع الائتلاف الدولى الذى سعت الولايات المتحدة إلى تكوينه لمحاربة "الإرهاب"، بل أن بوتين أعرب عن رغبته فى ضم بلاده إلى حلف الأطلسى والاتحاد الأوروبى، كما أرسل إشارات تدل على موافقته على الطلب الأمريكى لإلغاء معاهدة الحد من الأسلحة الإستراتيجية الموقعة سنة ١٩٧٢، وعدم اعتبار مشروع مبادرة الدفاع الإستراتيجى تهديدا لروسيا.

(٤) لم تكن هذه الدول هى الدول الوحيد التى نشأت فى النظام الدولى فى تلك الحقبة. ففى إطار عملية التفكك انقسمت تشيكوسلوفاكيا إلى دولتين هما جمهورية التشيك وسلوفاكيا، وإن تم هذا الانفصال بطريقة سلمية، أى لم يسبق الانفصال اضطرابات عرقية وسياسية كما حدث فى حالة الاتحاد السوفيتى. كذلك، فقد تفككت دولة يوجوسلافيا، بانفصال كرواتيا وسلوفينيا أولا ثم مقدونيا، والبوسنة والهرسك. وكنى الرئيس اليوغسلافى تيتو، الذى أعاد توحيد الدولة بعد تفككها أثناء الحرب العالمية الثانية قد توفى سنة ١٩٨٠ وحلت محله قيادة جماعية يرأسها رئيس إحدى الجمهوريات الست المكونة ليوجوسلافيا بالتناوب. ولكن صرييا رأت أن هذا الترتيب لا يتناسب مع وزنها فى تأسيس يوجوسلافيا. وأنها يجب أن تلعب الدور القيادى فى يوجوسلافيا. نتيجة للضغط الصربى، وتضرر كرواتيا وسلوفينيا من

تمويل حصيلة الضرائب المحصلة منهما إلى الجمهوريات الفقيرة، وتحت ضغط الدول الأوروبية، وبالذات ألمانيا، استقلت الدولتان وأعقبهما مقدونيا، والبوسنة والهرسك. بيد أن صربيا لم تسلم باستقلال البوسنة والهرسك لوجود جماعة صربية قوية فيها. وأدى ذلك إلى نشوب حرب ضارية بين مسلمي وصرب البوسنة انتهت بإنشاء جمهورية البوسنة والهرسك في إطار تقسيمات سياسية- إدارية داخلية مضمونة دوليا. وتبقى من يوجوسلافيا جمهوريتين هما صربيا، والجبل الأسود، وإن كانت الأخيرة تسعى بدورها إلى الاستقلال.

كذلك فقد انقسمت ألبانيا إلى دولتين هما ألبانيا وارتريا سنة ١٩٩٣. وبذلك تحولت ألبانيا إلى دولة حبيسة جغرافيا. كذلك ظهر عدد من الدول القزمية هي اندورا، وليختنشتاين، وجزر مارشال، وميكرونيزيا، وموناكو، ويسالو، وسان مارينو، وناورو، وكيريباتي، وتوفالو.

(٥) هالة سعودى، "القوى الصاعدة فى النظام العالمى الجديد" فى محمد السيد سليم، محرر، **النظام العالمى الجديد، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، بجامعة القاهرة، ١٩٩٣)**، ص ٢٠٧-٢٤٥.

(٦) World Bank Policy Research Report, **The East Asian Miracle: Economic Growth and Public Policy, Summary**, (Washington, D.C., IBRD/World Bank, 1993).

(٧) راجع فى عرض تلك المناظرة: محمد السيد سليم، "التحولات العالمية وأثارها على العالم الإسلامى"، فى حسن العلكيم، محرر، **فضايا إسلامية معاصرة، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية بجامعة القاهرة، ١٩٩٧)**، ص ٣٥٠-٣٥٤.

(٨) Charles Krauthammer, "The unipolar moment, **Foreign Affairs**, 1991, pp. 23-33.

(٩) عبد المنعم المشاط، "هيكل النظام العالمى الجديد"، فى محمد السيد سليم، محرر، **النظام العالمى الجديد، المرجع السابق، ص ٦١-٩٢.**

William Pfaff, "Redefining World Power" **Foreign Affairs**, 60(1), pp. 35-48 Joseph Nye, "The Changing Nature of World Power" **Polittical Science Quarterly**, 105(2), 1990.

- (١٠) ناصيف حتى، "أى هيكل للنظام الدولي الجديد؟" **عالم الفكر**، (الكويت)، ٢٣ (٣) و٤) مارس - أبريل سنة ١٩٩٥، ص ١١٨-١١٩.
- (١١) فرانسيس فوكوياما، ترجمة حسين الشيخ، **نهضة للتاريخ**، (بيروت: دار العلوم العربية، ١٩٩٣).
- (١٢) راجع في ذلك الدارستين التاليتين:
- محمد السيد سليم، "مفهوم التوازن الدولي وتطبيقاته الإقليمية" **مجلة العلوم الاجتماعية**، ١٧(١) ربيع ١٩٨٩، ص ١٥٣-١٦٣.
- محمد السيد سليم، "الأشكال التاريخية للقومية الواحدة" في محمد السيد سليم، **محرر، النظام العالمي الجديد**، المرجع السابق، ص ٩٧-١٣٠.
- (١٣) راجع في تحليل متعمق لمستقبل النمق العالمي:
- محمد السيد سعيد، "احتمالات التطور المستقبلى للنظام العالمى الجديد"، فى محمد السيد سليم، **محرر، النظام العالمى الجديد**، المرجع السابق، ص ٣٧١-٣٩٤.
- (١٤) فى تحديد الخصائص الجوهرية لهذه الرؤى
- Samuel Kim, "East Asia and Globalization: Challenges and responses," **Asian Perspectives**, 23 (4), 1999 pp.5-44
- (١٥) نص محاضرة توماس فريتمان فى المجلس المصرى للشئون الخارجية، فى الأخبار ٧ فبراير سنة ٢٠٠٠.
- (١٦) Kenneth Waltz, "Glaobalization and American power," **National Interest**, 59, Spring 2000.
- (١٧) راجع تحليل محاضير محمد للعولمة فى:
- Mahathir Mohamed, **A New Deal for Asia**, (Kuala Lumpur, Pelanduk Publications, 1999).
- (١٨) Jan Aart Scholte, **Globalization: A Critical Introduction**, (London: Pelgrave, 2000).
- (١٩) A. Gupta, "Issues in South Asia: geopolitics or geoeconomics," **International Studies**, (Delhi), 34 (1), January-March 1997, pp. 15-24.

خاتمة

تطور السياسة الدولية : الاتجاهات العامة والدلالات النظرية

استعرضنا في هذا الكتاب تطور السياسة الدولية منذ مؤتمر فيينا سنة ١٨١٥ إلى نهاية الاتحاد السوفييتى سنة ١٩٩١ مع رصد التطورات التى أدت إلى انعقاد مؤتمر فيينا منذ صلح وستفاليا سنة ١٦٤٨، والتطورات التى أعقبت نهاية الاتحاد السوفييتى، وحتى الهجوم على الولايات المتحدة فى سنة ٢٠٠١. وفى خاتمة الكتاب يهمننا أن نستخلص الاتجاهات العامة لتطور السياسة الدولية خلال تلك الحقبة، وما تشير إليه تلك الاتجاهات من دلالات بالنسبة لنظرية العلاقات الدولية.

لعل أول ما نلاحظه هو أن السياسة الدولية قد شهدت ثورات تكنولوجية أثرت بشكل جوهري فى تطور تلك السياسة ابتداء من الثورة الصناعية الأولى فى منتصف القرن الثامن عشر وحتى للثورة الصناعية الثالثة فى منتصف القرن العشرين. وقد زادت تلك الثورات التكنولوجية من قدرة الوحدات الدولية على التفاعل، وجعلت من العالم قرية عالمية، وأدت إلى نشوء وحدات دولية جديدة وبروز قضايا جديدة فى السياسة الدولية. ومن ثم زادت القدرة التفاعلية للنسق الدولى. كذلك فالدول التى امتلكت زمام التكنولوجيا استطاعت أن تسود فى السياسة الدولية، كما أن الدول التى تخلفت تراجع دورها. وتثبت ذلك خبرة الصعود البريطانى ثم الأوروبى فى السياسة الدولية فى القرن التاسع عشر، وخبرة الصعود الأمريكى فى القرن العشرين، وخبرة التراجع العثمانى فى القرن التاسع عشر، ثم تفكك الدولة العثمانية فيما بعد، والتراجع السوفييتى فى أواخر القرن العشرين وتفكك الدولة ذاتها بعد أن كانت أحد ركنى نظام القطبية الثنائية.

من ناحية ثانية، فقد ازداد وتنوع عدد الوحدات الدولية طوال القرنين التاسع عشر والعشرين. فقد تطور النسق الدولى من كونه نسقا لا توجد به سوى ٢٥ دولة على أكثر

تقدير في أوائل القرن التاسع عشر، إلى أن يصبح نسقا توجد به حوالي ١٩٠ دولة بالإضافة إلى آلاف الوحدات الدولية الحكومية وغير الحكومية. وفي مطلع القرن التاسع عشر، لم يكن للمؤسسات غير الحكومية، وكل المؤسسات الواقعة خارج إطار القبضة المباشرة للدولة دور في السياسة الدولية. ولكن مع نهاية القرن العشرين تغيرت الصورة لتشهد بداية ظهور "مجتمع مدنى عالمى". كذلك ظهرت الشركات متعددة الجنسية العملاقة والتي أصبح لها دور فى السياسة والإقتصاد الدوليين لا يقل بحال، أن لم يزد عن دور كثير من الدول، بيد أن دور الدولة لم يخف فى السياسة الدولية.

من ناحية ثالثة، فقد تطور البنيان الدولى من كونه بنيانا متعدد الأقطاب طوال معظم سنوات القرن التاسع عشر، إلى كونه بنيانا ثنائى القطبية طوال معظم سنوات القرن العشرين. ولما كان القرن العشرين قد شهد ثلاث حروب عالمية كبرى، هى الحربين العالميتين الأولى والثانية، والحرب الباردة، فإنه من المنطقى أن نتصور وجود علاقة ما بين القطبية الثنائية والحروب العالمية.

أما القرن الحادى والعشرين، والذي نتصور أن بدايته الحقيقية تمت سنة ١٩٩١ أخذاً فى الاعتبار التحولات الجوهرية التى حدثت فى تلك السنة، فإنه شهد بنيانا دوليا احادى القطبية تقوده الولايات المتحدة وخلفها منظومة الدول للرأسمالية الصناعية. ولم يشهد هذا البنيان حروبا عالمية، ولكنه يشهد تزايدا واضحا لميل القطب المسيطر إلى توظيف القوة العسكرية، لتحقيق أهدافه. كذلك، توضح دراسة هذا التطور أن تعددية أو ثنائية البنيان فى ظل وجود علاقة تنافسية بين الأقطاب أو للقطبين هو الوضع الأفضل بالنسبة للدول الصغيرة. فهذه الدول هى الأكثر تأثرا بالبنيان الدولى، والأكثر قابلية للتأثر سلبيا بالاتفاق بين الأقطاب الدولية، وبنيان القطبية الأحادية.

من ناحية رابعة، فإنه مع تطور التكنولوجيا، وتنوع القضايا الدولية، فقد تطورت المؤسسة الدولية على المستويين التنظيمى والقانونى، مما أنشأ شبكة هائلة من العلاقات المؤسسية الحكومية وغير الحكومية. ولعل التطور الأهم فى هذا الصدد قد تم فى القرن العشرين مع إنشاء المؤسسات التنظيمية العالمية لأول مرة، ثم بروز ظاهرة المؤسسات

التنظيمية الإقليمية فى النصف الثانى من القرن العشرين. وتدل خبرة التطور المؤسسى للسياسة الدولية أن المؤسسات الدولية لم تكن عاملا مؤثرا فى احتمالات الحرب والسلام، وإن ساعدت على تسوية بعض المنازعات الدولية، ولكنها لعبت الدور الأهم فى مجال القضايا الاقتصادية والاجتماعية، كما وفرت إطارا مؤسسيا للتعبير عن إرادة الوحدات الدولية ومراقبة سلوكها فى آن واحد.

من ناحية خامسة، فقد ازدادت وتنوعت العمليات السياسية الدولية بتطور النسق الدولى. ويمكن القول أن قضيتى تحديد وضع الدولة العثمانية (المسألة الشرقية)، والدولة النمساوية - المجرية كانتا أهم قضيتين فى السياسة الدولية فى القرن التاسع عشر. ويرجع ذلك إلى التخلف التكنولوجى للدولتين، وطابعهما المتعدد القوميات. وقد انتهت كلا منهما إلى السقوط مع نهاية الحرب العالمية الأولى. وفى القرن العشرين كانت القضية الألمانية هى القضية المركزية، ولكن ليس بسبب التخلف التكنولوجى، ولكن بسبب التطلعات الألمانية نحو التوسع الإقليمى. مما أسهم فى نشوب الحربين العالميتين الأولى والثانية. كذلك، فبينما اقتصرَت العمليات السياسية الدولية فى القرن التاسع عشر على قضايا الأمن والصراع، فإن القضايا الاقتصادية والاجتماعية زاد دورها فى تشكيل العمليات السياسية الدولية فى القرن العشرين. ومع نهاية القرن العشرين صار للتحدى الأكبر الذى يواجهه العالم هو تلك القضايا بالأساس (الانفجار السكانى، وتدهور البيئة وغيرها).

فيما يتعلق بالعرب، فإن خبرة تطور السياسة الدولية تشير إلى أن العرب ظلوا جزءا من عالم إسلامى أكبر حتى سقوط الدولة العثمانية، وأن الدور العربى المستقل فى السياسة الدولية لم يظهر إلا مع نهاية تلك الدولة بعد الحرب العالمية الأولى. ويمكن القول أيضا أن دورهم فى إطار العالم الإسلامى كان قد انتهى مع سقوط الدولة العباسية سنة ١٢٥٦ ثم سقوط غرناطة فى الأندلس سنة ١٤٩٢. وفى القرن العشرين ارتكب العرب خطأين إستراتيجيين كبيرين أولهما هو التحالف مع القوى الاستعمارية الأوروبية ضد الدولة العثمانية، وهو الذى انتهى بتقسيم المشرق العربى، وإنشاء إسرائيل. أما الخطأ الثانى فهو دعم الولايات المتحدة فى حربها الأفغانية ضد الاتحاد السوفيتى، مما أدى إلى سقوط الأخير وانفراد الأولى بالهيمنة على النسق العالمى. وبالتالي سعيها إلى فرض لارادتها

على الدول العربية فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية. ومن المسلم به أن الدولة العثمانية ارتكبت مظالم في الشرق العربي، كما أنها كانت قد بدأت تشهد صعوداً قومياً تركياً على حساب العرب، كما أن الاتحاد السوفيتي كان يعتنق أيديولوجية غير مقبولة عربياً مما يفسر، وربما يبرر، التصرف العربي إزاء العثمانيين والسوفييت. بيد أن الدول تحسب قراراتها ليس فقط في الإطار القصير الأمد، ولكن أيضاً في إطار نتائجه طويلة الأمد. فرغم أن الطرف العربي بدا أنه قد حقق مكاسب قصيرة الأمد بعد الحرب العالمية الأولى وبعد نهاية نظام القطبية الثنائية، إلا أن تلك المكاسب كانت محدودة بالمقارنة بالنتائج طويلة الأمد. كذلك فالدول قد تتصرف في موقف معين بشكل يؤدي إلى تحقيق خسائر قصيرة الأمد، ولكنها تنتهى إلى تحقيق مكاسب في مدى أبعد. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك توقيع روسيا السوفيتية معاهدة بريست ليتوفسك سنة ١٩١٧. فقد بدا أن هذه الدولة قد فرطت في أراضيها بموجب هذا الصلح، ولكن هذا الصلح أفاد روسيا السوفيتية أكثر مما أفاد ألمانيا الطرف الآخر في هذا الصلح.

أما فيما يتعلق بالعالم الإسلامي، فإن خبرة تطور السياسة الدولية تدل على أن انقاسم هذا العالم طوال القرن التاسع عشر كان من أهم عوامل ضعف دوره في تلك السياسة وتحوله إلى هدف للتوسع الاستعماري. ونشير هنا إلى خبرة الصراعات الفارسية - العثمانية طوال القرن التاسع عشر.

على المستوى النظري، فإن دراسة تطور السياسة الدولية تشير إلى عدة دلالات. لعل أولى تلك الدلالات هو ما يتعلق بالتغير والاستمرار في النسق الدولي. فتوضح دراسة تطور النسق الدولي في القرنين التاسع عشر والعشرين، أن تغير هيكل توزيع القوة (البنيان الدولي) يمثل العنصر الحاسم في تغير النسق. فقد ارتبط التحول في السياسة الدولية بتغير البنيان وفي بعض الحالات، فإن تغير القيادة السياسية ارتبط بتحولات في السياسة الدولية، كما حدث في حالة خروج بسمارك من الحكم سنة ١٨٩٠ أو تولى هتلر الحكم سنة ١٩٣٣ في ألمانيا. ولكن الأمر لم يكن مرتبطاً بشخص بسمارك أو هتلر، وإنما بما أدى إليه ذلك من تحول في بنية النسق الدولي وتحوله إلى الثنائية القطبية. كذلك، فإن تلك الملاحظة تصدق على تطور السياسة الدولية في العصر الحديث، إذ أنها ربما لا

تنطبق على تلك السياسة فى عصور تاريخية سابقة كما يقول بيوزان وليل فى كتابهما الانساق الدولية والتاريخ العالمى (ص ٣٧٤-٣٧٥).

من ناحية ثانية، تشير دراسة تطور السياسة الدولية إلى نتيجة أخرى تتعلق بدور الدول فى السياسة الدولية. أن الدول التى تسعى إلى الاضطلاع بدور فى السياسة الدولية يخطى مقدراتها القومية، تنتهى فى أغلب الأحوال إلى الانهيار الداخلى. ذلك أن المقدرات الداخلية هى الأساس المادى للدور الدولى. كما أن القيام بدور دولى يخطى هذه المقدرات تؤدى إلى تآكل هذا الأساس، وبالتالي التفكك، ما لم يؤد الدور الدولى إلى عائد إقتصادى مباشر على المقدرات الداخلية. وثبتت ذلك خبرة ألمانيا والاتحاد السوفيتى فى القرن العشرين. فعندما حاولت ألمانيا فى عهد غليوم الثانى، أو فى عهد هتلر أن تقوم بدور يخطى مقدراتها، انتهت إلى الهزيمة بل والتقسيم، بينما عندما ركزت بعد الحرب العالمية الثانية على دور محدود يتناسب والالتزامات المفروضة عليها ومقدراتها، فإنها نجحت فى بناء أساس مادى قوى للاضطلاع بدور نشيط فى المستقبل. كذلك، فالاتحاد السوفيتى بعد الحرب العالمية الثانية قام بدور فى دعم النظم الشيوعية والاشتراكية وحركات التحرير الوطنى استنزف جزء من مقدراته مما أسهم فى تفككه. فإذا أدى الدور الدولى النشط إلى عائد إقتصادى مباشر على الدخل (كما حدث فى حالة التوسع الاستعمارى الأوروبى) فإن الدور النشط يكون له آثار إيجابية بحكم تأثيره على المقدرات الداخلية. ومن ثم، فإن التوازن بين المقدرات والسياسات الخارجية هو عنصر جوهري لنجاح دور الدولة فى السياسة الدولية.

من ناحية أخرى، تشير دراسة تطور السياسة الدولية إلى العلاقة بين أداء النظام السياسى، وبين قدرة الدولة على أداء دورها الدولى بكفاءة. فقد فشلت النظم السلطوية والشمولية دائما فى تحقيق أهدافها فى السياسة الدولية فى المدى البعيد. فقد عانت فرنسا فى عهد لويس الرابع عشر الهزائم، كما هزمت ألمانيا والنمسا والمجر والدولة العثمانية فى الحرب العالمية الأولى، وشهد القرن العشرين سقوط الأيديولوجيات الشمولية، وفشل دور الدولة الشمولية فى السياسة الدولية، مقابل نجاح النظم الديمقراطية فى الحاق الهزائم بالنظم السلطوية. ومن ثم، فإن ديمقراطية النظام السياسى ترتبط بفعاليته فى السياسة

الخارجية. بيد أن ذلك لا يعنى بالضرورة أن التحول الديمقراطي في الدول شرط لحل الصراعات الإقليمية بينها كما يشيع في أدبيات السياسة الدولية بعد الحرب الباردة. كذلك تشير تلك الدراسة إلى الأثر المهم للبيئة النفسية للقيادات السياسية في قدرتها على التصرف الرشيد في السياسة الدولية. فكثيراً ما اتخذت قرارات سياسية بناء على رؤى ذاتية لا تستند إلى الواقع، وبالأخص في حالة النظم التسلطية. وإلا فكيف نفسر قرار نابليون الثالث بإعلان الحرب على روسيا سنة ١٨٧٠ رغم أن توازن القوى الموضوعي كان لصالح بروسيا، أو قرار ألمانيا سنة ١٩١٤ بدخول الحرب إلى جانب حليفها النمسا والمجر رغم علمها أن ميزان القوى الموضوعي ربما لا يكون لصالحهما، أو قرار الاتحاد السوفييتي بعدم التعبئة سنة ١٩٤١ عندما وردت معلومات مؤكدة أن ألمانيا على وشك الهجوم على الاتحاد السوفييتي، حيث أن متاين ظل حتى اللحظة الأخيرة يعتقد أن ألمانيا تشن مثل هذا الهجوم. كذلك، فإن المهارة الشخصية للقائد السياسي وفهمه الصحيح لواقع السياسة الدولية ضروري لنجاح دولته في تحقيق أهدافها. وأماننا مثال نجاح كلفور وبسمارك في تحقيق للوحدتين الإيطالية والألمانية على التوالي مستثمرين للتوازنات الدولية في إطار بنية تعدد الأقطاب، ومستخدمين مهارات دبلوماسية لتحقيق ذلك.

كذلك تشير دراسة تطور السياسة الدولية إلى أن سباقات التسلح هي أحد العوامل المهمة في احتمال نشوب الحروب بين الدول. صحيح أن سباق التسلح هو نتيجة للتوتر بين الدول، ولكن ما أن ينشأ سباق التسلح حتى يصبح بذاته عنصراً مؤثراً على تصاعد احتمالات الحرب بينها فقد سبق الحربيين العالميتين الأولى والثانية سباقات للتسلح أسهمت في تعظيم شعور الدول بقدرتها على خوض الحروب.

اللاحق

الملحق رقم (١)

اتفاقية باريس سنة ١٨٥٦

المصدر: محمد فريد، تاريخ الدولة العلية العثمانية، (القاهرة: مطبعة محمد افندى مصطفى

بحوش قنم، مصر المحمية، ربيع الثانى سنة ١٣١٤هـ، سبتمبر سنة ١٨٩٦

المادة ١ : من يوم تاريخ الإمضاء بقبول هذه المعاهدة الحاضرة يكون صلح ومودة بين كل من إمبراطور الفرنسيين وملكة المملكة المتحدة من بريطانيا الكبرى واولندا وملك سردينيا وسليطان الدولة العثمانية من جهة ومن إمبراطور جميع للروسيا من جهة أخرى وكذا بين ورثتهم وخلفاتهم ونولهم ورعاياهم على الدوام.

المادة ٢ : حيث قد حصل الفوز والمرام باستتباب الصلح بين المثار إليهم ينبغي أن تخلى البلاد التى فتحت فى مدة الحرب أو التى تبوأ عساكرهم وذلك من كلا الطرفين ويجرى له ترتيب مخصوص فى أسرع وقت.

المادة ٣ : قد تعهد إمبراطور جميع للروسيا بأن يرد لسليطان الدولة العثمانية مدينة قارص وقلعتها وكذا سائر المواضع التى استولت عليها عساكر للروسيا وهى من ملحقات بلاد الدولة العثمانية.

المادة ٤ : قد تعهد إمبراطور الفرنسيين وملكة بريطانيا العظمى واولندا وملك سردينيا وسليطان الدولة العثمانية بأن يرد إلى إمبراطور جميع للروسيا مدائن سيفاستبول وبالقلافة ويوبانورية وفرطس وبنى قلعة كثيرون مع مراسيها وكذا سائر المواضع التى تبوأتها عساكر الدول المتفقة.

المادة ٥ : يصدر عفو تلم واف من طرف إمبراطور الفرنسيين وملكة بريطانيا العظمى واولندا ومن إمبراطور جميع للروسيا وسليطان الدولة العثمانية لجميع الذين تصدوا من رعاياهم للاشتراك فى وقائع الحرب. ومفهوم ذلك يشمل بالنص الصريح أى حزب كان من رعاياهم ممن حارب واستمر مدة الحرب فى خدمة المحارب.

المادة ٦ : يرد من أخذ أسيرا فى الحرب من كلا الطرفين على الفور.

المادة ٧ : قد صدر إعلان وتصريح من لندن إمبراطور الفرنسيين وإمبراطور لوسستريا وملكة بريطانيا العظمى واولندا وملك بروسيا وإمبراطور جميع للروسيا وملك سردينيا بـ

للباب العالى اشتراكا فى فوائد الحقوق الأوروبية العامة وفى منافع اتفاق أوربا وقد تعهدوا بأن يحترموا استقلال السلطنة التركية أبقاها تامة وتكفلوا جميعا بالمحافظة على هذا التعهد وكل أمر يقضى إلى الإخلال بذلك يعتبرونه من المسائل التى ينبى عليها مصلحة عامة.

المادة ٨: إذا حدث بين الباب العالى وإحدى الدول المتعاهدة خلاف خيف منه على اختلال الفهم وقطع صلتهم فمن قبل أن يعمد الباب العالى وتلك الدول المنازعة له إلى أعمال القوة والجبر بقيمان الدول الأخرى الداخلة فى المعاهدة وسطاء بينهما منعا لما يتأتى عن ذلك الخلاف من الضرر.

المادة ٩: سلطان الدولة العثمانية لعنايته بخير رعاياه جميعا قد تفضل بإصدار منشور غايته إصلاح ذات بينهم وتحسين أحوالهم بقطع للنظر عن اختلافهم فى الأديان والجنس وأخذ فى نمته مقصده الخيرى نحو النصارى القاطنين فى بلاده وحيث كان من رغبته أن يبدى الآن شهادة جديدة على نيته فى ذلك عزم على أن يطالع الدول المتعاهدة بذلك المنشور الصادر عن طيب نفس فتتلقى الدول المشار إليها هذه المطالعة بتأكيد ما لها من النفع والفائدة ولكن المفهوم منها صريحا أنها لا توجب حقا لهذه الدول فى أى حال كان على أن تتعرض كلا أو بعضا لما يتعلق بالسلطان ورعاياه أو بإدارة سلطته الداخلية.

المادة ١٠: الاتفاق الذى جرى فى الثالث عشر من جولای (تموز) سنة ١٨٤١ وهو الذى تقرر فيه ما للسلطنة العثمانية من الترتيب القديم بخصوص سد الوغاز ومضيق جناق قلعة قد أعيد الآن للنظر فيه بموطأة الجميع وما جرى من الحكم به لهذه الغاية على مقتضى الأصول ما بين أهل المعاهدة يلحق الآن بهذه المعاهدة الحاضرة ويبقى معمولا به كأنه من متماتها.

المادة ١١: البحر الأسود يكون على الحيادة (وفى الأصل نوتر) ومباحا لتجارة جميع الأمم ويمنع مائه ومراسيه منعا دائما عن السفن الحربية سواء كانت للدول التى لها تملك فسى شاطئ البحر أو لغيرها ما عدا ما استثنى ذكره فى المادتين الرابعة عشر والتاسعة عشر من هذه المعاهدة.

المادة ١٢: التجارة فى مراسى البحر الأسود ومياهه مطلقة عن كل مانع فلا تكون عرضة لشئ سوى للتنظيمات المختصة بالصحة ورسوم الكمارك وللشرطة أعنى الضبطية ويكون أجرلوه على وجه يفيد التجارة تسهلا واتساعا ومن أجل تأمين المصالح المتجرية والبحرية التى يديرها جميع الناس ترخص للروسيا والبلبا العالى فى نصف قناصل

فى مراسيم الكائنة على سواحل البحر المذكور على ما تقتضيه الحقوق المتداولة بين الأمم.

المادة ١٣: حيث قد تقرر فى المادة الحادية عشرة أن البحر الأسود يكون على الحيادة لم يبق لزوم ولا عرض لإنشاء مسافن (أى ترسانات) بحرية حربية ولا لابقائها فمن ثم تعهد إمبراطور جميع روسيا وسطان الدولة العثمانية بأن لا ينشأ ولا يبقيا شيئا من هذه المسافن فى ذلك الساحل.

المادة ١٤: قد اتفق إمبراطور جميع روسيا وسطان الدولة العثمانية على تعيين عدد السفائن الخفيفة اللازم لبقاءها فى البحر الأسود لمصالح تلك السواحل فمن ثم ينبغى أن يكون هذا الاتفاق ملحقا بهذا المعاهدة الحاضرة ويكون معمولا بصحته كأنه من مكملاتها فلا يبغي ولا يغير ما لم يقع عليه رضا الدول الموقعة على هذه المعاهدة.

المادة ١٥: من حيث قد تقرر فى الشروط التى جرت فى مجلس ويانة أصول وقواعد تختص بالسفر فى الأنهار الفاصلة بين عدة ممالك أو المارة فيها اتفقت الآن الدول المتعاهدة على أن تكون هذه الشرط يعد من الآن فصاعدا من الحقوق العمومية لأهل أوربا واتخذته تحت كفالتها ولا يبغي أن يكون السفر فى النهر المذكور عرضه لمنع ما ولا لتأدية ضريبة غير مقرر فى الشروط المقيدة فى المواد الآتية فمن ثم لا يجب جعل على مجرد السفر فى النهر ولا ضريبة على الأمتعة التجارية التى تكون فى السفن أما ترتيب الشرطة والكورنتينة الذى يراد إنشاؤه لأجل تأمين البلاد التى يفصلها هذا النهر أو يخترقها فيكون أجراؤه على وجه يفيد المراكب سهولة فى السفر على قدر الإمكان وما عدا هذا الترتيب فلا يحدث شئ من الموانع للسفر مطلقا ليا كان.

المادة ١٦: من أجل تحقيق الشروط المذكورة فى المادة المتقدمة تعقد مأمورية نواب من طرف فرنسا وأوسترى وبريطانيا العظمى وبروسيا والروسيا وسردينيا والبلاد العثمانية من كل واحد ويحال على عهدتهم أن يرسموا ويجروا الأعمال اللازمة لإزالة الموانع والعوائق من فوهات الطونة ابتداء من استشا وكذا من أماكن البحر المجاورة التى فيها الرمل وغيره والمقصود بذلك جعل هذه المواضع فى كل هذه المواضع فى كل من النهر والبحر صالحة للسفر وخالية عن كل ما يعوقه على قدر الطاقة والإمكان ومن أجل استيفاء المصاريف التى تقتضيها هذه الأعمال وإنشاء ما يلزم لإنشاؤه لتيسير السفر وتأمينه عند فوهات الطونه يرسم أهل المأمورية بحسب أكثرية أصواتهم بنحو

ضريبة معلومة وجمل موافق وذلك بشرط أن تعامل جميع مراكب الأجيال بالتسوية وهذا الأصل يجرى في هذا المقصد كما في غيره.

المادة ١٧: تعقد مأمورية من نواب أوستريا وبافاريا والباب العالي وورتمبرغ من كل واحد وينضم إليها أهل مأمورية أقاليم الطونه الثلاثة التي يكون نصيبها باستصواب الباب العالي وهذه المأمورية تكون راهنة دائما ويختص بها (أولا) أن تجرى التنظيم اللازم لمسفر النهر وللشرطة (ثانيا) أن تزيل الدواعي المانعة من إجراء الشروط التي تقررت في معاهدة ويانه على الطونه (ثالثا) أن ترسم وتجرى الأعمال اللازمة في جميع مجارى النهر (رابعا) أن تحافظ بعد انقضاء مدة المأمورية الأوروبية على وقاية المراكب وتيسير سفرها في فوهات الطونه وفي غير ذلك من الأماكن المجاورة من البحر.

المادة ١٨: قد صار من المعلوم أن المأمورية الأوروبية توفى عملها وأن المأمورية الساحلية تتم الأعمال المقررة في المادة المتقدمة في القسمين أولا والثاني في مدة عامين وبعد إطلاع الدول المتعاهدة على ذلك تجرى فيه مذاكرتهم جميعا حتى إذا دونت لديها ما جرى تحكم بإلغاء المأمورية الأولى ومن ذلك الوقت فما بعده يكون للمأمورية الساحلية الرهانة ما كان للمأمورية الأوروبية من القدرة والتعويض.

المادة ١٩: من أجل توكيد إجراء التنظيمات التي يرسم بها باتفاق واحد على موجب الأصول المشروحة أنفا يكون لكل من الدول المتعاهدة حق في أن ترسم دائما في فوهات الطونه سفينتين خفيفتين.

المادة ٢٠: في مقايضة المدن والمراسى والأراضى على ما ذكر في المادة الرابعة من هذه المعاهدة الحاضرة رضى إمبراطور جميع الروسيا لأجل زيادة التأمين على الحرية في سفر الطونه بتعديل تخم بلاده في بسارلينا فيكون هذا التخم الجديد من البحر الأسود على كيلو متر واد من شرقى بحيرة برنامولا ويتصل بطريق اكرمان إلى وادى طراجان ويجاوز جنوب بلغراد ويستمر في طول مسافة نهر الفليبوق إلى علومار تسيكا ويتصل بكتامورى على بروت وعند الوصول إلى هذا الحد لا يحدث تغيير على التخم القديم بين السلطنتين وتعيين رسم هذا التخم الجديد يكون بمعرفة نواب من طرف الدول المتعاهدة.

المادة ٢١: الأرض التي تخلت عنها الروسيا تكون ملحقة بولاية ملدافيا (الافلاق) تحت سيادة الباب العالي وسكان تلك الأرض أن يتمتعوا بالحقوق والخصائص الممنوحة للولايات ويرخص لهم في مدة ثلاث سنين في نقل مواطنهم والتصرف في أملاكهم بلا مانع.

المادة ٢٢: ولايتا ولاخيا وملدافيا أى الافلاق والبيغان تبقيان متمتعين تحت رئاسة الباب العالى وكفالة الدول المتعاقدة بالامتيازات والاعفاءات الحاصلة لهم الآن فلا مقتضى لأن تحميلهم الدول للكفالة بحماية مخصوصة ولا يكون حق مخصوص للتعرض فى أمورهم الداخلية.

المادة ٢٣: الباب العالى متعهد بأن يحفظ لهاتين الولايتين إدارة أهلية مستقلة ويبقى لهم الحريسة فى التدين والأحكام معمولاً به ينظر فيه ولهذه الغاية تجرد مأمورية مخصوصة يكون تألفها بإطلاع الدول المتعاقدة واتفاقهم وتجتمع من غير ابطاء فى بخارست (بكرش) مع مأمورية الباب العالى ويكون من هم هذه المأمورية البحث عن أحوال الولايتين وعرض القواعد اللازمة للتنظيم فى المستقبل.

المادة ٢٤: سلطان الدولة العثمانية وعد بأن يعقد فى الحال فى كل من الولايتين المذكورتين ديواناً مخصوصاً ويكون تأليفه مبنيًا على تأكيد ما فيه إيصال النفع والخير لجميع الناس على اختلاف درجاتهم ويطلب كل من هذين الديوانين أن يبين مقاصد الأهليين واستدعاهم فى شأن ترتيب الولايتين ونسبة تلك المأمورية إلى هذين الديوانين تقرر فى مجلس باريس.

المادة ٢٥: بعد أن تغير الآراء التى يبديها الديوانان تنهى المأمورية به إلى مجلس المذاكرة ما باشرته هى من العمل وذلك من دون إهمال ولا إهمال ويقرر المقصد الأخير مع الدولة السائدة ويحصل الاتفاق عليه فى باريس بين الدول المتعاقدة وبموجب خط شريف مطابق لشروط هذه المعاهدة يجرى تنظيم أحوال هاتين الولايتين فتجعل من الآن فصاعداً تحت كفالة جميع الدول الموقعة على هذه الشروط.

المادة ٢٦: قد قرر رأى على أن يكون فى الولايتين المذكورتين عسكر أهلى يرتب لأجل تأمين داخل البلاد وحفظ تخومها فلا يورد مانع ما لترتيب غير اعتيادى لأجل الذنب عن الوطن إلا ما يدعى إليه الأهليون بالاتفاق مع الباب العالى دفعا لعنوان من يتطاول عليهم من الأجانب.

المادة ٢٧: إذا وقع ما يوجب الخوف على سلب الراحة والطمأنينة داخل الولايتين يتفق الباب العالى مع الدول المتعاقدة على اتخاذ وسائل لدفع ذلك الخلل وإقرار الطمأنينة ولا يكون مسوغ لمداخلة عسكرية من غير أن يقع عليه رضا الدول أولاً.

المادة ٢٨: أقليم الصرب يبقى متعلقاً بالباب العالى على وفق مضمون الخط الهمايونى الذى نص على حقوقه واعفائه ويكون من الآن فصاعداً تحت مجموع كفالة الدول المتعاقدة فمن

ثم يحق للإقليم المذكور أن يحافظ على استقلاله بحكومة أهلية وبالحرية فى التدبير والأحكام والمتجر والابحار (سفر البحر).

المادة ٢٩: حق الباب العالى فى إقامة الخفراء المحافظين كما تم الشرطة عليه الآن فى التنظيمات الداخلية هو مصون ثابت فلا يكون مسوغ مداخلة عسكرية فى بلاد الصرب من دون أن يقع عليه رضا الدول المتعاهدة أولا.

المادة ٣٠: إمبراطور جميع روسيا وسلطان الدولة العثمانية يبقيان ضابطين لما هو فى ملكهما فى آسيا كما كان من قبل الحرب ومن أجل تدارك ما عسى أن يقع من القتل والقتل فى ذلك يحقق رسم التخوم ويعدل من دون، يجب ضرر على أحد الفريقين ولهذه الغاية ترتب جماعة مؤلفة من مأمورين من طرف روسيا وآخرين من طرف الدولة العثمانية ومأمور فرانسواى وآخر إنكليزى ويكون إرسالهم عقب استرداد السفارة بين ديوان روسيا والباب العالى ويجب إنهاء أشغالهم فى مدة ثمانية أشهر من ابتداء إثبات هذه المعاهدة الحاضرة.

المادة ٣١: البلاد التى تبقى أنها فى مدة الحرب جيوش إمبراطور الفرنسيس وإمبراطور أوستريا وملكة ومملكة بريطانيا العظيمة ولارلندا وملك سردينيا إلى مدة المعاهدة التى ختمت فى اسلامبول فى ١٢ مارس ١٨٥٤ بين فرنسا وبريطانيا العظمى والباب العالى.

وفى ١٤ جون من السنة المذكورة بين أوستريا والباب العالى.

وفى ١٥ مارس سنة ١٨٥٥ بين سردينيا والباب العالى تخلى بعد مبادلة إثبات هذه المعاهدة فى أسرع وقت فأما تعيين للمدة واتخاذ الوسائل لإجراء ذلك فسيرتب باتفاق بين الباب العالى وبين الدول التى تبوأ عساكرها تلك الرضيين.

المادة ٣٢: المتجر فى جلب البضائع وإرسالها إلى الخارج يبقى ما بين الدول كما كان من قبل الحرب إلى أن تجدد المعاهدة التى كانت بين الدول المتحاربة من قبل الحرب أو تبدل بشروط أخرى وتكون رعاياهم معاملة فى سائر الأمور الأخرى أحسن المعاملة.

الملحق رقم (٢)
معاهدة الضمان المجدد بين ألمانيا والروسيا
الموقعة في ١٨ يونيو سنة ١٨٨٧

المصدر، فريدريك ستيفه، ترجمة محمود إبراهيم الدسوقي، المقدمات المنطقية للحرب العالمية، (القاهرة: المطبعة العالمية، ١٩٢٦).

أنه لرغبة بلاطى ألمانيا والروسيا الإمبراطوريين فى تثبيت دعائم السلام العام بتفاهم بينهما يؤمن مركز دفاع كل من الدولتين قد قررا بالنظر إلى أن المعاهدة السرية والبروتوكول السرى اللذين وقعهما ثلاثة بلاطات ألمانيا والروسيا والنمسا والمجر فى سنة ١٨٨١ وجددوهما فى سنة ١٨٨٤ ينتهيان فى ١٥ و ٢٧ يونيو سنة ١٨٨٧ أن يقويا الاتفاق السائد بينهما باتفاق منفرد.

.....
.....

المادة ١: فى حالة ما إذا وجد أحد الأطراف السامية المتعاقدة فى حرب مع دولة عظمى ثالثة يلتزم الطرف الآخر الحياد مع العطف ويعنى بحصر الخلاف فى موضعه. ولا يسوى هذا النص فى حالة وقوع حرب ضد النمسا أو فرنسا إذا كانت هذه الحرب قد حدثت بإعتداء أحد الطرفين الساميين المتعاقدين على أى من الدولتين الأخيرتين.

المادة ٢: تعترف ألمانيا بحقوق روسيا التى اكتسبتها على مر الأيام فى شبه جزيرة البلقان وبخاصة شرعية نفوذها المتوفق الحاسم فى بلغاريا والرومىلى الشرقى.

ويتعهد كلا البلاطين بأن لا يسمحا بتعديل الحالة الراهنة لاراضى شبه الجزيرة الأنفة الذكر بدون اتفاق سابق بينهما. وفى هذه الحالة أن يقاوما كل محاولة لخرق هذه الحالة الراهنة أو تعديلها دون موافقتها.

المادة ٣: يعترف البلاطان بالصيغة الأوروبية التى تربط كليهما فيما يتعلق بمبدأ اقفال مضايق البسفور والدرنديل - ذلك المبدأ القائم على القانون الدولى والمؤكد بالمعاهدات والملخص فى تصريح مندوب روسيا المفوض الثانى فى جلسة مؤتمر برلين المعقودة فى ١٢ يوليه (برتوكول رقم ١٩). وسيسهران معاً على ألا تعمل تركيا استثناءات من هذه القاعدة لمصلحة أية حكومة كأن تعطى الجزء الذى يؤلف المضايق فى

إمبراطوريتها لدولة محاربة لتستخدمه فى عمليات حربية. وسيعلم البلاطان تركيا فى حالة خرق هذا المبدأ أو إذا اقتضى الأمر دفع خرق يهدد بالوقوع انهما سيعتبرانها حالئذ كما لو كانت فى حالة حرب مع الطرف المجنى عليه كما يعتبر أن الضمانات التى تضمنت بها معاهدة برلين الحالة الراهنه لأراضيها كما لو كانت باطله المفعول.

المادة ٤: تكون هذه المعاهدة سارية المفعول فى خلال ثلاث سنوات محسوبة من يوم تبادل الصور المبرمة.

المادة ٥: يعد الطرفان الساميان المتعاقدان أحدهما الآخر بكتمان فحوى هذه المعاهدة والبروتوكول للمرفق بها ووجودهما.

المادة ٦: تبرم هذه المعاهدة وتبادل الصور المبرمة فى خمسة عشر يوما وإن أمكن قبلها.

.....

(ختم) الكونت بسمرك

برلين فى ١٨ يونيه سنة ١٨٨٧

(ختم) الكونت بول شوفالوف

بروتوكول ملحق سرى جداً

تكملة النصوص المادتين ٣ و ٢ من المعاهدة السرية المؤرخة اليوم قد اتفق كلا البلاطين على

النقط الآتية:

١- تعضد ألمانيا الروسية كما هى الحال إلى الآن فى أن تعيد إلى بلغاريا حكومة منظمة شرعية وتعد بان لا توافق بحال من الأحوال على إرجاع البرنس فون باتنبرج.

٢- إذا وجد جلالة قيصر روسيا مضطراً إلى أن يتولى مهمة الدفاع عن مدخل البحر الأسود صيانة لمصالح روسيا فإن ألمانيا تتعهد بأن تقف على الحياد وأن تعضد أدبياً ودبلوماسياً الإجراءات التى قد يراها جلالتها ضرورية لابقاء مفتاح إمبراطوريته فى يده.

٣- يؤلف هذا البروتوكول جزءاً لا ينفصل عن المعاهدة السرية الموقع عليها اليوم فى برلين ويكون له مفعولها ويسرى سريانها.

.....

برلين فى ١٨ يونيو سنة ١٨٨٧

الملحق رقم (٢)

معاهدة المحالفة الايطالية الالمانية النمساوية الموقعة في ٢٠ مايو سنة ١٨٨٢

المصدر، فريدريك ستيفة، ترجمة محمود إبراهيم الدسوقي، المقدمات المنطقية للحرب العالمية، (القاهرة: المطبعة العالمية، ١٩٢٦).

المادة ١: إن الأطراف السامية المتعاقدة يعد بعضها بعضاً بتبادل السلام والصداقة وبأن لا تدخل في اتفاق أو تعهد يكون موجهاً إلى أى من دولها. وهي تتعهد بأن تتبادل الرأى فى المسائل السياسية والاقتصادية ذات الصبغة العامة والتي يمكن أن تعرض، وتعد بتقنين يد المساعدة المتبادلة على قدر ما تسمح به مصالحها الخاصة.

المادة ٢: فى حالة إذا ما هوجمت إيطاليا من جانب فرنسا دون ان تتحرض بها تحرشاً مباشراً ولأى سبب من الأسباب فإنه يكون على كلا الطرفين المتعاقدين الآخرين أن يقدموا لها المساعدة ويؤازروها بكل قواها. وتأخذ إيطاليا على نفسها مثل هذا العهد فى حالة حدوث اعتداء من فرنسا على ألمانيا لا يبرره تحرش مباشر.

المادة ٣: إذا هوجم طرف أو طرفان من الأطراف السامية المتعاقدة دون تحرش مباشر من جانبه أو جانبهما ودخل أو دخل فى حرب مع اثنتين أو أكثر من الدول العظمى التى لم توقع هذه المعاهدة فإن حالة التعاقد تعتبر حاصلة فى الوقت نفسه بالنسبة لكل الأطراف السامية المتعاقدة.

المادة ٤: فى حالة ما إذا هددت دولة عظمى لم توقع هذه المعاهدة، أمن بلاد أحد الأطراف السامية المتعاقدة ورأى الطرف المهدد نفسه مضطراً لمحاربة تلك الدولة، يتعهد كلا الطرفين بأن يراعى الحياد مع العطف حيال حليفهما ولكل من هذين الطرفين أن يحتفظ لنفسه بحق الاشتراك فى الحرب إذا رأى ضرورياً أن يشترك مع حليفه.

المادة ٥: إذا هدد سلام أحد الأطراف السامية المتعاقدة فى الظروف التى نصت عليها المواد الآتية الذكر فإن الأطراف السامية المتعاقدة تتفاهم فى الوقت المناسب على الإجواءات الحربية التى ينبغى ان تتخذ للتأزر المشترك.

وهي تتعهد من الآن فصاعداً فى جميع حالات الاشتراك فى حرب من الحروب بأن لا تعقد هدنة أو صلحاً أو معاهدة إلا على أساس اتفاق متبادل مشترك.

المادة ٦: تعد الأطراف السامية المتعاقدة بعضها بعضاً بكتمان فحوى المعاهدة الحالية ووجودها.

المادة ٧: يسرى مفعول هذه المعاهدة من يوم تبادل صورها المبرمة لخمس سنوات.

المادة ٨: يجب تبادل الصور المبرمة لهذه المعاهدة فى فينا فى مدة ثلاثة أسابيع أو قبل ذلك إذا أمكن.

فيما فى ٢٠ مايو سنة ١٨٨٢

رويس كالنوكي ث. روبيلانت

الملحق رقم (٤) اتفاقية برلين سنة ١٨٧٨

المصدر، محمد فريد، تاريخ الدولة العلية العثمانية، (القاهرة: مطبعة محمد افندى مصطفى بحوش قدم، بمصر المحمية، ربيع ثانی سنة ١٣١٤هـ — سبتمبر سنة ١٨٩٦).

المادة ١: صارت الآن البلغار إمارة مستقلة في أمورها الداخلية (إدارة مختارة) تنفع خراجا في كل سنة إلى الباب العالي وتكون تحت تابعة الحضرة السلطانية ويكون لها حكومة مسيحية وعساكر وطنية.

المادة ٢: تكون إمارة البلغار عبارة عن الأراضي الآتي ذكرها وهي ان حدود تلك الأراضي من جهة الشمال تبتدىء من حدود الصرب القديمة وتمر عن يمين ساحل نهر الطونة وتنتهى إلى محل في شرقى سيلستريا وهذا المحل سيصير تعيينه من طرف المؤتمر الذى يشكل من مأمورى دول أوروبا ومن هنا أيضا يتصل الحد فى البحر الأسود ويمر من جنوب منقاليا التى صار الحاقها برومانيا أما من جهة الجنوب فإنه يبتدى من مصب النهر ويمر من جوار القرى المسماة (هوهكوى) و(سلامكوى) و(ابواحق) و(قوبه) و(صوجيلق) على شاطئ النهر إلى جهة فوق المحاذية لوادى (قامجق) ومن جنوب (بليبة) و(كمحاق) على بعد من (جنكه) مقدار مترين ونصف ويتجاوز (نلى قامجى) ويمر من شمال (حاجى محلة) ويصعد إلى ذروة المحل الكائن فيما بين (تيكنك) و(ايدوس برمسا) ومنه إلى بلقان قرين اباد (وبلقان) (ويره زويقة) ومن بلقان (قرغان) الواقع فى شمال المحل المسمى (قوتل) إلى أن يتصل بمحل (تيمورقيو) وعلى هذا يكون مروره من سلسلة البلقان الكبير الأصلية ويمتد على جميع مساحته إلى أن ينتهى إلى ذروة (قوزيقة) ومن هنا يترك ذروة البلقان ويلتفت إلى جهة الجنوب ويسير من بين قريتى (بيرتوب) و(دورنجى) ويغادر قرية (بيرتوب) المذكورة إلى البلغار وقرية دورنجى إلى شرق الروم إلى ويتصل بنهر (طوزلى دره) ويسير مع مجرى النهر إلى مصبة فى نهر (طوبولينجه) ثم إلى نهر (اسموسكيو) الذى يصب فى نهر طوبولينجه المذكور بجوار قرية (بتريجوه) ويترك من الأراضي الكائنة فوق نهر طوبولينجه المذكور مقدار كيلو متر ٢ إلى شرقى الروم إلى ويمر من مقسم المياه

فيما بين اسموسكيو ونهر (قامنيقة) وبلغت إلى الجنوب الغربي من التل المسمى (وونجاق) وينتهي رأساً إلى النقطة المذكورة في خريطة أركان حرب دولة أوسستريا عدد ٨٧٥ ومن هنا يقطع بخط مستقيم الجهة العليا من وادي اهتمام ويمر من بين بوغدينه و(قره ولى) ويتصل باخط في مقسم أنهر المريج فيما بين اسقر وقرلى وحاجيلر ويسير مع خط المذكور من تلال (ولنيا) و(موغىلا) إلى الممر الواقع في نقطة عدد ٥٣١ وإلى المحلات المسماة (ازمايليقا) و(رهوسومانيقة) ويدخل من بين (سيورى طاش) و(قادرته) ويتصل بحدود لواء صوفيه ومن هنا يبتدىء من (قادرته) إلى جهة الجنوب الغربى ويمر من بين نهر قره صو ونهر (استر وماقره صو) ويسير مع خط مقسم المياه ومن تلال الجبال المسماة (تيمورقيو) و(اسفوفنية) و(قاضميسار بلقان) و(حلجى كذك) تجاه بلقان قايتتيق ويتصل بحدود لواء صوفية القديمة وكذلك يمر من بلقان قايتتيق المذكور ومن بين وادى (ريلسقارقا) ووادى (يسقرارقا) ويسير مع خط مقسم المياه ويدورتل (ودينجة بلانينا) وينزل إلى وادى (استروما) فى المحل الذى يختلط به نهر استروما مع نهر يلسقارقا ويدع قرية (براقلى) للدولة العليا ويصعد من جنوب قرية (بلشنيقه) إلى فوق ويمر من أقصر خط إلى سلسلة (غولما بلانينا) وتل (غينقه) ويتصل بحدود لواء صوفية ويترك كامل منشأ صوهارقا للدولة العليا وبلغت إلى جهة الغرب من جبل (رجينقا) ويدور جبال قارونابابوقا وحدود لواء صوفية القديمة من جبل (قرنى وره) ويمر من فوق مياه (اكرىصو) و(لبنيقة) ويطلع إلى تلال (بابنابولانا) حتى ينتهى أيضاً إلى جبل قرنى وره المذكور ومن هذا الجبل يمر من تلال (استرزى) و(ويلة غوصو) و(مسيديبلانينا) ومن بين (استروما) و(موراوة) مع خط مقسم المياه إلى غاسينا وقرنه طراوة وموراوة ويذهب رأساً إلى المحل المدعو (استول) ومن هنا ينزل إلى الطريق الموصلة إلى صوفية وبيروته ويقطع فى هذه الطريق ألف متر ومنه عن طريق ويدليا بلانينا ويصعد على خط مستقيم إلى جبل (رادوجينا) الكائن فى سلسلة البلقان الكبير ويترك قرية دويقنجى إلى صربستان وقرية (سناقوس) إلى البلقان ثم بلغت إلى جهة الغرب ويدورتل البلقان المسمى (سبروق) من صوب استاره بلانينا ويتصل بشرقى حدود اماره الصرب القديمة بجوار (تولا اسميلوه قوفه) ويسير على هاته الحدود حتى ينتهى إلى نهر الطونة عند (راقويجه) ثم أن هذه الحدود جميعها سيصير تعيينها بمعرفة لجنة مركبة من وكلاء الدول الممضية على المعاهدة وحصل الاتفاق أولاً على أن هاته اللجنة تنظر بالاعتناء فى خصوص محافظة حدود بلقان شرقى الروم إلى الكائن تحت سلطة الدولة العليا وثانياً أن يصير إنشاء استحكام فى أطراف (صماقو) بمسافة ١٠ كيلو متر.

المادة ٣: يكون انتخاب أمير البلغار من أهلها بحرية تامة وإقرار الباب العالي برضى دول أوروبا العظام ولا يصح انتخاب أمير عليها من بيوت الدولة المذكورة فإذا توفي عن غير ولد يكون انتخاب أمير بعده على الشروط والأصول المقررة

المادة ٤: بعد انتخاب الأمير تجتمع أعيان البلغاريين فى طرنوى لترتيب أحكام ونظامات تخص الأمانة وفى الجهات التى يكون سكانها من الترك وأهل رومانيا والروم وغيرهم يلزم مراعاة حقوقهم ومصالحهم فيما يتعلق بقضية الانتخاب وترتيب الأحكام الأساسية

المادة ٥: المواد الآتية تكون أساسا للحقوق العمومية فى البلغار وهى أن الاختلاف فى المذاهب والاعتقادات لا يخرج أحدا من الأهلية والجدارة من تمتعه بالحقوق المدنية والسياسية أو بدخوله فى الوظائف الميرية أو العمومية ونواله الشرف أو استعماله الصنائع والحرف المختلفة كيفما كان مقرة فإن الحرية أو مباشرة جميع الأعمال الدينية ينبغى تأمينها لجميع الناس القاطنين فى البلغار من أهلها ومن الأجانب أيضاً ولا يسوغ اتخاذ مانع ما لترتيب درجات أرباب المذاهب المختلفة أو لعلاقتهم مع رؤسائهم الروحانيين

المادة ٦: تكون إدارة (البلغار المؤقتة) تحت إدارة مأمورين من دولة روسيا الامبراطورية إلى أن تنتظم فيها القوانين الأساسية ويستدعى مأمور من طرف السلطنة العثمانية والقناصل الذين تنتخبهم الدول الذين وقعوا على هذه المعاهدة بقصد مراقبة أعمال (الإدارة المؤقتة) المذكورة فإذا حصل خلاف بين القناصل المذكورين فإبرام العمل يكون على حسب أكثرية الآراء كما أنه إذا حصل خلاف بين أكثرية آراء المذكورين والمأمورين من طرف امبراطورية روسيا أو المأمورين من طرف الحضرة السلطانية تجتمع سفراء الدول بالأمستامه الذين وقعوا على هذه المعاهدة فى مؤتمر (كنفرانس) ليقر رأيهم على إنهاء الخلاف المذكور

المادة ٧: تشكيل (الإدارة المؤقتة) المذكورة لا يبقى أكثر من تسعة أشهر اعتباراً من يوم التوقيع على هذه المعاهدة وبمجرد انتخاب الأمير تصير مباشرة أجراء الأحكام الجديدة فتصير تلك الأحكام دستوراً للعمل وتكون الأمانة قد حازت استقلاليتها الإدارية (إدارتها المختارة) حوزاتاً

المادة ٨: جميع المعاهدات التجارية والسفيرية والاتفاقات التى جرت بين الدول الأجنبية وبين الباب العالي والتى لم يزل عملها جارياً تبقى مرعية الإجراء مع إمارة البلغار فلا يصح تبديل شيء منها مع إحدى الدول المذكورة بدون رخصة منها ولا يسوغ وضع شيء من الضرائب على البضائع التى ترسل إلى إحدى الجهات فى مرورها على البلغار وتكون معاملة جميع الأهالى ورعايا الدول وتجارهم فى الإمارة على قدم

مساواة تامة وتبقى امتيازات وخصائص الأجانب المقررة في المعاهدات (التي أمضيت بين الدول والباب العالي) مرعية الإجراء في الإمارات مادام لم يحصل تعديلها برضى الدول.

المادة ٩: للويركو السنوى الذى يجب على إمارة البلغار أن تدفعه فى كل سنة إلى متبوعها الحضرة السلطانية يكون دفعة إلى البنك الذى يعينه الباب العالي ويكون تعيين المبلغ عند ختام السنة الأولى من جريان نظاماتها الجديدة باتفاق بين الدول الموقعين على هذه المعاهدة وهذا الويركو بحسب بمناسبة إيراد الإمارة وحيث أنها ستحمل جانباً من ديون السلطنة العمومية يلزم للدول أيضاً أن يتذكروا على مقدار الدين الذى يعين على الإمارة وذلك عند مذكرتهم فى أمر الويركو.

المادة ١٠: جميع التعهدات والاتفاقات التى وعدت السلطنة العثمانية بإجرائها مع شركة سكك الحديديين وارنه وروسحق تدخل فى عهدة إمارة البلغار اعتباراً من مبادلة التوقيع على هذه المعاهدة أما تسوية الحسابات السابقة التى كانت بين الشركة المذكورة وبين الباب العالي فأمرها يكون بين الباب العالي وحكومة البلغار والشركة المذكورة وكذلك دخل فى عهدة البلغار سائر تعهدات الباب العالي مع دولة أوستريا وهنكارييا ومع الشركة المنوط بعهدها تشغيل سكك الحديد فى الروم ايلي فيما يتعلق باتمام السكك المذكورة واتصالها فى الأراضى التى دخلت الآن فى حوزة البلغار ويكون عقد شروط الاتفاقات اللازمة لتسوية هذه المسائل بين دولة أوستريا وهنكارييا والبلب العالي والصرب وإمارة البلغار عند إقرار الصلح.

المادة ١١: بعد هذا لا تبقى العساكر العثمانية فى البلغار وهم سائر القلاع والحصون يكون على مصروف حكومة الإمارة فى ظرف سنة واحدة أو أقل من ذلك إن أمكن وينبغى لتلك الحكومة أن تتخذ ومناطق معجلة لذلك ولا يموغ لها أن تبنى ببلها حصوناً جديدة ويكون للباب العالي حق فى أن يتصرف فى المهمات الحربية وغيرها من الأشياء التى هى ملك له الباقية فى حصون الطونة التى أخلتها العساكر العثمانية بموجب الهدنة التى حصلت فى ٣١ يناير (كانون الثانى) وكذلك التى فى شملة (شمنى) ووارنه.

المادة ١٢: المسلمون وغيرهم للذين لهم أملاك فى البلغار ويريدون السكنى خارجا عنها يبقون متمتعين باملاكهم فيمكنهم والحالة هذه ايجارها إلى غيرهم وادارتها بمعرفة من ينتخبونه وتشكل لجنة مؤلفة من الترك والبلغاريين الذين يسافرون أو يسكنون فى باقى أطراف الممالك العثمانية يكونون تحت الأحكام والقوانين العثمانية.

المادة ١٣: تشكل على جنوب البلقان ولاية تحت اسم (ولاية الروم ايلي الشرقية) وتكون تحت تابعة الحضرة السلطانية تابعة سياسية وعسكرية بشرط أن تكون مشمولة باستقلالية ادارتها ويكون واليها نصرانيا.

المادة ١٤: حدود (ولاية الروم ايلي الشرقية) تكون متصلة بحدود البلغار من جهتي الشمال والشمال الغربي والولايات المذكورة تكون عبارة عن الاراضى الكائنة ضمن الدائرة الاتى ذكرها فحد هذه الولايات يبتدىء من البحر الأسود ويسير على نهر الواقع فى جوار القرى المسماة (هوج كوى وسلام كوى وليواجق وقوليه وصوجيلق) إلى جهة فوق محاذيا لنوادى (تلى قامجى) ويمر من فوق (جكنة) مقدار مسافة كيلو متر ٢ ونصف تقريبا ويتصل بجنوب قراه (بلييه) و(كمخالق) ثم يصعد إلى التل الكائن فيما بين (تكتنك) و(لندوس) و(برؤسا) ويمر من بلقان (قرين اباد) و(بره زويجه) و(قزغان) حتى يصل إلى (تيمورفيو) باجهة الشمالية من (قوتل) وبعدها يدور جميع سلسلة البلقان الكبير وينتهى إلى تل (قوزيفه) وفى هذه النقطة أعنى من نزوة البلقان الكائن على غربى حدود الروم ايلي ينزل إلى جهة الجنوب مارا من بين قرية بيتروب التي تركت للبلغار وبين قرية دوزانس الباقية فى الروم ايلي ويصل إلى نهر (طوزلى دره) ويسير مع النهر إلى مجمه مع نهر طوبولينقا وكذلك يمر مع هذا النهر إلى مجمه مع نهر (سموسقيور) فى جوار قرية (بترسوا) وعلى هذا يترك للروم ايلي الشرقية فى شطوط مجارى هاته الانهر محلا مقدار كيلومتر ٢ ثم يتبع الخطوط الفاصلة للمياه المذكورة ويسير إلى جهة فوق على طول أنهر (سموسقيور) و(قامنيقا) ويلتفت إلى الجولنب الغربى فى تل (ووانجاق) ويصل إلى المحل المبيين فى خريطة أركان حرب دولة لوستريا عدد ٨٧٥ ثم يقطع على خط عمودى مجرى نهر (ايجمان دره) من الأعلى ويمر من بين (بوغدينا) و(قارولا) حتى يصل إلى الخط الفاصل الكائن فيما بين نهري (اسقر) و(ماريكا) ويسير على طول الموضح فى الخريطة المذكورة تحت رقم ٥٣٠ من تلال (وولينساموجيلا) و(جمابليقا) و(روهموناتيكا) ويجتمع بحدود لواء صوفية فيما بين (سبورى طاش) و(قادرته) فعلى هذا تفرق حدود الروم ايلي والبلغار من جبل (قادرته) ثم الخط الفاصل المذكور يمر إلى قدام من بين أنهر مار يقاوتوا بعة وبين أنهر (مستاقره صو) واتباعه تابعا مستقامة الخطوط الفاصلة لهذه المياه ويتوجه إلى جهتي الجنوب الشرقي والجنوب مارا من تلال جبل (دسبوط) إلى صوب جبل (كروشوا) وهذا الجبل كان مبدأ الحدود التي عينتها معاهدة لياسطفانوس ثم الخط المذكور يتبع الخط المعين فى المعاهدة المذكورة أعنى انه يبتدىء من هذا الجبل ويمر على سلسلة (قرة بلقان) من

تلال (قولا قلى طاغ واشك جبلى وقره قولاس وايشيقلر) ويسير جهة الجنوب الشرقى حتى ينتهى إلى نهر (واردا) ويسير مع هذا النهر على طولته حتى يصل إلى قرية (اطه قلعة) وتبقى هذه القرية فى سلطة الدولة العلية ومن هنا يصعد ذروة جبل (بش تيه) ثم ينزل ويمر من جسر (مصطفى باشا) ويتجاوز نهر المريج من جهة فوق بمسافة خمسة كيلومتر ثم يتوجه إلى جهة الشمال مع بين الأنهر الصغار التى تصب فى نهري (خاتلى درة) و(مريج) ويسير على خط مقسم المياة إلى المحل المسمى (كولربايرى) ومن هنا يلتفت إلى جهة الشرق ويمتد إلى (صقاربايرى) ومنسه إلى وادى (طونجة) وإلى (بيوكدر بند) ويترك (بيوك در بند) و(صوجاق) إلى جهة الشمال ثم يسير من بين الأنهر التى تصب فى نهر طونجه من جهة إلى جهة الشمال وفى نهر المريج من جهة الجنوب على خط مقسم المياة ويصعد إلى تل (قيلير) وتبقى قيلير فى الروم ايللى الشرقية ثم يلتفت إلى جهة الجنوب ويمر من بين المياة الكائنة فيما بين نهر المريج من جهة الجنوب وبين قريتي (بلورن) و(التلى) التى تصب فى البحر الأسود ويصل إلى جنوب قرية (المالى) ويدور تلال (ووسنة) و(زواق) من شمال المحل المسمى (قراكلق) ويسير مع الخط الفاصل فيما بين نهري (نوكه) و(قره اغاج) حتى يتصل ببحر الاسوط.

المادة ١٥: يكون للحضرة السلطانية حق فى أن تباشر محافظة الحدود البرية والبحرية وذلك بأن تبني فى تلك الحدود استحكامات وتقيم فيها عساكر ولتأمين الراحة العمومية فى ولاية (الروم الشرقية) يشكل فيها ضببطية أهلية وعساكر داخلية ومذاهب الأهالى الذين تؤلف منهم هذه العساكر والضببطية تكون مرعية ويكون تعيين ضباطهم من طرف الحضرة السلطانية وقد تعهدت الحضرة السلطانية بأن لا توظف فى حصون الحدود عساكر غير نظامية كالباشى بوزق والجراكسة وفى جميع الأحوال لا يسوغ للعسكر النظامية المذكورة أن تتعدى على الأهالى وعند مرورهم فى الولاية (لاستقرارهم فى الاستحكامات) لا يسوغ لهم الإقامة فيها.

المادة ١٦: يكون للوالى حق فى أن يستدعى العساكر العثمانية إذا حصل ما يخل بالراحة الداخلية والخارجية فإذا وقع ما يوجب ذلك يخبر الباب العالى نواب الدول بالأسفانة عن قراره وعن السبب الذى أحوجه إليه.

المادة ١٧: يكون تعيين والى (ولاية الروم ايللى الشرقية) مدة خمس سنين من طرف الباب العالى باتفاق الدول.

المادة ١٨: بمجرد مبادلة التوقيع على هذه المعاهدة تشكل لجنة أوروبية للنظر فى ترتيب إدارة (ولاية الروم ايللى الشرقية) بالاتفاق مع الباب العالى ومن خصائصها أن تبين

فى ظرف ثلاثة أشهر وظيفة مأمورية الوالى وماله من الاستطاعة وترتيب الولايات
الإدارية والنظامية والمالية ويكون ابتداء أشغالها تنظيم اختلاف أحكام الولايات وما
حصل عليه المذاكرة فى الجلسة الثامنة من المؤتمر الذى عقد فى الاستانة وبعد أن
يحصل القرار على جميع المصالح المتعلقة بالولاية المذكورة يصدر فرمان من
طرف الحضرة السلطانية فيبلغه الباب العالى إلى الدول.

المادة ١٩: يناط بعهدة اللجنة الأوروبية المذكورة بالاتفاق مع الباب العالى إدارة المالية فى
الولاية إلى أن تنجز القوانين الجديدة المراد وضعها.

المادة ٢٠: جميع المعاهدات والاتفاقات والمعاملات التى جرى تداولها بين الباب العالى والدول
الأجنبية أو التى منعقد فيما بعد يكون معمولاً بها فى (ولاية الروم ايللى الشرقية) كما
هوجار فى سائر السلطنة العثمانية وجميع الامتيازات والخصائص التى حازتها
الأجانب على اختلاف وظيفتهم ومصلحتهم تبقى محترمة فى الولاية المذكورة وقد
تعهد الباب العالى بأن جميع أحكام السلطنة هناك فيما يخص المذاهب المختلفة يكون
معمولاً بها ومرعية الإجراء.

المادة ٢١: تبقى حقوق الباب العالى وتعهداته فيما يتعلق بسكك الحديد فى الروم ايللى الشرقية
معمولاً بها ومرعية الإجراء.

المادة ٢٢: تكون قوة روسيا فى البلغار وفى (ولاية الروم ايللى الشرقية) مؤلفة من ست فرق
من المشاة وفرقتين من الخيالة وجميع ذلك لا يزيد على ٥٠٠٠٠ نفر وتكون مصار
يفهم على الولايات التى يتبوؤها وتبقى علاقتهم ومواصلتهم مع روسيا بواسطة
رومانيا بحسب الاتفاق الذى يحصل بين الحكومتين المذكورتين وفضلاً عن ذلك
تكون بواسطة مراسى البحر الأسود مثل وارنة وبورغاس حتى يمكن لهم أن يتخذوا
هناك مخازن للوزنهم مدة إقامتهم وتقرر أيضاً أن إقامة العساكر الإمبراطورية فى
(ولاية الروم ايللى الشرقية) والبلغار تكون مدة تسعة أشهر اعتباراً من يوم مبادلة
التوقيع على هذه المعاهدة وقد تعهدت دولة روسيا الإمبراطورية أنه قبل انقضاء هذه
المدة تمنح مرور عساكرها من رومانيا فتخلو منهم إمارة البلغار.

المادة ٢٣: قد تعهد الباب العالى بأن يجرى فى جزيرة كريد النظامات التى تقررت فيها فى سنة
١٨٦٨ والتعديلات التى يرى من العدل إجراؤها وكذلك يجرى فى بقية الولايات
نظامات وقوانين على ما تقتضيه المصالح الداخلية كما فى كريد مما لم ينص عليه
فى هذه المعاهدة نصاً خصوصاً إلا فيما يتعلق بإلغاء الضرائب كما هو جار الآن فى
كريد ويشكل من طرف الباب لجاناً مخصوصة يكون أكثر أعضائها من الأهالى

للنظر فى متعلقات النظامات اللازمة إجراؤها فى كل ولاية ثم تعرضها على الباب العالى أن يشير اللجنة الاوروبوية المنعقدة للنظر فى أحوال الروم ايلى الشرقية.

المادة ٢٤: إذا فرض انه لم يقع اتفاق بين الباب العالى ودولة اليونان فيما يتعلق بتعديل الحدود كما تقرر فى المادة ١٣ من مضبطة مؤتمر برلين فنول جرمانيا وأوسترىا وهنكاريا وفرنسا وبريطانيا العظمى وإيطاليا والروسيا تحتفظ لنفسها عرض التوسط بين الفريقين تسهيلا للمذاكرات.

المادة ٢٥: تتبوأ عساكر أوسترىا وهنكاريا ولايتى بوسنة وهرسك ويناط بها أيضاً أمرادارتهما وحيث أنها لا تريد أن تتولى إدارة سنجقية يكى بازار الممتدة بين الصرب والجبل الأسود على خط الجنوبى الشرقى ما وراء ميتر ووتسه فالإدارة العثمانية تبقى معمولاً بها هناك وحيث أن المراد قرار الأحوال السياسية الجديدة وحرية الموصلات وتأمينها فدولة أوسترىا وهنكار ياتحفظ لنفسها الحق بأن يكون لها قنسل وطرق تجارية وعسكرية فى جميع الجهات المذكورة ولهذه الغاية تحتفظ لنفسها هى والدولة العثمانية أن تتفقا على المواد المتعلقة بهذه المسألة.

المادة ٢٦: قد اعترف الباب العالى باستقلال الجبل الأسود وكذلك اعترفت به بقية الدول الموقعين على هذه المعاهدة الذين لم يعثر فواره سابقا.

المادة ٢٧: اتفق الموقعون على هذه المعاهدة على أن استقلال الجبل الأسود يكون مربوطاً بالمواد الآتية وهى لا يسوغ التمييز فى الاعتقادات الدينية فى الجبل فلا يخرج أحدا من الأهلية والجدارة لجميع ما يتعلق بتمتعه بالحقوق المدنية والسياسية أو بدخوله فى الوظائف الميرية أو العمومية أو نواله الشرف أو استعماله الصنائع والحرف المختلفة كيفما كان مقرة فجميع الأهالى التابعين للجبل الأسود وللأجانب أيضاً الحرية التامة فى جميع المتعلقات المذهبية ولا يسوغ اتخاذ مانع ما فى ترتيب درجات أرباب المذاهب المختلفة أو فى علاقتهم مع رؤسائهم الروحانيين.

المادة ٢٨: قد صار تعيين حدود الجبل الأسود كما سيأتى وهى أنها تبتدئ من (إيلينوبروندو) وتسير إلى شمال (قوبوق) وتمر من فوق (ترهينجه) وتصل بمحصل (غرانتقارو) وتبقى غرانتقارو وضمن لواء هرسك ومنها يصعد الخط الفاصل إلى جهة فوق من نهر غرانتقارو ويصل إلى محل يبعد عن النهر الذى يصيب فى (سيلقه) مقدار كيلو متر فقط ومن هنا يسير على أقصر طريق ويصعد إلى التلال التى فى حوال (ترهينجه) ثم يذهب إلى (بيلاتوه) ويترك هذه القرية للجبل ثم يسير من التلال إلى جهة الشمال وعلى قدر الإمكان يمر بعيداً عن طريق (بيلكه) و(قوريتو) و(غاحقه) مقدار ٦ كيلو

متر ويصل إلى الطريق الكائنة فيما بين (سوينابلانينا) وجبل قوريلة ومنها عن جهة الشرق يمتد إلى جبل لورلين ويترك قرية (وارتقوجي) لهرسك ثم يمتد من الشمال الشرقي ويدع (روانه) داخل الجبل ويمر من تلال (لبرسليك) و(ولجاق) ويسير من أقصر طريق وينزل إلى نهر (بيوه) ويتجاوز هذا النهر ويصل إلى (تاره) الكائنة بين (قرقوينة) وبين (وندوينة) ومن (تاره) يصعد إلى (موحقواق) ويتصل بمحل (سسقوح زرو) ومن هنا إلى قرية (صوقولار) ويجتمع بالحدود القديمة ثم يمر إلى تلال مقرر ابلانينا وتبقى قرية مقرا داخل الجبل ويمر أيضاً من السلسلة الأصلية إلى الطريق المذكورة في خريطة أركان حرب أوستريا تحت رقم ٢١٦٦ ومن فوق مقسم المياه الواقع بين (ليم) و(درين) وبيير (سيونهزم) ثم يتصل بالحدود الجديدة بعد مروره فيما بين قبيلة (قاجي درة قالدوجي) وبين قوسقار جنه) و(قلامنتي) و(غرودي) وبعد ذلك ينزل إلى صحراء بودغوريجه) ويترك قبائل قوسقار جنه وقلامنتي وغرودي وهوي لبلاد الاناؤوط ويتصل (بيلونيقه) ومن هنا يمر من جوار جزيرة (غوريقه طوبال) ويتجاوز ماء اشقودره ويسير رأساً من (غوريقه) طوبال إلى التلال ويمر من مقسم المياه الكائن فيما بين (مغورد) و(قاليمد) مع خط المقسم المذكور ويترك (ميرقويق) داخل الجبل وينتهي إلى بحر ونديك (فينيسيا) عند قرية (فروجي) ثم يلتفت إلى الشمال الغربي ويمر في الساحل من بين قري (سوسانه) و(زويسى) ويتصل بمنتهى الحدود الجديدة في جهة الجنوب الشرقي فوق (ورسوته بلانينا).

المادة ٢٩: انضمام انتواري (باري) وخطوط البحر التي تخصها إلى الجبل الأسود مشروط على الصورة الآتية وهي أن يعاد على الدولة العثمانية الأراضي الكائنة على جنوب تلك الجهة إلى بويانا من ضمنها دولستجو ويضم إلى دلماتيا مرسى سزرا والأراضي المتعلقة بها إلى غاية حدودها الجنوبية كما هي مبينة بالتفصيل في الخريطة ويكون للجبل الحرية المطلقة للتامة للسفر في نهر بويانة ولكن لا يسوغ له أن يبنى على النهر حصونا أو استحكامات الامالزم للمحافظة على اشقودره خاصة فتكون تلك الحصون والحالة هذه غير خارجة عن دائرة مسافقتها حول المدينة المذكورة بسنة كيلومتر (٦٠٠٠ متراً ونحو عشرة أميال) ولا يكون له بواخر حربية ولا راية ولا يسوغ لأي دولة كانت أن تدخل بواخرها الحربية إلى مرسى التواري أما الحصون الكائنة في أرض الجبل بين النهر وشط البحر فتهدم بالكلية ولا يسوغ إعادة بنائها ويفترض لعمدة أوستريا وهنكاريا إدارة البحرية والصحية في التواري وفي شطوط الجبل وعلى الجبل أن يستعمل القوانين والاصطلاحات البحرية على موجب القوانين والاصطلاحات الجارية في دلماتيا (باوستريا) وقد تعهدت أوستريا وهنكاريا بأن

تحمى بواخر الجبل الأسود التجارية ويلزم للجبل أن يتفق مع أوستريا وهنكاري على مسكة الحديد وإنشاء طرق عادية فى الأراضى التى دخلت حديثا فى حوزته وعلى تأمين حرية للمواصله عليها.

المادة ٣٠: المسلمون وغيرهم الذين يملكون عقارات فى الأراضى التى انضمت إلى الجبل الأسود ويريدون أن يستوطنوا خارجا عن الإمارة لهم حق بأن يبقوا مالكين عقاراتهم بإيجارها أو تشغيلها بواسطة من يختارونه وتشكل لجنة مؤلفة من مأمورين من العثمانيين وأهل الجبل الأسود لتسوية المسائل التى تتعلق بكيفية نقل الأملاك أو حرثها أو إدارتها سواء هى من أملاك الوقف أو الأملاك الميرية التى للباب العالى فتجرى تسوية جميع متعلقات الذين لهم مصلحة فيها وهذه التسوية تكون فى ظرف ثلاث سنين.

المادة ٣١: على إمارة الجبل الأسود أن تتفق مع الباب العالى على ما يتعلق بتعيين وكلاء من طرفها فى الأستانة أو فى السلطنة العثمانية أو المسافرين فيها فيكونون تحت أحكام الدولة العثمانية على حسب الأصول المقررة بين الدول وعلى حسب العوائد المقررة مع الجبل

المادة ٣٢: يلزم أن عساكر الجبل الأسود تخلق الأراضى التى هم الآن مستولون عليها مما لم يدخل فى حدود إمارة الجبل الجديدة وذلك فى ظروف عشرين يوما اعتبارا من يوم التوقيع على هذه المعاهدة أو أقل من هذه المدة إذا أمكن كذلك يلزم للعساكر السلطانية أن تخلق فى المدة المذكورة الأراضى التى دخلت الآن فى حوزة الجبل.

المادة ٣٣: حيث انه يلزم للجبل الأسود أن يتحمل جانباً من الديون العثمانية العمومية فى مقابلة الأراضى الجديدة التى دخلت فى حوزته بموجب شروط الصلح فتعين نواب الدول الأجنبية فى الأستانة هذا المبلغ بالاتفاق مع الباب العالى على أصول عادلة.

المادة ٣٤: لما كان الموقعون على هذه المعاهدة معترفين باستقلالية إمارة الصرب فقد ربطتها بالشروط للمحررة فى المادة الآتية.

المادة ٣٥: لا يسوغ للتمييز فى الاعتقادات الدينية فى الصرب ضد أحد حتى يخرج من الأهلية والجارة لجميع ما يتعلق بتمتعه بالحقوق المدنية والسياسية أو بدخوله فى الوظائف الميرية أو العمومية أو نواله الشرف أو استعماله الصنائع والحرف المختلفة كيفما كان مقره فجميع الأهلى التابعين للصرب والأجانب أيضاً الحرية التامة فى جميع المتعلقات المذهبية ولا يسوغ اتخاذ مانع ما فى ترتيب درجات أرباب المذاهب المختلفة أو فى علاقتهم مع رؤسائهم للروحانيين.

المادة ٣٦: إمارة الصرب تكون مالكة للأراضي الموجودة في ضمن الحدود الآتي ذكرها وهي أن الخط الفاصل يمر على طول الخط الحالي ومن مصب نهر (درينا) في نهر صالوا يذهب مع المجرى ويترك (ازرونقوزخار) للإمارة ولا يترك الخط المذكور أعنى الحدود القديمة إلى (قابونيق) ثم يفرق في ذروة جبل قابونيق عن الخط المذكور ويسير من جنوب الجبل على طول حدود نيش الشرقية ويمر من تلال (ماريكا) وماردار (بلاتينا) وهذه التلال هي الخط الفاصل بين أنهر (إيلبار) وسينيقا (طوبليكا) وعلى هذا تبقى يره بولاد للدولة العلية وبعده يسلك خط مقسم المياه إلى جهة الجنوب من بين (برونيكا) ومنودجا ويترك وادي منودجا كله للصرب ويصعد إلى تل (قولجاق بلاتينا) ويكون هو الخط الفاصل فيما بين الأنهر المسماة (بولجينا وترنيقاوموراوه) ويتجاوز ويسير على الخط الفاصل فيما بين مياه النهر الذي يختلط بنهر موراوه في جوار (قوانسقا) و(تره نوس) ويتصل (بيلاتينا إيليجه) فوق (ترغويست) ومن هنا أعنى من ذروة جبل إيليجه يمتد إلى ذروة جبل (قلتروق) ويمر من المحلات المدرجة في الخريطة تحت عدد ١٥١٦ و١٥٤٧ ومن (بابيناغورا) وينتهي إلى جبل (قرني وره) ثم يندى من هذا الجبل ويجتمع بحدود البلقان يعني يمر من تلال (استره سرويلوغلومسيد بلاتينا) ويسير على خط مقسم المياه الواقع فيما بين استروماو (موراوه) وينتهي إلى المحلات المدعوة (غاسينا) وقرنه يرلوه ودار قوسقوه ودرار بينقه بلان) وبعدها يمر من فوق (نشانى قلانق) ومن أعلى مقسم مياه (صوقوه وموراوه) ويذهب رأسا إلى (استول) ومن هنا ينزل إلى قرية (سفوزه) من جهة شمالها الغربي ويقطع طريق (بيروت) بمسافة مقدار ألف كيلو متر وعن صوفييه يصعد على خط مستقيم إلى (ويدليق بلاتينا) ويمر من جبل (رادوجينا) الواقع في سلسلة البلقان الكبير ويترك قرية (دوفنجي) لإمارة الصرب وقرية (مسناقوس) إلى البلقارستان ثم يسير من ذروة هذا الجبل إلى جهة الشمال الغربي ويمر من بلقان (سبروق) ومن استارا (بلاتينا) يصعد إلى تلال البلقان وفي جوار (قولا اسميلجوه فوقه) يتصل بحدود الصرب لشرقية القديمة ويسير على هذه الحدود إلى نهر الطونة وينتهي عند النهر في (راقويجه).

المادة ٣٧: لا يغير شيء في الصرب من الشروط الحالية فيما يخص العلاقات التجارية الكاتنة بين للممالك الأجنبية وبين إمارة الصرب إلى أن يجري بدلها تفاقيات جديدة ولا يسوغ أن يؤخذ على البضائع التي تمر في الصرب مرسله إلى جهة أخرى شيء من العوائد أو لرسومات أما المزايا والامتيازات الشاملة الآن رعايا الدول الأجنبية في الصرب وحقوق الأحكام وحمالية الفاصل لرعاياهم على الأصول المعمول بسها الآن فتبقى مرعية الإجراء إلى أن يحصل اتفاق بين إمارة الصرب والدول الأجنبية على تعديلها.

المادة ٣٨: التعهدات التي تعهد بها الباب العالي مع دولة أوستريا وهنكاريا أو مع شركة سكة الحديد في الروم ايلي أو فيما يتعلق باتمام السكك الحديدية وتشغيلها في الأراضي التي دخلت في حوزة الصرب تبقى مرعية الإجراء عند إمارة الصرب وعند التوقيع على هذه المعاهدة يجرى اتفاق بين دولة أوستريا وهنكاريا والباب العالي والصرب وإمارة البلغار على قدر ما يخصها لتسوية هذه المسائل.

المادة ٣٩: المسلمون الذين يملكون عقارات في الأراضي التي انضمت إلى الصرب ويريدون أن يستوطنوا خارجا عن الإمارة لهم الحرية بأن يبقوا مالكيين عقاراتهم بمواجرتها أو تشغيلها بواسطة من يختارونه وستشكل لجنة مؤلفة من مأمورين من العثمانيين والصربيين لأجل تسوية جميع المسائل التي تتعلق بكيفية نقل وإدارة الأملاك المتعلقة بالوقف أو الأملاك الميرية التي للباب العالي وكذلك تسوية جميع متعلقات الناس الذين لهم مصلحة فيها وهذه التسوية تكون في ظرف ثلاث سنين.

المادة ٤٠: تكون معاملة رعية الصرب للقاطنين في السلطنة العثمانية أو للمسافرين فيها بحسب أصول الاحكام والقوانين المتداولة بين الدول إلى أن تحصل معاهدة بين الدولة العثمانية والصرب.

المادة ٤١: يلزم لعساكر الصرب اخلاء جميع الاماكن التي لم تدخل في حوزة امارتهم في ظروف خمسة عشر يوما اعتبارا من يوم التوقيع على هذه المعاهدة كذلك يلزم للعساكر السلطانية أن تخل في المدة المذكورة الاماكن التي دخلت في حوزة الامارة

المادة ٤٢: حيث انه يتعين على الصرب حمل جانب من الديون العثمانية العمومية في مقابلة الأراضي الجديدة التي حازتها بموجب هذه المعاهدة فسواء الدول الأجنبية في الامتانة يعينون مبلغ قيمة الأراضي المذكورة على صورة عادلة بالاتفاق مع الباب العالي

المادة ٤٣: لما كان الموقعون على هذه المعاهدة معترفين باستقلالية رومانيا وربطتها بالشرطين الآتيين.

المادة ٤٤: لايسوغ للتمييز في الاعتقادات الدينية في رومانيا ضد أحد حتى يخرج عن الاهلية والجدارة لجميع ما يتعلق بتنتمه بالحقوق المدنية والسياسية أو بدخوله في الوظائف الميرية أو العمومية أو نواله الشرف أو استعماله الصنائع والحرف المختلفة كيما كان مقره فجميع الاهالي التابعين لرومانيا والأجانب أيضاً الحرية للتامة في جميع المتعلقات المذهبية ولايسوغ اتخاذ مانع ما في ترتيب درجات أرباب المذاهب المختلفة أو في علاقتهم مع رؤسائهم الروحانيين فتكون معاملة رعايا جميع الدول سواء كلنوا من للتجار أو غيرهم في رومانيا بدون تمييز في المذهب على قدم مساواة تامة.

المادة ٤٥: إمارة رومانيا تعيد على حضرة امبراطور روسيا أراضي بيسارابيا التى كانت انفصلت من روسيا بموجب معاهدة باريس التى أمضيت فى سنة ١٨٥٦ وحدودها فى الجهات الغربية من مجرى نهر البروث وفى الجنوب من نهر (كيليا) وفم (ستارى استانبول)

المادة ٤٦: يضم إلى رومانيا الجزر الثلاثة التى على الطونة وجزر (يسلان طاغ) وسنجقية طولجى وهى تشمل قضائت كيليا وسولينا ومحمودية وزانجه وطولجى وماجين وباباطاغ وهرسواوكو مستجه ومجيدية وما عدا ذلك يعطى لها أيضاً الأراضى الكائنة على جنوب الدبروجة إلى أن تصل خط بيندى من شرقى سيلستريا ويمتد إلى البحر الأسود على جنوب منفالية ويكون تعيين تخوم تلك الحدود فى تلك المواقع بمعرفة اللجنة الأوروبية المنوط بعهدتها تعيين حدود البلغار.

المادة ٤٧: مسألة تقسيم المياه والصيداء تعرض على لجنة الطونة الأوروبية فتكون حكماً عليها.

المادة ٤٨: لا يجوز وضع رسومات أو عوائد فى رومانيا على السلع التى ترد إليها بقصد إرسالها إلى جهة أخرى.

المادة ٤٩: يسوغ لرومانيا أن تعقد مع الدول الأجنبية اتفاقاً لتسوية مسئلة امتيازات ووظائف قناصلهم فيما يتعلق بحماية رعاياهم فى الإمارة إلا أن الحقوق الحالية تبقى مرعية الإجراء مادام لم يحصل اتفاق عمومى بين الإمارة والدول.

المادة ٥٠: تبقى رعية رومانيا للقاطنون فى الممالك العثمانية أو المسافرين فيها أو رعايا العثمانيين المسافرين فى رومانيا أو القاطنون فيها متمتعين بالحقوق التى تشمل رعايا بقية الدول الأوروبية إلى أن تعقد معاهدة لتسوية امتيازات القناصل ووظائفهم بين الدولة العثمانية ورومانيا

المادة ٥١: تعهدات الباب العالي ووظائفه فيما يتعلق باتمام الأشغال النافعة وما أشبهها فى الأراضى التى دخلت فى حوزة رومانيا تعود إلى عهدة رومانيا.

المادة ٥٢: لأجل زيادة تأمين حرية السفر فى نهر الطونة التى اعترفت أنسها من المصالح الأوروبية قرراى الموقعين على هذه المعاهدة بأن جميع الحصون والاستحكامات الموجودة الآن على النهر من عند المحل الذى يقال له (لبواب الحديد) إلى فم النهر تهدم بالكلية فلا يسوغ بعد هذا بناء غيرها ولا يجوز سفر احدى البواخر الحربية على الطونة إلى (لبواب الحديد) ألا البواخر الصغيرة المعينة لخدمة الضبطية فى

النهر وخدمة الكمارك ولكن يسوغ لبواخر الدول الموجودة في فم نهر الطونة لاجل الحراسة أن تسافر في النهر إلى غاية (غلاتس).

المادة ٥٣: تبقى لجنة الطونة الأوروبية مقررة في وظائفها ولرومانيا فيها نائب وتجرى عمل وظائفها إلى (غلاتس) بحرية تامة مستقلة عن مداخلة مأموري تلك الأراضي وتبقى أيضاً سائر معاهداتها واتفاقاتها وأعمالها وأعمالها وقراراتها فيما يتعلق امتيازاتها وخصائصها ووظائفها ثانية الأجراء.

المادة ٥٤: قبل نهاية الأجل المقرر لبقاء لجنة الطونة الأوروبية بسنة واحدة يلزم للدول أن يتفقوا على تطويل سلطتهم أو على التعديلات التي يرون إجرائها من اللازم.

المادة ٥٥: جميع المنظمات المتعلقة بالمفر في النهر وبوظائف الضبطية فيه من (أبواب الحديد) إلى (غلاتس) يكون ترتيبها وتنسيقها من طرف اللجنة الأوروبية بمساعدة نواب من طرف الممالك للكائنة بسواحل النهر ويصير تأليفها بالنظامات الموجودة أو التي ستحدث في أمور النهر أسفل من (غلاتس).

المادة ٥٦: يلزم للجنة الطونة الأوروبية أن تتفق مع الدول فيما يتعلق بتتوير التفارات الكائنة على جزر (يلان طاغ).

المادة ٥٧: قد فوض لآوستريا وهنكاري الأشغال اللازم إجراؤها لازالة موانع السفر التي تحدث من (أبواب الحديد) والشلالات ويلزم على الممالك المجاورة النهر من الجهة المذكورة أن تجرى جميع التسهيلات اللازمة لمصلحة تلك الأشغال أما للمواد للمقررة الرابعة من معاهدة لندره التي أمضيت في ١٣ مارت سنة ١٨٧١ فيما يتعلق بأخذ ضرائب مؤقتة لمد مصاريف تلك الأعمال والأشغال فتبقى منوطة بدولة آوستريا وهنكاري.

المادة ٥٨: الباب العالي يسلم إلى امبراطورية روسيا في آسيا (الاناطول) أراضي أردهان وقارص وباطوم مع مرسى باطوم وجميع الأراضي للكائنة بين تخوم الرومسيا والتركية القديمة والتخوم الأتني بيانها وهذه الحدود الجديدة تبدي من البحر الأسود على حسب الخط المقرر في معاهدة لياسطفانوس إلى نقطة في الجهة الشمالية الغربية من (خورده) وعلى جنوب (ارتوين) وتمتد على خط مستقيم إلى نهر (جورك) وبعد عبوره هذا النهر يسير شرقي (اشمشين) ويستمر على خط مستقيم في الجنوب وهناك يلاقى حدود الرومسيا للمشروحة في المعاهدة المذكورة وذلك في نقطة على جنوب (ناريمان) مع بقاء مدينة (ولتي) في حوزة الرومسيا ثم يتبدى الخط بالقرب من (ناريمان) إلى الجهة للشرقية ويكون مرورة من (تربنيق) وبعد دخول مدينة

باردوزويكى كوى فى عهدة الروميا يؤخذ نقطة من غرب قرية (قره اونجان) تجعلى الحدود عليها على خط إلى أن يصل إلى (مجنجرت) ومنها على خط مستقيم إلى أن يصل إلى تلال (قباداغ) فيستمر على خط مصب نهر (الاركس) فى الشمال ومصب نهر (مراد صوى) فى الجنوب إلى أن يصل إلى حدود الروميا القديمة.

المادة ٥٩: امبراطور الروميا يصرح هنا بأن غاية مقصده أن يجعل باطوم مرسى حرا (معنى حرا أن تكون البضائع معفاة من جميع رسومات الدخول أو الخروج).

المادة ٦٠: تعيد الروميا على تركيا أودية الشغراد ومدينة (بايزيد) التى سلمت للروميا بموجب المادة ١٩ من معاهدة ايسطفانوس وقد سلم الباب العالى إلى مملكة إيران مدينة (قطور) وأراضيها كما قر عليه رأى اللجنة الانكليزية والرومية التى نيط بعهدتها تعيين تخوم تركيا وإيران.

المادة ٦١: الباب العالى يتعهد بأن يجرى بدون تأخير فى الولايات التى سكانها من الأرمن سائر الإصلاحات والتحسينات التى تحتاج إليها أمورها الداخلية وأن يتعهد بتأمينهم من تعدى الجراكسة والاكرد عليهم ويفيد الدول الأجنبية المرة بعد المرة بالتشبهات التى اتخذها لهذه الغاية وهى تراقب كيفية إجرائها.

المادة ٦٢: حيث أن الباب العالى أظهر رغبته فى إبقاء أصول حرية الديانة وتوسيع مداها توسيعا مطلقا فإن الموقعين على هذه المعاهدة ينزلون هذه الرغبة منزلة الفعل فلا يسوغ التمييز فى الاعتقادات الدينية فى جميع أطراف السلطنة العثمانية حتى يخرج أحد من الأهلية والجدارة بجميع ما يتعلق بتمتعه بالحقوق المدنية والسياسية أو بدخوله فى الوظائف الميرية أو العمومية أو نواله الشرف أو استعماله الصنائع والحرف المختلفة كيفما كان مقره ويؤذن لجميع الناس بأن يؤدوا الشهادة فى جميع المحاكم بدون تمييز أحد فى الدين واستعمال سائر الأمور الدينية يكون بحرية فلا يكون مانع ما لترتيب درجات أرباب المذاهب المختلفة أو لعلاقتهم مع رؤسائهم ويكون الاكليروس (أصحاب الرتب الكنسية) والزوار والرهبان من جميع الأمم الذين يسافرون فى الممالك العثمانية فى الروم ليلى والأنطاطول حائزين حقوقا واحدة وامتيازات وخصائص واحدة وفوض إلى للقناصل ونواب الدول الأجنبية فى تلك الممالك حق فى حماية أولئك المنكوريين وحماية محلاتهم الدينية والخيرية حماية رسمية فى الأماكن المقدسة أو غيرها أما الحقوق المسلمة لفرنسا فلم تزل مرعية الأجراء وصار من المعلوم المقرر هنا أنه لا يسوغ تبديل حال من الأحوال الحاضرة

فى الأماكن المقدسة أما زوار جبل اثوس من أى جنس كانوا فيبقون حافظين لأملاكهم
وامتيازاتهم ومنحهم السابقة ويبقون متمتعين بمساواة تامة فى الحقوق والمزايا.

المادة ٦٣: تبقى معاهدة باريس التى أمضيت فى ٣٠ مارث سنة ١٨٥٦ ومعاهدة لندره التى
أمضيت فى ١٣ مارث سنة ١٨٧١ مرعية الاجراء وذلك فيما يتعلق بالمواد التى لم
تتسخها ولم تعطلها هذه المعاهدة.

المادة ٦٤: يقع التصديق على هذه المعاهدة بعد ثلاثة أسابيع أو أقل أن أمكن وللشهادة بذلك أثبت
الموقعون أسماءهم على هذه المعاهدة بعد أن وضعوا عليها أختامهم تحريرا فى
الثالث عشر يوم من شهر جولية (تموز) من سنة ١٨٧٨.

الملحق رقم (٥)
وثائق الحلف الفرنسى - الروسى
(١٨٩١ - ١٨٩٤)

المصدر، فريدريك ستيفه، ترجمة محمود إبراهيم الدسوقي، للمقدمات المنطقية للحرب
العالمية الأولى، (القاهرة: المطبعة العالمية، ١٩٢٦).

(أ) من وزير خارجية روسيا مسيو فون جيرس
إلى السفير الروسى فى باريس مسيو دى مورنهيوم
بپرس سبورج ٢١/٩ أغسطس ١٨٩١

إن الحالة الأوربية التى خلقها تجديد المحالفة الثلاثية ... والتعصيد المحتمل من بريطانيا العظمى للاغراض السياسية التى تتوخاها هذه المحالفة قد اقتضيا أن تبادل الرأى وسفير فرنسنا السابق أثناء اقامة مسيو دى لا بولاي هنا فى الموقف الذى يكون أخلق بحكومتينا اتباعه فى الظروف القائمة وبالنظر إلى احتمالات بعينها. إذ كانت هاتان الحكومتان - وإن بقينا بعينيتين عن كل محالفة - لا تفلان عن غيرهما إخلاصاً فى الرغبة فى احاطة السلام بمساج من الضمانات الفعالة.

لذلك رأينا أنفسنا مضطرين لصوغ للنقطتين الآتيتين وهما:

(١) لتعيين الاتفاق الودى الذى يؤلف بينهما وتأكيد، ورغبة فى العمل معاً على حفظ السلام الذى يرغبانه من كل قلبيهما، تصرح الحكومتان بأن تتفقا على كل مسألة يمكن أن تعرض للسلام العام للخطر.

(٢) إذا تعرض السلام بالفعل للخطر، وعلى الأخص إذا باتت إحدى الدولتين مهددة باعتداء وجب أن يتفاهم الفريقان على الإجراءات التى يقتضى وقوع هذين الاحتمالين من الحكومتين لتأخذها مباشرة وفى الحال.

وإني أشرف بعد إذ عرضت على التقيصر أمر هذا التبادل للرأى ونص القرارات التى نشأت من هذا التشاور، بأن أبلغكم أن جلالتة تنازل فوافق على مبادئ التفاهم (التحالف) وإنه يسره أن توافق عليه الحكومتان.

وإذ أبلغكم إرادة صاحب الجلالة ورأية هذا أرجو أن تفضلوا بعرضه على الحكومة الفرنسية واحاطتى بالقرارات التى تتخذها فى شأنه.

جيرس

(ب) الاتفاق الروسي الفرنسي العسكري
(مشروع مؤرخ في أغسطس سنة ١٨٩٣)

انه رغبة من فرنسا والروسيا في المحافظة على السلام وقصداً منهما إلى اتخاذ الإجراءات
استعداداً لحرب دفاعية قد تشعلها قوى المحالفة الثلاثية باعدائها، لا إلى أى غرض آخر قد
اتفقت الدولتان على ما يلي:

(١) إذا هوجمت فرنسا من ناحية ألمانيا أو من جانب إيطاليا بمساعدة ألمانيا فإن روسيا توجه
كل ما يتيسر لها من قوى لقتال ألمانيا. وإذا هوجمت روسيا من جانب ألمانيا أو من النمسا
بمساعدة ألمانيا فإن فرنسا توجه كل ما يتيسر لها من قوى لقتال ألمانيا.

(٢) إذا عباأت دول المحالفة الثلاثية أو إحدى هذه الدول جيوشها وجب أن تعبىء فرنسا والروسيا
جميع قواهما بمجرد العلم بهذا الحادث دون ما حاجة إلى تفاهم سابق، وأن توجهها هذه القوى
قريباً من الحدود ما أمكن.

(٣) يجب أن تبلغ القوى التى يتيسر توجيهها ضد ألمانيا ١,٣٠٠,٠٠٠ من جانب فرنسا
٧٠٠,٠٠٠ إلى ٨٠٠,٠٠٠ من جانب روسيا، وأن ترحف هذه القوى بكل همّة وسرعة
بحيث يكون على ألمانيا أن تحارب شرقاً وغرباً فى وقت واحد.

(٤) تتشاور هيئة أركان حرب البلدين كل وقت فيما يجب اتخاذه لتنفيذ هذه الإجراءات
المنصوص عليها وتسهيل هذا التنفيذ. وعليهما أن تبلغ كل منهما الأخرى فى زمن السلم كل
ما اتصل أو يتصل بها عن جيوش دول المحالفة الثلاثية. كما يجب أن تدرس وتعد الوسائل
والطرق التى لا بد منها فى أوقات الحرب لتبادل هذه التبليغات.

(٥) لا تعقد فرنسا والروسيا صلحاً منفرداً.

(٦) يستمر هذا الاتفاق مادامت المحالفة الثلاثية قائمة.

(٧) تبقى جميع هذه النصوص طى الكتمان الشديد

الجنرال رئيس	قائد الفرقة
هيئة أركان الحرب	المستشار
اوبروتشيف	وكيل هيئة أركان حرب الجيش
	بواديفر

(ج) من وزير الخارجية الروسية مسيو جيرس
إلى سفير فرنسا في بطرسبرغ مسيو دي مونتيبيللو

سرى جداً

بطرسبرغ في ١٥-٢٧ ديسمبر سنة ١٨٩٣

أرى من واجبي بعد إذ اطلعت، بناء على أمر مولاي القيصر، على مشروع الاتفاق
العسكري الذي وضعته هينتا أركان حرب الجيشين الروسي والفرنسي في شهر أغسطس سنة
١٨٩٢، وقدمت مذكرتي عنه إلى القيصر أن أبلغ سعادتكم أن نص هذا الاتفاق كما وافق عليه
جلالة القيصر مبدئياً وكما أمضاه الجنرال أوبروتشيف والجنرال بولديفر، يمكن اعتباره في
صيغته الحالية كأنه مقبول نهائياً - وعلى ذلك تكون هينتا أركان الحرب بحيث تستطيعان أن
تتفاهما في كل وقت وأن تبلغ كل منهما الأخرى كل المعلومات التي يمكن أن تكون نافعة لها.

جيرس

(د) من السفير الفرنسي في بطرسبرغ مسيو دي مونتيبيللو
إلى وزير الخارجية الروسية مسيو دي جيرس

بطرسبرغ في ٢٣ ديسمبر ١٨٩٣ و ٤ يناير ١٨٩٤

أتشرف بإبلاغ سعادتكم أنني تلقيت الكتاب المؤرخ في ١٥-٢٧ ديسمبر سنة ١٨٩٣ الذي
تفضلتم سعادتكم بإفادتي فيه بأنكم بعد إذ اطلعتم بناء على أمر جلالة القيصر على مشروع الاتفاق
العسكري الذي وضعته هينتا أركان حرب الجيشين الروسي والفرنسي وقدمتم به مذكرة إلى
القيصر، رأيتم من واجبي أن تبلغوني أن نص هذا الاتفاق كما وافق عليه جلالة مبدئياً وكما
وقعه مندوبوا الحكومتين الجنرال أوبروتشيف والجنرال دي بولديفر في شهر أغسطس ١٨٩٢،
يمكن اعتباره من الآن فصاعداً كأنه مقبول نهائياً.

وقد بادرت فأبلغت حكومتى هذا القرار ففوضت إلى أن أصرح لسعادتكم مع الرجاء
بإطلاع جلالة القيصر على هذا القرار، بأن رئيس الجمهورية والحكومة للفرنسية أيضاً يعتبر أن
الاتفاق العسكري المذكور آنفاً والذي وافق كلا الجانبين على نصه كأنه سارى للمفعول من الآن
فصاعداً.

وعلا بهذا الاتفاق سيكون في استطاعه هينتا أركان الحرب من الآن أن تتفاهما في كل
وقت وأن تبلغ كل منهما الأخرى جميع المعلومات التي يمكن أن تكون نافعة لهما .

مونتيبيللو

(هـ) تجديد وتغيير المحالفة

بين فرنسا والروسيا سنة ١٨٩٩

من وزير الخارجية للروسية الكونت مورافيف

إلى وزير الخارجية الفرنسية مسيو ديلكاسيه

بترسورج في ٢٨ يولييه - ٩ أغسطس سنة ١٨٩٩

أرجو أن تكون الأيام القليلة التي قضيتها يا صاحب السعادة بين ظهيرانينا قد أتاحت لسماعتكم من جديد الافتتاح بتوثق روابط الصداقة الحميمة الثابتة التي تربط الروسيا بفرنسا. ولكي يتجدد الأعراب عن هذا الشعور قد تنازل القيصر إجابة للرغبة التي أبديتها سماعتكم لجلالته، ففوضني في أن أقترح عليكم بإسعاد الوزير أن نتبادل المكاتب لاثبات مايلي:

➤ أن الحكومة الروسية القيصرية وحكومة الجمهورية الفرنسية، سعيًا منها على الدوام إلى المحافظة على السلام العام والتوازن بين القوى الأوروبية تؤكدان الاتفاق الديبلوماسي الذي يعرب عنه كتاب البارون مورنيم المؤرخ في ١٥-٢١ أغسطس سنة ١٨٩١ وكتاب المسيو دي جيرس المؤرخ في ١٥-٢٧ أغسطس سنة ١٨٩١ ورد المسيو ريبو المؤرخ أيضاً في ١٥-٢٧ أغسطس سنة ١٨٩١.

"وهما تقرران أن مشروع الاتفاق العسكري الذي يكمل الاتفاق السابق الذكر الولد في كتاب المسيو دي جيرس المؤرخ في ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٩٣ و٤ يناير سنة ١٨٩٤ يبقى مساري المفعول مابقى الاتفاق الديبلوماسي المعقود بين البلدين لتأمين مصالحهما المشتركة والدائمة. وعلى كل من الفريقين أن يلتزم أشد الكتمان حيال مضمون الاتفاقات المذكورة ووجودها".

ولني انتهزت فرصة تبليغكم ما تقدم لأجند لكم بإسعاد الوزير فائق الاحترام.

(توقيع) الكونت مورافيف

(و) من وزير خارجية الجمهورية الفرنسية الميسيو دلكاسيه

إلى وزير خارجية روسيا الكونت مورافيف

بطر سيورج في ٢٨ يولييه و ١٩ أغسطس سنة ١٨٩٩

ياسعادة الوزير

في يوم الاحد الفائت لما أبديت لجلالة القيصر بعد موافقة جلالتة رأيي في نفع تأكيد اتفاقنا الدبلوماسيكي المؤرخ في شهر أغسطس سنة ١٨٩١ وفي جدوى تثبيت الاتفاق العسكري الذي يقوم مقام الاتفاق الدبلوماسيكي، تنازل جلالتة فصرح لي بأن آراءه تطابق كل المطابقة آراء حكومة الجمهورية

وفي كتابكم الذي تفضلتم بإرساله إلى في صباح اليوم شرفتموني فيه بإخباري بأن جلالة القيصر تنازل فأقر الصيغة الآتية التي يوافق عليها رئيس الجمهورية والحكومة الفرنسية كل الموافقة والتي تم التفاهم عليها من قبل بين سعادتكم وبينى:

" ان حكومة الجمهورية الفرنسية والحكومة الروسية القيصريه سعيا منهما على الدوام إلى المحافظة على السلام العام والتوازن بين القوى الأوروبية تؤكدان الاتفاق الدبلوماسيكي الذي يعرب عنه كتاب الميسيو دي جيرس المؤرخ في ٩-٢١ أغسطس سنة ١٨٩١ وكتاب البارون موريليهيم المؤرخ في ١٥ و ٢٧ أغسطس سنة ١٨٩١ ورد الميسيو ريبوه المؤرخ أيضاً في ١٥ و ٢٧ أغسطس سنة ١٨٩١

" وهما تقرران أن مشروع الاتفاق العسكري الذي يكمل الاتفاق السابق الذكر والوارد في كتاب الميسيو دي جيرس المؤرخ في ١٥ و ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٩٣ وكتاب الكونت دي مونتييلو المؤرخ ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٩٣ وفي ٤ يناير سنة ١٨٩٤ يبقى ساري المفعول مابقي الاتفاق الدبلوماسيكي المعقود بين البلدين لتأمين مصالحهما المشتركة والدائمة.

وعلى كل من الفريقين أن يلتزم أشد الكتمان حيال مضمون الاتفاقات المذكورة ووجودها" واني مغتبط ياسعادة الوزير بأن الأيام القليلة التي أمضيها في بطرسبرغ قد أتاحت لي الاقتناع من جديد بتوثق روابط الصداقة الحميمة الثابتة التي تؤولف ما بين فرنسا وروسيا وأرجو أن تتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

(توقيع)

دلكاسيه

الملحق رقم (٦)
إتفاقية الحلف البريطانى اليابانى
الموقعة فى لندن فى ٣٠ يناير سنة ١٩٠٢

المصدر، فريدريك ستيفه، ترجمة محمود إبراهيم الدسوقي، المقدمات المنطقية للحرب العالمية،
(القاهرة: المطبعة العالمية، ١٩٢٦).

أن حكومتى بريطانيا العظمى واليابان، اللتين لا تحدهما سوى الرغبة فى المحافظة على
الحالة الراهنة والسلام العام فى الشرق الأقصى ولأنه يعنينا فوق ذلك عناية خاصة أن يحافظا
على استقلال امبراطورية الصين وامبراطورية كوريا وعلى أملاكهما وأن يضمنا فى هذين
البلدين للدول جميعا فرصا واحدة فى التجارة والصناعة، قد اتفقتا على مايلى:

المادة ١: أن الطرفين الساميين المتعاقدين اللذين اعترفا فى الوقت الحاضر باستقلال الصين
وكوريا، يعلنان أنهما غير خاضعين فى هذين البلدين لتأثيرات حملات نفسية عدائية أيا
كانت. لكنه فيما يتعلق بمصالحهما الخاصة. وهى بالنسبة لبريطانيا العظمى فى الصين
على الأخص وبالنسبة لليابان المصلحة الممتازة التى لها فى كوريا من الوجهة
السياسية والوجهتين التجارية والصناعية فوق مالها من مصالح فى الصين، يعترف
الطرفان الساميان المتعاقدان بأن فى مكنة كليهما أن يتخذا الإجراءات التى لا تكون
مندوحة عن اتخاذها لصون هذه المصالح اذا هددها مسلك عدائى من جانب دولة
أخرى لأى من الطرفين الساميين المتعاقدين التدخل لحماية أرواح رعاياه وأملاكهم.

المادة ٢: إذا حدث أن تورطت بريطانيا العظمى أو اليابان فى إنشاء دفاعها عن مصالحها
التي سبق وصفها، فى حرب مع دولة أخرى، فإن الطرف السامى المتعاهد الآخر يلتزم
الحيد التام ويعنى بأن يحول دون اشتراك دول أخرى فى القتال ضد حليفه.

المادة ٣: إذا انضمت فى الحالة المتقدمة دولة أو دول أخرى إلى أعمال عدائية موجهة ضد هذا
الحليف فإن الطرف السامى المتعاهد الآخر يبادر إلى معاونته ويقاقل فى جانبه ويعقد
الصلح بالاتفاق معه

المادة ٤: يتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على ألا يعقد أحد منه بدون أن يسأل الآخر اتفاقاً
منفرداً مع دولة أخرى يضر بالمصالح السابق وصفها.

المادة ٥: كلما تعرضت في رأي بريطانيا العظمى أو اليابان المصالح الأتفة الذكر للخطر أبلغت كل من الحكومتين الأخرى عن ذلك بأسهاب وبدون تحفظ

المادة ٦: يسرى مفعول هذا الاتفاق عقب يوم توقيعه مباشرة ويظل قائماً خمس سنوات ابتداء من ذلك اليوم:

فإذا لم يعلن أحد الطرفين الساميين المتعاقدين انتهاءه قبل مضي خمس السنوات باثني عشر شهراً سرى مفعوله سنة تلى اليوم الذى يعلن فيه هذا الطرف السامى المتعاقد أو ذاك انتهاءه. فإذا كان أحد الحليفين مشتبكا فى حرب فى وقت يحل فيه الاجل المعين لانتهائه، لبثت المحالفة قائمة إلى أن يعقد الصلح.

(توقيع) لنمسدون

الوزير الاول لخارجية صاحب الجلالة البريطانية

(توقيع) هلياننى

المندوب فوق العادة والوزير المفوض لجلالة امبراطور

اليابان لدى بلاط سان جيس

الملحق رقم (٧)
بعض وثائق الوفاق الودى البريطانى الفرنسى
الموقع فى ٨ أبريل سنة ١٩٠٤

المصدر، فريدريك ستيفه، ترجمة محمود إبراهيم الدسوقي، المقدمات المنطقية للحرب العالمية،
(القاهرة: المطبعة العالمية، ١٩٢٦).

(أ) معاهدة بين بريطانيا العظمى وفرنسا

عن مصر ومراكش

مؤرخة ٨ أبريل سنة ١٩٠٤

المادة ١: تعلن حكومة صاحب الجلالة البريطانية أنها لا تنوى تغيير الحالة السياسية فى مصر وتعلن حكومة الجمهورية الفرنسية من جانبها أنها لن تعرقل اجراءات انجلترا فى البلاد بطلب توقيت الاحتلال البريطانى أو بآلية صورة أخرى، وأنها توافق على مشروع الأمر الخديوى المرفق بهذه الاتفاقية والمشمئل على الضمانات التى ترى ضرورة لحماية مصالح حملة سندات الدين المصرى على شرط أنه بعد نفاذ مفعوله لا يدخل عليه تعديل ما الا بموافقة الدول الموقعة على اتفاقية لندن المؤرخة فى ١٨٨٥ وقد اتفق على أن تسند الإدارة العامة للأثار فى مصر إلى عالم فرنسى كما كانت الحال من قبل.

المادة ٢: تعلن حكومة الجمهورية الفرنسية أنها لا تنوى تغيير الحالة السياسية فى مراكش. وتعترف حكومة صاحب الجلالة البريطانية من جانبها بأن من اختصاص فرنسا السهر على الهدوء فى هذه البلاد وتقديم المساعدة لها فى كل ما تحتاج إليه من إصلاحات إدارية واقتصادية ومالية وعسكرية وذلك على شريطة أن لا تمنع هذه الإجراءات الحقوق التى تتمتع بها بريطانيا العظمى فى مراكش بمقتضى المعاهدات والاتفاقات والعادات بما فى ذلك حق الملاحة الساحلية بين الموانئ المراكشية وهو الحق الذى بات من نصيب السفن الإنجليزية منذ ١٩٠١

المادة ٣: ستراعى حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية من جانبها الحقوق التى تتمتع بها فرنسا بمقتضى المعاهدات والاتفاقات والعادات فى مصر بما فى ذلك الحق المعطى للسفن الفرنسية فى الملاحة الساحلية بين الموانئ المصرية

المادة ٤: بالنظر إلى أن الحكومتين سواء في الأخذ بمبدأ حرية التجارة في مصر وفي مراكش كذلك، فإنهما تعلنان أنهما لن تحاولا إجحافا سواء في وضع الرسوم الجمركية أو غيرها، أو في وضع التعريفات الخاصة بالنقل على السكك الحديدية

وتتمتع تجارة كل من الأمتين مع مراكش ومع مصر أثناء مرورها بالمتنكسات الفرنسية والبريطانية في أوروبا بمعاملة واحدة. وسينظم اتفاق بين الحكومتين شروط هذا المرور ويعين طرقه.

وهذا التعهد المتبادل يبقى ساري المفعول ثلاثين سنة فإذا لم ينذر بانتهائه قبل انتهاء أجله بسنة على الأقل، امتد هذا الأجل خمس سنوات قابلة للتجديد خمساً أخرى

ومع ذلك فتحتفظ الحكومة الفرنسية في مراكش وحكومة صاحب الجلالة البريطانية في مصر كل لنفسها بالسهر على أن يكون منح الامتيازات فيما يتعلق بالطرق والسكك الحديدية والموانئ الخ بشروط لا يكون من شأنها انتقاص سلطة الدولة على هذه المشروعات الكبيرة.

المادة ٥: تعلن حكومة صاحب الجلالة البريطانية أنها ستستخدم نفوذها في أن لا تكون الشروط التي تطبق على الموظفين الفرنسيين الذين هم في خدمة المصالح المصرية في الوقت الحاضر أقل نفعاً من الشروط التي تطبق على الموظفين الإنجليز الذين يشغلون وظائف مماثلة

وإذا حول الموظفون البريطانيون الذين هم في الوقت الحاضر في خدمة المصالح المراكشية شروطاً مطابقة فلن تعارض حكومة الجمهورية الفرنسية من جانبها في ذلك.

المادة ٦: لضمان حرية المرور من قناة السويس تعلن حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية موافقتها على نصوص معاهدة ٢٩ أكتوبر ١٨٨٨ وسريان مفعولها ولما كانت حرية المرور من قناة السويس مضمونة بهذه الكيفية فيقف تنفيذ الجملة الأخيرة من الفقرة الأولى من المادة ٨ والفقرة الثانية من هذه المادة أيضاً.

المادة ٧: لضمان حرية المرور من مضيق جبل طارق قد اتفقت كلتا الدولتين على أن لا تسمحا بإقامة تحصينات أو استحكامات خطية من أي نوع على جزء الساحل المراكشي الواقع بين مليلية والمرتفعات التي تطل على شاطئ سيو الأيمن (وذلك فيما عدا هذين الموضعين)

ولا يسرى هذا النص مع ذلك على المواضع الواقعة على الساحل المراكشي في البحر الأبيض المتوسط والتي تحتلها إسبانيا في الوقت الحاضر.

المادة ٨: بالنظر إلى شعور الحكومتين بالصدقة الخالصة لأسبانيا فهما ترعيان مراعاة خاصة المصالح الناشئة لأسبانيا من مركزها الجغرافى ومن الأراضي التى تمتلكها على الساحل المراكشى فى البحر الأبيض المتوسط ومستغاثم الحكومة الفرنسية مع الحومة الأسبانية على هذه المصالح.

والاتفاق الذى يتم بين فرنسا وأسبانيا على هذا يبلغ لحكومة صاحب الجلالة البريطانية.

المادة ٩: قد اتفقت الحكومتان على أن تعضد كل منهما الأخرى دبلوماسيكياً فى تنفيذ نصوص هذا التصريح عن مصر ومراكش.

لندن فى ٨ أبريل ١٩٠٤، بول كامبون لائنسون

(ب) اتفاق سرى ملحق

بمعاهدة ٨ أبريل سنة ١٩٠٤

المادة ١: إذا اضطرت الظروف القاهرة إحدى الحكومتين إلى تغيير سياستها حيال مصر ومراكش، فإن التعهدات التى تبادلتها كلتاها فى المواد ٨، ٦، ٤ من التصريح المعلن اليوم تبقى على حالها سارية المفعول.

المادة ٢: أن حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية لا تتوى فى الوقت الحاضر أن تقترح على الدول أى تعديل لنظام الامتيازات والنظام القضائى فى مصر. فإذا رأت الحكومة البريطانية أن من المرغوب فيه إدخال إصلاحات فى مصر يكون من شأنها جعل التشريع المصرى مماثلاً للتشريع فى البلدان المتمدينة الأخرى، فإن الحكومة الفرنسية لا ترفض النظر فى هذه الاقتراحات على شريطة أن تكون حكومة صاحب الجلالة البريطانية مستعدة للنظر فى الطلبات التى قد تقدمها الحكومة الفرنسية لإدخال أمثال هذه الإصلاحات فى مراكش.

المادة ٣: قد اتفقت الحكومتان على أن جزءاً معيناً من المنطقة المراكشية تحده مليلة وقوطسه ويصبح ضمن منطقة النفوذ الأسبانية فى اليوم الذى تنقطع فيه سيادة السلطان عليه وأن إدارة الساحل الممتد من مليلة إلى مرتفعات شاطيء سيبو الأيمن - وهذا غير داخل - تنتقل إلى أسبانيا.

على أنه يجب أن توافق أسبانيا رسمياً على النصوص الواردة في المادتين ٧ و٤ من التصريح
المعلن اليوم وأن تتعهد بأن لا تتصرف في الأراضي الواقعة تحت سيادتها أو في
منطقة نفوذها أو في بعضها.

المادة ٤: إذا وقعت أسبانيا موقف الرفض حيال مطالبتها بالموافقة على نصوص المادة المتقدمة
فإن الاتفاق بين فرنسا وبريطانيا العظمى يصبح على الرغم من ذلك قابلاً للتطبيق في
الحال على نحو ما جاء في التصريح المعلن اليوم.

المادة ٥: إذا لم يتيسر الحصول على موافقة الدول الأخرى على الأمر المذكور في المادة الأولى
من التصريح المعلن اليوم فلا يكون لدى حكومة الجمهورية الفرنسية ما تعترض به
على تسديد الديون المضمونة الممتازة الموحدة بعد ١٥ يولية سنة ١٩١٠. لندن في ٨
أبريل سنة ١٩٠٤.

الملحق رقم (٨)
مشروع معاهدة بجورك
المؤرخ في ٢٤ يوليو سنة ١٩٠٥
بين روسيا وألمانيا

المصدر، فريدريك ستيفة، ترجمة محمود إبراهيم الدسوقي، المقدمات المنطقية للحرب العالمية،
(القاهرة: المطبعة العالمية، ١٩٢٦).

إن صاحبي الجلالة الإمبراطورية قيصر روسيا من جهة وإمبراطور ألمانيا من جهة
أخرى قد اتفقا، لضمان السلام في أوروبا، على النقاط الآتية لمخالفة دفاعية هجومية:

- ١ -

يتعهد كل حليف بأنه في حالة وقوع اعتداء على أى من الإمبراطوريتين من جانب دولة
أوروبية، يقوم بمساعدة الحليف الآخر بكل قواته البرية والبحرية.

- ٢ -

يتعهد كلا الطرفين الساميين المتعاقدين ألا يعقدا صلحاً منفرداً مع خصم مشترك.

- ٣ -

يسرى مفعول هذه المعاهدة اعتباراً من اللحظة التي يعقد فيها الصلح بين روسيا واليابان
ويبقى سارياً مادام لم ينذر بانتهائها قبل ذلك بسنة.

- ٤ -

بعد أن تصبح هذه المعاهدة سارية المفعول يتولى قيصر روسيا إبلاغ فرنسا نصها ويقترح
عليها الانضمام إلى معاهدة المتحالفين.

نيقولاوس

غليوم

(توقيع)

بيريليف

فون تشيرسكى وبوجندورف

(بالأمر)

الملحق رقم (٩)
بعض نصوص إتفاقية الوفاق الروسى البريطانى
المؤرخة فى ٢١ أغسطس سنة ١٩٠٧

المصدر، فريدريك ستيفه، ترجمة محمود ابراهيم النسوقى، المقدمات المنطقية للحرب العالمية،
(القاهرة: المطبعة العالمية، ١٩٢٦).

ان جلالة قيصر روسيا و جلالة ملك المملكة المتحدة من بريطانيا العظمى وايرلندا
ومستعمرات بريطانيا العظمى فيما وراء البحار، وإمبراطور الهند:

نظرا لرغبتهما الأكيدة فى التفاهم على مسائل مختلفة تتناول مصالح بلادهما فى القارة
الآسيوية، قد قررا الاتفاق على شروط يتقضى معها من إمكان حدوث سوء تفاهم بين الروسيا
وانكلترا وعينا لهذا الغرض مفوضين عنها:

من لندن جلالة قيصر الروسيا:

كبير أمنا البلاط العالى ووزير الخارجية اسكندر ايزفولسكى

ومن لندن جلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلندا والمستعمرات البريطانية قيصر الروسيا.

فبعد تبادل الاطلاع على أوراق اعتمادهما والتثبت من صحتها اتفقا على ما يلى:

الاتفاق الخاص بفارس

حيث أن حكومتى الروسيا وبريطانيا العظمى متفقتان على احترام استقلال إيران فهما
ترغبان رغبة خالصة فى المحافظة على النظام فى جميع أراضي تلك البلاد وتشجيع تطورهما
السلمى، والعمل على أن تكون كل الأمم الأخرى فيما يتعلق بتجارة تلك البلاد وصناعاتها على
قدم المساواة حيث أن الحكومتين تعتبران أن لكل منهما بالنسبة للمبادئ الجغرافية والاقتصادية
مصلحة فى المحافظة على السلام والنظام فى بعض أقاليم إيران الواقعة من ناحية على الحدود
الروسية ومن الناحية الأخرى على حدود أفغانستان وخوزستان.

وحيث أن الحكومتين تحدهما الرغبة فى تجنب كل ما من شأنه أن يودى إلى تضارب
مصلحتيهما الخاصة فى أقاليم إيران. فقد اتفقتا على ما يلى:

١ - تتعهد بريطانيا العظمى أولا بأن لا تطلب لنفسها أو لمنفعة الرعايا البريطانيين امتيازات ما
ذات صبغة سياسية أو تجارية، كالامتيازات الخاصة بإنشاء السكك الحديدية والبنوك
والتلغرافات والطرق ووسائل النقل والتأمينات، وذلك شمالى خط يمتد من قصر شيرين مسارا
باصفهان ويزد وقش وينتهى عند نقطة تقابل الحدود الروسية الأفغانية. وثانياً ألا تقيم

العراقيل في سبيل طلبات خاصة بامتيازات تعضدها روسيا في هذا القسم . ومفهوم كل الفهم أن الأماكن الآنف ذكرها تابعة للمنطقة التي لا يحق لبريطانيا العظمى أن تطلب فيها امتيازات من النوع السالف الذكر .

٢ - تتعهد روسيا من جانبها أولاً بأن لا تطلب لنفسها أو تعضد رعاياها الروسيين أو رعايا غيرها من الدول في طلب امتيازات ما ذات صبغة سياسية أو تجارية كالامتيازات الخاصة بإنشاء السكك الحديدية والبنوك والتلغرافات والطرق ووسائل النقل والتأمينات، وذلك جنوبي خط يمتد من الحدود الأفغانية ماراً بجازيق وبردشان وقرمان وينتهي عند بندر عباس . وثانياً ألا تقيم العراقيل في سبيل طلبات خاصة بامتيازات من هذا النوع تعضدهم حكومة بريطانيا العظمى . وجلى أن الأماكن الآنف ذكرها تابعة للمنطقة التي لا يحق للروسيا أن تطلب فيها امتيازات من النوع السالف الذكر .

٣ - تتعهد روسيا بالآتي تقيم العراقيل في سبيل منح امتيازات للرعايا البريطانيين في المناطق الإيرانية الواقعة بين الخطوط المذكورة في ٢٠١ قبل أن تفاوض إنجلترا في هذا الشأن . وتتعهد بريطانيا العظمى بالمثل فيما يتعلق بمنح امتيازات من أي نوع للرعايا الروسيين في نفس هذه المناطق الإيرانية . وكل الامتيازات القائمة في الآونة الراثة في المناطق السالفة الذكر تبقى على حالها .

٤ - من الواضح أن إيرادات جميع الجمارك الإيرانية فيما عدا جمرك فارسستان وجمرك الخليج الفارسي، وهي الإيرادات الضامنة لمبالغ وفوائد القروض التي عقدتها حكومة الشاه وبنك الخصم والتسليف، تظل كما كانت الحال قبل الآن مخصصة لهذا الغرض . كذلك واضح أن إيرادات جمارك فارسستان الإيرانية وإيرادات مصالح البريد والتلغرافات تخصص لوفاء القروض التي عقدتها حكومة الشاه لدى بنك إيرادات مصالح البريد والتلغرافات تخصص لوفاء القروض التي عقدتها حكومة الشاه لدى بنك إيران الامبراطوري قبل عقد هذه المعاهدة .

٥ - في حالة عدم انتظام دفع مبالغ وفوائد القروض التي عقدت لدى بنك الخصم والتسليف وبنك إيران الامبراطوري قبل يوم توقيع هذه المعاهدة، وفي حالة ما ترى روسيا ضرورياً أن تفرض الرقابة على موارد الإيرادات الضامنة لوفاء القرض المعقود لدى أول البنكين الآنف ذكرهما بانتظام - تلك الموارد الكائنة في المنطقة الموضحة في البند الثاني من المعاهدة الحالية، وفي حالة ما ترى بريطانيا العظمى من الضروري فرض الرقابة على موارد الإيرادات الضامنة لوفاء القروض المعقودة لدى ثاني البنكين المذكورين بانتظام وهي الموارد الموجودة في المنطقة الموضحة في البند الأول من المعاهدة الحالية .

تتعهد الحكومتان الروسية والإنجليزية بأن تتبادلا الرأي بصفة ودية للاتفاق على الإجراءات اللازمة لهذه الرقابة وتتجنباً بذلك كل المشاكل التي يمكن أن تتعارض مع المبادئ المقررة في المعاهدة الحالية .

اتفاق خاص بأفغانستان

أن الطرفين الساميين المتعاقدين لرغبتهما في إقرار النظام التام على حدودهما فسي أسيا الوسطى والمحافظة على السلام الدائم، قد اتفقا على مايلي:

١ - تعلن حكومة صاحب الجلالة البريطانية أنها لا تنوى تغيير مركز أفغانستان السياسي وتتعهد بأن تجعل تقرير نفوذها في أفغانستان بصفة سلمية فقط وألا تستخدم في أفغانستان وسائل أو تحمل أفغانستان على اتخاذ إجراءات يمكن أن تهدد الروسية.

وتعلن الحكومة الروسية القيصرية من جانبها أنها تعتبر أفغانستان خارجة عن منطقة النفوذ الروسية وتتعهد بأن تطلب وساطة حكومة صاحب الجلالة البريطانية في كل معاملاتها السياسية مع أفغانستان، كما تتعهد بالألا تبعث إلى أفغانستان بأى وكلاء

٢ - أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية قد أعلنت في المعاهدة الموقع عليها في كابول في ٢١ مارس ١٩٠٥ أنها تعترف بالمعاهدات المعقودة مع المرحوم الأمير عبد الحمن وأنسها لا تسعى إلى التدخل في إدارة البلاد الأفغانية الداخلية، فبريطانية العظمى تتعهد بالألا تخرق المعاهدة الآتفة الذكر والألا تم أجزاء من أفغانستان أو تحتلها، والألا تتدخل في الشؤون الداخلية لهذه البلاد على شريطة أن يقوم الأمير بتعهداته بازاء حكومة صاحب الجلالة البريطانية المبنية على المعاهدة السالفة الذكر.

٣ - للمندوبين الروسيين والأفغانيين الموكول إليهم تنظيم المعاملات على الحدود في أقاليمها أن ينشئوا بين بعضهم البعض صلات مباشرة متبادلة للفصل في المسائل المحلية التي ليست لها صبغة سياسية.

٤ - تعلن حكومتا روسيا وبريطانيا العظمى أنهما فيما يتعلق بالتجارة في أفغانستان تقران مبدأ المساواة في الحقوق القائمة على المعاهدات وتقران أن تتناول التجارة الروسية والتجار الروسيين جميع التسهيلات المخولة فعلا والتي تخول في المستقبل للتجار الإنجليز أو الهنود الإنجليز. فإذا اقتضى تطور المعاملات التجارية فيما بعد تعيين مندوبين تجاريين فتنفق الحكومتان إذ ذاك على إجراءات معينة تراعى فيها حقوق الأمير السامية.

٥ - لا يسرى مفعول هذه النصوص إلا بعد أن تبلغ حكومة بريطانيا العظمى الحكومة الروسية موافقة الأمير على الشروط الواردة آنفاً

تحريراً في بطرنبورغ من نسختين في ١٨ و ٣١ أغسطس ١٩٠٧

(توقيع) ايزفلسكى (توقيع) نيكولصن

الملحق رقم (١٠)
المعاهدة الألمانية الروسية عن فارس
الموقعة في ١٩ أغسطس سنة ١٩١١

المصدر، فريدريك ستيفه، ترجمة محمود إبراهيم الدسوقي، المقدمات المنطقية للحرب العالمية،
(القاهرة: المطبعة العالمية، ١٩٢٦).

في ١٩ أغسطس سنة ١٩١١ وقع في بطرسبرغ الكونت فون بورتاليس سفير ألمانيا
والمسيو نيراتوف وزير الخارجية الروسية بالنيابة الاتفاق الآتي وهو:

عملاً بالمبدأ القاضى بأن تتمتع تجارة الأمم جميعاً فى فارس بحقوق متساوية ونظراً إلى أن
لروسيا فى تلك البلاد مصالح خاصة فى حين لا تبغى ألمانيا فيها أغراضاً تجارية فقط انتقلت
الحكومتان الألمانية والروسية على النقاط الآتية وهى:

المادة ١: تعلن حكومة ألمانيا الإمبراطورية أنها لا تحدوها أية نية فى أن تطلب لنفسها شمالى
خط يمتد من قصرى - شرين ماراً باصفهان ويزد وخاخو حتى يصل إلى الحدود
الأفغانية تحت خط عرض خازيق - امتيازات خاصة بالسكك الحديدية أو الطرق أو
الملاحة أو التلغرافات، أو تؤيد طلبات متعلقة بذلك من جانب الرعايا الألمان أو
الأجانب.

المادة ٢: أن الحكومة الروسية التى تتوى الحصول من الحكومة الفارسية على إمتياز بإنشاء
شبكة من السكك الحديدية فى شمال فارس تتعهد من جانبها بأن تحصل عليه على
امتياز بإنشاء سكة ينبغى أن تبدأ من طهران وتنتهى عند خانقين وذلك لربط شبكة
السكك الحديدية على الحدود التركية الفارسية بخط صديجة - خانقين بمجرد الانتهاء
من مد هذا الفرع لسكة قونية - بغداد الحديدية. ويجب بعد الحصول على الامتياز أن
تبدأ العمل فى الخط الحديدى الآتف الذكر بعد سنتين على الأكثر من الفراغ مسن مد
فرع صديجة خانقين وأن ينتهى فى خلال أربع سنوات. وتحفظ الحكومة الروسية
لنفسها بحق تعيين الخط الذى تسير فيه السكة المعينة بهذا الكلام عن أن تراعى فى
تلك رغبات الحكومة الألمانية وستشجع كلتا الحكومتين النقل الدولى على خطى
خانقين - طهران وخانقين بغداد وتجنبان كل إجراء يعوق هذا النقل كفرض عوائد
مرور أو ضرائب فإذا لم يبدأ العمل فى خط خانقين طهران بعد سنتين من فراغ فرع

صديجه- خائفين فتبلغ الحكومة الروسية الحكومة الألمانية أنها مستغنية عن امتياز الخط الأخير. وعندئذ تكون للحكومة الألمانية الحرية في طلب هذا الامتياز لنفسها.

المادة ٣: تنويها بالأهمية العامة التي ينطوى عليها تحقيق سكة حديد بغداد الحديدية بالنسبة للتجارة الدولية تتعهد الحكومة الروسية بأن لا تتخذ إجراءات من شأنها أن تعوق إنشاء هذه السكة أو تمنع من اشتراك رؤوس الأموال الأجنبية في مشروعها، وذلك على شريطة أن لا تتحمل روسيا في سبيل ذلك أية تضحيات مالية كانت أو اقتصادية.

المادة ٤: تحتفظ الحكومة الروسية لنفسها بحق التنازل لأية جماعة مالية أجنبية تختارها عن إنشاء وصلة السكة الحديدية المراد إنشاءها بين شبكتها الحديدية فسي فارس وخط صديجه - خائفين، بدل قيامها هي بذلك الإنشاء.

المادة ٥: تحتفظ الحكومة الروسية لنفسها بحق الاشتراك في العمل بالصورة التي ترغب فيها على ألا يكون لهذا دخل ما في كيفية إنشاء الخط المعنى بهذا الكلام كما تحتفظ لنفسها بحق امتلاك الخط في مقابل دفع النفقات التي يكون المنشئ قد صرفها في الواقع. ويتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان فوق ذلك بأن يشاطر أحدهما الآخر التعريفات أوماسواها من الامتيازات التي يحصل عليها أي منهما فيما يتعلق بهذا الخط ويسرى على كل حال ما تضمنه هذا الاتفاق من ترتيبات أخرى.

الملحق رقم (١١)

اتفاقية سايكس - بيكو الموقعة في مايو ١٩١٦

المصدر: د. مكى الطيب شبيكه، العرب والسياسة البريطانية فى الحرب العالمية الأولى،
(القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٥)

برقية من سير اندوارد جراى إلى سير يوكانان (سفير بريطانيا فى بتروغراد).
وزارة الخارجية فى ١٥ مايو ١٩١٦

بالإشارة إلى برقية سعادتك نمرة ٦٠٣ بتاريخ ٢٨ أبريل.

قدمت لى السفارة الفرنسية نص الاتفاقية المتعلقة بسوريا وبلاد العرب وغاليسيا وغيرها
والتي عقدت بين فرنسا وروسيا وأننى على وشك عقد اتفاقية رسمية مع فرنسا بالشروط التي
تعرفها سيادتكم الخاصة بسوريا وبلاد العربية.

ولتكتملة الإجراءات لا بد من أن تعقد الحكومتان الروسية وحكومة جلالة الملك اتفاقية رسمية
على نفس الأسس التي عقدت بها الاتفاقية الفرنسية الروسية وسأقدم صورة منها هنا للسفير
الروسي حالما أعلم بموافقة الحكومة الروسية.

من سير اندوارد جراى إلى الممسيو كمبو (السفير الفرنسي فى لندن).

وزارة الخارجية يوم ١٦ مايو ١٩١٦.

سرى - يا صاحب السعادة.

لى الشرف أن أتلسم مذكرة سعادتك بتاريخ ٩ الجارى والتي توضح فيها أن الحكومة
الفرنسية قبلت حدود الدولة العربية المقبلة أو اتحاد الدول العربية وكذلك تلك الأجزاء من سوريا
والتي ستكون المصالح الفرنسية فيها غالبية مع الشروط المرتبطة بها نتيجة المحادثات والمباحثات
التي دارت أخيرا فى لندن وبتروغراد عن الموضوع.

ولى الشرف بأن أخبر سيادتكم بأننا قبلنا المشروع برمته - ويتضمن المشروع بحالته
الراهنة تضحيات جسيمة بالمصالح البريطانية ولكن بما أن حكومة جلالة الملك تترك المزايا التي
تعود لقضية الحلفاء تستدعى إيجاد حالة سياسية داخلية فى تركيا مناسبة فأنهم على استعداد لقبول
الترتيبات التي توصل إليها الطرفان شريطة الحصول على التضامن العربى والقيام من جانبهم
بتنفيذ الشروط وحصولهم على مدن حمص وحماة ودمشق وحلب.

وعليه فقد تم الاتفاق بين الحكومتين الفرنسية والبريطانية على الآتى:

(١) فرنسا وبريطانيا العظمى مستعدتان أن تعترفا وتحميا دولة عربية مستقلة أو حلف اتحادى لدول عربية تحت رئاسة رئيس عربى فى المنطقتين (أ) (داخلية سوريا) و (ب) (داخلية العراق) المبينتين فى الخريطة الملحقة بهذا ويكون لفرنسا فى منطقة (أ) وبريطانيا العظمى فى منطقة (ب) حق الأولوية فى المشروعات والقروض المحلية. وتتفرد فرنسا فى منطقة (أ) وبريطانيا العظمى فى منطقة (ب) بتقديم المستشارين والموظفين الأجانب بناء على طلب الحكومة العربية أو الحلف الاتحادي لدول الحكومات العربية.

(٢) يباح لفرنسا فى المنطقة الزرقاء (شقة سوريا الساحلية) وبريطانيا العظمى فى المنطقة الحمراء (شقة العراق الساحلية من بغداد حتى الخليج) إنشاء ما ترغبان فيه من شكل الإدارة مباشرة أو بالواسطة أو من المراقبة بعد الاتفاق مع الحكومة العربية أو الحلف الاتحادي لدول الحكومات العربية.

(٣) تنشأ إدارة دولية فى المنطقة الحمراء (فلسطين) يعين شكلها بعد استشارة روسيا وبالاتفاق مع بقية الحلفاء وممثلى شريف مكة.

(٤) تتال بريطانيا (١) ميناء حيفا وميناء عكا (٢) يضمن مقدار محدود من ماء دجلة والفرات فى المنطقة (أ) للمنطقة (ب) وتتعهد حكومة جلالة الملك من جهتها بأن لا تدخل فى مفاوضات ما مع دولة أخرى للتنازل عن قبرص إلا بعد موافقة الحكومة الفرنسية مقدما.

(٥) تكون اسكندرونة ميناء حرا لتجارة الإمبراطورية البريطانية ولا تكون هناك معاملات مختلفة فى رسوم الميناء والتسهيلات الخاصة للملاحة والبضائع البريطانية وتباع حرية النقل للبضائع البريطانية عن طريق اسكندرونة والسكة الحديدية فى المنطقة الزرقاء سواء كانت واردة إلى المنطقة الحمراء أو إلى المنطقتين (أ) و (ب) أو صادرة منهما، ولا تنشأ معاملات مختلفة (مباشرة أو غير مباشرة) على أى من سكك الحديد أو فى أى ميناء من موانئ المناطق المذكورة تمس البضائع والبواخر البريطانية.

وتكون حيفا ميناء حرا لتجارة فرنسا ومستعمراتها والبلاد الواقعة تحت حمايتها ولا يقع اختلاف فى المعاملات أو إعطاء تسهيلات للملاحة والبضائع الفرنسية ويكون نقل البضائع الفرنسية حرا بطريق حيفا وعلى السكة الحديد البريطانية فى المنطقة الحمراء (أ) أو المنطقة (ب) ولا يجب أن يكون هناك تمييز مباشر أو غير مباشر ضد البضائع الفرنسية على أى خط حيدى أو ضد البضائع والسفن الفرنسية فى أى ميناء فى المناطق المذكورة.

(٦) لا تمد سكة حديد بغداد فى المنطقة (أ) إلى ما بعد الموصل جنوبا ولا فى المنطقة (ب) إلى ما بعد سامرا شمالا إلى أن يتم إنشاء خط حيدى يصل بغداد بحلب مارا بوادى الفرات ويكون ذلك برضاء واتفاق وتعاون الحكومتين.

(٧) يحق لبريطانيا العظمى أن تنشئ وتدير وتكون المالكة الوحيدة لخط حديدى يصل حيفا بالمنطقة (ب) ويكون ما عدا ذلك حق دائم بنقل الجنود فى أى مكان على طول هذا الخط. ويجب أن يكون معلوما لدى الحكومتين أن هذا الخط يجب أن يسهل اتصال حيفا ببغداد وأنه إذا حالت دون خط الاتصال فى المنطقة السمرام مصاعب فنية ونفقات وافرة لإدارة تجعل إنشاءه متعذرا فالحكومة الفرنسية تكون مستعدة أن تسمح بمروره فى مسطح متعدد الزوايا والأضلاع على بانيساس - قيس مارب - سلخد تال عدا - مسمية قبل أن يصل إلى منطقة (ب).

(٨) تبقى تعريفه الجمارك التركية نافذة عشرين سنة فى جميع جهات المنطقتين الزرقاء والحمراء والمنطقتين (أ) و (ب) فلا تضاف أى علاوة على الرسوم ولا تبدل قاعدة التسمين من قاعدة السعر إلى قاعدة مبلغ محدد إلا إذ كان ذلك باتفاق بين الحكومتين.

ولا تنشأ جمارك داخلية بين أية منطقة وأخرى من المناطق المذكورة اعلاه وما يفرض من رسوم للجمرك على البضائع المرسله إلى الداخل يدفع فى الميناء ويعطى لإدارة المنطقة المرسله إليها للبضائع.

(٩) من المتفق على أن الحكومة الفرنسية لا تجرى مفاوضة فى أى كان للتنازل عن حقوقها ولا تعطى ما لها من الحقوق فى المنطقة الزرقاء لدولة أخرى إلا للدولة العربية أو الحلف الاتحادى للدول العربية بدون أن توافق على ذلك سلفا حكومة الملك التى تتعهد للحكومة الفرنسية بمثل هذا فى ما يتعلق بالمنطقة الحمراء.

(١٠) تتفق الحكومتان البريطانية والفرنسية بصفتها حاميتين للدولة على أن لا تمتلكا ولا تسمحا لدولة ثالثة أن تمتلكا قطارا فى شبه جزيرة العرب أو أن تنشئ قاعدة بحرية فى الجزر التى تقع على شرق البحر الأحمر. على أن هذا لا يمنع تصحيحا فى حدود ما قد يصبح ضروريا بسبب عداة الترك الأخير.

(١١) تستمر المفاوضات مع العرب باسم الحكومتين بالطرق السابقة نفسها لتعيين حدود الدولة العربية أو الحلف الاتحادى للدول العربية.

(١٢) من المتفق عليه عدا ما ذكر أن تنظر الحكومتان فى الوسائل اللازمة لمراقبة جلب السلاح إلى البلاد العربية.

ولى الشرف أن أوضح أنه نسبة لا تمام هذه الاتفاقية تقترح حكومة جلالة الملك للحكومة الروسية تبادل المذكرات متلما تبولت بين روسيا وحكومتك فى ٢٦ أبريل. وسترسل لك نسخ من هذه الرسائل المتبادلة. وأنبه سيادتكم أن إبرام هذه الاتفاقية تشير مطالب إيطاليا بنصبيها عند اقتسام ممتلكات تركيا الآسيوية حسب اتفاقية ٢٦ أبريل ١٩١٥ التى عقدت بين إيطاليا والحلفاء. وترى حكومة جلالة الملك أيضا أن تعرف حكومة اليابان ما تم الاتفاق عليه من ترتيبات.

ملحق رقم (١٢)
اتفاقات لوكارنو
الموقعة في ١٦ أكتوبر ١٩٢٥

المصدر :

Pitman Potter, **An Introduction to the Study of International Organization**,
(New York: D. Appleton-Century, 1935).

قام المؤلف بترجمة الاتفاقات الواردة في هذا الملحق.

(١) البروتوكول النهائي لمؤتمر لوكارنو، ١٩٢٥

إن ممثلي حكومات ألمانيا، وبلجيكا، وبريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا، وبولندا، وتشيكوسلوفاكيا المجتمعون في لوكارنو في ١٦-٥ أكتوبر سنة ١٩٢٥، وقد اجتمعوا من أجل البحث من خلال الاتفاق المشترك عن وسائل للحفاظ على مصالح دولهم من كارثة الحرب، وتسوية كافه المنازعات التي يمكن أن تنشأ بينها بالطرق السلمية، قد وافقوا على مسودة المعاهدات والاتفاقات التي تتعلق بهم، والتي تم صياغتها في سياق المؤتمر الراهن، بشكل مترابط، وهي:

- معاهدة بين ألمانيا، وبلجيكا، وفرنسا، وبريطانيا العظمى، وإيطاليا (الملحق أ).

- اتفاق تحكيم بين ألمانيا، وبلجيكا (الملحق ب).

- اتفاق تحكيم بين ألمانيا، وفرنسا (الملحق ج).

- معاهدة تحكيم بين ألمانيا، وبولندا (الملحق د).

- معاهدة تحكيم بين ألمانيا، وتشيكوسلوفاكيا (الملحق هـ).

وقد تم توقيع هذه المعاهدات بالأحرف الأولى بتاريخ اليوم، وسيلتقى ممثلو الأطراف المتعاقدة في لندن يوم ١ ديسمبر القادم للتوقيع الرسمي على المعاهدات التي تخصهم في اجتماع واحد.

ويؤكد وزير الشؤون الخارجية الفرنسي أنه نتيجة لمشروعات معاهدات التحكيم المذكورة آنفا، فإن فرنسا، وبولندا، وتشيكوسلوفاكيا، قد وقعت أيضا في لوكارنو مشروعات اتفاق يتم بموجبها الاستفادة بشكل متبادل من المعاهدات المشار إليها. وسيتم ايداع هذه الاتفاقات لدى عصبة الأمم، كما يودع السيد/بريان نسخا منها لدى الدول الممثلة في هذا الاجتماع.

ويقترح وزير الدولة للشئون الخارجية للمملكة المتحدة، أنه بناء على الاستفسارات المقدمة حول المادة ١٦ من عهد عصبة الأمم، والتي قدمها مستشار وزير خارجية ألمانيا، فإن خطاباً (يتم إلحاق نسخة منه مع الملحق و) سيوجه إليه في موعد التوقيع الرسمي على المعاهدات المشار إليها. وقد تمت الموافقة على هذا الاقتراح.

ويؤكد ممثلو الحكومات الممثلة في هذا المؤتمر افتئاعهم الثابت بأن دخول تلك الاتفاقيات والمعاهدات حيز التنفيذ سيسهم إلى حد كبير في تحقيق استرخاء معنوي في التوتر بين الأمم، مما سيساعد بشكل قوى في حل كثير من المشكلات السياسية والاقتصادية طبقاً لمصالح ومشاعر الشعوب، وأن دعم السلام والأمن في أوروبا، سيساهم بالأسراع من عملية نزع السلاح المنصوص عليها في البند ٨ من عهد عصبة الأمم.

وتتعهد الأطراف بالتعاون المخلص لدعم الجهد الذي سيتم لتحقيق نزع السلاح في إطار عصبة الأمم، مع السعي لتحقيقه في إطار اتفاق عام. وقع في لوكارنو في ١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٥.

- لوثر ستريسمان اميل فاندرفيلد آري بريان أوستن تشامبرلين
- بنيتو موسوليني آل سكرز يانسكرى ادوارد بينيش.

(٢) الملحق (أ): معاهدة الضمان المتبادل بين ألمانيا، وبلجيكا، وفرنسا، المملكة المتحدة، وإيطاليا (ترجمة)

إن رئيس الرايخ الألماني، وجلاله ملك المملكة المتحدة، لبريطانيا العظمى وأيرلندا والدمينيون البريطاني، وما وراء البحار وإمبراطور الهند، وجلالة ملك إيطاليا. وقد عقدوا العزم على اشباع رغبة الشعوب التي اكتوت بنار حرب ١٩١٤-١٩١٨ في الأمن والحماية.

وقد أخذوا علماً بالغاء معاهدات حياد بلجيكا، وعلموا بضرورة إرساء السلام في المنطقة التي كثيراً ما كانت مسرحاً للصراعات الأوروبية، وينفعهم الحرص الصادق على إعطاء كل الدول للموقعة ضمانات إضافية في إطار عهد عصبة الأمم والاتفاقات السارية فيما بينهم. وقد صمموا على عقد معاهدة لتحقيق هذه الأهداف وعينوا مفوضيهم الذين قدموا مسوغات تعيينهم بالشكل المقبول، قد وافقوا على:

المادة ١: تضمن الأطراف السامية للمتعاقدة بشكل جماعي ومتعدد، بالشكل للوارد في البنود التالية، إقرار الأوضاع الإقليمية الراهنة فيما يتعلق بالحدود بين ألمانيا وبلجيكا، وبين ألمانيا وفرنسا، وقدمية تلك الحدود كما تحددت في معاهدة السلام الموقعة في فرساي

فى ٢٨ يونيو سنة ١٩١٩، مع احترام البنود الواردة فى المادتين ٤٣، ٤٢ من تلك المعاهدة فيما يتعلق بالمنطقة منزوعة السلاح.

المادة ٢: تتعهد ألمانيا، وبلجيكا، كما تتعهد ألمانيا وفرنسا بشكل مشترك بعدم مهاجمة أو غزو أراضي الطرف الآخر، أو اللجوء إلى الحرب ضد الطرف الآخر. ولا ينطبق هذا التعهد فى حالة:

١. ممارسة حق الدفاع الشرعى عن النفس، أى مقاومة انتهاك للتعهد الوارد فى الفقرة السابقة، أو انتهاك صريح للمادتين ٤٣، ٤٢ من معاهدة فرساي، وذلك إذ ما جاء هذا الانتهاك فى شكل عمل عدوانى بدون استفزاز، أو تمثل فى نشر القوات المسلحة فى المنطقة منزوعة السلاح، مما يتطلب اتخاذ رد مباشر.

٢. القيام بعمل طبقا للمادة ١٦ من عهد عصبة الأمم.

٣. القيام بعمل تنفيذا لقرار اتخذته جمعية أو مجلس عصبة الأمم، أو تطبيقا للمادة ١٥/٧ من عهد عصبة الأمم، بشرط أن يكون العمل فى تلك الحالة الأخيرة موجها ضد الدولة البائدة بالعدوان.

المادة ٣: بالنظر إلى التعهدات الواردة فى المادة ٢ من هذا المعاهدة، تتعهد ألمانيا وبلجيكا، وألمانيا وفرنسا بتسوية منازعاتها بالطرق السلمية، وبالشكل المنصوص عليه فى هذه المعاهدة وذلك فيما يتعلق بأى مسائل تنشأ بينهما، لا يمكن تسويتها بالطرق الدبلوماسية العادية، ويشمل ذلك:

- أى مسألة يختلف حولها الأطراف فيما يتعلق بحقوقهم سيتم عرضها لاتخاذ قرار قضائى بشأنها، ويتعهد الطرفان باحترام هذا القرار.

- يتم تقديم كل المسائل الأخرى إلى لجنة توفيق. وما لم يقبل الطرفان مقترحات تلك اللجنة، فإن المسألة تحال إلى مجلس عصبة الأمم، الذى يتوجب عليه التعامل معها طبقا للمادة ١٥ من عهد العصبة.

ويتم تحديد الترتيبات المتعلقة بتلك التسويات السلمية طبقا للاتفاقات الخاصة بالموقعة اليوم.

المادة ٤: (١) إذا ادعى أحد الأطراف السامية أن خرقا للمادة ٢ من هذه المعاهدة قد حدث أو أن انتهاكا للمادتين ٤٣، ٤٢ من معاهدة فرساي قد حدث أو يحدث، فإنه يجب أن يلفت نظر مجلس العصبة إلى هذا الأمر على الفور.

(٢) بمجرد أن يقتنع مجلس عصبة الأمم أن هذا الخرق أو الانتهاك قد حدث، فإنه سيخطر الأطراف الموقعة على تلك المعاهدة بما توصل إليه، وتوافق تلك

الأطراف بشكل جماعى على أنه في هذه الحالة فإنها ستب فوراً لمساعدة الدولة التى وجهت ضدها العمل المشكوك منه.

(٣) فى حالة حدوث خرق صريح للمادة ٢ من هذه المعاهدة، أو انتهاك صريح للمادتين ٤٢، ٤٣ من اتفاقية فرساي من قبل أى من الأطراف السامية المتعاقدة، فإن الأطراف السامية المتعاقدة الأخرى تتعهد بالمساعدة الفورية للطرف الذى ارتكب الخرق أو الانتهاك ضده. وبمجرد أن تقتنع تلك الأطراف السامية أن هذا الخرق يشكل عملاً من أعمال العدوان غير المبرر، وأنه نتيجة لعبور الدولة المعتدية الحدود، أو قيامها بأعمال عدائية، أو حشدها لقواتها المسلحة فى المنطقة منزوعة السلاح، فإن عملاً فورياً ينبغى القيام به.

ورغم ذلك، فإن مجلس عصبة الأمم، الذى سيناقش المسألة طبقاً للفقرة الأولى من تلك المادة، سيعلم ما توصل إليه. وتتعهد الأطراف السامية المتعاقدة أن تتصرف طبقاً لتوصيات المجلس بشرط أن تكون كل الأطراف قد وافقت عليها ما عدا ممثلو الأطراف المنخرطة فى الأعمال العدائية.

المادة ٥: توضع البنود الواردة فى المادة ٣ من تلك المعاهدة تحت ضمان الأطراف السامية المتعاقدة على النحو المحدد فى النصوص التالية.

إذا رفض أى من الدول المشار إليها فى المادة ٣ أن يحيل النزاع إلى التسوية السلمية، أو رفض الإدعان لقرار التحكيم أو القضاء، وارتكب خرقاً للمادة ٢ من هذه المعاهدة أو انتهاكاً للمادتين ٤٢ أو ٤٣ من معاهدة فرساي، سيتم تطبيق بنود المادة ٤.

إذا رفضت أى من الدول المشار إليها فى المادة ٣، بدون أن ترتكب خرقاً للمادة ٢ من هذه المعاهدة أو انتهاكاً للمادتين ٤٢، ٤٣ من معاهدة فرساي، أن تحيل النزاع إلى التسوية السلمية، أو تدعن لقرار التحكيم أو القضاء، فإن الطرف الآخر سيحيل الأمر إلى مجلس عصبة الأمم، وسيقوم المجلس فى هذه الحالة باقتراح التطورات التى سيتم اتخاذها، وستقوم الأطراف السامية المتعاقدة بتطبيق تلك المقترحات.

المادة ٦: لا تؤثر بنود هذه المعاهدة على حقوق والتزامات الأطراف السامية المتعاقدة بموجب معاهدة فرساي، أو فى ظل أى ترتيبات تكميلية أخرى، بما فى ذلك الاتفاقات الموقعة فى لندن فى ٣٠ أغسطس سنة ١٩٢٤.

المادة ٧: لا يمكن تفسير هذه المعاهدة، والتى وقعت لقرار السلام طبقاً لعهد عصبة الأمم، على أنها تحد من التزام العصبة باتخاذ الإجراءات التى تراها مناسبة وفعالة لضمان السلام فى العالم.

المادة ٨: يتم تسجيل هذه المعاهدة لدى عصبة الأمم طبقاً لعهد العصبة. وستظل المعاهدة سارية المفعول حتى يقوم المجلس باتخاذ قرار بناء على إخطار أحد الأطراف السلمية المتعاقدة للأطراف الأخرى. ويقوم المجلس بعد ثلاثة شهور من الإخطار باتخاذ قرار بأغلبية ثلثي الأعضاء، يقضى بتوفير الحماية الكافية للأطراف السامية المتعاقدة، وبأن المعاهدة لم يعد لها وجود بعد مضي سنة من اتخاذ هذا القرار.

المادة ٩: لا تنتج المعاهدة الحالية أى التزام على الدمينيون البريطاني أو على الهند ما لم يوافقا على ذلك.

المادة ١٠: يتم التصديق على هذه المعاهدة، وإيداع التصديقات لدى أرشيف عصبة الأمم فى جنيف فى أسرع وقت ممكن. وتدخل المعاهدة حيز التنفيذ بمجرد إيداع كل وثائق التصديق، ودخول ألمانيا عصبة الأمم.

ويتم إيداع هذه المعاهدة، التى صيغت من نسخة واحدة، فى أرشيف عصبة الأمم. ويتم الطلب من الأمين العام بأن يرسل نسخاً موقعة منها إلى الأطراف السامية المتعاقدة.

وقد وقع المفوضون على هذه المعاهدة بحسن نية.

وقع فى لوكارنو، ١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٥.

- لوثر - ستريسمان - اميل فاندرفيلد - آرى بريان - أوستن تشامبرلين - بنيتو موسوليني

(٣) الملحقان ب، جـ: ميثاقا التحكيم بين ألمانيا، وبلجيكا، وبين ألمانيا، وفرنسا (ترجمة)^(١)

(١) نصوص الميثاقين متطابقان).

ثم تفويض الموقعين أئذاء بناء على السلطة المخولة لهم من حكوماتهم لتحديد الوسائل التى يمكن من خلالها التوصل إلى التسوية السلمية لكل المعائل التى لا يمكن حلها بالوسائل الودية بين ألمانيا وبلجيكا، وذلك طبقاً لما جاء فى المادة الثالثة من المعاهدة المعقودة اليوم بين ألمانيا، وبلجيكا، وفرنسا، وبريطانيا العظمى، وإيطاليا.

قد وافقوا على ما يلى:

الجزء الأول:

المادة ١: سيتم إحالة كل المنازعات بكافة أشكالها التى تنشأ بين ألمانيا، وبولندا (تشيكوسلوفاكيا)، حيث تكون هناك نزاعات حول حقوق الأطراف، والتى لا يمكن تسويتها ودياً بالوسائل الدبلوماسية المعتادة، سيتم إحالتها إلى محكمة تحكيم أو إلى محكمة العدل الدولية الدائمة على نحو ما هو مفصل لاحقاً سيتم إحالتها إلى محكمة تحكيم أو إلى محكمة

العدل الدولية الدائمة، كما هو مفصل لاحقاً. وتوافق الأطراف على أن المنازعات المشار إليها أنفاً تشمل على وجه الخصوص تلك المنازعات المنصوص عليها في المادة ١٣ من عهد عصبة الأمم.

ولا ينطبق هذا الشرط على المنازعات التي تنشأ بسبب وقائع حدثت قبل هذا الاتفاق وتنتمي إلى الماضي.

أما المنازعات التي يحدد لتسويتها إجراءات خاصة طبقاً لاتفاقات أخرى سارية المفعول بين ألمانيا وبلجيكا (فرنسا) فإنه سيتم تسويتها طبقاً للبند الواردة في تلك الاتفاقات.

المادة ٢: قبل أن يتم اللجوء إلى إجراء تحكيمي، أو إلى محكمة العدل الدولية الدائمة، يمكن، بموافقة الأطراف، إحالة النزاع للتسوية الودية، أو إلى لجنة دولية دائمة تسمى "لجنة التوفيق الدائمة" يتم تكوينها بموجب هذا الاتفاق.

المادة ٣: في حالة نشوب نزاع حدث في سياق يقع طبقاً للقانون الداخلي لأحد الأطراف، في إطار اختصاص المحاكم الوطنية لهذا الطرف، فإن موضوع النزاع لن يحال إلى الإجراءات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية، وذلك ريثما تقوم السلطة القضائية الوطنية المختصة بالتوصل إلى تقدير نهائي لهذا الأمر في خلال فترة زمنية معقولة.

المادة ٤: تتألف لجنة التوفيق الدائمة المشار إليها في المادة ٢ من خمسة أعضاء يتم تعيينهم على النحو التالي: تعين كلا من الحكومتين الألمانية والبلجيكية (الفرنسية) مفوضاً من مواطنيها، كما تعين باتفاق مشترك ثلاث مفوضين يختارون من مواطني دول أخرى على أن ينتمي هؤلاء إلى جنسيات مختلفة. وتقوم الحكومتان الألمانية والبلجيكية (الفرنسية) بتعيين رئيس للجنة من بين هؤلاء المفوضين. ويعين المفوضون لمدة ثلاث سنوات، قابلة للتجديد. ويستمر المفوضون في أداء مهامهم حتى يتم تعيين من يحل محلهم. وفي كل الحالات، حتى انتهاء العمل الذي يقومون به عند نهاية مدة تعيينهم.

وفي حالة خلو منصب أحد المفوضين نتيجة الوفاة أو الاستقالة أو لأي سبب آخر، فإنه يتم شغل المنصب في أقرب فرصة بالطريق المحدد مسافاً.

المادة ٥: يتم تشكيل لجنة التوفيق الدائمة في خلال ثلاثة شهور من سريان هذه الاتفاقية.

فإذا لم يتم تعيين المفوضين الذين يجب تعيينهم بصفة مشتركة، خلال تلك الفترة، أو في حالة عدم شغل منصب شاغر في خلال ثلاثة شهور من إعلان أن المنصب قد أصبح شاغراً، فإنه يتم للطلب من رئيس الاتحاد السويسري بأن يقوم في حالة فشل الطرفين في التوصل إلى اتفاق، باتخاذ قرار للتعين.

المادة ٦: يتم إخطار لجنة التوفيق الدائمة من خلال طلب موجه إلى الرئيس يقدمه الطرفان بالتوافق، أو يقدمه أحد الطرفين في حالة عدم وجود هذا التوافق. ويجب أن تتضمن الطلب ملخصاً لموضوع النزاع، يليه دعوة للجنة لاتخاذ الإجراءات اللازمة للتوصل إلى تسوية ودية للنزاع.

فإذا كان الطلب مقبلاً من طرف واحد فحسب، فإنه يتم إخطار الطرف الآخر بدون تأخير.

المادة ٧: في خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديم الحكومة الألمانية أو الحكومة البلجيكية (الفرنسية) النزاع إلى لجنة التوفيق الدائمة، يمكن لأي من الطرفين، وبمناسبة هذا النزاع بالتحديد أن يغير مندوبه لدى اللجنة بشخص آخر. أكثر تخصصاً في موضوع النزاع.

وعلى الطرف الذي يستعمل هذا الحق أن يخطر فوراً الطرف الآخر. وفي هذه الحالة، فإن من حق هذا الطرف أن ينتهج مسلكاً مماثلاً خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ استلامه للإخطار.

المادة ٨: إن مهمة لجنة التوفيق الدائمة هي بلورة القضايا محل النزاع، وتجميع المعلومات اللازمة لتحقيق هذه المهمة من خلال الاستعلام وغيره من الأدوات، والسعي لحث الأطراف على التوصل إلى اتفاق. ويمكن للجنة بعد فحص الموضوع، أن تخطر الأطراف بعناصر التسوية التي تقترحها، مع تحديد فترة زمنية لإتخاذ قرار بشأن قبول تلك العناصر. وبانتهاء أعمالها، يجب أن تكتب للجنة تقريراً يحدد طبقاً لمعطيات الحالة، إذا كانت الأطراف قد توصلت إلى اتفاق، وما هي عناصر الاتفاق، أو أنه لم يمكن التوصل إلى التسوية.

ويجب أن تنتهي أعمال اللجنة، في خلال ستة شهور من تاريخ إخطار اللجنة بالنزاع، ما لم توافق الأطراف على غير ذلك.

المادة ٩: في حالة عدم وجود نص مخالف، فإن لجنة التوفيق الدائمة تضع لاحقة إجراءاتها، والتي يجب في كل الحالات أن تمكن الأطراف من التعبير عن وجهة نظرها. وفيما يتعلق بالتحقيق الذي تقوم به اللجنة، فإن اللجنة، مستصرف طبقاً لنصوص الفصل الثالث (اللجان الدولية للاستعلام) لميثاق لاهاي للصادرة في ١٨ أكتوبر سنة ١٩٠٧ بشأن التسوية السلمية للمنازعات الدولية، ما لم تقرر اللجنة بالاجماع خلاف ذلك.

المادة ١٠: تجتمع اللجنة الدائمة للتوفيق في مكان يختاره رئيس اللجنة، وذلك إذا لم يتوفر اتفاق بين الأطراف على هذا المكان.

المادة ١١: أعمال اللجنة الدائمة للتوفيق ليست علنية ما لم تقرر اللجنة خلاف ذلك بموافقة الأطراف.

المادة ١٢: يتم تمثيل الأطراف لدى لجنة التوفيق الدائمة من خلال وكلاء، تكون مهمتهم أن يكونوا حلقة وصل بين الأطراف واللجنة. ويمكن لهؤلاء الاستعانة بالمستشارين والخبراء الذين يقومون بتعيينهم، وأن يطلبوا الاستماع إلى الأشخاص الذين تتوافر لديهم شواهد.

ويمكن للجنة من جانبها أن تطلب تفسيراً شفويًا من الوكلاء، والمستشارين، والخبراء المعيّنين من الأطراف، وكذلك من الأشخاص الذين ترى أنه من المفيد استدعائهم بموافقة حكوماتهم.

المادة ١٣: ما لم يرد نص خلاف ذلك في تلك الاتفاقية، فإن قرارات لجنة التوفيق الدائمة تؤخذ بالأغلبية.

المادة ١٤: تتعهد الحكومتان الألمانية والبلجيكية (الفرنسية) بتسهيل أداء لجنة التوفيق الدائمة لعملها، وبالذات فيما يتعلق بمدى الوثائق والمعلومات اللازمة إلى أقصى حد ممكن، بالإضافة إلى استعمال الوسائل المتاحة لديها لتمكين أعضاء اللجنة من دخول أراضيها طبقاً للقوانين المتبعة وذلك من أجل استدعاء وسماع الشهود والخبراء، وزيارة الأماكن موضوع النزاع.

المادة ١٥: أثناء عمل لجنة التوفيق الدائمة، يحصل كل مندوب على أجر يتحدد طبقاً للاتفاق بين الحكومتين الألمانية والبلجيكية (الفرنسية)، ويسهم كلا منهما بنصيب متساو في تلك الأجر.

المادة ١٦: في حالة عدم التوصل إلى اتفاق ودى أمام لجنة التوفيق الدائمة يتم إحالة النزاع، بموجب اتفاق خاص، إما إلى محكمة العدل الدولية الدائمة في إطار الشروط وطبقاً للإجراءات الواردة في لوائحها، أو إلى محكمة تحكيم طبقاً للشروط وفى إطار الإجراءات المحددة في ميثاق لاهاى للصادر في ١٨ أكتوبر سنة ١٩٠٧ بشأن التسوية السلمية للمنازعات.

فإذا لم يتمكن الطرفان من التوصل إلى اتفاق حول إجراءات الاتفاق الخاص في خلال شهر، فإن أى طرفين يمكن أن يعرض النزاع على محكمة العدل الدولية الدائمة من خلال طلب يقدمه.

الجزء الثاني

المادة ١٧: المسائل محل التنازع بين الحكومتين الألمانية والبلجيكية (الفرنسية) والتي لا يمكن تسويتها ونيا بالطرق الدبلوماسية العادية والتي لا يمكن تسويتها من خلال القرار القضائي كما هو وارد في المادة رقم ١ من هذه المعاهدة، والتي لم يتحدد إجراء لتسويتها بموجب الاتفاقات الأخرى السارية المفعول بين الطرفين، يجب تقديمها إلى لجنة للتوفيق الدائمة، والتي سيكون من واجبها أن تقترح على الطرفين حلا مقبولا، وتقدم تقريراً في كل الحالات.

وسيطبق الإجراء الوارد في المواد ٦-١٥ من هذه المعاهدة.

المادة ١٨: إذا لم يتوصل الطرفان إلى اتفاق في خلال شهر من إنهاء أعمال لجنة التوفيق الدائمة، سيتم إحالة الأمر، بناء على طلب أي من الطرفين، إلى مجلس عصبة الأمم، والذي يجب أن يتعامل معها طبقاً للمادة ١٥ من عهد العصبة.

البند العامة :

المادة ١٩: في كل الحالات، ولاسيما ما إذا كان الأمر الذي يختلف حوله الطرفان ناشئاً من تصرفات حدثت بالفعل، أو في طريقها إلى الحدوث، فإن لجنة التوفيق، أو محكمة التحكيم أو محكمة العدل الدولية الدائمة في حالة عدم إخطار اللجنة، وبناء على المادة ٤١ من لائحته، تحدد في أقصر وقت ممكن، الإجراءات المؤقتة الواجب اتخاذها. وعلى المنوال ذاته، سيتعين على مجلس عصبة الأمم، إذا ما تم إحالة الأمر إليه أن يتأكد من اتخاذ الإجراءات المؤقتة اللازمة. وتتعهد الحكومتان الألمانية والبلجيكية (الفرنسية) باحترام هذه الإجراءات، وأن تمتنع عن اتخاذ أي إجراءات يمكن أن ترتب نتائج تؤثر على تنفيذ القرار أو على الترتيبات التي تقترحها لجنة التوفيق الدائمة، أو مجلس عصبة الأمم، كما تمتنع بصفة عامة عن أي إجراء من أي نوع يمكن أن يزيد النزاع اشتعالاً أو يطيل من أمده.

المادة ٢٠: تطبق الاتفاقية بين ألمانيا وبلجيكا (فرنسا) حتى لو أبدت أطراف أخرى اهتماماً بالنزاع.

المادة ٢١: يتعين التصديق على هذا الاتفاق. كما يتم ايداع التصديقات لدى عصبة الأمم في جنيف مترامنة مع ايداع تصديقات المعاهدة المعقودة اليوم بين ألمانيا، وبلجيكا، وفرنسا، وبريطانيا العظمى، وإيطاليا.

وسيدأ سريان مفعول الاتفاقية طالما أن المعاهدة المشار إليها أنفا سارية المفعول.

تم كتابة هذه الاتفاقية من نسخة واحدة يتم ايداعها لدى أرسيف عصبة الأمم، ويقوم الأمين العام للعصبة بتسليم نسختين مصدقتين من كل منهما للحكومتين المتعاقبتين. وقع في لوكارنو، ١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٥.

(٤) الملحقان د، هـ: معاهدتا التحكيم بين ألمانيا، وبولندا، وبين ألمانيا وتشيكوسلوفاكيا (ترجمة)^(١).

(١) نصوص المعاهدتين متطابقتان.

إن رئيس الأبراطورية الألمانية، ورئيس الجمهورية البولندية (التشيكوسلوفاكية). وقد صمما على إقرار السلام بين ألمانيا وبولندا (تشيكوسلوفاكيا) من خلال التأكيد على التسوية السلمية للمنازعات التي قد تنشأ بين دولتهما. كما أعلننا أن احترام الحقوق الناشئة عن المعاهدة أو عن قانون الأمم هو أمر ملزم للمحاكم الدولية.

كما وافقا على الاعتراف بأن حقوق الدولة لا يمكن تعديلها إلا بموافقتها. كما أنهما تتظران بعين العطف إلى أن الاحترام الدقيق لوسائل التسوية السلمية للمنازعات الدولية يمهّد لتسوية المسائل التي يمكن أن تكون سببا للشقاق بين الدول، بدون اللجوء للقوة. كما قررا أن يجسدا في شكل معاهدة عزمهما المشترك في هذا الصدد. كما عينا ممثلهم المفوضين التالية أسمائهم (تم حذف الأسماء)، والذين تبادلوا وثائق التفويض، والتي تبين صحتها في المضمون والشكل، قد وافقوا على.

الجزء الأول:

المادة ١: سيتم إحالة كل المنازعات بكافة أشكالها التي تنشأ بين ألمانيا، وبولندا (تشيكوسلوفاكيا)، حيث تكون هناك نزاعات حول حقوق الأطراف، والتي لا يمكن تسويتها وديا بالوسائل الدبلوماسية المعتادة، سيتم إحالتها إلى محكمة تحكيم أو إلى محكمة العدل الدولية الدائمة نحو ما هو مفصل لاحقا. وتوافق الأطراف على أن المنازعات المشار إليها آنفا تشمل على وجه الخصوص تلك المنازعات المنصوص عليها في المادة ١٣ من عهد عصبة الأمم.

ولا ينطبق هذا الشرط على المنازعات التي تنشأ بسبب وقائع حدثت قبل هذا الاتفاق وتنتمي إلى الماضي.

أما المنازعات التي يحدد لتسويتها إجراءات خاصة طبقاً لاتفاقات أخرى سارية المفعول بين الطرفين الساميين المتعاقدين فإنه سيتم تسويتها طبقاً للبند الواردة في تلك الاتفاقات.

المادة ٢: قبل أن يتم اللجوء إلى إجراء تحكيمي، أو إلى محكمة العدل الدولية الدائمة، يمكن، بموافقة الأطراف، إحالة النزاع للتسوية الودية، إلى لجنة دولية دائمة تسمى "لجنة التوفيق الدائمة" يتم تكوينها بموجب هذا الاتفاق.

المادة ٣: في حالة نشوب نزاع حدث في سياق يقع طبقاً للقانون الداخلي لأحد الأطراف، في إطار اختصاص المحاكم الوطنية لهذا الطرف، فإن موضوع النزاع لن يحال إلى الإجراءات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية، وذلك ريثما تقوم السلطة القضائية الوطنية بالمختصة بالتوصل إلى تقدير نهائي لهذا الأمر في خلال فترة زمنية معقولة.

المادة ٤: تتألف لجنة التوفيق الدائمة المشار إليها في المادة ٢ من خمسة أعضاء يتم تعيينهم على النحو التالي: يعين كلا من الطرفين الساميين المتعاقدين مفوضاً من مواطنيهما، كما يعين باتفاق مشترك ثلاث مفوضين يختارون من مواطني دول أخرى على أن ينتمى هؤلاء إلى جنسيات مختلفة. ويقوم الطرفان الساميان المتعاقدان بتعيين رئيس اللجنة من بين هؤلاء المفوضين. ويعين المفوضون لمدة ثلاث سنوات، قابلة للتجديد. ويستمر المفوضون في أداء مهامهم حتى يتم تعيين من يحل محلهم. وفي كل الحالات، حتى انتهاء العمل الذي يقومون به عند نهاية مدة تعيينهم.

وفي حالة خلو منصب أحد المفوضين نتيجة للوفاة أو الاستقالة أو لأي سبب آخر، فإنه يتم شغل المنصب في أقرب فرصة بالطريق المحدد سلفاً.

المادة ٥: يتم تشكيل لجنة التوفيق الدائمة في خلال ثلاثة شهور من سريان هذه الاتفاقية.

فإذا لم يتم تعيين المفوضين الذين يجب تعيينهم بصفة مشتركة، خلال تلك الفترة، أو في حالة عدم شغل منصب شاغر في خلال ثلاثة شهور من إعلان أن المنصب قد أصبح شاغراً، فإنه يتم الطلب من رئيس الاتحاد السويسري بأن يقوم في حالة فشل الطرفين في التوصل إلى اتفاق، باتخاذ قرار التعيين.

المادة ٦: يتم إخطار لجنة التوفيق الدائمة من خلال طلب موجه إلى الرئيس يقدمه الطرفان بالتوافق، أو يقدمه أحد الطرفين في حالة عدم وجود هذا التوافق. ويجب أن يتضمن الطلب ملخصاً لموضوع النزاع، يليه دعوة للجنة لاتخاذ الإجراءات اللازمة للتوصل إلى تسوية ودية للنزاع.

فإذا كان الطلب مقبلاً من طرف واحد فحسب، فإنه يتم إخطار الطرف الآخر بدون تأخير.

المادة ٧: فى خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تقديم أى من الطرفين الساميين المتعاقدين النزاع إلى لجنة التوفيق الدائمة، يمكن لأى من الطرفين، وبمناسبة هذا النزاع بالتحديد أن يغير مندوبه لدى اللجنة بشخص آخر. أكثر تخصصا فى موضوع النزاع.

وعلى الطرف الذى يستعمل هذا الحق أن يخطر فوراً الطرف الآخر. وفى هذه الحالة، فإن من حق هذا الطرف أن ينتهج مسلكاً مماثلاً خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ استلامه للإخطار.

المادة ٨: إن مهمة لجنة التوفيق الدائمة هى بلورة القضايا محل النزاع، وتجميع المعلومات اللازمة لتحقيق هذه المهمة من خلال الاستعلام وغيره من الأدوات، والسعى لحث الأطراف على التوصل إلى اتفاق. ويمكن للجنة بعد فحص الموضوع، أن تخطر الأطراف بعناصر التسوية التى تقترحها، مع تحديد فترة زمنية لإتخاذ قرار بشأن قبول تلك العناصر. وبانتهاء أعمالها، يجب أن تكتب اللجنة تقريراً يحدد طبقاً لمعطيات الحالة، إذا كانت الأطراف قد توصلت إلى اتفاق، وما هى عناصر الاتفاق، أو أنه لم يمكن التوصل إلى التسوية.

ويجب أن تنتهى أعمال اللجنة، فى خلال ستة شهور من تاريخ إخطار اللجنة بالنزاع، ما لم توافق الأطراف على غير ذلك.

المادة ٩: فى حالة عدم وجود نص مخالف، فإن لجنة التوفيق الدائمة تضع لائحة إجراءاتها، والتى يجب فى كل الحالات أن تمكن الأطراف من التعبير عن وجهة نظرهما. وبما يتعلق بالتحقيق الذى تقوم به اللجنة، فإن اللجنة، ستصرف طبقاً لنصوص الفصل الثالث (اللجان الدولية للاستعلام) لميثاق لاهى الصادرة فى ١٨ أكتوبر سنة ١٩٠٧ بشأن التسوية السلمية للمنازعات الدولية، ما لم تقرر اللجنة بالاجماع خلاف ذلك.

المادة ١٠: تجتمع اللجنة الدائمة للتوفيق فى مكان يختاره رئيس اللجنة، وذلك إذا لم يتوفر اتفاق بين الأطراف على هذا المكان.

المادة ١١: أعمال لجنة الدائمة للتوفيق ليست علنية ما لم تقرر اللجنة خلاف ذلك بموافقة الأطراف.

المادة ١٢: يتم تمثيل الأطراف لدى لجنة التوفيق الدائمة من خلال وكلاء، تكون مهمتهم أن يكونوا حلقة وصل بين الأطراف واللجنة. ويمكن لهؤلاء الاستعانة بالمستشارين والخبراء الذين يقومون بتعيينهم، وأن يطلبوا الاستماع إلى الأشخاص الذين تتوافر لديهم شواهد.

ويمكن للجنة من جانبها أن تطلب تفسيره شفويا من الوكلاء، والمستشارين، والخبراء المعيّنين من الأطراف، وكذلك من الأشخاص الذين ترى أنه من المفيد استدعائهم بموافقة حكوماتهم.

المادة ١٣: ما لم يرد نص خلاف ذلك في تلك الاتفاقية، فإن قرارات لجنة التوفيق الدائمة تؤخذ بالأغلبية.

المادة ١٤: يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان بتسهيل أداء لجنة التوفيق الدائمة لعملها، وبالذات فيما يتعلق بمدى بالوثائق والمعلومات اللازمة إلى أقصى حد ممكن، بالإضافة إلى استعمال الوسائل المتاحة لديها لتمكين أعضاء اللجنة من دخول أراضيها طبقا للقوانين المتبعة وذلك من أجل استدعاء وسماع الشهود والخبراء، وزيارة الأماكن موضوع النزاع.

المادة ١٥: أثناء عمل لجنة التوفيق الدائمة، يحصل كل مفوض على أجر يتحدد طبقاً للاتفاق بين الطرفين الساميين المتعاقدين، ويسهم كلا منهما بنصيب متساو في تلك الأجور.

المادة ١٦: في حالة عدم التوصل إلى اتفاق ودى أمام لجنة التوفيق الدائمة يتم إحالة النزاع، بموجب اتفاق خاص، إما إلى محكمة العدل الدولية الدائمة في إطار الشروط وطبقاً للإجراءات الواردة في لائحته، أو إلى محكمة تحكيم طبقاً للشروط وفي إطار الإجراءات المحددة في ميثاق لاهاي الصادر في ١٨ أكتوبر سنة ١٩٠٧ بشأن التسوية السلمية للنزاعات.

فإذا لم يتمكن الطرفان من التوصل إلى اتفاق حول إجراءات الاتفاق الخاص في خلال شهر، فإن أى الطرفين يمكن أن يعرض النزاع على محكمة العدل الدولية الدائمة من خلال طلب يقدمه.

الجزء الثاني

المادة ١٧: المسائل محل النزاع بين الحكومتين الألمانية، والبولندية (للتشيكوملوفاكية) والتي لا يمكن تسويتها ودياً بالطرق الدبلوماسية العادية والتي لا يمكن تسويتها من خلال القرار القضائي كما هو وارد في المادة رقم ١ من هذه المعاهدة، والتي لم يتحدد إجراء لتسويتها بموجب الاتفاقات الأخرى السارية المفعول بين الطرفين، يجب تقديمها إلى لجنة التوفيق الدائمة، والتي سيكون من واجبها أن تقترح على الطرفين حلاً مقبولاً، وتقدم تقريراً في كل الحالات.

وسيطبق الإجراء الوارد في المواد ٦-١٥ من هذه المعاهدة.

المادة ١٨: إذا لم يتوصل الطرفان إلى اتفاق في خلال شهر من إنهاء أعمال لجنة التوفيق الدائمة، سيتم إحالة الأمر، بناء على طلب أى من الطرفين، إلى مجلس عصبة الأمم، والذي يجب أن يتعامل معها طبقاً للمادة ١٥ من عهد العصبة.

البند العامة :

المادة ١٩: فى كل الحالات، ولاسيما ما إذا كان الأمر الذى يختلف حوله الطرفان ناشئاً من تصرفات حدثت بالفعل، أو فى طريقها إلى الحدوث، فإن لجنة التوفيق، أو محكمة التحكيم أو محكمة العدل الدولية الدائمة فى حالة عدم إخطار اللجنة، وبناء على المادة ٤١ من لوائحها، تحدد فى أقصر وقت ممكن، الإجراءات المؤقتة الواجب اتخاذها. وعلى المنوال ذاته، سيتعين على مجلس عصبة الأمم، إذا ما تم إحالة الأمر إليه أن يتأكد من اتخاذ الإجراءات المؤقتة اللازمة. ويتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان باحترام هذه الإجراءات، وأن يمتنع عن اتخاذ أى إجراءات يمكن أن ترتب نتائج تؤثر على تنفيذ القرار أو على الترتيبات التى تقترحها لجنة التوفيق الدائمة، أو مجلس عصبة الأمم، كما تمتنع بصفة عامة عن أى إجراء من أى نوع يمكن أن يزيد النزاع اشتعالاً أو يطيل من أمده.

المادة ٢٠: تطبق الاتفاقية بين الطرفين الساميين المتعاقدين حتى لو أبدت أطراف أخرى اهتماماً بالنزاع.

المادة ٢١: لا تؤثر هذه المعاهدة، والتى هى متطابقة مع عهد عصبة الأمم، على حقوق والتزامات الطرفين الساميين المتعاقدين باعتبارهما عضوين فى عصبة الأمم، ولا يمكن تفسيرها بشكل يجعلها يقيد للزام العصبة بأن تتخذ الإجراءات اللازمة والفعالة اللازمة لضمان السلم العالمى.

المادة ٢٢: يتعين التصديق على هذا الاتفاق. كما يتم ايداع التصديقات لدى عصبة الأمم فى جنيف مترامنة مع ايداع تصديقات المعاهدة المعمودة اليوم بين ألمانيا، وبلجيكا، وفرنسا، وبريطانيا العظمى، وإيطاليا.

وسيدأ سريان مفعول الاتفاقية طالما أن المعاهدة المشار إليها أنفا سارية المفعول. تم كتابة هذه الاتفاقية من نسخة واحدة يتم ايداعها لدى أرسيف عصبة الأمم، ويقوم الأمين العام للعصبة بتسليم نسختين مصدقتين من كل منهما للحكومتين المتعاقبتين. وقع فى لوكارنو، ١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٥.

(٥) الملحق و: مسودة مذكرة جماعية إلى ألماتيا فيما يتعلق بالمادة ١٦ من عهد عصبة الأمم.

طلب الوفد الألماني تفسيرات معينة فيما يتعلق بالمادة ١٦ من عهد عصبة الأمم.

ولمنا في موقف التحدث باسم العصبة، ولكننا بالنظر إلى المناقشات التي دارت في الجمعية وفي لجان عصبة الأمم، وبعد المشاورات التي تمت بيننا، لا تردد في إخطاركم بالتفسير الذي نراه للمادة ١٦.

طبقاً لهذا التفسير، فإن الالتزامات الناشئة عن المادة المذكورة على أعضاء العصبة يجب أن تفهم على أن كل دولة عضو في العصبة ملتزمة بالتعاون المخلص والفعال لدعم العهد ومقاومة أي عمل من أعمال العدوان إلى الحد الذي يتوافق مع قدراتها العسكرية وموقفها الجغرافي.

(٦) معاهدتان بين فرنسا، وبولندا، وبين فرنسا، وتشيكوسلوفاكيا^(١)

(المعاهدتان متطابقتان)

أن رئيس الجمهورية الفرنسية، ورئيس الجمهورية البولندية (التشيكوسلوفاكية).

تحدوهما الرغبة المتمثلة في رؤية أوروبا وقد نجت من ويلات الحرب من خلال المراعاة الأمانة للتعهدات التي تم التوصل إليها اليوم فيما يتعلق بإقرار السلام العام.

قد اتفقا على أن يقدمتا النفع لبعضهما بشكل متبادل من خلال معاهدة تم التوصل إليها في إطار عهد عصبة الأمم والمعاهدات السارية بينهما.

وأن يحللا هذا الأمر إلى مفاوضاتها (تم حذف الأسماء). وقد تبين بعد فحص أوراق هؤلاء المفوضين أنها صالحة في الشكل والمضمون، وقد اتفقا على البنود التالية:

المادة ١: في حالة إذا ما تعرضت بولندا (تشيكوسلوفاكيا) أو فرنسا لخطر ناشئ عن عدم الالتزام بالتعهدات التي تم التوصل إليها اليوم بينهم وبين ألمانيا، فيما يتعلق بإقرار السلم العلم، فإن فرنسا وبولندا (تشيكوسلوفاكيا) وطبقاً للمادة ١٦ من عهد عصبة الأمم، يتعهدان بأن يقدمتا لبعضهما البعض المساعدة والعون الفوري، إذا كان هذا الخطر مصحوباً بلجوء للسلاح دون استقزاز.

وفي حالة عدم قدرة مجلس عصبة الأمم عند النظر في المسألة المحالة إليه طبقاً لهذا التعهد، في أن يجعل تقريره مقبولاً من أعضائه عدا ممثلي الأطراف المتنازعة. وفي حالة تعرض بولندا (تشيكوسلوفاكيا) أو فرنسا لهجوم بدون استقزاز، فإن فرنسا، وبولندا (تشيكوسلوفاكيا) طبقاً للمادة ١٥ فقرة ٧ من عهد عصبة الأمم، ستقدم المساعدة والعون الفوري لبعضهما.

المادة ٢: ليس فى هذه المعاهدة ما يؤثر على حقوق وواجبات الطرفين الساميين المتعاقدين كعضوين فى عصبة الأمم، أو ما يفسر على أنه يحد من التزام العصبة باتخاذ أى إجراء تراه مناسبا وفعالا لإقرار السلم العالمى.

المادة ٣: يتم تسجيل هذه المعاهدة لدى عصبة الأمم طبقا للعهد.

المادة ٤: سوف يتم التصديق على هذه المعاهدة، وإيداع التصديقات لدى عصبة الأمم فى جنيف فى الوقت ذاته الذى يتم فيه إيداع التصديق على المعاهدة المعقودة بين ألمانيا، وبلجيكا، وفرنسا، وبريطانيا العظمى، وإيطاليا، والتصديق على المعاهدة المعقودة فى الوقت ذاته بين ألمانيا، وبولندا، وستدخل هذه المعاهدة حيز المفعول وتظل سارية على غرار ما هو وارد فى المعاهدات المشار إليها.

وقد تم تحرير هذه المعاهدة من نسخة واحدة تودع فى أرشيف عصبة الأمم، وسيتم الطلب من الأمين العام للعصبة بأن يرسل نسخا مصدقة من كل منها إلى الطرفين الساميين المتعاقدين.

وقع فى لوكارنو فى ١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٥.

الملحق رقم (١٣)
الميثاق الثلاثى الموقع بين ألمانيا، وإيطاليا، واليابان
فى ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٤٠

المصدر: د. بطرس بطرس غالى، السلام السوفيتى فى أوروبا الشرقية، (القاهرة: مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٥٤)

"بما أن الشرط الأساسى لقيام السلام الدائم هو أن تحصل كل أمة فى العالم على كفايتها من الأقاليم، لذلك قررت الحكومات الألمانية والإيطالية واليابانية أن تتبادل المساعدة، وتتعاون فيما بينها لتحقيق أمنية كل منها فى منطقة الشرق الأقصى لآسيا الكبرى، وفى الأقاليم الأوروبية.

وترمى هذه الحكومات من ذلك الهدف الرئيسى إلى إقامة نظام جديد يهدف إلى توفير السعادة والرفاهية لشعوب هذه المناطق، وإلى المحافظة على هذا النظام.

فضلا عن هذا ترغب الحكومات الثلاث فى أن تشرك معها أى أمة أخرى من سائر أنحاء العالم بشرط أن تكون أمنائها موجهة توجيهها مماثلا لمقاصدها. وهى ترجو بذلك أن تثمر جهودها ويتحقق هدفها النهائى وهو "السلام العالمى".

وبناء على ذلك تم الاتفاق بين الحكومات الألمانية والإيطالية واليابانية على ما يلى:

المادة ١: تعترف اليابان بأشراف ألمانيا وإيطاليا على إقامة نظام جديد فى أوروبا وتحترم ذلك.

المادة ٢: تعترف ألمانيا وإيطاليا بأشراف اليابان على إقامة نظام جديد فى منطقة الشرق الأقصى بآسيا الكبرى وتحترم ذلك.

المادة ٣: اتفقت ألمانيا وإيطاليا واليابان على بذل الجهود المشتركة للتعاون على الأساس السالف الذكر. وإذا وقع اعتداء على أحد الأطراف المتعاقدين من دولة لم تشببك بعد فى الحرب الأوروبية، أو فى النزاع الصينى اليابانى تتبادل هذه الأطراف المعونة بكافة الوسائل السياسية والإقتصادية والعسكرية.

المادة ٤: لتنفيذ هذا الاتفاق تعقد حالا لجان فنية مشتركة يعين أعضاؤها من قبل حكومات ألمانيا وإيطاليا واليابان.

المادة ٥: تصرح كل من ألمانيا وإيطاليا واليابان بأن هذه الشروط لا تؤثر فى الأوضاع السياسية القائمة فى الوقت الحاضر بين كل من الأطراف الثلاثة وروسيا السوفيتية.

المادة ٦: يسرى هذا الاتفاق بمجرد التوقيع عليه، ويعمل به لمدة عشر سنوات ابتداء من تاريخ سريانه، وتدخل الأطراف المتعاقدة في مفاوضات لتجديده بناء على طلب أى طرف قبل نهاية هذا الأجل بوقت كاف.

بناء على هذا وقع المذكورون على هذا الاتفاق بإمضائهم وبصموه بأختامهم بعد التثبت من صحة تفويضهم من حكوماتهم.

تحرر فى برلين من ثلاث نسخ أصلية بتاريخ ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٤٠ الموافق للعام الثامن من العهد الفاشى، والموافق لليوم السابع والعشرين من الشهر التاسع للعام الخامس عشر من العهد السيوفى.....".

ملحق رقم (١٤)
ميثاق الأطلسنطى
الصادر فى ١٢ أغسطس ١٩٤١

المصدر:

Winston Churchill, *The Second World War: The Great Alliance*, (Houghton Mifflin, 1950), pp. 443 - 444

(قام مؤلف الكتاب بالترجمة)

يعتقد رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، ورئيس وزراء بريطانيا تشرشل ممثلاً لحكومة جلالة الملك فى المملكة المتحدة، وقد التقيا سوياً، أنه من المناسب إعلان عدداً من المبادئ المشتركة فى المياسة القومية لحكومتى دولتيهما، يتأسس عليها آمالهم فى مستقبل أفضل للعالم.

أولاً : أن لا تسعى الدولتان إلى التوسع سواء الإقليمى أو ماعداه.

ثانياً : ترغب الدولتان فى رؤية عدم حدوث تغيرات إقليمية لا تتفق مع الرغبات الحرة للشعوب ذات الشأن.

ثالثاً : تحترم الدولتان حق كل الشعوب فى اختيار الحكومة التى ستعيش فى ظلها، وترغبان فى رؤية حقوق السيادة، والحكم الذاتى وقد امتعيت للشعوب التى خرجت منها بالقوة.

رابعاً : ستسعى الدولتان، احتراماً لتعهداتها الراهنة، إلى دعم تمتع كل الدول، كبيرها وصغيرها، منتصرة أو مهزومة، بالتجارة والمواد الأولية المتاحة فى العالم التى تحتاجها لأغراض رفاهتها الاقتصادية، وعلى قدم المساواة.

خامساً : ترغب الدولتان فى تحقيق أكبر قدر من التعاون بين جميع الأمم فى المجال الإقتصادى، بهدف تحسين مستويات العمل، والتطور الإقتصادى، والأمن الاجتماعى للجميع.

سادساً : بعد للتخطيم النهائى للطغيان للنازى، تأمل الدولتان فى إنشاء سلام يكفل لكل الأمم العيش فى أمان فى إطار حدودها، وتؤكد لكل البشر فى كل البلاد أنهم سيحيوا حياتهم متحررين من الخوف والحاجة.

سابعاً : يجب أن يضمن هذا السلام لكل البشر أن يجوبوا أعالي البحار والمحيطات بدون قيود.

ثامناً: نعتقد الدولتان أنه لأسباب واقعية ومفهومة، فإن كل أمم الأرض ينبغي أن تتخلى عن استعمال القوة. وبما أنه لا يمكن إدامة السلام في المستقبل إذا قامت الدول التي تهدد أو قد تهدد بالعنوان خارج حدودها، بتسخير الأسلحة البرية، والبحرية، والجوية، فإنهما يعتقدان أن نزع سلاح هذه الدول هو أثر ضروري حتى يمكن إنشاء نظام أعرض وأكثر ديمومة للأمن العام. كذلك، فإنهما سيساعدان ويشجعان كل الإجراءات العملية الأخرى التي ستؤدي إلى تخفيف العبء الساقط للتسلح على الدول المحبة للسلام.

الملحق رقم (١٥)
إعلان يالطا
بيان حول مؤتمر القرم لرؤساء حكومات
الاتحاد السوفييتي، والولايات المتحدة وبريطانيا
العظمى الصادر في ١١ فبراير سنة ١٩٤٥

المصدر:

The Tehran, Yalta, and Potsdam Conferences' Documents, (Moscow, Progress Publishers, 1969), pp. 48-53.

(قام المؤلف بالترجمة)

في خلال الأيام الثمان الماضية التقى ونستون تشرشل، رئيس وزراء المملكة المتحدة، وفرانكلين روزفلت رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، والمارشال ستالين، رئيس مجلس مفوضي الشعب باتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية، مع وزراء خارجيتهم، ورؤساء أركان حريهم، ومستشاريهم الآخرين وذلك في القرم.

وقد أصدر رئيس وزراء المملكة المتحدة، ورئيس الولايات المتحدة الأمريكية، ورئيس مجلس مفوضي الشعب باتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية، البيان التالي حول نتائج مؤتمر القرم.

(١)

هزيمة ألمانيا

لقد بحثنا وقررنا الخطط الرئيسة للدول المتحالفة الثلاث لتحقيق الهزيمة النهائية للعدو المشترك. لقد التقى رؤساء أركان الحرب للدول المتحالفة الثلاث في شكل اجتماعات يومية طوال المؤتمر. وقد كانت هذه الاجتماعات مرضية من كل الوجوه، وأسفرت عن تنسيق أكبر بين الجهود العسكرية للحلفاء الثلاثة أكثر من ذي قبل.

وقد تم الاتفاق بالكامل وبالتفصيل على توقيت، ونطاق، وتنسيق ضربات جديدة وأكثر قوة تشنها جيوشنا وقواتنا الجوية على قلب ألمانيا من الشرق، والغرب، والشمال، والجنوب.

إن خططنا العسكرية المشتركة ستعلن فقط حينما ننفذها، ولكننا نعتقد أن المشاركة الوثيقة للغاية التي نشأت بين أركان الحرب الثلاث في هذا المؤتمر ستؤدي إلى تقصير زمن الحرب. وستوالي اجتماعات أركان الحرب في المستقبل كلما نشأت الحاجة إلى ذلك.

إن ألمانيا النازية محكوم عليها بالفناء. ولن تؤدي محاولة الشعب الألماني الاستمرار في المقاومة اليائسة إلا إلى زيادة تكلفة الهزيمة.

(٢)

احتلال والسيطرة على ألمانيا

لقد اتفقا على سياسات وخطط مشتركة لتطبيق بنود الاستسلام غير الشروط الذي سنفرضه
سويا على ألمانيا النازية بعد سحق القوات المسلحة الألمانية بشكل نهائي. ولن تعلن هذا البنود
قبل تحقيق الهزيمة النهائية لألمانيا.

وطبقا للخطة المتفق عليها، ستحتل قوات كل من القوى الثلاث قسما منفصلا من ألمانيا.
وسيم بموجب الخطة إنشاء إدارة مشتركة من خلال لجنة الرقابة المركزية التي تتألف من القادة
الأعلى للقوى الثلاث ومقرها برلين، وقد اتفق على أن القوى الثلاث ستدعو فرنسا، إذا رغبت
ليكون لها منطقة احتلال، وأن تشارك كعضو رابع في لجنة الرقابة. وستتفق الحكومات الأربع
المختصة على حدود المنطقة الفرنسية من خلال ممثلها في اللجنة الاستشارية الأوروبية.

إن هدفنا الذي لن يتزعزع هو تدمير العسكرية الألمانية والنازية، وأن نتأكد أن ألمانيا لن
تشكل بعد ذلك أبدا تهديدا للسلام العالمي.

إننا مصممون على نزع سلاح وتسريح كل القوات المسلحة لألمانيا، وإلغاء هيئة الأركان
العامة الألمانية إلى الأبد لأنها خططت قرارا لبيع العسكرية الألمانية، وإزالة أو تدمير المعدات
العسكرية الألمانية، وإزالة أو السيطرة على كل الصناعة الألمانية التي يمكن أن تستعمل للانتاج
الحربي، وأن نقدم كل مجرمي الحرب إلى العقاب السريع والعادل، وأن يتم دفع التعويض الدقيق
والمناسب للدمار الذي جلبته ألمانيا، وإزالة الحزب النازي، والقوانين والتنظيمات والمؤسسات
النازية من الوجود، وإزالة كل أشكال التأثيرات النازية والعسكرية من المناصب العامة، ومن
الحياة الثقافية والإقتصادية للشعب الألماني، واتخاذ الإجراءات الأخرى اللازمة في ألمانيا لإرساء
السلام والأمن العالمي في المستقبل. إن هدفنا ليس تدمير الشعب الألماني، ولكن عندما يتم سحق
النازية والعسكرية، فإنه سيكون هناك أمل في حياة كريمة للألمان، ومكان كريم لهم في مجتمع
الأأم.

(٣)

التعويضات الألمانية

لقد نظرنا في مسألة الضرر الذي تسببت فيه ألمانيا للأمم المتحالفة في هذه الحرب، وقد
اعتبرنا أنه من العدل أن تجبر ألمانيا على دفع تعويضات عن تلك الأضرار إلى الحد الأقصى
الممكن. وسيتم إنشاء لجنة التعويض عن الأضرار.

وستنتظر اللجنة فى مسألة مدى وطرق دفع التعويضات عن الأضرار التى تسببت فيها ألمانيا للدول المتحالفة. وستكون موسكو هى مقر عمل اللجنة.

(٤)

مؤتمر الأمم المتحدة

لقد قررنا ان ننشئ فى أقرب فرصة بالتعاون مع حلفائنا تنظيمًا دوليًا عام لإقرار السلام والأمن. ونحن نعتقد أن هذا الأمر ضرورى سواء لمنع العدوان أو لإزالة الأسباب السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية للحرب من خلال التعاون الوثيق والمستمر بين كل الشعوب المحبة للسلام. لقد تم وضع الأسس فى دومبارتن أوكس.

وفىما يتعلق بالسؤال الرئيسى حول أسلوب التصويت، فإنه لم يتم التوصل إلى اتفاق بهذا الشأن. ولكن هذا المؤتمر استطاع أن يحل تلك المعضلة.

لقد اتفقا على أن مؤتمر للأمم المتحدة سيدعى للاجتماع فى سان فرانسيسكو فى الولايات المتحدة فى ٢٥ أبريل سنة ١٩٤٥، لإعداد ميثاق هذا التنظيم. طبقا للخطوط المقترحة فى المناقشات غير الرسمية التى جرت فى دومبارتن أوكس.

وسيمت التشاور فوراً مع حكومة الصين، والحكومة المؤقتة لفرنسا، ودعوتها لحضور المؤتمر بالاشتراك مع حكومات الولايات المتحدة، وبريطانيا العظمى، واتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية. بمجرد استكمال المشاورات مع الصين وفرنسا، سيتم إعلان نص مشروع المقترحات المتعلقة بالتصويت.

(٥)

إعلان حول أوروبا المحررة

لقد وضعنا والتزمنا بإعلان حول أوروبا المحررة: ويقدم هذا الإعلان السياسات المحددة للقوى الثلاث، والعمل المشترك الذى ستقوم به لمواجهة المشكلات السياسية والاقتصادية لأوروبا المحررة طبقاً للمبادئ الديمقراطية. وفىما يلى نص الإعلان.

إن رئيس وزراء اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية، ورئيس وزراء المملكة المتحدة، ورئيس الولايات المتحدة الأمريكية قد تشاوروا مع بعضهم فيما يحقق المصالح المشتركة لشعوب دولهم وشعوب أوروبا المحررة. وهم يعلنون سوية اتفاقهم المتبادل أن ينسقوا سياسات حكوماتهم الثلاث خلال الفترة المؤقتة لعدم الاستقرار فى أوروبا المحررة، وذلك لمساعدة الشعوب المحررة من هيمنة ألمانيا النازية، وشعوب الدول التابعة للمحور سابقاً، على أن تحل مشكلاتها السياسية والاقتصادية الملحة بالطرق الديمقراطية.

أن بناء النظام في أوروبا، وإعادة بناء الحياة الاقتصادية الوطنية يجب أن يتحقق من خلال عمليات تمكن الشعوب المحررة من تحطيم آخر مخلفات النازية والفاشية، وخلق مؤسسات ديمقراطية من اختيارها. أن هذا هو من مبادئ الميثاق الاطلنطي، أى حق كل الشعوب في اختيار شكل الحكومات التي ستعيش في كنفها، واستعادة حقوق السيادة، والحكم الذاتي لتلك الشعوب التي حرمتها منها الدول المعتدية بالقوة. ولتهيئة الظروف اللازمة لممارسة الشعوب المحررة هذه الحقوق، فإن الحكومات الثلاث ستشارك في مساعدة أى دولة أوروبية محررة أو أى من الدول التابعة للمحور سابقا، وذلك إذا تطلب ذلك في تقديرهم:

(أ) لتوفير الظروف اللازمة للسلام الداخلي.

(ب) اتخاذ إجراءات طارئة لإغاثة الشعوب المتضررة.

(ج) تكوين سلطات حكومية قومية تشمل بشكل عريض كل العناصر الديمقراطية، وتتعهد بأن تقوم في أقرب فرصة بإجراء انتخابات حرة لاختيار حكومات مسؤولة أمام إرادة الشعب.

(د) تسهيل إجراء تلك الانتخابات كلما كان ذلك ضروريا.

"وستستأور الحكومات الثلاث مع الأمم المتحدة الأخرى، والسلطات الانتقالية، والحكومات الأخرى في أوروبا حينما يتعلق الأمر بقضاياهم بشكل مباشر".

وحينما ينشأ، في تقدير الحكومات الثلاثة، ظروف في أى دولة أوروبية محررة، أو دولة كانت تابعة لدول المحور، تتطلب اتخاذ هذا الإجراء، فإنها ستستأور فوراً مع بعضها حول الإجراءات اللازمة للوفاء بمسؤولياتها الواردة في هذا الإعلان.

أننا نؤكد من خلال هذا الإعلان إيماننا في مبادئ ميثاق الاطلنطي، والوارد في إعلان الأمم المتحدة، وتصميمنا على بناء نظام عالمي يحكمه القانون، موجه لتحقيق السلام والأمن، والحرية والرفاهية المشتركة لكل البشرية، وذلك بالتعاون مع كل الأمم الأخرى المحبة للسلام.

وبإصدار هذا الإعلان، فإن القوى الثلاث تعبر عن أملها في أن الحكومة الانتقالية للجمهورية الفرنسية ستشارك معهم في الإجراءات المقترحة.

(٦)

بولندا

لقد أتينا إلى مؤتمر القرم يملؤنا للتصميم على تموية خلافاتنا حول بولندا. وقد ناقشنا باستفاضة كل جوانب القضية. ونحن نؤكد رغبتنا المشتركة في إنشاء بولندا القوية والحررة، والمستقلة والديمقراطية. ونتيجة لمناقشتنا فقد اتفقتنا على الظروف التي ستشكل فيها حكومة بولندية انتقالية للوحدة الوطنية وبشكل تتمتع فيه باعتراف القوى الكبرى الثلاث.

وينص الاتفاق الذى تم التوصل إليه على ما يلى:

لقد نشأ موقف جديد فى بولندا نتيجة قيام الجيش الأحمر بتحريرها الكامل ويتطلب ذلك إنشاء حكومة بولندية انتقالية موسعة بشكل أكبر عما كان ممكنا قبل التحرير الأخير لغربى بولندا. ولذلك، يجب أن يعاد تنظيم الحكومة الانتقالية لتي تعمل الآن فى بولندا على أساس ديمقراطى أكثر اتساعا من داخل بولندا وخارجها. ويجب أن تسمى هذه الحكومة الجديدة الحكومة الانتقالية البولندية للوحدة الوطنية.

أن المؤتمر يخلو السيد/مولوتوف، والسيد/هاريمان، والسيد كلارك كير أن يتصلوا بصفتهم لجنة فى المقام الأول فى موسكو بأعضاء الحكومة الانتقالية الحالية، وبالقيادة البولنديين الديمقراطيين الآخرين من داخل وخارج بولندا، بهدف إعادة تنظيم الحكومة الراهنة طبقا للخطوط السابقة. وستشهد هذه الحكومة البولندية المؤقتة للوحدة الوطنية بعقد انتخابات حرة وغير مقيدة فى اسرع وقت ممكن، على أساس الاقتراع العام والتصويت السرى. وسيكون من حق كل الأحزاب الديمقراطية والمعادية للنازية الحق فى المشاركة فى تلك الانتخابات واقتراح المرشحين.

وعندما يتم تكوين الحكومة البولندية المؤقتة للوحدة الوطنية طبقا لما سبق، فإن حكومة اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية، التى لها علاقات دبلوماسية مع الحكومة البولندية المؤقتة، وحكومة المملكة المتحدة، وحكومة الولايات المتحدة، ستبادلان العلاقات الدبلوماسية مع الحكومة البولندية المؤقتة للوحدة الوطنية الجديدة، أخطار للحكومات المعنية بالموقف فى بولندا.

أن رؤساء الحكومات الثلاث يعتبرون أن الحدود الشرقية لبولندا ينبغي أن تتبع خط كيرزن مع تعديلات عليه فى بعض الأقاليم بحوالى ٥ إلى ٨ كيلو مترات لصالح بولندا. وهم يعترفون بأنه من الضرورى أن تتلقى بولندا تنازلات إقليمية كثيرة فى الشمال وفى الغرب. أنهم يشعرون أنه من المهم أخذ رأى الحكومة البولندية المؤقتة للوحدة الوطنية الجديدة فيما يتعلق بمدى هذه التنازلات، وأن تحديد الخط النهائى للحدود فى الغرب ينبغي أن يؤجل إلى حين عقد مؤتمر السلام.

(٧)

يوجوسلافيا

لقد اتفقا على أن نوحى للمارشال تيتو والدكتور سوباستيش بأن ينفذا فوراً الاتفاق الموقع بينهما، وأنه ينبغي تشكيل حكومة جديدة على أساس هذا الاتفاق.

ونوصى أيضا أنه بمجرد تشكيل الحكومة الجديدة، فإنها يجب أن تعلن أن

- ١- الجمعية المعادية للفاشية للتحرر الوطني (الأفئوى) لتشمل أعضاء آخر برلمان يوجوسلافى (سكوتيشينا) من الذين لم يتعاونوا مع العدو. وبذلك يتشكل جهاز يكون بمثابة برلمان مؤقت.
- ٢- تقوم جمعية تأسيسية بالنظر فى المصادقة على القوانين التشريعية التى وافقت عليها الجمعية المعادية للفاشية للتحرر الوطنى.
- وقد تم نظر قضايا اللبلقان الأخرى.
-

بروتوكول إجراءات مؤتمر القرم

أن مؤتمر المقرم المكون من رؤساء حكومات الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، واتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية الذى انعقد ما بين ٤-١١ فبراير قد توصل إلى النتائج التالية.

التنظيم العالمى

يقرر أن:

- ١- أن مؤتمر الأمم المتحدة حول التنظيم العالمى المقترح سينعقد فى يوم الأربعاء ٢٥ أبريل سنة ١٩٤٥، فى الولايات المتحدة الأمريكية.
- ٢- الدول التى ستدعى إلى هذا المؤتمر هى
- أ. الأمم المتحدة الموجودة يوم ٨ فبراير سنة ١٩٤٥.
- ب. الأمم الشريكة التى أعلنت الحرب على العدو المشترك بحلول يوم أول مارس سنة ١٩٤٥ (والمقصود بذلك للدول الشريكة للثمان وتركيا).
- وحينما ينعقد مؤتمر التنظيم العالمى، فإن مندوبى المملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، سيؤيدون أن تنضم إلى العضوية الاصلية جمهوريتين سوفيتين اشتراكيتين هما أوكرانيا، وروسيا البيضاء.
٣. ستستأور حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بالنيابة عن القوى الثلاث، مع حكومة الصينىة، والحكومة الفرنسية المؤقتة فيما يتعلق بالقرارات المتخذة فى هذا المؤتمر بشأن التنظيم العالمى.
٤. أن نص الدعوة التى ستصدر لكل الأمم التى ستشارك فى مؤتمر الأمم المتحدة يجب أن يكون على النحو التالى.

الدعوة

"أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، بالنيابة عن نفسها وعن حكومات المملكة المتحدة، واتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية، وجمهورية الصين، والحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية، تدعو حكومة لكي ترسل ممثلها إلى مؤتمر الأمم المتحدة الذي سيعقد في ٢٥ أبريل سنة ١٩٤٥، أو بعد ذلك بقليل، في سان فرانسيسكو في الولايات المتحدة الأمريكية لاعداد ميثاق التنظيم الدولي العام لإقرار السلام والأمن الدوليين.

"أن الحكومات السابق ذكرها تقترح أن ينطلق المؤتمر في صياغة الميثاق، من المقترحات حول إنشاء التنظيم الدولي العام" التي أعلنت في شهر أكتوبر الماضي كمحصلة لمؤتمر دومبارتن أوكس، والتي تم إضافة البنود التالية إليها في القسم جـ من الفصل الرابع.

جـ. التصويت

١. "سيكون لكل عضو في مجلس الأمن صوت واحد".

٢. "تتخذ قرارات مجلس الأمن في المسائل الاجرائية بأغلبية سبعة أصوات.

٣. "تتخذ قرارات مجلس الأمن في كل المسائل الأخرى بأغلبية سبعة أصوات على أن تتضمن تلك الأغلبية أصوات الأعضاء دائمي العضوية، بشرط أنه إذا كانت الدولة العضو طرفا في النزاع فإنها ستمتنع عن التصويت، وذلك في القرارات المتعلقة بالفصل الثامن القسم الأول، والجملة الثانية من الفقرة الأولى من القسم جـ من الفصل الثامن.

"وسيتم إرسال المعلومات الإضافية عن الترتيبات في وقت لاحق".

"وفي حالة ما إذا رغبت حكومة ان ترسل مقما وجهات نظر أو تعليقاتها فيما يتعلق بتلك المقترحات، فإن حكومة الولايات المتحدة سيسرها أن تنقل وجهات النظر والتعليقات تلك إلى الحكومات المشاركة الأخرى".

الوصاية الإقليمية

تم الاتفاق على أن الأمم الخمس التي سيكون لها مقاعد دائمة في مجلس الأمن، تستشاور مع بعضها قبل انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة حول قضية الوصاية الإقليمية.

أن قبول هذه التوصية سيعتمد على التأكيد بوضوح أن الوصاية الإقليمية ستطبق فقط على (أ) الانتداب الحالية لعصبة الأمم، (ب) الأقاليم المقتطعة من العدو كثره للحرب الراهنة، (جـ) وأى إقليم آخر يقبل أن يوضع طوعا تحت الوصاية، (د) لن يكون هناك نقاش في مؤتمر الأمم المتحدة للقادم ولا في المناقشات التمهيدية حول الأقاليم الفعلية، وسيتم الاتفاق لاحقا حول الأقاليم الواقعة في إطار الفئات السالف ذكرها، والتي ستوضح تحت للوصاية.

منطقة احتلال للفرنسيين ومجلس الرقابة على ألمانيا

تم الاتفاق على أن منطقة في ألمانيا تمنح لفرنسا وتقوم القوات الفرنسية باحتلالها. وسيتم اقتطاع تلك المنطقة من المنطقتين البريطانية والأمريكية. وسيقوم البريطانيون والأمريكيون بتحديد مدى اتساعها بالتشاور مع الحكومة الفرنسية المؤقتة.

تم الاتفاق كذلك على أن الحكومة الفرنسية المؤقتة ستدعى إلى أن تصبح عضوا في مجلس رقابة الحلفاء على ألمانيا.

التعويضات

تم الاتفاق على البروتوكول التالي

بروتوكول حول المحادثات بين رؤساء الحكومات الثلاث في مؤتمر القرم حول التعويضات الألمانية.

وافق رؤساء الحكومات الثلاث على ما يلي:

١. ستدفع ألمانيا بالمثل تعويضا عن الخسائر التي سببتها للأمم المتحالفة أثناء الحرب. وسيعطى الأولوية في استلام التعويضات للدول التي تحملت العبء الأكبر للحرب، وعانت أضرار الخسائر، ونظمت النصر على العدو.

٢. التعويض الذي سيقطع من ألمانيا سيأخذ ثلاثة أشكال:

أ. ما يتم إزالته خلال عامين من استسلام ألمانيا أو وقف المقاومة المنظمة، من الثروة القومية لألمانيا الموجودة على إقليم ألمانيا ذاتها، وخارج إقليمها (المعدات، والآلات، والسفن، والمعدات، والاستثمارات الألمانية في الخارج وغيرها). سيتم إزالة تلك الأشياء أساسا بهدف تدمير القدرة الحربية لألمانيا.

ب. ما يسلم سنويا من سلع من الإنتاج الحالي لمدة يتم تحديدها.

ج. استعمال العملة الألمانية.

٣. يتم إنشاء لجنة الحلفاء للتعويضات في موسكو من أجل ترجمة المبادئ السالفة في خطة مفصلة للحصول على التعويضات من ألمانيا. وتتألف اللجنة من عضو من اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية، وعضو من المملكة المتحدة، وعضو من الولايات المتحدة الأمريكية.

٤. فيما يتعلق بتحديد مبلغ إجمالي للتعويضات، وتوزيعه بين الدول التي عانت من العدوان الألماني، فقد اتفق الوفدان السوفيتي والأمريكي على ما يلي:

"أن لجنة موسكو للتعويضات ستدخل في دراساتها المبدئية كأساس للمناقشة، اقترح الحكومة السوفيتية أن يحدد المبلغ الاجمالى للتعويضات المشار إليه فى النقطتين أب من الفقرة ٢، بمقدار ٢٠ بليون دولار وأن يخصص ٥٠% منه لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية. وقد رأى الوفد البريطانى ألا يتم تحديد مبلغ اجمالى للتعويضات انتظارا لراى لجنة موسكو للتعويضات.

وقد تم ابلاغ رأى الوفدين السوفيتى والأمريكى إلى لجنة موسكو للتعويضات كاساحد الاقتراحات التى يمكن أن تناقشها اللجنة.

كبار مجرمى الحرب

وافق المؤتمر على أن تكون مسألة كبار مجرمى الحرب موضوعا للنقاش من قبل وزراء خارجية الدول الثلاث لاعداد تقرير عنها بعد انتهاء المؤتمر

.

اتفاق بين الدول الكبرى الثلاث حول قضايا الشرق الأقصى

اتفق قادة القوى الكبرى الثلاث - الاتحاد السوفيتى، والولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا العظمى، أنه فى خلال شهر أو ثلاثة من استسلام ألمانيا، وانتهاء الحرب فى أوروبا، سيدخل الاتحاد السوفيتى الحرب ضد اليابان إلى جانب الحلفاء بشرط أن:

١. الحفاظ على الوضع الراهن فى منغوليا الخارجية (جمهورية منغوليا الشعبية).
٢. استعادة الحقوق السابقة لروسيا التى انتهكت من خلال الهجوم اليابانى الصادر سنة ١٩٠٤، وعلى سبيل المثال:

- أ. إعادة الجزء الجنوبى من سخالين، والجزر المجاورة لها إلى الاتحاد السوفيتى.
- ب. سيتم تكوين للميناء التجارى فى دايرن، مع الحفاظ على المصالح الجوهرية للاتحاد السوفيتى فى هذا الميناء، واستعادة تأجير الاتحاد السوفيتى لبورت آرثر كمقاعدة بحرية.
- ج. سيتم إدارة خط السكك الحديدية الشرقى الصينى، وخط سكة حديد جنوب منشوريا الذى يوفر منفذا إلى دايرين، بشكل مشترك من خلال إنشاء شركة سوفيتية- صينية، ومن المفهوم أن يتم الحفاظ على المصالح الجوهرية للاتحاد السوفيتى، وأن الصين ستحتفظ بالسيادة الكاملة فى منشوريا.

٣. سيتم تسليم جزر الكوريبيل للاتحاد السوفييتي ومن المفهوم أن الاتفاق بشأن منغوليا الخارجية، والموانئ والسكك الحديدية المشار إليها أنفاء، سيتطلب موافقة الجنرال شينج كاي شيك. وسيتخذ الرئيس إجراءات من شأنها الحصول على موافقته بناء على توجيه المارشال ستالين. وافق قادة القوى الثلاث أن هذه المطالب التي قدمها الاتحاد السوفييتي سيتم تنفيذها بدون شروط بعد هزيمة اليابان.

وبدوره، فإن الاتحاد السوفييتي عبر عن استعداده لكي تعقد الحكومة الوطنية في الصين معاهدة صداقة وتحالف بين اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية، والصين من أجل تقديم المساعدة للصين بقواتها المسلحة من أجل تحرير الصين من الاستعمار الياباني. ١١ فبراير سنة ١٩٤٥.

ستالين

فرانكلين روزفلت

ونستون تشرشل

المؤلفات العلمية :

★ أولاً باللغة العربية :

أ . الكتب المؤلفة أو المحررة :

- التحليل السياسي الناصري، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣، ١٩٨٧).
- التوازنات الدولية في شرقي البحر المتوسط، محرر، (مؤسسة الأهرام: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ١٩٨٥).
- كيف يصنع القرار في الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥) بالإشتراك.
- الإسلام في دستاتير الدول الإسلامية، (مركز البحوث-كلية العلوم الإدارية-جامعة الملك سعود ١٩٨٨)، بالإشتراك.
- نال الكتاب جائزة مؤسسة دلة لأفضل البحوث في العلوم السياسية بجامعة الملك سعود، ١٩٨٨.
- تحليل السياسة الخارجية، (القاهرة: النهضة المصرية، ١٩٨٩، ١٩٩٨).
- العلاقات بين الدول الإسلامية، (الرياض: جامعة الملك سعود، ١٩٩١).
- النظام العالمي الجديد، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٤) محرر ومؤلف فصل "الأشكال التاريخية للتطبيقية للوحدة".
- المشكلة الشيشانية: أصولها وأفاقها، (القاهرة: مركز للدراسات الآسيوية، سلسلة لورا آسيوية، رقم ١، ١٩٩٥)، محرر ومؤلف فصل عن التعريف بالشعب الشيشاني.
- النموذج الكوري للتنمية، محرر، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة ١٩٩٦).
- العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، جامع القاهرة، ١٩٩٧)، محرر بالإشتراك.
- الحركات الإسلامية في آسيا، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، ١٩٩٧) محرر ومؤلف فصل "الحركات الإسلامية في آسيا".

- آسيا والتحولت العالمية، (القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، ١٩٩٧)، محرر
و مؤلف فصل " التنافس العالمي و الإقليمي على آسيا الوسطى "
- مستقبل هونج كونج، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، ١٩٩٨) ومؤلف
فصل "الأثار المتوقعة لعودة هونج كونج على شرقى آسيا"، ص ٧٣-٩٨.
- التحولت الديمقراطية فى آسيا، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، محرر
بالاشتراك، ١٩٩٩).
- العلاقات المصرية-الآسيوية، محرر ومؤلف بحث "العلاقات المصرية-الاندونيسية"، (القاهرة:
مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، ١٩٩٩).
- أوزبكستان، الدولة والقائد، (القاهرة، مطابع الشروق، ١٩٩٩)، بالاشتراك.
- كوريا والشرق الأوسط، محرر بالاشتراك، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، جامعة
القاهرة، ١٩٩٩).
- العلاقات العربية-الصينية، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، سلسلة أوراق
آسيوية، ديسمبر ١٩٩٩)، مؤلف مشارك وكتب دراسة "السياسة الصينية تجاه القضية
العربية، وجهة نظر عربية".
- العلاقات العربية مع دول آسيا الوسطى، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة،
سلسلة أوراق آسيوية، ديسمبر ٢٠٠٠).
- العلاقات المصرية-الآسيوية، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠)،
محرر مشارك ومؤلف، للعلاقات المصرية-الاندونيسية)، ص ٢٩٠-٣١٨.
- "المشاركة الأوروبية المتوسطية، الأبعاد الثقافية"، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية
والاستراتيجية، سلسلة دراسات استراتيجية، رقم ١٠٩، ٢٠٠١).

ب. الكتب المترجمة :

- د. محمد أحمد مفتى، محمد السيد سليم، تفسير السياسة الخارجية، (الرياض: جامعة الملك
سعود، ١٩٨٩)، هذا الكتاب ترجمة لكتاب:

Lloyd Jensen, Explaining Foreign Policy, (Prentice-Hall, Englewood Cliffs, NJ, 1982).

ج. الدراسات والبحوث العلمية :

- "التحالف الأمريكى-الأسبانى"، السياسة الدولية، (القاهرة)، ٥(١٦)، أبريل سنة ١٩٦٩، ص ١٠٧-١١٤.
- "التمييز ضد اليهود الشرقيين فى إسرائيل"، الطلیعة، (القاهرة)، ٤(٥)، أبريل سنة ١٩٦٩، ص ١٠٨-١١٣.
- "الإتحاد السوفيتى والقضية الفلسطينية"، السياسة الدولية، (القاهرة)، ٧ (٢٥)، يوليو سنة ١٩٦٩، ص ٥٨-٨٣.
- "الحركة الشيوعية اللبنانية فى مرحلة العلنية"، السياسة الدولية، (القاهرة)، ٨ (٢٨)، أبريل سنة ١٩٧٢، ص ١٤٨-١٥٥.
- "الدبلوماسية للجوسلافية والصراع العربى-الصهيونى"، السياسة الدولية، (القاهرة)، ٨ (٢٩)، يوليو سنة ١٩٧٢، ص ١٠٦-١٤٢.
- "الرأى العام العالمى والإتحاد للمصرى-اللىبى"، السياسة الدولية، (القاهرة)، ٨ (٣٠)، أكتوبر سنة ١٩٧٢، ص ١٣٣-١٣٨.
- "باهاما، الدولة الواحدة والثلاثين فى الكومنولث"، السياسة الدولية، (القاهرة)، ٩(٣٤)، أكتوبر سنة ١٩٧٣، ص ١٦١-١٦٥.
- "الردة العنصرية فى سياسة الهجرة الكندية"، السياسة الدولية، (القاهرة)، ١١(٤٤)، يوليو سنة ١٩٧٥، ص ١٩٠-١٩٣.
- "رأس المال العربى يغزو كندا"، الأهرام الإقتصادى، (القاهرة)، ١٥ مارس سنة ١٩٧٦، ص ٣٦-٣٧.
- "إحتمالات المستقبل فى يوجوسلافيا بعد تيتو"، السياسة الدولية، (القاهرة)، ١٦(٦٠)، أبريل سنة ١٩٨٠، ص ١٨٨-١٩٠.
- "التضامن الإسلامى والنظام الدولى"، السياسة الدولية، (القاهرة)، ١٦(٦١)، يوليو سنة ١٩٨٠، ص ٤٢-٦٢.
- "التحليل الناصرى للسياسة للخارجية"، المستقبل العربى، (بيروت)، ٣ (٢٠)، أكتوبر سنة ١٩٨٠، ص ٤٢-٦٢.

- "مشكلة الخلافة السياسية واحتمالات المستقبل اليوجوسلافى"، السياسة الدولية، (القاهرة)، ١٧(٦٣)، يناير سنة ١٩٨١، ص ٨-٢٣.
- "الإحياء الإسلامى: دراسة فى حالة المسلمين السوفيت"، مجلة العلوم الاجتماعية، (الكويت)، ١٠(١)، مارس ١٩٨٢، ص ١١١-١٢٩.
- "سوسيولوجية الجامعة المصرية: الأصالة والتبعية"، فى ندوة التعليم الجامعى والمجتمع، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناثية، القاهرة، ١٩٨١.
- "الجامعة والوظيفة الاجتماعية للعلم"، الفكر العربى، (بيروت)، ٣ (٢٠)، أبريل ١٩٨١، ص ١٧٥-١٩٣.
- "الوجود الأمريكى والسياسة السوفيتية تجاه أمريكا اللاتينية"، السياسة الدولية، (القاهرة)، ١٨(٦٧)، يناير سنة ١٩٨٢، ص ٦٨-٧٤.
- "أزمة السياسة الخارجية الأمريكية فى الثمانينات"، السياسة الدولية، (القاهرة)، ١٨(٦٨)، أبريل سنة ١٩٨٢، ص ١٦-٢٨.
- "الجامعات العربية والتبعية العلمية"، المستقبل العربى، ٥(٤٠)، يوليو سنة ١٩٨٢، ص ٩٣-١٠٤.
- "الإتحاد السوفيتى والحرب الفلسطينية-الإسرائيلية"، السياسة الدولية، (القاهرة)، ١٨(٧٠)، أكتوبر سنة ١٩٨٢، ص ١٥١-١٥٣.
- "عدم الإنحياز والنظام الإقتصادى العالمى الجديد"، فى ليبيا حريق، محرر، العرب والنظام الإقتصادى العالمى الجديد، (بيروت: دار المشرق والمغرب، ١٩٨٣)، ص ٥٥-٧٢.
- "دور جامعة الدول العربية فى تسوية المنازعات العربية"، فى جامعة الدول العربية: الواقع والطموح، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص ١٦٧-١٨٤.
- "المسارات المحتملة للصراع العربى-الإسرائيلى"، السياسة الدولية، (القاهرة)، ٢٠(٧٥)، يناير سنة ١٩٨٤، ص ١١٢-١٢٨.
- "تصدير السلاح المصرى"، الدفاع، (القاهرة: أكتوبر سنة ١٩٨٤)، ص ٦٢-٦٤.
- "قرار تأميم القناة عام ١٩٥٦"، فى عملية صنع القرار فى العالم العربى، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص ٥١-١٨٠.

- "التحليل السياسى لفكر الملك عبد العزيز"، بحوث المؤتمر العالمى عن الملك عبد العزيز، الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٩٨٥، ص ١-٦٤.
- "أمريكا اللاتينية وسياسة الأبارتيد والنزاع العربى-الإسرائيلى"، السياسة الدولية، (القاهرة)، ٢٢(٨٣)، يناير سنة ١٩٨٢، ص ١٠٥-١١٤.
- "التعاون بين الجامعات العربية والأجنبية فى ميدان البحث العلمى: دراسة فى برنامج التعاون بين جامعة القاهرة ومعهد ماساشوستس للتكنولوجيا"، مجلة إتحاد الجامعات العربية، العدد ٢١، مارس ١٩٨٦، ص ٦٥-٨٠.
- "العلاقات الدبلوماسية بين الدول الإسلامية"، الدبلوماسية، (الرياض)، ديسمبر ١٩٨٧، ص ٢٥-٣١.
- "منظمة المؤتمر الإسلامى والقضية الفلسطينية"، شئون عربية، (تونس)، ديسمبر ١٩٨٨، ص ١٩٨-٢١١.
- "مفهوم التوازن الدولى وتطبيقاته الإقليمية"، مجلة العلوم الاجتماعية، ١٧(١)، ربيع ١٩٨٩، ص ١٥٣-١٨٢.
- "تخطيط السياسة الخارجية المصرية فى عالم متغير"، السياسة الدولية، (القاهرة)، ٢٥(٩٨)، أكتوبر سنة ١٩٨٩، ص ٤٤-٥٧.
- "المشاركة المحلية فى التنمية الريفية: المفهوم والمحددات"، فى بحوث مختارة من أعمال ندوة إستراتيجيات وبرامج للتنمية الإقليمية والريفية بالمملكة العربية السعودية، (الرياض: جامعة الملك سعود، ١٩٩٠)، ص ٨١-١١٠.
- "الألعاب الرياضية والعلاقات الدولية"، للسياسة الدولية، (القاهرة)، ٢٦(١٠١)، يوليو سنة ١٩٩٠، ص ٤٢-٥٥.
- "تدريس السياسة الخارجية فى الجامعات العربية"، فى عبد المنعم سعيد، (محرر)، تدريس العلوم للسياسية فى الجامعات العربية، (القاهرة: مركز الدراسات والبحوث السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٠)، ص ١٥-٤٠.
- "نور منظمة المؤتمر الإسلامى فى تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء"، السياسة الدولية، (القاهرة)، ٢٧(١٠٥)، يوليو سنة ١٩٩١، ص ٣٤-٦١.

- "مستقبل الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز"، مستقبل العالم الإسلامي، ٢(٥)، شتاء سنة ١٩٩١، ص ١٦٥-١٩٢.
- "رؤية بطرس غالي للسياسة والعلاقات الدولية"، السياسة الدولية، (القاهرة)، ٢٨(١٠)، أبريل سنة ١٩٩٢، ص ١٦٥-١٩٢.
- "العرب فيما بعد العصر السوفيتي: المخاطر والفرص"، السياسة الدولية، (القاهرة)، ٢٨(١٠)، أبريل سنة ١٩٩٢، ص ١٤٦-١٦٥.
- "تصميمات البحوث غير التجريبية بين النظرية والتطبيق"، في ودودة بدران، محرر، تصميم البحوث في العلوم الاجتماعية، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٢)، ص ١١٧-١٥٠.
- "العلاقات المصرية - الليبية" في التقرير الاستراتيجي العربي لسنة ١٩٩١، (الأهرام ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٢)، ص ٥٠٤-٥١٤.
- "العرب والبحث عن الإتحاد السوفيتي الجديد"، في مصطفى كامل السيد، محرر، حتى لا تنشأ حرب عربية-عربية أخرى، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٢، ص ٨٥٧-٨٩٣.
- "التحليل العلمي للسياسة الخارجية: إطار نظري"، للفكر الاستراتيجي العربي، ٤٠ أبريل، ١٩٩٢، ص ١٣٣-١٥٢.
- "فعالية منظمة المؤتمر الإسلامي: دراسة تقييمية"، السياسة الدولية، (القاهرة)، ٢٩(١١١)، يناير سنة ١٩٩٣، ص ١٤-٤٥.
- "مشكلات العضوية في منظمة المؤتمر الإسلامي"، مجلة جامعة الملك سعود، ٥، ١٩٩٣، ص ١١١-١٤٢ (بالاشتراك).
- "الانتخابات الأمريكية لعام ١٩٩٢: تحليل النتائج والدلالات"، في هالة سعودى، محرر، الإدارة الأمريكية الجديدة والشرق الأوسط، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٣)، ص ١٥-٢٣.
- "خليج التسعينات: نحو إستراتيجية مصرية جديدة"، لوراق للشرق الأوسط، نوفمبر ١٩٩٣، ص ٦٣-٧٦.

- "الرؤية السعودية لأمن الخليج" في عبد المنعم المشاط، محرر، أمن الخليج العربي: دراسة في الإدراك والسياسات، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٤) ص ٣٣-٥.
- "التفاعل في إطار مثلث القوة: إطار فكري ومؤسسي"، شئون الأوسط، (بيروت)، العدد ٣٣ سبتمبر ١٩٩٤، ص ١٠-٣٠.
- "الاحتمالات المستقبلية لتطور كومنولث الدول المستقلة" في الوطن العربي وكومنولث السودان المستقلة، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٤)، ص ٤٨٣-٥٠٧.
- "الصين في عالم ما بعد القطبية الثنائية"، في مصطفى الحمارنة، محرر، العرب في الإستراتيجيات العالمية، (عمان: مركز الدراسات الإستراتيجية، الجامعة الأردنية، ١٩٩٢).
- "العلاقة بين البحث العلمي وصنع القرار"، مجلة العالم الإسلامي، ٥ (١٤)، شتاء ١٩٩٥، ص ١٣٧-١٥٤.
- "مشروع النظام الشرق أوسطي وموقف العرب والإيرانيين منه وموقعهم فيه"، في العلاقة العربية-الإيرانية والاتجاهات الراهنة وأفاق المستقبل، (بيروت: مركز دراسات للوحدة العربية، ١٩٩٦)، ص ٨١٥-٨٤٢.
- "الأهمية الإستراتيجية لآسيا الوسطى و التنافس الدولي على المنطقة"، في مؤتمر مستقبل العلاقات العربية مع جمهوريات وسط آسيا الإسلامية، (الرياض، معهد الدراسات الدبلوماسية، ١٩٩٦)، ص ١١٧-١٧٦.
- "التحولات العالمية و أثرها على العالم الإسلامي"، في حسن العلكيم، محرر، في فضائل إسلامية معاصرة، (القاهرة: مركز للدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، ١٩٩٨) ص ١٤١-١٦٤.
- "العرب وآسيا" في حال الأمة العربية، المؤتمر القومي العربي السابع، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٧)، ص ٢١٣-٢٢٠.
- رؤية محمد إقبال لعلاقة العالم الإسلامي بالغرب" في حازم محمد محفوظ، محرر، حكيم الأديب وشاعر الإسلام العلامة محمد إقبال، (وقائع الندوة التي نظمها الأزهر، ١٩٩٧)، ص ١٠٥.

- "تحو استراتيجية عربية للتعامل مع ورثة الاتحاد السوفييتي" في مصطفى كامل السيد، وصلاح زرنوقة، محرران، العرب ونظام عالمي جديد، (القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، جامعة القاهرة، ١٩٩٨)، ص ١٢٧-١٥٣.
- "الإسلام والتنمية في ماليزيا"، في ماجدة على صالح، محرر، الإسلام والتنمية في آسيا، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، ١٩٩٩)، ص ١١٧-١٣٢.
- "أى دور للعرب في مشروع الأمن الآسيوى"، أوراق الشرق الأوسط، نوفمبر-مارس (١٩٩٨-١٩٩٩)، ص ٥٩-٦٤.
- "التدريس باللغات الأجنبية في الجامعات المصرية"، في أبحاث مؤتمر جامعة القاهرة لتطوير التعليم الجامعي، رؤية لجامعة المستقبل، (القاهرة: جامعة القاهرة، مايو سنة ١٩٩٩).
- "تحو منظور جديد للعلاقات العربية-الآسيوية"، المستقبل العربي، ٢١ (٢٣٣) يوليو ١٩٩٨، ص ١٣-٢٤.
- "الفكر السياسى لمحاضر محمد" في ماجدة صالح، محرر، عظماء آسيا في القرن العشرين، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية بجامعة القاهرة، ٢٠٠٠)، ص ١١٩-١٢٧.
- "استقلال وحروب شبه القارة الهندية" في موسوعة أحداث القرن العشرين (القاهرة: دار المستقبل العربي، ٢٠٠٠، الجزء الثاني)، ص ٢٢٣-٢٦٦.
- "تحو منظور عربى جديد للتعامل مع آسيا"، في وايد عبد الحى، محرر، العرب والعالم، (عمان، مؤسسة عبد الحميد شومان، ٢٠٠١)، ص ١٤٣-١٥٨.
- "تحو استراتيجية مصرية إيرانية مشتركة للتعامل مع العولمة"، في محمد السعيد إدريس، محرر، تطوير العلاقات المصرية الإيرانية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٢)، ص ٣٣ - ٨٣.

★ ثانياً باللغة الإنجليزية :

BOOKS:

- Non-alignment in a Changing World, (American University in Cairo Press 1983), Editor and contributor of "The Political Economy of Non-alignment).

- The Organization of the Islamic Conference, (Cairo: Center for Political Research and Studies, 1994), Editor and contributor of "An assessment of the performance of the OIC".
- Mediterraneanism: A New Dimension in Egypt's Foreign Policy, (Cairo: Center for Political and Strategic Studies, Strategic Papers Series No. 27, 1995).
- The Arabs and the Koreans: Comparative Perspectives on New Issues, (Cairo: Center for Asian Studies of Cairo University, 1995), Editor and contributor of "The Status of Korean Studies in Egypt"
- Egypt and India in the Post Cold War World: Comparative Paradigms, (Cairo: Center for Asian Studies of Cairo University, 1996).
- Korean Investments in Egypt: Status, Problems, and Prospects, (Cairo: Center for Asian Studies, Asian Monographs, no.9, 1996).
- The Egyptian Korean Dialogue, in collaboration, (Cairo: Center for Asian Studies, Cairo University 1997) and author of "the Arms Control process in the Middle East: Some East Asia comparisons, pp. 17-42.
- Egyptian Approaches to Neo-Regionalism and their Asian Implications, (New Delhi: Research and Information System for Non-Aligned and other Developing Countries, RIS Occasional Paper No.55, 1999)
- Arab Perceptions of the Euro-Mediterranean Projects, (Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Studies, Strategic papers series no 47, 2000).
- Egyptian-Korean Comparative Perspectives, (Cairo: Center for Asian Studies of Cairo University, 2000), co-editor and contributor of "Weapons of Mass Destruction in the Middle East and the Korean Peninsula: An Egyptian perspective."
- Major Asian Powers and Middle Eastern Conflicts, (Cairo: Center for Asian Studies of Cairo University, Asian Monographs series no. 37, 2000).
- Some Conceptual Issues in the Projected Euro-Mediterranean Charter for Peace and Stability, (Cairo: Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, Strategic Papers series no. 87, 2000).

ARTICLES:

- "Egypt", in James and Katz and O. Marwah, Eds. "Nuclear Power in Developing Countries", (Lexington: D.C. Heath, 1982), pp. 135-160.
- "The Soviet Role: Conceptions, Constraints, and Prospects", in Michael Hudson, ed., Alternative Approaches to the Arab-Israeli Conflict: A Comparative Analysis of the Principal Actors (Washington, D.C.: Center for Contemporary Arab Studies of Georgetown University, 1984), pp. 153-174.
- "Latin America, Apartheid, and the Arab-Israeli Conflict", in Omar Martinez Legorrets, ed., Africa-Latin America Seminar (Mexico: El Colegio de Mexico, 1984), pp. 283-301.
- "Egypt", in James Katz, ed., Arms Production in Developing Countries, (Lexington: D.C. Heath, 1984), pp. 123-156.
- "The Survival of a Non-State Actor: The Foreign Policy of the Palestine Liberation Organization", in Bahgat Korany and A. Dessouki, Eds. Foreign Policies of Arab States, (Boulder: Westview press, 1984), pp. 197-240.

A fully revised and updated version of this paper has been published in the second edition of the book, 1991, pp. 260-309.

- "The Impact of Egyptian-American Academic Research: The Cairo University /Massachusetts Institute of Technology Program", in Earl Sullivan, ed., Impact of Development Assistance on Egypt, (Cairo: American University in Cairo press, The Cairo papers in the social Science Series, vol. 7(3), September 1984), pp. 57-67.
- "Regional Systems in Transition: The Middle Eastern and African Systems in Comparative Perspective", The Middle East and African Studies, (Korea), 1993, pp. 18-48.
- "The Arms Control Dimension in the Middle East Peace Process, Approaches and Prospects", Center for Political Research and Studies, Series of Studies in Security and Strategy, Vol. 11, No. 8, July 1994.

- "Re-conceptualizing Gulf Security in the Post-Cold war Era: Towards a New Model," The Iranian Journal of International Affairs, Vol. 7(3), fall 1995, pp. 585-598.
- "Islam and Asian civilizations: Implications for Egyptians-Korean relations," (in collaboration) in Joung-Yole Rew, Korea and Egypt Policy and Cooperation, (Seoul: Korean Institute of the Middle East & Africa, 1995), pp. 169-184.
- "The Muslim World and the Kashmir Issue," Bulletin of the Himalayan Research and Cultural Foundation, 1 (2), summer 1996, pp. 7-11.
- "Re-conceptualizing the Arms Control Process in the Middle East: Towards a New Agenda," Pakistan Horizon, (Karachi), 49(4), October 1996, pp. 25-41.
- "The Organization of Islamic Conference: Towards a New Agenda," in Ghulam Sarwar, ed., OIC: Contemporary Issues of the Muslim World, (Islamabad: FRIENDS, 1997), pp. 27-64.
- "Egypt and the Euro-Mediterranean Partnership," in Richard Gillespie, ed., The Euro-Mediterranean Partnership: Political and Economic Perspectives, (London: Frank Cass, 1997), pp. 64-92.
- "Egypt's Policy towards Central Asian States," in S.M. Rahman, ed., Central Asia Regional Cooperation for Peace and Development, (Islamabad: FRIENDS, 1998), pp. 191-204.
- "Military Aspects of the Middle East Peace Process: Some South Asian Parallels and Lessons," Encounter, (New Delhi), Nov-Dec. 1998, p. 112-136.
- "Neo-regionalism in the post Cold War era, Comparative Egyptian and Indian approaches," in Girijesh Pant, ed., Indo-Egyptian Perspectives, Global and Regional Concerns, (School of International Studies, Jawaharlal Nehru University, 1999), pp. 1-28.

- "Southern Mediterranean perceptions of security cooperation and the role of NATO," in Hans Gunther Brauch, A. Marquina & A. Biad, eds. Euro-Mediterranean Partnership for the 21st Century, (London: Macmillan.2000), Pp. 129-146.
- "Confidence-Building Measures in Middle Eastern Conflicts: An Egyptian Perspective," Perceptions (Ankara), June-August 2000, pp. 88-92.
- "Towards a New WMD Agenda in the Euro-Mediterranean Partnership: An Arab Perspective," Mediterranean Politics, (London), 5(1), spring 2000, pp. 133-157.
- "Egypt and the Project of the 21st Century", Executive Intelligence Review, 25 May 2001, pp. 32- 36.

★ ثانياً : بحوث وكتب مترجمة إلى اللغات الأخرى.

- ١ - إلى الأسبانية
- Temas Para la Co-operation Economica Euro-Arabe", Tiempo De Paz, 1993 (Madrid, Spain, in Spanish).
- ٢ - إلى اليابانية
- الدراسات اليابانية في مركز الدراسات الأميوية بجامعة القاهرة، العرب (طوكيو)، ٢٠٠١، ص ٩-١٢.
- "Egypt and the Middle Eastern Nuclear Issue," Jaigai Jijo (Journal of World Affairs), Japan, Takushoku University, 43(11), November 1995, pp. 46-63.
- ٣ - إلى الفارسية
- "The arms control dimension in the Middle East peace process," Middle East Quarterly, (Tehran), 2(1), spring 1995, pp. 113-130.
- The Organization of the Islamic Conference in a Changing World, editor and contributor, (Tehran: Institute for Political and International Studies of the Iranian foreign Ministry, 1996).

هذا الكتاب

موضوع هذا الكتاب هو تطور السياسة الدولية خلال الحقبة الممتدة منذ انعقاد مؤتمر فيينا سنة ١٨١٥ ، وحتى نهاية الاتحاد السوفيتى سنة ١٩٩١ ، ويعرض الكتاب لتطور السياسة الدولية فى إطار مفهوى مستمد من نظرية العلاقات الدولية بعد عرض المناهج التى سبق استخدامها لدراسة هذا التطور . كما تم تقسيم الفترة الزمنية التى يغطيها الكتاب استنادا إلى تحديد نقاط التحول المحورية فى السياسة الدولية ، مع رصد الخصائص العامة للسياسة الدولية فى الفترتين التاليتين للحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية .

وفى كل فترة تاريخية يتم تحديد عناصر النسق الدولى ، وهى الوحدات ، والبنيان ، والمؤسسات ، والعمليات السياسية المركزية ، وذلك لتيسير فهم كيفية تطور العناصر عبر الفترة الزمنية التى يغطيها الكتاب ، مع تضمين كل فصل خلاصة عامة لأهم معالم السياسة الدولية فى الحقبة محل البحث ، ويتضمن الكتاب خمسة عشر فصلاً تشمل فصلاً يوضح الإطار المفهوى للدراسة ، وفصلاً ثانياً يلخص تطور السياسة الدولية والقوى المؤثرة فيها منذ صلح وستفاليا سنة ١٦٤٨ وحتى مؤتمر فيينا ، وفصلاً ختامياً يعرض لمعالم تطور السياسة الدولية بعد نهاية الاتحاد السوفيتى ، أى فى عصر القطبية الأحادية ، والعولمة . مع خاتمة عامة توضح الاتجاهات العامة والدلالات النظرية لتطور السياسة الدولية عبر القرنين التاسع عشر والعشرين والدروس المستفادة منها .

كذلك يشمل الكتاب مجموعة من الوثائق المهمة التى تتضمن أهم الاتفاقيات والمعاهدات التى أثرت على تطور السياسة الدولية خلال القرنين التاسع عشر والعشرين .